

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ٢٠٠١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي العشرون - العقد العادي الأول
محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف
من قبل ظهر أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس
في ٢٩ و ٣٠ و ٣١ أيار سنة ٢٠٠١
والساعة السادسة من مساء الايام المذكورة

جلسة ٢٩/٥/٢٠٠١ الصباحية

المواضيع المبحوثة:

١ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٩٨٨ المتعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحققة لسنة ١٩٩٩.

٢ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٨٥٠ المتعلق بالموازنة العامة والموازنات الملحققة لعام ٢٠٠١.

الرئيس: افتتحت الجلسة

تتلى أسماء النواب المتغيين بعذر

تليت الأسماء.

الرئيس: تتلى المواد ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، من النظام الداخلي.

فتليت المواد الآتية:

المادة ١١٤: ليس للمجلس أثناء مناقشة وقرار مشروع الموازنة أن يزيد الاعتمادات المطلوبة بدون موافقة الحكومة سواء أكان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو بطريقة الاقتراع، غير أن للمجلس بعد الانتهاء من مناقشة وقرار مشروع الموازنة أن يقرر مشروع قانون احداث نفقات جديدة.

المادة ١١٥: يجوز للمجلس الغاء أو تخفيض الاعتمادات في مشروع الموازنة، كما يجوز له نقل هذه الاعتمادات من بند إلى بند أو فصل إلى فصل أو من باب إلى باب.

المادة ١١٦: يجب التصويت على مشروع الموازنة ومشاريع القوانين المتعلقة بفتح اعتمادات إضافية أو استثنائية بنداً بنداً.

المادة ١١٧ : لا يجوز أن يطرح على التصويت أكثر من اقتراحين بالتخفيض، على أن يطرح أولاً الاقتراح أولاً الذي يتضمن الرقم الأكبر.

المادة ١١٨ : يصدق المجلس أولاً على قانون قطع الحساب ثم على موازنة النفقات، ثم قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات.

المادة ١١٩ : لا يجوز للمجلس إلغاء إدارة أو وظيفة قائمة بموجب قانون معمول به بطريقة إلغاء الاعتمادات الملحوظة في الموازنة وعليه إذا أراد الإلغاء إجراء ذلك بقانون خاص.

المادة ١٢٠ : إذا لم ينته المجلس من درس وقرار الموازنة في نهاية دوره تشريع الأول، يدعو رئيس الجمهورية المجلس فوراً لدورة استثنائية لمتابعة درس الموازنة، تستمر حتى آخر كانون الثاني، فإذا انتهت الدورة الاستثنائية هذه ولم يفرغ المجلس من اقرار الموازنة بصورة نهائية جاز لرئيس الجمهورية ان يضع مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء، من شأنه جعل مشروع الحكومة كما قدمته مرعياً ومعمولاً به، شرط أن تكون الحكومة أودعت قلم المجلس مشروعه كاملاً قبل بداية العقد ب ١٥ يوماً على الأقل.

الرئيس : الكلمة بالنظام للرئيس حسين الحسيني

حسين الحسيني : دولة الرئيس، المعروف أن فذلكة الموازنة وأيضاً مشروع قانون الموازنة قد وصلنا صباح الاثنين، والفذلكة لوحدها مؤلفة من ١٠٠ صفحة، فضلاً عن قانون الموازنة خاصة وان النائب الذي ليس عضواً في لجنة المال والموازنة يجب أن يدرس كل ما ذكرت، على كل حال هذا ما يزال سهلاً، يهمني أن أشير الى أن فذلكة الموازنة، هي أيضاً الأسباب الموجبة للموازنة، ويفترض ان تكون قد مرت على مجلس الوزراء واقرت مع مشروع قانون الموازنة، الأمر الذي لم يحصل، لذا لا تستطيع ان تعتبرها أسباب الموجبة ولكن الأهم من ذلك، أن أبسط قواعد التشريع تقول : عندما يودع النائب مشروع قانون لدراسته، يجب أن يودع مشروع القانون المحال من الحكومة. وهذا الأمر ليس موجوداً بين أيدينا.

المشروع كما أرسلته الحكومة غير موجود، الموجود هو مشروع قانون بتقديري أنه هذا الذي عدلته لجنة المال والموازنة، بدون اشارة له، فضلاً عن أنه وفي صباح هذا اليوم وصلنا تقرير لجنة المال والموازنة، وجدناه هنا على الطاولة.

إذا، من كل ما تقدم لا نستطيع المباشرة بدراسة الموازنة، اذا لم يكن لدينا المشروع الأساسي لنقارن بما كانت الحكومة قد طلبت، وبماذا اقترت لجنة المال والموازنة وشكرا.

الرئيس : دولة الرئيس، دعني أجيبك عما يتعلق بالمجلس، دوائر المجلس وضعت المشروع الذي أماننا الآن من نهار الخميس في بريد كل نائب، ونحن كنا نقول دائماً وتحصل اتصالات هاتفية، بأننا

نتمنى على الزملاء أخذ هذه الاغراض من البريد هنا وقد انشأنا هنا مكاتب للنواب على هذا الأساس، وفي بقية الأمور، علينا أن نسمع جواب الحكومة.
الكلمة للزميل مصطفى سعد بالنظام.

مصطفى سعد: دولة الرئيس، في الحقيقة أريد أن أسأل هل فذلكة الموازنة نوقشت وأقرت في مجلس الوزراء، أو أرسلت مباشرة من وزير المالية الى مجلس النواب، وفيها اريد أن أسأل معالي وزير العمل، هل نوقش موضوع خصخصة الضمان الاجتماعي المحال الى الرسملة الكاملة؟ هنا، أريد أن أسأل دولة الرئيس، ليسأل بدوره عن هذا الموضوع، هل نوقشت فذلكة الموازنة وأقرت في مجلس الوزراء أم لا؟ وشكراً.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس عمر كرامي بالنظام،

عمر كرامي: دولة الرئيس، بالفعل ما قاله الرئيس الحسيني شي أساسي، أن فذلكة الموازنة هي شرح لسياسة الدولة المالية لمدة سنة، دستورياً، لا يستطيع أي وزير ان يحيل أي شيء الى مجلس النواب إلا من خلال مجلس الوزراء وأن يوافق عليه مجلس الوزراء فأني مناقشة اليوم، هي غير دستورية، لذلك نحن نطلب التأجيل، ليأخذوا الفذلكة الى مجلس الوزراء ويأخذوا قراراً بها.

الرئيس: الكلمة بالنظام للزميل علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، ما تفضل به الزملاء هو في محله، انما عُرفاً لغاية هذا العام، جرت العادة أن يتلو وزير المالية فذلكة الموازنة دون العودة الى مجلس الوزراء، ربما هذا العرف خطأ، ولكن لغاية الآن، هذا هو العرف المعتمد، ولم تجر العادة بأن يقر مجلس الوزراء فذلكة الموازنة، الفذلكة ابداً. ربما معهم حق بأن هذا ما يجب ان يحصل من الآن فصاعداً ولكن لغاية الآن لم تجر العادة على ذلك.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة رفيق الحريري.

رئيس الحكومة: أولاً، بدون شك، الموازنة نوقشت في مجلس الوزراء وهي لا تصل الى المجلس النيابي إذا لم تناقش وتقر في مجلس الوزراء وأحيلت بمرسوم مثل جميع القوانين التي تحال الى المجلس النيابي موقعة من وزير المالية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، أما في ما يتعلق بما جرت العادة على تسميته فذلكة الموازنة، فهو عبارة عن تقرير، فبموجب قانون المحاسبة العمومية يقدم وزير المالية الى السلطة التشريعية قبل أول تشرين الثاني - نحن نتكلم عندما تكون مقدمة في الوقت العادي - تقريراً مفصلاً عن الحال الاقتصادية والمالية في البلاد وعن المبادئ التي اعتمدها الحكومة في مشروع الموازنة، مباشرة، الفذلكة، سمها ما شئت، ولكن بموجب القانون، وزير المالية يقدم تقريره مباشرة للسلطة التشريعية، فاذا كل شيء معمول حسب الأصول يا دولة الرئيس، وشكراً

حسين الحسيني: نحن لسنا معارضين ابداً، في أنهم يداوون السرطان بالأسبرين، ولكن ما أقوله، أنه يوجد خطأ دستوري، ونحن نشكر الجهد الذي قام به وزير المالية، وهو أن يكتب ١٠٠ صفحة كاملة، هي بالعموميات شيء مهم، لكن ما أشير اليه هو موضوع دستورين وهو أن مشروع القانون الذي أرسلته الحكومة ليس بين أيدينا مشروع القانون كما أرسلته الحكومة، الذي بحوزتنا هو مشروع القانون كما عدلته اللجنة، كيف ستقارن اذاً.

الرئيس: دعك على الأمر الأول يا دولة الرئيس عندما وصل القانون لأول مرة وزع على كل النواب، ليس من شيء يتعلق بالمجلس الا ولديّ جواب عليه.

حسين الحسيني: هذا مفهوم، ولكن يجب ان يكون بين أيدينا الان، على كل حال، يا دولة الرئيس، نحن في ٢٩ ايار أي ان الحكومة أخذت كل هذا الوقت وأجلت تقديم الموازنة عن موعدها الدستوري، وحشرت لجنة المال والموازنة، بحيث ضغطت وأنهت الدرس بسرعة والآن المطلوب منا في ظرف ٢٤ ساعة ان نقرأ كل هذه النصوص، وهذه مهلة غير معقولة وغير منصفة للنواب، أما في موضوع الفذكلة، لست اعترض ابداً أن يقدم وزير المالية الفذكلة للسلطة التشريعية ولكن هذه الفذكلة تشكل السياسة العامة للحكومة، كان يوجد في قانون المحاسبة العمومية نص سابق ولكن التعديلات الدستورية التي حصلت بموجب المادة ٦٥ من الدستور تقول: تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات التي يمارسها: وضع السياسة العامة للدولة بجميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

في المادة ٦٤، رئيس الحكومة دستورياً هو الذي يمثل الحكومة امام مجلس النواب، وهذا النص الذي يحتاج به رئيس الحكومة أصبح من الماضي وأصبح ملغى، لأننا أمام نص دستوري أنجز سنة ال ٩٠، والذي يقول: «يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب رئيس الوزارة، وبعد هذا النص نعود الى قانون المحاسبة العمومية الذي يقول يُعطى لوزير المالية حق تقديم تقرير؟ ما هذا الكلام؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية فؤاد السنيورة

وزير المالية: دولة الرئيس، النقطة الاولى، حول المشروع الذي تقدمت به الحكومة، كما ذكر دولة الرئيس، المشروع وزع على كل النواب، وبالتالي فهو موجود لديك يا دولة الرئيس، وبالامكان طبعاً العودة اليه، اذا كانت نسخة قد فقدت، وبالتالي بالامكان الحصول عليها من مكتب المجلس.

بالنسبة الى موضوع الفذكلة، تلا دولة الرئيس النص الخاص المتعلق بالموازنة، ومن الطبيعي عند وجود نص خاص، فهو الذي يسود كما تعرف يا دولة الرئيس، هذا النص الخاص موجود منذ

سنوات طويلة ويعمل به، وقد أكد ذلك معالي وزير المالية الأسبق الدكتور علي الخليل، بان هذا هو العرف الذي اعتمد على مدى ال ٥٠ سنة الماضية، وبالتالي لم يجر اعتماد أي اسلوب جديد اطلاقاً.

ثالثاً، أن هذه الفذلكة أودعت مكتب المجلس يوم الخميس ليلاً وكل يوم الجمعة يوم عطل رسمية، ولكن يوم السبت النص كان في بريد كل النواب وبالتالي، اذا وصلتكم انت يا دولة الرئيس يوم الاثنين، فهذا أمر شخصي، في الحقيقة، في المجلس الفذلكة أودعت يوم الخميس ليلاً، وكانت يوم السبت في مكاتب جميع النواب وهذا الموضوع اذا أصبح لدى مكاتب النواب هذا التوضيح أردت أن اتحدث عنه، اما موضوع الفذلكة بحد ذاتها فهي هذا التقرير الذي ينص عليه القانون وقد جرى اعتماد تسمية له بكونه «الفذلكة» وشكرا يا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل فايز غصن لتلاوة تقرير لجنة المال والموازنة حول مشروع قانون موازنة العام ٢٠٠١ والموازنات الملحقه.

فايز غصن: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

تسلمت لجنة المال والموازنة مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٠١ بتاريخ ٦/٢/٢٠٠١ وباشرت دراستها حيث عقدت أولى جلساتها في ٢٨ شباط ٢٠٠١ وكانت هذه الجلسة مخصصة لاستماع معالي وزير المالية حول سياسة الحكومة والقواعد المالية والاقتصادية التي اعتمدها في وضع أرقام هذا المشروع والأهداف التي ترمي الى تحقيقها ومحاوله التعرف على الخطة المالية والسياسة الاقتصادية للحكومة وقد عقدت اللجنة حوالي ٣٤ جلسة بهدف درس هذه الأرقام والتدقيق في حاجة الإدارات العامة والمؤسسات والمجالس للمبالغ التي تتوقع الحكومة صرفها خلال العام الجاري.

ضبط الإنفاق

لقد تبين للجنة من خلال مناقشة مفصلة ومعمقة للأرقام والاعتمادات التي أوردتها الحكومة في مشروعها أن الهدف الأول كان التوجه نحو إيجاد مؤشر لضبط الإنفاق الجاري وتعزيز الإنفاق الاستثماري بدليل ارتفاع أرقام الجزء الثاني (أوب) من المشروع ب ١١٨٨ مليار ليرة مقابل ٧٣٥ مليار ليرة كما عمدت اللجنة بالتعاون مع الحكومة لتحقيق هدف آخر كانت تسعى إليه من خلال ضبط الإنفاق العام المتوقع لهذه السنة حيث جرى تخفيض الرقم الإجمالي للموازنة من ٩٩٧٥ مليار ليرة كانت مرصدة في المشروع الى ٩٩٠٠ مليار ليرة وهذا من أهم ثمار التعاون في تحمل المسؤولية بين السلطات في سبيل دفع عمليات الإصلاح الاقتصادي والمالي الى الأمام، مع الحرص على أن لا يكون ذلك على حساب الوضع الاجتماعي والاقتصادي الضاغط على الوطن والمواطنين بسبب حالة الجمود السائدة حالياً.

ومن خلال مناقشتها لأرقام الادارات والوزارات المعنية بالوضع الاجتماعي للمواطنين والتي نجدها على تماس مباشر مع المواطن أو مع الموضوع الاستثماري في البلد من خلال تسهيل سبل الانفاق والاستثمار وازالة العقبات من أمامها توصلت اللجنة الى النسب التالية:

نسبة حصتها من الموازنة العامة

موازنة ٢٠٠٠	مشروع موازنة ٢٠٠١	
٣,٢٠٪	٣,١٨٪	وزارة الصحة
١,٠٧٪	١,٠٧٪	وزارة الشؤون الاجتماعية
٢,٢٠٪	٩,٠٢٪	وزارة الأشغال العامة والنقل
١,١٥٪	٠,٨٠٪	وزارة الطاقة والمياه
٦,٤٩٪	٨,٣٦٪	وزارة التربية
٠,٧٧٪	٥٨,٠٠٪	وزارة العمل

إن هذه المقارنة تبين لنا أن اعتمادات بعض هذه الوزارات قد زادت في المشروع بشكل واضح ووافقت عليه اللجنة حرصاً منها على المساهمة في دفع الوضع الاقتصادي نحو الحركة بحيث تعود عجلة الانطلاق إلى الدوران من جديد بغية إيجاد سبب محرك للواقع الذي يعاني الجمود مع الإشارة إلى إن هذه الزيادات لا تشمل المشاريع التي تنفذ بواسطة قروض خارجية عبر المجالس المعنية وقانوني البرنامج لوزاري الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه وقد وجدت اللجنة أنه وعندما ترصد مبالغ هامة للمؤسسات العامة والمصالح المستقلة التي تتمتع باستقلال مالي واداري والتي لا تستطيع مراقبتها بشكل فعال من خلال الموازنة خاصة وأن وضع هذه المؤسسات، وبسبب سوء أدائها أصبحت تشكل عبئاً على المال العام نتيجة لما تعانيه من عجز متراكم يغطي بمساهمات وسلفات وقروض، ولكل هذه الأسباب عمدت اللجنة إلى وضع نص خاص في مشروع قانون الموازنة يحدد كيفية إجراء مراقبة داخلية وخارجية على حساباتها للتمكن من وضع الأمور في نصابها.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

لقد لفت نظر اللجنة تغيير طراً على أبواب الموازنة والذي كان نتيجة دمج المجالس والوزارات، مع الإشارة إلى أن أحد أهم أسباب هذا الدمج كان التوفير في النفقات سواء على صعيد الإدارة أو على صعيد توحيد الجهود وبالتالي عصر النفقات وحصرها، إلا أن درس الكلفة الإدارية وكما تبين من أرقام الموازنة لم تخفض وأن التوحيد وحصر النفقات اقتصر على جمع نفقات الوزارات المدجة في تصنيف واحد لا أكثر.

الخصخصة:

في هذا الموضوع أخذ أعضاء اللجنة يطرحون التساؤلات حول مدى جدية هذا الموضوع خاصة وأنه استأثر بمحور الحركة خلال فترة ثم ما لبث أن شابه صمت مستمر خاصة خلال الأشهر الماضية وبشكل أخص موضوع الهاتف الخليوي حيث اعتبرت اللجنة أن هذا المشروع يمكن أن يدر مبالغ كبيرة على الخزينة قد تساهم في تخفيض عجز الموازنة الذي تشكو منه. كما طرحت اللجنة تساؤلات حول مصير بعض الرسوم عن الخدمات الجديدة التي لم تستوف حتى الآن من قبل الإدارة المسؤولة.

وقد توقفت اللجنة أمام ضرورة تحريك هذا الموضوع مجدداً مع إصرارها على أن يتبع في هذا المضمار الطرق والأساليب التي أثبتت نجاحها وجدواها في دول عديدة سبقتنا الى هذا الأمر حيث يتبين نجاح هذا المنحى مع اعتماد ركيزة أساسية وهي الرقابة الفاعلة والمتابعة الجدية.

في الإدارة

كما أثارت اللجنة أثناء مناقشتها لموازنة وزارة الإعلام موضوع تلفزيون لبنان الذي رصد له مبلغ في هذه الوزارة، وتساءلت عن القرار النهائي في هذا الموضوع وضرورة الإسراع في حسمه.

ونشير في هذا المجال الى ان اللجنة طرحت موضوع إحالة بعض الموظفين أو ما سمي بالفائض والذي اقتصر حتى الآن على وزارة الإعلام وتساءلت عن كيفية وضع المعايير التي اعتمدت لهذه العملية وعن التوفير في ذلك ما دام أن رواتب هؤلاء الموظفين سوف تدفع من خزينة الدولة وان يكن عبر إدارة أخرى (مجلس الخدمة) وقد اتبعت اللجنة تساؤلاتها في هذا الإطار باثارة موضوع الشغور في بعض الإدارات وخاصة في الملاكات الفنية (لوزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية والجلس الوطني للبحوث العلمية) مما يعيق تنفيذ السياسة المرسومة لهذه الإدارات.

أما فيما خصّ المجالس والصناديق وبعد أن اطلعت اللجنة على مشاريعها لم تجد فيها جزءاً من خطة مما طرح السؤال عن الخطة الخمسية التي وضعت أيام الحكومة السابقة أين أصبحت هذه الخطة؟ وهل لدى الحكومة نية لتعديلها وتطويرها؟ أم أنها تنوي وضع خطة بديلة؟

من الأهداف الأساسية التي طرحها معالي وزير المال خلال عرضه النية في تطوير القطاع الخاص واعطاءه دوراً كان قد تراجع لصالح القطاع العام خلال الفترة السابقة، ومع تأكيد اللجنة على أهمية تفعيل القطاع الخاص خاصة وأن القطاع العام يعاني عجزاً وإرباكاً، إلا أنها تلاحظ انعدام الحيوية في هذا القطاع مما يوجب اتخاذ المبادرة من جانبه ليحتل دوره الذي يؤمن له الأرباح والعائد الجيد ويؤمن للاقتصاد حركة تعود بالفائدة على الواقع الاقتصادي الذي يعاني ركوداً كبيراً.

إن مناقشات اللجنة مع مسؤولي بعض الإدارات والمؤسسات أظهرت عدم وجود تنسيق بين مختلف الإدارات

مما ينعكس سلباً على الوضع العام ويؤدي بالتالي الى إرباك هذه الإدارات وعرقلة خطة الحكومة أو بالأحرى توجهاتها الاقتصادية.

كما لاحظت اللجنة عدم فعالية الجباية الضريبية والجهود الحقيقية المبذولة لتحريك هذه الجباية بغية زيادة حجم الواردات.

في الواقع لم تلاحظ اللجنة أي حركة أو حتى التفكير في وضع خطة لتفعيل الأسواق المالية والبورصة وأسواق الأسهم والسندات التي إن وجد من يحركها خاصة على صعيد أسهم الشركات والسندات في البورصة يمكن أن تحقق توسعاً في الانخراط بالشركات وادراج أسهمها في هذه السوق التي تعطي زخماً مالياً ونقدياً للبنان وترى اللجنة أن في ذلك تحفيزاً للقوى الفاعلة والعاملة من الشعب اللبناني كي يتهيأ للدخول في نمط العولة الذي يحتاجه العالم بأكمله.

تعاونية موظفي الدولة

إن لجنة المال كانت قد استأخرت دراسة موازنة تعاونية موظفي الدولة بسبب عرض موضوع هذه المؤسسة في مجلس الوزراء وتكليف لجنة لدراسة وضعها خاصة وأن هذا الأمر يشكل هاجس فئة كبيرة من الشعب اللبناني (الموظفين في القطاع العام) وبعد الاستماع الى ممثل هذه المؤسسة وعرضه لواقعها تبين للجنة أنها تعاني عجزاً في موازنتها وعدم القدرة على تلبية متطلبات المتسبين اليها مع الإشارة الى ضعف تقديماتها وعلى الرغم من عدم زيادة حصتها من الموازنة، فقد أصر أعضاء اللجنة على ضرورة تلبية حاجاتها خاصة وأنها مؤسسة رئيسية لتغطية جزء هام من الحاجات الاجتماعية للموظفين.

التوصيات

وأصدرت لجنة المال والموازنة خلال مناقشتها لموازنات الوزارات والادارات جملة توصيات الى الحكومة تتعلق بالشؤون الادارية والاقتصادية والاجتماعية.

- فيما يخص وزارة التنمية الادارية وعملها في اصلاح الاداري والمجلس الوطني للبحوث العلمية
- تأمين مبنى لمؤسسة المحفوظات الوطنية
- إنشاء قصور عدل وسجون لائقة في المحافظات
- إنجاز المسح الشامل لأراضي الجمهورية اللبنانية
- دفع مستحقات البلديات وتأمين حاجات المناطق المحررة وتأمين الاعتمادات الخاصة بحقوق المعوقين والأسرى

- الإسراع في التعويض على المتضررين في الكوارث الطبيعية
 - تحويل معتقل الخيام الى موقع تذكاري
 - تأمين الاعتمادات للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة الفرنكوفونية
- دولة الرئيس، السادة الزملاء،

العجز والدين العام

في موضوع العجز والدين العام وبما أن عجز الموازنة لعام ٢٠٠١ بما فيها أعباء نفقات خدمة الدين العام الذي تعود جذوره الى موازنات الأعوام السابقة، ترفق لجنة المال والموازنة جدولاً بالأرقام السنوية لقانون الموازنة العامة بالمقارنة مع أرقام قطع الحساب للأعوام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠ ويظهر الجدول أن العجز الفعلي المجمع للأعوام أعلاه يزيد على العجزات الواردة في قوانين الموازنة بمبلغ ٩٣٨٥ مليار ليرة ويوازي هذا المبلغ أيضاً عجز الخزينة لأن عمليات الخزينة الإضافية تساوت فيها الواردات بالنفقات لمجموع السنوات ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠. «مرفق ربطاً جدول مقارنة»

وتجدر الإشارة هنا أن العجز الفعلي للخزينة (أو قطع الحساب) لا يفسر كلياً الزيادة في الدين العام للفترة نفسها والتي تفوق ٣٠ ألف مليار ليرة.

تمويل المشاريع

أما فيما يتعلق بموضوع قوانين البرامج وتأمين التمويل المحلي لهذه المشاريع التي تأمنت لها القروض الخارجية، فقد استمعت اللجنة الى مجلس الإنماء والإعمار حول المبالغ المتوفرة لتأمين تمويل هذا الجزء فأفاد أن قدرة المجلس هي تأمين ٥٠٪ من هذا المبلغ ليتمكن صرف ٥٠٪ من قيمة القروض البالغة حوالي ٢٠٠٠ مليون دولار أميركي، وفي هذا الإطار أثارت اللجنة موضوع الصرف الصحي ومعالجة النفايات في كافة المناطق اللبنانية وأشار السادة النواب إلى عدم إرسال الحكومة حتى اليوم مشروع قانون يعدل دمج الوزارات ليكون هذا الموضوع ضمن صلاحية جهة واحدة بعد أن ضاعت مع تقسيم ودمج الوزارات، وقد كان ذلك من أهم الشروط ليتمكن لبنان من استعادة التمويل الدولي حيث ألغي أحد القروض من (البنك الأوروبي للتشجيع) المخصص لمعالجة الصرف الصحي في لبنان على أساس إعادة دمج وتنظيم مصالح المياه وحصرها في سلطة واحدة، وقد أكدت اللجنة على ضرورة الإسراع في هذا الموضوع وإرسال مشروع قانون لوضع الأمور في نصابها.

إنماء المناطق المحررة

أما فيما يتعلق بالمناطق المحررة وانطلاقاً من البيان الوزاري الذي تؤكد فيه الحكومة أنها ستولي عناية خاصة

لأهالي الجنوب والبقاع الغربي نظراً لما تحملوه من معاناة وقدموه من تضحيات بتعويضهم إنمائياً واقتصادياً وإعطاءهم الفرص التي بددها الاحتلال خاصة من خلال متابعة إنشاء واقامة مشاريع استثمارية في كافة الحقول الاقتصادية إلا أن اللجنة لاحظت غياب أي خطة إنمائية في الموازنة بما يتعلق بالمناطق المحررة ولم تلتزم الحكومة حين إعدادها للموازنة بالتوصيات التي أصدرها المجلس النيابي في جلسته التاريخية في مدينة بنت جبيل .

وقد قامت اللجنة بتصحيح جزئي لهذا الوضع فخصصت بعض الاعتمادات البسيطة للبدء بمعالجة هذه القضية، ولكن تبقى حاجات هذه المناطق التي يعتبر إنمائها قضية وطنية أكبر بكثير مما تم رصدده وعلى الحكومة أن تبت بوضع الخطة الإنمائية والاقتصادية لمعالجة واقع هذه المناطق خاصة وان الحكومة السابقة كانت قد وضعت خطة إنمائية شاملة للمناطق المحررة وانه قد تمّ البحث بهذا الموضوع مع ممثلي الدول المانحة حيث أن اللجنة وفي معرض بحثها موازنة مجلس الجنوب، لاحظت غياب أي اعتماد من ضمن المبالغ المرصدة بموجب القانون ٢٤٢ المتعلق بعودة المهجرين الى المناطق المحررة والتعويض عليهم فكان إصرار من السادة النواب على أهمية تنفيذ هذا القانون.

الانماء المتوازن

أما في موضوع الإنماء المتوازن فقد لاحظت اللجنة غياب أية رؤية شاملة أو خطة واضحة لتنفيذ هذا المبدأ الدستوري. ولا يزال توزيع المشاريع الممولة بقروض خارجية يجري بصورة غير منتظمة على المناطق وليس من خلال رؤية اقتصادية شاملة تراعي حاجات ومستلزمات الإنماء الاقتصادي الحقيقي فيها.

ولا بد أن نشير أخيراً إلى جهود إيجابية تبذلها الحكومة لتحقيق نمو اقتصادي ترى أنه قد يصل إلى حدود ٣٪ سنوياً فاعتمدت وسائل عديدة كان أهمها:

- التخفيضات على الرسوم الجمركية
- الإعفاءات عن الغرامات على الضرائب والرسوم كما وردت في مشروع قانون الموازنة
- العمل الجدي والفعلي في تنفيذ بعض بنود البيان الوزاري للتخفيف من الأعباء على المواطن من جهة وإيجاد حوافز للمستثمرين من جهة أخرى
- قرار الأحياء المفتوحة

كما صدر مجموعة من القوانين المالية والمصرفية ذات الانعكاسات الإيجابية على الوضع الاقتصادي اللبناني منها:

- قانون مكافحة تبييض الأموال
- قانون توحيد أسهم المصارف

- تمديد العمل بقانون الإصلاح المصرفي

وأخيراً لا بد أن نذكر التوافق الذي تمّ بين الحكومة واللجنة على تخفيض الرقم الإجمالي للموازنة العامة .
إن الوطن ينتظر ممّا الكثير من العمل والجهد وإذ نتقدم منكم بهذه الملاحظات الإيجابية نأمل أن تساهم في
تذليل العقبات أمام مشروع الإنماء الاقتصادي وتساعد على وضع الاقتصاد الوطني في مساره السليم لخدمة
الوطن والمواطن .

مقرر لجنة المال والموازنة

فايز غصن

الأرقام السنوية لقانون الموازنة العامة بالمقارنة مع أرقام قطع الحساب - بمليارات الليرات

موازنة ٢٠٠١	الأرقام السنوية							الوصف العام
	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
٩,٩٠٠	٨,٥٩٠	٨,٣٩٥	٧,٣٢٠	٦,٤٣٣	٦,٤٥٨	٥,٦٣٠	٤,١٠٦	مجموع الأعوام ٢٠٠٠ - ١٩٩٤
								٤٦,٩٣١
	٨,٨٥٦	٨,٥٠٣	٧,٢٦٩	٨,٦٠١	٨,٠١٤	٥,٣٥٤	٤,٧٣٦	٥١,٣٣٣
٤,٩٠٠	٥,٣٨٩	٤,٩٩٠	٤,٦٠٠	٤,١٠٠	٤,٠٢٥	٣,١٥١	٢,٢٤٥	٢٨,٤٩٩
	٤,٠٩١	٤,٥٤٧	٤,٠٢٢	٣,٣٥٧	٢,٩٩٧	٢,٢٩٦	٢,٠٠٥	٢٣,٥١٥
٥,٠٠٠	٣,٢٠١	٣,٤٠٥	٢,٧٢٠	٢,٣٣٣	٢,٤٣٣	٢,٤٨٠	١,٨٦١	١٨,٤٣٣
	٤,٧٦٥	٣,٩٥٦	٣,٢٤٧	٥,٢٤٤	٥,٠١٧	٢,٨٥٨	٢,٧٣١	٢٧,٨١٨
٤,٣٠٠	٣,٩٠٠	٣,٩٠٠	٣,٢٠٠	٢,٧٠٠	٢,٦٠٠	٢,٢٧٩	١,٣٥٨	١٩,٩٣٧
	٤,١٩٧	٣,٦٢٤	٣,٣٥١	٣,٤٨٢	٢,٦٥٣	١,٨٧٥	١,٤٨٨	٢٠,٦٧١
الأرقام الفعلية لعام ٢٠٠٠ هي تقديرات وزارة المالية (وليس قطع حساب نهائي)								

اعداد النائب سليم سعادة

الرئيس: الكلمة لمعالي الوزير فؤاد السنيورة

وزير المالية: دولة الرئيس، السادة أعضاء مجلس النواب،

نأتي الى جلسات الموازنة لمجلس النواب باعتبارها من أهم واجبات المجلس والحكومة في الحياة الدستورية اذ في ضوئها وفي ضوء القرارات التي يجري التوصل اليها تتجدد الثقة بالحكومة وبالدولة وبالنظام ويطمئن الشعب اللبناني الى قيام المؤسسات الدستورية بواجباتها في صون مآلته العامة وفي استشراف مستقبله الاقتصادي والمالي على أن جلسات الموازنة ليست واجباً دستورياً وحسب بل هي فرصة للحكومة للمثول أمام المجلس شارحة سياساتها المالية والاقتصادية ومتفاعلة مع النواب الأفاضل في تبادل الأفكار والاستماع الى المقترحات والاستنارة بالنقد والنقاش والعمل سوية على تطور القناعات المشتركة وخطوات عملية وقد أفادت الحكومة كثيراً من النقاشات القيمة التي جرت في لجنة المال والموازنة وما جرى التوصل اليه من توافق كبير في الأعم الأغلب واني اذ أرحب هذا الأمر، اشكر أخواني النواب في اللجنة على ما بذلوه من جهد وما تقدموا به من اقتراحات وأفكار بناءة. تعرض الحكومة على مجلسكم الكريم مشروع الموازنة وفذلكتها كما تعرض أيضاً سياساتها الاقتصادية والمالية وكذلك تعرض القوانين والمراسيم والاجراءات التي شرعت في اعتمادها وتنفيذها منذ وصولها الى سدة المسؤولية والتي انطلقت جميعها مما التزمت به الحكومة امام مجلسكم الكريم في بيانها الوزاري الذي نالت على اساسه الثقة.

دولة الرئيس، حضرات السادة النواب،

لقد قدمت الحكومة في البيان الوزاري تصوراً للقضايا والمشكلات على الأصعدة كافة وبخاصة على الصعيدين المالي والاقتصادي وقد تحول ذلك التصور بالشهور الماضية الى سياسات وبرامج في شتى القطاعات تجلت في خطوطها الكبرى في مشروع الموازنة والفدلكة، كما تجلت واقعاً في كثير من الاجراءات والمراسيم والقرارات والقوانين ومشروعات القوانين والتي تذكرها فذلكة الموازنة ايضاً مع الاشارة الى المتابعات وما سيجري تحقيقه او اعداده للشهور المقبلة، فان مشروع الموازنة انما هو بمثابة المرآة ليس للسنة المالية الحالية وحسب بل وللسياسات الاقتصادية والمالية في الأعوام المقبلة ولا اريد العودة هنا، لتكرار ما ورد في فذلكة الموازنة، لكن بوسعي التأكيد على النقاط التالية:

اولاً: متابعة القيام بمتطلبات التنمية الشاملة والموازنة في كل المناطق اللبنانية وبخاصة بالنسبة للمناطق المحررة مما تلحظه الموازنة وعبر القروض الميسرة وذلك بالتوازن والتلاؤم مع الامكانيات المتاحة ومع ما تقوم به الحكومة جهوداً عن طريق الخروج من الأوضاع الاقتصادية الراهنة وبالتصادق مع جهودها الهادفة الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي الذي تحتاج اليه البلاد ويصبو اليه المواطنون.

ثانياً: مواصلة الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية التي تؤدي الى تصغير حجم ادارة الدولة وجعلها اكثر مرونة وعصرية وكفاءة وشفافية وأقل ترهالاً وكلفة وأكثر انتاجية وذلك بما يسهم في تحقيق خفض للانفاق الجاري وزيادة في واردات الخزينة وتقليص لعجزها.

ثالثاً: تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه من خلال تهيئة المناخات الملائمة للاستثمار وتأمين الدعم المباشر له في عمليات التمويل الميسر والتصدير والتسويق وكذلك من خلال عمليات التخصيص التي تتيح الفرص للاستثمار في قطاعات ومجالات جديدة تعود عليه وعلى القطاع العام وعلى الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين بالنفع العميم.

رابعاً: مواصلة العمل في المشروعات الانشائية والاستثمارية من خلال ما تتيحه الموازنة والقروض الميسرة بما يحفز القطاع الخاص على الاستثمار ويسهم في تهيئة الاقتصاد في البلاد بصورة أفضل للمستقبل وبعدها للمواكبة ولمواجهة التحديات المنافسة المتعاضمة.

خامساً: العمل مع أشقاء لبنان وأصدقائه والمؤسسات المالية الدولية على تخفيض كلفة الدين العام وبالتالي الاسهام في تخفيض العجز في الموازنة.

سادساً: الاستمرار في التلاؤم مع الاقتصاد العربي والعالمي من خلال الاتفاقات الثنائية والعربية الشاملة والشراكة الأوروبية والتهيو للدخول في منظمة التجارة العالمية

دولة الرئيس، أيها السادة النواب،

نأتي اليكم بهذه الرؤية الواضحة لقضايا الحاضر والمستقبل ومشكلاتها، اريد من وراء ذلك العمل معاً حسب ما يطلبه الدستور من فصل للسلطات وتعاون فيما بينهما. لقد اطلقت حكومة دولة الرئيس رفيق الحريري الحالية، شعار الوفاق والنمو باعتباره وجهة نظرها في الأولويات الوطنية في الوقت الحاضر، ونحن اذ نأتي الى المجلس النيابي انما نأتي من أجل الوفاق والتوافق بعد النقاش والوصول الى مشتركات كبرى لتشكل حصيلة ثمينة للاسترشاد بها بالتنمية وبالعمل الوفاقي، ان المطلوب منا اليوم أمام هذه المهمة الوطنية الكبرى أن تكون لنا جميعاً شجاعة الرؤية وشجاعة الحقيقة وشجاعة المسؤولية وشجاعة القرار وقبل ذلك وبعده الشجاعة في تجاوز العصبيات وفي القدرة على الوفاق، اشكر لكم يا دولة الرئيس كما أشكر لأخوتي النواب حسن القبول وأكرر شكري للجنة المال والموازنة وبضع مشروع الموازنة والفدلكة بتصرف هيئتكم العامة الموقرة.

الرئيس: الرئاسة تتوجه بالشكر الى لجنة المال والموازنة رئيساً ومقرراً وأعضاء، وأيضاً الى جميع الزملاء الذين شاركوا وساهموا في هذا العمل المضني الذي تأخرت به الحكومة تماماً كما قال دولة الرئيس حسين الحسيني ونحن اضطررنا الى تكثيف الاتصالات والاجتماعات حتى توصلنا الى هذه النتيجة خلال الشهرين تقريباً، الان قبل البدء بالمناقشة الكلمة لوزير العمل للرد على السؤال الذي تفضل فيه الزميل مصطفى سعد.

وزير العمل: دولة الرئيس، السادة النواب،

كنت أتمنى ان لا يظهر أمامكم وكأن لبعضنا وجهة نظر ولبعضنا الآخر وجهة نظر أخرى، وهذا

الأمر ما كان ليحصل لولا ما جاء في الفدلكة الموازنة قد نوقش في مجلس الوزراء وهذا نعترف انه لم يحصل لذلك حملت هذه الفدلكة بعض التوجهات العامة التي لم تقرر في بيان الحكومة ولم تقرر في مجلس الوزراء ولم يوافق بعض الوزراء على ما يختص بوزاراتهم منها، فيما يعني كوزير للعمل وجواباً على سؤال النائب أبو معروف جاء في الفدلكة ما يلي تحت عنوان رؤية الحكومة للضمان الاجتماعي، استبدل تعويض نهاية الخدمة الحالي بنظام قائم على الرسملة الكاملة، هذا الجانب سبق وتحاورنا طويلاً دولة مع دولة رئيس مجلس الوزراء.

الرئيس: في أي صفحة

وزير العمل: هذا في الصفحة السادسة وهذه القاعدة تنظر الى مؤسسة الضمان على أنها شركة تأمين ولا تنظر الى مؤسسة الضمان الاجتماعي على أنها مؤسسة التكافل والتضامن الاجتماعي، بحيث يتحمل الأقدار مادياً عن الأقل قدرة، نظام الرسملة اذا ما اعتمد يعني ان الأجير أو المضمون يؤخذ منه شهرياً أو يدفع عنه من قبل صاحب العمل شهرياً مبلغ من المال حتى اذا انتهت خدمته من الوظيفة او من العمل يأخذ تعويضاً يعادل مجموع ما وضع في صندوقه من قبل صاحب العمل او من قبل هذا العامل، أما ما هو معتمد حالياً فهو مختلف تماماً وقلت انه ما هو معتمد حالياً يجسد التضامن الاجتماعي خير تجسيد لأن تعويض نهاية الخدمة في الوقت الراهن يقوم على هذا الذي يحتسب للأجير شهرياً اضافة الى ذلك مبلغ يسمى مبلغ التسوية الذي يدفعه صاحب العمل ثانية عن الموظف أو عن الأجير ليتقاضى هذا الأجير تعويض نهاية الخدمة. نظام الرسملة ليس نظاماً تكافلياً تعاضدياً، لذلك لم نوافق عليه ولم يقر في مجلس الوزراء وبالتالي لا يعبر عن وجهة نظري كوزير للعمل. من هنا أعلن جواباً على سؤال أبو معروف ان ما جاء حول مؤسسة الضمان الاجتماعي لا يعنيني جملة ولا تفصيلاً على العكس تماماً، انا ضد وجهة النظر هذه وكنت اتمنى لو نوقشت معي او لو اتخذنا قراراً بشأنها في مجلس الوزراء أو لو كان البيان الوزاري قد تضمنها وكل هذا لم يحصل لذلك اقتضى التنويه وشكراً.

الرئيس: بالنظام الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، في الحقيقة قبل بداية المناقشة، الظاهر اثناء «نقل» بشكل ملفت لا أعرف كيف سأصفه، اثار دولة الرئيس حسين الحسيني مسألة عرض الفدلكة على مجلس الوزراء والرئاسة الكريمة، شعوري بتفسير موقفها تسهياً للعمل المجلسي تجاوزت القضية واعتبرت من الضروري أن تكون عرضت ونوقشت وتمت الموافقة على مبادئها في مجلس الوزراء وبالتالي وصلت الى المجلس بهذا الشكل الا انه ما يفاجئنا به وزير العمل اليوم في مداخلته الان، يبين حقيقة انها لم تعرض ولم تناقش وانها احتوت على مبادئ وتوجهات سياسية تختلف عن آراء

الوزراء المختصين وزير العمل يقول انا لا أوافق على هذه القضية وهي تخص وزارته ووصايته، نحن أمام حلين اما ان نقول للحكومة خذي هذه الفذلكة ناقشها وصادقي عليها وأعطينا إياها لنناقشها، وإما دعي كل وزير يقف ويقول كل ما يتعارض مع رأيه الشخصي، في الحقيقة نريد أن نعرف كيف سنناقش، لأن هذه الوسيلة وهذه الأصول تعارض مع المبادئ العامة لمناقشة سياسة الحكومة المالية في أهم قانون يطلب الى المجلس النيابي مناقشته وهو قانون الموازنة السنوية.

الرئيس:

زميلنا الكريم لم تكن حضرتك موجود، عندما أثار الرئيس حسين الحسيني هذا الشيء كان جواب الحكومة وجواب رئيس الحكومة بالتحديد انه وفقاً لقانون المحاسبة العمومية وزير المالية والرئاسة أخذت بالعرف واعتقد أنه دائماً وعلى أساس أن فذلكة الموازنة لم تكن هي الأسباب الموجبة للقانون لذلك أنا أريد أن أسجل الآن وخاصة بعد الكلام الذي سمعته الآن من معالي وزير العمل ان المجلس النيابي لا يعتبر هذه أسباباً موجبة على الاطلاق وبالتالي لا يتقيد بأي شيء لأن هذه من التوجهات العامة بالنسبة لموضوع الحكومة انما إذا كانت الحكومة تصر على ذلك، عندئذ عليها أن تعود الى مجلس الوزراء وتأتينا بقرار لخصوص هذا الموضوع، الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني بالنظام.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، أنا أشكر الرئاسة على اعتبارها أنها ليست أسباباً موجبة وعلى أنها غير ملزمة ولكن وزير المالية تكلم الآن باسم الحكومة بشيء آخر غير الفذلكة الذي تلاه اليوم على المجلس ليس له أي علاقة بالفذلكة نريد أن نعرف حقيقة، ما هي سياسة الحكومة؟ الأمر الثاني الذي أريد ان ألفت النظر اليه هو ان الركن الأساسي في الحكومة هو التضامن الوزاري، اذا كانت الحكومة بدأت بالسياسة المالية والتي هي وظيفة مجلس النواب المالية وهي الأسبق على تاريخ نشؤ البرلمانات بالتشريع والمراقبة وبالمحاسبة الوظيفة المالية هي الوظيفة الأصلية لمجلس النواب لا يجوز لنا على الاطلاق أن نمر على أمر هام يتعلق بإنعكاساته على أمور الناس المعيشية وعلى حياتهم الاقتصادية والمالية فضلاً عن الحياة الاجتماعية وبهذا الشكل اللامبالي، أرجو أن تصحح الأمور وأن يعودوا الى مجلس الوزراء حتى يؤكدوا على التضامن الوزاري لأن هذا هو الأساسي، فإذا لم يوجد تضامن وزاري فهناك خلل حكومي ومجلس النواب مدعو الى تصحيحه بأقرب فرصة.

الرئيس:

دولة رئيس الحكومة، إذا كنتم تعتبرونها من الأسباب الموجبة فعليكم أن تعودوا بها الى مجلس الوزراء نحن بعد الذي سمعناه لا نستطيع ان نعتبرها الأسباب الموجبة ما هو موقفكم؟.

رئيس الحكومة: نحن نأخذ بالتفسير الذي اعطته الرئاسة الكريمة.

الرئيس: اذاً فذلكة الموازنة لا تعتبر من الأسباب الموجبة.

بطرس حرب: مشروع الموازنة هو قانون هناك حالة واحدة لا يوجد فيها أسباب موجبة للمناقشة. عندما تقرر الهيئة ان المشروع معجل مكرر فيطرح على الهيئة سريعاً دون مناقشة في اللجان للمرة الأولى في تاريخ المجلس يوجد قانون يأتي الى مجلس النواب مشروع يناقشه يقره أو يرفضه دون أن يكون هناك موجبة فهل نريد أن نعمل شيئاً جديداً.

الرئيس: عرفاً يا زميلنا وحتى وأثناء رئاسة الرئيس حسين الحسيني للمجلس النيابي كانت دائماً فذلكة الموازنة لا تأتي موقعة بناء لمشروع من الحكومة فلا نريد ان نعمل عرفاً جديداً الآن.

بطرس حرب: أنا لا أقول العكس دولة الرئيس، كانت الحكومة موافقة عليه ثم تبين ان هذه الحكومة غير موافقة عليه.

الرئيس: كمجلس نيابي مئة مرة تطلب أنت أو أي زميل اسقاط أحد البنود أو أحد المقاطع الواردة في الأسباب الموجبة أو اهماله وأنا أسقط الآن كل فذلكة الموازنة في هذا الموضوع.

بطرس حرب: دولة الرئيس، اسمح لي ورد في الدستور اللبناني ان الوزير هو رئيس وزارته وهو المسؤول عن وزارته ولكن تبين لي أن في مشروع الموازنة اعتمادات تقوم عليها سياسة كل الحكومة وهي تتناقض مع الوزير وتخالف المبدأ الدستوري العام ولذلك فالوزير لم يعد له قيمة بهذه الوزارة، أنا أفهم أن الوزير اذا لم تعجبه هذه الموازنة فاما ان يقدم استقالته أو أن الحكومة تناقش مشكلته فكيف لنا كمجلس نيابي في ظل عدم التضامن ان نأتي ونناقش أهم مشروع يعرض على مجلس النواب وهو قانون موازنة لم أعد أفهم ذلك في الحقيقة لا نسجل هذه السابقة دولة الرئيس، اما أن تقول الحكومة الكريمة أنها موافقة عليه واما أن تطلب مهلة وتناقشه في مجلس الوزراء.

الرئيس: حتى الآن الاعتراض ورد من معالي الوزير في فذلكة الموازنة. اعتقد بناء لاقتراحكم انتم بالتحديد، اذا كان مشروع القانون غير موقع من الوزير نوقف النقاش فيه. فذلكة هذه الموازنة اعترض عليها احد الوزراء، ورئيس الوزراء لم يقل لا، انا اخذت بهذا الأمر والمجلس يهمله اهمالاً نهائياً، انا اهمل فذلكة الموازنة فقط.

الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني

حسين الحسيني: دولة الرئيس، ذكرت دولتك يوم توليت رئاسة المجلس، أريد أن أذكر دولتك بأن الاصلاحات الدستورية أقرت في ٢١ آب عام ١٩٩٠ وصدرت في ٢١ أيلول عام ١٩٩٠ في هذا المجلس من عام ١٩٨٥ من تاريخ اول سنة توليت رئاسة المجلس حتى عام ١٩٩٠ لا يوجد موازنات كانت هناك فترة الحرب والقوة القاهرة ولا يوجد بأثنائها موازنات وكنا نلجأ لفتح اعتمادات لتسيير عجلة الدولة فقط. في عام ١٩٩٠ لم نعمل موازنة، كما يذكر وزير المالية السابق وهو أحد

المشاركين باتفاق الطائف استغرب كيف يعطي فتاوى من هذا النوع في عام ١٩٩٠ عملنا نوعاً من مشروع الموازنة كي يقال اننا عملنا موازنة لم نعمل موازنة في عام ١٩٩١ كنا في معرض تطبيق النص الدستوري . اليوم دولة الرئيس نحن أمام نص دستوري نقلنا السلطة لمجلس الوزراء عندما يفتش رئيس حكومة على نص وارد بقانون المحاسبة العمومية منذ سنوات أي قبل التعديلات الدستورية وقبل حصر الموضوع بمجلس الوزراء الذي هو وحده يقرر سياسة الدولة العامة والتي تعرض بواسطته امام مجلس النواب ، أمر عجيب فكيف نعتبر أن هذا الأمر عرف؟ هذا ليس عرفاً هذا خطأ يجب تصحيحه لأنه لا يوجد عرف بمعرض النص اذا كان يوجد نص واضح ، فلا نستطيع ان نعمل عرفاً حتى لو عملنا سوابق مخالفة تظل مخالفة ، العرف له أصول والتشريع ايضاً له أصول .

الرئيس :

كان يوجد عرف يا دولة الرئيس ، حتى لو لم تكن رئيساً للمجلس الكلمة للزميل علي الخليل بالنظام .

علي الخليل :

انا لم أكن أصدر فتاوى انا كنت اسرد وقائع وانا عندما قلته تماماً ، حتى في السبعينات كانت فلسفة الموازنة تتلى بنفس اليوم ولم تكن توزع علينا وانا تحدى أي زميل من الزملاء يقول ان فذلكة الموازنة كانت تقرر في مجلس الوزراء ثم تأتي الى مجلس النواب ، كان دائماً وزير المال يحضر الفذلكة ويتلوها في مجلس النواب دون العودة لمجلس الوزراء . على كل حال من الأفضل تغيير هذا العرف انما انا مصر بأن هذا العرف قد طبق لغاية هذه اللحظة وشكراً .

الرئيس :

الكلمة للزميل محمد رعد

محمد رعد :

دولة الرئيس ، يبدو أنه لو لم يظهر اعتراض من وزير العمل على الفذلكة ، لمرت الفذلكة على أنها أسباباً موجبة للمشروع وأعتقد ايضاً ان المجلس النيابي هو أولى من يضع الأمور في مساراتها الصحيحة وفي نصابها ، اذا كانت الفذلكة تعتبر من الأسباب الموجبة فاعتراض وزير العمل هو خروج على التضامن الوزاري وعلينا أن نبحث قبل المناقشة اذا كان هناك ثمة اعتراضات اخرى لوزراء آخرين على ما ورد في الفذلكة ، وأما اذا اردنا ان نعتبر ان الفذلكة هي مجرد تقرير من وزير المال يلزمه ولا يلزمنا الا بالاطلاع ، فهذا شيء آخر من الآن ، حتى لا تأتي موازنة السنة القادمة ونختلف حول الأسباب الموجبة ، وهل تتضمنتها الفذلكة أم لا ، اذا كنا لا نريد أن نعتمد الفذلكة كأسباب موجبة ، فان مشروع الموازنة يجب ان يأتي مع الاسباب الموجبة .

الرئيس :

الكلمة للزميل مخايل الضاهر

مخايل الضاهر : دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

جاء في البيان الوزاري الذي على أساسه نالت هذه الحكومة الثقة :

«ان هدفنا الاول والفوري هو ايقاف التراجع الاقتصادي» والاستنزاف تمهيداً لمرحلة قريبة هي مرحلة تحسن وتائر النمو، وتضائل الاثار السلبية، التي احدثها الجمود والانكماش على سائر جوانب ومجالات العملية «الاقتصادية في البلاد».

وفي مكان آخر قالت:

«ان المطلوب، وبشكل عاجل تغيير مناخ الركود والتشاؤم، وليس بالوسع الوصول لذلك الا باطلاق كل قنوات ومسارات العمل المالي «والاقتصادي والاقتصادي، واطلاق عمليات التطوير والتحديث، وستقوم الحكومة «بطلب استرداد الموازنة العامة لتتقدم من المجلس الكريم بموازنة تعكس هذا «التوجه».

وقد استردت الحكومة الموازنة وامعنت فيها درساً وتدقيقاً وانتظرنا فعلاً ان تتغير بواسطتها كل قنوات ومسارات العمل المالي والاقتصادي والاقتصادي، فاذا بنا أمام موازنة لا تختلف بشيء عن تلك التي اعدتها الحكومة السابقة للعام ٢٠٠١ إلا في ثلاثة بنود فقط

- زيادة مبلغ / ٢٠٠ / مليار ليرة لبنانية على خدمة الدين العام، فرفعنا الاعتماد المخصص لذلك من / ٣٩٠٠ / مليار الى / ٤١٠٠ / مليار ليرة لبنانية.

- زيادة مبلغ / ٢٠٠ / مليار ليرة لبنانية اضيف على بعض بنود الموازنة، دون أن تكون لهذه الاضافة أي تأثير يذكر على أي من موازنات القطاعات الانمائية والانتاجية باستثناء وزارة الزراعة، ودون أن تكون لها أية قدرة على التحقيق العاجل والفوري للتوجهات الكبيرة التي وعدت بها الحكومة.

اننا نذكر فقط بأن موازنات وزارات السياحة وهي من أهم المرافق الانتاجية بالنسبة الى لبنان، والصناعة والبيئة والتعليم والصحة وسواها لم تلق من الحكومة إلا الاهتمام الخجول الذي كانت تلقاه في السابق، وقد اقتصرت الاعتمادات المخصصة لها على نفقاتها الادارية وبعض من النفقات التنفيذية الضرورية فجاءت برمتها بالنسبة لهذه الوزارات أقل من عادية.

غير أنه لا بد إلا أن نتوقف بإيجابية عند قانوني برامج يتعلقان بوزارتي الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، وهذا ما لم تلحظه الموازنة المستردة وقد جاء فيهما ما يلي:

بالنسبة للاشغال العامة والنقل فقد خصص القانون البرنامج مبلغ / ١٨٠٠ / مليار ليرة لبنانية، يسدد على امتداد عشر سنوات، ويجاز للحكومة بموجبه عقد كامل هذا الاعتماد والمباشرة بالتنفيذ قبل توفر اعتمادات الدفع في الموازنة. وهكذا أيضاً بالنسبة للاشغال العائدة لوزارة الطاقة والمياه، بحيث خصص اعتماد قدره / ١٢٠٠ / مليار ليرة لتأمين موارد اضافية ومشاريع مياه الشرب والري يصرف أيضاً بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠١٠.

هذا المبلغ الاجمالي، ثلاثة آلاف مليار ليرة، يتيح للحكومة القيام بورشة عمل انمائية اساسية وضرورية للغاية في كل من قطاعات الطرق والنقل والمياه والكهرباء يمكن بواسطتها أن يتحقق شيء من الانماء المتوازن الذي طالما افتقدته المناطق المحرومة والمعدومة.

عندما نتحدث عن الموازنة، يفترض أن يكون هناك توازن بين الإيرادات والنفقات، وكلمة موازنة تعني فعلاً هذا التساوي بين ما نجبي وما ننفق، وبقدر ما ترتفع الإيرادات ترتفع النفقات. وقد شعرنا بأن الرئيس الحريري، بصورة خاصة، عنده هاجس تقليص هذا الفرق بين بابي الموازنة، بتنشيط الحركة الاقتصادية، لأنها تتيح للدولة اقتطاع حصة أكبر من الدخل الوطني لصالح الخزينة، دون أن يؤثر ذلك على مستوى دخل المواطن ودون أن يتطلب زيادة في معدلات الضرائب والرسوم بل يؤدي إلى زيادة إيرادات الخزينة وتخفيض تدريجي في نسب ومبالغ العجز في الموازنة.

الحكومة خطت خطوات ملموسة على هذا المسار إذ أرسلت عدة مشاريع قوانين واتخذت عدة قرارات، من شأنها، بعد أن تعاون المجلس النيابي معها، أن تساهم في تحريك العجلة الاقتصادية، نذكر منها الإعفاءات الجمركية والاجواء المفتوحة وتشجيع الاستثمارات وضمان المؤسسات الانمائية الصغيرة والمتوسطة، وقانون مكافحة تبييض الاموال وتملك الاجانب وسواها من القوانين والقرارات التي يمكن، إذا ما اتبعت لها الظروف المؤاتية، أن تكون حافزاً أساسياً للنمو الاقتصادي وبالتالي لزيادة الإيرادات وتقليص العجز وزيادة النفقات.

وهنا تقول الحكومة:

«اننا نعتد في تجاوز الواقع الصعب وفي بلوغ المستقبل المأمول على قدرات الشعب اللبناني، وعلى الثقة التي يتمتع بها اللبنانيون «بأنفسهم ومجتمعهم ووطنهم»، والتي يمنحونها لدولتهم ونظامهم السياسي». «وحكومتنا تتخذ لنفسها شعار تعزيز ثقة المواطن بالدولة «وبالنظام السياسي الديمقراطي البرلماني».

لم نتحدث الحكومة، بشكل صريح، عن الاجواء السياسية التي لا يمكن بأي حال أن نتجاهل تأثيرها الفاعل على هذه الطموحات الاقتصادية، وهي تعرف، ونحن نعرف، أن النمو الاقتصادي المشهود لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل أجواء سياسية داخلية واطمئنان مستثمر، لبنانياً كان أم عربياً أم أجنبياً.

مهما بالغنا بحسنات وفضائل القوانين والقرارات الضامنة والمشجعة والمعززة لكل أنواع الاستثمارات، فهي لن تأتي ثمارها، إلا إذا كانت الاجواء السياسية مؤاتية، داخلياً وخارجياً.

خارجياً، نحن نتفاعل مع محيطنا العربي وبصورة خاصة مع سوريا، ومع العالم العربي، ونسعى بكل صدق واخلاص، من ضمن القرارات الدولية الى احلال سلام عادل وشامل ودائم يعيد الحقوق الى اصحابها، وهذا ليس من مسؤوليتنا وحدنا بل من مسؤولية العالمين العربي والغربي.

داخلياً، لا بد من ترتيب بيتنا الداخلي، وهذه مسؤولية الحكم والحكومة، وقد جاء في بيانها:

«ان الحياة السياسية حفلت خلال هذه السنين بالعديد من «النقاشات التي كانت موضوع تجاذب وجدال سياسي، ولا سيما تلك المتصلة «بمسائل تتعلق بالدستور وبالفصل بين السلطات وبالتوازن السياسي والانمائي».

«ان حكومتنا مصرة على تناول المسائل التي كانت في «روحية الوفاق والتوافق والعمل بها وفق الدستور وضمن المؤسسات الدستورية» بمبادرات حوارية لكي تأتي الحلول لسائر القضايا المثارة حصيلة للتوافق «الوطني».

«ان حكومتنا هي حكومة تعزيز الثقة بالدولة وبالنظام، «ولذلك فهي تطمح الى أن تكون حكومة تعزيز الوفاق الوطني وتحفيز النمو».

ان الذي حصل فعلاً هو ان اهتمامات الدولة تمحورت كلها حول الوسائل والمواضيع الاقتصادية البحتة متجاهلة الدور الاساسي الذي كان يجب أن تلعبه على الصعيد السياسي في خلق مناخ داخلي مؤات عبر مبادرات حوارية حول المسائل المثارة وعدت بالقيام بها قبل أي بحث آخر.

هي تدرك أن هناك خلافاً بين اللبنانيين حول مفهوم قضايا أساسية جاءت في وثيقة الوفاق الوطني وفي مستهل الدستور كالسيادة والحرية والاستقلال، فلم تعتمد، وهذا من أولى واجباتها، الى فتح حوار بين الآراء المتداولة والمتباينة حول معاني وأبعاد كل من الامور المثارة بين مختلف شرائح المجتمع اللبناني، مما أرحى بظلاله السلبية على الجو العام السياسي والاقتصادي وأدى الى مزيد من الركود والتشاؤم والانكماش والجمود وبالتالي الى استفحال الازمة الاقتصادية والمعيشية والى فقدان الثقة بالدولة وبالنظام والى مزيد من البطالة والفقر والهجرة.

ما معنى أن تكون هذه الحكومة حكومة تعزيز الوفاق الوطني، معنى ذلك أن هناك وفاقاً قائماً بين اللبنانيين وهي تريد تعزيزه أي تقويته وترسيخه وإزالة كل شائبة منه، انما الذي حصل، أن ما تعزز في عهد هذه الحكومة، ليس الوفاق بل الخلاف الوطني حول قضايا جوهرية يقتضي النظام الديمقراطي الذي تذكرنا به الحكومة دائماً، أن يفتح الحوار حولها وبشأنها بين كافة الآراء، يتولاها الحكم والحكومة معاً، وأن لا يقفل الباب بوجهها، ولا يخفي أحد من المسؤولين رأسه في الرمال، فنحن لسنا في عالم النعاعات.

انني مع الحكومة التي قدمت تعزيز الوفاق الوطني على تحفيز النمو، كما أكدت ذلك اليوم في فذلكة الموازنة، لأنه بدون وفاق داخلي حول قضايا أساسية تختصر كلمة وطن وتعطيه كل أبعاده ومعانيه، لا يمكن أن تتوفر الاجواء المؤاتية والملائمة لأي نمو اقتصادي.

الثقة بالوطن السيد الحر المستقل وبالنظام المؤسساتي والديمقراطي هي نتيجة حتمية لممارسة يومية يقتضي أن تقوم بها الحكومة وتعمل على توفيرها قبل أي شيء آخر.

ان مهمة الحكومة الاولى هي فتح باب الحوار مع جميع الفئات ومع كل الافكار المتداولة لفهم ما عند كل فريق من اللبنانيين من هواجس ومخاوف، في محاولة لجولة كاملة لكل عناصر ونقاط الخلاف والسعي الى تكوين محصلة يمكن الانطلاق منها لبلورة صيغة من القناعات المشتركة التي يمكن أن تلقى قبولاً لدى كل الاطراف المعنية في الداخل والخارج.

ان احجام الحكومة عن تحمل كامل مسؤولياتها على هذا الصعيد والتزامها فقط الخطوات الاقتصادية البحتة،

لا يمكن بأي حال أن يحقق احلامها، لأن حالنا الاقتصادية تبقى، شئنا أم أبينا، رهينة توافقتنا الداخلي قبل كل شيء، وتضامنا الكامل مع الدولة ومع المؤسسات، وهذا لن يحصل إلا في حال اطمأن المواطنون، كل المواطنين، الى غدهم ومستقبلهم عبر كل المسلمات التي كرسها الدستور.

دولة الرئيس، اللبناني قادر أن يجترح العجائب ولكن هو بحاجة الى نظام يحميه ويحمي مقومات هذا الوطن وكل الحقوق التي يعترف له بها.

قلت، ان الحياة السياسية حافلة بالنقاشات التي هي موضوع تجاذب وجدال سياسي وان حكومتكم مصرة على تناول هذه المسائل ضمن المؤسسات الدستورية بمبادرات حوارية.

أين هي المبادرات الحوارية التي قمتم بها لكي تأتي الحلول للقضايا المثارة حصيلة للتوافق الوطني؟

ألم يكن من واجبكم الاولي والأهم والأساسي، وأنتم قادرون على لعب هذا الدور، أن تبادروا الى رحلات ولقاءات واجتماعات سياسية داخلية مكثفة تواكب الرحلات واللقاءات والاجتماعات الاقتصادية المشكورة جداً التي قمتم بها الى الخارج؟

نؤيد جهود رئيس الحكومة في سعيه الدؤوب والناشط لاعادة لبنان على الخريطة الاقتصادية الدولية ولكننا نتساءل هل يؤمن هذا التحرك الخارجي لوحده دون الوفاق الوطني الداخلي، المناخ المؤاتي لاطلاق الحركة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار؟

نقول بصراحة، وجميعنا يعلم ذلك، ان اغفال الحكومة الاهتمام بالشأن الداخلي أي بعدم قيامها بالمبادرات الحوارية في سبيل توحيد اللبنانيين حول مفاهيم وطنية واحدة ان بالنسبة للسيادة والاستقلال أو القرار الحر وإن بالنسبة للعلاقات مع سوريا، كانت نتيجته أن نحمد مفعول كل المبادرات الاقتصادية وبالتالي زادت موجة اليأس والاحباط والازمات الاقتصادية والمعيشية الخائفة وزاد من جهة أخرى عدم ثقة المواطنين بالنظام وبالدولة، وهذا ما لم تكن تراهن عليه الحكومة.

ما من أحد من المطالبين بالسيادة والاستقلال والقرار الحر إلا ويؤكد على التزامه بعلاقات مميزة ومتميزة وممتازة مع سوريا، نابعة من داخل، من قناعة وجدانية، من ارادة حرة وقرار مستقل معتبرين أن لبنان المحقق لكل ذاته، لكل طاقاته وخصائصه هو السند القوي لسوريا في الداخل وفي الاندية الدولية وان لبنان الفاقد لهذه المقومات هو حليف عليل لسوريا يضحى عبئاً عليها ويخسر بالتالي حتى صفة الحليف.

لا بد، يا دولة الرئيس، من أن تلتفت الى داخل البيت، وتتصدى لكل هواجس المواطنين وتتفهمها وتحاور بشأنها، فتقنع أو تقتنع، وتحاول أن تقرب بين مختلف وجهات النظر لتكوين قناعة يمكن أن تكون فعلاً حصيلة للتوافق الوطني.

ما من أمر البتة خارج عن الموضوع، فنحن في نظام ديمقراطي، حرية الرأي مصانة والسلطة والسيادة

للناس، فلا غرو ان حاورتم واستمعتم الى كافة الشرائح مستلهمين دائماً أحكام ومبادئ الدستور الذي ارتضاه اللبنانيون ويعيشون تحت سقفه.

الحكم خيار فقرار، وكما اتخذتم القرار الاقتصادي وتحركتم على هديه، نطلب اليكم أن تتحركوا ناحية كل من تتولون المسؤولية باسمهم وتحاورونهم في آرائهم وهواجسهم، وهي مهمة أساسية كنا نأمل أن تكون باكورة اهتماماتكم دولة الرئيس، ان هذه الموازنة وسواها من الموازنات تبقى جرعات محدودة الفعالية ان لم تترافق مع نهضة اقتصادية تتوافر لها كل الاجواء السياسية الملائمة ويتأمن لها جو وفاقى داخلي يجمع عليه كل اللبنانيين. ان قدرة رئيس الحكومة على التحرك الخارجي بقصد فتح آفاقنا أمام كل المبادرات الدولية الداعمة نأمل أن تضاهيها قدرة منه أيضاً على التوجه نحو الداخل في مهمة، لا مستحيلة ولا صعبة، لارساء ركائز لا بد منها لترسيخ الوفاق الوطني وبالتالي لخلق المناخ الذي يتيح للتحرك الخارجي الفاعل أن يؤتي كل ثماره في جو داخلي يعيد الثقة لكل الشعب اللبناني بوطنه وبمؤسساته وبكل أحكام دستوره.

دولة الرئيس خارج عن نطاق الموازنة،

في عهد الوزارة السابقة وزارة دولة الدكتور الحص، هذه القضية تهمك لأنها تتعلق في موضوع رئاسة الوزارة، صدر قرار عن مجلس الوزراء يتعلق بتنفيذ العقوبات. فالمادة ٥٨ تقول: تنفيذ العقوبات لأصحاب السيرة الحسنة تقول سيصدر قانون لتنفيذ العقوبات، هذا لم يصدر من عام ١٩٤٣.

هذا القانون يحدد آلية مراعاة أصحاب السيرة الحسنة داخل السجون كي يستفيدوا من بعض الخدمات والعطاءات لقد أتت المادة ١٠٨ في قانون قوى الأمن لتقول: ان الذي تكون سيرته حسنة يمكن أن تخفض عقوبته من الثلث الى النصف الى آخره...

هذا الموضوع هام جداً، وقد زار مدعي عام التمييز والمحامية العامة الاستاذة ربيعة عماش السجون حيث قالوا انه سيصدر قانون وعلى أساسه ستنفذ العقوبات وتعطى الاعفاءات والتخفيضات. فالحكومة السابقة بتاريخ ٢٠ ايلول ٢٠٠٠ أحالت الى مجلس النواب مشروع قانون يتضمن آلية لتنفيذ العقوبات لأنه اولاً لم تكن هناك مرجعية للقيام بالبث، ولم تكن توجد آلية مفصلة. اذا قاموا بعمل مشروع قانون قانون مشكورين عليه لان هذا المشروع ينتظره الآلاف من المساجين منذ زمن بعيد ولم يصدر.

الان ذهبت لجنة حقوق المرأة وحقوق الانسان وقد رأوا وادركوا بأي حال مزرية يعيش المساجين. لقد صدر مشروع القانون في ٢٠ ايلول وقد قيل ان هذا المشروع القانون يجب أن يوقع من وزير العدل ووزير الداخلية. ويحال الى رئيس مجلس الوزراء ليحوله الى مجلس الوزراء ماذا حدث؟ لقد تم تحويله في ٢٧ ايلول من الاستاذ سليم اللادقي الى وزير العدل.

لقد عرض على وزير العدل في شهر تشرين الثاني وقد وقع عليه معالي الوزير سمير الجسر بصفته وزير العدل وهو مشكور ولو انه وصله متأخراً.

ومن ثم أحيل الى وزارة الداخلية خلال شهر تشرين الثاني وتم توقيعه من قبل وزير الداخلية وقد أحيل الى رئاسة الوزارة. ونحن تابعناه ومنذ شهر سألت أمانة سر رئاسة الوزارة اين القانون؟

قالوا سنعود لعرضه على رئيس الوزارة لاسيما وانه مرت فترة (٤) أو (٥) أشهر في ادراج امانة سر مجلس الوزراء، بالتالي علمت بأنه عرض على رئيس مجلس الوزراء ولم يوقعه وقام بعرضه على مجلس الوزراء قبل اسبوعين. وقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتكليف وزير العدل بإعادة النظر الخ...

هنا مخالفة دستورية فظيعة. يوجد قرار لمجلس الوزراء فقرار مجلس الوزراء والحكم استمرار - ملزم لكل الدنيا، فلم يعد يحق لأي حكومة اعادة النظر فيه إلاّ رئيس الجمهورية عندما يصله المرسوم بعد تبليغ أمانة رئاسة الجمهورية، لديه ١٥ يوماً فأما أن يوافق عليه وأما أن يرده الى مجلس الوزراء والذي ان أصر عليه بأغلبية عادية يعود ليستمر، وان لم يصر عليه يكون معه حق فماذا حدث؟

يوجد قرار لمجلس الوزراء، ومجلس الوزراء هيئة مستقلة وقد كان يتمتع بكامل صلاحياته حكومة الرئيس الحصص اصدرت مشروع القانون هذا وكان من المفروض أن يأخذ طريقه لأن المرسوم الذي يصدر لتنفيذ قرار مجلس الوزراء هذا المرسوم اجرائي وليس انشائياً. كل ما أتى وزير جديد نعرض عليه لنرى وجهة نظره. هذا بالمرسوم الانشائي اي بالمراسيم العادية. في المراسيم العادية للوزير الحق بالقبول والرفض. ورئيس الوزارة ايضاً له الحق بالقبول او الرفض. مثلاً، اذا أردنا ترفيع احد من الفئة الثالثة الى الثانية فالوزير له الحق بالقبول استنسابياً. ولا توجد مؤسسة تطلب منه لأن هذا الأمر عائد اليه. ف رئيس الجمهورية يستطيع القبول أو الرفض ورئيس الحكومة ايضاً وهذا المرسوم العادي يتطلب ثلاثة توافيق أو اربعة حسب الاختصاص. لكن هذا مرسوم انشائي ولكل مسؤول الحق الاستنسابي بأن يرضى به. وإذا تغيرت الحكومة واراد الوزير الجديد التغيير فله الحق بذلك.

أما المرسوم الذي يكون لوضع قرار صادر عن مجلس الوزراء يكون قراراً اجرائياً وليس باستطاعة احد لا وزير ولا رئيس الوزارة، بأن يرده، فقط رئيس الجمهورية يستطيع ذلك بعد وصول المرسوم اليه بمهلة خمسة عشر يوماً.

ماذا حدث؟ وهنا الخطورة الكبرى، لقد بقي المرسوم في الادراج، ورئيس الوزراء قام بعرضه على مجلس الوزراء دون وجود مرسوم اجرائي فقط موقع من وزيرين. من أين هذا الحق فهذا يخرب كل الطائف ويهدم كل ما صغناه في الطائف.

إذا كان رئيس الوزراء او الوزير له الحق بأن يبقي هذا الشيء في درجه شهراً أو اثنين أو ثلاثة أشهر ورئيس الوزراء له الحق بان يبقيه كذلك فهذا يعني اننا اغلقنا الباب امام رئيس الجمهورية وتركناه مشرعاً أمام كل الدنيا. وهذا ما لم نقرره في الطائف.

في الطائف المفروض أن يعطى رئيس الجمهورية مهلة ١٥ يوماً للتبليغ - فما معنى قرار مجلس الوزراء؟ يعني

ان مجلس الوزراء قرر بان يمشي فوراً. ولذلك المرسوم الاجرائي لا يجوز بقاءه عند الوزير الا مروراً كذلك رئيس الوزارة. يجب ان يمشي بأقصى سرعة الى رئيس الجمهورية فاذا كان لدى رئيس الجمهورية مهلة ١٥ يوماً فأدياً لا يجوز للوزير بأكثر من يومين او ثلاثة وبأبعد حدود ١٥ يوماً ولرئيس الوزراء بأقصى حدود ١٥ يوماً ولكن ان يبقى الأمر أشهراً. فكل أحكام الطائف اصبحت دون فائدة اطلاقاً. ولذلك ان هذا خطر جداً يا دولة الرئيس.

الرئيس: يجب ان تنتبه للموضوع، اذا ما كان قد مرّ على احد من المخابرات ومكث هناك ثلاثة اشهر ايضا.

خايل الضاهر: يا دولة الرئيس، كيف سيستمر النظام وهم يقولون الثقة بالنظام وهذا هو النظام.

هذه ليست أول مرة وانا حتماً سأنتقد وقد جاء من مؤسسة ثانية. من أهم محكمة التي اصدرت حكماً بالاعدام المفروض حدوث مرسوم اجرائي ولا يوجد اي حق لرئيس الوزراء او الوزير بان يقول هذا الحكم جيد او غير جيد. نحن خاضعون لنظام المؤسسات ولذلك كان من المفروض فوراً بأن يوقع ولكن من له الحق بالنظر الى العقوبة؟ الدستور يقول رئيس الجمهورية.

نحن عملنا توازناً، ففي الطائف لم نقل هكذا اننا الزمنا رئيس الجمهورية وهنا حشرناه بالمهل والمدد وتركناها فالتة يوجد شيء يسمونه في علم المنطق قياساً.

فاذا أعطينا لرئيس الجمهورية ١٥ يوماً وهو رئيس البلاد فمن الأولى بأن يعطى من تحته رئيس الوزراء وغيره اقل من هكذا بكثير.

أما أن يبقى كذا شهر في ادراج مجلس الوزراء وأمانة السر فهذا لا يجوز ولذلك انا هنا مع الاقتراح الذي تقدم به نائب رئيس الحكومة الاستاذ عصام فارس عندما قال نريد أمانة عامة لمجلس الوزراء ولا يجوز الخلط اطلاقاً بين اعمال مجلس الوزراء وهذه الامانة التي تهتم بكل شيء بالمراسيم ومن الذي سيوقعها وهي التي تحيلها الى الوزارات وهي التي تهتم بكل التفاصيل وهي القادرة على حصر كل المهل المحددة بالدستور.

والقول انها طائفية او غير طائفية. كلا رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الوزراء وبالتالي اي امانة لمجلس الوزراء تتبع مباشرة لرئيس مجلس الوزراء ولا توجد طائفية او اي شيء من هذا النوع نريد رئاسة حكومة والا...

لقد تفضل رئيس الحكومة قائلاً نريد قانوناً تنظيمياً لمجلس الوزراء. هذا لا يتطلب قانوناً تنظيمياً لمجلس الوزراء.

هذا لا يتطلب قانوناً تنظيمياً لمجلس الوزراء بل الدستور يتطلب تفسيراً وتطبيقاً، فاذا كانت مهلة رئيس الجمهورية ١٥ يوماً والقرار في مجلس الوزراء فيجب تنفيذه بأقصى سرعة وهي تسمى سلطة تنفيذية فالمفروض تنفيذه.

فمجلس الوزراء يأخذ قراراً ويبقى ثمانية أشهر ولم ينفذ من ٢٠ ايلول ولغاية اليوم ويطلب بأن يرى وزير العدل الجدوى. لا حق لك يا معالي الوزير ومجلس الوزراء لا حق له بان يضع يده على هذا المرسوم اطلاقاً، المفروض بالمرسوم أن يكون قد اكتمل بكل التواقيع من الوزراء ورئيس الوزراء ليحال الى رئيس الجمهورية. وأن يقال بأن رئيس الجمهورية ردّ المرسوم الى مجلس الوزراء وهذا كله سيصير ضمن مهل محددة جداً.

أنا الفت النظر الى هذا الموضوع يا دولة الرئيس لأنه لم يعد يجوز التلاعب بقضايا دستورية مهمة والا نكون فعلاً قد نسفنا كل الميثاق الوطني الذي خطيناه في الطائف وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل نسيب لحود

نسيب لحود: دولة الرئيس، أيها الزملاء،

إذا كان من سمة لهذه الموازنة وما سبقها من موازنات، فهي بمقدار ما تبرز سنة بعد أخرى، عمق المشكلة التي يتخبط بها لبنان منذ انتهاء الحرب وفداحتها واتساعها وتفاقمها المتواصل، مقارنة ببطء المعالجات ونقصاتها وترددتها، فضلاً عن العرقلة المفتعلة، التي تمارسها بعض السلطة، لمجرد احكام قبضتها او لمجرد اعاقه البعض الآخر. فكلما لاحت بوادر للمعالجة الجدية، ولو في موضع رمزي بسيط في الادارة او في القطاع العام، لاحت في وجهها معالم العرقلة والتعطيل. من ناحية ثانية كلما تم الاقرار بخطأ ما، ناهيك بالتراجع عنه والبدء باصلاحه، يكون المرض قد استشرى وتفشى، وتكون كلفة علاجه، هو والتعقيدات الناجمة عنه، قد تشعبت وتضاعفت.

وللاسف الشديد ايها الزملاء، فان هذه الموازنة وفي ظل ما يحيط بها من مناخ سياسي سلبي وغير بناء، لن تعدل كثيراً في السياق العام للحلقة المفرغة المتكونة من زيادة العجز وتراكم المديونية المتعاطمة منذ تسع سنوات والمرشحة للتفاقم اكثر. وهي، للاسف الشديد ايضاً، لن تشكل محركاً فعلياً للنمو الاقتصادي الذي تراهن عليه الحكومة والذي تحتاج اليه البلاد للخروج من ازماتها.

ايها الزملاء، حتى ولو سلمنا بقدرة الحكومة على الالتزام بنسبة عجز للموازنة لا تتجاوز الـ ٥٠٪، - وهو امر مشكوك فيه في ظل وجود تقديرات جدية باحتمال تحطّي الانفاق الفعلي الـ ١١ الف مليار ليرة واحتمال بقاء الايرادات تحت سقف ٤٥٠٠ مليار ليرة - حتى ولو سلمنا جدلاً بعجز ٥٠٪ فقط، فان الدين العام سيزيد ٣,٥ مليار دولار ليصل في نهاية السنة الى ٢٨ مليار دولار وليشكل اقله ١٦٥٪ من الناتج المحلي.

ان استعادة هذه الارقام ايها الزملاء لا تهدف الى التذكير بانها من اعلى النسب المعروفة عالمياً فحسب، بل للتحذير من احتمال الدخول في ما يعرف لدى الهيئات الدولية بـ «فخ المديونية». و«فخ المديونية» هذا ايها الزملاء، هو تصنيف يطلق على الدول المدينة بشدة والتي باتت لا تستطيع تخفيض نسبة دينها بالطرق الكلاسيكية، مهما قامت به من اجراءات، اي باختصار الدول غير القادرة في المدى المنظور على تحقيق فائض اولي في الموازنة، ملموس ومتكرر وكاف لكسر آلية تنامي نسبة الدين. ففي البلدان التي تعاني هذه الوضعية الصعبة، لا التشف

مثلا هو الحل لأنه هو اولا شبه مستحيل نظرا للبنية الجامدة للانفاق، المؤلف اساسا من الرواتب وخدمة الدين، وثانيا بسبب اثره السلبي على النمو الاقتصادي، ولا النمو الناتج عن التوسع في الانفاق يمكن ان يعوض عجز الموازنة. في مثل هذه الحال وفي مثل هذه الدول، الخروج من فخ المديونية يتم عبر طريقين: اما عن طريق اعادة جدولة الدين تحت اشراف دولي وبالتوافق مع برنامج اصلاح هيكلي محكم وصارم وقاس، او ان تقوم قوى السوق بمهمة التصحيح بطريقة عفوية الى حد ما عشوائية، لكن من دون استئذان احد، ومع عواقب اقتصادية واجتماعية مؤلمة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء ان الجهود يجب ان تنصب، حكومة ومجلسا، موالاة ومعارضة، كي نتفادى الوصول الى مثل هذه الوضعية، اي الوقوع في فخ المديونية. ان الجهود يجب ان تنصب كي نتفادى وقوع اي من الاحتمالين الموجهين المذكورين اعلاه، اي التصحيح القسري تحت اشراف الهيئات الدولية او التصحيح العشوائي بواسطة قوى السوق. ان وقوع اي من هذين الاحتمالين سيؤدي الى تقلص الانتاج بصورة دراماتيكية وتقلص سوق العمل وتفاقم البطالة والفقر والهجرة، الامر الذي يطال بعواقبه الوخيمة الغالبية العظمى من اللبنانيين. ان تفادي الوصول الى مثل هذه الوضعية ايها الزملاء امر ضروري، وامر ممكن. انه امر ضروري، لأن البلاد لا طاقة لها فوق ما تعانيه على الصعد الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، على مواجهة اختبار جديد بهذه القساوة. كما انه امر ممكن ايها الزملاء، لأن الشعب اللبناني والمجتمع اللبناني ما زالوا يحتزنان من الطاقات والامكانيات والارادات ما يكفي لتفادي الوقوع في هذه الوضعية. انه اذن امر ضروري وممكن، لكنه يتطلب حولا معقدة ومركبة وطويلة النفس.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، ان ما تقوم به الحكومة مؤخرا او ما تعد بالقيام به على هذا الصعيد هو في رأيي اقل من المطلوب، وهو جاء متأخرا وبطيئا ومترددا وغير كاف. ان تقليص الانفاق العام ايها الزملاء وتخفيض حجم الدولة والقطاع العام وسد مواقع النزف والاهدار والتعاطي بجدية وبانصاف مع موضوع الفائض، في كل الادارات والمؤسسات، المدنية منها والعسكرية والامنية، وبعيدا عن منطق الحمايا والمحسوبيات والولاءات، مدخل بديهي وشرط ضروري للبدء بالاصلاح. ايها الزملاء، ما هو غير بديهي وغير مقبول هو ان تكون السلطة قد اخذت اولا ثلاث سنوات (بين ١٩٩٥ و ١٩٩٨) كي تعترف بوجود هذه المشكلة الادارية - المالية المزدوجة، ثم ثلاث سنوات ثانية (١٩٩٨ - ٢٠٠١) كي تبدأ بالمعالجة.

سنة ١٩٩٥، حين بدأنا نحن وغيرنا بالتحذير من عواقب التوسع المفرط في الانفاق والمديونية، ومن عواقب استباحة الادارة وحشوها بالازلام والمحاسيب، للاسف الشديد، لم يكن احد في السلطة يريد الاستماع. وسنة ١٩٩٨، اي بعد ثلاث سنوات من المكابرة ودفن الرؤوس في الرمال، الكل يذكر كيف دار التنافس بين المسؤولين على التبرؤ من المشكلة وتبادل التهم والتباري في انتقاد الفساد والانفاق والاهدار الخ. ثم عقدت الخلوات الطارئة على انواعها، كي تخرج بحلول بسيطة، كنا بدأنا بطرحها، نحن وغيرنا، قبل ثلاث سنوات،

ومن على هذا المنبر بالذات. اعترفت السلطة بالمشكلة، نعم، ثم اخذت لنفسها ثلاث سنوات اخرى كي تبدأ بالمعالجة. سنة اولى (١٩٩٨) لم يحصل فيها اي تقدم، وستان (١٩٩٩ و ٢٠٠٠) ضاعتا هدرا في خضم التعايش المستحيل بين شعارات الاصلاح والتغيير من ناحية، وممارسات الكيد وتصفية الحسابات وتسخير اجهزة الدولة وزرع الادارة بالمحاسب وقمع الحريات العامة والخاصة من ناحية ثانية، الى ان انتهى الامر بتبخر الاصلاح والتغيير وشلل الادارة وتخلفها وتراجع الاستثمار وتوقف النمو الاقتصادي وتفشي البطالة وتفاقم الهجرة وترسخ الازمة وتجزؤها.

ايها الزملاء، الاسئلة هنا كثيرة ويجدر التوقف عندها. السؤال الاول في هذا المجال: كم سنة اضافية ستستغرق المعالجة وكي تظهر النتائج؟ ثلاث سنوات اخرى ام اكثر؟ وهل نملك فعلا ثلاث سنوات اخرى او اكثر؟ ثم ايها الزملاء، كم تبلغ الكلفة الاضافية المترتبة عن المكابرة، والتأخر في الاعتراف بوجود المشكلة، والتأخر في المعالجة؟ كم تبلغ الكلفة الاضافية المترتبة عن الخلط بين شعارات الاصلاح والممارسات السلطوية والقمعية؟ والسؤال الاخير الذي لا يقل اهمية: من سيتحمل هذا الفارق الهائل؟ اي فئات اجتماعية؟ اي مجموعات؟ نحن من جهتنا ايها الزملاء، لن نرضى ابدا ان يقع عبء تسديد فواتير التأخير في المعالجة على كاهل الفئات الشعبية والفقيرة والمتوسطة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، ان ما تقوم به الحكومة هو اقل من المطلوب وغير كاف. فكيف اذا كانت بعض الاجراءات والسياسات هي استمرار للنهج السابق الذي ادى الى الحلقة المفرغة من العجز والدين؟ وهنا لا يسعنا الا التوقف امام هذا الاصرار على مراكمة الدين بالعملات الاجنبية، والذي بات يشكل اليوم حوالى ٣٠٪ من اجمالي الدين. نحن لا نفهم هذا الاصرار وذلك على الرغم من ارتفاع فائدة السندات اللبنانية بالدولار والتي زادت في اصدار ال ٤٠٠ مليون دولار الاخير في نيسان الماضي عن ١١,٦٪، نعم ١١,٦٪. واليوم تطلب الحكومة عبر هذه الموازنة تفويضا باستدانة ملياري دولار اضافية، يتوقع ان يصبح معها اجمالي الدين بالعملات الاجنبية وحدها اكثر من ثمانية مليارات دولار، أي اكثر من نصف الناتج الاجمالي المحلي.

هل يعقل ان نعقد دينا على الاجل الطويل من اجل تغطية العجز الناتج عن انفاق جار ومتكرر وسنوي؟ في المقابل، نحن نكرر اليوم ما نقوله منذ ١٩٩٨: ان المصلحة الوطنية والمصلحة الاقتصادية تقضيان بعدم اللجوء الى القروض بالعملات الصعبة ولاآجال طويلة، الا لتمويل المشاريع الانمائية والاستثمارية، كالطرق والمدارس والمستشفيات والسدود، أي المشاريع التي تستفيد منها الاجيال التي سيطلب منها تسديد هذا الدين بعد عشر سنوات او خمسة عشر سنة.

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

اما القول ان كل ما في الامر هو مجرد استبدال للدين من عملة الى اخرى، وليس مراكمة لديون جديدة، فهو لا يقوى امام الوقائع. هل نقص حجم الدين بالليرة اللبنانية منذ ١٩٩٨ كي نسمي هذا استبدالاً؟ ام تزايد سنة بعد سنة، وبآلاف المليارات؟

تلك هي محصلة ثلاث سنوات من الاستبدال المفترض: في بداية عام ١٩٩٨، كان حجم الدين بالليرة ٢٠ الف مليار ليرة تقريباً، وحجم الدين بالعملة الاجنبية ٢٣٧٥ مليون دولار. الآن، الدين بالليرة اصبح ٢٨ الف مليار ليرة تقريباً والدين بالعملة الاجنبية ٧٢٥٠ مليون دولار. اذا الدين بالدولار تضاعف مرتين وزاد حوالى خمسة مليارات دولار، والدين بالليرة لم ينقص، بل بالعكس، زاد ٨٠٠٠ مليار ليرة اي بنسبة ٤٠ ٪. فاين هو الاستبدال؟ ايها السادة، للسنة الرابعة، لا يمكن ان وافق على موازنة تتضمن مثل هذا التوجه.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، اكرران ما تقوم به الحكومة او ما تعد بالقيام به غير كاف وهو اقل من المطلوب ولا يشكل محركاً كافياً للنمو الاقتصادي الذي تحتاج اليه البلاد للخروج من ازمته. اي نمو نريد، اي نوع نمو تحتاج اليه البلاد اليوم؟ النمو المطلوب هو النمو الصحي والمستديم الذي يخلق فرص عمل جديدة ويحمي فرص العمل القائمة حالياً ويحد من البطالة والهجرة هو النمو الانتاجي الذي يتم في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، هو النمو المولد للقيمة المضافة في الخدمات والصناعة والزراعة، هو النمو الذي تستفيد منه البلاد بأسرها والاقتصاد الوطني بأسره. ان الرهان على النمو الاستهلاكي فحسب، أي النمو الناجم عن الاستيراد الناجم بدوره عن تخفيض الرسوم الجمركية، هو رهان ناقص، لأن الوجه الآخر والسلبي للنمو الاستهلاكي هو اتساع هوة العجز في الميزان التجاري وتنامي الضغط على ميزان المدفوعات.

ما هي بشائر النمو الصحي الذي نرتجيه جميعاً؟

بشائر النمو الصحي، ايها الزملاء، هي مؤشرات الاستثمار في قطاعات الانتاج. اذا اخذنا واحداً من تلك المؤشرات، وهو «حجم الاستثمار في المؤسسات المقامة حديثاً»، ماذا نجد؟ نجد ان المتوسط الشهري لهذا المؤشر ما زال اقل من ثمانية مليارات ليرة لبنانية، مقارنة بنسعة مليارات كمتوسط شهري لعام ٢٠٠٠، و ١٠,٥ مليارات لعام ١٩٩٩ و ١٦ مليار لعام ١٩٩٨. اي ان الاستثمار في خلق مؤسسات جديدة منتجة تساهم بدورها في خلق فرص عمل جديدة ما زال دون نصف ما كان عليه عام ١٩٩٨، الذي كان اصلاً اقل من المطلوب وغير كاف. هذا هو واقع الاستثمار اليوم ايها الزملاء، هذه هي للأسف بشائر النمو المرتجى.

دولة الرئيس، ارى الخروج من الازمة التي نتخبط فيها وتفاذي الجزء الاسوأ المتبقي منها امراً ضرورياً وامراً ممكنًا، لكنه في رأيي يتوقف على عناصر اربعة متلازمة:

اولاً: احتواء ازمة العجز والدين، انطلاقاً مما تحاول الحكومة القيام به، ان على الصعيد الدولي او على صعيد اصلاح الادارة، لكن من ضمن رؤية واضحة وشاملة ومع اهداف كمية وزمنية محددة، تبرز بوضوح مسار تحديث الادارة وتفعيلها وتخفيض حجمها وسد منافذ الاهدار فيها، كما تبرز مسار احتواء العجز والدين للسنوات الخمس القادمة. الحكومة السابقة تقدمت ببرنامج خمسي للتصحيح المالي، لكنها للأسف لم تلتزم باي من مضمونه. ايها الزملاء، من دون رؤية واضحة وشاملة، نبقي كالغريق المتخبط بين الامواج، يبذل كل ما في وسعه للخلاص، لكنه لا يرى شاطئاً الامان، ولا يصل اليه.

ثانياً: السير قدما في عمليات الخصخصة، لكن من ضمن آليات شفافة ومنافسة منصفة وجدول زمني تقريبي تؤمن التناغم الافضل بين الاهداف التالية: المردود المالي للخزينة، الفاعلية في الخدمة، الاسعار العادلة، وخصوصا خصوصا، جذب الاستثمارات وجذب الخبرات والكفاءات. نريد للبنان ان يكون قطبا جاذبا وليس قطبا طاردا للرساميل والادمغة، اللبنانية منها قبل الاجنبية، وما اكثرها منتشرة في اربع جهات الارض وتنبؤا افضل المواقع. ان عملية الخصخصة، على محدوديتها في البداية، هي امتحان جدي حاسم لقدرة لبنان على اقامة بيئة استثمارية حديثة وشفافة.

ثالثاً: الانكباب على اوضاع القطاعات الانتاجية من خدمات وصناعة وزراعة والوقوف على مشاكلها الحقيقية وتعزيز ميزاتها التفاضلية وقدراتها التنافسية وقدراتها على التكيف والتحديث المتواصل في ظل انفتاح كامل للاسواق لم يعد يفصلنا عنه سوى بضعة سنوات. كل هذه عناوين تتطلب عملا تشاوريا وتخطيطيا دؤوبا وورشات لم تنطلق فعليا بعد ولا بد من اطلاقها بالشراكة مع اصحاب العلاقة، توصلا الى رؤية مفصلة قطاعيا ترسم ملامح الاقتصاد اللبناني للعشرين سنة المقبلة، حتى اذا وصل الاستثمار، وجد امامه ارضا خصبة وفرصا واضحة وتوقعات مضمونة واجوبة شافية، وليس مجرد كتلة كبيرة من علامات الاستفهام.

رابعاً: تعزيز البيئة السياسية الحاضنة للاستثمار. اننا نقدر توجه الحكومة في الاكثار من الكلام عن اهمية حماية الحريات وتعزيز استقلالية القضاء واثرها الايجابي على الاستثمار والبناء الاقتصادي. لكن هذا التوجه الجيد ينقصه قرن القول بالفعل والتصرف ليس كمراقب حيادي بل كسلطة تنفيذية كاملة الصلاحيات ولها الباع الاول في تسيير امور البلاد، والتصدي بوضوح ودائما، وليس في الخفاء او موسميا، لكل محاولات التعدي على الحريات وحقوق المواطنين التي كفلها الدستور.

ايها الزملاء، نعم، حماية الحريات وتعزيز استقلالية القضاء هما، ان تم الالتزام بهما، شرطان ضروريان لتنقية اجواء الاستثمار، لكنهما حتما ليسا بكافيين. الاستقرار السياسي هو المكمل الطبيعي لهذين الشرطين، لكن ليس اي استقرار، ليس الاستقرار الهش المزيف القائم اما على الاسكات او على الاقصاء والتهميش، بل الاستقرار القائم على الديمقراطية والتوافق السياسي الحقيقي، الاستقرار المنبثق من الحوار الهادف والدائم بين القوى الحية في المجتمع وممثليها الحقيقيين وبرعاية الدولة الحاضنة التي تحض على الحوار وتستخلص نتائجه الموضوعية بكل حيادية، وليس السلطة ذات المواقف المسبقة والتي تحاول اسقاطها منزلة على الناس غير قابلة للبحث او النقاش. ان اطلاق الحوار الديمقراطي هو قوة للبنان وهو دعامة الاستقرار ومدخل الازدهار والاستثمار. وعناوين الحوار سعيا للتوافق باتت كلها معروفة، من تحصين الانتصار الكبير في الجنوب، وتصحيح العلاقات اللبنانية - السورية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وطي صفحة الحرب، وانجاز المصالحة الوطنية الشاملة. ويكفي لقراءتها كلها التطلع في وجوه الناس القلقة والصادقة وهي واحدة من اقصى شمال وبقاع الحرمان الى اقصى جنوب التحرير والقلق والحرمان.

ختاماً يبقى لي ايها الزملاء ثلاث ملاحظات عامة عليها تساهم في تنقية اجواء الحوار في هذه المرحلة الحرجة :
اولاً: ضرورة التركيز جميعاً على الخطر المصيري الداهم المتمثل بتوقف عملية السلام وبتصعيد الهجوم البربري على الشعب الفلسطيني الشقيق الصامد واطلاق التهديدات الوقحة بحق لبنان وسوريا.

ثانياً: اولوية التركيز على الخطر الاسرائيلي الداهم لا تلغي ضرورة الانكباب على العلاقات بين لبنان وسوريا لا بل تحتملها وتحتم تصحيحها من الشوائب التي تعترها، تعزيزاً لصمود البلدين وللشراكة الاستراتيجية بينهما.

ثالثاً: اولوية التركيز على الخطر الاسرائيلي الداهم تفرض علينا الامتناع عن البحث عن عداوات اخرى والانجرار الى صدامات مع جهات اخرى، ايا كانت، فكيف اذا كانت هذه الجهة الامم المتحدة، المؤتمنة على الشرعية الدولية، التي لا بد لنا ان نبقي معها افضل العلاقات واصدقها، من دون التنازل عن أي من حقوقنا الوطنية.

الرئيس: الكلمة للزميل جبران طوق

جبران طوق: دولة الرئيس أيها الزملاء

ليست المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة التي يلتئم فيها المجلس الكريم لمناقشة الموازنة العامة التي هي في النهاية خلاصة لسياسة الحكومة المالية للسنة الجارية التي قطعنا منتصفها.

وبأي حال فان هذه الموازنة موزعة في غالبيتها بين خدمة الدين ورواتب الموظفين، ولن يبقى إلا القليل القليل لانفاقه على المشاريع المنتجة. ولن ندخل في تفاصيل ارقامها لانها معروفة ولانها أشبعت درساً في لجنة المال والموازنة. وهنا يمكن القول:

إن هذه الموازنة جاءت نتيجة انعكاس لواقع اصبح معلوماً، فالمشكلة الأساسية تكمن في العجز المتراكم سنة بعد سنة وأدى في النهاية إلى مديونية كبيرة قاربت الثلاثين من مليارات الدولارات، ما ينعكس خدمة باهظة لهذا الدين، بحيث ينتج عن ذلك توظيف الادخار الوطني لتمويل العجز فتحرم بذلك القطاعات الإنتاجية، من السيولة اللازمة، ويؤثر بالتالي على الإنماء بصورة عامة.

كلام كثير سيقال في مناقشة بنود الموازنة، وكذلك في سياسة الحكومة المالية والاقتصادية والإنمائية والاجتماعية والتربوية، وقد تعودناها مناسبة لاطلاق مصطلحات وتعابير، راحت تزداد سنة بعد سنة، لتشكل قاموساً سياسياً تحفل به مثل هذه المناسبة.

وبعيداً عن لغة القواميس السياسية، أشير إلى بعض النقاط المحورية التي تنعكس مباشرة على وضعنا الاقتصادي والمالي، فالأزمات الاقتصادية والمالية التي نعيشها تبقى في معظمها ذات منشأ سياسي بالأصل، ولذا فان مسألة الحوار الداخلي بين اللبنانيين انفسهم، وبين المسؤولين تبقى المسألة الأهم.

فإذا كانت وثيقة الوفاق الوطني التي أضحت دستورا، قد نجحت في إيقاف الحرب المدمرة، فانه مع الأسف الشديد لم تطلق حوارا وطنيا داخليا حقيقيا يشد اللبنانيين كلهم نحو دولتهم ومؤسساتهم، بل على العكس من ذلك، كانت أمور كثيرة تتفاعل أحيانا لتصبح مادة خلافية تعيدنا إلى أجواء ال ١٩٧٥ التي سئمها اللبنانيون الذين يطمحون إلى وفاق وطني حقيقي، و انماء وطني متوازن يشدهم إلى دولتهم ومؤسساتهم.

لا نريد أن نطيل في هذا المضمار الذي قيل فيه سابقا الكثير بل نتطرق اليه لننتقل منه إلى قضية أخرى أثارت جدلا في الآونة الاخيرة وهي قضية الحوار اللبناني - السوري الهادفة إلى تنقية العلاقات المميزة بينهما من الشوائب، فالحوار اللبناني - السوري يجب أن يرتقي إلى مسؤولية كبرى، ومحسورا بين دولتين، يحفظ مكانة وسيادة واستقلال كل دولة منهما، على قاعدة الاحترام المتبادل فيسحب هذا الموضوع من الشارع ومن التداول الإعلامي ويقيه حيث يجب إن يكون، فلا يعود مادة خلافية مستمرة.

ومما لا شك فيه أن التطورات الإقليمية الضاغطة، وما يحكى عن مخاطر التوطين والتهديدات التي يواجهها لبنان وسوريا معا تفرض أعلى درجات التنسيق والتكامل وعلاقات اخوية مميزة لما فيه مصلحة وخير للبنان وسوريا على السواء.

وإذ نثير هذه الأمور وفي هذه المناسبة بالذات فلأننا نشعر أن الشنجات القائمة على الصعيدين المحلي والإقليمي تؤثر بشكل مباشر على الواقع الاقتصادي والمالي وتؤخر في عملية الاستثمار التي نحتاجها بإلحاح.

ايها الزملاء كان لا بد لي ان أتطرق في بداية حديثي إلى ما يتداوله كل لبناني في الحوار السياسي الداخلي والخارجي بكل معانيه لارتباطه بالأزمة الاقتصادية التي نعيشها كما أشرت وهذا يدفعنا إلى الكلام بصراحة عن شؤون البيت الداخلي لعلاقتها أيضاً بوضعنا الاقتصادي المالي.

باشرت الحكومة ما أسمته إصلاحا إداريا فبدأت بتلفزيون لبنان ووزارة الإعلام وصولا إلى طيران الشرق الأوسط ويحضرني في هذا السياق ما قيل وكتب من إن بعض المؤسسات التي تعمل على صرف فائض موظفيها عينت موظفين جددا، وهذا ما أثار جدلا ولغطا.

ويبدو إن هذا الموقف من التعيينات شجع على مزيد من التلكؤ من قبل بعض الوزراء في بت مسألة الموظفين الفائضين في الوزارات والإدارات العامة مما جعل سياسة الحكومة تفقد بعضاً من جدّيتها في هذا المجال.

وقد لا يكون أصلا لبعض الوزراء الجرأة لبت موضوع الفائضين من الموظفين في وزاراتهم لئلا يتهموا بإلقاء الناس في الشوارع، وبالتالي تعقيد المشكلة الاجتماعية، غير أن عدم تنفيذ هذه الإجراءات سيؤدي إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية والاجتماعية ويزيدها تعقيدا كما هو معلوم. وهنا لا بد من الإشارة إلى ان رمي الناس في الشوارع عمل مستهجن لا يقره أي انسان يتحلى بالمسؤولية، لذلك يجب التعاطي مع موضوع الفائضين بعدالة والتمييز بين الموظفين الذين يتقاضون الأجر ولا يعملون وبين من أعطوا من قلبهم وفكرهم وعملوا بإخلاص

طيلة مدة خدمتهم، وفي الوقت نفسه يجب أن لا ننسى أبداً أن هناك ورم هائل في الإدارة بصورة عامة ومن الواجب معالجته مهما كان الثمن.

وإذا كان هذا الاجراء يوفّر على الخزينة بعض الاعباء غير اننا لا نرى في هذا الامر بداية لاصلاح اداري جدي مطلوب، فالاصلاح الاداري يركز الى قواعد سليمة وعملية ثابتة تحدث الادارة وتجعلها عصرية وديناميكية ومنتجة تستطيع ان تنطلق بلبنان كدولة مؤسسات حقيقية وفعالية تبعد عنها التوازنات والضعفوات السياسية فتجعل من الادارة ادارة حقيقية قادرة على دخول روح العصر بما يحمل من تطورات علمية وتكنولوجية. ولان الاصلاح الاداري هو الاساس اقول: ان الاصلاح هو تطوير الادارة العامة واناؤها من الفساد، والابتزاز والرشوة، الادارة هي يد الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما ان الفساد الاداري يسيء الى امكانيات تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويضر بالنمو الاقتصادي ويساهم في عرقلة عملية الاستثمار وزيادة كلفتها.

ان التجربات العالمية الناجحة تدل على ان احد الحلول التي يمكن تطبيقها في هذا المجال وتعطي نتائج جيدة مع الوقت، هي تخفيف دور الدولة الاقتصادي عبر تخفيف صلاحيات موظفي الادارات العامة في المجالات الاقتصادية عبر تطبيق الخصخصة التدريجية في القطاعات الانتاجية والخدماتية.

وفي موضوع الخصخصة: سمعنا كلاماً كثيراً عنها دون ان تطرح الحكومة خطوات عملية لتنفيذها في ظل استمرار ارتفاع المديونية العامة التي اصبحت خدمتها تثقل كاهل موازنة الدولة وموازنة المواطن كما اشرت وبالتالي اصبحت مشكلة حقيقية ومزمنة في آن معاً دون ان نرى تصوراً واضحاً لكيفية حلها.

وفي الفزلة التي بين أيدينا نرى فقط أن هناك إعلان نيات، فنقرأ في الصفحة ١٩ منها: انجزت الحكومة المراسيم التطبيقية اللازمة لقانون التخصيص من خلال إصدار مرسوم انشاء الهيئة العامة للخصخصة وسيتم وضع الأطر اللازمة للشروع في عملية التخصيص من خلال مشاريع القوانين التي ستعرض على مجلس النواب بالنسبة لكل قطاع على حدة وفقاً لأفضل المعايير والخبرات الدولية وضمن أصول المنافسة والمشاركة العادلة والشفافة المتاحة للجميع.

وترمي الحكومة إلى تحقيق الأهداف التالية من جراء تنفيذ عمليات الخصخصة:

- ١ - تحسين انتاجية المؤسسات المراد تخصيصها.
- ٢ - تخفيف النزف الحاصل في خزينة الدولة عبر وقف الدعم عن المؤسسات العامة التي تنكب خسائر.
- ٣ - تحسين مستوى الخدمات خاصة في القطاعات التي تشهد تحولات وتطورات سريعة كالاتصالات والطاقة... الى آخره

ولكن الحكومة لم تأت على ذكر برنامج زمني لتنفيذ هذا الأمر والوقت بالنسبة لأوضاعنا أيها السادة مهم

للغاية، فسنة بعد اليوم، وإذا لم تترجم هذه الأفكار التي ذكرناها باستعمال إيرادات التخصيص بكاملها لتخفيض الدين العام كما جاء في الفزلة، فستكون أرقام المديونية أكبر وخدمتها أعلى على الرغم من أن رئيس الحكومة يعمل جاهداً ومشكوراً على تخفيض نسبة خدمة الدين العام من خلال مساعدة أشقاء وأصدقاء لبنان، ولكن بدون نتيجة حاسمة في حال تأخر تنفيذ برنامج الخصخصة وإجراءات أخرى موعود بها.

أيها الزملاء، الوقت ثمين لأن الأزمة الاقتصادية والمعيشية تضغط على المواطنين بقوة لأن دخلهم لم يعد يكفيهم لحاجاتهم اليومية نظراً لتزايد متطلبات الدولة لاسيما الضرائب والرسوم وفواتيرها وهذا ما يدفعهم لعدم الاكتراث والمبالاة بكل شيء حتى بالأمور الوطنية الداهية.

ويبدو أن التدابير التي اتخذتها الحكومة من خلال سياستها حول خفض الرسوم الجمركية عن بعض السلع وكذلك خفض نسبة الضرائب في بعض المجالات لم تعط النتيجة المتوخاة للمواطن، علماً بأن هذه الاجراءات التي نؤيد زادت نسبة الواردات للخزينة بحسب الاحصاءات الاخيرة.

وفي سياق الكلام عن زيادة الواردات وتخفيض العبء عن الخزينة يمكن طرح اكثر من سؤال:

ماذا حصل في مجال الاستشفاء؟ وماذا عن الفاتورة الصحية المتعددة المصادر من وزارة الصحة إلى الضمان الاجتماعي إلى ضمان العسكريين إلى تعاونية موظفي الدولة وكلها تصب في هدف واحد. وقد سمعنا في الماضي الكثير من الوعود تتعلق بسياسة صحية جديدة توقف الهدر وتؤمن الاستشفاء الحضاري لجميع اللبنانيين دون استثناء.

وفي مجال آخر يجب التوقف عند الشأن الزراعي، وكلنا يعرف ماذا حصل في هذا السياق من مظاهرات واحتجاجات في جميع المناطق اللبنانية نتيجة عدم تصريف الانتاج المحلي والمضاربات وعمليات التهريب، ويقودنا ذلك إلى السؤال: اين اصبحت توصيات اليوم الزراعي الذي اقيم في المجلس النيابي بطلب من دولة رئيس مجلس النواب؟

وفي الفزلة نقرأ ان الحكومة تعترف بمشاكل الزراعة الكبيرة وتقول ما حريفته: يعاني القطاع الزراعي من مشكلتين أساسيتين تعيقان تقدمه وهما التكلفة النسبية المرتفعة وفائض الإنتاج بالاضافة إلى ذلك يتعرض هذا القطاع إلى منافسة شديدة من قبل البلدان المجاورة وكرر البلدان المجاورة التي تتمتع بانخفاض كلفة الإنتاج المتمثلة بيد عاملة كبيرة ذات كلفة متدنية وهنا نقرأ المشكلة ولم نقرأ الحل إلا في إطار التمنيات وإعلان النيات. ونحن في بشري وعكار والضنية والشمال عموماً ننتمي في الاساس الى منطقة زراعية يعتاش ٧٠٪ من سكانها من الزراعة او يستفيدون منها.

ويحضرني هنا العواصف الاخيرة التي جاءت في آخر الربيع وانتجت كوارث على المزارعين في هذه المنطقة كما في سواها، زادت من معاناة المزارعين والفلاحين الذين يشكون اصلاً من معاناة مزمنة.

اما في المجال السياحي: فدولة رئيس الحكومة واع لتفعيل هذا القطاع الحيوي ليشكل قاعدة اساسية لمستقبل لبنان الاقتصادي. (وهذا ما سمعناه من دولة الرئيس شخصياً).

وتركز الفلزكة هنا على الاجراءات الآلية إلى تنشيط الحركة السياحية من خلال استقطاب السواح عبر الأجواء المفتوحة وتسهيل الحصول على سمات الدخول وكذلك التسويق السياحي المشترك مع الدول العربية المجاورة. وهنا نشير ان المطلوب في الموازة العمل على إيجاد التسهيلات لانتقال هؤلاء السواح عبر تنفيذ شبكة متقدمة من الطرقات لا سيما الجبلية منها.

والكل يعلم في الداخل كما في الخارج ان منطقة جبل الارز ووادي قنوبين الذي اصبح من ضمن التراث الثقافي العالمي هما من اهم المناطق السياحية في الشرق الاوسط وقد لفتنا النظر اكثر من مرة لدولة الرئيس والوزراء المختصين الى ضرورة ايلاء هذه المناطق العناية الفائقة كونها تستقطب السياح من جميع دول الشرق الاوسط لاسيما من الدول الخليجية. واقول ان الله وهبنا نعمة كبيرة من خلال جبال الارز التي يمكن الاستفادة منها في السياحة الاشتائية علماً بأن الاستفادة لا تقتصر على منطقة الارز وحدها بل تطاول لبنان بأكمله انطلاقاً من حركة العبور في مطار بيروت مروراً بفنادق لبنان وانتهاءً بباقي المدن السياحية ساحلاً وجبلاً.

والشأن السياحي ليس كغيره من الشؤون فهو غير خاضع للمضاربات من أي دولة مجاورة كما في الزراعة كون جبال لبنان هي الوحيدة الصالحة لهذه السياحة في المنطقة والمطلوب في هذا المجال تنفيذ وعود رئيس الحكومة وتعهداته التي ادلى بها خلال مناقشة البيان الوزاري مشدداً على تنفيذ شبكة الطرق عبر دورة قاديشا وتأهيل البنية التحتية لهذه المنطقة.

لن نطيل الحديث عن سائر القطاعات، ولكن لا بد من الاشارة إلى القطاع الصناعي، والتنويه بما قامت به الحكومة لمساعدة هذا القطاع بإلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية والوسيطه وقرار القانون الجديد للجمارك، وزيادة الدعم لقروض القطاعات الصناعية وزيادة عدد المصانع الجديدة مع ما يعني ذلك من فرص عمل جديدة كما جاء في تقرير جمعية الصناعيين.

دولة الرئيس، بعد الاشارة الى هذه المواضيع لا بد من العودة الى القضية الاساسية التي هي لب المشكلة التي يجب التصدي لها وهي تحديداً قضية المديونية العامة وما يتأتى منها، لأن عدم معالجة المشكلة المالية هذه لم يعد لبنان باخرة مثقوبة فقط بل باخرة بدأت بالغرق (لا سمح الله) وهنا الانظار تتجه الى بصيص النور الاتي من باريس، وانا مؤمن بان مؤتمر باريس ٢ سيأتي بنتيجة شرط ان نبدأ من بيروت وهنا يهمننا ان ننوه بجهود دولة رئيس الحكومة الذي عمل ويعمل جاهداً لهذا المؤتمر الذي سينعقد اواخر الصيف كما هو مفترض ويحضره ممثلون عن الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وكندا والمانيا واليابان اضافة الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وربما غيرهم، وهي مجموعات فاعلة ويدور حولها اقتصاد العالم، وهنا يجب التشديد على ان نجاح هذا المؤتمر يتوقف على الامور الآتية:

اولاً: صلاية الاتفاق بين الرؤساء الثلاثة، ليس على قاعدة تقاسم الغنائم والنفوذ، بل على قاعدة مؤسساتية مبنية على تقاسم المسؤوليات واستقلال المؤسسات وتكاملها.

ثانياً: ترجمة الوعود بتنفيذ الاجراءات التي وعدت بها الحكومة في مؤتمر باريس الاول، بالنسبة لعملية الاصلاح وضبضة الادارات والبت بموضوع صرف الفائضين في ادارات الدولة والمصالح المستقلة والمشاركة والبت في مصير عدد من المؤسسات مثل انترا والميدل ايست وكازينو لبنان وغيرهم.

ثالثاً: الاسراع بعملية الخصخصة كما أشرنا من خلال اتباع الطرق والآليات التي تحفظ حقوق الدولة والمواطن على السواء، والاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في هذا المجال، اضافة إلى الحرص على المنافسة والمساهمة العادلة للعموم، وعلى الأتحول عملية الخصخصة الى واقع احتكاري جديد يدفع ثمنه المواطنون اللبنانيون غالباً على اعتبار ان أي خطأ في تنفيذ الخصخصة لا يعود بالامكان العودة عنه.

رابعاً: تسريع انجاز اتفاق الشراكة الاوروبية - المتوسطة، والتحضير للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وانجاز المرحلة الاخيرة من عملية رفع الحواجز الجمركية لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة.

خامساً: الاسراع في تنفيذ الضريبة على القيمة المضافة.

سادساً: اصلاح نظام نهاية الخدمة والتقاعد على قاعدة حفظ حق من انتهت خدمتهم وتقاعدوا، وبشكل لا يتحول عبئاً على مالية الدولة.

سابعاً: استفادة الدولة من املاكها البحرية والنهرية والبرية التي طال الحديث عنها ولم نر حلاً لها مع انه يمكنها ان تدر على الدولة اموالاً هامة سنوياً.

ان حلاً ناجعاً لهذه المسألة ينبغي ان يتم وضعه على قاعدة تحصيل الدولة لحقوقها بدون مسايرة او مساومة لاحد،

ثامناً: المبادرة الى تنفيذ المشاريع الانمائية الملحة، خصوصاً ان المجلس النيابي اقر قانون دمج المجالس، وذلك فور اقرار مشروع الموازنة كما وعدت الحكومة في مناسبات عدة ووضع المليار دولار المجمدة في حيز التنفيذ، على امل ان يكون هذا التنفيذ متوازناً وحسب حاجة كل منطقة، فهذا بلا شك يساعد على تحريك الدورة الاقتصادية ويوفر السيولة بين ايدي الناس ويضعها قيد التداول فينجم عنها فرص عمل جديدة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء:

نناقش هذه الموازنة ونحن في عيد التحرير، تحرير ارضنا من الاحتلال الاسرائيلي ونأمل ان يكون هذا التحرير بداية لتحرير المواطن من العوز والحرمان ويكون انطلاقة جديدة لوحدة لبنان في ارضه وشعبه ومؤسساته. والعمل على ايجاد مناخات الثقة التي هي وحدها مفتاح الحل وهذه الثقة باتت بايدينا، وهي لا تتحقق الا اذا تحقق الوفاق الوطني الصحيح كما اشرت في مستهل حديثي فيشعر كل المواطنون بانهم جزء من هذه

الدولة، وان هذه الدولة لهم، ومسؤولة عنهم، تحميهم وترعاهم، وعلى الدولة ان تقرب الجميع منها وتكون دولة القانون والمؤسسات والعدالة والمساواة.

وهذه المبادئ هي المرتجى فتكبر ثقة المواطنين بدولتهم وتكبر ثقة اللبنانيين فيما بينهم وثقة اهلنا في الخارج بنا. ومتى حققتم ذلك تعزز وتعافى الاقتصاد بعودة رؤوس الاموال، وهنا يجب ان لا ننسى المغتربين اللبنانيين وتقوية صلاتنا بهم ليشعروا بانهم جزء فاعل من هذا الوطن.

ايها السادة ان الوصول الى وفاق حقيقي داخلي يمكن ان يساعد على التصدي للمشكلة الاقتصادية والمالية ويؤسس للبدء بعملية الانماء في كل المناطق ولكل اللبنانيين ليتحقق شعار الحكومة: حكومة الوفاق والانماء.

الرئيس: الكلمة للزميل عباس هاشم

عباس هاشم: دولة الرئيس، أيها السادة الكرام،

تصادف مناقشة الموازنة العامة وفذلكتها لهذا العام ٢٠٠١، في موعد يحمل وهج الخامس والعشرين من أيار، الذكرى السنوية الأولى ليوم التحرير والمقاومة، حيث تمكن شعبنا وطلبعته المقاومة، من إنزال أول هزيمة ساحقة بأسطورة الجيش الإسرائيلي، منذ نشوء هذا الكيان الغاصب، هزيمة إنسحبت فيها إسرائيل عن أرضنا المحتلة دون قيد أو شرط. وفي هذه المناسبة المجيدة حيث تتجلى طاقات شعبنا الموحد وتزداد ثقتنا بأنفسنا وبوطنية شعبنا، تحضرنا ذكرى قوافل الشهداء الأبرار من جميع القوى والأحزاب والقوى العسكرية، فلتحفظ ذكراهم العطرة الى الأبد.

إن شعبنا اللبناني يتطلع الى يوم تكتمل فيه عناصر النصر ونتائجه بتحرير مزارع شبعا وسواها من النقاط الخلافية وإزالة الألغام، وبتحرير أسرانا من سجون التعذيب والإرهاب الإسرائيلية. كما نتطلع اليوم وليس غدا الى حل سريع يليق بكرامة وبطولة أسرانا المحررين تقديرا لدورهم في إنزاع التحرير وصنع النصر.

في مناقشة الموازنة العامة وفذلكتها:

إن قراءة متأنية لفذلكة مشروع الموازنة، وللموازنة بحد ذاتها، تجعلنا نقف أمام كم لا يستهان به، من التساؤلات والهواجس والشكوك. فالفذلكة مثلا، فيها من الإنشاء الإقتصادي إذا صح التعبير، ما يجعل شعبنا مطمئنا كمن بنام على حرير. وهي إمتداد لفذلكات سابقة وعدتنا «بالربيع» وأوقعتنا في التصحر الذي نحن فيه: ركودا شاملا ومديونية فتاكة... لست ضد سياسة زرع الأمل في المستقبل الإقتصادي غير أنني لا أوافق في الإقتصاد على أمنيات واهية أو سياسة النعامة فقد أوصلتنا المديونية المفرطة الى شفير هاوية ترعب المتبصر فيها ظلماتها، وتسرع بالوعود بسطاءها، وتفرح بالغنائم خبء الصيد فيها...

(١) تتحدث مقدمة الفذلكة عن النمو المستدام، وتحضير لبنان للمواكبة وللإنخراط في الإقتصاد العالمي عبر

تحفيز القطاع الخاص وزيادة النمو الإقتصادي. هذا شيء جميل جدا، ولكنه لا يعفينا من أن نتساءل:

كيف يتأمن تحفيز النمو لينطلق الإقتصاد الإنتاجي بدلا من الإقتصاد الريعي والفائدة المدينة على سندات الخزينة بالدولار الأمريكي ٩,٧٥٪ بينما الليور لا يتجاوز الـ ٤٪. علما أن احتمال تخفيض هذا المعدل ما زال قائماً كلام غرينسبن Alan Greenspan رئيس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي مما يدفع المصارف المحلية والعالمية الموجودة في لبنان الى التحول عن إقراضها القطاع الخاص الى تمويل عجز الدولة، لإرتفاع المردود وإمكانية التسييل الفورية ناهيك عن قلة المخاطر لكونها جزءا من مخاطر الدولة العامة «Country Risk».

(٢) إن تصريحات المسؤولين المباشرين في الحكومة، ماليا وإقتصاديا، تؤكد عمل الحكومة، حتى الآن، على سياسة مالية تسهم في تخفيض كلفة الدين متناسية ضرورة البدء بإطفاء جزء من الدين وعلى نحو مستمر إن سياسة الحكومة تختصر هذا الموضوع بالواردات الناتجة عن الخصخصة فهل لدى الحكومة خطة مفصلة لمعرفة مردود الخصخصة المحتمل ونسبتها من إجمالي الدين العام؟ وهل وضعت الحكومة دراسات تقييم المؤسسات المنوي خصخصتها، غير تلك التي سيقوم بها الشركاء الاستراتيجيون إذ أننا نعلم جيدا ان من مصلحة الشريك الاستراتيجي تخفيض القيمة للقيام بصفقة مربحة. نعطي مثالا على ذلك مؤسسة كهرباء لبنان حيث أن الشريك الاستراتيجي هو نفسه يقوم بالدراسات التقييمية وذلك بدون مقابل مالي فنحن نجد هنا تضارب مصالح لا بد من تصحيحه بينما على الحكومة أن تضع في صلب سياستها الإقتصادية أن الخصخصة يجب أن تواكب معدلات النمو المستدام بنسبة أقلها ٦٪ لمدة لا تقل عن سبع سنوات قادمة، كي تصبح الخصخصة قادرة على لعب دورها المطلوب وإلا فالخصخصة ليست العصا السحرية لحل مشكلة بل معضلة المديونية، علة العلل، في الأزمة الإقتصادية الراهنة. إن هدف الخصخصة يجب أن يكون أولا إشراك المواطنين من كافة فئات المجتمع في ملكية القطاع المراد تخصيصه لتأمين الديمقراطية والمساواة والعدل وهذا شرط يجب تأمينه من خلال آلية واضحة وشفافة تركز على قوانين تؤمن وترعى هذه المشاركة كي لا يقع البلد في السنوات القادمة تحت قبضة محكمة من حفنة من الشركات العالمية ذات الرأسمال المتوحش فنخسر ما تبقى من سيادة وحرية. ولست أرى مع الأسف، أن الحكومة سائرة في هذا التوجه...

(٣) إننا نرى أن الحكومة من خلال سياستها الضريبية لا تعبر إهتماما لأوضاع ومصالح الفقراء في هذا الوطن وقد باتوا يشكلون رقما عاليا بعدما تقلصت الطبقة الوسطى عددا ودورا وإنتاجية. إننا نحمل الهواجس حول أن الحكومة تحاول مرة أخرى تدفيع الفقراء فاتورة الأزمة الإقتصادية وليسوا هم من تسببوا بها وفق سياسة سيكون من نتائجها جعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا الأمر الذي يعمق الفوارق الإجتماعية ويؤسس موضوعيا، عاجلا أو آجلا، لما لا نحمد عقباه.

(٤) إن الدول الطامحة للدخول في الإقتصاد العالمي، تحضر نفسها لهذا الدور فتستفيد، في سياق تحضيرها

نفسها، من مساعدات مالية دولية. لتقوية مؤسساتها وتطوير قطاعاتها ومرافقها المختلفة. فأين نحن من كل ذلك؟ وماذا فعلت الحكومة في هذا الصدد لتندرج لاحقا في دائرة العولمة؟ علما أن العولمة ثقافة إقتصادية تحتاج لتحديات وتحضيرات جمة على كافة الصعد فكيف نحضر لذلك! ومازالت الإجراءات الإدارية في معظم الإدارات معقدة وطويلة. فالتطوير الذي حصل في إجراءات الأمن العام مثال يجب الإقتداء به في كافة الإدارات المتعلقة بالاستثمار والمؤسسات الإنتاجية.

(٥) إن الحكومة تبشر المواطنين بتحسين الوضع الإقتصادي، بينما نسبة الفائدة المرتفعة باستمرار على الدين العام تدفعنا لعكس ذلك تماما وللدلالة على ذلك يتم تدوير الأموال في المصارف الخاصة العاملة في لبنان، كديون للقطاع العام دون أية زيادة في حجم الإقتصاد الوطني وبالتالي هذا الدين يصنف بالدين الغير منتج.

(٦) لم تشرح لنا الحكومة كيفية المحافظة على الإستقرار النقدي ونرى إنخفاضا مستمرا في إحتياط البنك المركزي من العملات الأجنبية. «لن ندخل الآن في تفصيل هذا الإحتياط ما بين مجمل ودائع المصارف التجارية والأموال الخاصة لمصرف لبنان والتي أصبحت على ما نعتقد سلبية!!»

(٧) نتحدث الحكومة عن توظيف رساميل وافدة من الأشقاء والأصدقاء فإلى أي حد تتوقع الحكومة أن يصل حجم هذه الرساميل وفي أية مشاريع سوف توظف في ظل الوضع الإقليمي المليء بالمخاطر وفي جو عدم إستقرار.

(٨) نتحدث الحكومة عن توسيع حجم الإقتصاد لتعويض خسارة مردود الفروقات الناتجة عن إنزال الرسوم الجمركية!! فهل لنا أن نقف على حجم الزيادة في الناتج القومي بخلال الأشهر المنصرمة!! لتبين حقيقة تقدير الواردات فنحدد على أساسها نسبة العجز الحقيقية!!.

في الإنفاق الإداري:

إن سياسة الحكومة ما زالت كما هي في السابق تركز على الكلام الإعلامي دون الولوج بخطة تبيين الطرق والوسائل الآيلة الى تخفيض الإنفاق الإداري مع تبيان الحجم المتوقع للوفر علما أن الإنفاق يزداد سنويا وهذا واضح من مقارنة موازنة ٢٠٠٠ وموازنة ٢٠٠١.

على الرغم من أن موازنة الوزارات هزيلة وتتضمن بمعظم الأحيان رواتب وأجورا ومصاريف تشغيلية بسيطة كون الإنفاق الحقيقي يتركز على المجالس والصناديق التابعة لمقام رئاسة الوزارة فإننا نرى بعجالة بسيطة وعلى سبيل المثال لا الحصر أن بند المطبوعات زاد بنسبة ١٠٪ إذا استثنينا بند الدعاية والتسويق عن السنة الماضية، وبند الإيجارات زاد بنسبة ٧,٥٪ عن السنة الماضية، الرواتب والأجور ٩,٠٦٪ فمن أين سيأتي الوفر يا سادة؟ وإذا كان في خطة الحكومة مكننة جميع الإدارات مواكبة للعصر وهذا ما يبدو في حكم الواجب فإننا نتساءل

عن الإجراءات التي سوف تلجأ إليها لمواجهة ضرورة الإستغناء عن آلاف الموظفين الذين بات الإستغناء عنهم أمر لا مفر منه ونطالب بخطة لتأمين فرص العمل لطمأنة المواطنين وللحد من الهجرة.

ونتساءل لماذا تستمر الدولة في دفع بدلات إيجار تقدر بحوالي ٥٠ مليون دولار سنويا في حين أنها تملك مئات العقارات تمكنها من إنشاء وتجهيز مجمع حديث لكل الوزارات بكلفة لا تتجاوز إيجارات خمس سنوات؟ ولماذا لا نضع حدا للرواتب الهائلة التي يتقاضاها بعض كبار الموظفين وهي أموال عامة؟؟

أيها السادة، عود على بدء، التحرير حقيقة والنصر أكيد، المهمة الآن تكمن في البحث في السبل السياسية والإقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والتربوية الكفيلة بحماية هذا النصر وثمرته لصالح لبنان على الصعد كافة.

إن إسرائيل ما تزال تشكل السبب الأساس في ما يحيط بوطننا من مخاطر فالإرهاب الإسرائيلي ضد إنتفاضة شعب فلسطين وتهديدات القيادة الإسرائيلية للبنان وسوريا ووضع إسرائيل نفسها فوق القرارات الدولية كلها بتغطية ودعم كاملين من الولايات المتحدة الأمريكية، يجعلنا اليوم أبعد ما نكون عن السلام العادل والشامل. غير أن إسرائيل في مأزق حرج. وعلينا أن نغتني ذلك لتعزيز قدراتنا الدفاعية وتحسين أوضاعنا الإقتصادية وتمتين وحدتنا الوطنية وتصويب علاقتنا المميزة مع الشقيقة سوريا بما يخدم خطة مواجهة الأخطار الإسرائيلية ويصب في مصلحة البلدين الشقيقين.

لقد برزت في الآونة الأخيرة على مسرح السجال السياسي مجموعة من الاجتماعات المتعددة الألوان والمظاهرات هنا وهناك التي أعادتنا ولو بالشكل خطوات الى الوراء وهنا نتساءل مع تمادي القائمين بها قائلين: أهى جرعة فائضة من الديمقراطية أو فهم خاطيء لمعنى الحرية أو هو عجز من جانب الحكومة على التعامل معها؟ والسلم الأهلي على أي حال كاد عندها أن يكون كبش الفداء.

إن سلوك السلطة عموما، ولا مبالاتها في ما يطرح أحيانا يفتحان الباب لكثير من التساؤلات ولكثير من هواجس العودة الى الوراء في وقت يحتم على الجميع تأكيد الرابطة الوطنية وإعلاءها على كل ما دونها من روابط طائفية أو فئوية أو جرفية.

إننا من موقعنا النيابي والوطني ندعو الذين لا يزالون يفكرون بالمنطق الطائفي أن يدركوا أن التاريخ لا يرجع الى الوراء كما ندعو الذين لا يزالون يفكرون بالمنطق الإيديولوجي الى الاعتراف بحقيقة أن التعاون العربي لا يمكن أن يتم إلا من خلال إحترام إرادة وخصوصية الدولة الوطنية، وبالأخص لبنان الذي ينتمي الى محيطه العربي إنتماء عضويا لا لبس فيه ولا إشكال.

وكذلك ندعو المتوجسين على لبنان من العروبة، بإعتبار تناقض ما بينها وبين طائفة أو مذهب أو فئة، الى الأخذ بحقائق التاريخ والجغرافيا. فقد كان أول عربي يقول بالرابطة القومية العربية هو المعلم بطرس البستاني منذ

قراءة قرن ونصف القرن. وكان أول من نبه الى الخطر الصهيوني قبل وعد بلفور بإثنتي عشرة سنة هو نجيب حنا العازوري. فأحرى بهم الآن أن يستلهموا الفكر الحر والمستنير لأولئك الرواد الكبار مسيحيين ومسلمين الذين صنعوا على صعيد الفكر مجد لبنان والعرب.

إذا كان الإقتصاد وليد السياسة والسياسة في خدمة الإقتصاد فإن سبعة أشهر من سياسة الحكومة الإقتصادية لم تؤد ولو الى فتح نافذة للضوء والأمل. فالأزمة في تفاقم مستمر عمقا واتساعا. إن مشاكل البطالة المتزايدة يوما بعد يوم وتزايد أعداد المهاجرين شهريا قد تمنى الإقتصاد بخسارة بالغة الخطورة. وكذلك فإن أصوات الإحتجاج تتعالى عند العمال والمزارعين والمعلمين والشباب والسائقين وسواهم وهم جميعا ينتمون إجتماعيا الى أكثرية اللبنانيين التي راح يقتحم بيوتها العوز، ونوهم الناس بعد ذلك بنمو مستدام؟

فهذه هي الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تشير الى إزدياد نسبة الأسر المنسوبة الى طبقة الدخل الدنيا من ٢٠,٤٪ عام ١٩٧٤ الى ٦١,٩٪ عام ٩٩ كما أشارت الى تراجع الطبقة الوسطى من ٦٠,١٪ عام ٧٤ الى ٢٩,٣٪ عام ٩٩ كما أشارت الى أن البطالة قد طاولت ثلث القوى العاملة اللبنانية.

وبعد هذا، ووفقا لهذا المسلسل المأساوي على الصعيد الإقتصادي الإجتماعي، نتساءل عن مصير سياسة الإنماء المتوازن. حيث لا يزال الريف اللبناني ومنه منطقتا جبيل والفتوح كسروان، يعاني من إهمال متراكم يمتد الى ما قبل الإستقلال فما هي بعثة إرفد في الستينات تصنف منطقة جبيل من بين المناطق اللبنانية الأكثر حرمانا. فهل يعقل أن يستمر هذا الإهمال الى ما لا نهاية وهل من حكومة تدخل جبيل في صلب خططها التنموية إذا كان هناك خطة على هذا الصعيد؟ إن الإهمال كما هو معلوم يؤدي تراكمه الى إرتفاع في وتيرة الخطاب السياسي. فلنتجنب ذلك برفع الحرمان وإزالة الظلم بكل مظاهره.

فلنرتفع في سياستنا التنموية، وفي خطابنا السياسي وفي قوانيننا ومؤسساتنا ومواقفنا المبدئية والعملية، من دوائر المصالح الطائفية والمذهبية الضيقة الى رحاب المصالح الوطنية.

وهنا نركز على دور الجامعة الوطنية التي تشكل عادة جيل النخبة قادة المستقبل وها هي اليوم تعاني من شلل في الإدارة ونقص في التجهيزات وهي منطلق التأهيل الأرقى في هذا المجال.

إن الوطنية تجمع ولا تفرق وفي الوطنية يسهل الحوار والإفتتاح وإن في ذلك كله تمتينا ومنعة لوحدتنا الوطنية اللبنانية وصونا للنصر الذي إنتزعناه منذ عام بأرواح غالية ودماء ذكية وعذابات أليمة وتضحيات جسام قدمها شعبنا الأبى المعطاء بذلك أيها السادة، دائما وأبدا، يحمل لبنان، يقوى لبنان، ويعيش لبنان.

الرئيس: الكلمة للزميل وجيه البعريني

وجيه البعريني: دولة الرئيس، أصحاب الدولة والمعالى والسعادة:

الأوطان مهرها الأرواح والدماء، والعزة والكرامة لا ينالهما الإنسان بغير الفداء، وضريبة الكفاح لا

يستطيع دفعها إلا الشرفاء وإنطلاقاً من مقاومة باسلة لبنانية شاملة إنخرط فيها الجميع رسمياً وشعبياً حكماً وجيشاً وشعباً ومؤسسات أهلية، بهذه المقاومة المدعومة من سوريا الأسد تمكن لبنان من دحر العدو الإسرائيلي الغاصب، وإذا كانت قد بقيت إختراقات إسرائيلية في مزارع شبعا وفي بعض المواقع الأخرى إلا أننا إستناداً الى هوية لبنان ووحدوية اللبنانيين نعتبر كل إحتلال لأرض عربية هو إختراق، وبالتالي فإن مقاومتنا للعدو الإسرائيلي مستمرة بمختلف الوسائل حتى تحرير كل شبر من أرضنا المحتلة في شبعا والجولان وفلسطين.

من قلب فرحة الإنتصار في ذكراه الأولى نحّي الإنتفاضة الباسلة ونؤكد على أننا ملتزمون خط الكفاح حتى النصر والتحرير. ولشارون وقادة العدو نقول: سوريا الأسد ولبنان الصامدين رسمياً وشعبياً ومدعومين من الأشقاء والأصدقاء لا تخيفهم تهديداتك ولا موافقتك العنصرية، وسنجاهه أي عدوان وبكل الوسائل المتاحة ولن يكون إسرائيلي بأمان لا في الداخل ولا في الخارج.

وهنا نقول لمن يهون طرح موضوع الوجود السوري العسكري إذا كان من حق أي شخص أو جهة أن يناقش الإتفاقات والعلاقات على قاعدة الأخوة ووحدة المصير لكن الوجود العسكري يجب أن يعرف الجميع بأنه أمر دفاعي إستراتيجي فيه ردع للعدوان على لبنان وسوريا ويحتاج الى التعزيز والمزيد من التنسيق والتعاون والتكامل لأن أمن البلدين لا يتجزأ.

جميل أن نتشاور داخلياً في لبنان والأجمل منه أن نقدم المصلحة الوطنية على الأنانيات والمصالح الخاصة وأن نوقف العصبيات والإنفعالات فالخطر الإسرائيلي يحتاج ردعه لوحدة وطنية راسخة، ولقرار مشترك وتعاون تام لبناني - سوري.

أيها السادة: عكار والضنية وقرى بشري وهي المناطق التي نمثلها تعيش كمناطق كثيرة في لبنان حالات من الحرمان والمعاناة المزمنة وما لم يكن الإنماء متوازناً وشاملاً فإن خلافاً سيحصل وسيشعر قسم من المواطنين بالغبن وهذا ليس في خانة المصلحة الوطنية العليا.

إنطلاقاً من هذه النقطة أخص المطالب الملحة على الشكل التالي:

١ - إن منطقتنا تشكل سلة الغلة الزراعية للبنان، ونتيجة الأوضاع السائدة والإهمال الرسمي مع الكساد وعدم دعم المزارعين ولا توفير الأسواق والتصريف تراجعت الزراعة تراجعاً مخيفاً لذلك نكرر المطالبة بضرورة الإلتفات من قبل الحكومة الى هذا القطاع الإنتاجي الحيوي، وهناك مطلب ملح هو الإسراع في التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمزارعين منذ أسابيع نتيجة العواصف والبرد، ولا أعلم سبباً لعدم إصغاء المسؤولين الى هذا المطلب.

وفي موضوع الزراعة نؤكد على أهمية التخطيط لإعتماد الزراعات البديلة كالقطن وأن تتم زيادة رخص زراعة التبناك والتبغ مع العمل لتصنيع الإنتاج وبشكل متطور لتدخل أسواق المنافسة. وهنا نذكر بتوصية

مجلس النواب أثناء انعقاده في مدينة بنت جبيل الجنوبية بعد التحرير مباشرة وهذه التوصية تقضي بزيادة رخص الدخان للجنوب المحرر بمعدل ١٠٠٠٠٠٠٠ كلغ ولكل من البقاع والشمال بمعدل ٥٠٠٠٠٠٠ كلغ ولغاية الآن لم تنفذ هذه التوصية لذلك نطالب بالإسراع بتنفيذها.

٢ - التربية فيها معاناة كبيرة لكن المطالب الملحة والعاجلة في مناطقنا نجملها بما يلي:

أ - أن يصار الى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتثبيت المتعاقدين وفتح أبواب كلية التربية ليتأمن إستقرار المدارس ونتخلص من بدعة التعاقد.

ب - توفير المباني اللازمة مع التجهيزات لزوم الهيكلية الجديدة ومن أجل تعزيز التعليم الرسمي.

ج - إفتتاح مدارس مهنية حكومية فعكار مثلاً حتى تاريخه ليس فيها مدرسة مهنية حكومية واحدة.

٣ - أما عن البيئة فالحديث يطول والمشكلة عامة والحل يحتاج لأمرين أساسيين هما: تأمين مكبات للنفايات ومحارق أو مصانع تعالجها وتصنع منها أسمدة وسوى ذلك، والأمر الثاني هو تأمين شبكات للصرف الصحي وبعد ذلك مصانع تكرير للمياه المبتدلة للإستفادة منها من جهة ولوقف التلوث للمياه والبيئة حيث يشكل ذلك خطراً حقيقياً على صحة اللبنانيين.

وفي هذا الباب نضيف مطلباً هو تأهيل عناصر الدفاع المدني مع توفير المعدات الكافية من أجل الحفاظ على الثروة الحرجية أحد أهم رساميل لبنان.

٤ - التقديمات الصحية في عكار تحتاج الى حسم مسألة تشغيل مستشفى الدكتور عبدالله الراسي الحكومي في حلبا الذي تم إنجاز بنائه منذ ثلاث سنوات هذا مع تعزيز تقديمات المراكز الصحية والمستوصفات الحكومية والعمل لإستحداث مراكز بما يلبي الحاجة ويخفف معاناة المواطنين.

٥ - لقد وقف معالي وزير الأشغال على حال الطرقات في عكار بنفسه خلال جولة قام بها في المنطقة ولا نزال ننتظر الإجراءات القاضية بتأهيل الطرق الحالية فبعضها بات في حالة لا تطاق مثل طريق شدرا - المشتى - وادي خالد وسواها. كما أننا نؤكد على ضرورة تنفيذ التوسعة المقررة أو شق الأوتوسترادات التي تأمنت كل ظروف البدء بها هذا مع الصيانة والتأهيل لبعض الجسور الصغيرة التي تسبب بحوادث وتحتاج لمبالغ بسيطة.

٦ - بقي أن نكرر مطالب لطلما حملناها الى المسؤولين المعنيين هي:

أ - إقرار تسهيلات للبناء في الأراضي المسوحة غير المفروزة أو غير المسوحة مع تبسيط المعاملات المطلوبة كي يستطيع المواطن في الأرياف والقرى أن يبني مسكناً لزوم عائلته.

ب - فتح دائرة للسجل العقاري أو مكتب في عكار للتخفيف من معاناة المواطنين وتوفير مصاريف عليهم في الإنتقال الى طرابلس.

ج - توسيع غرف محكمتي عكار في حلبا والقبليات تلبية للحاجة والإسراع في فتح قلم نفوس المقرر لمنطقة القيطع الجرد لتخفيف الضغط عن قلم نفوس عكار في حلبا.

أيها السادة: أما عن الموازنة فما نقوله أنها جاءت تقليدية لا جديد فيها جوهرياً عن سابقتها وأسجل الملاحظات التالية:

١ - هناك مطلب عام يردده الجميع دوماً هو ضرورة أن تشمل رقابة ديوان المحاسبة المسبقة الإنفاق في مجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب والصندوق الوطني للمهجرين ولا مبرر ونحن في العام ٢٠٠١ وفي عصر المؤسسات والمكننة أن يكون هناك إنفاق دون رقابة. فالمواطن في بيته يدقق حسابات مصاريفه مع أفراد أسرته.

٢ - لقد نصت أرقام الموازنة على زيادة الواردات من المحروقات من ٤٢٥ مليار الى ٥٢٥ مليار وبسبب ذلك تم رفع سعر صفيحة البنزين وصدرت قرارات بشأن وقف السيارات العاملة على المازوت وهذا أمر يحتاج الى دراسة مختلفة لأن مثل هذا الإجراء سيرفع أجور النقل مما يؤثر على الطلاب والعمال وأسعار البضائع وعمل سائقي التاكسي. وكل هذا يخلق أزمة معيشية بدل أن يكون سعي الحكومة لحل الأزمات المعيشية لذلك أطالب بإعادة النظر بهذه القرارات المتسارعة حرصاً على مصلحة المواطن.

٣ - لقد تم تخفيض الرسوم الجمركية بما يقارب ٦٠٠ مليون دولار ولم تلحظ بنود الموازنة مصادر للتعويض عن هذا المبلغ مما يضاعف العجز.

٤ - لقد بلغت نسبة خدمة الدين العام ٨٨ بالمئة من الواردات حسب الموازنة وهذه نسبة مرتفعة تحتاج لتفكير جدي بالحل لهذه المشكلة.

٥ - لقد بلغت نسبة الموازنة مع الدخل أو الناتج الوطني ١٤٥ بالمئة ومرشحة لأن تصبح ١٧٠ بالمئة وهذه نسبة تنذر بالخطر حيث أن الحد الأقصى المقبول هو ٦٠ بالمئة.

٦ - لقد كان نصيب وزارات الإنماء الإنتاجي (الزراعة والصناعة والسياحة) فقط ٥٠٨ بالمئة من عموم الموازنة فهل هذا يصح ونحن نتحدث عن الإنماء والاستثمار وهل هذه المبالغ أكثر من رواتب وأجور مباني ومصاريف ثرية؟

٧ - لم تلحظ الموازنة واردات من الأملاك البحرية علماً أنها تزيد بمجموعها عن ثلاثة ملايين متر مربع ولو تم تسويتها لأمنت للخزينة مبالغ معقولة أما إذا طبق عليها الرسوم ٩٢/٢٥٢٢ في المادة ٦٧ فإن الأفضل عندها ان تعطى هبة لشاغلها لأن الحاصل منها حسب البدلات المحددة في الرسوم المذكور لا تزيد عن ٩ مليار ليرة.

إنني إذ أطرح هذه المطالب فإن ذلك من باب وضع الأمور في نصابها وكما تعودنا دائماً لا صحة لمعارضة أو

موالاة مطلقة بل نقول: إذا أحسنت الحكومة نقول لها، نعم وإن أخطأت سنعارض ونتنقد من روحية النقد البناء ومن أجل التصحيح.

وأشير بأن التضامن مطلوب بين المسؤولين سواء لمجابهة الخطر الإسرائيلي والإنحياز الأمريكي أو لحل الأزمات المعيشية والاقتصادية.

مع أمل دراسة ما طرحت، أشكر لكم حسن إستماعكم والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة للزميل ايلي عون

ايلي عون: دولة الرئيس، أيها الزملاء

في تاريخ الأوطان محطات هي في الواقع مفترقات مصير. نحن اليوم أما واحد منها ربما كان من اشد مفترقات تاريخنا المعاصر حراجه وخطورة وقلقاً على الحاضر والمستقبل. ولان الازمات هي معيار صحة المؤسسات وصلاحيها، ولان تخطيطها يبدأ بمراجعة صادقة تكشف الامور على حقيقتها. ولان التسليم بمنطق ما يجري هو استقالة جبانة من جبه الحقيقة، ارى نفسي منساقاً قبل البدء بمناقشة الموازنة وارقامها، الى قراءة نقدية واعية للأزمة واسبابها الحقيقية.

ايها السادة ان الازمة الحقيقية التي نواجه ليست ازمة اقتصادية فحسب بل هي ازمة سياسية. لا بل أزمة وطن وان الاصلاح الاقتصادي لن يتحقق ما لم يرتد ثوب الإصلاح السياسي. علينا جميعاً ان ندرك هذه الحقيقة وان ندرك أيضاً أن الحكم اليوم في لبنان هو فعل إيمان بالوطن وسيادته واستقلاله وحرية وديمقراطيته ووحدته الوطنية.

عبثاً نجوب العواصم ونعقد المؤتمرات.

عبثاً نبحث عن الحلول في الخارج فيما الخلل عندنا في الداخل.

أن المعاناة ستستمر مهما تكن المعالجات إن لم يعد إلى الوطن معناه ومستلزماته وبسطها التوافق الحقيقي فيما بيننا.

دولة الرئيس أيها الزملاء،

نحن في صميم تحديات مصيرية تتناول الوطن والدولة إن الدور المطلوب من الحكومة ليس الإدارة التي تفرض الأمن ونؤمن الخدمات وتضع الموازنات فحسب. بل الحكومة القائمة والرائدة في مستوى الوطن والدولة والنظام بل في مستوى الأزمة التي تعترى الثلاثة وفي مستوى تخطيطها إلى بناء المستقبل بالعقل والإبداع والريادة. تأسيساً على ذلك!

أن الإطار الذي يجب أن نعمل من ضمنه هو أن يكون لبنان وطناً واحداً لشعب واحد سيداً على أرضه حراً في قراره أياً كان الظرف ومهما كانت المعطيات إذ لا اعتبار في مستوى الاوطان.

ان لبنان في - فرادته - الفرزة شكلاً واساساً صيغة وجوهراً لا ينمو ويتطور ما لم يتنفس الحرية بملىء رثيه ولا يقوى ويشد الا بوحدته الوطنية .

أن وثيقة الوفاق الوطني التي ارتضيها دستوراً جديداً للبنان جديد، بعد الحرب التي زلزلت الوطن في وجوده وإنسانه ومصيره تبدو اليوم وكأنها تنقض ذاتها بذاتها عبر تطبيق انتقائي فإذا بها تسقط دون الهدف . فأى مستقبل هو هذا الذي يبنى فوق المتداعيات حيث بتنا نختلف فيما بيننا على معنى الاستقلال والسيادة والحرية والديمقراطية هذه المسلمات يا دولة الرئيس التي لا تقبل جدلاً ولا اجتهداً .

من موقع العقل والمحبة، اي من موقع لبناني أصيل احذثكم . الأصالة المتلازمة ولبنان صيغة وجوهراً وطنياً ودولة ورسالة .

هذا اللبنا بالذات هو الرد الحضاري الرائد تاريخياً وعالمياً على عنصرية إسرائيل وهو بهذه الصيغة مقاوم شرس بحد ذاته ومنذ ولادته في وجه إسرائيل فإذا أدركنا معنى هذه الحقيقة وابعادها أدركنا كم يسيء الى قضيتنا القومية، العبث به وبتركيته المبنية أساساً على حوار تعددي منفتح .

وأدركنا ايضاً كم نحن اليوم بحاجة الى هذا الحوار الذي لا بديل عنه للمحافظة على مكتسباتنا .

ان هذا المطلب الحواري لم يعد شعار قلة من الناس وانما تحول إلى جدل سياسي فكري واسع الانتشار لم يعد بمقدور أحد منا ان يتجاهله او يتعامل معه بالامبالاة والاستخفاف ان الاحتقان السياسي موجود وقائم ومطلوب معالجته والسبب في ذلك فقدان الحوار السياسي .

ان الدور الوطني المنقذ الذي اضطلع به المجلس النيابي على مدى عقود من تاريخه عند كل امتحان مشابه هو المطلوب اليوم .

دولة الرئيس، على قناعتى المطلقة بان الموضوع الوطني هو موضوع الساعة ورأس التحدي اليوم ولا يتسع البحث لسواه إلا انه في هذه الظروف الاقتصادية التي انطبعت بعدم الاستقرار أسوة بالأزمة السياسية .

وفي ضوء السؤال المطروح من الجميع بالحاح وقلق عن مصيرنا الاقتصادي ومستقبلنا المالي . ولان التلازم القائم بين النظام البرلماني وقانون الموازنة يفرض ان يكون الرد على التحديات الاقتصادية المطروحة من خلال إطار يؤلف برنامجاً سنوياً هو قانون الموازنة .

فإننا نتناول في دراستنا لمشروع موازنة العام ٢٠٠١ النقاط التالية :

أولاً: في أرقام المشروع

- قدرت النفقات العامة بمبلغ ١٩ ألف مليار و ٩٧٥ مليون ل.ل . ونلفت إلى إنها تتوزع بنسبة ٨٨ ؟ نفقات ادارية و ١٢ ؟ نفقات التجهيز والإنشاء .

- كما قدرت الواردات بمبلغ ٤ الآف مليار و ٩٠٠ مليون ل.ل موزعة بين واردات ضريبية وغير ضريبية وهبات وواردات استثنائية أي قروض.

يلاحظ أن النفقات الإدارية تغطي بشكل مخيف على نفقات الإنشاء والتجهيز هذا في وقت يتطلب الاقتصاد الوطني المزيد من الإنفاق الحكومي الإنتاجي لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد.

كما يلاحظ بالمقابل ان الواردات تقصّر عن تغطية النفقات بنسبة كبيرة قدرها ٥٠؟ مع العلم ان هذه النسبة لا تمثل ايضاً الواقع المنتظر في نهاية سنة الموازنة اذ قد يتراوح العجز عند تحقيق الموازنة بين ٦٠,٥٥؟ ذلك انه يقتضي التمييز بين نسبة عجز الموازنة كما هي مقدرة في مشروع الموازنة وبين نسبة العجز المحققة في نهاية كل سنة.

امثلة على ذلك :

موازنة ١٩٩٧ :

- عجز مقدر ٣٦؟ في أول السنة

- عجز محقق ٥٩؟ في نهاية السنة.

موازنة ١٩٩٨ :

- عجز مقدر ٣٧؟

- عجز محقق ٤٢؟ وكذلك الأمر بالنسبة للسنوات اللاحقة. علماً بان العبرة هي للنسبة المحققة

ثانياً: في عجز الموازنة بالنسبة للنتائج المحلي

يقدر الناتج المحلي في افضل الحالات لعام ٢٠٠١ بمبلغ ٢٥ الف مليار ل.ل وذلك انطلاقاً من العناصر الآتية:

- يقدر معدل النمو لعام ٢٠٠٠، بحسب عدد من الدراسات، بين نصف بالمئة وواحد بالمئة ولو افترضنا

جدلاً وتفاوتاً إن معدل النمو لسنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ هو ١٪ لاصبح الناتج المحلي في عام ٢٠٠١ في

حدود ٢٥ الف مليار ليرة وعلى هذا الأساس يكون عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي لعام ٢٠٠١ بالغاً

٢٠٪ كحد أدنى في حين إن المبدأ المعتمد عالمياً هو أن لا تتجاوز النسبة ٣٪ من الناتج المحلي السنوي

ثالثاً: في حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي :

- بلغ حجم الدين العام في نهاية ١٩٩٩ : ٣٣ الف مليار و ٨٧٤ مليون ل.ل أي ٢٣ مليار دولار.

- وفي نهاية عام ٢٠٠٠: بلغ حجم الدين العام ٣٧ ألف مليار و ٤٩٨ مليون ل.ل او ٢٥ مليار دولار.
- المقدّر في نهاية عام ٢٠٠١ هو الآتي:

إذا اضمنا الى الدين العام لسنة ٢٠٠٠ الدين الملحوظ بموجب المادة ٥ من مشروع قانون الموازنة لسنة ٢٠٠١ والمقدّر بمبلغ ٨ آلاف مليار و ٧٥ مليون ل.ل يكون المجموع ٤٥ ألف مليار و ٥٠٣ ملايين ل.ل او ٣٠ مليار دولار.

لا زيادة في الأرقام تراجع الموازنة، فعلى هذا الأساس تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ٨٠٪ مع العلم أن الحد الأقصى لحجم الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي السنوي المعتمد عالمياً هو ٦٠٪.

رابعاً: في خدمة الدين العام

إن خدمة الدين العام وفقاً لمشروع الموازنة بما فيه الفوائد على القروض الداخلية والفوائد على القروض الخارجية ٤ آلاف مليار و ٣٠٠ مليون ل.ل.

وبالتالي يلاحظ في هذا الموضوع ما يلي:

- ١ - نسبة خدمة الدين العام إلى مجموع الموازنة تبلغ ٤٣٪ ونسبة خدمة الدين العام إلى مجموع الواردات تبلغ ٨٨٪ مع العلم أن نسبة خدمة الدين إلى الواردات في البلدان المتقدمة لا تتعدى نسبة ٦ إلى ٧٪.

خامساً: في النصوص القانونية

المادة الخامسة: اجازت للحكومة الاستدانة بمبلغ ٨ آلاف مليار و ٧٥ مليون ل.ل كما اجازت لها إصدار سندات خزينة بما يوازي احتياجات الخزينة مع إمكان تجاوز قيمة عجز الموازنة. والأصح أن تكون الأستدانة ضمن حدود إحتياجات الموازنة.

المادة التاسعة: قضت بالاحازة لرئيس الجمهورية فتح اعتمادات استثنائية او اضافية لغاية ٣٥ ألف مليار ل.ل دون الاشارة الى كيفية تغطية هذه الاعتمادات بواردات معينة، الامر الذي يخالف المبادئ المالية القائمة على التوازن بين النفقات والواردات.

المادة ٣٨: تقضي بإعادة تنظيم الرسم المقطوع الذي سبق فرضه في موازنة عام ٢٠٠٠ ولم يستكمل امر وضعه موضع التنفيذ.

ان هذا الرسم هو اشبه بضريبة عمياء بحيث تتناول جميع الأشخاص الحقيقيين والمعنويين حتى ولو كانت ميزانياتهم تشير إلى الخسارة الأمر الذي يتنافى ومبادئ العدالة الضريبية.

في الخانة الأخرى نسجل بعض الإيجابيات التي نصت عليها المواد ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٧ حيث

استحدثت بموجب هذه المواد عدة قوانين برامج لا سيما المتعلق منها بوزارة الأشغال، ووزارة الطاقة، الجامعة اللبنانية، سراي بنت جبيل، سكة حديد طرابلس، وسواها. . . .

كذلك المادة ٣٩ التي قضت بفصل رسم الاستهلاك عن الرسم الجمركي تمهيداً لتمكين لبنان من الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وإلى اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وإلى الانسجام مع اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري مع الدول العربية.

سادساً: خلاصة القول

إن أهم ما يستدعي الانتباه في ضوء مشروع قانون موازنة عام ٢٠٠١، هو أن البلد يجتاز مرحلة خطيرة جداً من النواحي المالية والاقتصادية والنقدية.

وان الصورة على حقيقتها تبدو كما يلي:

- عجز الموازنة يقارب ٢٠٪ من الناتج المحلي السنوي
- حجم الدين العام يقارب ١٨٠٪ من الناتج المحلي السنوي.
- خدمة الدين العام تبلغ ٨٨٪ على الأقل من واردات الدولة.
- عجز هائل في الميزان التجاري: التصدير يوازي ١٠ إلى ١٢٪ من المستوردات.
- عجز بنيوي في ميزان المدفوعات. وإذا حصل تكافؤ أحياناً فيعود ذلك إلى أدراج قيمة القروض والودائع الخارجية في هذا الميزان، مما يعني أن التكافؤ هو اصطناعي فحسب وفي الحقيقة يخفي عجزاً.
- يعاني النقد اللبناني أزمة حادة تشير إلى مزيد من المعاناة. ولن ادخل في التفاصيل.

إنما انبه إن هذه الأخطار المحيطة بالوضع العام من النواحي المالية والاقتصادية والنقدية قد تنعكس في المستقبل القريب، على الشأن الاجتماعي والمعيشي وبالفعل قد بدأت تظهر بوادرها وبالتالي يخشى ان تفلت زمام الأمور وان لا تقوى الدولة على احتواء الأوضاع المستجدة ما لم يتم تداركها منذ الآن وقبل استحقاقها غير اننا بالمقابل لا بد ان ننشئ على الجهود التي يبذلها دولة رئيس الحكومة في محاولة حادة تنشيط الحركة الاقتصادية عن طريق تفعيل الاستثمارات وخفض معدلات خدمة الدين العام واطلاق ورشة التشريعات الاقتصادية والمالية بهدف معالجة الأزمة والحد من اضرارها.

دولة الرئيس، مع حرصي الشديد على إبراز الحاجات الملحة في مناطق الجبل عامة والشوف خاصة التي افتقدنا الإشارة إليها في الموازنة في حين ان مناطقنا التي كانت مرتعاً للأحداث ولعبة التهجير تفتقر اليوم إلى كافة مشاريع البنى التحتية والإنمائية واخشى إذا بدأت في تعداد هذه الحاجات وتفصيلها أن أقع في الإطالة.

من هنا وبقيناً مني ان حرفاً واحداً لن يتغير أو يتعدل في مشروع القانون هذا تحت تأثير المناقشة لأنني أدرك تمام الإدراك حجم الإمكانيات المتوافرة ومدى قصرها بالنسبة للحاجات المطروحة فأثرت ان أولي الدرس القانوني والتحليل الاقتصادي العلمي الحظ الأوفر في مناقشتي.

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

في عود إلى بدء اختتم بالقول ان وحدة لبنان واللبنانيين هي المنقذ في وقت تتضاءل فيه فرص السلام يوماً بعد يوم وتتعاظم حظوظ المواجهة.

من هنا على الجميع أن يدرك انه في عصر المواجهات المصيرية الكبرى لا يتم الإنقاذ إلا بالتضامن الوثيق والتلاقي عبر الحوار. وهنا على الدولة المسؤولة من منطلق وعيها لما يحدث أن ترعى هذا الحوار فهي المؤسسة الام التي تحتضن الكل وهي مصدر اطمئنان الكل وامانهم.

إننا اليوم في مرحلة المخاض الكبير وأنا من المدركين ان ثمة لبنان جديداً يولد وإذا تعثرت الولادة لا سمح الله فالنزف قاتل!

الرئيس: الكلمة للزميل سامي الخطيب

سامي الخطيب: دولة الرئيس، الأخوة النواب الصامدون،

شكراً أيها الزملاء لصمودكم طبعاً صمود بدون تصدي، شكراً لدولة الرئيس ودولة رئيس الحكومة لصمودهم ايضاً معنا على كل حال الحمد لله يوجد خمسة وزراء بمن فيهم دولة رئيس الحكومة حتى يسمعون. على الأقل كما قضينا ساعات من الوقت كي نحضرهم والان لن امعن في عقابكم ويكفي العقاب الذي نلتموه لحد الآن ولن اعاقبكم بعد واختصر هذه الكلمة بالارم فقط،

اولاً: اسمحو لي دولة الرئيس أن أرفع من على هذا المنبر ومن تحت هذه القبة بمناسبة الذكرى الأولى لتحرير اسمى آيات الأجلال والأكابر لأرواح الشهداء الذين صنعوا لنا هذا النصر المؤزر، شهداء المقاومة والجيش والشعب وأتمنى للبنان وسوريا وفلسطين اكتمال النصر بتحرير التراب الوطني المحتل وتحرير الاسرى والمعتقلين وتقرير المصير بدولة فلسطينية عاصمتها القدس.

ان تتمكن الحكومة بعد كل هذا الوقت وفي هذا الجو العابق بالقلق والمثقل بالهموم من اخراج موازنة متوازنة الى حد معقول، فهذا لعمري انجاز يستحق التقدير، وهذه الموازنة بارقامها المدونة بين ايديكم والتي لا تختلف كثيراً عن سابقتها من موازنات حكومات الرئيس الحريري وغيرها، الا انها ولحسن الحظ تحمل رؤيا وبرنامجا وهذه المرة تحمل خطة وهذه الخطة المستندة للرؤيا تبدو جدية لانها تتوجه الى عقول اللبنانيين اكثر منها الى عواطفهم والغرائز، واهم ما في هذه الرؤيا والبرنامج، انها لا تتجاهل حجم الضغوطات التي يتعرض لها لبنان اليوم على الصعيد الاقتصادي بهدف الوصول الى اهداف سياسية لا يستطيع لبنان تحملها على الاطلاق لاسباب كثيرة كلنا نعي ابعادها ومراميها.

وفي فذلكة الموازنة التي صيغت ايضاً صياغة رصينة متفائلة، رغم المعوقات التي تشير اليها باكثر من مكان تبدو العناوين الرئيسية في هذه الموازنة مقتصرة على امور ثلاثة هي تصحيح الوضع المالي وتخفيض عجز الموازنة، وتأمين خدمة الدين، وهذا جيد ولكنه ايضاً ليس كافياً لان الموازنة تشير بشكل سريع الى دور لبنان في المنطقة دون تحديد، ودون ان يظهر ذلك في توجيه الموازنة ببرنامجها العام، فلبنان الذي حقق بتضحيات ابنائه في المقاومة والجيش اعظم انتصار لهذه الامة منذ قرون، والذي ما زالت الحرب تهدده من ضمن الصراع العربي الاسرائيلي الذي تؤكد التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة انه ليس قصيراً، بل سيكون طويلاً ومضنياً وعلى هذا الاساس يجب ان تترجم الموازنة الحالية بشكل او بآخر هذه الرؤيا المستقبلية، بتدعيم القطاعات الاستراتيجية التي من شأنها ان تدعم صمود الوطن في هذا الصراع الطويل والمعقد والخطير.

اما الاشارة الى العولة وضرورة تطوير الاقتصاد اللبناني بما يمكنه من التصدي للتحديات العصرية وبالتالي التماشي مع متطلبات العولة، فهذا شيء جيد تشكر الحكومة عليه، ولكن لا يكفي ان نلجأ للخصخصة وتخفيض القطاع الخاص لتشجيع الاستثمارات، وهي امور جيدة بدون ادنى شك بل من الختمي ايجاد برامج ومعاهد تهى الانسان اللبناني والمؤسسات اللبنانية وتحضرها لتتكلم لغة العصر الجديد، لغة القرن الواحد والعشرين، لغة القرية الكونية الواحدة التي هي العالم باسره من خلال اختزال المسافات بالصوت والصورة وبباقي اوجه الحياة على اختلافها.

نشكر دولة الرئيس بري انه أتاح لنا المجال لتتوجه ليس فقط للزملاء النواب والحكومة ولكن نتوجه للناس ففي نهاية المطاف الناس هم الحكم.

دولة الرئيس، قيل في الموازنة العامة في الدولة الحديثة أن موازنة الدولة هي جيوب رعاياها، فكيف لك ان توجد موازنة من جيوب فارغة، ولذلك با دولة الرئيس قلنا في مستهل هذه الكلمة ان انجازكم لهذه الموازنة في مثل هذا المناخ هو انجاز كبير وطموح ومتفائل، وقد يكون ضرورياً التفاؤل في هذه الايام رغم ما نراه وما نسمعه في لبنان والمنطقة، ولنا عودة الى تأثير المناخات السياسية والأمنية على الاداء الحكومي وعلى الموازنات وتنفيذها ولكن قبل ذلك نود أن نسمعكم صوت البقاع الغربي وراشيا الخارجين كمن قبضة العدو محجرين شاخي الرأس كباراً، يتساءلون عما اسميناه لهم من زمان بالانماء المتوازن، وقلنا لهم انه سيتوازن اكثر بعد التحرير، وحتى الآن تجري الأمور بسرعة السلحفاة، فالطرق ما زالت قريبة من القرون الوسطى وهذه ميدون الشهيرة في البقاع الغربي على طريق جزين مشجرة لا أنصحكم بزيارتها الا اذا كنتم تملكون سيارة اخرى، وهذا طريق قب الياس - مشجرة الذي بدى به في الصيف الماضي، من قروض البنك الدولي يقولون لنا اليوم بان الاسعار ارتفعت ولذلك سيختصرون الطريق على مسافة بسيطة بين خربة قنارف وصغين، فهل هذا يجوز؟ ثم باقي الطرق الرئيسية أي المحورية، الوسطي، المرج - سحمر والشرقي: المصنع - راشيا وعدنا بها منذ سنة واكثر والوزير يحاول معنا مشكوراً، لكن الاعتمادات تتأخر.

ويبقى ان نؤكد حرصنا الكبير على المؤسسة العسكرية وباقي المؤسسات الامنية والتي تجاوبت مع خطط الدولة في تخفيض موازنتها ولو على حساب معنويات واندفاع بعض شرائحها، فالتوظيف الأمني يبقى بالنسبة لنا في لبنان هو الاجدى والافعل وهو الذي يؤمن المناخات الايجابية للتوظيف الآخر والاستثمارات وفي هذا الإطار اود أن اذكركم بقانون أصدرناه في هذه القاعة لانصاف المتقاعدين الذين قلنا عنهم في ذلك الوقت بأنهم تقاعدوا من الخدمة ولم يتقاعدوا من الحياة ووافقتم معنا في ذلك الوقت بأنهم لم يتقاعدوا من الحياة بالعكس يمكن زادت متطلباتهم باعتبارهم تقاعدوا ونحن بدلاً من أن نزيد لهم تعويضاتهم انقصنا لهم تعويضاتهم وكنا قد توافقنا مجلساً وحكومة. وعملنا قانوناً وقلنا بان الذين تقاعدوا قبل عام ٨٣ يأخذون قسماً والذين تقاعدوا بعد عام ٨٣ يأخذون قسماً آخر. لا الذين تقاعدوا قبل ٨٣ نالوا شيئاً ولا الذين تقاعدوا بعد عام ٨٣ حصلوا على شيء والذين تقاعدوا قبل عام ٨٣ لا أعلم كم بقي منهم فلم يبق منهم الا عدد قليل والذين تقاعدوا بعد عام ٨٣ ما زالوا منتظرين نتمنى على الزميل والصديق والوزير الناجح جداً الاستاذ فؤاد السنيورة بأن ينتبه للمتقاعدين واذا سألني احد سأقول الأمر موجود عند الوزير السنيورة.

والجامعة اللبنانية مصنع الرجال لا أخالني بحاجة لاطلاق النداء من هنا لتوحيد هذه الجامعة ولكن وفق خطة مدروسة وبالزمان والمكان وأن تكون مثل الجيش نعم مثل الجيش وأكثر مثل الجيش من حيث النتيجة العامة والهدف لا من حيث التفاصيل اليومية التي يختلف الجيش بها عن الجامعة حكماً.

الرئيس: يا حضر الزميل، قبل التحدث عن التوحيد فليرفعوا أيديهم لأن هذا الموضوع مهم كثيراً مثل الجيش. والجيش له قيادة تعني بشؤون فترتفع اليد عن الجامعة اللبنانية ولتترك مجلس الجامعة يهتم بها وليس مجلس الوزراء من اختصاصه كي يعيد القانون الى نصابه في هذا الموضوع، عندها يتم الحديث عنها والجامعة هي توحيد نفسها بشرط عدم تدخل السياسيين في توحيدها.

سامي الخطيب: دولة الرئيس، السادة الرءلاء،

بدون شك ان هذه الموازنة على جودتها وخاصة بالاجراءات والقوانين والمراسيم والقرارات المتخذة لتلائم اوضاعنا الاقتصادية مع اقتصاد المعرفة ومع الاجواء العالمية والتطورات الاقتصادية العامة، فان الاجواء المفتوحة وقانون التملك وخفض كلفة الانتاج ومشروع قانون القيمة المضافة وقانون تبييض الأموال إن كل ذلك سيساهم في تعزيز واردات الخزينة وفي ترشيد الانفاق والمهم هو جدارة وصدق وفعالية التطبيق.

ويبقى الأهم والاجدى لحل ازماتنا المتفاقمة وخفض عجز موازنتنا وخفض قيمة الدين العام الداخلي والخارجي واطلاق الدورات الاقتصادية في كل القطاعات ويجاد فرص جديدة للعمل، تنشر البجوحة والرخاء والكفاية، فزاد اللبناني تعلقاً بأرضه وتمسكاً بهويته ويعود من المهجر كريماً معززاً مساهماً في بناء وطنه والمحافظة على تاريخه وتراثه وعظمته، يبقى لتحقيق كل ذلك ان تهج الحكومة والدولة بكل أجهزتها وقطاعاتها السياسية الحازمة والحكيمة لرأب أي صدع داخلي وتوحيد الكلمة والصف لمجابهة ما ينتظرنا في الأشهر والأسابيع المقبلة،

فالعُدو الاسرائيلي وخاصة بوجود شارون على رأس السلطة فيه، لن يوفر فرصة سانحة الا وسيستغلها للضغط علينا سواء بضرب وحدات الجيش السوري الشقيق على ارض لبنان او ضرب مواقع وطرق المقاومة العاملة لتحرير مزارع شبعا او ضرب مؤسساتنا العسكرية او الامنية او الاقتصادية لزرع بزور الفتنة وارباك الوضع الداخلي عن طريق ارباك الوضعين السياسي والاقتصادي في البلاد وبالتالي دفعنا نحو خيارات صعبة لا نريدها ولن نقبل بها على الاطلاق، فالعلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا ودعم اشقائنا الفلسطينيين في انتفاضتهم المباركة ودعم سوريا في استعادة الجولان، كلها ثوابت وطنية وقومية لن نعيد عنها.

أيها السادة أن المنطق بحالة استنفار لا يمكن تجاهله والادارة الاميركية منكفئة عن دورها في عملية السلام كشریک نزيه ومن مرجعية مدريد، ولا تريد أن تحرق أصابعها في جمر الشرق الأوسط لذلك علينا في لبنان حكومة ومجلساً وشعباً ان نوقف هذه السجلات المؤذية الان فالتوقيت خطأ وغير مناسب ووحدة الكلمة والصف هي الأنسب والاجدى، ودعم الثقة بلبنان وبمستقبله هي الهدف الحقيقي الآن، لأننا بتحقيق هذا الهدف نحقق تنفيذ موازنتنا ونصل الى اقتصاد سليم يبنى لنا مستقبلاً زاهراً نعتز به. شكراً مكرراً لصمودكم ولسماعكم.

الرئيس: ارفع الجلسة

ورفعت الجلسة الساعة الثالثة من بعد الظهر

جلسة ٢٩/٥/٢٠٠١ المسائية

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل روبر غانم.

روبير غانم: دولة الرئيس،

هناك قضايا هامة وعلى جانب كبير من الخطورة، مطروحة على الساحة اللبنانية. وهذه القضايا موضوع تجاذب لدى الرأي العام. وهذا ما يعزز الحياة الديمقراطية في لبنان وممارستها.

فمن حقنا بل من واجبنا أن نبحث في هذه الأمور تحت سقف البرلمان بروح التجرد والمسؤولية وأن نبني قناعاتنا ومواقفنا إنطلاقاً من مصلحة لبنان العليا.

وأبرز هذه القضايا المقاومة الوطنية وتفاعلاتها وطبيعة الدور السوري فالموازنة والوضع الاقتصادي.

١ - في الموازنة:

دولة الرئيس، إن الأهداف العامة للموازنة وما تضمنته فذلكلة الموازنة من برنامج سياسات اقتصادية تهدف فيما تهدف الى تعزيز النمو وخلق فرص عمل وحلحلة مشكلة عجز الموازنة وتراكم الدين العام وتفعيل دور القطاع الخاص، هي كفيلة بإنقاذ الوضع الاقتصادي والمالي. واللبنانيون يعقدون كبير آمالهم على دولة الرئيس الحريري وحكومته لتحقيقه. ومن هذا المنطلق لا يسعني القبول بما ورد حرفياً في فذلكلة الموازنة إذ جاء:

«عمدت الحكومة الى وضع رزمة من السياسات رأتها كفيلة إذا ما اتبعت بدقة واستمر اتخاذ الإجراءات الملائمة وإذا ما جرى توفير الشروط الوقائية والتنفيذية لها، أن تؤدي الى إنقاذ البلد.

وكأني بهذه العبارات الإشتراطية والدبلوماسية الواردة في الفذلكلة للخروج من المأزق المالي والاقتصادي، تأتي من جهات اقتصادية أو مالية تسدي الى الحكومة النصح في اتباع سياسات اقتصادية فعالة وليس من حكومة لبنانية تعي دقة وخطورة الوضع الاقتصادي والمالي وتتوجه الى اللبنانيين عبر مجلس النواب بالحقائق والوقائع والإلتزام المسؤول لإخراجهم من هذا النفق.

أجل إن اللبنانيين ينتظرون من حكومتهم ودولتهم مؤشرات إيجابية تطرد من أذهان الناس هذا الهاجس الكبير المتمثل بالأزمة المتفاقمة الاقتصادية المعيشية.

إن اللبنانيين ينتظرون من حكومتهم ودولتهم، وقفة واحدة حول مشروع إنقاذ ينبثق من الحقائق والوقائع الاقتصادية والإمكانات الفعلية لتحقيق الأهداف المعلنة في الفذلكلة.

إن اللبنانيين سئموا سياسة توافق المصالح وتصديق الأوهام وتناغم المحسوبيات وهم يتطلعون الى عملية إنقاذ إقتصادي تجنبهم وأولادهم دفع الثمن غالياً جداً.

وإذا تعذر على اللبنانيين أن يتوافقوا حول طروحات سياسية تؤدي الى وفاق وطني صحيح فعلى الأقل إنهم يطلبون من حكومتهم ودولتهم ومؤسساتهم الدستورية، أن يتوافقوا حول مشروع إنقاضي إقتصادي مالي يجنب لبنان الكارثة وقد يكون خطوة أولى لتحقيق الوفاق الوطني لاحقاً.

ومن أجدد منكم يا دولة الرئيس الحريري، ومن حكومتكم التي تمثل مختلف الفرقاء السياسيين من تولي مثل هذا المشروع الإنقاضي بإرادة وتصميم ومسؤولية مهما كانت العقبات كبيرة لأنها تصغر أمام حجم الوطن المطلوب إنقاذه. فالوقت لا يرحم إذا تأخرت المعالجات ولن يعود ينفع الندم. فالبنيانيون لم يعد باستطاعتهم تحمل حالة الفقر والحرمان والهجرة التي ضربتهم.

إن هذه الموازنة للعام ٢٠٠١ تؤكد مجدداً دقة الوضع الإقتصادي والمالي من خلال بعض الأرقام التالية:

إن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي أصبح في حدود ١٥٠٪ مما يجعل من الصعب جداً التحكم بنمو الدين وضبطه. إن هذه النسبة تجعل من لبنان في المرتبة ما قبل الأخيرة قبل الـ «زيمبابوي» (ZIMBABWE) وفق إحدى النشرات الإقتصادية المتخصصة في أوروبا.

٢ - إن عجز الموازنة المتوقع يبلغ ٥٠٧٥ مليار ليرة ما يوازي ٥١٪ من مجموع النفقات مما يضطر الحكومة الى تغطية هذا العجز بدين داخلي.

٣ - إن الدين العام قد يتجاوز ٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ وإن خدمة الدين تشكل ١٠٠٪ تقريباً من إيرادات الدولة المقدرة بـ ٤٩٠٠ مليار ليرة.

٤ - إن استدانة ملياري دولار لتسديد الديون الخارجية وإبدال دين داخلي بدين خارجي قد يصعب على الحكومة التحكم به في ظل الضغوطات المتزايدة على لبنان.

٥ - إن سياسة ترشيد الإنفاق لن تؤثر على تحسين نسبة الدين الى الناتج المحلي لأن ٨٥٪ من هذه النفقات هي نفقات ثابتة وبل بالعكس فهي قد تؤثر سلباً على النمو والإيرادات كما حصل في السنتين السابقتين.

٦ - إن التدابير التي اتخذتها الحكومة مؤخراً من سياسة الإنفتاح وخفض الرسوم الجمركية وهي تدابير مهمة إلا أنها لن تأتي بالمردود الكافي على المدى القصير لتحسين وضع المالية العامة.

٧ - إن ما أنفق من أموال رصدت في الموازنات العامة منذ عدة سنوات لم يؤدي الى رفع معدل النمو وبالتالي يجب التركيز كما تقول الفلكنة على القطاع الخاص.

٨ - إن ازدياد تسليفات المصارف الى الدولة، وتحمل خسائر المبدل إيست البالغة ٤٩٠ مليون دولار ودعم الكهرباء بحوالي ٥٠٠ مليار ليرة عام ٢٠٠١، ودعم بعض الزراعات على أهميتها، ودعم الإستقرار النقدي في الوقت الذي تنخفض فيه الفوائد، وتبقى معدلات النمو مختلفة عن ما يجب أن تكون عليه من أجل ولوج الباب الفعلي للمعالجات، ودعم عودة المهجرين على أهميتها كما الجنوب والبقاع الغربي بالإضافة الى حجم إنفاق الدولة الذي يشكل عبئاً كبيراً على النمو الإقتصادي.

يدعوننا الى القول بأنه لا يوجد تحسن في الموازنة العامة المعروضة علينا كما يدعوننا جميعاً الى إعادة نظر جذرية في السياسات الإدارية والمالية والإقتصادية والإجتماعية والإنتاجية خصوصاً لجهة تحقيق توازن فعلي بين دور القطاع العام ومردوده وإمكانيات إنتاجيته.

دولة الرئيس، نخلص الى القول بأن المطلوب من الحكومة ألا تقول للبنانيين أن هذه الموازنة العامة هي أحسن الممكن، بل المطلوب أن تقول للبنانيين ما هو الممكن!

وهذا يتطلب قرار حاسم وإرادة صادقة للخروج من هذا الإنتداب الإقتصادي الخانق الذي يلف لبنان واللبنانيين والذي حمل البعض منهم على أن يكونوا مواطنين إتكاليين غير منتجين في وطنهم «Assiste».

إذ لا يعقل أن يتحمل ما يزيد عن مائتي شخص ومؤسسة ما يقارب نصف موارد الدولة التي نجبيها دائرة الواردات في وزارة المالية. إذ لا يعقل أن يدفع ما يقارب ١٨٠٠ شخص ومؤسسة ٨٠٪ من إجمالي الرسوم الجمركية.

إن هذه المعادلة غير سليمة وغير قابلة لأي عملية نهوض اقتصادي مبني على الإنتاجية. فمن جهة، لا يمكن لألفي شخص ومؤسسة أن تحمل أعباء أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ ألف لبناني كما لا يجوز أن يبقى حجم الدولة عاملاً خانقاً للإقتصاد بدل أن يكون حاملاً للإقتصاد.

وبعبارة أخرى، فإن مثلث النمو القائم على السياسة الضريبية والسياسة المالية والسياسة الإقتصادية يجب أن يحمل في داخله حجم الدولة لتكون تلك الدافع والمحفز للنمو ولكي تتمكن السياسة الإقتصادية من تحقيق التطور الإيجابي. أما إذا كان حجم الدولة هذا لا يتناسب مع معطيات وخصوصيات مثلث النمو ويتعداه كما هو الحال الآن، فإنه يؤدي الى خنق الإقتصاد تحت وطأته دون أمل في تحقيق أية مؤشرات إيجابية.

إن أصل الديون التي تستحق في السنوات المقبلة اعتباراً من عام ٢٠٠٢ توجب الإسراع في تنفيذ مشاريع الخصخصة لأن الأسعار العالمية لهذه المشاريع تتدنى سنة فسنة وبالتالي قد يحرم لبنان من الإستفادة من نتائج الخصخصة بصورة كاملة.

فأنا أدعو الحكومة الى تنفيذ المشروع الإقتصادي المالي دون تأخير ودون التذرع بأية شروط لتحقيقه ذلك أن الإنقاذ المالي الإقتصادي هو مطلب جميع اللبنانيين لأنه إنقاذ للبنان الوطن.

دولة الرئيس، إن موضوع الإنتاجية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتربية والتأهيل. فالتأهيل البشري والحد من البطالة والهجرة لدى الشباب يتطلب معالجة جدية من خلال سياسة طويلة الأمد تركز على ما يلي:

١ - التخطيط لليد العاملة وتحديد مكامن الخلل بين العرض والطب واستشراق حاجات سوق العمل المستقبلية في لبنان ومحيطه وإرشاد المدارس والمعاهد إليها.

٢ - إعادة هيكلة القوى العاملة وتأهيلها تأهيلاً متخصصاً لجعلها قيمة مضافة.

٣ - اعتماد تنمية القطاعات الإنتاجية من صناعية وزراعية وخدمية وتطوير أشكال خدمية جديدة كالمعلوماتية وسواها تستقطب موارد بشرية عالية التأهيل .

٤ - تشجيع إقامة المشاريع الإنتاجية الصغيرة لا سيما القرى النائية .

٥ - وضع سياسة اجتماعية باتفاق بين الدولة وأرباب العمل والعمال وبالتعاون مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي لتأمين الضمانات الإجتماعية اللازمة وتحديث قانون العمل لتحفيز الإنتاجية .

٦ - وأخيراً تنمية الموارد البشرية وتأهيلها بصورة مستدامة وربطها بسوق العمل وفتح مختلف المسارات التعليمية والإختصاصات على بعضها منذ الصفوف الابتدائية ، وإلغاء تسمية التعليم المهني والتقني وإبداله بإنشاء فروع للمعلوماتية والكهرباء والميكانيك وسواها أسوة بفرع الإنسانيات وإدارة الأعمال والرياضيات وسواها ٠٠٠ بحيث تتساوى الشهادة التي ينالها التلميذ في آخر مرحلته الثانوية ، وبالتالي، نرفع من مستوى التعليم المهني والتقني ونخرج من أذهان الناس أنه تعليم من الدرجة الثانية فنفتح باب التعليم المنتج أمام شباب لبنان لما للتربية من دور بارز في إنماء الإقتصاد الوطني .

دولة الرئيس، الإنماء المتوازن لم يتحقق فمعظم المناطق اللبنانية من جرود العاقورة الى عكار الى البقاع والجنوب المحررين، لم تنل من المشاريع الإنمائية إلا الفتات . فهل المقصود أن تبقى أجزاء من جسم الوطن ضعيفة فتؤثر لا محال على الوطن كله أم المطلوب تعزيز إنماء المناطق المحرومة أو المحتاجة لتعزيز صمود أبنائها في أرضهم وقراهم .

لقد وجهت في ٢٠٠١/٢/١٤ سؤالاً الى الحكومة عن نصيب البقاع الغربي وراشيا من مشاريع مجلس الإنماء والإعمار خلال السنوات الثلاث الماضية وحتى اليوم لم استلم جواباً علماً بأن الجواب سهل وبتقديري قد لا يتجاوز السطرين لقلة ما أنفقه مجلس الإنماء والإعمار في هذه المنطقة .

أيعقل أن تبقى طرقاتنا الرئيسية التي تربط البقاع الغربي وراشيا بالأوتستراد العربي الذي نحلم بتحقيقه، أن تبقى إذاً بحال مزرية غير صالحة إطلاقاً وقد خصصت المبالغ لها وجرى تلزيماً منذ أكثر من سنتين ونصف .

أيعقل أن تبقى البيئة معرضة هكذا الى التلوث إن على الطرقات العامة بسبب المازوت أو في الأراضي الزراعية بسبب الأدوية الفاسدة أو السمات التي تلوث المنتجات وتلوث المياه الجوفية .

أيعقل أن يصبح التلوث في البقاع الغربي وراشيا مصدراً إضافياً للموت المتزايد في هذه المنطقة وقد طالبت شفهيّاً وخطياً باتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لحماية المواطنين بعد القيام بمسح للأمراض المستعصية الناجمة عن هذا التلوث، بانتظار إنشاء محطات التكرير اللازمة وتجديد شبكات المياه وإكمال شبكات الصرف الصحي .

أيعقل أن تبقى الزراعة في لبنان وفي البقاع تحديداً، عبئاً على المزارعين بدل أن تكون مورداً لهم، وهو قطاع يمثل ١٥٪ من الناتج القومي؟

أيعقل أن يبقى اللبنانيون في ظلمة من واقع الكهرباء التي تنقطع غالباً دون إنذار وتأتي ضعيفة في مناطق عديدة وتوضع عشوائياً بعض فواتيرها؟ هذا مع العلم أن اللبنانيين يدفعون أغلى ثمن لسعر مبيع الطاقة وما تزال المؤسسة في خسائر مستمرة بالرغم من الدعم المالي الذي ذكرناه سابقاً؟ ألا تستوجب من الحكومة ومنكم شخصياً يا دولة الرئيس دراسة هذا الموضوع مع الاختصاصيين بشكل جدي لحل هذه المعضلة.

أيعقل أن نبقي دون تنفيذ خطة واضحة لواقع المياه وضرورة المحافظة عليها من خلال إنشاء السدود ومنع تفاقم الآبار وتمديد الأفنية حول الينابيع؟

أيعقل أيضاً أن تبقى بعض القرى اللبنانية عطشى يشتري أهلها مياه الشفة؟ إن اللائحة طويلة وقد أوردت بعضاً منها للدلالة على الحاجات الملحة وحث الحكومة على التصدي لهذه المشكلات الأساسية والتي تتعلق معظمها بحياة الناس ومستقبلهم.

المقاومة الوطنية

بالأمس احتفلنا بعيد التحرير بعد مرور سنة على دحر الإحتلال الإسرائيلي. وعمل التحرير الذي رفع من معنوياتنا، وأعاد لنا الشعور بالعزة والكرامة، لم يتحقق إلا بفضل المقاومة الشجاعة ودماء شهدائنا الأبرار، في المقاومة والجيش والمواطنين.

وهنا نتساءل، هل حصل الإنسحاب الكامل من جميع أراضينا؟

هل تم تحرير الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية؟

هل باتت حدودنا بمنأى عن الإعتداءات والأطماع من قبل العدو؟

هل تم الاعتراف بحق العودة لللسطينيين المهجرين؟

هل تحقق السلام الشامل والعاقل في المنطقة وانتهت حالة الصراع مع إسرائيل؟

وإذا كان الجواب على كل هذه التساؤلات «لا» بطبيعة الحال، فلماذا يلوح البعض بإنهاء دور المقاومة، ويشكك بصوابية نهجها ومسلكتها ويعتبرها مصدر خطر؟

وإذا كانت المقاومة تجسّد إرادة شعب مؤمن بحقه، حريص على كرامته، فهل يمكنها أن تتنكر لذاتها، وتستقيل من دورها؟

دولة الرئيس، الدبلوماسية وحدها لن تعيد لنا مزارع شبعاً اللبنانية أو أية أرض لبنانية محتلة. لقد علمتنا التجربة أن إسرائيل لا تنفذ طواعية القرارات الدولية. فلولا ضربات المقاومة لما انسحبت إسرائيل من الغالبية العظمى من الأراضي اللبنانية المحتلة، منذ ٢٢ عاماً.

ففي عملية التحرير الكامل، واستعادة كامل الحقوق، تبقى المقاومة سلاحنا الأفعل وتشكل الدعامة الأكبر للجهود الدبلوماسية المبذولة.

إن للبنان موقفاً استراتيجياً ثابتاً من الصراع الدائر في المنطقة، فهو يسعى الى السلام الشامل والعادل لأن مثل هذا السلام وحده يؤمن مصلحة لبنان في إنهاء الاحتلال، وضمان عودة الفلسطينيين المهجرين الى وطنهم، وتحرير كامل الأرض العربية في لبنان والجولان وفلسطين وتقع على الدول العربية مسؤولية دعم دول الصمود والتحرير أي سوريا ولبنان وفلسطين وقطع كل علاقة بإسرائيل.

إن مقاومة الاحتلال هو حق مشروع وخيار وطني يجب أن تبقى الدولة سلاحاً في يدها طالما أن منطق الدولة ومنطقة المقاومة لا يتعارضان بل يتكاملان. ولذا فالدولة مطالبة بتعزيز وجودها في الجنوب أمنياً وعسكرياً وإنمائياً.

وإذا كان من ثمن ندفعه اليوم مع المقاومة في الأرواح والممتلكات والاقتصاد، فإن هذا الثمن اقل بكثير من الثمن الذي يدفعه لبنان فيما لو انصاع الى المطالب الرامية الى وقف المقاومة، لأن الأهداف الإسرائيلية والاستراتيجية الإسرائيلية التي وضعت منذ زمن ما زالت هي هي، من حيث السعي إلى استفراء الدول العربية وفرض الإستسلام عليها وفق حاجة الأمن الإسرائيلي.

وإذا كانت الضغوطات الدولية تمارس على لبنان بشكل متزايد اليوم فمن حق لبنان على الدول العربية أن تدعمه في مواجهة كل التحديات سيما وأن هناك قرارات للجامعة العربية بمساعدة لبنان مادياً منذ عام ١٩٩٧ لم تنفذ حتى اليوم.

العلاقات مع سوريا

يجمع اللبنانيون على مسلمات ونوابت لا يختلف عليها أحد:

أن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، عربي الإنتماء والهوية، سيد حرّ مستقل.

أن العيش الواحد بين المسلمين والمسيحيين هو غنى للبنان جعل منه بلد رسالة يتفاعل في محيطه العربي مع قضايا الوطنية والقومية.

أن إسرائيل هي عدو لبنان لأن لبنان نقيض لكيانها وهي تتربص به شراً وتشكل خطراً على وجوده وخيراته ودوره.

الصراع العربي الإسرائيلي وتحدياته على المنطقة بكاملها، يحتم على لبنان أن يكون في خندق واحد مع سوريا لمواجهة هذه التحديات التي يصعب مواجهتها منفرداً. فلبنان يقوى بسوريا وسوريا تقوى بلبنان لا سيما في هذه المرحلة الخطيرة التي نمر بها.

إنّ اللبنانيين يجمعون على علاقات مميزة وأخوية وصداقة مع سوريا تؤمن مصالحهما المشتركة في إطار السيادة والإحترام المتبادلين .

إن خيار اللبنانيين هو في السعي والتوصل إلى تسوية شاملة في المنطقة لأنها كفيلة وحدها بضمان إستقرار لبنان وازدهاره وهذه التسوية لن تتحقق إلا مع سوريا .

إن لبنان وسوريا لم يطلبوا يوماً بقاء الدور السوري في لبنان دائماً وأبداً .

ومن هذا المنطلق نتساءل :

لماذا إذاً يختلف اللبنانيون في هذا الظرف العصيب؟ في الوقت الذي يجب توحيد الكلمة والجهود والمواقف وتحصين الوحدة الوطنية وزيادة مناعتها لتنتمكن من تخطي المرحلة الصعبة، ترانا نتراشق بالإتهامات والتصنيفات والنعوتات من هنا وهناك .

أبهذه الطريقة وبهذا الأسلوب نواجه التحديات الخطيرة على وجودنا وكياننا ومستقبلنا مشرذمين مفككين نتحكم بنا العاطفة أحياناً على حساب العقل والمنطق .

لا نقول هذا الكلام من باب المسامرة بل من باب المنطق والحق والمصلحة العليا، طالما أن حاجة كل من البلدين تتطلب مساندة بعضهما البعض .

وهذا الأمر يعود أصلاً وشرعاً إلى الدولة اللبنانية رئيساً وحكومة ومجلساً نيابياً . وبالرغم من الشوائب والأخطاء، تبقى الدولة المرجع الأول والأخير لجميع اللبنانيين لا بديل عنها ولها أن تمارس مسؤولياتها كاملة في هذا المضمار وأن تستمع إلى كل الأطراف وتسعى إلى احتضانهم تحت سقف الطائف من خلال حوار جدي ومسؤول للوصول إلى وفاق حقيقي حول كل المواضيع لأن ما من لبناني إلا ويريد لبنان وطناً نهائياً له يعيش فيه بحرية وكرامة ورفاهية .

كما أن السلطة الإجرائية مطالبة أيضاً بتعزيز الثقة والتوازن بين لبنان وسوريا .

فإذا كانت هناك إتفاقات زراعية أو غير زراعية مع سوريا لا تخدم مصلحة لبنان، فعلى الحكومة اللبنانية أن تفتح ملفها مع الجهات السورية لتصحيحها وإعادة التوازن إليها إنطلاقاً من مصلحة لبنان .

وإذا كان هناك ضرر من تضخم العمالة فلماذا لم تقم الحكومة حتى اليوم بضبط العمالة الأجنبية، السورية منها وغير السورية، على أرضه وفقاً لحاجات الإقتصاد اللبناني ولماذا لم تفرض الحكومة أية ضريبة ولو رمزية على كل عامل سوري وغير سوري يعمل في لبنان أكان ذلك بموجب إقامة أو بدونها، أكان ذلك عملاً دائماً أو موسمياً؟

أعتقد أن سوريا سوف تتفهم الموقف اللبناني . بل أنا واثق من أن سوريا تعرف تماماً أن لبنان القوي المعافى هو

سند لها أما لبنان الضعيف فهو عبء عليها. وإن تدهور الوضع الإقتصادي في لبنان سيؤثر سلباً على سوريا التي باشرت بعملية تحديث اقتصادها وتطويره.

فالحكومة مطالبة بممارسة مسؤولياتها والقيام بواجباتها في مصلحة لبنان وسوريا معاً!

حين يشعر اللبنانيون أن دولتهم تسعى إلى احتضانهم وتأمين مصالحهم وتحسين ظروف معيشتهم فتتضاءل الهوة بين الشعب والدولة وتزداد اللحمة بينهما وتتوطد العلاقات على مختلف الأصعدة بين لبنان وسوريا على قاعدة الثقة والقناعة والمصالح المشتركة، في إطار السيادة والاستقلال والاحترام المتبادل.

دولة الرئيس، إني أدعو الى بلورة مشروع سياسي اقتصادي اجتماعي يتلاقى حوله اللبنانيون ويكون طريق الخلاص من أزماته المتلاحقة. ومع الاعتراف بالتضحيات والجهود التي يتطلبها تحقيق مثل هذا المشروع إلا أن التحدي كبير لأن الرهان هو رهان على الوطن.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

باسم الزميل النائب المهندس ايلي سكاف، والنائب الاستاذ جورج فصارجي، باسم الكتلة الشعبية، في زحلة والبقاع نقول: لا بد في مناقشة الموازنة، لا بل في كل مناقشة، من افتراض أمر بسيط، لا بد من وجوده، لتستقيم النتائج ويؤتى منها بالخير المرجو. هذا البسيط البديهي الأول هو السماع.

كيف اناقشك وأنت لا تسمع؟ او كيف تستقيم عملية نقاش وأنت تصيخ السمع لأصوات هامسة، تحيىء من الخارج، وتعلو، بسحر السحرة، على الاصوات القريبة منك، او اللصيقة فيك.

انا لم أقل بعد، كيف يكون السماع وصوت الضمير خبيء في مطاوي الصمت الحجري؟ ومعاذ الله، أن أقول في ذوي القربى، ما لا يقال في أخ من أخص خصائص أخوته سماع النبض والانيب والرجوة والنصح. ثم إن الفصاحة والبلاغة مهما بلغت بها حدود الغيرة او الجمال او الحرمة او المعاناة، لا تفني بأي غرض، اذا كان القرار الا نسمع.

نعم! السماع قرار، فإما ان نعيقه، ونرمي به جانبا، او نتعامل معه، كما يقول بولونيوس في مسرحية همليت لشكسبير:

«سمعتك أعره لكل انسان، اما صوتك فاقصره على القلة».

او كما يقول احد الادباء، وهو علي الهاشم، في الناي المجنون:

وجدت ألسنة المصلين جميعا، قد شددت الى سارية. وقبل ان أرفع صوتي، شعرت بقوة خفية تشد لساني الى تلك السارية، وشعرت بسوط يلسع لحمي،

ثم قرأت على أحد الجدران:

لقد حظرت الصلاة داخل المعبد، بأمر من كبير الكهنة، ليتسنى له ان ينال قسطا من الراحة».

او ما يقوله «راجي الراعي» في «قطرات ندى»:

ما سمعت صرخة، أشد وأعنف من صرخة الحلم تمزقه الحقيقة».

او ما يقوله اوغسطينوس في اعترافاته «كيف يعرفون، وهم لا يصغون الى كلامي، أني اقول الحقيقة، لانه «لا أحد يعرف ما في الانسان، الا روح الانسان الذي فيه».

وبعد، فإن ما يظهر من حكومتنا الجلية، ان ألسنتنا علقت برأس سارية عالية، كي يتسنى للكهنة ان ينالوا قسطا من الراحة وأية راحة اذا كانت الآذان مشدودة الف مرة للخارج. مرة لولفسون رئيس البنك الدولي، ومرة أخرى لبرودي، المسؤول في المجموعة الاوروبية، ومرات لهذا الجانب او ذاك، ممن هم وراء البحار، ولا أقول وراء ما هو في الغيب.

اما في اي وقت نأخذ القرار الجلل؟ ونقرر بجسارة ووعي، وجرة، سماع ما هو في الروح او الضمير، او سماع ما هو في الداخل، اي داخل هذا المجلس، او سماع ما هو في سريرة الأمة، من أنات وأوجاع؟ فهذا ما يجب ان يكون عليه الأمر عاجلا.

إن حكم لبنان هو أصعب حكم على وجه البسيطة، اذا ما قرر الحاكم ان يخوض في شعاب السياسات، التي لا حصر لها ولا عد، ولا يلتزم بأحكام الدستور.

عندما يصبح الدستور كالحرية، الكل يتغنى بها والكل يسعى لمحاربتها.

وعلى العكس، فاذا قرر هذا الحاكم وبنعمة من العلي، ان يفعل، ببساطة ما كان يفعل عمر بن الخطاب، حين كان يغدو الى الناس، الى البسطاء فيهم، الى المحرومين منهم الى المهمشين في دواخل بيوتهم وشوارعهم، واقبية بؤسهم، يستجلي ما فيهم وجها من وجوه الرحمانية الرحيم. حتى اذا ما عثرت شاة في آخر الارض، ولم يلهف لشد عصبها، رأى انها عاثرته يوم القيامة.

الحكم في لبنان لها السادة، هين... اذا أطعتم الله في شعبنا. وشعبنا في لبنان ماذا يقول؟

يقول أن بيت القصيد، والخوف ليس من تفاقم العجز بل من السياسات الضائعة المائعة، والوقوفات غير المسؤولة، التي لا تستطيع الاستفادة من الاموال في القطاعات المنتجة.

دعوني اسأل المستويات جميعها، في أي وقت، وتحت أية مظلة، أوقف كولبير والكوليريون الهدر والانحدار والعجز، وأوقفوا الثورات؟ ووقتوا التاريخ؟ وأطلقوا النهضات في شعوبهم؟

نحن وأنتم تعرفون، كيف تغلبت اليابان على عجز الكولبيريين، عندما شغلت كل بيت وكل عائلة بمصنع للترانزستور.

الانتاج الانتاج! حتى ولو على مستوى الفرد، حتى ولو على مستوى مصنع صغير، وحفنة صغيرة من النحاس والقصدير والبلاستيك، وعلى مستوى كبير من العقلية العلمية، والدفع الاخلاقي، و ارادة الأمة، ولمستويات ما لحكومة امتثلت لهذه الارادة، وتمثلت بنوعية حياة، ما لبطولات الهيراكيري في الانقاذ والخلاص. لقد مرت على لبنان، سياسات مالية اعتمدت الخوف والحذر والبؤس النفسي، والفقر المرضي الاختياري، والشيخوخة المبكرة، والوهن والخور.

لم نجد سياسة تعتمد المقاومة، حتى في أدنى دركات المال والاقتصاد. ولا وجدنا سياسة مالية وغير مالية تعتمد الطموح، ولا وجدنا سياسة تعتمد الامان او الرجاء، او الامل او النهوض. او حذف الوسوسة او القضاء على الرعدة.

كل ما في الموازنة أرقام وضرائب والموازنة لا تتضمن ما تريده الشيخوخة المباركة والهناء العائلي، بتقديم الضمان والضمانات، وقد كثر الحديث فيهما، ولا من يدير رقماً، لا في خطب ولا في موازنات.

في المعوقين وهم الطاقة الحية وشهادة من الحياة نفسها، على انها في نبلها، وحكمة مسعاها، لا تريد الا ان تكون في الوسط من الانتاجية والمنتجين. وهي لا تريد مديحا ولا شكورا، بل رقما في موازنات المتزين.

الشباب اللبناني، وهم أنبل خلق الله في المقاومات، والرياضات، وأطوع الناس على الهجرة وأجل الناس، على الولادة في الاكواخ، والسكنى في قصور العلم في المغتربات. فهم ايضا لا يريدون مديحا ولا شكورا، بل ييغون رقما مترنا موزونا في الموازنات من أجل البقاء طوع الارض في ارادة ما للبنان.

الشباب اللبناني، وهم الاشد طموحا الى دنيا العلم، فلماذا لا ننشئ للطلاب مصارف تسلفهم مالا، فيسلفون لبنان علما، ويردون ما لقيصر، حتى ولو كانوا في آخر الارض.

العلماء والفنانون والشعراء، في مدى الانتشار اللبناني. وهم الابرز في العالم. فلماذا لا نقيم لهم حفلات التكريم، او حتى، أكاديميا وصناعيا، لماذا لا ننشئ لهم المجالات وهم كلما جاؤونا، طالبونا بمثل هذه المجالات؟ فنكون والحالة هذه، قد قفزنا نوعيا بالاقتصاد، الى ما لم نكن ندركه ولا حتى الى ما كنا نتوقعه.

دولة الرئيس، لقد آن الأوان للتفكير، لا بدولة الأمن يقول ارسطو: ويكون الطغيان بأن يطلق الجواسيس في كل مكان بأنوفهم، بأذانهم، بأحذيتهم، يسمعون ما يدور وراء الابواب وفي الخفاء، هكذا وقليل بعد قليل يتعود الشعب على الذل والعبودية، لقد آن الأوان للتفكير لا بدولة القانون والمؤسسات، بل بما يتجاوز ذلك الى دولة الرعاية والحكمة والابوة، لا بل أقول الى دولة الكرامة والحقيقة والانسان.

ولنعرف، ان الدول تنشأ في سبيل الانسان، ولا يخلق الانسان في سبيل الدولة. اذ ماذا ينفع السلطة والسلطويين والسلاطين، لو ربخوا كل ما في الدولة، وكل ما في التنصت، وكل ما في المؤتمرات والمراكز والتصاريح الجارحة، وتغليب فئات على فئات، والصدقات الدولية الزائفة، واحتلوا مساحة في التاريخ، على

مدى ما احتلته الحجارة القائمة في القلاع القوية، والقصور المنيقة، كما في السلطنة العثمانية، والمغول والتتار، وما ابتني لقيصر في ألف عام، وما ابتني لعظمة الاستعمار الاوروي في اربعمئة عام، وماذا ينفع لو صارت دول بأبراج سامقة ولا شعب فيها، او شعبا بلا كرامة، او شعبا جائعا، او شعبا مقهورا، وشعبا يستجدي وجوده، على فضلات ما للتوطين؟

لقد آن الاوان، ان تضعوا في حساباتكم غير هذه الارقام الباكية على الاطلاق، ولقد آن الاوان القول أن البكاء ليس من طبيعة لبنان، وأن مسيرة الصبر لها ربع قرن وتنفذ وان الشعب اللبناني، سيخط وجوده، ويعلم كرامته، ويفجر طاقاته الطموح، ليس بالسواعد فقط ولا بالذكاء المبدع فقط، بل بالحجارة. ولنعلمن كم ان الحجارة اعلنت، انها هي ايضا من ولد ابراهيم.

تحدث الموازنة عن الرقم، فالرقم، وليكن ما يكن بشأنه، هو حرف مستقبلي، كالدولة، التي هي مؤسسة مستقبلية والجامعة والمدرسة والمصنع. الرقم في الموازنات، قبل ان يكون حداً في قانون، هو معطى مستقبلي. والرقم هو في ما وراءه اعني السياسة. وفي ما هو أمامه وأعني استشراف المستقبل، وفي ما هو بحد ذاته، وأعني سلعة لشراء مشكلة ما، وحلا لمعضلة في تعقيد ما... هذا الرقم، آن لنا اليوم، ان نتوجه اليه، توجه المتدارك لما قد يقع، والرأي لما قد يحصل، والمتوقع لما قد يعس تحت الرماد، والناظر لما هو في الحكمة البعيدة.

واسمحوا لي، من خلال هذا المشف الناظر الى المستقبلات، أن أقول: أن المستقبل في هذا العصر او قبيل ما هو عليه بقليل، قد صار علما لا كهانة. انه علم مبتنياته على التوقعات والاحتمالات والمستدركات. فيما الماضي، بات الاكثر إمكاناً لتصور المستحيلات والاستحالات.

دعوني، لا ألقى التهم جذافا، والنعوت، فأعتبر مثلا أن فينا او بعض مؤسساتنا، او في بعض لعبنا السياسية، او في بعض تسمياتنا لنوع في الديمقراطية في ما هو رزء عليها وعيب فيها، او في بعض شعاراتنا التوجيهية الغاسلة للأدمغة، فيما هي الزيف بعينه، او في بعض ديماغوجياتنا التي لا يناسبها نعت أجمل من خضراء الدمن.

وليسمح لي ألا أقول في الارقام، مع هذه الموازنة، ومع هذه الحكومة الجلييلة، ما قاله قيس في ليلاه ومالك في خمرته، والاعشى في توسلات عتقها مع الزمان. اذ المستحيل ليس رقما لا يوجد في جييك، بل المستحيل الا تنوجد وتحضر وتواكب ما هو آت، لمتطورات الحدثان في عمق الزمان.

اذا قدر لنا ما هو الآتي في الألفية الثالثة، فلاجد: ان الرقم المستقبلي الأول هو الطفولة. ومن المؤسف والمأسوي، ان الطفولة في لبنان لم تعد عمرا، ولا براءة، ولا فرحة في الحياة. بل صارت حدثا برسم الاهمال، ووجها من وجوه التجهم والوجوم. ولو علمنا ان التأسيس التربوي، في كل متفرعاته ومستحقاته ونتائجه وانتاجياته، مبني على الطفولة، ولو تساءلنا ما هي المؤسسات التي ترعى الطفولة في لبنان، ميزانية للطفولة، يسلخون الأطفال عن بيوتهم، كم كنا نتمنى أن يبقى الأطفال في بيوتهم وتقدم لهم الدولة الشيء اللازم. فنسلخ

الأطفال عن أهلهم كسلخ الناس عن أرضهم، وما هي النوعية في الاحصاءات لجانب المشردين، والعاملين دون السن القانوني والفقراء المجبرين على ان يكونوا في المهمل من نشاطاتنا، ولو سألنا حتى عن الاغنياء في كيفية الرعاية لمضمّر ما هي عليه برامج تعليمهم وتغذيتهم، والهدف التربوي المرسوم، ورجاءات اهدافنا في الوطنية والوحدة، وحتى على الصعيد الاقتصادي، في عمليتي الانتاج والاستهلاك لرأينا ان الارقام، في كل ذلك، ترد الى الماضي، اكثر مما هي تمتد في المستقبل.

ودعني يا دولة الرئيس اسأل هذا الحكم وهذه الحكومة اين الرقم الخجول المستحي المختبي وراء الارقام الماضوية، المقهور بالزمن المرتد الى الوراء، والهاتف بالزمن الآتي الى فتح السجون وقيام المحرومين، فسمع أحياناً على التلفزيون دعايات عن تدشين سجون في القرن الواحد والعشرين، وتشريع حرية المجرمين، وتفريع المسؤولية من المسؤولين، وزيادة الأخطار بخطر راجح أكيد، وتقسيم ما ينقسم ويقتسم. فالآتي يا دولة الرئيس له عنوان واحد، بكتاب واحد مبين، بخطوط ثابت امين وحرف جليل مكين. إن الآتي هو شخص برحاء، وهو الاكيد الوحيد، المطلق الوحيد في الزمن العنيد. وهذا الرجاء له نعت واحد أحد هو الانسان، إننا نعيش في الحياة أخطر القيم وأعظمها ولا ندرك قيمتها، الا في إبان المرض والمعضلات والانتكاسات.

فأين الرقم الذي يختبئ في استحالات الزمن الماضي، ولا ينبث بينث شفة، امام مستجدات ومفاجآت وتآلفات الألوف المثلثة التقييم.

إن الأرقام تتحدث عن المدارس، التي لم تقفل بعد، وعن المعلمين الذين يتضاءلون كما ونوعاً، يوماً بعد يوم. وعن البرامج المضمرة التي لا تطمح خوفاً من ان تزعج الارقام الحجارة والانشاءات، ويا ليتها الوظائف والحجارة، تكون مستحقة لو كانت ارقامها نفي بالعرض. فدعوني من وراء كل ذلك الى الاستنتاج بالقول: أن رقما في موازنتكم، ايها القيمون سيبقى مرتداً رجعيًا منكمشا يقضم نفسه بنفسه ما لم يصرف على الانسان أعني على الطفولة والتربية والانسان. كي نصل الى مقولة ردها يوماً وزير مرب وهو الدكتور سمير مقدسي الذي قال: لبنان إما ان يكون جامعة او لا يكون. فالجامعة ليست أبنية ولو توحدت، بل هي انسان وعلم وإرتقاء.

دولة الرئيس، أطلق على هذه الحكومة تسمية حكومة النمو.

عن أي نمو تتكلم؟

إذا أمعنا النظر ودققنا في واقعنا الاجتماعي والاقتصادي، فنحن امام مشهد مفزع حقا بواقعه الراهن، وآثاره المستقبلية فيما لو بقي على هذا المنوال التراجعي.

صحيح انه يجب على الحاكم ان يخترع بعض الامل للشعب ولكن حين يصبح الخطاب السياسي حول القضايا الاقتصادية وكأنه مجرد جرعات تفاؤلية او مجرد عملية تجميل الصورة بالوعود تلو الوعود، فيصبح الامر خدعة وهذا ما يعطي مردودا عكسيا على نفسية المواطنين، واسلوب حياتهم ويجعلهم حيارى في موقع الخيبة والاحباط والانكسار.

فمن اللوحة السوداء المحفورة امام ناظرنا نشعر بأن كل شيء ينمو الى خلف وينحسر ويتقلص ويتجمد. فالمواطن، بحسه البسيط يدرك بأن لا عمل ولا من يعملون ونعرف عندئذ سر ذوبان الطبقة الوسطى التي هي عادة عماد مجتمع متوازن ولولب الحركة الاقتصادية وناظم الحالة الاجتماعية لأي بلد على طريق النمو.

الوطن يواجه اليوم أكبر محنة وأشرس حرب اقتصادية نريد حكما وحكومة في مستوى تاريخي يجب على كل التحديات مثل ما مرت به الشعوب ووقف حكامها وقفات حاسمة في أصعب ممارسة للحكم.

ترى، هل كان الشعب الروسي، مثلاً، يهب لتحرير ستالينغراد، لو كان ستالين يقول له ان العدو لا يحتلها؟؟

وهل كان في وسع ديغول ان يقيم فرنسا على المانيا، لو كان الفرنسيون الذين اجتمعوا حوله مجموعة اسرى تساق كالنعا؟

وهل كان البريطانيون يصمدون صمودهم التاريخي لو قال لهم تشرشل ان الحرب نزهة بدل ان يعدهم بالدموع والعرق والدماء؟؟

على مثل هذا المستوى، نريد حكومة تكاشفنا حول حرب حياتنا كل يوم من الخبز الى الماء، ومن الامن والسلامة الى العمل الحلال والدفاع عن الارض والحق والحريات.

نريد من يصارحنا بمسؤولية وبصدقية ويقول انا المسؤول وهذه هي خطتي، بل نريد ان نعرف من المسؤول عن أغانيها، عن حماستنا، عن عقلنا وعن اخبارنا وعن افكارنا وعن بلادنا وشعبنا ومصيرنا.

حكومة النمو ماذا نما؟ نمت الضعيفة، نمت الطائفية، نمت المذهبية، نما البغض، نما نكران الجميل، نما الحشيش الاصفر على ابواب الادارات والمؤسسات.

دولة الرئيس، أطلق على هذه الحكومة، حكومة الوفاق الوطني.

أي وفاق وطني حققت هذه الحكومة؟

ففي عهد هذه الحكومة ازداد الانحدار والانغماس الطائفي والمذهبي في أبشع صوره وتعبيراته ومفرداته، وبات المواطن البعيد عن الطائفية يعتقد انه نجا من هذا الفخ القاتل، يشكك في ذاته وعقله في وطن يمزقه الجهل والتعصب القبلي والعشائري وتغيب عنه الثقافة الوطنية ويضمحل الشعور بالمواطنة.

أليست الحكومة هي المؤتمنة على العقل والفكر والاحساس الوطني؟ فماذا فعلت في هذا الاتجاه؟ وكيف تسمح للذين يمارسون وطنيتهم بروح ازدواجية اذ نراهم في السر والمنتديات الخاصة يتكلمون عن الوحدة الوطنية في الجهر ويمارسون التسعير المذهبي داخل طوائفهم ومناطقهم، ونرى آخرين يطالبون بإلغاء أمور كثيرة وينادون بها ثم يعودون ليرجعوا عنها.

في ظل هذه الحكومة انقلب سلم القيم الانسانية والاجتماعية والسياسية في لبنان ودبت الفوضى وأنقلب الكل على الكل ولا من يستخلص العبر ويستفيد من الدروس وكأننا نستلذ بتعذيب الذات ولحس المبرد ونسعد بتدمير وطننا في قراره أنفسنا.

الحكومة مدينة بأكبر دين، وهو الثقة التي أعطاها اياها المجلس النيابي الكريم، وهي لم تف دينها ولم تنفذ شيئاً من البيان الوزاري.

تحضرنى هنا الحكاية التالية: أراد ملك بروسيا فردريك الكبير ان يكافئ أحد قاداته البواسل، فاستدعاه ووضع أمامه وساما وكيسا من الذهب. وقال له خذ واحدة من هاتين الجائزتين.

فأخذ القائد كيس المال بدون تردد، فحملق به الملك متعجباً وقال له: يظهر انك لا تكتثرت للشرف لانك فضلت المال على الوسام، فأجاب القائد الأبى: علي دين يقتضي شرفي أن أفيه قبل كل شيء. أما الوسام فأنتني أعدك بإكتسابه في المعركة القادمة.

والحكومة لم تأت بالمال ولا وفّت الدين، ولا ربحت الوسام.

الحكومة المدينة بالثقة والتي قالت بأنها ستتعاون مع المجلس النيابي، تضرب عرض الحائط بمطالبه واستلته تتقدم بأسئلة قانونية في الوقت وتمر المهل ولا تراعي الدستور. أتريدون منا أن نصدّق أرقامها في الايرادات.

ان الحكومة الماثلة أمامنا، هي حكومة القوانين الاسترضائية، تنفذ ما تطلبه منها دول ما وراء البحار - قانون رفع السرية المصرفية - تبييض الاموال - وأخرى على الطريق.

الحكومة الماثلة أمامنا، لا أقول أين التضامن الوزاري فيها وهل هو مفقود، بل أسأل من يختصر الوزارة.

الحكومة الحاضرة، هي حكومة التلفزيونات، الا تلفزيون لبنان.

الحكومة الحاضرة متأمرة ضد الشباب، وتحول لبنان من بلد الشباب الى بلد الكهولة والمسنين (الآباء يبيعون أرضهم لتعليم أولادهم، ويهاجر الاولاد، فيكون لبنان قد خسر مرتين، ثروته المالية وثروته البشرية وهي الأهم).

الحكومة الحاضرة هي حكومة الورقة الضائعة. تبرز المستندات ولا تبقى صوراً عنها مخالفة بذلك أبجدية اصول الحيلة والحذر وصيانة الحقوق (ورقة ترسيم الحدود نسأل عنها فاذا بها ضائعة). نحن المحامين بالعادة ندلي برفع اسمه عدم تبليغ الأوراق، فاعطونا الورقة، والا فلنسمي هذه الحكومة حكومة الورقة الضائعة.

الحكومة الحاضرة نعرف انها تمارس التنصت، يا ليت الرئيس الحريري موجود الآن لنسأله هل تغيرت المواقف بعد تغيير المواقع؟

الحكومة التي قالت بأنها ستطبق القانون، خالفته في مجالات كثيرة.

خالفت مبدأ سنوية الموازنة.

خالفت المادة ٦٦ من الدستور التي نصت حرفياً:

«يتولى الوزراء ادارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين، كل بما «يتعلق بالأمور العائدة الى إدارته وبما خص به.

عندما نصت المادة ٤٣ من قانون الموازنة المعروض امامنا على ما يلي:

«لأجل تطبيق هذا الرسم تصنف المطاعم على اختلافها بقرار من وزيرى المالية والسياحة. والمادة ٦٦ تقول بأن كل وزير يدير شؤون وزارته وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء فالقانون ٦٦/٢١ والمرسوم ١٠٣٣٩ كلهم يقولون هذه الأمور، فإذا اختلف الوزيران فمن الذي يصنف، أو أنه تتوقف عندها مصالح الناس؟ الموازنة تعطي الأموال للمجلس الوطني للسياحة وهذا مخالف للقانون، لأن المجلس الوطني للسياحة لم يعد له وجود بعد دستور الطائف وبعد أن أعطيت كافة صلاحياته لوزارة السياحة. لذلك نرجو إعادة النظر في هذا الأمر.

أي حكومة تعالج قضية سباق الخيل وطبيعة العقد في قانون الموازنة. فهذا أمر يحتاج الى قانون خاص به. فنحن نتكلم عن عقد BOT/ فكيف يمكن أن يصدر في قانون له مبدأ سنوي. وأكثر من ذلك، في أحكام قانون البناء يمكن للبائع والشاري أن يتنازلا عن افادة الارتفاق والتخطيط.

دولة الرئيس ان أحكام قانون البناء تتعلق بالنظام العام، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف النظام العام. على كل يهون الحديث عن قانون البناء أمام فداحة قوانين أخرى الحكومة تجيز لنفسها إنشاء أنواع من اليانصيب وتحدد الأصول بمراسيم. ان هذا مخالف لمبدأ سنوية الموازنة. قد يرد هكذا حصل إقرار قانون «اللوتو».

على هذا نجيب الرجوع عن الخطأ خبر من التماذي في الباطل.

هكذا بكل خفة يعالج موضوع مهم في مادة في قانون الموازنة. فالحكومة في المادة ٥٧ في قانون الموازنة الحاضرة تعطي لنفسها صلاحيات استثنائية وتجهيز لها بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء تنظيم قطاع الإعلام، وأنا أقول عن هذه المواد بأنها مواد مدسوسة ومسرّبة لأفتتاحها غفلة بعيدة عن الناس أن الحكومة الحالية تلغي بقرار قانون دعم الشمندر السكري رقم ١٤٣/١٩٥٩ المعدل بالقوانين ٢٠/١٩٦٧ و ٨٩/١٩٩١ و ١٣٨/١٩٩٢ وقد تقدمنا سؤال من الحكومة، وقد سمعنا ان هيئة التشريع والاستشارات أكدت أحقية سؤالنا ومخالفة الحكومة للقانون، فلماذا لم تعد الحكومة عن قرارها.

الحكومة الحاضرة هل تسهر على تنفيذ القوانين، لقد أقمنا القيامة وأكدنا أنه عليها مراعاة أحكام المواد ٦٤ و ٦٥ من الدستور.

هنا نقول، تكلمنا عن الاستقرار التشريعي، فأعطتنا الحكومة استقرار الموت. باختصار ان الحكومة الماثلة أمامنا اليوم، هي حكومة الرشوة الكلامية وصدق الشاعر نزار قباني حين قال: كلما قلت له يا عالي الجناح أين فلسطين ركب السيارة المكشوفة ورشاني بخطاب. الحكومة الماثلة أمامنا اليوم هي حكومة البطاطا الساخنة (تعبير سياسي أميركي، عندما يقذف من الفرن رأس البطاطا فيقذفه كل إنسان على الآخر).

الحكومة الحاضرة هي حكومة التوقيت الخاطئ.

الحكومة الحاضرة هي حكومة الحجر المتدحرج، والحجر المتدحرج لا ينبت عليه العشب. قلت هذا لأقول بأن كبيراً في لبنان عرفناه أميراً هو دولة الرئيس نبيه بري يهاجم لا شيء الا لأنهم لا يعرفون الا ان يسيئوا، ساعهم يا دولة الرئيس فأنت القلب الكبير وهكذا يستمر بناء لبنان.

دولة الرئيس، ليسمح لي في النهاية أن أقول بأن العلاقة بين كينونة لبنان، وتكوننا في الزمن الآتي وحضورنا في حيز ما نحن فيه وأمام العالم لا بل امام الله والضمير والتاريخ يتعلق برقم وجهته المستقبل.

لم يكن الفيلسوف وعالم الرياضيات اللبناني المذهب واليوناني الحضارة، بيتاغور بعيداً عن حقانية ما هي عليه الحقيقة، عندما قال في اخويته (اي اكاديميته): ان الرقم ليست له قيمة واحدة هي الكم، بل له قيمة معنوية وروحية.

وليقتصد بيتاغور ما يقصد، سوى أن لنا تفسيراً واحداً لهذه القيمة الروحية المعنوية، انه التفسير الذي ينطلق من العقل الى التطلع، ومن القلب الى الحلم. ومن صحوة الفكر الى الرجاء، ومما قبل كل هذا وذاك، من حديثنا على الطفولة، والشباب والانسان، من أجل ان نؤسس لغدنا تأسيساً لا قسمة فيه، لأن المحبة تعلو على التقسيم، وتنبير طرق السالكين.

قال بولس الرسول فيما مضى: إجعل يا رب من ضعفي قوة. فأجابه الرب على الفور: يكفيك يا بولس نعمتي.

دولة الرئيس، نعم الأرقام ضعيفة هزيلة هزال الماضي المرتد، والطفولة المشردة، وضالة إعداد السالكين، الذين يطأون بالنور ظلم الأيام وظلام المستحقات.

لذا نقول للحكومة لا بكل راحة ضمير. عاش لبنان

الرئيس: الكلمة للزميل جورج نعمة.

جورج نعمة: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

بعد نصف سنة تقريباً على تشكيل هذه الحكومة، تأتي لمناقشة مشروع الموازنة العامة، وكثنا نتمنى لو أن هذه

المناقشة قد جرت قبل الآن، لكن ما نتمناه شيء، والواقع شيء آخر، فالظروف السياسية التي تمرّ بها البلاد، تترك آثارها على كلّ الأمور، وتكاد تطبع بصماتها السلبية على كلّ شاردة وواردة، الأمر الذي يعيق عمل الحكومة في بعض الأحيان، وهذا يستوجب موازنة سياسية وفاقية، ترعى، وتحمي الموازنة المالية، كي نتمكن جميعاً من إتخاذ خطوات ناجحة لمعالجة الأزمة الإقتصادية المعيشية التي تعاني منها الغالبية الساحقة من الشعب اللبناني.

نعم... المطلوب موازنة سياسية لا موازنة مالية فقط، وإذا كانت الثانية هي مسؤولية الحكومة التي ما زلنا نثق بها، فإن الأولى هي مسؤولية الجميع، في السلطة، وخارج السلطة، وهي مسؤولية وطنية لبنانية بامتياز، أي إنّنا إذا لم نكن مع أنفسنا، فلن يكون معنا احد، وإذا لم نتعلّم من التجارب التي مررنا بها، فقد تتكرر التجارب المؤلمة، وقد ندفع أثماناً باهظة أكثر مما دفعنا.

هذه المسؤولية الوطنية التي نتحدّث عنها ولا سيّما في بلد متنوع مثل لبنان لا تتبلور، ولا تتحقّق، إلّا باحترام الدستور، إحتراماً دقيقاً لروحيتّه وتفاصيله، وبتطبيق وثيقة الوفاق الوطني، تطبيقاً سليماً مرناً يفتح الآفاق نحو التطوّر، وبالتمسك الشديد بالناخ الوفاقي الديمقراطي، وبالحوار العلنيّ الشامل الصريح في كلّ القضايا بلا استثناء، وبصون حرية الرأي والتعبير في إطار الدستور، والسيادة والاستقلال.

هذه المبادئ هي في قناعتنا ضرورات الحياة الوطنية اللبنانية، سياسياً واقتصادياً، فلا فصل إطلاقاً بين السياسة والإقتصاد، ولكلّ أزمة إقتصادية إجتماعية، في بلدنا أو في غيره، أسباب سياسية، مثلما لها أسباب أخرى، قانونية، وتقنية، ومالية، وإدارية، ولكنّ الشروع في الحلّ، لا يكون بمعالجة واحد من هذه الأسباب وإهمال الباقي منها، ولهذا، فإنّنا نشدّد على ما نسمّيه «الموازنة السياسية» في الدولة، كي نوّمن النجاح «للموازنة المالية» التي تتقدّم بها الحكومة، بغضّ النظر عمّا لدينا من ملاحظات، فما جدوى الإتفاق على مشروع الموازنة، إذا كان الوضع السياسي العام مشدوداً بالتجاذبات التي تعيق تنفيذ أية موازنة؟...

لا نرغب الآن، في تحويل مناقشة الموازنة إلى مناقشة الحكومة في كلّ ما تقوم به، ولا نريد أن نناقشها بهذه الشمولية، وهي في منتصف الطريق، لكننا نريد أن نلفت إنتباهها مجدّداً إلى ضرورة الإهتمام بتأمين التوازن بين الأهداف البعيدة المدى، والحاجات الملّحة القريبة المدى التي يتطلّع إليها الناس، ذلك أنّ الإنعكاسات الإجتماعية للأزمة الإقتصادية باتت في أعلى درجات الخطورة، ومعدّلات البطالة والهجرة ترتفع باستمرار، والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة مهددة بالإنهيار، الأمر الذي يؤدّي إلى نتائج وخيمة، إذا لم توضع حلول سريعة منعاً للإنفجار الإجتماعي. ولا سيّما أنّ كثيراً من العمّال قد صرفوا، واصبحوا في مواجهة ماساوية مع الواقع الذي يعيشونه.

إنّنا ندعو بإلحاح إلى محاولة التوفيق بين الخطط البعيدة المدى، والحلول الضرورية السريعة، وإذا كانت الحكومة قد إعتمدت مبدأ الخصخصة، واعلنته في بيانها الوزاري، فإنّ ما نلفت الإنتباه إليه، هو أنّ إعتداد هذا المبدأ، في أيّ مرفق، يجب ان لا يسيء إلى مبدأ العدالة الإجتماعية، وإلّا فأنتنا نصبح عمّا قريب امام مجموعات إضافية من العاطلين عن العمل، خصوصاً إذا لم تطبّق بدقّة قواعد قانون العمل عند صرف العمّال والموظّفين،

ولاسيّما المادة خمسين من هذا القانون، وباختصار شديد نقول، إنّ التوفير على خزينة الدولة أمر جيّد، ولكن ليس على حساب اصحاب الحقوق المكرّسة قانونيّاً، وليس على حساب العدل الاجتماعيّ.

دولة الرئيس، هناك مشكلات عديدة، ملّحة، وخطيرة إقتصاديّاً وإجتماعيّاً لكنّها قابلة للشروع في المعالجة والحلّ حتّى في إطار هذه الموازنة.

أريد أن أتحدّث عن بعضها بإيجاز، وهي:

أولاً: المسألة الزراعيّة التي لا تحظى عادةً بحصّة جيّدة في الموازنات العامّة، تحتاج إلى رعاية سياسيّة إقتصاديّة ضمن البنود الخاصة بها في الموازنة، ونقصد بذلك، التطبيق السليم، والإهتمام الجديّ بشريحة المزارعين التي هي شريحة واسعة، تعاني من المنافسة غير الشرعيّة أحياناً كثيرة، ومن كساد الإنتاج، والعجز عن التجديد النوعيّ في الزراعات، فما الذي يمنع من حماية المزارع اللبنانيّ؟... ولماذا لا يجري التدقيق في الاتّفاقيات الزراعيّة بين لبنان وعدد من الدول، كي لا تتضارب مع المواسم اللبنانيّة والزراعة اللبنانيّة؟... ولماذا لا يتمّ تنظيم الروزنامة الزراعيّة على قاعدة الأولويّة للمزارع اللبنانيّ؟... وإذا كانت هناك ذرائع كثيرة لعدم توسيع حصّة الزراعة من الموازنة العامّة، فإننا نطالب وزارة الزراعة بحسن استخدام الحصّة المرصودة، وندعوها مجدّداً إلى عقد مؤتمر وطني علمي لوضع خطة للنهوض الزراعيّ في لبنان، إذ لا يجوز الإستمرار في هذه الحالة الهامشيّة، والأمثلة على ذلك عديدة، ابتداءً من المعاناة الاجتماعيّة المعيشيّة للمزارعين، مروراً بالركود في المشروع الأخضر، وبالتأخّر في إعداد مشاريع حديثة للريّ، وصولاً إلى الأضرار الطبيعيّة وإشاعة اليأس من دور هذا القطاع، بما يدفع المزارعين إلى النزوح، أو الهجرة، أو الانفجار الاجتماعيّ، ولا تخفى على أحد الدلالات العميقة لتظاهرات المزارعين التي حصلت في الآونة الأخيرة.

وهناك أيضاً مسألة على درجة عالية من الأهميّة والخطورة، فقد تحدّث عدد من وسائل الإعلام مؤخّراً عن أدوية زراعية سامّة ومحظورة دوليّاً، أدخلت إلى لبنان تحت أسماء تجاريّة مختلفة. ونحن نريد أن نسأل معالي وزير الزراعة عن صحّة هذه المعلومات، وعن الإجراءات التي ينوي إتخاذها لمنع مثل هذه المخالفات الخطيرة، ونشدّد على ضرورة التنبّه لها ومقاومتها بكلّ الوسائل القانونيّة صوناً لسلامة الزراعة والبيئة والصحة العامّة. ويبقى في هذا المجال أن تشير إلى نقطة، فتحت عنوان التّطوّر القطاعيّ في الفقرة «أ» من الفلّوحة في الصفحة ٢٦ أقرّت الحكومة بضخامة المشكلة الزراعيّة، والتزمت بالعمل على حلّها، ونحن نقول لها: إنّنا ننتظر تنفيذ هذا الإلتزام.

ثانياً: ضمن ما هو مقرّر للصناعة في هذه الموازنة، نجدّد دعوتنا للحكومة إلى ضرورة وضع خطة لإنشاء صناعات جديدة صغيرة، تكون غالبيّة مقرّاتها في الأرياف، ومدروسة عى مستوى الكلفة، والقدرة على التصريف، ولاسيّما في الأسواق العربيّة.

هذا المطلب ليس مستحيلاً والحكومة قادرة على وضع هذه الخطة بالتعاون مع الصناعيين اللبنانيين، ومع الخبراء، والمبدعين، خصوصاً أنّ معالي وزير الصناعة هو صناعي ناجح، وصاحب قناعة ومبادرة في هذا الشأن.

أما تركيزنا على أهمية إنشاء مثل هذه الصناعات في الأرياف، فلأنّها تساعد على التخفيف من البطالة، وتساهم في توسيع الدورة الإقتصادية، فضلاً عن أنّ الأكلاف والأجور في الأرياف هي أقل بكثير مما هي عليه في المدن.

ثالثاً: قبل ثلاثة أسابيع تقريباً، جرى صرف جزء من حصص البلديات المستحقة على الصندوق البلدي المستقل، ونحن نقدر إهتمام معالي وزير المالية، ومعالي وزير الداخلية بهذا الأمر، لكننا نلفت الانتباه إلى أن تأخير دفع هذه الحصص تسبّب بأضرار كبيرة بعمل البلديات ولا سيّما في البلديات الريفية الصغيرة، وهذا غير جائز، وغير مقبول، ونأمل ان لا يتكرّر، خصوصاً أنّ هذه الأموال مرصودة للبلديات، ولا يجوز المماطلة بدفعها تحت أية ذريعة كانت. ونحن نتمسك بذلك تمسكاً شديداً، ولا سيّما بعدما إطلعنا على تقرير معالي وزير الداخلية والبلديات الذي لخص فيه نشاطه خلال ستة أشهر من العمل، كما هو عنوان التقرير المذكور، ولاحظنا فيه أنّ وزارة البلديات أنجزت أحد عشر ألف معاملة، فلماذا حصل التأخير في دفع حصص البلديات طالما توجد هذه القدرة العالية من النشاط؟

رابعاً: وضمن ما هو مرصود في هذه الموازنة لقطاع الصحة العامة، ومع تقديرنا لجهود معالي وزير الصحة، الذي يتميز بتفهمه الإنساني لكثير من الحالات، نلاحظ مسافة واسعة بين شعار تفعيل المستشفيات الحكومية وتطبيق هذا الشعار، وكي لا نخوض في تفاصيل كثيرة، نوّكد مجدداً، أنّ تفعيل العمل في المستشفيات الحكومية من خلال توفير التجهيزات، وتعزيز أوضاع الأطباء والعاملين، وتحسين الإدارة، تخطيطاً وأداءً، يحقق وفراً على الخزينة التي تنفق منها أموال طائلة على أسرة وزارة الصحة في المستشفيات الخاصة، فضلاً عما يحقّقه هذا التفعيل من توسيع للرعاية الصحية للمواطنين في هذه الظروف المعيشية العصيبة، وهنا نذكر الحكومة بمسألة تهم قضاء الشوف، وهي مشروع المستشفى الحكومي في دير القمر الذي لم يصدر القرار بالمباشرة به، رغم أنّ الكشف الفني قد مضى أكثر من سنة على إجرائه، فلماذا التأخير، وما هي الأسباب؟... إننا ننتظر الجواب.

وفي القطاع الصحي أيضاً، نتمنى تفعيل الرقابة على بعض شركات التأمين الخاص، حيث يقع المواطن في أحيان كثيرة ضحية الإبتزاز والتحايل، سواء على مستوى الأسعار، او على مستوى التعامل، وهذا يشكّل سبباً إضافياً لدعوتنا إلى تفعيل الإستشفاء الحكومي وتطويره.

خامساً: يبذل معالي وزير التربية جهوداً كبيرة ومخلصة في إطار خطة تجديد المناهج، وهي مسألة تحتاج إلى كثير من النقاش والتطوير المرتكز إلى دراسة التجارب، ولكن ما نوّد الإشارة إليه هو أنّ المناهج الجديدة تقتضي

تجهيزات حديثة في المدارس الرسمية، وهي غير متوفرة في الغالبية الساحقة من المدارس وخصوصاً في الأرياف، الأمر الذي يجعلنا نسال عن فاعلية هذه المناهج إذا لم تتأمن التجهيزات المطلوبة، ونحن نعتقد أنّ بإمكان وزارة التربية معالجة هذا النقص ضمن الإمكانيات المتاحة لها في الموازنة الحالية، وإذا كانت هذه الإمكانيات غير كافية، وهذا يعود تقديره للوزير المختصّ فلا بدّ من تأمين الإعتمادات اللازمة، كي لا يتفاقم التأخير في المدارس الرسمية، وكي يتحقّق الحدّ الأدنى من التوازن بين التعليم الرسمي والتعليم الخاص.

وفي التربية أيضاً، وفي شأن الجامعة اللبنانية تحديداً، وتحت شعار تخفيف النفقات والإنصهار الوطني، أثّرت مؤخراً مسألة توحيد فروع الجامعة اللبنانية، وهنا نؤكد مجدداً أنّ التوحيد نريده ونتمناه، لكننا نرفض تبسيطه وتجزئته، فهو لا يكون بتوحيد المباني، وإلغاء الفروع من المناطق، بل بتوحيد الرؤيا التربوية الوطنية، وعندئذ يكون الحلّ الصحيح الذي يحترم إستقلالية الجامعة، وحقوق الأساتذة والطلاب، فالمشكلة بتقديرنا ليست في تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة، بل بالعقلية السياسية التي تنتهك مبدأ الإستقلالية والكفاءات.

الجامعة اللبنانية يجب أن تعزّز، وأن تنفق عليها الأموال لتطويرها بدلاً من التفكير المبسّط الذي يتدرّع بالجانب المالي في هذه القضية. وهنا نستغرب ان يتقدّم قطاع التعليم الجامعي الخاص نحو إنشاء فروع في المناطق الريفية، كما فعلت مؤخراً جامعة اللوزية التي أنشأت فرعاً جديداً في الشوف، في دير القمر، بينما تفكّر الدولة بالتراجع عن الإنماء التربوي في المناطق، وتتجاهل أنّ الفروع حققت إنجازات ممتازة، وساهمت في الإنماء الريفي الاجتماعي والاقتصادي. ولقد عشنا هذه التجربة في الجبل، سواء في عاليه أو في دير القمر، ورأينا نتائجها الإيجابية الملموسة، وسيراها أيضاً معالي وزير التربية الذي يزور المنطقة قريباً، ويتفقد مشكوراً فرع الجامعة اللبنانية وباقي المؤسسات التربوية في دير القمر، مع الإشارة إلى أنّ إحدى هذه المؤسسات ما تزال تنتظر قرار إطلاق العمل فيها، وهي المدرسة الفندقية التي بنيت منذ إثنين وثلاثين عاماً، وتعاقبت عليها فصول الحرب، فتضرّرت بشكل جسيم، ثمّ رمتها الدولة، وأصبحت اليوم جاهزة بصورة تامة، ولا ينقصها إلاّ قرار العمل بها بموجب المرسوم رقم ٣٢٥٩ في ٢٧/ حزيران/ ٢٠٠٠ الذي أعطاهما إستقلاليتها عن المدرسة المهنية العادية.

إنّنا نؤكد في هذا المجال على تقديرنا لجهود معالي وزير التربية، وعلى استعدادنا للتعاون معه من أجل المباشرة بالتدريس في المدرسة الفندقية، ولاسيّما أنّ المبنى جاهز، والمنطقة بحاجة ماسة إلى هذه المدرسة.

أخيراً، إذا كانت المرحلة التي يمرّ بها لبنان هي في أعلى درجات الدقة والصعوبة، فإنّنا نزداد تمسكاً بقناعاتنا بالحوار السياسي الجدّي في كل شيء، فالحوار القائم على الديمقراطية والوفاق الوطني واحترام الدستور والسيادة والإستقلال هو الذي يهيئ المناخ للحكومة من أجل التقدّم في معالجة الأزمة الاقتصادية، وإلاّ فإنّ الأمور سترداد

صعوبة، وسنقع في فخّ تضییع الوقت والقدرات، وعندئذ لن نستفيد أحد، ولن يستفيد لبنان.

الرئيس: الكلمة للزمیل محمد یحیی

محمد یحیی: دولة الرئيس،

بدايةً، وقبل مناقشة الموازنة العامة والدخول إلى عالم الأرقام، لابد من توجيه التحية إلى الانتفاضة العارمة التي يقودها شعبنا في فلسطين المحتلة، حيث يواجه الأطفال والشيوخ والنساء كما الشباب طائرات العدو الصهيوني ودباباته بلحمهم ودمهم. فهم عَزَلٌ إلا من حجرٍ يقذفه إيمانٌ عميقٌ ومتأصلٌ بالقضية التي يناضلون في سبيلها.

ومن على منبر هذا المجلس ندعو الدول العربية جميعها، إلى حشد أكبر إلتفافٍ عربي حول الانتفاضة وإحتضانها، في وقتٍ تُعَمُّ السياسة الشارونية ذات التاريخ الدموي تقتيلاً وتدميراً وتُعطي الانموذج الأكثر شراسة للعدوانية الصهيونية.

دولة الرئيس بري، دولة الرئيس الحريري، أيها الزملاء،

إنّ الموازنة العامة، وإن كانت تتوسّل لغة الأرقام، فهي يجب أن تتكلم لغة الواقع وتنطلق منه لتعكس حقيقة أوضاعنا من مختلف جوانبها، وصولاً إلى سبل العلاج.

وبتعبير أكثر وضوحاً فإنّ ما يهَمُّنا أن تُجسّد هذه الموازنة، أرقاماً ولغةً قضية الإنماء المناطقي المتوازن، ولاسيما في المناطق - الأطراف، وفي طليعتها منطقة عكار التي تُعتبر من أكثر المناطق اللبنانية معاناةً وقهراً. ومظاهر التردّي لا تخفى على أحد، سواءً على صعيد البنى التحتية، أو أداء المرافق الخدماتية العامة، أو القضية الزراعية، وهي قضية القضايا، حيث يعاني المزارعون - وكل أهل المنطقة من المزارعين من كسادِ المواسم، والمنافسة القائمة على قدم وساق، والكلفة العالية للإنتاج في غياب أي دعم رسمي. وقد كان للطبيعة، برياحها العاتية وبردها، أن تُجهز على القسم الأعظم من هذه المواسم.

وإزاء الخسائر التي مُني بها المزارعون عبر النكبات الطبيعية في البقاع الشمالي وفي جرود عكار والضنية والبترون وبشري نطالب بالتعويض عليهم، متوجهين إلى الحكومة، كي تتعاطى مع هذه المسألة، علّنا نساعد، ولو جزئياً، في صمود المزارعين والزراعة التي تتعرض لأخطار كبيرة، مما يؤشّر لسقوطها من المعادلة الاقتصادية في هذا البلد.

إنطلاقاً من هذا الواقع المتردّي، والذي لا نريد الغوص في تفاصيله، نرى أنه آن الأوان للانتقال من تحرير الأرض إلى تحرير الإنسان على الصعيد الاجتماعي في لبنان، ولاسيما في المناطق المحرومة منذ عقود بعيدة. قضية لا بدّ من إثارتها، ونحن نعرض لمعاناة شريحة من شعبنا وهي قرار الحكومة بمنع السيارات والمركبات العاملة على المازوت.

إننا مع إنحيازنا إلى سلامة البيئة، نرى إن الحكومة تعرّض للظلم هذه الشريحة الاجتماعية. فقد تغاضت بادئاً عن إستبدال محركات السيارات من البنزين إلى المازوت، كما سمحت بإدخال مركبات جديدة إلى لبنان تعمل بالمازوت.

إنّ المطلوب في ظلّ الأزمة الاجتماعية الضاغطة، إعتماد أحد أمرين: إمّا التعويض على أصحاب هذه السيارات والمركبات مع خفض سعر صفيحة البنزين للسائقين العموميين، أو إستيراد مازوت بمواصفات عالمية وعلى غرار ما هو مستعمل في العديد من البلدان الأوروبية والعربية، مما يجعله لا يتسبب بالتلوث. إشارة إلى إنّ أي تدبير خارج هذين الخيارين سيكون له انعكاسات سلبية، وفي مقدمها زيادة الأعباء المعيشية على غالبية المواطنين.

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

لقد كان للبنان المقاوم: رئيساً، دولةً، شعباً ومقاومةً، أن ينتصر في إستعادة الجنوب والبقاع الغربي المحتلين من براثن العدو الصهيوني وعملائه، ويحقق إنتصار العرب الأول على إسرائيل. ولن يكتمل هذا النصر إلا بتحرير الإنسان من القهر والحرمان.

لقد صبرنا على حرماننا المزمّن، وكان للقضية الوطنية، قضية التحرير، الأولوية في نظرنا.

ولكن تنطرح الآن وبإلحاح قضية الأمن الحياتي والاجتماعي التي تشكل صمّام الأمان لقوة البلد ومناعته الداخلية.

وإذا كان التدزّع بصعوبة أوضاعنا المالية مسألة فيها نظر، فإننا نلفت إلى أنه لا بدّ أن تستفيد مناطقنا المحرومة من مختلف أنواع القروض المخصصة لمشاريع مختلفة، فتوزّع بشكل عادل، وبما يتناسب مع حجم المعاناة في هذه المناطق.

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

إنّ قراءة متأنية للموازنة العامة تظهر أنّ ٤٣٪ من النفقات هو لتغطية فائدة الدين العام، فيما تستأثر الرواتب والأجور بـ ٢١٪، وترتفع هذه النسبة إلى ٣٧٪ مضافةً إليها التحويلات، كالمساعدات والمساهمات للقطاع العام وللمؤسسات الخاصة. أي أنّ المجموع يصل إلى ما قدره ٨٠٪، وهو نفقات جارية يصعب تخفيضها، مهما أخذت مناقشة الموازنة من توجهات نحو عصر هذه النفقات.

ونلفت النظر إلى أنّ النفقات الإنشائية والإنمائية لا تدخل ضمن المناقشة.

وهكذا تستحيل مناقشتها، كونها تأتي ضمن موازنات مؤسسات عامة مستقلة، كمجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب، وسوى ذلك من مؤسسات.

وإذا كانت الواردات مقدرة بـ ٤٩٠٠ مليار ليرة لبنانية، وهو رقم متفائل كما نرى، فإن هذه الواردات تشكل ٤٩٪ من مجموع النفقات. وبهذا يصل العجز لدينا إلى ٥١٪ وفي قراءة لهذه الواردات نجد أن ٢٤٪ منها هو حاصل الضرائب المباشرة. وتنخفض هذه النسبة إلى ٢١٪، مستثنين منها الضرائب على الرواتب والأجور.

ويتحصّل من هذه القراءة أنّ القادرين في لبنان، أي الأغنياء والتمولين يساهمون فقط بـ ٢١٪ من مجموع دخل الدولة، في حين أنهم يحصلون على النسبة الأكبر مما تنفقه كفوائد على الدين العام والبالغة ٤٣٠٠ مليار ليرة لبنانية.

فهل ينسجم ذلك مع شعار «الغرم بالغنم»؟!!

إنّ سؤال نضعه برسم المسؤولين ليعيدوا النظر في السياسة الضريبية، وبما يحقق التوازن بين فئات الشعب، وصولاً إلى مشاركة اللبنانيين، وكلّ حسب قدرته وإمكاناته، في إنقاذ أوضاعنا المالية والاقتصادية.

إنّ إستمرار هذا الواقع في ميزانيتنا العامة بات يشكّل أحد التشوهات الأساسية في الإقتصاد اللبناني. بل إنّ العجز المتأصّل في المالية العامة صار ملازماً لواقعنا لإقتصادي والمالي.

وبلغة أكثر وضوحاً فإنّ الإنفاق هو أكبر من المدخول! وكنتيجة لكلّ ما تقدّم، وبعيداً من لغة الأرقام والتطمينات عن ثبات الليرة اللبنانية إزاء العملات الأجنبية، نتمنى أن يكون العجز في العام ٢٠٠١ أقلّ مما كان عليه في السنتين السابقتين، وذلك بفضل التدابير التي تعتمدها الحكومة في إطار خطتها المالية. ونكرر القول إنّ تقدير الواردات متفائل، فيما تقدير النفقات جاء بأقلّ مما ستكون عليه فعلياً!

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

إنّ تسليطنا الضوء على واقعنا المالي المأزوم، يدفعنا جميعاً إلى الإلتفاف حول الدولة لإنهاض وطننا من كبوته. وهذا ما يجب أن يدفعنا إلى أن نترك جانباً كل المسائل الخلافية، فنمضي قدماً في خطة إنقاذية، سيما أنّ وطننا بعد سنة من تحريره لازال معرضاً، وأكثر من أي وقت مضى، لمؤامرات العدو الصهيوني الذي يستهدف مسيرتنا وتعطيل دورنا الذي نحاول جاهدين إستعادته، عبر ورشة البناء والإعمار: حجراً وبشراً. وفي هذا المجال لا بد من التنبيه إلى ما تتعرض له سوريا الشقيقة، إذ تتكاثر التهديدات الإسرائيلية لها، إدراكاً من العدو الصهيوني للدور الوزن الذي تلعبه في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي.

من هنا نقول بصوت عالٍ إنّ مناعة سوريا من مناعتنا، والعكس صحيح. وهذا يحثّ علينا التشبّث بوحدة المسار والمصير، وبما يؤدي إلى تصليب جبهتنا المشتركة في وجه هذا العدو وإلى إجهاض كل المحاولات الإستفراكية في مهدها والتي دأب الصهاينة على خلق مناخاتها الملائمة.

وغداة الذكرى السنوية الأولى لعرس التحرير نوجه التحية إلى مقاومتنا الباسلة التي إستطاعت، بدعم الشعب والدولة، أن تحرّر الإنتصار وتتابع المسيرة الظافرة لإستعادة مزارع شبعاً وتحرير كل معتقليننا من السجون الإسرائيلية.

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

في عودٍ على بدء نقول إنّ الأرض العطشى أحقّ بالسقاية من سائر الأراضي! مناطقنا في عكار وسائر مناطق الحرمان كجروود البترون وبشري والضنية والهامل تدعوكم إلى ربيّها والعناية بها في مختلف الحقول. وبهذا تُعززون إنتماء شعبنا إلى الدولة والوطن.

أَنَّ الإنماء المتوازن، ولو في حدوده الدنيا، هو مطلبنا كونه مطلب أهالي هذه المناطق. انه عملية لا تقل أهمية عن تحرير الأرض. فالإنسان الحر والمحّرّر من كل عوامل التخلف هو الذي يبني وطن الحرية. عشتّم، وعاش لبنان.

الرئيس: الكلمة للزميل أنور الخليل.

أنور الخليل: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

الموازنة العامة هي الترجمة الحقيقية لسياسات الحكومة في جميع مجالات عملها ونصرفاتها الإدارية والإقتصادية والمالية والاجتماعية والإنمائية، بل والسياسية.

غير أن موازنة عام ٢٠٠١ لها خصوصية فريدة، إذ أنها تأتي خلال سنة من تطورات لأوضاع سياسية تاريخية، وأهمها تحرير الجنوب والبقاع الغربي من العدو الإسرائيلي، وتأتي في ظل أزمة إقتصادية وإجتماعية خانقة هي الأشد والأكثر صعوبة منذ فجر الإستقلال، حيث تضاعفت على المواطن إنعكاسات هذه الأزمة فطالته في جميع نواحي كيانه: مالياً وإقتصادياً وإجتماعياً. فهل أتت هذه الموازنة على مستوى ما يتطلع إليه المواطنون من تحصين لهذا الحدث الوطني الكبير، حدث التحرير والنصر، حدث إنتصار الدم والشهادة والصمود على آلة حرب العدو الجهنمية وبربريّة قتلهم لشيوخنا وأطفالنا. . . وهل أتت هذه الموازنة على مستوى آمال المواطنين للتخفيف من وطأة هذه الأزمة الإقتصادية الإجتماعية الطاحنة التي يرزحون تحت وطأتها؟

دولة الرئيس، النفقات المقدرة في هذه الموازنة حُدّدت ب ٩,٩٠٠ مليار ل.ل.، ومجموع الواردات ٤,٩٠٠ مليار ل.ل. فيكون العجز المتوقع إذاً ٥٠٠٠ مليار ل.ل. أي ما نسبته ٥٠٪ من مجموع نفقات الموازنة.

إن رقم الدين العام الإجمالي في آخر شهر نيسان الماضي كان ٣٩,٤٢٤ مليار ل.ل. أي ما يعادل ٢٦,١٥٢ مليار دولار أمريكي.

٣٠ نيسان ٢٠٠١	(مليار ل.ل.)	(مليار دولار)
١ - مجموع الدين الإجمالي القائم (١٠٠٪)	٣٩,٤٢٤	٢٦,١٥٢
٢ - الدين الداخلي (٧٠,٤٪) - إكتتاب مصرف لبنان ٣,٢٣٦ (١١,٦٥٪) - المصارف ١٧,٦٦٧ (٦٣,٦١٪) - لجمهور والمؤسسات العامة ٦,٨٧١ (٢٤,٧٤٪)	٢٧,٧٧٤	
٣ - الدين الخارجي (٢٩,٦٪) - قروض ثنائية ومتعددة الأطراف (١٦,٦٪) - قروض مؤسسات خاصة (٦,٠٪) - يوروبوند (٧٧,٤٪)	١١,٦٥٠ ١,٩٣٩ ٦٩٨ ٩,٠١٣	٧,٧٢٨ يضاف إليها مبلغ ٤٠٠ مليون دولار الإصدار الأخير يوروبوند

بحساب بسيط لما كان عليه مستوى الدين في آخر عام ٢٠٠٠ (٣٧,٧٠٢ مليار ل.ل. أي ما يعادل ٢٥ مليار دولار) وما وصل إليه في آخر نيسان الماضي، وإضافة الفوائد التي ستستحق حتى آخر هذا العام، مضافاً إليها بعض القروض المنوي عقدها وإستدانة ملياري دولار أمريكي (على الأقل) لدفع الديون الخارجية المستحقة وإستبدال الدين الداخلي بدين خارجي، فالمتوقع لما سيصل إليه الدين العام الإجمالي لن يكون أقل من ٤٤ ألف مليار ل.ل. أو ٢٩ مليار دولار أمريكي في آخر عام ٢٠٠١.

هذا الدين العام الإجمالي يترتب عليه فوائد سنوية ستصل إلى ٩٠ في المئة من مجموع واردات الموازنة و ٤٤٪ من مجموع الموازنة. فكيف لنا أن نعقد الآمال الكبار على تصحيح الأوضاع المالية العامة التي نشكو منها.

هذا الدين العام الإجمالي القائم، الآخذ بالتنامي المضطرد كان ٢٧,٩٦٩ مليار ل.ل. عام ١٩٩٨ وأصبح ٣٣,٧٦١ مليار ل.ل. عام ١٩٩٩ و ٣٧,٧٠٢ مليار عام ٢٠٠٠ و نرتقب أن نراه في حدود ٤٤ ألف مليار ل.ل. كما أشرنا سابقاً في آخر عام ٢٠٠١، يؤكد حقيقة واضحة وخطيرة ألا وهي أن الحكومة - بل الحكومات المتعاقبة - لم تتمكن من لجم التراكمات في الدين العام ولا العجوزات الكبيرة في الموازنة، هذان الأمران المرتبطان إرتباطاً وثيقاً في نجاح أية محاولة تريد أن تقوم بها الحكومة لتصحيح وضع المالية العامة في البلاد. فتعاظم العجز وتراكم الدين العام والقفزات الخطيرة التي تشهدها أرصده السنوية - سيصل بالبلاد إلى حافة الإنهيار المالي والاقتصادي الذي نحاول جاهدين أن لا نتكلم عنه بإسهاب لما له من إنعكاسات خطيرة على آمال الناس وترقباتهم.

موازنة هذا العام تخصص للإنفاق الجاري حوالي ٨٩ ٪ منها، ولا يبقى للإنفاق الإستثماري سوى ما يقارب ١١ ٪ من مجموع الموازنة. وتشكو الموازنة من عجز أولي مقداره ٧٠٠ مليار ل.ل. مما يعني أننا سنلجأ من جديد لدين داخلي أو خارجي لمواجهة فوائد الدين العام وتغطية ٧٠٠ مليار من الإنفاق الجاري للموازنة، مما يدل على إنعدام قدرة القطاع العام على مواجهة إستحقاقات الفوائد من ناتج الوفر الذي قد يتأتى عن طريق موازنته لذلك ستلجأ الحكومة الى مزيد من الديون الجديدة. وهكذا تتنامى كتلة الدين العام ويزداد العجز.

في كلام لدولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ الشهر الحالي في غداء تكريمي له يقول دولته حرفياً: «السؤال الذي يطرحه البعض حول المشاكل الإقتصادية هو هل يوجد حلول لها أم أنها لا تُحل؟ أنا أعتقد وأؤمن أنها مشاكل يوجد حلول لها» . . .

«نحن نعلم أن لدينا ديناً عاماً ولكننا نعلم أن المشكلة الكبرى التي نواجهها هي كيفية خدمة هذا الدين. نحن ندفع حوالي ١٢,٥ بالمئة لخدمة الدين العام، الداخلي والخارجي، والحكومة تحاول خفض هذه النسبة» . . .

دولة الرئيس، ١٢,٥ بالمئة على دين عام سيصل، في أدنى مستوياته، هذا العام إلى حدود ٢٩ مليار دولار أمريكي يعني ٣,٦٢٥ مليار دولار من الفوائد سنوياً يجب أن تخصصها الموازنة كدفع إضافي من ناتجها لتتمكن الحكومة من خدمة دينها، أي ما يوازي ٩,٩ مليون دولار كل يوم من كل شهر من كامل السنة.

نحن نريد أن نعتقد ونؤمن مع دولة رئيس الحكومة أن هذه المشكلة، كما ورد في كلامه الذي أشرت إليه سابقاً لها حلول . . . وبهذه المناسبة أسجل تقديرًا للمسعفي التي يقوم بها دولة رئيس مجلس الوزراء والحركة المستديرة لإتصالات مكثفة نراها شبه يومية على الصعيدين العربي والدولي . . . ولكن ما يضير الحكومة المؤقتة ورئيسها أن يجعلوا منا جميعاً مؤمنين ومعتقدين بما يعتقد أو يؤمن به دولة رئيس مجلس الوزراء. ألا يحسن أن تضع الحكومة أمامها أولاً، وأمام المجلس النيابي ثانياً برنامجاً أو خطة متكاملة متوسطة أو طويلة الأمد لمجمل السياسات والإجراءات الإنقاذية المطلوبة ليكون أماننا مقاربة علمية لرؤية واضحة المعالم شاملة التصور تشكل خطوة متقدمة في معالجة هذا الوضع «النكبة» التي يتخبط به البلد، بدلاً من الإعتقاد والإيمان اللذين لا يمكن لهما وحدهما أن يكونا العلاج السليم والناجع لأزمة إقتصادية إجتماعية لم ير لها لبنان مثيلاً في تاريخه منذ الإستقلال؟

وفي هذا المجال بالذات نريد أن نسأل الحكومة: أين أصبحت الخطة الخمسية التي عُرفت ببرنامج العمل للتصحيح المالي التي وضعتها الحكومة السابقة وأرفقتها بمشروع موازنة عام ١٩٩٩، حيث حدّدت سلسلة إجراءات وتعديلات ترمي من خلالها خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي من ١٢٠ بالمئة كما كانت عند وضع الخطة إلى نحو ٩٦ بالمئة بعد السنوات الخمس. ونسأل الحكومة أيضاً وأيضاً ماذا حل بالخطة الخمسية للإنماء في لبنان - برنامج تعزيز النمو والقدرة على المنافسة والتي طرحت مبادئها الحكومة السابقة وحدّدت أولويات واضحة لسلوك ورشة البناء والإعمار الحقيقية لإنماء متوازن في كل أنحاء الوطن؟

الرئيس: هذا واقع اقتصادي صحيح، وأنت تعلم انه صحيح، وأنا أقول من على هذا المنبر: الاخطر الآن من اسرائيل على لبنان هو الوضع الاقتصادي اللبناني عندما جابهنا بالمقاومة جابهنا كلنا سوياً، ولنجاهه بهذا الموضوع.

أنور الخليل: دولة الرئيس،

إن ما نشكو منه في تعاطي هذه الحكومة مع الأزمة الاقتصادية الاجتماعية هما أمران يبعثان على التساؤل: السؤال الأول: ماذا يمنع الحكومة أن تطلعنا جميعاً على خطة زمنية متكاملة، تضع فيها إجراءات محددة وكاملة للمعالجة المطلوبة وترتبط هذه المعالجات سببياً بعضها ببعض، تُحدّد من خلال هذه الخطة - متوسطة أو طويلة المدى - الأهداف المرجوة من مكونات هذه الخطة والنتائج الرقمية المرتقبة. فالإجراءات والتدابير المبعثرة كما اطلعنا عليها في البيان الوزاري، وفي فذلكة الموازنة، وكما درسناها بنداً بنداً في الموازنة الحالية من خلال مشاركتنا في لجنة المال والموازنة النيابية، لا تشكل تصوراً واضحاً «ولا رؤية صالحة للحل» ما لم يأت كل ذلك في إطار خطة أو برنامج مرحلي يشارك فيها جميع المسؤولين، وزراء ونواب، وقطاع خاص وعام، ونقابات عمالية بهدف تعبئة كل الطاقات المتوفرة لإنجاح مثل هذا البرنامج أو الخطة».

السؤال الثاني: في غياب الخطة أو البرنامج موضوع سؤالنا السابق، ما هي صحة ما أصبح متداولاً عن وجود برنامج «سري» يشكل إطاراً «ماكرو إقتصادياً» لبرنامج عمل الحكومة لمدة خمس سنوات، والذي تم مناقشته مع مسؤولي صندوق النقد الدولي IMF في واشنطن خلال زيارة وزير الإقتصاد للعاصمة الأمريكية في ١٥ نيسان الماضي؟ يتضمن هذا التقرير جدولاً بالفرضيات Assumptions إضافة إلى خمسة جداول تتعاطى مع:

عمليات القطاع العام من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ Public Sector Operations

التمويل (بالعملات الأجنبية وبالعملة الوطنية)

دين القطاع العام وناتج عمليات الخصخصة

الوضع النقدي، ميزان المدفوعات ويستند هذا البرنامج على فرضيات عديدة كأن توفر عملية الخصخصة ٨ مليار دولار ما بين عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، وأن يشهد الإقتصاد نمواً فعلياً تتراوح نسبته بين ٣ و ٥ في المئة إلى ما هنالك من فرضيات ليس هذا مكان مناقشتها.

الرئيس: هل أن معالي وزير الإقتصاد عمل اتفاقاً مع البنك الدولي؟

أنور الخليل:

الاجتماع الذي تم في واشنطن ب ١٥ نيسان يقال في الأوساط المالية والأوساط العاملة بهذه الأمور أنه كان هناك بحث بالتصور الذي اطلعه معالي وزير التجارة والاقتصاد وكان هناك نوع من الاقتراحات والتي ناقش بها مجموعات I.M.F.

نسأل الحكومة هل قام فعلاً وزير الإقتصاد بمناقشة هذا التقرير مع صندوق النقد، وهل أطلع مجلس الوزراء على برنامج وزير الإقتصاد وناقشه مجلس الوزراء ووافق عليه وفوض الوزير بعرضه بحالته التي عرضها على صندوق النقد؟

في إطار بحث المديونية العامة وإستمرار نمو الدين الخارجي سنة فسنة، يلفت إنتباهنا ما أدخلته الحكومة من نص مستحدث في المادة الخامسة الجديدة «الإجازة بالإستقراض»!

في العام ١٩٩٧، دولة الرئيس، وحتى الموازنة الحالية قبل أن تستردها الحكومة، كان القصد الأساسي من فتح هذا الباب الإجازة للحكومة الإقتراض بالعملات الأجنبية هو إستبدال بعض الدين بالليرة اللبنانية بدين بالعملات الأجنبية بهدف الحاجة إلى تخفيض كلفة الإقتراض.

فمعدّل الفوائد الإسمية على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية لفترة سنتين كانت في عام ١٩٩٦ ١٩,٥٨٪ وفي عام ١٩٩٧ ١٦,٠٨٪ وفي عام ١٩٩٨ ١٦,٠٢٪ واستقرت بحدود ال ١٤٪ خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، بينما كانت أسعار الفائدة على الدولار تتراوح بين ٦ و ٧ في المئة.

غير أن تزايد حجم كتلة الدين وإستمرار العجزات السنوية الكبيرة في المالية العامة على مستوى يفوق ٥٠٪ من مجموع نفقات الموازنة، وتزايد كتلة الدين نسبة للناتج المحلي بما يفوق ١٦٠٪ هذا العام، وارتفاع عبء خدمة الدين نسبة إلى إيرادات الدولة، حوالي ٩٠٪ في موازنة العام الحالي، جعلت كلها أن تصبح كلفة الإقتراض بالعملات الأجنبية تقترب من كلفة الإقتراض بالعملة الوطنية. إذ أن لبنان، نتيجة لهذه السياسات الخاطئة قد جعل منه كمخاطر البلد (Country Risk) ما يقارب المخاطر النقدية (Currency Risk). فأخذت أسعار الفوائد على إقتراض الدولة بالليرة وإقتراضها بالعملات تتقارب. وبيان هذا التصاعد العامودي بكلفة العملات من خلال إرتفاع الهامش «Spread» الذي تدفعه الدولة ما بين قرض وآخر.

لبنان بدأ يلجأ بصورة متسارعة إلى الإقتراض من الخارج من خلال القروض وودائع غير المقيمين وذلك بهدف تغطية عجزه الجاري. وكلما تعالت وتيرة هذا الإقتراض، وبقيت معالجة العجز الجاري بعيدة المنال والتي تنعكس على أرقام عجز المالية العامة، كلما تدهورت الدرجة الإئتمانية للبلد، واضطر لبنان - القطاع العام والخاص معاً - إلى القبول بفوائد أعلى بكثير من المعدلات المتعارف عليها عالمياً.

لذلك يجب أن لا تتوفّر لدينا القناعة بأن الإقتراض بالعملات الأجنبية يجب أن يشكل بديلاً عن الإقتراض بالليرة، خصوصاً لتمويل النفقات الجارية أو لتلبية حاجات السوق النقدية.

إننا نرى بأن المطلوب اليوم في حالة لبنان الراهنة هو تحسين المكانة الإئتمانية للخزينة، لا طلب إستقراض كبير وجديد كما هو وارد باهمام في المادة الخامسة الجديدة.

رئيس الحكومة: ليس كما يصف الزميل بسياسته على الليرة.

الرئيس: لماذا انفلتم هكذا، اليس من حقه أن يبدي رأيه؟

رئيس الحكومة: ترمى أرقام غير صحيحة، طريقة المناقشة ان يتكلم السادة النواب ثم ترد الحكومة، ولكن بعض الأمور تقال خاصة أن معالي الوزير يعمل في القطاع الخاص ولديه مصارف، ولكنه يرمي أرقاماً بعيدة عن الحقيقة لذلك أخشى على المواطنين الذين يسمعون هذا الكلام أن يعتبرونه حقيقة واقعية غير قابلة للمناقشة، يقول أن العجز ٦٠٪ وهذا غير صحيح.

أنور الخليل: أنا لم أقل ٦٠٪ واتمنى أن تناقشني دولة الرئيس بالأرقام التي طرحتها.

رئيس الحكومة: أني أقول لمعالي الوزير فؤاد السنيورة أنه لا داع لأن تجاوب الآن، ومعالي الوزير يدعو إلى زيادة الفوائد على الليرة اللبنانية، طبعاً هذا الأمر تستفيد منه المصارف.

الرئيس: لا، أنه يدعو أن لا يصار إلى الاقتراض بالعملة الأجنبية وتجعل لبنان في وضع معين، فهذا الموضوع موضوع نقاش.

رئيس الحكومة: لا أحد ينقصه الشطارة في هذا الموضوع عندما لا تقترض بالدولار يجب أن تقترض بالليرة. وحتى تقترض بالليرة يجب أن تزيد الفوائد على الليرة والمصارف تسعى إلى مثل هذا العمل حتى تستفيد منها أموالاً أكثر.

الرئيس: لا، ليس هذا هو الموضوع.

أنور الخليل:

أنا لا أطرح أرقاماً خاطئة في صلب أرقام الموازنة أني أطرح موضوعاً أساسياً وأريد أن أتوجه بالكلام لدولتكم السؤال:

هل نريد أن نبقى على هذا الانتشار الواسع بالاقتراض بالعملات الأجنبية؟ أنا لم أقل بأن لا نقترض بالعملة الأجنبية ولم أقل أنه يجب أن تزيد الفوائد على الليرة اللبنانية، أنا أعطيت حقائق أريد أن تناقشني بالأرقام وساعتئذٍ عندي رد لكل شيء تثيره، والشئ الوحيد الذي أقوله، يجب أن نحترس وهذا واجب، وأنا قلت كلاماً قبل ذلك لم أغص بأسباب المشكلة الاقتصادية وذلك تخوفاً من انعكاسات هذا الأمر الذي يصدر عني كشخص له علاقة بقطاع ما، لم أدخل إطلاقاً ببحث هذا الموضوع رجاء الاحتراس.

وتحسين المكانة الائتمانية للخزينة يمر حكماً بتخفيض عجز الدولة السنوي، وهذا هو الإمتحان العسير بالنسبة للأسواق. وفي عدم نجاحنا بتحقيق ذلك، تبقى الحلول جميعها مؤقتة، كمن يلحس المبرد، بما في ذلك الدخول في عمليات الخصخصة إذ أن ما قد نجنيه من هذا الباب قد يكفي لتغطية ما لا يزيد عن عجز سنتين متتاليتين - أو أقل - فكيف تتم المعالجات للعجوزات المستجدة بعد هذه الفترة.

دولة الرئيس، كل هذا لنؤكد أن عمل الحكومة، الذي نطلب له كل نجاح وتوفيق، لا يمكن أن يكون فاعلاً

وشاملاً بدون هذه الخطة أو البرنامج المتكامل للتصحيح المالي، نشارك به جميعاً، وحتى نشارك يجب أن نتحمل المسؤولية الكبيرة والصغيرة.

بعد هذا البحث في مشكلة المديونية العامة وتعاطي الحكومة معها، تاركين جملة من المواضيع التي أتى على ذكرها تقرير لجنة المال والموازنة، نعود الى مستهل مداخلتنا حيث طرحنا تساؤلاً لا بدّ من التعاطي معه: هل تأتي هذه الموازنة على مستوى ما يتطلع إليه اللبنانيون من إهتمام وتحصين للحدث التاريخي الذي شهده لبنان في يومه الأغرّ، في يوم النصف من ٢٥ أيار ٢٠٠٠؟ هل نلمس أن في هذه الموازنة ما يناشد ضمير الأمة بحرارة صارخة وحقيقية لإحتضان المنطقة المحررة في جنوبنا وبقاعنا الغربي ليمكن أهلنا في هذه المناطق المعدية والمشرّدة وحتى الجائعة، من ترسيخ إيمانهم بصدقية ما وعدت به هذه الحكومة في بيانها الوزاري الميمون؟ لنقرأ معاً - ولنتذكر - ما ورد في البيان الوزاري حرفياً:

«تحيي الحكومة مقاومة وصمود وصبر الشعب اللبناني عموماً وأهالي الجنوب والبقاع الغربي خصوصاً طوال العقدين الماضيين نظراً لما تحمّلوه من معاناة وقدموه من تضحيات مؤكدة - أي الحكومة - أنها ستولي عناية خاصة لتعويضهم إنمائياً وإقتصادياً الفرص التي بدّدها الإحتلال والخسائر التي أحدثها... وتعتبر الحكومة أن أحد أهم أهدافها هو الحفاظ على إنجاز المقاومة والعمل على تثمينه في كل المجالات».

نعم! هذا ما وعدت به الحكومة المؤقّرة. لكن أين نحن من تنفيذ هذا الكلام الطيّب المطمئن؟

دولة الرئيس، لقد بحثنا في جميع بنود الموازنة، وزارة وزارة، ومؤسسة مؤسسة، فلم نتلمس واقعاً في الأرقام الكبيرة والصغيرة يخصص هذه المنطقة بما

يتماشى مع كلام الحكومة. أناشدكم أيها الزملاء: راجعوا موازنات الإدارات والمؤسسات العامة لنعلم جميعاً أن ما نظرحه ليس إفتراف ولا تشهيراً، بل هي صرخة نطلقها لتصل آلام ومعاناة أهلنا الى أذان الحكومة مستجيبة بها وبكم... لتذكر الحكومة بما وعدت به... لتذكرها بالدماء الزكية الطاهرة التي إستشهدت في سبيل عزّة وكرامة وتحرير لبنان من دنس العدو، وبصمود أهلنا وتشبّثهم بأرضهم وبوطنهم وبدعم جيشنا الوطني لمقاومتنا الباسلة ودعم الشقيقة سوريا لأهلنا ولمقاومتنا وصولاً الى هذا التحرير المبارك.

دولة الرئيس، تقدّمت الحكومة السابقة بمشروع برنامج لإعادة إعمار المناطق المحررة بكلفة قاربت ١,٣٠٠ مليون دولار أميركي. وإنعقد إجتماع للدول المانحة في تشرين الأول من العام المنصرم على صعيد سفراء هذه الدول لدراسة هذا البرنامج وكانت الخطوة التالية تستوجب إنعقاد إجتماع على صعيد الوزراء المعنيين لهذه الدول غير أنه تقرر تأجيل هذا الإجتماع حتى إستلام

الحكومة الجديدة مهامها. ماذا حلّ بهذا البرنامج الذي كان يتطلع إليه أبناء المنطقة المحررة بأمل كبير أنهم سيعودون فعلاً الى قلب إهتمام الوطن.

حتى القانون رقم ٢٤٢ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ الذي صدّق عليه مجلس النواب وضعته الحكومة جانباً ولم تلتزم

به .

هذا القانون الذي خصّ المناطق المحرّرة بمبلغ ٢٠٠ مليار في عام ٢٠٠٠ وبمبلغ ١٥٠ مليار في عام ٢٠٠١ بترته الحكومة بترأً كاملاً، ولم تقبل، وبعد نقاش مرير في لجنة المال والموازنة الإ بمبلغ خمسين مليار ل.ل. في موازنة هذا العام وذلك لإعادة إعمار البيوت المهذّمة والترميم غير المنجز والمنجز وتعويضات أسر الشهداء . . . دولة الرئيس، معادلة حسابية بسيطة كان لي الشرف بأنني خدمت كوزير في وزارة المهجرين سأقول لك ماذا تخدم الخمسون ملياراً يخدمون خمسمائة وخمسون بيتاً إذا أردنا إعادة تعميرهم، وإذا أردنا أن نثبت الكلام الذي قلناه في جيبيل يحق للأصل وللنوع أن يكون جزء من هذه التعويضات، فبهذا المال يمكننا إعادة خمسمائة وخمسون جنوبياً وبقاعياً إلى بيوتهم .

الرئيس: سجل عندك هناك بلدة واحدة اسمها الخيام فيها ثلاثة آلاف بيتاً هدمتها إسرائيل حيث كانت مراكز تدريب اسرائيلية .

أنور الخليل: دولة الرئيس،

إن هذا الموقف من الحكومة المؤقّرة غير جائزٍ على الإطلاق في شقيّه: الشق الدستوري: أي رفضها تنفيذ قانون صادر عن مجلس النواب، وشقه الوطني والقومي، أي تلوّثها بإحتضان بعض من متطلبات أهلنا في المنطقة المحرّرة وهي متطلبات العودة الكريمة الى بيوتهم بعد إعادة إعمارها وترميمها وتعويض أسر الشهداء الذين قدموا أغلى ما يملكه الإنسان فداء للبنان .

لذلك أؤكد موقفني السابق من هذا الموضوع مطالباً الحكومة بتنفيذ ما ورد في القانون ٢٤٢ دون أي إبطاء، وآملاً من دولتكم الموافقة على طرح إقتراحي للتأكيد على الحكومة بتنفيذ العمل بالقانون ٢٤٢ كما ورد .

دولة الرئيس، كلنا يريد أن يشارك في دعم وتوفير جميع المناخات والشروط المؤاتية لتمكين الحكومة من إنجاح برنامج إنفاذي متكامل وصولاً الى ما ترجوه الحكومة ونرجوه نحن نموّ مستدام، يستقيم معه الوضع المالي والإقتصادي في لبنان ويعالج بالعمق مشكلتي العجز والدين العام . نسأل الحكومة أين برنامجها الكامل والمتربط لولوج هذا المسار؟

الرئيس: الكلمة للزميل محمد الحجار .

محمد الحجار: دولة الرئيس،

يستوقفني في فذلكة مشروع موازنة العام ألفين وواحد هدف ذو شقين وضعته الحكومة في صلب سياستها وبرامجها لحل المشكلات الاقتصادية، شق يتصل بالماضي، وشق يتصل بالمستقبل . .

الهدف هو «الوصول لنمو مستدام يستقيم معه الوضع المالي والاقتصادي في لبنان». وشقه الأول المتصل بالماضي هو تحقيق «معالجة حقيقية وتدرجية لمشكلتي العجز والدين العام»، وشقه الثاني المتصل بالمستقبل هو أنه «يفتح على إمكانيات كبيرة لمستقبل مالي واقتصادي زاهر للبلاد».

هذا يعني - يا دولة الرئيس - أن مشروع الموازنة في شقه الأول مشروع طوارئ ؛ ما دمنا مضطرين - حتى الآن - الى تقويم ما تراه الحكومة، وما نراه ويراه الجميع، مُعوّجاً، وهذا قول الفذلكة في صفحتها الثانية: «يستقيم معه الوضع المالي والاقتصادي في لبنان». هذا يعني، بعبارة أوضح، أن شطراً كبيراً من الجهد، هو هذا الشق المتصل بالماضي، لا يزال يشكل عبئاً على الشق الآخر المتصل بالمستقبل وهو النمو المستدام ولكن الفذلكة التي بين أيدينا واضحة في الإشارة مباشرة، من دون إيجاء أو تورية، إلى أن الهدف بشقيه رهن بما هو غير مالي ؛ بما هو غير اقتصادي ؛ بما هو - تحديداً - سياسي ؛ فرزمة السياسات الآيلة الى تقويم الوضع المالي وتحقيق مستقبل مالي واقتصادي زاهر، مرهونة الى مانصت عليه الفذلكة صراحة لا تورية ؛ مرهونة الى «توفير الشروط الوفاقية والتنفيذية لها»، اي لרزمة السياسات، وأنا أقرأ العبارة كما جاءت في الصفحة الثانية من الفذلكة. إن هذا يعني أن عمل الحكومة مُقيّد بالوفاق. فإن لم يتحقق هذا الوفاق كانت رزمة السياسات المالية والاقتصادية (وهي رزمة إصلاحات كما يبدو لنا) تغدو عبثاً.

أنا أعتبر أن كلام الحكومة هذا من قبيل المصارحة. هذا يذكرنا صراحة حين أعترفت الحكومة في بيانها الوزاري بأنها لا تملك حلولاً سحرية للأزمة الاقتصادية المعيشية الاجتماعية، وقد وصفتها آنذاك بالقاسية.

هذا منطق نرتاح إليه، ونحترمه ما دامت الحكومة لا تطرح بدعة في هذا المجال ؛ إذ لا أحد في لبنان يملك حلولاً سحرية لأزمة أسبابها غير سحرية. نرتاح إلى ذلك ارتياحنا الى قول الفذلكة إن تحقيق رزمة سياسات الحكومة يكون بـ «معالجة حقيقية وتدرجية لمشكلتي العجز والدين العام» ؛ معالجة حقيقية تدرجية أيضاً تفتح «على إمكانيات كبيرة لمستقبل مالي واقتصادي زاهر للبلاد».

فكيف نقرأ مقولة «الشروط الوفاقية» في هذا المقام؟

إن الشروط الوفاقية التي نتحدث عنها الحكومة تعني بالنسبة إلي أن نضع مصالح البلد العليا فوق كل مصلحة، فلا يتعثر أي إجراء بعقبات من هنا وعقبات من هناك، بأية ذريعة تكبل يدي الحكومة، فهذا البلد كالسفينة تقلنا جميعاً، وتتسع لنا جميعاً، ولا يجوز لأحد أن يستأثر بحيز منها ويعتقد أن بإمكانه ثقبها لأنها ستغرق حينئذ بالجميع.

دولة الرئيس، من أهم المبادئ العامة في إعداد أية موازنة مبدأ الشمول، أي ان تكون موازنة الدولة شاملة جميع نفقاتها وجميع إيراداتها من دون أي اقتطاع أو إغفال أو انتقاص. على هذا الأساس العام نقيم الموازنة السنوية املين أن تتحقق التقديرات المالية بدقة كما هي محدّدة في مشروع الحكومة، وألا يحصل إغفال لبعض الواردات أو النفقات توحياً للمسؤولية الوطنية والنظرة الشاملة للواقعين الاقتصادي والاجتماعي.

فالقضايا المالية هي جزء لا يتجزأ من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. فلا توازن اقتصادي بدون توازن مالي، ولا توازن مالي بدون توازن اقتصادي. ثمة علاقة تبادلية بين التوازن المالي والتوازن الاقتصادي. ولا يجب أن يُقعدنا العجز المالي المتمثل في الدين العام عن مواصلة الجهد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وحل الأزمات الطارئة، وذلك عن طريق تشجيع الإستثمار من جهة وإصلاح الإدارة في القطاع العام واصدار تشريعات تؤدي الى تطوير القطاع الخاص من جهة أخرى.

الى ذلك، ثمة علاقة بين الموازنة السنوية الدورية والتوازن الاجتماعي من حيث مطلب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين بدون محسوبيات وعصبيات. هل هذا حلم يراودنا أم حقيقة علمية يجب أن يتوصل إليها لبنان الوطن ولبنان الدولة؟

إن هذا الحلم الواقعي لا يتحقق بغير تكافؤ الفرص المادية والمعنوية بين الناس في إطار المواطنة والدولة لا في إطار أبناء الطوائف والمذاهب. لذلك فإن مطلب الإنماء الشامل والمتوازن لجميع المناطق اللبنانية مطلب حق، وهو في مقدمة الدستور أي من ثوابت الوفاق الوطني. لقد بات التخطيط الإنمائي في الدولة الكبيرة المساحة موحداً وشاملاً، فكيف هي الحال في دولة صغيرة المساحة محدودة العدد السكاني كـلبنان؟

لا نغالي إذا قلنا أن هذه التوازنات المالية والاقتصادية والاجتماعية صارت أساساً وطنياً لتوطيد السلم الأهلي، وإطلاق عمل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وعنواناً عريضاً للإستقرار الوطني الشامل بعيداً من التصدعات السياسية والاجتماعية.

إذاً يا دولة الرئيس، أنا لا أستطيع قراءة الموازنة إلا في ضوء مقولة «الإنماء المتوازن»، فنحن هنا لا نناقش أرقاماً مجردة مبتورة من سياق الواقع الذي تعيشه المناطق اللبنانية كافة. سياق الواقع الذي تعيشه الإدارة ويعيشه الشباب، والجميع يتحدث - على أية حال - عن ضرورة لإصلاح الإدارة، والجميع يتحدث - على أية حال - عن معضلتي بطالة وهجرة يعيشهما الشباب؛ هذا غير حديثنا جميعاً عن إنماء لم يصبح متوازناً بعد، وأحد شواهد ذلك الإنماء المتعثر في إقليم الخروب والشوف وعدة من المناطق الأخرى، ومن شواهد قضية العودة الى قرى العودة لا لمجرد استعادة العيش المشترك فحسب بل وأيضاً لأن العودة الى قرى العودة تشكل عامل تنمية مستدامة.

دولة الرئيس، لقد تضمن مشروع الموازنة أرقاماً غير مجردة وغير افتراضية، تدخل في صلب معالجة المشكلات القائمة وأبرزها الدين وخدمة الدين، وإصلاح الإدارة، والانطلاق في اتجاه تحرير الاقتصاد اللبناني ووضعه على طريقين: طريق النمو المستدام، وطريق الانخراط في الاقتصاد العالمي.

وبمقدار ما أنظر بارتياح الى خطط الحكومة للنهوض الاقتصادي والمالي، وقد استعادت الفذلكة بشيء من التفصيل المقنع، بمقدار ما أقف موقف المتسائل عن ضمانات لإنماء المناطق كافة إنماءً متوازناً، ما دمنا في بلد اقتصاده اقتصاد حر، وما دامت الحكومة تهدف صراحة الى «تحفيز القطاع الخاص ليكون المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية».

إن الفذلكة تتحدث عن «قانون يشجع تملك العقارات من قبل غير اللبنانيين لتحفيز الاستثمار». . . إذن فهو تمليك هدفه الاستثمار، مع ما يرافقه ويفترض أن ينتج عنه من إنماء وتوفير لفرص العمل. . . فما الذي يكفل أن يستثمر غير اللبنانيين في الشوف واقليم الخروب مثلاً، وقبل ذلك: ما الذي يكفل أن يستثمر القطاع الخاص كله في الشوف واقليم الخروب، ما دمنا نهدف الى أن يكون هذا القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية؟!

فهل يجرؤ القطاع الخاص على الاستثمار حيث لا يحقق ربحاً، وحيث لا يجد خدمات. . . هل يجرؤ المستثمر على ذلك؟.

إن التعويل على دور استثماري للقطاع الخاص في المناطق يفترض أن يشجع بتوفير الخدمات والبنى التحتية الضرورية؛ بذلك تجتذب الاستثمارات.

من هنا، يا دولة الرئيس، فإننا في الاقليم والشوف نرغب بصدق في أن نرى ثمار ما تطمح إليه الحكومة وفذلكة الموازنة. ومع تقديرنا للإنجازات المتواضعة المحققة في عهد حكومات الرئيس الحريري في الاقليم والشوف، فإننا نرى أن هذا لا يكفي، من زاويتين: الأولى أن من حقنا الحصول على الخدمات كاملة، والثانية أن من حقنا كذلك ان تُشجع الاستثمارات في مناطقنا. . . إن ما يؤهل الاقليم والشوف لاجتذاب الاستثمارات هو أن نحصل لاعلى حصة مساوية من الخدمات، بل على حصة عادلة تأخذ بعين الاعتبار الحرمان المزمن الذي عانته مناطقنا، ذلك أن الإنماء المتوازن لا يعني المساواة في الواقع، بل يعني إنصاف المناطق الأكثر حرماناً بخدمات أكثر حتى تقترب من المناطق المحظوظة، وإلا ظلت هذه المناطق محظوظة أيضاً من حيث أهليتها وحدها لإستقبال الإستثمارات المعول عليها.

إن أوضح مثال على ما نذهب إليه هو موازنة وزارة الأشغال. . . لقد وزعت موازنة الوزارة الإستثمارية على المحافظات ولكن بالتساوي، أي المنطقة المحظوظة تحصل على ما تحصل عليه المنطقة المحرومة وهذا في رأينا غير منصف، ويتعارض مع مبدأ الإنماء المتوازن المنصوص عليه في الدستور ووثيقة الطائف.

إن المناطق الفقيرة الى الطرق أحق بميزانية عادلة. . . فإنظروا إلى قرى المناصف والودايا والحرف، وهي مناطق زراعية يتعثر فيها تصريف الإنتاج لأسباب أبرزها رداءة الطرق فيها. وقل مثل ذلك عن شحيم وبرجا، وعن كل بلدة وقرية في الاقليم والشوف. والأمر لا يقتصر على أوضاع الطرق. فالحديث يطول عن مشكلات المياه والكهرباء المقطوعة أكثر الوقت، والحديث يطول عن شبكات الصرف الصحي التي تفتقر إليها مناطقنا.

دولة الرئيس، إن القطاع الخاص في بلدٍ إقتصاده حر، لا يمكن إلزامه بتحقيق ما نصبو إليه من إستثمارات ونميمة مستدامة إلا بتشريعات وقرارات تنتظر من الحكومة ومجلس النواب إقرارها.

نحن يا دولة الرئيس لا نعترض على خطة الحكومة للإصلاح والنهوض المالي والاقتصادي. . . ولكننا ملزمون

أن نتساءل باسم منطقة من لبنان كانت سباقة إلى مباركة انتهاء الحرب، سباقة إلى مباركة عودة الدولة والمؤسسات، سباقة - قبل ذلك - إلى مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وقد قدمت على مذبح التحرير الشهداء والجرحى، وما قصرت في معركة التحرير حين انحصر القتال الاساسي ضد المحتل في الجنوب والبقاع الغربي.

وأنتهز المناسبة لأكرر تقديري العالي لتضحيات أهالي الجنوب والبقاع الغربي، وتضحيات المقاومة، وإليهم أهدي باسم أبناء الاقليم والشوف كل التضحيات التي بذلت ابتداءً من العام ثمانية وسبعين، مروراً بتضحيات العام اثنين وثمانين وما تلاه.. لقد قاتل أبناء الاقليم والشوف المحتل الاسرائيلي كما ينبغي لأبناء منطقة وطنية أبت وتأبى أن ينجح المشروع الاسرائيلي على ارض لبنان.

دولة الرئيس، لقد اعربنا عن تأييدنا لكل السياسات الإصلاحية والسياسات الاقتصادية والضريبية التي رأينا أن الحكومة تضع بها البلاد على طريق الخروج من أزمة جذورها في الحرب الداخلية وفي الاحتلال الاسرائيلي، وجذورها في ما نتج عن هذه الحرب وهذا الاحتلال.. وافقنا على التخفيضات الجمركية وعولنا مع الحكومة على نتائج ايجابية تتصل بتحفيز الاستثمار. ولكن ذلك لم يشغلنا لحظة عن السؤال: ماذا بشأن الاقليم والشوف؟

انظروا مثلاً في قضية عودة المهجرين.. اقرأوا أرقام الموازنة في ضوء هذه القضية، تجدوا أن انجاز العودة، مصالحة وترميماً وبناءً وتثبيتاً للعائدين في ارضهم، إنما يقفل باباً من أبواب الهدر المالي إذا طال عمر هذا الملف أكثر.

لقد قلنا دائماً - ونكرر - إن العودة ليست مجرد قضية وفاقية سياسية واجتماعية.. إنها قضية اقتصادية من الطراز الأول.. لنفكر في أن بقاء أبناء قرى العودة في المدن مظهر من مظاهر الهجرة الداخلية وما تشكله هذه الهجرة من عبء.. ولنفكر في أن المصالحة وحدها لا تحقق عودة..

كيف يعود من لم يحصل على كامل تعويضاته، وكيف يستقر ويتيج من لا يجد المدرسة لأبنائه، ومن لا يجد خدمات المرافق كافة من ماء وكهرباء وطرق وهاتف، كيف يستقر ويزرع من لا يجد دعماً فعلياً لزرعه وتصريف إنتاجه؟

من هنا فإننا نعرب عن عدم إرتياحنا لخفض موازنة الصندوق المركزي للمهجرين، فيما مناطقنا أحوج إلى زيادة هذه الموازنة. المطلوب زيادة الموازنة إلى الحد الذي يمكن فعلاً من إقفال هذا الملف، ويمكن من الوفاء بالوعد المقطوع للمواطنين وهو أن إقفاله سيتم في العام القادم.

من جهة أخرى ينظر أبناء الشوف والإقليم بحسرة إلى التقديمات الطارئة، ويتساءلون: متى يعاملون كغيرهم وينصفون؟

لقد ضربت العواصف قرى زراعية في ساحل الإقليم، ولا سيما الجية والرميلة. فهل سارع أحد للكشف وتقدير الأضرار والتعويض، كما سارع المتسارعون إلى مناطق أخرى نكبت بالعواصف والسيول؟

إننا نسأل، لأن من حقنا أن نسأل، مثلما نسأل عن مصير ما نص عليه الطائف، وما توافقنا عليه من إنماء متوازن.

على هذا الأساس أتساءل مع أبناء منطقتي: أين نصيبنا من السدود ومشاريع الري، أين نصيبنا من مشاريع التصنيع الزراعي، أين نصيبنا من المدارس والأبنية المدرسية الابتدائية، المتوسطة والثانوية، أين نصيبنا من الخدمات السياحية، فيما تزرع منطقتنا بالآثار والمواقع الطبيعية الجميلة، أين نصيبنا من كل ما أشارت إليه الفدكة في ظل هذا الواقع المزري للدوائر الحكومية القليلة الموجودة في الإقليم؟ خذوا دائرة النفوس ومكتب مصلحة مياه الباروك في شحيم مثلاً.. كلاهما يصعب الوصول إليه.. وكلاهما يضيق على الموظفين الذين يعانون الحر في الصيف والغرق بما يرشح في الشتاء..

نحن نراجع ونطالب بنقل هاتين الدائرتين فنواجه بالقول أن المال غير متوفر.. فمتى يتوفر هذا المال.. متى تستجاب مطالبتنا بتجميع الدوائر الحكومية الموجودة وتلك المطلوب إيجادها، فلا يضطر المواطن الى هدر الوقت والمال على الطرق سعياً لإنجاز معاملة؟

دولة الرئيس، إن ما نلاحظه في مشروع الموازنة أيضاً قضايا تتصل بقطاعات شديدة الحيوية والأهمية على المستوى الوطني العام. فلننظر في كيفية تعامل المشروع مع قضية في حجم قضية الجامعة اللبنانية.

كان الأخرى تحديد رقم موازنة الجامعة اللبنانية بدقة أخذ بعين الاعتبار زيادة أعبائها السنوية بعد ما إرتفع عدد طلابها الى ما يزيد عن سبعين ألف طالب وطالبة في هذه السنة. ثم ما هو الرقم المخصص في إطار هذه الموازنة لصندوق التعاضد الخاص بأساتذة الجامعة؟ وإذا كانت بدلات النقل والانتقال واردة في موازنة الجامعة، فمن الأهمية تحديدها بدقة توخياً لمساعدة الأساتذة والموظفين العاملين في كافة فروع الجامعة. نقترح أن يترافق هذا التحديد المالي الخاص بالجامعة اللبنانية مع ضرورة مساعدتها إدارياً وأكاديمياً في إطار خطة نهوض شاملة توصل الأساتذة الأكفاء الى موقع المسؤولية الجامعية.

الأمر نفسه يتصل بموازنة وزارة التربية والتعليم العالي لذلك نقترح زيادة موازنة هذه الوزارة توخياً لتعزيز التعليم الرسمي وفق خطة مبرمجة تطاول شؤون المعلمين والأبنية المدرسية والبرامج والمناهج التعليمية والتربوية. لنجرب وفق خطة مدروسة تعزيز قطاع التعليم في لبنان ولنراقب بعد ذلك المردود التنموي على الوطن والدولة. والأمر يؤدي الى الحديث عن تعاونية موظفي الدولة.

نمة تساؤلات حول إمكانيات هذه التعاونية، وعمّا إذا كانت قادرة على تلبية متطلبات الضمان الإجتماعي والصحي للموظفين. هناك قطاع واسع من المواطنين مرتبط إجتماعياً وحياتياً بقدرة هذه التعاونية في إطار الأمن الإجتماعي الذي يرتبط بدوره بالتوازن الإقتصادي والإجتماعي. هذا ما يمكن أن تلحظه الموازنة وتبني على أساسه.

ولا تقل قضايا البيئة أهمية. . ولعلها القضية الأهم في لبنان.

الكل يحرص على بيئة سليمة. . إلا أن القرارات والخطط تتعثر حتى الآن لغياب عنصر أساسي من دونه يصبح كل شيء عبثاً. . وهو المواصفات والرقابة.

عن الحكومة والبرلمان تصدر قرارات وتشريعات تسعى الى الحد من مشكلات التلوث البيئي. إلا أن ما يحدث في قطاع النقل يشكل مثلاً ساطعاً على المفارقة ما بين القرار والتطبيق. . ففي غياب المواصفات اللازمة للوقود المستعمل وفي غياب آلية للمراقبة على محركات وسائط النقل، للتأكد من توافقها مع القوانين الموضوعية، صارت القرارات حبراً على ورق، ولم نصل الى الحل المنشود. كذلك الحال في ميدان البناء، وفي ميدان الغذاء وفي ميادين متعددة أخرى.

إن المطلوب هو تعزيز موازنة مؤسسة المقاييس والمواصفات، ولحظ الأموال اللازمة لتحقيق آلية المراقبة المطلوبة، حمايةً للمواطن وتحقيقاً للسلامة العامة.

دولة الرئيس، مرة أخرى. . نحن ننظر بإيجابية وتفاؤل، الى مشروع الموازنة للعام الفين وواحد، ونتطلع الى مستقبل تتحرر فيه الدولة والمواطن من عبء الدين العام وخدمته، ومن عجز الموازنة، ومن الركود الاقتصادي.

ولا نجد في القضايا التي رتبناها فذلكلة الموازنة ما يمكن أن نتوقف عنده بالاعتراض والتحفظ. وإنما تساؤلنا عما في هذا المشروع، وعما في خطة الحكومة من وعدٍ بإنماء في الشوف واقليم الخروب.

والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل جان اوغاسبيان.

جان اوغاسبيان: دولة الرئيس، السادة الزملاء

ان الموازنة هي تعبير عن برنامج عمل الدولة وسياساتها المالية والإنمائية والاجتماعية، وهي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمالية وتؤثر بدورها على تلك الأوضاع. ومن هذا المنطلق يتوجب علينا، وبصفتنا ممثلين عن الشعب اللبناني، ان نقيم مواقفنا طبقاً للواقع والحقيقة، لاسيما بعد عقود من الحروب المدمرة، كانت نتيجتها دخول الدولة في دوامة من المديونية بلغت حصيلتها قرابة الـ ٢٥ مليار دولار. إلا ان الدين لا يعتبر مشكلة بحد ذاته، بل فحسب الأجواء المحيطة في المنطقة والأوضاع الميدانية المتفجرة والمندفة بقوة نحو التصعيد، وتزايد الخلافات الداخلية وتشنج المواقف السياسية، وسعي جهات سياسية إلى إعاقه العجلة الاقتصادية تحت ذريعة أولوية الوفاق الوطني.

هذا الواقع يدفعنا ان نطالب الحكومة بإنجاز المشروعات والأعمال التي قُدرت لها أرقام موازنة هذا العام، التي ينبغي ان تكون حلقة من سلسلة الموازنات اللاحقة تباعا بحيث تكتمل البنية التحتية والأساسية المادية والبشرية، وذلك عملاً بالحقيقة المعروفة وهي ان كل وزارة هي امتداد لسابقتها مع اختلاف في الأسلوب وتمسك

بالأهداف تحقيقاً لخطة تكاملية يحقق الوطن بواسطتها نمواً مطرداً وصولاً إلى اقتصاد مستقرّ تقوى به العملة الوطنية، يدعم القوة الشرائية ويرفع مستوى المعيشة.

إننا نعبر عن إيماننا وتأييدنا لخطة الحكومة، ونعتبرها الطريق الصحيح لبلوغ الأهداف المرجوة، بشهادة الأشقاء والأصدقاء والدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا. فقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات مصيرية لتحريك العجلة الاقتصادية، أهمها مؤخراً تعديل نظام منطقة الوسط التجاري في بيروت (سوليدير) وترتيبها وتعديل المخطط التفصيلي العائد إليها، مما ينعكس إيجاباً وبفعالية على مجمل الوضع الاستثماري في البلاد. كما نشاطها رأيها في اعتماد خيار الخصخصة كأساس للخروج من الأزمة، فهي عنصر مساعد في خفض للمديونية، وسبيل للخلاص من نظام الروتين الإداري والبيروقراطية توصلنا إلى سرعة التنفيذ وتجنبنا لهدر الأموال، ومنعنا لندخل الطبقة السياسية في مسألة التوظيف. علماً بأن الخصخصة لا تعني بالضرورة بيع أصول الدولة بالكامل أو التفريط بها لصالح القطاع الخاص.

ومن منطلق حرصنا على المصلحة العامة وعلى مسيرة الحكومة ونجاح نهجها، لا بد أن نلفت الانتباه إلى عدة أمور أساسية وهي:

أولاً: أن التعاون بين الدولة والقطاع الخاص يقتضي تحديد دور الدولة بما يتناسب مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وإعادة النظر في بنية القطاع العام وانظمتها عن طريق تفعيله وتجهيزه بالوسائل والتقنيات الحديثة، لكن مع تقليص دور هذا القطاع، وخفض الأنفاق عليه وتحويل هذه الأموال إلى المشاريع المثمرة لتعزيز النمو والإنفاق الاستثماري.

كما يجب تفعيل عمل القطاع الخاص لزيادة إنتاجيته، وإراحته وطمأنته، وإلغاء النظرة البوليسية وطريقة توجيه الاتهامات عبر خلق حواجز وتعقيدات إدارية، واستكمال الإجراءات التي باشرت الحكومة بتطبيقها ومنها تنظيم المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات وتخفيض الرسوم الجمركية وخفض اشتراكات الضمان الاجتماعي، وإقرار قانون جديد لتملك غير اللبنانيين، إضافة إلى توفير القروض الميسرة لفترات طويلة عبر مصرف لبنان حتى ١٥ مليار ليرة لبنانية للمقترض وعبر شركة «كفالات» التي تضمن القروض حتى مبلغ ثلاثماية مليون ليرة، وعبر عدد من المؤسسات الدولية منها البنك الدولي للاستثمار وصندوق النقد العالمي والبنك السعودي.

لكن ذلك يتطلب آلية سريعة وواضحة للبدء بعملية الإصلاح الإداري توصلنا إلى إدارة شفافة مسؤولة وفعالة، قادرة على تلبية طموحات المواطنين ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهنا يجدر بنا التنويه بالخطوات الجريئة التي اتخذت في وزارة الإعلام وملحقاتها على أمل تنفيذ القرار المتخذ بشأن خفض الفائض في شركة طيران الشرق الأوسط واتباع هذه السياسة في كافة إدارات الدولة.

ثانياً: في موضوع النهوض الاقتصادي والإصلاح المالي:

١ - نؤيد خطوات الحكومة الآيلة إلى تخفيض كلفة الدين العام وتحسين المستوى الائتماني للدولة من خلال استبدال الدين الداخلي بالليرة اللبنانية والقصير الأجل بديون خارجية طويلة الأجل بفوائد منخفضة لان ذلك يسهم في تعزيز الاستثمار وإنتاجية الأنفاق.

٢ - نطالب الحكومة بتحريك المشاريع المختلفة المتوقفة منذ سنتين، بسبب حالة الإرباك التي كانت سائدة في مجلس الإنماء والاعمار وفي بعض الوزارات، واليوم بعد دمج المجالس، لا بد من الاستفادة من القروض الميسرة التي تبلغ حوالي ملياري دولار، بالإضافة إلى المبالغ المرصودة في الموازنة الحالية لعدد من الوزارات للمباشرة في تنفيذ المشاريع المدروسة والجهازية التي حددت لها هذه المبالغ، وإيقاظ عمولة الارتباط التي نتكبدتها من جراء عدم استخدامها.

٣ - الإسراع في دخول لبنان دائرة الاتفاقات والتجمعات الاقتصادية العالمية، وأهمها الورشة القانونية للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية وعقد اتفاق الشراكة الأوروبية، والاتفاقات التجارية والاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف، والسعي إلى استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية.

ثالثاً: ان بيروت عاصمة لبنان السياسية وملتقى جميع اللبنانيين تنتظر التفاتة الحكومة إليها. ولا يظن أحد ان بيروت هي فقط شارع الحمراء، ورأس بيروت، والروشة وفردان بل هي الاوزاعي والكرنتينا والمسلخ والبدوي وزقاق البلاط وخندق الغميق وصبرا وكرم الزيتون وغيرها من المناطق المحرومة، والتي هي بحاجة ماسة إلى عناية كبيرة، وإلى اتخاذ إجراءات طال الزمن على انتظارها ومنها إطلاق العمل في مستشفى بيروت الحكومي، وزيادة عدد المدارس الرسمية وتحديث الموجودة حالياً من حيث الإنشاءات والتجهيزات إضافة إلى تسوية أوضاع المهجرين.

رابعاً: لا يجوز للبنان ان يفشل في الإنماء بعد ما انتصر في معركة التحرير. فزوال الاحتلال زاد من الحاجات الخدمانية في المناطق المحررة التي عادت منهكة إلى ربوع الوطن، محرومة من المساعدات وخالية من الحياة وتتطلب من الحكومة تنمية شاملة على المستويات كافة وخاصة من ناحية البنى التحتية والحاجات اليومية وفرص العمل. كما ان المصدر الأساسي للمعيشة وهو القطاع الزراعي، اصبح محفوفاً بالأخطار مع انتشار الألغام التي خلفها العدو الإسرائيلي داخل الأراضي الزراعية والطرق وفي جوار المنازل المأهولة.

ان الألغام الأرضية تشكل خطراً على الحياة اليومية وستستمر تقتل وتشوه الكثيرين لسنوات عدة. لذا يجب اتخاذ عدة خطوات جريئة لحماية المدنيين واهمها العمل على إدراج مهمة نزع الألغام لغايات إنسانية وتنموية ضمن مهام القوة الدولية، وتوسيع إطار القوى الدولية المشاركة بنزع الألغام وزيادة عديدها والطلب من الأمم المتحدة الضغط على إسرائيل لتسليم خرائط الألغام كاملة.

خامساً: في موضوع البيئة التي تهدد حياة المواطنين وصحتهم، وتؤثر على السياحة في لبنان، نؤيد قرار منع السيارات المخالفة العاملة على المازوت وندعم ونستعجل تنفيذ الاتفاقيات الأخيرة التي وقعت بين لبنان

وسوريا ومصر لاستيراد الغاز ليحل تدريجياً مكان أنواع الطاقة الملوثة للهواء.

أما النفايات، فتتطوي الطرق المعتمدة لمعالجتها مثل الحرق والرمي العشوائي على الكثير من المخاطر البيئية. وبالتالي يجب إقرار خطة شاملة لتجميع النفايات، وإنشاء المصانع الخاصة بها.

وتمثل المياه المبتذلة المصدر الأهم لمشكلة تلوث المياه في لبنان. فلا بد من إنشاء عدد من محطات التكرير الخاصة بمعالجتها في المدن الكبرى للحوول دون تلويثها للشواطئ والأنهار التي تعتمد كمصادر لمياه الشفة، ونذكر أن أكثرية المناطق، وخاصة الريفية تفتقر إلى شبكات مجاري وان وجدت يكون الصدا والعمر قد تأكلها لانعدام أعمال الصيانة عليها.

دولة الرئيس، السادة الزملاء

في ختام كلمتي لا بد من التأكيد انه في ظل هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة التي يمر بها لبنان اقتصاديا لجهة الأزمة المعيشية الخانقة، وإقليميا في ظل التهديدات اليومية المتكررة للعدو الصهيوني، يتوجب علينا دعم الحكومة في مشروعها السياسي والاقتصادي عن طريق التماسك الداخلي والتعاون والتضامن والحوار عبر المؤسسات الدستورية. إذ لن تكتمل من دون ذلك فرحة الانتصار الكبير الذي احتفلنا بذكره الأولى منذ أيام، والذي نهى جميع اللبنانيين به، فلبنان اصبح يشكل اليوم مثالا يحتذى به في المنطقة، لدحره الجيش الإسرائيلي ولإعادة الحرية والكرامة لشعبه. وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم بيان.

ابراهيم بيان: دولة الرئيس،

حتى تكون المناقشة مثمرة، كنت أتمنى على اعضاء الحكومة أن واحد منهم يمسك بورقة وقلم ويسجل الملاحظات كل واحد منهم حسب اختصاصه حتى اذا كان هناك «س» و«ج» أن يجاوبونا على اسئلتنا.

من البيان الوزاري انطلق لأنه يشكل بالنسبة لنا الإطار العام لسياسة الحكومة الاقتصادية والرؤية المستقبلية التي رسمتها (هذه الحكومة) لنفسها وما الموازنة أو الموازنات المرتقبة إلا الخطط السنوية التي على أساسها تنفذ هذه الحكومة سياستها الاقتصادية الموضوعية أساساً في البيان الوزاري.

أسجل على حكومة الوفاق والنمو الكثير من الملاحظات:

١ - البعد الشاسع بين ما قيل في البيان الوزاري وما نراه في مشروع قانون هذه الموازنة، البيان الوزاري في وادٍ والموازنة في وادٍ آخر.

فإذا كانت هذه الحكومة قد اطلقت على نفسها حكومة الوفاق والنمو فلتتفضل وتقول لنا أين مشروع الوفاق وأين مشروع النمو.

- في موضوع الوفاق: هناك محاولات حيثية وتتمل من هنا وهناك للإنقضاخ على إنجازات العهد وإنصارات المقاومة وما الحديث العلني عن التوقيت الخاطيء لعمليات المقاومة وعدم لبنانية مزارع شبعا وتحريض البعض للحديث عن الاستقلال المفقود والكرامة المهذورة والسيادة الضائعة إلا تخريب لكل الإنجازات التي حققها لبنان حتى اليوم وإضعاف لقدراته ولدوره الريادي في المنطقة والعالم.

لبنان أصبح قبله المجاهدين والمناضلين في العالم فلم لا نحافظ على هذا الدور المميز له والذي كلفنا الاف الشهداء والجرحى والاسرى والمعوقين.

إن إرهاب الوطن بالديون الخارجية إن يصب في خانة إضعاف مناعة لبنان وتحجيم قدراته على لعب دوره المميز في المنطقة والعالم.

هذا في موضوع الوفاق فأين النمو الذي وعدنا به في البيان الوزاري أنه نمو سلبي وعلى كافة الصعد:

- نمو للدين العام دفع برئاسة البنك الدولي للتحذير من السياسات المتبعة التي ستقود البلاد إلى الافلاس والخراب.

- انه نمو لعجز الموازنة لأن فوائد الديون أصبحت تتجاوز الانتاج المحلي.

- أنه نمو في دعم الليرة للحفاظ على هذه الصورة الوهمية للقدرة الشرائية لليرة الأمر الذي يكلف الخزينة عشرات بل مئات الملايين من الدولارات للحفاظ على صرف الليرة.

- أنه نمو في البطالة ونسبة العاطلين عن العمل الذي أفقد لبنان ويفقده سنوياً عشرات الآلاف من خيرة شبابه المتراكمين والمتسكعين على أبواب السفارات طلباً للهجرة. إن هذا النزف الخطير على مستوى النوع أصبح يشكل تهديداً للبنان ولدوره الريادي في المنطقة.

- أنه نمو للفساد الاداري وسرقة المال العام ونقله لخارج لبنان.

دولة الرئيس، إمامي بعض الشيء بالأدب المقارن دفعني لاختار لك من بلاد العجائب والغرائب هذه المفارقة.

معجم Robert الفرنسي الصغير والكبير والموسوعي يتحدث عن فعل أكل Manger افترس devorer قرقرش Croquer ابتلع Envloutir اما فعل لهط فلا مقابل له باللغة الفرنسية واللغات الاجنبية ولعلنا شعب يتميز عن بقية الشعوب بصفة: اللهط. المال العام يلهط، الاعتمادات تلهط والقانون والمتعهدون المدعمون من السياسيين تكوّن شبكات لللهط لم أر مثلها في حياتي الأمر الذي دفع شاعر بعلبك الى القول:

هذا زمن القحط فاجتمعوا يا أهل اللهط ولا هطي المال العام موجودون في الصناديق وفي شبكات التلزيقات التي نعرفها جميعاً. اذا أردنا أن نحكي عن النمو، فهذا النمو هو عملية لهط المال العام.

- نمو للفوضى الاقتصادية لعدم وضوح الرؤية فتارة ترفع الرسوم والضرائب وتارة تخفضها وتارة تلغيها مثلنا مثل الطبيب الفاشل الذي يجرب أدويته ووصفاته بمرضى يجهل طبيعة مرضه وطريقة المعالجة: المرض: سرطان والدواء: اسبرين.
- ماذا جنت الحكومة من سياستها الضريبية الجديدة الم ترفع نسبة العجز وتقلل من قيمة الكتلة النقدية المتوفرة في الخزينة...؟
- نريد جواباً على هذا السؤال.
- نمو في نسبة الجريمة إلى درجة بأن سجوننا أصبحت تعج بالموقوفين الذين لا تتجاوز أعمارهم سن العشرين: نحاكمهم ونتخذ الإجراءات القانونية بحقهم علماً بأن انحراف الكثيرين منهم وضياع مستقبلهم هو ناتج بالأساس عن سياسة الأهمال وعدم الاهتمام بالشباب بهدف توجيهه وتجنبيه مخاطر الاغراق والضياع.
- دولة الرئيس، أعود للبيان الوزاري ولوعوده لقد استبشرنا خيراً باستعادة الموازنة ولكن ما تقرر أو اقترح هو مخيب للآمال وإليك يا دولة الرئيس بعض الملاحظات: هذا الموضوع برسمكم يا معالي الوزير السنيورة. عندنا ٧٠٠٠٠ منتسب لتعاونية موظفي الدولة و ٤٠٠,٠٠٠ مستفيد هناك نقص حاد بالاعتمادات، عجز في موازنة التعاونية ولجنة المال والموازنة أشارت مشكورة لهذه الأزمة الحادة في تقريرها ولكن أين الحلول: آلاف الموظفين لا يستفيدون من تقديمات التعاونية لعدم وجود التمويل الكافي.
- المستشفيات بالدرجة الاولى يا دولة الرئيس في لبنان، كالجامة واوتيل ديو وغيرها هذه محرمة على موظفي الدولة، وأنت تعرف هذا الموضوع يا دولة الرئيس، وهذا شيء معيب بوطن مثل لبنان، أن الموظف بكل فئاته، اولى أو ثانية أو ثالثة، غير مسموح له بالدخول الى هذه المشافي أو المستشفيات.
- أسجل بداية رفضي لموازنة هذه التعاونية لأنها لا تفي حتى بجزء من الغرض المطلوب، يعدون الموظفين بالمن والسلوى، هناك مشكلة تحصل بهذا الموضوع يا دولة الرئيس، أنه يقال للموظفين: اقبلوا الآن بهذه الموازنة، ثم بعد اقرار الموازنة نحن مستعدون أن نخدمكم ونساعدكم ونقدم لكم ما تريدونه والغاية الاساسية من هذا الموضوع وهذه الوعود هي كي لا ترتفع نسبة العجز في الموازنة، لنمشيها الآن ثم نرى فيما بعد. هذا الموضوع، المفروض أن يكون واضح، هكذا اسمع، لا يجوز أن يكون هناك انفاق من خارج الموازنة مستقبلاً.
- دولة الرئيس، الحكم بالعالم استمرار، وسؤالي: لما يتم تجنب تنفيذ قانون ضمان الشيخوخة الذي أقره المجلس النيابي السابق؟
- دولة الرئيس، لقد كان الاقارب وخاصة الاصول يشكلون المؤسسة الاجتماعية المحلية لحماية الشيخوخة، أما اليوم وبعد تردي الوضع الاقتصادي، فاصبح مديدوا العمر من أهلنا يتعرضون للاذلال اليومي على أبواب المستشفيات الخاصة، فلما هذه السياسة وهذه المماطلة؟

أُسجل أيضاً عدم فعالية طرق الرقابة المتبعة في وزارة الصحة وإرتفاع فاتورة الاستشفاء لصالح المستشفيات الخاصة الى درجة مقلقة. . الأمر الذي يتطلب اعتمادات إضافية لصالح هذه المستشفيات.

عدم تفعيل الاستشفاء الرسمي: مستشفيات الدولة أصبحت أبنية لا دور لها والمراكز الصحية أصبحت عبئاً على الدولة والخدمات لا قيمة فعلية لها.

مشاكل في تأمين وتسليم أدوية الأمراض المستعصية الأمر الذي يضر بالكثير من المرضى ويعرضهم للموت اللئيم وليس للموت الرحيم. .

في الجامعة اللبنانية: أين استقلاليته التي تحدث عنها البيان الوزاري، لم التأخير في تعيين العمداء

أين آلية تفريغ المتعاقدين المستحقين

أين آلية إدخال المتفرغين إلى ملاك الجامعة

أين الرؤية المستقبلية للجامعة اللبنانية التي تضم ٧٠٪ من طلاب لبنان.

أين المناهج المتطورة والمباني اللائقة والتجهيزات المناسبة.

أين أصبحت مراسيم تعيين الإداريين الفائزين في المباراة المحصورة لملء الفراغات في ادارات الجامعة اللبنانية. التأخير المقصود يلحق الضرر بالكثيرين الذين يقتربون من سن التقاعد.

وزير المال يحتجز المراسيم بحجة عدم قانونيتها ضارباً بقرارات مجلس الوزراء عرض الحائط.

في التربية الوطنية: لم التأخير بإرسال المراسيم الخاصة بتثبيت الاساتذة المتعاقدين في المهني والتقني في الثانوي والابتدائي والمتوسط لقد سبق لرئيس الحكومة أن تعهد أمام هذا المجلس النيابي بالذات بإرسال إقتراحات القوانين خلال شهر على أبعد مدى من كانون الأول الى نهاية أيار أشهر وأشهر فاين الوعود...، وهناك اضرابات وهذا يضر بمستوى الطلاب وبالمدراس.

عدم الافادة من القروض الخاصة بتأهيل الادارة التربوية وتحديثها: ٥٤ مليون دولار لتأهيل الادارات التربوية في لبنان وليس هناك تفعيل لهذا المبلغ واستعماله.

عدم الافادة من أموال القانون البرنامج الخاص بإشادة مباني مدرسية جديدة تتناسب مع المناهج التربوية الجديدة.

عدم الافادة من القروض المخصصة لمديرية التعليم المهني والتقني والقاضية:

- بإشادة مباني جديدة وتجهيزها.

- بتجهيز المباني القديمة وتأهيلها

- بتطوير المناهج وتحديثها
- بتأهيل الاساتذة والعاملين في هذا القطاع ١٠٢٢ مليون دولار ونحن نتأخر بعملية صرف هذا المبلغ والافادة منه .
- تأخير في صدور مراسيم الهيكلية الجديدة لوزارة التربية والتعليم العالي، بعد قانون ضم الوزارات والمجالس اختلفت هيكلية وزارة التربية، وحتى الآن ومنذ ٨ أشهر وبالتالي مراسيم الهيكلية الجديدة لوزارة التربية والتعليم العالي لم تصدر بعد.
- وهناك تأخير في صدور مراسيم الهيكلية الجديدة لوزارة الثقافة .
- المكتبة الوطنية ما زالت حبراً على ورق، هذا الكلام اتخذه قرارات في مجلس الوزراء وحتى الآن هناك خلافات، وزير الثقافة يقول انه يريد مبنى الصنائع كله، وبالتالي هناك خلاف على موضوع المبنى مع وزارة الداخلية، وكلية الحقوق لم يباشر ببناء المبنى الجديد في الشويفات والحدث، وبالتالي فان هذا الموضوع لا يزال مؤجل .
- المكتبات العامة لم تر النور بعد.
- المديرية العامة للآثار: شبه مشلولة لخلوها من الاثريين متعاقدين موظفين وعاملين .
- التربية الفنية كلفت الدولة الكثير: المقررات جاهزة بعد تأليفها وطبعها، هذا مال عام نحن انفقناه على هذه المقررات وبالتالي يطلب الافراج عنها .
- وزارة الشباب والرياضة: ما هو جديدها؟ لما التأخير في مراسيم هيكليتها الجديدة؟ وأين أصبحت مدينة بعلبك الرياضية دولة الرئيس؟ هي امانة في عندكم، هذا الموضوع يوجد به قانون ولما لم يبدأ العمل في هذه المدينة؟
- المناهج التربوية بحاجة لورشة عمل مستمرة لإعادة النظر بعدد المقررات، لاعادة النظر بحجم كل مقرر من هذه المقررات، لاعادة النظر بنوعية المعرفة الموجودة في هذه القرارات .
- لقد كان الامتحان التحضيري ضربة للتعليم في لبنان: ضربة اربكت المدارس والأهل وذلك لفشل التحضيرات التي اتبعتها الوزارة .
- عدم رصد أية اعتمادات في الموازنة لدعم التعليم الرسمي: رفع رسوم الطلاب ومساهمات الأهل الامر الذي سيشكل كارثة على التعليم الرسمي احذر منها منذ اليوم . . .
- لجنة الايجارات تقوم باستئجار مباني مدرسية لا حاجة للمناطق بها وبأسعار عالية . ومباني مشغولة من قبل أصحابها والدولة تدفع بدل ايجارها علماً بأن مجلس الانماء والاعمار امن مباني بديلة ومنذ سنوات طويلة .

في الشؤون الاجتماعية:

لا مراكز جديدة في المناطق النائية والاعتمادات غير كافية لتمويل المراكز إن وجدت .

ضرورة توحيد الخدمات للمسنين والمعوقين بين وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ٨ آلاف ليرة في الشؤون الاجتماعية ٢٤ ألف ليرة في وزارة الصحة .

لم لا تضع الحكومة القانون رقم ٢٢٠ الخاص بالمعوقين الذي اقره المجلس النيابي السابق موضع التنفيذ .

أ سجل التوظيف العشوائي في وزارة الشؤون الاجتماعية وعدم الاكتراث بقرارات مجلس الوزراء السابقة .

التوظيف العشوائي في المطار .

التوظيف العشوائي في كازينو لبنان ، هذه ضمن سياسة اللهط .

أما في مجلس الانماء والاعمار فحدث ولا حرج :

بعض الابنية المدرسية مهددة بالسقوط / مدرسة الفاكهة مثلاً / وقد تم حلاؤها لعدم صلاحيتها : لا رقابة على عمل المتعهدين .

بعض المكاتب الاستشارية المكلفة بالرقابة على أعمال المتعهدين تفوح منها رائحة الفضيحة والمحاصصة مع المتعهد .

مشاريع الصرف الصحي في بعلبك المتوقفة وقد تم تنفيذ بعضها بصورة سيئة جداً .

مشاريع المياه في بعلبك متوقفة ولم تستكمل بعد .

في وزارة الهاتف والاتصالات :

المشكلة مع الخليوي لم تحل بعد وابتزاز الناس على اشده

شبكة الهاتف الثابت لم نعلم بعد على كافة المناطق النائية .

المناطق النائية لا تزال حصتها في الاعلام المرئي .

تلفزيون لبنان لا يطال المناطق الجبلية خاصة .

في السكان والمياه : التقنين سيد الموقف : وبعلبك ومدينتها مثلاً يصلها التيار تارة بينما بعض المناطق المجاورة يصلها التيار ٢٤ / ٢٤ ساعة : الوزير نشكو له فلا يحرك ساكن .

التأثير في تنظيم مصالح المياه وانصاف العمال إسوة بغيرهم في الوزارات الأخرى .

وزارة البيئة : أين دورها في حل مشكلة النفايات التي أصبحت تنشر الأوبئة والأمراض المستعصية وفي كافة

المناطق كان لبنان يعرف بمصايفه وعذوبة مائه وصفاء هوائه أما اليوم فقد أصبح يعرف بدخان مزابله...

دولة الرئيس، «الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك»

والوقت هو آخر هم هذه الحكومة لقد أقر المجلس النيابي عدداً كبيراً من قوانين إجازات الإبرام والمتعلقة بالبروتوكولات والاتفاقيات والمعاهدات واتفاقيات القروض من سنة ١٩٩٠ لغاية سنة ٢٠٠١ بلغ عددها ٢٧١ قانون والسؤال كيف تعاطت الحكومة مع هذا الكم من البروتوكولات؟

هل كلفت الحكومة لجاناً متخصصة بهدف درسها:

هل نسقت مع الجهات المعنية الدولية بهدف تنفيذها:

هل تم وضع آلية التنفيذ ولم الانتظار.

حتى البروتوكولات المالية والتي يلزم لبنان بشروط جزائية في عدم تنفيذها تؤجل من سنة الى سنة!

فلم الاستعجال باقرارها في المجلس النيابي طالما أنها لا تنفذ.

البروتوكولات التربوية والقضائية من يسأل عنها يا أصحاب المعالي.

أنتم تكتفون بالعروضات الثقافية والتربوية بالمجاملات والوعود المعسولة: لقد استدعيتكم السياسيين ووعدتم

كل قرية بمدرسة وكل منطقة بكلية وجامعة ومعهد.

الوقت يمر فممن يستفيد منه وشكراً.

الرئيس:

الكلمة للزميل مسعود الحجيري.

مسعود الحجيري: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

في البداية ونحن في ذكرى ٢٥ أيار شهر التحرير والرجولة والانتصار اهنيء فخامة رئيس الجمهورية العماد

أميل لحود راعي هذا الانتصار ومعه الشعب اللبناني بكافة فئاته وطوائفه وأهنيء دولة رئيس مجلس النواب والنواب ودولة رئيس مجلس الوزراء والوزراء بهذا الحدث التاريخي لبنانياً وعربياً ودولياً.

وأهنيء المقاومة منذ بداياتها وتسلسلها بأحزاب الحركة الوطنية وحركة أمل ثم بتاجها الأعز حزب الله بهذه

الملحمة البطولية التي سطرته في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي.

وأهنيء الجيش اللبناني وقائده السابق فخامة الرئيس لحود وقائده الحالي العماد ميشال سليمان على الثقافة

والفكر العسكري الجديد بتلاحمهم مع المقاومة ودعمها في الوقوف صفاً واحداً ضد العدوان الصهيوني المتكرر على

أرضنا كما أنني أهنيء وأحي الشقيقة سوريا على دعمها اللامحدود لوقف الحرب الأهلية وإعادة بناء لبنان

المؤسسات ودعمها للمقاومة فلولا دعم سوريا لما تحققت التحرير والانتصار ودحر العدو الصهيوني وسقطت

أسطورة الجيش الذل لا يقهر.

وأحي عائلات الشهداء والأسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية واسأل الدولة أن تكون لهم فعلاً أباً وأماً ما ترعاهم فهم أصحاب تضحيات جسام وحقوقهم دين في رقابنا.

كما أنني احببي انتفاضة الأقصى المباركة هذه الانتفاضة التي كان انتصار لبنان القدوة في كيفية الانتصار على العدو الاسرائيلي وكيف ان فئة قليلة صاحبة حق وبامكانات متواضعة انتصرت على عدو مدجج بأحدث الأسلحة ففي فلسطين أطفال مع حجارة وحق مسلوب يقاوم الظالمين والمغتصبين لأرضه وستدرك الحجارة هؤلاء المغتصبين حتى ولو كانوا في أبراج مشيدة. من الأسلحة المدججة بما فيها ف ١٥ وف ١٦.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

نجتمع اليوم لمناقشة الموازنة بعد جلسة الثقة السابعة وما بين الجلستين مررنا بمشاكل عديدة فما أن حان وقت تشكيل الوزارة وبدأ عمل مجلس النواب الجديد الحالي حتى انطلقت ورشة التجريح والتماسك تصاريح، مناشير، مظاهرات، تشنج من هنا وتشنج مضاد من هناك حتى ظهر وكأن، لبنان منقسم على نفسه وكأننا نسينا التحرير والنصر ونسينا اننا في دولة يحكمها دستور الطائف وكل شيء أصبح خاضعاً لللبازار والكلام في كثير من الأحيان رخيص ويطلق جذافاً والاتهامات كثيرة والفضائيات والصحف تنقل الأخبار وتبهرها أحياناً ومدعي الجبهة في الكلام والسياسة ينظرون ويجهذون عن قصد أو غير قصد وكأننا بحاجة لمزيد من المحاكمات والتنظير. والخاسر الأكبر هو الوطن والشعب الصامت الباحث عن لقمة عيشه وعن تعليم ابنائه وعن ثمن العلاج والدواء الباحث عن ستره الحال وعن استقراره وأمنه.

في هذا الزمن الرديء والوضع المتردي بدلاً من التعاون والوحدة والتسامح أصبح الكثير منا يتقن من الاشاعات والتشكيك في كل شيء، تهم معظمها باطل وقليلها محق ولكن الباطل جرف الحق.

إنه التشكيك في ديمومة الوطن ومناعته ووحدته وبرجالات البلاد وسأستها حتى أن مجلس النواب صوّر على أنه ١٢٨ صنماً وطلب من طالبان تخطيط الأصنام النيابية تيمناً بتدمير تمثال بوذا ومجلس الوزراء صوّر على أنه مغارة علي بابا والثلاثين حرامي.

هذا التشكيك وزرع عدم الثقة في النفوس وفي أهل الحكم هي تجريح وتهشيم للوطن لبنان.

عيب هذا الكلام عيب وحرام أن نرفع الشعارات الطنانة الرنانة ونلقي التهم جذافاً، هذه اساءة السمعة لبنان عيب وحرام أن نستغل الحرية والديموقراطية التي وفرها لنا لبنان بهذا الشكل الشيء المسيء للوطن ففي مجلس النواب رجال ونساء شرفاء نذروا أنفسهم للتشريع والاجتهاد ويقدررون المسؤولية الصعبة الملقاة على عاتقهم وفي مجلس الوزراء وزراء جادون ويعملون في مكاتبهم حتى منتصف الليل لكي يجدوا الحلول لمشاكل الوطن والمواطنين ولكن المسؤولية كبيرة والديون كثيرة والبلد خارج من عشرين سنة حرب وطول الحرب يقرعها شارون في المنطقة ونقول يشكك في لبنان وهي وحدته وفي وجوده ويهول بافلاسه وزوال لبنان إن لبنان وجد ليبقى، وهو ضرورة عربية إقليمية دولية وثقافية.

١ - هو ضرورة عربية وإقليمية: لأنه في هذا الجو من الديمقراطية والحرية مع عيشه المشترك بتعدد طوائفه ومذاهبه وفئاته هو نقيض العنصرية والصهيونية في إسرائيل في هذا الشرق الضارب بحضاراته.

٢ - هو ضرورة دولية وإنسانية وثقافية لأن في التعايش الاسلامي المسيحي في لبنان ضمن دولة ديموقراطية صمود حق وتكذيب لنظرية ها تنتقون في صراع الحضارات التي أطل بها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأصبح يروج فيها لصراع المسيحية والاسلام او الكونفوشييه إنها من أفكاره التي تخدم العنصرية والصهيونية والاستعمار هذا المثال من التعايش وتزاوج الحضارات في لبنان سيكون نموذجاً يحتذى به في العالم المسيحي الغربي حيث أنه في فرنسا مثلاً ٦ ملايين مسلم وبدأوا في الغرب يبحثون ويتساءلون عن ماهية هذا التعايش لأنهم بحاجة إليه وسيستفيدون من تجربة وحدة لبنان

في هذا المجال إذن إن وجود لبنان معافى وقوياً هو ضرورة عربية إسلامية مسيحية دولية إنسانية.

إن الهجوم على رموز الدولة والمحاکات الجانبية أعاققت وتعيق الخلاص للبلاد، إن الهجوم على ثوابت هذا الوطن وقيمته وتجريح كل جميل فيه والتشكيك بأهمية وانتصاره قد أعاق ويعيق الثقة بلبنان أني اتساءل لمصلحة من هذا؟

دولة الرئيس، انطلقت وزارة المالية بعد استردادها موازنة الوزارة السابقة في اعداد موازنة العام ٢٠٠١ من البيان الوزاري الذي منحت الثقة على أساسه من المجلس النيابي الكريم بأغلبية واضحة والكثير من النواب اعطوها ثقة مشروطة لمدة ستة أشهر وامتنع عدد من النواب عن التصويت وبرزهم كتلة الوفاء للمقاومة وكان عدد المعارضين قليل لهذا البيان الوزاري ولهذه الحكومة وفي الموازنة الحالية ٤٣٪ من الموازنة لخدمة الدين العام يبقى ٧٠٪ فيها فقط بعد حسم ميزانية الوزارة ورواتب الموظفين يبقى ١٢٪ للأنماء وتحديد الاستثمار للوهلة الأولى هي موازنة تدعو الى القلق والحيرة والخوف ولكن بالدخول في فلسفة الموازنة والوضع الحالي للدولة نجد أن وزارة المالية والحكومة تركز على ما يلي: تنشيط وتصوير الاقتصاد لتحقيق النمو المستدام وبالتالي التمهيد التدريجي لمعالجة العجز المالي في الخزينة وفي هذا المجال كانت عملية الأجواء المفتوحة وتخفيض الرسوم الجمركية المؤمل منهما أن يجعلاً من لبنان سوقاً تجارية عربية شرق اوسطية ومهماً للترانزيت مع فكرة الضريبة المضافة على المبيعات وبالتعاون مع مجلس النواب كان هناك قانون تملك الأجانب وقانون دمج المجالس والعديد من القوانين في الإصلاح الضريبي وتشجيع الاستثمار وقانون مكافحة تبييض الأموال ونأمل من هذه القوانين أن يكون الاستثمار نشطاً ليحافظ لبنان على مركزه المالي وعلى الحرية المصرفية ونظامه المصرفي الرائد في العالم مع طاقات بشرية فته وممتازة مع خبرة سنوات طويلة في هذا المجال وامكانيات عاليه وصاعدة في المعلوماتية التي اصبح لبنان او سيصبح رائداً في بلاد الشرق بهذا المجال لذكاء ومهارة ولياقة وجدية ابنائه وشبابه وشاباته.

ففي لبنان شعب متحضر حضارة وثقافة شرفية مطعمه بنكهة عربية وهذا قد يكون فقط موجوداً في لبنان.

ثم أن الاعتماد على تفعيل دور القطاع الخاص عبر خلق مناخ اقتصادي واستثماري سليم قد يكون من أولى

هذه البوادر دعم الصناعة والتسهيلات المصرفية لها ومن ثم مؤسسة كفالات لصغار المستثمرين.

مع العمل على ادخال لبنان إلى الاقتصاد العالمي عبر اعتماد سياسة اقتصادية منفتحة لتسهيل وتشجيع المبادلات التجارية مع الخارج ومن العلامات الايجابية في هذا المجال موقف السيد ولفنسون مدير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع الاتحاد الأوروبي الداعم للسياسة الاقتصادية للحكومة وهؤلاء لا عواطف عندهم ولكن ١+٢ = ٢ ويتعاملون بلغة الاقتصاد والأرقام.

ومن الايجابيات أيضاً انعقاد الكثير من المؤتمرات والندوات في لبنان نذكر منها عن سبيل المثال المؤتمر السابع للمستثمرين ٧٠٠ شخصية من ٢٥ دولة والتوقيع على انشاء المجلس السعودي اللبناني للاستثمار والانعقاد المؤتمر العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة وعدد من المعارض التقنية والندوات العالمية في لبنان مثلاً كل هذا مع انعقاد مؤتمر باريس الأول والتحضير لمؤتمر باريس الثاني كلها عوامل واعدة بمستقبل لبنان الواعد ومن أولى الايجابيات أيضاً.

رابعاً: المحافظة على سياسة الاستقرار النقدي والمالي وهذه نقطة محورية في تعزيز الثقة في لبنان والمحافظة على لقمة عيش الفقراء لأن انهيار الليرة يعني المزيد من العوز والجوع للطبقات الفقيرة والمتوسطة إن كان هناك ما زال طبقة متوسطة حقيقية فاعلة في لبنان والتي نأمل عودتها للعب دورها لأن ازدهار ونمو الطبقة المتوسطة هي مقياس لنمو الوطن وإزدهاره. أن نمو الطبقة المتوسطة وإزدهارها قد يمنع هجرة الأدمغة والغبين ذوي الكفاءات العالية ونستفيد منهم في بناء الوطن.

ثم أن القروض التي تحصل عليها الحكومة في شهر نيسان بالذات حصلت على ٥,١ مليار دولار هي دليل ثقة في لبنان واقتصاده وإزدهاره المستقبلي ولكنها سلاح ذو حدين فان أحسن استغلالها لصالح تخفيف الدين العام فأهلاً وسهلاً بها وإلا ستحسب في خانة السلبات.

ومن السلبات أيضاً إن التنفيذ لكثير من الوعود مازال نظرياً وإن الكلام عن الخصخصة كثير ومن ثم تخفيض الدين العام ولكنني أرى أن الخصخصة تحتاج لدراسات جدية وأن تحصل دفعة واحدة وتستخدم في تخفيض الدين العام دفعة واحدة وألا ستأكلها خدمة الدين والديون.

والاصلاح الإداري الحقيقي ووقف الهدر ما زال بطيئاً ويحتاج لمزيد من السرعة والشفافية. إن تجربة وزارة الاعلام والتلفزيون لقيت ارتياحاً بشكل عام فأمل أن تكون خطوتاً تتجه في الطريق الصحيح لألف ميل في الاصلاح الإداري الذي ما زلنا موعودين به.

إن نشرة وزارة التخطيط الإداري الدورية فيها الكثير من الايجابيات والحلول ولكن الحلول تحتاج لمثابرة وجهد متواصل وتفاعل مع جميع الوزارات لنصل إلى الحقيقة المرجوة. إن وجود ٢ مليار دولار قروض هي الأمل الأكبر في تنفيذ المشاريع وليست الموازنة هي الأمل المرجو وإن تجميدها مع دفع فائدها هي تأكل للنظرة والمتفائلة

بمستقبل المشاريع والانداء المتوازن ومن ثم فرص العمل وإنطلاق عجلة الاقتصاد وإن تنفيذ المشاريع هي الرد على المتشائمين من أن خدمة الدين نأكل الأخضر واليابس في هذا البلد علماً ما زلنا قادرين على دفع خدمة الدين فلنستفيد من هذه القروض بسرعة وشفافية وإلا وقعنا في المحذور .

وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في هذا المجال وان تسرع في تنفيذ هذه القروض ليست المشكلة في ديون ٢٨ مليار .

دولة الرئيس ، السادة الزملاء ،

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي متدهور في كل لبنان والناس بشكل عام تشكو العوز وقلة الحيلة في تدبير حياتها اليومية وأمورها المعيشية والبطالة مستشرية وفرص العمل قليلة إلى معدومة حتى في القطاع الخاص تلك ظاهرة تعم جميع المناطق اللبنانية كافة ولكن بدرجات متفاوتة إن منطقة بعلبك الهرمل مع عكار هما المنطقتان البائستان والأكثر فقراً وحرماناً سأترك لزملائي نواب عكار الكلام عن منطقة عكار لأن أهل مكة أدرى بشعابها حسب القول المأثور .

أما منطقة بعلبك الهرمل فقد قدمت دماءها فدية وجسراً لحرية لبنان واستقلاله وكرامته وإن لم تكن المساهم الأول في دحر العدوان الصهيوني وضع يوم النصر والتحرير فهي بدون شك المساهم الثاني فقد كانت خزانة المقاومة بحق عن جدارة ودون منازع وقدمت الشهداء والدماء مناسية الاهمال والحرمان التي هي نية منذ عهد الاستقلال حتى الآن، اننا نسأل أما آن الأوان أن يكون لبعلبك - الهرمل مجلس إنماء واعمار أم سيبقى وعداً وحبراً على ورق نائماً في أدراج اللجان؟ أننا نسأل أما آن الأوان أن نعامل كمنطقة لبنانية لنا نفس الحقوق في الانماء المتوازن وليس علينا فقط دفع الضرائب والرسوم أم أن في لبنان مواطن فئة أولى ومواطن فئة ثانية .

إن الناس تشكو وتئن حتى ملت الشكوى والانين ولا حياة لمن تنادي إن بذور الثورة والتمرد كامنة نار تحت الرماد فهل ندفعهم إلى ذلك دفعاً وما رالت ذكرى مدافع وقتلى ثورة الجياح كما يسمونها في الذاكرة لقد منعت زراعة الممنوعات وانشأت مؤسسة الزراعات البديلة وهي ما زالت حتى الآن مؤسسة ورقية اكثر منها حقيقية .

أننا نسأل لماذا المزارعون في تركيا والمغرب يحصلون على تعويضات سنوية من الأمم المتحدة بينما نحن لا ، لقد سألنا السيد المسؤول عن برامج الأمم المتحدة عما تدفعه الأمم المتحدة لتعويض المزارعين عن زراعة الممنوعات فأجاب لا أدري بل هم يضحكون علينا بالجوجة والزعفران والتي هي موجودة في الدراسات على الورق وفي الادراج ولا تعرف شكلها عملياً ، الناس شبت دراسات وتريد أن تأكل وتتعالج وتتعلم . وهنا نسأل الحكومة أن تفعل مؤسسة الزراعات البديلة وتعين لها مجلس إدارة من ذوي الكفاءة والنزاهة وأن تضخ الأموال فيها لعلها تثمن وتغني من جوع .

ثم أننا نحن نواب بعلبك - الهرمل ننبه بأنه بعد سنوات مع سريان مفعول اتفاقية الغبات والتجارة العالمية

سوف تفتح الاسواق والزراعة عندنا بدائية وخاصة في منطقة بعلبك - الهرمل التي ٨٠٪ من أهلها يتعاطون الزراعة بشكل أو بآخر ولا قدرة لها على المنافسة الآن فما بالكم بعد فتح الاسواق إذا استمر الوضع هكذا فعلى الزراعة والأمن الغذائي في لبنان السلام.

فالمطلوب رفع موازنة وزارة الزراعة لأكثر من ٦٨ مليار ليرة المبلغ المقرر في موازنة العام الحالي والحكومة مشكورة على رفعه إلى هذا الرقم، ولكن ذلك لا يكفي مع تخطيط زراعي وإرشاد زراعي حقيقي لا على الورق، مع ابحاث زراعية وبرنامج زراعية مع تحسين وسائل الري وإنشاء السدود والبحيرات والسيول متوفرة. المطلوب توضيب جيد لأن التجار والسماصرة في كل سنة كما يحصل كل عام وهكذا نكفي الناس شر السيول وتروي الاراضي البورقد تشوهت سمعة الانتاج اللبناني في الخارج طمعاً في الربح فواجهة السحارة جيدة وفي داخلها القش والبرارة ومن يشتري أول مرة لا يعيدها ثانية حتى ولو كان لبنانياً.

والطريق الدولي إسمياً لا عملياً على الأرض من زحلة - رياق بعلبك - اللبوة القناع حتى الحدود السورية ومفرق الهرمل - عكار - الشمال هذا الطريق المفروض أن يكون أوتوستراداً دولياً وسياحياً اسوة كيفية المناطق اللبنانية ولكنه كوكتيل فشكّل أتحدى أي خبير أن يجد له تسمية خط واحد ٤م، خط واحد ٦ أمتار أحياناً خطين مع حواجز بدون انارة بدون ممرات للمشاة المطلوب توسيعه وصيانتته أمر سهل، فعلى الأقل يشعر المواطن بأن الزفت عنده مؤمن على الطرق مع أن كل حياته زفت ما عدا الزفت وهناك تنمة الأوتوستراد العربي من المصنع إلى الحدود السورية مع حمص راجعنا وزير الأشغال آمليين أن تفقد الوعود.

مدينة بعلبك مدينة اثرية بكل فخر واعتزاز بقلعتها العجائبية ومدينة سياحية جميلة مدخلها يذكر بمدخل المنتجعات وبنيتها الطرقاتية والتحتية ضيقة بدائية، إن مدينة بعلبك بالتعاون مع النواب وجمعيات المجتمع المدني لديها مخطط لهذه المدينة وقد جلنا نحن نواب بعلبك - الهرمل معهم على معظم الوزراء وحتى السفارات والأمم المتحدة وأخذنا وعوداً بتنفيذ مخطط بعلبك ٢٠٠٤ نأمل المساعدة وهو استثمار وتجارة سياحية تدر الأموال على خزينة الدولة.

مدينة الهرمل بها شاطئان قل وجودهما وهما قاموع الهرمل ونهر العاصي هذا النهر الذي لا نظير له في لبنان وقد يكون في العالم بمياهه العذبة المتدفقة مع شلالاته الطاعنة في قلب الطبيعة الجميلة رائحة المياه والجو ترد الروح كما يقولون أننا نتساءل لماذا هذا الأهمال، والتجمع السكاني الثالث في منطقة بعلبك - الهرمل هي بلدي عرسال هذه البلدة تمثل قمة الحرمان في لبنان ومثال ساطع على الحرمان.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

هل تعلمون بأن عدد سكان عرسال هو ٣٥ ألف نسخة ومساحة أراضيها ٢٠/١ من مساحة لبنان.

- لا يوجد فيها إلا ضابط واحد بالجيش اللهم إلا ضابط واحد رفع من الصف مع ان عدد الجنود فيها مع

- قوى الأمن حوالي ١٠٠٠ يعني الصحة جيدة والشهادات موجودة ولكن لا واسطة لهم.
- لا يوجد فيها إلا رئيس دائرة واحد يتيم موظف واحد فقط لا غير من الفئة الثالثة أما وظائف الفئة الثانية والأولى فهي من باب ممنوع من الصرف.
 - يوجد فيها طريق واحد والطريق أن أهاليها شقوه على حسابهم الخاص ووزارة الأشغال شكوه عبده بالزفت.
 - لا يوجد بها شارع واحد بل كل طرقاتها أزقة.
 - لا يوجد بها إلا طريق زراعي واحد بطول ٦ كلم شقة المشروع الأخضر مع أن مساحتها ٢٠/١ من مساحة لبنان.
 - تأتي مياه الشفة يوماً واحداً في الأسبوع هذا إذا أتت.
 - لا يوجد بها مكتب للبريد أو للهاتف.
 - يبدو رقم ١٠ يلزمنا في كل شيء ونحن نتصارع معه ومع الحرمان ولنا عدة طلبات فكل شيء عندنا مهلهل ولكني سوف أطلب طلباً واحداً من الحكومة فقط لا غير.
 - وهو طريق طوله ١٥ كلم من عرسال حتى الحدود السورية حيث أن تصفه الآخر على الحدود السورية معبر حتى الحدود اللبنانية الدولية نحن نطمح أن يشق ويعبد هذا الطريق ونفتح أمانة سورية لبنانية على الحدود وهذا الطريق له أهمية استراتيجية واقتصادية.
 - ١ - إن هذا الطريق سلكه الجنرال ديغول أيام حكومة فيشي حين دخل لبنان.
 - ٢ - سلكته بواسطة عرسال لمدة عامين ١٩٥٨ - ١٩٥٩ حين وقفت ضد حلف بغداد وقصفت بالطائرات والمدافع.
 - ٣ - يختصر المسافة ٢٥٠ كلم لأهالي طرابلس والشمال وعكار وبشري حين السفر إلى دمشق.
 - ٤ - يصبح طريق ميناء طرابلس - الهرمل - عرسال البنك في وسط سوريا ومنه طريق الترانزيت للعراق.
 - ٥ - لعله ينعش هذه البلدة المحرومة.
 - ٦ - عرضت هذا المشروع على دولة رئيس مجلس الوزراء وطلب مني أن أقدمه لمجلس الانماء والاعمار المحظوظ والمحروم.
- عشتم وعاش لبنان بشقيه.
- الرئيس: أرفع الجلسة.
- رفعت الجلسة في الساعة العاشرة ليلاً.

جلسة ٢٠٠١/٠٥/٣٠ الصباحية

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل جمال اسماعيل.

جمال اسماعيل: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

الموازنة ليست أرقاماً صامتة وأبواباً وبنداً تقليدية فحسب، بل هي رؤى وتصورات لسياسة الدولة المالية والإنمائية والاقتصادية. وإن لم تكن هكذا تبقى حروفاً ميتة ووعوداً هالكة.

ونحن نرى أن الأوضاع الإستثنائية تلزمننا الرؤية الاستثنائية، والمشروع الاستثنائي الذي ينقذ البلاد من السقوط نهائياً في دائرة الافلاس التي لم تعد تنفع معها كل المعالجات.

دولة الرئيس، نحن نقدر للحكومة مساعيها ولرئيس الحكومة تطلعاته ومبادراته الناشطة. ولكن اللبنانيين، معظم اللبنانيين يتساءلون، ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟

الناس... أيها السادة لم تعد تطبيق الجوع والفقر حتى العوز الذي يقض مضاجعهم ويجعلهم يتوجسون على يومهم وغدهم ومستقبل أبنائهم.

نحن نفهم الأوضاع الضاغطة التي تحول دون تحقيق الطموحات لكن ذلك لا يعفي أحداً من مسؤولية إجتراح الحلول لمعالجة هموم المواطنين وهواجسهم بل والإجابة على تساؤلاتهم في ظل الانقسام حول مواضيع أساسية من جهة والتحديات الإقليمية والداخلية الراهنة من جهة أخرى.

فالجدل القائم أو العقيم بين أهل السياسة يوهم الناس بأن البلاد أصبحت على حافة الانفجار. وهنا نتساءل! هل الوثائق من هنا وبيانات المنابر التي تدعي الديمقراطية من هناك، خصوصاً في هذا الطرف الدقيق والخطير الذي يضع فيه السفاح شارون المنطقة بأسرها على فوهة البركان، هل هذه كلها وطنية الطروحات والاهداف، أم ملتبسة في توقيتها وخلفياتها؟

هل الشعارات المريبة والمشككة من هنا والمظاهرات الانفعالية من هناك تؤشر إلى حقيقة الوفاق الداخلي ومثانة الوحدة الوطنية الكفيلة وحدها بإفشال كل المخططات التي تستهدف بلدنا وهويتنا وكرامتنا!!؟

ان تضامن اللبنانيين، كل اللبنانيين وإلتفافهم حول المقاومة الوطنية البطلة، ودعم الشقيقة سوريا الالامحدود أكداً على حتمية إنهزام أشرس عقلية عدوانية في العالم. ونحن نعيش اليوم عرس النصر في تحرير أرضنا من رجس الاحتلال الصهيوني، ولكن الفرحة لن تكتمل إلا بعودة كل شبر من أرضنا في مزارع شبعاً إلى حضن الوطن. ذلك هو قرار الشرعية في بلدنا وخيار المقاومة والمناضلين الابرار الذين يشرفون بتضحياتهم بلدهم والأمة العربية بأسرها.

وهنا نسأل، أين تقف الدولة من واقع التشرذم الحاصل على الساحة حالياً ومن الشعور بالانقسام الذي تعززه الطروحات المتناقضة والمواقف المتشنجة والشعارات الاستفزازية التي تعيد عقارب الساعة إلى مرحلة ما قبل الحرب التي عاينها وبلاتها طيلة عشرين عاماً.

الدولة هذه حسبنا تتفرج في مرحلة من المراحل على فصول أزمة وطنية لاتعنيها لا من قريب ولا من بعيد، بل تكتفي بمتابعتها ومراقبتها ورصد تطوراتها وانعكاساتها على كل صعيد، كأنها تنازلت عن دورها في إدارة شؤون البلاد واحتضان هواجس وهموم العباد. أما كان الأجدر بالدولة أن تعزز حضورها السياسي وتطلع بمسؤولياتها فتبادر للإجابة على تساؤلات المترددين ومخاوفهم، وتحصن المشروع الوطني والثوابت والمسلمات التي يجمع عليها السواد الأعظم من اللبنانيين. نحن مع الانتفاضة الفلسطينية في مواجهة المخطط الصهيوني، نحن مع العلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا، نحن مع العلاقات الاستراتيجية في مواجهة المخططات الصهيونية التي تستهدف الأمة العربية قاطبة. وهنا نقول لكل الغياري على مستقبل البلاد: كفى التشكيك بالوجود السوري في لبنان. اسحبوه من التداول ومن دائرة التجاذبات الضيقة، والمزايدات الفتوية الرخيصة. فالمسار واحد والمصير واحد، والعدو واحد، العدو الذي يتربص بنا الدوائر. فسوريا الأمس هي سوريا اليوم والتي شكلت الضمانة للعيش المشترك والدعم الأكيد لسيادة واستقلال لبنان ولنظامه البرلماني الديمقراطي الحر الذي ارتضيناه ونتشبث به. لكن النظام السياسي الأمثل، لا يمكن أن يبقى جامداً ومتحجراً بل متطوراً يواكب تطلعات الناس وتحديات العصر.

من هنا نقول إن تردي الوضع السياسي نتيجة سوء تطبيق النظام أو الارتداد عليه كفيل بإفشال أي مشروع اقتصادي لإنقاذ البلاد من الضائقة الخانقة التي يعاني الجميع من حداثها.

وأي مشروع اقتصادي تعكسه هذه المواقف التي تذهب بمعظمها إلى خدمة الدين العام، والإنفاق الجاري؟ ولكن الأهم ما هي الوظيفة الاقتصادية للبنان في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم حالياً. أهو لبنان الزراعة والصناعة؟ أهو لبنان السياحة والخدمات؟ أم هو لبنان المعلوماتية والتكنولوجيا؟ فإذا اتخذنا فعلاً القرار لابد للدولة بكل سلطاتها من بلورة الخيار، تشريعاً عبر تحديث القوانين، واجرائياً عبر الموازنة العامة، والمشاريع التي تعكس طبيعة هذا الخيار: لكن يبدو أن القرار لم يتخذ والخيار لم يحدد، ومازلنا نتخبط في إدارة الازمتين الاقتصادية والمالية، في ظل تلك الدول الشقيقة والصديقة والدول المانحة بالتزاماتها ووعودها، وذلك إما لأسباب سياسية ضاغطة مرتبطة بالصراع العربي الصهيوني والموقف اللبناني الثابت حول هذا الموضوع كقرار الكونغرس الأميركي بحجب المساعدات عن لبنان، وإما بعجزنا عن تحقيق الأصول والشروط التي عبر عنها رئيس البنك الدولي في زيارته الأخيرة إلى لبنان.

دولة الرئيس، من واجب الحكومة اجترح الحلول ولو المتواضعة للخروج من هذا المأزق. صارحوا الناس بحقيقة الواقع وقد احبطتهم كثرة الوعود والآمال...

إطرحوا عليهم المعالجات ولو الخجولة، وأشركوهم في مسؤولية وضع القرار. ولا احسبهم ييخلون بالتضحيات مهما كانت قاسية في سبيل انقاذ الوضع في بلدنا. مدوا أيديكم إلى القوى الحية وإلى مؤسسات المجتمع المدني، استثمروا عقول اللبنانيين وطاقاتهم، المقيمين والمغتربين وقاربوا الشباب ليشاركوا في ورشة النهوض الاقتصادي بدلاً من دفعهم إلى الرفض والممانعة والهجرة إلى الخارج. آن للدولة أن تتصالح مع الشعب الذي تؤلمه الغربة في وطنه.

دولة الرئيس . . لقد حان الوقت للإلتفات إلى المناطق المحرومة، فاسمحوا لي أن اريق امامكم دموع عشرات الالوف من ابناء الجزء الصابر على البلاء أعني به عكار. ومن سوى عكار يستحق أن يكون النموذج الحي والواقعي عن عذابات الانسان ووجع المواطن في لبنان. أن واقع منطقة عكار لو كتب بالأبر على أوراق الشجر لكان عبرة لمن اعتبر؟ لقد نمنا على حلم جميل اسموه ظلماً وعدواناً (الإنماء المتوازن) لنستيقظ من بعده على واقع مؤلم فاجع جعلنا نفقد الأمل في صلاح الحال الذي غدا من المحال، إذ لا إنماء ولا من يحزنون ولباقي القصة هموم وشجون وإليكُم بعضها: إن ما يزيد على اربعمائة بلدة وقرية يضمها هذا الصقع اليأس البائس والمعروف بإسم عكار، والذي شبع قهراً ووصل حد الانفجار يكتوي بلهب الإهمال والتهميش والنسيان. فمياه الشفة يراها اهلنا في أكروم قريبة من مواقع النجوم، وقرى سهل عكار تشرب المياه بمزوجة بملوحة مياه البحار. أما شبكات الصرف الصحي فإنها تبدو غريبة على منطقتنا التي يتوجب على أهاليها رغماً عن انوفهم أن يعانون التلوث حتى الموت، وإلا كيف نفسر هذا الغياب أو التغييب للصرف الصحي بعد أن لوثت المياه المبتذلة الماء والشجر والحجر وسكنت في أمعاء البشر، والمدارس . . . المدارس يا أصحاب الضمائر الحية، حكايتها غريبة عجيبة، أنها اشباه مدارس، مجرد غرف كأنها اقفاص يحشر فيها التلاميذ حشراً كالمساجين في حين ترتفع الأبنية النموذجية لمدارس عصرية في أماكن أخرى لها نصيب من الدلال والجمال، أما ابناءؤنا فليذهبوا إلى الجحيم . . . طرقاتنا . . عفواً دروبنا لاتزال كما هي منذ العهد العثماني، يزورها الزفت خجولاً على استحياء فيجود عليها ببعض الرقع لتزيدها سوءاً، ووزارة الاشغال عنا مشغولة في شق الطرق الجوية والبحرية في زمن الأجواء المفتوحة على اوجاعنا وجراحنا.

وشبكات الكهرباء لم تصل إليها يد التطوير والتأهيل منذ ستينيات القرن الماضي فباتت كأنها الشموع، تنقطع مع كل نسمة أو هبة ريح.

وفيما نحن نطالب بافتتاح فرع للجامعة اللبنانية في منطقة عكار تتحفنا الأخبار بأن الحكومة قد قررت اغلاق فرع الجامعة اللبنانية في الشمال لتزيد الطين بلة وكأنه لا يكفينا نحن ابناء الشمال الفقراء إليه تعالى ما نحن عليه من فقر وجوع وتعتبر حتى نتكبد فوق طاقتنا عناء مصاريف اضافية ليصل طلابنا إلى العاصمة بيروت لمتابعة تحصيلهم العلمي وهم بالكاد كانوا يتدبرون امورهم في الدراسة في طرابلس عاصمة الشمال، ترى ألا تستحق الفيحاء وفيها ما فيها فرعاً لجامعة لبنانية يتيمة في حين تغص بيروت بالجامعات الوطنية والخاصة افيدونا افادكم

الله ويجدثونك عن الموازنات وعن العدالة في التوزيع لتشمل كل المناطق والجهات، وحين تطالع الواقع المؤلم تجد أن مناطق معينة ولا نقول مدللة، تنال حصتها في كل عام، وتحرم عكار على الدوام، وإذا نالها نصيبها والذي يأتي غالباً متأخراً، فأقل من عشر نصيب غيرها ممن لا توازي عشر عكار سكاناً وبلدات، وإذا لم يعجبكم هذا الأمر يا أيتام عكار فاشربوا ماء البحر أو افقعوا أن شتم من القهر فأنتم مواطنون ولكن من الدرجة العاشرة.

دولة الرئيس، أن الخدمات الصحية غائبة عن منطقة عكار وهي الخزان البشري الأكبر في لبنان. ولا بد من إجراءات فورية واستثنائية تأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار في وقت باتت فيه اسعار المشافي كاوية لا ترحم فقيراً ولا محتاجاً.

أمام هكذا وقائع مؤلمة أدعوا إلى تأسيس مجلس لإنماء عكار على غرار المجالس القائمة فهل من محيب. وفي هذا المجال ومن على هذا المنبر أدعوكم إلى أن تصارحوا الناس. لماذا لا تكونوا صريحين مع أبناء عكار؟ لماذا هذا التجاهل والإهمال والتغيب لهم؟ أقول لكم بلسان كل فرد من أبناء هذا الجزء العزيز من لبنان إننا في عكار لا نقل وطنية وتمسكاً بكل حبة رمل من ثرى هذا الوطن الطاهر لقد قدمنا آلاف الشهداء ونحن على أتم الاستعداد لتلبية نداء الوطن. ولا مجال لأحد لأن يزايد على وطنية عكار أو ينكر دور عكار في بناء الوطن ورفع شأنه فلا تقتلوا الحس الوطني الذي يغلي في صدور أبناء عكار الطيبين، فهم من هذا الوطن ولهذا الوطن.

فمزيداً من الاهتمام بحاجات هذه المنطقة الحيوية الهامة ترى أين أصبحت مشاريع ضخ المياه وتأهيل أو استيراد العبداء حلباً؟ بل أين أموال البلديات؟ ولماذا لا يتم الافراج عنها من أجل القيام ببعض الانشاءات الحيوية الضرورية؟ ومتى تفكر الحكومة بالاهتمام بالقضية الزراعية في عكار؟ فتعمل على معالجة مآسي الزراعة والمزارعين الذين يعانون الأمرين من تصريف الانتاج وانعدام الحماية والمزاخمة واغراق الاسواق بالمحاصيل المستوردة مما جعل المزارع يكفر بالزراعة والأرض ويبحث عن فرصة عيش كريم ولو في اقاصي المعمورة، وماذا تنتظر الحكومة حتى تتخذ القرار بفتح مركزين واحد للسجل العدلي وآخر للسجل العقاري في حلبا واستحداث محكمة بداية وغرفة استئناف في عكار وهل هذه القضية تحتاج إلى معجزة سماوية؟ بل أين هي اللامركزية التي شبعنا كلاماً منمقاً حولها أم أنها هي الأخرى ذهبت مع الريح؟!

دولة الرئيس، في حياة الأوطان وفي سير التاريخ محطات هي بالواقع مفترقات مصير. نحن اليوم في منطقة عكار أمام واحدة منها ربما كانت من أشد مفترقات تاريخنا المعاصر حراجة وخطورة وقلقاً على الحاضر والمستقبل، إذاً نحن في صميم تحديات مصيرية تتناول الوطن والدولة ورسالتهم القريية والبعيدة، بمعنى آخر تتناول الأرض والشعب. من هنا ندعو رئيسي مجلس النواب والحكومة لزيارة منطقة عكار لمعاينة مدى حدة المعاناة والحرمان التي تعيشها هذه المنطقة منذ فجر التاريخ عليها تكون هذه الزيارة فاتحة خير في بناء مستقبل يطمح إليه شباب المنطقة المغييون عن كل سياسة إقتصادية وإجتماعية وتربوية ترسمها الدولة في موازنتها كل عام، وهنا نسأل حكومة الرئيس الحريري من يرسم القوانين ومن يطبقها لأن تطبيقها يتم بطريقة غير عادلة فنحن في منطقة وادي خالد لا

نستطيع الحصول على وظيفة إلا بعد مرور عشر سنوات على إصدار مرسوم التجنيس بينما شبابنا مجبر على الإلتحاق بمعسكرات خدمة العلم رغم عدم شموليتهم لهذا القانون.

رئيس الحكومة: معك حق، يجب ان يصحح هذا الامر.

الرئيس: تستطيعون تقديم اقتراح قانون بهذا الصدد لتسوية الموضوع الذي نتحدث عنه فاما يلغى هذا او يلغى ذاك.

جمال اسماعيل: وقبل أن أختم كلامي أدعوكم إلى وقفة مع الذات وإلى أن تضعوا أيديكم على ضمائرهم وأن تستجيبوا لصراخ المحرومين وأنات المظلومين وكفانا إهمالاً وشعارات فهل من محبٍ؟؟ أمتنى ذلك من كل قلبي. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل ناصر قنديل.

ناصر قنديل: دولة الرئيس،

ونحن نناقش مشروع قانون الموازنة كلنا ندرك انها موازنة الضرورة. فهي من حيث الشكل الموازنة التي وضعتها حكومة تسلمت مسؤولياتها الدستورية في موعد مفترض لتقديم الموازنة. وهي من حيث المضمون موازنة حكومة ارقامها سلفا بتخصيص اكثر من ٩٠٪ منها ما بين خدمة الدين والانفاق الجاري. ولذلك لم يكن غريبا ان يتجه النقاش نحو مناقشة سياسة الحكومة ولكن قد يكون ثمة شيء من الغرابة في ان يتجه جزء من النقاش نحو مناقشة سياسات الحكومات السابقة للرئيس الحريري او للرئيس الحريري شخصيا. فخلال ستة اشهر اظهرت الحكومة توجهاتها وبدأت ممارستها الفعلية باتجاهين حقيقيين، هيكله الدين ومحاولة تحريك الاقتصاد.

وكلنا ندرك ان المهمة الصعبة التي تنتظر البلاد هي البحث عن طريقة لكسر الحلقة الجهنمية بين تنامي الدين من جهة وانكماش الاقتصاد من جهة اخرى، فماذا تقول الارقام؟

تقول الارقام ان الواردات قد زادت من عام ١٩٩٤ الى عام ٢٠٠١ ١٠٠٪ وان النفقات ايضا قد زادت من عام ١٩٩٤ الى عام ٢٠٠١ ١٠٠٪ ايضا وان العجز قد زاد من عام ١٩٩٤ الى عام ٢٠٠١ ١٠٠٪ ايضا.

ثلاثة اتجاهات في النمو الايجابي والسلبي متوازنة، من اين جاءت المشكلة؟ جاءت المشكلة من ان قيمة الدين قد زادت وحدها اربعة اضعاف من عشرة آلاف مليار عام ١٩٩٤ الى اكثر من اربعين الف مليار عام ٢٠٠١، فيما الناتج المحلي لم يحقق نموا يتجاوز ٧٥٪ خلال هذه السنوات السبع. والدين الذي زاد اربعة اضعاف نصفه خدمة دين، من اصل ١٤٠ الف مليار ليرة قيمة اجمالية للدين تقريبا هناك اكثر من ٢٠ الف مليار ليرة وحدها لخدمة الدين.

ونكتشف من الارقام انه في كل مرة زادت واردات الدولة عن ١٧٪ من الناتج المحلي وقعنا في الانكماش، هذه تجربة العامين المنصرمين مع الحكومة السابقة.

ونكتشف في كل مرة اقتربت خدمة الدين من ١٧٪ من الناتج المحلي دخلنا في عمق الازمة الخطيرة.

نكتشف من الارقام ايضا ان عام ١٩٩٧ كان عام التوازن او انعدام الوزن قبل الدخول في مرحلة الوزن السلبي حيث كان الناتج المحلي يساوي قيمة الدين اي ١٠٠٪، ٢٢ الف مليار.

وكلنا نبحث عن نقطة توازن يعود فيها الناتج المحلي ليعادل قيمة الدين ويبدأ من عندها فقط العد التنازلي لتجاوز النفق المسدود الذي ينتظرنا اذا بقيت الامور على حالها.

والاسئلة الكبرى التي تواجه الحكومة وتواجه المجلس واللبنانيين هي التالية:

هل يمكن تجميد الانفاق عند حد خمسة آلاف مليار ليرة في السنة دون خدمة الدين؟

هل يمكن تحقيق تغطية لكلفة الدين، اي خدمته، من خارج الواردات التقليدية مع السعي الدائم لتحقيق صدمات في قيمة الدين؟

هل يمكن زيادة مستديمة لحجم الناتج المحلي تتناسب معها زيادة في الواردات؟ اي بالارقام؟

السؤال هو هل نستطيع تحقيق نسبة نمو تتراوح بين ٥ و ٧٪ لخمس سنوات فيبلغ الاقتصاد حجما اجماليا يقارب ٢٥٥ مليار دولار فيما نكون قد استطعنا تجميد قيمة الدين الاجمالي عند رقم ٢٥٥ مليار دولار؟

ان هذا هو التحدي الاقتصادي الاساسي لاننا اذا بلغناه نستطيع بعدها ان نراهن على تحقيق تراكم اولي من الواردات وندخل في المرحلة الايجابية لاعادة انطلاق التناسب بين الواقعين الاقتصادي والمالي.

لا بد هنا من الاشارة الى ان الحكومة تسير في الاتجاه الصحيح من خلال السعي لاعادة هيكلة الدين باحتساب كيفية خفض الفائدة على هذا الدين. ولا بد من الاشارة الى ان الدولة التي تجاوزت ٦٦٪ من اجمال الواقع النقدي تشكل في واقعها الراهن حماية لسعر صرف النقد، وقد شهدنا خلال الاشهر الماضية ضغطا غير عادي على سعر صرف الليرة ومحاولات المضاربة وباءت جميعها بالفشل، ذلك ان النسبة المتبقية من الودائع بالليرة اللبنانية في حالات القلق والخوف يجري تحويل نصفها الى العملة الاجنبية، وها هو هذا النصف نفسه قد بدأ يعود الى الليرة اللبنانية بعدما افئع الذين هربوا ودايعهم الى العملات الاجنبية بأن لا خوف على سعر صرف النقد.

اذا نتحدث عن كيف نؤمن الموارد ونتفق على ان الخصخصة هي الباب الوحيد لتأمين الموارد. نتحدث عن ترشيد الانفاق ونتفق على ان الاصلاح الاداري هو الباب الوحيد لترشيد الانفاق. نتحدث عن تحقيق النمو ونتفق على ان تشجيع التسليف ودعم التسليف هو الباب الوحيد لتحقيق النمو.

ولكن اسمحوا لي ان اتوقف امام العناصر البنوية الاساسية التي لا بد من لحظها من اجل اطلاق عجلة الاقتصاد والنمو وكبح جماح تضخم

الدين العام وخدمته، فاقصادنا ليس اقتصادا ثقيلًا يملك دورة تقليدية تقوى على المتغيرات والطوارئ

وليس لدينا اسواق تقليدية نتجه نحوها ايا كانت ظروفنا، لذلك تصبح الثقة والاقدام عناصر اساسية بل العناصر الاساسية في حركة الاقتصاد. فعلى سبيل المثال في مراحل القلق تبدأ المضاربة على الليرة وفي مراحل غياب الاستقرار السياسي يجري الامتناع عن الاستثمار وعندما ندخل الانقسام السياسي ندخل في الامتناع عن الانفاق.

خدمة الدين هي ثمن الزمن الذي لا نحترم قيمته بعد، حيث تصبح القيمة الفعلية للمشاريع الممولة من الدولة اعلى من القيمة الاقتصادية المجدية، ومثال الكهرباء مائل بين ايدينا فنحن لدينا اعلى كلفة واسوأ خدمة واكل دخل ولكن المثال الاكثر وضوحا على عدم احترامنا لقيمة الزمن تظهره تجربة الهاتف الخليوي. عام ١٩٩٥ كانت القيمة العالمية لسعر المشترك في الهاتف الخليوي عشرة آلاف دولار وكان لدينا نصف مليون مشترك اي ان قيمة خصخصة الهاتف الخليوي عام ١٩٩٥ كانت خمسة مليارات دولار وكان حجم الدين يومها عشرة مليارات دولار اي اننا لو توافقنا على الخصخصة في تلك الايام، وقد احتجنا ست سنوات حتى بتنا نتساءل لماذا التأخير في الخصخصة بينما السؤال قبل ست سنوات كان ماذا وراء فكرة الخصخصة ولماذا الخصخصة؟

لو حصلت خصخصة الهاتف الخليوي وحده عام ١٩٩٥ لانخفض اجمالي الدين من عشرة مليارات الى خمسة ونحن نعلم ان نصف الدين هو خدمة الدين اي اذا انخفض الدين الى نصفه لانخفض ديننا

الحالي الى نصف ما هو عليه باعتبار التراكم ما حصل تناسباً بين الدين وخدمته اي لكان اجمالي ديننا الان ١٢ مليار دولار ونصف المليار فقط اي ما يعادل ٨٠٪ من اجمالي الناتج المحلي الاسمي.

عام ١٩٩٧ كلنت قيمة خصخصة الهاتف الخليوي تعادل ٣ مليارات دولار وكان ديننا قد اصبح ١٥ مليار دولار. اليوم قد لا تأتي خصخصة الهاتف الخليوي بعائد الملياري دولار فيما بات ديننا الاجمالي يتجاوز ٢٥ مليار دولار، هل يشكل ذلك بالنسبة اليها درساً كافياً لنعرف ان الثروة الاساسية التي نهدها هي الزمن؟

دولة الرئيس، ان عناصر الثقة التي تطلق الاقتصاد وتطلق يد الحكومة في رؤيتها الاقتصادية تنطلق من عنصر اساسي هو الايمان بأهمية وحدتنا. وقبل ان نتحدث عن الوحدة السياسية لا بد من ان نشير الى الارقام مرة اخرى، فان نسبة النمو المحقق كانت تتناسب طردياً مع نسبة الوحدة الداخلية ولا تتناسب عكساً على الاطلاق مع التحديات الاقليمية وهذا امر مهم جداً.

ان نسبة النمو لم تتراجع في ظروف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة وخصوصاً عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦، بينما تراجعت في لحظات الانقسام السياسي الداخلي. ان المراحل التي سجلت اعلى نسبة نمو كانت عام ١٩٩٥ حيث بلغت ١٨٪، كانت عام ١٩٩٤ ١٣٪ وعام ١٩٩٦ ١٣٪، معدل الفائدة كان عام ١٩٩٥ ١٥٪ وكان عام ١٩٩٤ ١٧٪ وعاد عام ١٩٩٦ الى ١٧٪. كلما كانت جبهتنا الداخلية متماسكة سياسياً كلما كانت نسبة النمو المحققة اعلى، ذلك ان عنصر الثقة يصبح هنا عنصراً لا يقل اهمية عن عنصر الزمن وكلاهما مدخله التأسيس على وحدتنا الداخلية.

لذلك لا بد من ان ندخل الى الاطار السياسي لهذه الوحدة ولهذا التماسك، وبعيدا عن النظريات لقد عاش لبنان اكثر من ربع قرن على خلفية نظرية اقتصادية لدورة ابتدعها المفكر ميشال شيحا، وكانت هذه النظرية تقوم في جوهرها على مفهوم وقوف لبنان خارج خط الصراعات التي تشهدها المنطقة ووقوف الدولة في لبنان خارج وظيفة الرعاية الاجتماعية واعتبار مصدر الدخل الوحيد وليس الاساسي للدولة هو الواردات الجمركية لتجري عملية اعادة تدويرها في المحاصة السياسية الطائفية.

وقبالة ميشال شيحا كان كمال جنبلاط يحمل راية التحذير المستمر من خطورة الوهم بانسحاب لبنان من صراعات المنطقة ويدعو لبناء اقتصاد وسياسة ينطلقان من الايمان بأن عروبة لبنان اما ان تكون خيارا تشترك به عائد ربحها او ان تكون قدرا فلا تشترك الا في عائد خسارتها، وجاء الامام الصدر ليعزز هذا المفهوم ويضيف اليه اهمية التوجه نحو الاستعداد لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي المحدث بلبنان من جنوبه واهمية معالجة الحرمان صاعق التفجير المؤجل ولكن الدائم.

الا اننا نستطيع دون مبالغة ان نجد في كتابات ومحاضرات الشيخ موريس الجميل نقطة الزواج المبدعة بين هذه الافكار، عروبة لبنان ومواجهة الخطر الاسرائيلي ودولة الرعاية والتخطيط. ولكن غاب موريس الجميل قبل ان نفتتح بآرائه ودخلنا الحرب الاهلية المؤلمة قبل ان نتمكن من اعادة النظر بما كنا عليه. لذلك فان النقاش الذي يدور في البلاد اليوم حول واقعنا السياسي والاقتصادي وتداخلهما تحت عنوان غاية في الدقة «هانوي ام هونغ كونغ» هو نقاش صحي ونقاش واجب لان علينا ان نعيد تعريف موقعنا الاقتصادي والسياسي ومدى قدرتنا على التحكم بعناصر حركة هذا الواقع الاقتصادي والسياسي.

«هانوي كونغ» التي تأسست على خلفية مشابهة لنظرية ميشال شيحا التخلي عن الهوية الوطنية والقومية والسياسية تحت وهم الانماء الموعود والثروة الاقتصادية الاتية من تجارة الترانزيت والتجارة الحرة، «هانوي كونغ» بالمناسبة سجلت عامي ٩٨ و ٩٩ تراجعاً في نسبة النمو، فعام ٩٨ كان ٤,٣٪ وعام ٩٩ ٢,٦٪.

اما هانوي التي خاضت حرب تحريرها ضد الاستعمار الاميركي - بالمناسبة هي اليوم قبلة انظار الاستثمارات - هانوي اليوم تحقق للسنة الثانية على التوالي نسبة نمو ٩٪ وتتسابق الشركات العالمية على اقامة مصانع التجميع واعادة التصنيع بالحصول على ميزات استثمارية في هانوي. لذلك ليس معيبا ان نتناقش بل المعيب ان نتقاذف كرات الاتهامات.

من المهم، دولة الرئيس، ان نلتفت الى حقيقة اخرى هي اننا عندما نتحدث امام اهلنا وشعبنا عن خطورة العقوبات التي تفرض على لبنان بسبب مواقفه السياسية ان نلتفت الى اننا ننسى ان نوضح بأننا لن نكافأ اذا تخلينا عن ثوابتنا الوطنية، فاذا تخلينا عن ثوابتنا الوطنية يتوهم الكثيرون عندما نقول ان لبنان يعاقب بسبب الدفاع عن سيادته وعن ثوابته، يتخيل الكثيرون انه اذا تخلى عن هذه الثوابت فسوف تكون جنات النعيم وسوف يأتي المن والسلوى.

لسنا بحاجة للذهاب بعيدا لاكتشاف الحقائق، ان تراجع خطوة عن ثوابتك فأنت الى قعر البئر قتلا وذبحا وهذا نموذج فلسطين. وان تلحق سراب الوعود الموهومة فأنت الى المجاعة او الانفجار وهذا هو مثال الاردن.

ان تتمسك بالثوابت وان تؤسس للبناء الاقتصادي ليست معجزة وها هو مثال الصين، وقد كانت لك يا دولة الرئيس زيارة في فترة غير بعيدة وحدثنا عن كيف ان الصين تمكنت من ان تحافظ على ثوابتها

وشخصيتها وهويتها وباتت واحة يتسابقون اليها بين واحات الاستثمار.

ان العولمة قد انشأت اقتصادا لامركزيا، هذه حقيقة يشهد بها اسيااد العولمة. هذا هو اهم ما كتبه «طوماس مزبدمان» كاتب المقالة الاقتصادية في الـ «U.S TODAY» وكاتب المقال الافتتاحي في «نيوز ويك تايمز». ان السيطرة على حركة رساميل الاستثمار باتت اقل بكثير من ذي قبل فيما لاسيطرة على صناديق التمويل هي موضع القرار السياسي.

ولذلك الخطير هو ان نأخذ خيار روسيا مثلا التي تحت شعار ضغط الصناديق المالية يجري ابتزازها سياسيا بينما الرساميل الاقتصادية السياسية تتجه الى حيث الحوافز والى حيث البيئة والمناخ الاستثماري ولا تتقيد كثيرا بجنسياتها وبأوامر حكوماتها.

المشكلة اننا خلال سنة من التحرير لم نكتشف قوة وحدتنا بل لم نكتشف ان خطوط الاحتلال هي خطوط انقسامنا، واننا اذا حاولنا الخروج من صراع المنطقة سيدخل هذا الصراع الينا، وان حماوة الصراع وسخونته بيننا اذا لم تنزف دما في حرب اهلية فهي تنزف مالا من جيوب الفقراء وتدفع البلاد الى كارثة محققة. فرحنا نتلهى بالمعارك البهلوانية ونحن ندرك طريقها المسدود، من منا لا يدرك ان البحث في الامور العسكرية والامنية المتصلة بالصراع مع اسرائيل هو بحق طريقه مسدود، من منا لا يدرك ان قضية الجنوب والعلاقة مع سوريا محور وفاق يشكلان المدخل لاستقرار سياسي واقتصادي خارج وهم الوعود الدولية مع الحرص الدائم على افضل استثمار لعلاقتنا مع الامم المتحدة وعواصم القرار وصناديق المال.

لا يجوز ان تكون الامور العسكرية والامنية المتصلة بالصراع مع اسرائيل محور انقسام. هذه حقيقة نكتشف معها انه عندما تصبح هذه الامور محور انقسام فان اسرائيل حكما هي الشريك الثالث لاي فريقين لبنانيين يختلفان على هذه الامور.

هذا هو حال النقاش حول الوجود العسكري السوري وهذا هو حال النقاش حول ارسال الجيش الى الخط الازرق وحكاية الخط الازرق معروفة. معروف ان القرار ٤٢٥ جاء حصيلة نضال عنيد للبنان من اجل ان ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية الى خلف حدود لبنان المعترف بها دوليا فيما كانت اسرائيل تسعى الى استبدال مصطلح حدود لبنان المعترف بها دوليا بمصطلح الحدود الدولية اي ان تحصر الانسحاب بالمناطق التي احتلتها من الارض الفلسطينية المحتلة، وهي تدرك وتخطط تحتفظ بالاراضي اللبنانية التي احتلتها انطلاقا من الاراضي

السورية المحتلة. وفشلت اسرائيل اثناء مناقشات القرار ٤٢٥، ومرة اخرى اثناء مفاوضات اتفاق ١٧ ايار، ومحاضر السفير انطوان قتال موجودة لدى وزارة الخارجية. حاولت اسرائيل ان تحصر الانسحاب بمصطلح الحدود الدولية اي حدود لبنان مع فلسطين الانتداب وهي بين الناقورة وكفرشوبا لتعطي لنفسها حق الاحتفاظ بالاراضي التي احتلتها انطلاقا من الاراضي السورية المحتلة.

ومرة اخرى وفيما كانت اسرائيل تتذرع بأن الخط المسمى خط الرابع من حزيران الذي انطلقت منه في احتلالها للاراضي السورية العربية في الجولان عام ١٩٦٧ بأنه خط غير عملي وغير واقعي ولا يمكن التعرف على معالمه، فيما بدأت تسوق مفهوما يقول ان خط الحدود الدولية هو الخط العملي والممكن والواقعي والسهل التعرف الى معالمه.

جاءت في لبنان وللأسف بتغطية من الامم المتحدة لتسويق بدعة معاكسة وان خط الحدود الدولية غير واقعي وغير ممكن التعرف الى معالمه ولا بد من استحداث وابتداع خط آخر سمي الخط الازرق، ونحن نعرف انه حيث الخط الازرق لا حدود دولية وحيث الحدود الدولية لا خط ازرق، والمقصود واضح هو ان يفرض على سوريا خط الحدود الدولية وان يفرض على لبنان التخلي عن حدوده الدولية.

لذلك لا مبرر للنقاش حول لبنانية مزارع شبعا، المبرر هو ان نضع بين ايدي اهلنا واعلامنا ودبلوماسيينا الوثائق والوقائع التي تفضلتم بنشرها في وثيقة باسم المجلس النيابي تحت عنوان مزارع شبعا، المحاضر اللبنانية - السورية الموقعة عام ١٩٦٤ والتي تؤكد ان الحدود الدولية السياسية بين لبنان وسوريا في منطقة جبل الشيخ وصولا الى مزرعة مغر شبعا على الحدود السورية اللبنانية الفلسطينية هي كما يقول النص، الحدود الادارية اي المساحة العقارية للقرى، ولذلك فان اهالي مغر شبعا اللبنانيين منحوا وقتها صكوك تملك صادرة عن الدوائر العقارية السورية فيما بقيت سندات التملك للقرى تصدر عن الدوائر العقارية اللبنانية تسليما بأن الحدود الدولية هي حدود المساحة العقارية، كما وقع الطرفان اللبناني والسوري محاضرها.

القرار ٤٢٥ واضح والقرار ٤٢٦ يسمح للامم المتحدة بآليات تنفيذية عملية من اجل التحقق من الانسحاب وليس من اجل انشاء خطوط تصبح بديلة لحدود لبنان المعترف بها دوليا.

لا اعتقد ان هذه المسائل والعناوين بعد ثمانية شهور من الصراع السياسي الحامي في البلاد لا زالت موضع انقسام، اعتقد ان البحث في الامور الامنية والعسكرية بات مسلما بأن يكون حصرا مهمة الدولة وان العلاقة اللبنانية السورية المميزة مطلب لبناني جامع كما توضح المواقف المعلنة.

لذلك لا خلاف ايضا على ان تتجه الدولة كلها جنوبا ولكن لنسقط هذا الخلط بين الاتجاه جنوبا وبين انتشار الجيش على الخط الازرق، والفارق كبير بين الحضور الامني والعسكري والانمائي والاداري للدولة في كل المواقع الجنوبية وبين ان نتلطي خلف هذا العنوان للمطالبة بنشر الجيش على الخط الازرق اي التسليم بأن القرار ٤٢٥ قد نفذ.

لذلك ونحن نتحدث عن النمو الاقتصادي نطلب من الحكومة ان تقودنا نحو بلورة هذا الاجماع، نحو بلورة البحث المعمق، كيف نواجه نحن وسوريا مشاكلنا الاقتصادية بالتكامل لا بالتناقض، وكلانا يرث نتائج العولمة، العجز عن المنافسة، العجز عن تصدير اليد العاملة لان العولمة ظالمة تقوم بالحركة للأفراد والاموال والبضائع باتجاه واحد ولا تعترف بالحركة بالاتجاهين.

ان لم ننجح نحن وسوريا بانجاز التكامل بين اقتصادياتنا فكيف سنواجه غدا منافسة البضائع التركية وكيف ستواجه سوريا مثلنا منافسة من نوع آخر، والتكامل هو ما يجب ان نحث الخطى ونكسب الزمن من اجل انجازة. ليس مفيدا ان نجعل من عنواني السعي لإنشاء منطقة حرة سورية - لبنانية مشتركة مفتوحة امام الاستثمارات على طول خط الحدود مصدرا للافادة عن قيم تفاضلية تنافسية لاقتصادنا. ونحن نعرف والجميع يعرفون ان ميزة البيئة القانونية للاستثمار في لبنان مضافة الى الكفاءات والكادرات الفاعلة والناضجة في مجال الخدمات تتكاملان مع ميزة المواد الأولية والسوق الكبيرة واليد العاملة الرخيصة في سوريا.

ليس مفيدا ان يكون هذا محور اجماعنا وان يكون ارسال كل الدولة بكل امكاناتها واجهزتها الى الجنوب مع حفظ محرمات عدم السماح بالنقاش حول استبدال الخط الأزرق للحدود الدولية.

لذلك فاننا نعتقد انه رغم كل التوترات في الصراع الاقليمي الذي نشهده والتهديدات التي تطال لبنان وسوريا، فان عناصر القوة التي بناها لبنان قد جعلت منه رقما صعبا في المحاولة الاقليمية، وان وحدة الموقف والدور والمصير بين لبنان وسوريا تستند على عناصر القوة هذه وتزيد من رصيدها.

ان وضعنا اليوم للتوجه نحو استقطاب الاستثمارات يشبه وضع اسرائيل يوم كانت في حرب معنا اي يوم كان داخلها آمنا مستقرا وهي يومها نجحت في ان ترفع حجم اقتصادها من ٦٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ الى ١٠٠ مليار عام ١٩٩٥، بينما الواقع الاسرائيلي اليوم يشبه ما كنا عليه يوم كنا نتقاتل، بيئة غير صالحة للاستثمار. وها هي اسرائيل بالمناسبة تعلن انها تعرض ثمانين طائرة تملكها شركة العال للبيع بالمراد العلني، وصرف اربعة آلاف موظف من شركة العال واقفال خمسة عشر مركزا للحد من الخسائر، لان الموسم السياحي هذه السنة قد سجل الغاء لحجوزات تجاوزت نصف مليون حجز مقرر ومقدر لهذا الصيف، وان صادرات اسرائيل لمنتصف هذا العام قد انخفضت مقارنة مع العام الماضي من تسعة مليارات دولار الى ٥,٦ مليار دولار.

لذلك رغم التوتر الذي نعيشه على الساحة الاقليمية بامكاننا ان نتطلع الى اطلاق حياتنا الاقتصادية ومواجهة تعقيداتها بشرط ان تصنع اجماعنا السياسي والوطني وحفظ ثوابتنا الوطنية.

وفي الاطار الاقتصادي مرة اخرى، الان ورغم فوات الزمن الضائع اي ست سنوات، حول خيار الخصخصة كخيار استثماري الا اننا نخشى ان نعود مرة اخرى للوقوف امام الاسئلة الكبرى، كيف يمكن التوفيق بين اعتماد الخصخصة كمصدر لموارد اساسية في مواجهة ما نعانيه وبين ان تضيق عائدات الخصخصة في خدمة الدين، وكيف يمكن ان لا يقف الجمود القانوني الذي عشنا الكثير من مراحله والحرفية النصوصية، كيف يمكن

ان لا يقف دون ضياع زمن اضافي تفقد معه العناصر والاطر المعروضة للخصخصة الكثير من قيمتها.

اليس هذا هو واقع شبكات الهاتف الخليوي؟ كما قد يكون علينا ان نعترف بأنه في ظل نظامنا الاداري القائم على الطائفية السياسية وموروثاتها صعب وربما مستحيل الحديث عن الاصلاح الاداري الا بطريق واحدة، هو انسحاب الادارة بأسرع ما يمكن والى ابعد مدى ممكن من اوجه النشاط الاقتصادي الاساسي.

اليس ملفتا ان يكون شبابنا الحائزون على الشهادات العليا في الخارج، ينتظرون الخصخصة ليحلّموا بأن يدخلوا الى ملاكات ادارتنا فيكون مهندس كهرباء يلعب دورا اليوم في كندا مثلاً، او مهندس معلوماتية واتصالات في فرنسا، وعندما يفسح المجال للشركات الخاصة ستكون الحظوظ اوفر لاحتلال مواقع في ملاكات هذه الادارات؟

انها الحقيقة التي لا بد من ان نناقشها عميقاً حتى نكتشف اجوبة يجمع عليها والا يصيبنا مع الخصخصة ما اصاب ذاك الذي اشترى معلاق خروف واخذ وصفة طهوه بيده، ولما سرق الكلب منه معلاقه قال له: لن تفعل به شيئاً فالوصفة في جيبى، فكيف لا تتحول الخصخصة الى وصف معلاق؟ علينا ان ندخل في عمق النقاش لضمانات اطلاق نمونا الاقتصادي في دولتنا الطائفية، بانقسامنا السياسي وفي عجزنا عن اخذ الخيارات الجريئة المطلوبة بعين الاعتبار.

من حقنا ان نتساءل: في لبنان مليون مشترك في الهاتف الخليوي، على عدد سكان اربعة ملايين، معدل التخابر الشهري ٤٥٠ دقيقة، في فرنسا ١٥٠ دقيقة التخابر الشهري كمعدل وسطي.

معدل الفاتورة الشهرية رغم كل الضائقة التي يعيشها لبنان ٦٠ دولاراً، بينما معدل الفاتورة في دولة مثل فرنسا تحت الـ ٣٠ دولاراً. اننا قوة جاذبة للمستثمرين اذا احسنا فهم عناصر قوتنا، ولذلك فانني اطرح بين ايديكم يا دولة الرئيس مجموعة من العناوين باحتصار وايجاز عليها تساعد الحكومة في مناقشتها لخطتها التي ننتظر، لاننا ادركنا ان موازنة الضرورة لم تقدم الا المؤشرات والعناوين والملاحم الاولى لهذه الخطة.

فهل يمكن ان نفكر بانشاء شركات اسهم يجري تملكها امتياز ايجار حقوق الدولة وليس ملكيات الدولة، اي ان نقول ان حقوق الدولة في قطاع الاتصالات على سبيل المثال خمسة وعشرين سنة تمنح كامتياز ايجار لشركة اسهم يجري التفكير بتخصيصها ومن ضمنها حقوق الدولة في الخليوي الحالي وما سينشأ وكل ما يمكن ان تطلقه التكنولوجيا في هذا القطاع. وللمعلومات على سبيل المثال دراسة فرنسية حديثة تقول ان موارد لبنان في قطاع الاتصالات خمسة عشر سنة مقبلة ٢١ ملياراً ونصف المليار دولار، هذا على سبيل المثال.

الرئيس: اول نقطة، احذفها من حسابك، موضوع بحث الخليوي، استثنه من حسابك، فهو مثل قضية المكتب الوطني للدواء، اعطنا كلاماً سوى ذلك. في ورقة الـ ١٩٩٧ قدمنا اقتراحات وقلنا اذا لم نكن نقدر على شركات الخليوي، فاعطوها مجالا خمس او ست وسبع سنوات للامام وليكن

القبض مقدما وفورا، واقل دراسة كانت تتكلم عن كل شركة بمليار او مليار ومئتي مليون دولار، بالاضافة الى انشاء شركة وطنية تتجاوز الـ ٥٠٠ الف خط والذين هم حسب مزاعم الشركات ستسمح بهم، وانا تقدمت بدراسة شخصية الى فخامة رئيس الجمهورية وكان له شهر في الرئاسة ولكن لغاية الآن لا يوجد شيء، وهذا الكلام على مسؤوليتي امام مجلس النواب. وهذه تماما مثل حرب العلمين، كان الحلفاء والالمان يتقاتلون فوق الرمال على البترول الذي كان تحتهم وهم لا يعرفون احد اهم الموارد التي يمكن ان تعود على الدولة بالاموال ونحن نختصم على ٥٠ مليار ليرة للجنوب وعكار وهي من موضوع الخليوي ولم يحصل من هذا الموضوع شيء ابدا، ولم يتجرأ احد للدخول في هذا الموضوع علما انني ومنذ ثلاث سنوات وانا في السلطة التشريعية وليس التنفيذية اقدم الدراسة تلو الدراسة لهذا الموضوع، والشركات موافقة فيما الحكومة ليست كذلك، وانا اتكلم عن الحكومة سواء السابقة او هذه: اكمل يا حضرة الزميل.

ناصر قنديل :

نحن كلنا امل يا دولة الرئيس ان يكون حجم ما تعانيه البلاد فرصة لتلاقي الارادات حول هذه الخيارات التي نعتقد بأن مناقشتها لا يجوز ان تهدر مزيدا من الزمن بعدما خسرت الكثير من القيمة المراهن على تحصيلها بسبب ضياع الزمن.

في المجال العقاري، لبنان يشبه الى حد كبير حالة بريطانيا، حيث اللبنانيون يتمسكون بملكية عقاراتهم ويخشون من فتح الباب امام تملك الاجانب، ولذلك شهدنا ما شهدناه من مناقشات في هذا الموضوع.

لماذا استطاع البريطانيون ان يكتشفوا طريقة معينة تفصل ملكية العقار عن تأجيده للانشاء العقاري لمدة تصل الى ٩٩٩ سنة وليس فقط ٩٩ سنة، ويبقى العقار مملوكا لصاحبه وتصبح المنشأة العقارية عائدة لمنشئها وذلك يخفف الكثير من امكانيات العقوبات امام الاستثمار بالمجال العقاري، وربما يفتح الباب لتحرير الاموال الهائلة المخترنة الآن في السوق العقاري بسبب الجمود الذي يعانيه هذا السوق. لماذا لا نفكر مثلا بالفصل بين سند التمليك وبين سند الانجاز، حيث سند التمليك في البناء المنجز على الهيكل يسهل على صاحب هذه الملكية الاستقراض لقيم اقل وفوائد اقل ليتسنى له انجاز هذا البناء وتحويله الى عقار صالح للسكن، بعد ذلك من حقنا ان نتساءل في مجال دعم التسليف. دعم التسليف يبلغ حسب التقارير المرفقة مع الموازنة ما دون المئتي مليون دولار في المجالات المرصود لها دعم التسليف مثل السكن والاستثمارات الزراعية والصناعية والسياحية وقروض مؤسسة كفالات، ومما لا شك فيه ان تركيز الحكومة على هذه العناصر غاية في الاهمية ولكن علينا ان ندرك بأنه ما لم نطل رقم المليار دولار كحد ادنى سنويا لمثل هذه الانواع من التسليفات فلن نستطيع ان نسهم جديا في تحريك الجمود واطلاق عجلة النمو.

من هذا الباب علينا ان ندرس بعمق ونحن نعرف خشية الحكومة من ان تستثمر هذه التسهيلات للمضاربة

على العملة او للمشاركة في سوق السندات على الخزينة اللبنانية بعد الافادة من نقاط الدعم في الفائدة، ولكن يمكن تدارك مثل هذه المخاطر من خلال اناطة مكاتب محاسبة خاصة للاشراف على التقيد بشروط منح هذه التسهيلات والافادة من نقاط الفائدة، ولذلك فانني اقترح يا دولة الرئيس ان ترفع الدولة نسبة كفالتها الى ١٠٠٪ في حالات محددة لان كفالة الـ ٧٥٪ وعبر المصرف، يدرك وزير المال كم تشكل من سبب اساسي في حرمان فئات مستحقة وقادرة على المساهمة في اطلاق النمو اذا ما تسنى لها الفرصة للحصول على هذه القروض والتسهيلات الائتمانية.

ومن هذه الحالات، الخريجون الشباب، ومن هذه الحالات المشاريع في المناطق المحررة في الجنوب، ومنها تعاونيات بيروت والمساهمون فيها لاذين يعانون مخاطر الدخول في الافلاس هذه الايام.

ختاماً دولة الرئيس، ندرك جميعاً ان التنمية هي فعل البشر وان ادوات التنمية الاساسية يمكن ان تسهم بها البلديات، وان اعطاء البلديات دوراً اوسع واشمل في عملية النشاط الاقتصادي من خلال ابتداء ادوار اضافية للبلديات، مثل الجباية التي كلنا نبحث عن اشكال لتلزيماً الى شركات خاصة وسواها، سواء في ضريبة الدخل او في الكهرباء او سوى ذلك. ولكن السؤال يبقى في بيروت، الى متى تتأخر بلدية بيروت على ان تكون موضع العناية، ليكون لها دورها المشابه والموازي لساتر البلديات لتكون اداة تنمية ورعاية لاهلها، وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل عبدالله فرحات.

عبدالله فرحات: دولة الرئيس، الزميلات والزملاء،

يصعب الحديث في الموازنة العامة بارقامها ومشاريعها وتطلعاتها وقد مضت خمسة اشهر من السنة.

يصعب الحديث في مثل هذه المواضيع ولبنان يجتاز مرحلة دقيقة جداً على المستوى السياسي اداء تحديات إقليمية خطيرة وتهديدات اسرائيلية مكشوفة تضع بلادنا والمنطقة بأسرها في حالة عدم استقرار له الانعكاس السلبي الكبير على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لا بد لنا وانطلاقاً من هذه المعطيات الضاغطة الا ان نقف امام المفاصل السياسية في اقتصادنا، ومشروع قانون الموازنة هو الاطار العام لها.

ان الازمة الاقتصادية الاجتماعية بلغت مرحلة متقدمة من التعقيد والخطورة بحيث وجبت المعالجات الجذرية.

ونحن اذ نقدر للحكومة مساعيها في الداخل او الخارج، الا اننا ندرك، كما تدرك الحكومة نفسها، وكما يعرف الجميع، ان هذه الجهود ما زالت تصطدم بعوائق كبيرة، وان مكمن الخطورة هو التسارع الهائل للازمات المتراكمة.

ان الليبرالية الاقتصادية التي اسماها بعض الاقتصاديين ليبرالية الـ «اسرح وامرح» كان لها في السابق اي قبل

متغيرات السبعينات اثرًا إيجابيًا تمثل في اجتذاب عدد من الرساميل العربية، وتطور القطاع المصرفي بشكل لافت واساسي لمجمل العالم العربي، ونمو اقتصادي ملفت، وفائض سنوي في ميزان المدفوعات.

غير ان بعد تغير المعطى السياسي وبالتالي الاقتصادي لم يستطع النظام الاقتصادي اللبناني التكيف مع ضرورات المرحلة. لقد ظن اللاعبون الاقتصاديون اللبنانيون ان نظامهم هو نظام صالح بكل الظروف والى ما شاء الله او شاؤوا هم.

وتفاجأوا وتفاجأنا ان الوقت ليس لصالحنا، ونتيجة مضيعة الوقت دون معالجات طارئة وجذرية، دخل نظامنا في عجز هائل في ميزان المدفوعات، ومضاربات نقدية وازمات مصرفية، واحتكارات انتاج وتوزيع، وتضخم مالي، وازمة سكن، وبطالة، وهجرة، وتفاوت بين الخدمات، واضمحلال الطبقة الاجتماعية الوسطى كما تدل الكثير من التقارير والدراسات الحقلية.

في ظل هذه الصورة القائمة لا بد من رؤيا عامة انقاذية عبر عنها سابقاً البيان الوزاري، تضع خطة شاملة سريعة لنهوض اقتصادي قوامه مبداءان متناقضان، من الضروري التوفيق بينهما. اقصد الامان الاجتماعي وما يتطلبه من تدابير توزيعية طارئة وضرورية ومن جهة ثانية التقشف الانمائي المتوازن لحقن القدرات الانتاجية، اذ ان كل عملية انمائية في ظروف ضيقة تفترض في بدايتها تقشفاً وخططاً لعشوائية التوزيعات الخدمائية النافعة نسبياً. بالتالي انتظرنا من هذه الموازنة المشبعة درساً حلوياً غير عادية لمرحلة اقتصادية استثنائية ومعالجات «طوارئ» فلم نجد لها محورية في المشروع انما صادفناها لماماً في ابوابه.

ان اساس المشكلة برأينا يقوم في ثلاث مسائل مترابطة:

- الركود الحاد

- قضية السيولة

- المسألة المعيشية - الاجتماعية

ان مشلكة الركود ما زالت حادة على رغم بعض الاحصاءات المتفائلة ونحن نقول ان لبنان الذي عرف نمواً عديماً في المراحل الاخيرة قد يواجه اذا استمرت حال شح السيولة مزيداً من التباطؤ الخطر في الاشهر المقبلة.

بعيداً عن الخوض في النظريات التي يتقنها اهل الاقتصاد فان جوهر المسألة يتركز على انكماش حاد في الطلب الاجمالي سواء لدى العائلات او لدى المؤسسات او لدى الادارات العامة.

وفي ابسط المنطق فان المدخل الى الحل هو تحريك هذا الطلب بسرعة، والمؤسف ان المجريات عاكست هذه الضرورة والدليل ان الموازنة تناقش في نهاية النصف الاول من عام اعدت له اساساً. كل ذلك وطلب العائلات المرتبط اساساً بالمدخل مستمر في التراجع منذ عدة سنوات، وطلب المؤسسات يتردد لاسباب مختلفة نفسية او سياسية او ادارية او سواها. ان المدخل الى الحل هو في «فعل شيء»، شيء سريع لزيادة طلب الادارات خصوصاً

عبر مشاريع ضرورية او عبر تحويلات اجتماعية تتأخر للاسف على رغم حاجة المواطنين ولا سيما الموظفين منهم وعلى رغم الكوارث الاجتماعية المتعددة.

على مستوى آخر فقد تراكمت السيولة في القطاع العام دون القطاعات المنتجة في ظل سعر للفائدة مرتفع للغاية وربما كان الاعلى في العالم. ونحن نخشى في ما يمكن ان نكون مقبلين عليه نتيجة هذا الوضع خصوصاً ان العجز المتوقع في موازنة هذه السنة يقرب نظرياً من ٣,٥ مليار دولار بينما السيولة الجاهزة فعلاً في الجهاز المصرفي تتضاءل.

ان الاصلاح المطلوب يفترض ايضاً، كما تعرفون، اصلاحاً موازياً في القطاعات Para اقتصادية اي التي تقع على هامش وفي جانب الحياة الاقتصادية ومنها خصوصاً القضاء الذي يجب ان يتعزز ويفعل وتدعم استقلاليته ويزاد عدد القضاة خاصة وانه حالياً دون اكتمال عقد الملاك الادنى.

ومنها الادارة حيث ان تحقيق الاصلاح الاداري لم يعد وهنا بالقوانين فحسب او بالمراقبة وتفعيل اجهزة التفطيش انما باعادة نظر في الهيكلية التنظيمية للادارة وكيفية تصويب سير المعاملات الادارية وتعاطي الادارة مع المواطن.

ان المطلوب خطوات كبرى عاجلة ربما عبر خطة طوارئ حقيقية تشتمل رؤيا مستقبلية عاجلة التحقيق. لن ادخل في التفاصيل المملة لكنني سأتوقف عند بعض الارقام المعبرة المكرو اقتصادية ذات الابعاد الاجتماعية والمالية. يستفاد من هذه الارقام ان الهيكلية العامة للانفاق هي كالتالي: تركيز كبير على النفقات الجارية وفي طليعتها خدمة الدين التي تمثل نظرياً ٤٣,٣٪ من نفقات الموازنة و ٨٧,٧٪ من الواردات الاجمالية.

انطلاقاً من هذه المعطيات لا بد من تدعيم حوافز الانتاج وليس تضخيم الطلب الاستهلاكي.

من الواجب اذاً، تحصين عمل الوزارات ذات الدور الانمائي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية. فنؤيد تعزيز الانفاق الاستثماري في الاشغال العامة وفي الزراعة وفي الشؤون الاجتماعية وسواها، خدمة لمساعدة المزارعين وصغار الحرفيين واصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً، لتحفيز مبادرات هؤلاء ولتسريع الدورة الاقتصادية في المناطق. كما ندعو، في ظل تعاظم وزن بند معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة الى تنظيم جديد فعال لهذا الباب ربما عبر جهاز مستقل تتولى ادارته هيئة كفوءة ليس لضبط الانفاق فيه فحسب بل ايضاً لرعاية اخواننا ابناء الجيل الثالث الذين افنوا عمرهم في خدمة الدولة واداراتها والذين يحق لهم ان يلقوا من دولتهم ومجتمعهم الاهتمام المطلوب.

اما بالنسبة لهيكلية الواردات فنرى انه يجب تعزيز الجباية والتركيز الضريبي على الجوانب الضريبية المباشرة التي ما زالت للاسف محدودة التأثير والفعالية على رغم اثرها الاجتماعي الكبير. ونرحب في المناسبة بالكلام الذي ترده الحكومة منذ فترة وهو كلام كان يقوله دولة رئيس الحكومة ووزير المالية منذ سنوات، في مجال التحقق

الضريبي وتحسين الجباية وهو امر ملح وضروري ونأمل ان يتحقق على النحو المطلوب.

اما بشأن الضريبة على القيمة المضافة فلا نعترض عليها في المبدأ ونوافق على بعض التحليل الذي سبق ان قالته الحكومة في بيانها الوزاري في هذا المجال. لكننا نسأل من سيطبق هذه الضريبة؟ اي ادارة؟ وكيف تحقيقها عملياً؟ وهي اسئلة يجب ان يكون الجواب عليها في اطار خطة عامة تشترك في صياغتها كل الهيئات المعنية لتلافي الانعكاسات السلبية وهي عديدة.

اما التخصيص الذي ترددت الحكومة بشأنها الكلام الوارد في البيان الوزاري فاننا نرى انه لا بد من برنامج واضح بهذا الشأن. ولا بد من مجموعة تدابير يجب ان تتخذ لمحو الاثار السلبية للتخصيص خصوصاً في جانين اساسيين يتعلقان بالحماية الاجتماعية ومستوى الاسعار. اننا لا نعارض التخصيص لكننا نخشى ان يدفع المواطنون، ولا سيما الفقراء منهم ثمناً باهظاً لعملية لا يتم الاعداد لها بشكل جيد. ونتمسك دائماً بدور اساسي للقطاع العام وهو دور يمكن ان يشمل قطاعات عدة بدءاً بالقطاعات الاستراتيجية التي لا يجوز التخلي عنها، الا ضمن شروط دقيقة وحامية.

اننا سمعنا وقرأنا، على سبيل المثال كلاماً رده وزير الطاقة حول الثروة الغازية في لبنان، وهو كلام سبق وقيل مثله سابقاً. نريد توضيحاً بهذا الشأن. كما نود توضيحاً لحجم هذه الثروة؟ ولماذا لا تستغل؟ وهل هناك فعلاً من موانع؟

من جهة اخرى يمكن اعتماد واردات عدة بدل التركيز الدائم على ضرائب ورسوم تقليدية مرهقة، لذا ادعو وزارة المال الى خلو مفتوحة للبحث في الخيارات الممكنة.

لفتنا على مستوى آخر التعديل الجديد الوارد على المادة الخامسة والذي يفتح الباب في فقرتين مستحدثتين على ان النص الوارد في الموازنات السابقة والقاضيتين بإمكانية الخروج عن سقف الاصدارات الاضافية للسندات. وفي هذا الاطار ايضاً نقر مضمون المادة الثالثة عشرة الخاصة بدفع تعويضات الاستملاك وكشوفات المتعهدين ونفقات الطبابة والاستشفاء على شكل سندات خزينة، لكننا نتحفظ لجهتين:

- الاولى وجوب التدقيق الاضافي في الكشوفات والفواتير بعد الكلام الكثير الذي قيل عن مخالفات وردت فيها.
- والثانية لجهة دفع جزء من مستحقات فروقات سلسلة الرتب والرواتب للموظفين عبر سندات وهم بحاجة ماسة الى هذه المدفوعات شأنهم شأن اصحاب الحقوق الآخرين.

اذا كان الحل في الانماء الاقتصادي فلم يعد حالياً الانماء الاقتصادي رهن بسياسات داخلية محدودة المفعول ومستقلة المضمون. ان ترابط الانظمة الاقتصادية الدولية هي نتيجة التكامل الاقتصادي المناطقي العربي والدولي. فلا بد ان تأخذ السياسة الاقتصادية الداخلية بعين الاعتبار الترابط الاقتصادي. ان الاطر الاقتصادية الدولية

كمنظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية ومنظمة الدول الإسلامية هي امثلة عن هيكلية التكامل الاقتصادي. مما يحمل لبنان على ولوج هذا البناء الاقتصادي حرصاً على بقاءه في دائرة التكامل الدولي، واعتماداً منه سياسة الاجواء المنفتحة.

غير ان انضمام لبنان لمعاهدات منظمة التجارة الدولية يفرض عليه ولا شك جملة تدابير قانونية هدفها ازالة العوائق الاقتصادية لتجول البضائع والخدمات والرساميل، ان ايجاد منطقة تبادل تجاري عالمي حرّة يعود بالنفع الاكيد للدول المنتجة وحدها اذ يسمح لها بتصدير منتوجها الزراعي والصناعي والخدمات دون ان يواجه عوائق اقتصادية او ضريبة، غير ان نفعه بالنسبة للدولة المستوردة كلبنان يبقى نسبياً ومرتبناً بمقدورها على الانتاج والتصدير. من هنا ضرورة تفعيل قطاعات الانتاج في لبنان وهي على عدة مستويات نذكر على سبيل التعداد لا الحصر:

- دعم الانتاج الصناعي المتخصص كالصناعات الطبيعية.
- دعم الانتاج الزراعي المتلاشي او ما تبقى منه والعمل على خلق اسواق لتصريفه.
- دعم القطاع الخدماتي المستند حالياً على تقنيات المعلوماتية.
- كما نقترح تعليق انضمام لبنان الى معاهدات منظمة التجارة العالمية وتعليق خضوعه لتحرير انتقال السلع والخدمات مقابل ازالة العوائق لتجول الخبرات وهي الانتاج اللبناني الاساسي. وذلك لمقاومة موجة الهجرة الشبابة والخبرات والادمغة، اذ يصبح بإمكان صاحب الاختصاص بعد ان يكون قد انشأ مركزاً اساسياً ثابتاً لعمله في لبنان ان يعمل في كل الاسواق العالمية الداخلة في دائرة منظمة التجارة الدولية، وذلك انطلاقاً من لبنان ودون ان يترك عملياً وبشكل نهائي مركز عمله الاساسي في لبنان، فيضحي وطننا مركز توهج واشعاع للنشاط الخبراتي.
- ان تحرير تجول الخبرات يعني فتح الاسواق العالمية لعمل صاحب الاختصاص اللبناني انطلاقاً من لبنان. اذ يمكن للمهندس او الطبيب او الخبير اللبناني في المعلوماتية الذي اقام مكتبه في لبنان ان يحقق مشاريع في كل الدول المنضمة لمنظمة التجارة الدولية دون اي عوائق مهنية او ادارية (قصدت تأشيرات الدخول وما الى ذلك) تشبه او تنال من كرامته.
- انه الحل الانسب لمقاومة البطالة والبطالة المقنعة في لبنان وللحد من هجرة الشباب اللبناني. فالدولة التي لا يمكن ان توفر اسواق عمل لابنائها هي دولة غير قابلة للحياة.
- على صعيد آخر ان الشراكة الأوروبية المتوسطية التي اطلقتها معاهدة برشلونه لعام ١٩٩٥ وشارك لبنان في بعض الاعمال الناتجة عنها يمكن ان تساهم في اعادة الحركة لاسواقنا الهامدة خاصة وانها تعمل:
- لتحرير التبادل التجاري والخدمات.

- تتطلب من كل طرف دولي ان يحدث ويؤهل بنيته الادارية والاقتصادية الوطنية تحضيراً لتحقيق التوازن بين الافرقاء واللاعبين الدوليين.
- تفعيل وتحفيز الاستثمارات المحلية والعالمية، كسعي لبنان مثلاً للتعامل مع البنك الاوروبي للاستثمارات الذي يقتطع من ميزانية استثماراته رؤوس اموال انمائية غير تجارية تستثمر بشكل مساهمات في مؤسسات وطنية ومختلطة.
- مختصراً، لا بد من العمل على انشاء ودعم ارضية تلاقي استثمارية او تقنية بين اللاعبين الاقتصاديين اللبنانيين والعرب والاجانب، وتشجيع الاتحادات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمات الدولية، على مستوى غرف التجارة والصناعة او بشكل مباشر.
- على مستوى الانمائي المناطقي، يخطئ من يظن ان الحرمان والتقصير محصوران بالمناطق النائية فهما معممان على اغلبية المناطق اللبنانية واصبحا قاسماً مشتركاً عند معظم اللبنانيين. وسبب الحرمان والتقصير في الافضية المتاخمة للعاصمة، مثل قضائي بعبداء وعاليه، لا يعود فقط الى الحالة الاقتصادية الصعبة وعدم امكانية رصد الاعتمادات الكافية، بل خاصة وخصوصاً الى اعتقاد خاطئ عند الحكومات مفاده ان لا حاجة لاقامة مشاريع ذات طابع اداري صحي زراعي او تربوي لقرب المنطقة من العاصمة.
- ان هذا الاعتقاد خاطئ لاسباب عديدة:
- انه خاطئ اولاً لانه اذا كانت المنطقة ساحلية فقضائي بعبداء وعاليه متاخمين للعاصمة، غير ان الامر ليس كذلك لوسط / وجبل هذين القضائين اللذان يجب تخصيصهما بتأمين المستلزمات الضرورية للعيش الكريم للمواطنين مثل المستشفيات الحكومية والمدارس المهنية والملاعب الرياضية وفروع للضمان الاجتماعي والدفاع المدني وغيرها...
- انه خاطئ ثانياً لان بعض الخدمات لا تؤمن الا في امكنتها مثل الخدمات الطبية والارشادات والتقديمات الزراعية والخرجية.
- انه خاطئ لان هذين القضائين شكلا قبل الاحداث ركناً سياحياً اساسياً وامناً مداخيل جمة للبنان فلا بد من لفتة الى هذه المناطق لاعادة بناء البنى التحتية والمرافق السياحية.
- من هنا ندعو الحكومة الى ايلاء هذا الموضوع كامل الاهمية تأميناً لمداخيل الخزينة وحرصاً على ابقاء ابناء الجبل في قراهم وبلداتهم تخفيفاً للهجرة الداخلية نحو العاصمة.
- اما بالنسبة للجامعة اللبنانية، فلا بد من ايلاء هذا المرفق الاساسي المستقبلي الاهتمام اللازم لناحية الوقوف على رأي علمي، اكاديمي، موضوعي في تحديد توجهها وصيرورتها الآتية، فالتوجيه الشبابي والمهني والاختصاصي اساسي في بناء الهيكلية القادمة لاسواق العمل في لبنان.

ان المدخل لكل بحث في الاقتصاد يجب ان يمر لا محالة في الاعتبار السياسي الذي يحكم التوجه والاقتصادي العام. ففي ظل انتفاء الأرضية الحوارية الوسطية السليمة يتعثر حكماً النهوض الاقتصادي وعملية التنمية الاجتماعية.

فندعو في هذا الاطار الى الدخول في حوار مباشر عميق مفتوح وصريح حول كل المسائل السياسية والوطنية.

لا شك ان مسيرة السلم الاهلي قطعت شوطاً متقدماً خاصة لناحية عودة المهجرين وتحقيق المصالحات الاهلية، نأمل استكمال هذه المسيرة وتوفير الدعم المالي المطلوب لها خصوصاً بالنسبة لانباء الجبل. كما ندعو لتعميم المصالحات وتدعيم حالة الاستقرار الاجتماعي في شتى المناطق على غرار ما حصل في قرى الجبل.

ان هذه الخطوات الاجتماعية والاقتصادية هي المدمك المحوري لوطن حام للحريات وحقوق الانسان سيّد ومستقل.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد ياغي.

محمد ياغي: دولة الرئيس، السادة الزملاء الكرام،

ونحن نناقش مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠١ لا بد لنا من تسجيل الملاحظات على الامور الاساسية التالية:

اولاً: ما يتعلق بنمو المديونية

لقد بات هذا الامر مقلقاً للغاية في ظل غياب الرؤية الواضحة والخطة الشاملة المتكاملة لمعالجته، فتزايد الديون عاماً بعد عام دون ايجاد السبل الواضحة لوقفه وتصحيحه والحد من تصاعده يجعل البلد عرضة للاخطار بدءاً من تدهور الوضع المالي العام وصولاً الى مخاطر مستقبل المعيشة في لبنان.

ثانياً: تفاقم ازمة البطالة

حيث بات الموارد الاعظم من الشباب اللبناني والعائلات اللبنانية لا يجدون اي فرصة للعمل لتأمين لقمة العيش بل اصبح كل هذا الجمع يعيش تحت خط الفقر والعوز والفاقة، في وقت نرى فيه التراجع السريع لقطاع الزراعة، نتيجة السياسات الزراعية الخاطئة التي تعاقبت عليها الحكومات دون الدخول في معالجات جذرية لهذه الازمة المتجددة.

ثالثاً: ارتفاع معدلات الهجرة

ان عدم الاهتمام الجدي بايجاد الفرص المناسبة للمواطنين للكسب بغية اعالة ابنائهم، اضافة الى سياسة عدم

الاستفادة من اصحاب الاختصاصات والخبرات والكفاءات جعلت الكثيرين منهم يغادرون البلد بحثا عن حياة حرة كريمة وعن عيش متوفر ينقلهم من حالة الفقر المدقع الى حالة الكفاف وتأمين الحاجات والمتطلبات الضرورية لعائلاتهم.

رابعاً: الانماء المتوازن

لقد بات هذا الثابت الدستوري لا يتحرك من خلال رؤية شاملة للنهوض بالمناطق المحرومة وايلائها الرعاية والاهتمام المطلوبين بل يتم عبر عملية استنسابية تتناقض في الاصل والجوهر مع هذا العنوان الكبير، وتجعل المطالبة بحقوق هذه المناطق امرا مستمرا وكأنه يراد لمثلي هذه المناطق الاستجداء والوقوف على اعتبار المسؤولين، وهي طريقة نرفضها ولا نرضاها بالمطلق. وعلى الحكومة ان تسارع الى تطبيق هذا الثابت الدستوري دون تباطؤ او تلكؤ وهذه مسؤوليتها وهي تتحملها كاملة.

خامساً: البلدات والقرى المحررة جنوبا وبقاعا

وعلى قاعدة ان الحكم استمرار، حري بالحكومة ان توفي بتعهداتها حيال هذه البلدات التي صمدت وقاومت وقدمت التضحيات في مواجهة الاحتلال الصهيوني البغيض وافرازاته، فهي بالواقع بلدات منكوبة، العناية بها وتقديم كل امكانيات النهوض لها في مختلف المجالات واجب وطني وانساني واخلاقي.

ان غياب المشاريع الانمائية عنها بالاضافة الى عدم التعويض على اهلها ليتمكنوا من اعادة اعمار منازلهم وامكن سكنهم يطرح تساؤلات عديدة وفي طليعتها، هل بهذه الطريقة تكافأ فرى الصمود والمواجهة؟

سادساً: محاربة الفساد المالي في الادارات والمؤسسات

في الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني المنصرم نشرت صحيفة النهار تقريراً نفذته الشركة الدولية للمعلومات جاء فيه ان الهدر المالي الحاصل في الادارات والمجالس والصناديق لا يقل عن مبلغ مليار

دولار سنوياً في لبنان. وعليه فاننا نسأل هل تم تفعيل دور الرقابة والتفتيش، والى متى ستبقى هذه الحالة مستشرية ومذرية، ولماذا لا يحاسب هؤلاء الجناة على افعالهم القبيحة ويشهر بهم ويتم طردهم من وظائفهم ومواقعهم التي يتسترون خلفها؟

سابعاً: صرف الموظفين الفائضين من بعض المؤسسات الرسمية

اذا كانت هذه الاجراءات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية ترشيد الانفاق وزيادة كفاءة وفعالية الادارة العامة، فلماذا تدخل فيها الحسابات السياسية حيث ان من لا ظهر له فيخرج ومن له من يحميه فيبقى متمتعاً بكل الحقوق

لا يمسه شيء والاصلاح عنه بعيد وبعيد. ثم لماذا يحصل هذا الصرف بدون اي ترتيب مسبق لشبكة امان اجتماعي او برامج حماية اجتماعية او ضمانات بتعويضات مجزية.

ان هذه الاجراءات تتزامن مع تزايد عمليات الصرف في القطاع الخاص وما نخشاه وننبه اليه منذ الان انه مع تطبيق اجراءات الخصخصة فان المسألة مرشحة للتفاقم، مما يحمل في طياته مخاطر حقيقية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.

ثامنا: الخصخصة

ان التعاطي بواقعية مع مسألة الخصخصة بمعنى عدم المراهنة الكاملة عليها وحدها لتصحيح الاوضاع المالية للدولة يجعلنا نطرح مجموعة اجراءات من شأنها المساهمة في الحد من تنامي المديونية وعجز الموازنة وهي:

- ١ - وقف الهدر ومحاربة الفساد اللذين يتسببان بنزف موارد الدولة في مختلف الادارات والمؤسسات والمجالس والصناديق.
- ب - اعادة هيكلة الدين الداخلي وجدولة الدين الخارجي.
- ج - استعادة قطاع النفط باعتباره قطاعا مربحا وهناك دول عديدة لا مجال لذكرها الان تستطيع تزويد لبنان بالنفط بأسعار رمزية توفر على ميزان المدفوعات مئآت الملايين من الدولارات سنويا.
- د - استعادة حقوق الدولة في الاملاك العمومية البحرية وشركات الهاتف الخليوي.
- هـ - تفعيل الجباية والتشدد في تحصيل المستحقات خاصة من المكلفين بالربح الحقيقي كشركات الاموال والمصارف والسيارة وغيرهم.
- و - وقف التهريب وفتح ابواب التصدير عبر اعادة النظر بالاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الكثير من الدول.
- ز - اعادة النظر بالتشريعات النقدية بما يؤدي الى تطوير السوق المالية لناحية تحرير السيولة عبر الانتقال من سياسة تثبيت النقد الى سياسة الاستقرار النقدي الدائم.

تاسعا: في الشق الانمائي المتعلق بمنطقة بعلبك - الهرمل

في الوقت الذي نؤكد فيه ونذكر الحكومة بوعدنا بانشاء مجلس انمائي لهذه المنطقة المحرومة التي كانت دائما خزاناً جهادياً للمقاومة نتوقف عند معاناتها الطويلة مع بعض الشركات التي لم تنجز مشاريعها منذ سنوات وحتى هذه اللحظة، ففي مدينة بعلبك تم تمديد جزء من خطوط المياه (الشبكة الرئيسية) تم ردمها ولا ندرى اكانت المواصفات والشروط مطبقة ام لا وترك الجزء المتبقي، فكيف تصل المياه وبأية وسيلة؟ من نسأل ومن نحاسب؟

في العديد من قرى المنطقة نفذت شبكات مجاري صحية، ولا ندري ايضاً بأي مواصفات نفذت، وقد اغلقت وردمت بحيث انه ليس لها منفذ، ليست اموال تهدر بدون اي فائدة ومنذ سنوات طوال؟ ثم ان بعلبك نفذ فيها قبل سنوات محطتي توليد كهرباء على المازوت في مدخلها الشمالي، تتحمل المدينة وجوارها كل ما ينتج عنها من تلوث بيئي وامراض سرطانية في وقت يجري على اهلها تقنين بشكل حاد يومياً وبمعدل ٤ ساعات كل ١٢ ساعة، وخصوصاً في هذا الفصل من العام وتعطى الكهرباء لمناطق اخرى على حسابها، فهل لغيرنا الغنم وعلينا الغرم؟

اما الملعب البلدي للمدينة فلقد حدد له اعتماد مالي منذ سنوات علماً ان ارضه جاهزة وحتى هذا التاريخ لم ينفذ، ولا نعلم الى الان هل تم تلزيمة ام لا؟ نسمع كثيراً والفعل وعود لم تعد تحتل.

عاشراً: الاسرى المحررون

لقد وعدوا كثيراً بتأمين فرص عمل لهم، وكانوا كلما تحركوا وطالبوا بحقوقهم يوعدون باقتراب موعد الحل، نؤكد على حق هؤلاء بأن يحتضنوا من قبل الدولة وان يشعروا ولم لمرة واحدة انهم ابناء هذا الوطن المدافعون عنه والمقاومون من اجل تحريرهم من العدو الصهيوني.

الرئيس: الكلمة للزميل فارس بوزير.

فارس بوزير: دولة الرئيس

كنا تميننا اختصار مناقشة مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٠١ على اساس ومن واقع القواعد الاقتصادية والمالية والتقنية حصراً.

لكان ذلك أبسط وأسهل علينا، ولكان ذلك قد جنبنا الدخول بمواضيع دقيقة وحساسة، تقع في صلب المشكلة الحقيقية، كما أنه كان ذلك أرحم للحكومة، التي تحاول ايجاد الحلول لمشاكل الدين وخدمته، والانفاق والعجز والتحصيل والتخصيص وتخفيف ثقل وأعباء الادارة، ولو ان ذلك يتم ببطء وخجل من قبلها حيث لا يخلو الأمر من عراقيل الحصص السياسية وحجم المواقع والمحسوبيات ودخول العنصر السياسي في صلب مقتضيات العلم الاقتصادي والمالي.

كما أنه علينا أن نقر لرئيس الحكومة، سعيه الدؤوب وحركته المتواصلة، وسعيه العنيد من أجل معالجة تلك المشاكل، غير موفر لا الجولات، ولا دق الأبواب، ولا الصداقات.

الا أننا لو فعلنا ذلك، واقتصرنّا البحث على الوسائل الاقتصادية والمالية والادارية دون سواها، لكان ذلك نهراً من الواقع والصدق والحقيقة، لا بل تجانب حيال مناقشة صحيحة يمكنها أن تؤدي الى هدف تصحيحي. لو فعلنا ذلك، لكننا قد اسهمنا في تضليل الشعب وايهامه بأن الأزمة الاقتصادية التي يتخبط بها، يمكن

حلها فقط عبر تلك الوسائل التقنية والعلمية، بمعزل عن سياسة وطنية سليمة.

لقد قال رئيس السلطة التشريعية، ان معالجة السرطان تتم من خلال الأسبرين. قد لا يشاركني الرأي في وسائل العلاج، الا أنني اشاركه التشخيص للمرض وخطورته.

فاختصاراً للأمر، لن أناقش ما جاء في فذلكة الموازنة وفي مشروع الموازنة من توجهات اقتصادية ومالية، بل أؤيدها، شرط أن لا تبقى حبرا على ورق، وأن تتوفر لها المناخات التطبيقية دون تأخر، أو تلكؤ، أو مسايمة. الا أن التسليم بهذه التوجهات، ان نجحت الحكومة في تحقيقها بشكل كامل وصحيح، لن تكفي لمعالجة أساسية للأزمة التي أصبحت أكبر من تلك الحلول، والتي أصبحت تدق أبواب غرفة العناية الفائقة.

اننا نأمل الا تتوهم الحكومة في اعتقادها بأن الوسائل التي تقترحها كافية ان نجحت، في معالجة الحالة التي وصلنا اليها، حتى وان كانت هذه التدابير ضرورية وحتمية ولا غنى عنها في كل الحالات، بل ان مردودها، يبقى متواضعا في وقف الركود الاقتصادي، واطلاق نمو حقيقي، هو الكفيل وحده في تذويب حجم الدين وانعاش التحصيل ومعالجة العجز.

وحده النمو الاقتصادي، بكافة مفاصله الاستثمارية والصناعية والزراعية والسياحية والخدماتية والعقارية، يمكنه معالجة تلك المشاكل وتذويبها والغاء حجمها الضاغط.

وحده هذا النمو، يستطيع وضع حد لهجرة الأدمغة والشهادات والكفاءات والشباب.

وحده هذا النمو، يستطيع ايجاد فرص العمل في وطن أصبحنا نتسأل، لمن نبنيه.

فمن يعتقد ويقول أحيانا، بان الهجرة هي من تقاليد لبنان، نذكره بان الهجرة لم تحصل الا بسبب الأزمات الخائفة، ولم تكن يوما خيارا طوعيا لأصحابها.

ولمن نسمعه يفلسف الهجرة بحجة مردودها الاقتصادي عبر دخول أموال المهاجرين الى لبنان، نقول له ان الهجرة اليوم هي في معظمها هائلة ونحو بلاد بعيدة ينقطع من خلالها اللبناني عن وطنه وعائلته بعد أن تكبد عليه الوطن الكثير من الانفاق المدرسي والجامعي والاستشفائي، ليصبح صاحب مردود وطني يتحمل أعباء الأجيال الكبرى والصغرى، لا ليهاجر ويستفيد من طاقاته بلد آخر.

وفي كل الأحوال، فمن غير الجائز النظر لأي مواطن كعنصر مردود اقتصادي أن هاجر، بل أن نتمسك به، في وطن عليه أن يساهم في بنائه، وأن يؤمن ديمومته، حيث موقعه في قلب الوطن وليس على أبواب السفارات والقنصليات، حيث بطن أمه خلقه ليبقى لبناني.

من هنا، فعبثا تحاول الحكومة أن تقنعنا، أن الاكتفاء بالوسائل التي أتت على ذكرها كافية.

فلنقول الحقيقة كما هي:

لا يوجد اقتصاد سليم، بمعزل عن سياسة سليمة.

لا يوجد اقتصاد سليم، بمعزل عن ثقة سياسية بمستقبل وطن.

لا يوجد اقتصاد سليم، بمعزل عن نمو اقتصادي يحتاج بدوره الى الثقة السياسية.

ان التداخل بين السياسة والاقتصاد مطلق، مهما حاول البعض الهروب الى الأمام من خلال نظرية فصل السياسة عن الاقتصاد.

عبر تاريخ الشعوب، ارتبط دوما الاقتصاد بالسياسة، ولقد خرب دوما الاقتصاد المريض السياسة السليمة، كما خربت دوما السياسة المريضة الاقتصاد السليم.

ولقد ادركت الجامعات هذا الأمر، فغيرت اسم مادة الاقتصاد التي أصبحت تعرف بالسياسة الاقتصادية أو الاقتصاد السياسي في معظم الأحيان، اقرارا منها باستحالة الفصل بين هذين المفهومين.

فلنخفف سرعة الهروب الى الأمام، باتجاه طريق مقطوعة، لا بل باتجاه الهاوية، ولنسلم بأن سرطان الاقتصاد سيمتد الى السياسة والعكس صحيح، ان لم تقدم على اصلاح السياسة والاقتصاد معا، عبر طمأنة القلق والتشاؤم.

كذبوا ظن من يعتقد، ويشعر من خلال الممارسة القائمة، أن ممارسة التحالف والأخوة مع سورية يعني تغييبه، وتذويبه، واستقالة دولته عن مسؤولياتها السيادية ووطنه عن هويته وشخصيته، لا بل خصوصيته.

طمئنوه بأن هذه العلاقة تحصن التكافؤ، ولا تتناقض مع سيادته، واستقلاله، وشعوره بعد الحرب، بأن الدولة تتقدم في ممارسة مسؤولياتها بمزيد من قدرات ذاتية، ساهمت سوريا في توفيرها وبنائها.

عندئذ فقط تكونوا قد خدمتم المفهوم الصحيح لتلك العلاقات وصححتم صورة خاطئة بناها من استقوى بهذه العلاقات، ومن مترس ورأها ومن أدخلها في زوارب مصالحه.

عكس ذلك، تكونون قد أسستهم، لبعد سيستغل أولى الفرص المتاحة، وتكونون قد نسفتم العنوان الصحيح عبر الممارسة السيئة.

الأمس، تحديد الأمس، رد جوسبان رئيس حكومة فرنسا على المستشار الألماني الذي عرض كبديل عن الوحدة الأوروبية كما طرحت في مشروع ميشال روكار الأساسي، رد على مشروع الفدرالية الألمانية قائلا: ان هذا المشروع يصل الى حد الغاء الشخصية والخصوصية والهوية، وانه متمسك بالاتفاقيات الأوروبية كما هي قائمة بين دول سيدة وذلك الى أبعد مدى.

كذبوا من لا يزال يعتقد أن الاصلاح الاداري الشامل، من المستحيلات ان لم يراع الحصص والمصالح الطائفية والمذهبية والسياسية والفئوية والخاصة، وذلك قبل أن ينهار الهيكل على رؤوس الجميع، ولا يبقى مستفيد من تلك الحصص والمكاسب.

طمئنوه ان ادارة الدولة لن تبقى ثمنا للمواقف السياسية، وان الانتماء الى الوطن لا يقبل شرط المكسب الرأبتي، ولا منطق الادارة الملجأ الذي سقط وأسقط معه السياسة والاقتصاد في الدول الاشتراكية والماركسية.

كذبوا ظن من لا يزال يعتقد، ان الوفاق الوطني والحوار الذي من المفترض ان ترعاه الدولة، يبدو من المستحيلات وان كان فانه من الاستنساب الذي تقوم به الدولة في اغترار شرائح المجتمع الحية والفاعلة.

كذبوا ظن من لا يزال يعتقد، بأن مواجهة اسرائيل، ليست مبنية عند الدولة على منطق رفع العتب بمعزل عن أفق نجاحها، بل انها ليست رقما يضاف الى النكسات العربية، وانها لن تصب في خانة تسمح لشارون باختيار ساحة المعركة ووسائلها وتوقيتها وتلغي انتصار لبنان التحريري ومقاومته.

ان استراتيجية ثابتة في المواجهة، لا تلغي تكتيكا متحركا ومتطورا يتناسب مع المعطيات والظروف والحسابات الملائمة.

والمواجهة الناجحة، تتطلب الذكاء والدهاء والمناورة، على قدر ما تتطلب الشجاعة والتصميم. والمواجهة الناجحة، تتطلب توحيد الجبهة الداخلية، وتوحيد الطاقات بوجه العدو، لا استعمال المعركة لتحقيق المواقع في الداخل.

ان شارون، يرفض ايديولوجيا أي سلام يعلم أنه سيسقط التعبئة الداخلية الاسرائيلية والخارجية الصهيونية، كما يعلم أن السلام سيجعل وحدة الصف تتلاشى، وهي التي كونت قوة اسرائيل.

بل ان السلام، ان أتى، قد يطيح بهذه الوحدة مشرذما الصفوف بين العرقيات والمذاهب والثقافات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية وسيلغي الطاقة الناجمة عن عنصر الخطر والتحدي، حيث عليه تعزيزه كي يبرر وجوده ويبرر حروبه.

ان شارون يعلم، بأن المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية، أميركية كانت أو غربية، التي بحجمها الهائل جعلت الاقتصاد الاسرائيلي يفوق الواقع الداخلي الانتاجي بكثير، كما أنه يعلم بأنها ستسقط عند حصول السلام، فيما يؤمن بأن هذا السلام لن يؤمن له البدائل.

ان شارون يعلم أن تقاعس العالم في مطالبة اسرائيل الرضوخ لاتفاقات الحد ومراقبة الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل، سينتهي حيث ستطالب بالرضوخ الى تلك الاتفاقيات حينما يتم سلام في المنطقة كما فرض الأمر على العالم بأسره.

ان شارون يعلم، أن السلام سيفرض عليه تنازلات أساسية طبقا للقرارات الدولية، في حين انه غير مستعد لدفع أي ثمن لقاءه، بل أن نظرية السلام مقابل الأمن عنده، تلغي نظرية السلام مقابل الأرض.

من هنا أنه سيحاول الغاء كل المعالم العربية بما في ذلك البشرية منها في القدس، ليبرر عدم قبوله بمفاوضة أي شبر من القدس كعاصمة واحدة موحدة لدولة اسرائيل.

انه غير مستعد لتنازل اساسي حتى عن الضفة الغربية، حيث يتمسك بالمستوطنات وبيراحات أمنية حولها، كما بالطرق المؤدية اليها وبيراحات أمنية حولها، انه مصمم على الغاء السلطة الفلسطينية، بما يعطيه الحجة الكافية للتذرع بعدم وجود سلطة يسلمها ما يفرضه السلام.

انه غير مستعد للتنازل عن أكثر من مساحة رمزية في الجولان السوري المحتل.

ومن هنا، أنه يعلم بأن السلام مستحيل موضوعيا أيضا، ولم يطمح يوما الى تحقيقه بل تغنى دوما بأنه بطل الأمن وليس بطل السلام.

من هنا، فانه يسعى تجاه الشرعية الدولية لبراء ذمته وتبيض صفحته، عبر تبرير حروب تلغى ما تبقى من أسس مدريد وتنازلهما، من أجل فرض معادلة جديدة هي السلام مقابل الأمن فقط.

هل المطلوب التسليم بخططه،

هل المطلوب ابراء ذمته،

هل المطلوب تبيض صفحته،

هل المطلوب إطلاق مشروعه،

لقد قال يوما قائد عربي كبير «أن لا أحد يستطيع أن يجره الى خارج ساحة المعركة التي يختارها ولا خارج التوقيت الذي يختاره، ولا خارج الوسائل التي يختارها».

لقد اعتمد ابنه وخلفه ذلك، قائلاً بأنه لن يقع بالفخ عبر اعطاء شارون الذرائع التي يسعى اليها.

هذا كله يفرض علينا بناء سياسة ملائمة ومناسبة، بوسائلها واسلحتها لنوع التحدي والمواجهة.

هذا يفرض علينا بأن نجر شارون الى خارج الحلبة التي يسعى اليها،

هذا يفرض علينا الا نجعله ينتصر في اقناع العالم بأنه الضحية ونحن المعتدون، لا بل أن يحتكر تفهم العالم، فيما يعمق الهوة بيننا.

كما ان المعركة عسكرية، فانها ايضا سياسية واعلامية ونفسية وتكتيكية، لا يمكننا مواجهتها بمعزل عن تحصينات داخلية ثابتة مبنية على أسس سياسية سليمة في تحالفاتنا ووفاقنا واقتصادنا واصلاحنا.

ان الفصل بين الاقتصاد، والثقة بالوطن وسيادته ووفاقه واصلاحه، وممارسة دولته مسؤولياتها الوطنية، أمر مستحيل قد يبقى لأي سرطان لم يقتلع، قدرة الانتشار في كامل الجسم.

ان طاقاتنا في مواجهة العواصف الاقليمية والدولية تحتتم علينا كل تلك الاصلاحات التي دونها، يبقى لبنان معييا وليس لاعبا على الساحة.

حفظ الله لنا لبنان.

الرئيس: الكلمة للزميل نعمة الله ابي نصر.

نعمة الله ابي نصر: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

من يقرأ أرقام هذه الموازنة، يجد فيها نموذجاً خالصاً من نماذج موازنات الدول الأكثر تخلفاً والأكثر مديونية في العالم. فقد شكلت فيها خدمة الدين العام والنفقات الأمنية والعسكرية ١٤,٦٥ بالمئة، أي ثلثها تقريباً. فيما شكلت خدمة الدين العام وحدها ٤٤,٧٧ بالمئة من مجموع النفقات، أي ما يقارب نصفها.

فهذا التعاضم الخطير في الدين العام، هو وليد السياسات المالية والاقتصادية الخاطئة التي اعتمدتها الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ العام ١٩٩٢ فأوصلت البلاد الى ما هي عليه من كساد إقتصادي كما أدت الى تقويض مقومات مستقبلها المالي.

أما السياسة المالية التي انطوت عليها هذه الموازنة، فهي أكثر خطورة من سابقتها، خطورة يحاول مُعدّوها إخفاءها من خلال إيهام الناس بأن العجز لن يتجاوز الـ ٥٠,٨٧ بالمئة من النفقات، بتضخيمهم حجم الإيرادات المتوقعة، وتقليل حجم النفقات المتوقعة.

فتضخيم الإيرادات تم عبر مستويات عدة: فعلى مستوى الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال؛ يتوقع وزير المالية ان ترتفع حاصلات هذه الضريبة بنسبة ٤٥ ٪. هذا العام، متناسياً آلاف المؤسسات الإقتصادية التي أفقلت في العام المنصرم، بالإضافة الى آلاف العاملين الذين سُرحوا من عملهم، فبات جميع هؤلاء أفراداً ومؤسسات خارج نطاق التكاليف الضريبي.

اللهم إلا إذا كان وزير المال يعول على النمو الإقتصادي لتحقيق هذا القدر من الزيادة في حاصلات الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، علماً أن زيادة حاصلات هذه الضريبة بنسبة ٤٥ ٪. كما يتوقع، يلزمها نمو إقتصادي لا يقل عن ٨ بالمئة. فهل من المعقول تحقيق هذا القدر من النمو في الوضع الإقتصادي الراهن؟! أو أي نمو إقتصادي يمكن تحقيقه في ظل رفع حاصلات الضريبة على الدخل والأرباح بنسبة ٤٥ ٪. خلال سنة واحدة! بل العكس إن هذه الزيادة في الحاصلات إذا تحققت، فمن شأنها دفع البلاد الى المزيد من الكساد الإقتصادي. كذلك الأمر بالنسبة للضريبة على الأملاك المبنية من حيث التضخيم في حجم الإيرادات بهدف التقليل المصطنع للعجز، وقطاع البناء عندنا يعاني أشدّ الأزمات!.

أما في ما يتعلق بالرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، فرغم التخفيضات والإعفاءات التي أقرتها الحكومة في هذا المجال، فقد ثبت ان حركة الإستيراد تراجعت بنسبة ٦,٧ بالمئة سنوياً منذ العام ١٩٩٨، وذلك بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطنين. وهذا يعني ان الإيرادات الجمركية لن تكون كما تتوقعه الموازنة، وفي هذا تضخيم للإيرادات المتوقعة. تماماً كما هي الحال بالنسبة الى « الإيرادات غير الضريبية المختلفة » التي يتوقع وزير المالية زيادتها أكثر من ١٩ ضعفاً خلال سنة واحدة!

وبدورها الرسوم الداخلية على السلع لم تفلت من عملية المبالغة، فعلى سبيل المثال يتوقع وزير المالية إرتفاعاً في حاصلات الرسوم على المواد الملتهبة بنسبة ٢٣,٨ بالمئة خلال هذه السنة، في حين أنها تراجعت بنسبة ٥,٤ بالمئة في العام الماضي!.

هذا من حيث التضخيم في حجم الإيرادات، أما من حيث تقليص حجم النفقات، فقد شمل عدة بنود، نذكر منها على سبيل المثال، لا الحصر:

- تغيب إشتراكات ومساهمات الدولة: في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، في صندوق المعلم، في صندوق تعاضد أساتذة الجامعة اللبنانية، في رواتب وأجور موظفي البلديات، في سلفات الدولة للبلديات، كذلك في صيانة الإنشاءات الكهربائية، وصيانة الطرق الثانوية والداخلية، كذلك في وضع القسم الأكبر من نفقات مجلس الإعمار خارج الموازنة كما في التقليل من حجم الفوائد على الدين العام. وما الى ذلك من نفقات حتمية لا يمكن للدولة الإفلات منها، فتغاضت الموازنة عنها، كل ذلك من اجل التقليل من حجم العجز المتوقع للموازنة.

بإختصار، إن هذا الإفراط في تضخيم الإيرادات، وتقليص النفقات، يجعلنا نعيد النظر في تقديرنا للعجز المتوقع للموازنة، الذي قلنا فيه، خلال جلسة الثقة، إنه سيقارب الـ ٦٠٠ بالمئة. فبعد قراءتنا لأرقام هذه الموازنة، نجد أن تقديرنا لهذا العجز كان جد متفائل، بل إننا نجد أن هذا العجز سيتعاضد أكثر فأكثر وسيعيدنا الى المعدلات العالية لإرتفاع الدين العام.

هكذا تستدين الدولة بفوائد عالية، فيما هي عاجزة عن تحصيل فواتير الكهرباء والماء المستحقة الإداء، والتي بلغت قيمتها حتى الآن ٩٥٠ مليار ل.ل. (فإنطبق عليها المثل القائل: من إستدان ودين إفلاسه بين).

أما إذا عدنا قليلاً الى طريقة توزيع النفقات، فنجد فيها سيلاً من العجائب والغرائب. منها على سبيل المثال، تخصيص وزارة الزراعة بأقل من ٠,٤ بالمئة من نفقات الموازنة، مما يدل على تنكر واضح للأزمة الزراعية التي حذرنا في جلسة الثقة من مخاطرها. لكن الحكومة كعادتها لم تأبه لذلك، فواصلت سياسة الباب المفتوح التي إعتمدتها، والتي أوصلت المزارعين الى حالة من البؤس يرثى لها، فدفعتهم الى التحرك دفاعاً عن قوتهم اليومي في كل المناطق اللبنانية.

غير أن هذه الحكومة لم تكتثر الى هذه التحركات، بل راحت في هذه الموازنة تُعَن تقطيعاً في النفقات على الشؤون الزراعية، فخفضت هذه النفقات من ٥٤ مليار و ٧٦٢ مليون ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧، الى ٤٥ مليار و ٦٤٠ مليون في هذه الموازنة، مع العلم أن هذا التخفيض لم يطل أي بند آخر من بنود الموازنة، فهذا دليل واضح على أن الحكومة تستخف بالقطاع الزراعي، رغم الكوارث الطبيعية التي تلاحق المزارعين، مما برر تحركاتهم واعتراضاتهم، لأن الجوع لا يرحم.

اما القطاع السياحي، فلم يكن نصيبه أفضل من القطاع الزراعي، ولم يُخصص له سوى ٠,١ بالمئة من النفقات، لربما كانت الحكومة على حق في عدم زيادة هذه النسبة، لأنها حققت بواسطة الفضائيات دعاية سياحية مميزة للبنان، من خلال إبراز تظاهرات أصحاب السواطير والفؤوس والعصي والسيوف والخناجر والسكاكين؛ ومن خلال إنعدام وجود الدولة الفاعل في العديد من المناطق، لا سيما المخيمات التي تحولت الى دويلات مستقلة مسلحة ذات سيادة ضمن دولة سيادتها منقوصة. كل هذه الظواهر التي نقلتها الفضائيات الى العالم أجمع، أسهمت في الإجهاز على حركة هذا القطاع.

كما أنه مقابل هذا البخل المتعمد على القطاعين السياحي والزراعي، تصب هذه الموازنة كرمها على بنود لا تخلو من الترفيعات والهدر، نذكر منها، البنود المتعلقة: بنفقات الدروس والإستشارات، والوفود والمؤتمرات، والأعياد والتمثيل، والأثاث والمفروشات.

فهذه البنود خصص لها ما مجموعه ٢٢,٧٤ ملياراً؛ فيما لم يُخصص لصندوق المهجرين سوى ٦ مليارات فقط، كذلك لم يُخصص للبند الأهم، المتعلق بالإنشاءات المائية والبحيرات والسدود سوى ٢٨ ملياراً أي ١,٩ بالمئة فقط من القيمة التي تنصح الدراسات بتخصيصها سنوياً حتى العام ٢٠٠٣، لبناء السدود، وبالتالي إبعاد شبح أزمة المياه الخانقة، القادم عليها لبنان في العام ٢٠٠٤.

أما السياسة الإقتصادية التي تعكسها هذه الموازنة، والقاضية باعتماد إعفاءات وتخفيضات جمركية من أجل تحقيق نمو إقتصادي، فهي سياسة لم نجد لها مثيلاً بين كل سياسات النمو التي إعتدها العالم حتى الآن، لأنها تتعارض تماماً مع مفهوم النمو. فهي تغرق الأسواق بالضائعات الأوروبية والأميركية واليابانية، فتحول التقدم الإقتصادي في أعين المواطنين، مرادفاً لإستهلاك السلع الأجنبية، لا سيما السلع الكمالية منها.

فضلاً عن ان هذا النوع من السياسات ليس له أي علاقة بالنمو الإقتصادي، وأكبر دليل على ذلك، أنه مضى اكثر من ستة أشهر على إعلانكم عن هذه السياسة، ولم يتحرك حتى الآن الوضع الإقتصادي، بل زاد سوءاً.

إن الزمن يمر، والوضع الإقتصادي في تدهور مستمر!...

لذا، من حقنا ان نساءل عن الدوافع والفائدة من الإستمرار بهكذا سياسة، أقل ما يُقال فيها إن عواقبها الإقتصادية وخيمة، وإنعكاساتها تختصر بما يلي:

- ١ - تحطيم متواصل للقطاعين الزراعي والصناعي.
- ٢ - مزيد من الكساد الإقتصادي.
- ٣ - إرتفاع في معدل البطالة، تقابله هجرة مستمرة تطال كل شرائح المجتمع.
- ٤ - تراجع في الإحتياط الرسمي بالعملات الصعبة.

٥ - إرتفاع في معدل الدين العام.

لا ننكر في النهاية ان هذه الحكومة حاولت جاهدة، بعد وضع هذه الموازنة، القيام بخطواتٍ يتيمة لإصلاح الأوضاع الإقتصادية، توصلاً لتخفيض كلفة القطاع العام، عن طريق صرف الفائض من الموظفين، وتشجيع الإستثمار وترشيده بغية إطلاق عجلة النمو الإقتصادي.

لكن ذلك لم يأت ضمن خطة إقتصادية إنمائية وإجتماعية شاملة، تشمل كل مرافق الدولة ومؤسساتها العامة دون إستثناء، وكل القطاعات المنتجة صناعيةً كانت ام زراعيةً ام سياحية ام تجارية، تستند على إقتصاد المعرفة وحيوية القطاع الخاص، وإنماء المناطق دون إستثناء، وإحلال العدالة بتطبيق القوانين، وتكافؤ الفرص.

برأينا، حتى ولو وضعت هذه الخطة، لا يمكن تنفيذها، او من الصعب تنفيذها، ما لم تعد الثقة الى البلد: ثقة المواطن بوطنه، مقيماً كان ام مهاجراً، وثقة الدول الأجنبية ومؤسساتها ببلدان.

عندها تتدفق الإستثمارات الوطنية والأجنبية معاً، وعندها أيضاً تزول حالة اليأس والإحباط التي يتخبط بها الشعب، والتي تترجم بهجرة مكثفة لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الكونية الأولى سنة ١٩١٤.

لكن الثقة لن تعود، ومن الصعب عودتها، ما لم يتوازن الإصلاح الإقتصادي مع الإصلاح السياسي، بدءاً، بتعزيز الوحدة الوطنية، والوفاق الوطني، والمصالحة الوطنية وبسط سلطة الدولة على كامل الأرض اللبنانية، بواسطة قواتها الذاتية، وإستعادة القرار الوطني الحر، وتنفيذ وثيقة الوفاق الوطني نصاً وروحاً، هذه الوثيقة التي ارتضاها اللبنانيون وتمت بمباركة سورية وسعودية وأميركية وبموافقة الجامعة العربية والأمم المتحدة، ومجموعة الدول الأوروبية، وصدّقها هذا المجلس الكريم، فأصبحت دستوراً.

إن معالجة العلاقات اللبنانية السورية في تفاصيلها السياسية والإقتصادية تحت سقف هذه الوثيقة، أمرٌ يفرض نفسه، وذلك من اجل تنقية وترسيخ علاقات إستراتيجية دائمة بين البلدين، تسودها الثقة المتبادلة، والمصالح الوطنية المشتركة والمتوازنة، ضمن إحترام الإستقلال والسيادة والقرار الوطني الحر، لكل من البلدين العربيين الشقيقين؛ وهذا في صميم مسؤوليات المؤسسات الدستورية، وفي مقدمها حكومة الوفاق والنمو، التي لم تخط أي خطوة في اتجاه الوفاق، لأنه لا إصلاح اقتصادي بدون ثقة ولا ثقة بدون إصلاح سياسي.

من هنا يقتضي:

- إطلاق ورشة حوار بين اللبنانيين أنفسهم، بإشراف مؤسسات الدولة الدستورية، يكون مدخلاً لحوار لبناني سوري تقوم به الدولتان.
- معالجة العمالة السورية وتأثيرها على البطالة لحماية الحرفيين اللبنانيين وسائر حاجات الإقتصاد اللبناني.
- معالجة تدفق المنتجات الزراعية السورية والعربية وسائر الدول الى لبنان، لحماية المزارعين اللبنانيين، ومعالجة مسألة التهريب المتبادل.

- إعادة النظر بالاتفاقات المعقودة على ضوء المصالح المشتركة للبلدين.
 - السيادة والاستقلال والقرار الوطني الحر ثوابت وطنية دستورية تدخل في صميم كيان البلد وعلة وجوده. علماً ان هذه الثوابت ليست ملك طائفة أو مذهب أو دين بل ملك الأمة اللبنانية جمعاء.
 - إننا إذ نحیی المقاومة الوطنية في ذكرى تحريرها أرض الوطن في الجنوب والبقاع الغربي، نبدي تأييدنا للشعب الفلسطيني المناضل، لاستعادة حقه المشروع، وإعلان دولته المستقلة، المعترف بها، وعاصمتها القدس، وتنفيذ القرار ١٩٤ القاضي بعودة فلسطيني الشتات الى ديارهم.
 - كما نذكر أنّ لبنان أعطى القضية الفلسطينية، ما لم تعطه أية دولة عربية أخرى، فلا يجوز ان يتحمل الشعب اللبناني منفرداً وزر هذه القضية، مع ما نتج وقد ينتج عن ذلك من: توطین محتمل، وهجرة وتهجير، وأزمات إقتصادية حادة، وتغيير ديمغرافي.
- وهنا يطرح السؤال هل نحن وحدنا مسؤولون عن إستعادة الحق العربي السليب؟!
- من حقنا ان نسأل الدول العربية، أين أصبحت المليارات الأربعة التي وعدنا بها في مؤتمرات القمة العربية منذ أكثر من عشر سنوات؟
 - بعد كل ذلك، لا بد من التذكير مجدداً، بأن سياسات التمييز والمفاضلة بين منطقة وأخرى وبين مواطن وآخر، التي اعتمدتها الدولة منذ العام ١٩٩٠ تخالف ميثاق العيش المشترك، ومبدأ الإنماء المتوازن. فهناك مناطق يلتزم أبناؤها بواجباتهم تجاه الدولة وتحرم من حقوقها، وهذا ينطبق مثلاً على المزارعين وصيادي الأسماك في منطقتي كسروان الفتوح وجبل الذين حرّموا حتى الآن من أية تعويضات إثر الكارثة الطبيعية التي لحقت بهم.
 - كما ينطبق على إلغاء الفروع الثانية للجامعة اللبنانية في محافظة جبل لبنان دون سائر المحافظات، وكأن الانصهار الوطني لا يتحقق إلا بإلغاء هذه الفروع.
- إن ذلك مخالف لوثيقة الوفاق الوطني التي نادت باللامركزية، ومخالف ايضاً لسياسات التعليم الجامعي المعتمدة في العالم والتي تسير باتجاه التفريع وليس التمرکز والبيروقراطية.
- أين أصبحت استقلالية الجامعة وصلاحيات مجلسها فلترفع أيدي السياسيين عنها. أما إذا كان المقصود فعلاً من دمج الفروع الإنصهار الوطني، كلنا يعلم أنه خلال مدة التسع سنوات المنصرمة رخصت الحكومات المتعاقبة لجامعة ومعهداً عالياً، أغلبيتها جامعات ومعاهد مذهبية؟
- دولة الرئيس، أيها الزملاء،
- ختاماً، الكل يعلم ان الحكومة، رئيساً ووزراء، تقوم بجهود مضيئة لإخراج البلاد من أزمتها الإقتصادية

الحادة لمنع الكارثة، لكن برأينا لن تستقيم الأوضاع الاقتصادية، ما لم تعد ثقة المواطن بوطنه، والثقة لن تعود ما لم تستقم الأوضاع السياسية بإستعادة السيادة، والإستقلال، والقرار الوطني الحر.

الرئيس: الكلمة للزميل وليد عيدو.

وليد عيدو: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

سبعة اشهر مرت من عمر هذه الحكومة، حفلت بكلام واحداث كثيرة، تركت آثارها في خطى هذه الحكومة وعملها، وهي المطلوب منها الكثير الكثير.

وسبعة اشهر تفصلنا عن نهاية السنة المالية التي ستنفذ فيها الموازنة بعد اقرارها، وهي التي تبين ان قيمتها هو مبلغ ٩٩٠٠ مليار ليرة لبنانية، منه ١١٨٨ مليار ليرة للانفاق الاقتصادي اي ما يعادل ١٢٪ فقط.

والسؤال هو: الى ماذا يمكن ان يؤدي انفاق بهذا الحجم الضئيل في حالة اقتصادية كالتي نعيشها منذ فترة؟

دونما شك خطط الحكومة باتجاهات متعددة، خطوات عبرت عن رؤيتها وتوجهاتها الاقتصادية، واعتقد انها في مجملها هامة وواعدة. ولكن السؤال الذي بقينا نسمعه هو، متى نلمس آثار هذه السياسات والتوجهات.

الجواب الذي سمعناه هو ان النتائج سوف تظهر لاحقا وان ليس بالسرعة المرجوة، فالخطوات لم تكتمل وبعض القوانين في طريقها الى المجلس النيابي وجميعها سوف تساهم عند وضعها موضع التنفيذ في تحريك العجلة الاقتصادية واجاد فرص العمل الموعودة للمواطنين. وهذا الجواب يعني ان المواطن مطالب بقليل من الانتظار للخروج من الازمة الذي ليس يعرف المواطن انه ليس بالامر السهل كما يعرف تماما ما يحيط بالامر وما يريده البعض من استمرار الازمة وتفاقمها.

دولة الرئيس، الكلام في ارقام الموازنة يجعلنا في حالة رمادية في احسن الاحوال، لذلك سنتكلم على هامش الارقام وتماسها معها. ونقول: انه رغم حجم الانفاق الاستثماري الضئيل فان امورا ثلاثة اذا ما تحققت سوف تساهم في اصفاء امل حقيقي نجعل المواطن قادرا على تحمل الانتظار وحتى العذاب ايضا. وعليه:

اولاً: ان جعل الامل بالخروج من الازمة عند المواطن امل جدي يمكن الركون اليه، يبدأ بأن يلمس هذا المواطن عقلنة في الحالة السياسية ولدى القيادات السياسية في البلد، واسقاط هذه التجاذبات الحادة التي لا تهدأ حتى تلبث تتحرك من جديد اكثر حدة وتشنجا. فلنعط المواطن ثقة بأننا معا جادون في العمل من اجل النهوض بالوطن وسوف يعطينا المواطن ثقة وصبرا وانتظارا اكبر، (خطر الازمة الاقتصادية اكبر من الخطر الاسرائيلي)، وكما توحدنا اثناء المقاومة وبذلك استطعنا الانتصار يمكننا ان نتوحد للنهوض من الازمة ونترك ضمائرنا جانبا. وهل لا زال هناك من يجهل في الداخل ما يعرفه الجميع في الخارج اننا جميعا في سفينة واحدة.

ثانياً: وحتى يبقى الامل جدياً، وحتى لا يفقد المواطن ثقته بأن الانتظار والعذاب هما قانون حياته، فاننا يجب ان نثبت له ان حريته وكرامته مصانة في وطنه، فلماذا الوطن ان لم يكن المواطن يتمتع بحريته وكرامته؟ وبالتالي اليس القضاء الحر والكريم والمستقل هو المؤهل ليعكس حريته وكرامته حرية وكرامة للمواطن؟. واسمح لنفسني مرة جديدة بالقول ان وجع الحريات لا زال قائماً، وان القضاة يضجون بالصمت المدوي، وانه لا زالت ذكرى اغتيال القضاة الشهداء الاربعة في صيدا التي تصادف بعد ايام ذكرى استشهادهم الثانية، ذكرى عند اهلهم وعند القضاة وعند الشعب اللبناني الذي تصدر الاحكام باسمه.

وفي سياق الحديث عن حرية المواطن وكرامته نتساءل اين اصبح موضوع التنصت الذي ملأ الدنيا وشغل الناس طويلاً، ولماذا لم ينته هذا الفصل التراجيدي في حياة المواطن وحريته وكرامته.

ثالثاً: وحتى يبقى الامل جدياً، فلا يفقد المواطن ثقته بأن الانتظار والعذاب هما قانون حياته، فان الحكومة مدعوة الى التعامل بكل الامانة والحزم مع موضوع الادارة التي لا يختلف اثنان على ترهلها وضرورة تحديثها وعصرنتها وتنقيتها من الشوائب الكثيرة فيها او في النصوص التي ترعاها. اقول ذلك لاننا نسمع همساً عن عراقيل كثيرة توضع لوقف التوجه الحكومي في هذا الصدد. ان المدة التي اقترتها الحكومة لكي يضع كل وزير تصوره في هذا السياق شارفت على نهايتها. ونأمل ان يتحمل كل وزير مسؤوليته، وفي وزارة الاعلام المثل والمثال في الصدق والشجاعة والمسؤولية. ونأمل ايضا ان يكون الحديث عن العراقيل مجرد حديث فقط، فلا تنتصر العرقلة على الاصلاح، ويفقد المواطن ثقته بأن الانتظار والعذاب سوف يزولان.

دولة الرئيس، بالعودة الى هوامش الموازنة، نقول:

١ - لقد اقرينا في المجلس النيابي قانون ضم المجالس واصبح مجلس الانماء والاعمار الجسم الوحيد تقريباً المخول بتنفيذ المشاريع الانمائية على امتداد الوطن، وترتيب اوضاع المجلس مناط الآن بالحكومة عبر المراسيم التطبيقية التي يجب ان تاتي انفاذاً للقانون، وانا اعتقد ان الحكومة مدعوة الى صياغة جديدة لمجلس الانماء والاعمار نصوصاً وبشراً قادرة على ان تتحمل عبء هذه المسؤولية الضخمة التي القيت على عاتقه، ونأمل ان يفعل مجلس الانماء والاعمار الجديد، حتى يتمكن من اطلاق ورشة النمو المطلوبة.

٢ - ان قوت المواطن ودواءه ومدرسة ابنائه هي اقانيم حياته الثلاثة، ونحن نعرف ان موازنة متواضعة كـ ٨٪ للتربية و ٣٪ للصحة و ٢٪ للشؤون الاجتماعية و ١٪ للاسكان، لن تكون ذات تأثير هام في التغيير المطلوب، ولكن حسن التنفيذ سوف يلقي ظلاله الايجابية المنظورة عند صرف الموازنات هذه. وفي هذا السياق اردد امامكم كلاماً سمعناه من معالي وزير التربية حول اوضاع المدارس في بيروت العاصمة التي تحتضن الجميع، فهي لا تحتوي سوى اربعة او خمسة مدارس لها مواصفات مقبولة كمدارس عادية لا نموذجية. واعتقد ان التفاتة الحكومة الى هذا الوضع لاسيما مع الواقع الاجتماعي الراهن ونزوح اللبنانيين نحو المدارس الرسمية هو واجب لا نعتقد ان وزير التربية والحكومة سوف تسهلانه، مع الاشارة الى ان

الموازنة التي تناقش لا تلحظ اية مبالغ لمدارس بيروت.

٣ - ان الجامعة اللبنانية - الجامعة الوطنية - تعيش منذ مدة عدم استقرار معروف، نتيجة عدم استكمال هيئاتها الاكاديمية من مجلس الجامعة الى العمداء فيها، دون ان نعرف سبب هذا التأخير، ونحن نعتقد ان توحيد كليات الجامعة هو امر وطني هام ومطلوب ولكن وفق دراسة علمية وضمن آلية سليمة تجعل منه خطوة في الاتجاه الصحيح حتى لا يتحول اذا تم دون ذلك توحيداً فوقياً يعطي نتائج سلبية عكس ما هو معول عليه.

٤ - لقد قرأنا في الصحف مشروعا لقانون بلديات جديد قيل انه الطريق نحو اللامركزية الادارية، التي نريد لها ان ترى النور خدمة للمواطن وعاملاً مساهماً في الانماء المطلوب. ولكن وان كنا لا نريد الغوص في مناقشة تفاصيل هذا المشروع سيما وهو لم يعرض على مجلس الوزراء ولم يتم اقراره، الا اننا نذكر بان بلدية بيروت لازالت تشكو مما هي فيه والمشروع لم يراع اوضاعها السيئة تنظيمياً وعملاً، وهي باقية على غبنها وفراستها السلبية وغيابها عن احوال العاصمة التي خلافاً لبلديات يعتلي عرشها موطف. وانا اقول انه ما لم تصبح بلدية بيروت ككل البلديات في لبنان لجهة انظمتها وصلاحياتها فان لا هذا المشروع ولا غيره سوف يكون مقبولاً منا مهما طال الزمن. ان امانتنا تجاه اهلنا وعاصمتنا وامام الله لن نتخلي عنها.

٥ - خارج الموازنة وداخلها، نتساءل مع المواطن عن حرب الليرة المفتوحة بهذا الشكل الدرامي؟ ومن هي الجهة التي تنصح كل يوم بترك الليرة والانضمام الى العملات الاجنبية؟ حقا لا نعرف لماذا هذه الحرب ومن المستفيد منها. يا دولة الرئيس، ان ثبات سعر صرف الليرة هو القرار الاستراتيجي الاكبر في هذه المرحلة، ونحن نشتم سياسة الحكومة في هذا الصدد وندعوها الى التمسك به.

دولة الرئيس، لقد منحنا هذه الحكومة الثقة على اساس برنامجها الوزاري، بعد ان منح الشعب اللبناني ثقته الكاملة لرئيسها في كل مناطق الوطن. ونؤكد اليوم ثقتنا بها وبسياساتها وبرئيسها الذي يحمل عبئا ثقوا تحتها الجبال، فيا دولة رئيس الحكومة، المواطن يقرأ جيداً ويسمع جيداً ويعرف تماماً اين يضع ثقته، وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل انطوان اندراوس.

انطوان اندراوس: دولة الرئيس، السادة الزملاء

لقد أضحت جلسات الموازنة كما جلسات الثقة تقليداً برلمانياً عريقاً نلتقي فيه تحت قبة هذا المجلس الكريم لعرض هموم الوطن، وعسانا أن نبقي نتحاور ونناقش كافة الشؤون والشجون في ظل هذا النظام الديموقراطي البرلماني العريق.

وفي هذه المناسبة حيث أنهت لجنة المال مشكورة موازنة ستتيح للحكومة الإنطلاق بورشة بدأتها في ظل اصلاحات ومعالجات ادارية لقيت الصدى الإيجابي لدى المؤسسات المالية الدولية والبنك الدولي والاتحاد الاوروبي، وذلك قفزة نوعية في ظل ظروف اقليمية ودولية بالغة الدقة لا سيما ما نشهده من غطرسة اسرائيلية

وتهديدات تطاول لبنان وسوريا بشكل مستمر وفي ظل ركود اقتصادي يطاول معظم دول العالم وحتى الدول الصناعية والمنتجة.

دولة الرئيس، نسمع دوماً، همساً وعلناً هناك فصل بين السياسة والاقتصاد وأن ثمة من يهتم بهذا الملف وآخر بذاك وبالتالي أن هذا الملف متكامل ولا يمكن فصله خصوصاً في ظل هذه الأجواء السياسية الضاغطة حيث المنطقة تعيش محطات مفصلية ونحن أمام تحديات هي الأكثر دقة ولذلك أن الحكومة لا يمكنها فقط أن تقوم بورشة هنا وأخرى هناك، وأن الطائف واضح في صلاحيات رئيس الحكومة ولهذه الغاية بالذات نثمن جهوده وما يقوم به من جولات خارجية لا بد منها وتحديدًا في هذه المرحلة لنعود ونكرر أن الخطة الاقتصادية والخطط التنموية والخدماتية بحاجة إلى استقرار سياسي وحتى الإصلاح هو سياسي بامتياز والجرعات السياسية هي التي تصنع هذا الإصلاح.

ومن هنا نتمنى الإسراع في تطبيق اللامركزية الإدارية لا سيما وأن واقع المواطن في أي منطقة كان، أضحى بحاجة إلى تطبيق اللامركزية الإدارية لتسهيل أموره والخروج من هذا الروتين حيث يغرق المواطن في إدارات الدولة وحسناً تفعل الحكومة في خطواتها الهادفة إلى القضاء على هذا الروتين الأمر الذي شدد عليه رئيس الحكومة في مذكرته إلى الإدارات العامة.

أما على صعيد عودة المهجرين والمصالحات والتي كانت ولا زالت هاجساً فإننا نقولها بصراحة وبصدق إن إنجازاً كبيراً حصل على هذا الصعيد وفي قرى وبلدات كانت من المستحيل التقدم خطوة باتجاهها، ولعل الدعم المطلق من الحكومة ورئيسها ونواب اللقاء الديمقراطي وعلى رأسهم وليد بك هو ما دفعنا إلى مرحلة باتت في نهايتها لإقفال هذا الجرح بعد إتمام وإنجاز معظم المصالحات ونحن على أبواب مصالحات أخرى في ظل مناخات إيجابية وتفهم من المعنيين ما يساعدنا على طي هذا الملف بعد معاناة مريرة خلال السنتين الماضيتين دون تحقيق أي خطوة في هذا المجال وتماشياً مع هذه الخطوات والإنجازات على صعيد المصالحات وعودة جميع المهجرين إلى قراهم وبلداتهم نأمل أن يترافق ذلك مع خطة تنموية شاملة بحيث أن الحرمان لا يقتصر على منطقة دون أخرى، فالجبل بحاجة إلى ورشة خدماتية شاملة من الساحل إلى الجرد مما يحصن هذه العودة لا سيما في هذه الظروف.

أما في الموضوع الداخلي وتحديد الحوار فإننا نعتبر الحوار الداخلي بين جميع الأطراف عاملاً أساسياً للاستقرار السياسي والاقتصادي ومدخلاً لعودة جميع المهجرين والمهاجرين، وأيضاً ركيزة أساسية لوقف الهجرة وإلى بناء وطن نحلم به لنا ولأبنائنا، ولعلنا في اللقاء الديمقراطي كنا السباقين نحو الحوار وما نأمل عدم تجاهل أي شريحة سياسية أو حزبية أو تيار ممن يمثلون حالة شعبية في الحوار المنشود. وقد يكون هذا المجلس الكريم قادر على الشروع في هذا الحوار إضافة إلى فخامة رئيس الجمهورية وهو رأس السلطة وذلك بعيداً عن الإنفعالات والمماحكات السياسية وعمليات التخوين والتضييق إلى ما هنالك من مفردات تطاول هذا المسؤول وذاك كلما خطونا خطوة باتجاه الحوار.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

جميعكم يسمع ويدرك المعاناة الناجمة حيال خدمة العلم، ونحن إذ نجل ونقدر المؤسسة العسكرية التي هي الضامن للسلم الأهلي ووحدة البلد، لكننا نواجه يوميا بسيل من المراجعات والتساؤلات حول ما يتعرض له شبابنا من صدمة تتناول مستقبلهم ومسار حياتهم نتيجة هذه الخدمة والتي تفرض تحت شعار الإنصهار الوطني وبات هذا الكلام ضمن شعارات كثيرة رنانة لا تسمن ولا تغني لأن الإنصهار الوطني فعل ممارسة يومية وليس في تقييد مستقبل الناس في ظل أوضاع قاهرة.

من هنا ندعو الى الأخذ والاستماع الى عدد كبير من الزملاء في المجلس النيابي وخارجه ممن ينادون ويدعون الى إيجاد قانون أو حل آخر مغاير لهذه الخدمة أكان من خلال المدرسة أو الأندية أو الإدارات العامة، وكفى مزايدات وشعارات.

ويبقى قانون الانتخاب الذي بات كقصة ابريق الزيت يغيب عن الأذهان ويحضر في الدقائق الأخيرة قبل الإستحقاق الإنتخابي بأيام معدودة.

من هذا المنطلق ندعو المجلس الكريم والحكومة الى وضع قانون عادل يأخذ بعين الإعتبار كل الثغرات التي اعترت القوانين السابقة ويراعي ايضا صحة التمثيل والتواصل بين النائب ومن انتخبه من أجل العملية التنموية والخدماتية وبمعنى آخر ووضح الجميع بات يدرك ان الدائرة الصغرى هي الأفضل والأكثر التصاقا بين الناخب ومن يمثله.

وفي الختام لا أحد ينكر تلك التحديات التي تعيشها المنطقة نتيجة السياسة الاسرائيلية الحمقاء التي تنتهجها حكومة شارون، إلا أننا ونحن الذين اعتدنا على مواجهة التحديات، نرى أن الحكومة وبشخص رئيسها تقوم بعمل حثيث أكان على المستوى السياسي أم الإقتصادي ولا يمكننا بعد الآن الإنتظار لما سيفعله شارون أو سواء من قادة العدو الإسرائيلي، فالثقة الدولية بلبنان تعطينا الأمل والعزم على النهوض بهذا البلد إذ نشهد حركة استثمارية وتوجهات من دول عديدة للإستثمار والبناء في لبنان وهذا ما نعول عليه في هذه المرحلة لمجابهة التحديات والتطورات السياسية والأمنية التي تلف المنطقة بأسرها. وهنا نطالب الحكومة بالإسراع في خطواتها نحو الخصخصة لأنها تتلازم والإستثمار وتعطيه دفعا إضافيا:

أولا من خلال تخفيض النزف الحاصل في خزينة الدولة وإبعاد السياسة والمحسوبيات في عمليات التوظيف ونحن نعرف جيدا كنواب كيف أن القطاع الخاص لا يخضع للمعايير السياسية والإنتخابية.

وثانيا من خلال تحسين مستوى الخدمات ومواكبة التطور السريع الذي نشهده في بعض القطاعات كالإتصالات والطاقة، وهنا ننصح الحكومة ان تكون الرخصة الثالثة للهاتف الخليوي ضمن خصخصة Liban-Télécom وهذا ما يعطي قيمة مالية اكبر في عملية تسويق اسهم هذه الشركة.

وثالثاً وأخيراً من خلال خلق مناخ تنافسي يساعد على تفعيل الإنتاج وتخفيض اسعار الخدمات .
انسجاماً مع هذه الرؤية نرى اننا على طريق حل المشكلات في المالية العامة المتمثلة في العجز وتراكم الدين العام والإعداد لمستقبل أكثر استقراراً اقتصادياً وسياسياً .

الرئيس : الكلمة للزميل باسم يموت .

باسم يموت :

تكتسب جلسة اليوم أهمية استثنائية يفرضها موضوع المناقشة المتعلق بمشروع الموازنة التي نقول بمتتهى الموضوعية انها موازنة عادية لأزمة غير عادية بامتياز، فمعدل العجز ما زال يتجاوز نسبة ال ٥٠ في المئة، والنفقات الاستثمارية ما تزال دون نسبة ال ١٣ في المئة مما لا ينبئ بخروج وشيك من خضم الازمة الاقتصادية التي نتخط بها حالياً . ولكن وبالموضوعية نفسها نميز بين الموازنة كمشروع مالي واقتصادي للحكومة خلال العام الحالي، وبين الفذلكة التي تتضمن رؤية الحكومة المستقبلية، ضمن سياق من الافكار الاقتصادية الواعدة بالايجابيات على غير صعيد، لا سيما لجهة اعادة بناء الاقتصاد على قواعد النمو الفعلي وخفض خدمة الدين العام التي تستنزف الشطر الاكبر من النفقات، وتحقيق الاصلاح الاداري بما يفعل لادارات العامة من جهة وبما يقود الى ترشيد الانفاق .

ان ما يحملنا على الامل بايجابيات هذه الرؤية الاقتصادية للمستقبل يتجاوز الوعود غير الواقعية التي انقلبت خييات أمل في الماضي، اذ أن بعض هذه الخطوات قد دخل حيز التنفيذ من خلال المشاريع والمراسيم والتحضيرات القائمة لاطلاق ورشة بدأت تتضح معالمها من خلال قانون تشجيع الاستثمار وتخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض معدلات اشتراكات صندوق الضمان، وسياسة الاجواء المفتوحة وقانون المحاسبة العمومية وقانون تملك الاجانب والاجراءات الجريئة الابللة الى خفض الانفاق الجاري وترشيده والبدء باعادة هيكلية القطاع العام وغير ذلك من الاجراءات الذي يؤدي السير فيها وحسن تنفيذها الى بلورة اطار اقتصادي تأتي نتائجه المستقبلية على مستوى تجاوز الازمات القائمة والمتمادية .

كما ان ما يشجعنا على الاطمئنان الى فزلكة الموازنة والرؤية الاقتصادية للحكومة هو ما حظيت به هذه الرؤية من تأييد داخلي اولاً، ومن تأييد خارجي ثانياً، لا سيما من قبل المؤسسات المالية الدولية كالبנק الدولي والمفوضية الأوروبية وعدد من الدول الصديقة الذين رأوا في السياسة الاقتصادية الراهنة الخطوة التأسيسية والأساسية لتجاوز الوضع القائم، والطريق الأسلم لانقاذ البلاد من أزمتها الاقتصادية .

ميشجعنا كذلك على التفاؤل ما اظهرته مؤشرات الفصل الاول من العام الجاري، والتي جاءت ايجابية بما يؤكد صحة وفاعلية السياسة المعتمدة . ففي الفصل الاول من العام الحالي ومقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، ارتفعت الصادرات ٩ في المئة والواردات ١٨ في المئة، وحركة المطار ١٤ في المئة والودائع المصرفية للمقيمين ٩ في المئة ولغير المقيمين ١٣ في المئة، وزادت الحركة السياحية بنسبة ٢٨ في المئة، وكذلك عدد العمال في القطاع

الصناعي. وقد لا تقتصر البراهين على ما سلف، فثمة مجالات أخرى تأكدت من خلالها فاعلية السياسة الاقتصادية التي تمكنت بموجها الحكومة من تأمين الاستقرار النقدي والمحافظة على مستوى الفوائد على الرغم من الاشاعات والحملات التي استهدفتها والتي حاولت استغلال العملة الوطنية لتحقيق غايات سياسية. بيد ان الحكومة اثبتت قدرتها على تجاوز هذه الحملات محققة في المقابل انجازات عدة ابرزها الودائع والقروض الميسرة والهبات التي حصل عليها لبنان في الاشهر المنصرمة والتي فاقت المليار والمئتين مليون دولار اميركي، واصدارات السندات الخارجية لآجال طويلة بلغت الخمسة عشر عاماً وبدون أية مشاركة داخلية، ان مصرفية او خاصة وهذا من دلائل الثقة العالمية باقتصاد لبنان وعملته الوطنية. من هنا أدعو جميع الافرقاء السياسيين الى ضرورة اقضاء موضوع العملة الوطنية عن الحسابات السياسية الضيقة والامتناع عن استعمالها كسلاح في المعارك السياسية الداخلية اذ قد ينقلب السحر على الساحر ويغرق الوطن بأجمعه في غفلة من الزمن. وعلينا ان نستثمر هذه الثقة للمضي في السياسة المالية الحكيمة التي تنتهجها الحكومة بتحويل جزء من الدين العام من داخلي الى خارجي مما يخفض الفوائد على الديون ويطيّل آجال استحقاقها مما يحرر جزءاً كبيراً من السيولة لتوظيفها في استثمارات مجدية وقطاعات منتجة تساهم في دفع عجلة الاقتصاد. وقد سمعت في اليوم الأول من مناقشة الموازنة الكثير من الانتقادات لهذه السياسة الاقتصادية والكثير الكثير من التحذيرات من مستقبل اقتصادي قاتم يحمل الويلات للبنان. ولكنني أستغرب أشد الاستغراب، أنه مقابل هذا الكم الهائل من الانتقادات والتحذيرات، لم أسمع اقتراحاً واحداً بخطة اقتصادية بديلة عن خطة الحكومة الحالية أو بمشروع متكامل يقينا هذا المصير الاسود. من هنا، أطمئن نفسي وأطمئن المواطنين الى أننا قد لا نكون على طريق الحل الأمثل لأزمئنا، ولكننا بالتأكيد على طريق حل «أفضل الممكن».

دولة الرئيس، الزملاء النواب،

ان احداً لا يجرو على وصف الواقع القائم بالمثالي، فثمة كم من الازمات يفوق قدرة المواطنين على الاحتمال طويلاً، وهو أمر يحتاج الى جهود مضنية ومخلصة لتجاوز جملة من الملاحظات او السلبيات التي نسجلها ليس على الموازنة فحسب بل على بعض الاداء الحكومي الذي لم يرتق في بعض محطاته، وللأسف، الى المستوى الذي يتلاءم وحجم التحديات المفروضة.

أننا نتوقف أولاً باستغراب حيال عدم استعمال القروض الخارجية المقررة للبنان والتي لم تتجاوز نسبة المستفاد منها ٢٥ في المئة، فيما يبقى زهاء المليار دولار أميركي غير مستعملة، مع العلم ان ذلك يكبد الخزينة نفقات اضافية، ويحجب عن القطاعات المختلفة كالتربية والصحة والتعليم المهني وغيرها موارد يمكن ان تسد النواقص الكثيرة التي تعاني منها، مع العلم ان ما تبقى من اموال القروض الغير المستعملة يتوزع على الوزارات كالاتي: الاشغال ٥٢٣ مليون دولار والمياه والطاقة ٤٨٧ مليوناً، والداخلية والبلديات ٤٣٧ مليوناً والتربية والتعليم المهني والتقني ٣١٥ مليوناً.

وهذه المبالغ تؤمن التمويل لهذه الوزارات بما يساعدها على تنفيذ عشرات المشاريع الملحة والمرتبطة بتوفير التمويل، مع العلم ان اتفاق هذا القدر من المبالغ يسهم في تأمين معدل من السيولة قادر على تحريك الركود الاقتصادي الذي نشكو منه بنسبة عالية.

وبالقدر عينه من الاستغراب نسجل عدم فعالية الحكومة في بعض المشاريع الاقتصادية الاساسية التي استغرق اقرارها اشهرًا نتيجة التجاذبات السياسية بالرغم من الوضع الاقتصادي المتأزم الذي يستلزم أعلى درجات التنسيق والتفاهم والسرعة في التقرير والتنفيذ، فتسقط في كثير من الأحيان المصلحة العليا للوطن أمام الحسابات السياسية الضيقة والمحاصصات.

وفي هذا السياق نتساءل عن عدم تعيين عمداء للجامعة اللبنانية حتى الان، وقد أصبح معلوماً للقاصي والداني حجم الخلافات السياسية والتحاصصية والطائفية التي تعترى هذا الاجراء الاداري البسيط. ولن أتكلم هنا عما حدث لسوليدير وما قد يحدث لسوكلين، بل سأخطأهما الى الاستفسار عن مصير بعض القوانين، التي وعدتنا بها الحكومة منذ زمن ولم نر بشائرها حتى الآن ومنها قانون التنصت ومراسيم السلامة العامة التطبيقية وغيرها.

أما بالنسبة لمحافظة بيروت فلم نلاحظ في الموزانة أي تمويل لإنشاء مدارس جديدة فيها مع العلم أن محافظة بيروت وهي أكثر المحافظات اكتظاظاً بالسكان تعاني من أكبر نقص في المدارس الرسمية. فبالكاد يتجاوز عدد مدارسها الرسمية الستين، ومعظمها قائم في أبنية سكنية، في حين أن أي من المحافظات الأخرى تحوي على أضعاف هذا العدد من المدارس. وهو أمر يحتاج الى اجراءات تفترض توسيع المدارس الحالية واستملاك عقارات جديدة لبناء مدارس اضافية.

كذلك لم نلاحظ في الموزانة أية أموال لاطلاق وتشغيل مستشفى بيروت الحكومي الذي أصبح حاجة ماسة للعاصمة وللوطن ككل، مع العلم أن المحافظة اللبنانية الوحيدة التي لا تحتوي على مستشفى حكومي هي بيروت. وهذا ما يحملنا على المطالبة بالتحضير لاطلاق مستشفى بيروت الحكومي الذي يجري تسليمه في ايلول المقبل كأبنية وتجهيزات، مع خشيتنا من تعثر انطلاقة لغياب التمويل الكافي من جهة والجهاز الاداري والتشغيلي من جهة أخرى.

كما نطالب الحكومة بانجاز دفع تعويضات الترميم المنجز للمتضررين في بيروت خلال الحرب الداخلية اسوة بباقي المناطق، ونطالب ايضاً بحل ازمة تعاونيات لبنان من خلال حل عادل لا يتحقق الا بتدخل فاعل لانصاف اصحاب الحقوق.

دولة الرئيس، الزملاء النواب،

لقد حفلت الآونة الاخيرة بالكثير من التطورات والتهديدات التي اطلقها المسؤولون الاسرائيليون وفي

مقدمهم رئيس الحكومة ارييل شارون الذي يسعى منذ توليه مهامه للهروب الى الامام من مأزق الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة. بيد ان هذه السياسة لم تحقق اغراضها بفضل عوامل الادراك العربي لحقيقة هذه النوايا وبفضل صمود اللبنانيين وتمسكهم بمواقفهم ودعم الشقيقة سوريا بقيادة رئيسها الدكتور بشار الاسد.

أننا نعلن تأييدنا لسياسة الحكومة في مواجهة الاخطار والتهديدات الاسرائيلية، لاسيما لجهة التلاحم مع سوريا، وحق لبنان في تحرير أراضيه المحتلة في مزارع شبعا واطلاق اسراه ومعتقله لدى اسرائيل، والحصول على خرائط الالغام الاسرائيلية المزروعة في الجنوب تمهيداً لازالتها.

نقف اليوم لبنانيين وعرباً، في مواجهة مرحلة مصيرية من تاريخنا المعاصر، فقد بلغ صراعنا مع المشروع الصهيوني نقطة تحول رئيسية. فالدولة اليهودية تواجه أزمة ديمغرافية في الداخل، حيث بدأ يتساوى عدد اليهود والعرب ضمن فلسطين التاريخية، وأزمة نفسية حيث تدك الانتفاضة الفلسطينية أسسها الاجتماعية والسياسية. وتقف الدولة اليهودية أمام خيارات مستحيلة التحقيق للخروج من مأزقها: تهجير جماعي للشعب الفلسطيني أو مجازر جماعية تقتلعه بالقوة من أرضه. كما تقف الحكومة الصهيونية حائرة في كيفية التعامل مع الشعب اللبناني المقاوم على حدودها الشمالية، هذا الشعب الذي أذاقها أول هزيمة عسكرية في تاريخ صراعها مع العرب، عبر حفنة من الشبان والشابات المقاومين المؤمنين بوطنهم وقضيتهم وتاريخهم. وفي خضم هذا الصراع المصيري، تقف سوريا بقيادة رئيسها الشاب، رافعة راية التحرير، داعمة للمسار التاريخي للصراع بوحي كامل لابعاده ومستلزماته. أما نحن في لبنان، فعلياً أن نعي خطورة هذه المرحلة وأن نجدد لخوضها كل الامكانيات المتوافرة، ولعل أهمها وحدتنا الداخلية. فبدل أن نتهلئ باثارة قضايا خلافية تحول الوطن الى جماعات وطوائف متناحرة ولا تؤدي في نهاية المطاف الى أي نتيجة لغياب الاجماع الوطني عليها، من الاجدى التوحد في خندق واحد استعداداً للمواجهة المصيرية التي نخوضها بالتلاحم مع سوريا والانتفاضة الفلسطينية. نحن اليوم بأمس الحاجة الى هذا الوعي الوطني، والالتزام الجدي بقضايا الوطن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والا أضعنا مرة أخرى فرصة تاريخية للخروج من هذا المأزق واثبات أننا مواطنون في وطن نستحق الانتماء اليه عبر المحافظة عليه.

الرئيس: الكلمة للزميل ناظم الخوري.

ناظم الخوري: دولة الرئيس،

بهدف تلطيف الاجواء من الارقام المخيفة، عندما سألني بعض الزملاء والاصحاب اذا كنت سأتكلم في هذه الجلسة، تبادر الى ذهني قصة سيدة لبنانية كانت تركب القطار مع طفلها، والجيل القديم يعرف القطار، وكان من بيروت الى صوفر وبحمدون. وكان يجلس قرب الشباك شخص وكان الطقس بارداً وعندما وصلت الى مدينة عاليه قالت للشخص الذي يجلس بجانب الشباك ان يغلق الشباك ولم تكن السيدة تعرفه، فأجاب: «متل بعضها». وكررت السيدة الطلب ثلاث مرات الى الجالس قربها وان طفلها سيتعرض للاذى اذا لم يغلق الشباك، فأجابها الجالس قرب الشباك «متل بعضها». عندها طلبت من المراقب الموجود في القطار ان يطلب من الجالس قرب

الشباك اغلاقه، فحضر المراقب وسأل الشخص المذكور لماذا لم تغلق الشباك فجوابه نفس الجواب الذي جاب به السيدة، عندها قام المراقب بصنع الشخص المذكور على وجهه، فرد الشخص على المراقب وقال له: تفضل واغلق الشباك. فعمد المراقب الى اقفال الشباك، فوجد الشباك مقفلاً والزجاج مكسوراً. فقال لهم الشخص: لقد قلت لكم نفس الشيء. ونحن نأمل بكلامنا في هذه الجلسات بأن لا يكون الكلام «مثل بعضها».

دولة الرئيس، إلى أين نحن ذاهبون، وهل صحيح أننا نطرق بإلحاح أبواب الانهيار؟ نبقى أم نرحل؟ نشترى أم نترث؟ نهرب من عملتنا الوطنية إلى غيرها؟ هل نقفل مؤسساتنا ونضع حدًا للخسائر أم نعطي أنفسنا فرصة أخرى؟

إنها عينة متقاة، برجفة الخائف على صورة وطنه، مما يواجهنا به ناسنا، على مدار الساعة. إنها الأسئلة الواضحة التي تختزل بلغة مبسطة، الوقائع الاقتصادية والمعيشية في وطننا. أسئلة تبحث عن لقمة عيش كريمة وقسط للمدرسة وقليلة لشيخوخة هائلة، وبدل لفواتير الكهرباء والهاتف والماء والمسكن والصيدلية والمستشفى.

نبحث في الموازنة العامة لسنة مالية بالواقع ودعنا نصفها، وترانا نتجادل بالأرقام وصحتها والنظريات وملاءمتها والخطط وضرورتها والطموحات وواقعيتها والوعود بصدقها، حتى نصل إلى إعادة الجدل حول جنس الملائكة.

نتجادل في كل ذلك فيما المطلوب واحد: أيتها الحكومة هل تدرج الموازنة المقترحة وفذلكتها المفزلة، في إطار تصوّر سليم يهدف إلى إزالة الضباب الأسود المتراكم امام العيون لتمكن من رؤية غد واعد وهانىء؟ نحن لا نطلب المعجزات ولا تفجر البنايع في الصحارى. إننا نريد ببساطة غداً واعداً وهائناً لوطننا وشعبنا.

وليتحقق ذلك، ثمة طريق واحدة تختصرها عبارة سريعة تقول: إنّ حركة الاستثمار، هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي العام. من هنا يبدأ النقاش الجاد والبحث السليم والقياس المعبر.

إنّ حركة الاستثمار المرجوة لا تستدعي البحث في الأمور القانونية، على أهميتها فحسب، بل تستلزم الإطالة بعمق على صحة الأجواء السياسية وسلامة العمل القضائي وحسن الأداء الإداري وتعزيز المجتمع الأهلي وتعزيز الحريات العامة والشخصية وإشاعة جو من الثقة بالمؤسسات على مختلف تسمياتها ووظائفها.

في المسألة السياسية، هناك اضطراب على مختلف المستويات:

أولاً: إنّ العلاقة بين رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء، تبدو للناس في الداخل والخارج، وكأنها تسير على حافة

الهاوية، الأمر الذي يُنذر دائماً بتغيير الرياح الحاكمة أو على الأقل بتجميد المشاريع الطموحة والناجحة.

ثانياً: إنّ العلاقة بين الأطراف المتألفة ضمن السلطة التنفيذية، تمر دائماً باضطرابات تضع على المحك مسألة التضامن الوزاري والإطالة على المجتمع كفريق عمل قادر على قيادة السفينة ان شاء الله بأن لا تكون مثقوبة، وهذا شيء حصل البارحة ورأيناه مع الاسف بفقدان التضامن الحكومي.

ثالثاً: إنّ العلاقة بين السلطة والمعارضة تتسم بالقطيعة التي تسمّ الأجواء الداخلية وتندر بأفدح الأخطار.

أما المطلوب فتعاون على أسس الصلاحيات الدستورية ونقاش معمّق داخل مؤسسة مجلس الوزراء، وحوار جاد حول المسائل الكبرى المطروحة في البلاد، يكون بديلاً عن التراشق بالاتهامات والتصعيد بالمواقف... حوار يقوم على أن تهتم السلطة بتوضيح الحقائق التي تملكها لبلورة قرارها والوقوف بإيجابية على الملاحظات التي تساق ضدها.

وهنا اكرر هذا الكلام. بالواقع اهم شيء هو ان يكون هناك اعلام من قبل الحكومة لتوجيه الرأي العام والشعب. هناك هوة بين الشعب والحكومة في لبنان، ومن اسباب الهوة ان الشعب لا يملك المعطيات والاسباب لعدم ذهاب الجيش الى الجنوب مثلاً، وما هي الاسباب لعدة قضايا وطنية تطرح. قسم كبير من الشعب عنده شرح لها والمعطيات عند المسؤولين.

ثانياً، يحصل نوع من التعقيم ولم تكن هناك الجرأة المطلوبة للقيام بحملة اعلامية توجه الرأي العام في هذا الاتجاه.

أما في المسألة القضائية التي تعتبر مدخلاً أساسياً، بعد الاستقرار السياسي الديمقراطي، فلن نستفيض في توصيف الحالة حرصاً منا على سمعة بلادنا، ولكننا نلفت إلى مدى خطورة البطء بالتقاضي وانعدام فاعلية المحاكم، وهذا لا يشجع المستثمر الذي يبحث عن السرعة في بتّ القضايا وفقاً لتشريعات حديثة وقضاء متخصص.

إنّ استبدال التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية بتدخل السياسة في القضاء يسيئ لمبدأ الاستقلالية، والمطلوب علاجات غير كلاسيكية واستعداد لتذليل المشاكل الموجودة وعدم الاكتفاء بترداد الأجوبة المعهودة.

في الإصلاح الإداري وحال الإدارة العامة في غنى عن التوصيف، تحتاج إلى تعديل جذري في بنية الإدارة واقتباس الملامح الإيجابية الملائمة المعمول بها في القطاع الخاص واعتبار المواطن أكثر من زبون يطلب خدمة إذ أنه في الحقيقة هو ربّ العمل لأنه يدفع بالضرائب أجور الموظفين، من هنا ضرورة إعادة النظر في هيكلية الهيئات الرقابية بحيث تتماشى مع التطور نحو اللامركزية الإدارية مما يعني خلق جهاز رقابة في كل إدارة، لتقييم أداء الموظفين، بحيث يتساوى من لا ينتج بمن يخطئ، فيؤنب ويُحذر ويُطرد من العمل... فمن قال إنّ الوظيفة

العامّة هي مستودع لبضاعة يمكن أن تكسد؟

دولة الرئيس، إنّ تحقيق الإصلاح في الميادين المشار إليها من شأنه تعزيز ثقة اللبنانيين بمؤسساتهم المدنية والعسكرية.

ما يحدث من تلميحات هنا وهناك، اليوم والبارحة وربما غداً عن تجاوزات غير مقبولة لجهاز أمني أو أكثر، يطرح مشكلة كبرى... فالمسؤولون عندنا يشكون هذه الأجهزة أو بعضها للرأي العام، وكأنّ المواطنين هم أصحاب القرار التنفيذي في هذا البلد؟

فإذا حدث تجاوز، فعلى السلطة أن تفرض تطبيق القانون، أما إذا كانت غير قادرة على ذلك، فحينها لا تكون المشكلة مع من يرتكب التجاوز، بل في من يعجز عن ممارسة صلاحياته.

وحين تمارس السلطة صلاحياتها لن يخشى أحد على الحريات العامة أو الشخصية، لأنها تصبح بعهدة الدستور الذي يربطها ويعتبرها جزءاً لا يتجزأ منه.

دولة الرئيس، أنا من بلاد جبيل التي تطالب بحقوق الجميع وحقوقها أيضاً، فالحرمان المزمّن عندنا لم يعد يطاق. وسبق يا دولة الرئيس حضرتك ودولة الرئيس الحريري في حملاتكم الانتخابية كما في جلسة الثقة بالحكومة ان تطرقتم لحرمان بلاد جبيل، ونحن يهمنّا ان نركز كثيراً على اهتمامكم بالمنطقة ووعيككم لمطالبها.

فالحرمان المزمّن عندنا لم يعد يطاق. والناظر من جبيل إلى بيروت حيث مراكز القرار يسمع عن دين عام هائل ومشاريع كبرى هنا وهناك واتجاهات إلى الاستمرار في الإنفاق، ثم يعود إلى واقعه فيكتشف أنّ الحكومة مستمرة في أسلوب سابقاتها في التعاطي مع بلاد جبيل.

نحن لا نطلب المستحيل، إنّنا نطلب طرقاً آمنة تصل الجرد بالساحل. ولا تتحول إلى مصيدة لشبابنا... فيسقطون ضحايا الإهمال في أودية الموت. هنا اتوجه الى الزملاء الذاهبون الى بلاد جبيل ليشاهدوا على طرقاتها، على كل كوع في بلاد جبيل اعداد المزارات التي تشهد على عدد الاموات والشهداء الذين سقطوا بسبب الطرقات.

نطلب لبلاد جبيل استثمارات في البنى التحتية، كما نطلب مستشفى حكومي ومدرسة رسمية وشبكات لمياه الشرب والري، تروي الناس والأرض لينبت الزرع وتزدهر الحياة. ولأنني يا دولة الرئيس لا أرى في هذه الموازنة ما يرضي بلاد جبيل أو ما يرضي ضميري تجاه الشعب اللبناني فإنني أعلن معارضتي لها، وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل صلاح حنين.

صلاح حنين: دولة الرئيس، أيها الزملاء الافاضل،

سبعة أشهر منذ اعطاء الثقة للحكومة الحالية.

سبعة أشهر منذ انطلاق شعار الحكومة: الوفاق والنمو، الذي كان من المفترض ان يكون أولى الخطوات،

لترسيخ نظرة متطورة، لبناء لبنان عصري، غير مكبل بالاثقال، يركز على الديمقراطية كأساس لكيانه، ولاستمراريته.

لبنان يجمع بين النظام والحرية، بين الاخلاق والقانون، بين الشخص والمجتمع، بين الفعل والتأمل، بين المادية والتجريد، بين الشرق والغرب، بين القديم والجديد.

لبنان ينير حاضره، على ضوء رؤية مستقبلية، تستند على معرفة الماضي، من دون أن تكون أثيرة له.

لبنان في حالة تجدد دائم، لبنان الحوار، لبنان الانفتاح، لبنان السيادة.

لبنان النضال من أجل وحدة الموقف العربي، وحدة يسعى لتحقيقها الشعب العربي، ولا تفرض عليه، لأي سبب من الاسباب، مهما كانت أهميته.

من هنا فائدة التجربة الاوروبية، حين شاهدنا جدية التقارب بين الشعوب الاوروبية، لاكثر من خمسين عام، كما التقدم البطيء، والثابت، لتلك المسيرة المبنية على الرقي السياسي، على الثقة، وعلى التوازن في العلاقة، واحترام الآخر، والمنفعة المشتركة.

ففي هذه الظروف العصيبة، التي تمر بها البلاد والمنطقة، لا بد من الاتجاه نحو عقد شراكة مع الدولة السورية، يبنى على التفاوض الصريح، والرأي الواضح، لكي تحدد الدولتان، سوية، وبقناعة مشتركة، مبنية على الثقة المتبادلة، ورغبة التنسيق والتعاون، خطة أمنية، دفاعية، استراتيجية، يلتزم بها لبنان، دولة وشعبا، بقدر ما تلتزم بها سوريا، دولة وشعبا، لأنها نابعة من قناعة البلدين الحرة، ومن ارادتهما المستقلة، كما من ايمان البلدين، بسيادة لكل منهما، وبسيادة شعبهما.

فعلى الدولة أن تعي، أن علاقة الدولتين، اللبنانية والسورية، باتت منهكة القوى، في صيغتها الحالية. اذا ان العلاقة بين الدولتين، لا تثمر، الا اذا أحاطها الشعبان، بالرضى والقبول، حيث أن كلا من الدولتين، اذا أعطتا، فهما تعطيان من كيس الشعب، واذا أخذتا، فهما تأخذان باسمه، ومن أجله.

وعلى الدولة أن تعي أيضا، أنه كل ما اشتدت الصعوبات، اشتدت معها العزيمة، ولا عزيمة من دون كرامة، ولا كرامة من دون قرار، ولا قرار من دون شرعية، ولا شرعية من دون مصالح وطنية، ولا مصالح وطنية من دون مشاركة التيارات اللبنانية، كل التيارات، في الساحة السياسية اللبنانية، فتستعمل كل منها، المساحة التي توازي قناعة المواطنين، بخطها السياسي، والا نكون قد فقدنا ما تبقى من ديمقراطيتنا.

اما الديمقراطية في لبنان، فهي قائمة على التعددية، التي تمثل شكلا من اشكال الهوية ولا تنمو بعيدا عن التنظيم السياسي، والثقافة الديمقراطية.

ان لبنان وطن لديانين كبيرتين، نتجت عنهما حضارتان عالميتان، وثمانية عشرة طائفة، تتعايش فيه متساوية في الكرامة، متماثلة في الحرية، وان لم تكن متقارنة في العدد.

لذلك، ولاء وطني، واضح ومتين، لا ينبثق الا من خلال الاعتراف، والاقرار، بالتمايز الذي قد لا يزول مع مرور الزمن، انما يخسر حتما من طابعه الشاجري، ويفسح في المجال لتضامن وتماسك أعمق، من خلال حوار هادئ، متوازن، بناء.

وكما أوضح العالم الاجتماعي العربي، «ابن خلدون»، فان الدولة لا تقوم، الا على أساسين: القوة، وروح التضامن بين أبنائها. يمكننا أن نضيف الى ذلك، ان مفهوم الديمقراطية، يحثنا على تقليص دور القوة، وتفعيل دور التضامن، كي لا تتكرر الازمات، ظاهرة كانت أم مستترة، وكي يدوم الامل، ويزول القلق.

أما القلق فمصادره متعددة، ومتنوعة، ومنها الازمة المالية، والحالة الاقتصادية التي تتخط فيها البلاد. فهل من شأن الموازنة، معالجة القلق المالي والاقتصادي؟

اذا قورن مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٠١، بالارقام المتحققة خلال السنوات الماضية، ١٩٩٨، ١٩٩٩، و٢٠٠٠، نراه يشكل استمرارا لمنحها التراجعي، والتفاقمي.

ان جملة النفقات المقدرة، في موازنة ٢٠٠١، تبلغ ٩٩٠٠ مليار ليرة لبنانية، حيث ان مجموع وارداتها، يقدر بـ ٤٩٠٠ مليار ليرة، كما ان عجز الموازنة المتوقع، هو بمثابة ٥٠٠٠ مليار ليرة، أي ٣،٣ مليار دولار أميركي. أي أن العجز هو بنسبة ٥٠،٦٪ من مجموع نفقات الموازنة. فمن المتظر اذا، أن يرتفع الدين العام الاجمالي في نهاية سنة ٢٠٠١، اذا ما اضعنا اليه قيمة بعض القروض المقررة سابقا للمشاريع، بما يقارب أربعة مليارات دولار، ليصل الى حوالي ٣٠ مليار دولار.

وان تراكم الدين، واستمرار تناميهِ السريع منذ بضعة سنوات، جعل حاليا الفوائد على مجمل الدين، توازي حوالي ثلاثة مليار دولار. مما يجعلنا نتساءل عن امكانية تصحيح وضع المالية العامة، في ظل السياسة المالية والاقتصادية المعتمدة. كما ان الموازنة لا تبدو حاملة لأي جديد يذكر، ويبقى حوالي ٨٨٪ منها خدمة دين وأجور. ولا يبقى للانفاق الاستثماري، سوى ١٢٪ من الموازنة.

فاين نحن من نهاية النفق، الذي يسأل عن حفره كل من توالى على القرار الاقتصادي والمالي الرسمي، في لبنان، منذ أوائل التسعينات. اذا أقرينا أن كلفة ورشة الاعمار بلغت خمسة ونصف المليار دولار أميركي، فلماذا بلغ الدين العام حوالي ٢٦ مليار دولار، ولا يزال يتفاقم، من دون أي معالجة جدية، وعلمية للموضوع.

فهل من خطة للحكم وللحكومة، وهل من رؤية مالية واقتصادية، وهل من قدرة على تنفيذها، وهي عاجزة على تطبيق قانون السير تطبيقاً سليماً؟

كل الارقام التي سبقت تدل، اذا دلت، على مسؤولية الحكم والحكومة، لاتخاذ مبادرات جريئة، مدروسة، وسريعة، لتفعيل الاقتصاد وتنشيط الدورة المالية. وهنالك بعض المواضيع، باستطاعة الحكومة التدقيق بها، بغية تحقيقها. ومنها:

١ - القروض التي وافقت عليها، ووقعتها، المراجع اللبنانية المختصة، والتي بلغت قيمتها، ما يقارب الملياري دولار أميركي، والتي لم يتم استعمالها بعد. ومن المعلوم، أن تلك المبالغ، بإمكانها تحريك العجلة الاقتصادية في لبنان، ولو لحين، مما يجعلنا نتساءل عن اسباب التباطؤ، في تنفيذ بروتوكولات القروض المذكورة خاصة وانها تنص على استحقاق للدين طويل الاجل، وعلى نسبة ضئيلة للفوائد.

٢ - السوق العراقي: وسط كل هذا الجمود، لا بل التراجع الاقتصادي والمعيشي، هل يضيف لبنان الى خساراته الاقتصادية، خسارة جديدة، لسوق كان دائما في طليعة المستوردين من لبنان، منذ سنوات عديدة، وحتى الثمانينات، وهو السوق العراقي، الذي طالما كان الاكثر استيعابا، للمنتجات اللبنانية. وذلك بعد ما كان لبنان، اول الخارقين للحصار العراقي.

فما هي الاسباب التي تحول دون تفعيل العلاقات التجارية مع العراق، لاسيما بعدما أعاد العديد من الدول العربية وغيرها، علاقتها مع العراق.

ومن الجدير بالذكر، أن التأخير في توقيع الاتفاقيات الثنائية مع العراق، يهدد القطاعات الاقتصادية اللبنانية، باستثنائها عن التسهيلات، كما عن الاعفاءات الجمركية، التي قد تضع على الاقتصاد اللبناني أكثر من ١٠٠ مليون دولار أميركي سنويا.

فلماذا لا توقع الحكومة اللبنانية اتفاقية منطقة التجارة الحرة الشاملة مع العراق، كما فعلت سوريا، ومصر، وتونس، التي تعفي السلع المتبادلة بين العراق والدول الموقعة من الرسوم الجمركية، وتحررها من اجازات الاستيراد ومن العوائق الادارية الاخرى.

وقد بوشر بتطبيق الاتفاقية المذكورة بين العراق وكل من سوريا ومصر وتونس، في بداية نيسان ٢٠٠١، مما سوف يخلق صعوبة هائلة لتسويق السلع اللبنانية في العراق، بسبب الرسوم الجمركية المرتفعة، التي يفرضها العراق، والتي توازي ٢٠٪ من ثمن السلعة، مما قد يؤثر سلبا على حوالي سبعة ملايين مصنع لبناني.

٣ - النفط العراقي: ايضا، من المعلوم انه من ٩ تشرين الاول، ولغاية ١٣ تشرين الاول سنة ٢٠٠٠، زار العراق وفد لبناني برئاسة وزير الطاقة آنذاك سليمان طرابلسي، حينها قد تم توقيع بروتوكول نفطي، يقضي بأن يزود العراق حاجات لبنان من النفط الخام، وبأن يعيد تأهيل مصفاة طرابلس، ويمد الانابيب على نفقته، المقدرة بحوالي ٥٠٠ مليون دولار أميركي.

بعد الاتفاقات النفطية التي وقعها العراق مع كل من سوريا، بقيمة مليار دولار سنويا، ومصر، بقيمة ١,١ مليار دولار سنويا، والاردن، بقيمة ٧٠٠ مليون دولار سنويا، فالسؤال المطروح، هو لماذا لم يقدم لبنان على تنفيذ البروتوكول النفطي المذكور، لاسيما أن بموجبه، يحصل لبنان على النفط العراقي، بأسعار تقل ٢٠٪ عن سعر السوق العالمي، على أن يسدد نصف القيمة ببضائع لبنانية من المنتجات الصناعية، والزراعية، والنصف الآخر نقدا

على أن يودع في المصارف اللبنانية، من دون فائدة لمدة ثلاث سنوات.

النقاط التي ذكرناها تمثل حوافز لزيادة الانتاج وتفعيل الاقتصاد وتنشيط الحركة المالية، انما هنالك معطيات أساسية لتشجيع الاستثمار، وجلب المستثمرين من الممكن تلخيصها بثلاثة عناوين: القانون، الادارة، والقضاء. حيث أن كل مستثمر، يرغب بمناخ قانوني واداري، واضح وسليم، لكي يجرؤ على توظيف أمواله. فالاستثمارات تتجه في عالم اليوم الى البلاد القادرة على حمايتها، حيث يصبح القانون والادارة بمثابة ثروة طبيعية، بإمكاننا استثمارها الى أقصى الحدود، ويقول المثل: العقل السليم في الجسم السليم. ونضيف: الاقتصاد السليم، في المناخ الاداري والقانوني السليم، بالإضافة طبعا الى المناخ الامني والسياسي السليم.

اما بالنسبة للجامعة اللبنانية، فكثير الكلام عن توحيدها، مما أعطى انطبعا خاطئا عند المواطنين، وجعلهم يظنون أن الجامعة مفككة، وان توحيدها عمل وطني جبار. أما الموضوع فليس بهذا الحجم من الخطورة. فاذا كان التوحيد يعني توحيد هيكليتها، فهي موحدة، اذ ان رئيسا واحدا يرأس الجامعة. كما ان الجامعة مقسمة الى كليات، على رأس كل منها عميد. وكل كلية مقسمة الى فروع، على رأس كل فرع مدير. واذا كان الكلام عن التوحيد هو توحيد المكان، فماذا بالنسبة لطلاب طرابلس، وصيدا، والنبطية، وزحلة. فهل المطلوب هو أن ينتقلوا كلهم الى مقر واحد. اذا، لا يأتي الكلام هنا باطار التوحيد، وهي كلمة تتخطى الواقع، بل باطار دمج بعض فروع الكليات، في مبنى واحد.

حينئذ، المنطق السليم، يحثنا على تسليم هذا الملف الاكاديمي، الى مجلس الجامعة، كي يدرس الوضع، ويقيمه، ويتخذ الاجراءات اللازمة، من دون أن يغيب عن ذهنه، ان الهدف هو التعليم والثقيف، لا التجميع والترويض.

لذلك، نطالب الحكومة، بأن تعمل على القيام بواجبها، وتعين العمداء وعددهم ثلاثة عشر، حيث وجب تعيينهم، على اساس الكفاءة، من دون مداخلات من أي نوع، أو من أي مرجع، مهما علا شأنه.

واذا أردنا الكلام عن التوحيد، فلماذا لا نسعى لتوحيد الرأي، بالنسبة لتحرير مزارع شبعا. حيث أن موضوع مزارع شبعا، هو أيضا موضوع قانوني. والاهم في هذا الموضوع، هو أن يبقى لبنان محميا بالشرعية الدولية. وقد عرف لبنان، حتى الان، أن يستفيد من الشرعية الدولية، وأن يحقق أهدافه مسندا اليها. فلماذا التعثر الان في الجنوب. ولماذا لم تبادر الحكومة الى تثبيت لبنانية مزارع شبعا، من خلال توقيع معاهدة حدود مع الدولة السورية، موثقة بالخرائط اللازمة، والى ايداعها، رسميا لدى الامم المتحدة، ومن ثم تنظيم حملة دبلوماسية، لتأمين الانسحاب الاسرائيلي. فهل المقاومة الدبلوماسية، اقل وطنية، أو عنفوانا، من المقاومة العسكرية. أوليس من واجبا، استعمال كل الوسائل للتحرير، وأن نختار منها، حسب الظروف، ما قد يؤدي الى نتيجة افعال وأضمن؟

وفي عنوان المقاومة والتحرير، نحن نحیی مقاومة الشعب اللبناني الباسل، التي أدت الى تحرير الأرض من

الاحتلال الاسرائيلي، الرابض على صدر لبنان، منذ العام ١٩٧٨، كما نحبي أبناء قرى الجنوب، والبقاع الغربي، الذين عانوا ما عانوه، وصبروا، وجاهدوا، دعماً للمقاومة، وولاء ووفاء للوطن. وفي هذا الاطار، ليس بوسعنا الا أن نذكر، قرى أخرى، بعيدة عن الشريط المحرر، وانما تمثل عمق المقاومة، فكانت جسراً لها، وملجأ للمقاومين، ألا وهي قرى المريجة، والتحويلة، والليلكي، وحارة حريك، والشياح، التي استضافت طوال سنين عديدة، أهل المقاومين، وأبنائهم.

كما أن القرى المذكورة، تتحلى بتاريخ يقارب الاربعمائة سنة، من العيش المشترك، الكريم، الهنيء. وبغياض عودة اهالي هذه القرى الى ديارهم، يغيب معهم تاريخ مجيد، ومثال أكيد، للعيش المشترك، قد نشعر بمرارة وألم فقدانه، اذا فقد، والعياذ بالله.

وبالرغم من سعي وعمل وزير المهجرين المستمر، والدؤوب، والنشط، وبالرغم من انتجازاته، واصراره على انهاء ملف المهجرين، في القريب العاجل، نتساءل لماذا يعوز لأهل القرى المذكورة، تمهيدا لعودتهم الى منازلهم، بنسبة تقل عن عشر ما يدفع، لمن غادروا المنازل نفسها؟

فأين نحن من دعم المقاومة، وتقديس العيش المشترك، واحترام التاريخ؟

وفي الختام، لا بد من ملاحظة لها علاقة بالتاريخ، تخطر في بالي من حين الى حين. ان بعض النظم كانت تجر المخاطر الى لبنان، وبعضها الآخر، كالمصرفية، كانت تبعدها عنه، وتحميه. حيث أنه لاح من خلال تاريخه، أنه كلما قوي استقلال لبنان، ضعف كيانه. وكلما قوي كيان لبنان، ضعف استقلاله. أما الغريب في المرحلة التي نعيشها، هو أن استقلال لبنان وكيانه ضعفا معاً في آن واحد.

فهذه ظاهرة جديدة، تدل، لا شك، على فشل الوصي، كما الموصى عليه، وعليكم السلام.

الرئيس: الكلمة للزميل احمد فتفت.

احمد فتفت: دولة الرئيس،

احتفل لبنان منذ أيام بالذكرى الأولى للتحرير وكلنا فخر بأهم انتصار عربي منذ ما يسمّى نكبة ١٩٤٨. بهذه المناسبة نوجّه تحية إجلال وإكبار لأرواح جميع شهداء المقاومة منذ الطلقة الأولى حتى اليوم وتحية فخر واعتزاز لجميع المقاومين الرابضين في مواقعهم جنوباً مواجهين جنود العدو في مزارع شبعا أو في فلسطين المحتلة. ولكن أهم تحية تبقى لوحدة الشعب اللبناني خلف المقاومة...

وبنفس المناسبة نقف إجلالاً أمام صمود شعبنا الفلسطيني وصمود أطفال الانتفاضة الذين يتصدّون بالحجر ولحم البشر لغطرسة وعنجهية وعنصرية شارون وما يمثل...

دولة الرئيس، انتصار المقاومة ما كان ليتحقّق لولا أننا أوجدنا مقوماته الفعلية:

أولاً: وحدة وطنية خلف المقاومة، وحدة وطنية لا تشوبها شائبة في قرارها الوطني والقومي.

ثانياً: قرار لبناني رسمي وشعبي بتبني المقاومة أسلوباً ونهجاً مصانة في الداخل بجيش وطني آمن برسالته وبنهج التحرير.

ثالثاً: عامل استراتيجي بوحدة المسارين اللبناني والسوري كخيار قومي يؤمن لنا طاقات المقاومة وبعد علاقاتها الاقليمية والدولية.

ثلاث مقومات أساسية وتبقى الوحدة الوطنية ركيزة الركائز...

هذه الوحدة الوطنية، بحثنا عنها طويلاً وأوجدناها في وجه العدو، أوجدناها لتبقى وتستمر، لتبقى وتتفاعل، لتبقى وتنهض بهذا الوطن من كبواته وعثراته المتكررة...

لم توجد هذه الوحدة الوطنية لنقدمها قرباناً على مذبح المصالح والانانيات الطائفية والمذهبية والمناطقية والشخصانية...

نعم هناك وجهات نظر مختلفة وعلى أمور عدة في الداخل ولم لا؟ وما معنى الديمقراطية إن كنا رأياً واحداً؟؟.

نعم هناك تباعد في المصالح والتحليلات أحياناً، ولكن ما موجب أن تتعطل لغة الكلام ويتوقف الحوار الحقيقي لمصلحة لغة وطرح الشارع؟.

الحوار، وكم استهلكت هذه الكلمة في الأونة الأخيرة لكنها تبقى ضرورة الضرورات في أي مجتمع أراد أن يؤمن بالديمقراطية والتعددية أسلوباً ونهجاً...

الحوار يوجب القبول بالآخر وبمغايرته فبالثالي مرفوض الانطلاق من فرضية الخيانة لأنها فرضية عدمية... الحوار سعي لنقاط ومسارات التقاء ورفض مسبق لإلغاء الآخر وإبعاد لهواجس التفرقة والشرذمة والعزل والتجني المتبادل.

كل هذا شرط الحفاظ على الثوابت الوطنية الأساسية:

أولاً: إنطلاق الحوار من مؤسسات الدولة مما يحمل هذه المؤسسات مسؤوليات كبرى في انضاج وتوجيه وايصال الحوار الى النتائج المرجوة في جو من الحرية والديمقراطية المصانة وطرح الأمور بوضوح توخياً للحقيقة وللحقيقة فقط.

ثانياً: التزام الدستور ونهج الطائف فيما يمثله من وحدة وطنية وتوازن سياسي وانمائي.

ثالثاً: السعي الدؤوب لإكمال التحرير بتحرير مزارع شبعاً بكل الأساليب المتاحة، وأهمها قرار المقاومة والتصدي لإستعادة الأرض واستعادة الأسرى من سجون الاحتلال والمقاومة رصاصة وبندقية ولكنها صناعة وزراعة واقتصاد وسياسة أيضاً.

رابعاً: التأكيد اقليمياً على الالتزام بقضية الشعب الفلسطيني ووحدة المسار والمصير مع الشقيقة سوريا خاصة بعد الهزائم المتتالية لرواد التفرد في كامب ديفيد واوسلو ووادي عربة.

خامساً: رفض التوطين بكل اشكاله والتصدي لكل الضغوطات في هذا الاتجاه شرط أن لا نفع في فخ ردة الفعل العنصرية، كما حصل للأسف مع بعض بنود قانون تملك غير اللبنانيين والذي لا بدّ سنعود اليه يوماً لنغفر لأنفسنا هذه الخطيئة المبدئية.

سادساً: الشروع فوراً بطرح قانون جديد للانتخابات على بساط البحث هادفين لإقراره بعيداً عن ضغط المراحل الانتخابية، دون أن نستثني أي طرح مهما بدا استفزازياً من الدائرة الفردية الى الدائرة الواحدة مع النسبية شرط المحافظة على التوزيع المناطقي والطائفي وهذا ممكن حسابياً.

دولة الرئيس، رغم أهمية الأحداث الاقليمية السياسية والامنية ورغم الهيجان السياسي المحلي والمنتقل زماناً ومكاناً يبقى للمواطن اللبناني هاجس أساسي هو الهم المعيشي والاقتصادي.

ولا غضاضة أن نقرّ بأمرين:

أولاً: إنّ الاقتصاد يمرّ في مرحلة من أدقّ وأصعب مراحل.

ثانياً: شهدنا في الأشهر الأخيرة ونشهد مع مشروع الموازنة محاولات جدية عبر خطة اقتصادية هادفة تتمتع بالواقعية والمنطق المطلوب، ولكنها بحاجة لأن تبقى في كل لحظة تحت المجهر هدفاً لاكتشاف الخلل وتصويب الاخطاء وتطوير المنهج.

إيجابياً هناك النظرة الواقعية لأرقام الموازنة حيث انخفضت توقّعات الواردات بنسبة ثلاثمئة ملياراً (٣٠٠ مليار) عن توقّعات سنة ٢٠٠٠ بسبب تخفيض رسوم الجمارك، علماً أنّ المداخل الجمركية قد تجاوزت كثيراً التوقّعات في الفصل الأول من السنة الحالية بسبب تحرك العجلة الاقتصادية او بدايته.

هذا مضافاً اليه تخفيض أعباء الضمان والقروض الميسرة وسائر الاجراءات لتشجيع الاستثمار، قد بدأ يعطي بعض الثمار وإن خجولة. وقد بيّنت المؤشرات الاقتصادية تحسناً ملحوظاً خصوصاً مؤشر مصرف لبنان للفصل الأول من السنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية زادت الصادرات تسعة بالمئة (٩٪) والاستيراد ثمانية عشر بالمئة (١٨٪) وحركة المطار أربعة عشر بالمئة (١٤٪)، زاد استهلاك الطاقة والأهم هو زيادة ست وخمسون بالمئة (٥٦٪) بعدد المؤسسات الاقتصادية الجديدة مع اضافة ثمانين وعشرين بالمئة (٢٨٪) من فرص العمل وأربعة وعشرين (٢٤٪) برأس المال - كما سجّل مؤشر مصرف لبنان - زيادة تقارب الثلاثين بالمئة (٣٠٪) بعدد السواح.

وقد يتساءل البعض، أمام ايجابية المؤشرات، لماذا هذا الاحساس لدى الرأي العام بأنه «مش ماشي الحال»؟

في السياسة الانطباع أهم من الحقيقة!

ان حملات التشكيك المرتبطة بالوضع الإقليمي وخطورته أحياناً وبالوضع السياسي الداخلي ترمي بظلالها

على إنجازات أساسية خصوصاً وأن البعض عاد يستعمل الضغط الاقتصادي كورقة سياسية ولو على حساب الوطن بأكمله: من ضغط على الليرة إلى التمتع عن الاستثمار إلى إطلاق الحملات الاعلامية المغرضة عن الوضع المالي والاقتصادي العام.

أما تعلمنا من الثمن الباهظ الذي دفعه البلد من وراء هكذا أساليب، أساليب التذاكي والعرقلة بهدف تحقيق غاية أو مآرب رخيصة؟؟

تساؤل هو بتصرف الرأي العام...

عودة الى الموازنة، حيث من الواضح أن القيمين على الشأن المالي قد وضعوا نصب أعينهم عدداً من المسارات المتوازية أهمها ترشيد الانفاق وتشجيع الاستثمار. يأتي ترشيد الانفاق بتخفيض الانفاق الجاري غير المنتج ولكن هذا الانفاق ما زال يغب ثمانية وثمانين بالمئة من الموازنة (٨٨٪) شاملاً خدمة الدين والمخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها... وبالتالي ما زال أماننا الكثير لتحقيق الهدف المنشود.

والهدف المنشود:

أولاً: تخفيض خدمة الدين العام بتخفيض كلفته بالاجراءات المالية المناسبة عبر السعي لفوائد متدنية ولآجال طويلة خصوصاً بالعملة الاجنبية وكذلك السعي لتخفيض أساس الدين بما سينتج عن الخصخصة.

ثانياً: الاصلاح الاداري الجدي والجذري الذي يجب أن يتواصل دون أي عرقلة سياسية، كما حصل سابقاً ويحصل حالياً في بعض الملفات لغايات ليست في نفس يعقوب وإنما لمصالح شخصية ومناطقية وسياسية ضيقة عند البعض.

أما تشجيع الاستثمار عبر الموازنة فيوجب رفع حصة النفقات الاستثمارية وهي قد ارتفعت ثلاث بالمئة (٣٪) أي من تسع بالمئة (٩٪) سنة ٢٠٠٠ الى اثنتي عشرة بالمئة سنة ٢٠٠١ (١٢٪). جهد مشكور ولكنه يبقى غير كافٍ خصوصاً في وجه عراقيل ادارية وسياسية حيث هناك قسم لا يستهان به من هذه النفقات يبقى رهن التوجهات السياسية والادارية الخاطئة أو السيئة، التي تؤدي الى هدر ناتج عن عجز فاضح في اتخاذ القرارات الادارية الصائبة وبالسرعة المطلوبة.

ولنا في مشاريع مياه الشفة في الضنية مثال واضح:

سنة ١٩٩٤ تم اقرار سبعة مشاريع متلازمة لشبكة مياه الشفة في الضنية بقرض من البنك الدولي وبدأ العمل سنة ١٩٩٦ وتم انجاز أكثر من تسعين بالمئة منه (٩٠٪) لغاية آخر عام ١٩٩٨، وصرف عليه سبعون ملياراً تقريباً. وتبين في آخر سنة ١٩٩٨ أن خمسة من سبعة أقسام بحاجة لحوالي ثلاث مليارات اضافية كي تصبح عملائية وتوضع في الاستثمار، والقسمان الباقيان مرتبطان بانجاز سدّ بريس الذي نطالب ونأمل بتلزيمة هذا الصيف. فجاءت الحكومة السابقة وأوقفت المشروع وأحالتة الى التفتيش وبعد أخذ وردّ مطولين أي بعد ثمانية

عشر شهراً تبيّن أنّ ليس هناك مخالفات أساسية فعُدنا الى نقطة الصفر، اعتبرنا يومها أنّه تصرّف كيدي من الحكومة السابقة. وقد أثرت الموضوع شخصياً مرتين ومن على هذا المنبر في آب ٩٩ وشباط ٢٠٠٠ دون جدوى. تفاءلنا وتضاءل الناس مع قدوم الحكومة الجديدة ووزير الطاقة الجديد صاحب النشاط الدائم، أين نحن بعد سبعة أشهر؟ ما زلنا عند نقطة الصفر... لماذا؟؟ من المسؤول؟؟

من المسؤول عن هذه السلبية في التعاطي ليس مع المناطق المحرومة فقط بل مع المال العام أيضاً فالمكّلف اللبناني يدفع فوائد للبنك الدولي. هناك من يعيق وضع المشروع في الاستثمار علماً أنّ دراسة الجدوى الاقتصادية قد أشارت سابقاً الى مردود في حدود الثلاثين بالمئة (٣٠٪) لكامل المشروع.

هذا هو الهدر المنظم عن عجز لا سمح الله او عن سوء نية إنّ المرحلة المقبلة توجب إيجابيات أخرى في التعاطي مع همّ المواطن الذي تبقى الأرقام بالنسبة له أرقاماً، فهو يريد إنتاجاً ويريد أن يتحسّن إيجابيات الوضع في واقعه وعيشه اليومي... .

إنّ الفترة التي تفصلنا عن تحوّل المؤشّرات الى واقع ملموس تتطلب مزيداً من التقديرات الاجتماعية من صحّة ومدرسيّة، وبتأمين فرص عمل جديدة في المناطق الريفيّة الزراعية ليس خدمة لهذه المناطق فقط وإنّما لمنع اختناق المراكز الاقتصادية الأساسية خصوصاً بيروت بالزحف السكاني كما حصل في الستينات وأوائل السبعينات وأدّى الى ما أدّى... .

إنّ تطور سياسة صحّة باتجاه المستشفيات الحكومية يجب أن يؤمّن وفراً هاماً، ليس طبيعياً أن يكون لبنان على رأس قائمة الانفاق الصحي عالمياً تجاوز الـ ١١ ٪ من دخله الوطني وفي نفس الوقت في أسفل لائحة الخدمات الصحيّة لمواطنيه.

رغم أهمية القطاع الصحي الخاص لا يمكن أن يستمر في استهلاك خمسة وثمانين بالمئة (٨٥٪) من موازنة الاستشفاء ولا يمكننا الاستمرار بصرف خمسمئة مليار (٥٠٠ مليار) سنوياً على الدواء فهذا يفوق كل الامكانيات.

إنّ إعادة النظر في السياسة الصحيّة واجب وطني، وإيقاف الهدر بتعدّد المؤسسات الضامنة هو اوله على الأقل في المرحلة الأولى بتوحيد قاعدة المعلومات للوصول الى مؤسستين مدنية وعسكرية تغطي جميع اللبنانيين.

أمّا على الصعيد التربوي فإنّ قروصاً كثيرة ما زالت تنتظر إشارة البدء بالأبنية المدرسيّة المهنية والعادية وقد اصبح موضوع البناء ضرورة ملحة وحياتيّة مع الزيادة الكبيرة في عدد التلاميذ في المدرسة الرسميّة إن في بيروت أو في المناطق جميعها. ولكن البناء المدرسي ليس كل شيء لإعادة تقييم البرامج أمر أساسي، ومهزلة البرامج الجديدة دون امكانيات من مختبرات وسواها تبقي المدرسة الرسميّة في القرن الماضي وتهدّد مستقبلنا بالجهل والأميّة وكذلك وضع المعلمين فلا يجوز الاستمرار بالابقاء على من ضحّى سنوات وسنوات كمتعاقد مع المدرسة الرسميّة معلّقاً في الهواء لا يدري ما هي حقوقه ولا يتمتع بأدنى الضمانات الصحيّة أو التقاعديّة الاجتماعية.

أما الجامعة اللبنانية وحديث التوحيد فمنطلق آخر لخلاف لا ضرورة له. إنّ مبدأ التوحيد مبدأ وطني لا غبار عليه شرط أن يتم وفق مبادئ أساسية:

أولاً: رفع التدخّلات السياسية عن الجامعة وتعيين العمداء وفقاً للكفاءة والاقدمية والتاريخ العلمي والاكاديمي لكل منهم وعلى وجه السرعة.

ثانياً: المحافظة على المستوى المتقدّم في بعض الفروع وليس العكس.

ثالثاً: المحافظة على تواجد الجامعة في المناطق لما لها من دور فاعل علمياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. وعند الضرورة يمكن تخصيص الفروع بحصر كليات معينة في مناطق معينة شرط تأمين الانتقال والاقامة للطلاب بأقل كلفة وهذا يساهم في الانصهار الوطني اكثر ما تساهم به خدمة العلم.

أما الشأن الزراعي فهو أهم من ان نلجّه بشكل سطحي لأنّ الزراعة ليست قيمة اقتصادية فقط بل هي واقع استراتيجي فهي جزء من الأمن الغذائي.

إنّ الزراعة اللبنانية بحاجة الى خطة جدية تشمل تحسين نوعية الانتاج، وتطوير الزراعات البديلة مناسبة لكل أرض ومناخ والقابلة للتسويق والتصدير. وهذا لا يتمّ إلا بالتنسيق المباشر مع المزارع ودعمه علمياً بالارشاد الزراعي ومادياً بالأسمدة والأدوية والشتول والتسليف الزراعي الفعلي، وتطوير البنى التحتية الزراعية من وسائل نقل وطرق زراعية وقنوات ري، وانماء الريف صحياً وتربوياً. ولا بدّ من الاقرار أنّه رغم حسن نية وجهد القيمين ما زلنا نفتقد الانماء الزراعي الحقيقي بل نفتقد البدء فيه.

وما نفتقده أكثر هو بعض التوازن في السياسة الزراعية بين المناطق. وهنا نتساءل أين أصبح موضوع تعويض الأضرار التي لحقت بمزارعي الشمال في الشهر الماضي وأوائل الشهر الحالي.

إنّ بعض التعاطي التفاضلي بين المناطق قد ولّد انطباعاً قوياً لدى أبناء الشمال خصوصاً في عكار والضنية وبشري وجرود البترون أنّهم في هذا البلد يتمتعون بصفة أولاد الجارية وعلى الدولة إثبات العكس...

دولة الرئيس، إنّ سياسة تشجيع الاستثمار، من قانون الاستثمار الى تخفيض الجمارك وأعباء الضمان وتوفير القروض بهدف دفع النمو نحو الثلاثة بالمئة (٣٪) المنشودة يجب أن يراعي الانماء المتوازن والتوزيع المناطقي حتّى لا نقع في الخلل مجدداً.

وهنا يكمن الاساس: وضع القروض الميسرة والمتوفرة لمجلس الانماء والاعمار قيد التنفيذ وهي بقيمة ٢٠٠٠ مليون دولار، بأسرع وقت ممكن كي تساهم في اقلاع عجلة الاقتصاد.

يتساءل المواطن ونتساءل معه، لماذا هذا التباطؤ غير المفهوم في اطلاق هذه العملية الاقتصادية الكبرى والتي يمكن أن تشكّل عاملاً أساسياً من عوامل الانماء المتوازن وبنفس الوقت محرّكاً أساسياً للاقتصاد...

من المسؤول؟

إنّ المجلس النيابي والرأي العام يعتبران الحكومة مسؤولة ولا يمكن أن يتقبلا رمي المسؤولية على موظف أو جهاز أو إدارة، فبعد مرور سبعة أشهر على عمر الحكومة آن لها أن توجه أجهزتها وموظفيها طالما استمروا في مواقعهم، وإلا فلتأت بمن هم أفضل منهم.

كما أنّ المجلس النيابي مصرّ على الاطلاع في أسرع وقت ممكن على الخطة الانمائية ودراسة انسجامها مع الانماء المتوازن.

وكان البعض قد سبق وتحدّث عن عجزنا عن توفير الجزء المحلي من القروض المطروحة وهذا عريب. أولاً - لأنّ قسمًا لا يستهان به من هذه القروض بالتحديد القروض العربية والتي تأتي من مؤسسات اسلامية ايضا ليس فيها جزء محلي.

ثانياً - إنّ الجزء الاستثماري من الموازنة التي ناقش أي ال ١١٨٨ ملياراً يشمل فيما يشمل مبالغ هامة مخصّصة لهذا التمويل مضافاً اليه المبالغ المدوّرة...

إنّ هذا الواقع يوجب قرارات سريعة وجريئة لدفع عجلة العمل الى الأمام تأميناً للمصلحة العامة الانمائية والاقتصادية ومجدداً على كل مسؤول من موقعه تحمل مسؤولياته.

هذا يدفعنا (دولة الرئيس) للكلام عن الاصلاح الاداري، بدوننا لن تجدي خطة أو مشروع أو أي طرح مهما تذاكينا.

إنّ الاصلاح الاداري هو الحافز الاساسي لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والنهوض في البلد.

كيف نتحدّث عن الخصخصة ودور القطاع الخاص وإدارتنا تعاني من أمرين:

أولاً - تعقيدات بيروقراطية لا تنتهي وتسمح بجميع التجاوزات والاغراءات. وقد تنبّه المشرّع للأمر في مشروع قانون تشجيع الاستثمار في اقتراح مبدأ الشباك الواحد. لماذا لا نسعى لتعميم هذا المبدأ لخدمة المواطن العادي الرازح تحت نير المركزية المتشعّبة بأبسط أموره؟؟.

ثانياً - تدخلات سياسية في الادارة تنحرها وتنحر حقّ المواطن، ولنا في قرار صدر مؤخراً عن وزير الطاقة والمياه خير دليل.

مرسوم ٥١٥٥ يعطي مصلحة مياه الضنية الحق الحصري في ادارة واستثمار مياه الشفة والري في قضاء المنية والضنية، هذا صدر في عام ١٩٩٤، بتاريخ ٩ ايار صدر قرار عن وزير المالية رقم ١٧/١ ينص على ان يقتطع جزء مما تعمله مصلحة مياه الضنية ليؤكله الى لجنة اهلية ليست ذات اختصاص وقد اصر الوزير على هذا القرار، رغم انه في وثيقة الاحالة لدينا رأي للمدير العام للاستثمار ينبه معاليه الى ان هذا مخالف لمضمون المرسوم، فلا

يمكن بقرار ان نلغي مرسومنا الا اذا اردنا ان نخالف صلاحياتنا الدستورية، هذا برسم الحكومة وهو اصبح في عهدة دولة رئيس الحكومة وفخامة رئيس الجمهورية وسيطره مجلس ادارة مصلحة مياه الضنية على مجلس شوري الدولة اذا لم يتجاوب معاليه مع طلبه بالرجوع عن القرار.

لا يمكن ان نبني وطننا وندعي مظلة المؤسسات من موقع المسؤولية، ومن موقع المسؤولية نمارس العكس تماماً.

واخيرا الفت النظر الى نقاط ثلاث:

الرئيس: هذا الموضوع الذي اثرته اتمنى عند مناقشة الموازنة وقبل التصويت عليها ان تعود وتذكرنا به حتى يتم طرحه لنسمع رأي الوزير.

احمد فتفت:

أولاً - اقتصادياً، إنّ الشمال يعاني من ركود اقتصادي لا مثيل له في سائر المناطق إذ يمثل ثلاثة وعشرين بالمئة (٢٣٪) من سكان لبنان و ٣,٥٪ من اقتصاده فقط مما يوجب اجراءات فورية لتفعيل مرافقه الاقتصادية الحيوية من مطار الرئيس معوض الى سكة الحديد الى معرض طرابلس والأهم مرفأ طرابلس. وهنا لا بدّ من العودة الى العلاقات الاقتصادية بين لبنان والعراق الذي اعتبر مرفأ طرابلس بابه المتوسطي دائماً. وقد انعكست العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق عقوبات على لبنان وبالتحديد على طرابلس والشمال اللبناني. لذلك نطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة المنسجمة مع مصلحة البلاد العليا السياسية والاقتصادية في هذا المجال.

ثانياً - الاقتراض بالعملة الاجنبية: البعض ما زال يصرّ على رفض مبدأ استبدال الدين الداخلي ولو جزئياً بدين خارجي، رغم أنّ البديل يؤمن قروضاً ميسرة بالوقت والفوائد. ربما يراهن هذا البعض على انهيار سعر صرف الليرة بل أحياناً نراهم يسعون لهذا الانهيار لهدف سياسي أو لقناعة خطيرة بأنّه الحل الجذري للدين العام ولو على حساب مآخز الاضعف في هذا البلد.

إنّ كلفة انهيار الليرة أكبر بكثير من كلفة ثباتها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وحماية مآخز الافقر والاضعف في هذا البلد جزء أساسي من الامن الاجتماعي.

ثالثاً - نقطة أخيرة لا بدّ من اثارها لأنّها، دولة الرئيس، محل شبهات في كل سنة عند بحث الموازنة، يعود الينا طرح قانون التسويات الضريبية، بمعنى آخر اعفاء المخالفين من أية عقوبة. إنّ هذه التسويات عبارة عن رسالة اجتماعية سيئة لأنّها تقول حرفياً للمواطن «خالف تستفد» أنّ لنا أن نحزم أمرنا بتشجيع مواطنينا الذين يحترمون الدولة ويلتزمون القانون وليس العكس.

لذلك اسمحوا لي أن اعترض على مبدأ التسويات هذا مصراً على أن يعتبر المجلس النيابي أنّها المرة الاخيرة التي يطرح فيها هذا الموضوع حتى تتوقف المهزلة، وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل نبيل دي فريج.

نبيل دي فريج: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

تواجه منطقة الشرق الأوسط تحديات مصيرية، تنعكس على أوضاعنا الداخلية، الأمر الذي يفرض علينا حداً أعلى من وحدة الموقف في مواجهة هذه الحالة القائمة.

فقد دفع لبنان في السابق غالباً جداً بسبب الخلافات والانقسامات والمشاحنات. ومن الغباء، بل من الإجرام تحميله هذا الثمن مرة جديدة.

من أجل ذلك فإن الدعوة الى تعزيز الوفاق الوطني ورص الصف السياسي وحماية السلم الأهلي ليست دعوة طوباوية، ولكنها تنبع من صميم واقع مجتمعنا وتستجيب للتحديات التي تنعكس علينا بصورة مباشرة.

لقد خرجنا من فتنة لنواجه عدواً إسرائيلياً يترصد بنا الدوائر. وذلك وسط اضطراب إقليمي لا يمكن ان نعزل أنفسنا عن آثاره الا بالوحدة والتضامن ورص الصفوف.

ثم إننا لا يمكن ان نحقق طموحاتنا بمعالجة المشاكل الاقتصادية التي نواجهها وبتحقيق قدر معقول من النمو، بمعزل عن توفير الاستقرار الذي يشجع على إقبال المستثمرين ويعزز الثقة بلبنان. تلك الثقة التي تعمل الحكومة ورئيسها شخصياً على دعمها في المحافل الدولية والعربية. وكم يكون مهماً ان نرى تكامل الثقة الدولية بلبنان وبمستقبله، بثقة داخلية تنعكس مزيداً من الاستثمارات الوطنية ومزيداً من التمسك بالعملة الوطنية.

ان الوضع السائد في المنطقة والمواقف السياسية للتلاطمة في مجتمعنا هي التي تترجم ارتفاع حجم الودائع بالعملة الصعبة خلال الفصل الأول من العام ٢٠٠١ الجاري بالمقارنة مع الفصل الأول من الفترة ذاتها للعام ٢٠٠٠ المنصرم على حساب الودائع بالليرة اللبنانية فيما كافة المؤشرات الاقتصادية جاءت ايجابية.

دولة الرئيس، ان التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية الهامة والبناءة التي اتخذتها الحكومة بدأت تعطي ثمارها الأولية. الا ان مردودها المنتظر يحتاج الى ازالة العراقيل عن طريق تنفيذ مشاريع الخصخصة، اذ المطلوب المباشرة بالتلزم الفوري للمؤسسات الجاهزة لذلك مثل الهاتف... والاستعجال في إعادة تنظيم مؤسسات أخرى وهيكلتها لتصبح معدة للتخصيص دون صعوبات ومعوقات.

وهنا لا بد من التأكيد بأن أي تأخير في موضوع الخصخصة في ظل تراكم سريع للدين وخدمته سيلغي او يفشل أي إمكانية نجاح للخصخصة المطلوبة لهذه الغاية.

وفي سياق الكلام عن الإجراءات والتدابير المتخذة أود ان أسأل الحكومة عن مصير اللجنة الوزارية التي تم تأليفها خلال الجلسة التي أقرت تخفيض الرسوم الجمركية وأوكلت اليها درس وتحديد السبل الآيلة الى تخفيض الكلفة في القطاعات الإنتاجية.

نسأل لماذا لم تجتمع هذه اللجنة حتى الساعة؟

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

أما في ما يتعلق بفذلكة مشروع الموازنة، فإننا نؤيد ما جاء فيها ونعتبر هذه الفذلكة برنامجاً اقتصادياً صالحاً لمعالجة الوضع خصوصاً اذا ما تمكنا من إعادة هيكلة الدين توفيراً للفوائد التي بدورها تساهم في إنعاش الحالة الاقتصادية في البلد.

كذلك نؤيد استقرار سعر العملة اللبنانية الذي هو عامل ثقة اقتصادي مالي لا بد من دعمه لأنه يحفظ مستوى لا ثقا حياة المواطنين ومعيشتهم.

كما نؤيد مشروع دعم الصادرات الزراعية المعد من قبل مؤسسة «ايدال» آمليين سرعة التنفيذ خصوصاً وان المواسم الزراعية لا تنتظر.

وبما أننا في مجال التكلم عن الصادرات، فلا بد من الإشارة الى السوق العراقي، وان يكون لنا فيه الحصة الكبيرة، خاصة وأن العلاقات التجارية بين لبنان والعراق قديمة وممتازة، ولا بد من العمل على تجديد هذه العلاقة وتطويرها في مجال يخدم مصلحة البلدين.

أما بالنسبة للصناعة فإننا نطالب مؤسسة المقاييس والمواصفات «البنور» استعجال وضع المواصفات اللازمة لجميع السلع والمواد المعدة للتصدير والاستيراد لجعل مستوى إنتاجنا الوطني في مقاييس الجودة المنشودة وإيجاد أسواق لتشجيعه وفق المواصفات المطلوبة، علماً بأن أموالاً أرصدت في الموازنة لصالح هذه المؤسسة لتمكينها من القيام بالعمل المطلوب.

أما الإصلاح الإداري، فهو مطلب دائم، لأن المواطنين يصرون على الوصول الى ما يرغبونه من الدولة وإدارتها بالسرعة المطلوبة، دون معوقات إدارية او وساطات سياسية او رشاوى أو غير ذلك.

فيما يتعلق بمشروع دمج فروع الجامعة، فإننا نؤيد هذا المبدأ ولكن على ان يتم بصورة علمية وعلى مراحل، أي ان يكون دمجاً تدريجياً ومنظماً ومدرّساً لا يدخلنا في مشاكل وإشكالات.

وهنا أسأل الحكومة عن سبب التأخير في تعيين عمداء للجامعة اللبنانية؟

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

أما بيروت فهي غير ما يتصوره البعض فإنها تفتقر الى الكثير من الحاجات الضرورية الملحة التي يحتاج اليها أهلها وخاصةً النقص الكبير في عدد المدارس الرسمية.

ففي حين أن بيروت تشكل ٣٣٪ من العدد الإجمالي لسكان لبنان فإن المدارس الرسمية الموجودة فيها لا تستوعب أكثر من عشرين ألف طالب فقط. لذلك، فالمطلوب وضع برنامج لبناء ٢٥ مدرسة رسمية جديدة تغطيةً لحاجات بيروت التربوية.

وبيروت أيضاً، تنتظر إتمام أعمال بناء وتجهيز مستشفاهما الجامعي الحكومي، ليصار الى تشغيله وتوفير كافة العلاجات الطبية للمواطنين.

وعلى صعيد عمل البلديات، فإننا نتطلع الى قانون جديد يمكن بلدية بيروت من أن تلعب دورها النهضوي ويحررها من المعوقات الإدارية التي تلجم تحركها وتحول دون استجابتها لمطالب أبناء العاصمة. وهنا أوجه سؤالاً الى الحكومة:

ماذا أعدت لحل مشكلة النفايات، في ظل معلومات أكيدة، عن إقفال مطمر الناعمة في آخر حزيران القادم وذلك تداركاً لمخاطر هذه النفايات في فصل الصيف القادم وفي ظل استحقاقات سيشهدها لبنان وخاصة استضافة مؤتمر الفرنكوفون؟

واننا اذ نطالب لمدينة بيروت بما تستحقه من عناية باعتبارها العاصمة والحاضنة لكل الوطن، فهذا لا يعني أننا ننسى حاجات المناطق الأخرى الملحة، في ظل خطة شاملة مدروسة، لإنماء متوازن لجميع المناطق اللبنانية والتي بدورها تخفف الضغط السكاني عن العاصمة.

أما الخطة الاقتصادية التي ترعاها الحكومة لدعم القطاع الخاص فإننا نؤيدها كل التأييد خاصة وأنها توفر للقطاع الخاص الحوافز التي تمكنه من الاستثمار والإنتاج، الأمر الذي يساعد على إنقاذ لبنان من مشاكله المتعددة ويضعه على طريق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

لما كان قدر لبنان على مر الزمن مقاومة الغزاة ودحرهم، فإنه قاوم على أرض جنوبه العدو الإسرائيلي بوحدة جبهته المقاومة المدعومة من الدولة بكل مؤسساتها ومن اللبنانيين بكل طوائفهم ومناطقهم. فلبنان كله كان مجتمعاً ومقاوماً للاحتلال الإسرائيلي.

وكما قاوم لبنان عسكرياً وانتصروا، فإن عليه ان يقاوم اقتصادياً ليتغلب على المؤامرات التي يتعرض لها من قبل العدو وحلفائه الذين يعملون الى تدميره اقتصادياً بعدما باءت بالفشل محاولاتهم ضرب وحدته الوطنية.

والمعركة الاقتصادية لن يكتب لها النجاح الا بوحدة الموقف الوطني على كافة المستويات السياسية والرسمية والأهلية مما يمكن الحكومة من تحقيق مشاريعها الاقتصادية المطروحة لإنهاض لبنان من كبوته وإنقاذه من الجوع والفقر والهجرة: هجرة الشباب والأدمغة.

وأخيراً نوافق على هذه الموازنة مطالبين الحكومة أخذ ملاحظتنا بعين الاعتبار.

الرئيس: ارفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة الثالثة من بعد الظهر.

جلسة ٢٠٠١/٠٥/٣٠ المسائية

الرئيس: نتابع الجلسة.

الكلمة للزميل محسن دلول

محسن دلول: دولة الرئيس، سأتكلم باسم زميلي منصور البون،

أغتنم هذه الفرصة وبمناسبة الذكرى الأولى لعيد التحرير والمقاومة لأوجه من على هذا المنبر تحية الكبار واعتزاز الى الذين ساهموا بهذا الانتصار الكبير.

فهذا الانجاز ما كان يمكن أن يكون لولا تضحيات الشهداء والأسرى أبناء المقاومة الوطنية والاسلامية وهم بالتأكيد ليسوا لبنانيين فقط بل بينهم كثيرون من اخواننا العرب وبشكل خاص من الفلسطينيين والسوريين. كما أن هذا الانجاز ما كان يمكن أن يكون لولا التناغم والتعاون بين الجيش والمقاومة ولولا صمود الشعب ووحدته مع الدولة. هؤلاء الابطال الذين برهنوا على ان الدم اكثر قوة من السيف هذا الانجاز ما كان يمكن أن يكون لولا الدعم اللامحدود من الجيش العربي السوري والقيادة السورية برئاسة القائد الراحل حافظ الأسد ولولا العمق الاستراتيجي الذي مثلته سوريا ولا تزال للبنان المقاوم برئاسة الدكتور بشار الاسد.

والتحية الثانية الى الشعب الفلسطيني و انتفاضة الباسلة، الى أطفال الحجارة الذين يقاومون بأجسادهم العارية آلة الحرب الاسرائيلية. والذين ترتكب بحقهم يومياً أبشع المجازر الدموية التي لم نشهد مثيلاً لها حتى على أيدي القوى النازية. ان الأمر المشين فيما يتعرض له الشعب الفلسطيني على أيدي الجلاد شارون هو ذاك الاحتضان الأميركي لمنطق التعسف والقوة الذي تمارسه اسرائيل وعدم رغبتها في التمييز بين الجلاد والضحية.

والأمر المشين الآخر هو عدم ارتقاء الموقف العربي الرسمي الى مستوى التحدي الذي يواجهه الشعب الفلسطيني ويواجهه لبنان وسوريا كما يواجهه جميع العرب.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام

بديهي أن ندرك جميعاً بأن تحصين الانتصار التاريخي الذي تحقق على العدو الصهيوني وتوظيفه في خدمة القضية العربية كما في خدمة تطوير بلدنا هو في التأكيد على الوحدة الوطنية لشعبنا وعلى قيام دولة القانون والمؤسسات. خاصة وأن تلك الوحدة قد شكلت الدرع الحصين للمقاومة والدولة في مسار عملية التحرير من العدو الاسرائيلي. لكن ما شهدته البلاد في الآونة الأخيرة يدعونا الى الريبة والحذر، بعدما ظهر المجتمع اللبناني في أقصى حالات التفكك والضياع والخوف على المصير، ومن آثار هذه النتائج السلبية لذلك على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشجيع على المزيد من الهجرة الى شتى بقاع الأرض.

كل ذلك يجري والسلطة مستنكفة عن القيام بدورها المطلوب في توثيق العلاقات بين اللبنانيين وفي

الانطلاق بالاصلاحيات السياسية والاقتصادية والادارية الكفيلة بوضع لبنان على سكة بناء الدولة العصرية الحديثة. من هذا المنطلق انني لا أرى في فذلكة أي موازنة القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ان لم تنطلق هذه الفذلكة من رؤية اقتصادية واضحة، تحدد دور لبنان ووظيفته الاقتصادية في محيطه بضوء كل المتغيرات التي طرأت على المنطقة وبلدانها منذ الطفرة النفطية الى يومنا هذا. وبدون الأخذ بالاعتبار ما شهده العالم بينما كنا نحن نغرق في الحروب من ثورة علمية تكنولوجية ومن عولمة للاقتصاد وتحرير للتجارة.

ان وضع رؤية اقتصادية ذات أبعاد استراتيجية لا يمكن أن يحصل في اطار الادارة اللبنانية الحالية المهترئة والفسادة. واصلاح الادارة بالطريقة التي درجت عليها الحكومات المتعاقبة منذ اتفاق الطائف الى اليوم، أي التطهير الاستنسابي أو الكيدي أو المحاصصاتي هو ليس اصلاحاً بل هو اغراق للبلاد ولموازنة الدولة بالمزيد من الأزمات والانفجارات.

دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام

من وجهة نظري، لن يستقيم أي اصلاح اداري ولن يكتب النجاح لأي رؤية أو خطة اقتصادية، ولن توضع أي موازنة ذات أبعاد تنموية وتبصر النور ما لم نتحمل جميعاً المسؤولية ما لم نعقد العزم على اتخاذ قرارات جريئة وجذرية، بالاقدام أولاً وقبل كل شيء على اجراء اصلاح سياسي للنظام، ليكون بمحصلته لنا دولة وليس مزرعة، لنا دولة وليس سلطة، لنا وطن وليس ولاءات طائفية ومذهبية ومناطقية... ليكون لنا مجتمع مدني وليس مجتمعاً قبلياً. ومن هذا المنطلق أرى أن الاصلاح السياسي المنشود يجب أن يركز على الأسس الثلاث التالية:

- ١ - اجراء تعديلات دستورية تكفل توسيع الديمقراطية ومشاركة الشعب في السلطة. وتؤكد فصل السلطات واستقلالية القضاء.
- ٢ - ايجاد قانون جديد للانتخابات يسهم في اعادة اللحمة الى مكونات المجتمع اللبناني، ويكفل المساواة في التمثيل ويضمن تطور البلاد نحو الانصهار الوطني.
- ٣ - ايجاد قانون جديد للأحزاب يساعد على اعادة الحياة السياسية للبلاد ويساعد على اعادة بناء الأحزاب على أسس وطنية لا طائفية لكي تقوم الأحزاب ومؤسسات المجتمع بدورها الى جانب مؤسسات الدولة بتطوير وعي اللبنانيين للانتقال بالمجتمع اللبناني من حالته القبلية الى مجتمع مدني ترعاه دولة القانون والمؤسسات.

دولة الرئيس والزملاء الكرام

ان أهمية الموازنة تكمن في اعطاء صورة دقيقة بالأرقام والوقائع عن أوضاع البلاد عامة، فهي قبل كل شيء المرأة التي تعكس الصورة الحقيقية للدولة، لنظرة الحكم المستقبلية وتعكس ايضاً صورة المجتمع كما هو وكما يرجى أن يكون.

الموازنة هي ما يجب أن يكون مستقبل البلاد في شتى الحقول وفي جميع المجالات... وهنا يحق لنا التساؤل الذي يطرح نفسه، هل هذه الموازنة تمثل طموحات الحكومة وتطلعاتها أم هي ليس بالامكان أفضل مما كان؟ ان نظرة عابرة على تفاصيل الموازنة يتضح بما لا يحمل أي لبس أو غموض بأن مخالفة الدستور لا تزال قائمة بتغيب مبدأ الانماء المتوازن. هذه المخالفة التي تتكرر كل سنة ولا نعرف مبرراً لهذا الانزلاق أو الانزياح عن تنفيذ مبدأ دستوري بوجوب اعتماد الانماء المتوازن.

وهنا نطالب بالحاح بضرورة نشر تفاصيل دقيقة عن نسبة توزيع اعتمادات الانماء والمشاريع في كل محافظة حتى نجد أن محافظة البقاع والتي تمثل حوالي ٤٣٪ من مساحة لبنان أهملت، ولقد تمّ ويتم تجاهلها دون أن نرى سبباً لهذا الحرمان أي اننا نخالف الدستور حتى تحذف البقاع من خريطة المشاريع العامة والانماء المتوازن، نقضي على أسسه لأننا لا نعترف. اولاً نريد ان نعترف بانتماء هذه المنطقة الى الوطن. وعندما أصبح واضعو أسس الدستور في الجمهورية الثانية على وجوب تحقيق الانماء المتوازن انطلقوا من مقولة ذهبية وهي أن تحقيق العدالة الاجتماعية وتحرير المواطن من الفقر والجهل هو الطريق القويم لايقاظ الشعور الوطني وتأكيده وتثبيت الانتماء المطلق للوطن. وهنا لا بد من وقفة عند الأخطاء والإقرار بها فذلك هو السبيل الى التحديد الواضح للطريق الصحيح الذي يجب أن نسلكه، والحقيقة كما الواجب الوطني يفرض علينا المصارحة الكاملة وهي أن غالبية ومن واجبنا أن نشير الى هذه الوقائع لأن الظلم يولد الافتراق بين أبناء الوطن ولا نستطيع أن نقول لأبناء المحافظة الشاسعة أصبروا ان الدولة تفكر بكم ولكنكم لستم من الأولويات عندها. الحقيقة أن البقاعيين يرددون لا دولة بدون عناية كاملة بشؤون وشجون وأمور الناس فالشعب لا يأكل ولا يعمل ولا يتعالج من السياسة والسياسيين ومن الوعود والمناورات.

وليس أدل على اهمال منطقة البقاع أكثر مما أقدمت عليه الحكومة مؤخراً بعد وعود متكررة بأنها ستعمل على ايلاء الشأن الزراعي اهتمامها وعنايتها وتوفر لهذا القطاع الذي بات يحتضر الدعم اللازم فاذا بها وبشكل غير قانوني ترفع الدعم عن زراعة الشمندر متجاهلة انها بذلك رفعت من وتيرة أزمة القطاع الزراعي، لأن الدعم ليس فقط لمزارعي الشمندر بل هو يطال جميع المزارعين، وكأن العقل الليبرالي لا يفقه معنى أهمية الزراعة في حياة الشعوب فسارعت هذه الليبرالية المتوحشة وبشكل ارتجالي الى الغاء قانون بقرار.

من هنا ومن على هذا المنبر، من واجبنا أن نحذّر من مغبة اهمال الزراعة في لبنان ونودّ أن نعود بذاكرة المسؤولين الى الماضي حتى نرى أنه حسب احصاءات رسمية بأن ما نسبته ٢٠٪ من سكان قضائي بعلبك الهرمل نزحوا الى ضواحي بيروت بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٤. واليوم وبسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البقاع فان حركة النزوح من جميع الأقضية البقاعية الى ضواحي بيروت تسير بشكل حثيث فاذا لم تتم معالجة الشؤون العامة فأى اعمار وانماء ننشد وحتى في بيروت. اني بمحبة أشير الى هذه النقطة وأنا حريص على أن تكون أقوالي وأفعالي وسلوكي في مستوى الخطورة الكبرى، وأقول ذلك تعبيراً عن واقع وليس تخميناً أو رجماً بالغيب.

دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام

لا بد من كلمة واضحة وهي أن دولة القانون وحكم المؤسسات ما زالت أضعف من دولة الأفراد والمصالح الخاصة والاستغلال الطائفي. ان دولة القانون لا تعني فقط تطبيق القانون وهو واجب، انما يعني قبل كل شيء انصياح الدولة للقانون، فهي تخالفه بقرار لتلغي قانوناً وتحالف من خلاله تطبيق الانماء المتوازن ولست أدري ربما في العام القادم ستقدم الحكومة نفسها على الغاء دعم زراعة القمح والتبغ واتمنى أن تكون لا تستطيع ذلك. يجب أن نعترف أنه ليس بالوعود وليس أيضاً بالأفكار مهما كانت سامية يحيا الانسان والا نكون كمن نسرق أنفسنا بأنفسنا.

وهنا واجب علينا أن نتناقش بدون انفعال وبدون تحيز. الحكم أي حكم حكم قوته تأتي من واقعه من كونه مطلباً أو بعيداً عن التطلب واذا ما دخل في لغة الأخذ فقد قدرته على التمييز وأصبح ضحيماً، الحاكم القادر هو الذي ينظر بشمولية الى الأمور كافة وأن يبسط مظلمته ليظلل الجميع لا أن يكتفي بحملة المباخر ويتعالم عن الحقائق لأنه لا يريد أن يقف عندها بسبب احاطته بجمهرة من المتزلفين المتطلعين والذين يوغرون صدره ضد الكثيرين ويدفعونه لتأمين مصالحهم ليصبح مطلباً بدوره ويفقد صفة الحكم والحكم.

ان حكم القانون ليس شعاراً فقط نرفعه نتغنى به انه يجب أن يكون قبل كل شيء فوق مراكز القوة، أن يرتفع ليعزز المؤسسات والقانون والآن سقط الحكم وتحول ادارة مصالح ومنافع ذاتية، ودائماً علينا أن نتوخى المبدأ السليم وهو أن كل حكم عليه أن يخضع تجربته للنقد وبذلك سيتوجب التصحيح في حال الخلل وهذا هو شأن أية تجربة انسانية، التقويم واجب والتصحيح حق...

وعلينا أن لا ننسى أن العلاقات دائماً ملتبسة على الدوام بين حملة الأفكار وبين ادوات السلطة او ما يسمونهم بحماة وبمنتهى الوضوح أن ميزة الحاكم هي قدرته على الاتصال بالحقائق التاريخية وقابليته للتعبير عنها ولكن المؤسف عندنا أن السلطة تعطي لنفسها الحق في بعض الأحيان وتأمر باضافة ما تشاء من سرد وقائع لم تحدث.

نحن نعيش في ظل مجتمع أهلي اذالم نقل مجتمعاً قليلاً طائفيًا عشائرياً مذهبياً... ولم يحاول أي حكم أ، يحوله الى مجتمع مدني لأن المصالح الخاصة تقضي ببقائه في هذه الدائرة وحتى نكون منصفين هناك محاولة قام بها الرئيس فؤاد شهاب عندما أدرك أنه ليس بإمكانه تحويل هذا المجتمع الى مجتمع مدني عمداً الى انشاء مؤسسات وهيئات مدنية ظناً منه أنه بذلك يحاصر المجتمع الأهلي ويجعله تدريجياً يفقد قدراته حتى يصبح من الممكن تحويله الى مجتمع مدني. وان رعاية الرئيس شهاب لهذه المؤسسات أثبتت فعاليتها وقدرتها ولكنها ما لبثت أن خفقت وتراجعت أمام تمدد مفهوم المجتمع الأهلي بسبب اهمالها وعدم دعمها بما فيه الكفاية من أنظمة الحكم المتتالية ولا يكفي أن نردد باستمرار شعارات دولة المؤسسات وحكم القانون والديمقراطية والحرية حتى نصبح كأننا من بناتها أو أننا الى جانبها ندافع عنها وهنا لا بد من الإشارة الى حادثة جرت مع الرئيس سامي الصلح اذ انه التقى أثناء زيارته لرئيس الجمهورية وكان رئيساً للوزراء التقى بعدد من موظفي الفئة الأولى في القصر الجمهوري فسألهم ماذا تفعلون

هنا؟... استغربوا سؤاله غير أنه أضاف اسمعوا مني الحقيقة فامّا أنكم تتركبون المخالفات وتأتون الى هنا للتستّر على هذه الارتكابات أو أنكم لا تؤمنون بدولة المؤسسات وحكم القانون... فتجاوزتم رؤساءكم وجئتم بدون اذن منهم لتستقووا عليهم برئاسة الجمهورية، هذا ما قاله في مذكراته.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام

أما الحرية لنكن صريحين فهي ليست وليدة نصّ مكتوب أو أنها جاءت نتيجة قرار انما هي ارادة وتعبير عن المناقبة العامة قبل أن تكرّس في القوانين العامة أو في آية نصوص. وان الحريات في لبنان كما يقول العارفون ليست ملك الحكام حتّى يتحكموا بها ولا هي وقف على حاملي لوائها من المندادين بها... وبعبارة واضحة أن نظام الحرية يضمن للأقلية حقوقها وينقذها من أن تكون فريسة تعسف الأكثرية. الحكام يذهبون يتوارون بتغييبيون وأما الحرية فباقية ومن شأنها أن تثبت دعائم الديمقراطية فالتناقض بين طموحات المواطنين واندفاعهم نحو التطور وبين الديمقراطية السياسية هو تناقض مصطنع ولا وجود له الا في مخيلة الذين يريدون التسيّر والتناقض الفارغ. وعلينا أن نجعل الشعب أكثر ثقة بنظامه الديمقراطي وأكثر رقابة على أجهزة الدولة ولا يجوز لفئة لا تعرف الا بمصالحها أن تعبت بمصلحة أغلبية المواطنين. وان مهمة المجلس هي أن يمثل سلطة الدستور والقانون في كل لحظة، في حين أن أهواء من يخرج عن هذه السلطة فهو يعكس حالة تلبسه بمزاج في لحظة معينة فلماذا التشكيك ولماذا احتكار بعض القيم وجعلها وقفاً على فئة دون أخرى. الشك لا يولد الا تصرفات خاطئة. ان الديمقراطية هي حق لجميع المواطنين حيث السيادة للشعب ولحكم القانون. وعندما تفقد أي سياسة وضوح هدفها فان الرجال المكلفين بها تتنازل بهم الأدوار من المشاركة في صنع التاريخ الى الانغماس في صنع الدسائس. واعتقادي راسخ بأن مفهوم دولة القانون يجب أن يقوم على ضرورة تأمين حقوق المواطنين في وجه الحكام، وأن بلداً تنتهك فيه الحريات بلد غير قابل للتطور والتقدم. وأن دولة السلطة هي غير دولة القانون ورجل السلطة هو غير رجل الدولة. والتقدم ليس تناولاً. إن النظام السياسي في لبنان لا يزال قاصراً عن بلورة برنامج سياسي واضح لأننا نعيش في دائرة المصالح الطائفية والسياسية ولم نعد أبداً إلى بناء نظام سياسي يقوم على وحدة المصير ووحدة الإرادة.

علينا أن نعيد قبل فوات الأوان الى اعتماد نظام سياسي بعيداً عن حكم الطوائف يقوم على مبدأ المواطنة وأن نحول اللبنانيين الى مواطنين يستنيرون بهدى نظام يؤمن لهم متطلبات الحياة وطموحات المستقبل. لماذا نتردد، فلنعد وبسرعة الى تطوير صيغ نظامنا السياسي. العالم يتقدّم ويتطوّر ونحن نضع أنفسنا في قوالب مجمدة، الدستور من أجل الشعب وليس الشعب من أجل الدستور. هناك ثغرات كبيرة فلنبداً بازالتها قبل فوات الأوان وأن لا نعتبر الدستور منزلاً كما فعل سوانا عندما اعتبروا محاولة تطويره أو بلورته خيانة عظمى حتّى كانت الاهتزازات المتكررة والانزلاقات المتعددة والنزوحات التي سبقت الانفجار الكبير...

علينا وقبل فوات الأوان أن نضع لأملم المواطنين صورة متكاملة للتجربة كلها للنجاح والفشل، للأصيل والدخيل.

ولا يحق لنا أن ندّعي عدم المسؤولية، كلنا مسؤول فهناك من هو مسؤول بالممارسة وهناك من هو مسؤول بالصمت ان لم نقل بالموافقة. علينا أن نضع نظامنا السياسي في محك الممارسة، نحدّد الايجابيات وبازائها أيضاً السلبيات حتّى يكون هناك ميزان ترجّح فيه كفة وتهبط فيه كفة أخرى.

دولة الرئيس، الزملاء الأعزّاء

في أية تجربة يستحقّ النقد ويستوجب التصحيح... الفرز ضروري والتقويم حق والتصحيح واجب. وإلى متى يبقى كلّ ما هو سلبي موروثاً وكل ما هو ايجابي من صنعنا ومن معجزاتنا. إنّ الذين يعتبرون الدولة ملكاً خاصاً لهم ولذويهم ولحواشيهم الذين يرون أن الشعب وجد ليكون في خدمتهم هؤلاء لا يعرفون معنى المسؤولية ولا يدركون دلالات مفاهيم الحكم... هؤلاء لا يحبّون شعبهم وأنا أؤكد أنّ الحاكم ينجح بمقدار ما يقترب من أحاسيس الناس ومن تطلّعات الناس ومن مشاكل الناس أمّا اذا لم يكن قريباً منهم فمحكوم عليه بالفشل وان من لا يحب الآخرين ليس مؤهلاً لحكم هؤلاء الآخرين. كفانا ابتلاء بعود مكدوبة وتخصّصات منهوبة يتخذون لأنفسهم صفة التشريع وصفة القضاء وصفة التنفيذ. في الأنظمة الديكتاتورية تقرر الشؤون السياسية وراء الأبواب المغلقة للحاكم وأركان نظامه الذين ينفّذون أوامره الصادرة عن انفعاله ورغباته وأهوائه... بخلاف ما يحدث في النظام البرلماني الذي يتمتّع فيه المواطن بحقوق الانسان وحيث تقرر شؤون البلاد من قبل المؤسسات الدستورية. فهناك المساواة علينا أن نؤكّدها بين الحاكم والمحكوم وعن حق المحكوم بانتخاب حاكمه وأن يقف أمامه رافعاً رأسه يشير عليه وينتقده اذا أخطأ ويدعمه اذا أصاب. ومن واجب الحاكم ألاّ يفرط بمصالح المحكومين... (انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب... وجل المجلس...). أما التمييز بين هذا أو ذاك أو هذه الفئة أو تلك فهي مصيبتنا الكبرى فأمّا أنّه مدعوم وآخر بدون مطلّة أو أنّ طائفته تذكّيه وصاحب الكفاءة تمنع عنه كرامته أن يتدرّع بانتماؤه الطائفي... لماذا نقضي الكفاءات ونتعامل مع التفاهات بسبب الطائفية بسبب المحسوبيات بسبب ماذا علينا أن نضع مبدأً لا نحيد عنه. نحترم الدين ولا نستخدمه نعزّز الكفاءة ولا نطعن بها.

دعوا العقل يوجّه وليس العاطفة، دعوا الأتّزان يحكم وليس العاطفة... دعوا الفكر ينير وليس الجهالة. ان السياسة السليمة لمن هم في سلّة المسؤولية يجب أن تبتعد عن المواقف المتسرّعة والمتهورّة لأنه لا يحق لنا أن نغامر بمقدّرات البلاد ارضاء لنزوة بل يجب أن نرتفع الى أعلى درجات المسؤولية ونحكم على الأمور بفهم طبيعتها وأن نتحلّى بعد نظر لما يمكن أن تؤوّل اليه شؤون البلاد والعباد. الواجب الوطني يحتمّ علينا مصارحة الرأي العام لا مراعاته.

عندما يكون الوطن ومستقبل المواطن في مهبّ الريح... ان المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه مفهوم الحكم هو بعد النظر... يستحيل على العارفين أن ينحنوا أمام رغبات المتحكمين ونزواتهم.

أليست رغباتهم أوامر ونزواتهم مقدّسات؟

دولة الرئيس، من المؤسف جداً ان تطالعنا التطورات السياسية في كل مرحلة بموضة، بالامس مصادر

وزارية، مواطن صالح لا اعرف الان مصادر مطلعة، يا اخوان قيادة الدولة تجتمع مع بعضها اريد ان اعرف ماذا يتكلمون مع بعضهم؟ يتكلمون عن الطبيعة بالطبع لا يتكلمون عن الزراعة انهم يتكلمون عن شيء ثاني، عندما يتكلمون السياسة لا يوجد أي لزوم للمصادر المطلعة انا اريد ان اسأل اذا جاء مستثمر لهذا البلد يقرأ المصادر المطلعة، يقول ما هذا البلد (فارط) فوراً يقول اسمع ماذا يقولون، من الذي يتكلم هنا؟ رئيس تحرير صحيفة ما دخلي انا، كنت جالساً انت لماذا لم تتكلم لا يحق لك مقاطعتي، قام رئيس تحرير جريدة وقال ماذا دخلني انا، قال هذا وراءه كذا، يا اخوان انا اعتقد ان الحكومة مقصر يجب ان تصدر بيان ويجب ان تعرف من هي المصادر المطلعة والا نحن ذاهبون الى كارثة، لانه يا اخوان ما هو التعبير عن الامن؟ ان التعبير الدقيق عن الامن لست انا من واضعها، كبار الناس متخصصين بالامن شفاه مغلقة، اين نحن من الشفاه المغلقة ابواب موصدة ملفات مفتوحة، بربكم قولي الامن عندنا يمشي بهذا الشكل، اذا يمشي بهذا الشكل عظيم جداً خليفهم يركبوا على ظهرنا، يقولون مصادر مطلعة والى آخره، انا اعتقد انهم من حماة التيجان وانا بصفتي كنت صحافي اعادوا للصحافة رونقها وطريقها وفعلاً أصبحت صاحبة الجلالة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، دعونا لا نخدع انفسنا، أي بلد لا يستطيع ان يعيش في ظل هذه الأوضاع الملبسة والمرتبكة انا اليوم نسير في جنازة الديمقراطية من العدم لا يخرج شيء وعبثاً نحاول الابداع من لا شيء أو العطاء مما لا نملك... أليس الإنسان أقوى من الظلم والقهر والمستحيل. لنندي رأينا بصراحة ولنعترف بهفواتنا الكبيرة قبل الصغيرة ولندرك أن العيد الحقيقي هو الذي لا يستطيع أن يصرح بآرائه وأن أعظم الأخطاء أن ترى نفسك منزهاً عن الأخطاء... لتكن لدينا شجاعة الاعتراف بالحقيقة والّا يطبق علينا المثل الذي يقول أن الجبان يفكر بساقيه ساعة الخطر. رجل المسؤولية... رجل الحكم... رجل الدولة والذي يميز التفاه من الجوهري والثانوي من النموذجي والطرق المزدودة من الطرق التي نمضي فيها مفتوحين الأعين.

فماذا يفيدنا أن نتقصى الكون اذا لم نعرف كيف نرى ما هو أمام أنوفنا... ان الحاكم لا يحق له أن يريد غير ما يريد شعبه، سألوهم لشاه ايران ما هو الفرق بينك وبين والدك، اجابهم والدي كان يريد ان يعرف ماذا يحصل انا كنت اريد ان يقولون لي ماذا اريد، انتبهوا ايها الحكام. إن الحاكم المميز هو الذي تمنحه مؤهلاته الحق في إطلاق الأحكام بقدر كبير من التوازن بعيداً عن الجموع وأن يضع أمامه شعاراً ينفذه بكل مضامينه. متحدين نصمد منفصلين ننهار.

وخاب قال من يعتقد أنه يستطيع أن يستعمل طموحات الآخرين لتحقيق حلمه، ولكن ما أدراه أن هناك من هم أقدر منه لاستعمال حلمه لتحقيق طموحاته. وبصريح العبارة ان الأحوال الآن كرنفال أزياء، وألوان وأضواء. اننا نعيش في ظل واقع جفاف الفكر وقحط الخيل. لقد عشنا في البداية مرحلة أحلام كبيرة ثم صدمتنا الحقائق... اننا في دائرة الصراع التفاه من أجل سلطة زائلة... وعندما طلبنا العدل أخذوا منا الحرية وعندما طلبنا الحرية كان كل ما حصلنا عليه هو سيرك طويل. اننا نهرب من الحقيقة نجري ونحن نتصور أنها تطارد

أحلامنا ولكنها في الواقع تحاول ان تطردنا ولا بد من مصارعة الحكام بانهم يثيرون خوفنا لانهم لا يرون ما هو أبعد من أقدامهم. يشغلون أنفسهم باللحظة التي مضت وليس باللحظة القادمة.

الرئيس: الكلمة للزميل فريد مكاري.

فريد مكاري: دولة الرئيس، زملائي النواب الكرام،

قديماً راج كلام المناسبات في أدب المجالس، والظاهرة هذه، هي عالمية وليست فقط عربية، كما عرفتها الكثير من الحضارات على مر التاريخ، وتميزت بأنها غنية بالكم، وتملاً المستوعبات في عدد صفحاتها، لكنها قاحلة في النوع ولا يحفظها ضمير التاريخ الا نادراً.

هذه المقدمة ضرورية لنذكر بأن كلامنا اليوم، كلنا دون استثناء، كلامنا اليوم كلام مناسبات، ومناسبة اليوم هي: مناقشة الموازنة، لذا سأسعى قدر الامكان، ان اتجنب الكم في الكلام، كي اركز فقط على النوع في هذه المناسبة، والله عز وجل، ولي التوفيق:

الموازنة ليست مجرد حديث اقتصادي، بل هي جوهر السياسة، وعمقها الاساس. مقولة السياسة قد اصبحت الاقتصاد، هي اكثر من صحيحة، وخاصة في لبنان: السياسة في لبنان، كما في العالم اجمع، يجب ان تساوي الاقتصاد، وان صح توازن هذه المعادلة، لكان وضعنا السياسي كما الاقتصاد في الف خير: تخيلوا التحسن الملموس لو كان بالامكان تحويل السيولة في عواطف التصريحات الى اصول ثابتة في الوطنية والانتماء تخيلوا لو كان بالامكان ازالة الفائض من التشنج والعصية واستبدالهما بترشيد قبول الرأي الآخر، وعصر النفقات من حساب التطرف والخطابة المنبرية.

لو كان بالامكان تسليف الوطن، ولاجل غير محدود، وبفائدة وطنية صرفة، كل ما يحتاجه من حسن النوايا، الرؤيا والروية والجهد الجماعي الصادق.

حقاً لو استعرنا معجم الاقتصاد السياسي في لبنان، ولو صدقنا في ارساء قوانين المنطق والحساب للسياسة، كما هي للموازنة، لكان توازن الوطن في الف خير، وكذلك موازنة المواطنين والمواطنات، لو كان في الامكان موازنة كل الامور بميزان واحد بمقياس العدالة ورقي التطلعات، لكنا دون شك: في الف خير.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

لعل اخطر ما نواجهه في هذه المرحلة، هو الصراع المحتدم ما بين السياسة والاقتصاد، ونظام الاولوية بينهما، فريق يقدم الاقتصاد على السياسة، والفريق الاخر يثمن بالعكس، وكأني بنا نستعيد جدال جنس الملائكة، او فلسفة الروح قبل الجسد، او مادية الجسد، او مادية الجسد قبل هوائية الروح، لماذا ننسى، او انها الطبيعة البشرية ان نتناسى، امكانية وجود الخسار الثالث؟ او ليست الديموقراطية، يسار، يمين ووسط؟ اذا، لماذا تحديد الخيار بين طرفين اثنين لا ثالث لهما؟ لماذا لا نتذكر ان الخيار الثالث هو الاكثر موضوعية وسلامة من التطرف؟

الاقتصاد ام السياسة؟ ولماذا لا نتذكر مناسبة اليوم لنتنمي الى الخيار الثالث؟ او ليست جلسة اليوم مناسبة الموازنة؟ لماذا لا يكون الخيار الثالث هو الموازنة بين السياسة والاقتصاد بتعادلية متكاملة، لان لا كيان للوحدة دون الاخرى، لان لا سياسة دون اقتصاد يتيح لها فرصة الاداء، ولان لا اقتصاد دون رؤية سياسة ترسم الافق وتحدد الرؤيا، الموازنة بين سياسة طموحة عادلة ومتسامية، وبين اقتصاد سليم، صحي، ومتعاف او ليس هذا الخيار هو الاكمل؟ الاقتصاد يتساوى مع السياسة، والعكس صحيح والمعادلة هذه لا تتحمل الخلل في التوازن، السياسة تعادل الاقتصاد، لا سياسة تعيق الاقتصاد كما لا اقتصاد يساوم على جوهر السياسة ومبادئها، هذه هي معاني الموازنة ولا سبيل لاي توازن قبل ان نتفق بالاجماع على هذه المعادلة.

ليست مفاجأة، عندما اؤكد حقيقة الخلل في الاداء السياسي حالياً، حيث التجاذب والتوتر بين اهل القرار في الوطن، وحيث الضغوط السياسية تسبب شلل القرار السياسي، جزئياً، ان لم يكن كلياً الكل يعلم بهذه الامر الخطير، ولن تشفى النعامة اذا اودعت رأسها حفرة في التراب، لنقر بأن ثمة تجاذب وخلل يظهر الاداء الحكومي وكأنه في صراع بين الخيار الاول، والخيار الثاني، لنقر ان الضرورة هي حتمية في تغليب الخيار الثالث، لنقر ان الموازنة هي مطلب المرحلة الاول للسياسة كما للاقتصاد، وأعني بالموازنة، الموازنة بين الخيارين لتوليد الثالث وتثيئته ومنحه الاولوية؟

كلما يدرك كم تتأخر الحلول الناجعة في اروقة الحكم والتشريع رغم اجماع الجميع عليها، تتأخر تنزف تقبع ملفات حيوية في ادراجنا، ثم تقدم هي نفسها بعد نزف وتسيوف ضحية الضغوط السياسية، «سوليدير» نتزع له تشريعات عادلة بعد شهور رغم اجماع الجميع على حاجتنا للماسة لاطلاق عجلة الاقتصاد، الاصلاح الاداري، ملف الاعلام، تلفزيون لبنان، طيران الشرق الاوسط، قروض من البنك الدولي جامدة لا تتحرك والظماً في الافواه، والماء على ظهورنا، ضغوط سياسية عمليات قيصرية، والخوف ان تبدأ العملية الجراحية كما بدأت فعلاً لتتوقف دون اتمامها وتبقى الجروح مفتوحة، والتعقيدات والاشتراكات خطر وارد يهدد صحة المريض وحياته.

زملائي واصدقائي الكرام،

كفانا سياسة النعامة واقتصاد الضغوط، كفانا سياسة الشؤم واقتصاد التشاؤم، كفانا نتبارى في ترقب الكارثة الاقتصادية، والتنبؤ بعطائم الامور وانهيار الكيان الاقتصادي وكأنني بأساس الاداء السياسي التباري فيما بيننا من ينجح في رسم اشبع الصور ومن يبدع في تشويه سمعتنا الاقتصادية، كفانا لحس المبرد كفانا مزايدة في نقص الرؤيا، كفانا مراهقة عاقبة تنسى ان اول مقومات الطمأنينة الاقتصادية الوطنية، هي مزاج المواطنين والمواطنات وثقتهم بانفسهم، اول مقومات العافية الاقتصادية هي التماهي بأداء الوطن والانتماء الى قضيته النبيلة، كفانا نتناسى ان امهر الماهرين في اداء ما كان كل من حوله يصرخون ويصرحون بفشله، فهو حتماً سيفشل، أي رهان هذا هو ذاك الذي يفضل خسارة الوطن ليفوز بالرهان؟

مؤشرات اقتصادنا منذ تولي الحكومة الجديدة مهامها، تبشر بالخير، الارقام واضحة تؤكد نمو الصادرات

والواردات بنسبة عالية الميزان التجاري، حركة المرفأ حركة المطار عدد الزائرين للبنان، مؤشر الاسمنت وحركة الاعمار، رخص الاعمار، انتاج الطاقة، حركة الترانزيت والمنطقة الحرة حجم التداول، القطاع المصرفي... الخبراء الدوليون كلهم يلحظون الفرق، يشجعون ويهتئون، ونحن هنا نندب حظنا نتكهن بالسوء ونراهن على خراب البصرة، او ليس هذا غياب التوازن وخلل الموازنة. او ليس هذا خير دليل على صحة الخيار الثالث الذي ادعو اليه صادقاً وبموضوعية تامة؟

كفانا الاكثر من النحيب، كفانا تعطيل عمل الاداء الحكومي، كفانا ادعاء الجدل فوق رأس المريض، والمريض يفوقنا ثقة بوطنه وبعايفته.

دولة الرئيس، زملائي الكرام،

ليست المسألة في الموالة او المعارضة، ليست القضية في ضرب الحافر وضرب المسمار في آن معاً المسألة هي في اعطاء الخيار الثالث ابعاده الوطنية والموضوعية، القضية هي في انصاف الحكومة بقدر ما هي في تسليط الضوء على ادائها عندما تخطيء او تتخاذل.

ليس من المجاملة ان نعترف للحكومة بخطة عمل محترف وبمنهجية بنيانية رفيعة المستوى في الجراة، في تكلم لغة العصر، وفي الطموح العلمي الذي اثبت صوابيته عالمياً واقليمياً، ليس من المجاملة ان نشي على رؤية الحكومة وخطتها في تطوير الاقتصاد ووضعه على طريق النمو المستدام، رؤية الحكومة عبر تحفيز القطاع الخاص كمحرك اساسي للعجلة الاقتصادية وتأهيل لبنان للمواكبة والانخراط في الاقتصاد العالمي، ليس من المجاملة الثناء على ترشيد الانفاق وتحقيق التوازن الاجتماعي وخلق الاجواء الملائمة وازالة كافة العقبات امام القطاع الخاص لتفعيل مبادرته وتصغير القطاع العام غير المنتج عبر الاستثمار والتخصيص الشفاف الهادف الى مصلحة المواطن وتخفيض الانفاق العقيم ودعم الانفاق الاستثماري وخلق فرص العمل وحتماً ليس من المجاملة الثناء على سياسة الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي ولجم التضخم والحفاظ على سعر صرف الليرة.

هذه لكها مسلمات بدهية يمارسها كل اقتصاد ناجح ولا تفسر في العالم كما لو انها مؤشرات ضعف وعجز، عندنا فقط تكتسب ابعاد الاداء المريب والتكهات الانتحارية.

هذا لا يعني ان نعمم اداء الحكومة، دون ان نتوقف بثناء واعجاب على دور رئيس الحكومة الناشط، الرزين والمحترف في اداء قل نظيره، ونخوة لا تستريح، وانجازات دائمة، ملموسة ومتناغمة في رحلات ومؤتمرات وزيارات تترجم بالفعل لا بالقول فقط، الى فقرات صلبة في هيكل الاقتصاد اللبناني وتعزيز مركز لبنان على الخريطة العالمية، بكل مصداقية، وباحتراف رجل الدولة صاحب الرؤية وامكانيات الاداء.

لكن الحكومة عموماً ينقصها الكثير من الجراة والثبات في الاداء: غموض يكتنف الرؤيا وتأخير وتسويق مرة في ارباك تلحظه في مجلس الانماء والاعمار وتأخر المشاريع او تجميدها، مرة يقال لنا ان التشريع الجديد عبر

الدمج الذي يشمل المجالس، سوف يزيل الجمود والخلل، لكن الواقع حتى اليوم يدل على الكثير من المراهقة مقارنة مع الانتاجية وردم هوة الحاجات الاساسية والانمائية، واطلاق القطاعات الانتاجية كلها دون استثناء الزراعة السياحة، الصناعة والخدمات كلها تحتاج الى حوافز عملية وواقعية.

يؤخذ على الحكومة ايضاً ترددها في تفعيل خطتها الاقتصادية، يؤخذ عليها تركيزها على الابعاد الاستراتيجية لخطتها واهمالها للجانب العملي والتكتيكي لانجاحها، على الحكومة موجبات، ولكن لها الحقوق في تسمية من يعرقلها، للرأي العام الحق، كما عليه واجب دعم الحكومة لازالة العراقيل من امامها، شرط ان يعلم الرأي العام كامل تفاصيل الخطه، كي يعيق المعرقلين ويمنع كل من تغلب عليه تصاريحه ومواقفه من رؤية خير الجماعة.

على الحكومة ان تعلم الرأي العام ان خطتها متكاملة ولا يجوز عرقلتها وتأخيرها، كما ان تدابير الحكومة الناجحة في معالجة الدين العام والعجز في الموازنة هي تدابير مقدسة على الرأي العام حمايتها، لان كل نسبة واحد بالمئة من تخفيض نسبة الفائدة الناجمة من الدين العام، تعني وفراً قيمته ٢٥٠ مليون دولار، فكيف يجوز ان تعرقل جهود الحكومة وكيف يجوز للحكومة الا تطلب مؤازرة الرأي العام؟

يؤخذ على الحكومة عدم اطلاقها عجلة الاقتصاد وتنمية المناطق اللبنانية المحتاجة الى الانماء والاداء. ويعزينا لحظ ١٢ بالمئة من حجم الموازنة لهذا العام للانفاق الاستثماري للمناطق عبر مجلس الانماء والاعمار.

ليس للمطلب هذا نكهة الشمال وحده، والشمال هو حتماً من احق الجديرين بالتنمية والقروض الميسرة، لكننا نقصد الجنوب كما الشمال، البقاع كما جبل لبنان، الانفاق الاستثماري هو البذور الواعدة باعادة العافية الى لبنان كله دون استثناء، ونتمنى على مجلس الانماء والاعمار، الذي لا يزال يعاني حتى الان من قلة الانتاجية ان يبادر عبر الحكومة، بالاستجابة لهذه الاوليات.

يؤخذ على الحكومة عدم تواصلها الشامل مع الرأي العام اللبناني ليتفهم السياسة الضرائبية الجديدة، ونحن وان كنا نبارك توجه الحكومة في سياستها الضرائبية الجديدة والمرتكزة على لغة العصر والعدالة الاجتماعية والمنطق العالمي، لكننا نأخذ عليها الغموض وعدم التواصل لشرح الضرائب المباشرة وضريبة القيمة المضافة، والرسوم وأنظمة التسوية وضياع حق المواطن المكلف الذي يلتزم المهل والقوانين، هذه واجبات على الحكومة كي تكسب دعم الرأي العام وكي تحصد من مناورة المعرقلين وكي يفهم اللبنانيون واللبنانيات متى يكون النقشف نقشفاً ومتى يكون التقصير تقصيراً.

دولة الرئيس، زملائي الكرام،

اما في أداء الحكومة السياسي، وان كان الحديث اليوم مناسبتة الموازنة فلا مجال الا لذكر الحاجة الماسة الى الحوار، الى التواصل، الى «موازنة» الحوار ونضج التواصل، فتحت هذه القبة تستقيم القواعد دون استثناء ولا يجوز المنع من الصرف، بل ان الحوار واجب الوجود لهذا المجلس، بقدر ما هو حتمي مع الجميع وبقبول الآخر دون شروط ودون ممنوعات.

الحوار حتمي للجميع والاحطار من كل صوب: خطر اسرائيل في الجنوب، خطر الطفر في الجيوب، وخطر الجوع في البطون، وخطر الشكوك والظنون. كلها اخطار تتهاوى مع الحوار وتتلاشى.

كافية هي هذه الاخطار، كي نتوحد، كي نتعاضد، كي نربح انفسنا دون ان نخسر قناعاتنا، ودون ان يتعرض لبنان لاية عاصفة لا سمح الله، كافية هذه الاخطار كي نتحاور دون تخويف، دون افكار مسبقة، ودون فوقيات.

وكافية ارادتنا الوطنية ان تزيل كل هذه الاخطار، ولتعيد لبنان الى الازدهار والوئام.

دولة الرئيس، زملائي الكرام،

ان المجال مفتوح للخوض في تفاصيل مشروع موازنة هذا العام، كما هو واسع دون حدود لمناقشة الفذلكة، البنود، الاسباب الموجبة والتفاصيل، الامكانيات لتسليط الضوء وللاكتثار من التشريع والشروطات هي حتماً كبيرة ومتعددة لا ينقص هذا المنبر الوطني النبيل، لا النوايا ولا المعلومات الاقتصادية ولا تحديد الحاجات الوطنية الملحة. لان المجال مفتوح لمثل هذه المناقشات علينا التنبيه كنا علينا التمني التنبيه واجب، ولذا نريد لخطة الحكومة الصائبة الاكثر من المناعة والاكثر من الجرأة في التصدي لمعرقليها، التنبيه، لان استحقاقات المرحلة اساسية وفائقة الاهمية.

ان كان في تطوير الاقتصاد، تصحيح الوضع المالي وصولاً الى جوهر الاستحقاقات الا وهو التخصيص وجدوى الشفافية في العملية التخصيصية الوطنية والشاملة لمصالح الجميع دون استثناء.

التنبيه الى التطورات الاقتصادية المحلية، الاقليمية والعالمية، التنبيه الى المؤشرات الاقتصادية وقراءة مدلولاتها بروية وبموضوعية، تماماً كما قراءة التطورات النقدية وتطور الاوضاع المالية العامة.

التنبيه لموضوع الدين العام، خدمة الدين، اهمية القطاع الخارجي والمصرفي الايرادات واهمها الضريبة منها: الاصلاحات، قانون الجمارك الجديد وحتماً لا ننسى التنبيه الى ام الاوليات ونعني به الاصلاح الاداري.

والتنبيه الاجدى هو كما اسلفنا، دعم الانفاق الاستثماري، القروض الميسرة للمناطق، الحوافز للقطاعات المنتجة والمحتاجة لتصبح اكثر انتاجاً.

اما التمني فهو واحد لا غير، التمني هو في الخيار الثالث، في اقتباس المناسبة وفرض الموازنة على المعادلة ليصبح الحديث عن التوازن والموازنة، ليس مجرد مناسبة لمرة واحدة في السنة، بل لفرض الموازنة الزامياً في التوافق، الاوليات، في السياسة كما في الاقتص التوازن الموازنة اسلوب حياة السياسة في لبنان ذاك هو المحور ولزاماً علينا ان يصبح ذلك بالممارسة السياسة الاستراتيجية واليومية. التمني هو في موازنة الاقتصاد بأوليات السياسة: وتوازن السياسة بحتميات الاقتصاد ومقدساته التي يجب عدم المس بها. التمني هو في وضع العقل في موضع القول، التمني هو في تغييب النحيب، في قطع دابر رهان الشؤم والتشاؤم، في دعم الحكومة الفعال

والصادق في تسهيل مهمة الحكومة لان مهمتها تعني كافة اللبنانيين واللبنانيات، لان نجاحها هو مطلب الجميع ولا مجال للخطأ كما لا مجال للشماتة الخطأ ممنوع على الحكومة بقدر ما يجب على المعرقلين ان يدركوا عبثية واستحالة الشماتة. لان الجميع دون استثناء سيعانون لا سمح الله، نتائج الفشل الذي لا نجاح بعده لاي معرقل.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

الخيار الثالث هو الموازنة، هو التعادلية بين السياسة والاقتصاد وهو الخيار الاسلم لاستثمار مجد في وطن يستحق الخير ولا شيء غير الخير، لذا نلتزم بتسليفه دون اجل وبفائدة وطنية صرفة وطبعاً بدون اية فذلكة يا معالي الوزير...

الرئيس: الكلمة للزميل انطوان غانم.

انطوان غانم: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

إنسجاماً مع قناعاتنا، التي منها نطلق للتعبير عن إرادة الشعب اللبناني عامة، وعن تطلعات الذين أولونا ثقتهم بنوع خاص، لا بد من إستعراض حقيقة الأوضاع الوطنية الراهنة، على أمل توافق النوايا والخواطر في عمل جدّي، إنفاذي يغسل وجه لبنان مما لحقه من غبار حجب أنواره، كي تعود البسمة الصافية الى كل الملامح والأفراح، سيّما الى الفلذات الذين يتتحمرون يومياً بالملئات أمام السفارات، سعيّاً وراء أمل ضائع ومستقبل ميؤوس.

بالأمس القريب، طلعت علينا الحكومة الكريمة بقرار مرتجل أحيل الى لجنة وزارية لدرسه، موضوعه دراسة خطة لدمج الفروع الجامعية الأولى والثانية في بيروت وجبل لبنان حصراً، تحت شعار التوحيد والأنصهار الوطني.

جواباً نقول، إن هذا الشعار هو خاطيء بعنوانه أولاً وغريب في توقيته ثانياً، سيّما ونحن على أبواب نهاية سنة جامعية لم يُعين فيها عمداء الجامعة لتاريخه على الرغم من مرور وقت طويل على بدء السنة الجامعية، فضلاً على أن معالي وزير التربية والتعليم العالي «أبو حسين» الذي نكن له كل محبة وتقدير قد فوجيء، بهكذا طرح على ما يبدو من خلال المناظرة التلفزيونية.

السؤال الأول الذي يطرح: أين هي إستقلالية الجامعة اللبنانية، ما رأي رئيسها ومجلس الجامعة في هكذا طرح، وهل أن الأبنية في الشويفات جاهزة حالياً للاستيعاب يا ترى؟؟ ومنذ متى كان البناء لوحده بكافٍ للأنصهار الوطني.

أما السؤال الثاني: هل أن التفرع الحالي يتعارض والأنماء المناطقي الثقافي المتوازن المنصوص عليه في الدستور يا ترى.

إن شعار «توحيد الجامعة» هو خاطيء في الأصل لأن الجامعة اللبنانية، كما هي اليوم واحدة موحدة وإن وجود الفروع فيها لا يشكل واقعاً تقسيمياً للسبب التاليين:

في السبب الأول: إن إنشاء الفروع جاء تطبيقاً لنص المادة الخامسة من قانون تنظيم الجامعة اللبنانية الصادر عام ١٩٦٧.

بالأضافة الى ذلك، وإذا سلمنا جدلاً وحجاً بالاستطراد ليس الا، إن وجود الفروع اليوم يشكل واقعاً لا يسمح الله تقسيمياً للجامعة، فهذا يعني أن الفروع الأولى والثانية لا تشكل لوحدها هذا الواقع التقسيمي للجامعة وإنما تساهم بوجوده مع جميع الفروع الأخرى في كل لبنان، فلماذا الأجتزاء إذا في الحل وما هي مبرراته الأكاديمية والواقعية؟؟

في السبب الثاني: إن وجود رئيس واحد للجامعة اللبنانية بكافة فروعها، وعميد واحد لكل كلية، وإدارة مركزية واحدة تشرف على سياسة الجامعة الأكاديمية والإدارية والمالية ومجلس جامعة واحد، كلها أمور تصب في قرنية هامة اي خانة التوحيد.

وهنا نودّ أن نلفت نظر الحكومة بأن إقتراح الدمج الجامعي المرتحل الذي جاء في نهاية مجلس الوزراء ومن خارج جدول الاعمال وإبداء الرأي بصده من قبل بعض الجامعات عبر توزيع منشورات طلابية، هو موضوع ملاحقة قمعية نتساءل عن أهداف هذا القمع ومدى تطابقه مع الحريات العامة الفكرية والأدبية والثقافية التي ميّزت لبنان عن محيطه عبر التاريخ الحديث.

أيها الزملاء الكرام، لسنا في مجال تبرير هذه الأنتحارات، عبر هجرة شبابنا، بل نطالب بالحدّ من أسبابها على، الأقل فلا يتدأكي أحدٌ على أحد، إذ لا مجال إطلاقاً لأستغناء الشعب اللبناني بعد اليوم! إن ما حصل في لبنان قد حصل، بالغش تارة والمواربة والأكره طوراً؛ وقد لعبت الطائفية البغيضة، علّة العلل في لبنان، دوراً بارزاً في إيهام البعض بالوعود والدعم للأستقواء على الآخر، بحيث وقع الكل نهايةً في مصيدة المصالح المحلية والأقليمية والدولية.

وقف المدفع في لبنان الى غير رجعة، والحمد لله، منذ توقيع وثيقة الطائف التي لم تنفذ لتاريخه بكامل بنودها لا سيّما في شقها الأمني، عبر إعادة التموضع والتمركز للجيش السوري، هل هذا التموضع والتمركز الجديدان نثيرهما إنطلاقاً من روحية ووجدان سليمين، يحفظان للدولة السورية كرامتها وعنفوانها، كل ذلك من أجل تصويب العلاقة اللبنانية المميزة والمتكافئة في كل الحقول لما فيه مصلحة الشعبين والبلدين العزيزين معا، وهذا ما إبتغته كل المواقف السياسية التي حصلت داخل المجلس النيابي وبعض الوثائق السياسية للمجتمعات الأهلية المدنية في لبنان والأحزاب السياسية بدءاً بحزب الكتائب اللبنانية واللقاء الديمقراطي ووثيقة قرنة شهوان والمنبر الديمقراطي الحر وندوة العمل الاجتماعي برئاسة الرئيس سليم الحص.

سنوات وحكومات مرّت على توقيع وثيقة الطائف، ولم يعمل شيء أساسي مبرمج وفعال على صعيد تجاوز مرحلة الطائفية السياسية الواردة في وثيقة الطائف والمصالحة الوطنية الحقيقية، وبقيت الكلمات: كالوفاق الوطني والوحدة الوطنية والسلم الأهلي شعارات طنانة رنانة لا تفني الغرض ولا تبني وطناً معافى وسليماً يستطيع أهله، كل أهله، موحد الجانب من أن يصارعوا الأهواء الانتحارية السياسية والتقلبات الإقليمية والدولية والتدخلات الأجنبية والأسرائيلية التي تريد، في مرحلة ما من التاريخ، النيل من وحدة لبنان وعروبته وصلابته، من أي جهة أتت وأي رياح عصفت، والذي يعزينا بمستقبل زاهر للبنان، على هذا الصعيد، كذلك يعزي الشعب اللبناني برمته في الداخل وديار الانتشار وعلى الرغم من كل القصور التي أسلفتها، أن اللبنانيين، ولو بعد حين، وتجارب مريرة وحدوا قواهم، بقدرة قادر وبمساندة الدولة اللبنانية وإحتضانها، حول جيش لبناني بأسل ومقاومة لبنانية وطنية شريفة، سطوروا معا، نيابة عن غالبية العرب، ملاحم بطولية ومدرسة نموذجية للمقاومة والعنفوان الوطني في كل مصر وعصر مما أمن إندحار إسرائيل وتحرير الجزء الأكبر من لبنان اعني في جنوبه وبقاعه الغربي العزيزين.

سنوات وحكومات مرت أيضاً بعد هدوء المدفع، ولم تحل أزمة الكهرباء حتى باتت تجارة المولدات مورداً سخياً لأصحابها ولشركائهم. وتعوّد اللبنانيون على الظلام والظلم وأزمة المياه المستمرة، بينما إسرائيل تطالب بقسط من مياه لبنان بحجة أنها تضيع هدراً، والشعب اللبناني يلوب عطشاً، فمياه الشفة تنقطع مداورة، من يوم الى يوم، وتأتي لساعات قلائل! تفاقمت أزمات تصدير الإنتاج الزراعي والصناعي وتوقفت المعامل! أما هجرة الشركات فحملت معها الادمغة والثروة الفكرية اللبنانية الناجحة الى عالم الله الواسع.

وفي صدد الإنتاج الزراعي في لبنان عامة، ودائرتي بعدا وعاليه خاصة، لقد طلعت علينا هذه السنة، ونحن عند حكم الطبيعة وقدرنا، عاصفة رعديّة الخقت بمزروعاتنا الوطنية وبالتالي إنتاجنا الزراعي أفدح الأضرار والخسائر المادية، وبالمناسبة نوّد باسم زملائي في حزب الكتائب واللقاء الديمقراطي أن نشكر دولة الرئيس رفيق الحريري على تجاوبه بموضوع مطالبنا التعويضات عن الأضرار الزراعية وبموضوع خاصة رفع الغبن البيئي الواقع على أهلنا في منطقة تحويطة الهرحى البلحة فرن الشباك والمتعلق بموضوع مرآب للباصات المرخص له بموجب مرسوم الى شركة المواصلات اللبنانية.

وأود باسم زملائي في اللقاء الديمقراطي ووحدة الجبل ان ابلغهم ان دولة الرئيس رفيق الحريري قد ابلغني بالراحة بانه طلب الى معالي وزير النقل الاستاذ نجيب ميقاتي بأن يطلب الى المعنيين بالامر لاسيما الى اصحاب مؤسسة المواصلات بأن توقف الاعمال في المكان الذي تقيم الاعمال فيه نظراً للاضرار والاضرار البيئية التي تلحقها هذه الاعمال اذا ما اكمل هذا المشروع في المكان والا سيعمل دولة الرئيس كما وعدني الى سحب مشروع الترخيص المعطى لشركة المواصلات فشكراً لدولة الرئيس على تجاوبه مع هذا المطلب الانساني والحيوي.

أيها الزملاء الكرام، يُطالب بعض أهلنا، عن حسن نية بالطبع، وفي مناسبات جماهيرية وغير جماهيرية،

ويتكلمون بمنطق الأكثرية والأقلية، وإن منطق الأكثرية العددية يجب أن يتقدم في لبنان على كل الأمور والشؤون والمواقف السياسية والوطنية وغيرها وعلى الأقلية أن تنصاع طوعاً لهذه الأكثرية.

بادىء ذي بدء إن كل مذهب في لبنان هو أقلية بالمقارنة مع المذهب الآخر، ثانياً إن غنى لبنان قائم ويقوم أبداً على تعدديته الحضارية والسياسية والثقافية، من ضمن الوحدة طبعاً، أي وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، بحيث لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين، ولا بديل بالتالي أيضاً للبنانيين على نظامهم الديمقراطي الليبرالي الحر الذي إرتضوه طوعاً عبر ميثاقهم الوطني سنة ١٩٤٣\ والمتجدد عبر وثيقة الطائف.

أيها الزملاء الكرام، عرف اللبنانيون عبر تاريخهم وعيشهم المشترك أن الحفاظ على كيان كل طائفة أو مذهب يقتضي الحفاظ على كيان الطوائف والمذاهب الأخرى، فمن زمن فخر الدين الى عامية أنطلياس، الى ميثاق ١٩٤٣، مرر اللبنانيون المتيقظون هذه الحقيقة فهناؤوا بالاتحاد أحياناً ويعتبر هذا العيش المشترك أحياناً أخرى كل ذلك بفضل مع الاسف، ألقوى الخارجية وإغراءاتها لأستقواء فريق على آخر، توهم كل فريق في مرحلة ما على حده، بأنها تسانده لتهميش الآخر حتى يستقل وحده في عالم الحرية وحكم لبنان، وكم أظهرت هذه الأكاذيب ضلال شعارات الأحداث الدامية، التي سطرت صفحة سوداء في تاريخ لبنان الحديث رسمتها بالتأكيد المخابرات الأجنبية والإسرائيلية وافتعلتها بأيادي اللبنانيين أنفسهم، حذار أن يدعي أحد في لبنان أنه كان على حق مطلق في تلك الأحداث المخزية! وحذار أيضاً أن يتهم أحدٌ سواه بالعمالة والتآمر وان يعمم هذا الاتهام، فالنعترف جميعاً وهذا لا عيب فيه ولا ضرر بأن الجميع وقعوا في التجربة! بعدما أوهمتهم قوى الشر بأنها قاربٌ خلاصهم من الغرق، وأن الأمور الخلافية بين اللبنانيين يجب أن لا تفسد للود قضية بل أن تكون حافزاً لهم لحوار وطني ينطلق من المؤسسات الدستورية على أن يشمل هذا الحوار، كما تفضل به دولة رئيس المجلس النيابي، الأستاذ نبيه بري تحت قبة هذا المجلس، في بدء ولايته الدستورية، الشرائح غير المثلة في المجلس النيابي، إما بسبب المقاطعة إما بسبب وضع هؤلاء وسواهم من اللبنانيين أمام قانونٍ إنتخابي غير عادل وغير متوازن، وعلى أن يكون الحوار الوطني ليس من أجل الحوار فحسب، بل الحوار المفضي الى قرارٍ وطني جامع يؤمن، ويؤمن فقط، مصلحة لبنان العليا ليس إلا.

وهنا، ربما كان الجانب الأملعي لوثيقة الطائف، بل جانبه العبقري العناية الفائقة بمسألة الوفاق والتوازن والمشاركة، تلك المشاركة الوطنية التي هي صيغة ميثاقية قديمة جديدة تؤسس اليوم، أكثر من أي يوم مضى لديمقراطية ميثاقية حديثة متطورة تتمثل عبر قانون إنتخابي يؤمن تمثيل شرائح الأمة كافة، ويكون هذا القانون الإنتخابي الجديد بداية لتحديث وإصلاح النظام اللبناني، من خلال المؤسسات الوطنية كذلك توحى المشاركة الوطنية والمتوازنة في لبنان فئات المجتمع اللبناني كافة بأنها محصنة ضد طوارئ الأعداد والأرقام وصيغة فضلى توسع في مساحات الحضور لجميع الذين يملكون مثل هذا الحضور.

أيها الزملاء الكرام، من واقع الأيمان والمرتجى، بديمومة هذا الوطن وبكرامة الإنسان فيه، وإنطلاقاً من

حريتي الشخصية وإرادتي الواعية والحرّة التي لا تتزعزع بلبنان وديمومته وعطفاً على تقديري الخالص لدولة الرئيس لكم ومحبي التي لا تدرك أستحلفكم بإسم الله العظيم الشعب اللبناني، الذي أنا جميعاً، والذي يروح اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، تحت وطأة الفقر والعوز والحرمان والطبابة وأقساط المدرسة والجامعة والتعطيل عن العمل وهجرة الأدمغة والشباب والشركات والمؤسسات، الى تشكيل لجنة نيابية تعاضد الحكومة وتؤازرها في تحفيزها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، على أن يرأس هذه اللجنة النيابية دولة رئيس المجلس النيابي، الأستاذ نبيه بري، على أن تضم هذه اللجنة النيابية الى صفوفها بعض الفئات السياسية وغير السياسية، غير الممثلة في المجلس النيابي، تكون من مهامها الرئيسة إدارة عملية الحوار الوطني الشامل المطلوب والمرتجى من مجلسكم الموقر بحيث تستخلص هذه اللجنة ورقة عمل صالحة لجلسة نيابية عامة او جلسات ينتج عنها مبادئ، مسلمات وتوصيات عامة في مختلف الميادين والقطاعات ترفع الى فخامة رئيس الجمهورية، العماد إميل لحود، لرعايتها وتسويقها وللحكومة الموقرة بشخص رئيسها والاعضاء لوضعها موضع التنفيذ الفعلي.

والله من وراء القصد والنيات

ليحيا لبنان والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة للزميل محمد قباني.

محمد قباني: دولة الرئيس، زملائي الكرام.

نبدأ حيث يجب، فنحن في الذكرى الاولى للتحرير.

التحرير الذي استحقه شعبنا بالدماء وأرواح الشهداء، قدمتها المقاومة سخية من اجل الارض والكرامة، فكان الرابع والعشرين من ايار استقلالاً متجدداً عمداً الثاني والعشرين من تشرين بالدم والتضحيات.

فتحية لمقاومتنا البطلة التي صنعت النصر الأبرز في تاريخنا الحديث، وتحية معها لشعب صامد وجيش مساند، وتحية لسوريا الشقيقة التي قدمت الدعم الذي جعل الانتصار حقيقة، وهو النصر الذي ترك آثاره خارج الوطن الصغير، فحرك الشارع العربي وساهم في تفجير انتفاضة شعب فلسطين، تكتب بدورها تاريخاً جديداً لا بد سيتوج بالتحرير ولو بعد حين.

وأهنيء شعبنا بعيد التحرير، وأقول له فلنفرح بانتصارنا فنحن في عيد حقيقي ولا يغير من ذلك ابداً الحقائق الواضحة وهي حقنا ف باستعادة ما تبقى من ارضنا في مزارع شبعنا وحقنا في استعادة كل كل الجولان، وفي اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتكريس حق العودة لكل فلسطيني الشتات.

ومع الفرحة بالعيد، ومع التمسك بالحقوق الوطنية والقومية، نتمسك بحقنا بل بواجبنا في بناء غد افضل لابنائنا.

والبناء يبدأ باصلاح ما تهدم وما تهدم في ستة عشر عاماً يحتاج الى الكثير من الوقت ومعه الكثير من الجهد

والعرق. والمطلوب ان نعي الوقائع والحقائق حتى نتجنب الاسراف في التفاؤل او الاغراق في التشاؤم.

وفي مشروع الموازنة المعروضة امامنا الكثير من الارقام التي لن اناقش، بقدر ما سأعرض للتوجهات والمؤشرات وللمناخات التي تصنع الحقائق الاقتصادية. والواجب في هذا المجال الالتزام بالموضوعية والمصارحة ونبدأ بالسؤال: هل تعرف الحكومة ماذا تريد على الصعيد الاقتصادي؟ وهل تسير في الاتجاه الصحيح؟

والجواب اننا كنا نسمع من أركانها عناوين توجهاتهم الاقتصادية حتى قبل قيام الحكومة، فالحل عندهم كان له عنوان اول هو فتح الاقتصاد. ولعل الترجمة الاولى لهذا العنوان كانت في الاجتماع الاول لمجلس الوزراء وهو قرار الاجواء المفتوحة الذي اعطى الاشارة الاولى للتوجه الاقتصادي.

ثم كان العمل لتشجيع الاستثمارات.

ثم اقرار قانون حديث للجمارك ينسجم مع قواعد منظمة التجارة الدولية، كما تخفيض الرسوم الجمركية خاصة على المواد الاولى.

ثم توفير القروض الميسرة سواء من مؤسسة كفالات حيث رفع سقف القراض الى ٣٠٠ مليون ليرة او من خلال قروض مصرف لبنان بسقف اقراض ١٥ مليون ليرة.

ثم تخفيض رسوم الضمان الاجتماعي تجاوبا مع طلبات المؤسسات المختلفة.

وبوشر العمل لتحريك المشاريع المجمدة ومعظمها لدى مجلس الانماء والاعمار، الذي كان يعاني ارباكاً حسمه قانون معدل لدمج المجالس، لم يعد بعده مبرراً للمجلس المذكور ان يستمر في الارباك او التأخر في الانجاز، ونقول من على هذا المنبر منبر مجلس النواب نقول لمجلس الانماء والاعمار اننا مع الحكومة سنحاسبه وسنراقب انتاجيته وعمله.

كما تحريك القطاع العقاري من خلال تخفيض الرسوم على العقارات، ومن خلال قانون تملك الاجانب، الذي اعترضنا وما نزال على فقرة منه نعتبرها مناقضة لشرعة حقوق الانسان.

ومع تشجيع الاستثمار كان ترشيد الانفاق طبعاً مع الحفاظ على الانفاق الاستثماري فمزاريب الهدر في الادارة والمؤسسات ارمقت الخزينة بما لا يطاق. وليس سراً ان للطبقة السياسية وللطائفية التي ترعاها هذه الطبقة الدور الاساس في تضخم الادارة وفسادها.

لذلك كان توجه الحكومة الى الخصخصة خياراً يبعد بعض المؤسسات عن التدخلات السياسية وعن الفساد الاداري، ويوقف بالتالي النزف المالي المتزايد فيها. ولا بد هنا من التنويه بانجاز لغوي لوزير المالية في استعماله عبارة «ترشيق الادارة» والهدف هنا هو في تحويل الادارة المترهلة الى «سنيورة» رشيقة.

هل حققت هذه السياسة اهدافها؟ وماذا تقول الارقام؟

ان استعراضنا مقارنا سريعا لارقام الفصل الاول من هذا العام ٢٠٠١ مع ارقام الفصل نفسه من عام ٢٠٠٠ تظهر ما يلي :

١ - زادت الصادرات الاجمالية بنسبة ٩٪ وزادت الواردات الاجمالية بنسبة ١٨٪ كما زاد الميزان التجاري بنسبة ٢٠٪.

٢ - في نشاط مرفأ بيروت زاد وزن البضائع الواردة بنسبة ١٧٪ والبضائع المصدرة بنسبة ٣٣٪ كما زاد وزن بضائع الترانزيت بنسبة ٢٢٪.

٣ - في مطار بيروت زادت حركة المسافرين في الذهاب والاياب بنسبة واحدة هي ١٤٪.

٤ - ارتفع تسليم الاسمنت بنسبة ٢٦٪.

٥ - ارتفع عدد الشركات الصناعية الجديدة بنسبة ٥٦٪ وعدد موظفيها بنسبة ٢٨٪.

٦ - في الحقل السياحي ارتفع عدد السواح القادمين من غير اللبنانيين بنسبة ٢٨٪ فيما ارتفع عدد السواح العرب بنسبة ٣٢٪.

هل نفهم من هذا الكلام ان الازمة الاقتصادية انتهت او انها ستنتهي خلال فترة وجيزة؟ بالطبع لا؟ فالازمة الاقتصادية ما تزال قائمة والناس يقولون: الشغل واقف، والبلد مكربج.

ثم يسألون: شو وضع الليرة؟

وليسمح لنا بكلام صريح في هذا المجال تقنضية الامانة للحقيقة ولشعبنا في آن.

لست خبيراً في المال ولا في الاقتصاد.

لكنني قرأت عما يسمى مزاج العمل «Business Mood» وهو مزاج ما زال حتى الان ضعيفاً في لبنان.

وذلك يعود لاسباب ابرزها حالة نفسية تصنعها عدة عوامل اولها حملات تشكيل ومحاولات تئيس لاهداف سياسية، وثانيها عراقيل ادارية سببها القوانين والفساد والبيروقراطية.

واذا كان تاريخ العراقيل الادارية من تاريخ لبنان، فان ما يجب التوقف عنده هو الحملات السياسية المقصودة.

ونمر بسرعة امام سياسة الاستقرار النقدي المستمرة منذ عشر سنوات، لنؤكد ثقتنا بصوابية هذه السياسة وثباتها رغم انتقاد البعض لها بأنها مكلفة وذلك انطلاقاً من قناعتنا بأن كلفة حماية العملة الوطنية مهما بلغت، هي حتما اقل من كلفة انهيار العملة الوطنية او خفض قيمتها.

ثم نتكلم مباشرة في السياسة لنقول ان للتجاذبات السياسية اثرها السلبي على الوضع الاقتصادي، خاصة

عندما يستعمل الاقتصاد لخدمة السيادة بدل العكس، ولنتوقف عند ظاهرتين ومنطقتين:

أصحاب المنطق الأول يقولون أن الوضع الاقتصادي سيبقى متعثراً حتى يتم حوار وطني، ومؤتمر وطني، من أجل الاتفاق على جميع المسائل المختلف عليها. ويقولون بعبارة أخرى ما معناه أن الوضع الاقتصادي لن يتحسن إلا إذا اتفقت معنا. عندئذ يقبل المستثمرون الذين يتأثرون بنا على الاستثمار في لبنان.

إن هذا المنطق الذي يأخذ الاقتصاد الوطني رهينة، أو يحاول ذلك، من أجل أهداف سياسية، هو كمن يأخذ الوطن رهينة أو يحاول ذلك. وهذا منطق سياسي خطير لا يقبل به أي وطني صادق.

فالحوار الوطني له محطات تاريخية ثابتة ومواقع مستمرة دائمة. المحطة التاريخية كانت «اتفاق الطائف» الذي دعي الجميع إلى المشاركة فيه والإسهام في التسوية الشاملة. ومن تخلف عنه اختار ذلك بنفسه. والموقع الدائم للحوار الوطني هو هذا المجلس النيابي. ومن خرج منه أو خرج عليه اختار ذلك بنفسه أيضاً.

والحوار مطلوب دائماً، فاتفاق الطائف ليس كاملاً بنصومه ولا بتطبيقه. والدستور أيضاً ليس منزلاً ولا مقدساً. لكن هذا الحوار الدائم يجب أن يتم ضمن أطر صحيحة بعيداً عن محاولات التأثير في الاقتصاد أو استعماله رهينة لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية.

أصحاب المنطق الثاني يريدون لهذه الحكومة أن تحكم دون حاجة لحوار، لكنهم لا يريدون لها وخاصة لرئيسها النجاح. هؤلاء يضعون حساباتهم الصغيرة قبل مصلحة الوطن. بعضهم يطلق الأحكام وبعضهم يطلق الإشاعات. تواجههم بالأرقام والمؤشرات الإيجابية، فيجيئون أن المؤشرات لا تؤكل ولا تشرب.

لكن للمؤشرات ومعها التوجهات دورها في رسم صورة لبنان الاقتصادية على الصعيد الدولي، حيث لا دور للشائعات وللحركات الصغيرة. وهي صورة واثقة من المستقبل الاقتصادي للبلد الصغير كما عبرت عنها عربياً ودولياً.

* ودائع الدول العربية في مصرف لبنان.

* الإصدارات التي يكتب بها من الخارج. وآخرها إصدار لمدة ١٥ سنة، كان المبلغ المطلوب فيه ٣٠٠ مليون دولار وفاق الاكتتاب هذا المبلغ فوصل إلى ٤٠٠ مليون دولار.

* مؤتمر باريس واحد بحضور الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس البنك الدولي ورئيس المجموعة الأوروبية. ثم بعد ذلك التحضير لعقد مؤتمر باريس ٢ قريباً.

* بيان الرئاسة الأميركية بعد لقاء بوش - الحريري الذي ذكر بالحرف «إن اقتصاد لبنان مزدهر ومعافى أمر أساسي للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».

أمام هذه الوقائع نقول للخائفين وحدهم لان الآخرين يعرفون الحقيقة إذا كان المجتمع الدولي يثق بمستقبل

اقتصادنا أليس من الأولى أن نثق نحن؟ وأن نعمل يداً واحدة في ترجمة هذه الثقة عملاً دؤوباً على طريقة البناء؟ والعمل المطلوب ليس فقط أرقاماً مالية ومشاريع اقتصادية. فالثقة تتعزز ودور لبنان الرائد يستعاد بتعزيز مناخ الحريات التي بدونها لا يكون لبنان. حرية الرأي والمعتقد والتجمع، ومعها حقوق الإنسان المتعددة الجوانب، منها حقه في العمل والضمان الاجتماعي وحقوقه السياسية وصولاً إلى حقه في بيئة نظيفة.

وهنا نقف أولاً عند موضوع الحريات وما أثير في هذه القاعة بالذات حول موضوع «التنصت» على الهاتف لنسأل: أين أصبح التحقيق بموضوع التنصت؟ وأين أصبحت مراسيم تنظيم التنصت؟ أم أن هناك من يعتقد أن ذاكرة الناس ضعيفة؟

ونقف أيضاً أمام موضوع البيئة لنسأل: متى ستتوقف التعديلات على الشاطئ؟ متى سيتوقف تلويث الهواء؟ ولماذا نهدم بأيدينا أهم ميزات لبنان: طبيعته الجميلة؟

وإلى أن تتم معالجة موضوع التعديلات على الأملاك العامة البحرية من منطلق أن الشاطئ ملك الأجيال المقبلة من اللبنانيين، نسأل لماذا اسقطت لجنة المال والموازنة المادة ٦٦ من مشروع قانون الموازنة التي اقترحت فرض غرامات مالية مؤقتة على المخالفين تضاعف بعد سنة، وذلك إلى حين إقرار قانون خاص بذلك.

ما زال بادراج هذا المجلس منذ سبع سنوات وإلى أن نصل إلى إقرار سريع لقانون يعالج موضوع تلوث الهواء الناتج عن السيارات، فلماذا يبقى استعمال المازوت الصناعي في السيارات دون مراقبة ودون استيراد مادة الفيول حسب المواصفات الدولية، وحسب مواصفات لينور؟ ولماذا لا تبدأ وزارة الطاقة من مطلع حزيران الآتي حسب توصية لجنة الأشغال والطاقة بإيجاد الفارق التحفيزي بين سعر البنزين مع الرصاص والبنزين بدون رصاص على أساس ١٠٪ أقل للبدون رصاص فوراً ثم ٢٠٪ بعد ستة أشهر تمهيداً لالغاء البنزين مع الرصاص تماماً بعد سنة من الآن.

ولماذا لا يتم وضع خطة عامة لمشكلة النفايات في كل لبنان بما فيها نفايات المستشفيات، مع الإشارة إلى أن إحدى المستشفيات الكبرى الجامعة الأميركية اشترت تجهيزات متطورة لحرق هذه النفايات. ولم تجد حتى الآن مكاناً لتركيبها. إذن يحق لنا أن نسأل أين تذهب نفايات المستشفيات اليوم؟ ونتوقع جواباً من الوزراء المختصين.

وإذا كانت الحريات وحقوق الإنسان والبيئة النظيفة من مقومات لبنان فإن الرأسمال الوطني الأول في لبنان هو إنسانه؟

فأي إنسان نعد لبناء لبنان الغد الموحد ذو الدور الرائد. لا مجال هنا للغوص في التفاصيل وهي متشعبة. وقفة واحدة سريعة أمام أبرز مؤسسات بناء الإنسان اللبناني وهي جامعتنا الوطنية لنقول القليل من الكلام الواضح: لا يمكن لأي وطني لبناني إلا أن يكون مع وحدة الجامعة حرصاً على وحدة لبنان وهذه قناعة راسخة عندي وعند كتلة بيروت تجميع اعطائها وعلى رأسهم رئيسها، لكن حرصنا على وحدة الجامعة يرافقه حرص على

آلية التوحيد ليأتي هذا التوحيد ناجحاً ولا يأتي متعثراً.

وإذا كان الحرص على إنصهار الجسم الطلابي الجامعي بعيداً عن الطائفية، فياليتنا نبعد الطائفية عن الجسم الإداري والتعليمي في الجامعة من رئيس وعمداء ومدراء وسواهم، فنعطي المثل الصالح للطلاب ولكل المواطنين.

دولة الرئيس، إن الموازنة العامة هي الترجمة الفعلية للسياسة الحكومة الإنمائية، وخارجها يكون الكلام وعوداً.

نحن مع الإنماء المتوازن الذي أكدت عليه حكومات ما بعد الطائف. نحن بالتأكيد مع الإنماء المتوازن هذا. مع إنماء المناطق المحررة التي قدمت التضحيات وصمدت حتى تنشقت نسيم الحرية، وتوقعت الكثير من دولتها، وما زالت تتوقع، لأن ما قدم لها اقل بكثير مما تستحق. نحن مع إنماء المناطق المحرومة في الشمال والبقاع وسواها.

لكن لنا وقفة خاصة أمام عاصمتنا بيروت. خاصة أن هناك من يعتقد أنها أخذت حقها من الإنماء، بل وأنها أكلت الأخضر واليابس على حساب المناطق والمدن الأخرى.

ولنبداً بالاتفاق على أن بيروت ليست إحدى المناطق اللبنانية، وليست مجرد أكبر المدن وبالتالي العاصمة. بيروت هي بالحقيقة حاضنة الوطن. تفتح قلبها للجميع وتستقبل الجميع، وهذا واجب وليس منة. إنها فعلياً تختصر الوطن بمناطقه وسكانه وشرائحه الاجتماعية والمهنية وسواها.

لذلك فإن أي إنماء يتم فيها هو لجميع اللبنانيين الساكنين فيها أو العاملين أو المارين. شوارعها للجميع - مياهها للجميع - خدماتها المختلفة للجميع. ومع ذلك فهي وأهلها محاصرون ومظلومون:

محاصرون في بلديتهم حيث يحرم مجلسها البلدي المنتخب من أية صلاحيات تنفيذية خلافاً لسائر بلديات لبنان وكأن هذا عقاب للناخبين في بيروت.

ثم إنها محاصرة مالياً حيث أن حصتها من الصندوق البلدي المستقل تحسب على أساس أن تعداد سكان بيروت هو ٤٠٠ ألف نسمة وهذه مغالطة واضحة. فسكان بيروت الإدارية هم ٨٠٠ ألف ليلاً وأكثر من مليون ومائتي ألف نسمة نهاراً.

ومرافق البلدية إما ضعيفة أو مشلولة نتيجة هذه المحاصرة المالية. مسلخها الحديث بقي معطلاً طوال سنوات طوال ونحمد الله أن القرار بإخلائه قد اتخذ مؤخراً أملين إنجاز تأهيله وتشغيله في أقرب وقت. وفوج إطفائها يعمل بإمكانات محدودة رغم أن نطاق عمله يغطي بيروت وخارجها أيضاً.

وأعمال الصيانة لشوارعها من تزفيت وأرصفة وإنارة ومجاري تعاني شبه شلل لانعدام الإمكانيات أيضاً.

وفي هذا المجال فمن الضروري أن تتولى وزارة الأشغال العامة والنقل مسؤولية صيانة الطرق الدولية داخل بيروت، خاصة المنطلقة من وإلى المرفأ والمطار، كما تفعل بسائر الطرق الدولية.

وأهل بيروت مظلومون في مختلف القطاعات الأساسية: في التعليم والاستشفاء والعمل.

في بيروت تملك الدولة أربعة مدارس فقط من اصل ٤٨ مدرسة ثلاثون منها غير صالحة كمدراس. ٤٨ مدرسة رسمية في بيروت التي يسكنها نهراً ١,٢٠٠,٠٠٠ إنسان وليلاً ٨٠٠,٠٠٠ إنسان أي ثلث سكان لبنان مقابل ٣١٠ مدارس في جبل لبنان و ٤٤١ مدرسة في الشمال و ٢٦٣ مدرسة في البقاع و ١٤٤ مدرسة في محافظة الجنوب و ١٣٣ مدرسة في محافظة النبطية.

مظلومون في تأخر مستشفاهم الحكومي الموعد سنوات طويلة نأمل أن تكون نهايتها قريبة كما وعدنا، أي في نهاية الصيف.

وهم أيضاً مظلومون في الوظائف الرسمية بشكل فادح، بما فيها المرافق العائدة للعاصمة مما اضطرنا للتدخل من أجل تأمين توظيف أبناء بيروت في بلديتهم بنسبة النصف.

وهم مظلومون أيضاً في تعويضات الترميم لدى وزارة وصندوق المهجرين ومظلومون بسكنهم خارج العاصمة، وبينهم من في تجمع الناعمة حيث نطالب بمعاملتهم بالمثل كما بالنسبة لبنانيات بياقوت.

دولة الرئيس، نحن أمام موازنة لحكومة تعي صعوبة الطرف الاقتصادي وتعمل جاهدة لمعالجته:

عوامل الثقة الدولية بسياساتها الاقتصادية قائمة.

والمؤشرات الاقتصادية والمالية للأشهر الأولى من عملها إيجابية.

وأمام شعب يريد لبلده النهوض لأنه يحب الحياة ويتقن لعبتها لكنه حائر بين مؤشرات إيجابية وثقة دولية وبين حملات تشكيك داخلية سهامها تطلق على الحكومة فتصيب البلد. والخيار واضح بين تصعيد التشكيك ومحاولات التيسير وهو خيار الانتحار.

وبين خيار الثقة والعمل وهو خيار الانتصار. ولن نخطئ الخيار.

الرئيس: الكلمة للزميل عدنان عرقجي.

عدنان عرقجي: دولة الرئيس، حضرات الزملاء النواب الكرام،

لقد حاولنا مراراً وتكراراً أن نلفت نظر السادة الوزراء الى كثير من الأمور التي تهم المواطن والتي تراكمت عبر السنين منها القديم ومنها الحديث لذلك نطلقها صرخة «فذكر إن نفعت الذكرى»

نريد أن نذكر السادة الوزراء كل بوزارته ببعض ما يعانيه شعبنا من تحد في سكنه وعمله وحتى في لقمة عيشه في هذه الأيام العصيبة.

لبنان دائماً كان وما زال سباقاً في أمور عدة وإن كانت على طرفي نقيض . مثلاً على ذلك :

- ١ - لدينا من أكثر العواصم تلوثاً في العالم
 - ٢ - لدينا من أعلى معدلات قتلى حوادث السير بالنسبة لعدد السكان والمساحة .
 - ٣ - لدينا من أعلى الأرقام بعدد هواتف الخليوي بالنسبة لعدد السكان وأقل دخلاً للدولة من بقية الدول
 - ٤ - لدينا أكبر عدد من العاطلين عن العمل وخصوصاً بين حاملي الشهادات الجامعية
 - ٥ - لدينا أكبر عدد من الشباب المثقف والأدمغة طلباً للهجرة .
 - ٦ - لدينا أكبر عدد من السيارات والشاحنات لا تصلح للسير وجميعها ترسب في أي امتحان ميكانيكي يجري عليها .
 - ٧ - لدينا شركة طيران وطنية بدون طائرات
 - ٨ - لدينا أكثر الشواطئ تلوثاً
 - ٩ - لدينا مدرسين بدون تلاميذ وتلاميذ بدون مدارس
 - ١٠ - لدينا مستشفيات ملئ بالمرضى ومرضى بدون مستشفيات
 - ١١ - لدينا عاصمة يسكنها ثلث سكان الوطن وتنقصها المدارس والمستشفيات والحدائق والملاعب للأطفال
 - ١٢ - لدينا عاصمة ينقصها الماء وحتى الإنارة في شوارعها
 - ١٣ - لدينا محاكم بدون قضاة ودعاوى بالآلاف بدون أحكام
 - ١٤ - لدينا وطن جميل للسياحة وبدون سواح
 - ١٥ - ولدينا وزارة للمهجرين وصندوق يعطي من يشاء ويمنع عمن يشاء وخصوصاً أهل بيروت وطرابلس والشمال . يصنفون الناس كما يريدون يدفعون للأخ الذي سجله في منطقة المدور أكثر من أخيه الذي سجله في المزرعة أو رأس بيروت وهما مهجران من نفس المكان وإلى نفس المكان .
- كأنه لا يكفينا تفريقاً للمواطنين بين مسلم ومسيحي وسني وشيعي وماروني وأرثوذكسي حتى يأتي دور المزرعاني والرأس بيروقي والمدوراني إلى أين نحن سائرون؟ نأمل أن يكون ما ذكرناه سبباً للمراجعة والتصحيح وليس «على من تقرأ مزاميرك يا داوود» .
- دولة الرئيس ، لا نريد أن نعطي صورة متشائمة للوطن بالرغم أن هناك إيجابيات كثيرة وبعض المنجزات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الحالية مشكورة لتصحيح الوضع ومنها :

- ١ - تحديث الاقتصاد عن طريق تسهيل وتشجيع التجارة الدولية في سياق دمج لبنان مع الاقتصاد العالمي وخلق المناخات المؤاتية للقطاع الخاص للمساهمة في النمو الاقتصادي الوطني وإعطاء حوافز جديدة للقطاع الخاص عن طريق تخفيض كلفة الإنتاج.
- ٢ - تفعيل انضمام لبنان إلى اتفاقية الشراكة المتوسطية.
- ٣ - استمرار وتسريع الخطى لدخول لبنان إلى منظمة التجارة العالمية.
- ٤ - استمرار تفعيل السوق العربية المشتركة.
- ٥ - تخفيض الرسوم الجمركية لتوسيع التجارة الخارجية وتخفيض الكلفة على المستهلكين والصناعيين.
- ٦ - إقرار قانون جمركي جديد يتلائم مع أنظمة منظمة التجارة الدولية.
- ٧ - إقرار العمل بسياسة الأجواء المفتوحة.
- ٨ - تخفيض القطاع العقاري بإعادة النظر في المساحات التي كانت تحد من تلك الأجانب وتخفيض رسوم التسجيل على العقارات.
- ٩ - تخفيض تقديمات الشركات إلى الضمان الاجتماعي لتحفيز الاستثمار الخاص وتخفيض تهرب أرباب العمل من تسجيل موظفيهم في الضمان الاجتماعي.
- ١٠ - توسيع نطاق خدمات مؤسسة تشجيع الاستثمارات (إيدال) وتوسيع صلاحياتها بما يشمل إعطاء التراخيص اللازمة للاستثمارات الجديدة وتسويق المنتجات اللبنانية في الخارج، وخاصة الزراعة والصناعات الزراعية.
- ١١ - زيادة تقديمات مؤسسة كفالات لدعم الصناعة والزراعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات.
- ١٢ - كئيب عن بيروت، اسمحوالي أن أتوقف أمام قضية سوليدير. ليس فقط لأن هذه القضية تهم هذه المدينة المؤتمنة على وحدة الوطن والمجسدة لهذه الوحدة في تنوع أهلها وفي ازدهارهم كما في معاناتهم، ولكن لأن بيروت العاصمة هي واجهة الوطن وهي حصنه الحصين، ومثاله إلى التقدم والرفي والازدهار. وبسبب تمسكهم بهذه الرسالة للعاصمة، فإن أهالي بيروت لم يخلوا في تقديم كل التضحيات من أجل إعادة أعمار الوسط التجاري بعد الخراب والدمار الذي لحق به طوال سنوات الفتنة التي تركزت أساساً فيه وحوله. دولة الرئيس، إن المقارنة بين ما كان عليه الوسط التجاري في أعقاب تلك الفتنة وما هو عليه اليوم يؤكد على أمر أساسي، وهو أن اللبناني قادر على اجتراح المعجزات. فقد تركت الفتنة وسط بيروت أثراً بعد عين. أحياء مدمرة تعشعش في بعضها أوكار الرذيلة، وتجار المخدرات، وكان لا بد من الإنقاذ، فكانت سوليدير. وكان مخطط إعادة أعمار الوسط الذي يعبر عن إرادة لبنانية في الحياة المشتركة.

لقد دفع البيروتيون مرتين الثمن الباهظ من اجل رؤية عاصمتهم موحدة ومزدهرة من جديد، الثمن الباهظ الأول يتمثل في خسارة ممتلكاتهم في الوسط التجاري مقابل اسهم تملكوها في الشركة العقارية. كان الثمن الذي حصلوا عليه أقل من التعويضات التي دفعت إلى بعض المهجرين الذين ما كان لاعادة اعمار العاصمة أن يتم من دون تسوية أوضاعهم وكما تعرفون كانت مكلفة جداً.

أما الثمن الباهظ الثاني الذي دفعه أهالي بيروت فهو تجميد أعمال سوليدير مدة تزيد على العامين مما أثار انزعاج ويأس المستثمرين العرب والأجانب وحتى اللبنانيين، فكانت النتيجة هبوط قيمة الأسهم بشكل درامي. وهكذا يكون أهل بيروت قد خسروا مرتين، حتى أن الفقر بدأ يطرق أبواب عائلات كثيرة، كانت تعيش على مداخيل ممتلكاتها العقارية ومحلاتها التجارية.

دولة الرئيس، إن أهالي بيروت، مثلهم كمثل اللبنانيين جميعاً يمتازون بالشهامة والعفة. لم يمدوا يدهم إلى حرام. ولم يعتدوا على أملاك الغير أو أملاك الدولة. انهم مواطنون صالحون يؤدون الضرائب كاملة. اسألوا مصلحة كهرباء لبنان، واسألوا مصلحة المياه تتعرفون على مدى انضباطية ابناء العاصمة وعلى مدى التزامهم بالواجبات. ولكن مقابل ذلك يطالبون بما لهم من حقوق. ومن ابسط حقوقهم وضع حد للتآكل الذي تتعرض له قيمة ممتلكاتهم في الوسط التجاري من بيروت نتيجة لمناكفات سياسية انعكست سلباً على الاستثمار في سوليدير طوال العامين الماضيين وانعكست بالتالي على قيمة الأسهم.

ونأمل الآن بعد أن اقر مجلس الوزراء مشكوراً المخطط التوجيهي الجديد لوسط العاصمة أن تتسارع الخطى التنفيذية حتى يأخذ هذا المشروع حقه كواحد من أهم المشاريع العمرانية في الشرق الأوسط.

من اجل ذلك، دولة الرئيس، نشكر الحكومة على قرارها الأخير الذي افرج عن هذا المشروع الوطني الكبير من سباته العميق ليعيد ورشة العمران في وسط بيروت إلى ما كان يجب أن تكون عليه قبل عامين أو أكثر. وقديماً قيل أن يأتي الشيء متأخراً خير من أن لا يأتي على الإطلاق.

دولة الرئيس، هاكم ما تعانينه امتنا في أيام التحديات المصيرية، والنذر الخطيرة، كيف يحل الجدل مكان العمل، ويطغى الجهل على دور العقل، حتى بات العقل متهماً، ورغاء القول معظماً، وحتى بات التضليل مقدماً، والإخلاص مجزماً، وحتى أصبح الوعد بدعم الجهاد والمقاومة بيانات جوفاء، وتحول التصدي للعدو إلى مؤتمرات عرجاء، وانتهت إلى فقاعات وحسرات، والأمة تملك من الطاقات والقدرات ما يعلي شأنها ويهزم عدوها لو أنها عقلت وعملت، ووظفت قوتها في سبيل نهضتها وعزتها، ولو أنها اعتصمت بإرادة الحياة وقررت دفع مهر النصر وحطمت مناجل الموت التي تحصد رقاب شعبها بالتقسيم من قبل أن تدركها غوائل المصير الذي يعد لها.

ونحن في لبنان، الذين أنكرنا عقولنا، وسكرنا بحميات خلافتنا، وغرقنا في مستنقع الحيتان التي نهشت لحومنا، وفي مباءات الديدان التي جرثمت دماننا، فخرنا ديارنا، واحرقنا وطننا ومزقنا وشائجنا، وتقدم العدو لاحتلال عاصمتنا.

حتى إذا ما عادت تبشير الفجر تؤذن بيوم جديد، عادت نغمات الفرقة تصك الأذان، بجدليات عقيمة، وتحديات تحريضية، وتحركت العصبية والطائفية والمذهبية، بينما العدو ينذر ويهدد، والشعب في قلق على المصير، والأزمة الاقتصادية تهدد الغني والفقير، والمتفاسحون يشغلون الشعب بطروحاتهم وأهوائهم، ويشعلون نار الخلاف والفتنة، بما يصرف الأنظار عن الأخطار، ويمهد لخطر جديد _ خطر التصدع الوطني، والتلهي بسفساف الأمور، كأن الجو صحو من العواصف والأعاصير، وكأن شياطين الفتنة قد تحولوا إلى ملائكة وقديسين، وأخلوا الساحة للسلام والاستقرار.

فمتى يعود لبنان إلى وعيه، ويعود اللبنانيون إلى رشدهم وتتوقف مطاحن الجدل الأرعن، وتعلو سيادة العقل المتزن؟

دولة الرئيس، يعاودنا الأمل بصحوة ضمير جادة، ليتحمل كل مواطن مسؤوليته الكاملة، في صيانة وطنه، وفي وحدة شعبه، وفي العمل السوي من أجل مستقبل آمن.

والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة للزميل علاء الدين ترو.

علاء الدين ترو: دولة الرئيس، الزملاء النواب،

تكلم عدد وافر من الزملاء فأفاضوا في مختلف المواضيع، محاولين رسم طريق للوصول إلى ما يشتهي اللبنانيون بلوغه، و ينتظر عدد آخر للإدلاء برأيه. وكما في كل مرة نجد أنفسنا فريقين متقابلين يتوزعان بين المعارضة والموالة، وتغرينا شاشات التلفزة للتسابق إلى إرضاء الناخبين، فيما المطلوب أن نشكل ورشة عمل واحدة تعمل على إنقاذ البلد مما يتردى فيه على كل المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية والمعيشية وغيرها، فهو ما زال في غرفة العناية الفائقة، وكل دقيقة تمر يجب أن تخصب بالعمل والجهد كي يبقى هذا المريض المتعب على قيد الحياة، وبالتالي كي يتمثل للشفاء.

دولة الرئيس، لقد تكلم كثيرون في الأرقام والموازنة، وأنا لا أريد أن أكرر، فقط أريد أن أشير إلى أن فذلكة الموازنة تركز كثيراً على الضرائب، رسوماً وتسوية وإدارة وإجراءات، من أجل تخفيض العجز وزيادة الإيرادات. فإذا كنا ندرك اضطراب الحكومة لولوج كل السبل لتحقيق الإنقاذ، وإذا كنا نرتاح لما ورد في الفذلكة من أن الحكومة ستلجأ على مستوى ضريبة الدخل إلى جعلها تخضع لبرنامج تصاعدي واحد، وهذا ما كنا ننادي به منذ زمن بعيد ولا نزال، فإننا ندعو الحكومة إلى الإلتفات إلى الفقراء وذوي الدخل المحدود الذين يثنون تحت وطأة الفقر والحرمان، ندعو للإلتفات إلى هؤلاء كي تطالهم إعفاءات ضريبية معينة، وكي توظف العائدات الضريبية في كل ما يخفف عليهم عبء الحياة الثقيل، والذي يزداد ثقلًا يوماً بعد يوماً.

من جهة ثانية، وإذا كانت الخصخصة خياراً لا بد منه، فإننا ندعو إلى تسريع الإجراءات المتعلقة بها فقد

شبعنا كلاماً حول هذا الموضوع يودع دائماً في خزائن المستقبل، كما ندعو إلى إعلان قيمة ما يمكن لهذه الخصخصة أن تقدمه على صعيد إيفاء الدين العام الموعد منها، آمليين أن يجري كل ذلك على قاعدة الشفافية والنزاهة والتزام المصلحة العامة فقط، لا على قاعدة المصالح الخاصة وأربابها، الذين يمكن لهم أن يتلوعوا معظم عائدات الخصخصة إذا لم تطبق القوانين بحزم، فنخسر بذلك الآمال الموعودة في وفاء الدين كما نخسر ملكية القطاعات المخصصة، ونقع في المحذور.

وبعيداً عن مشروع الموازنة، وما دمنا في إجواء الذكرى السنوية الأولى لتحرير الجنوب والبقاع الغربي من العدو الإسرائيلي وعملائه، فإنني أوجه التحية إلى أرواح الشهداء وإلى كل المقاومين الذين صنعوا لنا هذا النصر العظيم. وهنا نستذكر كل الشهداء والمقاومين الذين بدمائهم أسقط مشروع السابع عشر من أيار الهادف إلى صهيئة لبنان، وبدمائهم سطرت ملاحم إنتصار المقاومة الوطنية اللبنانية والمقاومة الإسلامية الباسلة وتم تحرير أرض لبنان.

وإذا كان هذا التحرير ما زال ناقصاً ببقاء مزارع شبعا تحت الإحتلال، فإننا ندعو إلى تأكيد لبنانية هذه المزارع وهو ما تتفق عليه الحكومتان اللبنانية والسورية، وذلك عبر ترسيم للحدود يوقع من الحكومتين ويبلغ إلى الأمم المتحدة كوثيقة رسمية، تقطع الجدل القائم بيننا وبين الأمم المتحدة حول هذا الموضوع، وتكسب مقاومتنا العدو في شبعا الشرعية الدولية المطلوبة. لا سيما وأن الحديث مؤخراً أخذ يعلو حول وجود وثيقة سرية موقعة من بعض كبار المسؤولين اللبنانيين تعترف بالخط الأزرق الذي بقي مزارع شبعا وراءه لناحية العدو، وتعتبر أن القرار ٤٢٥ قد نفذ بالكامل.

دولة الرئيس، إننا حين نطالب بتنفيذ الإتفاقات الدولية بدءاً من إتفاق الهدنة وصولاً إلى ما تبقى من أرضنا المشمولة بالقرار ٤٢٥ علينا في الوقت نفسه أن نحترم الإتفاقات الدولية ونؤكد على صدق التزامنا بها. كما علينا حين تُستنفذ الوسائل الدبلوماسية أن نستلهم روح المقاومة في الجنوب من أجل تحرير كامل ترابنا المحتل، وهذا ما أشارت إليه بالأمس جريدة تشرين السورية في معرض حديثها عن عملية التفجير التي حصلت مؤخراً في الجولان. وهذا ما تقوم به حالياً الإنتفاضة الفلسطينية البطلة في وجه شارون وسياسته التوسعية، حيث تقدم الشهداء والجرحى بشكل متواصل، في ظل دعم عربي منقوص وشبه غائب، وفي ظل صمت وتواطؤ دوليين، وغياب شبه كامل لمنظمة الأمم المتحدة.

دولة الرئيس، إن تصدينا للأزمات الإقليمية يجب أن لا يلهينا عن معركة البناء الداخلي، هذه المعركة التي وإن طغى عليها الهم الإقتصادي باعتباره الأشد مرضاً والأشد حاجة للعلاج، إلا أن الهم السياسي يجب أن لا يغيب عن برامجنا ومخططاتنا.

وهنا تكتسب معركة الحريات المرتبة الأولى إلى جانب معركة تعزيز الديمقراطية. فهذا البلد قام بالأساس على فكرة الحرية والديمقراطية، وعلى فكرة التنوع ضمن الوحدة، وكل محاولة للقضاء على هذه القيم هي قضاء على

مبرر وجود لبنان. نحن في بلد لا يعيش إلا بالتوافق ولا تحل قضاياها إلا بالحوار، ولتعزيز الحوار يجب قبل كل شيء أن نعزز في داخلنا مبدأ الاعتراف بالآخر وإحترام رأيه والإقرار بحقوقه. أما ما عدا ذلك من مواقف أحادية تعتبر أي رأي مخالف ضرباً من ضروب الخيانة والكفر والضلال، فلا تؤدي إلا إلى مزيد من التصادم والانقسام والغرق مجدداً في الصراعات، فيما التجارب أكدت للجميع أن العنف والقمع لا يحلان أي مشكلة في لبنان، وأن فكرة الإلغاء ترتد دائماً على مطلقها، وأن الحوار هو السبيل الوحيد للتفاهم وحل الخلافات وتعزيز الوحدة الوطنية.

إن بناء الوحدة الحقيقية مشروع وطني كبير وأساسي، تحصنه العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في كل شيء، من قانون الانتخابات إلى القضاء المستقل إلى الإنماء المتوازن، إلى خلق فرص العمل لكل اللبنانيين لكي يعيشوا بكرامة، وتأمين الضمانات الاجتماعية المختلفة لهم (تعليم، صحة، شيخوخة، إلخ...). إلى وحدة المناهج الوطنية في المدرسة والجامعة. والوحدة لا تصنع قسراً بتوحيد الجامعة اللبنانية بقرار سياسي، بل بتعزيز الحياة الأكاديمية فيها وتأمين إستقلالية قرارها الذي يحدد مسارها وخياراتها وآفاقها المستقبلية.

دولة الرئيس، في ظل الشراكة القائمة على المستوى النقابي، وتفرغ الاتحاد العمالي العام من دوره ووضع اليد عليه، لا بدّ من الالتفات إلى مطالب العمال والموظفين وذوي الدخل المحدود وتخفيف الأزمات المعيشية الخائفة عنهم، عبر مراقبة الأسعار وتخفيضها، ولا سيما أنها لم تنخفض مع الإعفاءات الجمركية الأخيرة، إذ أن ما خسرت الخزانة بهذا التخفيض لم ينعكس على الأسعار، بل ذهب في معظمه إلى جيوب التجار. وهنا لا بدّ من التركيز على ضرورة خفض أسعار البنزين والمحروقات، التي ترتفع بشكل متواصل وتفاقم الأزمة المعيشية.

كما لا بدّ من تلبية مطالب العمال والمعلمين وأساتذة الجامعة وموظفي الإدارات العامة الذين يطالبون بحقوقهم في المفعول الرجعي لسلسلة الرتب والرواتب، ولا من محجب وهنا نتساءل أين أصبح مبدأ تكافؤ الفرص الذي أقر به الطائف حين يقبض المعلمون المفعول الرجعي ولا يقبضه الموظفون الإداريون.

إن تخفيف الهدر إن لم يكن إلغائه، يمكنه أن يؤمن الواردات اللازمة لهذا المفعول الرجعي وغيره. دائماً نتحدث عن الهدر في التلزيّات، ولا إجراءات. الهدر في تعدد صناديق الإستشفاء، ولا إجراءات. الهدر في فائض الإدارات العامة ولا إجراءات، اللهم إلا ما تحقق في تلفزيون لبنان ووزارة الإعلام. إننا نأمل أن تستمر ورشة الإعلام وأن تنتقل إلى باقي الإدارات والمؤسسات العامة، مترافقة مع إصلاح إداري حقيقي يحسن الأداء ويخفف الروتين الإداري ويعزز الشفافية والكفاءة بعيداً عن الإقتصاص والكيدية والاكتفاء بصرف الموظفين.

أما الإنماء المتوازن وهو من مبادئ الطائف الكبرى، فإننا نتساءل عنه، وعن المسؤول عن ضبط توازنه. وإذا كنا نأمل من أجل تسريع عودة المهجرين وإتمام المصالحات وتنفيذ أشغال البنى التحتية والإعمار في مناطق العودة سواء في قرى العائدين أو المقيمين أن يصار إلى رفع ميزانية صندوق المهجرين، فإننا نشير إلى أن مناطق الجبل، ولا سيما الشوف والاقليم تشهد حرماناً مخيفاً في ظل غياب المشاريع الحيوية، إن على مستوى الصرف

الصحي، أو المياه، أو الطرقات، أو المدارس، أو المستشفيات وغيرها... وهذا ما يعيق العودة، إذ لا يمكن لأي مهجر أن يعود إلى منطقة لا تؤمن له الخدمات الأساسية للإقامة فيها وإنشاء المشاريع الإستثمارية التي تؤمن له الدخل اللازم، كما تخلق نهضة إقتصادية تشجع ساكني هذه المناطق على البقاء فيها بدل أن ينتقلوا إلى المدينة ويسهموا بتوريم أحزمة البؤس القائمة فيها. ولتشجيع العودة في مناطق العودة كما في المناطق التي تحررت أخيراً من العدو الإسرائيلي لا بد من تشجيع المشاريع المنتجة الصناعية والزراعية والسياحية، وتمكين المواطنين من الاستفادة من القروض الميسرة كقروض «كفالات» وغيرها، وإلا فعبثاً نشجع المواطنين على العودة، وتبقى العاصمة مختنقة بالمقيمين فيها والوافدين إليها، كما تحتنق بالتلوث في ظل منع السيارات السياحية العاملة على المازوت والإبقاء على الشاحنات والأتوبيسات وغيرها.

أما الحديث عن حاجات منطقة الشوف والاقليم فيطول، ولا أريد أن آخذ وقتكم الثمين، إلا أنني مضطر للإشارة إلى أن شبكة المدارس القائمة عندنا قاصرة عن إستيعاب تلاميذنا وعن التجاوب مع مقتضيات المناهج الجديدة. ولم يتم بناء أي مدرسة منذ سنوات أما المهنيات فنتتظر إستكمال مهنية كترمايا والمباشرة ببناء مهنتي بتلون والدامور وغيرهما كما نتتظر تجهيز المركز الصحي في الباروك ومستشفى سبلين الحكومي لمباشرة العمل بهما. والطرق عندنا تغرق في الحفر فيما التزفيت والتلزييمات جارية على قدم وساق في مناطق أخرى من خلال مجلس الانماء ولإعمار، حتى طريق وادي الزينة - سبلين - شحيم الموضوعة على برنامج البنك الدولي منذ أكثر من خمس سنوات لم تنفذ حتى الآن، وكذلك طريق كفرحيم - بشتفين - عميق التي صدر مرسومها ولم يبدأ تنفيذها رغم المراجعات المتكررة. وأنا إذ ننظر بإيجابية إلى تلزيم محطة تكرير الصرف الصحي في الجيه وتلزيم دراسة الخطوط الرئيسية التابعة لها فإننا ندعو إلى تعميم شبكات ومحطات الصرف الصحي على كل المنطقة، كما ندعو إلى تنفيذ واستكمال مشاريع المياه لا سيما الخزانات واستبدال الشبكات البالية، وحصر الينابيع التي تغذي الشوف والاقليم كما ندعو إلى وقف التقنين التعسفي للكهرباء في الشوف والاقليم وتعميم التوزيع العادل للطاقة على الجميع. وفي الختام، إن وجع الناس يا دولة الرئيس يدفعنا إلى إعلاء الصوت، فالناس التي خرجت من الحرب لتجد نفسها غارقة في حربٍ من نوع آخر تشعلها الظروف المعيشية القاسية تنتظر بفارغ الصبر نتائج الإجراءات الحكومية الموعودة، وهي تثق كما نثق نحن بنهج دولة الرئيس الحريري وديناميته وقدرته على تحقيق آمال المواطنين اللبنانيين.

عشتم وعاش لبنان

الرئيس: الكلمة للزميل جهاد الصمد.

جهاد الصمد: دولة الرئيس،

بالأمس إحتفل لبنان بعيد المقاومة والتحرير، هذه المناسبة التي دفع اللبنانيون ثمنها باهظاً من أجل الوصول إليها فأصبحت مفخرة لنا ومثالا يحتذى به في العالم كله لما حقته تلك المقاومة البطلة من إنتصار على العدو

الإسرائيلي بكامل عتاده المتطور، لكن البعض في لبنان يجد في ما تحقق غير ما يجده العالم فغاب عن مناسبة جامعة يفترض لها أن تكون عنوان الوحدة بين اللبنانيين، وهذا ما يدفعنا الى السؤال بإلحاح هل هناك إختلاف في النظرة الى العدو؟ وهل عدنا الى التباين في الموقف من العدو؟ نحن لا نريد أن نصدق أن أحدا في لبنان لا ينظر الى إسرائيل على أنها العدو الأوحده، وأن العداء لها يجمع بيننا برغم الإختلافات الأخرى. العالم كله يقتدي بنا، بمقاومتنا، والإنتفاضة المباركة في فلسطين تتمثل بفعل المقاومة من أجل تحرير الأرض، والبعض في لبنان يتغيب عن أول إحتفال بعيد المقاومة والتحرير في حين أنه لا يتغيب مرة عن مشاركة السفارات في إحتفالات إستقلال بلادها. . ويبدو أن البعض في لبنان ما يزال يعيش أوهاما لم تأت علينا إلا بالويلات والخراب، فها ما زال هؤلاء يظنون أننا محور العالم؟! وهل ما زال هؤلاء يعتقدون أن السياسة في العالم تدار من هنا؟! وهل ما زال البعض يعتقد أن العالم لا ينام إذا لم يطمئن الى أن لبنان راض عنهم؟! كفى أوهاما وترهات، وكفانا أحلاما طفولية، لا أحد في العالم يقيم لنا وزنا لولا ذلك الإنتصار المجيد للمقاومة على العدو، ولا أحد ينتظرنا لتحديد مسار التاريخ، لا وزن لنا إذا لم تكن وحدتنا عنوانا لوطننا، ولا حجم سياسيا لنا في العالم من دون ذلك التلاحم مع الشقيقة سوريا والتي كان لدعمها الأثر البالغ في تحرير أرضنا. فليكن هؤلاء عن مراهنتهم، وليكفوا عن أحلامهم التي كادت أن تقضي على الوطن، فليخافوا الله في ما يفعلوه بهذا الوطن، وليتقوا الله في ما يصنعون. .

دولة الرئيس، في كل مرة نقف على هذا المنبر يتكرر المشهد ذاته، نحن نقف لتحدث عن المشاكل والمطالب ونورد ملاحظاتنا على الأداء الحكومي، لكن صرخاتنا لم تكن تلقى الصدى، في اكثر الاحيان مما جعل الناس، ومعهم وسائل الإعلام، ينظرون الى ما نقوله هنا على أنه كلام إنتخابي، ومعهم حق في إعتقادهم هذا. لكننا اليوم على بعد مسافة زمنية طويلة عن الإستحقاقات الإنتخابية، مما يدفعنا الى مطالبة الحكومة بأخذ الملاحظات ومعالجة المشاكل المتفاقمة.

دولة الرئيس، هناك أنين تتصاعد وتيرته بين الناس، ويكاد يتحول هذا الأنين الى صراخ. الناس كل الناس بدأوا يعيشون أزمة خانقة، لا شيء في البلد يسير بشكل صحيح، «البلد مش ماشي والشغل مش ماشي يا دولة الرئيس، البلد مكربج». الوضع يزداد سوءا كل يوم والأزمة تشد على خناق الناس والصراخ بدأ يتعالى ولكن الحكومة لا تسمعه، وبعض وزرائها يصمون آذانهم أو يعيشون في أبراجهم العاجية. البلد على شفير الهاوية يا دولة الرئيس والصورة سوداوية لا تبيضها وعود لا تأتي للناس بلقمة الخبز.

أين البيان الوزاري؟ وأين الوعود المتكررة لإنماء المناطق المحرومة؟ وأين تصرف المساعدات والهبات والقروض؟ لبنان لا تختصره منطقة وإلا فإن الناس ستكفر بالوطن لا سمح الله. بعد التحرير كلنا نادينا بتنمية المناطق المحررة، وما زلنا نؤيد ذلك، ولكن في لبنان مناطق مظلومة ومنكوبة إزداد ظلمها وحرمانها.

ماذا نقول لأهالي عكار وأين أصبحت الـ ٤٣ مليار ليرة التي خصصت من أصل الـ ١٥٠ مليارا لمشاريع المياه

والطرق؟ أين أصبحت هذه المبالغ؟ بماذا نجيب أهالي أكروم ووادي خالد وعكار العتيقة وغيرها من القرى؟ ماذا نقول للمزارعين في الضنية والمنية وعكار وبشري والبترون والكورة وزغرتا وبقية المناطق اللبنانية؟ ماذا نقول لأهلنا في طرابلس وهم يسيرون في طرقاتهم التي أمعنت فيها الورش تحريبا من دون رقيب أو حسيب، لأن التلزيقات والمناقصات تتم بطريقة سيئة لشركات تلزمها بدورها لمتعهدين آخرين لا يملكون معدات كافية فيتأخر التنفيذ ويزداد الحرمان في غياب أي دور لمجلس الإنماء والإعمار وفي غياب إشرافه.

إذهبوا أيها الإخوة الى طرابلس وأعتقد أن المفاجأة ستكون كبيرة جدا عليكم، عاصمة لبنان الثانية تلك دكا من دون أن يرف جفن لأحد من أولئك المسؤولين القابعيين في مكاتبهم في بيروت. أين الضمير؟ «البلد سايبه وما حدا عم يحاسب حدا»!!! وبعد ذلك يحاولون النيل من معالي وزير الأشغال الذي نعرف تماما حرصه ونشاطه وجهده وسهره على المصلحة العامة وخصوصا على مدينته. لست أدافع عن الوزير ميقاتي فهو لا يحتاج الى من يدافع عنه، ولكنني أشعر بوجود مؤامرة تستهدفه من خلال إستهداف عاصمة الشمال.

وفي الضنية، هناك من يحاول أن يصورها وكرا للخارجين على القانون، لماذا؟ ولمصلحة من هذا الحرمان المدوي الذي بات جريمة كبرى؟ ماذا فعلت الضنية لتستحق هذا العقاب الظالم وهذا التجني المخيف؟ لماذا هذا الظلم؟ لقد بات الناس ينظرون الى الدولة على أنها دولة ظالمة، فهل تريدون أن تخرج الضنية على الدولة؟ لماذا تدفع الضنية عنوة ضد منطق الدولة؟ ماذا فعلنا لمعالجة نتائج الأحداث الدامية في الضنية؟ لا شيء... وغدا عندما نسمع عن مشكلة ما نتسابق في تحليل الأسباب والتنظير بضرورة العناية بالمنطقة، ثم نعود الى السكينة بعد إنتهاء المشكلة... هناك من يتأمر على الضنية، وهناك من يتأمر على البلد، ولكن المسؤولية في ما يجري تائهة بين هذا الوزير وتلك الهيئة وذاك المجلس، المسؤولية في النهاية على عاتق الحكومة. وإننا نسأل هنا لمن تتبع الهيئة العليا للإغاثة؟ طبعا نحن نعرف أنها تخضع لسلطة رئاسة مجلس الوزراء، ولكننا نأسف أن نقول أنها فاتحة على حسابها وكأنها تصرف من مالها الخاص وتتصدق على الناس وتتنظر بعين واحدة؟ كارثة زراعية أصابت المزارعين في كل المناطق، لكن هذه الهيئة لم تعرف أن هناك زراعة ومزارعين في الشمال، ويبدو أن هذه الهيئة تحتاج الى درس في الجغرافيا لتكتشف أن الزراعة تنتشر في كل مناطق لبنان وبالتالي فإن الكارثة أصابت الجميع ووحدت بينهم في حين أنها، وبالتكافل والتضامن مع وزارة الزراعة، فرقت بين المزارعين وأعمت عيونها عن الكارثة في مناطق وفتحت عيونها بالكامل على منطقة أخرى.

تم تحديد فريتين يا دولة الرئيس في الشمال او بلدين انهما اضييتا باضرار الكارثة الزراعية، وهذا شيء غير صحيح لان الكارثة عمت كل المناطق اللبنانية، نحن ضد صرف أي تعويض لاي كان، اما ان يتم صرف للجميع، اما ظلم للجميع، اما عدل للجميع.

دولة الرئيس، ان منطقة الضنية هي منطقة زراعية بامتياز والماء هو العصب الاساسي الذي تحيا عليه هذه المنطقة، ومنذ ايام السلطنة العثمانية هناك اعراف وعادات تنظم توزيع المياه وكان الجميع يصل الى حقوقه وقد تم

انشاء مصلحة مياه الضنية، المنية عام ٩٤ على اساس احترام حقوق الجميع دون أي تفریق او تمييز، واحترام الاعراف والعادات، ولكن الممارسات التي ستوردها لكم يا دولة الرئيس توضح بان المياه التي هي عصب الحياة أصبحت سيفاً مسلطاً على اعناق العباد بيد مصلحة للمياه.

الرئيس: يا زميلنا ليس هناك مصلحة في هذا الموضوع، الشيء الذي اثاره الزميل وقد توقفت عنده انا، ان مرسوماً كسر بقرار، وقد اعطيت خبر لمعالي الوزير، وهذا الموضوع فليعالج فيما بينكم، وليس هناك ضرورة لاثارته هنا.

جهاد الصمد: نحن نحترم رأيك دولة الرئيس، وهذه نقدمها لك، ونعالج الموضوع مع معالي الوزير.

دولة الرئيس، فيما يتعلق بموضوع الدين العام، نحن نساءل هل هناك سقف معين لهذا الدين بوجهيه الداخلي والخارجي، أم أنه مفتوح وغير محدد؟ سياسة الحكومة المالية تسعى الى تحويل نصف الدين الى دين خارجي، وهذه النسبة مقبولة عالمياً كما تقول الحكومة لكن أحد الوزراء المعنيين قال بنفسه في السابق أن النسبة الطبيعية لا يجب أن تتجاوز الـ ٣٥ بالمائة، فهل يمكن أن يفسر لنا معالي الوزير (أفصد الوزير السنيورة) كيف تبدلت المقاييس بين وقت وآخر؟ وما هي الأسباب والدوافع؟

تبلغ خدمة الدين العام ما يوازي ٩٠ بالمائة من واردات الخزينة أي نحو ٢٠ بالمائة من الدخل الوطني، وهذه نسبة من أعلى النسب في العالم يا معالي الوزير، ألم تصنفنا إحدى التقارير بأننا الدولة الثانية في مستوى المديونية في العالم؟

لذلك نسأل: ما هي خطة الحكومة للسيطرة على الدين العام؟ ما هي الخطة لزيادة الواردات وتفعيل الجباية؟

دولة الرئيس، ثمة لفظ يفترض التنبيه إليه وهو شائع في الأوساط العامة، تحت عنوان أن عائدات مخالفات الأملاك البحرية وقد توفر مئات المليارات للخزينة وتساهم في تخفيض نسبة العجز. أما في الواقع فأن الحكومة قد فاجأتنا في إجتماعات لجنة المال والموازنة بمادة توفر للخزينة ما يقل عن عشرين مليار ليرة سنوياً، وهذا ما رفضناه وطالبنا ونعود ونطالب الحكومة بإعداد مشروع قانون لتسوية مخالفات الأملاك البحرية، على نحو يضمن حقوق الدولة أولاً بعيداً عن المساومات والمحسوبيات.

أما على صعيد آخر فأنتهز هذه المناسبة يا دولة الرئيس لأتوجه الى معالي وزير الصحة الصديق سليمان فرنجية الذي تشهد له ممارسته الوزارية والسياسية بنبله وصدقه ومصادقته. وإنطلاقاً من معرفتنا بخصاله الحميدة نتوجه إليه اليوم لنتطلبه بممارسة صلاحياته في سبيل الضغط على المستشفيات الخاصة التي ترفض مبدأ التغطية الكاملة للمرضى على نفقة وزارة الصحة علماً أن مستحقات المستشفيات يتم تسديدها بشكل طبيعي، كالشركات الخاصة ومؤسسة الضمان الإجتماعي.

لذلك نأمل منك يا معالي الوزير القيام بما يلزم في هذا الصدد، خصوصاً في ظل الأزمات الاقتصادية

والإجتماعية المعروفة، فلا يجوز بعد اليوم رفض التغطية الكاملة لمريض لا يملك ثمن دوائه. فهذه قضية أنسانية نأمل أن توضع المستشفيات الخاصة تحت طائلة مسؤولية حرمانها من التعاقد مع وزارة الصحة.

دولة الرئيس، أما في قضية المهجرين التي تمت الإشارة إليها في مقدمة البيان الوزاري مع التأكيد على ضرورة الإسراع في إقفال هذا الملف في كافة المناطق فلدينا بعض التحفظات على أداء الصندوق والوزارة لناحية التمييز المناطقي الذي يمارس وفقا لرغبات ومصالح بعض الجهات علما بأننا لا نشك أبدا بنوايا الوزير الصديق وإنما نلفت النظر الى أن مثل هذه السياسة لا تساعد في تنفيذ ما ورد في البيان الوزاري وتسيء الى شخصه الكريم.

ولا ننسى في مجال آخر ما تعانیه تعاونية موظفي الدولة من نقص كبير في مواردها خاصة وأنها المؤسسة التي ترعى الشأن الإجتماعي لموظفي القطاع العام، وهذا أمر هام يشكل محور تحرك الموظفين ومطالبتهم بتصحيح وضع التعاونية.

أما سؤالنا فهو أين أصبح التقرير الذي كلف به أحد الوزراء لمعالجة هذا الملف؟ أخيرا وليس آخرا نطالب معالي وزير التربية الذي جال وصال مشكورا في كافة المناطق اللبنانية طولا وعرضا، بالالتزام والإسراع في تنفيذ ما وعد به، مع العلم بأن ثمة أموالا طائلة من قروض جاهزة للصرف والتنفيذ لدى مجلس الإنماء والإعمار وفي المناسبة نسأل عن سبب التأخير في صرف هذه القروض وما هي العوائق إن كانت موجودة؟

دولة الرئيس، أستشهد بقول مأثور لدولتكم إعتبرتم فيه أن الوضع الإقتصادي في الوقت الحاضر لا يقل خطورة عن الإحتلال الإسرائيلي، وأن المطلوب أن نتوحد حول معالجة هذا الوضع تماما كما توحدنا ضد الإحتلال الغاشم.

دولة الرئيس، أريد أن أضرم صوتي الى صوتكم، فنحن نشهد اليوم تحديا حقيقيا في تاريخنا الحديث، فإذا لم نوحّد الجهود والنوايا فكلنا مهدد بالخطر، وكلنا مهددون بالغرق في السفينة المشتركة التي ينسى البعض غالبا أنها تحملنا جميعا. فإذا غرق أحدنا غرقنا جميعا، وإذا خسر أحدنا خسرنا جميعا، فالربح مشترك والخسارة مشتركة أيضا لأن الوطن للجميع. ومعنى ذلك أن المطلوب وقفة ضمير منا جميعا تنسجم وحجم التحديات التي تحيط بنا. فكلنا مسؤول وكل منا يحاسب، فإذا لم يحاسبنا شعبنا فإن ضميرنا سيحاسبنا بدون ريب.

إنها لحظة تاريخية يا دولة الرئيس، وعلينا أن ندرك مخاطرها، وإلا فقدنا الوطن، وإذا فقدناه لا سمح الله نكون قد فقدنا كل شيء، بما في ذلك الأرض التي نقف عليها وهناك البكاء وصريف الأسنان. وشكرا

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس عمر كرامي.

عمر كرامي: دولة الرئيس، السادة النواب.

يكاد يصبح عرفاً عندما اعتلي هذا المنبر لاتوجه بملاحظات للحكومة وخاصة لدولة رئيسها ولاكثرية الوزراء

لجهة تصرفاتهم وخاصة في حضور الجلسات الاساسية.

فمناقشة الموازنة هي من اهم الجلسات، وبحسب الدستور وهذا ما قلناه مراراً من على هذا المنبر، فدولة رئيس الحكومة هو الذي يمثل الحكومة ويتكلم باسمها.

فاذا كنا سنناقش، فمن نناقش؟ ومن يرد علينا؟ وانا كنت لو لم يحضر دولة رئيس مجلس الوزراء كنت سأقول هذا الكلام واعتذر عن القاء كلمتي، ولكن والحمد لله، الله ستر واتى رئيس الحكومة.

اما اكثرية الوزراء وخاصة وزراء الخدمات فهم لم يحضروا الجلسات الالماماً وبعضهم لم يحضر على الاطلاق وهذا في رأيي استخفاف بالنواب وبآرائهم وبمناقشاتهم، واعتقد يا دولة الرئيس بري انك اكثر الناس حرصاً على المحافظة على كرامة المجلس وكرامة النواب.

دولة الرئيس، بعيداً عن المعارضة والمعارضات وعن الحترقات السياسية ولوازمها، وتقديراً منا لخطورة الوضع الاقتصادي الذي قلت عنه بالامس يا دولة الرئيس بري وانت دائماً على حق بأن خطر هذه الازمة الاقتصادية على لبنان هي اكثر خطراً من اسرائيل.

لذلك وانا جالس اليوم في مقاعد النواب استمع الى الخطباء جاءني الكثير من الزملاء يطلبون مني تلطيف خطابي لسببين كما يقولون السبب الاول الذي ذكرته وهو دقة الوضع الاقتصادي.

والسبب الثاني حتى لا يعتقد احد بان عيني على رئاسة الوزارة.

لذلك نحن لن نناقش بنود هذه الموازنة ولا فذلكها لانها لا تستاهل المناقشة، ولكن بالفعل لابد من ان نناقش الامور التي تتعلق بخطورة هذه الازمة والوضع الاقتصادي والوضع السياسي. ونبدأ بالوضع السياسي لنقول ان السياسة والاقتصاد صنوان متداخلان يتأثران بعضهما ببعض ويؤثران ولا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض.

وفي السياسة نجد ان السياسة العامة فيها عدة امور:

امر يتعلق بالجنوب ونمزارع شبعا، فهل نفذ القرار ٤٢٥ ام لم ينفذ؟

ارسال الجيش الى الجنوب، هذه مواضيع هي مثار جدال بيننا وبين اسرائيل وبين الولايات المتحدة والامم المتحدة ومن لف لف لفهما من الداخل والخارج.

وعلى الصعيد الداخلي نجد جدلاً كبيراً حول اتفاق الطائف، فهل طبق بالكامل ام لم يطبق؟

وحول اعادة انتشار الجيش السوري الذي اثار جدلاً، وهذا الجدل خلق مناخاً متشججاً في البلد.

الامر الثالث على الصعيد الداخلي هو الخلافات بين الرؤساء. في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء، في التصويت الذي حصل حول ال٢٤٦٠٠ م. التي اخذتهم سوليدير، ومن لا يعرف ان هناك خلافاً حول هذا

الموضوع، وكما يقولون ان القضية هي قضية «قلوب مليانة وليست رمانة».

لنتنقل الى فقرا، خلوة فقرا بين الرئاسة الثانية والرئاسة الثالثة وما جرى فيها من ابحاث ومن طيبات ما رزقناكم، كانت النتيجة اتفاقات لم ينفذ منها شيء على ما يبدو حتى الان.

رئيس الحكومة: نفذت اشياء كثيرة وبقيت بعض الاشياء التي ليست بيدي ولا بيد ابو مصطفى.

الرئيس: لا، لا لقد نفذ الشيء الذي يتعلق بالمجلس النيابي ولم ينفذ شيء من الحكومة انك على حق.

رئيس الحكومة: كل القصة حتى يقول اننا مختلفون.

الرئيس: كل ما تعهد به المجلس النيابي من قوانين قد نفذه فيما عدا ما يتعلق بالحكام لم ينفذ شيء، التوظيف والعمل لا يزال معمولاً بهما، فلنتكلم بصراحة.

عمر كرامي:

النتيجة هذه الاجواء السياسية المتشنجة على كل صعيد أي على الصعيد العام وعلى الصعيد الخاص، وطبعاً ان الكل يعرفون بان من اهم ما تقترحه الحكومة من اجل تحريك الاقتصاد هو تكبيره عن طريق جلب الاستثمارات.

ففي هذه الاجواء السياسية كيف ستأتي هذه الاستثمارات يا دولة الرئيس؟ قلنا بأننا لن نناقش الموازنة ولكن سنناقش ما استنتجناه من الخطة التي نتحدثون عنها لمعالجة الازمة الاقتصادية لاني اجزم بانه ليس عندكم خطة كاملة متكاملة وواضحة من اجل معالجة هذه الازمة الاقتصادية التي تبين لنا بكل وضوح كل التدابير التي ستتخذ والمراحل التي ستقطعها هذه الخطة والمرحلة الزمنية سنة او سنتين او ثلاث او اربعة سنوات وكل سنة ماذا ستحقق؟

وعليه فانني ابدأ بالتدابير التي اتخذتها الحكومة والتي شرحتها للرأي العام والتي كما قلتم بان الهدف منها هو تكبير الاقتصاد اللبناني عن طريق جعل لبنان جنة سياحية يستطيع ان ينافس دبي على الاخص.

فاتخذت القرارات بتخفيض الرسوم الجمركية، ويومها قلنا يا دولة الرئيس بأنها تدابير جيدة، ولكن والناس تنسى اننا كنا دائماً في الحكومات السابقة وفي مناقشة الموازنات التي كنت تأتي بها الى هذا المجلس، في الجدول رقم ٨ او رقم ٩ كانت هناك دائماً زيادة للرسوم والضرائب، وكنا دائماً نقول بانه لا يجوز هذا الامر لان الناس لا يتحملون، والحمد لله واخيراً عدتم الى رأينا وخفضتم الرسوم.

ولكن قلنا في ذلك الحين بأن تخفيض الرسوم لوحده لا يكفي بل لا بد من امرين حتى تأتي هذه القرارات بشمارها.

الامر الاول: هو الغاء الوكالات الحصرية لان بدون الغائها سيبقى الاحتكار ولا يمكن للسوق ان ينضبط.

رئيس الحكومة: نحن موافقون معك على هذه يا دولة الرئيس،

عمر كرامي: اذا كنت موافقاً معي فخذ قراراً بالغائها.

الامر الثاني: وهو انه لا يمكننا ترك التجار على مزاجهم فلا وجود للرقابة على الاسعار على الاطلاق، يعني ان هيئات الرقابة في وزارة الاقتصاد معدومة وهي لا تعمل، كل تاجر يسعر على كيفه وماذا كانت النتيجة بعد سنة؟ واؤكد لك يا دولة الرئيس ان لا وجود لاسعار خفضت واؤكد لك بانه لا يمكننا منافسة دبي كما اؤكد لك ان لبنان لا يزال من اكثر البلدان بالنسبة للغلاء على كل الاصعدة.

ونحن نستبشر خيراً من الوعد الذي قلته الان لاننا بالتأكيد في حال الغي الاحتكار لا شك بانه ستحصل منافسة كبيرة وهذه كما قيل لنا ستعدل كثيراً في الاسعار.

الامر الثاني: لقد سمعنا من حضرتك وفن بعض وزراء البلاط ان الهيئات الدولية التي تريد ان تساعد لبنان في حل ازمته الاقتصادية، تريد ان يتخذ الكثير من التدابير والقرارات التي تخفض من اثقال الادارة، وهذا شيء جيد لاننا نعلم ان هناك اثقالاً لأن الادارة حاملة حملاً كبيراً جداً.

فبدأنا بوزارة الاعلام وبتلفزيون لبنان.

بالنسبة لوزارة الاعلام، الوزير الصديق المفوه حضر ملفه وشرحه بشكل جيد وقال ان لديه ٥٠٠ موظف فائض وخاصة في الوكالة الوطنية للانباء، وحضر الى مجلس الوزراء واتخذ قراراً بالصرف او باحالتهم الى مجلس الخدمة المدنية لاتخاذ التدابير اللازمة.

ما الذي حصل؟ طبعاً حصلت سجلات طويلة في التلفزيونات وبالنتيجة تبين ان بعض هؤلاء الموظفين كان يعمل والبعض الآخر لم يكن يعمل، فقمنا بوضعهم جميعاً في خانة الذين لا يعملون وهم حتى الان لا يزالون بقبضون رواتبهم وهذا التدبير الثاني لم يعط ايضاً اية نتيجة.

نتنقل الى تلفزيون لبنان، برأيي يا دولة الرئيس في موضوع التلفزيونات وانا لا اتكلم عن أي خلفية الا في خلفية المصلحة العامة، اقول بأن نسيجنا الاجتماعي والطائفي لا يحتمل الاعلام الموجود عندنا اليوم وهذه كانت علة كبيرة، يعين ان يعطى تلفزيون لكل طائفة ولكل مذهب، وكل تلفزيون من هذه التلفزيونات يثير الحساسيات والعصبية والتعصب وهذا الذي يخلق التشنج في البلد.

وتلفزيون لبنان الذي هو تلفزيون الدولة والذي من المفروض ان يبرز من خلال برامجه الهادفة كل الامور التي توحّد لبنان وتوحد اللبنانيين، بالاضافة الى شرح سياسة الدولة وبالاضافة الى البرامج الثقافية والتثقيفية.

هذه هي وظيفة تلفزيون ولكني لا اعلم لماذا لم تحبها، وشعارك هو ان «ميتك لا يموت» ولذلك بقيت تلاحقه حتى اقلته.

رئيس الحكومة: لا يا دولة الرئيس،

عمر كرامي: اني اتكلم وسوف تقول ان الحق معي.

عندما تألفت هذه الحكومة يقوم وزير البلاط بطرح موضوع ان تلفزيون لبنان يخسر والدولة لم يعد بإمكانها التحمل، لذلك سوف نضع رسماً بقيمة ٥٠٠٠ ليرة لبنانية، هل هذا صحيح؟ يومها فهمنا القصة فوراً.

في وضع اقتصادي من هذا النوع، هل يمكن لمواطن لبناني ان يقبل برسم للتلفزيون؟

يومها عقدت مؤتمراً صحفياً وشرحت هذا الموضوع وقلنا ان الـ ٥٠٠٠ هذه هي تمهيد لاقفال التلفزيون لان السينورة غداً ماذا سيقول؟ ان نتحمل وسنقفل التلفزيون.

يا دولة الرئيس تلفزيون لبنان عنده الحق الحصري منذ سنة ١٩١٢ لغاية ٢٠١٢، واتت التلفزيونات الاخرى واعتدت عليه واخذت منه كل الاعلانات اقترحنا وضع رسم على الاعلانات وهذا من حق تلفزيون لبنان مولوه من هذا الرسم ولكن لم يرد علينا احد لان الهدف كان اقبال التلفزيون، وبرأيي المتواضع ان فتح التلفزيون بهذا الشكل الذي فتح فيه هو تمهيد لاعادة اقفاله، بوجود تلفزيونات ممولة بهذا الشكل ابتلعت سوق الاعلان بهذا الشكل ايضاً، لا يمكنك منافستها بتلفزيون يضم ٥٠ موظفاً وهذه السياسة الاعلامية في هذا البلد يا دولة الرئيس هي من مسؤوليتك وهي ايضاً مسؤولية وطنية كبيرة لان التشنجات التي تحصل في البلد نتائجها خطيرة جداً.

نتنقل الى المعالجة الثالثة، وهي اعادة هيكلة الدين العام، يعني ان حجم الدين العام اليوم كما يقول الوزير السينورة انه في اواخر هذه السنة سيبلغ ٣٠ مليار دولار، او بالاحرى ٢٨ مليار دولار، وسأقول لك لماذا هي ليست فارقة لان حجم المشكلة اصبح كبيراً جداً يا معالي الوزير، يعني ان التقديرات التي اعطيت هنا في هذا المجلس ولم تعترض عليها تقول اننا اصبحنا ندفع في كل صباح فوائد بقيمة ١٠ ملايين دولاراً اتى زميلنا الاستاذ انور الخليل ليقول انها ٩ ملايين و ٩٠٠ الف دولار انقصها ١٠٠ الف دولار، اليس كذلك؟ يعني اننا ندفع في الشهر ٣٠٠ مليون دولار.

على كل حال كما يقول الخبراء الاقتصاديون ان حجم الدين ليس المشكلة بحد ذاتها، المشكلة هي النسبة بين حجم الدين والناتج المحلي، وهذه كما يقول الخبراء بلغت ١٦٠٪ وتجاوزت كل الخطوط الحمراء.

ما لالذي تنوي الحكومة عمله الان؟ وانا بالرغم من كل الاراء التي سمعتها في الاعتراض على هذا الموضوع، مع الحكومة لان حجم المشكلة كبير بالفعل ويجب على الحكومة ان تعيد هيكلة الدين، يعني يجب ان تأخذ قسماً كبيراً من الدين الداخلي والذي هو بالليرة وتحوله الى دين بالعملات الاجنبية لانها بذلك يمكنها جلب فائدة اقل من الفائدة على الليرة اللبنانية، يمكن ان يكون الفرق ٤٪ تقريباً وعلى المبالغ الكبيرة يكون الفرق مبالغ ضخمة، لكن هناك محاذير وتساؤلات لانه اذا كانت الفائدة على العملات الاجنبية تقع خارج نطاق سلطة الحكومة اللبنانية فان الفوائد على الليرة تحددها السلطة اللبنانية.

رئيس الحكومة: هذه يحددها السوق.

عمر كرامي:

يا دولة الرئيس، ليس السوق من يتحكم ابداً، والحكومة السابقة اتبعت نفس السياسة، وانتم كي تعملوا على جلب سندات خزينة قمتم برفع الفائدة وقد وصلت في مرحلة من المراحل الى ٤٠٪ وان تركتها للسوق فسترى ما الذي سيحدث؟

في الحقيقة وبالرغم من وجود الفارق أي ال ٤٪ لا يمكن للحكومة ان تقول انها ستوفر بالفوائد عبر لجوئها الى الاقتراض بالعملات الاجنبية الا اذا تأكدت ان سعر صرف الليرة تجاه العملات الاجنبية وقت الاستحقاق الذي يتراوح بين خمس سنوات وخمسة عشرة سنة لن ينخفض لاكثر من نسبة صرف الفائدة الحالي سنوياً.

هل لنا ان نسأل الحكومة ان تطلعنا على الاسس والارقام التي استندت اليها لتتوصل الى هذا التأكيد؟

ومن مخاطر استبدال الدين بالليرة الى دين بالعملات الاجنبية هو انه عند استحقاق أي دين اصلاً او فوائد على الدولة اللبنانية فان للدولة بمالها من سلطة سيادية ان تحصل على ما هو متوجب عبر الضرائب والرسوم او عبر ضريبة التضخم، بمعنى طبع عملة او استدانة من البنك المركزي.

اما اذا كان الدين محرراً بالعملات الاجنبية فان على السلطة حصولها على المبالغ بالليرات اللبنانية بأن تشتري من السوق العملات الاجنبية المطلوبة. ولا يمكن القول بان السوق عندئذ سيكون متوازناً لان الطلب الاضافي لتسديد مستحقات الدين سيحرك هذا السوق صعوداً، ولذلك فان السلطة لن تتمكن من شراء العملة الاجنبية المطلوبة بنفس السعر الذي كان قائماً يوم الاقتراض، ولا يمكن لاحد ان يجزم بذلك صعوداً او هبوطاً، يعني ان ذلك بمثابة مخاطرة ومغامرة.

على كل عسى ان يكون لدى الحكومة معطيات لا نعرفها لطمأنتنا حول هذا الموضوع، والا فان كل مقولة لتخفيف كلفة الدين العام تسقط الا اللهم اذا كانت على المدى القصير.

بالنسبة لمؤتمر باريس رقم ٢ ما فهمناه يا دولة الرئيس هو ان طلباتكم من هذا المؤتمر ليست للاقتراض ولا للمساعدات بل ان تعطي هذه الدول والمؤسسات الدولية المجتمع كفالة او ايداع مبالغ في البنك المركزي على غرار ودائع دول الخليج من اجل تخفيض الفوائد على الدين بالعملات.

دولة الرئيس، في معالجة الموضوع الاقتصادي ايضاً وايضاً، نحن نقول بان الحكومة قد اخذت بتدابير واحجمت في مواضع اخرى عن تدابير، وفي الحالتين هناك ضرر بالخزينة هناك مثل عامي يقول بان «الدير القريب لا يشفي سنده الى الدير البعيد» نحن ذهبنا الى واشنطن ونيويورك وكندا، ولدينا هنا الكثير من الامور التي في حال حسمت يا دولة الرئيس، قادرين على جلب مبالغ لا تقل عن عشرة مليارات دولار أي ثلث الدين العام، ونبدأ، بالتليفون الخليوي.

دولة الرئيس، صدر تقريران المحاسبة اكدا فيهما ان الشركتين تجاوزتا الحدود المتفق عليها على كل حال، لن

نعود الى الماضي لاقول انه برأيي كان اعطاء الامتيازات للشركات بموضوع الخليوي كان خطأً لان الدولة كانت قادرة على ان تعمل هذا المرفق بنفسها، وان كنا نشك بقدرتنا على تكوين ادارة، كان بمقدورنا عندها ان نجلب شركات من الخارج ونلزمها الادارة ولا نعطيهما اكثر من ١٠ ٪. وكان ذلك يوصلنا الى نفس النتيجة فنأخذ ٩٠ ٪ من الارباح وعندما نتكلم عن الارباح يعني عن مئات الملايين من الدولارات وكنت قد جلست جلسة طويلة مع وزير الاتصالات السابق واطلعت منه على كل دقائق الامور، يقول الوزير انه بعد مفاوضات مضية مع الشركتين، اقرتا خطياً بدفع ٦٠٠ مليون دولار لتجاوزهما العقود يعني انه على كل شركة ٣٠٠ مليون دولار، أي ٦٠٠ مليون دولار خطياً يا دولة الرئيس، وعرضت كل شركة ٩٠٠ مليون دولار من اجل الحصول على رخصة أي مليار وثمانمائة مليون دولار للشركتين فيصبح المبلغ مليارين واربعمئة مليون دولار. الان عندما حصلت المفاوضات ووصلوا الى التوقيع، لم تقر الشركتان الاعتراف بتجاوزهما العقود، قالوا بأنهم سيدفعون مبلغ ال ٦٠٠ مليون مقسطة على ٢٠ عاماً، وتحت عنوان تعويض مساهمة، وهنا وقع الخلاف، لو قبلنا بدفع المبلغ نقداً كانت الحكومة السابقة مستعدة للتوقيع معهما ووقع الخلاف، وعندما رفضنا اجتمع مجلس الوزراء واخذ قراراً باصدار سندات تحصيل بمبلغ ال ٦٠٠ مليون فاتجهت الشركتان نحو محكمة البداية ولا تزال القضية عالقة هناك كما انتهت الى هيئة التحكيم باطار غرفة التجارة الدولية، وكذلك لا تزال الامور عالقة.

يا دولة الرئيس، هذا الامر بمالك من علاقات دولية مشهودة برأيي لو اردت فرط الحبل لفرطته فلماذا لا تريد ذلك هذا ما لا اعرفه ملياران واربعمئة مليون دولار يا دولة الرئيس، وقال الرئيس بري كلمة خالدة بهذا الموضوع عندما قال بأنه «بئر بترول لبناني» نحن عطاشى بهذا الشكل والشركتان تتنعمان بكل هذه المئات من ملايين الدولارات، وانت صامت؟

هناك امر آخر اهملته يا دولة الرئيس، اتخذ مجلس الوزراء في الحكومة السابقة قراراً باستدراج عروض عالمية لمنح رخصة لنظام اتصالات متطور جداً اسمه U.M.T.S وهذا ينقل المعلومات اسرع ويمكنك التكلم به اينما كنت في أي منطقة من العالم.

وهذه العقود لا تمنعنا من اعطاء هذه الرخصة، لم تنجزها الحكومة السابقة ولم تهتموا بدوركم بهذا الموضوع، وهذه ايضاً تجلب الملايين.

امر آخر وهو انه بحسب العقود مع الشركات، بعد ست سنوات ونصف يمكنكم اعطاء شركة ثلاثة . . .

الرئيس: يمكنهم ذلك الان.

عمر كرامي:

حسب العقد فقد مر ست سنوات ونصف السنة والان منذ اول نيسان اصبح لهم الحق باعطاء رخصة لشركة
ثالثة .

هناك حديث في البلد مختلف الشكل واللون، وهذا معروف في لبنان بأن كل هذه المليارات امامنا ونحن نتفرج عليها لماذا؟ اذا كان هناك شيء فقولوا لنا يا دولة الرئيس، اعملوا على اسكات الناس الذين يتناولون بحديثهم كل هذه الامور وبالحقيقة هذا السكوت سكوت مريب، وبكل صراحة البلد يغرق وكلنا نئن وهناك اناس جاعوا وآخرون هاجروا وكل ذلك وبئر البترول امامنا نتفرج عليه، اجيونا وردوا علينا.

الرئيس: هذه القصة تفاهمت عليها مع الرئيسين الحريري والهراري في سنة ١٩٩٧ ومع الأسف لم تنفذ ولسنا بانتظار نيسان، وبالأذن منك يا دولة الرئيس لان الخطوط تجاوزت الان ال ٥٠٠ الف خط، وكل ما هو فوق ذلك لك الحق فيه.

عمر كرامي:

هناك الان امر اخطر يا دولة الرئيس، وهو موضوع التخابر الخارجي، تصور ان هناك شركات اسمها V.SAT يوجد شركتان او ثلاثة شركات مرخصة ومئات الشركات غير مرخص لها.

ماذا يحصل هنا؟ الدول الاجنبية، الرسمية او شركات منها تتصل بهذه الشركات الـ V. SAT وهي التي تحول المخابرات للاشخاص المطلوبين، يعني انها لا تمر بستترالات الدولة الا من خلال الـ V. SAT الموجودة في الداخل. ما الذي يحصل عندها، عند التحويل من الداخل تدخل الى المسترل فتكلف الدقيقة ٣٠ ليرة، بينما في حال كانت المكالمات من الخارج فتكلف عندها ٩٠ سنتاً، فنتج عن ذلك خسارة سنوية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار، اليس لديك علم بهذا يا دولة الرئيس؟ ها انا اقولها لك، ومع الاسف هناك مسؤولون في الحكومة لديهم مكاتب كما تعرف، وسبق ان قلت لي ان لديك معلومات دقيقة بهذا الموضوع.

الرئيس: هذا الامر اثرناه ايضاً يا دولة الرئيس، واقول لك انه لا الدولة ولا خزيتها يستفيدان بشيء. واعطيت تراخيص وهناك الناس بدون تراخيص وكل الناس مأخوذة بهذا الموضوع والخاسر الوحيد في الدولة هي الخزينة اللبنانية، ولدى الرئيس الحريري معلومات بهذا الموضوع، وانا اثرتها.

عمر كرامي:

فيا دولة الرئيس، لو نظرت اليوم بموازنة وزارة الاتصالات فسوف ترى ان لا شيء هناك بالنسبة للتخابر الخارجي، وستجد ان الـ ٢٥٠ مليوناً ذهبت سدى فهنئاً لهم، امر اخر يا دولة الرئيس.

في جلسة مناقشة البيان الوزاري ومن على هذا المنبر طلبت منك ان تخطف طائرتك وتذهب الى العراق، ومرة على ذلك سبعة اشهر ولم تذهب، في كتاب وصلني من صديق مشترك لنا نحن الاثنين، ارسله لنا ولن اقول من هو، انما سأتلو الكتاب حتى يعرف الزملاء والزميلات ما يضيع منا.

خلال زيارة لي الى العراق مؤخراً للمشاركة في مؤتمر للمنظمات الاهلية العربية اتيح لي ان التقى نائب رئيس

الجمهورية العراقية السيد طه ياسين رمضان بحضور بعض ممثلي مؤسسات المجتمع المدني الحزبية والنقابية اللبنانية وكمحصل للجلسة التي دامت ساعة ونصف وتركز جزء هام منها على الحوار حول العلاقات الاقتصادية الثنائية. ارغب في ان اضع تحت انظاركم بعض التوجهات والنقاط الاساسية كما عبر عنها السيد نائب رئيس الجمهورية في العراق.

١ - التأكيد على رغبة العراق في قيام تعاون اقتصادي وثيق مع لبنان في اطار اتفاق للتجارة الحرة على غرار الاتفاقات المعقودة مع سوريا ومصر وتونس.

٢ - لفت النظر الى الفوائد التي يجنيها الاقتصاد السوري والشركات السورية حالياً من اتفاق التجارة الحرة بين سوريا والعراق حيث سيبلغ حجم العطاءات للشركات السورية خلال عام واحد اكثر من مليار دولار اميركي.

٣ - استعداد العراق وحاجته الى اتفاق مماثل مع لبنان متوقعاً ان يفوق حجم العطاءات للشركات ورجال الاعمال اللبنانيين وخبرتها.

٤ - اهتمام العراق بالتعاون النفطي مع لبنان مع تأكيد موافقة العراق على مد خط انابيب خاص وجديد من النفط الى طرابلس، يستغرق انجازه ستة اشهر، والمساهمة في تاهيل مصفاة طرابلس، وتزويد لبنان باحتياجاته من النفط بأسعار نقل ٢٥٪ من السعر العالمي، وتسديد جزء كبير ٥٠٪ من ثمن النفط المصدر الى لبنان على شكل بضائع ومنتجات لبنانية.

لفتني ايضاً الاستعدادات على الارض لتسهيل حركة النقل والانتقال بين سوريا والعراق وهي كبيرة جداً وملفتة للنظر يجري تاهيل للطرق ومراكز الحدود في سوريا وتوسيعها بشكل سريع وكبير.

هبوط كبير في حصة الشركات اللبنانية العاملة في العراق من العطاءات العراقية نتيجة ربط العطاءات العراقية الجديدة باتفاق التجارة الحرة السوري - العراقي كما ابلغني ذلك العديد من رجال الاعمال اللبنانيين العاملين في العراق، فرأيت من واجبي ان اضع هذه المعلومات بتصرفكم.

دولة الرئيس، هذا ايضاً بئر بترول آخر، ما الذي تقوله الاشاعات في البلد؟

تقول ان الاميركيين اتوا ودعسوا على ارجلكم لتحذيركم بعدم التعامل مع العراق. ونحن نصدق هذا القول، وهل هناك من سبب آخر.

طلبوا منا اتلاف المخدرات في البقاع وقد اتلفناها، كل الدول التي اتلفت المخدرات حصلت على مساعدات ما عدا لبنان، حجم المساعدات هو ٢٠ مليوناً بعد جولتك المكوكية هذه الـ ٢٠ مليوناً رأيت ان ترفضوها لاجل كرامة لبنان.

وضع ضريبة متواضعة على الفوائد التي تدفعها المصارف الى زبائنها اذا اعتبرنا ان الفائدة الوسطية في لبنان

لدى المصارف هي ٩٪ وان مجموع الودائع للمودعين تبلغ ٤٠٠ مليار دولار اميركي تكون مجموع الفوائد التي تنتجها هذه الودائع في السنة تساوي ٣ مليارات و ٦٠٠ مليون دولار، اليس ذلك صحيحاً؟ اذا وضعنا ضريبة على هذه الفائدة ٥٪ سنتتج مدخولاً للخزينة يقدر بمليار و ٨٠٠ مليون دولار يعني انها بذلك تخفض الفائدة للعمليات بمعدل ٥٪.

الرئيس: من بعد اذنك يا دولة الرئيس، اعد ما قلته لنا.

عمر كرامي: نقول ٥٪ على ٣ آلاف و ٦٠٠ مليون دولار.

الرئيس: كيف يا دولة الرئيس؟

عمر كرامي: حجم الودائع في المصارف التي لدينا تبلغ اربعون ملياراً تنتج ١٣ آلاف و ٦٠٠ مليون دولار، اذا وضعت عليها فائدة بمعدل ٥٪ فهي تنتج ملياراً و ٨٠٠ مليون دولار.

الرئيس: ١٨٠ مليون دولار.

عمر كرامي:

اذن هم اخطأوا في الارقام هنا، حسناً ١٨٠ مليون دولار، الم بعد يعجبك مبلغ ال ١٨٠؟ وهذه لا تحمل الزبائن الا ٢ و ٠.

لقد ارشدناكم الى عدة امور، اذا حسن التدبير خاصة قصة العراق، عندها نحل قضية الصناعة والزراعة والتجارة والعمل والضخ وتخفيض الفاتورة، كم تبلغ قيمة الفاتورة النفطية مثلاً؟

ننتقل بعد ذلك يا دولة الرئيس الى ما ستفعلونه قريباً بشأن الخصخصة. نحن نقول ان موضوع الخصخصة هو بالفعل موضوع خطير لاننا بالنتيجة نبيع موجودات القطاع العام، هل تقولون انني اطالب بخصخصة الهاتف، لا بل اقول لك ان ذلك كان خطأ، اقول انه كان بامكانكم يومها ان تأتوا بشركات من الخارج لتدير في حال كنتم غير موافقين على الادارة اللبنانية.

نحن نقول ان الخصخصة ليست سيئة بالمطلق وليست جيدة بالمطلق.

في الخمسينات يا دولة الرئيس ايام الرئيس شمعون، استردت الدولة شركات الامتياز أي المرفأ والمياه والكهرباء وال ترامواي ويومها دفعت لهم جيداً لان الجو الذي ساد في المنطقة آنذاك هو جو التأمين، وحتى لا يقال تأمين دفعوا لهم زيادة وفي الستينات ايضاً استولت الدولة على الريجي.

حتى سنة ١٩٨٥ كانت كل هذه المرافق تعمل بشكل جيد وتجني الربح الى ان اتى البلاء الاعظم ودخل عليها.

اذا يا دولة الرئيس القصة بسيطة وهي قضية ادارات اذا وجدت الادارة الصحيحة فكل الامور تتحسن

عندها، وستريح الشركات وستؤدي وظيفتها بشكل جيد، وسيرضى عنها كل المواطنين وترضى الخزينة «والسنيورة» أيضاً.

إذا اردنا اليوم ان نخصص فما الذي سنخصصه، «الميدل ايست»؟ بالنسبة «للميدل ايست» نحن سندفع حتى يأخذها احد ما منا، ماذا سنخصص ايضاً، لو قلنا الكهرباء، لقد وضعنا مليارات الدولارات، واخونا محمد عبد الحميد شاب رأسه من ما يراه في الكهرباء، لم يسأل احد اين ذهبت هذه المليارات هل يمكنك ان تسأل؟ ومتى؟ يا دولة الرئيس نحن نعطي امثالا كي نقول انه اذا خصصت هذه الان فكيف ستقيم وبأي اسعار؟ والامر الاخطر من ذلك ان المستثمرين اللنانيين اليوم الذين في الخارج لن يأتوا بهذه الاجواء التي شرحناها، والذين في الداخل كلهم مستثمرو بسندات الخزينة، يعني لمن من الاجانب سنييع الدولة؟ لقد بتنا غير عارفين. لذلك فنصيحتي لك ان تقف وقفة ابطال وان تتصدى ولا تراعي احداً وكلنا معك، اصرف ما يجب صرفه، وعين من يجب تعيينه كي تصطلح الادارة وتعود هذه المرافق لتعمل وتريح وفي النهاية تريح الدولة ويربح الوطن. كلمة اخيرة لابد منها فيما يتعلق بمشاريع طرابلس والشمال، يا دولة الرئيس، سمعنا اليوم الاستاذ محمد قباني يندب وضع بيروت، ان ادعوك لان تزورنا وتندب معنا.

شرفنا الكثيرون من الوزراء، وعندما كانوا ينهون جولتهم وملتقي بهم كانوا يقولون انهم سمعوا بالحرمان انما لم يخطر ببالهم ان الحرمان الى هذا الحد، وبالفعل يا دولة الرئيس اننا دائماً نقول ان الشمال هو اكثر المناطق اللبنانية حرماناً، وهذا يعني اننا لا نريد اصلاح طريق او وضع عامود كهرباء او حتى مد خطوط مجاري قبل هذا كله نريد ان تأكل يا دولة الرئيس، الشعب جائع وقلنا قبلاً ان هناك عدداً من المشاريع التي لا تكلف الدولة شيئاً عن طريق ال B.O.T الذي هو المعرض والمرافق والمطار، المعرض والمطار فقط يقدمان خمسة آلاف فرصة عمل ويحركان كل الشمال.

يا دولة الرئيس ربما سنذهب غداً الى مؤتمر باريس رقم ٢ / نريد منك وعداً بجلب دولة ما لتؤسس B.O.T عندنا. هل بإمكاننا ان نحصل على وعد؟ ايها المواطنون نبشركم بان المعرض والمطار في ايلول...

دولة الرئيس، هذا غيض من فيض، نحن نقدر الحمل الذي تحملونه ونقدر ثقل الاعباء واننا على استعداد لنساعدكم ونندعمكم في كل الظروف لاننا كلنا بالنتيجة في مركب واحد، فاذا غرق هذا المركب غرقنا جميعاً والشعب لم يعد يحتمل واتكالنا على الله، والله لن يخذل لبنان، والسلام عليكم.

الرئيس: ارفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة العاشرة ليلاً.

جلسة ٢٠٠١/٥/٣١ الصباحية

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل غازي زعيتر

غازي زعيتر: دولة الرئيس،

بعد مناقشة مشروع الموازنة على مدى ٣٤ جلسة في لجنة المال والموازنة.

وبعد ان تقرر ان الفذلقة المقدمة ليست الا منشوراً، كمثل المناشير التي رميت على اهلنا في البقاع.

وبعد ان استفاض الزملاء، بمناقشة الموازنة ارقاماً وبنوداً.

وبعد ان قارنا بين ما جاء في البيان الوزاري، من وعود وردية والموازنة.

وبعد... وبعد... وبعد...

لا أرى اصدق من كلمة اعتذار، نتقدم بها من اهلنا في كل لبنان وخاصة في البقاع.

اننا لم ولن نستطيع، ان نحقق لهم الآمال التي وعدنا بها، في ظل مثل هذه الموازنات وهذه السياسات المالية... .

ان هذا الشعب الذي علق الآمال الكبيرة على هذه الحكومة، هذا الشعب، الذي استطاع ان يصنع اكبر انتصار في تاريخنا الحديث.

شعبنا الوفي، من حقه على الدولة، ان تقوم بواجبها الوطني كاملاً، وان يكون في مقدمة أولويات خططها التنموية والاقتصادية والعمرانية البدء الفوري بإزالة اثار الاحتلال والعدوان، باعادة اعمار ما تهدم والتعويض على اصحابها.

دولة الرئيس، لعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان المرحلة التي تمرّ بها منطقتنا العربية حالياً، من المحيط الى الخليج، لبنان في الصميم منها، هي الأصعب والأخطر في تاريخنا الحديث، انها تموج بالأنواء والأعاصير، بالتحديات والتحديات على كل صعيد، وهي حبل بالمفاجآت والانفجارات، واذا كان التهويل هاهنا خطر فالتهويل اخطر، وفي مطلق الأحوال يجب ألا نفعل كما يفعل ذكر النعام، حين يرى الخطر يحرق به من قريب او بعيد، فيدفن رأسه في الرمال، تاركاً جسده مكشوفاً في العراء، ظاناً بذلك انه قد نجا... .

واننا اذ نكرر كلام دولة الرئيس بري حين قال اول امس في هذه القاعة، بما معناه، ان الخطر على الاقتصاد اللبناني يعادل، ان لم يزد على الخطر الاسرائيلي، فان لهذه المقارنة دلالات!!!

فشارون او الشارونية، ليست مجرد شخص يجثم على صدر الاراضي الفلسطينية المحتلة، انه حالة تعبير عن

تطلعات الاسرائيليين وأمانهم في اغتصاب الارض وسحق أهاليها، فهؤلاء حين كانوا يدلون بأصواتهم في صناديق الاقتراع لانتخابه كانوا يعرفون انه سفاحهم المميز، والذي تسلى الى القمة عبر المذابح والجماجم، وهو نفسه صرح غير مرة، ومنذ عدة سنوات، في اكثر من محاضرة، بان الأمن الاسرائيلي يتوقف عند آخر حدود باكستان. سيما بعد ان تأكد له ان هذه الدولة الاسلامية في طريقها لامتلاك القنبلة الذرية، فما بالك اذا تحولت هذه الدولة، الى جمهورية شعبية ثورية كجارتها ايران - تضع المبادئ موضع التنفيذ وتحوض المكارك، وتسدي الدعم للمناضلين، دفاعاً عن الحق الانساني والقيم الدينية.

وحين نقول ان لبنان في الصميم من هذه الأحداث، فلأن الانتفاضة الفلسطينية الفدّة المجاهدة، سابقاً ولاحقاً، نهلت من نفس المعين الذي نهلت منه وتمحضت مقاومتنا اللبنانية، والشارونية اليهودية ومعها كل المتذللين العرب، المتسكعين على ابواب اسرائيل الخلفية، ومن فوقهم تحميهم المظلة الأميركية المخطرة المنحازة، لا تنسى ابدأ، ان يد المقاومة الجسورة، هي التي لوت ذراع الآلة العسكرية الاسرائيلية والتي مرّغت في الوحل اسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر، وصنعت للبنان والعرب، ولكل الأحرار ومظلومي هذا العالم، نصراً ومثالاً غير مسبوق.

ولهذا - والله لن يدعنا هؤلاء وشأننا، فسيحاولون بالدسائس، بالفتن، بالحصار الاقتصادي الانتقام منا، لاركاننا في زمن الهيمنة والعولمة الأميركية.

وفي غفلة منا، قد نجز مرة اخرى، اذا لم نتسلح بالوعى، الى مهاترات، وتجادبات، كما حدث في الفترة الأخيرة، فنهدم الهيكل على رؤوسنا ونقدم للعدو ما عجز عن تحقيقه في ساحات الوعى وبفعل الاحتلال.

طبعاً ليس لأحد منا، تحت أي ذريعة، ان يحجر على الآخر رأيه، ولكن العاقل فينا ايضاً هو الذي يعرف افضل الأوقات ليدلي برأيه ويقنع به الآخرين حتى نصل جميعاً في مركبنا الواحد الى بر الامان.

وفي رأينا اننا بحاجة هنا على الصعيد الداخلي الى سلوكيات المقاومة التي مارسها ضد العدو الاسرائيلي.

ايمان بالله ونصره، وصبر على المكاره، وصلابة في الحق على المواجهة، ونقاء بالتعامل مع اهلنا، ووفاء لا حدود له مع الأخوة والأصدقاء الذين وقفوا معنا ابان المصاعب والأخطار، وفي طليعتهم الشقيقة سورية. بهذه السلوكيات بفتح الانتصار معابر للعمل والاستثمار، وبالاستثمار وبذل الجهد الدائب في كافة الحقول الاقتصادية، نبنى القاعدة الصلبة للازدهار.

دولة الرئيس، لقد كان بودنا الا ننجذب، كغيرنا الى حديث تفوح منه روائح المناطقية المتزمتة، ولأسباب لا تخفى على أحد، لولا ان الآخرين تركونا ففرضونا فأخرجونا. فأخرجونا، ولولا ايضاً ذلك التجاهل لموضوع الانماء المتوازن الذي لاحظته في تقريرها لجنة المال والموازنة، فاوردت في مقدمة مقطعها الأخير ما نصه: «أما في موضوع الانماء المتوازن فقد لاحظت اللجنة غياب أي رؤية شاملة أو خطة واضحة لتنفيذ هذا المبدأ الدستوري،

ولا يزال توزيع المشاريع الممولة بقروض خارجية يجري بصورة غير منتظمة على المناطق، وليس من خلال رؤية اقتصادية شاملة، تراعي حاجات ومستلزمات الانماء الاقتصادي الحقيقي فيه وعلى رأس هذه المناطق، لا شك تأتي منطقة بعلبك - الهرمل، فنحن أبناء بعلبك - الهرمل، نعرف جيداً، ان هناك موانع طبيعية، كمثال سلسلة جبال لبنان الغربية، تفصلنا وتحجبنا عن عيون عاصمتنا الحبيبة بيروت، الا اننا لم نكن نظن انها عالية الى هذا الحد. لقد اصبح ممر ظهر البيدر رمزاً كجدار برلين، فهناك وينظر أبناء المنطقة عندنا، ما قبل وما بعد ظهر البيدر، فان تجاوزت هذا الممر نزولاً ولحقت بيروت، واحست بك فأنت محظوظ، وان تجاهلتك قفلت صعوداً وانت ممجوج، وكلما اوغلت شرقاً ونأيت، فأنت لا محالة عاثر، وساقط في بئر الحرمان انها صورة رمزية ولكنها معبرة يا دولة الرئيس، والا اين مثقفونا، وجملة الشهادات العليا منهم في المديريات والمراكز الحساسة، يخدمون من خلالها وطنهم بعلمهم وجهدهم؟؟ هذا عالمنا الكبير المرحوم الدكتور غسان قانصوه الذي رحل وعلى صدره من أكبر جامعات الدنيا شلال من الأوسمة، وفي قلبه موجات من الحسرة، لأن بلده الذي احب وفضله على ما عداه، لم ينتفع بعلمه وابداعه.

وغيره كثر، اخترقوا بعصامية حواجز عديدة وطاروا الى اكبر جامعات الدنيا وعادوا مكملين بالنجاح والفلاح، وما ان يستقر بهم المقام في وطنهم ويتقدمون للخدمة العامة، حتى يصبح انتماءهم معياراً، وتصبح للشهادة معهم والاستقامة لديهم لعنة - ولا لعنة الفراعنة.

والطريف ان جهابذة التنظير المناطقي ومحلي ومروجي العولمة الذين يحدثونك عن القرية الكونية التي صارها الكون، وقبل ان يحف لعابهم وحبرهم، يعودون للتمييز بان هذا بيروتي، وذاك بعلبكي بعد ان كان التكريس ينصب على الطوائف والمذاهب، مع ان لبنان لا يحفل برأس ابرة على خريطة الدنيا.

يخضرنني في هذا المجال، حديث روي الينا، انه حينما طلب الى الرئيس المرحوم فؤاد شهاب، ان يقتحم بالجيش، جرد الهرمل، لاعتقال الفارين من وجه العدالة، اجاب ان هذا اجراء «لاحقين عليه» ولكنني بداية اريد ان اسأل ماذا فعلتم لهؤلاء جميعاً في مجاهل بعلبك - الهرمل، ليشعروا انهم كالباقين من اللبنانيين، وحين وصل الى الرئاسة، حاول ما استطاع، وسط الحيتان واكله الحبنة، ان يؤكد على مقولته السابقة بالفعل، وذلك عبر الانتقال من استقلال الدولة الى دولة الاستقلال وقيام المؤسسات، لتوزيع العدالة على اساس الكفاءة والأهلية دونما تمييز بين لبناني وآخر.

وليس ادل على ذلك، من ان اجيالاً من اللبنانيين من الطبقات الشعبية عبروا الى الوظيفة والمراكز المرموقة، دون اعتبار الوساطات، بل عبر المؤسسات التي انشئت يومها وتتعثر في مهماتها اليوم.

دولة الرئيس، لقد سبقني الزملاء في الكلام عن ظروف واحوال البقاع وخاصة بعلبك الهرمل واني اؤيد كل ما ورد في كلامهم حتى لا اصدع رؤوسكم، وهي كثيرة من مجلس الانماء الى مجلس انماء بعلبك - الهرمل الى غيره من المشاريع الوردية... ولكن أود ان اضيف امراً وشرفاً اخر طالما اطلقه علينا المحللون والمتتبعون

لمجريات الأحوال والشؤون اللبنانية، ان منطقة بعلبك - الهرمل، تعتبر مرة مع عكار مستودعاً للجيش ومرة أخرى خزاناً للمقاومة، وفي الحالتين، فان رؤوسنا تطاول السماء اعتزازاً، فانت في الجيش مقاتل دفاعاً عن حياض الوطن، كل الوطن، وانت في المقاومة مجاهد من أجل الأمة كل الأمة، ولكن يا حسرة ما اكاد احملها، اولها مزعج وآخرها على ما انشد ابو فراس الحمداني، عند التقدير والانصاف - الذي لا نود احتكاره والتباهي به - نفصل عن عزيز المقاومة الجنوب الحبيب، ولا نعود ننتمي الى حصن الشجاعة والبطولة في جيشنا الباسل.

وكل هذا التجاهل لن يفت لنا عضد، ولن يدعنا نكفر بالوطن.

نحن سنظل مثل الليطاني من جهة، ومثل العاصي من جهة ثانية، سيظل الليطاني ينساب من قممنا وترابنا حاملاً مع ذرات مياهه حبنا عبر كل البقاع والجنوب، وسيظل العاصي مندفعاً شمالاً حاملاً كل الخير، ووحدنا مصيرنا مع سوريا، وعبثاً يحاول مغرضون ان يفصلوا بين ذرات الماء والهواء والتراب وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل انطوان حداد

انطوان حداد: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام

بداية وبمناسبة ذكرى التحرير السنوية الأولى، لا بد أن نحكي فخامة الرئيس العماد اميل لحود والمقاومة البطلة والجيش اللبناني الباسل وشعب الجنوب والبقاع الغربي الصامد والشعب اللبناني الموحد حول مقاومة العدو الإسرائيلي المحتل، الذين بدعم من سوريا وإيران تمكنوا من تحقيق هذا النصر المبين بدحر سادس ترسانة عسكرية في العالم.

كما نذكر شعبنا بأنه إذا بقي موحد الرؤيا يخرج المعجزات من أي نوع كانت، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية أم حضارية، فيصح قول قداسة البابا يوحنا بولس الثاني: أن لبنان هو أكثر من دولة، هو رسالة.

فكم نحن بحاجة اليوم وأكثر من أي وقت مضى أن نتوحد حول طاولة مستديرة داخل مؤسسات الدولة أولاً، وبإشراك كافة الفعاليات الوطنية ثانياً روحية كانت أم سياسية، اقتصادية ام فكرية.

أما بعد دعونا ننتقل إلى مناقشة مشروع موازنة ٢٠٠١، وهنا أطمئنكم أنني لا أريد أن أغوص في التفاصيل والأرقام، بل سأحصر مداخلتني هذه في سياستها العامة.

وهنا لا بد لي من أن أهنيء الحكومة على رؤياها من حيث معالجة مشكلتي العجز والدين العام من خلال إجراءات تراها كفيلة بتأمين النمو المستدام.

أما العبرة، فبالتنفيذ، لذلك أسارع بالقول أن مشروعها هذا يرتبط بتوفير الشروط الوفاقية والتنفيذية لها على حد قولها. أي في كل مرة سيناقش هذا المجلس أو يجرب أن يتحفظ على أي مطلب لهذه الحكومة، سيصبح هو مسؤولاً عن عدم نجاح خطتها هذه. لذا كان من الأفضل أن توضح الحكومة لشروطها الوفاقية والتنفيذية تلك وبطريقة مفصلة ودقيقة.

أما بعد؛ فإني أستدرك والفت نظر الحكومة إلى أمور أخرى كثيرة تدخل في صلب معالجة العجز والمديونية العامة وهي لا تقل أهمية عن رؤياها منها:

- العمل على زيادة الإنتاج من خلال مشاريع أولية كاستثمار الثروات الأساسية في البلاد، على سبيل المثال:
- الثروة المائية. وأنتم تعلمون يا دولة الرئيس ان كبرى دول العالم، وأعظمها اليوم اميركا بدأت نهضتها الاقتصادية باستثمار ثروتها المائية - «وجعلنا من الماء كل شيء حي». انتم تعلمون ان في المتن الشمالي كمافي باقي المناطق، يشكو الناس من العطش، وفي القرن الواحد والعشرين ما الذي يمنع من استثمار هذه الثروة الاساسية في البلاد؟
- الثروة الجوفية: ولما لا، يتكلمون عن البترول ويمكن هناك شيء آخر، لماذا لا تبدأ عملية التنقيب عن مثل هذه الثروات.
- الأملاك العامة البحرية وغيرها لماذا يهمل هذا الموضوع من قبل الحكومة في موازنتها؟
- الثروة الحضارية، التاريخية، الأثرية. اتعلمون يا سادة ان دولاً كثيرة كال يونان مثلاً، تعيش من السياحة الاثرية اولاً، ونحن لا نقل ثروة اثرية عنها.
- الثروة المعرفية في تأهيل الإنسان في كافة مجالات الإنتاج.
- ثروة القطاع الخدماتي، المالي والإعلامي بحيث تكون بيروت مركزاً للمحيط العربي والشرق أوسطي.
- العمل من ضمن المصلحة الوطنية العليا وحدها على تأمين الموارد لصندوق الخزينة وعلى تأمين الاتفاقيات الاقتصادية التي تصب في خانة تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

وهنا أؤيد ما ورد في كلمة دولة الرئيس عمر كرامي، فيما يتعلق بمخاطر دولرة الدين العام، وخاصة من ناحية إيفائه بعد سنوات. ومعالجة الهدر الكبير في الهاتف الخليوي والتخاير الدولي. وما يعود إلى وضع رسم على فائدة الودائع المصرفية؛ وكنت قد عرضت هذا الموضوع منذ أكثر من ثلاث سنوات على دولة الرئيس الحريري، وأجابني لا أحد يستطيع أن يمس القطاع المصرفي. أما من ناحية التخصيصية فإني أوافق الرأي لأن المفلس وحده يبيع موجوداته. وأطلب من الحكومة أن تأخذ القرار الشجاع، وتعمل على محو الفساد وإنجاز الإصلاح الإداري لأن هذه المؤسسات يجب أن تغذي صندوق الخزينة، ولو لم تكن كذلك لما رغبها المستثمرون. كما أني أضيف أنه مما يتمتع به الرئيس الحريري من حجم دولي وعربي فإنه يستطيع إذا أراد أن يستوفي من الدول العربية الأموال المستحقة التي أقرتها للبنان مؤتمرات القاهرة وتونس وبيروت، لأنها فاتورة حرب العرب مع إسرائيل وقد دفعها لبنان مضاعفة ومغمسة بالدم والاستشهاد.

أما فيما يتعلق بسوق العراق، لما له من أهمية، سأتطرق اليه بصورة مفصلة:

الكل يعلم أن العراق كان في طليعة الدول المستوردة للبضائع اللبنانية حتى الثمانينات، وها هو العراق اليوم، يجد فيه التجار والصناعيون اللبنانيون سوقاً اقتصادياً ضخماً لتصريف بضائعهم ومنتجاتهم، خاصة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية للمستهلكين اللبنانيين. وقد كان هؤلاء التجار والصناعيون أوائل من خرقوا الحصار المفروض على العراق، فنظموا الوفود إلى بغداد وأقاموا المعارض في العراق وبعدها بدأت زيارات الوفود من دول أخرى للعراق وتوقيع اتفاقيات.

وقد لعب التجار والصناعيون دوراً بارزاً في تشجيع الحكومة اللبنانية على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، بحيث وقعت الحكومة اللبنانية بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ خمس اتفاقيات تجارية وثقافية وزراعية مع العراق، وهي التالية:

١ - اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني والتبادل التجاري، وقعتها الوزير شوقي فاخوري في تموز ١٩٩٨ وقد أجازت إدخال ست سلع زراعية لبنانية إلى العراق مع إعفائها من الرسوم الجمركية وهي التفاح، الزيتون، الزيت، الآكي دنيا، الكرز، الموز.

٢ - اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني وقعتها وزير الاقتصاد ناصر السعيد في ٢٥/١٢/١٩٩٩.

٣ - اتفاقية النقل والمواصلات وقعتها وزير الأشغال العامة نجيب ميقاتي في ٥/١٢/١٩٩٩ وتهدف إلى تنشيط حركة الترانزيت ونقل البضائع وتسهيل عملية نقل الركاب والمسافرين ودخولهم إلى البلدين.

٤ - المحضر المشترك لاجتماع اللجنة المشتركة العراقية اللبنانية في ٥/١٢/١٩٩٩.

٥ - البروتوكول النفطي وقعه وزير النفط سليمان طرابلسي عن لبنان ونائب رئيس الوزراء العراقي حكمت العزاوي بتاريخ أيلول ٢٠٠٠ وهو يسمح بترويد لبنان بالمواد النفطية بأسعار تفضيلية بالإضافة إلى تسديد جزء من قيمة النفط ببضائع لبنانية فيستفيد لبنان من هذا البروتوكول الذي سبق ووقعت كل من مصر والأردن وسوريا مثيلاً له.

ورغم أهمية هذه الاتفاقيات فقد بقيت جميعها حبراً على ورق ولم تنفذ أو توضع لها أية آلية للتنفيذ حتى تاريخه من قبل الحكومة اللبنانية وذلك دون إعطاء أي توضيح أو تبرير.

أما العراق فقد أعلن بصراحة ووضوح أكثر من مرة عن رغبته بتنفيذ كافة هذه الاتفاقيات وتطويرها وتحسين العلاقات التجارية إلى أقصى الحدود مع لبنان. وقد فاتح المسؤولون العراقيون أكثر من مرة أعضاء الحكومة ومجلس النواب والتجار والصناعيين اللبنانيين الذين زاروا العراق بضرورة تنفيذ وتفعيل هذه الاتفاقيات كما عرضوا أكثر من مرة توقيع اتفاقية إقامة منطقة حرة بين البلدين تكون أشمل من كل الاتفاقيات الموقعة حتى تاريخه.

لكن لا مطالب التجار والصناعيين والمزارعين اللبنانيين ولا رغبات المسؤولين العراقيين لقيت آذاناً صاغية لدى الحكومة اللبنانية.

لقد وقعت على حدة كل من مصر وسوريا وتونس والاردن اتفاقية لإقامة منطقة حرة مع العراق تقضي بإلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على كافة السلع المتبادلة ذات المنشأ الوطني.

وإن عدم توقيع لبنان لاتفاقية منطقة حرة مماثلة يلغي القدرة التنافسية للبضائع اللبنانية في السوق العراقي بسبب كلفة الإنتاج اللبناني المرتفعة من جهة، وبسبب بقاء الرسوم الجمركية على البضائع بين البلدين من جهة ثانية وهذا له انعكاسات سيئة للغاية على الوضع الاقتصادي في لبنان خاصة في ظل تزايد أزمته الاقتصادية.

نحن نسأل الحكومة:

- لماذا لم تنفذ هذه الاتفاقيات الموقعة مع العراق، وما هو مصيرها. ما هي الأسباب الكامنة وراء عدم تنفيذها؟

- لماذا لا يوقع لبنان اتفاقية إقامة منطقة حرة على غرار مصر وسوريا والأردن؟

- هل هناك ضغوط أميركية أو عربية لعدم تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، وما هي الموانع التي تحول دون توقيع اتفاقية إقامة منطقة حرة مع العراق حتى تاريخه؟

واستطرداً: ماذا جنى لبنان من تجاوبه مع الولايات المتحدة الأميركية وهيئة الأمم المتحدة مقابل وقف زراعة ممنوعات؟

هناك بلدان وقعت اتفاقيات لوقف هذه الزراعات فاستفادت بمليارات الدولارات، اما لبنان فماذا جنى من كل هذه الاتفاقيات حرب الجوع في بعلبك الهرمل هذا ما جناه؟

ماذا جنى لبنان من قانون عدم تبييض الأموال؟ وماذا سيجني اتعلمون يا سادة ان اكبر مركز لتبييض الأموال واكبر عاصمة هي نيويورك.

كما انه ومن ضمن الاستثمار الداخلي المنتج من قبل الدولة، اني أسأل لماذا لا يصار إلى تأهيل كافة شبكات الأوتوسترادات وسكك الحديد والطرق على كامل الجغرافيا اللبنانية؟

إن فوائد هذا المشروع لا تخصي منها:

توفير ما لا يقل عن العشر مليارات من الدولارات الأميركية سنوياً. من استهلاك للسيارات وتوفير في المحروقات والإطارات وقطع الغيار، عدا عن تخفيف حوادث السير والوقت وتعب أعصاب المواطنين بحيث يخف إنتاجهم إلى ٥٠ %.

وقبل الختام أسأل الدولة: أين أصبح مكتب الدواء؟ هل من حل لهذه المعضلة؟ انا اعرف ومعالي وزير الصحة يعرف ان هناك اكثر من ثلاثماية دواء تستطيع الدولة أن تؤمنهم للمواطنين بقيمة ٢٠٪ فقط مما يدفعه المواطن من هذا الدواء.

الرئيس: اذا كان هناك من شيء ثابت في كل التقارير التي تعود الى الدولة ولوزارة الصحة ٤٣٪ معدل عام من ثمن الدواء يتوفر في موضوع المكتب الوطني للدواء هذا من جملة الأمور التي استعصى على كل الناس وبقي مقفلاً مع العلم انه يعود الى الستينات ومافيات الدواء في البلد تغلبت على الدولة. وهذا الكلام لا يعود لي بل انها تقارير تعود لمنظمة الصحة ووزارة الصحة تؤكد على هذا الكلام، ويقولون حتى في خطاباتهم وانا احد الناس قلت عدة مرات في خطباتي «عَبثاً».

انطوان حداد: دولة الرئيس،

انا اجبت على هذا الشيء حيث قلت اذا اجمع اللبنانيون ولو على خطأ فهم على صواب، اذا يحاولون ان يسجلوا هذه الادوية ٢٠٪ بالناقص من سعرها ولكن ترفض الوزارة مع ان الشهادات العلمية موجودة.

- ماذا عن المخطط التوجيهي للكسارات والمقالم والمراجل؟

لماذا لا بيت هذا الموضوع؟ هناك الالاف من العائلات التي تعيش على ذلك اتعلمون يا سادة ان سبب البيئة ليس صحيحاً، لانه في قلب روما كسارات ومقالم هناك شروط لاستثمار هذه المقالم والكسارات وهذه المراجل، يجب التقيد بها بحيث لا تتأثر البيئة بأي شيء لماذا لا يقر هذا المخطط التوجيهي هل المقصود تجويع الناس؟

- ماذا عن تطبيق قانون الضمان الصحي للمسنين وقد أقره هذا المجلس منذ شهور وعن ضمان الشيخوخة؟

- ماذا عن السيارات العمومية الصغيرة التي تسير على المازوت؟ وهل أصحابها هم المسؤولون، أم الدولة التي سمحت باستيراد موتورات المازوت، والتي أوقفت معاينات الميكانيك السنوية والتي لا تستورد المازوت الصالح؟

فمن ارتكب الأخطاء، لا يجوز له أن يحاسب غيره عليها.

وختاماً، أكتفي بهذا القدر القليل لأطلب من الحكومة بإلحاح أن تستحدث مركزاً للدراسات الوطنية، يعمل على إجراء مسح شامل وتقويم دقيق وكامل للإنسان والطاقات والثروات الموجودة في لبنان والتي يمكن خلقها. وعلى ضوء كل ذلك، تضع خطة شاملة، متكاملة، علمية، موضوعية، إنمائية، متوازنة؛ تأخذ بعين الاعتبار الأولويات الحياتية والإنتاجية، فيكون فيها الأمل بمستقبل زاهر، أفضل لأبناء هذا البلد المؤمنين بديمومته. فيصبح لبنان كما نريده، وطناً للحرية والعدالة والعيش الكريم، نموذجاً للعالم.

هذا ما نأمل أن يكون في تصور الحكومة التي ستضع موازنة عام ٢٠٠٢.

وأختم كما بدأت، أن عهداً حقق تحرير الأرض، سيحقق تحرير الإنسان في لبنان ويحقق حلم اللبنانيين بإرساء دولة القانون والمؤسسات والعدالة الاجتماعية، بالتفاف الشرفاء أمثالكم يا دولة الرئيس وهم كثر حول فخامة الرئيس مهما شكك المشككون، وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل سيرج طور سيركيسيان

سيرج طور سيركيسيان: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

دهشت بهذه الحكومة وببسمه وابتسامه وزرائها عند تأليفها، وانني مندهش اليوم حيث ارى الابتسامه تملو وجوه بعض من هؤلاء الوزراء فقط، باستثناء رئيسها، الذي رغم الصعوبات المختلفة يظل مبتسماً متفائلاً دائماً، ايماناً منه بأن شعبنا هو شعب مناضل مقاوم ويستحق التضحية من اجله.

ولكنني مندهش اكثر واكثر بالمنطق السائد بأن مسؤولية الحكم تقع على بعض من الوزراء فقط، والصحيح هو أن المسؤولية هي مسؤولية كل واحد منهم اكانوا معارضين او موالين، مبتسمين او شاحيين.

ان الظروف الراهنة لا تتحمل اية معارضة. وحسب رأيي يجب ان تكون تسمية هذه الحكومة «الحكومة المقاومة»، لعلها تحظى على الدعم اللازم مثلما حصلت مقاومتنا على الدعم ولا تزال.

ان هذه الحكومة هي فعلاً الحكومة المقاومة وستظل تعمل وتقاوم رغم كافة الصعاب والاجواء السائدة لأنها تمثل ارادة الشعب الذي يتطلع ويعيش بأمل ان يرجع لبنان كما كان.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

لن اغوص في مناقشة الموازنة وارقامها وقانونها بل لدي بعض التمنيات على الوزراء الكرام، لأنه حسبما لاحظت ليس لدينا سوى التمني:

١ - الاهتمام اكثر بتحسين صورة لبنان الوطن الام لدى كافة بلدان الاغتراب، ليس فقط من اجل عودة المغترب إليه والإقامة او الاستثمار فيه، بل ايضاً تفعيل دور لبنان كبلد سياحي للمغترب مما يؤمن دعماً اضافياً مادياً ومعنوياً، وارتباطاً وثيقاً بينه وبين لبنان.

٢ - يتكلم الجميع ان بيروت قد حصلت ونالت حصة الاسد، وبكل بساطة هل يجوز لعاصمة بلد ما ان تفقد حتى الى ابسط الابنية الصالحة لتستوعب الطلبة وطالبي العلم، خاصة ان ثلث الشعب اللبناني مقيم فيها وفي ظل الوعود بتعزيز المدرسة الرسمية؟

٣ - لن اتكلم عن المقعد الوزاري الثاني العائد للطائفة الارمنية لأن هنالك حسب ما قيل لنا وعد بمرسوم او مرسوم بوعده، واننا نحترم هذا الوعد اياً كان، ولكن خوفاً ان يطبق المثل اللبناني الشائع: «على الوعد ياكمون».

لكنني اتساءل اهل يجب ان يعتمد اللبنانيون من اصل ارمني منطق التظاهر والشارع؟

٤ - كما هو معروف ان لبنان هو بلد ديموقراطي ويتمتع بنظام يسمح للجميع مؤسسات وافراداً بإبداء الرأي. لكن المؤسسات تنظمها القوانين والقوانين هي مسؤولية السلطة التشريعية الممثلة بالمجلس النيابي.

فهل يجوز للمؤسسة العسكرية التي نحترم ونجل وندافع عنها ان تضع بموجب تصريح او بيان حداً للتداول بموضوع خدمة العلم؟

٥ - انني مع قانون ايجارات حديث يحجر عقود الايجار على مراحل زمنية ويضع حد لكافة الخلافات التاريخية ما بين المالك والمستأجر ويحرر الاثنين معاً، لكن شرط ان يوضع ايضاً مشروع اسكاني يسهل على كافة المستأجرين الاستحصال على قروض ميسرة تسهل عليهم شراء الشقق البديلة، وهنا احث الحكومة على اتخاذ هكذا اجراء.

٦ - ان على الحكومة تفعيل الخصخصة في كافة القطاعات، اذ بهذه الخطوة سنضع حداً اولاً للهدر الحاصل في ادارات الدولة وسنعمد ثانياً الى تطبيق مبدأ المساواة الذي نتكلم عنه دائماً اذ لا يجوز ان يدفع اشخاص مثلاً فاتورة الكهرباء على سنين وباستمرار ويصار الى قطع التيار عنهم في حال التأخر عن الدفع. واشخاص اخرون لا يدفعون شيئاً على الاطلاق ولا تقطع عنهم الكهرباء.

الرئيس: لا يلام الذئب في عداونه ان يكن الراعي عدو الغنم او (الرزق السائب بيعلم الناس الحرام). أتى مشروع الى هذا المجلس من قبل الحكومة التي كان يرأسها الرئيس رفيق الحريري في العام ٩٦ بأن هناك اناساً لا يدفعون، وكان يوجد تلميح، بأن منطقتي بعلبك الهرمل والضاحية لم تدفعان اصدرونا قانوناً - حتى الان لست مقتنعاً به - المخالفة جعلناها جنحة والجنحة جناية لهذا الموضوع، وقلنا لهم تفضلوا وباشروا بالحماية. ليسوا مستعدون ان يجيوا ولا احد يتحرك على الاطلاق واذا مصلحة مياه بعلبك الهرمل نظمت ضبطاً، فالذي ينظم الضبط يوضع في السجن والمخالف يبقى حراً وبالنهاية يقولون لماذا لا يتم الدفع في هذه المنطقة؟ كل الناس تحت القانون فيما لو ارادوا ان ينفذوا القانون، ولكن عندهم عمل آخر غير تنفيذ القانون. عندما يقومون بمهمتهم «بيمشي الحال» لا تصدق ابداً انه يوجد مواطن لبناني لا يريد أن يخضع للقانون، ولكن عندما يجد أن لا احد يطالبه فلماذا يهم الى الدفع؟ لذلك لا فرق بين ابن بيروت وابن صيدا وابن طرابلس. ابن بيروت اذا اجيز له ان لا يدفع فلا يدفع فاذا لم يذهب الجابي اليه ويقول له هذه هي الفاتورة فلا يدفع، انا ابن بيروت اذا لم تأتني فاتورة الكهرباء، فلا ادور حتى ادفعها هكذا تعودنا في لبنان، كفى وضع المسؤولية على اللبنانيين فلتوضع المسؤولية على المسؤولين، ليذهبوا ويجيوا واذا وجدوا واحداً لا يعطيهم هناك جيش وقوى أمن.

الرئيس الحسيني: دولة الرئيس، اعتقد ان من المفيد جداً بأن يعطينا وزير الطاقة بياناً كم هي نسبة الاستهلاك لكل هذه المناطق التي لا تدفع واين يوجد الذي لا يدفع، وكم هي نسبة المتوجبات على الدوائر الرسمية التي لا تدفع عند ذلك تصبح المناقشة جدية.

الرئيس: اذا دخلنا بهذا الموضوع تجد لا تدفع فواتير كهرباء، و التلفون ويريدون ان يكون الهاتف المحمول على حساب الدولة ايضاً .

سيرج طور سركيسيان :

٧ - اما فيما يتعلق بالعمل الحكومي لا احد على الاطلاق يمكنه ان ينكر الانجازات التي حققتها الحكومة الحاضرة خلال فترة وجيزة وبمواضيع حساسة وصعبة، ونتمنى ان يستمر الاعضاء المنتخبين فيها عملهم الدؤوب، مطالبين الحكومة الاسراع بتنفيذ المشاريع واستعمال القروض الموجودة عبر مجلس الانماء والاعمار لأنها موزعة بالتساوي ما بين كافة المناطق دون استثناء.

دولة الرئيس، زملائي الكرام،

اصراري هو اصرار كل لبناني مؤمن ببلده وبمستقبله وطموحي هو طموح كل لبناني في حكومة نشيطة متماسكة متجانسة متفاهمة شفافة تتميز بالمصداقية والصدقية والواقعية، همها الاول والاخير لبنان وشعبه.

الرئيس: الكلمة للزميل أكوب قصارجيان

اغوب قصارجيان: دولة الرئيس، السادة النواب،

إذا كانت مناقشة مشروع موازنة العام ٢٠٠١ تعتبر ظاهرة عادية من واجبات الحكومة أن تعدها، ومن واجبات مجلس النواب دراستها ومناقشتها، فإن هذه العملية التي يقوم بها المجلس مرة كل عام تمتاز هذا العام بحالة على درجة كبيرة من الأهمية.

ذلك أننا داخلياً نواجه عدواً لا يزال يحتل جزءاً من أرضنا في مزارع شبعا ولا يزال يوجه إلينا التهديد تلويح التهديد بالعدوان.

وداخلية أيضاً نواجه تراكمات من الصعوبات الاقتصادية المترتبة عن آثار الحرب - الفتنة التي عصفت بنا، ذلك أن الآثار الاجتماعية لهذه الصعوبات بلغت حدوداً يفترض معالجتها بأقصى درجات الوعي الوطني والحكمة السياسية والتخطيط الاقتصادي. أما اقليمياً فإن المنطقة تواجه أخطاراً وتحديات نتيجة لسياسة غطرسة القوة التي تمارسها إسرائيل، ولتراجعها عن مسيرة التسوية السياسية العادلة.

دولة الرئيس، لا نستطيع، بل لا يجوز لنا أن نطلب من غيرنا ما لا نعطيه نحن لأنفسنا. إن أساس أي نهوض اقتصادي هو الثقة. ثقة اللبنانيين بمستقبل وطنهم، وبمقومات نهوضه، وبقدرته على استخدام هذه المقومات بشكل بناء وإيجابي ومثمر. وثقة خارجية تدعم لبنان وتواكبه وتوفر له المساعدات التي تمكنه من الخروج من المصاعب الاقتصادية وفي يقيننا أن ما تقوم به الحكومة لجهة تعزيز الثقة ببُعديها الداخلي والخارجي هو المفتاح الأساس للمستقبل الأفضل الذي ننشده جميعاً.

من هنا، وقبل الدخول في أرقام الموازنة التي أفاض فيها الزملاء الكرام، لابد من التأكيد على أمر أساسي ومبدئي، وهو أن التجاذب السياسي وإن كان مظهرًا من مظاهر المجتمع المتنوع في ظل نظام ديمقراطي حر، فلا يجوز له - أي لهذا التجاذب - أن يرهق خطة النهوض الاقتصادي في حساباته المعقدة.

لذلك ندعو الى اعتماد خطاب وطني يُعبّر بمسؤولية عن الخلافات السياسية، كما ندعو الى فك الارتباط غير الصحي بين التجاذب السياسي ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها كل اللبنانيين في كل مناطقهم وطوائفهم. فالعملة الوطنية هي عملة كل اللبنانيين ورؤسماهم وبالتالي فإن في حمايتها و الدفاع عنها حماية ودفاعاً عن مصالح الجميع.

دولة الرئيس، إننا، من أجل ذلك، نؤيد بحرارة سياسة الحكومة الداعمة للعملة الوطنية. كما نؤيد سياستها في معالجة مشكلة الدين العام. أكان لجهة تخفيض قيمته و قيمة خدمته أو لجهة تطويل آجال استحقاقه. والجهود التي يقوم بها رئيس الحكومة في هذا المجال، يجب أن تحظى بالدعم والتشجيع لأن فيها مصلحة علينا أن ترتفع فوق كل المصالح الأخرى.

إلا أن ذلك لا يمنعنا من التساؤل لماذا لم تُصرف أموال بعض القروض الدولية على المشاريع الإنمائية المخصصة لها؟ ولماذا تلكأت بعض الوزارات عن الإفادة من هذه القروض التي كانت الدولة تسدّد عمولة الارتباط بها سنة بعد سنة؟

نحن نحتاج الى هذه المشاريع التنموية في بيروت كما في المناطق الأخرى من لبنان. ففي بيروت، هناك نقص فادح في عدد المدارس الحكومية بالنسبة لعدد السكّان. ثم الى متى يبقى انجاز المستشفى الجامعي الحكومي متعثراً؟ و الى متى يبقى هذا النقص في المساحة الخضراء وسط التلوث البيئي الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم؟ دولة الرئيس، على الرغم من وجود تفاهم داخل مجلس الوزراء حول العديد من الأمور نطالب بتغليب الروح التوافقية بين أعضاء الحكومة ليس على الصعيد السياسي فحسب إنما على الصعيد الاقتصادي أيضاً، لأن ذلك من شأنه تعجيل الحلول. ولأن روح التوافق والتضامن على كل الأصعدة كفيلاً بتبديد كل الصعوبات التي تواجهنا.

لقد تفاءلنا خيراً بقرار مجلس الوزراء اطلاق ورشة العمل في الوسط التجاري من العاصمة بعد طول انتظار. ونأمل الآن أن يؤدي ذلك الى تحريك عجلة الاقتصاد والى تشجيع الإستثمار. و إضافة الى ذلك كله الى إنصاف أهل العاصمة بيروت الذين يريدون لمدينتهم أن تلعب دورها الوطني الرائد، حاضنة للوحدة الوطنية و مجسدة لها وخصوصاً في وسطها التجاري.

وفي يقيننا أن المردود الاقتصادي لاطلاق ورشة سوليدير سوف يعم لبنان، إلا أن ذلك لا يعني أننا كنواب للعاصمة نقلل من أهمية الإهتمام بمشاريع المناطق. بل على العكس، فإن الوحدة الوطنية و السلم الأهلي و الإستقرار الإجتماعي تحتم علينا احترام الإنماء المتوازن، وإيلاء المناطق المحرومة الأولوية في العناية والإهتمام. ولا شك في أن من هذه الأولويات: انماء الجنوب الذي حوّلته العدو الإسرائيلي طوال سنوات احتلاله الى ارض محروقة. فالتحرير يتكامل مع التنمية. ومن واجبنا أن نكافئ اهّلنا الذين صمدوا في وجه العدو بإنماء مناطقهم زراعياً وصناعياً وتنموياً.

دولة الرئيس، إن لبنان بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى الى تضامن وطني حقيقي وشامل حول خطة النهوض الإقتصادي التي تقدمت بها الحكومة في مشروع موازنة العام ٢٠٠١. لذلك ندعو مجدداً الى نبذ الخلافات والى الإرتفاع فوق الحساسيات والخلافات الضيقة والى التخلي عن لغة الطعن أو التجريح بهذه الفتة أو تلك. فكلنا أبناء هذا الوطن ولا فضل لشخص على آخر. ولا لفئة على أخرى الا بمقدار ما تقدمه للوطن من تفانٍ وولاءٍ وتضحيات.

لذلك ندعو الى تضامن شعبي مع الحكومة كالتضامن الذي تجلّ منذ عام ونيف، وأدى الى تحرير الجنوب والبقاع الغربي من الإحتلال الإسرائيلي. لأن التضامن مع الحكومة سيعطي حتماً نتائج على الصعيد الإقتصادي شبيهة بنتائج تحرير الجنوب.

ولقد حان الوقت الذي يفترض بنا جميعاً أن نتحدث لغة واحدة في مواجهة العدو الإسرائيلي الذي يتربص بنا والذي يكيّد لنا ولوحدتنا كل المكائد.

إن ثقتنا بالحكومة وبرئيسها تشكّل لنا الحافز القوي لتأييد مخطط النهوض الإقتصادي الذي يتضمنه مشروع الموازنة وخصوصاً لجهة ترشيد انفاق الدولة، وتشجيع الإستثمار واطلاق حرية المبادرة الفردية وتعزيز الثقة بالإقتصاد الوطني.

دولة الرئيس حضرات الزملاء،

في ختام كلمتي لا بدّ من التذكير بالوعود التي قطعت على الطائفة الأرمنية مراراً وتكراراً من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في شأن انصاف الطائفة على المستوى التمثيل الوزاري، إلا أن الأولويات بدءاً من معالجة الشأن الإقتصادي وصولاً الى غيرها من الأمور حالت كما يبدو حتى الآن دون تحقيق هذه الوعود. لكننا على يقين ونأمل بأن هذه المسألة ستحلّ بعد الإنتهاء من عملية إقرار الموازنة مع العلم، أن مشكلة مماثلة - لو حصلت مع طائفة أخرى - لكانت وجدت طريقها الى الحل من دون مُطالعة أو تأجيل.

وشكراً

الرئيس: الكلمة للزميل نزيه منصور

نزيه منصور: بسمه تعالى،

دولة الرئيس، الزملاء النواب، الاعلاميون،

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته

خير ما قرأت صبيحة هذا اليوم ما ورد على لسان الاستاذ طلال سلمان في السفير اقرأ بعض ما ورد في هذه الصحيفة، «المشكلة ان نعمة التلفزيون قابل للتحويل الى نقمة اذ كثيراً ما كشفت الكاميرا فضائح النقاش العبي

وعدم جدية الاطراف المتواجدة في حلبة الرأي العام» يعرف المتحدث ان كلامه خارج عن أي حساب وأن الذين من حوله لا يسمعون فاذا ما سمعوا هزوا رؤوسهم هزة العارف بالهدف من الكلام وبضياح الصدي يتحدث النائب بحكم الواجب ويحكم المناسبة السعيدة التي سمحت له بان يطل فيها عبر الشاشات الملونة والتي ربما توصله الفضائيات الى جمهوره في ديار الشتات، بعض النواب يعارضون الحكومة، ثم يستدركون، فيناقضون رئيسها وبعضهم يعارض وعينه على رئيس المجلس فان لمح على وجهه امتعاضاً بدل الخاتمة لتجيء... مرضية فيظل مرضياً عنه وعليه، اما الحكومة فتسمع ولا تسمع ومن كل هذا الحشد لا يهمها اكثر من بضعة نواب، تعرف أن لكلامهم صدى في الشارع اما الباقون فاقواهم نصف معارض وأضعفهم نصف موالي. انها مناسبة فولكلورية موسمية مثلها مثل مهرجانات بعلبك ومهرجانات بيت الدين ومهرجانات البستان مع فارق في المستوى وفي المتعة، هناك للابداع الفني والموسيقي والمسرحي. وهنا لتقديم صورة الوضع السياسي بالألوان الطبيعية وهي صورة لا تسر صديقاً ولا تغيب عدواً غداً تنتهي المناقشات ويعود النواب الى عاداتهم اليومية وقد اطمأنوا الى انهم قد أدوا قسطهم للعلی وتعود الحكومة لتعالج اختلالها في مجلس الوزراء وتعود الخلافات بين الرؤساء الثلاثة لتحتل صدارة الصحف ونشرات الاخبار، لكن الأزمة لن تجد مكاناً تذهب اليه بل ستبقى في الشارع ولعلها ستغدو اكثر حدة مع تهاوي المجلس في مناقشاته دون مضاعفاتها ومع اطلالة الاشكالات الرئيسية مرة اخرى كمصدر جديد للقلق فاذا كان الكل مجتمعين قد عجزوا عن ابتداء الحلول المطلوبة بالحاح فكيف بهم اذا ما افرقوا وتنابدوا بالأرقام، هل من الضروري مرة اخرى استعادة المشهد الاندونيسي هذا ما احببت ان اقله وقد ورد ما تلوته الان في هذه الجلسة في جريدة السفير. هذا الأمر يؤسف المستمع والحاضر والغائب لهذه الجلسات التي تتوالى منذ ما يزيد عن نصف قرن أي منذ قيام المجلس النيابي في لبنان، اذ اننا نسمع الكثير ولا ينفذ الا القليل، ننشد شعارات ونرفع مطالب ولكن لا اذن تسمع ولا عين ترى.

دولة الرئيس، في هذا الشهر في الخامس عشر من ايار صدر القرار المشؤوم باعلان الدولة الصهيونية في هذه المنطقة وفي هذا الشهر اعلن في السابع عشر من ايار عن الاتفاقية المشؤومة ايضاً، وفي هذا الشهر كان التحرير الكبير في هذه المنطقة الذي ساهم به كل اللبنانيين ولن نستثني احداً، فمن صمد وصلی ودعا وشارك في مسيرة ورفض القصف الصهيوني لمحطة كهرباء او لجسر فهو مشارك في هذا التحرير.

دولة الرئيس، لم نعلن ولن نعلن اننا فقط ام الصبي فالجميع ام الصبي هذا الامر يجب أن يعرفه الغادي والبادي وما حصل في الواحد والعشرين من أيار زحف الجنوبيون وكل اللبنانيين من شيخ وطفل وعجوز وفتى وفتاة، البعض زحف حافياً دولة الرئيس والألغام تنتشر بين هضبة وواد. ذهبنا وعقدنا لقاء للمجلس النيابي في مدينة بنت جبيل وكان لكم دولة الرئيس كلمة مطولة اسعدت الجميع بل افرحتهم مع العلم ان البعض وجهوا رسالة الى العدو وقالوا نحن نتوجه اليك بالسلام، نحن نعلم ان هذا العدو لا يريد السلام وقد أته فرص كثيرة لذلك مع اعتقادنا وايماننا انه لن يحصل لا تسوية ولا سلام في هذه المنطقة لأن العدو يرفضها جملة وتفصيلاً ويناور عليها كيف هو الوضع في هذه المنطقة يا دولة الرئيس؟

وأنت الامين المؤتمن في هذه المنطقة التي أعطتك الكثير وما زالت هذه المنطقة أصبحت شبه شاغرة لا يمكن التجول في هذه المنطقة من مساء الأحد حتى ظهر يوم السبت، أصبحت موقعاً للمقابر فقط فلا يذهب الجنوبي الى تلك المنطقة الا ليدفن موتاه فقط وليقيم المناسبات العزائية، لماذا كل ذلك؟ انهجر أهلنا في تلك المنطقة؟ أن نهجرهم والعدو يقلل مستعمراته؟ أصبحنا نخيف العدو، هل يبقى ان نخيف الأهل هناك ونطالب بقليل من الماء وبقليل من الكهرباء وبمدرسة هنا ومدرس من هناك؟

دولة الرئيس، بالأمس وضع حجر الاساس لاحدى المدارس فاذا بمواطن يهمس في اذني ويقول هل صحيح ان هذه المدرسة ستشاد ام انها مجرد دعاية للحكومة في هذا الوقت؟ فعلاً تعجبت وقلت ان المواطن لم يعد يصدق ماذا يجري؟ حتى أن هذه المشاريع التي يحضرها الوزير - وزير التربية - ومجلس الجنوب والعديد من النواب، فان الشعب غير مطمئن لها، الى اين تذهب مياه الوزاني، ومياه الليطاني يا دولة الرئيس؟ اننا نسأل الحكومة، بالأمس قام مجلس الجنوب مشكوراً بمد انبوب لا يتجاوز قطره ال ٤ أنش الى احدى المزارع مع احترامنا لهذه المزرعة الى بلدة الوزاني والمياه تشكل بحيرات داخل فلسطين وفي بساينها وعلى مرأى من الجميع بينما الأشواك تترعرع في ارضنا، لماذا ذلك والقرى المجاورة كلها عطشى تنقل المياه اليها بواسطة الصهاريج ويدفع المواطن خمسين الف ليرة ثمن خزان المياه، لماذا هذا؟ منذ ثلاثة ايام كنت في مقابلة مع احدى الاذاعات واذا بمواطن يتصل من عكار ويقول أننا ما زلنا ننقل المياه بواسطة الدواب، هذه الرقام التي بلغت عشرة آلاف مليار ليرة لبنانية ما قيمتها ان لم تؤمن شرب الماء الى المواطنين؟ وهذه المهرجانات والمؤتمرات التي تحدث هنا وهناك والاحتفالات ما قيمتها يا دولة الرئيس اذا لم يشرب المواطن اللبناني ايأ يكن ما قيمتها، ونحن نحفل ونقيم بين يوم وآخر واسبوع وآخر ونحدث بالسياسة والاقتصاد وغيره.

منذ ما يزيد عن ثمانين سنة هذا الصوت ما زال يرتفع من كل الزعماء والنواب الذين سبقوا، هل نخاف؟ ان نؤمن مطالب الناس حتى لا يعد لنا مجال للتحدث والمزايدة أعود لأقول ما هذا السر الذي يقبع داخل البعض من المسؤولين، عندما يكونون في السلطة يتحدثون غير ما يتحدثون عندما يكونون خارج السلطة. هذا العجب وهذا السؤال الاستفهامي والتعجبي، الى متى سوف يستمر؟ يقف هنا وكأنه عنترة بن عابس عندما يتحدث كئائب وعندما يكون في الحكومة لا تسمع له صوتاً، لماذا ذلك؟

دولة الرئيس، القانون ٢٤٢ هذا، القانون وكأني به يشبه ٢٤٢ العائد لمجلس الأمن، فلنغير هذا الرقم ويصبح ٢٤٣، ٢٤٥ أياً يكن الرقم قد يصار الى تنفيذه عندئذ، اذ أن هذا الرقم أصبح مشؤوماً فلا ينتظر سنوات طويلة حتى يعود الناس الى تلك المناطق، نحن نقول حصل في لبنان في مختلف المناطق حصل تهجير وصرف ما يزيد على ملياري دولار وقد حصل نتيجة حرب أهلية قذرة تحت عناوين طائفية مختلفة ودفع لهؤلاء ولا نحسداهم على ما أخذوه ولكن تعالوا لنعامل هؤلاء الذين رروا الأرض والذين رفعوا عزة وكرامة لبنان في لبنان وفي العالم، هذا اللبناني الذي عانقت انتصاراته السماء، العالم الآن يتحدث عن الانتصار عن المقاومة في لبنان، ونحن نتحدث

عن امور أكاد أقول ونخجل ان نتحدث بها في مثل هذه الظروف والعدو ما زال يتربص بنا. اقول ما زال العدو يراهن على خلافاتنا وعلى مشاكلنا الداخلية لضرب الوحدة الوطنية التي تجلت في المقاومة والتحرير أصبح العدو يضرب على هذه الأوتار لأننا حققنا نصراً عليه وألحقنا به الهزيمة من خلال هذه الوحدة واذ به يطل براسه من مكان آخر، نحن نقول ان النوايا حسنة ولكن نربأ ان لا يتحول ذلك الى فرصة للعدو ليدخل ثانية الينا.

دولة الرئيس، في القريب العاجل سوف يحصل انتخابات داخل المنطقة المحررة وحتى الآن لم يعلن عن الموعد بالتحديد بشكل علني ولم يعلن عن توقيت للحصول على البطاقة الانتخابية.

الرئيس: على ما اعتقد انني سمعت وزير الداخلية قال عن موعد الانتخابات في ١٥ أيلول. نزيه منصور: وأنا أيضاً سمعت وزير الداخلية، لكن نريدها بشكل علني.

الهوية اللبنانية ايضاً لم يصر الى استكمال اخذها من المواطنين، يجب ان يصار الى اعلان ذلك. يا دولة الرئيس، نحن الان في المنطقة المحررة، المطالب ليست خافية على احد فهي بحاجة الى الكثير ولكن نقول يجب استنفار كل المؤسسات ليس فقط مجلس الجنوب لانه عاجز عن تأمين كل شيء، كل الادارات الرسمية والوزارات لم ترصد لها في الموازنة اية مبالغ خاصة بتلك المنطقة.

اما عن ارتفاع اسعار النفط، يرتفع في لبنان سعر صفيحة البنزين الى سبعة عشر ألف ليرة وما يزيد. عندما كانت ب ١٠ آلاف وقيل انه يجب رفعها بزيادة ٥ آلاف ليرة فقامت الدنيا ولم تقعد لا نعلم ما هو هذا السر الذي يجعل هذه الصفيحة ترتفع واذ بنا ندعو الى وقف السيارات العاملة على المازوت، من الذي سمح لهذه السيارات التي بلغ عددها حوالي ثلاثين ألف سيارة؟ هل باستطاعة الأجهزة، هل باستطاعة احد أن ينفذ هذا القرار، انني أكيد من أنه عند محاولة توقيف أي سيارة سوف يتدخل الكثيرون من الموجودين في هذه القاعة من وزراء ونواب وسياسيين لوقف العمل بهذا القرار.

قبل ان نتخذ القرارات يجب العمل على ايجاد بدائل لأن العمل على سيارات المازوت او الفانات جعل سعر النقل يتدنى الآن، أسعار النقل اقل بنسبة خمسين في المئة، أنا لا أدافع عن المازوت ولا عن البيئة، ولست ضد البيئة، نحن مع البيئة نعاني منها مثل اي مواطن ولكن فلتكن الحلول عملية وموضوعية اكثر مما هي مجرد قرارات تبقى حبراً على ورق. والأمل ان البحرية ليست بالأحسن حال.

قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ في المادة ثلاثين منه، ورد «تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً ويحظر على أي جهة رسمية ترتيب أي اثر قانوني عليها جميع الأعمال والتصرفات والتدابير الحاصلة خلافاً للقواعد والأصول المقتضاة قانوناً وبصورة خاصة ما يلي، البيع او الوعد به، والايجار المبرمة خلافاً للأحكام والأصول المحررة لها. أشغال الاملاك البحرية الحاصلة دون استصدار مراسيم تجيزها ولا يتترب للشاغل الفعلي بصورة غير قانونية اي حق مكتسب مهما كانت مدة اشغاله؟»

الاشغال المؤقت للأموال العامة والبلدية واستثمارها خلافاً للأصول. وكان حاصلاً بمقتضى ترخيص من المرجع المختص، نحن نبحت ونفتش عن مصادر للدخل ولدينا هذا المصدر أياً يكن الرقم الناتج عنه، لماذا الاستمرار واغفال هذا الأمر، لم نسمع لا من الحكومة عمن هو المعني بالتحديد ولن أقول وزير البلاط كما قال دولة الرئيس عمر كرامي، هذا الأمر يجب معالجته عاجلاً وليس آجلاً، نلاحق أي مواطن في حال حصول مخالفة سير بسيطة، زيادة سرعة قطع شجرة وأي عمل يقوم به المواطن يغرم ويعاقب اما من يقوم باغتصاب الأملاك العامة، (فيطنش عليه) أو لا يجوز ان تقترب منه لأن عليه «خيمة زرقاء» هذا الأمر لا يجوز ان يستمر. هناك مشاريع قوانين يجب ان تتقدم بها الحكومة ولم تأت على ذكرها ضمن الموازنة اعود الى بئر النفط الذي تتحدثون عنه بمناسبة او بغير مناسبة، الا وهو الهاتف الخليوي، قال أحد الزملاء ان عدد المشتركين بلغ مليون مشترك انا اريد ان أقول ثمانماية الف خط بدل اشتراك شهري ثلاثون دولاراً ما يعادل ٢٤ مليون دولار في الشهر تقريباً.

فاذا ضربت ب ١٢ شهر يصبح الحساب ٢٨٨ مليون ودولار يدفعهم المواطن بدون ان يستفيد من أي شيء عند الانتساب مع العلم انه عند الانتساب لم تكن هذه المشكلة موجودة فقد دفع كل مواطن ٥٠٠ دولار. نحن اتينا بشركة يمكن ان تكون وهمية ويمكن ان تكون اسمية قدمنا لها رأس المال وقلنا لها تفضلي ابدأي عملك فبدأت وما زالت هذه الشركات تعمل منذ ان ولدت وحتى الآن ومن خلال الموازنة هناك ١٢٠ مليون دولار من الخليوي فأين ضريبة الدخل التي تتوجب على هذه المبالغ التي تحصلها هذه الشركات، لمن هذه الشركات؟ هل أصحابها غرباء عن لبنان؟ ام انهم لبنانيون، وزراء، زعماء نواب لماذا يا دولة الرئيس؟ ما هو السبب حتى لا تكون ال ١٢٠ مليون دولار ٥٠٠ او ٦٠٠ مليون يا دولة الرئيس لأن ما تربحه يزيد عن المليار دولار. شخص راتبه ٣٠٠,٠٠٠ الف ليرة يقضون عليه ومن يريد ان يقوم بأي عمل يكلف عشرة الاف ليرة في المالية ال ١٠ الآف يدفع عليها ١٠ الآف حتى يمشي الحال. نريد ان نعود الى الموازنة دولة الرئيس لو سمحت، نحن نقول ان العجز قد يصل الى ٣٠ مليار دولار في نهاية العام، ومعالي الوزير يقول ان العجز أقل من ذلك بقليل الفوائد السنوية ٤٣٠٠ مليار يعني حوالي ٣٠٠ مليون دولار كم هو عدد السكان؟ حسب الاحصاءات ٤ ملايين نسمة كما تقول الاحصاءات، يعني على كل مواطن ٧٥٠٠ دولار، (فالذي تلده امه اليوم) التي تحبل فيه بعد مدة يطلع عليه ٧٥٠٠ دولاراً اميركياً أنا لست ضد الذين يهاجرون انا معهم قد يجد متنفساً بالخارج لا يوجد دين عليه في الخارج لكن هنا يخلقون عليه ديناً ويمكن اذا ذهب الى الخارج ان يلحقه الدين الى الخارج.

عام ١٩٩٣ كم كان الدين؟ كان الدين ملياراً وخمسمائة مليون دولار، أليس كذلك يا معالي الوزير؟

وزير المالية: كان ٣ مليارات

حسين الحسيني: في آخر عام ١٩٩٢ مليار وخمسمائة مليون دولار.

فؤاد السنيورة: كي لا تبقى الصورة في أذهان الناس، لا تستطيع ان تحسب الدين آنذاك بالليرة اللبنانية على أساس الدولار الذي كان بأثنائها ثلاثة الاف ليرة. يجب أن تحسبه على أساس الليرة اللبنانية بأسعار اليوم.

نزیه منصور: المواطن الذي صرف الدولار على أساس ثلاثة آلاف ليرة ماذا تعمل له؟

هذا المواطن كلفه الدولار ثلاثة الاف ليرة. لماذا تريد أن تحسبه الان على قيمة ١٥٠٠ ل. ل.

وزير المالية: لا نريد أن نخربط بهذه الأمور يا دولة الرئيس، الدين بالليرة اللبنانية يجب تقيشه عندما تريد ان تحسبه بالدولار أو أن تقول ٢ مليار كانوا بأثنائها كذا.

حسين الحسيني: مليار و ٥٠٠ مليون حسب أرقام مصرف لبنان.

وزير المالية: هذا لا يغير شيئاً من الحقيقة يا دولة الرئيس، هذا حساب ولا يوجد مجال للخلاف.

حسين الحسيني: لا يجوز الخربطة بالأرقام.

جورج قصارجي: ١٥٠٠ دولار أصبحوا ٢٧ مليون دولار لا أحد يغير أي شيء لا يزال الدولار دولاراً.

نزیه منصور:

في عام ١٩٩٣ الحكومة الكريمة والمتواصلة والمتعاقبة فرضت رسوماً جمركية على المواطنين، «شو عدا ما بدا» في عام ٢٠٠١؟ طارت الرسوم الجمركية وتحرك الاقتصاد في البلد، ال ٤٠٠ مليار و ٦٠٠ مليار نقصت من مدخولنا مع العلم ان هناك فروقات ترتبت لموظفي القطاع العام ولم يقبضوها حتى الآن فمن من استدان واشترى سيارة أو قام بعمل ما، انهم ينتظرون هذه الفروقات ال ٤٠٠ مليار أو ٦٠٠ مليار التي نقصت من الرسوم الجمركية كان باستطاعتنا ان نعطيها لهؤلاء الناس فيتحرك الاقتصاد اين ذهبت هذه الأموال؟ لم يتحرك الاقتصاد ولم يستفد احد من أي شيء.

الأسعار لم تنزل والأسواق لم تتحرك، «أن شاء الله كون غلطان» الحكومة تقدر ان يكون عليها هذه السنة ٤٣٠٠ مليار لعام ٢٠٠١ والسنة الماضية فقط ٤٢٥٠ مليار فقط ٥٠ ملياراً ستفرق الفوائد مع العلم ان الحكومة السابقة زادت عليها ٥٠٠ مليار. ٣٩٠٠ مليار كانت تقديرات الحكومة السابقة، اما تقديرات هذه الحكومة فكانت ٤٢٥٠. زادوها ٥٠ ملياراً مع العلم ان الفرق يصل لحدود ال ٥٠٠ مليار، فيصبح العجز بين ٥٩٠٠ - ٦٠٠٠ مليار والعجز عندئذ سيرتفع من ٥٠ الى ٦٠٪.

بهذه الموازنة لفت نظري ثلاث نقاط، ورد في الموازنة نفقات ليس لها أي فائدة ١٥ مليار ليرة لرئاسة مجلس الوزراء دعاية وتسويق أي دعاية وتسويق؟ ١٥ مليار لو وضعناهم في أي منطقة للمياه او الكهرباء في أي مكان في لبنان كانوا يعطون نتيجة، ايضاً ٨ مليارات وفود ومؤتمرات. لقد «هلكتنا الوفود والمؤتمرات». نحن نعرف أن دولة رئيس مجلس الوزراء عندما يسافر انما يكون ذلك على حسابه وبطائرته الخاصة ولا يكلف أي عبء مالي على أحد وأطال الله بعمر وزير الخارجية يظل هنا لا يذهب الى أي مكان، الله انعم عليه وذهب مع فخامة الرئيس في رحلته الأخيرة. و ٥ مليارات للمؤتمر الفرنكفوني، هذا المبلغ للجنة، يا دولة الرئيس لا يجوز هذا الأمر، لا نريد ان ننزلهم في الأوتيل ولا نريد ان نطعمهم فلماذا نصرف عليهم هذا المبلغ أي ما يزيد على ثلاثة ملايين دولار. ٧

مليار و ٦٠٠ مليون ليرة مبيدات وبذور وشتول. الشجرة الموجودة يتم قلعها، ٧ مليار و ٦٠٠ مخصصة للمبيدات والزهور والشتول ونحن كل سنة بحاجة الى ٦٠٠ مليون، كل سنة لشراء اشجار الزيتون من المنطقة لماذا لا تشترون ما ينفع الناس.

دولة الرئيس، وفي الختام نتمنى للحكومة ان يكون الاداء غير ما كتب في هذه الموازنة ونتمنى ان لا نعود في لقاء اخر لنقرأ مجالس العزاء والفواتح لما مضى بل لنهنئ الحكومة على ما قامت به والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل فريد الخازن

فريد الخازن: دولة الرئيس، ايها الزملاء،

إن الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد اليوم يشكل الخطر الاكبر الذي يهدد كيان الدولة اللبنانية، والنظام السياسي بكل جوانبه الديموقراطية والمؤسسية على السواء، فهو المشكلة التي يستحيل على الحكومة تجاهلها، كباقي الملفات الاساسية الوطنية المطروحة على المستوى السياسي الوطني، والتي نشعر وكأنها في غيبوبة كاملة عنها.

عندما يطال الفقر شعباً بأثره ويهدد لقمة عيشه يسقط الهيكل على الجميع أكان عميلاً او مناضلاً وطنياً، موالياً او معارضاً، أكان جنوبياً او شمالياً؛ فعندما يفقد الشعب رغبته يتنكر لدولته ولهويته ولائتمائه السياسي ولبلادته الوطنية، فتجمعه المصيبة لينسى وهنا نؤكد مجدداً انه على السلطة اللبنانية ان تبادر بخطة إنقاذ اقتصادية جدية من خلال خطوات سياسية جريئة فلا يمكن للحكومة ان تتجاهل الازمة السياسية باحثة عن تحسين الوضع الاقتصادي بمعزل عنها.

فالمعالجة التي تقتصر على وجود رئيس قادر وكفوء في رئاسة الحكومة ضرورية، ولكنها غير كافية، إضافة الى انه لا نزال نرى التناقضات بين أركان السلطة بارزة على مستوى القضايا الاستراتيجية، أكان في موضوع الجنوب او المشاريع المطروحة على مستوى الاولويات الانمائية او فزلة الموازنة وغيرها، حيث بتنا نقول انهم ربما فرداً فرداً جديرين بالثقة ولكنهم كمجموعة لا يستحقونها لان التضامن فيما بينهم غائب.

وما حصل بالأمس هو خير دليل في هذا تحت هذا الهيكل الكريم.

نسأل هنا عن خلوة فقرا التي نعاها دولتكم والاصلاحات الادارية التي وعدنا بها. نسأل عما إذا كان من الممكن التوصل الى خطة نهوض اقتصادية من دون اللجوء الى معالجة الملفات السياسية الاساسية، فلا اقتصاد سليم من دون سياسة وطنية سليمة. إذا اردنا عدم الدخول بتفاصيل أرقام الموازنة واكتفينا بذكر العجز الذي وصل الى ٥٠٪ بحسب ما أوردته الحكومة، وبذكر درجة البطالة التي تجاوزت ال ١٨٪ ودرجة الفقر التي تخطت ال ٥١٪ من الشعب اللبناني، والهجرة الواسعة التي تطال معظم شبابنا وكوادرنا وكفأتنا فلأننا نعتبر ان المعالجة لا يمكن ان تقتصر على الارقام والحسابات، بل بانتهاج سياسة منصفة لجميع فئات مجتمعنا ومناطقنا، وان تعمل السلطة على

خلق مناخ سياسي يعيد الثقة الى لبنان من قبل شعبه، فهو وحده قادر على انهاض الوطن اقتصادياً، في حال خلقنا له مناخاً سياسياً ديمقراطياً مستقراً يشجعه على الاستثمار في الوطن والتضحية من اجله.

فالتحديات والمواجهة اليوم مع العدو الاسرائيلي، بالإضافة الى المواجهة العسكرية والسياسية والديبلوماسية فهي مواجهة اقتصادية لانها نقطة الضعف الوحيدة التي تهددنا بها اسرائيل وحلفاؤها في الغرب والعالم. لذلك نسأل الحكومة

أولاً: أين الوفاق الوطني الحقيقي والمصالحة الوطنية والنواب والمحامون ممنوعون من زيارة سجين سياسي؟!

أين الحريات العامة، عندما تفتح ملفات جزائية بوجه من اراد العودة الى وطنه ليزاول عمله السياسي كغيره من القوى السياسية. وإذا كانت الحجة ارتكاب جرائم حرب فمن هو بلا خطيئة. فليرجعها بحجر، كفانا تخوياً لكل من يطالب بالسيادة والاستقلال.

دولة الرئيس، اريد ان أسرد هذه الحالة السياسية فبعد ان انهى الرئيس «بشارة الخوري» ولايته عام ١٩٥٢ زاره احد ابرز الصحفيين العرب في حينه، الاستاذ ناصر الدين النشاشيبي في منزله في الكسليك ليجري معه حديثاً صحافياً وسأله:

«هل تعتقد يا فخامة الرئيس ان الرئيس اميل اده يستحق الاتهام بالخيانة؟».

أجاب «في السياسة من يتنصر هو بطل وطني كبير ومن يخسر يتهم بالخيانة وفي الحقيقة لا أنا بطل وطني كبير ولا الرئيس اميل اده خائن فكلانا كان يعمل لاجل مصلحة لبنان العليا كل من مبادئه وقناعاته الوطنية.»

ثانياً: أين حكومة الوفاق في وقت لا تزال فيه نصف البلاد تطلب الحوار، والظهر مدار لها في السياسة والاقتصاد والاجتماع، ولبنان يأمس الحاجة بأن تبادر السلطة بتحقيق تضامن وطني حقيقي لمواجهة المرحلة المقبلة.

ثالثاً: لا بد للحكومة ان تدق ناقوس الخطر وتبادر بحوار وطني شامل يحقق تضامناً لبنانياً داخلياً ويحافظ على التضامن اللبناني السوري والعربي في المواجهة مع اسرائيل،

ولابد هنا من طرح ملف تصحيح العلاقات اللبنانية السورية وإزالة الشوائب التي تتخللها بما يضمن ترسيخ الثقة وتوطيد التضامن بين البلدين بعلاقات مميزة متكافئة ومتوازنة تحفظ سيادة واستقلال البلدين.

رابعاً: عن اي اقتصاد نسأل وباتت عبارة الانماء المتوازن للاستهلاك السياسي فقط، وبخاصة عندما نتحدث عن الجنوب، فالحكومة مدعوة للذهاب الى الجنوب بكل مؤسساتها الانمائية والادارية والسياسية والامنية والعسكرية. وهذا هو واجب وطني، في سبيل إرساء السلم الاهلي، واعادة اندماج الشعب والارض مع

الوطن، بدون ان يتعارض ذلك مع موجبات مواجهة اسرائيل، والحفاظ على اوراق الضغط التي نملكها. أما الانماء في منطقتي جبيل وكسروان فحدث ولا حرج، بات ابناء المنطقة يشعرون ان إقصاء متعمداً يتعرضون له بالخدمات الانمائية والحياتية وهو هاجس يوازي الهواجس الوطنية الاخرى التي نعاني منها من العام ٩٠ ولغاية اليوم.

ألا تدرك الحكومة ان جبيل وفتوح كسروان لا تزالا تحتاجا الى طرقات وبنى تحتية وسدود مياه انت (ايين اصبح سد شبروح؟) في وقت تروي فيه المنطقة المتن وبيروت والعطش في الشتاء يفوق العطش في فصل الصيف،

أما المدرسة والمستشفى غائبين والمنطقة تقوم بكل واجباتها الضرائبية ليس عنها فحسب بل عن مناطق لبنانية اخرى، وتفتقد لأبسط حقوقها.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

بالنسبة لموضوع الجباية انا اتمنى على الحكومة ان هذا الموضوع تتخذ فيه كل الاجراءات اللازمة كي تكون الجباية عادلة في كل المناطق اللبنانية وهنا لا يمكن أن نحمل المواطنين كما تفضلتم لأن المسؤولية تقع على عاتق الحكومة وتقع على عاتق أجهزة الجباية والمؤسسات الادارية فهذا الموضوع يجب ان يوضع له حد، لأنه يوجد مناطق تشعر ان البلد قائم عليها بوقت يوجد مناطق ثانية لا تضحي بأي شيء بهذا الموضوع تجاه البلد.

الرئيس: هذا الشعور ليس صحيحاً

فريد الخازن: انا معك انه غير صحيح ولكنه يحتاج الى حل

الرئيس: لا يا زميلنا هذا الشعور غير صحيح على الاطلاق، بالأساس عندما وقع عبء المقاومة

والثحرير، بعض الناس كانوا يقولون هذا الكلام، كنا نقول لهم أحد أفضل اساليب المقاومة ضد العدو الاسرائيلي هي الوحدة الوطنية، كنا نقول لهم أننا في عام ١٩٩٣ وفي عام ١٩٩٦ نحن لم نر حماساً في الجنوب اكثر مما رأينا في كسروان وفي الشمال وفي الجبل وفي كل مكان وهذا ما حصل فعلاً، أنا لا اتكلم من زاوية مناطقية، أعود وأكرر طرح هذا الموضوع بوجود الرئيس رفيق الحريري. في آخر عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري السابقة، اتى الى مجلس النواب ومجلس النواب شرع قانوناً والآن اقول ودائماً اقول عنه انه غير عادل عملنا المخالفة جنحة والجنحة جنائية. هذه أقولها للمرة الثانية اليوم وقلنا للأجهزة، أجهزة الجباية وللادارة تفضلي ومن المفروض ان تساعدنا أجهزة الدولة العسكرية والأمنية. ألا يأتي اليك الجباة ويقولون لك اعطنا؟ الذي يحصل؟ انت الان بيتك في كسروان

فريد الخازن: دولة الرئيس، الذي يحصل في كسروان وفي جبيل في مناطقنا ان الجباة يلحقون الفواتير مثل التحري الذي يلحق المجرم. هذا أمر لا يجوز.

الرئيس: اذا لم تدفع الفاتورة يقطعون التيار الكهربائي عنك،

فريد الخازن: يقطعون رقبته وليس الكهرباء.

الرئيس: واذا اردت اعادة التيار الكهربائي تدفع غرامة واذا لم تزل المخالفة ساعثذ القوى الأمنية تقوم

بالأمر. أنا اقول لك من تحت هذه القبة في مثل يقول: « ان الفقر يولد النكار ». لذلك هذا البلد يجب ان يمشي، انت في كسروان وأنا في بيروت اذا لم يأت الي الجابي لتحصيل الفاتورة لا أدفع، وأدفع لأنني اخاف ان يقطع التيار الكهربائي عني، اذا قطع التيار عني و اردت ان اعيله فيمكنه ان ينظم بي محضر ضبط ويستطيعون اخذي الى المخفر. هذه المراحل لا تتم في بعض المناطق اللبنانية وبالتالي المواطنين كلهم (أوادم) ولكن الدولة ليست كلها (اوادم) والقوى الأمنية ليسوا كلهم (أوادم) كفى. هذا الامر اذا اريد تنفيذه يجب تطبيقه على الجميع. لا يجوز أن نعمل قانوناً نشارك الحكومة فيه وبعد قليل لا يطبق القانون بدءاً من القانون ٢٤٢. أعني هذا القانون - وصولاً للكهرباء والمياه كفى.

فريد الخازن: اتمنى على الحكومة ان تكون قد سمعت جيداً.

دولة الرئيس ليست هذه الموازنة موازنة أقل من عادية لمرحلة استثنائية فحسب، ليست مشروعاً متأخراً شهوراً لسنة تستدعي كل العجلة، بل هي، أيضاً، موازنة العجز الاضافي، بينما المطلوب حقن الاقتصاد بكل وسائل وشروط الانتعاش.

لقد بات واضحاً ان الخروج من الكساد يستدعي إنفاقاً كبيراً سريعاً ومنتجاً، لا نجد، للأسف، في هذه الارقام أثراً مهماً له إلا إذا كانت هذه الموازنة غير الموازنة الحقيقية الكاملة للدولة.

إن أبسط المنطق الاقتصادي يقول انه للخروج من الركود، لا بدّ من إنفاق، وهو إنفاق يفترض أن يأتي أولاً من الحكومة، في ظل تراجع امكانيات الافراد والعائلات وفي ظل استمرار تردد المستثمرين واصحاب المؤسسات. وفي اعتقادنا أنّ إمكانيات زيادة الانفاق الحكومي ممكنة، بل واجبة، على رغم الضيق الذي تعاني منه الخزينة.

إنّ تمويل مثل هذا الانفاق الملحّ يمكن ان يأتي عبر مطارح عدّة منها:

- خفض الهدر الذي ما زال قائماً للأسف ويقدره بعض الباحثين بنحو ١٠ الى ١٥٪ من حجم الموازنة، لا نزال حتى اليوم العجز يقدر حوالي ١٠ الى ١٥٪ من حجم الموازنة.
- ثم بخفض خدمة الدين عبر خفض الفوائد تحديداً، علماً اننا لا نفهم، أبداً الابقاء على الفوائد عالية على رغم الآثار السلبية لمثل هذه الفوائد على النشاط الاقتصادي وعلى المستوى العام للأسعار، وعلماً بأن كل نقطة فائدة باتت تكلف الخزينة نحو ٢٨٠ مليار ليرة وهو مبلغ يكفي لتحريك مئات المؤسسات ولدفع مستحقات ليس إلا منها فوارق سلسلة الرتب والرواتب.

إن بعض اصحاب الشأن في الحكومة وفي مصرف لبنان يبررون إبقاء الفوائد مرتفعة لحاجات حماية سوق القطع. إننا نؤكد ان هذا الكلام غير صحيح، وإن الحماية الحقيقية لا بد ان تأتي من الحقل الاقتصادي، من الاقتصاد الحقيقي، أي الاقتصاد المنتج الذي يعيش معاناة حادة.

ثم إننا نفاجاً في الموضوع النقدي - وهذه مسألة يجب ان تناقش - نفاجاً باستمرار التراجع الحاد في الموجودات من الودائع بالعملات الاجنبية لمصرف لبنان والتي وصلت في منتصف هذا الشهر، واستناداً الى البيان الدوري لمصرف لبنان، ربما الى أقل من مستويات الودائع المصرفية، وفي هذا الامر خطورة كبرى.

ثم إن الدين العام وصل حسب آخر التقديرات الى حدود ٤٠ ألف مليار ليرة لبنانية (٢٧ مليار دولار اميركي) او ما يقرب من ١٦٠٪ من الناتج القومي، وهذه حدود بالغة الدقة، تفترض ليس مثل هذه الموازنة، ليس أي نقاش عابر، ليس مجرد تصاريح، ليس كلاماً عادياً، بل تفترض برنامجاً استثنائياً عاجلاً، يشارك في وضعه، ويتحمل مسؤولية تنفيذه، كما يتحمل ثمنه، اوسع شرائح المجتمع.

ونحن لا نفهم في هذا الاطار لماذا يستمر مرتفعاً جداً إيداع القطاع العام في مصرف لبنان بينما هذا المصرف يكتب بمبالغ كبرى في سندات الخزينة. وإذا احتسبنا، ببساطة، كلفة هذه الودائع، بسعر الفائدة المدفوعة عليها امكنا ان نلاحظ اننا ندفع نحو ٣٠٠ الى ٣٥٠ مليار ليرة لبنانية سنوياً، بمستوى الودائع الحالية بدون جدوى.

ان تحصين الموارد، يفترض ايضاً، اعادة نظر شاملة بسياسة الواردات وليس فقط بسياسة الانفاق. ان المطلوب ليس فقط ضريبة قيمة مضافة تؤيد مبدأها ونتحفظ - بل نخشى - طريقة تنفيذها،

بل ايضاً مطارح ضريبة عدة يجب ان نبتدعها ولا يكون المواطن البسيط، الفقير، مدعواً لتمويلها بدلاً من استمرار التركيز على الرسوم والضرائب غير المباشرة.

وفي الاطار عينه نتحفظ على التعديلات الجديدة المضافة الى المادة الخامسة الجديدة من مشروع قانون الموازنة التي تفسح المجال في الفقرتين ٢ و ٤، بتجاوز كبير بحجم السندات المصدرة على الخزينة بما يفاقم الدين ويزيد من اعبائه الباهظة اصلاً، بدون مبرر.

وإذ نؤيد، في المقابل، مضمون المادة الثالثة عشرة لجهة دفع مستحقات قديمة على الدولة للمؤسسات والشركات والمستشفيات بسندات خزينة، ندعو الى توسيع هذه المادة لتشمل دفع جزء اوكل المستحقات المترتبة للموظفين نتيجة سلسلة الرتب والرواتب وهي مدفوعات واجبة، وتساهم، حتماً، في حال تنفيذها، في معالجة الضائقة المعيشية لفئات الموظفين في الادارة العامة.

وندعو ايضاً، في ظل تعمّر عمليات الاقراض للمؤسسات المنتجة الى تسهيل منح القروض والكفالات والى توسيعها لتشمل مؤسسات الافراد والمؤسسات الحرفية، والى إزالة كل العراقيل المتعلقة في طريقها، وفي كل ذلك مصلحة أكيدة للانتاج الوطني.

كما ندعو الى إقرار وتنفيذ برنامج دعم استثنائي للمزارعين الذين أصيبوا بفعل السياسات الملتوية أو بفعل الظروف الطبيعية، بأضرار لا يستطيعون تحملها.

أخيراً دولة الرئيس التحرير ليس فقط تحريراً للأرض، فالتحرير يبقى ناقصاً ما لم يحزّر الانسان ايضاً. فلا يزال الانسان اللبناني اليوم يحتله الشرخ الطائفي إبتداءً من الضنية توصلاً الى مشاهد القرون الوسطى في شوارع بيروت.

لا يزال الانسان اللبناني يحتله الكتمان والكبت وتغيب عنه الديمقراطية السليمة والحركة الشبابية النشطة والتي من دونها لا مستقبل لهذا الوطن.

وهذا ما نخشاه من أن دمج فروع الجامعة اللبنانية لن يهدف للأسف الى الانصهار الوطني بل يهدف الى قمع الحركة الطلابية. وهذا امر مرفوض سلفاً.

لذلك، نتوجّه الى الحكومة ونقول:

«حرّري هذا الشعب من خلال تحقيق وحدته الوطنية. حرّري هذا الشعب باستعادة الحرية والديموقراطية غير المنتقصة إن الشعب اللبناني تواق الى وحدته الوطنية ويرفض الانقسام والتشرذم ونحن واثقون ان كل لبناني أياً كان حزبه، دينه، او منطقته يريد تحقيق مصلحة لبنان العليا عبر الدولة العادلة والقوية.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد الصفدي

محمد الصفدي: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

بعد سبعة أشهر على تشكيلها تمثّل حكومة الثلاثين أمام المجلس النيابي لئناقش مشروع قانون الموازنة الذي استردّته الحكومة وعدّلته لكي تنفذ بأرقامه وعود البيان الوزاري.

فماذا في الوعود وماذا في الأرقام؟

في الوعود الحكومية إصلاحات سياسية وإدارية وقضائية واقتصادية لتعزيز الاستقرار وتحقيق الإنماء المتوازن وتكريس الثقة بين اللبنانيين.

أول الوعود الاقتصادية هو تحفيز النمو وفي سبيل ذلك تعتمد الحكومة على سياسة الإنفاق العام. إلا أنّ أرقام الموازنة التي بين أيدينا لا تترجم الوعد بالنمو الاقتصادي، حيث يقتصر الإنفاق الاستثماري على نسبة ١٢٪ من إجمالي الموازنة من ضمنها نفقات الصيانة بينما تشكل النفقات الجارية ٤٥٪ منها وتمتص خدمة الدين العام ٤٣٪. فهل ستكتفي الحكومة بنسبة الـ ١٢٪ للاستثمار أم أنها تعتمد على المبالغ التي لا تظهر أرقامها في الموازنة وهي تلك التي يستدينها مجلس الإنماء والإعمار بلا سقف وينفقها بلا ضوابط؟

دولة الرئيس، تقول الحكومة انها ستحرّك الاقتصاد من خلال مشاريع ينفذها مجلس الإنماء والإعمار

بموجب قروض مقرّرة قيمتها ملياري دولار. أننا نشكك أولاً بقيمة هذا المبلغ فهو بحسب معلوماتنا لن يتعدّى المليار دولار. كما أن أكثرية ملفات هذه المشاريع غير جاهزة بعد وخاصة بما يتعلق بالاستثمارات. فهل ستكرّر الحكومة تجربتها السابقة بتوقيع العقود مع المقاولين قبل جهوزية الملفات؟ علماً بأن هذا التصرف قد تسبّب في الماضي بتأخير انجاز المشاريع وزيادة كلفتها.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

لقد كانت مراقبة إنفاق المال العام في أساس قيام المجالس التشريعية وأضعف الإيمان ان يتمسك المجلس بواحد من أسباب وجوده. إننا وعلى مدى الأشهر الماضية سلطنا على الحكومة عين المراقبة فأيدنا ما هو إيجابي في قراراتها وأدائها وأشبعنا مشاريعها وأرقامها درساً في اللجان وانتظرنا منها أن تضع أسس النمو الاقتصادي موضع التنفيذ فتفعّل الزراعة وتنشط الصناعة وتستثمر في اقتصاد المعرفة.

لكنّ الأولويات التي عكستها أرقام الموازنة جاءت مغايرة لوعود البيان الوزاري. فحصة الإنفاق الاقتصادي من زراعة وصناعة ومواصلات لا تتجاوز ١٣٪ من إجمالي الموازنة وتذهب بمعظمها كنفقات جارية.

أما حديث البيان الوزاري عن الاستثمار في الرأسمال البشري فقد ترجمته الموازنة بـ ٨٪ فقط لقطاع التعليم، و ٣٪ لقطاع الصحة وكأنّ هناك إرادة سياسية بعدم إجراء الإصلاح الضروري في هذين القطاعين الأساسيين في بناء الإنسان وهو ثروتنا الوطنية الأولى. فهل تبشّر أوضاع المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية والمستشفيات الحكومية بأننا سنعود جامعة الشرق ومستشفى الشرق، أم أنّ الرهان الحقيقي للحكومة لا يزال قائماً على استعادة دور بيروت كمركز مالي وخدمي؟

وفي الوعود أيضاً خطة لضبط عجز الموازنة وترشيد الإنفاق لا نعلم متى وكيف بدأت؟

على أي حال فإنّ الحكومة تقدّر عجز الموازنة بـ ٥١٪ إلا أنّ لا شيء يضمن الوقوف عند هذا الحدّ، لا بل على العكس فالمادة الخامسة من مشروع قانون الموازنة تشير بوضوح إلى صلاحية الحكومة بإصدار سندات خزينة تتجاوز بمبالغها العجز الفعلي على أن تبلغ المجلس النيابي بذلك لاحقاً.

وهذا الأمر حاصل حكماً وقد اعتدنا عليه في السابق خصوصاً أن تقدير الحكومة للواردات كان أولاً على أساس نسبة نمو ٣٪ كحد أدنى وبعد تشكيلك من البنك الدولي والمؤسسات المالية المتخصصة، نصت الفذ لكّة التي سحبت على نسبة تراوح ما بين ٢ و ٣٪ وهذا يعني أن الواردات غير مقدرة بشكل دقيق وهامش الخطأ أصبح كبيراً.

في الوعود الوزارية كذلك إصلاح الإدارة وتنميتها واعتبار ذلك وجهاً من وجوه ضبط العجز وتفعيل الإنتاجية. فبغض النظر عن عبارات التمني بالإصلاح الإداري، أين أصبحت الخطة الفعلية لهذا الإصلاح، وهل صرف الفائض من الموظفين من دون خطة لتأهيلهم هو إصلاح إداري؟

لقد اعترفت الحكومة بأنها تريد خصخصة بعض المرافق العامة للاستفادة من عائداتها في خفض الدين العام وعجز الموازنة.

إن الخصخصة بالمفهوم الاقتصادي هي أساساً إجراء يدخل في باب اصلاح هيكلية القطاع العام ولا يهدف فقط إلى تأمين واردات للخزينة خصوصاً أن الإيرادات المتوقعة من الخصخصة لن تغطي في الواقع سوى زيادة الدين العام لهذه السنة مع التذكير بأن القطاعات المعنية بالخصخصة تحتاج إلى كلفة هامة لتسوية أوضاعها قبل عرضها للبيع وإلا فإنها ستباع بأي ثمن.

وفي تنفيذها لعود الإنماء المتوازن بادرت وزارة المال إلى حجز المستحقات المالية للبلديات أشهراً عدة بدل دعم البلديات وتعزيز اللامركزية الإدارية كشرط لإنماء المناطق.

أما البرامج التي ستنفذها وزارتا الطاقة والمياه والأشغال العامة والنقل بحسب مشروع الموازنة فلا ينص المشروع على خطتها التنفيذية ولا نعرف ما إذا كانت ستساهم في الإنماء المتوازن للمناطق وما هو نصيب طرابلس والشمال منها علماً بأن هذه البرامج تمتد على عشر سنوات وبكلفة تناهز الملياري دولار أميركي.

دولة الرئيس، أيها الزملاء

نحن لا ننكر على الحكومة جهودها في خفض الرسوم الجمركية وفتح الأجواء ودعم القروض الإنمائية وغيرها من الاجراءات... لكن كلّ هذا غير كافٍ لتحريك الدورة الاقتصادية وتحديد دور لبنان الاقتصادي، ومحاربة البطالة التي تتجاوز نسبتها ٢٥٪ بحسب التقدير المتواضع للبنك الدولي.

فماذا فعلت الحكومة للحدّ من هجرة الشباب وللقضاء على الفقر والحرمان في مناطق الكثافة الشعبية حيث ينبت الرفض وينمو الغضب ويجري استغلال الوجد؟

وهل تعلم الحكومة أنّ الاستقرار توفره التنمية الاجتماعية بقدر ما يوفره الأمن؟

إننا نطالب بوضوح بإعادة تحديد الأولويات ووضع خطة للاستثمار في الرأسمال البشري من التعليم المدرسي والجامعي إلى التأهيل المهني وتعزيز عناصر اقتصاد المعرفة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستفادة من الميزات النسبية في الاقتصاد اللبناني كتفعيل السياحة الأثرية والبيئية ووضع خطة جريئة لتأهيل المزارع وتوفير الاعتمادات الضرورية لتحديث بنية الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية فلا يبقى إنتاجنا ضحية سهلة للمنافسة في ضوء تحرير التجارة الخارجية، ولا تبقى الزراعة مهنة لليأس. ولأنّ كل هذا لا يظهر في السياسة الاقتصادية للحكومة كما عبّرت عنها أرقام الموازنة فإنني أسجّل باسم التكتل الطرابلسي تحفظي على هذه الموازنة، التي تظلم اللبنانيين ولا سيما في الشمال حيث يضرب جزام الحرمان من البترول إلى عكار، وتغرق طرابلس بحُفر مجلس الإنماء والإعمار، وتستردّ الحكومة بلا أمل مشروع المطار وتترك المعرض خزانة عرض فارغة ومصفاة النفط خردة للبيع، وزيت الكورة حزيناً في الخواري ومزارعي التفاح في بشري والضنية وعكار على شفير اليأس والانفجار.

دولة الرئيس أيها الزملاء،

لقد ربطت الحكومة النمو بالوفاق واتخذت منه شعاراً فالوفاق يكون إذاً من خلال الأرقام المالية التي تنفقها الحكومة استثماراً متوازناً بين المناطق وتنميةً متوازنةً بين القطاعات الاقتصادية، لتقليل حدة الفوارق الاجتماعية.

ان السياسة الاقتصادية التي تعكسها الموازنة عادة تهدف الى تحقيق واحد من اثنين: اما ضبط العجز عن طريق سياسة تقشفية واما تحريك النمو عن طريق النفقات الاستثمارية. لكن واقع الأمر هو ان موازنة العام ٢٠٠١ التي سحبت فذلكتها لا تحقق التقشف ولا تبشر بالنمو.

وبما أننا أمام موازنة لإدارة الأزمة فإننا في التكتل الطرابلسي نطالب بعقد جلسة نيابية عامة لمناقشة السياسة الاقتصادية للحكومة لكي يكون الناس على بينة من الوقائع فلا تأخذهم الوعود ولا تصيبهم خيبات الأمل.

دولة الرئيس، نحن النواب لم نعرف بعد ما هي سياسة الحكومة الاقتصادية، إذ سمعنا الحكومة في جلسة الثقة تطلق الوعود الهادفة الى تحقيق النقد والخير والوفاق. والآن بعد ٧ شهور لم نر وفاقاً ولم نفهم سياسة الحكومة، بل رأينا سفرات الى الخارج وسمعنا عن اتفاقات ومشاورات بينما نحن مغيبين بشكل كامل عما يجري.

فأما نحن والحكومة مسؤولون عما يحدث في البلد، وعندها نطلب من الحكومة المثل امام المجلس لشرح سياساتها، وعندها اما يوافق المجلس على سياستها ويسير في حطتها، واما يطلب اليها تغيير هذه السياسة. لأن الوضع الحالي غير مقبول. فالموازنة شيء وما تقوم به الحكومة شيء آخر فإما ان يتم ذلك والا فالمجلس النيابي لم يعد له دور ولا لزوم له. وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل علي بزي

علي بزي: دولة الرئيس، السادة الزملاء

بسمه تعالى

ليس الدخول على ملفات السياسة الساخنة في مناقشة الموازنة استغلالاً لمنبر المناقشة في غير موضوعه ولا مجرد رغبة في تسجيل بعض مواقف، فقد أجمع الزملاء على أن الاقتصاد يحيا في بيئة السياسة ويتشقق هواءها وخصوصاً سمومها.

ولأننا نريد لاقتصادنا بيئة سياسية نظيفة وهواء نقياً، لا بد من الوقوف عند محطات اذا انجلت أمام الرأي العام وإذا تحقق لها الإجماع السياسي شكلت الأرضية الصلبة لأي خطة نهوض ومشروع إنماء أنحتاج أدلة لنقول ان فعل النهوض والإنماء هو فعل البشر يقبلون عليه بإيمان أو يديرون عنه بياس وأولى مهامنا هنا أن نزرع إيماننا لنقطف ثماره نهوضاً وإنماءً حتى ولو احترق غيرنا زراعة اليأس غير آبه بأن يقطف الوطن كوارث ومحن.

أولاً: في النقاش الدائر حول الجنوب وعن الجنوب قضية مصير لا تحتل فذلكات الكلام، ليس فقط لأن لبنان دفع دائماً ضريبة وهم بقائه خارج مصيره في الصراع مع إسرائيل وليس لأن لبنان يتقدم اليوم كل أشقائه العرب لأنه أمسك بيده رسم خارطة مصيرهم في الصراع العربي الإسرائيلي، بل لأنه النقاش الدائر يتناول قضية في غاية الدقة والحساسية وفي كثير من المرات بالتurf والعشيرة. ولأن البعض يهوى أن يعث بحيره دون أن يدرك أنه يعث بدمائنا فمصير مزارع شبعاً وارتباطها بالقرار ٤٢٥ ليست مسألة أمتار محتلة ولا مسألة أرقام قرارات، أعطيناها المعنى بدماء الشهداء بعدما كان في أدراج النسيان، ان ما يتأسس على بعض الكلام الرسمي وغير الرسمي، المقفل مصدره والمعلن قائله المتمسك بلبنانية مزارع شبعاً قبولاً بربطها بالقرار ٢٤٢ والخط الأزرق أو المسائل حول حتى لبنانيتها، ان ما يتأسس على هذا الكلام اللبناني الأزرق حيره كالخط الأزرق ننزف بطعناته دماً أحمر لما يجب أن يجعله الوطن خطأ أحمر.

بالأمس يا دولة الرئيس أصدرت وحدات الأندوف وهي وحدات المراقبة التابعة للأمم المتحدة في الجولان العربي السوري المحتل بياناً أعلنت فيه عن قيام إحدى دورياتها بمهام في مزارع شبعاً، وقبل أسبوع قامت دورية استطلاعية للأندوف بدخول منطقة المزارع للمرة الأولى منذ احتلالها تباعاً بين العامين ١٩٦٨ و١٩٨٨.

هذه المنطقة التي لم تطأها أقدام مراقبي الأندوف رغم زيادة مساحتها عن الـ ٢٠٠ كلم^٢ تتحول الى موضوع تأمر إسرائيلي بثوب دولي للأسف والهدف واضح افعال أزمة للبنان مع سوريا ومع الأمم المتحدة. فإذا رفضنا دوريات الاندوف اصطدمنا مع الأمم المتحدة وإذا قبلنا دوريات الاندوف أسقطنا كل ما فعلناه نحن وسوريا لإثبات لبنانية المزارع، والسبب في ما نحن عليه اننا في السياسة فشلنا في صيانة ما وهبنا إياه الشهداء في المقاومة فهل ثمة فرق بين السياسة اللبنانية التي تسببت بضياع الجنوب واستدرجت على وقع الانقسام اللبناني المحتل الى العاصمة بيروت وأضاعت القرار ٤٢٥ وبين السياسة اللبنانية التي يتأسس عليها اليوم الاجتياح القانوني الإسرائيلي لحقوق لبنان ويكاد يسقط فيها القرار ٤٢٥ بالضربة القاضية بقبضات انقسامنا وتعيد لإسرائيل التي تترنح أمام انتفاضة شعب فلسطين فرحة التقاط المبادرة لإيقاع الواقعة بيننا وبين الأمم المتحدة وسوريا - أي بيننا وبين غطاءنا في معركة التحرير وعمقنا ودرعنا في معركة المقاومة.

ثانياً: إن لبنان الناتج بسبب انغماس السياسة فيه في لعبة الزوارب الصغيرة حتى عندما تتصل القضية بالعناوين الكبيرة مدعو على مستوى الدولة والمجتمع لأن يعي حقيقة أن لبنانية مزارع شبعاً المثبتة بالمحاضر الرسمية بين الحكومة اللبنانية والسورية منذ شباط ١٩٦٤ والتي نصّت على اعتبار الحدود الدولية السياسية بين لبنان وسوريا في منطقة قضاء حاصبيا - مرجعيون اللبنانية ومنطقة بانياس السورية تتبع الحدود الإدارية أي الحدود المساحية العقارية للقرى وذلك يعني إن مصدر منح سندات التملك العقارية للقرى هو الذي يحدّد الهوية السيادية لهذه المنطقة، فحيث سند التملك سوري والأرض سورية - وهذا المحضر التطبيقي لقرار

المفوض السامي الفرنسي بترسيم الحدود عند إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ وفي القرارات ١٣١٨ ل.ر. وسواها إنما يجب إن يقطع الجدل الداخلي حول المطالبة بإثبات لبناني أو سوري أو لبناني سوري للبنانية المزارع، ومنها يجب إن يقطع الجدل الداخلي حول خضوع الانسحاب الإسرائيلي من هذه المزارع للقرار ٤٢٥ الذي يشمل كل أرض لبنانية محتلة في أي زمن جرى احتلالها ونصّ القرار واضح لا شبهة ولا لبس حوله.

إن الاستمرار في هذا النقاش أخطر من أي جدال داخلي آخر حتى إننا بتنا نتساءل هل فتح الجدل حول الوجود العسكري السوري في لبنان للوصول الى تسليم إسرائيل راس جسر لإسقاط القرار ٤٢٥ وقد سمعنا وقرأنا جميعاً التحليلات المنشورة في الصحافة الغربية حول أن الضغط على سوريا في لبنان تحت عنوان وجودها العسكري إنما يهدف إلى التوصل لإيقاف المقاومة في الجنوب - أي انتزاع موافقة لبنان الصريحة أو الملتبسة كما أعلن أحد السفراء الغربيين حول قبول لبنان بأن القرار ٤٢٥ قد نفذ، المأساة هنا أننا نلحق الأذى بسوريا تحت عنوان البحث عن سيادتنا فيما نحن نلحق الأذى بأنفسنا بل بسيادتنا، ومثلما قضية السيادة في الجنوب وفي الجنوب وحده فإن طريق السيادة بالتماسك مع سوريا ومع سوريا وحدها.

في الموازنة

تاريخياً منذ الحكومة الأولى للرئيس الحريري، لم يأت الحساب الختامي للموازنة كالحساب المقدّر في الموازنة بداية السنة.

وبالتالي فإن العجز الذي سيتحقق في نهاية العام من المتوقع أن يكون أعلى من هذه النسبة.

كذلك فإن مجموع الإيرادات المتوقعة كما تشير الموازنة الى ٤٩٠٠ مليار ليرة. تجعلنا نتساءل، ما الذي فعلته الحكومة حتى الآن لتفعيل الجباية لتكون أرقام الإيرادات الفعلية آخر السنة مثل الأرقام المقدرة لهذه الإيرادات بداية العام، خصوصاً وقد تعودنا سنة بعد سنة أن الإيرادات الإجمالية المحققة فعلاً كانت دون الإيرادات المقدرة دائماً من الملفت بالإجمال ان الموازنة هي موازنة تسيير أعمال حيث أن النفقات المخصصة للاستثمارات التنموية وغيرها لا تمثل الا نسبة قليلة من مجمل الموازنة علماً أنها أعلى ببضعة نقاط عما كانت عليه في العام ٢٠٠٠، وربما هذا مردّه الى الواقع الاقتصادي السيء الذي تعيشه البلاد.

دولة الرئيس، إن ضريبة القيمة المضافة باتت ضريبة العصر ومعظم الدول المتقدمة تطبقها ولكن لا بد من ملاحظة بعض الصعوبات عند تطبيق هذه الضريبة في لبنان.

١ - إن معظم المؤسسات التجارية وغيرها في لبنان لا تلتزم بمسك دفاتر المحاسبة العامة وبالتالي فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة ستواجه العديد من المشاكل والصعوبات.

٢ - إن الجهاز الضريبي إدارة وجباية في لبنان هو جهاز يفتقر إلى القدرة والدقة على التعاطي مع المؤسسات المختلفة وهذا ما يعيق تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

صحيح أن هذه الضريبة قد نجحت في الدول المتقدمة نتيجة وجود جهاز ضريبي فاعل وقادر ومؤسسي، في حين أن هذه الأجهزة في عالمنا الثالث عموماً وفي لبنان خصوصاً لا تتناسب مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

في موضوعات التخصيصية أو الخصخصة

إن أهم مشاريع الخصخصة نجحت في الدول المتقدمة حيث الدولة قادرة على ضبط الأمور لجهة الخدمات العامة الأساسية لكافة المواطنين لأن ضمان مصلحة المواطن العادي في الحصول على هذه الخدمات لا يتأمن إلا إذا كانت الدولة قادرة على ضبط الأمور بشكل جيد، ويخشى من قوانين الخصخصة إذا لم تدرس بشكل دقيق إن تذهب فوائدها إلى بعض الجهات النافذة وذلك نتيجة المفارقة الحاصلة في العالم الثالث والتي في غالبية الحالات نلاحظ أن القوى الفاعلة والمتحكمة هي نفسها ذات النفوذ المالي والاقتصادي مما يعني أن هذه الفئات ربما تتحكم بعملية الخصخصة لتحقيق مصالحها وامتيازاتها.

إن الطاقة الاستيعابية للسوق اللبنانية أو للاقتصاد اللبناني هي محدودة حالياً ولا يمكنها بالتالي استيعاب عملية خصخصة بعدة مليارات من الدولارات لذلك ما يمكن أن يحدث هو تخصيص جزء ما بمبالغ غير كبيرة لا يمكن أن تساهم في إطفاء جزء من الدين العام، إنما تذهب لتسديد الفوائد والتي قيمتها تفوق ملياري دولار سنوياً، مما ينتج عنه تآكل للمؤسسات العامة بشكل تدريجي ودون الحد الأدنى من الاستفادة كما هو موضوع ضمن سياسة الحكومة لتصحيح الوضع الحالي وأحد عناصره، هو إطفاء جزء من الدين العام خلال عملية الخصخصة بأسرع وقت.

دولة الرئيس، لقد وعدت الحكومة وتعهدت في بيانها الوزاري أن بداية عام ٢٠٠١ سوف يكون عام إطلاق المشاريع التنموية في الجنوب عموماً وفي المناطق المحررة خصوصاً هذه المناطق التي عانت لمدة ٢٢ عاماً من سنوات الاحتلال الإسرائيلي وآثاره المدمرة اقتصادياً ومعيشياً ونفسياً على واقع حال سكان هذه المناطق الذين استعادوا الوطن بدمائهم وبشهادتهم وبأطفالهم وبصمودهم وزنازين الأسر والمعتقلات سيادة الوطن الى الوطن. هذه المناطق نراها مغنية في الموازنة لا بل أن الحكومة أهملت بالقانون ٢٤٢ الذي خصص مبلغ ٥٠٠ مليار ليرة لاعادة اعمار الجنوب.

هذه المناطق نراها مغنية في الموازنة التي لم تلحظ أي خطة انمائية لها ولم تأخذ بالتوصيات النيابية التي اصدرها المجلس النيابي الكريم في جلسته التاريخية التي عقدت في مدينة بنت جبيل.

نحن نفهم الواقع الاقتصادي المتردي، ونفهم الحصار المفروض على لبنان من قبل أصحاب الرساميل الخارجية نتيجة النصر المقاوم الذي حققه الشعب اللبناني ضد إسرائيل، لكننا لا نفهم على الإطلاق حصاراً من الداخل على الجنوب، لذلك نرى، انه على الحكومة أن تتوجه جنوباً بورش الإنماء والتنمية والاعمار والخدمات لتكون الموازنة موازنة التحرير والتنمية وموازنة المقاومة والنصر.

ولأن الموازنة وسيلة لتنفيذ خطة التنمية وتوضع استناداً لهذه الخطة: ولأن هذه الموازنة كانت خجولة في موضوعات التنمية فإننا نقول:

- ١ - يجب المباشرة بتنفيذ القانون ٢٤٢ المتعلق بتأمين أموال لاعادة الإعمار وهي بحدود ٥٠٠ مليار ليرة لم يلحظ في الموازنة إلا ٥٠ مليار ونؤكد على تمسكنا بهذا القانون كحق مكتسب لجميع أهالي وسكان المناطق المحررة.
 - ٢ - إعطاء الأولوية في القروض الخارجية لمشاريع المنطقة المحررة الأساسية خاصة وإنها حرمت طوال السنين الماضية من أي من القروض. وإننا نسأل الحكومة ورئيسها أين أصبح مؤتمر دول المانحة فهل جرى استبداله بمؤتمرات الإقراض والقروض.
 - ٣ - إقامة المشاريع الإنتاجية التي بالإضافة إلى تحريكها العملة الاقتصادية، تستطيع أن تؤمن بعض من فرص العمل التي تساهم في تعزيز صمود وبقاء الأهالي في قراهم التي تتوجه نحو أن تصبح وللأسف فارغة.
 - ٤ - لا يمكن التأسيس لمرحلة جديدة تعوّض عن تأثيرات الاحتلال إلا بمشروع متكامل لتأمين بنى تحتية تشجع المستثمرين المحليين على توظيف أموالهم في المنطقة.
 - ٥ - إن مسؤولية الدولة أمام المحك في إطلاق مشروع اللطاني الذي يبقى أساس المشاريع الحيوية والجزهرية الضرورية في المنطقة وعلى مستوى كل لبنان.
 - ١ - يشكل عنوان تحدي وطني أمام الجميع خاصة وأن التمويل أصبح مؤمناً من قبل حكومة الكويت والدراسات جاهزة.
 - ٢ - يؤمن فرص عمل وتغطية لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية في كل الجنوب من مستوى ٦٠٠ م حتى ٨٠٠ م.
 - ٦ - الإسراع في تجهيز المستشفيات نظراً للحاجة الملحة ولغياب أي مركز صحي مجهز متكامل خاصة في بنت جبيل.
- دولة الرئيس، إن الموازنة هي عبارة عن برنامج أعمال الحكومة طوال السنة المالية الموضوع من أجلها وإعداد هذا البرنامج معناه إعداد سياسة الدولة في مختلف الحقول.
- ونحن وان كنا نفهم الصدارة التي أعطيت لوزير المالية بحيث جعلت الحكومة أشبه بمؤسسة يديرها أمين الصندوق كما يقول مورييس ديفرجيه فإننا لا يمكن على الإطلاق أن نضع أنفسنا في خانة المتسولين لتنمية المشروعات في الجنوب. لان الصدارة يجب ان نعطي للجنوب ولتحويل المشاريع التنموية في الجنوب.
- دولة الرئيس، هل تنتظر الحكومة حتى تعترف للجنوب ولأهله بحقه بالتنمية بفضلته وحقه كي لا ييأس

الجنوب من صدق الوعود؟ ولتسمح لنا يا دولة الرئيس أن نتحدث بصراحة، إذ أن الجنوب يغلي ومثلما خاطب الدولة في السبعينات جواباً على التجاهل والحرمان بالاعتصامات والتظاهرات، نخشى أن تكون دولة اليوم رغم الوعود والالتزام الظاهر بخيار المقاومة والنصر قد أصبحت جزءاً من أدوات العقاب للجنوب وللمقاومة!

نأمل أن تخيب مخاوفنا وأن لا تصدق تنبؤاتنا فتكذبنا الحكومة بوقائع خيارها المعلن جنوباً وان تثبت بالأفعال شعارها كل الجهات جنوب.. إذ استثنينا مجلس الجنوب الذي رغم إمكانياته المتواضعة والمحدودة حافظ على كرامة الدولة في الجنوب كي لا يكفر المواطن الجنوبي في كل شيء حتى في الدولة.

إن الديمقراطية يا دولة الرئيس ان تثبت المؤسسات أهليتها لاحتواء مطالب الشعب وتلبيتها، وان من يرم الجدران بين آذانه وصوت الشعب، لا يمنع هذا الصوت من بلوغ مرامي بل يهدد الجدران بالانهيار. نأمل حرصاً على الديمقراطية وعلى دور هذا المجلس أن تأخذ الحكومة كلامنا على محمل الجد فخسارة الجنوب قبل ربع قرن بدأت عندما رفع الحكام جدراناً بين آذانها وبين صوت الشعب، وما نخشاه اليوم بدلاً من ضياع الجنوب الذي تحميه دماء الشهداء والمقاومين أن يبدأ ضياع الدولة واضح.. فهل تنقصنا البصيرة.

دولة الرئيس، عندما نسمع التحذيرات والتهديدات المحلية والخارجية من خطورة أن يؤدي تمسكنا بحقوقنا بآخر حبة تراب من أرضنا حتى حدودنا المعترف بها دولياً إلى ما لا يحمد عقباه، فإننا باسم الجنوب نقول ونكرر القول أن الجنوب الذي دافع عن شرف العرب وكرامتهم وعزتهم يوم كان سكون التآمر يخيم على امتداد الوطن العربي إلا سوريا الآن التي أشهرت سلاح الموقف في ظلمة الليل ودفعت معنا وعنّا الثمن غالياً حصاراً، شهداء وجرحى نقول أن هذا الجنوب نفسه مستعد مرة أخرى أن يحمي شرف الأمة وهو يشهد على بعد أميال منه ثورة شعب فلسطين وانتفاضته بالدم تقاوم كما قاومنا وتواجه كما واجهنا.. فالجنوب أيها السادة لا ينتظر النصائح المعلبة ولا التحذيرات المبطنة ولا حتى التقارير المغفلة.. انه ينتظر الدعم والعون والمساعدة.

ذلك إن العقاب المقرر للجنوب ليس بحجب الأموال وقرارات الكونغرس الأميركي، العقاب يلقي بظلاله هنا.. مرةً بعرقلة تنفيذ القوانين والقرارات وخصوصاً القانون ٢٤٢ الذي خصص ٥٠٠ مليار ليرة للجنوب ومرةً أخرى بتناسي التوصيات النيابية التي أصدرها مجلس النواب في جلسته المنعقدة في بنت جبيل غداة التحرير.. وها نحن نشهد نموذجاً مشوهاً لهذا العقاب بتسريبات التطاول على رمز المقاومة في الجنوب.. عليكم يا دولة الرئيس - وفاتهم ان الجنوب الذي أدار ظهره لعقوبات الخارج ازداد صموداً وألقاً وتألّقاً، فإنه يرفع الصوت لظلال العقوبات في الداخل متمسكاً بحقه بالإنماء والإعمار إلا أنه يصم الآذان عن تشريع التطاول لأنها لا تنال منكم ولا من تراثكم ولا من الجنوب بل من أصحابها ومطلقها.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

وأنت تناقش الموازنة بلغة الأرقام والمال والانفعالات والرسائل ثمة من كان يعرب كحبة قمح وسط حقول من الألغام الإسرائيلية كي يرسم سنبلة في الجنوب كمشتل تبغ فضوا النار في دمنا كبسمة جدول أشعلوا المصابيح

على صفاف القلب واللون وكلما تهادى الوطن في حرمانهم كانوا دائماً أقرب إليه يحمونه برموش العين من الحسد والعين والشهادة تنمية عقد نفقتها كفن. والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة للزميل غنوة جلول

غنوة جلول: دولة الرئيس، الزملاء الكرام

الموضوع مناقشة الفذلكة وأجدها حقاً تعد بالنمو المستدام إذا ما جرى توفير الشروط الوفاقية والتنفيذية لها وأقول هذا انطلاقاً من المرتكزات التي أسندت إليها والجراءات التي اخذتها الحكومة وأعلق الآمال على ما يلي:

أولاً: أن الحاضر كما المستقبل يجابهنا بتحديات الأسواق الإلكترونية حيث تتجاوز القوى التنافسية كل الحدود الجغرافية وتتوقع المؤشرات أن يصل حجم الأسواق إلى ٨,٦ تريلون في سنة ٢٠٠٤ وأن تحمل عمليات هذه الأسواق تدريجياً محل هذه العمليات التجارية المباشرة لذا فان عمل الحكومة الجدي والمثابر لاتمام عملية الدخول في الشراكة الأوروبية المتوسطية وفي منظمة التجارة العالمية كما وعقد الاتفاقات التجارية الثنائية كلها حتميات ضرورية لتشريك شراكتنا كدولة في اقتصاد المستقبل ولتأمين خط الحماية الأول من الدوبان في عالم السوق الواحد.

هكذا يا سادة تكون مواجهة العولمة الايجابية لا بالسلبية.

ثانياً: كلنا يعلم بأن عمليات الإصلاح الإدارية المتكررة التي قامت بها الدولة أثبتت فشلها في خلق إدارات فعالة وذلك للعديد العديد من الأسباب. وإذا قيمنا تجارب الدول التي سبقتنا تنموياً واقتصادياً نجد أن الكثير من هذه الدول ما استطاعت أن تتجاوز عقدة القطاع العام وأن تنمو وتتطور إلا باعتماد الخصخصة ضمن أطر تنظيمية موجهة ومراقبة سمحت بإطلاق التنافس بين القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي مثلاً: احدى الدراسات تدل على احد القطاعات الحيوية ولن اذكر هذا القطاع الان وربما لاحقاً. تشير إلى أن التنافس في هذا القطاع أدى إلى تحسن الإنتاجية بنسبة ٣,٢٪ كما أدت الخصخصة إلى زيادة حوالي ٣٪ من النمو بالموارد، كما ان حجم الانفاق في المؤسسات الخاصة أقل بحوالي «٥» إلى «٧» مرات من الكلفة وحجم الإنفاق في المؤسسات العامة.

علماً بأن أي نمو يتواكب عادة وزيادة فرص العمل اذاً الخصخصة ليست فقط عملية بيع ممتلكات الدولة وانما هي ربما الادارات وفي خصخصتها شراكة مع الدولة ومدخول للدولة يؤدي الى النمو.

ثالثاً: أن القطاع الخاص اثبت جدارته كأحد العناصر الأساسية المحركة للاقتصاد والمؤدية إلى النمو إذا ما توفرت الأطر التحفيزية والمناخات المناسبة للاستثمار وهذا ما وفرتة الحكومة بتخفيض الجمارك وقانون تملك الأجانب وخفض تكلفة الضمان الاجتماعي وقانون تشجيع الاستثمارات الموجود حالياً في عناية مجلسنا الكريم وغيرها من الإجراءات المماثلة، وعندما تكون هناك القوانين المحفزة للاستثمارات فإن هذه القوانين

هي أيضاً محفزة للشباب اصحاب الافكار والمعروف في العالم المتقدم ان اغنى الأغنياء واصحاب الملايين هم بين ١٨ و ٢٤ عاماً، اذ في هذه الأعمال تكون الافكار وتكون القدرة على توظيف الافكار برؤوس مال ضئيلة للاتيان بثروات كبيرة.

رابعا: إجراءات الحكومة وسياساتها للحفاظ على الاستقرار النقدي والذي نعتبره عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وفي تحفيز الاستثمارات وكلنا يعلم أن التوجه الاقتصادي للحكومة والإجراءات المتخذة لاقت الصدى الإيجابي لدى الهيئات الدولية كما ظهر صداها في المؤشرات الاقتصادية بشكل إيجابي في الربع الأول من هذا العام.

ولا بد أن نحیی جهود دولة رئيس مجلس الوزراء وديناميته وتحواله في عواصم القرار الذي كان له الأثر الأكبر في تعزيز وضع لبنان وإعادته إلى الخارطة الاقتصادية بعد أن كاد يُختفي عنها، بما أعاد الثقة بلبنان وموقع لبنان في المنطقة والدور الذي ممكن للبنان ان يلعبه.

دولة الرئيس، ومع الجهود المبذولة ومع تقديرنا لكل ما ورد في الفدلكة إلا أننا نلحظ غياب توجهات واضحة للدولة في ملفات حيوية لا يزال الشعب اللبناني يعاني الشعب اللبناني من وطئتها واذكر منها ملفين أساسين وهما التربية والصحة.

وربما عدم معالجة هذه الملفات بدقة هي ما تدعو الشعب اللبناني وتجعله يشعر بأن المؤشرات الاقتصادية في الارقام لم تترجم حقيقة على واقع الأرض.

دولة الرئيس، إن المشاكل التربوية في لبنان كثيرة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تردي الأبنية المدرسية والنقص في تجهيزاتها التربوية والفنية وسوء التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية العامة والتوسع العشوائي في التعليم الجامعي وقصور التعليم المهني والتقني عن ملائمة احتياجات سوق العمل فما زال خريجو الحقوق والآداب العلوم الإنسانية والسياسية يمثلون أكثر من ٤٥٪ من خريجي الجامعة اللبنانية، بينما نسب الخريجين في التكنولوجيات الحديثة ما زالت ضئيلة ولا شك في أن هذا الوضع ينعكس سلباً على دخول الخريجين الجامعيين إلى سوق العمل ويؤدي إلى اليأس القنوط ومن ثم إلى الهجرة. كما تدل الدراسات أيضاً على تدني نسبة الخريجين إلى حوالي ٨ ٪ من أجمالي الخريجين فهذا يدل على أن اعداداً كبيرة من طلاب الجامعة اللبنانية يراوون مكانهم في الجامعة ولا يتخرجون وبالأخص من كليتي الحقوق والآداب. وبالرغم مما سبق وأهمية الانكباب وبسرعة على معالجة وضع الجامعة فلا يزال أمر تعيين العمداء مجمداً.

ونسأل عن الأسباب فيقال أنها سياسية، ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالشان التربوي، متجاهلة مستقبل حوالي ٧٢٠٠٠ ألف طالب لبناني وأساتذة وضعهم معلق بانتظار الفرج.

أما التعليم الرسمي المهني يا دولة الرئيس فتنقصه المهنات المجهزة والبرامج الحديثة وخاصة التقنية منها كما

والتصنيف للبيكالوريا الفنية خاصة. كما يعاني القطاع المدرسي من التسرب برغم إلزامية التعليم وتعاني المدارس من النقص في التجهيزات والبناء وغيرها... ونلاحظ في القطاع التربوي ارتفاع معدل إنفاق الأسر اللبنانية على التعليم حيث يصل في لبنان إلى حوالي ١٣ ٪. نسبة إنفاق الأسر على التعليم بينما في الدول المتقدمة يصل إلى حوالي ٣ ٪.

وترتفع نسبة المنح المدرسية المقدمة إلى العاملين في القطاع العام إلى ٢٢٦ مليون دولار تذهب في غالبيتها إلى الطلاب والتلاميذ في القطاع الخاص. فأى نظام وأي تربية عندنا إذا كان أهل النظام لا يثقون بالنظام. ولا بد من الإشارة إلى التفاوتات الكبيرة في قيم المنح التعليمية التي يمنحها القطاع العام فهي تختلف بين تعاونية الموظفين وصناديق التعاقد ووزارتي الدفاع والداخلية كما سبق لا بد بالتفكير بمشكلة الإنفاق على التعليم وتطوره وأن نتنبه إلى خطورة استمرار المنح الحالي وخصوصاً في وقت تتوجه فيه التلاميذ نحو القطاع التعليمي العام بسبب الضائقة الاقتصادية وفي وقت تسعى فيه الدولة إلى ترشيد الإنفاق.

كما ولا بد من التذكير بما سبق وبعدما أصبح عمر الحكومة حوالي ٧ أشهر ومع تقديرنا للصديق العزيز معالي وزير التربية وجهوده بالتجوال في المناطق فإن ما سبق يدفعنا إلى السؤال ما هي سياسة الدولة تجاه الملف التربوي؟ هل هناك حقاً سياسة تربوية لتوجيه الطلاب للاختصاصات التي تتلائم واسواق العمل كي نحد من الهجرة. كيف يمكن أن نبني اقتصاد المعرفة في جامعة وطنية دون عمداء قديرين وهل يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية دون توزيع عادل للمؤسسات التربوية أو مدارس مجهزة لتعليم البرامج الحديثة بكفاءة.

واختم سؤالي طبعاً عن حصّة بيروت العاصمة التي تعاني نقصاً فادحاً في المدارس المؤهلة لماذا لم تلحظ اعتمادات لمدارس بيروت علماً أن أكثر التلاميذ في لبنان كلهم يتعلمون في بيروت؟ إنني أضع أسئلتي برسم الحكومة وأطالب بتطبيق مبدأ الإنماء المتوازن في الملف التربوي على مدينة بيروت، علماً أننا كنواب بيروت قمنا بصولات وجولات واعددنا دراسات ورفعنا مطالب ولكن إلى الآن لم نجد أي زيادة في أي مدرسة لبيروت، وكما سمعنا من الزملاء هناك فقط ٤ مدارس مؤهلة ٦٠ ٪ من التلاميذ يتعلمون في بيروت.

أما الملف الصحي فحدث ولا حرج فأكثر ما أدهشني ويدهشني هو عدد الصناديق الصحية الموزعة على مختلف القطاعات لتأمين التغطية الصحية. ويبقى الاستشفاء الرقم الأساسي للفاتورة والبطاقة الصحية اللبنانية كما أن الدراسات تشير وبرغم الفاتورة العالية التي تتكبدها الدولة ان اللبناني يساهم بحوالي ٤٥ ٪ من نفقته الاستشفائية مقابل ١٥ إلى ٢٠ ٪ في الدول المتقدمة. ويعاني القطاع الصحي من فائض في الأطباء ونقص فاضح في عدد المرضى والمرضات المؤهلين، واكتفي بهذا وأطرح السؤال: أما آن الأوان لاستراتيجية لقطاع الصحة في لبنان تعتمد على المعرفة التي تنبع من توحيد الصناديق الطبية تدريجياً ربما للوصول إلى البطاقة الصحية مما يؤدي إلى خفض النفقات وتحسين الوضع الاستشفائي وربما تتوازن هذه مع خطة فعلاً لايجاد دور للأطباء ليتحول لبنان بمستشفياته الحديثة ليصبح فعلاً مشفى للشرق الأوسط.

لقد قرأنا في (الموازنة) عن رسملة الضمان اذا كان هذا المقصود حسناً والا فالسؤال يبقى في رسم الحكومة.

وبما اننا في خضم الملف الصحي نتساءل ايضاً لماذا غابت الاعتمادات لتجهيز مستشفى بيروت عن الموازنة علماً ان بيروت لا تملك مستشفى حكومي، وأهل بيروت بامس الحاجة اليه ومن جديد نطالب بتطبيق الانماء المتوازن على بيروت، ان أي انماء متوازن وأؤيد هنا كل من طالب بالانماء المتوازن لكل لبنان بدءاً بانشاء شبكة طرق اذ ليس من الممكن حصول أي انماء متوازن اذا لم يكن هناك شبكة طرق متماسكة لذا نطالب بتحريك وتفعيل سريع واطلاق سريع للمشاريع بواسطة مجلس الانماء والاعمار الذي كان ساكناً طيلة الفترة الماضية.

أما فيما يتعلق ببيروت فأضم صوتي إلى زملائي في كتلة قرار بيروت بالتأكيد على أهمية وحيوية تخصيص المطالب كأعطاء صلاحيات لبلدية بيروت وهي البلدية الوحيدة في لبنان التي لا تتمتع بالصلاحيات التنفيذية ودعم الحلول المنصفة لمستثمري تعاونية بيروت كما نطالب بالمزيد من المعاجات البيئية وغيرها.

دولة الرئيس، لقد حاولت الإضاءة على ملفين إذا عولجا من شان ذلك تأمين بعض الحماية الاجتماعية للبنانيين وإعطائهم سلاح المعرفة للمقاومة في زمن العولة. وإن من أهم عناصر اقتصاد المعرفة هو العنصر البشري المؤهل القادر على مواكبة التطورات العلمية. وعلى ايجاد لقمة العيش للتمسك بالموطن وان اجدر قطاع لتأهيل المواطن هو القطاع التعليمي العام.

دولة الرئيس، ان علة علل هذه البلاد هي الطائفية المتعششة في الوظائف والتي تتسرب تدريجياً الى خريجي المدارس والجامعات حال خروجهم لمواجهة الواقع بشكل عام.

في احدى زياراتي لمدرسة أو اكثر واجهت مع التلاميذ الذين يبلغون ال ١٦ عاماً ما نراه على شاشات التلفزة من سياسات ومن مصارحة ومطالبة ومواربة وطائفية وقد اذهلني ما سمعت وما حاورت به التلاميذ، وقد اقنعتهم وربما لم اقنعتهم ولكن أي جيل سيحتمي البلاد مستقبلاً، هذا جيل ال ١٦ عاماً الذي بعد عدد قليل من السنوات سيحمل مقادير هذا البلد.

أما آن الآوان لطرح موضوع الاصلاح السياسي او الغاء الطائفي السياسية موضع البحث بدءاً من المدرسة ومن عام الى ١٦ عاماً الى الروضات. اما ان الاوان بان نطالب بانشاء الهيئة العليا لالغاء الطائفية لقول فعلا في هذه الأمور والوصول ربما ببطء او بالتداول الى حل مريح يحمل فعلا معه بشائر الوطن.

وختاماً وفي اليوم يحتفل فيها لبنان ولا يزال بنشوة عيد التحرير نهىء الشعب اللبناني مجدداً بتحرير الجنوب داعين إلى المزيد من التضافر لتحرير مزارع شبعا ودعم الدول العربية الشقيقة في قضاياهم المحقة للوصول إلى حل شامل يتحرر معه الجولان ويسترد به القدس الشريف.

وأن الجنوب لم يكن ليتحرر لولا تضامن المسؤولين وجدية اللبنانيين مدنيين ومقاومين في النضال كل من موقعه وكل بقدرته وثقتهم بقدرتهم في استعادة ارض الجنوب الغالي ولولا أيضاً دعم سوريا الشقيقة التي لعبت دوراً مميزاً في مساندة الشعب اللبناني في أدق الظروف التي مرت بها.

أن الوضع الاقتصادي الذي يعاني لبنان منه اليوم هو ثمن الاحتلال الاسرائيلي والنكسات الداخلية التي مررنا بها الموازنة التي نناقشها اليوم تشبه لبنان إذ أنها تعكس ثمن التحرير الغالي و ثمن الحروب التي مر فيها لبنان، كما انها كلبنان قوتها في ضعفها وخصوصيتها إذ أنها وبالرغم ضالة الانفاق الاستثماري نتوخى نموا بنسبة ٣ ٪ وهذا ممكن إذا توحدا شعبا ومسؤولين وإذا توافرت الأجواء الإيجابية والتضامن على جميع المستويات والسرعة والديناميكية في إقرار الإجراءات الكفيلة في تنفيذ التوجهات الاقتصادية للحكومة . وليست مجلس الوزراء مجتمعاً يتمتع بدينامية رئيس الوزراء وأيضا بالتعاون والتكامل مع سوريا الشقيقة علنا نكرر إنجاز التحرير الذي حققناه منذ عام بدعمها لنا على الصعيد الاقتصادي .

عشتم وعاش لبنان .

الرئيس : الكلمة للزميل محمد رعد

محمد رعد : دولة الرئيس ، الزملاء النواب ،

نناقش السياسة المالية للحكومة على مقربة أيام خلت من يوم المقاومة والتحرير الذي أنجز فيه المجاهدون اللبنانيون أقدس مهمة وطنية ضد اقذر عدو في التاريخ ، واستطاعوا تحطيم كبريائه و طرد قواته الغازية واستعادوا القسم الأكبر من أرضنا المحتلة واسروا عددا من الصهاينة الغاصبين لهدف تحرير ما تبقى من الرهائن اللبنانيين وغيرهم في زنانات العدو وسجونه .

والاهم من ذلك كله أن هذا الإنجاز الوطني قد حال دون سقوط المنطقة العربية في فخ التسوية الأمريكية المجحفة والمنحازة إلى مصالح الكيان الصهيوني المتفعل على حساب مصالح الأمة العربية بأسرها عموماً ومصالح الشعب الفلسطيني المظلوم خصوصاً .

فإلى كل الذين اسهموا في تحقيق هذا الإنجاز التاريخي نوجه التحية والتقدير ونحنى أمام قامات المجاهدين وأرواح الشهداء ومعاناة الأسرى وآلام الجرحى و ثكل العوائل ويتم الأطفال ويعز علينا في يوم المقاومة والتحرير ورغم مرور عام على عرس الانتصار ، أن نرى الأسرى المحررين يعتصمون في زناناتهم في معتقل الخيام على مدى ثمانٍ واربعين ساعة بعد ان أمضوا اكثر من ١٠ سنوات احتجاجاً على سوء رعاية الحكومة لهم وتجاهل مطالبهم وهم عنوان الوطن ورأسماله وفخره .

ولأن الكرامة أعز من المال والحرية أغلى من كل شيء ، فإن مقياس نجاح السياسات الاقتصادية هو تحريك الاقتصاد وتحقيق النمو على قاعدة تمسكنا الصريح والقوي والواضح بموقفنا الوطني المؤيد والداعم لخيار المقاومة .

وإذا كانت المقاومة قد أثبتت جدواها وصحة الرهان عليها ، فإنها تعرف تماماً دقة الظروف التي تحيط بها وستبقى على عزمها لا يخيفها تهويل ولا يدفعها للزلل استخفاف ولا يشيها عن القيام بواجبها شيء .

ولبنان الذي يحتضن مثل هذه المقاومة الوطنية الشجاعة والحكيمة والصادقة والشريفة لا يجد ما هو أولى من

التمسك بالمقاومة لتحرير مزارع شبعاً وتلال كفر شوبا والنقاط الثلاث التي تحفظ عليها لبنان أثناء ترسيم الخط الأزرق خصوصاً بعد فشل الرهانات والخيارات الأخرى، لاستعادة آخر حبة تراب من أرضه ووضع حد نهائي لتهديدات الصهاينة التوسعيين وتحرير كل أبنائه الأسرى والمعتقلين ومنع العدو من ارتكاب أي عدوان أو إلقاء أي شروط وبناءً عليه، فالمقاومة والحكومة والجيش وكل المجتمع اللبناني يجب أن يقوم كل واحد منهم بدوره لخدمة هذه الأهداف بشكل تكاملي دون أن يتسرب لأي منهم وهم أن حركة الآخر تعطل حركته أو تضعف من تأثير جهوده.

وفي قناعتنا أن الوطن يحتاج لتضحيات الجميع وجهود الجميع، ومن كان يبذل دمه من أجل الآخرين من حقه أن يصاب ويحفظ، خصوصاً في لحظات المواجهة مع الغزاة المحتلين.

دولة الرئيس . . .

إن المقاومة حريصة كل الحرص على التعاون مع الجميع، مسؤولين وقوى وفعاليات وخصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد وتحتاج من الجميع إلى تضافر جهودهم بالكامل لعلمهم يستطيعون استدراك الوضع الاقتصادي الصعب والثبات على الموقف المشرف الذي يقفه لبنان رئيساً ومجلساً نيابياً وحكومة وشعباً ومقاومة وجيشاً في وجه الاحتلال والإرهاب الإسرائيلي الذي يتجسد اليوم بأشنع مظاهره بشارون وتماديه في قتل الأطفال في فلسطين الانتفاضة وقصف المعتقلين في السجون بالطائرات الحربية الأمريكية الصنع.

دولة الرئيس . . .

لم يعد خافياً أن الركود الاقتصادي وتدهور الأوضاع المالية العامة في البلاد شكلاً مخاطر جمة على المعيشة ومستقبلها في لبنان، وبات واضحاً أن مجمل الإيرادات العادية للخزينة لم تعد تكفي لتغطية خدمة الدين.

والخطورة لا تكمن في حجم العجز والدين بحد ذاته، إنما الخطورة هي في مصادر هذا الدين وطريقة استخدامه.

فديننا المتعظم، يستنزف موارد القطاع المصرفي والتي هي بالأصل ودائع للناس (بالليرة والدولار)، حيث أصبحت حصة المصارف تشكل ٧٢٪ من مديونية الدولة وهناك جزء لا يستهان به من هذه المديونية مصدره اكتتابات صندوق الضمان الاجتماعي التي هي في حقيقتها أموال للمتقاعدين وللعمال، واكتتابات الجمهور، مما يعني أن مجمل الودائع المصرفية للناس، هي دين مع الدولة، وبالتالي فإن أي أزمة مالية عامة أو مصرفية سوف تطيح بأموال الناس وتعرضهم لكارثة لا سمح الله.

ومن جهة أخرى، فإن الاستدانة تتم إما بالعملة المحلية لغرض تغطية إنفاق جار غير منتج يزيد في نسبة العجز، وإما بالعملة الأجنبية لتغطية أو إعادة هيكلة خدمة الدين أو الدين ذاته، وفي كلا الحالتين لا توظف في الإنتاج وإنما في استهلاك القطاع العام غير المنتج وفي خدمة الدين.

ولتتصور جميعا حجم تضخم المأزق حين يخلو لبنان من الموارد والثروات الطبيعية وحين يتوقع بلوغ الدين نهاية العام الجاري ما يفوق ال ٢٨ مليار دولار .

دولة الرئيس ، منذ تولي الرئيس الحريري الحكم قبل تسعة أشهر باشر جملة من الإجراءات والتدابير التشريعية والإدارية تلمسنا من خلالها ملامح سياسة اقتصادية توسعية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي عبر مجموعة توجهات منها:

- ١ - تحرير الاقتصاد من خلال اعتماد الأجواء المفتوحة، خفض الرسوم الجمركية، التوجه لخصخصة بعض القطاعات، تحرير القطاع العقاري عبر قانون جديد للإيجارات .
 - ٢ - إزالة العوائق الإدارية والقانونية وتبسيط الإجراءات من خلال إعداد قانون جديد للمحاسبة العمومية، وقانون جديد يعيد تنظيم مؤسسة ضمان الاستثمارات إضافة إلى قانون جديد للجمارك، وقانون جديد لتملك الأجانب .
 - ٣ - خفض كلفة الإنتاج وذلك من خلال: إعفاء المواد الأولية المستوردة لحساب الصناعة اللبنانية من الرسوم الجمركية، خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي، إصدار قانون جديد لتشجيع الاستثمارات يقسم لبنان إلى ثلاث مناطق، إعادة هيكلة مؤسسة ضمان الاستثمارات .
 - ٤ - التخفيف من أعباء الإدارة العامة وذلك من خلال: صرف الموظفين من الأجراء والمتعاقدين والمياومين بدءاً من وزارة الإعلام وتلفزيون لبنان، دمج مصالح المياه في لبنان في خمس مصالح، إلغاء وتخفيض تعويضات تتعلق بالعسكريين .
 - ٥ - استكمال المشروعات السابقة عبر استخدام القروض المتوافرة والتي تتراوح قيمتها بين مليار و ٦٠٠ مليون دولار ومليار و ٨٠٠ مليون دولار باختلاف التقديرات .
 - ٦ - استعادة أجواء الثقة والاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال مختلف الإجراءات الخمسة السابقة إضافة إلى الحوار مع الهيئات والمعاملات المحلية والخارجية، ومن خلال قانون مكافحة تبييض الأموال والاستمرار في مكافحة الزراعات الممنوعة .
- وهذه الملامح ، مستوحاة في بعض جوانبها من بنود الورقة الإصلاحية التي أعدت في العام ١٩٩٧ ولم ينفذ منها شيء آنذاك .

وهذه الملامح ، وخلافا لتقديرات البعض ، لا تشكل تحولا عن خيارات الرئيس الحريري السابقة خلال فترة ٩٣ - ٩٨ بل إنها تؤكد السياق العام لبرنامجنا الهادف إلى تكريس دور لبنان كمركز خدمات وأعمال في المنطقة ومحاولة تأجيل أي انهيار مالي أو اقتصادي محتمل ، عبر امتصاص المزيد من الرساميل بالعملات الأجنبية والمحلية لتمويل عجز الخزينة ، أو بمعنى آخر المزيد من الاستدانة ، بيد أن برنامج الحكومة الحالية جاء ممزوجا برزمة من

التوجهات الإصلاحية صيغت بلغة متواضعة في توقعاتها ومحاذرة الإعلان عن خطة اقتصادية تكون ملزمة للحكومة في محاسبتها على أساسها.

ولعل هذا ما فرضته الظروف المالية العامة المتدهورة في البلاد وتبدد الوعود السابقة واخفاق الرهان على المشروع الأمريكي للتسوية في الشرق الأوسط وعدم كفاية مشروعات البنى التحتية لجذب الاستثمارات المتوقعة، واخلال أصدقاء لبنان بالتزاماتهم بالمساعدة، وتراجع معدل نمو الناتج المحلي بدءاً من سنة ٩٧ وصولاً إلى الصفر في العام ٢٠٠٠

وفي تقييم سريع لتلك الملامح والإجراءات لا بد من التوقف عند بعض النقاط:

أولاً: فيما يتعلق بالخصخصة

هذا الأمر عندما يطرح في لبنان يقال أن الهدف منه تحصيل موارد مالية تصل في أحسن التقديرات إلى خمسة مليارات دولار، ستسهم في حل مشاكل الدولة المالية عن طريق إطفاء جزء من الدين العام والحد بالتالي من أعباء خدمة الدين على الموازنة، كما ستسهم في جذب الاستثمارات لدفع النمو الاقتصادي وستخفف من كلفة تغطية العجز في بعض المؤسسات العامة كمؤسسة كهرباء لبنان وشركة الميديل إيست، وستحقق تنافسية تؤدي إلى تخفيض الأسعار.

والاتجاه للخصخصة تفرضه الأعباء الثقيلة الملقاة على عاتق الدولة وحالة الاهتراء المالي والإداري التي وصلت إليها البلاد.

ونحن نرى في كلا الأمرين مبرراً وجيهاً لمراجعة دور الدولة في بعض الميادين، ولكن دون التضحية بدورها القائم على مفهوم الرعاية الشاملة، وتأكيد قدرتها على التدخل للحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. إننا لا نشارك الآخرين رهاناتهم المبالغ فيها على الخصخصة لتصحيح الأوضاع المالية للدولة، ونعتبر أن عمليات التخصيص التي تنوي الحكومة القيام بها يجب أن يسبقها وضع إطار قانوني ومؤسسي سليم لمباشرتها ومراقبة عمل المنشآت بعد تخصيصها، بكفاءة ودقة،

رئيس الحكومة: هناك قانون صدر

محمد رعد: هناك الكثير من القوانين لا تنفذ يا دولة الرئيس

رئيس الحكومة: هناك قانون، وكل إطار يجب أن يأتي للمجلس.

محمد رعد: يعني، انتم ملتزمون بالاطر الذي وضعته حكومة الحص.

كما أننا نرى أن عجز مؤسسة كهرباء لبنان مفتعل، ومعالجته لا زال أمراً ممكناً لا بل إننا ندعي إمكانية تحقيق أرباح لتلك المؤسسة إذا ما اتخذت التدابير اللازمة والممكنة موضوعياً لاعادة تأهيل هذا القطاع الحيوي.

ثانيا: فيما يتصل بخفض كلفة الإنتاج:

مما لا شك فيه أن إعفاء المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة لغايات الاستخدام الصناعي من شأنه المساهمة في خفض كلفة الإنتاج، إلا أنه من غير المفهوم استبعاد المدخلات الزراعية من هذا الإعفاء.

أما فيما يتصل بخفض اشتراكات الضمان الاجتماعي فإننا نريد أن نلفت النظر إلى أن اعتبار الفائض المحقق في فروع الضمان الثلاثة مبررا كافيا للدلالة على ارتفاع نسب الاشتراك وبالتالي العمل على تخفيضها هو أمر في غير محله تماما، إذ أن هذا الفائض تحقق في ظروف استثنائية لا تتكرر وذلك عندما قام الصندوق بتوظيف أمواله في سندات الخزينة بفوائد فاقت ال ٣٠٪ وبالتالي فإن هذا الفائض معرض للذوبان خلال ثلاث سنوات بحسب تقديرات أوساط الصندوق.

من هنا فإن هذا التخفيض الذي قد يبدو مقبولا في مرحلة الركود الحالية ينبغي أن يكون مؤقتا بحيث يعاد النظر بالاشتراكات بشكل دوري، مع الأخذ بعين الاعتبار ديمومة عمل المؤسسات واستمرارية التقديمات الاجتماعية للمضمونين.

ثالثا: على صعيد تخفيض أعباء الإدارة العامة

لا يسعنا إلا أن نعرب عن سخطنا إزاء صرف أي موظف بما كان، سواء في وزارة الإعلام أو في التلفزيون أو في المبدل ايست وغيرها، نطالب الحكومة بالعزوف عن مبدأ صرف الموظفين خصوصا في زمن الضيق والتردي المعيشي لأنها ترتكب في البلاد جريمة تطال آلاف العائلات بقصد التخفيف من الأعباء دون لحظ الآثار الاجتماعية السلبية التي تطال ١٢٠٠ موظفا في المبدل ايست ومئات وآلاف آخرين في مؤسسات وإدارات أخرى ودون أن تلحظ مسؤوليتها في عدم تأهيل ورعاية من هو مهيا للتأهيل والرعاية وإنما نأسف أن تطالب الحكومة بتشريع شراء سيارات متوسطة تعمل على المازوت، وقد عرفنا لمصلحة من كان هذا المشروع، ثم يتخذ مجلس الوزراء قرارا بملاحقة السيارات الصغيرة العاملة على المازوت ويضع ذلك تحت لافتة حماية البيئة.

الرئيس: اريدك ان تغيدني عن هذه لمصلحة من كانت؟ لمصلحة شخص؟

محمد رعد: يعني بعض أصحاب الوكالات المعروفة أيها السادة.

إن البيئة تحتاج من الحكومة اتخاذ قرارات أكثر جرأة لا تزال حتى الآن تتردد في اتخاذها إكراما لبعض المدعومين، فيما تستقوي على الضعفاء المساكين من السائقين العموميين.

ومن جهة أخرى فإننا لا نفهم معنى للتنفيذ المجتزأ والمنقوص لبعض القرارات مثل القرار الذي صدر عن مجلس الوزراء ويقضي بتعيين ١٢٤ استاذ متفرغا في الجامعة اللبنانية نفذ القرار بحق ٩٧ منهم وحتى الآن لم يصدر مرسوم الباقيين وعددهم ٢٧ علما أنه لا يوجد أي مسوغ قانوني لتأخيرهم.

رئيس الحكومة: هذا حصل في الحكومة السابقة

محمد رعد: وفي حكومتكم الان عرض الموضوع، ثم احلتموه الى اللجنة.

وفي موضوع التوظيف ايضا يقوم مجلس الخدمة المدنية بانجاز مباريات ويعلن اسماء الناجحين الذين يحتاجهم في الادارات الرسمية وتأتي الحكومة لتتعاقد مع آخرين من خارج المباراة وتهمل المباراة والناجحين فيها، أو تعين قسماً منهم وتترك القسم الآخر لحساب توازنات طائفية او لعدم مناسبة بعض الاشخاص مع عقلية بعض المسؤولين.

رابعاً: فيما يتصل بإكمال المشروعات السابقة:

لقد تركز الإنفاق الحكومي على إنشاء البنى التحتية المتصلة بقطاع الخدمات بشكل أساسي، وبات مطلوباً الآن إعطاء الأولوية لتأهيل البنى التحتية اللازمة للزراعة والصناعات الذكية وتنمية مناطق الأطراف، وخصوصاً بعلبك - الهرمل - وعكار والمناطق الجنوبية المحررة والمتاخمة التي حرمت من ثمار الإعمار والنمو طوال سنوات الاحتلال الصهيوني، ويصبح من نافل القول التذكير بوجوب تنفيذ مشروع الليطاني بمراحله المتبقية، وتطوير قانون المشروع الأخضر، وبناء سراي بنت جبيل ومعالجة موضوع مستشفاه ومستشفى مرجعيون، وإنشاء مسلخ حديث للنبطية وصور، وتحديث السجون في الجنوب وشق الطرقات الموصلة بين الاقضية والقرى التي كانت تحت الاحتلال والاهم من ذلك بدء ورشة ازالة الألغام التي تمثل احتلالاً مخفياً بدءاً من جزين واقليم التفاح وصولاً الى حاصبيا والبقاع الغربي، مروراً بالنبطية وبنت جبيل ومرجعيون. كما ان الإسراع في إنشاء مجلس إنماء بعلبك - الهرمل ودعم الصادرات الزراعية والتعويض على الذين أصابهم السيول بأضرار جسيمة في أرزاقهم وبيوتهم امر مفروغ منه.

وإننا وبسرعة نقترح على الحكومة بعض الاجراءات لخفض عجز الموازنة وتحفيز النمو أولاً

- الشروع الجدي والجري في برنامج إصلاح الإدارة وفق خطة شاملة بعيدة عن سياسة الاسترضاء والاستيعاب والاستئناس
- تفعيل الجباية وتنظيمها بالشكل الذي يشجع المواطن على دفعها والتشدد في تحصيل المستحقات من المكلفين بالربح الحقيقي كشركات الأموال والمصارف والوكالات الحصرية
- الإسراع في تطبيق القيمة المضافة
- توسيع قاعدة الضريبة لتطال كل من يحقق أرباحاً طائلة
- استرداد حقوق الدولة من شركتي الخليوي والأملاك البحرية
- دعم الصادرات والعناية بوقف التهريب واعادة النظر بالاتفاقات التجارية والاقتصادية مع كثير من الدول

- فرض ضريبة على ريع الفائدة لاسيما سندات الخزينة

دولة الرئيس . . .

إن الأرقام المفزعة التي تتداول بين الاقتصاديين حول حجم الدين والعجز المقدر في الموازنة ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، كل ذلك يجعلنا نتوقع من الحكومات أداء قانونيا واداريا واقتصاديا فضلا عن الاداء السياسي الرصين الذي يعزز ثقة المواطنين على الاقل بمسؤوليهم وجديتهم في متابعة الأمور، علما أن التجاذب السياسي الذي يحصل عادة بين الحكومة والمعارضة يضعه المراقب في إطاره المعلوم، لكن الخطورة تكمن في التجاذب وعدم التضامن الوزاري الذي ينعكس تباينا ملحوظا في المواقف والتصريحات حول عدد من المسائل الحساسة والمهمة والتي تتصل بمستقبله ومصيره ورهاناته.

وشكرا

الرئيس: الكلمة للزميل بيار الجميل

بيار الجميل: دولة الرئيس،

يستحيل على الدولة، اي دولة، مهما حسنت نياتها أن تعالج القضايا المالية والاقتصادية، والاجتماعية. دون أن تتصدى بجرأة وواقعية للقضية الوطنية لان الربط بين القضيتين ليس وليد تحليل نظري بل استنتاج بعد تجربتين منذ اتفاق الطائف الى اليوم، قامتا على فصل الازدهار الاقتصادي والاجتماعي عن الحل السياسي، لئلا نقول عن المطالبة بالسيادة والاستقلال.

التجربة الاولى كانت مع حكومات ظنت أن في مقدورها خلق ازدهار انطلاقا من اقتصاد انفاقي تبذيري، والتجربة الثانية كانت مع حكومات سعت هي ايضا الى انماء اجتماعي واصلاح اداري على اساس اقتصاد تقشفي طال الانفاق الاستثماري بدلا من الانفاق الجاري، وقد تعثرت التجربتان عنوان تعثر الاولى المديونية الباهظة، والثانية الجمود المسيطر.

ولا اغالي اذا قلت أن المديونية الباهظة، مثل الجمود المسيطر أدت الى شلل الحركة الانمائية، والاقتصادية الى افلاسات متتالية. من هنا، فان مطالبي ونحن نناقش الموازنة العامة باعطاء أهمية قصوى للقضايا الوطنية، لا تهدف فقط الى استرجاع السيادة والاستقلال والكرامة الوطنية، انما الى حل قضايا المواطن الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية من الباب الصحيح.

فحيث السيادة ووجوب اعادة النظر بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتتالية منذ ٩٣ الى اليوم هناك استقرار حقيقي، وحيث الاستقرار الحقيقي هناك الامن، وحيث الامن لا القمع تتوافد الاستثمارات الوطنية والاجنبية فتبنى المصانع والمعامل وتطلق المشاريع وتقام المؤسسات الاجتماعية والسياحية، وتدور العجلة الاقتصادية القادرة على استيعاب اليد العاملة واجتذاب الادمغة اللبنانية المهاجرة.

ان الاقتصاد اللبناني منذ بداية التسعينات يزرع تحت معادلة مفادها مديونية دون نمو وانماء أو تقشف مع جمود في حين أن لبنان قادر، كما اثبت في السابق أن يبني اقتصادا صحيحا دون ان يرهن اجياله ومستقبله لفوائد المديونية.

ان عدم الانسجام في السياسة الاقتصادية للدولة ادى الى فقدان المنافسة وبات الاقتصاد اللبناني ريعياً، همه تسديد فوائد الدين العام بدل أن يكون اقتصادا انتاجيا يخلق فرص عمل للشباب والمهارات اللبنانية. على اننا نهيىء بالدولة ان تخلق اجواء امل، تشجع المستثمرين على تكوين حركة اقتصادية تدور بين المواطنين، لا حركة مالية فقط تتوزعها أصحاب الرساميل والمؤسسات المصرفية على حساب الاقتصاد الانتاجي.

ولا ابالغ اذا قلت ان الحالة المأساوية الاقتصادية والاجتماعية التي تسيطر على الشعب كان في امكانها ان تولد ثورات لولا الاعتبارات الطائفية والضغط الامنية.

لا اقول هذا الكلام من موقع المعارض اذ ان هناك قضايا تتعلق بمصلحة الوطن العليا، لا يجوز التعاطي معها من موقع الموالاتة او المعارضة. والموازنة هي احدى هذه القضايا، لان الموازنة الجيدة تنعكس على الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، وموازنة أهملت قواعد أي موازنة سليمة كسياسة ادارية فاعلة وسياسة نقدية ناجحة وسياسة اقتصادية محفزة للنمو وسياسة ضريبية عادلة وسياسة رسمية لادارة الاملاك العامة. وضعت أيضاً في ظل مناخ سياسي سيء تنعكس سلباً على الاقتصاد والمواطنين جميعاً وبالتالي لا اريد من خلال كلامي أن اضع الخنجر في الجرح لان الجرح فينا جميعاً، ولكن لا بد من اثاره بعض الامور التي نعتبرها معيقة لانهاض البلد. مالياً، واقتصادياً واجتماعياً.

ولو توافرت هذه الامور لكنت الحكومة اطلت علينا بموازنة مختلفة ترضي مجلس النواب وعبره الرأي العام اللبناني. ان لبنان لا يستطيع أن يسير دائماً بعكس السير، لقد جرب هذا الخط ودفع ثمنه غالياً، فالاستثمارات والمساعدات لا يمكن أن تأتي من دون ان يلتزم لبنان سياسة تناسب موقعه وامكاناته وقدراته.

ان الزيادات لا تؤدي الا الى مزيد من الخراب، فلماذا اليوم لا نتجاوب مع نصائح البنك الدولي؟ خاصة على صعيد تحقيق الوفاق الصحيح وسد الثقب الذي تكلم عنه ولفنسن. ولماذا لا نتعامل بايجابية مع توصيات الامم المتحدة؟ ولماذا لا نأخذ بعين الاعتبار توصيات الدول الكبرى الصديقة؟

لنختصر الامور، نقول ان التزام لبنان بمفاهيم الامن الذي لا يتعارض والحرية والقواعد الاقتصادية الصحيحة هو السبيل الاقرب للخروج من الازمة الاقتصادية. فالدول والمؤسسات الدولية والاقليمية اصبحت تشترط لمساعدة الحكومات المحلية التزامها، لا ببرامج اصلاحية فحسب، على الصعيدين الاداري والاقتصادي، انما بفتح انسانية باتت بصلب التعاطي الدولي في العصر الحديث. فلا نهوض دون استتباب الامن في الجنوب وليس صحيحاً ان الامن مستتب في كل الجنوب. وحين نطرح مبدأ ارسال الجيش الى الجنوب، فليس لحماية اسرائيل ولا لفك المسارين اللبناني والسوري انما لاجلاق نافذة تتحين اسرائيل الفرصة للدخول منها الى لبنان وعبره الى سوريا.

ولا نهوض دون احترام حقوق الطلاب لئلا نقول حقوق الانسان. أفلا نعلم أن كل قمع يحصل في لبنان يوازيه منع لمساعدة أو لهبة للدولة اللبنانية؟ لا نهوض دون اصلاح اداري، والاصلاح الاداري لا يقوم فقط عبر صرف الموظفين انتقائيا ونقل الفائض من وزارة الى القطاع العام، انما عبر برنامج عادل ومتكامل والمرافق العامة المطروحة اليوم على الخصخصة والتي انفقنا عليها مليارات الدولارات والتي لا نزال نشكو من عجز وحسارة، أتساءل هل بإمكان الحكومة إيجاد الشركاء الاستراتيجيين لشرائها؟ لا نهوض اقتصاديا دون وفاق وطني، ولا يرى احد اليوم أن هذا الوفاق قائم في مؤسسات الدولة لا سيما التنفيذية منها. ان شريحة من القوى الحية والفاعلة والمؤثرة موجودة خارج مواقع القرار الوطني.

وهنا نريد ان نحكي دولة الرئيس عن اللقاءات التي حصلت، مثل لقاء قرنة شهوان واللقاء الديمقراطي، وقد وضعوا اوراق عمل وكانت منطلق ومنابر للحوار، لو ان الحكومة او الدولة اعتمدت بأن تتعاطى مع هذه الاوراق بايجابية وتفعيل فتطرح كل الامور الوطنية او قسم كبير منها، أما كانت لتنعكس ايجاباً على الاقتصاد وتعزيز الثقة وتعزيز حوار الداخل، الذي على اساسه تعزز الدولة موقعها وتعزز موقعها الاقتصادي والسياسي. لا نهوض بتحويل المؤسسات التربوية الى مؤسسات شبه عسكرية على نحو ما يخطط لجامعة اللبنانية تحت شعار دمج فروع بيروت وجبل لبنان.

وطالما نتحدث عن الجامعة والطلاب والشباب، فاننا نواصل العمل لتسريع اقرار اقتراحات القوانين التي تقدمت بها والمتعلقة بأقرار تسعيرة مخفضة للطلاب وانشاء جهاز ترقيب للحوادث واستبدال خدمة العلم بالتدريب العسكري لان من شأن هذه المشاريع أن تساعد في وقف الهجرة وتساعد الطلاب على تحمل الظروف المعيشية القاسية.

وفي النهاية، بغض النظر عن مضمون الموازنة، عن نواقصها وحسناتها، فالأهم من هذا المضمون هو ادارة الموازنة، اي ادارة المال العام.

وختاماً، اني امثل، منطقة المتن الشمالي وان كنت اعتبر نفسي نائباً عن كل لبنان. ان لهذه المنطقة مطالب اتمنى على الحكومة اعطاءها الاهتمام وفي مقدمتها استكمال تنفيذ مشروع مياه الى قرى المتن الاوسط والاعلى وازالة الاشارات الموضوعة على بعض العقارات منذ سنوات طالما ان التخطيطات المعدة لها لم تنفذ.

الرئيس: الكلمة للزميل قيصر معوض

قيصر معوض: دولة الرئيس، السادة النواب

قد لا يختلف اثنان في توصيف الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها وطننا والمناح الإقليمي الملبّد بالغيوم والمندر بالعاصفة: توقّف العملية السلمية ووصولها إلى حائط مسدود مع صعود شارون إلى السلطة، يطلق التهديدات، وينفذ المجازر في الأرض المحتلة. لبنان يواجه التحديات المصيرية وسط تجاذبات طائفية

ومذهبية والتباسات في الهوية والانتماء، ودولتنا لم تعرف أن تتلقّف المبادرة في إدارة الحوار حول هواجس مواطنيها. سراب من ديمقراطية هشّة في جو تصحّر سياسي. أزمة اقتصادية تشد بخناقها على الناس. حجم الدين العام ٢٤ مليار دولار مرشّح للوصول إلى ٢٨ ملياراً في آخر العام الحالي. أي ما لا يقل عن ١٥٧٪ من الناتج الوطني. جمود اقتصادي معدّل النمو يجاوز الصفر. أزمة معيشيّة، إذ يعيش ثلث اللبنانيين تحت خط الفقر. أبواب المستقبل موصدة في وجه الشبيبة، ووحدها أبواب الهجرة مشرّعة على مصراعيها. البطالة تطال أكثر من ٢٠٪ من الشبيبة، ٤٤٪ من الشباب يحملون بالهجرة و٢١٪ سعوا لذلك فعلاً (إحصائية نيسان ٢٠٠١ - مدا).

أمام هذا المشهد المأساوي تدعونا الحكومة لمناقشة موازنة العام ٢٠٠١ والإبحار في أرقامها. هل هي دعوة للإبحار عبر تيتانيك ٢ (TITANIC 2) وسط محيط اقتصادي جليدي مستمر منذ سنوات؟ أم هي دعوة للإبحار وسط محيط هادر على متن سفينة مثقوبة القعر وان كان ربانها مشهوداً له بالجرأة والبراعة في مواجهة التحديات؟ بين هذا التشاؤم المبالغ فيه وهذا التفاؤل المشوب بالحذر كيف نحاول أن نقرأ موازنة العام ٢٠٠١؟ اسمحوا لي أن لا أرى الموازنة بعيني الاقتصادي فحسب بل بعيني من أعطانا ثقته ومحضنا محبته واثمننا على مستقبله. الموازنة ليست أرقاماً بل سياسة اقتصادية مالية واجتماعية.

ما هي ملاحظتنا؟

١ - ليس في الموازنة من مقاربات استثنائية الطابع تنسجم مع طابع الأزمة الاستثنائي، بل جاءت أبوابها لتقول أنها عادية لا تتضمّن أي أفكار إبداعية تهدف إلى تأمين مصادر لواردات استثنائية تقلّص العجز وتحرك الركود الاقتصادي.

٢ - تفاخر الحكومة في واقعية الموازنة في إيراداتها وشفافيتها التي تشمل جميع النفقات المرتقبة، موازنة غير مجمّلة.

في الإيرادات: نلاحظ مغالاة في تقدير الإيرادات. على سبيل المثال بلغت المداخل من ضريبة الدخل ٥٠٠ مليار ليرة العام الماضي، والتوقعات ٧٥٠ مليار ليرة للعام الحالي. استغرب من أين ستحصل هذه الزيادة، هل هي تحسين الجباية أم النمو المتوقّع؟

في النفقات: لم يلحظ مشروع الموازنة سبل معالجة متوجبات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبلديات وبصورة أخص لم يلحظ أي إشارة إلى السلفات المطلوبة من مؤسسة كهرباء لبنان التي تعاني عجزاً دائماً في موازنتها. هذا العجز بلغ ٦٤٨ مليار ليرة عام ٢٠٠٠ وهو إلى تصاعد بعد تشغيل المعامل الحديثة لزيادة ساعات التغذية وبعد صيانة المجموعات المتوقفة في بعض المعامل حتى هذا التاريخ. من التبسيط اعتبار هذا الدعم مجرّد حاجة ظرفية تسدّد لاحقاً كي يتم تمويلها بسلفات خزينة. الأجدى ومن أصول الشفافية إدراج هذه النفقات في متن الموازنة.

٣ - حول العلاج بالصددمات لإحياء النمو: ألزم الرئيس الحريري حكومته جدول عمل هجوماً لتحرير الاقتصاد فكانت سياسة الأجواء المفتوحة والخفض الجمركي الواسع وتخفيض اشتراكات الضمان - قانون الجمارك والخفض الجمركي الموسع.

نتوقف عند الخفض الجمركي:

شكّلت واردات الجمارك عام ٢٠٠٠، ٣٨,٥ ٪ من الإيرادات المالية. قرار الحكومة حرم الخزينة مئات الملايين من الدولارات وخلق منافسة غير متكافئة لبعض الصناعات المحلية من قبل شركات عالمية ذات جودة عالية وكلفة أقل نتيجة حجمها الرأسمالي والتصدير. تسعى الحكومة إلى فتح السوق أكثر فأكثر لجلب الاستثمارات وتحريك الاقتصاد نحو زيادة الاستيراد والتصدير (واتسائل هل بقي هناك من مواد تصديرها) وفي ذلك مراهنة طموحة على عودة لبنان كمركز للتسوق في المحيط العربي. لا يمكن للتفاؤل الحماسي الذي يطبع هذه السياسة أن يخفي المخاطر الجدية التي ترافق هذا البرنامج في المدى القصير على الأقل وان حمل بعض الاستقرار في المدى المتوسط.

- خفض الرسوم يعني عملياً الاستيراد.

- الاستيراد يشجع الاستهلاك وينعكس سلباً على ميزان المدفوعات.

- الاستيراد سلبى على الإنتاج المحلي.

- الاستيراد لا يعني النمو وهذه السياسة لن تزيد حجم الاقتصاد. منذ ١٩٧٥ لم يعد لبنان يحتل المركز الأول في الخدمات في المنطقة. فالدول المجاورة أصبحت تملك بنية تحتية مؤاتية للأعمال والسياحة. ثورة الاتصالات نسفت العديد من المزايا التي كان يتمتع بها لبنان من موقعه الجغرافي. ولنقل بصراحة كلية ودون موارد وضع لبنان السياسي، وضع لبنان المقاوم، يتناقض في المدى المنظور مع هدف تحويل لبنان إلى مركز تسويقي وخدماتي في الشرق الأوسط.

٤ - الموازنة لا تطرح رؤية واضحة، لدعم القطاعات الإنتاجية، حصة الزراعة والصناعة والسياحة أقل من ٥ ٪ من الموازنة.

- الزراعة: وهي قطاع يشكل إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد متروكة تتخبط في أزماتها الخائقة أمام ارتفاع كلفتها (أدوية - بذور...) وتفلت الحدود أمام غزو المنتجات من البلدان المجاورة، مما يزيد من خطر الهجرة إلى المدينة والخارج.

- الصناعة: لن تكون أفضل حالاً بعد الخفض الجمركي واختلال القدرة التنافسية لصناعتنا المحلية. إن مردود التخفيض لبعض المواد الأولية الضرورية للصناعة يبقى زهيداً ولا يفي بالغرض، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار كلفة الإنتاج مع ثبات العملة، مع صعوبة وجود الفوائد المرتفعة التي لا تسمح بتمويل

القطاعات المنتجة، ذلك لا يعني العودة اليالحمايات التي تتناقض مع قواعد اسوق، وهنا للامانة لا بد من التنويه بتوسيع قاعدة المستفيدين من القروض المنخفضة الفوائد، لكن أشك في قدرة هذه المؤسسات الإنتاجية في التأقلم السريع مع هذا التغيير - الصدمة. لم يعط وقتاً كافياً لكي تحضر نفسها المؤسسات.

رئيس الحكومة: المستفيدون يزدون بأعداد كبيرة.

قيصر معوض: المؤسسات الكبرى، الوسطى ليس عندها شيء بعد.

رئيس الحكومة: لا، لا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد، القروض التي تاخذها من المصارف بشكل متنامي جداً، وشركة كفالات تعطي كفالات بشكل متزايد وملحوظ. النسب التي تركتها حضرتك لم تضع فيها المبالغ الموزعة بعدة ادارات اخرى، خاصة بموضوع الزراعة هناك ٥٠ مليار لدعم التوزيع.

قيصر معوض:

٥ - في قضية الأملاك البحرية العمومية: في انتظار وضع قانون لمعالجة المسألة برمتها، نشهد فصلاً آخر من فصول التأجيل، لماذا؟ نعم لماذا لا تجبى بدلات سنوية على الاشغالات القائمة على الأملاك البحرية والمخالفة للقانون والحاصلة قبل ١٩٩٣؟ ما يزيد عن ١٠٠ مليار ليرة لبنانية هي حصيلة هذه الجباية لو قامت من حينها.

٦ - رسوم التبغ: لم تقترح الموازنة خفض الرسوم الجمركية والاستهلاكية على التبغ بل أبقت الرسوم المرتفعة التي أقرت سابقاً بالرغم مما ألحق هذا التدبير من خسائر منيت بها إدارة حصر التبغ والتبناك، نتيجة تفاقم حركة التهريب والعجز عن منعه (الخسائر بلغت ٨٥ مليار ليرة).

الرئيس: تفضل وأجب هنا، لما لا تجيب؟

رئيس الحكومة: هذه معه حق يها؟

الرئيس: لماذا لم تعدلوها؟

رئيس الحكومة: تعرف رأيي بهذا.

الرئيس: نحن طالبنا، اذا كانت القصة قصة ادارة الريجي فأنا عبّرت عنها اكثر من مرة، على ان هناك خسارة، وقد بينت الخسارة، وقد مضت سنة او سنتان على هذا القرار وقد اخذوا برأي «السنكرية» وليس برأي اصحاب التبغ. ما الذي صار؟ صار لبنان محل تهريب. كان لبنان يصدر للآخرين، فأصبح يصدر له، لماذا لا نأخذ موقفاً. اذا، نحن نستعيد منكم ما يتعلق بالتبغ، ونتصرف نحن حينها.

قيصر معوض:

٧ - النفط: يشكل النفط عبئاً رئيسياً على موازنة الدولة. رغم ذلك نتساءل لماذا لم يطرح اتفاق مع العراق يوفر

للبنان حاجاته من النفط الخام لقاء حسم بمعدل ٢٠ ٪ من السعر العالمي، مما يوفر على الخزينة ما بين ١٢٠ - ١٤٠ مليون دولار. كما يساعد في تخفيف فاتورة الطاقة للقطاعات المنتجة ويساهم في زيادة الصادرات.

٨ - حول الهاتف الخليوي: أيضاً وأيضاً نتساءل لماذا التأخير في بت هذا الملف؟ حتى الشركات الخاصة أبدت أكثر من مرة استعدادها للتفاوض والخروج بحل نهائي، ساعية إلى رخصة عمل طويلة الأجل، بدل رخصة الإنشاء والتشغيل والتسليم BOT التي تنقضي قريباً. أين أصبح مشروع الرخصة الثالثة؟ وكلنا يعلم أن بت هذا الموضوع يدخل إلى الخزينة ما يزيد عن ملياري دولار.

٩ - حول الإنفاق الاستثماري: بالإضافة إلى إقرار الإعفاءات الضريبية، تحاول الحكومة تحفيز النمو من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري (٨٥٠ مليون دولار أي ١٣ ٪ من الموازنة) بموازاة تحريك القروض الميسرة المعقودة مع لبنان وقيمتها ١٩٠٠ مليون دولار. إذ نؤكد على إيجابية هذا التوجه نتخوف أن يستمر هذا الإنفاق خاضعاً للأولويات المتوارثة التي لم تفلح كفاية في تعزيز الارتباط بين الجهد الاعماري من جهة، ونمو القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى.

المطلوب هنا العمل على تحفيز الإنتاج المحلي وعلى استهلاك هذا الإنتاج واستثمار المهارات الوطنية، واليد العاملة المحلية، مما يحوّل القطاع العام إلى شريك فاعل للقطاع الخاص في تحفيز النمو وإلا أثقل الدين بأعباء إضافية دون إحداث النمو المنشود.

١٠ - حول الاستدانة وخدمة الدين: تستمر الاستدانة لسد العجز السنوي في الموازنة، حتى بلغ الدين العام أرقاماً خيالية بالنسبة لدخلنا الوطني. وخدمة الدين تساوي ٤٣ ٪ من الموازنة و ٨٨ ٪ من واردات الدولة. هذه الاستدانة ليست خطأ بحد ذاتها وإنما تصبح خطأ جسيماً عندما يستخدم هذا الدين لتمويل إنفاق عام استهلاكي لا يولد نمواً اقتصادياً. نما الدين العام في لبنان بنسبة ٤٠٠ ٪ منذ ١٩٩٢، بينما لم نشهد نمواً اقتصادياً إلا بنسبة ٣٣ ٪ خلال الفترة نفسها مما يقضي على أي أمل في تصحيح المالية العامة مستقبلاً في ظل السياسة المطبقة.

بالنسبة لمصدر التمويل، لاحظنا منذ ١٩٩٧ زيادة الدين الخارجي حتى وصل إلى ٢٨ ٪ من إجمالي الدين العام. وإذا كان لا بد من الاعتماد على هذا المصدر لإعادة جدولة الدين وتخفيض خدمته، نرى من الضروري عدم التمادي في هذا التوجه، لأن اقتصادنا ضعيف ووضعنا النقدي مهدد، ولا يمكن المغامرة والتغاضي عن القدرة المحدودة لهذا الاقتصاد، على تسديد مثل هذا الدين في حال حلت الكارثة. وما يستتبع ذلك من تأثير على قرارنا السياسي.

أما الاستدانة الداخلية فقد منعت وتمنع السيولة عن القطاع الخاص وتشوّه دور القطاع العام، في إعادة توزيع الدخل الوطني بسبب خدمة هذا الدين الداخلي فزيد أصحاب الرساميل رخاءً، والقوى العاملة تقهقراً ازاء غياب الاستثمار الداخلي المنتج والخالق لفرص العمل.

استناداً إلى ما تقدّم، سياسة الاستدانة العامة تحتاج برمتها إلى مراجعة، والاستمرار بها يعني مجرّد إدارة للأزمة ومزيد من تفريغ المال العام في خزانة مثقوبة.

لذا نرى ضرورة إصلاح جذري في هيكليّة الاقتصاد اللبناني. إذ لا يمكن أن تتم معالجة الوضع إلا بالرؤية الشاملة المترابطة. فالاقتصاد والسياسة والإدارة والقضاء أجزاء متممة لبعضها البعض ولا يمكن فصلها على الإطلاق، إذا أردنا اتباع سياسة إصلاحية وتنمية مستدامة. كيف نرى ذلك.

١ - الإصلاح: إذا كانت الحكومة تعتقد أنها عثرت بصورة مبدئية على حل لأزمة الدين العام فإنها لم تعلن، حتى الآن خطة واضحة لمعالجة هدر الأموال على قطاع عام غير منتج. المطلوب قرار سياسي واضح بالإصلاح وهو قرار صعب لأنه يتعلق بتوازنات الدولة الطائفية والمذهبية والمحاصصة المقيتة. نريد إصلاح سياسي يتمخض عنه إصلاح للإدارة العامة والتشريعات والقضاء. وإعادة التفكير في دور الدولة ووظائفها وخريطة المستفيدين منها.

٢ - محاربة الفساد: يتصدّر لبنان قائمة الدول التي يستشري فيها الفساد بمختلف أشكاله. الفساد عندنا ليس حالة طارئة. مرده في الأساس إلى سلطة سياسية تقاسمت الإدارة على مر السنين عبر المحاصصة الطائفية والمناطقية، وسخرت الإدارة لخدمتها وعطلت المراقبة والمحاسبة والمساءلة. وأخيراً نسأل نرى في وسائل الإعلام نرى تقارير حول فساد وهدر في أكثر من وزارة وبالتفصيل وبالأسماء: فلا الوزراء المعنيون يردّون ولا النيابة العامة تتحرّك.

٣ - عقلنة الإنفاق الإداري: لا يحتمل المجتمع اللبناني وعدده ٣,٥ مليون نسمة هذا العدد الهائل من الموظفين (أكثر من ٢٠٠ ألف موظف مدني وغير مدني). الحل يكمن في عملية إصلاح مستدامة ومعقدة وجريئة تؤدي بصورة تدريجية ومدرّوسة إلى تخفيض حجم القطاع العام، رغم كلفتها الاجتماعية الضخمة. إن تفعيل الاقتصاد هو وحده القادر على استيعاب اليد العاملة الفائضة عن حاجة القطاع العام. وليس الاكتفاء كما حصل في الإعلام، بتحويل الفائض في بعض الوزارات إلى مجلس الخدمة المدنية. ولا ننسى هنا ضرورة خفض المصاريف الاستهلاكية، وبصورة خاصة الإيجارات البالغة ٦٦ مليار ليرة سنوياً، والتي تدفع غالباً على أمانة غير صالحة وبأسعار خيالية. واعتقد أن الذين كانوا معنا في لجنة المال يرون أن مبنى الاسكوا يكلف ٧,٧ مليون دولار إيجار سنوي.

٤ - عقلنة الإنفاق الاجتماعي: والبالغ ٨٠٠ مليون دولار للتربية والصحة والشؤون الاجتماعية. في الصحة تساهم الدولة في قسط وافر من الفاتورة الصحية التي تبلغ حوالي ١١٪ من الناتج القومي. وهي نسبة عالية لكن دون حصول المريض على المستوى اللائق من التقديّمات الطبية. والطالب في المدرسة الرسمية يكاد يكلف الدولة أكثر من كلفته في المدرسة الخاصة، ونتغنّى باقتصاد المعرفة والمعلوماتية في حين أن طلابنا يفتقدون المبنى المدرسي اللائق والتجهيزات الحديثة، وجامعتنا الوطنية تعاني من استمرار التدخلات

السياسية والتقدير في الموازنات. كيف نبرر مثلاً وجود ٧٥ - ٨٠٪ من أولاد الموظفين الرسميين في المدارس الخاصة، ويتقاضى أهلهم تعويضات من الدولة بنسب مختلفة. (دراسة لمركز البحوث والبنك الدولي أعدتها مؤسسة البحوث والاستشارات).

٥ - تحسين الجباية: كهرباء، ماء، ضريبة دخل... ان هذه الجباية لا تتعدى حالياً ١٨٪ من الناتج القومي وهي من ادنى النسب بين الدول.

دولة الرئيس، أعرف أنه لا حلول سحرية في المدى القصير المنظور، وليس ثمة منقذ فرد. والنمو الذي عجز عن تحقيقه إنفاق ٤٠ ألف مليار ليرة لبنانية خلال السنوات العشر المنصرمة، لن تنجزه الموازنة المطروحة. لكن الشعب الذي عانى ويعاني يرفض تمويل الفشل من جديد ويتمنى على دولتك خروجكم من الحلقة المفرغة بين العجز المتفاقم والدين المتعاضم، ويطلب منها مصارحة أكبر، يطلب منها رؤية مالية اقتصادية مستقبلية متكاملة مع جدولة المحطات - المفاصل الرئيسية. عندها تعود الثقة وترسخ بين الدولة والناس، عندها تكبر قدرتهم على الإمهال والصمود والانتظار.

قال معالي وزير المالية إن الموازنة هي مرآة للسياسة الاقتصادية ليس للعام الحالي فحسب، بل للسنوات القادمة.

لماذا لا تعتمد حكومتكم الموقرة، وتحضيراً لباريس ٢٠٠٢، إلى تحضير وثيقة مفصلة ودقيقة تشرح فيها حجم أزمة المديونية DOCUMENT CHIFFRABLE ET DETAILLE ومشاكلها، والأهداف المحددة على مستوى كل قطاع، وعلى مستوى التوقيت، وتعتبر بمثابة الدليل التوجيهي للسياسات اللاحقة؟ كما اغتنمها مناسبة لمطالبة الحكومة بإيجاد هيئة لتنسيق السياسات الاقتصادية بحيث تحترم أهداف هذه الوثيقة.

والحكومة بالمقابل وعند إقناع الرأي العام بمنطقها الإصلاحي، عليها أن تثبت قدرتها السياسية لتنفيذ هذا الإصلاح كاملاً. فالمواطن يتساءل أين وعود الإصلاح؟ أين مقررات خلو فقر؟ أين التضامن الحكومي؟ أين التضامن بين الرؤساء؟

شبه أحد الخبراء الاقتصاديين أزمنا بكرة ثلج تكبر في شتاء دائم، وهي لا تزال تتعاضم في صقيع اقتصادي مستمر منذ عشر سنوات. بالمصارحة والتصميم تدخل كرة الثلج هذه في ربيع يشهد ذوبانها فينمو اقتصادنا بثبات ويحيا انساننا بكرامة وعنفوان. أما بالتأجيل والإلهاء فسوف يأتي يوم لا يعود الطموح قائماً على تخليص البلد من الفاجعة، بل يصبح سقفه ضبط التشظيات الاقتصادية والاجتماعية التي ستطال الوطن بكل أبنائه. وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد كباره

محمد كباره: حضرة الرئيس، أيها الزملاء،

نجتمع اليوم، والوطن يمر بمرحلة استثنائية من تاريخه المعاصر، فبعد الحرب المدمرة ونتائجها السلبية على

الوضع اللبناني. وبعد تدهور الأوضاع الاقتصادية واستفحال الضائقة المعيشية، وبعد ظاهرة الانقسام في الرأي بين اللبنانيين حول كثير من الأمور الجوهرية، لم يعد من الجائز التهرب من مواجهة الواقع المتردي ووضع حد لمعاناة المواطنين. فالمطلوب منا اليوم رؤيا مستقبلية وقرارات مصيرية تضع حدا لمأساتنا الاقتصادية، وتفتح أبواب الحوار الجدي لبناء وطن المستقبل.

ولكن وللأسف نجد أنفسنا اليوم بعيدين كل البعد عن مواجهة التحديات، ونجتمع لنناقش موازنة لا تحاول إيجاد الحلول لمشاكلنا، ولا تطمح لأكثر من تغطية عجزها، بمزيد من الاستدانة ومزيد من العجز.

فهذه الموازنة لم تستطع تغطي الواقع الاقتصادي والسياسي المريض، ولم تعتمد على تنمية القطاعات الإنتاجية، بل غرقت في زيادة النفقات الغير منتجة، وتجاهلت بناء المستقبل وضرورة الاستثمار الحقيقي البعيد المدى لبناء الأجيال القادمة. فلم ترصد أية زيادات أساسية لتطوير التعليم الرسمي، أم التعليم المهني أم الجامعة الوطنية. ومعظم ما رصدته من نفقات يعود في مجمله للرواتب والمخصصات. كما وأنها تطرقت بخجل إلى القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به، ولم ترصد ما يلزمه ليتطور وينهض من كبوته. ناهيك عن المناطق المحرومة من الوطن، والتي هي بأمس الحاجة إلى الإنماء، فلم تلتفت إليها أم تحاول معالجة مشاكلها المتراكمة وإلحاقها بركب التقدم والازدهار.

إن موجز موازنة اليوم، هو أن النفقات الغير منتجة والمتمثلة بالرواتب وخدمة الدين العام مستمرة بالتزايد. بينما نلاحظ التراجع النسبي في الخدمات الاجتماعية، والخلل في توزيع الإنفاق بين الوزارات المختلفة.

لا نريد أن ندخل بتفاصيل التوجهات التي أملت على الحكومة هذه الموازنة، ولكن لا بد من التعرض لسياسة الاستمرار بزيادة الاستدانة على الرغم من الإجماع العام للنتائج السلبية لتضخم الدين العام. ألا يشكل هذا النهج خطرا أكيدا على مستقبلنا ومستقبل أولادنا.

ألم يحين الوقت لإعادة النظر بمجمل توجهاتنا الاقتصادية، بما في ذلك سياسة الاستدانة والسياسة النقدية المتبعة، وما يرتبط بهما من فوائد مرتفعة تكبل الاستثمار وتخنق الاقتصاد وتزيد من الخلل الاجتماعي والتوزيع العادل للثروات.

وهل الحل الاقتصادي، والخروج من الحلقة المفرغة يمكن أن يتحقق ببعض الإجراءات الحكومية المتفرقة؟ أم أن المطلوب اليوم هو التحرك نحو إصلاح سياسي وإصلاح إداري وإصلاح بنيوي للاقتصاد اللبناني.

حضرة الرئيس، أيها الزملاء،

لقد جاء في التقرير التقويمي للأمم المتحدة الذي نشرته الصحف في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠١ أن ظاهرة الفساد في لبنان هي الأكثر انتشارا في صفوف الطبقة السياسية، وأنها تستنزف موارد المالية وتحد من النمو الاقتصادي وتحبط عزيمة الكفاءات الجديدة وتوسع الهوة بين الفقراء والأغنياء. كما اعتبر التقرير بأن الفساد يتسبب بإهدار يتجاوز المليار دولار سنويا.

كما جاء في تقرير الـ «اكونوميست انتليجانس يونيت» بأن عجز الموازنة اللبنانية، قياساً بالنتائج المحلي الإجمالي قد سجل ثاني أعلى معدل عجز في العالم بعد زيمبابوي.

فماذا ننتظر يا معالي الوزير؟

ألم يحن الوقت لمعالجة الهدر في مختلف المجالات، كتحديد الأولويات في إقرار المشاريع، وفي طريقة دراستها وتنفيذها. والبت في موضوع الأملاك البحرية، والهاتف الخليوي، وفواتير المستشفيات الخاصة، وتحصيل فواتير الكهرباء، إلى ما هنالك من استنزاف للخزينة في مختلف قطاعات الخدمات العامة.

ولماذا يستمر الهدر في قطاع النفط؟ وما هي أسباب عدم تأهيل مصفاة البداوي والاستفادة من العرض العراقي؟

وبهذه المناسبة لا بد من تذكير الحكومة بالسؤال الذي وجهناه لها عن الهدر في المشاريع التي تنفذ في طرابلس من الهبات العربية وما يرافق ذلك من سوء للدراسات، وعدم تقيد بالمواصفات الفنية، إضافة عن عدم الإشراف على التنفيذ من قبل مجلس الإنماء والاعمار. وإلا لما حصل ما يحصل. وبذل الجواب نرى على الأرض محاولة تصحيح بعض أخطاء المواصفات بإضافة قاعدة إلى الأعمدة الكهربائية، كما نرى الحفريات تتجدد في أكثر شوارع المدينة. وهذا اعتراف بسوء الدراسات وعدم التقيد بالمواصفات الفنية، والهدر المتكرر. وما زلنا ننتظر جواب الحكومة على سؤالنا، وما زالت تنفذ المشاريع بنفس الطريقة.

حضرة الرئيس، أيها الزملاء،

إن الإجراءات الحكومية الخجولة غير كافية لوقف الهدر وتحريك عجلة الاقتصاد؟

ونحن لسنا ضد هذه الإجراءات ولكننا نعارض الاكتفاء بها، ولا يجوز أن تبقى سياساتنا الاقتصادية موضوع مساومات، أو أن تكون حلولاً مجتزأة غير متناسقة لارتباطها بإرضاء بعض الأطراف. والمطلوب هو خطة جريئة شاملة لا تراعي سوى مصلحة الوطن ومستقبل أبنائه.

فتخفيض الرسوم الجمركية كان يجب أن يصل إلى حدود الإلغاء الفعلي لكافة هذه الرسوم، وحماية الصناعة المحلية يجب أن تكون عن طريق تخفيض كلفة الانتاج وتحسين نوعيته، وليس حمايته مجدداً بطريقة مصطنعة فيما نحن على أبواب العولة والانفتاح الاقتصادي.

وبهذه المناسبة لا بد من التأكيد على أن تخفيض الرسوم الجمركية يجب أن يتلائم مع سياسة جديّة لحماية المستهلك ومنع الاحتكار. وذلك عن طريق إلغاء الوكالات الحصرية وتفعيل أجهزة الرقابة. وإلا فإن هذه الإجراءات ستتحول من مكتسبات للمواطنين وللإقتصاد الوطني إلى منافع لبعض التجار والمحتكرين. وواجب الحكومة حماية المواطن من الاحتكار، وليس حماية المحتكر على حساب الوطن والمواطن.

وفي رأينا بأن أية خطة اقتصادية يجب أن تهدف أولاً وقبل كل شيء التخفيف من حدة الضائقة المعيشية.

فالخلل الحاصل بين مستوى الدخل الفردي والحد الأدنى من متطلبات الحياة لم يعد من الجائز تجاهله. وعلى الحكومة التوجه نحو تخفيض كلفة الخدمات الأساسية كالكهرباء والهاتف والمياه والبنزين وغيرها من ضروريات الحياة. كما عليها العمل لزيادة التقديمات الاجتماعية والثقافية والصحية.

على الحكومة أن تدرك أن إنصاف المناطق المحرومة من الوطن يجب أن يصبح همها الأول، وأن لا تكتفي بإنماء العاصمة فيما تعيش أطراف الوطن ظلمات القرون الوسطى.

نحن لسنا بحاجة للتأكيد على حرصنا لازدهار العاصمة، ولكن هل بيروت هي كل لبنان، وهل الاستثمار بسياسة تجاهل الخلل الإنمائي بين مناطق الوطن يمكن أن يؤدي إلى شيء غير مزيد من الخلل الاجتماعي والتوتر الأمني.

حضرة الرئيس، أيها الزملاء،

صحفي من طرابلس هو لطف الله خلاط كتب في العام ١٩٢٣ في جريدة الحوادث:

«خلقت الطبيعة طرابلس أهلاً لأبعد غايات التقدم والعمران فظلمتها الحكومة السالفة وجارت على ضعفها جارتها بيروت.

كانت أحق من جارتها بالمرافأ فاغتصبتها إياه، وبالكرنتينا فانتزعتها منها قسراً، وبالكليات والجامعات) وهي منبت العلم والعلماء منذ القديم فحرمتها منها وتمتعت دونها بفوائدها وما زالت هذه حالتها مع جارتها المغتصبة حتى مطلع الدور الحاضر...»

ويضيف الصحفي الطرابلسي:

«هل تسمع الحكومة قولنا إن طرابلس مظلومة وترضى ببقاء هذا الظلم؟

إننا نشكو من الحكومة إلى الحكومة عوامل الألم المستحكم من صدور الطرابلسيين واليأس المالى أفندتهم من الحالة التي تصير إليها طرابلس عمراناً واقتصاداً...»

ثمانون عاماً مرت وطرابلس لم يتغير بها شيء!

فهي ما زالت تطالب وتطالب بحقوقها، والحكم في لبنان مازال يتجاهل هذه الحقوق ويعرض النظر عن ضرورة إنصافها.

لن نقبل بعد اليوم بتجاهل حقوق طرابلس والشمال.

ولن نرضى بتحجيم دورها، فمدينتنا ترفض أن تموت.

ولن نكتفي بالوعود والمشاريع الوهمية، وسنعمل لكي تستعيد طرابلس الدور الذي انتزع منها. سنعيدها عاصمة لمحيطها، وحلقة وصل بين الشرق والغرب، وواحة انفتاح وازدهار وتراث.

إننا نطالب بخطة اقتصادية متكاملة تعيد للمدينة ما انتزع منها. نريد لمرفئها أن يضاهي مرفئ البحر المتوسط، ونريد لمطارها أن يكون له دوره المميز في الملاحة الجوية. نريد تفعيل صناعاتها ومنطقتها الحرة، كما نريد مخطط ارتقاء للمدينة التراثية، يحافظ عليها ويعمل على إنمائها وتطويرها. إننا نريد لمدينتنا أن تزدهر مجددا فيزدهر معها الشمال وكافة المناطق اللبنانية.

حضرة الرئيس، أيها الزملاء

إن الاستقرار الاقتصادي الحقيقي يتطلب استقرارا سياسيا واستقرارا آمنا وعدالة اجتماعية وإنمائية. وعلى الحكم اليوم التوجه لتحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق المجتمع المتضامن والمتكافل.

وهذا يتطلب إعادة النظر بمجمل الأوضاع اللبنانية، والتوجه الجدي لتحقيق السلم الأهلي، الغير ممكن أن يتم إلا من خلال المواجهة الجدية لكافة مشاكل الوطن، السياسية والاقتصادية والإنمائية، وإشراك كافة اللبنانيين بصنع قرار المستقبل.

علينا اليوم مواجهة الوقع اللبناني بمسؤولية وجدية، ويجب علينا أن نعترف بأنه بعد سنين طويلة على الحرب المدمرة ما زلنا شعبا ممزقا، تنخر فيه الطائفية والمذهبية والمناطقية.

صحيح بأن هنالك الكثير من الأمور التي تفرقنا، ولكن وهذا هو الأهم، فإن هنالك أيضا الكثير من الأمور التي تجمعنا. فلنثبت نظامنا الديمقراطي ونؤمن للجميع حرية المعارضة والحق بالاختلاف. وليكن ما يفرقنا مصدر غنى وثروة لديمقراطية نظامنا.

فلنعمل جميعا ضمن الأطر الدستورية، التي يجب أن تستوعب الجميع، لما فيه مصلحة الوطن، ولتحقيق دولة العدالة والمؤسسات.

وشكرا

الرئيس:

أرفع الجلسة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة الثالثة من بعض الظهر.

جلسة ٢٠٠١/٥/٣١ المسائية

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل عاطف مجدلاي

عاطف مجدلاي: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام.

قبل البدء بكلمتي إسمح لي بأن اشير إلى ما سمعناه اليوم في الجلسة الصباحية عن إغتصاب بيروت للإتماء، فأقول توخياً للحقيقة والواقع، أن بيروت هي قلب لبنان النابض بهموم كل ابنائه من الشمال إلى الجنوب، ومن البقاع إلى الجبل، والكل يعلم بأنها لجميع اللبنانيين، ومرافق بيروت هي مرافق الوطن كله فالمرافق والمطار والطرق هي لكل اللبنانيين. وهنا لا بدّ من التكرار للتذكير مرة أخرى أن بيروت رغم كل مظاهر الإنماء لا تزال محرومة، هي العاصمة التي تكتظ بأهلها وسكانها من جميع المناطق، محرومة من المدارس الرسمية، محرومة من المستشفيات الحكومية، وأن هناك مناطق شعبية في بيروت، مثل صبرا وشاتيلا والطريق الجديدة وحي السريان وكرم الزيتون ما تزال تعاني الأمرين. من النقص في بنيتها التحتية من طرقات وأرصفت إلى وسائل صرف المياه المبتدلة وغيرها.

بيروت لا تحتكر الإنماء، بيروت تطلب الإنماء لجميع المناطق دون تمييز أو تفريق بين منطقة وأخرى أو مدينة وأخرى.

في ظروف العسر لا يتوافر للمسؤول هامش كبير من حرية الحركة، لكن الأيمان بالنهوض وتجاوز العثار هو الذي يوسع هذا الهامش ويدفع باتجاه نهاية النفق.

وهنا نستطيع القول أن مشروع الموازنة الذي بين أيدينا اليوم هو مشروع الأيمان بالنهوض والتصميم على تجاوز الصعاب مهما كانت جسيمة وأياً كان مصدرها وهو يعبر خير تعبير عن جدية الحكومة في تنفيذ البيان الوزاري، الأمر الذي يستدعي من الجميع وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإقليمية الدقيقة والحساسية التفافاً من جميع الفرقاء لأننا جميعنا في مركب واحد فالنجاة لنا جميعاً والغرق لا سمح الله لنا جميعاً.

وإذا عدنا إلى أرقام المشروع لوجدنا أن الحكومة جادة مصممة على زيادة الإيرادات من خلال النمو الاقتصادي وتكبير حجم الاقتصاد ليس من خلال الضرائب التي تعتبر الطريق الأسهل لزيادة الواردات ولكنها حتماً ليست الطريق الأضمن والأفضل.

وإذا راجعنا أرقام الواردات في الربع الأول من العام الجاري لوجدنا أن المداخل زادت عن التوقعات التي فرضها قرار إلغاء الرسوم الجمركية الأمر الذي يؤكد تنامي الحركة التجارية ولا بد من أن يلمس المواطن مفاعيل هذا القرار تدريجياً، ومفاعيل سائر القرارات التي اتخذتها الحكومة الراهنة على صعيد تحرير الاقتصاد وفتح السوق

وتهيئة البنية التشريعية لانطلاقة اقتصادية واعدة تحفل بالاستثمارات وفرص العمل تعززها قروض الملياري دولار المخصصة لمشاريع إنمائية مختلفة في كل المناطق اللبنانية والتي نأمل من مجلس الإنماء والأعمار الإسراع بالتلزمات لما سيكون لها من انعكاسات إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

وإذا كانت المعارضة البناء شرطاً من شروط الديمقراطية الصحيحة فإن الحملات التشكيكية الكيدية المنظمة ليس فيها من البناء شيء بل هي تدخل في خانة التشفي من جهة والتهديم من جهة أخرى، فمن هو المستفيد من التركيز على بعض المؤشرات السلبية ومن هو المستفيد من تضخيمها، ومن هو المستفيد من بث الأقاويل والإشاعات حول الليرة وحول الاحتياطي وحول الدين العام وخدمته، فالحكومة جادة في إطفاء هذا الدين على المدنيين المتوسط والطويل وجادة كذلك في تخفيض خدمة هذا الدين سواء عبر الإصدارات بالعملات الأجنبية وتحويل الدين الداخلي إلى دين خارجي وسواء عبر خفض الفوائد إلى الحد الذي تسمح به ظروف السوق.

وفي مواجهة الظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن تداعيات سنوات الحرب والتعقيدات الخارجية على الساحة اللبنانية وما أفرزته من ارتفاع في البطالة بات من الضروري تنظيم العمالة الأجنبية بما يحفظ فرص العمل للبنانيين ويضمن انفتاح السوق على حاجته من اليد العاملة الأجنبية.

وعلى صعيد آخر، وبانتظار تعديل قانون خدمة العلم فأنتنا نطالب الحكومة بقيادة الجيش التأكيد على الاستفادة من اختصاصات المجندين في ألوية الجيش، والتأكيد وهذا الأهم على كل المؤسسات والجهات المعنية تامين ديمومة العمل للمجنّد بعد خدمته الإجبارية، حيث أن العديد من الشباب يفقدون وظائفهم حين يبدؤون الخدمة.

دولة الرئيس، صحيح أن هناك خطة بدأت عام ١٩٩٣ تقضي ببناء عدد من المستشفيات الحكومية موزعة على مختلف المناطق اللبنانية ولكن معظمها لم ينجز خاصة في بيروت العاصمة والتي لا يوجد فيها حتى الآن مستشفى حكومي وهي التي تكتظ بأبنائها وساكنيها لذلك نطالب مجلس الإنماء والأعمار الإسراع بإنجاز هذه المستشفيات وخاصة مستشفى بيروت الجامعي لتكون في خدمة المواطنين بأقرب فرصة ممكنة على أن يترافق ذلك خفضاً لعدد الأسرة التي هي على حساب وزارة الصحة في المستشفيات الخاصة وذلك تخفيضاً للقاتورة الصحية التي تدفعها الخزينة. وإننا نشتم للحكومة ووزارة الصحة نجاحهما في تحويل المستشفيات الحكومية إلى مؤسسات عامة مستقلة مما يؤكد على ضرورة السير قدماً في تطبيق هذه الصيغة على جميع المستشفيات الحكومية الجديدة مع إعطاء مزيد من الاستقلالية ضمن الأنظمة والقوانين.

وحرصاً على استمرارية هذا النجاح وتكامل السياسة الصحية لا بد من:

- إنشاء هيئة تضم رؤساء مجالس إدارات المستشفيات الحكومية تجتمع بشكل دوري وتضع الخطط والبرامج وتناقش السلبات والإيجابيات.

- توسيع قاعدة الانتساب إلى فرع المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بحيث تشمل تدريجياً كل الفئات اللبنانية غير المشمولة بأي ضمان صحي.

- توحيد الصناديق الضامنة الرسمية وشبه الرسمية في صندوقين عسكري وآخر مدني وذلك منعاً لازدواجية التقديمات وتأكيداً لتوحيدها مما يسقط الكثير من الذرائع التي تساهم في إعاقة العمل الإداري وهدر المال العام.

يصار بهذا إلى تفعيل دور وزارة الصحة التخطيطي والرقابي والراسم للسياسات الصحية وتخلي الوزارة تدريجياً عن دورها الخدماتي.

هناك أمر آخر وأساسي في صحة وحياة الإنسان في لبنان ألا وهو الدواء، فأنا نطالب بوضع سياسة وطنية للدواء توفر للمواطن دواءً فاعلاً بنوعية جيدة وأسعار معقولة وتقوم هذه السياسة على النقاط التالية:

- ١ - تفعيل الرقابة على الدواء وفي مقدمتها تأهيل وتفعيل المختبر المركزي.
 - ٢ - تحديث لائحة الأدوية الأساسية وتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية بإعطائها الأفضلية في التسجيل للحد من تدفق المستحضرات المستوردة والممكن تصنيعها محلياً خاصة كتلك المستوردة من دول العالم الثالث والدول الأجنبية التي تفتقر إلى المستحضرات المبتكرة والناجمة عن أبحاث جديدة.
 - ٣ - تطبيق سياسة المعاملة بالمثل خاصة مع البلدان المجاورة.
 - ٤ - تشجيع استيراد واستعمال الأدوية ذات الاسم العلمي وليس التجاري والتي توفر على المواطن حوالي ٤٠ ٪ من سعرها.
 - ٥ - اعتماد السلم المتحرك لنسبة الأرباح على الدواء.
 - ٦ - التركيز على إعداد وتدريب الموارد البشرية العاملة في نظام مراقبة الدواء.
- على المستوى التربوي.

معروف لدينا جميعاً أن مختلف المناطق اللبنانية وخاصة بيروت تعاني نقصاً كبيراً في المدارس الرسمية بعد انتقال أعداد كبيرة من الطلاب من المدارس الخاصة إلى الرسمية لذلك نطالب الحكومة الإسراع في تأمين الأبنية اللازمة خاصة في بيروت والتي تحتاج كمرحلة أولى إلى ٢٥ مدرسة. على أن تكون مجهزة تجهيزاً كاملاً بما يخدم تنفيذ البرنامج التربوي الجديد في لبنان.

كم كنا نتمنى لو أن الميزانية تضمنت مبالغ معينة لتحسين وضع السجون وخاصة سجن النساء وإقامة سجون جديدة حديثة حسب المواصفات العالمية مع إقرار مشروع قانون المحاكمات الجزائية الذي يسبب تأخير إقراره اكتظاظاً شديداً في السجون مع الإشارة إلى أن عدد الموقوفين يكاد يناهز ثلثي عدد السجناء المحكومين، فهل تبقى السجون على حالها لتبقى عقبة في وجه تطبيق حقوق الإنسان.

دولة الرئيس، أن الحفاظ على وجه لبنان الحضاري الواعد لا يمكن تحقيقه إلا بالحفاظ على الحريات والحياة الديمقراطية الحقّة وذلك انطلاقاً من القبول بالآخر والابتعاد عن الفردية والأنانية في كل المجالات الحياتية إن التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضد لبنان وسوريا يتطلب منا أقصى درجات الصلابة ووحدة الموقف اللبناني المتضامن مع سوريا لردع غطرسة شارون وحربه الابادية ضد الشعب الفلسطيني واستمراره في احتلال مزارع شبعا والجولان.

كما نطالب بتحرير جميع الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.

إننا نحیی بطولات المقاومة في الجنوب اللبناني وصمود وبطولة الانتفاضة داخل فلسطين المحتلة والتي تلقن العدو الإسرائيلي كل يوم درساً جديداً في البطولة والاستشهاد ورسم دروب التحرير والكرامة وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل باسم السبع.

باسم السبع: دولة الرئيس، الزملاء النواب،

كنت أتمنى لو ان الرئيس رفيق الحريري، قد أخذ بنصائح الكثيرين ممن يحيطونه بالصدق، وامتنع عن ترأس هذه الحكومة، ليبقى في صفوف الزملاء النواب، ويتجنب تحمل تبعات تلك المرحلة التي أخرجته عنوة من السلطة، وافترض ان أشبايحها لم تتوقف عن زرع الافخاخ لاجراجه مرة ثانية، والحاق الهزيمة بمشروعها الاقتصادي بالذات.

ولكن، ماذا يمكن ان نفعل مع رجل، يهوى السباحة عكس التيار، والعمل فوق الرمال المتحركة، ويحتفظ باحتياطي كبير جداً من التفاؤل، كفيل بتبديد كل النصائح التي طالته بالابتعاد عن السلطة.

لقد استجاب الرئيس رفيق الحريري إلى نداء التحدي، ولم يأخذ بدعاء الاصدقاء. وهو الآن في قلب التحدي، اذا فشل لن يجد من يشاركه في الفشل، واذا نجح لن تتسع ساحات السلطة لاستيعاب المشاركين في النجاح.

والموازنة التي نحن في صدها، هي أحد عناوين التحدي التي انبثقت عن الانتخابات النيابية الاخيرة، وما أحاطها من متغيرات سياسية، رمت بظلالها على السياسات الحكومية الاقتصادية وغير الاقتصادية، وهي في هذا المعنى نتاج طبيعي لتلك المتغيرات ومحاوله لرسم الخط الازرق أو الحدود الفاصلة بين النصف الأول للعهد الحالي وبين النصف الثاني لهذا العهد.

واذا كان معظم الزملاء، قد شارك وأبدع بنسبة او باخرى، في تقييم الموازنة تقييماً موضوعياً أو جارحاً طوال اليومين الماضيين، فإن المناسبة تدعوني إلى التوقف عند بعض الابعاد السياسية التي ترتبط باعداد الموازنات العامة والرؤى الاقتصادية للدولة، وهي الابعاد التي كانت أصلاً، جزءاً لا يتجزأ من السياسات المعلنة للحكومة في بيانها الوزاري.

لقد سبق، يا دولة الرئيس، ان دعوت من هنا، إلى جعل الاستثمار في الحرية، في سلم الاولويات الحكومية للمرحلة الراهنة والمستقبلية في حياتنا الوطنية. وهذا النوع من الاستثمار يركز إلى قناعة راسخة، بان حماية النظام الديموقراطي اللبناني، تشكل حجر الزاوية في أي مخطط حكومي للنهوض الاقتصادي. وان أي مشروع للخروج من المأزق الاجتماعي والتنموي، سيبقى قاصراً عن بلوغ أهدافه الحقيقية، في ظل الارتباك التي تحيط بهذا النظام، وتقدم الى اللبنانيين، يومياً، نماذج مشيئة عن الديموقراطيات المزيفة.

والحكومة ستكون، بنسبة أو باخرى، مسؤولة عن التزييف أو عن الزيف الديموقراطي السائد، اذا لم تقم القول بالفعل، كما قال الزميل نسيب لحود، واذا لم تدافع عن قناعاتها المعلنة، بالحد الأدنى، في بيامها الوزاري قبل خمسة أشهر.

إن الحرية هي روح لبنان، والمعنى العميق الذي تختزله الحرية، يا دولة الرئيس، هو الايمان بسيادة القانون، وان الالتزام بسيادة القانون هو نافذتنا لطرد كل اشكال الخوف. والخائفون هم الجبناء، والجبناء لا يعيشون طويلاً. الشجعان هم الذين يعيشون طويلاً. الخائفون جناء يحنون رؤوسهم للظلم ويفتحون شهية الطغاة والمتسلطين على مزيد من الطغيان والتسلط. وهذا المكان ليس مكاناً للخوف، ولا هو مكان لطأطة الرؤوس، ولا هو الساحة التي يمكن استباحتها بافعال التهيب والترغيب والتشجيع (نسبة إلى الاشباح).

هذا المكان انشئ ليكون مساحة حرية، ومن هذه المساحة ابداً:

أولاً: هناك آراء يتردد صداها في المجتمع السياسي اللبناني منذ أشهر، ومفادها ان لبنان يقع حالياً بين مشروعين متعارضين: مشروع مدني يرمي إلى تنظيم الصراع السياسي من داخل النظام العام واطلاق الحد الممكن من آليات العمل الديموقراطي، ومشروع غير مدني، يتسلل تدريجياً إلى السلطة لفرض شروط وموجبات قيام الحكم العسكري.

ويذهب البعض أحياناً إلى أبعد من ذلك، ليعتبر ان كل ما يجري على الساحة السياسية والاقتصادية اللبنانية، يرتبط بذلك الجموح، لدى عدد من المراهنين على انهيار الاوضاع، وصولاً إلى حكم عسكري، تقوذه الاجهزة وبعض قياداتها المرمزة في لبنان.

هذا النوع من الاهواء العسكرية والأمنية، يملأ الاجواء السياسية في لبنان. وافترض انني لا اذيع سراً، اذا كشفت عن أن أحد قادة الاجهزة الأمنية، قد عبّر عن هذه الرغبة أمام أحد الصحفيين مؤخراً، وقال له، في معرض التعليق على مواقف نُسبت إلى رئيس الحكومة «ان الحكومة البديلة جاهزة، وحالة الطوارئ كفيلة بمعالجة كل الدعايات».

قد يقال، ان هذا الأمر، هو ضرب من ضروب الاوهام، وان لبنان أفضل حالاً من ان ينحدر إلى هذا القعر السياسي، أو هو أسوأ حالاً من ان يتحمل الذبحة العسكرية. غير ان ذلك، لا ينفي وجود هذا الوهم، الذي

نعلم الغرف والمكاتب التي يتحرك فيها ويخرج منها، ونعلم بالدرجة ذاتها كيف يطلب من وسائل الاعلام الترويج للحكومة العسكرية وتسويقها لدى الرأي العام.

أنا لا اريد، يا دولة الرئيس، ان أفتح الجراح المغلقة، أو ان استدرج لساني إلى احراج الاصدقاء، فأعود بالذاكرة إلى ممارسات السنوات الثلاث الماضية، وربما إلى ممارسات السنوات الخمس الماضية، التي اسست، لما سمي في حينه، للانقلاب على الطبقة السياسية في لبنان، ونظمت واحدة من أشرس حملات التشهير والتحريض في تاريخ لبنان، بحق العديد من الشخصيات والقيادات السياسية. انما أردت ان القي الضوء على واقع قائم، نطلق عليه أحياناً تسمية الاشباح، ونشير اليه أحياناً أخرى بكلمة الأجهزة. وانت أعلم منا، يا دولة الرئيس، بأن كل السياسات الاقتصادية والمالية، ستبقى رهينة الرياح، ليس اذا بقي النظام اللبناني رهينة الاحكام العرفية الطائفية فحسب، وانما رهينة الاحكام العرفيين ايضاً، الذين تضيق صدورهم بمقالة أو بفكرة أو بتظاهرة، والذين يفترضون ان نجاح البلاد يتوقف على نجاحهم الشخصي، وان مستقبل البلاد معلق على درجة نموهم في السلطة.

ثانياً: التحذير من خصخصة الشأن الوطني. ونحن في هذا السبيل، نفهم ذهاب الحكومة في سياسات الخصخصة إلى أبعد مدى ممكن، والتفتيش عن حلول واقعية لمعضلات ادارية استعصت على الحل طوال السنوات الماضية، لاسيما في قطاعات الهاتف والكهرباء والمياه والطيران والاعلام وسواها. انما الشيء الذي سيكون صعباً على الفهم، هو خصخصة الشأن العام، أو بعبارة أخرى شخصنة الشأن العام، واعتبار المسائل ذات البعد الوطني من صلاحية جهة محددة أو جهاز متخصص، يمنع على القيادات والشخصيات والاحزاب الاقترب منها والتعاطي في مستجداتها.

لقد اعطيت الأجهزة الأمنية اللبنانية منذ سنوات، وكالة حصرية في معالجة الشأن الوطني، واعداد المذكرات والوثائق والنظريات العائدة له، دون العودة إلى الادارات والوزارات والهيئات المختصة. وهو أمر، أدى عملياً إلى المزيد من ضمور الحياة الديمقراطية، وتفاقم التدخل المخابراتي في كل جانب من جوانب العمل السياسي والرسمي.

هناك وكالة حصرية اعطيت للنظر في العلاقات اللبنانية - السورية، وهناك وكالة حصرية اعطيت لرسم حدود العلاقة مع قضية مزارع شبعا، وهناك وكالة حصرية اعطيت لتحديد مساحات الحوار الوطني، وهناك وكالة حصرية اعطيت لتدجين الشارع المسيحي على التجاوب مع متطلبات المرحلة وتحدياتها.

ومع الأسف، سقط الوكلاء في امتحان المحافظة على كل الوكالات، وهو أمر يدعوني إلى مجازاة الرئيس عمر كرامي، في الدعوة إلى الغاء كل الوكالات الحصرية، بما فيها الوكالات الحصرية السياسية.

إن هذا الأمر، هو وجه آخر من وجوه العبث بالنظام الديمقراطي، يعزز الانطباع السائد بأن تأثير الأجهزة في الحياة العامة، أقوى بما لا يقاس، من تأثير القوى السياسية، سواء كانت داخل السلطة أم خارجها. وهذا

الانطباع يندرج على دور الأجهزة في تلقين بعض الشخصيات السياسية، وحتى الوزراء الذين، يتلقون «التعليم» تلو «التعليم»، قبل الجلسة، وبعدها، وفي اثنائها معظم الاحيان. كما يندرج على الدور الذي لا يغفله بعض الاجهزة، واسهامها المباشر في انهاء عهد الرئيس الياس الهراوي، وتنظيم اعنف حملة سياسية لمنع عودة الرئيس رفيق الحريري، والمجاهرة بوصول الرئيس اميل لحود إلى سدة الرئاسة، وابعد من ذلك، المباشرة في اعداد المعركة الرئاسية المقبلة تمديداً أو بحثاً عن الشخصية المناسبة للمنصب العتيد.

ثالثاً: العودة إلى لعبة المصادر المطلعة والموثوقة والرسمية والرئاسية واستنفار «الاشباح» في مجال تنظيم الحملات الاعلامية والسياسية.

وقد جاء دورك الان يا دولة الرئيس. ونحن اذ نرحب بدولتك في النادي الوطني لمكافحة الأجهزة، نؤكد ان «المصادر» اياها، لم تفرك اصلاً من تسريباتها، وهي، بالطبع، لم توفر غيرك من الشخصيات والقيادات التي نالت حصصاً متفاوتة من الأذى المخبراتي.

وأخطر ما في لعبة «المصادر»، التي لم تتوقف، انها تختبئ أمام صورة رئاسة الجمهورية، وهي في معظم الاحيان تُستخدم للدفاع عن الرئاسة أو لشن الهجوم على هذا الطرف أو ذاك باسم الرئاسة.

هذا الاسلوب، من مخلفات الأزمنة المخبراتية البائدة، وهو يسيء بالدرجة الاولى إلى رئاسة الجمهورية التي نجد ان لها اسماً محدداً، وهوية محددة، ولا تحتاج إلى شبح من هنا أو شبح من هناك، لتعبر عن وجهة نظرها تجاه المسائل العامة.

رابعاً: الاستمرار في سياسة التنصت، وما ادراككم، يا دولة الرئيس، ما هو التنصت وما يجب ان يكون عليه موقف المجلس النيابي من دولة التنصت.

انني، ايها الزملاء، ما زلت عند موقفني قبل عامين، بأن المكالمات الهاتفية لمعظم السياسيين والرسميين والوزراء والنواب والقضاة والصحافيين، موضوعة تحت الرقابة للتنصت.

وانني في هذا المجال، اريد ان أسألكم يا دولة الرئيس بري، الا تعتقدون بوجود تنصت على مكالماتكم؟ كما أسألكم يا دولة الرئيس الحريري، الا تعتقدون بوجود تنصت على مكالماتكم؟

فما هي الجدوى، اذاً، من القانون الذي أعدناه؟ وأي معنى لكل الجلسات التي عقدت هنا، في سبيل التوصل إلى صيغة قانونية توقف التجسس على الحياة السياسية اللبنانية وعلى مكالمات المواطنين وخصوصياتهم؟ أقول هذا الكلام، وأنا على معرفة سلفاً، بأن أي قانون لتنظيم التنصت في لبنان، سيكون مجرد كلام في الهواء، بل ان الاجهزة المكلفة بذلك ستتخذ من هذا القانون، وسيلة لتعميم التنصت وزيادة رقعة التجسس على المواطنين.

إن هذا الملف، يا دولة الرئيس، قد تجاوز حدود الأهداف الامنية للتنصت وحدود المحافظة على النظام العام

والسلامة العامة للمجتمع . وقد سبق لنا أن طالبنا برسم هذه الحدود والتعاطي معها بمسؤولية وعدم اتخاذها حجة للانقضاض على خصوصيات الناس أو على حرياتهم السياسية .

وما يعيننا من هذا الملف ، هو التنصت بحق المجموعات السياسية والعاملين في الشأن العام ، الذين تُرفع نصوص مكالماتهم إلى بعض كبار المسؤولين .

هناك ، يا دولة الرئيس ، جهة تراقب مكالماتي الهاتفية ، وقد تلقيت بواسطة البريد المجلسي معلومات مثيرة في هذا الشأن ، تحدد لي ثلاث مكالمات أجريتها مع كل من الوزير مروان حمادة ، والاستاذ شادي مسعد والصحافية ابتسام ابو شديد .

وقد فوجئت حقيقة ، بدقة هذه المعلومات المنقولة ، التي تروي بالتفصيل وقائع المكالمات مع أسماء الاشخاص الذين جرى التطرق اليهم . كما هالني بأن هناك عدداً كبيراً من السياسيين والاعلاميين والقضاة ممن يتم رصداهم هاتفياً .

واذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر ، اضافة إلى الرئيسين بري والحري ، مكالمات للرئيس سليم الحص مع السيد عبد الحميد الأحذب ، موضوعها المقالات المنشورة في جريدة «الشرق الاوسط» ، ومكالمة ثانية مع السيد محفوظ سكيته موضوعها التوظيف في كازينو لبنان ، ومكالمة ثالثة مع الصحافي ابراهيم عوض موضوعها ذهاب الرئيس عمر كرامي إلى حلب . اضافة إلى مكالمات للرئيس الياس الهراوي مع الصحافي فيصل سلمان موضوعها الشكر على تغطية غداء على شرف البطريك داود ، ومكالمة للوزير غازي العريضي مع السيد ابراهيم خوري ، ومكالمة للقاضي رشيد حطيط مع زميله القاضي عفيف شمس الدين ، موضوعها قانون الغاء الرقابة المسبقة ، ومكالمة ل «ابو مصطفى» مع الزميل ايوب حميد من الخارج موضوعها ما ينشر على «الانترنت» حول أوضاع بلدان أفريقية ، ومكالمة بين الاستاذ طلال سلمان ومستشار الوزير محمد عبد الحميد ييضمون الصحافي علي يوسف ، ومكالمة بين الاعلامي جورج غانم والسيد بيار مسعد موضوعها حجم التداول بالدولار في السوق المالي ومكالمة بين الصحافي جبران تويني والصحافية سحر بعاصيري موضوعها الصحافي سمير منصور ، ومكالمة بين الزميل مروان فارس والسيد جورج معوض موضوعها الجابي محمد مصطفى ، ومكالمة بين الصحافي شارل أيوب ودولة نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس موضوعها الخلاف مع الرئيس الحريري ، ومكالمة بين الزميل نسيب لحود والصحافي اميل خوري موضوعها اجتماع بتغرين ، ومكالمة بين الزميلة نايلة معوض وجوسلين معوض حول مسألة خدماتية ، ومكالمة لنائب رئيس المجلس النيابي السيد ايلي الفرزلي مع زوجته . . .

عمر كرامي : دولة الرئيس ، من اين أتى بهذه المعلومات؟

باسم السبع : وكيف تصلك أنت المعلومات يا دولة الرئيس كرامي وكيف أتيت بالأمر بمعلومات اقتصادية؟ .

عمر كرامي : يبدو أن واسطتك قوية .

- باسم السبع : هذه معلومات مؤكدة وقد وصلتني إلى بريد المجلس وأنت تعرف بأنها معلومات صحيحة .
- عمر كرامي : أنا أعرف ذلك ولكن من أين أتيت بهذه التفاصيل ان هذا ما يشغل البال .
- باسم السبع : (شاغل بالك التفاصيل) أو التنصت يا دولة الرئيس؟
- عمر كرامي : نريد أن نعرف من أين أتى بهذه التفاصيل .
- الرئيس : لقد حذرنا من هذا الأمر، وقلنا انه لا يوجد دولة تريد أن تحافظ على امنها الا ويوجد فيها تنصت، وقلنا اننا جميعاً نريد التنصت ولكن نريد التنصت حيث يجب أن يكون هناك تنصت، ومن هنا المجلس النيابي شرع قانوناً بهذا الأمر، ولفتنا النظر عندما أثار هذا الموضوع الرئيس الحريري ان الحظر في موضوع التنصت ان تعرف جهات غير معنية بالتنصت في كل شيء، وقلنا انه الآن في لبنان بإمكان أي واحد على قارعة طريق ان يتنصت، وقلنا أيضاً يجب ان يكون هناك تنظيم لهذا الأمر، وقد وضعنا ذلك في القانون، وهذه هي نتيجة مخالفات القانون .
- عمر كرامي : ان دقة المعلومات التي تعطى، هناك كلام في البلد يقول انه ليس فقط الاجهزة الأمنية، او المخابراتية تقوم بالتنصت وهذا هو الأخطر، لذلك ان اسأله (السبع) عن دقة هذه المعلومات .
- باسم السبع : فلنكن واضحين وصريحين، كائناً من تكون الجهة التي تنصت وهذه المعلومات عندما ترفع الى جهات رسمية عليا فهذا الأمر يعني انها ترفع من قبل أجهزة مختصة في الدولة، انا «حذف» استطيع ان اتي بالمعلومات .
- هذا غيظ من فيض التنصت، يا دولة الرئيس، هذا غيظ من فيض التجسس على الحياة السياسية والاعلامية في لبنان .
- ماذا تقول يا دولة الرئيس بري،
- ماذا تقول يا دولة الرئيس الحريري،
- كيف نحمي حرياتنا، وهناك من يختبئ خلف ستائر المصلحة الوطنية والسلامة العامة للوي ذراع الحرية في لبنان .
- دولة الرئيس، عذراً، ان كنت قد شددت الوطأة، حسبي انني قد أفرطت في حساسيتي تجاه الحريات الديمقراطية، وحسبي ان هذا المكان هو خط الدفاع الأول عن النظام العام، وعن المشروع المدني للدولة اللبنانية .
- عشتم، عاش النظام الديموقراطي عاش لبنان .
- الرئيس : ان ما قيل هنا يا دولة الرئيس الحريري يستدعي البكاء أكثر مما يستدعي الضحك، لقد التزمتم هنا في المجلس النيابي ان تأتوا بالتعديل على قانون التنصت في حال وجد هذا التعديل أو اقتراح

قانون بالغاء هذا القانون وأخذتم الفرصة لهذا الأمر.

رئيس الحكومة: لحظة يا دولة الرئيس، لقد طلبت ان اتكلم ووجدت انك لا ترغب بتدخل الحكومة اثناء المناقشة، ولكن اعتقد ان الأمر الذي أثاره الزميل باسم السبع هو في منتهى الحساسية حتى ولو كان لدينا نية بتغييره هذا لا ينفي ابدأ ان القانون ساري المفعول وله مفاعيل جزائية، حسب القانون على ما أذكر لا يجوز التنصت على أي هاتف دون موافقة رئيس الوزراء. أنا أؤكد الآن من هذا المكان اني لم أوافق على الاطلاق على التنصت على أي هاتف لأي مواطن لبناني أو أجنبي، وبالتالي اذا كانت هذه المعلومات صحيحة فهناك جرم جزائي على من قام بهذا العمل، علماً ان الذين يقومون به لا يحترمون القانون ولا يعترفون بالمحاکم لأن القانون القائم الآن واضح وضوح الشمس والقول بان القانون بحاجة لمرسوم كي يطبق هذا لا يعني ابدأ ان لا تطبق المواد الجزائية.

الرئيس: ماذا تشرح لي الآن؟ قل لي ماذا ستفعل؟

الرئيس الحسيني: اين يوجد احكام جزائية؟

رئيس الحكومة: كون النائب السبع قال هذا الكلام فان كل الموجودين هنا والذين يسمعونهم لديهم شعوراً ان هذه المعلومات اتى بها من عندي وهذا غير صحيح، والمعلومات ليست عندي، انا اسمعها كما تسمعونها.

الرئيس: انا ارى بأنه يجب التحقيق مع باسم السبع.

رئيس الحكومة: ممكن

الرئيس: سنقبض على المسروق ونترك السارق اني اسأل سؤالاً، ان القول ان هذه الأمور تقع تحت طائلة قانون العقوبات.

نحن الذين وضعنا القانون هنا، اني اسأل ماذا تنوي الحكومة ان تفعل بهذا الموضوع؟ وبالتالي فان الحكومة مسؤولة امامنا في هذا الأمر.

رئيس الحكومة: لا استطيع ان اجيب في هذه اللحظة ولكن يمكن ان اعطي جواباً للمجلس خلال الأيام القادمة.

الرئيس: قبل تصديق الموازنة نريد ان نسمع.

نائلة معوض: هذا يستوجب جلسة عامة للمناقشة حول موضوع التنصت.

الرئيس: لا عامة ولا خاصة، قبل المصادقة على الموازنة اريد ان اسمع جواباً شافياً باجراءات الحكومة في هذا الموضوع، هل تريد ان تحرك النيابة العامة؟ هل لديها اقتراح معين؟ اريد ان اعرف.

نائلة معوض: ونحن سنطالب بجلسة عامة.

رئيس الحكومة: الذي يتجراً على ان يضع هاتف رئيس الحكومة تحت الرقابة لا يضحك في هذا الموضوع اذا كان هناك اشخاص يعتقدون انهم فوق القانون فانه لا يوجد احد فوق القانون.

نائلة معوض: في كلمتي هناك اصرار ومطالبة على عقد جلسة عامة حول موضوع الأجهزة والرقابة.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

تأتي هذه الموازنة في ظل تطورين خطيرين:

التطور الأول تأزم الوضع الإقليمي وسياسات شارون العدوانية التي تسعى عبر وسائل الموت والدمار إلى تهجير الشعب الفلسطيني مرة ثانية. ونحن ندين حرب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ونتنصر لحق هذا الشعب في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ونشبت بالزامية حق العودة؛ كما نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه الجريمة التاريخية التي ترتكب ضد الفلسطينيين.

إن هذا العقل الشاروني المجرم بالذات هو الذي يضع المنطقة على فوهة بركان بتكره للمبادئ التي شكلت المنطلق لسلام عادل وشامل أي الأرض مقابل السلام واستبدالها بمشروع آخر قائم على منطق الغالب والمغلوب.

وهنا نؤكد أن محاولة إلغاء الشعب الفلسطيني من الوجود كما التهديدات المتكررة باستهداف لبنان وسوريا والتلويح بحرب إقليمية شاملة، لن تمكن كلها إسرائيل من فرض الأمن بالقوة بل وحدها العودة إلى مبادئ مدريد كفيلة بإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة.

أما التطور الثاني فتفاقم الأزمة بل الكارثة الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تطل كل بيت.

فالمزارع مثلاً تكسد محاصيله ولا مرجعية له أو من يستمع إليه (الدولة طويت ملف التعويض عن الكارثة الزراعية بعد الطوفان الذي حصل مؤخراً بشحطة قلم).

والمصانع تقفل أبوابها والعمال يرمون في الشارع في شكا التي تعتبر فيها أهم صناعات لبنان هناك ٥٠٠ شخص صرفوا ورموا بهم في الطرقات. والتجار يفلسون ويغلقون ابوابهم. أما الشباب، فأصبحت الهجرة طموحهم الوحيد.

دولة الرئيس، تأتي الموازنة في مثل هذه الأجواء بمثابة قطع حساب لسنة ٢٠٠١ أكثر من ترجمتها لسياسة اقتصادية هادفة. من هنا لن ندخل في لعبة الأرقام. والحل الاقتصادي لا يكمن بالأرقام التي أصبحت بحد ذاتها تفاصيل موزعة على مبدأي المحاصصة وتقوية مواقع النفوذ؛ والمحصلة تبقى هي هي ارتفاع في المديونية وغياب المناطق والقطاعات الإنتاجية عن جدول الاهتمامات.

دولة الرئيس، رجاء فسروا لنا ماذا تفعل الدولة حالياً؟

وأيّن الحكومة من الانهيار الحاصل؟

بل أيّن الحكومة من موقع القرار؟

تعهدتم عند تشكيل الحكومة بإصلاح جذري مالي واقتصادي. فاقصر هذا الإصلاح على بعض خطوات متواضعة جداً ومرتبلة تعطلت بفعل حدة الخلافات بين أركان السلطة، أو بالأحرى بين مواقع القرار، لدرجة طغيانها ليس فقط على خطوات إصلاحية يجب اتخاذها بل حتى على ملفات من الماضي حسبنا أن الظروف قد تجاوزتها. يعني كما رأينا في آخر جلسة لمجلس الوزراء حول ملف سوليدير.

كل هذه الخلافات أفرزت ازدواجية نسفت عملياً كل إمكانية للإصلاح. فعلى سبيل المثال لا الحصر في الوقت الذي اتخذ فيه القرار بصرف موظفين من تلفزيون لبنان تحت شعار وقف الهدر والإصلاح، فرض موظفون جداً وبرواتب عالية في كازينو لبنان وشركة انترا. وبالنتيجة كل ما تبقى من هذا الشعار الرنان، أي شعار الإصلاح المالي والاقتصادي، هو العمل على كسب الوقت للحفاظ على ثبات الليرة، وبكلفة باهظة جداً عبر عملية الاقتراض (وكان آخرها الاكتتاب بمليار وخمسمائة مليون دولار) والتفتيش على الودائع حيث توفرت.

والسؤال: كم من الوقت ستخدمنا مثل هذه التدابير؟ سنة في حدها الأقصى؟

وماذا بعد؟ خصوصاً وان رهان الحكومة على تفعيل الدورة الاقتصادية وتحفيز الاستثمارات سيظل مجرد شعار طالما أن السلطة لم توفر الظروف الموضوعية الملائمة.

دولة الرئيس، انتم تعرفون أن تخفيض الرسوم الجمركية أو إقرار بضعة قوانين لتحفيز الاستثمار، ليست كافية لاجتذاب رؤوس الأموال إلى لبنان.

اجتذاب رأس المال لا يتم إلا في ظل سلطة قضائية مستقلة في وقت تؤثر فيه كل الدلائل إلى طغيان السلطة الأمنية والأجهزة على السلطة القضائية. وهناؤكد بعض كلامك الخطير أمس حول تدخل الأجهزة في القوانين. لذلك نتمنى ونطالب بعقد جلسة عامة حول هذا الموضوع وحول موضوع التنصت وليتحمل كل واحد مسؤوليته.

اجتذاب رأس المال لا يتفق وكبت الحريات العامة كما انتهاك حقوق الإنسان. نعطل حركة البلاد بمئات من الحواجز وآلاف من العسكريين من أجل قمع التحرك الطلابي. نعمد إلى المداهمات الليلية من أجل تخويف الطلبة وانتزاع نوافعهم على تعهدات بعدم ممارسة أي نشاط سياسي.

نسخر العديد من رجال الأمن في مطاردة صحفي وانتزاع جواز سفره لمجرد رأي أو تحليل سياسي لم يرق لبعض النافذين. وعمم الخبر عبر كل وسائل الإعلام المحلية والدولية حتى وصل إلى رجال الأعمال وكبار المستثمرين.

اجتذاب رأس المال لا يتم في دولة لا يستطيع أركانها الحوار حتى مع أنفسهم. لقد طغت الصراعات داخل السلطة ومؤسساتها على مسؤولية التفتيش عن حلول للكارثة الاقتصادية وبالتالي إنقاذ البلاد. كما أن الدولة تعمل على نفس أية مبادرة حوارية جدية عبر التخوين والتخويف بالسكاكين والسواطير والعصي وغيرها من الأدوات المخبرانية البدائية، وكل ذلك على حساب الاستقرار الداخلي والوفاق الوطني.

دولة الرئيس الحريري، تأكدوا أن كلامنا لا يدخل في إطار المزايدات ولا في تحميلكم وحدكم مسؤولية كل ما ذكرنا وما وصلنا إليه.

نحن نثمن المواقف المبدئية التي اتخذتموها شخصياً حول بعض المواضيع، خصوصاً تلك التي مست بشكل فاضح الحريات العامة. لكن استنكاركم الكلامي لا يعفيكم من تحمل المسؤولية. بل يزيد من قلقنا على رئيس للحكومة أضحى وكأنه قطب في صفوف المعارضة. وهنا نعود للتساؤل: من المسؤول؟ من يدير البلد؟ من يتحكم بسلطة القرار؟ إذا كنتم تعرفون وتتسترون لعدم القدرة على المواجهة فتلك مصيبة. وان كنتم تدرون وتطمسون الحقائق، فالمصيبة اعظم لأن البلاد سائرة إلى مزيد من التدهور والانحدار.

دولة الرئيس، سأعطي مثلاً بسيطاً يبرهن لكم كيف يحصل الانحدار في البلد وكيف تحصل الازدواجية بين كلام دولة الرئيس وتصرف الحكومة. حصلت مجزرة منذ عدة أيام تتعلق بدمج فروع الجامعة اللبنانية في بيروت وجبل لبنان تحت عنوان واضح هو تحسين الجامعة اللبنانية وتحسين الوفاق الوطني والوحدة الوطنية. هذه العناوين جيدة.

انما لدينا ملاحظات تتعلق أولاً بالشكل. فكيف يمكن لموضوع بهذه الأهمية أن يطرح في الجلسة الأخير لمجلس الوزراء علماً شي ودون أن يكون مدرجاً في جدول الأعمال وكأن الموضوع جاء معلباً. هناك وزراء قالوا بأن الكلام من هذا الموضوع ولكن دون إقراره. وإذا به يقرّ في الجلسة الثانية.

أمر آخر يا دولة الرئيس، كيف تستطيع السلطة التنفيذية أن تصدر قراراً هو من صلاحية مجلس الجامعة. في مجلس الجامعة عمداء ودكاترة هل هؤلاء قاصرون عن الاجتماع وأخذ القرار. بالتالي من استشرتم حتى تأخذوا مثل هذا التدبير.

هناك مذكرة من المجلس الأعلى لدعم الجامعة اللبنانية يؤكد أن أحداً لم يستشر في هذا المجلس المذكور كما لم يؤخذ بأية معلومات فنية وبالتالي هذا القرار في نظرهم ونظرنا يمسّ بمبدأ الانماء المتوازن في المناطق. تتكلمون عن تحسين أوضاع الجامعة، ونحن عندما نسمع هذا الكلام نفرح كثيراً. نتمنى على معالي أن يشرفنا إلى المناطق للإطلاع على أوضاع الجامعة فيها.

أنا أستطيع أن أتكلّم عن الشمال، هناك خطر على أمن الطلاب في الشمال. الأبنية متصدعة وفي المختبرات الطلاب يستعملون أسلاكات كهربائية في حين أن المياه تتسرب من فوق رؤوسهم، إذاً هناك خطر على حياتهم هكذا نفهم تحسين الجامعة.

فيا معالي الوزير وبأ دولة الرئيس نحن لدينا شعوراً بأن هذا التدبير هو لوضع اليد على الجامعة اللبنانية وعلى أساتذتها وطلابها وحياتهم وآرائهم. وسأقرأ رأياً لمعالي وزير التربية أصدره بتاريخ ١٢/٥/٢٠٠١ في جريدة النهار يقول فيه: « أن من الأسباب التي أدت إلى هذا القرار تفرّد بعض الجامعات بالحركات الطلابية والاضرابات أخيراً، كما أضاف: «من المفترض أن يكون الجسم الطلابي متفاعلاً ويفكر تفكيراً واحداً لا أن تكون هناك عقليتان مختلفتان». ظننت نفسي أقرأ تصريحاً من وراء الستار الحديدي في الاتحاد السوفياتي منذ ٥٠ سنة... أما القول بأن الوفاق الوطني لا يتوافق مع ديموقراطية التعليم فهو قول غير صحيح وأنا أعتبر أن ديموقراطية التعليم فقط هي التي تؤمن الوفاق الوطني. فقط، انتشار التعليم، وانتشار الجامعة اللبنانية في كل المناطق اللبنانية وتفعيل دور هذه الجامعة هو ما يؤدي إلى تأمين الوفاق الوطني.

فإذا كنّا حريصين بهذا الشكل على الجامعة فهناك أكثر من ١٣ مركزاً شاغراً لمنصب عميد فلماذا لا تملأ هذه المراكز؟

لأن هناك صراعات ومحاصصة وكما قال زميلنا باسم فإن الأجهزة أصبحت تريد حصتها بهذا الموضوع. أنا أستغرب عندما نتكلم عن الوفاق الوطني والوحدة الوطنية اعطاء أكثر من ٣٠ رخصة لمعاهد جامعية وجامعات توزعت بكل صراحة ليس طائفيّاً فقط وإنما مذهبيّاً والبعض منها هي عبارة عن دكاكين وأنا لا أجمال ولا أزايد أو أبالغ، انهم يعطون الشهادات رغم عدم وجود المعهد لاعطاء الشهادات. هذا ما يجب البحث فيه من خلال حرصنا على الجامعة وعلى مستواها التربوي وحرصنا على الوحدة الوطنية.

أنا أعرف أن دولة الرئيس الحريري لم يكن متحمساً لهذا الموضوع فماذا حصل؟ هل هناك أشباح؟ لا أعرف.

فمن على هذا المنبر أنا أساند الطلاب المعارضين على هذا التدبير وأنا أول من سيؤازرهم.

دولة الرئيس، كلنا يعلم، سلطة ومعارضة، انه من دون خطة إصلاح بل إنقاذ اقتصادي، سيسقط الهيكل على رؤوس الجميع، بدءاً بالعملة الوطنية، مروراً بالقطاعات الإنتاجية وانعكاساتها على لقمة العيش، وصولاً إلى الفوضى والضياع الشامل.

كلنا يعلم، سلطة ومعارضة، إن كلفة الإنقاذ الاقتصادي ستكون مؤلمة على الصعيدين الاجتماعي والحياتي لأنها ستؤدي حكماً إلى خيارات صعبة وموجعة. فالأكيد أن الآلاف من الموظفين سيخسرون عملهم ومصدر رزقهم الوحيد.

إن هذا سيؤدي وقد بدأ يؤدي الى ضيق اجتماعي مأساوي.

والسؤال المطروح: هل الدولة قادرة على اتخاذ مثل هذه الإجراءات والتدابير من دون شفافية كاملة، من دون حوار ومن دون فتح آفاق مقنعة للناس؟ كلا. والممارسة تبرهن أنكم أصبحتم تتشاطرون حول من من أهل

السلطة يتحمل مسؤولية ما وصلنا إليه. او ليس هذا هزيمة واستسلاماً؟ اني اكرر إن نجاح الإنقاذ المطلوب لا يتم إلا بالحوار وصولاً الى وفاق وطني فعلي وحقيقي يحصن الوحدة الوطنية وينتج رؤية مشتركة حول مستقبل لبنان. ولا اعني بالحوار الداخلي خلوة في فقرا او غداء للرؤساء في بعدا ولا حتى في النقاش داخل هذا المجلس النيابي الكريم، ذلك ان هناك قوى وشخصيات أساسية غير ممثلة في هذا المجلس ويجب إشراكها في الحوار. فالمقصود بالحوار مؤتمر وطني تتسع مساحته للجميع دون استثناء.

مؤتمر وطني يعالج استراتيجيتنا السياسية والاقتصادية ويحصن وحدتنا الداخلية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي ونحن جزء أساسي وريادي فيه. فخيارنا الوحيد لمواجهة إسرائيل التي تشكل الخطر الأساسي على وحدة لبنان ومصيره. وهنا نؤكد دعمنا للمقاومة ودورها على هذا الصعيد.

ولكن لا إمكانية للبنان في مواجهة حقيقية وفاعلة من دون موقف عربي موحد. وهنا نطالب ونصر على أشقائنا العرب بتحمل مسؤولياتهم على كل المستويات لأن استهداف لبنان خصوصاً على الصعيد الاقتصادي وفي هذه المرحلة بالذات يؤدي إلى ضرب إمكانية حضوره وفاعلية دوره في مواجهة تحديات الصراع العربي الإسرائيلي بل وإلى القضاء على خصوصيته وتميزه في هذه المنطقة.

لا إمكانية للبنان في مواجهة حقيقية وفاعلة في ظل ازدواجية المواقف الرسمية تجاه الشرعية الدولية. وعلى سبيل المثال: يحرم لبنان واللبنانيون من الإفادة من عودة العلاقات مع العراق وهي تشكل حكماً إمكانية جدية لتحريك عجلة الاقتصاد، ذلك تحت عنوان الالتزام بالشرعية الدولية كما ذكرتم يا دولة الرئيس، هذا من جهة، ويخسر لبنان من جهة أخرى إمكانية المساعدات الدولية نتيجة ممانعته لموقف الشرعية الدولية حول تنفيذ القرار ٤٢٥.

لا إمكانية للبنان في مواجهة حقيقية وفاعلة من دون تحصين وحدته الداخلية بمصالحة وطنية شاملة عبر إشراك الجميع وفتح صفحة جديدة في حياة اللبنانيين، بعيداً عن سياسة الإلغاء والاستبعاد، الأمر الذي يطوي صفحة الحرب نهائياً ويساهم مساهمة كبيرة في بلورة حياة سياسية سليمة ومعالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة وحماية الاستقرار في البلاد.

لا إمكانية للبنان في مواجهة حقيقية وفاعلة إلا بالتفاهم والتنسيق التامين مع سوريا، مما يوجب معالجة المواضيع الخلافية بين البلدين وبعيداً عن حدة الخلافات التي توجب دقة المرحلة عدم إثارتها من على هذا المنبر، نكتفي بالتأكيد مجدداً على تصورنا لتحصين هذه العلاقة عبر ما صدر في وثيقة قرنة شهوان كالاتي:

«إن بقاء العلاقة مع سوريا على ما عليه من شوائب ونواقص يعود بالضرر على البلدين معاً، وهو أمر مرفوض من اللبنانيين الذين يجمعون على قيام افضل علاقات الاخوة بين البلدين والمحافظة على ما بينهما من روابط تاريخية، وبين شعبيهما من وشائج صداقة ومصالح مشتركة. ولن تتحقق هذه الغاية إلا إذا استرد لبنان

استقلاله وسيادته وقراره الحر. ان المعادلة التي تحكم العلاقات بين البلدين يجب أن تقوم على الجمع بين أقصى درجات التضامن والتعاون وأوضح مقومات السيادة والاستقلال. وهذه المعادلة في حال إقرارها هي التي تفسح في المجال أمام الوصول إلى تسوية تاريخية تضمن استقرار البلدين وتؤسس لعلاقات تعاون سليمة ودائمة».

دولة الرئيس، نحن نمدّ أيدينا لتتحمل معاً المسؤولية، علماً أننا أول من حذر من كل ما نشكو منه حالياً. ولكننا نقول بأن لبنان ليس في وضع يسمح لأي كان أن يقذف بكرة المسؤولية للآخرين. من هنا ندعوكم للدخول في حوار جدي لاتخاذ القرارات، مهما كانت صعبة وقاسية، ونتمنى عليكم تغليب منطق هذا الحوار على منطق الاستقواء والإلغاء والتخوين والتخويف.

إن أكثر ما يخيفنا يا دولة الرئيس هو انهيار وسقوط البلد نهائياً إذا استمر التدهور والانحدار. فهذا بلدنا. بلدنا جميعاً، هذا وطننا ووطننا جميعاً وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل ميشال المر

ميشال المر: دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين،

بما أننا بصدد مناقشة الموازنة سأتجنب الكلام عن الشؤون السياسية وأحصر كلمتي بالشؤون الاقتصادية والمالية فقط.

الموازنة التي بين أيدينا هي موازنة عادية وستبقى عادية ما دامت خدمة الدين تستهلك أكثرية الواردات، لذلك ان مناقشة بنود الموازنة هي مناقشة عادية ولا يمكن التوصل الى نتائج وحل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية بواسطة بنود هذه الموازنة ان كان في الواردات او في الصرفيات.

وهنا نظمت دولة رئيس الحكومة باستمرار دعمنا للحكومة خلال المرحلة المقبلة لكي تتمكن من تنفيذ برامج الانقاذ الاقتصادية.

لقد طرح جزء من برامج الانقاذ المذكورة بعضه جيد والبعض الآخر لنا ملاحظات عليه والجزء الكبير لم يطرح بعد.

سأطرق الى امكانية معالجة الوضع المعيشي والاقتصادي بسرعة، فالمشكلة المعيشية يقتضي معالجتها خارج إطار الموازنة لأنني كما قلت لا توجد بنود هامة تنطرق بالعمق لهذه المعضلة.

من هنا أقسم المناقشة الى جزئين:

الجزء الأول:

كيف يمكن إيجاد حل سريع لهذه المعضلة المعيشية الاقتصادية التي يعاني منها المواطن وقد أصبح وضع بعض المواطنين يقارب وضع الفقر حتى لا نقول الجوع بسبب هذه المشكلة التي تعاني منها البلاد؟

معالجة هذه الأمور تتطلب ضخ الاموال فوراً، أقول فوراً اي خلال الأشهر الستة القادمة والحكومة كانت معذورة خلال المرحلة السابقة لكن الان وبعد تصديق الموازنة عليها أن تعمل كل ما بامكانها ان تفعله لمعالجة هذه المشكلة بالطريقة التي تبدأ فوراً بضخ الأموال في الأسواق لكي تجري الدورة الاقتصادية من جراء ذلك على كافة الصعد التجارية والانمائية والاعمارية.

من باب النصيحة الى دول رئيس الحكومة - اذا اراد أن يسمعها. في جلسة ٣١ اذار ١٩٩٩ عرض وزير المواصلات السلوكية واللاسلكية موضوع الهاتف الخليوي وقد تطرق بعض الزملاء خلال المناقشة العامة الى هذا الموضوع. كان لي مداخلة دامت حوالي نصف ساعة وفي نهايتها، زميلي الوزير ميقاتي هنأني على ما قلته وقال نحن نشكرك على هذا الطرح ونحن على استعداد للأخذ به. هل تذكر ذلك يا معالي الوزير؟

يا دولة الرئيس، طرح موضوع الهاتف الخليوي في آذار ١٩٩٩ وسأعطي الأرقام لنرى كيف يمكننا حل المشكلة الاقتصادية هذا اذا توليت الأمر بيدك يا دولة الرئيس وبدأت تأخذ القرارات ولديك الجرأة لتأخذ القرارات.

منذ آذار ١٩٩٩ وحتى حزيران ١٩٩٩ صدر عن مجلس الوزراء قرار بتكليف شركة BOOZ ALLEN لدرس الموضوع.

وقلت وقتها في جلسة المناقشة بأن كل يوم تأخير بفتح هذا الملف يكلف الدولة يومياً مليون دولار. وبقيت شركة BOOZ ALLEN تدرس الموضوع وتمحصه سنة ونصف السنة اي منذ اذار ١٩٩٩ لغاية استقالة الحكومة في الشهر العاشر من العام ٢٠٠٠ فبعد حوالي ٢٢ شهراً كنا لم نزل في تقارير BOOZ ALLEN او «غوبي توين» وهو شخص يأتي ويذهب، فلم يحل شيء على هذا الصعيد وبقي الموضوع عالقاً منذ سنتين وكانت الخسائر ضخمة جداً خلالها.

نعم يا دولة الرئيس قلت انك شخصياً مع وزير المواصلات يمكنك ان تتخذ القرار.

لقد طرحت اقتراحاً في جلسة اذار ١٩٩٩ وقلت يمكن الاتفاق مع هاتين الشركتين لانهاء هذا العقد لأنه أصبح عقداً جائراً على الحكومة والمواطنين وقد أعطيت حلاً للمسألة فلم اقل فقط بوجوب انهاء العقد مع الشركتين وانما قلت أصبح جائراً لأنه بعد ان كانت حصة الشركة الواحدة ٢٥٠ الف خط اي ٥٠٠ الف خط لكلتا الشركتين أصبح للشركتين اكثر من ٨٠٠ الف خط بالاضافة الى ال «كليك» وال PREMIERE والوصلة فتصبح حوالي مليون خط لا اعرف، هذا ليس شأني وانا لم ادرس هذه النقاط. انما لمعالجة هذا الموضوع انت امام حلين يا دولة الرئيس:

اما ان تطرح مناقصة دولية جديدة في هذا الملف شرط ان تكون حصة الدولة اكثر بكثير مما هي الان وان يكون ثمن الرخصة لا يقل عن العروض التي جاءت في شهر تموز او آب الماضي والتي بلغت حوالي مليار ونصف المليار دولار لكل رخصة.

- وإما ان تدخل موجودات الشركتين بمؤسسة اسمها شركة المواصلات وتصبح من أصولها الثابتة مما يزيد قيمة هذه الشركة واسهمها من ٣ - ٤ مليارات دولار، لأن مدخول الهاتف الصافي بعد حسم الواردات المحصلة من الخليوي وبعد حسم نفقات وزارة الهاتف لا يتعدى ٢٥٠ مليار ليرة هذا وفقاً للميزانية الموضوعة.

انتم ذكرت ان الواردات العامة تبلغ اكثر من الف مليار بقليل اذا انطلاقاً من هذه الميزانية والنفقات الواردة فيها ومن الواردات التي يأتي قسم منها عن طريق الهاتف الخليوي تصبح ارباحها حوالي ٢٥٠ مليون دولار. ففي مداخلتي في اذار ١٩٩٩ اقترحت ادخال هاتين الشركتين وخاصة فنياً لأن اعمالهما مترابطة وخطوطهما تدخل الى السنترالات وتخرج منها وخطوط الوصل ايضاً مترابطة ببعضها. اذا لتدخل في شركة المواصلات الجديدة فترتفع قيمتها من ٣ - ٤ مليارات دولار الى ١٠ او ١٢ مليار دولار فتتضاعف قيمة السهم ٣ أو ٤ مرات زيادة لأن مدخول الخليوي كبير جداً رغم ان الشركات تقول أن ربحها قليل وهذا يعني ان لديها هدرًا بالمصاريف ونحن سنحترم ميزانيتها ونعتبر ان ربحها قليل ولكن اذا تولت الدولة هذا الموضوع فان موضوع الخليوي ومتفرعاته اليوم لا تقل عن مليار دولار.

انتم يا معالي الوزير تقولون ان مدخول كل شركة حوالي ٤٠٠ مليون دولار اي ٨٠٠ مليون دولار للشركتين بالاضافة الى الامور التي تعتبرونها لا تتقاضى الدولة حصة عنها وتبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار. وعندما اقول ملياراً فأنا اكيد من هذه الرقام لأن الأرقام الموجودة لدي هي ارقام دقيقة.

إذا أتمنى ان يعالج هذا بسرعة. هذه هي النصيحة والتمني لاننا بقينا بـ BOOZ ALLEN منذ اذار ١٩٩٩ حتى تشرين الاول ٢٠٠٠ ونحن ندور في حلقة مفرغة وقد أدى ذلك الى خسائر فادحة خاصة وان الشركتين كانتا مستعدين لزيادة الارباح وزيادة حصص الدولة منذ تاريخ المفاوضات، فلو انتهت في نيسان ١٩٩٩ لكنت زادت مداخيل الدولة خلال السنتين الماضيتين بمبالغ طائلة. هذا هو الموضوع الأول.

الموضوع الثاني، واتوجه به ايضاً الى دولة رئيس الحكومة عندما نقول سنضخ الأموال بواسطة القروض المتوفرة وقد تكلمنا بهذا الموضوع في جلسة الاستشارات الاقتصادية مع الكتلة.

ومن مراجعة القروض، حكومتنا بقيت ستين تتخبط بهذه القروض، ولم تقدر على صرف قرض منها لأن التمويل المحلي لم يكن مؤمناً.

وسأعطي مثلاً على ذلك:

مجارير طرابلس، كان القرض من بنك الاستثمار الاوروي بقيمة ١٠٣ ملايين دولار، وكان المطلوب تمويل محلي بقيمة ١٥٦ مليون دولار وكان ملحوظاً لتمويل محلي من مجلس الانماء والاعمار ١٦ مليون دولار. اي انه ينقص ١٤٠ مليون دولار وذكر في القانون الذي صدر عن مجلس النواب: التمويل المحلي ١٥٦ مليون دولار

وتستطيع مراجعة ذلك يا معالي الوزير فتعرف انها لم تكن مؤمنة في ذلك الحين.

أكثرية القروض واجهت عقبات لان التمويل المحلي يشمل الاستثمارات والهندسة المدنية، بينما التمويل الخارجي في أكثر الأحيان يشمل المعدات : crédit à l'export مثلاً في البروتوكول الفرنسي يا معالي وزير المالية لم نستطع ان نصرف ليرة واحدة الان ٦٦٪ من قيمة المبلغ الموجود في البروتوكول الموقع هي عبارة عن الاستثمارات والخط الاساسي الذي يوصل الى المحطة وغيره من الأمور...

الشعب ينتظر الضخ المالي بواسطة القروض وغيرها فاذا كان الضخ بواسطة القروض فيجب تأمين التمويل المحلي فاذا كان التمويل المحلي بنسبة ٥٠٪ فنحن بحاجة الى ٥٠٠ مليون دولار ولا أظن ان المبلغ متوفر حالياً ولا يوجد في الموازنة ما ينص على مجلس محلي للمشاريع الممولة بالقروض.

مجلس الانماء والاعمار لديه ١٠٠ مليون دولار وهذا ما يجعله يصرف بحدود ٢٠٠ مليون دولار قروض.

النقطة الثالثة: تقدمنا بمشروع اسمه مشروع الانعاش البلدي والقروي وهذا المشروع مبني على ارقام موجودة في وزارة المالية تتعلق بالأموال العائدة للبلديات سواء كانت افراداً اي من الكهرباء والمياه والتليفون حيث تستحق للبلديات نسبة ١٠٪ او لجميع البلديات من واردات اخرى لحظها قانون الرسوم البلدية رقم ٦٠/٨٨.

يمكن ان تكون القيود موجودة ولكن قد لا تكون السيولة متوفرة بكاملها، ولكن تنفيذ هذا المشروع يتطلب يا معالي الوزير ٢٠ شهراً اي انه خلال هذه المدة يجب ان تدفع المبالغ تدريجياً واذا اضطرر الأمر تستطيع ان تطلب من البلديات ان تلحظ في دفاتر الشروط ان يكون الدفع ليس لعشرين شهراً فقط وانما لثلاثين او اربعين شهراً وطبعاً يوجد اشخاص مستعدون للتمويل لأن تحريك الدورة الاقتصادية من جراء ضخ اموال في كل ضيعة وقرية وبلدة في لبنان يؤدي الى ان تصل الأموال الى كل المواطنين في كل المناطق بسرعة. فمهما كان عندنا مشاريع مركزية تنفذ بواسطة مجلس الانماء والاعمار - اعني بالمركزية في بيروت - المركزية عبارة عن مشروع كبير ب ١٠٠ او ٢٠٠ مليون دولار. هذا المشروع هو غير المشاريع التي تنفذها كافة البلديات والمخاتير حتى لو لم تكن السيولة متوفرة فهم يستطيعون ان يعقدوا من خلال الارقام التي اعطيها وتستطيعون التأكد منها وحتى لو كانوا سيدفعون على سنتين او ثلاث او اربع سنوات - اتكلم عن السيولة - لان الارقام والأموال قد تكون متوفرة ولكن السيولة قد لا تكون متوفرة.

بقي امر اخير يتعلق بالمشكلة الكبرى التي تعاني منها الدولة وهي ان قسطاً كبيراً من وارداتها يذهب لتغطية خدمة الدين. اكثر من نصف الواردات يذهب لتغطية خدمة الدين.

اذا ماذا يمكن ان يلحظ في الموازنة من مشاريع انشائية طالما أن اكثر من نصف الواردات يغطي خدمة الدين والنصف الآخر مخصص لأجور القطاع العام والنفقات العادية للدولة.

النصف الذي كان يجب ان يخصص للمشاريع الانشائية يذهب لخدمة الدين لهذا السبب هذا الموضوع مهم وهنا أقول: ان الحكومة قامت بالخطوة الأولى في اجتماع باريس. ونقرأ في الصحف بأن هناك اجتماع باريس رقم ٢/ لأن المديونية العامة ومعالجتها وتخفيضها لن تتم بحلول داخلية وانما تحتاج الى برجة، اذاً هذه خطوة أولى ونتمنى ان تتابع بخطوات اخرى لأن هذا الأمر لا يحل الا على صعيد المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والصناديق العربية في السعودية والكويت التي قدمت التمويل للبنان.

قلت لدولة رئيس الحكومة اثناء الاستشارات الاقتصادية بأن من يملك الفعالية اكثر من غيره في معالجة هذه المواضيع هي العلاقات الشخصية التي يتمتع بها دولة الرئيس مع الرئيس الفرنسي، مع البنك الدولي، ومع الصناديق العربية وغيرها. . .

اذا له دور اساسي يجب أن يوظفه على هذا الصعيد. فاذا لم يعالج موضوع المديونية واذا لم تنخفض الفائدة - أي ما يسمى خدمة الدين - فسنبقى نراوح مكاننا حيث تأتي الموازنة في كل سنة ويذهب نصف وارداتها لخدمة الدين. واليوم يذهب نصفها لأجل هذا الأمر، فاذا لم تحل هذه المسألة خلال فترة من الآن وحتى سنة فإن الدين سيرتفع من ٢٥ او ٢٦ مليار دولار الداخلي والخارجي، سيرتفع الى ٢٧ مليار دولار وبعد سنة او سنتين قد يرتفع الى ٣٠ مليار دولار او أكثر. لهذا السبب ان معالجة هذه المسألة امر مهم جداً لأنه يمكن الدولة من استعمال الأموال لتنفيذ مشاريع انمائية ولتحريك عجلة الاقتصاد بدلاً من دفعها كفوائد لخدمة الدين وشكرا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل اكرم شهاب

اكرم شهاب: دولة الرئيس،

تحاول الحكومة ويحاول رئيسها قروضا ميسرة وفوائد أدنى وجدولة للدين وتأجيلا للمستحقات وتشجيعا للاستثمار.

أي استثمار يرجى في ظل ما نحن فيه.

الجو الاستثماري مرهون بقدرة اللبناني على رسم مستقبله. . . فهل اللبناني قادر الآن في ظل الكبت السياسي وخطاب التخوين والتشكيك. وهل اللبناني قادر الآن في ظل التوافق اللفظي والرؤى المتعارضة بين أصحاب القرار.

وهل اللبناني قادر في ظل التقهقر المعيشي والعوز والفقر المنتشر وهل اللبناني قادر في ظل موازنة نسبة الملحوظ فيها لمشاريع منتجة، ليست واعدة ولا تغني عن جوع. هذا إذا صدقت توقعات الأرقام. وهل اللبناني قادر إذا كان من يمتلك قوة العمل يدفع دفعا إلى الهجرة أو تعطله البطالة.

أيها الكرام، الجو الاستثماري الجيد يستلزم سياسة جيدة ويستلزم حريات مصانة وممارسة للديمقراطية وتحل عن سياسة تجميد المشاريع واطلاق للعمل في مجلس الإنماء والاعمار المعطل بعد أن عطلت الوزارات. درب

الخروج من الأزمة يحتم الحوار ويحتم الانفتاح ويحتم قبول الآخر ومحاولة فتح الأفق المسدود، وثمة محاولات لفتح هذا الأفق وللانفتاح والحوار لم تنته بعد وثمة إمكانيات لاستثمارها إيجابيا من قرنة شهوان الى المنبر الديمقراطي إلى كل الدعوات الهادفة الى تحمل المسؤوليات كاملة، وإلى الشراكة الحقيقية والبناء الحقيقي.

إن المتطلبات الوطنية والهم الوطني يجب ألا يلغي الهم الاجتماعي وهم الصمود الاقتصادي، والهم الاقتصادي يجب ألا يلغي الهم الوطني، وللهمين مستلزمات تؤمنها مواجهة واعية وشجاعة للواقع ويؤمنها الحوار العقلاني الهادئ والهادف.

ولا يزايدن أحد على أحد في الحرص على الناس، وفي الحرص على الاقتصاد، وفي الحرص على الوطن. دولة الرئيس، نشهد جدلا في موضوع الجامعة اللبنانية... التفرع أم التوحيد. موقفان متناقضان وكلاهما خطأ:

الأول: موقف يرفض التوحيد جملة وتفصيلا ويتمسك بالتفرع في كل الظروف وهو موقف غير مرن. والثاني: يحاول فرض التوحيد قسرا، وبقرار من فوق، ومن خارج الجامعة دون مراعاة للظروف والشروط الموضوعية، وهو أيضا موقف خاطئ وبرأينا أن الموقف الصحيح والقانوني هو في إعادة الملف بكامله إلى أهل الجامعة وإلى مجلس الجامعة تحديدا - بعد إعادة الديمقراطية إليه - عبر الانتخابات للعمداء وليس عبر التعيين وهو المخول قانونا باقتراحات الدمج والتفرع انطلاقا من مصلحة الجامعة وطلابها ومستواها وحاجات التنمية المتوازنة.

والخطوة الأولى المطلوبة هي إعادة إحياء مجلس الجامعة الذي لا يزال معطلا ومطلوب ان يكف الجميع عن التدخل في شؤون الجامعة وعن اعتبارها مبراسا سياسيا أو إقطاعا تابعا لهذه الطائفة أو تلك.

الجامعة اللبنانية وبعد خمسين عاما من تأسيسها قادرة على تدبير شؤونها - وقد فعلت ذلك ماضيا. التوحيد مطلب والتفرع الأكاديمي التنموي مطلب. وهذا يتم بجو ديمقراطي وبهدف تعزيز دور الجامعة ودور الحركة الطلابية فيها ويتم باستقلالية قرارها وليس بلجنة وزارية وبلغه الصهر والتعدين السياسي. دول العالم تفتخر بجامعاتها. دعوا أهل المعرفة والعلم يبنون جامعة نفاخر بها.

أثرت يا دولة الرئيس مسائل تتعلق بسلامة المسلك الأمني. فيا دولة الرئيس، ثمة جرائم لا يمضي عليها ليل إلا وتظهر، وجرائم يطلع الصبح عليها فلا تظهر وتخفى على أدلة جنائية بات من اللازم والضروري تطويرها نوعا وإمكانيات كي لا تبقى ولا تبقى رهينة عراضات إعلامية أسبوعية.

دولة الرئيس، وعدت الحكومة بإنماء متوازن يطال المناطق المحرومة وشكل مجلس الوزراء لجنة للبحث في مجالس للمناطق - البقاع والشمال والجبل من جزين للبثرون - فهل يكون الإنماء بإنشاء المجالس؟!

ألا ترى الحكومة أن إنشاء مثل هذه المجالس هو تعطيل للامركزية الإدارية التي نص عليها الطائف .

إننا نخشى ذلك ، ونخشى أن تصبح مجالس المناطق ميدانا لتفيعات وهدر جديد في زمن باتت الحاجة فيه ماسة الى شد الأحزمة الرسمية حد الاختناق ومراقبة فلتان الصرف الكيفي في الشركات والمؤسسات الخاصة التي يبدو أنها ليست في مدى نظر وزارة العمل .

الشاطئ ملك عام ، ومع ذلك فهو مقطع الأوصال ومستثمر بالتعديلات التي يحلو للبعض تسميتها بالمخالفات ومقفل بمعظم أبوابه من الشمال إلى الجنوب أمام المواطنين .

ويبدو أنه مقفل أمام استفادة الدولة من هذا الملك العام .

أمران لا يجوزان ، الأول لا يجوز للدولة ألا تستفيد الدولة من هذا الملك العام ، في ظل هذا الواقع الاقتصادي الحاد . ثانيا ، لا يجوز أن تستمر التعديلات ، وبين الأمرين نحذر من أن تكون استفادة الدولة قائمة على تشريع المخالفات وتمليك الشاطئ للمخالفين .

الغابات أيضا ، لا تزال تنتظر جدية علمية وقرار حكومي بإنشاء جهاز متخصص لمكافحة الحرائق التي تزداد كل عام . والحرائق ، كغيرها من المشاكل البيئية ، تنتظر تطبيق ما وعد به بيئيا في البيان الوزاري .

أيها السادة ، المسؤولية مشتركة وتطال الجميع والانقاذ يرسم بالحوار ، بالديمقراطية ، بتعاون السلطات ، بالحيوية السياسية المبنية على ثوابت وطنية لمواجهة التحدي الإسرائيلي والتحدي الاقتصادي بخطة تجيب على المعضلات الوطنية العامة من الجنوب الى الداخل ، وتشكل إطارا صالحا لمعالجة الواقع الاقتصادي والخيارات الاقتصادية الاستراتيجية .

الرئيس : الكلمة للزميل فارس سعيد

فارس سعيد : دولة الرئيس ،

سبقني بعض الزملاء في التأكيد أن حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البلاد يحتاج ، قبل كل شيء ، الى تبديل في الإدارة السياسية ، ذلك أن هذه الأزمة ناجمة في الأساس عن سوء تدبير سياسي .

فأود أن أطرح عليكم السؤال الآتي : هل أنتم تشعرون بحاجة الى تبديل ما في الشأن السياسي أم أنكم تعتبرون أن النهج المعتمد إنما هو النهج الصالح لإخراج البلاد من محتتها؟ وهل الكلام الذي يتردد بين الحين والآخر عن تقاسم الأدوار والمهام على مستوى السلطة بين من هو موكل الإهتمام بالشأن السياسي ومن هو مسؤول عن الملف الاقتصادي ، هل هذا الكلام صحيح وهل لدينا حكومتان في حكومة واحدة ، حكومة للاقتصاد وأخرى للسياسة؟

وفي هذه الحال ، هل يمكننا الكلام عن ثلاث حكومات في حكومة واحدة ، فنضيف الى الإقتصاد

والسياسة الشأن العسكري ولم لا نذهب أبعد من ذلك ونجعلها أربع حكومات في حكومة واحدة إذا أخذنا في الاعتبار الإستقلالية التامة التي تتمتع بها السلطة الأمنية؟

دولة الرئيس، كيف يمكننا إقناع اللبنانيين بأن هذه الحكومة التي لا تملك حق القرار في الأمور المصيرية قادرة على إخراج البلاد من مأزقها، وأنتم تعلمون أنكم على أبواب مرحلة شديدة الصعوبة تحتاجون فيها الى إتخاذ قرارات موجعة بحق الناس لمنع الإنهيار الإقتصادي؟

ماذا في إمكانكم أن تقولوا للناس؟

أنكم لا تملكون حق القرار في الشأن السياسي والشأن العسكري والشأن الأمني وأنكم رغم ذلك ستعملون على إنقاذ البلاد؟

أنكم أبديتم ملاحظة حول سوء توقيت عملية في الجنوب، فكدم تتحولون بين لحظة وأخرى الى متعامل ينبغي محاكمته؟

أنكم عجزتم عن رفع الظلم في حق صحفي كبير لاحقته الأجهزة، فاضطررتم الى إعلان تضامنكم معه، تماماً كما فعلت أعداد وأعداد ممن لا يملكون سلطة؟

دولة الرئيس، في «لقاء قرنة شهوان»، توجهنا بدعوة لحوار عاجل بين اللبنانيين، فلم يصدر تعليق واحد عن هذه الحكومة وكأنها تريد تثبيت ما يقال حول أن شأن البلاد السياسي ليس من اختصاصها وكأن رئيسها مجرد خبير تكنوقراطي لا يعنيه إلا الشأن الإقتصادي وأنما يتميز عن غيره من الخبراء الإقتصاديين بشبكة إتصالات خارجية لا يملكها الآخرون.

دولة الرئيس، ما جرى في «قرنة شهوان» كان حدثاً تاريخياً. وما تبعه في «المنبر الديموقراطي» كان أيضاً حدثاً تاريخياً. لقد إنتقلت السياسة من مكان الى مكان آخر، من سلطة عاجزة عن تحمل مسؤولياتها الوطنية الى مجتمع بدأ يستعيد حيويته. وهذه الحكومة، يا دولة الرئيس، لم تعد في موقع الفعل، بل صارت في موقع رد الفعل. بعض وزرائها يتساءل: ما هو برنامج قرنة شهوان لتحديد موقفنا منه؟ وكأنهم نسوا أن السلطة هي بين أيديهم وأنهم هم المسؤولون عن تقديم البرامج وتنفيذها. وزراء آخرون، وعلى رأسهم وزير الداخلية الذي يتمتع بآراء غريبة حول إتفاق الطائف أبلغنا بها أخيراً، قرروا إستنفار أجهزة الدولة لإقتلاع المعارضين من جذورهم، فعمموا على كل الدوائر المختصة تعليمات تقضي بعدم تلبية مطالب المعارضين، وهم يبحثون عن تدابير أخرى لحماية دولتهم الخاصة.

دولة الرئيس، لو أن هذه الحكومة، كانت حكومة، أي لو أنها تملك فعلاً السلطة التنفيذية، كما نص الدستور على ذلك، لكانت تعاملت مع مبادرة قرنة شهوان بشكل تاريخي مثلما يتم التعامل مع الأحداث والمنعطفات والتحويلات الوطنية الكبرى.

لكانت أخذت علماً بأن مجتمعها إنتقل من حالة الإحباط والإنزواء التي تسببت بها الحرب الى حالة الفعل والتواصل. وكانت سمعت النداء الموجه إليها وأدرجته بنداً أساسياً على جدول أعمالها.

بدل ذلك يا دولة الرئيس، فعلت هذه الحكومة عكس ما هو مطلوب، لقد تجاهلت النداء لأنها لم تتلق إشارة من الخارج تسمح لها بذلك، لقد تجاهلت الحكومة مجتمعة نداء قرنة شهوان وكأنها حكومة دولة أخرى ومجتمع آخر. أما الوزراء الذين أخذوا على عاتقهم الرد، فإنما تباروا في توجيه التهم وكيل الشتم لإجهاض هذه المبادرة الوطنية.

دولة الرئيس، لماذا لا تزال الحكومة جالسة على مقاعد هذه السلطة التنفيذية الفارغة والمفرغة من كل سلطة؟ هل لا يزال لديها حقاً الإقتناع بأنها قادرة على فعل شيء ما ينقذ البلاد؟

لا نعتقد يا دولة الرئيس، أنكم تحبون أن يرتبط إسمكم بهذا الفشل الذي إنتهت اليه السلطة، وأنتم على رأسها ولو في الشكل.

لقد طالبنا في السابق بمؤتمر للحوار بين اللبنانيين ترعاه الدولة. إنني، في ضوء ما يجري، أراجع عن هذه الدعوة وأستبدلها بدعوة أخرى هي الدعوة الى عقد مؤتمر بين السلطات الأربع التي تتكون منها هذه الدولة. حوار بين السلطة الإقتصادية والسلطة السياسية والسلطة العسكرية والسلطة الأمنية، وأن يوزع قبل هذا المؤتمر الموعد نص الدستور ونص إتفاق الطائف ونص المعاهدة اللبنانية - السورية ونص القرار ٤٢٥ ونص القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ وصولاً إلى نداء المطارنة الموارنة في أيلول الماضي ونص مداخله الوزير وليد جنبلاط في مناقشة البيان الوزاري في تشرين الماضي ووثيقتي قرنة شهوان والمنبر الديموقراطي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرئيس: الكلمة للزميل قاسم هاشم.

قاسم هاشم: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

الموازنة ترجمة فعلية للسياسة العامة للحكومة. وقد قيل الكثير الكثير حول الأرقام ولغتها وتوقفت بمعظمها عند العجز والمديونية الكبيرة والتي بالنهاية يتحمل المواطن عبأها مهما كان حجمها. فتمويل أو سد بعض العجز يأتي على حساب القطاعات الإنتاجية التي تنعكس سلباً على مسيرة الإنماء بصورة عامة. ففذلكة الموازنة هدفت أو انطلقت لتحقيق نسبة في النمو ما بين ٢ أو ٣ والسؤال كيف السبيل إلى ذلك والكل يعلم أن دون ذلك عقبات ومعوقات عديدة والمؤشرات الاقتصادية الإيجابية تسود تارة وتراجع تارة أخرى نتيجة عوامل داخلية أو خارجية بسبب الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تمارس على لبنان وتوجهاته لالتزامه بثوابته السياسية الوطنية العامة.

دولة الرئيس، إن ما نتخبط به اليوم من مشكلات اقتصادية صعبة تفرض على الحكومة بالدرجة الأولى وضع خطه ورؤية اقتصادية شاملة واضحة المعالم والأهداف وعلى أساسها تضع الجميع أمام مسؤولياتهم. فالمرحلة بما

تحمل نحتاج إلى تضافر الجهود، إلى اقتصاد ومقاوم بل إلى مقاومة الضغوط الاقتصادية أو السياسية أو الحصارات ذات المفاعيل الاقتصادية لتجاوز المرحلة الصعبة وهذا ما أكدت عليه الحكومة في بيانها الوزاري ((باعتماها على قدرات الشعب اللبناني لبلوغ المستقبل المأمول)).

فكما استطاع لبنان بمقاومته المستندة إلى التفاف وطني عام ورعاية الدولة جيشاً ومؤسسات وبالدعم المطلق من الشقيقة سوريا أن يدحر العدو ويتنصر عليه. نستطيع اليوم التغلب على أزمنا الاقتصادية المعيشية وذلك انطلاقاً من ثقتنا بأنفسنا ودولتنا وبمصارحة الناس بحقيقة ما نعيش لا أن نعدهم بالأحلام ليحصلوا الأوهام فالناس تعي صعوبة الوضع وهم مستعدون لتقديم التضحيات إذا ما لاح لهم في الأفق بريق أمل في مستقبل واعد خاصة وان الضغوط التي مورست وتمارس على لبنان وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية وبه كانت بهدف واحد ألا وهو محاولة رهن القرار السياسي الوطني لاهداف وغايات معروفة المرامي واضحة للجميع. لذلك نرى ان الوصول إلى موازنة متوازنة مقبولة معقولة يقع على عاتق الجميع الا ان وضع الخطة بالأساس ومتابعتها وطرحها وترجمتها مسؤولية الحكومة قبل غيرها.

دولة الرئيس، ونحن نعيش احتفالات عام على النصر نتطلع إلى اليوم الذي تكتمل فيه الفرصة باستكمال تحرير مزارع شبعا وتلال كفر شوبا وكل الأجزاء المعتصبة واطلاق الأسرى والمعتقلين من سجون العدو. خاصة وان القرار ٤٢٥ لم ينفذ حتى تاريخه بشكل تام وهذا ما أكدته لبنان الرسمي والمقاوم.

وان ما دار مؤخراً من نقاش حول مزارع شبعا وارتباطها بهذا القرار مسألة أساسية وقانونية وان التقارير والقرارات والخطوط الزرق أو الخضراء لا تغير في الأمر شيء وكما أكدت يا دولة الرئيس نحن في الجنوب لكثرة ما اختلطت علينا الأرقام والألوان لم نعد نرى إلا لوناً واحداً هو الأحمر القاني لون الشهادة طريقاً للحق والنصر. والبعض ما زال يسأل ترى أتستأهل مزارع شبعا أن نقيم العداوات ونخلق المشكلات لاجلها؟ لهؤلاء وغيرهم نقول ان موضوع الاحتلال لا يقاس بالأمتار وأنها قضية كرامة، والكل يعلم ان القرارات الدولية كانت حريصة دائماً على ازدواجية المعايير وفق ما تقتضيه مصلحة إسرائيل وتوجيهات راعيها.

إن قضية مزارع شبعا لم تعد تحتاج إلى أي تأويل لان القانون يبنى على الوقائع والوثائق والمستندات وصكوك الملكية بما فيها وثيقة التحديد والتحوير بين لبنان وسوريا ووثيقتي التوضيح للجنة القضائية للأعوام ٤٦ و ٦١ وهي تؤكد وتدحض كل الافتراءات وتحدد هوية المزارع إذ أن الحدود بين الدولتين في تلك المنطقة تتبع الحدود الإدارية (الملكية العقارية) أي حدود المساحة العقارية للقرى والقرار ٤٢٥ واضح لا لبس فيه ويقول بالانسحاب إلى الحدود الدولية وهذه الحدود تعرفها الدولة وليس كما يريد العدو.

ان عدم الأخذ بكل الوثائق التي قدمها لبنان للمنظمة الدولية يضع الشك باليقين خاصة وان سوريا أكدت أكثر من مرة على لبنانية المزارع وعلى لسان أكثر من مسؤول وفي طليعتهم سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد في مؤتمر القمة في القاهرة في شهر ١٠/ ٢٠٠٠ حيث أكد على حق لبنان في المقاومة من اجل استعادة مزارع شبعا

إضافة إلى رسالة مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٠ فما هو المطلوب أكثر من ذلك، كفى تلطي وراء القرارات الدولية فأهداف العدو وتأميره لم تنطل على أحد وكيف يفسر ومن يفسر انطلاقاً وتكثيف دوريات قوات الاندوف (العاملة في الجولان) مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة وبخاصة أثناء زيارة غنهور (مندوبه الشخصي) للمنطقة المحررة بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٠ وبمحاذاة الشريط الذي يفصل المزارع عن بلدة شبعاً ولأول مرة منذ عام ١٩٧٤ (أي منذ أن وجدت هذه القوات). لا عجب في ذلك أبداً أنه العدو الإسرائيلي بعباءة دولية عليه يستطيع الإيقاع بين لبنان والأمم المتحدة وبين لبنان وسوريا والمؤسف أن هيئة الأركان في جيش العدو الإسرائيلي تناقش مسألة الانسحاب من مزارع شبعاً فيما البعض عندنا ما زال يمعن في التشكيك في لبنانية المزارع ويعزف الآخر على وتر الأنغام بكل أشكاله وعناوينه المرفوضة أصلاً كي لا يعبر التآمر للانقضاض على الإنجازات الوطنية الكبيرة والتي لا عودة عنها لأنها كتبت بألوان لا تمحى.

إن كشف الحقائق والأدلة لا يعني الصدام مع المنظمة المفترض أن تكون مؤتمنة على الشرعية الدولية لكنها تضع الأمور في نصابها الصحيح وتؤكد على حق لبنان بالمقاومة خياراً لاستعادة أرضه، فالمقاومة ليست مجرد تعبير عن حق وواجب وطني فحسب إنما هي نتيجة منطقية لتعامي العدو والقوى المتنفذة عن المنطق واعتقادهم بإمكان القفز فوق الحقائق.

دولة الرئيس، عام على التحرير وسبعة أشهر على البيان الوزاري الذي قال «إن الحكومة ستولي عناية خاصة لبناء المناطق المحررة لتعويضهم إنمائياً واقتصادياً الفرص التي بددها الاحتلال»

ولقد امعنا النظر والتدقيق والتمحيص عما تحمله الموازنة من أرقام أو خطة إنمائية للجنوب والمناطق المحررة وبالاستناد إلى التوصيات التي أصدرها المجلس النيابي في بنت جبيل فلم نجد للإنماء سبيلاً ونحن نسأل عن القانون (٢٤٢) الذي أقر في آب ٢٠٠٠ مبلغ ٥٠٠ مليار ليرة للمناطق المحررة سها عن بالنا ان لنا مع الرقم (٢٤٢) صولات وجولات فإذا كان هذا الرقم نذير شؤم وغير قابل للتطبيق فلنعدل أو نغير شكله ليتسنى لنا الدخول إلى مضمونه وبرمجة أرقامه بأسرع ما يمكن.

في الموضوع الإنمائي إننا مع الإنماء المتوازن والتي تحتاج إليه كافة المناطق في عكار وبعلبك - الهرمل وجروود جبيل إلا أننا نرى أن إنماء المناطق المحررة حاجة وضرورة وطنية ملحة للمنطقة دفعت ضريبة الصمود وتحملت ظلم العدوان وعانت إهمال الدولة على مر السنين فآن الأوان لوقف ضمير فالتناس أصبحت تحتاج لقمة العيش ولا نريد أن يترحم أحد على زمن الاحتلال. من يقف على حافتي الحدود يدرك حجم المعاناة والحرمان. إننا نسأل أين أصبحت صيانة وتحصين التحرير فهل بإدارة الظهر والامعان في الحرمان نحتمي ونصون النصر فالتحرير والعمران صنوان لا يفترقان ولذلك والحكومة اليوم مطالبة:

أولاً: بإيلاء موضوع الأسرى والمحررين الأهمية القصوى والجدية لتأمين فرص عمل وعيش لائق بهم لا ان تبقى الوعود وعوداً.

ثانياً: تأمين الاعتمادات والأموال اللازمة من ضمن خطة مبرمجة واضحة لاعادة أعمار المناطق المحررة ودفع التعويضات في كافة القرى والبلدان.

ثالثاً: السعي لتأمين فرص العمل عبر إقامة مشاريع استثمارية في كافة الحقول الاقتصادية تثبيتاً لاهلنا في مواقعهم كي لا ندفع بهم للهجرة إلى الداخل أو الخارج وبذلك نكون قد حققنا رغبة للعدو لم يستطع تنفيذها في زمن احتلال آلا وهي إفراغ المنطقة من سكانها. وهذا الأمر يتطلب تدابير أوامر استثنائية إذ أن أكثرية الأراضي غير ممسوحة أو مصنفة.

رابعاً: ضرورة ايلاء القطاع الخدماتي والصحي كل الاهتمام عبر متابعة تقديم سلفة لادارة مستشفى مرجعيون الحكومي. وتجهيز مستشفى حاصبيا والمراكز الصحية في شبعنا وكفر حمام والحيام.

أما المياه: فماذا نقول والناس عطشى والعدو ما زال يسرق مياهنا وارضنا جذباء ونحن نسمع النصائح من المتواطئين مع العدو ومخططات لسرقة مياهنا وترابنا. إن الحاجة الإنمائية للجنوب كل الجنوب والمصلحة الوطنية العليا تقتضي الإسراع بإنهاء الدراسات حول مشروع الليطاني لوضعه موضع التنفيذ.

تفعيل دور المؤسسات الحكومية الرسمية في كافة الإدارات.

الأمر الأكثر إلحاحاً الإسراع في إنهاء الوجه الآخر للاحتلال الا وهو إزالة الألغام التي تحصد كل يوم شهيداً أو جريحاً أو أكثر وتصادر أراضيها.

في الموضوع الزراعي: ان الاهتمام بالقطاع الزراعي بشكل عام وفي الجنوب على وجه الخصوص قضية اساسية فالزراعة تتعدى الموضوع الاقتصادي الى الامن الغذائي كجزء مهم من الامن القومي (العام) وهذا يتطلب وضع خطة حول الارشاد الزراعي والزراعات البديلة وتأمين البذار والاسمدة والادوية خارج اطار المافيا المحلية، ورغم كل المعانات فان الناس يعيشون على الافل فأشعروهم بانهم ليسوا غرباء في وطنهم.

دولة الرئيس: ان التحديات والاحاطار والتهديدات التي يطلقها العدو الاسرائيلي كل يوم ضد لبنان وسوريا واستمراره بسياسة القتل والتدمير ضد شعبنا في فلسطين تستدعي منا الارتقاء الى مستوى المرحلة لمواجهتها بوحدة الصف الداخلي دولة وشعباً وجيشاً ومقاومة والتأكيد على العلاقة المصيرية مع سوريا الشقيقة والتي تتطلب منا في ظل الظروف السياسية والاقتصادية السائدة وفي وقت يشهد العالم تكتلات اقتصادية وسياسية ولمجابهة خطر العولمة وما يسمى بالشرق اوسطيه، ان نعزز علاقاتنا مع اشقائنا (واصدقائنا) وفي طليعتهم سوريا من اجل تكامل اقتصادي يكون باباً للسوق العربية المشتركة والتي اصبحت حاجة ملحة لنا ولاشقائنا وللمستقبل اجيالنا.

والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة للزميل سليم سعادة.

سليم سعادة: دولة الرئيس،

اشبع ما في جلسات الموازنة التكرار، ولا اعني التكرار بين زميل وآخر لان المواضيع مشتركة بل التكرار بين

سنة واخرى في العام ٩٥ تقدمت اللجنة المالية بجدول يظهر موازنات الاعوام ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ .

واظهرت فيها ان الانفاق الجاري والعجز واعباء الدين متجهة نحو (الانفلاش) وبان نسب الزيادة تزداد مع الوقت عندها كان شعارنا «انفق ما في الجيب يأتيك ما في الغيب»، والان في العام ٢٠٠١ تقدمنا للجنة المالية بجدول آخر يظهر موازنات العام ٩٤ حتى العام ٢٠٠٠ بالمقارنة مع النفقات الحقيقية ولن اتكلم عن هذه الارقام، الارقام تعبر عن نفسها، ومشاكلنا اصبحت اكبر من ارقام أي موازنة محددة لذلك لن اتكلم عن موازنة ٢٠٠١ على الاطلاق.

دولة الرئيس، في الحالات الطبيعية تحدد الحكومات ارقام الموازنات انطلاقاً من سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، اما في الحالات القسرية، فأرقام الموازنة هي التي تحدد سياسات الحكومات او تحد من قدرتها وفعاليتها، فتعكس الادوار وتختلط المسببات بالنتائج.

هكذا حالنا نحن تماماً، اذ ان معظم الارقام والنسب المالية المتأصلة في هذه الموازنة هي اشبه باورام سرطانية قديمة عالقة في عنق الزجاجة، يتسع حجمها يوماً بعد يوم دون أي علاج جراحي استتصالي.

لقد اصبحت الارقام او تكاد ان تصبح اقوى من الحكومات اصبحت ارقاماً قسرية تشدنا نحو الجمود والقدرية.

وحين تصبح الموازنات موازنات قسرية ينتهي فعل الحكومات وتصاب السياسة بالعفونة وتقفل الدولة ابوابها في وجه كل تغيير او تطوير او حادثة.

فهل يستطيع النظام اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية والمناقشة والمنازعة ان يغير نفسه بنفسه.

هل للسلطة السياسية المتناغمة حيناً والمتخاصمة احياناً، وهل لاصحاب النفوذ السياسي وقوى الامر الواقع القدرة والقابلية على اجترح السياسات التعبيرية الهادفة الى تحويل مسارنا المالي والاقتصادي باتجاه قيام الدولة الوافرة الفاعلة المحقة. هذا هو التحدي الكبير لنا جميعاً احزاباً ونواباً ووزراء ورئاسات.

اما الان، فما زلنا نستلّف من حساب المستقبل حتى كاد ان يخنق المستقبل في وجهنا وابصارنا ورغم ذلك مازال فريق الدولة يمارس فن تمرير الكرة الى وراء من موقع الى موقع لاعتبارات مزاجية او ظرفية او خصوصية، بعيداً عن شبك الحلول المجدية الفعالة.

وللدلالة على الحالة الخطب عشوائية التي تلف الدولة منذ الطائف ومن منطق النقد الذاتي لا الغيري، نقدم في ما يلي امثلة عديدة عن التجارب الماضية التي اتسمت بالتناقض والتسرع والانفعال وسوء التقدير، والحكم استمرار، استمرار الاستقرار لا استمرار الفوضى.

نزيد عدد الوزارات لنعود وندمجها ونزيد عدد المجالس لنعود وندمجها ايضاً نفتح باب التعويضات في وزارة المهجرين ثم نقفله ثم نفتحه مجدداً ثم نقفله» ربما نفتحه غداً لصالح الذي كان في نيته بناء منزل لكنه خسر ماله بسبب الحرب فاقتضى التعويض عليه.

نبيع نصف تليفزيون لبنان الى الرئيس الحريري ثم نسترده منه ثم نقرر بيعه بالكامل من جديد .
نشتري حصة الـ Air France في طيران الشرق الاوسط ٢٨٪ ثم نقرر بيع الشركة فنطرد العمال والموظفين .
دولة الرئيس ،

نحن مع خصخصة الـ MEA ولكن حالة MEA الان تشبه حالة المريض الذي قصد طبيبه يشكو ورماً كبيراً في راسه ، فمدده الطبيب على الطاولة وقطع قدميه . .

نعلن حرباً دونكيشوتية على شركتي ، الخليوي ونبالغ بالمطالبة بحصة الدولة حتى الحدود القصوى كأننا في مزاد علني ، ثم نعود للتفاوض مع الشركتين لحل النزاعات القائمة حسب ما جاء في فذلكة الموازنة .
ندمر البيئة براً وبحراً وجواً ثم نعتمد سياسة الاجواء المفتوحة الملوثة .

نستذكر بين فترة واخرى قانون الاجارات القديم المؤقت ، لكي نشعل مجدداً حرب داحس والغبراء بين المستاجرين والمالكين .

نتلأأ دوما في ملأ الشغور الاداري الكبير في الدولة وندفع في الوقت نفسه الى زيادة الفائض في الموظفين والمتعاملين والمتعاقدين والمياومين والاجراء وعمال الفاتورة ناهيك بساعات العمل الاضافي ، نظريا ننقل فائض الاعلام الى مجلس الخدمة المدنية ولكن عملياً دولة الرئيس ، «كان في ناس قاعدة بلا شغل صار هلق في ناس واقفة بلا شغل»

ونرفع الرسوم الجمركية ثم نخفض الرسوم الجمركية وقبل ضريبة القيمة المضافة وبدون الغاء الوكالات الحصرية ، فماذا يحصل عندما يعود ريع التخفيض هذا في غالبية الى التاجر مباشرة وتبقى الاسعار كما هي ؟
نخفض الرسوم باستثناء رسوم التبغ وهي السلعة الوحيدة التي تربح منها الدولة اذا ما خفضنا رسومها نخطط للجسم ، المديونية فننجح في لحم الاقتصاد ، ننفق فنتكشف فننفق من جديد .

نتسابق الى تضخيم الواردات المنظورة من قانون تسوية مخالفات الاملاك البحرية والقانون لا يكاد ان يظهر حتى يختفي . فلا رسوم لولا غرامات ولا تسويات ولا اخلاءات . اما المخالفون فيتنقلون بين قصورهم وقصور العدل حسب الظروف والعهود .

اما الاصلاح الاداري فلقد تطور من الاصلاح تطوراً بشكل لافت .

من حالات الطرد العشوائي والسجن العشوائي الى حالات التنمية والمكننة والحدثة في يومنا هذا . للانصاف لا بد هنا من الاشارة الى بعض الحالات الفريدة التي تحقق بالاستقرار الديمومة على مر العهود والحكومات دون اي تأرجح او ترجرج كاستمرار انقطاع التيار الكهربائي مثلاً الفروق عن جباية اكلافه ، فهل الدولة في لبنان الفريق الاضعف ام الاقوى ، وهل نحن في دولة ام في حقل للتجارب السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

دولة الرئيس، ان هذه الحكومة هي حكومة الفرصة الاخيرة، بنجاحها ينجح الوطن حكومة وشعباً ومجلساً، وبفشلها لا سمح الله بداية الكارثة المالية الاجتماعية التي لا حدود ولا حصر لها.

لذلك يتوجب علينا جميعاً دعم استهدافات الحكومة الحالية والاقتصادية وحثها على وضعها موضع التنفيذ الجدي والسريع وترجمتها الى خطة شاملة مبرمجة خوفاً من ان تتحول الى شعارات رنانة لا معنى ولا فاعلية لها. وتجدر الاشارة هنا الى ان اختلاف الرأي بين وزير المال ووزير العمل لا علاقة له بمبدأ التضامن الوزاري فالتضامن الوزاري يقضي بتبني الوزراء سياسات الحكومة المقررة وتنفيذ قراراتها الاجرائية ولا يعني هذا اطلاقاً ان يكون لجميع الوزراء رأي واحد من القضايا المطروحة، فالفرق شاسع وكبير بين التضامن الوزاري والاستنساخ الوزاري.

دولة الرئيس، في معظم الحالات اعتمدت الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة منذ الطائف على السياسات القصيرة المدى التي تخاطب غرائز الناس بدلاً من عقولهم. لذلك لم تحمل هذه السياسات الشعبية - سياسات الأسيرين في طياتها عناصر الديمومة.

ومما لا شك به ان المشكلة الاقتصادية المالية القائمة الناتجة عن الجمود الاقتصادي، وعجز الموازنة والمديونية لا سبيل الى حلها الا في مداها البعيد البعيد البعيد.

اما السياسات الحكومية المطروحة فيمكن تبسيطها في ما يلي:

اولاً: تحفيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: تنمية الايرادات الضريبية.

ثالثاً: تقليص حجم القطاع العام.

رابعاً: تخفيض فوائد الدين.

خامساً: ترشيح الدولة وترشيدها وتفعيلها.

وتهدف مجمل هذه السياسات في المحصلة النهائية الى تخفيض نسبة واحدة هي نسبة الدين العام الصافي الى الناتج المحلي الرسمي.

ففي تخفيض هذه النسبة وحدها تكمن بؤادر الحل الحقيقي. اما الان فنسبة الدين الى الناتج المحلي هي الى ازدياد مستمر من ٥٥٪ الى ١٤٢٪، كما يتوقع لها ان تزيد على ال ١٥٧٪ في نهاية العام ٢٠٠١ حسب ارقام الموازنة.

ان دراسة حركة نمو هذه النسبة عبر السنين بتزايدها المستمر يختصر حالة الواقع المالي الخطير بكامله.

فالناتج المحلي هو مصدر واردات الدولة يروي شرايينها والدين العام هو نتيجة مباشرة للنزف الناتج عن

عجز الموازنة، لذلك كلما ارتفعت نسبة الدين الى الناتج المحلي، قفز الواقع المالي باتجاه المزيد من التدهور.

وانها المهمة صعبة جداً. ان تتمكن من عكس هذا التدهور السريع (Graph) Dynami من هنا تأتي أهمية تقليص حجم القطاع العام لان هذا التقليل له مفعول مزدوج اذ انه يخفف من اعباء الدولة من جهة لان جميع المؤسسات العامة والمصالح المستقلة تعتش كليا من سلفات الخزينة ومن جهة اخرى يؤدي تقليص القطاع العام الى توسيع القطاع الخاص الذي بدوره يؤدي الى زيادة موارد الدولة المالية.

ولذلك وعلى عكس ما يظن البعض لا مجال لتوفير الضمانات الصحية والاجتماعية والتربوية للطبقات الفقيرة والمعدمة الا عن طريق زيادة موارد الدولة وتخفيض نفقاتها، ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق تقليص القطاع العام وترشيده وترشيقه، اما الان فحالة الدولة كحالة العنزة التي طلب منها ان ترضع فيلاً، فقتل الرضيع العنزة ثم مات بعدها من الجوع.

وفي ختام البحث المالي والاقتصادي نشير الى الجدولين اللذين تقدمنا بهما بهدف توحيد الارقام وتبسيطها من جهة ومن اجل اثبات المؤشرات والنسب المالية الرئيسية بدلاً من البحث والتحري في غابة كثيفة من الجداول والمعلومات لا تساعد في معظمها على فهم الحقيقة والذي لا يجب الارقام فليكتف بقراءة سطر وهو حركة نسبة الدين الى الناتج المحلي والارتفاع المستمر والمتزايد لهذه النسبة عبر السنين كما اوردنا اعلاه.

ولا بد من الاشارة هنا الى الخطر الكبير الناتج عن دولرة الدين العام ونحن نتوقع ان يصل الدين بالدولار في آخر السنة الى حدود العشرة مليار دولار وحسابها بسيط سبعة مليارات دولار سنة ٢٠٠٠ زائد ملياري دولار تفويض بالاستدانة زائد اكثر من مليار دولار قروض خارجية لتمويل مشاريع قيد الانجاز بواسطة مجلس الانماء والاعمار وفيول الكهرباء.

ان تفاقم حجم الدين بالدولار في المستقبل هو اخطر بكثير من تفاقم حجم الدين بالعملة اللبنانية، وهو الحلقة الثانية والاضيق التي تلتف بسرعة حول عنق الشعب اللبناني والدولة لان عملية تصحيح اسعار العملة التي ستقوم بها الاسواق المالية في حال فشل الدولة في لجم المديونية وما يليها من عواقب اقتصادية واجتماعية موجهة لن تكون واحدة كما هو الحال بالنسبة للمديونية بالعملة المحلية بل ستتكرر عملية التصحيح هذه مرة تلو الاخرى وسنة بعد سنة الى ما لا نهاية تماماً كما حصل في معظم دول اميركا اللاتينية في العقود الاخيرة.

لقد اطلق معالي وزير المال شعار ضبط الانفاق الجاري وتعزيز الانفاق الاستثماري ويوحى هذا الشعار بأن الهدر في الدولة هو خطر في الانفاق الجاري لان الانفاق الاستثماري نظرياً له جدوى اقتصادية او اجتماعية واضحة المعالم لكن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً لان الهدر كبير ايضاً في الانفاق الاستثماري فبالاضافة الى النوعية السيئة الظاهرة للعيان في بعض المشاريع وبالاضافة الى ان حجم بعض المشاريع هو اكبر او اصغر من المطلوب بسبب اخطاء في الدراسات او الفرضيات، فان المشكلة الكبرى في المشاريع المنجزة هي ان العديد منها هو غير قابل للتشغيل وغير منتج الامثلة على ذلك عديدة خاصة في مشاريع الصحة، والمياه، والكهرباء،

والصرف الصحي. فكم من مستشفى ينتظر تجهيزاته.

وكم من معمل كهربائي ينتظر انجاز شبكات النقل وكم من مشروع مياه ينقصه خطوط جر او خزانات او شبكات.

وكم من مشروع صرف صحي ينقصه معمل تكرير او خطوط رئيسية أعطي مثلاً عما حصل في الكورة، انفة، كاسبار، وقع نقص في خطوط الهاتف وخطوط الصرف الصحي.

لذلك نطالب الحكومة بتقييم جميع المشاريع التي انجزت او في قيد الانجاز، للتأكد بان مستلزمات استثمار هذه المشاريع سيتم تأمينها قبل ان نبدأ بتمويل مشاريع اخرى غير قابلة للاستثمار ايضاً.

دولة الرئيس، في ذكرى التحرير الاولى نهىء جميع اللبنانيين بهذا النصر التاريخي المميز، والذي شارك فيه جميع اللبنانيين مباشرة او مداورة وكل حسب قدرته وموقعه، حتى الذين شككوا في مرحلة ما بقدرة وفعالية المقاومة على دحر العدو الاسرائيلي لم يشككوا يوماً واحداً بحق المقاومة في حمل البندقية والتصدي للغزو السرطاني.

ومما لا شك فيه ان المقاومة حققت اعظم انجاز وطني منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، نقول منذ الاستقلال حفاظاً على قدسية الاستقلال ومعانيه ومضامينه، ولقد اصبحت المقاومة مثلاً يحتذى سورياً وفلسطينياً وقومياً وعربياً واسلامياً ودولياً.

لذلك وجب حماية المقاومة وابعادها عن المقاصد الداخلية، اكانت هذه المقاصد سياسية ام اقتصادية ام مالية، فالاطوان تبقى بالتضحية لا بالمحاصصة، وبين المحاصصة والمقاومة نحن مع المقاومة وبين المساومة والمقاومة نحن مع المقاومة ولا سبيل لتحرير شعبا والاسرى ومحاربة التواطين الا عن طريق المقاومة المباشرة وبدعم مباشر ايضاً فالرجاء وحده لا يكفي خاصة في ظل الدبلوماسية الآحادية المنبثقة عن القطب الاحادي والتي نعلم كلنا انها احادية الاتجاه والموقف مهما تلطفت او تبدلت اشكالها او تنوعت ادوارها.

وفي ذكرى التحرير ايضاً وباسم الكتلة القومية الاجتماعية نطالب الحكومة بخطة انمائية متكاملة للمناطق المحررة تمول بدءاً من الموازنة المقبلة بواسطة قانون برنامج مرحل على ثلاث سنوات وعندها لا تتهم الدولة بتغليب العاطفة الصادقة على الافعال والاهتمام الجدي.

كما نطالب الحكومة ايضاً بالعمل على تسهيل حركة البضائع والافراد والرساميل بين لبنان وسوريا والعراق والاردن كبند رئيسي من خطة تحفيز الاقتصاد، لان قدرة لبنان على المنافسة في محيطه الطبيعي هي اعلى واجدى.

ولان متنفس لبنان الاقتصادي لن يكون الا عبر الهلال الخصيب والسوق العربية المشتركة وكل ما عدا ذلك احلام بأحلام.

وشكراً

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، الزملاء والزميلات الكرام،

اعتادت الحياة السياسية في الأنظمة الشبيهة بنظامنا الديمقراطي، اعتادت على أن يعتلي منبر خطابها في المجلس النيابي نائب موالي ونائب معارض، ويصنّف المنضويون في الحركات السياسية، في كتل موالية أو معارضة، إلا أن في الظروف الاستثنائية كالظروف التي تمر فيها البلاد، يفقد كل منّا صفة المعارض وصفة الموالي، ويفتش كل منّا عن الوسيلة التي يمكن أن يساهم بها بمحاولة انقاذية لبلد يتخبط بمآزق خطيرة تعرضه لأفدح الاخطار.

أيها السادة، شبع أهلنا أرقاماً ونظريات وتحليلات وتبريرات. إنهم يطالبوننا بلقمة العيش الكريم، يطالبوننا بفرصة الحياة الشريفة، يطالبوننا بالدواء بالاستشفاء، بالتربية، يطالبوننا بفرص العمل، إنهم يطالبوننا بالكرامة والحريات العامة، إنهم يطالبوننا بالاستقلال وبالارادة الوطنية الحرة، لقد شبع شعبنا مناظرات حول العجز، وحول نسبة العجز، ورقم الدين الاجمالي، وكيفية معالجة هذه المشكلة، وشبع أهلنا اتهامات واتهامات متبادلة بين معارضين وموالين، لأن كل الأرقام التي حذفت أمام الرأي العام لم تشف غليله، ولم تحل مشكلة، ولم تقدم رغيفاً لجائع، ولم تدخل فقيراً الى مستشفى ولم ترسل طفلاً الى مدرسة.

أيها السادة، يجب ان ندرك اننا نحتاج اليوم إلى بعضنا البعض، وان أياً منا غير قادر على استنباط الحلول بمعزل عن الآخر، ان البلاد قد بلغت مرحلة من الخطورة تستدعي أن نلتقي، أن نتكاتف أن نتعاضد لكي نفتش عن الحل. فمن يراقب اليوم الحياة السياسية في لبنان ليجد استغراباً أن اللبنانيين هم امام حلين: أما القبول بما يجري والسكوت عما يجري والتصفيق للحالة والحاكمين، والقبول والقول بأن الحياة بألف خير، وأن الناس بألف خير، فيعيشون آنذاك ويسكتون وينضمون الى صفوف المصدقين والمهللين، وأما يرفعون الصوت ويطالبون بحل مشاكل البلاد ويلفتون النظر الى مكاسم الخطر ويدقون ناقوس الخطر لكي يطالبوا بأن يسترد لبنان ما فقد، وان يعود الى اللبنانيين كل ما يحتاجون اليه، فاذا به يصنّف في غمرة ما يجري في هذه البلاد بأنه خائن، بأنه يحاول الإضرار بالمسيرة وبأنه يحاول دون أن يدري الاضرار بالجهود التي تبذل لانقاذ الوطن عما يتخبط به.

أيها السادة، لقد انقسم اللبنانيون الى مخيمين: مخيم الحاكمين ومن لفّ لفّهم، مخيم المشاركين باتخاذ القرارات، مخيم الذين يعملون ويتحملون مسؤولية ما يعملون تجاه التاريخ، وفي وجه هذا المخيم، مخيم آخر ينضم فيه الراضون، المتكلمون باسم من يشكو من شعبنا، المنادون بالاصلاح، المنادون بأن يستعيد شعبنا كرامته، بأن يستعيد شعبنا ارادته الحرة، وبين المخيمين مقطوعة الاوصال، وبين المخيمين غير مسموح الحوار، ويوم طلعت الأصوات واشتدت الازمة، ويوم صدرت مواقف تعلن وتصف الحالة بدقة، وتجرّد، يومها وبسحر ساحر وبدلاً من أن يسمع من في السلطة صوت هؤلاء المحتجين المعارضين، وبسحر ساحر كما قلت، انقلبت البلاد وطار السلم الأهلي، وقامت المظاهرات، وسارت أو سيرت المظاهرات غايتها فقط الرد على الحوار

الديمقراطي بحوار خارج عن اطار الديمقراطية وعن ما تعودنا عليه، ورأينا البيانات تصدر وللمرة الاولى في تاريخ لبنان، تصدر لكي تطال مركزاً من أهم مراكز الوطنية والدينية في لبنان، وهو ما لم نشهده لا في تلك الأيام الظلماء، ولا في تلك الأيام التي كنا نقتتل فيها، لم نشهد يوماً هذا النوع من البيانات، هذا النوع من المواقف، وكل ذلك بالطبع في غياب السلطة، في غياب السلطة المسؤولة عن السلم الأهلي، في غياب السلطة التي نراها تربص بمكان لكي تدين شاباً لأنهم رفعوا شعاراً قد يتوحد اللبنانيون عليه، في الوقت الذي غابت السلطة عن هؤلاء الذين ارسلوا او اخرجوا او صدرت عنهم تلك البيانات التي تدعو للتفرقة والاقتيال.

أيها السادة، في الوقت ذاته رأينا مظاهرات ومسلحين يحملون الخناجر والسيوف، يحملون البلطات تحميهم اجهزة الأمن، في الوقت الذي رأينا آخرين يضطهدون، يزجون في السجون لأنهم تحركوا في مظاهرات سلمية لا تدعو للاقتتال، لا تحالف قوانين الجزاء، في هذا الوقت بالذات كانت السلطة غائبة وغائبة أيضاً، بل اكثر من ذلك ايضاً، وجدنا أن هناك ملثمين يوزعون مناشير تدعو الى الاقتتال والتفرقة والشذمة، وقوى أمنية تقف وراءهم لحمايتهم، وقوى أمنية تقف امامهم عاجزة عن التصدي أو عن جمع ما تزرع بين الناس من دعوة للتفرقة وبذور الانشقاق، لقد حاولوا دفع البلاد الى حافة الانفجار، لقد حاولوا أن يدفعوا اللبنانيين الى المواجهة والاقتيال، ووقع البلد في مأزق، إلا أننا وفي محاولة لإنقاذ الوضع مما هو عليه، تنادينا وادخلنا على الخطاب السياسي جواً جديداً لكي يحصل انفراج في الوضع، فصدر بيان كرس المبادئ القومية والوطنية التي تجمع عليها، ودعا الى الحوار الوطني العقلاني، دعا جميع اللبنانيين الى الحوار، ودعا السلطة الى تحمل مسؤولياتها، فماذا جرى؟ لم تسمع السلطة بهذا البيان، لم تر هذا البيان، ومرّ هذا البيان فلم تتلقف السلطة فرصة صدوره لكي تدعو ابناءها للحوار، لكي تعيد تعزيز السلم الأهلي الذي يجب أن يكون محصناً في لبنان، فطارت فرصة البيان، وبدلاً من أن نرى في البيان فرصة للتلاقي وجدنا أن هناك حمماً قاتلة وجهت الى هذا البيان والى من اصدروه، لكي يسكتوا لغة الحوار، ولكي يعود جو التشنج الى البلاد.

أيها السادة، السلطة التي نتعامل معها اليوم، هي سلطة حاضرة غائبة، نراها موجودة حيث لا نحتاج اليها، وغائبة حيث نحتاج اليها، نراها موجودة لهذه السلطة في مقاعد الحكم، لكننا نعلم تماماً وهم يعلمون أنهم لا يمارسون الحكم، ولنا في ما جرى وفي تصاريح بعض الوزراء من شكوى حول الممارسات وكيف أن هؤلاء الوزراء لا يملكون المبادرة في وزاراتهم ويتم تجاهلهم كلياً في مجلس الوزراء ولا يتوقف مجلس الوزراء عندما يطرحون ويعلنون بالصوت العالي انهم موجودون كشهود زور وأنهم باقون فقط لإعلاء الصوت لعلهم يستطيعون يوماً أن يسمعوا صوتهم في مجلس الوزراء. أما الحكومة كفريق عمل فتساءل أين هو، أين هي الحكومة؟ الحكومة البارحة في مجلس النواب هنا ظهرت بمظهر المنقسم على ذاته، ظهرت بمظهر أصحاب الآراء المتعددة، فرأينا وزير المالية يطرح فذلكه باسم الحكومة، ورأينا وزيراً في هذه الوزارة يقف هنا ليقول أن هذه الفذلكة لا تعبّر عن رأيه، وأن هذه الفذلكة تتضمن مبادئ تتعارض مع ما يوافق عليه، فوقع المجلس في حيرة من أمره، في حيرة في كيفية التعاطي مع الموازنة، في كيفية التعاطي مع هذه الفذلكة، وكلنا نعلم أن الموازنة ليست جردة

حساب لنفقات الدولة، وجردة حساب للواردات المرتقبة للدولة للسنة القادمة.

الموازنة هي خطة الحكومة الاقتصادية والمالية للسنة القادمة، الموازنة ليست ارقاماً جافة، الموازنة هي خطة تعتمد مبادئ تقرها الحكومة، مبادئ تركز الخطة الاقتصادية والمالية عليها. تجاه هذا الأمر ولكي يخرج المجلس والحكومة من المأزق الذي وقعوا فيه، ارتأى دولة رئيس هذا المجلس ان يهمل الفذلكة، الا أن لهذا الاهمال سابقة. سابقة لأن قانون المحاسبة العمومية في مادته الثامنة عشر ينص على ما يلي:

«يقر مجلس الوزراء مشروع الموازنة في صيغته النهائية، ويودعه السلطة التشريعية ضمن المهلة المحددة في الدستور».

«ويقدم وزير المالية إلى السلطة التشريعية، قبل أول تشرين الثاني، تقريراً مفصلاً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وعن المبادئ التي اعتمدها الحكومة في مشروع الموازنة.»

مما يعني أن المادة ١٨ من قانون المحاسبة العمومية تفرض على وزير المالية تقديم الفذلكة التي هي تقرير عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد، والتي هي تقرير يجب أن يتضمن المبادئ التي اقترتها الحكومة مجتمعة، ويكون بذلك على وزير المالية واجبات ثلاثة:

١ - أن يقدم تقريراً مفصلاً في مهلة معينة.

٢ - أن يتضمن التقرير عرضاً للمبادئ التي اقترتها الحكومة عند وضع الموازنة.

ووزير المالية في ما قام به خالف الواجبات الثلاثة

انني اذ اسجل هذه المخالفة، فرغبة مني في أن لا تتكرر اولاً، ورغبة مني في تسجيل أن الحكومة الكريمة هي حكومة غير متضامنة، هي حكومة لا تملك رؤية اقتصادية ومالية واحدة، وهي حكومة في ذلك تخالف ما ذهبت اليه في بيانها الوزاري.

فمشروع الموازنة نناقشه كيف؟

إذا كان ليست هناك فذلكة نستند اليها في المناقشة، فلا يبقى علينا او لنا الا مناقشة ارقام جافة. ومن العودة الى بيان الحكومة الوزاري الذي نالت الثقة على أساسه في شقه الاقتصادي، وفي عودتنا الى ذاك البيان يتبين لنا:

أن الحكومة قد وعدتنا في بيانها الوزاري انها ستسعى الى اعتماد خطة طويلة الأمد لترشيد الانفاق وتخفيضه في مجالات ممكنة واليوم بعد سبعة أشهر على نيل الحكومة الثقة، اسأل الحكومة، واسأل المجلس الكريم.

أين هي خطة الحكومة الطويلة الأمد لترشيد الانفاق وتخفيضه في المجالات الممكنة؟

وكيف يمكن أن نطمئن في موافقتنا على مشروع الموازنة على أرقام لا صلة بينها وبين خطة متكاملة يمكن أن تقدم حلولاً لمشاكل؟

الحقيقة اننا في ظل غياب الحكومة وخطة الحكومة الشاملة يتعذر علينا مناقشة السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ويصبح الأمر أكثر ريبة. عندما نعود بالذاكرة الى اليوم الذي أعلن فيه دولة رئيس الحكومة بعد اجتماع باريس رقم ١/ أن الحكومة مصممة على وضع خطة تمكنها من تلبية الشروط التي وضعتها بيوتات المالية الدولية، بحيث تخفف من عبء القطاع العام في الاقتصاد الوطني، ويحث يمكن أن تؤدي بنتيجة هذه الخطة الى تخفيض الكثير من العجز والحد من المديونية العامة.

واليوم بعد أشهر نسأل الحكومة التي بدأت بالتصدي لمشكلة التلفزيون، وبدأت بالتصدي لمشكلة العاملين والمتعاملين في وزارة الاعلام.

نسأل الحكومة: اين هي الخطة؟ وهل ان الخطة اقتصرت على هذين الملفين؟ هل أن مشكلة لبنان قائمة على موظفي التلفزيون وتعويضاتهم؟ هل انها قائمة ومنحصرة بالمتعاملين مع وزارة الاعلام ومع الوكالة الوطنية؟ هل أنها منحصرة في قضية المبدل أيست؟ أم اننا نحن لا نزال نتخبط بتدابير عشوائية غير مترابطة قد تؤدي الى تفاقم المشكلة الاقتصادية والمالية وليس إلى حلها.

أقفلنا التلفزيون نعم، كما قال دولة الرئيس كرامي البارحة: وكأننا في ذلك نفذنا قراراً سابقاً، أقفلنا التلفزيون لأننا أدرنا التلفزيون بشكل سيء. لأننا حضّرنا الرأي العام لكي يقبل باقفال التلفزيون، لأننا خيّرنا الرأي العام بين ان يتكبد ٥٠٠٠ ليرة على كل مواطن، أو نقفل التلفزيون، أن نقفل أي تلفزيون؟

أن نقفل ال L.B.C، أن نقفل ال M.T.V، أن نقفل المستقبل، أن نقفل ال N.B.N، أو المنار؟ كلا، خيّرنا المواطن بين أن يدفع ٥٠٠٠ ليرة، أو أن نقفل التلفزيون الذي لم يكن يراه، لفشله الكلي في تقديم الخبر وتقديم البرنامج.

نعم، أقفلنا التلفزيون، واعطينا لأنفسنا مهلة، هي مهلة عيد التحرير لإعادة فتحه، وطلبنا إلى وزير الاعلام أن يضع خطة، ويقدم تقريراً لحل قضية التلفزيون، فماذا جرى؟

قدّم وزير الاعلام هذه الخطة، فكان موقف الحكومة أنها غير قادرة على تأمين الاعتمادات اللازمة لكي يعود التلفزيون الرسمي الى العمل، وانهم لكي لا يظهروا من اعطى وعداً ولم يف به، طلبوا اليه أن يسيّر التلفزيون باعتماد قيمته ٥٠٠٠٠ دولار في الشهر، والتقرير الذي رفعه معالي وزير الاعلام يؤكد على حاجته لكي يسيّر التلفزيون بالشكل الأدنى المقبول حاجته تفوق ال ٢٥٠،٠٠٠ دولار في الشهر، وبعد تداول تمت تسوية تاريخية على مبلغ ١٠٠،٠٠٠ دولار في الشهر، قيل له: سيّر التلفزيون.

فسيّر التلفزيون، وطبعاً (شوفوا هالتلفزيون)، وانتم تعرفون أن هذا التلفزيون اذا ما استمر في العمل بالشكل الذي يسيّر به هو تلفزيون يلفظ انفاسه الأخيرة.

القضية الكبيرة التي وقعت، والتي يجب أن لا ننساها، أنه يوم رخص للتلفزيونات الخاصة، ويوم وزعت

التلفزيونات على أصحاب النفوذ كان هناك احتياط احتكار وامتياز للتلفزيون الرسمي، ضرب هذا الحق، وسلبت حقوق هذا التلفزيون، أعني حقوق الدولة والشعب اللبناني، ووزعت دون أي تعويض، قدمنا حقوق المواطنين وحقوق الدولة الى التلفزيونات الخاصة دون أي تعويض، وفي هذا ما يشكل إفتئاتاً واعتداءً على حقوق الخزينة وحقوق المواطنين.

فكان من الطبيعي أمام سياسة تلفزيونية إعلامية غير سليمة وغير منتجة وغير راغبة في انجاح التلفزيون الرسمي، في مواجهة تلفزيونات يدعمها المال، تدعمها الكفاءات، يدعمها التطور والطموح، كان من الطبيعي أن نصل الى ما نحن عليه.

أما بالنسبة للفائض في الوكالة الوطنية للإعلام. فماذا فعلتم؟

طبعاً كان هناك فائض، كان يوجد موظفون أكثر مما تحتاج، كان هناك (شي بروس وشي بلا روس) فماذا فعلنا؟

لكي نخفف اعباء الخزينة قلنا نصرف من ليس عندهم الكفاءات المناسبة، او فوق حاجة الوكالة ماذا فعلنا بالباقيين؟ صرفناهم، دفعنا لهم تعويضاتهم؟

لا، بل تم تحويل الباقي أي الفائض الى مجلس الخدمة المدنية، وهذا يعني اننا لم نوفر درهماً واحداً على الخزينة اللبنانية، ولا تزال معاشات وتعويضات هؤلاء العاملين ثابتة في الوكالة الوطنية للأعلام ندفعها يومياً من الخزنة العامة.

تعدنا الدولة بانها ستحول هذا الفائض الى الادارات والمؤسسات العامة التي فيها شغور، واتساءل:

هل أن الدولة جادة عندما تقول ذلك؟ هل نستطيع أن نحول من لا يحمل شهادة السرتفيكا من وظيفته من المكان الذي فيه الى وظيفة شاغرة؟

هل هناك وظيفة شاغرة لمن لا يحسن الكتابة والقراءة في الدولة اللبنانية؟

هل من الممكن أن نطلب ممن يعمل ويسكن بيروت مع عائلته ان ينتقل للعمل في بلدية تنورين التي تحتاج ربما إلى عامل أو اجبر أو مستخدم؟

لسنا جديين في حل قضية الفائض في لبنان. لسنا جديين في تخفيف عبء القطاع العام في الاقتصاد اللبناني. ليس هناك من خطة موضوعة لكي نناقشها مع الحكومة، ولكي يتبين لنا أن هناك جدية لديها في مواجهة هذه المشكلة، وحل قضية زيادة وارتفاع المديونية العامة وتخفيف نسبة العجز في الموازنة.

أن هذا الأسلوب، وهذه العقلية هي هي بالذات التي ادت ببلبنان وبالوضع الاقتصادي والمالي إلى الحالة التي نحن فيها، وبدلاً من أن نرى الدولة منصرفه والحكومة منصرفه الى التفتيش عن الحلول الجدية لتوفير واردات

للخزينة وتخفيف الاعباء عن الخزينة، نراها باتجاه معاكس كلياً لهذه السياسة، فمن جهة تهمل حيث يمكن أن تدخل عليها واردات، ومن جهة أخرى تمنع صرفاً وتوظيفاً في الأمكنة التي لا تحتاج فيها الدولة الى توظيفات وانفاقات جديدة، في الوقت الذي، كما قال الرئيس كرامي ايضاً وزميلي الاستاذ حنين البارحة، في الوقت الذي يمكن اذا ما طبقنا الاتفاقات التي عقدناها مع العراق ان نربح مئات ملايين الدولارات، وأن نوفر على لبنان مئات ملايين الانفاقات، في الوقت هذا نهمل هذه الاتفاقيات ونعرض الاقتصاد اللبناني لخسارات كبيرة يمكن ان تؤمن الحد الأدنى مما نحتاج اليه في مواجهة اعباء وخدمة الدين، ونساءل مع المتسائلين: لماذا لا تعتمد الحكومة على تنفيذ هذه الاتفاقيات؟ الى تفعيل هذه الاتفاقيات؟

لماذا لا تقبل الحكومة بتوقيع اتفاقية رفع الرسوم الجمركية مع العراق، وهي اتفاقية ترفع عن الصادرات اللبنانية للعراق ٢٠٪ من الرسوم الجمركية، وهي اتفاقية تسمح للبنانيين وللحكومة اللبنانية ان تبيع صادراتها، منتجاتها الزراعية في العراق بالاسعار المعتادة، وبأسعار تنافسية بعد أن ترفع عنها هذه الرسوم الجمركية، وفي الوقت الذي تقول العراق انها تدفع نصف ثمن هذه المنتجات نقداً، وتودعها في مصارف لبنانية لثلاث سنوات دون فائدة، وتدفع النصف الآخر كثمن على أساس نفط تعطيه للبنان بسعر أدنى من السعر العالمي، يتدنى عن السعر ٢٠ إلى ٢٥٪ على أن تعتمد الحكومة اللبنانية إلى اعادة تشغيل المصفاة في الشمال وهي عملية تكلف الدولة اللبنانية ٥٠٠ مليون دولار، انما عائداتها السنوية ١٠٠ مليون دولار.

أيها السادة، تطرح علينا الحكومة حلاً، نرى فيها الكثير من التعقيدات، وتتجاهل ما اثاره اليوم...

وزير المالية: نحن نتفاوض مع العراقيين، أما بالنسبة للنفط ليس هناك أمكانية الا للدول التي لديها حدود مشتركة مع العراق، وبالتالي حتى الهبة التي حصلنا عليها من العراق، والتي هي ١٠ ملايين دولار نفط غير قادرين على الاستفادة منها.

بطرس حرب: هذا كلام نطلب أن يشهد عليه من حصل معه التفاوض.

الرئيس: أريد أن أسمع صالح الخير ماذا عنده؟

صالح الخير: خطوط «التبلاين» التي هي خطوط شركة نفط العراق آتية من كركوك للبداوي، ومنذ ٤٠ سنة يوجد محطة تكرير هناك، لماذا يقول وزير المالية حدود مشتركة، الخط واصل من العراق الى طرابلس.

بطرس حرب: هذه قضية مرتبطة بأوضاع اقليمية ودولية يجب معالجتها، انما فلنقر بالصوت العالي...

عمر كرامي: دولة الرئيس، أنا عندي اعتراض. حين يقول قضية اقليمية فانه يعني سوريا، فلتوضح هذه النقطة.

الرئيس: ما القضية الاقليمية؟

عمر كرامي: أن هذه مرتبطة بقضية اقليمية، فإنه يعني سوريا.

الرئيس: معلوماتي أن حجم التبادل التجاري بين اخواننا السوريين والعراقيين تجاوز ٨٠٠ مليون دولار...

بطرس حرب: ما أقوله انا يا دولة الرئيس شيء ايجابي وليس سلبياً واشكرك يا دولة الرئيس على التوضيح...

عمر كرامي: نحن نقول أن هذا الشيء اميركي وليس أفليمي.

بطرس حرب:

الحقيقة دولة الرئيس، في جو من التعاون والتنسيق والاخوة الذي يفترض أن يكون سائداً في العلاقات اللبنانية السورية، هناك قسم كبير من هذه المشكلة يمكن حلها يبقى المشكل الآخر في جو مواجهة العالم كما نواجهه في قضايا اخرى، فاننا قادرون على أن نتحمل هذه القضية التي تعود بالخير على لبنان.

انما مشكلتنا يبدو اننا نحن عاجزون في بعض القضايا على أن نتكلم بها، لأجل ذلك فان هذه القضايا لا يمكننا حلها ونبقى خاضعين لتتائجها.

وأنا أقول هنا، الحكومة اللبنانية بماذا تواجهنا لكي تحل مشكلة الوضع الاقتصادي والمالي؟ ستلجأ إلى الخصخصة كتدبير من التدابير التي يمكن أن تحل مشكلة الاقتصاد اللبناني. السؤال الذي نسأله:

ماذا تقدم الخصخصة من حلول؟ سأعطي مثلاً صغيراً وهو: كلنا نعرف أن كهرباء لبنان هذه السنة عليها اكثر من ٧٧٨ مليار ليرة لبنانية، لم تستطع تسديدها وهو ما يؤدي إلى عجز دائم في ميزانيتها. اذا خصصنا الكهرباء واعطيناها لشركة خاصة، السؤال: اذا امتنع اللبنانيون عن تسديد الفواتير، من يحصلها؟ هل ان هذه الشركة عندها بوليس، عندها ميليشيا، او ستلجأ إلى السلطة؟ بمعنى آخر، هذه الخصخصة اذا كان القصد منها أن تأتي بشركة لكي تجبي، فهذا لن يحل المشكلة.

الأمر الثاني في موضوع الخصخصة، اجمالاً نحن ماذا نخصص؟ اننا نخصص القطاعات المنتجة انما هي خاسرة، وسأعود لأعطي مثلاً آخر عن الميدل ايست طبعاً شركات الهاتف هي الربحة، ويبدو حسب الكلام الذي قيل، أن هناك قراراً بأن يبقى التلفون كما هو، لا أعرف لماذا؟ يبدو حسب ما نفهم من الأرقام المتداولة، أنه يمكن أن يدخل على الدولة اللبنانية أرقام تجاوز المليار دولار سنوياً. اذا كان هذا الكلام صحيحاً فأنا اعتبر أن هذه جريمة بعدم فتح هذا الملف، واذا كان هذا الكلام غير صحيح فان واجب الحكومة ان تقول أن هذا الكلام غير صحيح وان تعطينا ما يدل على عكس ما نقول.

اذا كانت حقيقة ان الدولة اللبنانية تخسر مع شركات الهاتف الخليوي سنوياً مئات ملايين الدولارات، ونحن ساكتون فاننا نكون مشاركين بسرقة أموال الناس وسرقة مال الدولة اللبنانية، وهذا ما لا يجوز، لذلك انا اقول: الخصخصة قد لا تحل مشاكلنا بقدر ما انها قد تشكل جزءاً من استراتيجيتنا الاقتصادية وقد تشكل مدخلاً باتجاه

الحل . لأننا نحن نعتقد أن الخصخصة اليوم ستدخل لنا ٤ أو ٥ مليارات دولار، الحقيقة لا . الخصخصة تحتاج الى وقت، تحتاج إلى تدابير قانونية وإدارية يلزمها وقت لكي نحول القطاع العام الى شركات مساهمة يجب أن نوجد المشتري، يجب ان نجد الشريك الاستراتيجي، يجب ان ندفع المواطنين للمشاركة بملكية القطاع العام، كل هذه تحتاج إلى سنوات، وليس بين يوم ويوم، وكل هذه لا تأتي دفعة واحدة . اذا كانت خدمة الدين عندنا سنوياً حوالي ٣ مليار دولار، فهل نحن معتقدون أنه بإمكاننا أن نحصل سنوياً ٣ مليار دولار لكي نغطي خدمة الدين فقط؟ أنا أؤكد أنه لا .

لأجل ذلك، فإذا كانت الخصخصة قراراً استراتيجياً لتطوير وضع البلد، لفتح السوق لجعل لبنان سوقاً مالياً، لتطوير السوق المالي في لبنان، لاشراك المواطنين في القطاع العام، لخلق ادارات قد يمكن لهذه الادارات أن تحسّن الانتاج والتنوعية وتحقّف الكلفة، آنذاك اعتبر أنه يمكننا أن نبحت في مشاريع الخصخصة لكن أن تكون الخصخصة هي العلاج وكأنني أبتري اليد التي لا يمكنني معالجتها من الألم واعطيها للغير، انني احذر من الآن، اذا لجأنا للخصخصة بهذا الشكل المتسرع فاننا نفقد الدولة ملكية مرافقها العامة بهدف حلّ مشكلتنا الاقتصادية والمالية، وفي الوقت ذاته نكون قد عجزنا عن حل المشكلة الاقتصادية والمالية، فنخسر الاولى ونخسر الأخيرة .

الشيء الثاني الذي اريد أن أقوله، النمو أنا أعتبر أن أهم تحدّ عندنا أو التحدي الأكبر هو كيف نواجه الأسواق المفتوحة وكيف نواجه الاتفاقات الدولية للتجارة وكيف يدخل لبنان عليها، بالأمس خفضنا الرسوم الجمركية كخطوة أولى نحو هذه القصة، هذا وارد في سياسة الحكومة، وارد بتدابير الحكومة . الأجواء المفتوحة، لبنان محكوم كغيره من دول العالم، بأن يواجه هذا التحدي .

أن لم يحضّر لبنان نفسه من الآن ولسنوات طويلة للدخول في المنظمات التجارية الدولية، فلبنان سيختنق، ولبنان سيموت السؤال هنا أوجهه للحكومة الكريمة بماذا تقوم لكي تواجه هذا الاستحقاق؟ هل اننا نرفع الرسوم الجمركية عن البضائع التي تدخل لبنان نكون قد حلينا المشكلة وطورنا لبنان وخطونا خطوة باتجاه الدخول الى العولمة . بدون أن نعزّز عملية الانتاج والصناعة وعملية التصدير إلى الخارج، ماذا نكون قد عملنا؟ نكون قد خفّضنا سعر البضاعة الواردة من الخارج مقابل البضاعة التي تصدّر من الداخل إلى الخارج بسعر غالي وتكون غير قادرة على المنافسة وبالتالي فبدل أن نحلّ المشكلة نكون قد أصبنا الاقتصاد بالتراجع وبالركود .

أنا أفهم أن تسعى الحكومة، ويمكنها أن تأخذ مهلاً قدر ما تشاء، فهي تتغنى وتقول: نحن قادرون وسندخل إلى منظمة التجارة الأوروبية المتوسطة .

الموضوع واسع جداً، أريد أن أضيء على بعض المشاكل .

موضوع البطالة الدكتور رياض طيارة صاحب مؤسسة مركز للدراسات والمشاريع الانمائية، لقد أجرى دراسة احصائية حول العمالة والبطالة فجاءت النتائج مذهلة ومؤلمة بالوقت ذاته تبين فيها ما يلي : لدينا قوة عاملة في لبنان تقدر بمليون ومائة ألف عامل، لدينا ١٦٥ ألف عامل عاطلين عن العمل أي ١٥٪ من القوة العاملة،

والأخطر من ذلك أن البطالة عند الشباب ٣٠٪ ماذا يعني ذلك؟ أن هؤلاء لا يجدون عملاً فيهيئون أنفسهم للسفر وبالتالي يكون لبنان قد خسرهم، إضافة إلى ذلك أن هؤلاء الشباب ليس هم فقط الذين سيعملون من دون كفاءات بل هناك العديد من أصحاب الكفاءات لا يجدون عملاً القوي العاملة التي تأتي إلى لبنان والتي هي غير لبنانية، طبعاً هناك أغلبية سورية، أنما هي أصبحت سائدة في الريف بعد تراجع الانتاج الزراعي والمداخيل الناتجة عن هذا الانتاج، فهذه الدراسة الشاملة التي نحكي عن أسبابها ونتاجها وضعت عدة توصيات سأحاول قراءة بعضها أولاً: يقولون أنه غير ممكن القول بوجود إيجاد عامل في لبنان اذا بقي النزوح من الريف هذا يعني يجب تعزيز الريف وتنميته. بمشاريع انمائية تستفيد منها هذه المناطق النائية بحيث يمكن أن يعيش فيها اللبناني ويجد فرصة للحياة والعمل فيها، وما يشجع على هذا الأمر هو اعتماد اللامركزية الإدارية التي تخلق الخلايا للأدارات، ويمكن أن توصل الخدمة للمواطن في أقرب مكان من محل اقامته منها المدرسة، القرار الإداري، المستشفى وكل ما يحتاج إليه المواطن. والعمل الذي يخصه وانشاء صناعات في هذه المدن الصغيرة وفي البلدات بالإضافة إلى إعادة النظر في قوانين الهجرة الوافدة إلى لبنان، وهي اليوم «فالتة» عندنا قواعد لا ادري كم تحترم، كثير من اللبنانيين لا يجدون العمل لأنه يوجد غير لبناني يعمل بأرخص منهم لا أتكلم عن العامل، فالعامل العادي كلنا بحاجة إليه، والعامل الزراعي كلنا بحاجة اليه، وبين الفلسطيني والسوري كنا بحاجة إلى هذه اليد العاملة، متى تحدث المشكلة؟ عند صاحب المهنة اللبناني لا يجد عملاً لأن العامل الفلسطيني أو السوري يجد عملاً أكثر منه، فماذا يفعل؟ يقع في بطالة وبالتالي يهاجر. لا يمكن أن نستمر في هذه الحالة ونقول بأننا نريد أن نحل مشكلة الشباب، فعلى الحكومة الكريمة أن تدخل في عتاد قراراتها الشجاعة في عملية البحث الجدي في معالجة القضية الأمور التالية:

أولاً: فرض تراخيص على كل عمالة اجنبية تريد الدخول إلى لبنان، ومنع هذه التراخيص عن أي عامل يمكن أن يؤدي عملاً يمكن أن يعمل اللبناني.

ثانياً: فرض ضريبة على كل العمال، اني لا أفهم كيف العامل الاجنبي يأتي للعمل في لبنان ولا يدفع اية ضريبة وبالتالي يأخذ كل ادخاراته من لبنان ولا يضع في هذا البلد شيئاً أن كان السوري أو غيره.

ثالثاً: من غير الطبيعي أن لا توجد رخص للعمال الزراعيين وعمال البناء ولا توجد رخص ولا رقابة بحيث أن العامل الذي يدخل لا تحدد مدة اقامته وكم يريد من الوقت لأجازة الرخصة.

هناك اقتراحات متعددة واردة في هذا التقرير اتمنى أن نتوقف عندها وان تأخذها الحكومة بعين الاعتبار لان هدفنا مثل هدف الحكومة أن نجد حلاً لمشكلة البطالة. اما في موضوع الزراعة.

الدكتور ايلي يشوعي يقول في احدى مقالاته ودراساته: «بأن الزراعة في لبنان هي جهد دون نتيجة وعرق من غير ظفر واستثمار بلا مردود وهذا الأمر حقيقي، لدينا انهيار كامل في القطاع الزراعي وهذا طبعاً لم يكن ناتجاً فقط عن الطبيعة وعن كلفة الزراعة، هذا ناتج ايضاً عن سياسة عقيمة اتبعتها الحكومات المتعاقبة وليست هذه

الحكومة بل الحكومة التي ما قبلها ايضاً بعقد اتفاقيات جاءت على حساب المزارع اللبناني والانتاج الزراعي . عام ١٩٩٩ في ١٢/١١ تشرين الاول تم توقيع اتفاق بين لبنان وسوريا نص على اطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية، المنشأ الوطني . باستثناء لائحة من حوالي العشر مواد والتي هي أن تدفع فقط ٥٠٪ و يجسم ٥٠٪ من الجمرك وكل سنة تخفض ١٠٪ وسنة ٢٠٠٤ تلغى جميع الرسوم الجمركية دون أي تمييز بين هذه المادة أو تلك، إلى ماذا أدى هذا الأمر؟ لا أريد التحدث في حال الفلتان فباتفاقية ومن دون اتفاقية تدخل البضائع من دون حسيب او رقيب بتواطؤ اللبنانيين وغير اللبنانيين، نقر بها ونعلنها لأن اليوم على ما يبدو انه يوم اعترافات واليوم إكتشفنا أن رئيس الحكومة يتم التنصت عليه وكذلك رئيس المجلس، فماذا تفعل الحكومة الكريمة تجاه هذه القضية؟ لا شيء فاسمحوا لي بأن أذكر بأنه جرى أكثر من مناسبة لجأنا فيها إلى السلطة السياسية لمواجهة اعتداء من قبل الأجهزة الأمنية على حريات الناس، وأنا شخصياً أطلعت على قضية تتعلق بأحدى الصحف اللبنانية، فلما راجعنا احد المسؤولين الكبار السياسيين في الدولة اللبنانية فكان الجواب هذا واقع لا يستطيع مواجهته هذا واقع مخالف للقانون معتد على الحريات العامة، على حرية ابداء الرأي، على حرية نشر الرأي وكانت الحكومة عاجزة عن حل هذه القضية مع جهاز الأمن، في هذا اليوم المغفور بالاعترافات العظيمة لنعترف بأن حالة الفلتان على الحدود اللبنانية السورية تؤدي إلى اغراق لبنان ليس فقط بالمنتجات السورية بل بالمنتجات من كل دول العالم التي تدخل عبر سوريا إلى لبنان وتقضي على المزارع اللبناني، لذلك نجد الحمضيات، والتفاح، وكل المواسم الزراعية بالاضافة إلى الموز وغيره . . . وما زال إنتاج الزيت كاسداً لا يستطيع الناس بيعه لأنهم لا يجدون احداً في لبنان يشتريه فإذا قالوا لأحدهم هذه «تنكة» زيت بخمسة وثلاثين ألف ليرة وهذه «تنكة» صناعة لبنان بتسعين دولاراً فإنه يفضل التي هي أرخص .

الرئيس : الذي يدافع عن سوريا يجب أن يدافع عن لبنان، ولكن تأكد تماماً أن الخزينة السورية مثلها مثل الخزينة اللبنانية بالضرر ولا يستفيد من ذلك إلا المهريون، مثلاً تكلمت عن الموز ولكن لمعلوماتك لا يوجد موز في سوريا بإمكان لبنان أن يصدر الموز إلى سوريا علماً بأن الساحل واحد ولكن تختلف نوعية التربة، والحامض السوري يختلف عن الحامض اللبناني والذي يجري هو بواسطة التهريب .

أنا أقول لك من على هذا المنبر السوريون مستعدون أن يتعاونوا مع الأجهزة الامنية اللبنانية لمنع التهريب من الطرفين، ولكن على الأجهزة الأمنية اللبنانية أن تتحرك بهذا الموضوع، ولتفضل وزارة الاقتصاد وتعد اتفاقيات بهذا الأمر فنعرف كيف سيتم التنفيذ .

عمر كرامي : إلى من سنلجأ يا دولة الرئيس حتى يحميننا؟

الرئيس : ليحميننا؟

عمر كرامي : تقول أنه يجب أن تتعاون السلطات اللبنانية، فمن هي هذه السلطات؟

الرئيس: المفروض أن توجد عملية لمنع التهريب، لأن هذا التهريب لا تستفيد منه لا الخزينة السورية ولا الخزينة اللبنانية.

بطرس حرب: لتكلم بالأمر بمحبة أولاً وبتعاون. أنا لا أهدف بكلامي إثارة «الخرتقات» اني أتكلم بمسؤولية، عندما يسأل دولة الرئيس عمر كرامي مثل هذا السؤال معه الحق. لماذا؟ اذا تم القاء القبض على شاحنة مهربة عبر الحدود السورية باتجاه لبنان من قبل الجمرک اللبناني وأوقفوا الشاحنة. كل الناس ساعثون تعرف وبالشمال بصورة خاصة انه بعد خمس دقائق تأتي بعض الأجهزة وتتدخل فتخلي سبيلها وتمضي. لنحاول ذلك ولنر النتيجة.

بطرس حرب: لقد حاولنا ولكن دون جدوى ولكن لنقر أولاً أن الحكومة اللبنانية ليست جديّة في التصدي لهذا الأمر.

ثانياً: يجب أن تكون الحكومة السورية جديّة في تلبية طلب الحكومة اللبنانية التي لا تطلب. وأنا كمواطن لبناني إلى من سألجأ؟ أنا في مجلس النواب أتكلم باسم هذا الشعب الفقير الذي يتظاهر من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ولأقصى البقاع الذي «يكب» منتجاته على الأرض ولا أحد يرد عليه. من المفروض أن نتحمل مسؤولياتنا حيال هذه القضية فاما أن تكون لدينا الجرأة الكافية والشجاعة والشفافية والصدق في التعامل لكي نقول لأخواننا السوريين حيث هناك ضرر من اتفاقية قد عقدت فيجب إعادة النظر فيها هذا أولاً، وثانياً: بما أن هناك مخالفات وهناك تواطؤ من مافيات لبنانية وسورية، من أشخاص مسؤولين لبنانيين وسوريين في عمليات التهريب عبر الحدود لذا أعتقد باننا اذا لم نفعل هكذا فليس بمقدورنا حل المشكلة.

الرئيس: اضف عليها الطلب لايجاد مفاوز مشتركة تقوم بدوريات من أجل هذا الأمر لأن هذه المشكلة هي وليدة الأربعينات.

بطرس حرب:

انا كنائب او كسلطة تشريعية فيني اترك للحكومة الوسائل لتتحمل مسؤوليتها حيال هذا الموضوع، انما سكوتنا عن هذا الأمر غير جائز ولا يمكن أن نبقي صامتين باسم الشعب الذي يطلب منا أن نحل له هذه المشكلة حتى يقع الفرج على حكومة عمرها سبعة أشهر ولغاية الآن لم تتقدم إلينا بأي حل.

بالنتيجة لا أنهي كلامي بالتأكيد على حاجات الشمال وعلى حاجات منطقتي الفقيرة، واتمنى على كل زملائي النواب عندما يتكلمون بالمناطق المحرومة أن يذكروا معهم قضاء البترون، لأنه مثلنا ومثل جرود جبيل وحالتنا بالويل، انما أريد القول اثناء البحث بالموازنة لا يمكن لنا أن نقف على هذا المنبر دون أن ننقل شكوى الحرمان من كل ابناء الشمال. بدءاً بطرابلس مروراً بالبترون وبكل أفضية الشمال، لأنني سمعت زميلاً لي يتكلم بحرمان بيروت.

دولة الرئيس، بالأمس قال حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة أنه من المؤكد أن عملية التوتّر التي تعيشها المنطقة تؤثر على تصرف المستثمرين وتؤدي إلى تأجيل الكثير من الاستثمارات، انما الذي تنظر إليه الأسواق فعلاً هو الإصلاح المطلوب للبنية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان علماً أن الوضع الاقليمي خارج عن ارادتنا، لكن ضمن امكانياتنا التوافق على تطبيق هذا البرنامج الاصلاحى الذي يركز على تخفيض تكلفة العمل في لبنان وتسهيل المعاملات والأصلاح الإداري والخصخصة.

ونحن نستطيع فعل ذلك لأنه ضمن امكانياتنا الذاتية شرط أن يكون هناك توافق سياسى داخلى على هذا الموضوع. اعود لأسأل الحكومة انطلاقاً من تصريح حاكم مصرف لبنان، أين هو البرنامج الاصلاحى الذي يذكر حاكم مصرف لبنان، ولماذا لا تبادر الحكومة إلى وضع خطتها وطرحها للنقاش لكي نتوافق عليها؟ هل أن الحكومة عاجزة عن وضع تصور مشترك للبرنامج الاصلاحى؟ فإذا لم تكن، فيجب عليها طرحه، وإذا كانت عاجزة بسبب تشتت المبادئ التي يؤمن بها اعضاؤها فيجب عليها الرحيل سريعاً لئلا تتحمل مسؤولية الإنهيار، إن الحكومة أمام تحديين كبيرين، أما التوافق على البرنامج الاصلاحى الاقتصادي وخلق جو من الثقة بالنظام وبالمستقبل وكلاهما يستدعي موقفاً شجاعاً يتجاوز سياسة المواقبة إلى مواجهة السياسة الجدية والتصدي، فالعجز الاقتصادي هو بجزء كبير ترجمة لعجز سياسى، فإذا عجزتم عن الاتفاق على برنامج اصلاحى اقتصادى، وإذا عجزتم عن ادارة الحوار الوطنى وإذا عجزتم عن انجاز الاتفاق الوطنى الحقيقى وبقي اللبنانيون محكومين لمنع الحوار فيما بينهم لكي يستمر الشرخ في المواقف حول مفهوم المصالحة الوطنية وحول الطائف وحول السيادة وحول القرار الوطنى الحر وحول مفهوم الأخوة وحدودها فكيف ستنجحون وبماذا تبشرون اللبنانيين؟ قد تكونون محكومين غير حاكمين مسيرين غير مخيرين، أو قد تكونون فاعلين احراراً قادرين، فنحن نأسف أن كنتم غير احرار ونحاول التفهم، إلا أن وضع شعبنا لا يسمح بالتبرير وهو الضحية التي تقاد إلى الذبح، فأمل أن أكون مخطئاً وأن تفاجئوني بعكس ما أقول وعندها نجدون في كل منا كل دعم وكل تأثير. وشكراً.

الرئيس:

الزملاء الكرام،

بلغ عدد المتكلمين حتى الآن ستون نائباً. ويبقى على جدول طالبي الكلام ثمانية زملاء هم: غطاس خوري، صالح الخير، ياسين جابر، أحمد حبوس، مصباح الأحذب، قبلان عيسى الخوري، مصطفى سعد، واحتمالاً الرئيس حسين الحسيني.

لذلك ترفع الجلسة إلى تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح نهار الأربعاء المقبل ويعود سبب رفعها إلى الأربعاء هو صدور مرسوم فتح الدورة الاستثنائية لأن المجلس لا يستطيع أن يتابع جلساته بدون فتح دورة استثنائية.

يوم الاثنين المقبل هو يوم عطلة رسمية بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف أعاده الله عليكم جميعاً وبالتالى نأمل أن يصلنا يوم الثلاثاء مرسوم فتح الدورة فنجتمع يوم الأربعاء.

إذاً، الأربعاء قبل الظهر وبعده.

ورفعت الجلسة الساعة العاشرة ليلاً.

ونظراً لعدم تصديق محضر الجلسة، وعدم عقد دورة استثنائية جديدة، وبناءً للمادة ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي للمجلس.

المادة ٥٩ : تصدق خلاصة محضر كل جلسة في مستهل الجلسة التي تلي. إلا إذا رأت الرئاسة أن المقررات التي اتخذت تستوجب التصديق في نهاية الجلسة، حينئذ يصدق المحضر، في ختام الجلسة.

يجب التصديق على خلاصة المحضر في نهاية الجلسة في الحالات الآتية:

- عندما يصدق المجلس على مشروع أو إقتراح قانون معجل مكرر

- في الجلسة الأخيرة من العقود العادية أو الإستثنائية.

- في الجلسة الأخيرة من ولاية المجلس.

- في جلسات الثقة بالحكومة.

- وفي الحالات التي تقرها الأكثرية

المادة ٦٠ : إذا لم يحصل التصديق على خلاصة المحضر وفقاً للمادة السابقة لأي سبب كان وتعذر إجتماع

المجلس إما لعدم إكمال النصاب في الجلسة التالية أو لانتهاء العقد أو لانتهاء ولايته، تجتمع هيئة مكتب المجلس وفقاً للأصول المعينة لاجتماع اللجان وتصدق على المحضر.

لذلك قررت هيئة مكتب المجلس في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء في ٥ حزيران ٢٠٠١ تصديق محضر الجلسة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الأول في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس في ٢٩ و ٣٠ و ٣١ أيار سنة ٢٠٠١، والساعة السادسة من مساء الأيام المذكورة، برئاسة دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: وليد جنبلاط، جورج نجم، عبد الله قصير، محمد فنيش، حسين الحاج حسن، عمار الموسوي.

اعتذر السادة : فيصل الداود، جان عبيد، والبير مخير.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري والوزراء السادة:

علي قانصو - نزيه بيضون، بيار حلو - مروان حمادة - سبيوه هوفانيان، بهيج طباره - ميشال فرعون - سمير الجسر - الياس المر - محمد بيضون، جان لوي قرداحي - فؤاد السعد - فؤاد السنيورة - عبد الرحيم مراد - ميشال

موسى - غازي العريضي - بشارة مرهج - خليل الهراوي - أسعد دياب - غسان سلامة - نجيب ميقاتي - محمود حمود، طلال ارسلان - باسل فليحان - جورج افرام - كرم كرم.

افتتح دولة الرئيس الجلسة. بعدها تمت تلاوة المواد: ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ من النظام الداخلي.

ثم تلا مقرر اللجنة المالية النائب فايز غصن تقرير اللجنة المالية، ثم تلا بعدها وزير المالية فؤاد السنيورة فذلكة الموازنة التي اعترض عليها دولة رئيس مجلس النواب وبعض النواب لجهة اعتبارها اسباباً موجبة لمشروع قانون الموازنة. كما اعترض وزير العمل علي قانصو على ما ورد فيها والمتعلق بموضوع الضمان الاجتماعي الذي لم يطرح في مجلس الوزراء، فتبنى رئيس الحكومة الاعتراض ووعده بضرورة عرض فذلكة الموازنات القادمة على مجلس الوزراء وإقرارها كأسباب موجبة لمشروع قانون الموازنة. وبالتالي إهمال الفذلكة لهذا العام كأسباب موجبة.

ثم باشر المجلس بمناقشة الموازنة العامة فتكلم على مدى ثلاثة أيام قبل الظهر وبعده ستون نائباً، ونظراً لوجود عدد كبير من السادة النواب على لائحة طالبي الكلام، ونظراً لقرب انتهاء موعد الدورة العادية الأولى تقرر رفع الجلسة الى يوم الأربعاء الواقع في ٦ حزيران ٢٠٠١ على أمل استلام رئاسة المجلس مرسوم فتح الدورة الاستثنائية لاستكمال درس ومناقشة مشروع الموازنة.

بيروت في ٥ حزيران ٢٠٠١

رئيس مجلس النواب

نبيه بري

نائب رئيس مجلس النواب

ايلى الفرزلي

أميناً السر

فريد الخازن وأيمن شقير

المفوضون

عبد الرحمن عبد الرحمن - انطوان حداد - سيرج طور سركيسيان

الدور التشريعي العشرون - العقد الإستثنائي الثاني
محضر الجلسة الأولى المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف
من قبل ظهر أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس
في ١٩ و ٢٠ و ٢١ حزيران سنة ٢٠٠١

المواضيع المبحوثة: استكمال البحث بـ:

- ١ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٩٨٨ المتعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحققة لسنة ١٩٩٩.
 - ٢ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٨٥٠ المتعلق بالموازنة العامة والموازنات الملحققة لعام ٢٠٠١.
- عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الإستثنائي الثاني في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس في ١٩ و ٢٠ و ٢١ حزيران سنة ٢٠٠١ برئاسة دولة الرئيس نبيه بري.
- تغيب السادة: اميل لحود - بيار الجميل - فارس سعيد - ميشال المر - كريم الراسي - محمد الصفدي - محمد كباره وموريس فاضل.
- اعتذر السادة: كريم الراسي - عباس هاشم - سليم سعادة - باسم يموت وعلي عسيران وتمثلت الحكومة بالوزراء السادة:
- دولة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري والوزراء السادة: بيار حلو - خليل الهراوي - بشارة مرهج - ميشال فرعون - سيبوه هوفانيان - غازي العريضي - عصام فارس - مروان حماده - طلال ارسلان - محمد بيضون - باسل فليحان - فؤاد السعد - عبد الرحيم مراد - نجيب ميقاتي - فؤاد السنيورة - سمير الجسر - ميشال موسى - جان لوي قرداحي ...

جلسة ٢٠٠١/٦/١٩ الصباحية
موازنة العام ٢٠٠١

الرئيس: افتتحت الجلسة

تتلى أسماء النواب المتغييبين بعذر

- تليت الأسماء -

الرئيس: الرئاسة تعتذر عن التأخير الذي حصل وسببه أوضاع الناس المجتمعين في الخارج من عدة مناطق ولعدة مطالب وقد طلبوا مقابلي شخصياً هو ما إضطرني لأن أقابلهم وأستمع الى مطالبهم ثم التقينا برئيس الحكومة وأعطيناه لائحة هذه المطالب كي يتسنى له العناية بها ان شاء الله.

يتلى مرسوم فتح الدورة الاستثنائية.

تلي المرسوم الآتي نصه:

مرسوم رقم ٥٥٧٩

دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور، لاسيما المادتان ٣٣ و ٨٦ منه،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يلي:

المادة الاولى: يدعى مجلس النواب الى عقد استثنائي يفتح بتاريخ ٢٠٠١/٦/١١ ويختتم بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٥.

المادة الثانية: يحدد برنامج أعمال هذا العقد الاستثنائي بما يلي:

- مشروع موازنة عام ٢٠٠١.
 - مشاريع القوانين المحالة الى مجلس النواب والتي ستحال اليه.
 - سائر اقتراحات القوانين والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس.
- المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعيدا في ٥ حزيران ٢٠٠١

صدر عن رئيس الجمهورية بعيدا

اميل لحود

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رفيق الحريري

الرئيس:

بالنظام الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش:

دولة الرئيس، أعتقد أن دولتكم بالنسبة لارجاء الجلسة، كنتم محقين في هذا الأمر، عندما قلتهم اذا وافق رئيس الجمهورية ترجأ الجلسة الى نهار الأربعاء ولذلك لم يتم اختتام المحضر ولم يتم التصديق على المحضر من قبل المجلس النيابي الكريم، هذا الأمر يدلنا على المواد ٥٦ و ٥٧ والمادة ٦٠ من النظام الداخلي لمجلس النواب المادة ٦٠ تقول اذا لم يتم التصديق على المحضر لأسباب خاصة وأرجئت الجلسة، تجتمع هيئة المجلس برئاسة دولة رئيس مجلس النواب وتصدق على هذا المحضر وتقبل المناقشات بالنسبة للجلسة السابقة.

إذا دولة الرئيس أتصور أن الرئاسة ومن حرصها على الدستور وعلى القانون قامت بما تمليه عليها المادة ٦٠ وأقفلت المحضر بالنسبة للجلسات السابقة، نحن أمام دورة جديدة ومرسوم جديد وبعد أن جرى اختتام المحضر، فنحن لسنا في جلسة مستمرة يا دولة الرئيس، بل نحن في جلسة جديدة لذا أرجو من الرئاسة الكريمة قبل أن يتناول الزملاء الكرام حق الكلام ضمن موضوع الموازنة ان تسمح لنا الرئاسة الكريمة وفقاً لما فرض النظام الداخلي بان نتكلم في الأوراق الواردة ويصار بعدها لمتابعة جلسة المناقشة، وشكراً.

الرئيس:

الشيء الذي تفضلت فيه يا زميلنا الكريم هو صحيح وهذه الجلسة جديدة ونحن كان حرصنا آنذاك أن نؤجل الجلسة على امل ورود مرسوم فتح الدورة الاستثنائية كما قال رئيس لجنة الادارة والعدل الشيخ مخايل الضاهر تماماً لم يكن القصد الافتتاح على الدستور بالعكس، قلنا بشرط أن يأتي هذا الأمر. كان هدفنا من أجل النصاب لأننا الآن لا نستطيع أن نفتتح الجلسة الا اذا كان العدد الموجود فوق ال ٦٥ نائبا أو ٦٥ نائباً، لكن في جميع الحالات، لنفترض أن هذه الجلسة جلسة جديدة لمناقشة الموازنة، لذلك يجب أن نبدأ فوراً بالمناقشة ولهذا السبب نحن قلنا أسماء النواب المعتذرين ثم تلونا مرسوم الدورة الاستثنائية. نحن نبدأ الآن بمناقشة الموازنة ومن تبقى من الزملاء طالبي الكلام - القصة ليست محصورة فيهم - ومن وجد من السادة النواب ضرورة للكلام فالرئاسة لن تقول له لا.

نقولا فتوش: ايضاً بالنظام أنا أريد ان اسجل شكري لرحابة صدر دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل غطاس خوري

غطاس خوري: دولة الرئيس، الزميلات والزملاء الكرام

ان ما شهدناه وما سمعناه خلال المرحلة الاولى من جلسات المناقشة وبغض النظر عن الابعاد والمدلولات يؤكد بأن هذا المنبر هو المكان الصالح للحوار البناء.

وغني عن القول بأنني قد انتقلت من الحياة الاكاديمية العلمية الى الحياة السياسية التي بهرتني بصخبها

وضجيجها وتفرعاتها ومطباتها، ولا شك عندي رغم تجربتي القصيرة المتواضعة ان الحياة السياسية عندنا يلزمها الكثير من شفافية القول والفعل ليجنبها مرضا عضالا أقرب ما يكون الى مرض انفصام الشخصية اصابها منذ زمن بعيد ولا يزال يفعل فعله فيها، مما يحتم على كل داخل اليها ان يقبل لنفسه بحد قليل او كبير منه، رغم السعي الذي قد يبادره مع الرافضين لهذا الواقع من الخيرين المؤمنين بهذا الوطن، للعمل على ابراء الحياة السياسية اللبنانية من هذه العلة المزمنة والتي هددت وتهدد في أي وقت وفاقنا الوطني وعيشنا المشترك الذي يلزمه الكثير من العمل الوطني الدؤوب المخلص المستند الى حوار وطني ديمقراطي حر لتكوين قواسم مشتركة تؤسس لهوية وطنية راسخة جامعة بمشاركة جميع شرائح المجتمع.

تعلمون ان اعداد الموازنة لهذه السنة قد مرّ بمخاض عسير، اذ ان الحكومة السابقة قد اعدت المشروع واستردته الحكومة الحاضرة، مما أخر عرضها ودرسها واقرارها من مجلسكم الكريم، الأمر الذي طبع ويضيق على الحكومة وقتا ثميننا كان من الأجدي صرفه في الاعداد لموازنات الاعوام المقبلة ضمن اعداد خطة شاملة للنهوض الاقتصادي تعمل على الاستفادة من كافة طاقات الوطن المغيبة عن الساحة ويجاد مصادر تمويل ذاتية جديدة للوصول قدر الامكان الى حدود التوازن المفقود في الاقتصاد الوطني.

من هنا، ان تصديق الموازنة الحالية سوف يطلق عجلة العمل على أمل ان تضع الحكومة، وبما لرئيسها من مكانة وقدرة على تحريك الاوضاع واستنباط الحلول، جميع امكاناتها وخبراتها كافة في سبيل الاعداد لخطة متوسطة او طويلة الاجل للنهوض الاقتصادي وصولا الى رسم سياسة مالية واضحة الافق والمعالم والنتائج.

وبغير مثل هذه الخطة المتوازنة المحكمة لرسم السياسة المالية للمستقبل، عبثا نحاول اخراج الوطن من الكبوة الاقتصادية التي ألت به، و من المؤكد بأن الحكومة سوف تأخذ ببعض الملاحظات والافكار القيمة التي ادلى بها مجموعة من الزملاء في هذا السياق، والتي قد تكون مفيدة في التأسيس لخطة مستقبلية متكاملة. ومن هذا المنطلق قررت اليوم أن أبدي جملة ملاحظات تتفق مع قناعاتي علها تكون مفيدة:

اولا: في موضوع الموازنة وفذلكها

تعكس الارقام الواردة في الموازنة، الواقع المتردي المؤلم، ورغم الملاحظات القيمة التي أبداها الزملاء تبقى بوادر الخطة التي رسمتها الحكومة للخروج من هذا الواقع هي الخطة المقبولة مرحليا والتي تؤسس لموازنات تستند الى خطة شاملة للنهوض الاقتصادي للمستقبل.

علما ان تحرير لبنان الاقتصادي لا يقل خطورة وأهمية عن تحرير الارض، ولسوف يكون أشد ايلاما ووجعا ويشهدني في هذه المناسبة ما قاله السيد حسن نصر الله في ذكرى التحرير «ان الانتصار حصنته الوحدة الوطنية وان تقاتل اللبنانيين فوّت عليهم فرصة الانتصار الاولى».

لذلك، لا بد من اطلاق عملية الحوار الوطني الديمقراطي لتأمين ارضية سليمة من اجل تحصين الانتصار ويجاد الحلول العملية التي تخرج لبنان من مأزقه الاقتصادي الصعب.

ثانياً: في بعض الامور المالية

نلفت نظر معالي وزير المالية، الى ضرورة العمل على توحيد النظام الضريبي، اذ ان تعدد الضرائب اصبح يثقل كاهل المواطن، الذي اصبح في صراع دائم مع ما يجبته له القدر والدولة، لذلك ندعو الى عدم تطبيق الضريبة المضافة التي وردت في فذلكة الموازنة الا بالتزامن مع الغاء بقية الضرائب غير المباشرة المرتبطة بها.

هذا ما يزيد من هم ومعاناة المواطن ارتفاع الرسوم على المعاملات الادارية، بالاضافة الى فواتير الماء والكهرباء والهاتف المرتفعة جدا بالمقارنة مع الدول المجاورة. وما يزيد في الطين بلة، ان عدم الانتظام في المطالبة بهذه الفواتير وقبضها، وخوفا من انقطاع هذه الخدمات عنهم، يعتمد بعض المواطنين الى توطين اشتراكاتهم في المصارف مما يثقل فواتيرهم بعبء جديد ناتج عن العمولات المرتفعة غير المنتظمة. بالاضافة الى ان هناك شكاوى أخرى من تقاضي المصارف لفوائد عالية نسبيا على الارصدة المدينة، وعمولات على الشكاوى والحوالات واوامر الدفع والكفالات دون حسيب او رقيب، مع العلم ان المصارف الاوروبية اعتمدت الغاء كافة العمولات على كافة العمليات المصرفية ما دام الحساب غير مدين FREE BANKING.

نطالب هنا بايجاد نظام رقابة موحد على المصارف لضبط مثل هذه العمليات ولتخفيض معدلات الفائدة، خاصة في مجال القروض السكنية وقروض القطاعات المنتجة.

ثالثاً: في حماية المستهلك

١ - نلفت نظر وزارة الاقتصاد الى ضرورة تفعيل مصلحة حماية المستهلك او خصصتها لتكون فاعلة في مراقبة السوق والاسعار، ومراقبة معيار الجودة للمنتجات والمواد الاستهلاكية، وخاصة مراقبة المياه المعبأة كوننا لا نعرف في الواقع ماذا نشرب، يقال عنها بأنها معدنية، وهي في الحقيقة لا صلة لها بالمعادن فهي ليست أكثر من مياه ارتوازية بلاستيكية.

٢ - والحكومة هنا مطالبة بالعمل على تنقية المياه في لبنان كونها ثروة لبنان الطبيعية الاولى. وذلك عبر تنفيذ مشاريع الصرف الصحي التي لم تلحظها الموازنة لمنع تلوث المياه الجوفية ومياه الينابيع. كما عليها ان تراقب وتلاحق المخالفين الذين يجيزون لانفسهم حفر آبار ارتوازية لتصريف المياه المبتذلة واحالتهم الى القضاء المختص لينالوا العقاب المشدد الذي يستحقونه.

مشكلة المياه شغلة جدية في البلدة ٧٠٪ من مياه لبنان ملوثة نريد ان نتكلم اليوم عن المأكّل والمشرب لأنكم تعرفون اليوم في موضوع المأكولات ايضاً شغلة بحاجة الى رقابة ٥٠٠٠٪ طن لحوم دخلت من الهند السنة الماضية ولا أحد يعرف اين مصيرها.

٣ - الرقابة على شركات التأمين: ان حماية المستهلك يجب ان تطل ايضاً شركات التأمين التي تضمن حياة واستشفاء الناس وصحتهم ما داموا احياء وفي صحة جيدة، الا أنها تعود وتعزف عنهم في حالات المرض والحاجة اليها.

ان حل هذه المشكلة يستلزم اخضاع شركات التأمين لرقابة صارمة تتناول التشدد في تأمين ملاءتها المالية وضرورة ايجاد مجلس تحكيمى، على غرار مجالس العمل التحكيمية، لفضّ النزاعات التي يتطلبها هذا الواقع على وجه السرعة ومن دون اللجوء الى المحاكمات العادية.

رابعاً: في المحافظة على البيئة والصحة العامة

١ - منع السيارات العاملة على المازوت

ان قرار منع السيارات العاملة على المازوت جاء صحيحاً وفي محله، ونطالب الالتزام بالمهل التي اعطتها الحكومة للتنفيذ.

بالاضافة الى ضرورة البحث في امكانية التحول وبسرعة الى استعمال البنزين الخالي من الرصاص وفرض استعمال العوادم الحافزة CATALETIC CONVERTER اسوة بدول كثيرة في هذا المجال، علماً أن نسبة الرصاص في هواء بعض احياء مدينة بيروت والطريق الساحلية قد تعدت ١٣ ضعفاً، النسبة المسموح بها عالمياً. هذا عن نسبة الجزيئات التي وصلت الى مئتي نانو غرام بالمتر المكعب والمسموح به هو ٥٠ نانو غرام بالمتر المكعب.

٢ - المساحات الخضراء

أما لبنان الأخضر فيكاد ان يصبح لبنان الأجرد لان المساحات الخضراء في لبنان، وحسب الدراسات التي وضعت في هذا القليل، هي على وشك الانقراض. لذلك يجب تفعيل العمل البلدي لتشجيع السطوح الخضراء في المدن، وزيادة المساحات في القرى والجبال. والامر نفسه ينسحب على الشواطىء التي تعاني من تلوث واعتداءات تشوه جمالها، فنطالب، بالتالي، بوقف هذه الاعتداءات جميعها. وبموازاة ذلك، يجب العمل على تأمين مساح شعبية مدنية لنؤمن لهذا المواطن مكاناً يرتاح فيه تحت الشمس.

٣ - مشكلة النفايات

مشكلة النفايات مشكلة عويصة لا بد من معالجتها بشكل حاسم، رغم ان ما تقوم به شركة سوكلين هو عمل جيد تشكر عليه، ويجب الاستمرار به. ولكن ماذا نفعل بالنفايات الطبية الناتجة عن ١٥٠ مستشفى عاملاً في لبنان، والبالغة ٤٥ طناً يومياً، منها ٦ الى ٩ طن نفايات شديدة الخطورة يتلف بعض منها في محارق تنبعث منها غازات سامة كالدوكسين، ورواسب معدنية، كالزئبق والرصاص، تسبب امراضاً سرطانية واضطرابات في الجهاز العصبي والتنفسي، والقسم الباقي من هذه النفايات يرمى غالباً في القمامة العادية، مع العلم بأن الدراسات التي أجراها البنك الدولي قد كلفت الدولة اللبنانية أكثر مما كانت ستتكلفه في تنفيذ مشروع حل معضلة النفايات الطبية.

لذا، لا بد من إيجاد وسيلة آمنة للتخلص من النفايات الطبية تفرض على كل مستشفى عامل يضم أكثر من مئة سرير، ومساعدة المستشفيات الصغرى والعيادات والمستوصفات للتخلص من نفاياتها بطريقة علمية صحية.

٤ - في التبغ والدخان

اما عن التبغ والدخان واسعاره، فالامر عندي سيان، لأن الدخان والسجائر اذا ارتفعت اسعارها او انخفضت فهو وسيلة الموت البطيء.

وبعيداً عن الجدوى الاقتصادية التي عنها يتكلمون، أرى ان حملة توعية تقودها الدولة ضد التدخين تفيد المواطنين وتحفزهم على الاقلاع عن التدخين، هي أجدى وأفضل من أن نؤمن لهم وسيلة الموت البطيء بأسعار مخفضة او معتدلة او جوائز ترصية يحصلون عليها في حالات معينة، اذا كان المردود الاقتصادي للدخان هو المشكلة لنعود اذن لزراعة الحشيشة؟

خامساً: في الصحة والاستشفاء

١ - في الفاتورة الاستشفائية:

في موضوع الصحة نقول بأن نفقات وزارة الصحة زادت حوالي ١٥٪ والحبل على الجرار. نحن نكبر في معالي وزير الصحة شجاعته واندفاعه اللامتناهي لمساعدة المحتاجين، ولكن الامر يحتاج الى معالجة موضوعية لئلا نقع في الكارثة. كثيراً ما حدثت وذكرت ان نسبة ازدياد الفاتورة الاستشفائية هي ١٥٪ الى ٢٠٪ سنوياً بحيث بلغت العام الماضي مليار و ٨٠٠ مليون دولار أي حوالي ١١٪ من الدخل القومي.

واذا لم نقم بلجم الازدياد الحاصل في القطاع الصحي، فلسوف تستهلك الفاتورة الاستشفائية غالبية الدخل القومي. لذا، نقترح جملة اجراءات محددة تساهم في خفض الكلفة، منها ان يصبح الضمان الاجتماعي الصندوق الوطني للتأمين الصحي، وأن تنسحب كافة الصناديق الرسمية الباقية، بما فيها تعاونية موظفي الدولة، من الاستشفاء. ومنها تفعيل المستشفيات الحكومية، وخاصة مستشفى بيروت الحكومي الذي لم يلحظ له أي رقم في الموازنة. لقد تمّ تلزيم المعدات الطبية بواسطة مجلس الانماء والاعمار دون الرجوع الى رأي الجهاز الطبي للمستشفى الغير موجود اصلاً. وفي ذلك هدر وخروج عن القاعدة المتبعة عالمياً بأن المستعمل هو الذي يقوم باختيار الاجهزة الطبية.

٢ - في فاتورة الدواء

اما عن الدواء فحدث ولا حرج، انها قصة طويلة تبدأ مع الوزير اميل بيطار الغائب ولا تزال تتفاعل الى اليوم. ولدولة الرئيس بري صولات وجولات في هذا الموضوع. ان مكتب الدواء غيب لا نعرف أين، وعلى أقله نعرف أين غيب الزميل اسماعيل سكريه، وبغض النظر عن الاسباب والموجبات فاننا نطالب:

- ١ - بوقف الوكالات الحصرية وفتح الاستيراد شرط التقيد بالمواصفات العالمية المعتمدة لكل صنف ودواء.
- ٢ - إلزام المؤسسات الرسمية الضامنة باستعمال الادوية الاساسية فقط.
- ٣ - تشجيع الصناعة المحلية واعتمادها لمرضى المؤسسات الرسمية.
- ٤ - وقف تجارة السوق السوداء الموازية. كلفة الدواء في لبنان ٤٧٥ مليون دولار اذا تم تقسيمهم على أربع ملايين يعني ١٤٠ دولار للشخص بالسنة، أعلى كلفة موجودة في العالم، لا يوجد الا دول الخليج منهم.

سادساً: في التعليم العالي

١ - دلت الاحصاءات الاخيرة على وجود أكثر من ١٦٠٠٠٠ شخص من القوة العاملة في لبنان خارج سوق العمل منهم ما يزيد عن ٣٠٠٠٠ شخص من المجازين الجامعيين في حقول الطب والصيدلة والهندسة والمحاماة. لذلك طالبنا ونطالب بوجوب اعتماد سياسة تحديد العدد المطلوب في كل هذه الاختصاصات NUMEROS CLUSOES وتوجيه الطلاب الى مجالات اخرى تتلاءم مع خطة الهوض الاقتصادي، حتى لا نخرج المزيد من العاطلين عن العمل، ونوقف هجرة الشباب المتخصص.

٢ - في موضوع الجامعة اللبنانية

ونصل الى موضوع ساخن رفع حرارة أجواء الجدل والأخذ والرد، وهو موضوع الجامعة اللبنانية ومحاولات التوحيد القسري. نؤكد أن أي جامعة في العالم هي موحدة برسالتها وادارتها ومناهجها، وليس فقط بالمباني والمكان الجغرافي. والحل، كما يراه أهل البيت من الداخل، هو في تعيين العمداء، ولتترك الجامعة، في ما بعد، تدير شؤونها بنفسها وتؤدي رسالتها الوطنية.

سابعاً: في الحريات العامة

وأنهي هذه المداخلة بموضوع عزيز على قلب كل حريص على الوطن وانسانه، لأننا، في لبنان، ليس لنا الا الانسان ثروة نفاخر بها، عتيت به حقوق الانسان.

لقد أنجز المجلس النيابي قانون أصول المحاكمات الجزائية والذي جاء، في مجمله، حماية للمواطن والوطن، ولا يمكن للاعتراضات على بعض المواد ان توقف هذا القانون برمته، وتوقف مفاعيله في حماية الانسان والوطن، وهو القانون الذي يعيد الى القضاء حصانته، والى الانسان حريته وكرامته.

وبانتظار اعادة درس هذا القانون، نطالب، بالصوت العالي باحترام حقوق الانسان، كائنا من كان، بغض النظر عن الاحكام الصادرة بحقه، لأن هذا الاحترام هو وجه لبنان الحقيقي أمام العالم، وهو المعيار الذي على أساسه يحكم لنا او علينا.

ان الانتهاكات التي سجلت في مجال حقوق الانسان في لبنان والدول المجاورة، من قبل منظمات عالمية، لا تشرّفنا، وهنا اسأل وزيري العدل والداخلية: هل صحيح ما يقال عن استعمال طرق تعذيب محددة في التحقيقات الجارية وانتزاع افادات تحت الضرب، وطرق تعذيب مختلفة ومنها «الفروج»؟!

الرئيس: يوجد قاضي سابق في كتلتك.

غطاس خوري:

أما عن المحاكمات الانتقائية فقد آن الأوان للتخلي عنها وجعلها ذكرى من الماضي.

وضعت ملفات لنواب ووزراء، وحصلت انتخابات اقبلت حكما هذه الملفات. ان الحقبة في تحريك الملفات، والتهديد بها، ليس جديرا بدولة المؤسسات، لذلك نرى أن تكون سياسة الدولة في هذا المجال واضحة وشفافة، وليترك المواطنون يمارسون في وطنهم عملهم ونشاطهم، ما دام هذا العمل في نطاق القانون واجراءاته.

وفي الختام ندعو الجميع الى اعتماد الحكمة في النظر الى الأمور ومعالجتها، والى التخلي عن الحساسيات ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

ولنا ملء الثقة بالحكومة ورئيسها، وفي رغبته الصادقة بالوحدة الوطنية، وانقاذ البلد وجعله وطن الرسالة كما وصفه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل صالح الخير

صالح الخير: دولة الرئيس، ايها الزملاء

مجرد القاء نظرة على الموازنة وفذلكتها نجعلنا نلاحظ ان السمة الغالبة عليها، التركيز على القطاع الخاص كبديل عن القطاع العام في حل مشاكل لبنان الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

والمشكلة ليست في المؤسسات العامة للدولة، وانما العيب في من يديرون تلك المؤسسات ومن هم وراءهم.

ونحن مع تنشيط القطاع الخاص وتفعيل دوره للمشاركة في اعادة بناء الاقتصاد الوطني، شرط ان لا يكون على حساب بعض ادارات ومؤسسات القطاع العام وخاصة تلك التي تتعلق مباشرة بحياة المواطن ومعيشتة اليومية.

وهنا تبرز الشخصنة التي لنا عودة اليها في سياق البحث.

واظن انه آن الاوان للتقيد بالمواعيد الدستورية والقانونية لاقرار قانوني الموازنة وقطع الحساب السنوي سنة فسنه.

بالطبع عندما نتكلم عن قانون الموازنة نعلم كلنا دستورياً ان الموازنة تدرس في آخر السنة ويسبقها قطع الحساب. اليوم نكاد ننتهي من الشهر السادس اعني حزيران وما زلنا في صدد درس الموازنة، واذا كانت الموازنة من أجل تسيير الأمور والتنمية التي لا نراها في هذه الموازنة نقول ان هذا الشيء هو خلل كبير في حياتنا ويجب ان نضع له حلاً من اليوم فصاعداً.

لقد آن الاوان لدرس موازنة شفافة دقيقة في ارقامها، علمية وموضوعية في نظرتها لواقع الحال ولوضع الحلول المناسبة لكافة المشاكل وسد الثغرات التي تعترها.

لقد كنا ننتظر موازنة تعتمد سلم اولويات تركز على اعطاء الاهمية لبناء الانسان وتأمين مستلزمات العيش الكريم له وصموده في وطنه بدل التفكير في الهجرة الى بلاد الاغتراب، والخسارة في هجرة الشباب تتم في مرحلة الانتاج. كلنا نعلم في علم الاقتصاد ان الانسان يبدأ مستهلكاً في طفولته وفي مرحلة التعليم وعندما يصل الى مرحلة العطاء الى مرحلة الانتاج نراه يغادر هذا البلد للعمل في بناء المجتمعات الاخرى. نحن بحاجة الى البناء وفي نفس الوقت يرحل شبابنا على كل المستويات من حرفيين وأيد عاملة واختصاصيين وفنيين وأدمغة لاعادة بناء مجتمعات بعيدة كثيراً وكثيراً عن هذه المنطقة.

لقد كنا ننتظر موازنة تعكس خصائص لبنان ومميزاته البشرية والاقتصادية باعتماد منهج عملي يوفر للانسان امكانية تطوير معلوماته والتماشي مع التطور التكنولوجي وتهيئة مناخ البحث العلمي في مراكز الابحاث وفي الجامعة اللبنانية. وكذلك التركيز في الوقت عينه على اعادة بناء الاقتصاد الوطني وتنمية موارده الاساسية كالزراعة والصناعة والسياحة التي يعتمد عليها اقتصاد الوطن.

فالزراعة التي يعتمد عليها حوالي ٤٠ ٪ من الشعب اللبناني هي في اسوأ حال، والاشجار المثمرة، تقطع ليحل مكانها الاسمنت حيث أصبح لبنان بدل الغابات الخضراء أصبح غابات من الاسمنت لماذا؟ لان الزراعة وصلت الى مستوى لم تعد تكفي لقوت المواطن والمزارع مما اضطره الى البحث عن مجالات اخرى لتأمين العيش الكريم، والاشجار الحرجية تبتز لتتحول الى فحم. وهنا ونحن نبحث في موضوع الزراعة، لا بد من ان نسأل الحكومة ووزير الزراعة بالذات. ما هي مشكلة بذار البطاطا التي احدثت ضجة كبيرة اليوم في عكار والبقاع؟ يقال بأن البذار فاسد، وغير مؤصل كما تعود اللبنانيون على انواع محددة من الزراعات الهولندية، نتمنى يا معالي الوزير فتح تحقيق في موضوع هذا البذار لان ٨٠ ٪ من كميات البطاطا المزروعة اصبحت فانية في الأرض، واذا صح التعبير يمكننا القول ان ٨٠ ٪ من البذار لم يصل الى مستوى النضوج الذي آن اوانه اليوم والمصانع تغلق وتتوقف عن الانتاج، وتقوم بتسريح جماعي للعمال، هناك في شكا وفي مجمل المناطق تغلق المصانع وتسرح العمال بشكل كافي لان قانون العمل الحالي لا يخدم مصلحة العامل، وكل القوانين في هذه البلد أرى أنها لمصلحة المستثمر او الصانع او التاجر، وبالوقت نفسه نرى ان الموازنة جاءت بضرية الرسم المهني، وكلنا نعرف ان المهن والحرف اليوم شبه معطلة ومشلولة فكيف يمكن الحماية من المنافسة الخارجية في ظل تلك الرسوم على الانتاج الحرفي والمهني؟

اما السياحة وهي عصب الميزان الاقتصادي في لبنان، وبالرغم من الموقع المميز والتاريخ والتراث الذي تتمتع به، يحجم السائح عن ارتياد بلدنا لعوامل عدة.

ليس الغلاء والاستغلال والرسوم والتلوث البيئي في الارض والمياه والهواء، من اهم العوامل التي انعكست سلباً على السياحة في بلدنا؟

وهنا نطرح السؤال. كيف يمكن تأمين التنمية الاقتصادية ومضاعفة الدخل الوطني في ظل هكذا موازنة تعجز عن تأمين رواتب الموظفين وخدمة الدين العام؟

وكيف يمكن حل المشكلة النقدية في بلد كلبنان لا يتجاوز عدد سكانه ٣,٥ مليون نسمة والدين العام وصل الى حوالي ثلاثين مليار دولار، ونسبة الدين العام الى الناتج المحلي تستصل في نهاية هذا العام الى ١٧٠٪. وفوائد الدين العام الداخلي والخارجي تمثل ٤٣٪ من الموازنة وهذه النسبة تساوي ٨٨٪ من مجموع الواردات هذا الواقع يقضي على اي امل في تصحيح الوضع المالي العام اذا لم يعد النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة.

ولا بد من ان نسأل هل حل المشكلة بنقل الدين العام الداخلي من الليرة اللبنانية الى الدولار؟ انني ارى العكس وارى ان له مخاطر ومحاذير يمكن ان تتلمسها في المستقبل القريب وفي السنوات القادمة عندما تستحق الديون وعندما نصل الى وضع لن نتمناه في حال هبوط قيمة الليرة اللبنانية، ففي هذه الحالة كيف يمكن لنا سداد الديون بالعملات الأجنبية، انني اتلمس هنا وارى مخاطر العملة التي سأنقل اليها فيما بعد.

والملفت ان الموازنة لم تعر اية اهمية لموضوع البطالة المتفشية والركود والهجرة، ولم تشرح او توضح سياستها التي ستتبعها لحل هذه المشاكل.

لقد ارتفعت نسبة البطالة في لبنان من ٢٠٪ عام ١٩٩٥ الى ٣٧٪ حالياً، فما هو الحل لهذه المعضلة الكبيرة التي لو حصلت في غير لبنان لشاهدنا المظاهرات والاضطرابات الكبيرة والشاملة؟

وهذا نشاهده يومياً على شاشات التلفزة عبر المحطات الفضائية في كل دول العالم ولو كانت هذه المشكلة في أي بلد أخرى لكننا شاهدنا الكثير الكثير من الاضطرابات، ولكن شعبنا وبكل أسف أقول لمن يشتكي اذا كان المسؤول يشكو والرموز تشكو من بعضها البعض فنحن والمواطن لمن نشتكى من الامر، والامر يومئذ لله، ولكن الله سبحانه وتعالى اعطانا العقل واعطانا الحكمة، واعطانا المقدرة لكي نتكيف ونكيف أوضاعنا بالشكل الذي نحافظ عليه على أمانة الرسالة التي تبوأتموها، ولكن بكل أسف الامانة لا تحمل على المستوى المطلوب في هذه المرحلة الخطيرة التي نعيشها.

فالبطالة ت طال وخصوصاً حملة الشهادات الجامعية من مهندسين، وأطباء فهم يرحلون اليوم، هناك محامون يعملون في الشرطة البلدية وأحدهم عندنا في المنية. محام يحمل ليسانس حقوق يعمل شرطياً بلدياً على الطريق ليؤمن السير!

لماذا هذا المستوى الذي وصلنا اليه؟ ومن هو المسؤول عما وصلنا اليه؟ منذ قليل قال لي احد الزملاء ان هناك مهندسين من بيروت يعملون سائقي تاكسي، هل يمكن هذا؟

ومن الموازنة نتحدث عن تشجيع الاستثمارات، وهنا اؤكد بانه لو عاد المستثمرون اللبنانيون من الخارج برساميلهم الى لبنان لحلت المشكلة الاقتصادية بوقت سريع وهذا بالطبع يحتاج الى تهيئة الاجواء والمناخات المناسبة لها ومن بينها:

١ - ثقة المستثمرين بمؤسسات الدولة وهذا غير موجود.

٢ - تسهيل المعاملات الادارية، كلنا نعلم كيف اننا نعيش في البروقراطية المكتبية، وكيف نعيش بالمماطلة في تسهيل المعاملات، نحن النواب نعيشها فكيف رجل الأعمال الآتي من الخارج ومعه أموال «بيشط الريق عليها» من المؤكد ان معاملاته تتعرقل، الدولار هو كل شيء في البلد. ان افكك سلاح عندنا هو الدولار، لقد وصلنا الى الحضيض اخلاقياً، فهذا الموضوع يتطلب اعادة النظر في البناء من الاساس، بناء الطفل، تأليف الكتاب، بناء المدرسة، بناء المعلم، كل تلك العوامل لبناء الانسان الصحيح هي المقدمة، فاذا اردتم ان تعرفوا من أين نبدأ اقولها ليس بقوانين مستوردة، وليس بالاستثمارات الخارجية وليس بحرية التجارة كما جاء في هذه الموازنة. اقول لكم بأن البداية تبدأ ببناء الانسان فلنعمل على بناء الانسان منذ الطفولة حتى مرحلة الشباب.

دولة الرئيس، في موضوع الخصخصة.

انني مع فكرة الخصخصة ولو جزئياً لبعض المرافق نحن لا نعطي أحكاماً مبرمة، نحن نعيش المشكلة الاقتصادية، والنقدية والاجتماعية. نحن نعرف الدين مستغرقين به والعجز والتضخم، والانكماش في الوضع الاقتصادي، نحن نعرف المعاناة التي يعيشها المواطن اللبناني اليوم على كل المستويات ولكن نتمنى الخصخصة مع العلم أن قانون الخصخصة قد صدر ولم يعد بإمكاننا العودة منه انما هذا لا يعني ان نترك الحبل على غاربه، لا يعني ان يكون هناك ضوابط، ولا يعني ان يكون هناك عناصر وعوامل تؤسس عليها علمياً وموضوعياً وقانونياً لنحافظ على العناصر وعلى القيم وعلى الثوابت التي تعتبر من خصائص هذا الوطن فالدولة في عملية الخصخصة يجب ان تحافظ كما قلنا في بعض المواقع وبعض المرافق ولو جزئياً على حقوقها وحقوق المستفيدين والعاملين الى جانب تأمين الادارة المباشرة للدولة في تسيير تلك المرافق، ونذكر على سبيل المثال وتحت عنوان تخصيص قطاع الانتاج للطاقة وكما هو وارد في الموازنة: يتولى الشريك الاستراتيجي، المسؤولية الادارية لمدة ثلاث سنوات كخطوة أولى بهدف تخصيص الكلي، فلماذا هذا التخلي عن الادارة؟ هل الخصخصة اصبحت حافزاً لتراخي الدولة عن مسألة تشغيل محطات الطاقة وخصوصاً في دير عمار والزهراني؟ وكلنا نلاحظ طريقة التعاون بين مؤسسة كهرباء لبنان والوزارة صاحبة الوصاية وبين المؤسسات التي تدير المرافق الكبيرة. نحن نعلم جميعاً بالمماطلة وعدم اتخاذ القرار النهائي وكلنا سأل والمواطن يسأل، هل هذا مقدمة للخصخصة؟ هل امكانية

الخصخصة تكون بمستوى الكفاءة عن الدولة في حال تمت الخصخصة؟ اذا كانت تلك المرافق مهشمة ومشلولة ومعطلة العكس هو الصحيح، لماذا نرضخ لرغبات الدول الخارجية في عملية تشغيل محطات الطاقة، فرنسا، مصر، البرتغال، حصلت على عقد تشغيل محطة دير عمار، ثم الغتها الضغوط نحن لسنا هنا ولسنا هناك نحن مع حق المواطن نحن مع الحفاظ على الحق العام، نحن مع الدولة في ان تحترم صلاحياتها ومسؤولياتها؟

لماذا لم تحصر قضية تشغيل محطة دير عمار حتى اليوم، وهنا اقول بان القصف الاسرائيلي لم يعطل التيار مائة بالمائة كما يجري اليوم. نحن في الشمال نعيش في ظلام دامس وبطل الامتحانات المدرسية تقطع عن اولادنا الكهرباء، تقطع ست ساعات وتشغل ست ساعات.

لقد سألنا وودقنا ووصلنا الى قناعة الى نتيجة بان التوزيع في بيروت وهي مركز التوزيع فلا اعلم ما هي المعايير والمقاييس التي يتبعونها في توزيع الطاقة، هناك محابة وخصوصاً للمناطق التي لا تدفع فاتورة الكهرباء. هذه المناطق المدعومة تأخذ الطاقة ١٠٠٪ والمناطق التي تدفع الفاتورة في مطلع كل شهر تقض عليها الطاقة، وبنسبة كبيرة لدرجة ان مدينة طرابلس والمنية وعكار والضنية وباقي مناطق الشمال في نفس الوضع. يا معالي وزير الطاقة، نتمنى فتح تحقيق في موضوع الوسائل المتبعة في توزيع الطاقة على المناطق.

كلنا نعرف انه حصلت اختلاسات كبيرة بالمليارات من قبل ملتزمي الجباية لفواتير الكهرباء، وحتى اليوم لم تحسم تلك الأمور والآن لقد توقفت الجباية في بعض المناطق وعادوا يحاولون الجباية من جديد. من المسؤول؟ لمصلحة من؟

اما فيما يتعلق بخصخصة الاتصالات: نحن نعرف انه في الثمانينات كان التلفون العادي اكبر مورد لتغذية الموازنة، كنا نعتمد بالدرجة الثانية من بعد الضرائب والرسوم على الهاتف، حيث كان التلفون العادي وقبل وجود التلفون النقال كان اكبر مورد هو التلفون، نحن نسأل ما هو القصد من خصخصة الهاتف العادي؟ نعود الى التلفون النقال فالحكومة منذ فترة وجيزة فسخت العقد، نحن لسنا ضد أي قرار تتخذه الحكومة في حال تأكدها من أي عقد تكون مغبونة به المالية العامة ومصلحة البلد. نحن في هذا المجلس وفي العهد السابق بحثنا بوضع الخليوي وتقدمنا بتوصيات الى الحكومة من أجل حل مشكلة الخليوي مع الشركات وجرى التحكيم وقدمت دعاوى امام مجلس شورى الدولة وصار هنا وعد بأن يرفعوا العائدات من ٢٠٪ الى ٤٠٪ وهذه تعطي مئات الملايين من الدولارات وهذه موجودة بالحساب ونحن نسأل عما اذا كانت عملية الغاء العقد مع الهاتف الخليوي من أجل استرداد حقنا، نحن معها، وهناك تخوفات. ما نقراه في الصحف بان الذي وقع على العقد الأول وخصص هذا المرفق يريد أن يخصص هذا المرفق مرة ثانية، نتمنى ان تكون لمصلحة هذا البلد ولمصلحة هذا الشعب وليس لمصلحة اشخاص ولا أرغب بالتحدث عن الاشخاص وكلكم تعرفون من هم هؤلاء الاشخاص. وعندما تكلمت عن الهاتف العام والعائدات التي كان يدرها على خزينة الدولة، نعرف أيضاً أن خزينة الدولة والموازنة والمالية كانت تستلف من الضمان الاجتماعي في الماضي.

وكان صندوق الضمان الاجتماعي من الموارد الأساسية لمساعدة الموازنة لتأمين ميزانيتها. ولكننا نرى أن الضمان الاجتماعي اليوم قد تراجع الى الوراء واصبح يعاني من مشكلة، لذلك نتمنى من معالي وزير العمل الوصي على الضمان ان يتعاون مع الحكومة باعادة النظر بموضوع الضمان للوصول الى حل مناسب لهذه المشكلة والمحافظة على حقوق المضمونين، وعلى الضمانات الصحية، وعلى حقوق وتعويضات نهاية الخدمة.

عندما دخلنا قاعة المجلس النيابي رأينا ولله الحمد المحتجين والمشتكين واصحاب السيارات العاملة على المازوت، وجماعة الميدل ايست وجماعات اخرى. على كل حال لي كلمة قصيرة حول موضوع الميدل ايست، هذه الشركة الوطنية كانت مفخرة والتي كانت ترفع علم لبنان عالياً خفاقاً في السماء، وفي كل الدول، بتنظيمها، ودقتها وتقنياتها، وازدهارها، ونجاحها، اما اليوم نراها قد وصلت الى الحضيض، وموظفوها يقفون امام الباب مطالبين بحقوقهم، بعدما اتخذت القرارات بصرفهم، وهنا نسأل أين ذهبت طائرات الميدل ايست، ومن ابتاعها لقد جرى سين وجيم عليها في المرة الماضية وطويت الصفحة مثل كل الصفحات التي تطوى في هذا البلد. وبيعت الطائرات الى سنغافورة، ثم استأجرنا طائرات اخرى منها، هذه كلها علامات استفهام ليس نحن فقط من يتكلم بهذه القضية بل هذا هو لسان كل مواطن لبناني.

وكل مواطن يعرف كل هذه الحقائق انما المواطن اللبناني صبور ولكن للصبر حدود. اما بالنسبة للمازوت نحن يا دولة الرئيس مع الحفاظ على البيئة، نحن نعيش تلك المعاناة التي يعيشها الشعب اللبناني من تكاثر الامراض ومن تلوث المياه وشاطئ البحر، وتلوث الاسماك، نحن نعيش التلوث بكل انواعه في هذا البلد، السؤال: اين تصرف النفايات الصلبة للمستشفيات وهي من اخطر النفايات، والنفايات الصلبة المنزلية ترى على مداخل المدن والقرى، فبدل ان يشاهد الانسان على مدخل القرية وروداً فانه يشاهد اكواماً من النفايات وترمى ايضاً في الاراضي الزراعية يعني انها تترسب في التربة وتدخل في المياه الجوفية فتلوث التربة ثم تنعكس على صحة الانسان، نحن مع ازالة كل اسباب التلوث بما فيها المازوت الذي يستخدمه الفقراء اكثر من اربعين الف عائلة اليوم تعيش من محرك المازوت. لم يرتق النقل العام في البلد الى المستوى المطلوب الآن لتأمين النقل للمواطنين، المواطن في هذا الوضع الاجتماعي والمالي يجب أن يتحايّل على الزمن كي يعيش فاضطر الى الركوب بسيارات المازوت لأنها ارخص ولأن سائق المازوت بإمكانه جلب ربطة خبز لأولاده في نهاية النهار. فاذا أردنا الرجوع الى البنزين مع أني لست ضد الغاء المازوت ولكن يجب ازالة كل اسباب التلوث، فلذلك نتمنى بالمقابل ان لا تتشرد عائلات الفقراء، وانني احذر بأن القضية لن تمر بسهولة مع سائقي سيارات المازوت، فهم مستعدون للموت أمام عجالات السيارات ان لم تسارع الدولة الى وضع حل لمشكلتهم، يجب على الدولة ايجاد حل لمشكلة المازوت وذلك ضروري جداً كي لا نقع في محاذير لا نريدها ان تحدث.

دولة الرئيس، هناك كلمة في موضوع القروض والهبات والمساعدات التي تمنح للبنان من بعض البنوك والمؤسسات الدولية، وهذه كلها تنفذ من خارج موازنات الدولة ولا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة ويتم فيها

تعيين موظفين وخبراء ومستشارين تسدد رواتبهم من ضمن الاتفاقات، والبعض منهم بعد انتهاء الاشغال يلحق بالادارات الرسمية عند تحويل او الحاق تلك المشاريع الى مؤسسات الدولة.

من هنا التضخم في الموظفين والزيادة في عددهم، لقد جاء في فذلكة الموازنة في الفصل الاول تحت عنوان: تحرير وتطوير الاقتصاد وتحفيزه ليتماشى مع المتطلبات العالمية والانخراط الاقتصادي العالمي تحت شعار العولمة وحرية التجارة العالمية والغات وغيرها وغيرها...

هنا لا بد من التنبيه من الخطر الزاحف والمستهدف لدول العالم الثالث، ولبنان اصبح جزءاً من تخلف العالم الثالث، لبنان اليوم هو غير لبنان الستينات الذي كنا نتباهى به بطفرة النفط التي استفدنا منها في لبنان على حساب غيرنا كمورد غير ثابت وغير اساسي وغير رئيسي، بل كمورد مؤقت.

ان هذا هو الاستعمار الجديد في مستهل الألفية الثالثة عبر التكنولوجيا المتطورة في حقل الاتصالات وانظمة الانترنت بواسطة شركات متعددة الجنسيات تحت شعار حرية التجارة الدولية.

نحن يا اخوان لسنا ضد ولسنا معقدين من هذه الناحية انما نريد الحفاظ على وطننا، اريد أن اعطي مثلاً عن شركة «باكتيل» الاميركية التي عملت عندنا في الستينات ونحن نعرفها وعملت في ال IPC في وقت من الأوقات.

انما في قضية استثمار مياه الشرب في بوليفيا في مدينة تدعى «كوشا باميا» حاولوا استغلالها بمياه الشرب وقد اوصلت هذه المسألة الى ثورة شعبية في بوليفيا ضد شركة «باكتيل» المحتكرة للمياه وكانت الفائدة منها هي ١٦٪ لمصلحة «باكتيل» وقد ارتفعت اسعارها يومها الى ٢٠٪ من دخل المواطن يعني ان المواطن في بوليفيا اضحى يشرب المياه بمعدل ٢٠٪ من دخله، وهذا الشيء لا تستبعدوا حصوله عندنا في لبنان في القريب العاجل.

لقد شبه رئيس البنك الدولي «جيمس ولغنسون» الاقتصاد اللبناني بالقارب المثقوب، وهذه الجملة رددناها كثيراً في هذا المجلس منذ سنين طويلة، نحن نعيش في قارب مثقوب يشارف على الغرق، وهذا ليس بدعة او اختراعاً. ويقول بأنه بعد مضي عقدين على أول قرض للاصلاحات الهيكلية عاد البنك عن فكرة الاصلاح الهيكلي وتحول الى الانفاق على حل مشاكل الفقر والتعليم والصحة في العالم.

وفي الوقت نفسه يعترف مدير البنك الدولي بأنه بعد مرور عقد على محاولات الاصلاح في تجارب لمة دولة لم تلق النجاح المتغنى. ناهيك عن بيروقراطية وفساد وتجربة البنك مع الاكوادور مثلاً على ما ذكرناه...

والخلاصة ان الشروط المتشددة التي طلبها البنك الدولي افقرت الدول النامية منذ زمن بعيد، وأكبر مثال على ذلك هو اندونيسيا، التي اقترضت ٢٥ مليار دولار من البنك الدولي، اننا نرى المظاهرات كل يوم في اندونيسيا. والبارحة مساء شاهدنا المظاهرات والاضطرابات فيها ومن اسبابها التسلط الدولي عبر البنك الدولي والمؤسسات المانحة للقروض لافقار شعوب دول العالم الثالث والتسلط على مقدراته وللتحكم في مصيره، وهذا ما يعمل به

اليوم في لبنان. وآخر فضيحة للبنك الدولي حصلت في الصين الغربية حيث لهم من الوقت عشرين سنة في محاولة تقليص الفقر فيها، هذا المشروع لم يبصر النور حتى اليوم.

ونحن نذكركم بتجربة مصر في عهد عبد الناصر مع البنك الدولي عندما حاول بناء السد العالي لسد الحاجة في الطاقة والزراعة والتشغيل ورأينا ان البنك الدولي رفض اعطاء القرض، وذلك مثال صارخ على ان هذه المؤسسات والبنوك لا تعطي قروضاً مجاملة للشعوب بل لاستغلالها ولتسلط على مقدراتها، ولو كان عبد الناصر عميلاً في ذاك الوقت للمصالح الغربية في هذه المنطقة فاني اعتقد بانهم كانوا سيعطونه اكثر من قرض واكثر من عملية تسهيل لبناء مصر، يجب ان نتنبه في لبنان من قصة مشكلة التجارة العالمية والدخول فيها دون أي حسيب أو رقيب او درس أو انتباه، لأنها في الحقيقة لها غرفة خضراء موجودة في جنيف تجتمع فيها الشركات الكبرى الاستثمارية الاستغلالية المحتكرة ليضعوا القوانين وليأخذوا القرارات ليطبقوها على الأرض رغمًا عن الدول، وهذا ما يجري اليوم في اميركا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا.

والمطلوب اليوم مجازاة العولمة فعلاً، والسير بهذا الطريق، ونحن لسنا ضد ذلك ولا يمكننا الجلوس في الصفوف الخلفية واقفال عيوننا كالنعامة ووضع رأسنا في الرمل، نحن نعيش في عالم يتحرك بسرعة التطور فيه يتقدم وكذلك التكنولوجيا والعلم ايضاً، ونحن نريد مواكبة هذا الشيء، انما بأساليب تعطينا المناعة، والمناعة تكون ذاتية وبالتعاون مع المحيط بالدرجة الأولى.

لنبداً بحرية التجارة وبسوق عربية مشتركة يا دولة الرئيس والذي كنت فيه احد الأعمدة الذي تبني ذلك في مؤتمرات برلمانات الدول العربية من أن السوق العربية المشتركة وحرية التجارة العربية والوحدة التجارية العربية هي البداية وهي المقدمة لكي نتمكن من الدخول في موضوع التجارة العالمية مع الشركات الضخمة كي لا يبتلعوها ونعود فارغين.

دولة الرئيس، عندي ملاحظات في هذه المناسبة لأقول بان وزارة التخطيط والتصميم العام تفرض نفسها كل يوم أكثر من يوم. تسألوني لماذا، سأقول لكم بأنكم لو ذهبتم الى مدينة طرابلس وولجتم الى سوريا عن طريق المنية سوف ترون الخرابطة والفوضى، وسترون ان مدينة طرابلس اكبر مدينة بعد بيروت في لبنان، كلها حفر وأخاديد والدنيا فلتانة والشكوى والتذمر من كل المواطنين، والسبب هو عدم وجود جهة مسؤولة لتخطط ولتدرس المشاريع وتعطي الأولوية لمشاريع البنى التحتية كي تبدأ بها، كيف نرصف الطريق بالأسفلت ونعود بعد شهرين حفره والعمل تحته لأجل انجاز البنى التحتية في مجاري وفي مياه الشفة وما غيرها. هل هذا يجوز؟ ان ذلك ما يحصل اليوم في منطقتنا بالذات يا دولة الرئيس، وكنا قد نبهنا الى ذلك ولكن كل عملية فيها سمسة وصرف أموال لا تسمعها الاذان أن العمل يجب ان ينفذ بأي طريقة من الطرق شئنا ذلك أم أبينا، يعني ان القضية أصبحت تحتاج يا دولة الرئيس الى ما يشبه مؤسسة او الى مبرمج يقوم بالتنسيق ما بين مجلس الانماء والاعمار والوزارات المختصة سواء كان ذلك في الاشغال او في الموارد او ما شابه.

ماذا فعل المجلس الاقتصادي - الاجتماعي لغاية الان، اسم على غير مسمى، لم يفعل شيئاً لغاية الان، ما نلاحظه الى الان ليس سوى انهم يأخذون بعض الاشكال في المناسبات ويقبضون الرواتب واصبح لديهم بعض الموظفين ايضاً بالتأكد.

اريد ان اذكر معالي وزير الصحة غير الموجود حالياً، انما الموجود هنا هو وزير صحة سابق، وقد سبق له ان وقف في المجلس ورفع البطاقة الصحية منذ سنتين وقال ان هذه هي البطاقة الصحية التي ستعتمد في تأمين الاستشفاء للمواطن اللبناني اين هي البطاقة؟ ما فهمته هو أنها وصلت الى الرؤساء الثلاثة فقط، ربما أخذ الرئيس بري واحدة منها على كل حال، ان المواطن اللبناني اليوم هو احوج ما يكون الى البطاقة الصحية حتى يتخلص من ذل السؤال ومن التسكع على الأبواب ومن الواسطات التي تساعد على الدخول الى مستشفى من المستشفيات الخاصة لاجراء عملية ما.

دولة الرئيس، في الموازنة مشاريع برامج في مجال التربية والتعليم وهناك ايضاً في بعض الوزارات الاخرى كالموارد وغيرها. نريد أن نسأل معالي وزير التربية واعتقد ان سؤالنا له كاف ونحن من الشاكرين له لأنه بالفعل يزور المناطق، وهو ديناميكي ونشط يقوم بزياراته للتفقد وهو بذلك يرى حالات البؤس ووضع المدارس المزري في المناطق التي هي اشبه بزرائب البقر، ويقول انه سيبنى في كل قرية مدرسة. نريد أن نسأله هل ان البرنامج الموجود في الموازنة الحالية فيه توزيع عادل يراعي الدستور؟ أم أنه مخالف للدستور؟ ان كان فيه مخالفة للدستور فنحن ننبه معالي الوزير لأننا نعرفه رجلاً قانونياً ونتمنى اعادة النظر فيه حتى لا تكون فيه مخالفة للدستور وحتى نوضع المدارس في الأماكن الضرورية التي تستحقها.

اما عن الاملاك البحرية يا دولة الرئيس فاننا لا اعرف ما قصتها، فهي تتمايل بين هبة باردة وهبة ساخنة، تهجم على المجلس ثم تسحب منه، تحال الى مجلس الوزراء ثم تعود منه، حتى متى ستبقى الاملاك البحرية تتأرجح بين أخذ ورد؟ ما السبب؟ اكيد انكم في حال عرفتم السبب سيطل العجب، وهذا شيء معروف، وهي من اكثر الموارد التي من الممكن ان تدر اموالاً فبدلاً من ان نفكر بالضرائب والرسوم فلنفكر بتمشير مرافقنا ومواقعنا، وهذا موقع مهم على البحر، بحر واسع طويل وعريض فيه رمال وهذا ممكن ان نستفيد منه للخزينة. لماذا لا يتخذ القرار؟ ولماذا لا تحسم هذه القضية؟ وهذا ايضاً سؤال يرسم الاجابة واتمنى الرد عليه.

لا اريد الكلام عن الكسارات لأنها تشكل نفس القضية دعونا نخرج من هذا الموضوع.

نسأل الحكومة بوجود نائب الرئيس ابن عكار «حبيبنا» ماذا بالنسبة لمطار القليعات الدولي الذي خطط له كي يكون مطاراً مدنياً تحصل فيه عمليات السفر والشحن وخصوصاً للقضايا الزراعية. اتى الانكليز منذ سنتين وسهلت لهم مقابلة مع دولة رئيس الحكومة، ومروا عليّ في طريق العودة من مطار القليعات الى المنية وقالوا بانهم مستعدون لتبني مدرسة المطار لدراسة المنشأ الذي سيكون منارة لكل المناطق بما فيها افريقيا التي ستتوجه طائراتها من بيروت، كانوا على استعداد لتشغيل مطار القليعات، فلم تبني المدرسة ولم يعمل في مطار القليعات، فكيف

سنحمي المواطن وكيف سنحفظه في ارضه وبيته بهذه الطريقة، يجب ان نحمي المواطن في هذا البلد. بالنسبة للمصافي، انها على النمط نفسه فماذا نقول عنها. معروف عندنا ان هناك محطتين للتكرير في طرابلس والتابلاين.

عندما تكلمت في الجلسة يا دولة الرئيس وسمح لي بالكلام قلت انه لدينا «pipe line» آت من مدينة كركوك في العراق منذ سبعين سنة، لقد مدّ خط منذ تلك المدة من كركوك الى طرابلس الى البداوي لتشغيل مصفاة ال I.P.C أي شركة نفط العراق بالنفط العراقي المعمول لهذه المحطة أي لمحطة التكرير، لماذا هذه المحطة في كل تقارير الخبراء من ٣٠ سنة الى اليوم يقولون انها مرفق حيوي ومنتج ومربح؟ لمصلحة من أصبحت محطة تكرير البداوي خردة؟ لمصلحة المحتكرين والمشتغلين والمستوردين للمستشفيات النفطية على انواعها، وهذا شيء معروف.

دولة الرئيس، أريد أن اسأل، ويهمك الأوتوستراد العربي الذي يمتد من طرابلس حتى الحدود السورية، صدرت من خمس سنوات قرارات بدأ مجلس المشاريع بدراستها ثم تحولت الى مجلس الإنماء والاعمار، وجرت عملية ضم وفرز في التنظيم المدني، لا يمكن للمواطن من خمس سنوات ان يؤجر او يستأجر او يبيع او يبني على عقاره بحجة الضم والفرز، نريد ان نعرف هل ستشق الحكومة الطريق ام لا؟ ان كانت ستشقه فلننهي موضوع الضم والفرز، وان كان لا فلتضع مرسوماً كي تسمح للمواطن ببناء بيت ليسكن فيه. لا يجوز ان تبقى الأمور على ما هي الان وان يدفع المواطن الثمن بهذا الشكل المخجل، فاما ان يعمل بالأوتوستراد العربي في طرابلس حتى الحدود السورية او الغوا المرسوم حتى ننتهي من هذا الشيء، نريد جواباً على ذلك.

واخيراً، لا بد من تسليط الضوء على الوضع السياسي. نبدأ بتهنئة لبنان وشعبه بالانجاز الكبير في عملية التحرير التي تمت بفضل جهود وتضحيات واستشهاد رجال المقاومة.

ان اندحار اسرائيل بالشكل العشوائي وقبل الموعد المحدد لعملية الانسحاب يعتبر هزيمة عسكرية بعد الهزيمة النفسية للمجتمع الاسرائيلي الذي طالب بالحاح وضغط على حكام اسرائيل للانسحاب من لبنان للتغطية على الهزيمة المعنوية والرعب اللذين اصابا الجنود والضباط الصهاينة على ارض المواجهة في الجنوب والبقاع الغربي.

ان هذا النصر العظيم لم يكن ليتحقق لولا الموقف الشجاع والتأييد المطلق للمقاومة من قبل القيادة السياسية ومؤازرة الجيش اللبناني والالتفاف الشعبي. ويعود الفضل الأكبر لهذا الانتصار للدعم والرعاية الدائمة للقائد الراحل حافظ الأسد وجيشه وشعبه العظيم.

ولكن النصر لم يكتمل بعد طالما ان هناك شبراً واحداً محتلاً من قبل العدو لاسرائيلي سواء في مزارع شبعا او في الجولان او هناك بفلسطين، فالمعركة مع العدو لن تتوقف وسيستمر النضال القومي المشترك تحت راية الرئيسين الفريق بشار الأسد والعماد اميل لحود حتى تحقيق النصر وفرض السلام الشامل.

اما مقولة هانوي او هونغ كونغ، فاننا وخلال مناقشتنا للموازنة نقول بأننا لن نرضى بان يكون لبنان فندق وقمار ومافيات كما كانت هونغ كونغ.

ماذا تعني هونغ كونغ؟ انها تعني المواخير والحمارات وألعاب القمار وفنادق ومافيات، هذه هي هونغ كونغ، ونحن لا نرضى بان يكون لبنان على مثالها نحن نقبل بان يكون الشعب اللبناني كشعب فييتنام الذي حمل السلاح بيد وباليد الأخرى كان ينتظر القنابل من طائرات B52.

ليعمل منها محراثاً لزراعة الأرض وللصمود وللمواجهة وللمقاومة، وكانوا في نفس الوقت يجرون المفاوضات في فرنسا بين فييتنام وأميركا والحرب مشتعلة في فييتنام، هذه هي الشعوب الحية التي تفرض الانتصار على العدو مهما كبر وعلا.
دولة الرئيس..

اننا نريد للبنان المقاومة، اقتصاداً مقاوماً واننا نؤيد ما اعلنه دولة الرئيس الحريري منذ ايام بان مقاومة العدو وتحرير الارض لا تتعارض مع حركة البناء الاقتصادي في الداخل، والمطلوب اليوم قلة الكلام وكثرة العمل لاعادة بناء الاقتصاد الوطني بدل التلهي في بعض السياسات الضيقة والصغيرة التي لا تفيد الا مصلحة العدو الاسرائيلي المتربص للبنان وسوريا.

ذلك العدو الذي يخوض معركة بائسة بقيادة المتطرف شارون بهدف اخماد الانتفاضة الفلسطينية التي جعلت كل فلسطيني مقاوم ومنتظر الشهادة.

اننا نطالب القادة السياسيين من رموز السلطة في لبنان بالعمل ضمن فريق واحد للحد من السلبات التي تعيق عملية الاصلاح التي تبدأ ثم تتوقف فجأة وتطوى الى حين ثم تعود مرة اخرى.

نحن هنا نريد ان نقول كلمة في موضوع الصلاحيات في الحقيقة. نحن نعرف انه لدينا في لبنان بعد الطائف، فصل وتعاون بين السلطات، ولكل سلطة خصوصياتها وأطرها للعمل، نتمنى أن يكون التعاون جدياً وصادقاً ضمن المؤسسات حتى نتمكن من انقاذ البلد والا فسيذهب الى الهاوية.

ان الحكم استمرارية، فلتفتح الملفات المعلقة التي بدأت في وزارة الاعلام، وتعثرت في بعض المؤسسات الاخرى. ولتستكمل عملية الاصلاح بالشكل الذي يؤهل لبنان في الدخول في معركة العصر من اجل التقدم والحدثة ومواجهة التخلف والجهل.

ليستطيع لبنان بالفعل ان يصمد امام تيار ما يسمى بالعولمة التي تهدف الى استعمار واستغلال الشعوب المستضعفة وخصوصا العالم الثالث الذي نحن العرب جزء منه.

وهذه المواجهة لا يمكن ان ننجح فيها الا بالتعاون والتكامل في كافة المجالات مع سوريا الشقيقة الاقرب وبقية الدول العربية وذلك باحياء السوق العربية المشتركة لنستطيع معا الصمود والمنافسة بوجه الدول العظمى والشركات المتعددة الجنسية الكبرى التي هي ديناصور هذا العصر وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل مصطفى سعد

مصطفى سعد: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

بداية أريد ان أتوجه بتحية كبيرة الى المقاومين الذين لا يزالون يقدمون التضحيات والشهداء يومياً لتحرير كافة الأراضي اللبنانية التي لا تزال محتلة، القرار ٤٢٥ يقول «انسحاب الاحتلال الاسرائيلي من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة».

هذا يعني أنه يشمل مزارع شبعا، حتى وان لم يكن هذا بتاريخ ١٩٧٨. كلنا نعلم ان غرب منطقة جبل الشيخ هي اراضي لبنانية، ومن المؤكد ان الفرنسيين والانكليز يعرفون هذا تماماً، واللبنانيون والسوريون يعرفون هذا، والأمم المتحدة والجامعة العربية تعرف هذا الشيء. من هنا تحية لاستمرار واستكمال عملية التحرير، هذا الموضوع لا يظنه احد انه هامشي. فالمعركة طويلة ومن هنا نوجه تحية للشعب الفلسطيني بانتفاضته ضد العدو الصهيوني ونوجه تحية ايضاً الى صمود الشعب العراقي. من هنا لا بد من التأكيد على اهمية الجبهة الممتدة من بيروت حتى طهران مروراً بسوريا وفلسطين وبغداد لمواجهة الاستحقاقات المقبلة على الصعيد الاقليمي والمتغيرات الدولية التي بالتأكيد ستعكس على الوضع ليس فقط على لبنان بل على كل الوطن العرب ودول العالم الثالث أو الرابع.

من هنا أود التأكيد بأن المعركة مع العدو الصهيوني طويلة حتى تحرير اراضي المحتلة واستكمال تحريرنا للجولان وفلسطين.

جميعكم يعلم وانتم تعرفون الوضع داخل الكيان الصهيوني والخلل الكبير الموجود عندهم. وهنا النقطة التي نخيفنا من أن يقوموا بعمل له انعكاسات على شعبنا وأمتنا، خصوصاً في ظل سكوت المجتمع الدولي وكل القوى التي تعتبر نفسها محبة للسلام، وهذا ما نلاحظه هنا حتى موقف «كوفي عنان» الأمين العام للأمم المتحدة هذه المنظمة الدولية، تقوم بعملية ضغط على الفلسطينيين وعلى اللبنانيين وعلى الكثير من الدول تنفيذاً للسياسة الاميركية.

نحن نود التأكيد على تحقيق الانتصارات في عملية تحرير قسم كبير من اراضي المحتلة هذا العمل الجبار الذي قامت به المقاومة الباسلة مدعومة من شعبنا اللبناني بكل طوائفه، ومدعومة ايضاً من الشقيقة سوريا. ومن الجمهورية الاسلامية الايرانية، وما تبقى من القوى في العالم التي تقف جانب قضايانا المحقة من هنا أؤكد على الوضع الذي نحن نمر فيه وهذا يدعنا نأخذ الأمور بكثير من العناية والاهتمام. وبعيداً عن المقامرة بالموضوع الاقتصادي اللبناني.

دولة الرئيس، أوجه هذا للحكومة رغم وجود بعض اصدقاتنا، ولكن هناك واقع معين لا بد من قوله لان الشعب يعلم بالكثير من الأمور.

نحن تكلمنا عن قضايا كثيرة، والكل يقولون والحكومات المتعاقبة بان الحكم استمرار. هذا جيد فاذا الحكم استمرار، لقد حصلت اتفاقيات مع العراق في الحكومة السابقة، الوزير سليمان طرابلسي عمل اتفاقاً مع العراقيين نريد معرفة أين أصبح هذا الاتفاق، لقد كانت نسبة استيراد العراق من المنتجات اللبنانية ٢٥٪. ولبنان كان يستورد النفط العراقي الذي يشكل ٤٠٪ من نسبة احتياجاته.

فلنحاول نحن كوننا من الدول المتضررة من البند الخمسين في شرعة الامم المتحدة حول موضوع النفط مقابل الغذاء والدواء.

ولا شك ان الكثير من التجار اللبنانيين ذهبوا الى العراق لكن هذا لا يكفي، فسوريا والاردن ومصر وبعض دول في المغرب العربي عملوا اتفاقات مع العراق، فهذا لا يعني اننا لا نريد ان تزعل اميركا وبريطانيا والمغرب نحن في لبنان بحاجة لأي مساعدة ومن أي مصدر كانت وتكون غير مشروطة، نريد هذه المساعدة ليتمكن بلدنا من الاستمرار.

نحن نحكي هذا الموضوع بصراحة لأن معالي وزير المالية والوزير مرهح قاما بزيارة العراق ولا أعلم ماذا فعل وزير المالية هناك ربما كان يبحث عن أقربائه هناك.

توجد أمور لا بد من الوقوف عندها لنتمكن من الحفاظ على بقاء هذا البلد.

لا اقول هذا لينعكس على الوضع، لا. فالمواطن اللبناني بكل فئاته اصبح عارفاً بهذا الموضوع والى أين سيذهب البلد، ان مغامرتنا اوصلتنا الى هنا وربما اكثر.

لقد بدأنا اخيراً بالدورة العادية وبآخر يومين حول موضوع التنصت.

فرئيس الحكومة صعد ورئيس مجلس النواب صعد. انا سأتناول موضوعاً، وأدعو شعبنا اللبناني كله ليعلم بأن الكل يتنصت على الكل.

رئيس الحكومة بأجهزته الحديثة التي أتى بها في حكومة عام ١٩٩٦، أو ما قبلها، التي تنصت على الخليوي والعادي دون مد للاسلاك الخ..

ورئيس مجلس النواب يتنصت على النواب

الرئيس: ما هي هذه القصة يا أبو معروف انا اتنصت عليك هنا؟

مصطفى سعد: كي لا يبقى أحد يقول لنا «ما في الا الحريري نازلين فيه» فأيضاً دولة رئيس مجلس النواب يتنصت على النواب.

الرئيس: يا ليتني استطعت التنصت، وعلى أي حال نحن ننتظر رد الحكومة بهذا الموضوع الذي أثير. ان هذا الموضوع له قانون، واذا لم ينفذ القانون فالأفضل أن يلغى هذا القانون، حينها انا استطع

التنصت عليك ونصبح جميعنا تنتصت على بعضنا.

مصطفى سعد: التنصت موجود ومقر بقانون هنا، انما من المهم أن تتابع الحكومة.

فلا نرمي الموضوع عند الرئيس الحريري او عند الرئيس بري او عند الرئيس لحود او عند الاجهزة وغيرها. نحن نعلم ان عند كل دول العالم التنصت موجود ولكن هناك امور وقوانين تنظم هذا الموضوع.

الرئيس: سأضطر مرة اخرى لمقاطعتك. أريد ان نسجل بالمحضر، ان هذا الأمر لم يحصل اليوم او بالأمس ولن يحصل رئيس المجلس النيابي ليس له أية علاقة، ولم يستلم أي مستند او ورقة تتعلق بموضوع التنصت على الاطلاق. انا أريد ان يكون هذا الأمر واضحاً تماماً وان هذا الكلام المثار بمحاولة شمولية الرؤساء والناس كلهم هو لتعمية الموضوع كي تبقى الأجهزة مستمرة بالتنصت على الناس لا أكثر ولا اقل.

هذا التعميم يا ابو معروف الذي قالوه لك، هذا التعميم هو لاجل التعمية.

مصطفى سعد: دولة الرئيس،

في هذا الموضوع يقولون لنا ان لا عمل لكم الا الرئيس الحريري بان تهاجموه هذا الموضوع يجب أن يحسم بشكل قانوني واضح ممكن ان تتحمل المسؤولية الحكومة اللبنانية بهذا الموضوع.

حتى في الجلسات الماضية وفي الدورة العادية وبآخرها، لم يكن لنا أي عمل الا التركيز على هذه النقاط رغم أهمية الكلمات التي قيلت من بعض الزملاء حول موضوع الموازنة فالى أين سيذهب البلد من هنا ولآخر العام؟ وقد يصل ديننا لأكثر من ٢٨ مليار دولار، هذا الدين العام أكان داخلياً أم خارجياً فالدين دين. ممكن انه حتى الاشهر المقبلة لا أحد يعلم الى أين نحن ذاهبون.

الزيارات الى واشنطن ونيويورك وكندا الخ.. كل هذا لأجل المال، فريئس البنك الدولي زارنا في لبنان. وقد حكي حول الموضوع وكلكم والاقتصاديون يعلمون وانا لست اقتصادياً هم يرون الى أين البلد ذاهب.

وما هي تصرفات البنك الدولي بكل القضايا وقد كان الموقف واضحاً من البنك الدولي والصندوق الدولي، وقد أتوا بوفد من صندوق البنك الدولي وأبلغهم رئيس الحكومة بان يأخذوه كي لا يدقق بالمواضيع وقد قاموا بأخذه بزيارات الى بعلبك والى صور والى الاثارات الخ.. وقد أمنوا له سهرات وانتهت زيارته وعاد. هذا وفد صندوق البنك الدولي. فيا أخواننا ويا زملاءنا يا اصدقاءنا هذا الموضوع يخيف وانتم تعلمون والكل يعلم اعداد الشباب والصبايا الذين يغادرون لبنان من عام ١٩٩٥ الى الخارج لتأمين فرص العمل لعدم وجودها عندنا، عندنا هم عاطلون عن العمل، رغم الوعود التي اطلقها الرئيس الحريري ان في الربيع الماضي عام ١٩٩٢ والذي اصبح عندنا ربيعاً دائماً.

في الحقيقة احب التأكيد بأن شعبنا اللبناني في كل المناطق ومن كل الطوائف شباباً وصبايا يسافرون للخارج لتأمين فرص عمل لهم ولتأمين لقمة عيشهم وليسلوا لأهاليهم الأموال سنوياً نعرف عدد المسافرين والمعنيون هنا يعلمون بالنسبة المهاجرة من الشباب والصبايا الى خارج لبنان هم يعرفون عددهم وهناك الكثير من الأمور تحدث. الناس بدأوا بالافلاس لعدم وجود تسهيلات من المصارف هناك خلل كبير نتمنى من الزملاء الكرام في مجلس النواب أن يكونوا واعين للقضايا ويوجد وعي لا شك، فلا نأخذ الأمور هكذا يوجد شعب لبناني، ولبنان لن يعود الى ما قبل ١٩٧٥. لبنان كان مركزاً رئيسياً واساسياً في الشرق الأوسط للأسواق المالية وكل أموال النفط العربي كانت تمر عبر البنوك الموجودة في لبنان. لقد كان مركزاً للترانزيت ومركزاً للسياحة. والخدمات العامة والتجارة كان مركزاً للاستشفاء والتعليم، وقد كان اخواننا العرب يأتون الى مستشفياتنا وجامعاتنا في لبنان ليتعلموا. كان لبنان مركزاً فكرياً وثقافياً واعلامياً. لبنان لن يعود الى ما كان عليه قبل عام ١٩٧٥ وان شاء الله نكون غلطين بهذا

انما لا بد من اجتماع الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني بكاملها في مؤتمر لايجاد وسيلة للبنان الذي نريد والذي نريد أن يستمر. لاننا ان لم نفعل هكذا «العوض بسلامتكم على البلد».

سيبقى لبنان اسمه الجمهورية اللبنانية، فيه رئيس جمهورية ورئيس مجلس نواب ورئيس مجلس وزراء وفيه ايضاً بعض الادارات.

نحن حقيقة نحكي شيئاً لكننا نحيا مع الناس ونعرف بالذي يحدث، أحب يا دولة الرئيس ان اتوجه بموضوع حساس ودقيق، وهو موضوع الضمان الاجتماعي. نحن نعتبر ان الضمان الاجتماعي هو من المؤسسات المهمة جداً في لبنان، والمؤسسة الغنية التي كانت تقرض الدولة اموالاً في ظروف صعبة مررنا فيها كانت هناك حصة لتحويل اموالها الى سندات خزينة وهنا خطر كبير بالنسبة لموضوع الضمان. وخلال الجلسة السابقة اثرنا نقطة من القانون وتحدثنا عن موضوع الضمان الوارد في فذلكة الموازنة ولكن في النهاية ما هي فذلكة الموازنة؟

هي السياسة المالية للحكومة، هذه السياسة يجب على كل اعضاء الحكومة الاطلاع عليها. كلنا نعلم ان كثيرين من أعضاء مجلس الوزراء غير مطلعين على فذلكة الموازنة، فما هي السياسة المالية الموجودة؟ حكومتنا في بيانها الوزاري كانت قد تكلمت عن العمل لتأمين فرص عمل للمواطنين وحل موضوع البطالة وغيرها. . .

الآن نلاحظ في المؤسسات الوطنية عملية صرف للموظفين انهم يحاولون صرف المهندسين مثلاً.

نحن نعلم دولة الرئيس ان شركة طيران الشرق الأوسط كانت من أهم الشركات العالمية وكان لديها أهم طيارين ومهندسين جويين وخدمات على صعيد الكثير من مناطق العالم.

هذه الشركة الوطنية مرت في ظروف صعبة وبقي محافظاً عليها من قبل من تمت المحافظة عليها؟ تمت المحافظة عليها من قبل العاملين فيها من طيارين وعمال وموظفين وممثلي الشركة في لبنان والخارج.

عندما عين خالد سلام رئيساً لمجلس ادارة «الميدل ايست» باعوا طائرات الجامبوجيت بأبخس الأثمان وعددها ثلاث طائرات وهي ملك للشركة الوطنية. بيعت هذه الطائرات كطائرات عادية ونحن نعرف من الذي قبض العمولة. صيانة كل طائرة جامبوجيت كانت بحدود ١٠ مليون دولار فتعود دائماً والخطوط التي كانت عاملة بين لبنان وأبيدجان وبين ابيدجان والبرازيل كانت مربحة والطائرات كانت دائماً ممتلئة. وخط بيروت - سيدني وغيرها من البلدان كانت تذهب اليها الجامبو. جيت وكنت قد سألت منذ ثلاث سنوات، الرئيس الحريري حول هذا الموضوع وأجابني بأن هذه الطائرات تستهلك الكثير من المحروقات لكن طالما أنها عاملة بشكل جيد وطالما ان هناك حركة ركاب تسد وتزيد عن الاستهلاك فعلى العكس اصبحت بهذه الطريقة مربحة، ففي اوروبا الكثير من الدول ما زالت تستعمل الجامبو - جيت فهل مصروف هذه الطائرات هو غير مصروف طائراتنا؟

هناك عقود عمل موجودة بين الشركة والموظفين ولكن لا توافق الشركة وادارتها ومديرها العام محمد الحوت أتى لتصفية الشركة.

خالد سلام باع طائرات الجامبو - جيت واستأجر طائرات من ستغافورة ب ١٣ مليون دولار على خمس سنوات.

من هنا يجب ان يكون الأمر واضحاً، الخوف لدينا هو ان هناك عمالاً وموظفين ومضيفين ومضيفات بينما المسؤولون يحاولون حل الشركة وتفريغها من كل شيء من أجل بيعها وهذه شركة وطنية.

كما لدينا معلومات بانه طلب من حاكم مصرف لبنان ورئيس مجلس ادارة الميدل ايست بان يحضرا أحد الاجتماعات في لجنة الاشغال العامة والنقل وحسب معلوماتنا رفضا الحضور وهنا نسأل رئيس اللجنة عن هذا الأمر.

هذا الموضوع، لا بد ان نتوقف عنده كله ولتأخذ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية دورها بهذا الموضوع، فلا هي ترد ولا مجلس الادارة يرد على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولا على احد ويعملون ما يريدون وهذا أمر غير معقول بان يحصل بهذه الشركة الوطنية ما يحصل. انهم امنوا الان ١٠٠ مليون دولار لحل موضوع التعويضات لأنهم يريدون تصفية هذه الشركة لان من سيأخذها يجب أخذها فارغة لتسويتها كما يريد ولتبدأ الشركات الأخرى في لبنان باتباع نفس الأسلوب.

هنا الخطر كبير ونحن مقبلون في الأشهر القادمة على افلاس البلد، نحن لا نخوف الناس ولكن هذا الواقع يجب أن نقوله وكل الوفود التي كانت في الولايات المتحدة الأميركية وكندا وفرنسا يعرفون ماذا حصل هناك. أحب ان اؤكد على أمر باننا يجب ان نتعاطى بامور البلد بشكل جدي ولا نكابر فكلنا نريد لبلدنا ان يكون

افضل شيء في العالم. نحن نريد مطاراً كبيراً ولكن حتى هذه اللحظة اين السياحة؟ بهذه الطريقة الموجودة عندنا ليس هناك امكانية لتطوير البلد سياحياً، لقد سمعت منذ أيام معالي وزير السياحة فلا شك ان الاحلام جيدة واحلام رئيس الحكومة حلوة وعلى الشخص السعي لتحقيقها.

كيف يكون هناك سياحة والتلوث موجود وجبال النفايات موجودة ومثلاً على ذلك صيدا حيث يوجد فيها جبل نفايات يرمى به كل شيء من نفايات المستشفيات الى النفايات العادية وفي هذا الامر نحمل وزارة البيئة مسؤولية كبيرة واساسية وكذلك بلدية صيدا وكلنا ايضاً نتحمل المسؤولية في هذا الموضوع لان هناك اناساً كثيرين وانا منهم اريد اقامة شكوى على بلدية صيدا ووزارة البيئة وعلى المحافظ والكل لان هناك امراضاً كثيرة في هذه المنطقة من جراء جبل النفايات هذا.

نحن نتكلم عن البيئة ونسال الوزير ميشال موسى - وزير البيئة - فيجاوبنا بان الامر محلول، ولكن للأسف ليس هناك شيء محلول ويجب ان لا نكذب على انفسنا فما زال هناك جبل نفايات وأي سواح سوف يأتون؟ هل سيأتون للتفرج على جبل النفايات؟ من هنا لا بد من حل هذا الموضوع ونحن سنقيم الدعوى على الوزارة والبلدية والمحافظ فالكمل يتحملون المسؤولية. هناك وفد من البلدية ووزارة الشؤون ووزارة الشؤون البلدية والقروية ذهبوا بزيارة الى المانيا وشاهدوا احد المصانع التي تتعاطى باتلاف النفايات، وجاءوا ووافقوا على المعمل ولكن لم يوافقوا على المكان. بانتظار ردم البحر حتى يبنوا هذا المصنع الذي كان آنذاك هناك من سيموله رغم وجود بعض المعارضة، ولكن قيل ان ليس للمصنع اية اضرار بيئية انما اختلفوا على المكان لوجود بعض الامكنة الدينية القريبة منه.

من هنا وبهذا الموضوع نحمل وزارة البيئة هذه المسؤولية الكبيرة عنه. وهذه الأمور يجب حلها قبل التكلم عن السياحة.

أحب التأكيد على أننا وامام هذا الوضع المقبلين عليه في الأشهر المقبلة لا بد من ايجاد معالجات سريعة لان الودائع التي جئنا بها من السعودية والكويت وقطر وعمان لا اعرف ماذا حل بها لان الوضع دقيق جداً والخوف على هذه الودائع كبير جداً واعتقد انه لا بد من ايجاد حل سريع للمحافظة على استمرار هذا البلد واستكمال تحرير ارضنا المحتلة بمزارع شبعاً والجولان وفلسطين لأننا نستطيع ان نبني ونعمر ويمكننا ان نقاوم، فعند انشاء السوليدير كانت بلادنا ما زالت محتلة ويجب عدم القول بان الاستثمارات لا تأتي الا بعد توقف عمل المقاومة. ونحن نتمنى ان يكون هناك دراسات في لبنان حيث ان دولاً كثيرة سبقتنا واصبح من الصعب اللحاق بها، ولا بد من تشكيل لجان متخصصة لانشاء واقامة مناطق حرة في جميع المحافظات اللبنانية لان تركيبة لبنان هي هكذا ومناطق حرة متخصصة مثلاً هذه المنطقة تكون متخصصة بالالكترونيات وتلك بالمواد الغذائية واخرى بالميكانيك والخ...

من هنا لا بد من تأمين دراسات سريعة لهذا الموضوع لاييجاد فرص عمل. قيل بعد تحرير الجنوب، المشاريع

آتية وخاصة في المناطق المحررة وسيتم تأمين عمل لهؤلاء الناس ولكن مع الأسف لم نؤمن الامور التي كان يجب تأمينها.

من هنا نشدد على أهمية ما قلته دولة الرئيس في اجتماع المجلس في بنت جبيل حول موضوع القضايا والتخفيضات لبعض الجنوبيين، فبعض المؤسسات لا تتجاوب مع ما تفضلت به.

نحن نؤكد على أمور اساسية لحل مشاكل شعبنا في كل لبنان فأين الأموال التي حكي عنها في الحكومات السابقة حول موضوع انماء مناطق بعلبك - الهرمل وعكار؟ اين الملياري دولار القروض التي جمدتها الحكومة من اجل التقشف.

وأؤكد على موضوع ضريبة القيمة المضافة فبدل القيام بهذا الشيء ليقوموا بوضع الضريبة التصاعدية. فعلى الضريبة المضافة تصل البضاعة بمليون دولار الى المرفأ. وتخرج منه بقيمة مليون وثلاث مئة ألف وتصل الى بائع الجملة بمليون وخمسمئة ألف ولبائع المرفق تصبح مليونين. هذه كلها ضريبة تضاف. شعبنا اللبناني المسحوق وكل الفقراء سوف يتضررون من هذا الموضوع والمستفيد الوحيد هم وكلاء هذه السلع. فلماذا لا يوضع بدلها ضريبة تصاعدية تطال الشخص الغني والقادر وليس الفقير. هذا الموضوع لا بد من التوقف عنده. وكذلك موضوع الخليوي يجب ايجاد حل له بطريقة تحافظ على مصلحة الخزينة اللبنانية وتحافظ على مصالح شعبنا اللبناني ولا تسبب خللاً كبيراً بهذا الموضوع ويجب حله بشكل سريع لمصلحة الدولة وليس لمصلحة الشركات الخاصة.

أما الكهرباء فهي شيء غير معقول فالقواتير تقديرية وعشوائية وارتجالية وهذا أمر لا يجوز فهناك الكثيرين يلغون اشتراكهم ويعملون على المولدات.

من هنا يجب التوقف عند هذا الموضوع والحكومة الحالية يجب ان تضع حلاً لأننا مقبلون على وضع خطير وانا أحاول قول هذا بصراحة امام زملائي والحكومة حتى لا نعش بعضنا ولا نعش شعبنا اللبناني وشكراً

الرئيس: الكلمة لزميل ياسين جابر

ياسين جابر: دولة الرئيس، السادة الزملاء

لن أدخل في مناقشة تفاصيل الموازنة، فلقد سبقني إلى ذلك الكثير من الزملاء، كما أن تقرير لجنة المال، نقل صورة واضحة عن كافة المواضيع التي نُوقِشت، والملاحظات والتوصيات التي تم التوصل إليها. على كل حال، إنها موازنة مجال التحرك فيها محدود، كون الجزء الأكبر منها مخصص للمصاريف العامة والرواتب وخدمة الدين وما تبقى فيها للإستثمار قليل لا يتجاوز العشرة بالمائة. ويبقى الرهان على تحريك عجلة الاقتصاد، مُرتبطاً بالقدرة على الإنفاق من خارج الموازنة، أي عبر القروض الخارجية التي ما زالت مجمدة في مجلس الإنماء والإعمار.

لكن ما أرغب الكلام فيه، دولة الرئيس، هو الأبعاد الاقتصادية لمختلف السياسات المتبعة والمعلنة من قبل الحكومة، والتي يتوقف عليها النجاح أو الفشل في تحسين واقع لبنان الإقتصادي. وهذا هو بيت القصيد. ففي

نهاية المطاف ما يهم اللبنانيين، هو انعكاسات هذه السياسات عليهم وعلى عائلاتهم؟ هل ستساعد في إنعاش الدورة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل وضمان مستقبلهم ومستقبل أولادهم؟ هل ستؤدي هذه السياسات إلى تحسين الخدمات على مختلف أنواعها، وخاصة الصحية والتربوية منها.

دولة الرئيس، لقد سبق خلال الأشهر الماضية أن دعونا إلى دق ناقوس الخطر لأن الوضع الاقتصادي الراهن لم يعد يحتمل تأجيل المعالجة. وقد دعونا إلى مصارحة شعبنا بأن هذا الوضع سيتجه بالتأكيد إلى الهاوية فيما لو تقاعسنا عن التصدي لما يواجهها من عقبات. إن لبنان اليوم، يتحمل الهم الاجتماعي والمعيشي الضاغط، وفي نفس الوقت هم تحفيز الإعمار والإنماء. كل ذلك في ظل توتر إقليمي ناتج عن تعنت العدو الإسرائيلي، وتهديداته اليومية، وممارساته الوحشية. وتبدو الأمور بمثابة محاولة للتقدم بعكس الريح. إن إدراك هذا الواقع، والإعتراف به، يفرض على الحكومة، أن تصارح اللبنانيين بأنهم مدعوون «لمقاومة إنمائية» بتحديد حولها كما هي الحال المطلوبة في كل مقاومة، أساس الحل لمشاكلنا هو في الداخل، وهو رهن إرادتنا المشتركة كلبانيين.

دولة الرئيس، إن ما نشهده اليوم في لبنان من جمود وترقب لدى القطاع الخاص، وحيرة لدى اللبنانيين حول أموالهم وودائعهم، هو خير تعبير عن حالة القلق التي يعيشها الشعب اللبناني، خاصة أن الأرقام والمعلومات التي تنشر في الصحف عن الوضع المالي والنقدي تعزز حالة القلق هذه والتي لم يعد يجدي في معالجتها الكلام والخطب بل الأعمال والأفعال هي المطلوبة.

المطلوب أن تنتقل الحكومة من حالة إدارة الأزمة إلى حالة الدخول في صلب المشكلات ومعالجتها والعمل على إيجاد تغيير حقيقي، في مختلف الملفات من إدارية ومالية وصحية وتربوية وزراعية وبيئية وغيرها. فلا يجوز أن نتحدث لسنوات عن الإهمال والهدر الفساد في معظم هذه القطاعات ومن ثم نحجم عن الإقدام على أي خطوات تصحيحية لمعالجة أوضاعها. إن إقدام الحكومة على طرح مشاريع تغيير جريئة ومتطورة لضبط الأمور، لا شك سيؤثر إلى وجود نمط جديد في ممارسة الحكم، ويخفف من حالة القلق التي يعيشها اللبنانيون، ويساعد على تعزيز ثقتهم بوطنهم وبمستقبل هذا الوطن.

دولة الرئيس، لا شك بأن هذه الحكومة اتخذت بعض القرارات الجريئة في مجال تحرير الاقتصاد اللبناني وفتح الأسواق والأجواء وتخفيض الجمارك على المواد الأولية والبضائع. وانسجاماً مع هذه التوجهات أرسلت الحكومة إلى المجلس النيابي عدداً من مشاريع القوانين المهمة والعصرية، وقد عمد المجلس إلى إقرار معظمها والباقي في طريقه إلى الإقرار. على صعيد آخر حاولت الحكومة التصدي لبعض المشاكل المزمنة كتلفزيون لبنان، وفائض موظفي الإعلام، وشركة طيران الشرق الأوسط. ولكن وللأسف لم تؤد هذه المحاولات إلى النتائج المرجوة بعد.

ففي وزارة الإعلام تم نقل المشكلة من مكان إلى آخر، بدل حلها نهائياً. فأين الإصلاح وأين التوفير؟؟ وفي تلفزيون لبنان وبعد دفع عشرات ملايين الدولارات كتعويضات للموظفين، ها نحن نرى التلفزيون يعاود البث بدون أي خطة واضحة لكيفية تشغيل هذه المؤسسة.

وأما في شركة طيران الشرق الأوسط فما زالت الأمور تدور في حلقة مفرغة وكل الخوف أن تفشل محاولة تصحيح أوضاع هذه الشركة ويصبح مصيرها ومصير موظفيها في مهب الريح.

ويبقى العديد من المؤسسات التي تكبد الخزينة خسائر فادحة تُقدَّر بمئات ملايين الدولارات سنوياً. ومطلوب من الحكومة أن تبدأ وبسرعة بمعالجة أوضاعها مثل الكهرباء، والنقل المشترك، والمياه وغيرها.

إن التمهّل والتردد في معالجة الأمور يفترض وكأن أماننا متسع من الوقت، علماً أنه من الواضح أن الوقت يعملُ ضدنا وليس معنا. والمطلوب الإسراع في الخطوات الإصلاحية. فالدين العام يتنامى والمشكلة تزداد تعقيداً، ويقترب لبنان مع كل يوم يمر من دون خطوات جدية وحاسمة للمعالجة، من شفير الهاوية.

دولة الرئيس، في طرح الحكومة الإقتصادي تأكيداً على أن جذب الإستثمارات عنصرٌ أساسي في تحريك عجلة الإقتصاد وتحقيق النمو، وأنا بالطبع أوافق الحكومة على طرحها هذا، ولكنني أتساءل وبكل صدق هل نحن قادرون على اجتذاب الشركات ورجال الأعمال للإستثمار في القطاعات الحيوية والمنتجة؟ نظرة سريعة إلى واقع الأمور اليوم وتجربة السنوات الماضية تجعلنا نتساءل عن إمكانية النجاح في ذلك.

فمنذ أيام سألني أحد كبار المصرفيين العاملين في لبنان عن أسباب اغتيال الدولة لأهمية الدور الذي لعبه القطاع الخاص في السنوات الماضية، وإهمالها لهذا القطاع، وعدم السعي الجدي إلى إيجاد الحلول لمعاناته والمشاكل التي تواجهه.

ففي خلال السنوات العشر الماضية وبرغم الإحتلال الإسرائيلي لجزء من الجنوب وفي ظروف أمنية غير مستقرة، أقدم الآلاف من رجال الأعمال اللبنانيين والعرب وبكل حماس على الإستثمار في لبنان. ولعب القطاع الخاص اللبناني الدور الأساسي في إعادة إعمار ما هدمته الحرب وفي إقامة المشاريع الجديدة، حتى أنه يُمكن القول أن بعض القطاعات أصبحت تعاني من فائض في المؤسسات القائمة. وما جرى في لبنان في السنوات العشر الأخيرة في مجال الاستثمار، قلّ نظيره في أي بلد آخر مرّ في نفس الظروف الصعبة التي مرّ فيها لبنان. ولكن وللأسف، لم تكن تجربة الكثير من هؤلاء المستثمرين مشجعة. وأخشى يا دولة الرئيس، أن يكون اليأس قد بدأ يتسرب إلى نفوسهم.

فلقد عانى الجميع من تعقيدات الروتين الإداري، وأعناق الإختناق التي تواجه كل من يحاول العمل في لبنان، وهي كثيرة ولا مجال لتعدادها اليوم. وطال إنتظارهم للإصلاح الإداري الموعود، خاصة بعد أن أنشأت له وزارة خاصة ورُصدت له الأموال الطائلة من البنك الدولي وغيره. ولكن لم يأت الإصلاح وما زال المستثمرون ينتظرون، يتنازعهم الشعور بالإحباط والندم. وأنت نتائج لدراسة التي أعدتها الإسكوا وأعلنتها في المؤتمر الأخير الذي عقد منذ بضعة أيام تحت عنوان الإستراتيجيات الوطنية للإستثمار الأجنبي لتؤكد على هذا الواقع وتكشف عن ميزات مهمة يمكن أن تجذب الإستثمارات الى لبنان ولكي تكشف في نفس الوقت عن الإستهاء العارم لدى القطاع الخاص من الواقع الإداري القائم ومن الفساد المستشري داخل القطاع العام.

دولة الرئيس، مؤخراً وفي مواجهة ذلك، أعلنت الحكومة أنها جادة في طرح العلاج وتسهيل المعاملات وذلك بخلق ما يسمى بال one stop shop في مؤسسة إيدال. وضمن إطار مشروع قانون تشجيع الاستثمار الذي يقوم المجلس بدراسته حالياً، وهذه خطوة جيدة. ولكن وحسب القانون المذكور فإن هذه الخدمة ستكون مخصصة فقط لأصحاب المشاريع الذين توافق إيدال على قبول مشاريعهم ضمن معايير محددة. والسؤال هو ماذا عن باقي المستثمرين؟ ماذا عن المغتربين ورجال الأعمال اللبنانيين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهم بعشرات الآلاف، وقد شكلوا دائماً العماد الأساسي للاقتصاد اللبناني، من سيسهل معاملاتهم؟

إن مشروع قانون تشجيع الاستثمار الذي أرسلته الحكومة إلى المجلس هو بلا شك خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح، وهو برأينا ضروري ولكن غير كافٍ. ويبقى الحل في إجراء ثورة إدارية حقيقية تقلب الوضع الحالي رأساً على عقب. إن الاقتصاد اللبناني لم يعد قادراً على تحمل الوضع القائم حيث أصبح القطاع العام عبئاً على القطاع الخاص، معيقاً لتقدمه، ومعرقلاً لعمله، واضعاً للحواجر في طريقه. أن القطاع الخاص اللبناني هو الأكثر ديناميكية في المنطقة العربية، والمطلوب اليوم هو إرساء مفهوم جديد للعلاقة بينه وبين القطاع العام وهو مفهوم الشراكة. فبدون أن يعمل القطاعين سوياً وبنفس الفعالية والحماس لا قيامة للاقتصاد اللبناني.

دولة الرئيس، لقد عانى المستثمرون أيضاً في السنوات الماضية، من السياسة النقدية المتبعة والتي خلقت معايير مزدوجة بالنسبة للإستثمار.

فالمستثمر الذي يوظف أمواله في سندات الخزينة أو في الودائع المصرفية يحصل على عائد مرتفع دون أي عمل أو جهد وهو معفى بشكل تام من كل أنواع الضرائب. والدولة بأكملها مجندة للمحافظة عليه وحماية أمواله من تقلبات الأسواق مهما كانت كلفه هذه الحماية.

أما المستثمر الذي يقرر توظيف أمواله في مشروع إنتاجي فإنه يبدأ بدفع الرسوم والضرائب عند الدخول، كرسوم التسجيل العقاري مثلاً، ومن ثم يقع في براثن الروتين الإداري وما ينطوي عليه من ممانعة وتسويق وابتزاز وطلب إكراميات. والسياسة الضريبية صُممت لتستهدفه، وبمختلف أنواع الضرائب، القديم منها والجديد، البالي منها والحديث، وأكثر هذه الضرائب لم يعد له علاقة بالأرباح، بل هي ضرائب عمياء يدفعها المستثمر سواء كان يربح أو يخسر.

تحاول الحكومة من خلال قانون تشجيع الإستثمار معالجة هذه المشكلة. ولكن هنا أيضاً لا تنفع المعالجة الجزئية والمطلوب معالجة عامة لكل أنواع المستثمرين من خلال قوانين إصلاح إداري وضريبي، وخطوات جريئة في هذا الاتجاه.

دولة الرئيس، إن الخوف الحقيقي، إن تقاعسنا عن خلق المناخ الملائم للإستثمار في لبنان، ليس من أن نفشل في جذب استثمارات جديدة، بل أن نخسر ما لدينا من مستثمرين، وأن نشهد هجرة للرسماء بعد أن شهدنا هجرة للأدمغة. فمع العولة إنفتحت آفاق الإستثمار في العالم، وتنافس مختلف الدول على توفير أفضل

الظروف لجذب المستثمرين، فأين نحن في لبنان من ذلك؟؟ سؤال يجب الوقوف عنده، خاصة في وقت تطرح فيه الخصخصة كوسيلة ضرورية لإصلاح الوضع المالي والاقتصادي والإداري في البلاد. وكما نعلم جميعاً إن نجاح الخصخصة مرهونٌ بقدرتنا على جذب المستثمرين للمساهمة في القطاعات المنوي عرضها للخصخصة.

دولة الرئيس، لا بد ونحن نأتي على ذكر الخصخصة، ان نتكلم عن ما حدث في الأيام الأخيرة من تطورات. لقد تكلم الكثير من الزملاء خلال مناقشة الموازنة عن موضوع الهاتف الخليوي، ولو ألقيت كلمتي هذه خلال تلك الفترة لكنت أيضاً سأتناول هذا الموضوع وأطالب الحكومة بإجراءات سريعة لمعالجته.

أما اليوم فقد اختلف الوضع، بعد أن حسمت الحكومة أمرها وأخذت قراراً بإلغاء عقود الشركات العاملة في لبنان بعد دفع التعويضات المناسبة لهم. ويسجل للحكومة على الأقل أنها خطت باتجاه ما بدل البقاء في حالة جمود وشلل. ولكن السؤال هو: هل كان هذا القرار هو الأفضل؟ هل تمت دراسته بعناية؟ وهل سيحقق للبنان أفضل المنافع؟.

نحن بانتظار رد الحكومة وشرحها لخلفيات هذا القرار، ولتوقعاتها لإنعكاساته ونتائجه، خاصة المالية منها. وعلى كل حال فالأمور بخواتمها. ونحن نتمنى النجاح لهذه الخطوة، لأن نجاحها انعكاسات إيجابية ليس على قطاع الهاتف الخليوي فقط بل على كل القطاعات الأخرى المنوي خصخصتها.

أما في حال الفشل لا سمح الله، فإن ذلك سيعزز المخاوف والشكوك لدى الشعب اللبناني حول الخصخصة، وسيؤدي الى انتكاسة كبيرة لمسيرة الخصخصة في لبنان.

من المهم أيضاً أن نستفيد من تجارب الماضي، وأن نقوم الحكومة عند ارسال القانون الخاص بإعطاء رخص الهاتف الخليوي الجديدة، بإرفاقه بمشروع قانون لإنشاء جهاز رقابة مستقل للإشراف على هذا القطاع كما نص عليه قانون الخصخصة، وأسوة بما هو قائم في الدول المتقدمة.

دولة الرئيس، إن الحديث عن الخصخصة يدفعنا الى السؤال عن الخطة الموضوعية من قبل الحكومة لاستعمال الأموال الناتجة عن عمليات التخصيص التي ستجري. خاصة ان هناك في لبنان نقاشاً واسعاً يدور حول كيفية الخروج من «فخ المديونية». والنقاش يدور أيضاً حول إعادة هيكلة الدين، وحجم الدين الخارجي المسموح به. ولعله من المفيد هنا التذكير بالأفكار التي تم التداول بها في عام ٩٧ عند إعداد الورقة الاقتصادية. فعندما طرحت فكرة إعادة هيكلة الدين من خلال زيادة الدين الخارجي بهدف تخفيض الفوائد مما يؤدي الى تخفيض كلفة خدمة الدين، كان أساس الفكرة أن تقوم الدولة اللبنانية باستعمال عائدات أول عملية خصخصة وكان وقتها مطروح الهاتف الخليوي لشراء سندات Zero Coupon طويلة الأمد لاستعمالها كضمانة للدين الخارجي مما يساعد بشكل كبير على خفض معدلات الفوائد. اعتقد ان هذه الافكار ما زالت صالحة اليوم بل اصبحت اكثر ضرورة كون لبنان اضطر مؤخراً ان يستدين من الخارج بفوائد مرتفعة نسبياً عما يمكنه الحصول عليه في حال توفر ضمانات لديه مثل الـ Zero Coupon نأمل أن تأخذ الحكومة هذا الأمر في الاعتبار لما فيه من مصلحة للبنان.

دولة الرئيس، لا بدّ ونحن نتحدث عن الإستثمار أن نتذكر الآلاف من رجال الأعمال اللبنانيين العاملين في أفريقيا وقد كانوا دائماً في مقدمة المستثمرين في هذا البلد، ولا شك أن تحويلاتهم المتواصلة إلى لبنان تساعد على تأمين سُبل الحياة لآلاف المواطنين اللبنانيين.

في هذا المجال لا بدّ أن نُذكر بالجريمة البشعة التي أدت إلى مقتل إخوتنا اللبنانيين في الكونغو والتي بلا شك سلّطت الأضواء على كل ملف الإغتراب اللبناني في أفريقيا. لقد وعدت الحكومة بالتحقيق بوضع السفارة اللبنانية في كينشاسا، ولكن المطلوب لم يعد التحقيق في وضع سفارة واحدة لأن هذا الحادث قد حصل. المطلوب أن تفتح الحكومة ملف العلاقات اللبنانية - الإفريقية بأكمله، وأن تقوم بصياغة سياسة

واضحة لكيفية التعاطي مع هذا الملف تأخذ في الاعتبار أهمية الإغتراب اللبناني في أفريقيا بالنسبة للإقتصاد اللبناني، والصعوبات التي يواجهها اللبنانيون في أفريقيا خاصة بسبب الهجمة الشرسة التي تشنها إسرائيل عليهم في تلك القارة وفي ظل غياب الغطاء الرسمي اللبناني لهم. ومن الضروري إعادة النظر في وضع كل السفارات اللبنانية في أفريقيا حيث تتواجد الجاليات اللبنانية بالآلاف. كما يجب أن تقوم الحكومة بتحريك دبلوماسي وسياسي أكبر باتجاه البلدان الإفريقية، وهنا نتمنى على رئيس الحكومة أن يخصص جزء من وقته لهذا الموضوع لأنه يؤدي إلى انفتاح أكبر على حكوماتها وحكامها، وتبادل للزيارات على أعلى المستويات، وتوقيع مختلف أنواع اتفاقيات التعاون بين هذه البلدان ولبنان. لقد دقت حادثة كينشاسا ناقوس الخطر، وهي ليست الأولى وقد لا تكون الأخيرة إذا لم يتحرك لبنان لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

دولة الرئيس، بعد الإندحار الإسرائيلي من جنوب لبنان، رفعنا شعاراً يقول إن صيانة النصر لا تكون إلا بالإنماء. وجاءت الجلسة التاريخية للمجلس النيابي في بنت جبيل برئاسة كركم لتؤكد على ذلك من خلال التوصيات التي صدرت عنها. ومن ثم جاء البيان الوزاري لهذه الحكومة يؤكد على ضرورة تعويض أهلنا في الجنوب عما أصابهم، ولكن للأسف إن الذي حصل في الأشهر الماضية كان مخيباً للآمال. فالورشّة الإعمارية تعثرت بسبب عدم توفر الإعتمادات، وما أنجز من أعمال لا يُذكر.

إننا اليوم ندعو الحكومة اللبنانية الى تحمّل مسؤولياتها والقيام بإعداد خطة واضحة ذات رؤيا شاملة لمعالجة موضوع إنماء المناطق المحررة.

كذلك على الحكومة ومن باب الإجراءات الممكنة على المدى القصير أن تُسارع إلى ضخ السيولة في الدورة الإقتصادية في هذه المناطق من خلال المباشرة وبسرعة بدفع التعويضات وزيادة حصة هذه المناطق من زراعة التبغ بمعدل مليون كيلوغرام سنوياً، ومن خلال التسريع بصرف الأموال البلدية في البلدات والقرى المحررة وتحريك مختلف الإدارات الحكومية، كالشؤون الإجتماعية والطاقة والمياه، والزراعة، وغيرها، لتكثيف نشاطها في هذه المناطق. كما المطلوب وبسرعة البدء باستعمال قرض بنك التنمية الإسلامي والبالغ مائة مليون دولار، والمخصص بمجملة لمشاريع المناطق المحررة، آمين أن لا يصيب هذا القرض ما أصاب غيره من القروض المجمدة في مجلس الإنماء والإعمار.

دولة الرئيس، قد أكون أطلت الكلام، وبالرغم من ذلك ما زال لدينا الكثير لنقوله مما لا يتسع المجال له في هذه العجالة. إن مواضيع النقاش شائكة، والظروف صعبة، والتحديات كبيرة، والأيام مصيرية. ونحن ندرك أن لبنان لا يمكن أن يواجه هذا الواقع إلا موحداً في داخله، متراساً خلف دولته، متضامناً في مواقفه مع الشقيقة سوريا، منسقاً مع أشقائه العرب.

إننا ندرك بأننا جميعاً لبنانيين في مركب واحد، تتكاثر فيه الثغوب التي يجب العمل على إغلاقها. وما كلاً من اليوم إلا في سبيل رفع الصوت، والتنبيه إلى المخاطر، والتحذير من الانشغال في المهاترات الداخلية، عن السعي إلى معالجة مشاكلنا المستعصية. ولا شك في أن الخطوة المشكورة التي أقدمت عليها الشقيقة سوريا بإعادة نشر قواتها في لبنان بالتنسيق مع الدولة اللبنانية تساعد على تأمين مناخ سياسي هادئ يساعد الحكومة على الإنصراف لمعالجة الوضع الإقتصادي.

إن عملية الإصلاح، التي نحن مقدمون عليها، بحاجة إلى تكاتفنا جميعاً برئاسة ومجلساً وحكومة وشعباً. إن الوقت هو وقت أخذ القرارات الصعبة والمؤلمة، والأشقاء والأصدقاء من حولنا يراقبوننا، فإن تكاتفنا وسرنا بعملية الإصلاح مددوا يد العون لنا، وإلا فإنهم سينشغلون عنا بما هو أجدي بإهتمامهم. فالوقت ثمين، وليس هناك من يرغب في أن يهدر وقته وجهوده ليحاول مساعدة من لا يريد مساعدة نفسه.

الرئيس: الكلمة للزميل مصباح الأحدب:

مصباح الأحدب:

شكراً يا دولة الرئيس، قبل البدء بمناقشة الموازنة لا بد لي من التطرق إلى بعض الأوضاع التي سادت البلاد في الآونة الأخيرة، فجلسة اليوم هي لاستكمال مناقشة الموازنة بعد تأجيل دام أكثر من خمسة عشر يوماً، لأسباب قيل إنها دستورية، بناء على ذلك أرجو المذرة يا دولة الرئيس إذا نقلت إلى مسامعكم ما رددته وما يردده أبناء شعبنا حول هذا التأخير.

أقل ما يقال يا دولة الرئيس إن أهل الحكم في واد والشعب والموازنة في واد آخر.

دولة الرئيس، لقد سمعنا في الجلسة الماضية كلاماً في مواضيع خطيرة خلق جواً صعباً في البلد، منه الكلام عن موضوع التنصت وآخر في موضوع الأجهزة، وقرأنا اليوم في الصحف بان المطلوب هو رد الحكومة على هذه المواضيع. علماً أنه في موضوع التنصت ليس هذه المرة الأولى التي يطرح فيها هذا الموضوع، فكل ستة أشهر يطرح هذا الموضوع لتسلط عليه الأضواء، ومن ثم يتم لفلفته بطريقة ما. مع العلم بأنه يوجد قانون صادر حول هذا الموضوع، وحتى لو لم تكن قد صدرت المراسيم التنظيمية له فهذا لا يعني عدم تطبيق القانون، فإذا كان هناك تجاوزات لبعض الأجهزة الأمنية، فالمطلوب من الحكومة اتخاذ الاجراءات المناسبة وان تحيل الموضوع الى النيابة العامة، بدل طرح الموضوع في الجلسات العامة وتسميم الجو العام في البلد ومن ثم لفلفته بطريقة من الطرق.

الرئيس: لماذا تستبق موقف الحكومة من الموضوع؟

مصباح الأحدب: دولة الرئيس،

انا لا استبق موقف الحكومة، انما اشير الى ان موضوع التنصت قد طرح اكثر من مرة في السابق، ونحن نتمنى ان يكون هناك معالجة جذرية للموضوع وان نسمع الرد المفصل من قبل رئيس الحكومة اليوم، ولكن يا دولة الرئيس، فعلياً قرأنا في الصحف بأن الأسباب الحقيقية لاثارة الموضوع هي عدم وجود قراءة جديدة للدستور.

فالدستور يتكلم عن فصل السلطات وعن التعاون والتوازن بينها. ما نريد الاشارة اليه هو أن الخلاف الذي حصل بين السلطات ومواقع السلطة كان له انعكاس سلبي على الجو العام الموجود في البلد من الناحية السياسية والمالية وغيرها واليوم قرأنا في الصحف ان المصالحة قد تمت، ونحن مرتاحون لهذا الوضع. ولكن نسأل عن الأسس التي تمت المصالحة على أساسها.

على أمل ان يكون لها انعكاسات ايجابية لجهة الوضع السياسي والاقتصادي في البلد. لأن هذه المصالحة قد تكون من منطلق التوازن والتعاون بين السلطات، ولكن اذا كانت اسس المصالحة غامضة فقد تفسر من قبل البعض بأنها قائمة على محاصصة معينة وبأنها اعادة تكريس للترويكات. لذلك انطلاقاً من هذا المبدأ نتمنى ان يكون التعامل بشكل اوضح في هذه الأمور كونها تهم كافة المواطنين.

دولة الرئيس، لست بصدد مناقشة الأرقام التفصيلية في الموازنة، كون معالي الوزير فؤاد السنيورة موجود وهو أكثر منا الماماً بالتفاصيل، لذلك أرى انه من المجدي أكثر ان نناقش الأهداف التي وضعتها الحكومة والتي نتمنى ان تحققها عبر هذه الموازنة، وهذه الأهداف هي ثلاثة:

١ - تقول الحكومة انها تريد تفعيل الوضع الاقتصادي وخلق نمو في البلاد.

٢ - تحقيق الاستقرار المالي.

٣ - تأمين الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية للمواطنين.

أرقام الموازنة يا دولة الرئيس تقول بان الهامش الذي تملكه الحكومة لتحقيق هذه الأهداف محدود، اذ ان الهامش الانمائي لا يتجاوز ال ١٠٪ او ١٢٪. اذاً هناك عنوانان يطالان حوالي ٩٠٪ من مصاريف الموازنة هما، خدمة الدين العام، والوضع الاداري. فخدمة الدين العام كلفتها ٤٣٪ والادارة كلفتها بحدود ٣٧٪ فيبقى ١٠٪ او ١٢٪ للهامش الانمائي.

رئيس الحكومة: لا اريد ان اقاطعك، ولكن اريد توضيح بعض الأمور فخدمة الدين العام تبلغ كلفتها ٤٣٪، والاسلاك الأمنية ٢٠٪، بينما الادارة كلفتها بسيطة جداً. فيبقى ٣٧٪ تذهب الى موضوع الصحة والطبابة والتعليم والجامعة اللبنانية والضمان الاجتماعي واعمال الدولة، اضافة الى الانماء والاعمار.

إذا الموازنة مقسمة على الشكل التالي: ٤٣٪ لخدمة الدين العام، و ٢٠٪ للأمن ومتفرعاته، و ٣٧٪ لكل القضايا الأخرى بما فيها الانماء والاعمار والجامعة والطبابة وكل ما يتعلق بتسيير شؤون البلد.

مصباح الأحدب: دولة الرئيس، اسمح لي ان اؤكد صحة الأرقام التي ذكرتها، اي ٢٠٪ للأمن والباقي للقطاعات الأخرى، ولكن ضمن القطاعات الأخرى انت تحتسب المعاشات، علماً ان المعاشات والرواتب لا يمكن اعتبارها من ضمن الانماء.

رئيس الحكومة: المعاشات والرواتب، بما فيها المخصصة لوزارة الصحة والمعلمين وموظفي الجامعة كلهم يدخلون ضمن ال ٣٧٪.

مصباح الأحدب: دولة الرئيس،

انا أقول انه يمكن ادخال كل الرواتب والمعاشات ضمن الوضع الاداري الذي يحتاج كما تعلم الى تنقية، فاذا حسمنا ايضاً كلفة هذا الوضع الاداري اي الرواتب والمعاشات فان الذي يبقى لا يتجاوز ١٠ أو ١٢٪ من الموازنة يخصص للانماء.

دولة الرئيس، نستنتج ان هذين الموضعين اللذين يطالان ٩٠٪ من الموازنة، يجب اخذهما بعين الاعتبار من أجل تخفيضهما عسى أن تكون الموازنة المقبلة فيها هامش اكبر للانماء. تضع الحكومة عنوانين لمعالجة خدمة الدين التي تبلغ ٤٣٪ اي ٤٣٠٠ مليار من أصل ٩٩٠٠ مليار، فالحكومة تتكلم عن الخصخصة واعادة هيكلة الدين العام.

فيما يتعلق بالخصخصة، نحن نعرف يا دولة الرئيس بان الخصخصة تكاد تكون في ذهن الناس الحل الأوحيد للخروج من الأزمة المالية ويعالج موضوع الخصخصة في فذلكة الموازنة في ثلاث صفحات من اصل ١٠٠ صفحة، اي عنوان يعالج ويناقش ٤٣٠٠ مليار من أصل ٩٩٠٠ مليار يطرح في ثلاث صفحات فقط فماذا تقول هذه الصفحات تقول عن تأسيس هيئة عليا للخصخصة، وان الحكومة تحضر مشاريع وقوانين لكل قطاع على حدة لارساله الى المجلس النيابي، وان هناك اربعة قطاعات يأتي على ذكرها وهي الكهرباء والمياه، والهاتف، والميدل ايست، وهذا العنوان ياخذ في الموازنة حيزاً اكبر من الشرح، ومن وضع آلية تنفيذه.

نحن نعتبر يا دولة الرئيس، والحكومة تعرف ان هناك قطاعات أخرى ممكن خصصتها، فهناك مثلاً كازينو لبنان، مناطق حرة، سكك الحديد، النقل المشترك الخ...، وتتمنى ان يكون هناك لائحة بالقطاعات التي يمكن طرحها للخصخصة، وان يكون هناك دراسة لكل قطاع على حدة وتحديد مدى جهوزية القطاع للتخصيص والآلية المقترحة من قبل الحكومة لتجهيز القطاع للبيع، والأهم من كل هذه الأمور هو الجدول الزمني لأننا اذا قمنا بتنفيذ الخصخصة قطاعاً تلو الآخر وأصبح لدينا مداخيل في الخزينة فسوف تذهب لدفع فوائد الدين العام الموجود. لذلك انطلاقاً من هذا المبدأ نحن نعتبر انه من أجل جعل الخصخصة ذات انعكاس ايجابي على الوضع العام في

البلد يجب ان يتزامن ذلك مع تخفيض دراماتيكي في حجم الدين العام وان ينعكس ذلك تخفيضاً في خدمة الدين . لذلك نتمنى تقديم هكذا طرح الى المجلس النيابي من قبل الحكومة .

اما بالنسبة لاعادة هيكله الدين العام ، فقصد الحكومة هنا استبدال جزء من الدين الداخلي الى دين خارجي ، وانا وافقت سابقاً على هذه الخطوة ، لأن حصة الدين الخارجي من الدين العام شبه معدومة ، وكنا نتغنى بكون اغلبيه الدين العام هي ديون داخلية ، اي لا يوجد اي محاذير منه ، والفارق في الفوائد بين الديون الداخلية والخارجية كان كبيراً ، فكان من المجدي بالتالي استبدال جزء من هذا الدين من دين داخلي الى خارجي . اما اليوم فنتساءل ، بالدرجة الاولى الفارق بين الفوائد اصبح ضئيلاً جداً اي بين ١٠ ، ٥٪ وبين ١٢٪ اي ان الفرق لا يتعدى ٢ ، ٥٪ وقد اصبح لدينا ٨ مليار دولار ديناً خارجياً ولا نعرف قيمة الجزء الذي تنوي الحكومة تبديله من دين داخلي الى دين خارجي ، لذلك انطلاقاً من هذا المبدأ انا اتحفظ على هذه الخطوة في الموازنة الخاصة بهذه السنة .

بالنسبة للوضع الاداري ، الذي هو العنوان الآخر من الموازنة ويستهلك ١٠٪ من الموازنة للقوى الأمنية وجزءاً كبيراً من ال ٣٧٪ الذي تكلم عنهم الرئيس الحريري . في هذا الموضوع نحن نطالب ونتمنى اعادة النظر بالوضع الاداري ، واعادة هيكله القطاع العام . فعندما جاء «ولغنسون» حاكم البنك الدولي سمعنا انه يجب على الحكومة اللبنانية ان تتخذ قرارات لوضع حد للهدر والتدهور الاداري القائم في البلاد .

الخطوة الوحيدة التي اتخذت يا دولة الرئيس ، هي على مستوى وزارة الاعلام ، لم تستكمل ولكني اعتبر انه تم اتخاذ قرار ضروري وايجابي ومشكور وزير الاعلام على ذلك ، ولكن هل وزارة الاعلام هي الوزارة الوحيدة بالبلد؟ واذا كنا نريد جعل هذه الخطوات مجدية ليس من المفروض ان تستتبع بخطوات اخرى في وزارات اخرى؟

الرئيس: لقد انتهت المهلة التي اعطاها مجلس الوزراء للوزارات حتى تقدم لوائح بالفائض ، ولم يقدم شيء ، وانتهت فقرا وخلوة فقرا . .

مصباح الأحدب: اذا انتهت المهلة فهذا يعني اننا نقول للناس بأنه لا يوجد مجال ، لتنقية الوضع المالي والاقتصادي في البلاد .

الرئيس: ما اقله ان مجلس الوزراء قرر عندما اتخذت الخطوة المتعلقة بالاعلام ، ان تقوم كل وزارة خلال مهلة محددة بتزويد مجلس الوزراء بلائحة بالفائض من الموظفين لديها ، فانا اعطيك الان علماً بحضور الحكومة ورئيسها ان المهلة التي قررها مجلس الوزراء انتهت من دون ان ترسل الوزارة لوائح الفائض لديها .

مصباح الاحدب: دولة الرئيس ،

انا اريد توجيه سؤال للحكومة ، هل تعتبر الحكومة ان الوضع الاداري في لبنان جيد وليس هناك حاجة

لاعادة النظر فيه؟ انا اتمنى ان يتم عقد جلسة في المجلس النيابي يدعى اليها كل وزير الى هذا المنبر لوحده وليطرح تصوره. لان هذا الموضوع يجب ان يكون تقريره بين الحكومة ومجلس النواب على ان تكون الجلسة منقولة على التلفزيون ولتحمل كل وزير مسؤوليته عن الوضع الاداري داخل وزارته، اما ان نحدد مهلة ونتجاوزها فهذا غير مقبول.

ونحن يا دولة الرئيس نريد المحافظة على مصلحة الموظف الذي يعمل في البلد، ولكن تحميل الدولة عبء التوظيفات السياسية التي تحصل فهذا غير مقبول، خاصة ان وضع المواطن الاقتصادي لا يتحمل استمرار هكذا وضع.

ومن نتائج الوضع الاداري السيء هو عدم قدرة الحكومة على تعيين ١١ عميداً في الجامعة اللبنانية، لأسباب قد تتعلق بالمحاصصة، فكيف نتكلم اذا عن باقي الادارة؟

دولة الرئيس، انا لا اريد اقتراح سبل وايرادات معينة، لأننا سمعنا الكثير من الاقتراحات الجيدة، ولكن في الموضوع المتعلق بالعراق والذي اتى على ذكره الكثير من الزملاء مشكورين، اريد ان اوضح ما سمعناه وعلى سبيل الرد من قبل معالي وزير المالية لأحد الزملاء حول امكانية اقامة علاقات تجارية مع العراق. فالوزير يقول انه اذا لم يكن هناك حدود مشتركة بين العراق والبلد الآخر فلا يوجد مجال لاقامة هكذا اتفاقيات اقتصادية وانا لدي هنا ميثاق الأمم المتحدة واريد تلاوة المادة ٥٠ منه التي تقول «اذا اتخذ مجلس الأمن ضد اي دولة تدابير منع او قمع، فان لكل دولة اخرى سواء كانت من اعضاء الامم المتحدة ام لم تكن، تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ مثل هذه التدابير، الحق في ان تتذكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل».

دولة الرئيس، نحن بلد متضرر جداً من انقطاع العلاقات التجارية مع العراق، حيث كانت ٦٠٪ من الصادرات اللبنانية تذهب الى العراق. و ٦٠٪ من حركة مرفأ طرابلس كانت مع العراق كذلك موضوع مصفاة طرابلس المتوقفة حالياً بسبب انقطاع العلاقات مع العراق.

دولة الرئيس، انا وجهت سؤالاً للحكومة حول اعادة العلاقات مع العراق وردت الحكومة مشكورة، ولكن جزءاً من السؤال لم يتم الرد عليه. وهو متعلق بهبة نفطية وصلت الينا من العراق ولم يتم استلامها حتى اليوم. نحن لا نقول بأننا نريد تخطي قرارات الأمم المتحدة بل على العكس فنحن مع القوانين والشرعية الدولية ولكن هل يا ترى مصر وتونس لديها حدود مشتركة مع العراق او تتخطى القوانين الدولية؟ لماذا نحن الوحيدون الذين لا يستفيدون من العلاقة مع العراق، فنحن نرغب بسماع رد واضح حول سياسة الحكومة تجاه تفعيل التبادل الاقتصادي والتجاري بين لبنان والعراق بحيث نوفر ٢٥٪ من الفاتورة النفطية، والجزء الأكبر من الفاتورة ترسل كبضائع لبنانية الى العراق.

رئيس الحكومة: عفواً يا دولة الرئيس على المقاطعة، لكن هذا الموضوع قد اثير عدة مرات من قبل العديد من النواب وانا حتماً سوف ارد على الموضوع باسهاب، ولكن اود التعليق على كلام الزميل الكريم،

كون لبنان قد طلب عدة مرات من الأمم المتحدة، ان تطبق عليه ولم تستجيب الأمم المتحدة لطلبه، ولا لطلب غيره ايضاً، اما الدول التي تتعاطى مع العراق مؤخراً مثل تونس ومصر، فقد عقدوا مؤخراً معها اتفاق التجارة الحرة. ونحن نتفاوض حالياً مع العراق من اجل هذا الموضوع، وابدنا استعدادنا لارسال وزير من اجل التوقيع. فطلبوا ان لا ياتي احد. وقد ارسلنا دعوة ونتوقع قريباً ان ياتي احد من العراق من اجل هذا الموضوع. فاذا كان هناك جو في البلد يقول بأن الحكومة اللبنانية لاسباب غير واضحة وغير ظاهرة لا تسير قدماً في سبيل توثيق العلاقات مع العراق فهذا الكلام غير دقيق. وحتى موضوع الهبة التي تكلم عنها الزميل الكريم، فبموجب قرارات الأمم المتحدة تخضع لموافقة هيئة الأمم المتحدة. فلا يتصور أحد بأن وضع العراق سهل واذا اعطونا فسوف نأخذ.

بطرس حرب: هل تم تقديم طلب للموافقة على هذه الهبة الى الأمم المتحدة ورفض.

رئيس الحكومة: نعم.

مصباح الأحدب:

نحن نتمنى ان تستكمل هذه الخطوة، ونتمنى ان نتمثل بما حصل مع مصر وتونس، لأن وضعنا الاقتصادي سيء ايضاً، ونتمنى ان تكون الحكومة فعالة بهذا الموضوع وان توقع اتفاقيات في القريب العاجل.

دولة الرئيس، في موضوع الخليوي، انا لا اريد الدخول في التفاصيل ولكن لدي ملاحظة صغيرة، بالنسبة للتعويضات المفترض دفعها للشركات، فنحن نأمل ان نأخذ الحكومة بعين الاعتبار بان الشبكات الموجودة حالياً هي شبكات VSR وانه في حال طلب من أي شركة ان تقيم شبكات جديدة فان التقنيات الحديثة هي مختلفة حالياً عن شبكات ال SSR، فاذا كان هناك تعويضات فلا يجب ان تكون على اساس انها تقنيات جديدة، كونها اصبحت تقنيات قديمة.

دولة الرئيس، كما قلت لا اريد الدخول في تفاصيل الواردات، ولكن هناك جو عام عن الكثير من الواردات التي لا تدخل خزانة الدولة. مثل موضوع القرصنة التي تحصل على المكالمات الخارجية والتي يجب عن خزانة الدولة مئات الملايين من الدولارات.

وفي هذا الموضوع لدينا ملاحظة حول عدم قيام المؤسسات التابعة للدولة من ادارة واجهزة امنية، او قضاء بواجباته اليوم. مثلاً هناك مظاهرات لسائقي السيارات على المازوت مسموح به، علماً اننا منعنا المازوت كوننا غير قادرين على اجراء الرقابة على السيارات بينما في كل بلدان العالم مسموح المازوت، ومنها تلك المتطورة المهمة بالبيئة.

رئيس الحكومة: هذا الكلام غير صحيح، وهو يوحي بان السيارات على العاملة المازوت كان مسموحاً بها ومن

ثم منعناها لعدم القدرة على مراقبة السيارات بينما الصحيح هو ان القانون يمنع السيارات على المازوت.

الرئيس: انت معك حق لاننا غير قادرين على مراقبة السيارات وهو لديه الحق لان القانون يمنع سيارات المازوت.

مصباح الأحذب: صحيح ان القانون يمنع سيارات المازوت.

دولة الرئيس، لن اطيل الكلام كثيراً، ولكن لا بد من الحديث عن القضاء، فالיום عنوان العهد الحالي هو دولة القانون والمؤسسات فكيف يمكن انشاء دولة القانون والمؤسسات بدون سلطة قضائية مستقلة وليس ادارة. دولة الرئيس، القضاء في البلد وضعه صعب حالياً وسياسياً، ونحن لدينا ثقة بوزير العدل الاستاذ سمير الجسر. لذلك نتمنى عليه ان تكون التشكيلات المقبلة للقضاء مختلفة وبعيدة عن المحاصصة والطائفية.

القاضي يا دولة الرئيس يتقاضى راتباً مقداره ١٠٠٠،٦١٠،٠٠٠ ليرة ويزيد كل سنتين ١٥٠ الف ليرة، ويتقاضى بدل نقل ٢٠٠٠ ليرة لحضور الجلسة، واصبحت اليوم بعد ان عدلت في الموازنة ٦٠٠٠ ليرة. فاذا كان لديه جلوس مرتين في الأسبوع فيتقاضى ١٢ الف ليرة في الاسبوع، فعندها نجد ان التعاطي مع القاضي يتم بهذه الطريقة فكيف نتظر من القاضي ان يحمي المظلوم في البلد اذا كان هو نفسه مظلوماً.

اما عن تدخل السياسة في القضاء، فالتشكيلات القضائية تأتي مسبقة ومجلفة وانتقائية، فنتمنى ان تكون مختلفة هذه المرة عما هي عليه اليوم. علماً اننا نعرف يا دولة الرئيس اذا اردنا انصاف قطاع كيف ننصفه. فنحن نجل ونكن الاحترام لكل المؤسسات الأمنية، ونطالب ان يتم تعزيز وضع القطاعات الأخيرة مثلما يحصل بالنسبة للقطاعات الأمنية، وانطلاقاً من هذا المبدأ نحن نقدمنا باقتراح قانون حول خدمة العلم، ولم يأتنا حتى اليوم رد من الحكومة.

الرئيس: نحن صدقنا تعديلاً لقانون خدمة العلم.

مصباح الأحذب: الاقتراح الذي تقدمنا به لم يحل بعد الى اللجان.

الرئيس: اذا لم تجاوب الحكومة على الاقتراح الذي قدمتموه ضمن المهلة المعطاة لها، نقوم بتحويله على اللجان، وسوف اقوم بذلك.

مصباح الأحذب:

شكروا با دولة الرئيس، وفي هذا السياق اشير الى اننا نتكلم في هذا الموضوع من منطلق قناعة. فنحن نرى باننا لا نتلقى ردوداً على اقتراحنا بسبب الاعتبار الموجود والذي يقضي بأن يكون عديد الجيش ٦٠ ألفاً، وفي حال توقفت خدمة العلم او تعدلت شروطها يصبح عديد الجيش ٤٠ ألفاً.

دولة الرئيس، نحن نعي بأننا في مرحلة مواجهة مع اسرائيل ونعتبر ايضاً بان المواجهة لا تكون فقط على

المستوى العسكري فانجازات المقاومة التي تحققت في الجنوب لم تكن بسبب وجود عسكري فيها، لذلك نعتبر ان المواجهة الحقيقية تكون عندما ينخرط الراسمال الحقيقي للشباب بكل مستويات المجتمع اللبناني عندها فقط يمكن القول بأن لدينا مجتمعاً قادراً على المواجهة مع الدولة العبرية.

دولة الرئيس، هناك موضوع اخر ارغب في اثارته، ويتعلق بالأمن ايضاً فكلنا نعرف ماذا حصل في الضنية، ونعرف كيف عولج الموضوع، حيث القي القبض على ١٥ شخصاً ومن ثم تمت جملة توقيفات عشوائية وبعد ذلك صدر قرار ظني باعدام ٦٧ شخصاً. وهنا نقول انه من غير المقبول ان تعالج هكذا مواضيع بطريقة سياسية. وليس مقبولاً ان نعطي الانطباع بان هناك توازناً في القمع، بل يجب خلق توازن في العدل، وفي هذا الموضوع لن نقول باننا نحذر الحكومة، بل سنكتفي بالتمني عليها ان تكون حريصة على عدم زج السياسة في هذه المواضيع لأن ذلك قد ينعكس سلباً على شريحة كبيرة من المواطنين في الشمال وطرابلس، وفي نفس الموضوع تحاشياً لأوضاع مماثلة ولما حصل نتمنى لفت نظر كل الجهات المعنية الى جزر أمنية جديدة في طرابلس. وانا مسؤول عن هذا الكلام لدينا مناطق اليوم لا يستطيع الأمن الدخول اليها سوى من اجل تعليق انذارات المياه والكهرباء. وليس لحماية المواطن.

دولة الرئيس، كلنا نعرف اليوم بان هناك قراراً بانسحاب القوات السورية من بعض المناطق، وبالتالي المسؤولية اليوم تقع على القوى الأمنية اللبنانية، فاذا تمت هذه الانسحابات وبقيت هذه الجزر الأمنية الجديدة، فاننا نكون في موقع التشكيك بمجمل الوضع الأمني الداخلي. وهنا نؤكد بأنه لدينا ملء الثقة بالقوى الأمنية اللبنانية ونسأل الحكومة متمنين عليها الاجابة، هل الحكومة تعرف بأنه كثيراً ما يحصل اطلاق نار على قوى أمنية عندما تدخل بعض المناطق؟ اذا كانت تعرف فلماذا لا تتحرك؟

نحن نتمنى على معالي وزير الداخلية اتخاذ قرارات واضحة في هذا الاتجاه لأن ترك الموضوع على غاربه يؤدي الى مضاعفات خطيرة.

دولة الرئيس، لا اريد الاطالة، ولكن سأحدث قليلاً عن طريقة تعاطي الدولة مع الشمال وطرابلس بطريقة خاصة، حيث لا نجد اي اهتمام من قبل الدولة بوضع المنطقة كما لو كانت المنطقة ملزمة سياسياً. نحن انتظرنا فترة فسمعنا عن تشكيل لجنة وزارية لدراسة انشاء مجالس انمائية، ثم قرأنا البارحة في الصحف عن صدور توصية لتشكيل دائرة تختص بكل منطقة ضمن مجلس الانماء والاعمار.

دولة الرئيس، نحن في الشمال لا نطلب فقط أموالاً، بل نطلب ايضاً قرارات، فنحن لا نرى رؤية حكومية لتفعيل الوضع الاقتصادي في البلد. مثلاً لماذا لا يتخذ قرار بتفعيل مطار رينيه معوض، على انه يجري بطريقة الـ «Bot» اي انه لا يكلف أموالاً، ما الذي يمنع الحكومة من تخفيض الجمارك على بعض المواد التجارية في مرفأ طرابلس؟ اليوم مرفأ طرابلس هو اغلى من كل المرافئ في لبنان.

لماذا لا يقوم صندوق المهجرين بمشاريع في مدينة طرابلس؟ اليوم هناك اناس تسقط منازلهم وتهدم بيوتهم

وعندما نطالب يقولون ان لا أموال في الخزينة. الأمر الذي يدفعنا الى طرح اسئلة كثيرة.

لا نريد الدخول في التفاصيل يا دولة الرئيس، ولكن لن نقبل بأقل من خطة واضحة من قبل الحكومة لانماء المنطقة ونحن سنتابع هذا الموضوع بشكل جدي وسيكون لنا تحركات على مختلف المستويات انطلاقاً من هذا المبدأ اتمنى على زملائي نواب مدينة طرابلس ان يتحفظوا في الموافقة على الموازنة، لما تتضمنه سياسة الحكومة تجاه مدينة طرابلس من تغييب وتهميش واستباحة واهانة.

دولة الرئيس، قرأنا في الصحف تسريبات بعد الزيارة التي قام بها بعض فعاليات طرابلس للرئيس بشار الأسد، تقول بان سيادة الرئيس بشار الأسد وعد بعض الفعاليات الطرابلسية بتفعيل بعض المشاريع الانمائية العائدة لمدينة طرابلس، وطبعاً هذا الكلام غير صحيح، لأنه لا يمكن زج مقام رئيس جمهورية سوريا بأمر تفصيلية داخلية لمدن لبنانية. ونعرف ايضاً بان الأخوان السوريين لا يقبلون بتجاوز المؤسسات اللبنانية. وبأنهم وضعوا عناوين للتعاطي بين لبنان وسوريا وذلك عبر المؤسسات الرسمية، ونحن نعرف ان هذا الطرح قد يكون صادر عن بعض الفعاليات السياسية التي تريد اعادة دعم وضعها السياسي ولكن الالاف جداً والخطير هو أن تصدق الحكومة هذا الكلام وتبدأ بتجاهل هذه المناطق وتعتبر هذه المناطق ملزمة.

سأنتهي كلامي بالتذكير بما قاله الزملاء بأننا على مركز واحد، فالغرق غرق للجميع، والخسارة خسارة للجميع، نحن مع هذا الكلام ولكن نريد ان نسال سؤالاً، فاذا كنا نريد دعم الحكومة، فماذا ندعم، من هنا نتمنى وضع خطة واضحة للانقاذ، موضوع على كافة المستويات، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية، حتى يلتف حولها المواطن.

دولة الرئيس، طالما ان الحكومة هي اربع حكومات، وطالما لا يوجد وضوح في التواصل بين مواقع السلطة، فسامحونا اذا لم نعبر عن تضامننا ونحسبنا معكم وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل عبد الرحمن عبد الرحمن

عبد الرحمن عبد الرحمن: دولة الرئيس، الزميلات والزملاء،

مرة اخرى نقف أمام تناقض غريب، فمن جهة هذه الموازنة عادية، أو أقل من عادية، بينما الظرف استثنائي وصعب بل خطير. هذه موازنة عجز، والمطلوب موازنة اندفاع وفعالية اكبر. هذه موازنة سنة مفصلية في تاريخ لبنان الاقتصادي بينما نحن في منتصف السنة ولا يقدر بسبب البيروقراطية الادارية المستفحلة، أن تنفذ الحكومة ما قدرته الا بعد أشهر على الأقل. فاي موازنة هذه التي نناقش أو عليها تطلبون موافقتنا؟

هذه موازنة اللاشيء بينما الحاجة الى أي شيء، الى كل شيء، للخروج من الضائقة القاتلة والهوة السحيقة التي اسقطتنا اليها سياسات الارتجال والوعود التي لم تتحقق.

موازنة عادية نعم، فلا مشاريع كبرى ولا تحولات أساسية في الفكر والممارسة، فمنذ سنوات وهيكلية اعداد

الموازنة وآلية الانفاق هي إياها: ديون تستهلك نحو نصف الموازنة، ونفقات الرواتب والأجور وتسيير أمور الدولة العادية تستهلك نحو النصف الآخر وما تبقى وهو لا يتجاوز ١٠٪ يصرف على مشاريع التجهيز والتطوير. وفي كل أبواب الانفاق، بما فيه الانفاق العادي لا زال الهدر كبيراً، ولا زال سوء توزيع المشاريع قائماً مما يشكل مخالفة لمبدأ الانماء المتوازن خصوصاً عندما يتعلق الأمر بتظهير صورة التعهدات الرسمية بدعم القطاعات الحيوية والانتاجية في مجالي الصناعة والزراعة مثلاً اللذين يحوزان على أقل من ١٪ من مجموع النفقات العامة. ان هذه السياسات في الانفاق غير المنتج والمجدي تشكل طعنة كبرى ومستمرة لامكانية النهوض وللاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتالياً لشعور ومصالح اكبر القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية. فهل يعقل يا دولة الرئيس ان يخصص لوزارة الزراعة بكل أجهزتها ومكاتبها ومشاريعها المحتملة، ما يقرب من ٦٠ مليار ليرة بينما تدعم الدولة عبر وزارة المالية قطاع زراعة التبغ ب ٦٠ ملياراً اخرى، مع التأكيد على دعمنا المطلق لصمود اهلنا في الجنوب وخاصة المزارعين منهم، لا نؤيد ولا نفهم هذا المنطق اللامنطق في هذا التصرف غير العادل، اننا لا نفهم استمرار الحكومة في تجاهل مصالح المزارعين في قطاعات عدة أخرى ومناطق بعيدة كالشمال والبقاع، دفعوا هم ولا زالوا اثماً باهظة جداً بل حتى حياتهم ومستقبلهم ومستقبل أولادهم جراء تمسكهم بالأرض والاصرار على توفير انتاج هو الأساس الصلب في الدورة الاقتصادية.

المليارات تصرف والقروض تعقد، لكن المشاريع الحيوية تؤجل. فالبلاد عطشى والمياه تزيد من منسوب البحار فأين هي السدود في البقاع والشمال والجليل؟ أين هي مشاريع دعم الصناعة؟ القروض لا تكفي اذا لم تخفض أسعار الكلفة وتؤمن اسواق التصدير، اين هو الانتاج؟ ماذا ننتج وكيف نزيد النشاط الاقتصادي الداخلي لنحد من الاستيراد؟ هذه هي المعضلة التي يجب ان نتفتق عقول المسؤولين عن إيجاد حل لها عوض التلهي بالاستدانة والتفلسف عن هيكله الدين العام سيما الدين الى تزايد والفوائد الى ارتفاع.

الهدر قائم والفساد مستشري في كل القطاعات والميادين، لكنني لن أتوقف طويلاً عند هذا الموضوع على اهميته، بل ربما تكون جلسة تخصص لمناقشة وجوه الهدر بالتفصيل بدءاً بفوائد الدين العام ومن يستفيد منها وصولاً الى نفقات الوفود والمؤتمرات، والدراسات والتجهيزات المكتبية والبذور والشتول والمفروشات والمساعدات للجمعيات والكثير منها وهمي وغير موجود الا بالعلم والخبر.

امثلة الهدر والنفقات غير المجدية، والتي لا تحملها دولة بمثل حالنا من الفقر والمديونية، كثيرة تحفل بها الموازنة التي بين أيدينا منها على سبيل المثال: ٧٧٦ مليون ليرة تعويضات للمستشارين لدى رئاسة مجلس الوزراء في حين أنها بلغت العام الماضي ١٥٠ مليون ليرة وكذلك نفقات الأعمال الاضافية اصبحت ٦٥٠ مليون ليرة بعد ان كانت صفرأ في موازنة العام الماضي، كلامي هذا لا يعني اني ضد المستشارين خصوصاً اذا كانوا من أصحاب الخبرة والمعرفة ناصحين بالاصلاح والصالح، لكننا نسأل كم هو عددهم وهل الواحد منهم معين مستشاراً في أكثر من وزارة؟ والغريب ان العديد من التعويضات والمصاريف تدرج في باب الأجور والرواتب لتضخمها بينما

الموظف المسكين ينتظر الوعود من سنة الى أخرى لدفع فروقات سلسلة الرتب والرواتب، وهي حق ودين للموظف على الدولة ونحن نطالب بالحاح بدفع هذه الفروقات بسرعة.

والمفارقة المبكية في كل ذلك بل الخوف أن تكون رئاسة مجلس الوزراء قد أصبحت وزارة للسياحة، إذ خصص لها مبلغ ١٥ مليار ليرة للدعاية والتسويق في الخارج بينما موازنة وزارة السياحة لا تتجاوز ١٢ مليار ليرة، فهل يستطيع دولة الرئيس أن يكشف لنا كيف سيصرف هذا المبلغ وماذا سيحقق لنا من فوائد؟

تبقى المشكلة الكبرى يا دولة الرئيس في مسألتين أساسيتين: الدين العام والركود الاقتصادي، فالفوائد المرتفعة على الليرة اللبنانية خصوصاً الفائدة الحقيقية، هي من أعلى فوائد العملات في العالم، تعطل النشاطات الاقتصادية وتكبحها وقد دفعنا منذ العام ١٩٩٣ وحتى اليوم ما يقرب من ١٨ مليار دولار، أجل ١٨ مليار دولار فوائد الدين العام ذهب ما يقرب من نصفها الى نحو ألفي ممول لبناني أو أجنبي يملكون أكثر من نصف الودائع المصرفية التي تناهز اليوم ٤٠ مليار دولار.

ان قضية الدين العام والفوائد المرتفعة هما الكارثة الكبرى يا دولة الرئيس ولا يجوز مطلقاً ان نستمر في التعاطي مع هذه المسألة بمثل الخفة المسيطرة الآن، وأتذكر هنا كلاماً قلناه ورددناه عشرات المرات منذ أكثر من ٦ سنوات حتى مللنا سماعه، حول خطورة تعاظم الدين العام في ظل انعدام مواردنا، لكننا ومع الأسف نرى اليوم أن ما حذرنا منه قد بدأ يتحقق، فالدين العام الذي لم يكن يتجاوز ٤٥٠٠ مليار ليرة في مطلع العام ١٩٩٣، منه فقط ٣٢٧ مليون دولار كدين خارجي وبفوائد سنوية لا تتجاوز ٥٢٠ مليار ليرة نرى اليوم ان الدين العام الصافي قد بلغ ٣٧ الف مليار ليرة وهو مرشح ليصل مع نهاية العام الى ٤٣ الف مليار وبفوائد سنوية تتجاوز ٤٦٠٠ مليار ليرة، فأى كارثة هذه التي نحن واصلون اليها في الأسابيع او الأشهر القادمة اذا لم يتم اعتماد اجراءات فورية واستثنائية لمعالجة الوضع. وبالتأكيد فان صرف الموظفين وقطع أرزاق الناس ليس هو الحل، بل ان أحد الحلول يكمن في الحد من النفقات الفضفاضة ووقف الهدر واسترجاع أملاك الدولة السائبة والمسيبة في خدمة بعض المتنفذين.

وفي هذا المجال نعلن معارضتنا لاستمرار ما يسمى باعادة هيكلة الدين العام واستبدال الدين بالليرة الى دين بالعملات الأجنبية تحت ذريعة الكلفة والفوائد الأدنى، كون واقع الحال يدحض هذه المقولة، فالفوائد التي التزمتها الحكومة في اصدارها الخارجي الأخير تكاد تقترب من الفوائد المدفوعة على الليرة.

ومن جهة أخرى، نحن جالسون على قبلة هائلة هي قبلة الدين العام، كيف تضمن لنا الحكومة عدم انفجار الوضع النقدي خصوصاً في ظل تدني موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية نتيجة لتدخله اليومي بائعاً الدولار بكميات تصل الى ١٠ مليون دولار في الأيام العادية حين يكون الطلب محدوداً على الدولار، كيف تضمن لنا الحكومة عدم انفجار الوضع في حال ارتفاع سعر الدولار؟ كيف ستعمل الحكومة على تلبية وسداد الدين الخارجي خصوصاً ان هذا الدين - وهذه مسألة ثالثة خطيرة - مرتبط بشكل أو بآخر وبنسبة أو باخرى

بمصادر خارجية قد يكون بعضها يضمّر الشر للبنان أو يحاول مصادرة قراره والاعتداء على استقراره وسلامة خياراته الوطنية الحاسمة. وما يزيد من مخاوفنا اننا سمعنا يا دولة الرئيس كلاماً بعضه يدعو الى التساؤل عن احاديث جرت وعن شروط تطرح على لبنان بعضها دار في اجتماعات باريس، ونحن ندعو دولة رئيس الحكومة الى توضيح هذه المسألة بشكل كامل وسريع مع اصرارنا على رفض أي مساس بحرية لبنان وبموافقه الوطنية والقومية، لاسيما ما يتعلق منها بالسلام العادل والشامل ودعم واستمرار المقاومة وتمتين وتطوير العلاقات مع الشقيقة سوريا.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

الحديث هو حديث موازنة وعجز ومديونية لا سبيل للخلاص منها الا باجراء نفضة مالية جذرية وشاملة في سياسات عقلنة الانفاق وزيادة الايرادات، فنحن اليوم كمن يدور في حلقة مفرغة نتحدث عن تحسين الجباية التي لا تتحسن، نركز على الضرائب غير المباشرة ونهمل الضرائب المباشرة التي هي اكثر عدالة كونها تصيب كل مكلف بمقدار ما يجني من ارباح، وهنا نؤيد ما أدلى به الرئيس عمر كرامي في هذا المجال ونذكر بأننا قلنا كلاماً مشابهاً منذ بضع سنوات، فلماذا لا تكون ضريبة على عمليات القطع؟ وفوائد سندات الخزينة؟ لماذا تترك سائر ارباح الاقتصاد الريعي من دون متابعة وتحصيل؟ لماذا لا تتحقق الضرائب المفروضة بموجب قوانين نفخر بأننا ساهمنا في تعديلها ومنها ضريبة الأملاك المبنية التي يمكن ان تجبي مبالغ كبيرة بالرغم مما تتضمنه من اعفاءات، وأننا ندعو في هذا الاطار الى العمل بالاستناد للمادة ٣٨ من قانون ضريبة الأملاك المبنية الى اعادة النظر مرة كل ثلاث سنوات بالتخمين المباشر بحيث تسقط اعفاءات وعمليات سوء تقدير تحسر منها الخزينة عشرات وربما مئات المليارات من الليرات، وثمة تفصيلات اخرى جديرة بالبحث والمراجعة اتوقف عند أحدها بل اهمها ربما، وهو ايراد المشتقات النفطية الذي بلغ ما متوسطه ٢٥ مليار ليرة شهرياً في العام الماضي، وهو رقم أدنى بكثير من التقديرات المنطقية البسيطة، فاستناداً لحجم الاستهلاك اليومي من المحروقات (نحو ٥ ملايين لتر من البنزين وحده ناهيك عن المشتقات الأخرى) يفترض ان يعطى هذا الاستهلاك ضعف الواردات المحصلة.

اني اتساءل اين ذهب الفرق؟ وما هو حجم التهريب الحاصل وهل تراقب عمليات الاستيراد ومن يدقق بلوائح (مانيفست) البواخر؟ ان مسألة كبرى قد تخفيها هذه القضية، من هنا اني أطلب بفتح ملف النفط، وبكشف حجم خسارة الدولة لمصلحة الشركات جراء تخليها عن الاستيراد. وما هي قضية صفقة الفيول لمدة ثلاث سنوات التي قيل انها تحقق وفراً يقارب ٢٥٠ مليون دولار، من عطلها ولماذا؟ اين هي الحقيقة؟ لماذا لا تعتمد الحكومة الى رصد الأموال اللازمة لتحديث مصفاة طرابلس او انشاء مصفاة اخرى لتحقيق وفر في كلفة الفاتورة النفطية التي تجاوزت ربما ١١٠٠ مليون دولار في العام الماضي، وكذلك ايجاد فرص عمل لأبناء هذا الوطن حيث أرقام البطالة قد بلغت حدوداً خطيرة، ولتشكل سبباً أساسياً من أسباب الهجرة التي تكاد تفرغ الوطن من شبابه فهل للحكومة ان تعطينا أرقاماً تقريباً عن نسب البطالة وفي أي قطاعات؟ وهل لديها حلولاً وبرامج

لمعالجتها خصوصاً وانها قد بدأت تسبب كوارث اجتماعية ليست حالات الانتحار التي نسمع عنها سوى احدى الصور المساوية لها؟

في الموازنة الكثير الكثير من الأمور التي قد لا يسمح الوقت بالوقوف عندها لكنني سوف أتوقف عند القوانين - البرامج التي بلغت قيمتها ٣٤٠٦ مليارات ليرة يصرف قسم كبير منها على مشاريع تنطوي على الكثير من الهدر والارتفاع في كلفة الاشغال ولنا في القوانين - البرامج السابقة خير شاهد على ما نقول، فأين هي المليارات التي صرفت على الكهرباء والمياه والطرق وسواها علماً أن الشعب ما زال يعيش في الظلام غير المبرر والمياه مقننة والطرق محفورة.

اني أطالب الحكومة باعادة النظر بهذه القوانين وتحضير برامج تفصيلية للاعمار والتنمية مع مراعاة الأولويات والحاجات الأكثر إلحاحاً.

دولة الرئيس، هناك حديث طويل ومكرر عن الخصخصة كسبيل لتخفيف الدين العام وإنهاض الوطن، لكنني اسال ماذا نخصص وبأي كلفة وبأية شروط ومن سيشتري او يدير او يشارك؟ بالأمس كان قرار صور وكأنه الفتح المبين، بالغاء عقود الخليوي والتعويض على الشركات ومنح تراخيص جديدة لعشرين عاماً لكن الحقيقة قد غابت او غيبت فعقود الشركات يفترض ان تنتهي بعد ٤ سنوات لتعود كامل المنشآت الى الدولة دون مقابل فلماذا نعطي رخصاً جديدة لمدة طويلة وبدون افق واضح وبعائدات يذهب قسم منها كتعويض لشركتي الخليوي حالياً.

الحل لموضوع الخليوي هو بتحسين شروط العقد الحالي وجباية قيمة المخالفات والتجاوزات واطلاق الشركة الثالثة مع الاشارة الى ان عائدات الدولة منذ انشاء الخليوي في العام ١٩٩٤ وحتى نهاية العام الماضي لم تتجاوز ٣٠٠ مليون وهو مبلغ محدود جداً قد تنسفه الشركتان في مطالبتها بالتعويض.

ان قطاع الاتصالات قطاع كبير وواعد لا يقف بالتأكيد عند حدود الخليوي. اننا نطالب الحكومة بالتنبه لمصادر عديدة اخرى في هذا القطاع ومنها، مثلاً، خدمة الانترنت وسواها في مجالات التجارة والسياحة والخدمات والاتصال ونقل المعلومات والصور وهي مجالات يمكن ان توفر، لو استغلت بجدية، مئات المليارات من الليرات سنوياً.

اني اسأل الحكومة ايضاً اين هو مشروع قانون تسوية الاملاك البحرية؟ الى متى تبقى عائدات هذه الاملاك سائبة ومهدورة والبلد على شفير الافلاس في ظل حكومة لا تفرض ضرائبها الا على ذوي الدخل المتدني.

دولة الرئيس، اننا لا نثير هذه المواضيع رغبة في نكء الجراح أو وضع العصي في الدواليب، فنحن ايجابيون ومنفتحون في الأساس، نتعامل بروح المسؤولية والحس الوطني ازاء قضايانا الوطنية والانسانية، لذلك نتوجه مجدداً الى دولة رئيس مجلس الوزراء بتأكيد وتجديد الاستعداد للتعاون الايجابي معه لأن المسالة المطروحة علينا كما

قلنا له مباشرة في لقائنا الأخير معه، هي مسألة الوطن الكبرى وواجبنا ان ندعم خطواته وان نقف معاً لانقاذ لبنان من هذه المشكلة الحادة. ان واجبنا يفرض علينا ايضاً الدفاع عن مصالح ابناء شعبنا ومنطقتنا الذين يعانون حرماناً مزمناً زاده التجاهل المستمر والمرفوض للمشاريع الحيوية في منطقة الشمال وخصوصاً عكار والضنية وبشري. لذلك اننا ندعو الحكومة الى تلبية مطالب ابناء الشمال خصوصاً المزارعين والصيادين والحرفيين وندعو تحديداً الى التعويض الفوري والملموس على المزارعين المتضررين، كما ندعوها للاسراع في تنفيذ المشاريع العامة من طرقات وسدود وتنفيذ مطار القليعات والتعويض على المهجرين في الشمال خصوصاً وان هذه المشاريع كانت موضوع وعود من دولة الرئيس. ونطالب بحل عادل ومنطقي لقضية السائقين العموميين وبمعالجة رصينة لقضية الجامعة اللبنانية، وبالاسراع في تعيين عمداء لها. كما نعلن تضامننا وتأييدنا لمطالب نواب بعلبك الهرمل وندعو الحكومة الى رصد مبالغ مماثلة في الموازنة لمنطقة عكار - الضنية وبشري للنهوض بها وانشاء مجلس انماء لها.

انطلاقاً من كل ما تقدم، اخاف ان يكون ما طرحناه مجرد أحلام سيصدها الواقع الأليم الذي عطل الدولة ومؤسساتها بفعل الخلافات المستحكمة بين الرؤساء ولن تنقذه كلمات وتصريحات تحاول اخفاء حقيقة الأمور.

الوطن ينقذه التعاون المخلص بين المسؤولين وفق خطة واجراءات علمية وواقعية تلامس جوهر المشكلة لتجد لها الحلول وان كانت صعبة، والا فاني اتساءل مع اللبنانيين هل تصدق النبوءة المشؤومة لرئيس البنك الدولي وتغرق السفينة المثقوبة لا سمح الله وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل يوسف المعلوف

يوسف المعلوف: دولة الرئيس، أيها الزملاء،

بعد اطلاعي على مشروع قانون هذه الموازنة، وإثر مناقشتي بعض أبوابه في جلسات اللجان، أقول، بكل احترام، إني أجد، في مواضع متعددة من هذا المشروع، أرقاماً ضعيفة الشفافية، وجلّها مخصّص لخدمة الديون، والرواتب، وتعويضات نهاية الخدمة، وبدلات الأتعب، والتعويضات الإضافية، وما شابه ذلك. . .

وأما النموّ، وسياساته، ومشاريعه، وبرامجه، ومخصّصاته، فيبدو من خلال مشروع قانون هذه الموازنة، كما من خلال فذلكتها، يبدو حلماً وردياً، أرجو القدرة على الشروع في تحقيقه اعتباراً من العام المقبل.

لذا، وجدت أننا الآن، أمام مشروع قانون هذه الموازنة، وكأننا أمام أمر واقع، وقد بات إقراره من قبيل تحصيل الحاصل، مهما استفاضت المناقشات، ومهما اتّسعت هوامش التعديلات، لا سيّما بعد صرف نصف الأرقام بحسب القاعدة الاثني عشرية.

وإذ لم أجد فائدة هامة ترتجى من المداخلة في هذه الجلسات المتواصلة - المتقطعة التي خصّص جدول أعمالها، مبدئياً، لمناقشة هذا المشروع، تمهيداً لإقراره، عزمت على الاكتفاء بحضور هذه الجلسات، ومتابعة المناقشات، من موقع المشارك - الشاهد المستعدّ للتدخل عند الحاجة التي تستدعي التدخل.

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

أرجو المذرة على القول إنّ ما يحملني على هذه المداخلة الخارجة، في معظمها، عن جدول أعمال هذه الجلسة، المخصصة لاستكمال المناقشة في مشروع قانون الموازنة، إنما هو شعور بالضيق والحرّج، أمام الأسئلة الكثيرة، والمتكررة التي تحفل بها صفحات الإعلام وأحاديث الناس وتعليقاتهم، إثر ما جرى، منذ ابتداء هذه الجلسات، وحتى الساعة. وأعتقد صادقا أن هذا الشعور الأليم لا يستثني أيّا منّا، وأنّ اللّهجة العاتبة التي تطرح بها هذه الأسئلة علينا لا ترحمنا، مهما يكن مبلغ اللطف لدى طارحيها.

أرجو المذرة على كوني أكلف نفسي الآن طرح هذه الأسئلة، تحت قبة هذا الصرح الديمقراطي العريق، باسم الناس الذين يجاهوننا بها. وهي أسئلة محقّة، محقّة للأسف، ومربكة، في آن.

جملة أولى من هذه الأسئلة:

أهذه جلسات نيابية مخصصة، حقّا، لمناقشة مشروع قانون الموازنة؟ أم هي جلسات مناقشة عامّة للحكم والحكومة فيما يشبه الهايدبارك السياسي الذي لا يراعي حتى الحد الأدنى من شروط وحدة الموضوع؟ بماذا نجيب عن مثل هذا السؤال؟

هل يكفي القول إنّنا في بلد ديمقراطي وإنّ الديمقراطية تبيح ما يشاهده المرء ويسمعه منّا على شاشات التلفزة، لبنانيا، وعربيا، وعالميا؟ لا، طبعا، لا، لأن الردّ على هذا الزعم بات جاهزا وحاسما.

يردّون بالقول، وأقول معهم: إن الموضوعات التي تثار في مناسبة هذه المناقشة هي غاية في الأهمية بما لا يقبل أدنى الشكّ أو الريب، خصوصا بفعل الارتباط القائم، أصلا، بين الاقتصاد والسياسة، وخصوصا، خصوصا كذلك، بفعل الصدارة المطلقة التي تحظى بها السياسة على الاقتصاد، بل على كلّ ما عداها في حياتنا العامة في لبنان.

يردّون بالقول، وأقول معهم: إن هذه الموضوعات تستحقّ فعلا، بل يستحقّ كلّ منها جلسة مناقشة عامة بأبيها وأمّها، كموضوع التنصّت، والحريات التي يصونها الدستور، وترعاها القوانين والأعراف الديمقراطية، أو موضوع التخصيص، وكفّيات تطبيقه، وأولوياته، وحدود الجدوى المتوخاة منه، أو موضوع النمو المتوازن، أو الأوضاع المعيشية، والمالية، والاقتصادية العامة، وما إلى ذلك...

يردّون بالقول، وأقول معهم: نعم للديمقراطية، نعم لحرية الرأي، وحرية التعبير عن المواقف من قضايا الشأن العام، وهي من الحقوق العريقة عندنا. إلّا أن للديمقراطية وحرياتها أصولا وحدودا وأعرافا لا يجهلها أحد، لا سيما في حرم المؤسسات، حيث لكلّ جلسة جدول أعمال.

يردّون بالقول، وأقول معهم: إنّ لمشروع قانون الموازنة وجهين، أحدهما تقني، والآخر سياسي، وإنّه لا بدّ من إيفاء الوجه التقني حقّه من البحث والمناقشة، أقلّه، في الجلسات المخصصة لمناقشة هذا المشروع.

أطالب بالحدّ الأقصى من الفصل المنهجي بين التقني والسياسي بغية تحصيل الحدّ الوافي، أو الحدّ الأدنى، من جدوى جلسة المناقشة في بنود جدول أعمالها.

ثم، جملة ثانية من الأسئلة التي لا تقلّ إرباكا عمّا سبق: يطرحها الناس، أثناء انتظارهم ما يترجم شعار «الوفاق والنمو» الذي رفعتة هذه الحكومة عنوانا لها في بيانها الوزاري، ونالت الثقة النيابية على أساسه.

ينتظرون ذلك عبثا، ويتساءلون، خصوصا بعدما بات حصول الشباب على تأشيرة هجرة أيسر عليهم من الحصول على فرصة عمل في وطنهم، ويتساءلون، خصوصا كذلك، حين يشهدون بأمّ العين كيف يحلّ الثريّ والحذر محلّ الرغبة في الاستثمار، يتساءلون بمرارة:

وفاق من مع من؟

علام يختلف المختلفون؟

وعلام يتفقون؟

هل أنه، حقا، من حكم القدر علينا أن نسقط مرارا وتكرارا في الحفرة الملعونة عينها، منذ ما غدا يناهز عقدا من الزمن، حتى يأتي من يأتي، وينتشلنا منها مشكورا، ثم ينتظر مجددا نداء الطوارئ، ليهبّ للنجدة الأخوية؟

هل بات داء الخلافات على أعلى المستويات داء مستوطنا في حياتنا السياسية؟ وهل بات داء عصيّا، إلى هذا الحد، على الوقاية أو العلاج بوسائلنا؟

دولة الرئيس، أيها الزملاء،

إني أسأل مع السائلين، وأقول معهم: كفى! لقد آن لنا أن نحفظ من تجاربنا الدروس والعبر، وننسى منها الآلام والأحقاد، بدلا من العكس الحاصل، للأسف، والمعاود عندنا طوعا أو كرها، لكنه يفاقم، على أيّ حال، هشاشة أحوالنا الاقتصادية، والسياسية، والوطنية العامة.

أقول مع القائلين: كفى!

وشكرا

الرئيس: ارفع الجلسة الى تمام الساعة السادسة من مساء اليوم.

رفعت الجلسة الساعة الثالثة من بعد الظهر

جلسة ١٩/٦/٢٠٠١ المسائية

الرئيس: تتابع الجلسة

الكلمة للزميل عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين:

شكراً دولة الرئيس لإعطائي الكلام هذا اليوم، وليس بالأمس حيث الأجواء كانت مشحونة نوعاً ما، وحيث أن المرء كان لا يستطيع أن يتكلم بفكر مطمئن وبراحة بال وربما اليوم وقد أصبحت البلاد والعباد في أجواء هادئة بالرغم من بعض الضبابية مع الأمل أن تنقشع الأجواء أكثر فأكثر يوماً بعد يوم مع العلم يا دولة الرئيس وانتم في سدة المسؤولية وفي الموقع المسؤول مع المسؤولين الآخرين، نحن نؤمن بأن البلاد بفضل تعاونكم وتضامنكم وتكاتفكم على الأزمات القائمة ستكون بأفضل حال، وستكون بحال أفضل مما هي عليه اليوم.

لقد تزامن درس الموازنة وقرارها مع الذكرى الأولى لاندحار العدو، مع الذكرى الأولى لانتصار لبنان ومع الذكرى الأولى لانسحاب الجيش الاسرائيلي عن أرضنا، هذا الانتصار الذي سجّل بفضل الدماء الذكية التي أريقت، وبفضل الشهداء من أبنائنا الذين استشهدوا في سبيل طهارة الأرض وفي سبيل وحدة لبنان.

ما عانينا وما قاسينا نحن في الجنوب خاصة على هذا الصعيد كان نوعاً من الأيمان الكبير ومن الصبر. لقد صمدنا في مواجهة الاحتلال دون أي مقومات بفضل ايماننا بأن علينا واجباً بأن نواجه الاحتلال، وقد واجهنا هذا الاحتلال بفضل وحدة الشعب والمقاومة والجيش في الآونة الأخيرة والدولة، ولكن وأقولها صراحة، لولا صمود الأهالي في الجنوب، ولولا قيام المقاومة من صميم أهالي الجنوب خاصة لما تمكنا أن نسجّل مثل هذا الانتصار. وكنا نأمل في ذكرى هذا الانتصار الأولى أن لا يفرغ من مضمونه، إذ أننا بعد المعاناة وبعدما أصابنا، ما أصابنا، كنا نأمل أن تكون هناك التفاتة لنا ولأهلنا ولأرضنا، أن تكون هناك التفاتة كريمة من الدولة ومن اللبنانيين جميعاً، لأن ما مضى علينا لم يمض على أي منطقة من المناطق اللبنانية. إذا ما تطلّعنا قليلاً، لما جرى خلال هذه السنة بعد التحرير، استطيع أن أقول، أن لا شيء إطلاقاً، حتى أن بداية إعمار ما تهدّم لم تبتدىء إطلاقاً، ونسأل لماذا؟ مع اعترافنا بأن هناك أكثر من أزمة تتخبط بها في البلاد، ولكن أيها السادة، علينا أن ننصف، وعلينا أن نعطي لكل ذي حق حقه. لقد قاوم الجنوب وأهل الجنوب، لقد هدم الجنوب، لقد انقطعت أرزاق أهل الجنوب، عدا عن الأرواح البريئة والدماء الذكية التي أريقت، وأنا أعطي مثلاً بسيطاً، بلدي بالذات حيث أنها فقدت ١٦٦ قتيلاً وقتيلة في سنوات الاحتلال وفي مواجهة الاحتلال، وانقطعت أرزاق الأهالي بالكامل وحتى اليوم هناك ما يزيد عن مائة وعشرة بيوت مهدّمة تماماً، حتى اليوم لم يبتدىء البناء، ولم تلتفت إلينا الدولة اللفتة التي كنا ننتظرها.

نعاني جميعاً في البلاد اليوم احوالاً اقتصادية ومعيشية صعبة، ولكن اولئك الذين حرموا من خيارات الدولة سنوات طوال، ماذا قدمنا لهم طيلة مدة الاحتلال أي خلال ما يزيد عن ٢٠ عاماً؟ لم يمرّ في الموازنة، او في أية موازنة مبلغ مخصص للشريط الحدودي، المنطقة التي كانت محتلة، أو للقرى المتاخمة. واليوم وقد اندحر العدو نحن ننتظر، ولكن إلى متى؟ حتى أن الأمثال كثيرة، ولكنني سأذكر الحكومة، رئيساً ووزراء، وخاصة دولة رئيس الحكومة، بأن باب رزقنا في الجنوب وهو زراعة التبغ، حتى هذه الزراعة حرمنا منها.

يا دولة الرئيس انتم على إطلاع، كم من الرخص قد حرمت منها المناطق المحتلة والمناطق المتاخمة، لأن الناس لم تستطع إبان الاحتلال أن تزرع وأن تستفيد من هذه الرخص، خاصة وأن هذه الرخص قد ابتاعها أصحابها بأموالهم، وليست عطاء من قبل إدارة حصر التبغ والتبناك، ومنذ أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات، ونحن نسمع بأن الدولة ستوزع رخصاً جديدة بما قيمته حوالي المليون كيلو انتاج، وحتى الساعة وفي كل مراجعة لمعالي وزير المال، وحتى الآن فانه ليس على السمع. من هنا يا معالي الوزير، عليكم أن تنصفوا الناس وأن تنصفوا أصحاب الرخص التي امتنع الأهالي عن زراعتها لأن الاحتلال كان على قلوبهم، عليكم أن تفعلوا ما وعدتم به، أي بانتاج مليون كيلو غرام من التبغ، وهذا أضعف الأيمان.

أكتفي بمناقشة الأمور الحياتية لأن العديد من الزملاء قد ناقشوا بنود وأرقام الموازنة - على صعيد الكهرباء والجميع يعلمون بأن هناك قراراً من الحكومة منذ العام ١٩٩٥ باعفاء المواطنين حتى خمسمائة كيلو واط دون ثمن، واليوم وحيث أن مصلحة الكهرباء لم تستطع الجباية في القرى التي كانت محتلة والمتاخمة واليوم تأتي فواتير الكهرباء للمواطنين هناك بالملايين والملايين. يا دولة الرئيس، هذه القرى عليكم، على مصلحة الكهرباء أن تحسم منها الكمية التي كانت معفاة منذ سنة ١٩٩٥ حتى الآن، وإذا ما طلبنا من الحكومة بأن تجدد قرار اعفاء المواطنين حتى الخمسمائة كيلو واط فهذا أمر بديهي وطبيعي.

ماذا نقول عن الوضع الاقتصادي والمعيشي حيث نعاني جميعاً منه، وإذا بالحكومة تأتي بما يقال له ضريبة القيمة المضافة، فبدلاً من أعفاء الناس من الضرائب، وإذا بكم تزيدون هذه الضرائب.

في ما مضى وعندما أقر المجلس النيابي قضية اللوحات العمومية، وقد أقر هذا القانون بأن يعطى لأصحاب اللوحات العمومية سابقاً لوحة بالمقابل، فلماذا اليوم لا تعطون ولا تنصفون أصحاب سيارات المازوت؟

نحن جميعاً مع الحفاظ على البيئة، ولكن كما انصفت في الماضي أصحاب اللوحات العمومية، اليوم يجب أن ينصف هؤلاء. واليوم قد اتخذ مجلسكم اخيراً قراراً بالغاء التعاقد مع شركات الخليوي، أي أخاف أن يكون هناك أو أن تكونوا قد وقعتم بخطأ كما جرى مع الحكومة السابقة. الحكومة السابقة التي أضاعت فرصة يومها، وقد نهنا إلى المادة ٣٠ من القانون الذي ينص على التحكيم، وقد ذهبت الشركتان إلى التحكيم، واليوم ربما تريدون أن تكسب الخزينة أموالاً لا أكثر، فنحن مع هذا الكسب، ولكن من المهم أن لا تذهب الشركتان إلى التحكيم، خاصة بالنسبة إلى التعويض الذي قلتم عنه يا دولة الرئيس.

إن أعود وإذكر قليلاً الوضع في الجامعة اللبنانية، الجميع مع التعجيل في هذا الأمر، والجميع مع انصاف الجامعة اللبنانية، حيث أن هناك أجيالاً وأجيالاً صاعدة تريد أن تكون وأن تتعلم باستقلال تام.

في اليومين الأخيرين لفت نظري يافطات مكان الإعلانات في الجنوب مرفوعة ومكتوب عليها «منا التحرير ولكم التعمير». الجيش اللبناني».

فإني اتساءل، لقد تم التحرير والحمد لله بوحدة الجيش والمقاومة، فكيف يكون التعمير علينا، اذ يقولون لنا: «منا التحرير ولكم التعمير»، وأين الدولة من التعمير؟ وأين الدولة من الأسراع في اعطاء ما يلزم للمواطنين هناك كي يتمكنوا من تعمير ما تحرّب؟ وأني مع جميع الزملاء النواب في مختلف المناطق الذين ينادون بأنهم اذا لم تنصف مناطقهم فهم سيصوتون ضد مشروع الموازنة، فأنا معهم، ولكن مهلاً أيها الزملاء، طيلة ٢٠ سنة ماذا حصل في مناطقكم وماذا حصل في الجنوب؟

أن لم أتكلم عما أصابنا وما أصاب أرواكن وأملأنا، فكيفي ما أصابنا من أرواح خسرناها، ومن دماء هدرناها، لم تكن هذه الأرواح، وهذه الدماء دفاعاً عن الجنوب، بل كانت دفاعاً عن وحدة لبنان وعن سيادة لبنان وعن كرامة لبنان.

فأني أتوجه لهؤلاء الزملاء وأقول لهم: ليعتبروا أنفسهم كما نحن في الجنوب ولنتعاون جميعاً على أعمار كل لبنان، وليس منطقة واحدة من لبنان.

دولة الرئيس، لا يسعني إلا أن أذكر أخيراً الحرص على وحدتنا الذي لمسناه من الشقيقة سوريا. في البدء بإعادة انتشار الجيش السوري الذي تم بالتفاهم بين الدولتين وبين الجيشين، فإن هذا الانتشار إن دلّ على شيء، فهو يدلّ على الحرص القائم لدى الأخوة السوريين بالنسبة لوحدتنا الداخلية، لوحدة صفنا، ولوحدة كلمتنا. أختتم كلامي متوجهاً إلى دولة رئيس الحكومة وإلى معالي وزير المال، بأن نسرع ونبتّ الأمر بالنسبة لإعطاء رخص زراعة التبغ وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل حسين الحاج حسن.

حسين الحاج حسن: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

مناقشة الموازنة هي مناقشة سياسات وأرقام، وهي مناقشة لأهداف لا زلنا نحلم كمواطنين أن نصل إليها، وللأسف أستطيع أن أقول وللعام الخامس على التوالي، وأنا أناقش الموازنة أنني كمواطن لبناني وكنائب في البرلمان، لا زلنا نتحدث في أحلام اليقظة. موازنة هذا العام أسجل فيها مسائل ثلاث:

في هذه الموازنة مخالفة دستورية ما زلنا نكرر أنفسنا حين نتحدث عنها، الموازنة هي مال يوضع بين أيدي الوزارات والادارات لينفق على الشأن العام في الوطن، بالتوازن بين قطاعات الحياة والأنتاج، وبالتوازن بين المناطق، وهذه الموازنة ولسنة جديدة تنسى أن هناك مناطق في لبنان اسمها المحافظات أو الأطراف، وبالأخص

المناطق التي أقرت نفس الحكومة الحالية بأغلب تركيبتها في يوم من الأيام، أنها محرومة ومظلومة ومهتضم حقها، فاذا بالموازنة تأتي اليوم لتزيد من حرمانها وظلمها وهضم حقها.

في الموازنة خلل بنيوي، نحن علينا دين، ونريد أن نخفض الدين، ونريد أن نخفض العجز، دون أن نشط القطاعات الانتاحية بشكل منهجي ورؤية واضحة، وبرنامج محدد وخطة زمنية مدروسة.

هناك خطوتان إيجابيتان في الموازنة أسجلهما للحكومة: أننا وضعنا أموالاً لدعم الصادرات، هذه إيجابية، ووضعنا أموالاً لزيادة موازنة وزارة الزراعة، هذه إيجابية. ولكن بالخطة الزراعية هناك مكملات لم تلحظها الموازنة على الإطلاق، لا بالتسليف، ولا بالزّي، ولا بالإرشاد، ولا بالتسويق. وصلنا إلى آخر مرحلة ووضعنا أموالاً لكي نسوّق ربما بضاعة لا يمكننا أن نبيعها، وقد حكيّا هذا الكلام بلجنة المال والموازنة، وأكدنا عليه، وأنا كرئيس لجنة زراعة أقول: أن خطوة الحكومة في رصد مبلغ ٥٠ مليار ليرة لدعم الصادرات، وزيادة موازنة وزارة الزراعة خطوتان إيجابيتان لكن غير كافيتين للنهوض بالزراعة. نريد خطة للزراعة، خطة دولة وليس خطة وزارة زراعة، لا يكفي أن يضع وزير الزراعة خطة، ثم يأتي وزير آخر فيلغيها، أو تأتي حكومة أخرى فتلغيها. نريد خطة للزراعة في لبنان، برؤية متكاملة ومنهجية واضحة وأهداف محددة على وقت زمني محدد.

أما موضوع السياحة والصناعة، فإننا لا نزال نسمع عن الخطط، إذا كنا نريد أن نسدّد الدين يا دولة الرئيس يجب أن يكون عندنا إنتاج، سنبيع وسنخصص! ستتكلّم بعد قليل عن الخصخصة، سنبيع أملاك الدولة ونخصصها، ولكن هذا ماذا يفعل؟ هذا ربما قد يطفىء جزءاً من الدين العام، ولكن إذا البلد لم يبدأ بالإنتاج بالزراعة وبالسياحة وبالصناعة فهذا يعني أنه لا يمكننا أن نبني اقتصاداً يستطيع أن يوظف خطة الدولة في إطفاء الدين العام لمعالجة الخلل البنوي في الاقتصاد وبالتالي معالجة الدين العام.

وفي الموازنة أيضاً، قطب مخفية، مثلاً كلام الفدلّة الذي سمعناه عن رسملة الضمان الاجتماعي، صودف أنني كنت مسافراً وسمعت معالي الوزير يردّه عن موضوع الفدلّة.

بهذه الأمور وغيرها، نسمع كلاماً كثيراً نسمع تصريحات، ربما أنني واحد من الذين يصرحون ويحكون، ولكننا لا نخلص لأية نتيجة، أي أنه ليس هناك موضوع ينتهي في البلد لكي نقول: هذه هي الحقيقة أيها المواطنون.

كل المواضيع تبقى مفتوحة، كل المواضيع تبقى (مشوشة) كل المواضيع تبقى غائمة وغائبة، والناس تحكي ما تريده، نحن كنواب نحكي ونسأل ولا تأتينا أجوبة شافية وكافية، والآن لدي ملفان أو ثلاث ملفات سأحكي بهم. هذا الأمر يضع المواطنين ويضع البلد أمام أسئلة بلا أجوبة، وأمام واقع يطال بحد ذاته السياسة والسياسيين، أننا سنفقد مصداقيتنا أو فقدنا مصداقيتنا أمام المواطنين.

سأتناول بكلمتي أربعة عناوين:

العنوان الأول يتعلق بعلبك - الهرمل .

نريد أن نسأل الحكومة أن تنشر تقريراً تصنف لنا هذه المناطق بمستوى الحرمان، لأننا كل ما تكلمنا عن الحرمان في بعلبك - الهرمل لا يبقى أحد في البلد غير محروم. طريقة مدروسة أو منظمة أو (مدفوشة) لا نعرف، هل معقول أن كل لبنان محروم وعلينا ٢٦ مليار دولار وسيصبحون ٢٧ مليار دولار دين في آخر السنة؟ إذا كانت الحقيقة هكذا، فهذه كارثة، الدولة، أو الحكومة يمكنها أن تقول يمكنها أن تصنف لنا المناطق، بعلبك - الهرمل وغيرها من المحافظات والأقضية فلتضعهم لكي نعرف حالنا وما إذا كنا نحن موهومين مما نعاني في هذه المنطقة، فقولوا لنا. إذا كان اللبنانيون يعيشون مثل أهل بعلبك - الهرمل فقولوا لنا، إذا كل المناطق مثل بعلبك - الهرمل بكل نواحي الحياة فقولوا لنا. أما إذا كان الموضوع، موضوع الطائفية والمناطقية والمذهبية في هذا البلد، فنحن مواطنون، نحن مواطنون دفعنا بالدم، بالمقاومة دفاعاً عن البلد وعن وحدته وعن عروبتة، نحن مواطنون لنا حق كغيرنا، فلتقرر الحكومة وتقدر مستوى الحرمان في ما بين المناطق، وتقرر على أساس هذا الأمر الانفاق، لأنه لا يصير ولا يجوز أن نبقي بهذه الدوامة.

تعاطي الحكومة مع بعلبك - الهرمل هو تعاطي أهمال وتنكّر ونسيان وتجاهل ليس له حدّ، وليس له مثيل، وهذا يكفي لقد وعدنا بمجلس إنماء لبعلبك - الهرمل! وابتدأنا وعود واضحة وصريحة ونفاجأ اليوم بتوصية اللجنة الوزارية التي تريد أن تعطينا وحدة في مجلس الإنماء والاعمار أو شعبة من وحدة في مجلس الإنماء والاعمار، أن مجلس الإنماء والاعمار منذ عشر سنوات لم يتذكر هذه المنطقة، منذ عشر سنوات ونحن ننتظر، عشر سنوات والحكومة تعرف المعاناة في هذه المنطقة، بلا أفق وبلا نهاية وبلا نتيجة، وبنكران وتجاهل غير معهود في هذه الدولة.

نحن نقول: بالنسبة للوحدة الإدارية، هذا أمر غير مقبول عندنا، غير مقبول عند أهل بعلبك - الهرمل وعند كل فعالياتنا. وأنتم مطالبون بمسؤوليتكم أمام المواطنين أن تتحملوا هذه المسؤولية، ونحن نقدّم اليوم، أو لقد قدمناه ووزعناه، إقترحاً بتخصيص هذه المنطقة بمبلغ ٣٠٠ مليار ليرة لمشاريع محدّدة درسها مجلس الإنماء والإعمار، ودرستها الوزارات المختلفة ومنذ عشر سنوات ونحن نسمع وعوداً بها، لا بل أنها صدرت في بعض القوانين، مثل القانون في مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية.

طريق الحدود السورية شمالي المصنع، كل الطرقات تعمل في البلد إلا هذا الطريق، كل الطرقات نجد لها أموالاً نستدينها إلا لهذا الطريق. مشاريع الري! نسمع عن مشاريع الري، يعني حلم العاصي، واليمونة، والسدود، في بلد يعاني من أزمة المياه، وسيعاني من أزمة مياه. نقول ومن على هذا المنبر:

لا تدفعونا إلى السلبية، لا تدفعونا إلى أن نكون مهينين لاتخاذ خطوات تتصاعد في سلبيتها، نحن أهالي بعلبك - الهرمل أقولها بكل وضوح، لأن الدولة والأمم المتحدة والدول المانحة وأقول الدولة في الأساس لأنها هي المسؤولة، تجاهلتنا طيلة السنوات الماضية، وصبرنا طيلة السنوات الماضية على حرماننا وظلم ذوي القربى لنا، وهذا أمر لن نتحمّله بعد اليوم.

هناك موضوعان في بعلبك - الهرمل لا ينتهيان: موضوع عمال مصالح المياه وموضوع الكهرباء. هل من أحد يعرف كم عمر موضوع عمال مصالح المياه؟ وأن هناك موظفين لا يتقاضون رواتبهم منذ أربع أو خمس سنوات؟ وتمر وزارة تلو الأخرى والموضوع لا ينتهي. هؤلاء الموظفون أليسو من البشر؟

هناك حلقة مفرغة. ما هي؟ المواطنون يريدون أن يتقاضوا رواتبهم، يجب على المصلحة أن تأتي بالأموال ولكي تأتي بالأموال المصلحة تحتاج إلى مياه ولكي تؤمن المياه تحتاج إلى شبكات، ولكي تنشئ الشبكات تحتاج إلى أموال. «وبرمو بهالدويرة». وفي بعلبك - الهرمل المشروع الذي ينفذ في خلال سنتين يحتاج إلى أربع أو خمس أو ست أو سبع سنوات لكي ينفذ، ولغاية الآن نصف القضاء بلا تمويل لمشاريع المياه وبالخصوص مدينة الهرمل. أن شبكة المياه في مدينة الهرمل عمرها ٥٠ سنة. تجري فيها أفاعي وعقارب. لا نستطيع أن نعرف لماذا، ألا نقدر أن نجد لها تمويلاً؟

أما موضوع الكهرباء، لقد انشأوا لنا معملاً. هذا المعمل بالنسبة لنا، ضجيج ودخان إنما ليس كهرباء، ضجيج ودخان وليس كهرباء. والحكومة تظننا لا نرى، عيوننا لا ترى في الليل أن هناك مناطق لا تنظف في الكهرباء. إنما مدينة بعلبك حيث يوجد فيها المعمل ذو انتاجية عالية، نعرف من المعمل الضجة والدخان. وعندما نراجع نتلقى التطمينات. أي عندما نراجع ونرفع الصوت عالياً يتحسن الوضع ليومين أو ثلاثة. وبعد ذلك نعود كما كنا.

في هذا الأمر، أيضاً لا تدفعونا لأن نقول لهذا المعمل «لم نعد نريدك».

أريد أن انتقل من موضوع بعلبك - الهرمل إلى مواضيع أخرى كالمدل - ايسر. أيضاً أريد أن أعالج الموضوع بشكل أشمل. نحن عندنا مشاكل في مؤسسات كثيرة إنما كيف نعالجها دائماً؟ نعالج بطريقة «منشوف الضعيف ومنعمللوا تلي».

هناك عجز في المدل أيسر حسناً، قيمة العجز كذا وعلى فكرة، العجز يختلف أرقامه بين مسؤول وآخر.

أي إذا سألتهم ثلاثة أو أربعة مسؤولين في الدولة، كل واحد يعطيكم رقماً مختلفاً عن الآخر.

إذا ممّ يتكون العجز؟ شق من العجز هو رواتب الموظفين. إنما لا أحد يسأل عن ملف النفط في الشركة ولا أحد يسأل عن ملف الطائرات السنغافورية، لا أحد يسأل عن ملف الصيانة ولا أحد يسأل عن ملف «Catering» في هذه الشركة، ولا أحد يسأل لماذا هناك خطوط رابحة أقفلت وخطوط خاسرة فتحت؟! لا أحد يسأل أن هناك شركة تخسر والـ «Air France» لها حصة، لماذا نشترى الحصة؟ هناك من بين زملائنا النواب رؤساء مجالس إدارات لشركات رابحة ومنتجة لأنها خاصة، إنما شركة خاسرة الـ «Air France» لها حصة أعتقد حوالي ٢٠٪، تأتي الدولة اللبنانية تشتري حصة الـ «Air France» في شركة خاسرة؟! «والأنكى من هيك» نعود ونأتي بالـ «Air France» مستشار. أنا أريد أن أفترض أن كل هذه الاسئلة غير صحيحة، وأنا عضو في لجنة الأشغال.

جاء الموظفون لعندنا، وجاءت النقابات كلها، وطرحوا هذه الأسئلة. مدير الشركة لم يأت، وممثل الحاكم أو المصرف المركزي لم يأت. والحكومة لا تجيب على هذه الأسئلة. بالرغم من أن هذه الأسئلة طرحت في وسائل الإعلام. ما هو أهون شيء، الموظفون، رغم أن تقرير الـ I.F.C. يقول برنامج تقاعد اختياري مسبق. لقد دفعنا الأموال للـ I.F.C.، لماذا؟ لكي تقدم تقريراً. جاء التقرير فنعمل بعكسه! كما تلاحظون أنا طرحت اسئلة ولم أجب. من يستطيع الأجابة عن هذه الاسئلة؟ من يجيبني عن سبب الخسارة في الـ M.E.A.؟ هل السبب فقط الموظفون؟ الموظفون ٣/١ ثلث الخسارة بحسب التقارير. إذاً الثلثان المتبقيان ممّ يتأتيان؟ ومن المسؤول؟ ولماذا؟ «أحسن شيء وأهون شيء في الدولة أن نأتي بالضعفاء ونعملهم أتلي ونرميهم في الشارع».

هناك سؤال طرح وأعتقد أنه أجيب عنه من دون جواب وكنت أنا حاضراً: «هل هناك توظيف في الـ M.E.A. بعد قرار الصرف؟» قيل: نعم.

هل هناك توظيف في الأنترا؟ قيل نعم. وفي الكازينو؟ قيل: نعم.

حسناً، إذا كان هناك توظيف فلماذا؟ وإذا لم يكن هناك توظيف يقال «لا»، أنما يجب أن يقنعونا بالنفي. أنا أريد أن أسأل، هل هكذا نريد أن ندير دولة؟ بهذه الطريقة أي أن نجلب الضعيف في البلد ونحاسبه ونعاقبه ونضع عليه كل الحمل؟ لا تدار الدولة بهذه الطريقة.

دولة الرئيس، أنا بصفتي عضواً في لجنة الاشغال، أطلب بلجنة تحقيق برلمانية بموضوع الـ M.E.A. لأن هذه النقابات قدمت لنا تقارير ومذكرات. لربما يكذبون، ربما هذه النقابات ليست صادقة، لا يقولون الحقيقة لنعاقبهم، «هيك هيك نازلين بالضعاف بهالبلد وعم نعاقبهم».

سألوا اسئلة ووضعوا بحضور رئيس اللجنة الأستاذ محمد قباني، مذكرات تتضمن كمّاً هائلاً من الأسئلة. لنجيبهم ونقول لهم أنه غير صحيح ما يقولون، الأوضاع ليست هكذا. يجب أن نجيب على أسئلة طرحت في الإعلام وفي الصحافة، «مش أنو منجيب هالضعاف ومنفش خلقنا فيهن».

موضوع الهاتف الخليوي، حسناً فعلت الحكومة وأخذت قرارها بعد أربع سنوات ونيف من الانتصار. هنا عندي سؤال ولن يكون رأيي سلبياً بهذا الموضوع.

أنما أريد أن أسأل: هل يوجد تقرير يوزع علينا ويقارن؟ كان هناك أربعة أو خمسة خيارات في موضوع الخليوي، لماذا اختارت الحكومة هذا الخيار وليس أحد الخيارات الأربعة الأخرى. لماذا؟ أي خيار هو أربح للدولة؟ هذا الخيار ندفع كذا ونحصل كذا ونصل لهذه النتيجة. اخترنا هذا، حسناً. هناك اسئلة ايضاً طرحت. والمؤسف أن ممثلي الشعب محتارون بأي جواب وبأي رأي يأخذون وكأن الأمور سياسية ومزاجية. الأمور أرقام ووقائع. لا يجوز أن تكون مزاجية، لا بمزاجي ولا بمزاج غيري. الأمور هي أرقام ووقائع وحقائق. من يقدم هذه الأمور، الأرقام، الوقائع والحقائق؟! الإدارات المختصة والوزير المعني ورئيس الحكومة. لا يجوز أن نبقي

نتكهن بالحقائق والوقائع والأرقام. المطلوب أن نحصل لنحاكم ونحاسب على هذا الأساس. إلا إذا كان المطلوب أن نبقي ضائعين ويبقى كل واحد في موقعه السياسي، ولا أحد يتحاور مع الآخر الحوار الحقيقي والهادف والبناء.

ونختم بموضوع المازوت حيث يعتصم السائقون العموميون في الخارج اليوم. الحكومة هي التي أقرت القانون ودفعت بالناس لشراء سيارات على المازوت. أحالت ألينا مشروع قانون ونحن اقربناه كنواب والناس اشتروا سيارات على المازوت.

رئيس الحكومة: هناك قانون يمنع استعمال السيارات على المازوت. وبالتالي إذا كان هناك من تقصير فالتقصير هو عندما وضعوا محركات على المازوت ولم توقفهم الحكومة.

إذاً الموضوع ليس موضوع أن هناك قانوناً يسمح بالمازوت. القانون يمنع المازوت.

أنا نتكلم عن سيارات التاكسي التي استعملت محركات المازوت وبشكل مخالف للقانون.

حسين الحاج حسن: عظيم. مما يعني أن القرار لا يمنع الفانات العاملة على المازوت.

رئيس الحكومة: صحيح. القانون يسمح للفانات.

حسين الحاج حسن: القانون يسمح للفانات. هل الحكومة عندها نية لتمنع الفانات؟

رئيس الحكومة: هناك مشروع قانون يحضر لتوقيف الفانات.

حسين الحاج حسن: حسناً. هنا السؤال، وأنا قصدي أن أصل إلى هنا. السؤال: إذا كانت السيارات العاملة على المازوت غير مقررة بقانون، فالحكومة تساهلت مع الأمر حوالي أربع أو خمس سنوات، أو ثلاث سنوات. والحكومة تسمح في الوقت نفسه باستيراد محركات المازوت للتراكتورات الزراعية. وفي الوقت نفسه تقول دولة الرئيس أنكم بصدد إرسال مشروع قانون تمنعون فيه الفانات العاملة على المازوت.

نحن نسأل ما ذنب المواطن الذي اشترى الفان على المازوت وما زال يدفع ثمنه بالتقسيط لغاية الآن.

رئيس الحكومة: الفان، لأن الحكومة سمحت له فهي مجبرة أن تتحمل المسؤولية. أما الأمر الآخر فهو مخالف للقانون.

حسين الحاج حسن: كيف نعالجه؟ بأن نقطع أرزاق الناس وسط الأزمة الاقتصادية والمعيشية؟ أو أن هناك أسلوباً آخر للمعالجة؟ يقضي بإيجاد حلّ لهؤلاء المواطنين الذي يعتاشون من هذه السيارات بوسط هذه الأزمة الخانقة؟! هنا السؤال.

دولة الرئيس، أريد أن أختم بالقول أن أكبر أزمة بالدولة هي عدم وجود سياسات متماسكة

ومتكاملة وواضحة حتى لدى المجلس النيابي. وهذا الكلام أعتقد عمره من عمر أول مجلس ما بعد الطائف.

نحن كنواب، اذا سألنا النواب هل من أحد عنده خطة إعمارية إنمائية تلتزم بها الدولة اللبنانية ومقرة من المجلس النيابي؟

رئيس الحكومة: كانت هناك خطة موجودة وضعتها الحكومة السابقة وصوت لها يا سعادة النائب. خطة موضوعية من قبل الحكومة السابقة وانتم بالذات صوتتم لها.

حسين الحاج حسن: دولة الرئيس،

أنا برأيي وبمعلوماتي أنه ليس هناك من خطة. نريدها، نريد أن نراها. أين تنفذ هذه الخطة؟

لو كانت هناك خطة لعرفت وعلمت كل منطقة، وعرف وعلم كل نائب أين يكون دوره وموقعه، وأين يكون دور وموقع كل منطقة في هذه الخطة.

لو كان هناك خطة لعرف كل قطاع انتاجي أين وفي أي تاريخ وفي أي تحديد تحل مشاكله.

لو كان هناك خطة لعلمت بها القطاعات الانتاجية التي تشكو من غياب الخطة.

أنا كنائب أقول لك، لتبرز لي الحكومة خطة تقول لي متى تنتهي مشاكل مياه الشفة في لبنان وبالأخص في بعلبك - الهرمل.

أين ومتى تنتهي مشاكل الصرف الصحي في كل المناطق. أريد أن أعرف أي مشكلة فتحت في هذا البلد وانتهت بالحل.

الخطة ما هي؟ الخطة هي برنامج زمني يقول نبدأ بهذا التاريخ وننتهي بذاك التاريخ. منذ عشر سنوات ونحن نسمع الكلام نفسه عن الانماء المتوازن وعن القطاعات الانتاجية وعن العمالة والبطالة وعن كل المواضيع. واذ بنا نقول نفس الكلام كل سنة.

زملائي النواب ألا يعيدون نفس المطالب كل سنة تقريباً. تقريباً نكرر نفس المطالب كل عام أمام المواطنين وفي اللجان المشتركة وفي اللجان النيابية. اذا كانت خطة قولوا لنا متى تنتهي. اذا كانت هناك خطة قولوا لنا كيف نتدرج بالتوقيت الزمني. لا يجوز بهذه الطريقة.

أختم يا دولة الرئيس بهذه النقطة لأقول أن الناس ملوا.

الرئيس: قبل أن تحتم لي ملاحظة صغيرة، «وكلامك على الراس» ما عدا موضوع السيارات العاملة على المازوت.

اليوم صباحاً، تأخرت عن الجلسة، زميلنا الكريم، حتى أقابل الناس الذين يتظاهرون في

الخارج، ومن بينهم نقابة السيارات العمومية وصادف أن الرئيس الحريري وصل في الوقت نفسه، اجتمعت بهم وأياه. وكان هناك كلام واضح وصريح في هذا الموضوع، وهؤلاء الناس الذي سمح لهم، لا بد أن يعوّض عليهم. يجب أن نغير سيارات المازوت. لا نستطيع أن نترك المازوت بالبلد بهذا الشكل. وهذا توجه نيابي من البيئة وغيرها، ولكن يجب اعطاء تعويض لهؤلاء الناس مقابل تخليهم عن محرك المازوت وأن يستبدلوه بمحرك على البنزين.

هذه الأثناء أعرف أن معالي وزير الداخلية قال لهم أيضاً: «انني إلى جانبكم». لذلك لم يكن هناك مبرر ابدأ أن يحصل في الخارج ما حصل طبعاً هذا الكلام ليس موجهاً لك - لكن بما أنه جرى الحديث عن هذا الأمر لأن المجلس النيابي دائماً تكون أبوابه وساحته مفتوحة لأي اعتراض ولأي احتجاج ضمن الأصول.

الأمر الذي حصل لا يجوز لا سيما وأن موقف رئيس الحكومة، للتاريخ، كان إيجابياً، وموقف وزير الداخلية أيضاً كان إيجابياً. لا أعرف لماذا حصل هذا الأمر.

حسين الحاج حسن: نحن، الموقف الايجابي نشمونه.

أختم دولة الرئيس، وأنا كرئيس لجنة زراعة لأقول. ما شاهدته وما عايشته خلال هذه الفترة بالزراعة والسياحة وأعتقد ببقية القطاعات، اننا نحتاج إلى رؤية شاملة ومتكاملة وإلى خطة وإلى برنامج زمني في كل شأن من شؤون الحياة في لبنان. ومن دون هذا الأمر فاننا ربما نكون نتخط خط عشواء وننفق المال في بعض الأحيان بلا نتيجة.

وأظن أن من مسؤولية الحكومة ومن مسؤولية المجلس النيابي أن نخطط معاً وأن نرصد الأموال معاً وأن ننفق معاً لكن من ضمن هذه الرؤية المتكاملة والشاملة. وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل قبلان عيسى الخوري.

قبلان عيسى الخوري: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

لقد تناولت جلسات المجلس، الأسبوع الفائت عدداً من الموضوعات التي تتعلق بفذلكة الموازنة، ورسملة الضمان الاجتماعي، وفخ المديونية، والعلاقة المتشنجة بين أهل الحكم والناس من جهة، وبين الناس والناس من جهة ثانية، وانتهت الجلسات بكلام عن التنصت والمتنصتين، وصولاً الى التساؤل حول مصير نظامنا الديمقراطي.

دولة الرئيس، لقد اختارنا اللبنانيون لتمثيلهم في المجلس النيابي، ولنحمل همومهم الحياتية والوطنية، ونسعى الى تحقيق طموحاتهم في عيش حر كريم، واختيارهم لنا يضعنا أمام مسؤوليات جسام في هذه الظروف الحرجة من تاريخ لبنان والمنطقة.

فمن جهة ظروف مالية واقتصادية قاهرة تشدّ الخناق على رقاب اللبنانيين، ومن جهة ثانية عدو اسرائيلي يربض على حدودنا يتحفز للانقضاض علينا، وتهديم صيغتنا الحضارية الفريدة، مستهدفاً وجودنا ومصيرنا لبنانيين وفلسطينيين وسوريين وعرباً.

انه مشهد مفزع يا دولة الرئيس على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهنا أتساءل هل ما نسمعه ونراه داخل مجلس النواب وخارجه من نقاشات وخلافات هو بمستوى التصدي لهذا المشهد.

لقد تعودت منذ أن دخلت الى هذه الندوة قبل خمسين عاماً أن أشهد للحق ولا شيء غيره.

وبهدي من الحق أقول أنّ الأداء السياسي لبعض رجالات الدولة لا يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقنا جميعاً في هذه الظروف الحرجة، لا بل أنّه تراجع عمّا كان عليه في بعض الحالات وبعض السجلات.

وهنا أسمح لنفسي أن اردّد عبارة قالها الجنرال ديغول:

Nous sommes là pour faire l'histoire, et non les petites histoires.

فوثيقة الوفاق الوطني التي كرّسها المجلس النيابي في حينه تطبق الآن بصورة انتقائية، وأحياناً مزاجية لا بل أنها أحدثت المزيد من الخلل والقلق والهواجس في توازننا الوطني. فيقدر ما تحتاج البلاد الى موازنة مالية قادرة على معالجة العجز، وسد الديون، وتنمية البلاد، بقدر ما نحن بحاجة الى موازنة وطنية سليمة بين الهواجس والآمال، بين المخاوف والتطلعات، بين الحقوق والواجبات، وبين اللبناني واللبناني الآخر، حتى يصاب بنياننا الوطني وتتعزز وحدتنا، فنحلّ مشاكلنا المالية والسياسية معاً.

والديمقراطية التي اخترناها نظاماً لعملنا السياسي تنتهك كلّ يوم باسم الطائفية والمذهبية والمحسوبية الشخصية، والمناطقية والممارسات المتنوعة غير المقبولة.

والانتصار الكبير الذي حقّقه لبنان المقاوم الموحد في الجنوب والبقاع الغربي، والذي رفع اسم لبنان عالياً، بدل أن يحصن وتستثمر العوامل التي حققت هذا الانتصار نجده يتحول الى فريسة للتجاذبات السياسية والحسابات الظرفية العابرة.

والعلاقة مع سوريا التي تربطنا بها وحدة المسار والمصير، وتشدنا اليها روابط التاريخ والجغرافيا، والعمل القومي الواحد، بقدر ما تحتاج الى تعزيز وتعميق، تحتاج بقيادة فخامة رئيس الجمهورية الى مصارحة وحوار دائمين لتنقيتها من الشوائب والأخطاء.

وبالمناسبة فإن عملية الانتشار للجيش السوري الشقيق أحدثت ارتياحاً بين كافة الأوساط اللبنانية. وأنا واثق من أنها ستكون دعامة لعلاقات أكثر استقراراً ومتانة وانسجاماً بين البلدين الشقيقين.

دولة الرئيس، اذا كانت السياسة تحمي الاقتصاد، فان الاقتصاد يجوهر السياسة، لكن السياسة والاقتصاد لا نفع لهما اذا لم يكونا في خدمة لبنان وشعبه القلق على مصيره، وهنا أسأل كلّ واحد ممّا هل ما نقوم به في مجلس

النواب وخارجه، يمليه علينا ضميرنا ووجداننا الوطني، من أجل خدمة وطننا، وتماسك أبنائه؟ هل ما نقوم به يتلاءم مع الظروف الحرجة التي نجتازها اليوم.

إن شعبنا ينتظر من قياداته أن تتوحد فتكون على مستوى المسؤولية في تعزيز وحدته، وفي توفير لقمة عيشه وفي تحقيق أمنه واستقراره، فهل نحن على مستوى تطلعاته، أمل ذلك. وشكراً.

الرئيس: الكلمة الأخيرة للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، أيها الزملاء،

نحن مدعوون لمناقشة الموازنة العامة. وانني أستطيع أن أصفها بأسماء عديدة باستثناء الموازنة. فهي كل شيء ما عدا الموازنة. واعذر الحكومة لأننا ما زلنا في الحالة التي وصفها رئيس الحكومة السابق الدكتور سليم الحص ببيانه الوزاري عندما قال: «ولا بد من الحؤول دون استمرار عجز الخزينة وتنامي الدين العام لأن الحكومة ترى أن اقتصاد البلاد لا يمكن أن يتحمل استمرار الدوران في الحلقة المفرغة حيث يؤول العجز إلى زيادة مديونية الدولة، وتؤول هذه الزيادة إلى ارتفاع في خدمة الدين العام وبالتالي عجز الخزينة». ونحن ما زلنا في الحلقة المفرغة. طبعاً الحكومة تعطي الإعلام جرعات من الأمل وأنا مع دعم أي خطوة يمكن أن تخرجنا من الحلقة المفرغة. وكان بوسعي أن أتكلم كثيراً عن الموازنة ولكنني أكتفي بهذا القدر من الكلام عنها، لأنها لا تستحق أكثر من ذلك.

ولكن ما جعلني أقدم على الكلام الليلة، وأنا كنت في حالة تردد عما إذا كنت يجب أن أتكلم أم لا هو بعض الأمور الأساسية المتعلقة بوفقنا الوطني.

هذه الأمور الأساسية التي تجعلنا لا نقرأ في كتاب واحد فلا بد لي من العودة والتذكير لمن يعرف، وإعلام من لا يعرف بأنه منذ نشوء لبنان، قيض للبنانيين أن يكون لهم وطن، ولكن لم يقيض لهذا الوطن دولة لأسباب جوهرية وهي العجز على الأجابة عن اسئلة اساسية في تكوين الوطن.

هل لبنان لجزء من أهله أم هو لكل أهله؟ هل لبنان على جزء من أرضه أو على كل أرضه؟ هل لبنان هو وطن مؤقت أم هو وطن نهائي؟ وبالتالي هل لبنان عربي الهوية والانتماء أم لا؟ ومن أجل عدم الأجابة على هذه الاسئلة المتعلقة بهويتنا الوطنية وهويتنا العربية كان الالتباس في نظامنا السياسي. فالنظام جمهوري أو غير جمهوري، رئاسي أو غير رئاسي، ملكي أو غير ملكي، وهو كل شيء وهو لا شيء.

لا شك، لا نستطيع أن نغمض حق رجال الاستقلال. نكرمهم ونحتفل بذكراهم سنوياً لأنهم نقلوا الوطن من حالة الانتداب إلى حالة الاستقلال، ولكن تمهيداً لقيام الدولة التي لم تقم حتى هذه الساعة.

أيها الزملاء، الوفاق الوطني انطلق من حل هذه الاسئلة البنيوية ومن هنا كان الكلام عن أن لبنان هو وطن وسيد وحر ومستقل، وأن لبنان هو لجميع بنيه وأن لبنان هو وطن نهائي. وبالتالي هو عربي الانتماء والهوية.

وبالتالي فهو يقوم على نظام جمهوري ديموقراطي برلماني يقوم على احترام الحريات وفي مقدمها حريات الرأي والمعتقد، وعلى العدالة والمساواة بين اللبنانيين. ومن هنا مبدأ الفصل بين السلطات لحماية هذه الحريات، وأخيراً لأن المقياس والمعيار لصحة أو لا صحة أي توجه من توجهاتنا إنما هو وحدة لبنان والعيش المشترك.

والعيش المشترك بتعريفنا هو الذي يقوم على مسلمات هي الحرية، هي المساواة، هي التكافل والتضامن، هي الولاء التام للوطن الواحد لبنان.

ومن هنا كان الأنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واقتصادياً، واعتبار هذا الأنماء المتوازن ركناً أساسياً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

عندما اتينا على مسألة الخطة، خطة التنمية الشاملة العائدة لهذا المبدأ الدستوري الذي أصبح في صلب الدستور، إنما عينا الولاء للوطن، الوطن الكامل لكل بنيه وعلى كامل أرضه. ولا يمكن تحقيق هذا الولاء التام إلا بالوضوح. وهنا يمكن أن استعير من الرئيس الحريري من برنامجه الانتخابي عندما ختمه بالقول: «المسألة مسألة رؤية ثم رؤية ثم رؤية». وأنا أقول المسألة هي خطة التنمية الشاملة التي تحقق هذا المبدأ الذي هو لبنان لكل أهله ولبنان على كامل أرضه ولبنان نهائي بشكل كامل. إذا لم نضع هذه الخطة كيف يمكن أن نحقق هذه الغايات الوطنية الأساسية؟!

البعض يرى بأننا في موقع النقابة أو في موقع مطلبين نطالب لهذه المنطقة أو لتلك المنطقة أو لهذا الجانب أو لهذه الطائفة أو لتلك الطائفة، هذا غير صحيح. خطة - التنمية الشاملة - هي التي توضح أن لكل منطقة مكانها في الاهتمام الحكومي وفي اهتمام الدولة بكامل سلطاتها. الدولة على تنوع السلطات فيها هي دولة واحدة، ونحن جميعاً مجلساً وحكومة ورئيساً وشعباً، نحن في خانة واحدة من المسؤولية. فلا يمكن إلا أن نقوم بهذه المسؤولية.

أيها السادة، أيها الزملاء،

هذا الأمر أمر أساسي، سمعت منذ لحظات أن رئيس الحكومة قال أن الحكومة السابقة قد وضع خطة خمسية شاملة لجميع المناطق. نحن نطالب بوضع هذه الخطة وبعرض هذه الخطة على مجلس النواب وعند ذلك لا يكون هناك أي مشكلة في أية منطقة وفي أية فئة. غير أن هذا لا يكفي. جميع الأمور وجميع خطط التنمية وجميع الخطوات تتطلب إمكانات مادية. وهنا يأتي الجواب: «العين بصيرة واليد قصيرة».

نحن نذهب إلى المكان الذي لا يكلفنا أي شيء، وهو على رأس الإصلاحات السياسية والدستورية التي اقترها هذا المجلس ألا وهي السلطة القضائية المستقلة الشاملة الحاكم والمحكوم. وهنا أعود وأذكر دولة رئيس الحكومة ببيانه الانتخابي أيضاً عندما ركز على هذه النقطة.

نحن، أيها الزملاء، في إطار اللقاء الوطني النيابي تقدمنا باقتراح قانون لتحقيق السلطة القضائية منذ العام

١٩٩٧. وهذا الاقتراح أمام لجنة الإدارة والعدل. كما تقدمنا أيضاً باقتراح جعل سن الناخب ١٨ سنة. ولكن لنبق بالمسألة الأساسية التي هي السلطة القضائية.

أيها الزملاء، نحن على خلاف حاد مع الحكومة بعد أن أصبحت حكومة ونسيت البيان الانتخابي لرئيسها. فعندما ننظر ببيانها الوزاري نجد أنها غيرت رأيها. بالأمرس تابعت حركة وزير العدل الذي تربطنا به كل مودة، ولكن هذه الحركة أخافتنا حقيقة، هذه الحركة تمثلت باقتراح قانون أقره مجلس الوزراء خلافاً لأحكام الدستور وهو يبقى على الهيئات القضائية كهيئات ويرفض أن يجعلها سلطة، وهذا لا يفي بالغرض على الإطلاق لأننا سنعود للمسألة الاقتصادية لنقول لا أحد يوظف عندنا إذا لم نضمن حقوق الناس وأموال الناس وحياة الناس. إذا لم يكن عندنا سلطة قضائية مستقلة عبثاً نحاول. المدخل هو السلطة القضائية المستقلة. ورأينا أن وزير العدل لتأكيد هذا المنحى الذي لا يمكن أن يتفق مع أحكام الدستور ولا مع أحكام الوفاق الوطني هو تعمد قيامه بزيارات للهيئات القضائية. كل هيئة بمفردها وأن يظهر على صفحات الصحف مترسلاً كل هيئة ذهب ليزورها. وهذا أمر يتناقض مع استقلال القضاء ويتناقض مع فكرة فصل السلطات. فضلاً عما ورد بعود معالي وزير العدل لهذه الهيئات من أنه سيعمد إلى العمل على زيادة رواتب القضاة.

عندما تصبح السلطة القضائية سلطة ومستقلة فهي ليست بحاجة للسلطة التنفيذية أو لأحد أن يزيد رواتب القضاة، عند ذلك السلطة القضائية هي التي تحدد تعويضات القاضي الذي هو صاحب رسالة وليس موظفاً. هنا أعود لما وصفه العالم الدستوري الدكتور آدمون رباط، رحمه الله، بمقدمة وثيقة الوفاق الوطني، اذ قال: «لقد حرصت وثيقة الطائف على استهلال القسم الأول من نصها بإشارة أولاً، إلى بيان المبادئ والاصلاحات المتفق عليها وقد أوردت بعدد واحد ما وصفته بالمبادئ العامة. وهذه المبادئ العامة لقد اعتمدها المجلس النيابي اللبناني وجعلها مقدمة للدستور بدون ادماجها في مواده، وذلك على ما يبدو لإضفاء صفة القدسية عليها، لأنها في حقيقتها الموضوعية انماهي بمثابة الإعلان الدستوري لما يستند إليه لبنان من الأركان الثابتة وما يؤمن به الشعب اللبناني من العقيدة وهي الخاصية التي تتضح في كل بند من بنود هذه المقدمة - الاعلان الذي تنضوي كل كلمة منه على حل لإشكال نفسي وسياسي طالما تسبب منذ تأسيس دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ بالمناظرات المتضاربة والعنيفة».

أيها الزملاء، أن كل تأخير أو كل تلكؤ أو كل تباطؤ وقد مرّ أكثر من عشر سنوات على ما قرره الدستور، كل تباطؤ انما يشغل مسؤولياتنا جميعاً، مجلساً وحكومة. فعلينا أن نذهب إلى المصالحة بعضنا مع البعض الآخر، لا المناكفة. علينا أن نذهب إلى التطبيق الفوري، وفي مقدمة التطبيق السلطة القضائية المستقلة. وهنا، اطلاقاً اجزم أنها لا تكلف الخزينة قرشاً واحداً بل تحتاج إلى ارادتنا جميعاً، إلى القراءة من كتاب واحد، إلى التمسك بالوحدة والعيش المشترك. نحن في مفترق خطر، وهنا لا بد لي من التأكيد على النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني لأن التكوين اللبناني الاجتماعي والسياسي لا يمكن أن يستمر ويقوى ويتعزز إلا بالنظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني القائم على مبادئ الحريات العامة.

أن كل نوع من أنواع الحكم دينياً كان أم طائفيّاً أم فرديّاً أم عسكريّاً، هذه الأنواع من أنواع الحكم لا يمكن أن تكون صالحة للمجتمع اللبناني وللتكوين اللبناني.

أنا سأقتصر في كلامي على هذه النقطة، نقطة السلطة القضائية المستقلة التي هي وحدها تضمن انقاذ لبنان من أزمته الإقتصادية كما حصل في بلدان كثيرة وخصوصاً في بلد كبير مثل إيطاليا حيث بعد أن أصبح في الحضيض لم يستطع أحد أن ينقذه إلا القضاء والقضاء المستقل الشامل الحاكم والمحكوم وشكراً.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية فؤاد السنيورة.

وزير المالية: دولة الرئيس، السادة أعضاء مجلس النواب،

كانت جلسات مناقشة الموازنة فرصة للحكومة وللشعب اللبناني للاستماع إلى مداخلات الإخوة النواب وآرائهم في الاقتصاد وفي أوضاع المالية العامة، وفي الموازنة، وفي المطالب والاحتياجات المنطقية، وسائر القضايا الوطنية. ويهمني هنا التأكيد على أنني أصغيتُ بانتباه إلى الاقتراحات كما إلى الاعتراضات والأفكار البديلة أو الجديدة. وكما أفدْتُ كثيراً من مناقشات وآراء أعضاء لجنة المال والموازنة، فسأستفيد ولا شك من كل الملاحظات التي أدلى بها السادة النواب في الجلسات العامة للتصحيح والمراجعة والتغيير والتجديد. وقد رأيتُ وما زلتُ أرى أنَّ النقاش والحوار والمراجعة ليس واجباً دستورياً وحسب، بل إنَّ تلك المداولات الديمقراطية ضرورية من أجل رؤية شاملة للقضايا الوطنية، وبخاصة عندما تجري كما جرت في مجلس النواب في الأغلب، دونما تشنج أو توتر، لذلك أودُّ أن أشكر السادة النواب ورئاسة المجلس على الجهود التي بُدلت في دراسة الموازنة ومناقشتها، ونقل هموم المواطنين وتمثيلها، باعتبار ذلك كله عملاً وطنياً يهْمُ الجميع، ويدلُّ على وعي كبير بقضايا الشأن العام.

لقد تنبّهنا منذ أن أدلت الحكومة ببيانها الوزاري إلى حرجة الأوضاع الاقتصادية، والتي تتمثل في الركود، وتزايد العجز والدين العام، وتباطؤ ورشّة الإعمار الاقتصادي إلى حدود التوقف في كثير من المجالات. واستناداً إلى هذا التشخيص لمعالم الأزمة، والذي تكرر في التقرير/ الفذلّة الذي وُزِعَ على السادة النواب، كان التصور الاقتصادي الذي ظهر في البيان الوزاري ثم في مشروع قانون الموازنة، والذي تحوّل إلى سياسات وبرنامج عمل توالى إجراءاته في الشهور السبعة الماضية. وقد تساءل عددٌ من الإخوة النواب عن الخطة لمعالجة الأزمة. والواقع أنَّ الخطة أو المشروع الذي أفصحت عنه الحكومة في بيانها الوزاري والذي أشير إليه بوضوح في التقرير - الفذلّة يتضمن رؤية واضحة، وأهدافاً مرحلية وأخرى متوسطة المدى، وبرنامج عمل متكامل يتضمن سلسلة من الإصلاحات، وإجراءات محدّدة لتحقيق.

إنَّ الهدف الرئيسيّ كان ولا يزال هو الخروج من الأزمة، عن طريق إنجاز عدة أمور مترابطة: تحقيق النمو المستدام، ومكافحة البطالة والعناية بالشأن الاجتماعي، والتخفيض التدريجي للعجز واحتواء الزيادة في الدين العام، وتحديث الاقتصاد وملاءمته مع الاقتصاد العالمي، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

أما الأمر الأول ضمن الخطة فهو تحقيق النمو من خلال التنمية الشاملة والمتوازنة وقد اقتضانا ذلك السير في طرح التوجهات الآيلة إلى تغيير علاقة الدولة بالاقتصاد والقطاع الخاص وبالمجتمع المدني ومؤسساته.

والواقع أن عملية تحفيز النمو تسير على خطين:

١ - خط تحفيز اقتصاد السوق الجالب للاستثمارات وتفعيل دور القطاع الخاص عن طريق عدة محفزات قدمناها مثل تخفيض الرسوم والجمارك، وإفساح المجال واسعاً لمؤسسات القطاع الخاص والمبادرين فيه للاستفادة من ضمانات القروض من خلال مؤسسة كفالات وما تلحظه الموازنة من دعم للفوائد يجري تنفيذها من خلال المصرف المركزي، وتحفيز عمل بنك الإسكان والمؤسسة العامة للإسكان، وصولاً إلى سن وتحديث قوانين تنعكس إيجاباً على الحركة الاقتصادية كقوانين الجمارك والاستثمار والملكية لغير اللبنانيين، ومشروع القانون الجديد لضريبة الأملاك المبنية ومشروع قانون التسوية الضريبية.

الخط الآخر خط ترشيح إدارة الدولة بالتخلي عن بعض القطاعات، وجعلها أقل كلفة وأكثر شفافية وحدثة وكفاءة في خدمة المواطنين، والعمل التدريجي توصلاً من جهة أولى إلى ربط كلفة إدارات ومؤسسات القطاع العام بحجم الاداء ونوعيته ومن جهة ثانية ضرورة الاستمرار في العمل على تعزيز وتحسين التناسب بينهما.

ويدخل ضمن ذلك مشروع قانون المحاسبة العمومية الجديد، والمراسيم الجديدة لإجراء المناقصات وكذلك مشروع قانون المناقصات، وإجراءات أخرى كثيرة تُحدثُ الإدارة وتعزز من مستويات الإفصاح عن أعمالها، وتزيد من كفاءة خدماتها، وتقلل من كلفتها على المواطن، وعلى الخزينة.

وأما الأمر الثاني المتعلق بمكافحة العجز والدين العام، فإننا نُشاركُ الإخوة النواب حذرهم وحرصهم. وليس دقيقاً القول إننا اكتفينا في هذا المجال بسياسة تحويل الدين من داخلي إلى خارجي. فنحن نعمل في المرحلة الأولى على مكافحة عجز الموازنة الأمر الذي يؤدي إلى الحد من تنامي الدين العام وصولاً إلى خفضه وإطفاء بعضه في المرحلة الثانية، وأما الوسائل التي سنعمد إليها في هاتين المرحلتين فهي:

١ - الإصلاحات التي ذكرتها والتي تؤدي إلى خفض العجز من خلال العمل المستمر على خفض الإنفاق الجاري وخفض كلفة إدارات ومؤسسات القطاع العام.

٢ - تحسين الواردات، بتفعيل عمل الإدارة الضريبية وإعادة تنظيمها بهدف تحديثها وبالإجراءات الضريبية مثل تطبيق الرسم المهني وإقرار مشروع قانون التسوية الضريبية، وبالضريبة على القيمة المضافة، وصولاً لنظام ضريبي جديد قائم على الضريبة الموحدة على الدخل المحقق في لبنان. هذا مما سيسهم في الإعداد لتحقيق فائض أولي في الموازنة في المستقبل.

٣ - تخفيض كلفة خدمة الدين بطريقتين: استبدال جزء من الدين الداخلي بالعملة اللبنانية بدين آخر بالعملات الأجنبية بما يؤدي إلى تخفيض كلفة الفائدة بحدود أربع نقاط مئوية، فضلاً عن إطالة آجال الدين من سنتين

في الحد الأقصى كما هو الوضع حالياً إلى فترات قد تصل إلى خمسة عشرة سنة كما جرى مؤخراً. إن المخاطرة في ذلك محدودة فالمستثمرون لبنانيون في الأكثر، بينما المنافع التي تعود على المالية العامة والاقتصاد من جرّاء ذلك فهي هامة وكبيرة.

أما الطريقة الثانية لخفض كلفة الدين فهي في الحصول على دعم لذلك من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية بما يسهم في تحسين في المستوى الائتماني للدولة اللبنانية الذي يسهم بدوره في تخفيض كلفة خدمة الدين العام ويفسح في المجال وبشكل أساسي في توفير الموارد المالية التي يحتاجها القطاع الخاص لتمويل نشاطه واستثماراته بكلفة أقل وببسر أكبر.

وأما الطريقة الثالثة فهي الإجراءات التي نعمل عليها من أجل إدارة أفضل للدين تسهم في إطالة آجاله. وأما الطريقة الرابعة فهي أخيراً تخفيض حجم الدين، وتقليصه وإطفائه التدريجي بواردات التخصيص التي تقرر رصدها كلها لهذه الغاية.

أما الأمر الثالث: يتعلق بتسريع عملية خصخصة بعض المرافق العامة وقد تجلّى ذلك في الخطوات الهامة التي اتخذت في هذا المجال في الأسبوع الماضي. فقد كان الإخوة النواب أو كثير منهم وإلى وقت قريب ضد التخصيص، ثم إن بعضهم اليوم لا يرى أننا نسير في ذلك بالسرعة الكافية. بيد أن الحكومة سائرة في هذا المجال بخطى ثابتة كما تعلمون وفي عدة قطاعات صارت معروفة، وقد قال دولة الرئيس الحريري مراراً في الأسابيع الأخيرة إن التّؤدة سببها الإعداد الجيد، وتطلّب الشفافية، وبلوغ أقصى شروط الجدوى بما يحقق أكبر عائدات من عمليات التخصيص التي ستستعمل بكاملها لتخفيض حجم الدين العام، وبالتالي تخفيض الكلفة الإجمالية لخدمته، والإسهام في تحسين شروط وكلفة خدمة وإدارة الدين العام وخفض معدلات الفوائد بشكل عام. وليس ذلك وحسب؛ ذلك إن عمليات التخصيص سوف تتوخى أقصى شروط الإفصاح من جهة والحفاظ على مصالح الاقتصاد والمواطنين لجهة وضع الضوابط اللازمة لمنع الاحتكار والتسلط فضلاً عن تحسين مستوى أداء الخدمات للمواطنين وموازاة كلفتها مع مستويات تأديتها.

ويأتي الأمر الرابع المتعلق بمكافحة الجمود والبطالة، وتحسين مستوى ونوعية عيش المواطنين. ويتمثل ذلك بالتسهيلات الممنوحة للمواطنين والمؤسسات القطاع الخاص للإفادة من القروض لتمويل إقامة المشاريع والإسهام في خفض كلفة الاستخدام عن طريق خفض الاقتطاعات المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص وأرباب العمل للضمان الاجتماعي.

إلى جانب ذلك، فقد تجمع لدى الحكومة ما قيمته مليارات دولار من القروض الميسرة سيجري ضخها تدريجياً في السوق. وسيتم ذلك من خلال التعجيل في تنفيذ المشاريع الممولة من هذه القروض، وهذا كله سيسهم بشكل مباشر وعن طريق مؤسسات القطاع الخاص في مكافحة الركود وتحقيق النمو ومعالجة مشكلة البطالة، وتحقيق التنمية المتوازنة.

هذا إلى جانب العمل المستمر لتحفيز المؤسسات الدولية على تقديم التسهيلات الائتمانية الميسرة والطويلة المدى مباشرة الى مؤسسات القطاع الخاص من خلال القروض الميسرة التي تمنحها هذه المؤسسات كالبنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الأوروبي للتمير.

وهناك أيضاً التسوية الضريبية وتسوية الغرامات، وتخفيض الجمارك، وكلها ستسهم إسهاماً جدياً في تخفيف دور القطاع الخاص ليؤدي دوره التقليدي في تحريك عجلة الاقتصاد وفي تحقيق النمو وخلق فرص العمل الجديدة.

في هذا المجال وتحسناً منها بضرورة وضع معالجات عملية للأوضاع الاجتماعية فإن الحكومة وبالإضافة إلى القروض الميسرة التي جرى إقرارها من قبل مجلسكم الكريم ويجري العمل حالياً على تسريع عملية الاستفادة منها في مختلف الحقول ولاسيما الاجتماعية والصحة والتعليم والشؤون البلدية والشأن الزراعي فإن الحكومة تعول أيضاً على الدور الذي سيؤدي صندوق التنمية الأهلية Community Development Fund الممول من البنك الدولي ومشاريع ري الليطاني التي سيصار الى تمويلها من الصندوقين العربي والكويتي فضلاً عن مشاريع أخرى قيد التحضير ويجري التفاوض للحصول على تمويل ميسر لها.

أما الأمر الخامس والمتمثل في تحديث الاقتصاد، وجعله قادراً على المنافسة، وهو هدف حيوي جداً، فنسعى إليه ونعمل له بالاتفاقيات الثنائية والشاملة مع الدول العربية، وبالعلاقات الوثيقة مع المؤسسات العربية والدولية من مثل محادثات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتهيؤ لدخول منظمة التجارة العالمية. فضلاً عن القوانين والإجراءات التي أقر بعضها مثل سياسة الأجواء المفتوحة، وقانون الملكية لغير اللبنانيين، وقوانين مكافحة تبيض الأموال، وتعديل قانون تداول وملكية أسهم المصارف، أو تلك التي سيصار إلى النظر في إقرارها كمثال مشروع قانون تشجيع الاستثمار الجديد ومشروع قانون الأسواق المالية ومشروع قانون سندات السحب وسندات للأمر.

ويأتي الأمر السادس المتعلق بالاستقرار النقدي، وتطوير الوضع المالي. فإن الحكومة مستمرة في سياسة الاستقرار النقدي المتمثلة في الحفاظ على قيمة النقد، وقوته الشرائية. والفائدة من وراء ذلك ليست نفسية وحسب كما يقال، بل هي إضافة إلى أهميتها الاجتماعية والسياسية والوطنية فإن أهميتها اقتصادية أيضاً. فهي الأساس الذي يبنى عليه تحقيق النمو المستدام.

إن هذه الإجراءات مجتمعة والتي اتخذناها خلال الأشهر الماضية والتي تحتاج إلى فترة زمنية حتى تتضح آثارها ونتائجها الكاملة. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فقد كان لها تأثيرات إيجابية على الصعيد الاقتصادي على المستويين المحلي والخارجي، وكذلك على الصعد المالية والاجتماعية حيث تُظهر الإحصاءات بداية استجابة حقيقية للاقتصاد، ومن قِبَل المؤسسات المختلفة الناشطة في الحقل الاقتصادي، وهذا أيضاً ما سنلاحظه بشكل مطرد خلال الفترة القادمة مع تحسن الأجواء السياسية ومن خلال العمل المستمر من قبل كل المعنيين بالشأن العام لإزالة الاحتقانات والتشنجات.

دولة الرئيس، أيها السادة النواب،

هذه هي المعالم الكبرى للخطة والسياسات المتبعة، والتي إستتبعت بعشرات الإجراءات على صعيد تطوير الاقتصاد، وتصحيح الوضع المالي وتطويره، وتطوير قطاع المال والأعمال والاستثمار، ودعم القطاعات المنتجة في الصناعة والزراعة والسياحة. فقد بلغت قيمة القروض المدعومة الممنوحة في القطاعات الثلاثة زهاء الـ ٤١٠ مليار ليرة لبنانية على مدار الاثني عشر شهراً الماضية. ونحن نبذل جهوداً مكثفة لتسويق هذه القروض، بحيث سيزيد عدد المستفيدين منها زيادةً كبيرةً وستكون لذلك آثاراً إيجابية ظاهرة لجهة تحفيز القطاع الخاص ولجهة خلق فرص العمل الجديدة.

لكن من جهة ثانية وفيما خص موضوع الخطة الاقتصادية، فإنه تحسن الإشارة إلى أن الخطط في عالم اقتصاد السوق هي خطط تأشيرية مرنة. وعند كل خطوة تجري مراقبة الآثار والمرتبات، ويجري التعديل أو السير قدماً حسب متطلبات الموقف. فنحن جادون في السير في كل الإجراءات التي نخرجُ البلاد من الجمود، والتي تحقق النمو بإطلاق كل عناصر السوق وقوى المجتمع، وتسهم في تخفيض كلفة القطاع العام وتحسين إنتاجيته وخدماته، وتعزيز الاستثمار، فضلاً عن السعي لتعزيز التعاون مع الأشقاء والأصدقاء لما فيه الخير لاقتصاد البلاد.

ولا شك أن المشروع الذي حَدِّثُ معالمة محتاج إلى تبني ودعم وتعاون من الداخل والخارج. ولهذا فبالإضافة إلى المداولات والنقاشات في لجنة المال والموازنة، فقد اجتمع دولة رئيس مجلس الوزراء بالكتل النيابية لشرح المشروع وتوجيهات الحكومة، كذلك بأعضاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وبسائر القطاعات الاقتصادية والمالية، وبمجلس الإنماء والاعمار، وأنتم أيضاً مطلعون على وقائع الجهد المبذول والمستمر مع الأشقاء العرب والمؤسسات الدولية، وكل ذلك من أجل التصدي النشط والمكثف للمشكلات، وبهدف تحقيق النمو المستدام، وإخراج المواطنين والاقتصاد من الأزمة.

دولة الرئيس، حضرات السادة النواب،

هناك مطالب المواطنين والمناطق التي حملها السادة النواب، وهناك الرغبة في خفض الرسوم والضرائب، والرغبة في زيادة الرواتب والتعويضات والحصول على المزيد من العطاءات والمنافع، والرغبة في زيادة الإنفاق في المجال الاجتماعي. وهذه مطالب ورغبات كلها محقة ولكنها متعارضة. ومقصدنا من وراء النقاش والتشاور الوصول إلى تصدٍ كفء لسائر المشكلات، دونما مغالاة أو تقصير بما يسهم في تضيق الفجوة بين الحاجات والامكانيات وصولاً إلى التوفيق بين المطالب والامكانيات من خلال وضع قواسم مشتركة لكيفية المعالجات وتبني القواعد التي نضعها ونتعهد السير بها.

لقد تحدّث أحد السادة النواب عن ورقة سرية مع صندوق النقد الدولي. والحق أنه لا سرية فيما نقوم به ولا من يجزنون. ففي كل المشاورات مع المؤسسات الدولية تُعرَضُ مجموعة من الفرضيات والسيناريوهات، وليس مع

لبنان وحسب، بل مع سائر دول العالم ١٨٥ دولة حتى الكبرى منها ذات الاقتصاد القوي، مثل اليابان أو فرنسا أو حتى الولايات المتحدة الأميركية. بما يسمى مشاورات المادة الرابعة Article four Consultation

كما أشار أحد السادة النواب أيضاً عندما تحدث عن الاشتراطات التي أحاطت بالخطّة والبرنامج كما لو أننا نريد تبرير عدم الإقدام أو النجاح. والواقع أنّ لكل خطّة مقومات وشروطاً وبيئاتٍ مشجّعة أو معرّقة وجهوداً وتضحيات يجب أن تبذل. وقد قمنا بكلّ ما هو ضروريّ للنجاح. وهناك مؤشراتٌ للاستجابة وافتتاح الأفق كما ذكر عددٌ من الإخوة النواب، وكما ذكرنا في التقرير/الفلدركة.

وأشار أحد السادة النواب أنه يريد الوضوح والسرعة ودعم القطاعات الإنتاجية. وهو يرى أنّ ما حدث حتى الآن ليس كافياً. ويريد أن يتعرّز ذلك بالبيئات الحاضنة والمشجّعة للاستثمار. وهذا بالفعل ما أردناه، وليس ذلك اشتراطاً ولا تهرباً بأيّ حال. ولكي أشارك أحد السادة النواب في بعض عروضه الثقافية أذكرُ بما قاله الأستاذ مالك بن نبي المفكر الجزائري المعروف، من أنّ الاستعمار من أسبابه: القابلية للاستعمار. وما قاله المرحوم الدكتور قسطنطين زريق من أنه لا يكفي أن تكون دعوانا محقّة؛ بل لا بد أن نستحقّ هذا الحق من خلال الإرادة والعمل.

لقد أشار أحد السادة النواب إلى خطر الأزمة الاقتصادية التي هي أخطرُ علينا من إسرائيل، لأنها تجعلنا قابليين للاستعمار. وقد لفت انتباهي ما قاله أحد السادة النواب الآخرين، من أنّ حدود الاحتلال هي حدود الانقسام. فهناك كلفةٌ للشقاق والمشاحنة في مجال الاقتصاد وفي الشأن الوطني، وهناك منافع أكيدة من تعزيز الحوار الهادئ والرصين والهادف.

فكما استطعنا بتضامناً، وبالمسؤولية الوطنية العالية، وبالمقاومة وبالتضامن من حولها، أن نحزّر أكثر الأرض؛ فإنّ الاقتناع الوطنيّ بخطورة الأزمة، والتوافق للخروج منها، ضروريان للنمو، وللإعداد للمستقبل. لذلك فإنّ الأمور التي تحدثنا عنها ليست شروطاً ولا عثرات؛ بل هي البيئات الملائمة، أو لنقل إنها الوعي الملائم بالأولويات. ونحن نشارك السادة النواب الرأي في ضرورات التشاور والمراجعة والنقاش الواسع والمفتوح في كلّ الخطوات، وحول كلّ المسائل؛ لأنّ ذلك يدخل ضمن تهيئة الأجواء للرؤيا الواضحة وللإرادة القوية، والعزيمة الصلبة والعمل المثمر.

لقد قمنا ولا نزال مستمرين بالقيام بكلّ الخطوات والتحركات والمساعي الممكنة مهما كانت شاقة، والمؤسسات العربية والدولية تُظهر كلّ دعمٍ لنا، وكلّ ثقةٍ بالسياسات المالية والاقتصادية المتبعة، وبرنامجنا الاقتصادي لتعزيز النمو الاقتصادي من ضمن إطار التنمية الشاملة، ومن ضمن العمل على تعزيز كفاءة الاقتصاد اللبناني وزيادة قدرته التنافسية، كذلك على تعزيز الخطوات التي نقوم بها في سياسة التصحيح المالي. ويبدو هذا الدعم كما سبق ذكره في القروض الميسرة والمساعدات. كما يبدو في الودائع لدى البنك المركزي، وفي مؤتمر باريس الأول، الذي سيتلوّه مؤتمر آخر للخطوات العملية. ويبدو ذلك أيضاً في سندات الخزينة بالعملات

الأجنبية التي أصدرناها والتي يتعزز قبول السوق لها والإكتتاب بها. وفي بشائر وإمارات الاستجابة في قطاعات الاستيراد والتصدير والإنشاء في سائر القطاعات، ومن جانب الداخل والخارج.

دولة الرئيس، أيها السادة النواب.

البلد بلدنا جميعاً، والاقتصاد اقتصادنا جميعاً، والنجاح نجاحنا جميعاً، كما أنّ الإخفاق لا سمح الله لن يُنزل الضرر إلّا بنا جميعاً. وهكذا فإنّ تضافر المجتمع السياسي والمالي والاقتصادي في لبنان هو الكفيل بالخروج من العثرة، وبالدخول في آفاق المستقبل الواعد والزاهر إن شاء الله.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة رفيق الحريري.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

كما ذكرتم هناك ٧١ من زملائنا تعاقبوا على الكلام وتكلموا في جميع الأمور وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن النظام الديموقراطي بخير. إستمعنا إلى مجموعة كبيرة من الآراء ومجموعة كبيرة من النصائح ومجموعة كبيرة من الإنتقادات ومجموعة كبيرة من الإقتراحات. بداية لا بد من أن ندرك جميعاً أن لبنان هذا البلد الصغير الذي تحمل حرباً على أرضه وإحتلالاً وحرباً بين أبنائه لعشرين سنة من الزمان وما زال حتى اليوم جزء من أرضه محتلاً في مزارع شبعا وما زال النزاع العربي الإسرائيلي قائماً ويلقي بظلاله على المنطقة ومنها لبنان ولكن إيمان اللبنانيين بالله سبحانه وتعالى وثقتهم بوطنهم جعل العدو الإسرائيلي ينسحب من الجنوب والبقاع الغربي.

ونحن نعيش الآن في مرحلة ما بعد الإنسحاب ومرحلة التحرير من الإحتلال الإسرائيلي ما عدا الجزء المحتل في مزارع شبعا. حرصت على بدء كلمتي بموضوع النزاع العربي الإسرائيلي لأؤكد أننا جزء من هذه الأمة وجزء من هذه المنطقة ونحن جزء نتألم لألمها ونفرح لفرحها.

إن التنسيق مع الأخوة في سوريا في جميع المواضيع المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، سياسة دائمة دأبت عليها الحكومات منذ فترة طويلة وهذا ما أعطى للبنان وسوريا موقعاً مميزاً في عملية الصراع العربي - الإسرائيلي. الصورة الآن بعد مجيء الحكومة الإسرائيلية الجديدة والتعنت الإسرائيلي الواضح والفاضح بعدم إحترام مقررات الشرعية الدولية وأعني بذلك تكملة تطبيق القرار ٤٢٥ وعدم إستعداد إسرائيل الواضح والصريح وعدم إحترامها للقرار ٢٤٢ و ٣٣٨ ورفض الحكومة الإسرائيلية البحث في السلام الدائم والشامل في المنطقة رغم كل ما نراه من إهتمام دولي في المنطقة. بعدما حصل في تل أبيب مؤخراً، الولايات المتحدة مهتمة والمجموعة الأوروبية كذلك وروسيا والأمم المتحدة ومع ذلك فإن إسرائيل ما زالت مصرة على سياستها وعلى توجهاتها ولا نرى في الأفق أي إمكانية في السير في عملية السلام كما نرغب ونشتهي. نحن هنا في لبنان وكافة البلدان العربية، ما زالت إسرائيل تحتل جزءاً من الأراضي اللبنانية وما زالت حتى اليوم تخرق أجواءنا الجوية. بشكل مستمر وهذا الأمر يجعل من تطبيق القرار ٤٢٥ عملية ناقصة غير كاملة ويشكل خرقاً مستمراً لسيادتنا ولأجوائنا ولسمائنا. أعود لأؤكد تمسك لبنان بالقرارات الدولية وبالشرعية الدولية وبقرارات الأمم المتحدة وبالقانون الدولي الذي نعتقد

جازمين أنه في النهاية لا بد أن تنصاع إسرائيل إليه. على كل حال الموقف اللبناني هو التمسك بالقرارات الدولية وبالقانون الدولي. منذ بضعة أيام بدأت إعادة تركز القوات السورية في لبنان ولقد كان واضحاً أن التنسيق كان تاماً بين الجيشين اللبناني والسوري لإتمام العملية دون أي خللٍ أمني، لقد عبّرت هذه العملية عن متانة العملية السياسية وحجم الثقة المتبادلة بين البلدين. نحن نرى أن الوجود السوري في لبنان كما ذكرنا سابقاً أمر حيوي وضروري وعندما ترى الحكومة في لبنان مع الأخوان في سوريا ضرورة إستبدال القوات السورية بقوات لبنانية تقوم بهذا الأمر بشكل واضح وبما يحفظ مصلحة لبنان ومصلحة سوريا في آنٍ معاً.

فإذا الأولوية ليست في بحث الوجود السوري في لبنان، الأولوية هي في تعميق الممارسة الديمقراطية وتعميق صون الحريات وتطوير نظامنا الديمقراطي البرلماني، هذا هو الأمر الجوهرى الذي علينا أن نفاهم حوله ونعمل لتطويره لأن هذا هو الأساس في حياتنا، الوجود السوري في لبنان وجود يؤمن الإستقرار ويساعد في تأمين الأمن، أما إذا تغير نظامنا السياسي بشكل أو بآخر بالممارسة فهذا هو الأمر الذي فعلاً يضيع البلاد وهذا هو الأمر الذي علينا جميعاً وخاصة نحن في هذه القاعة أن نعمل جاهدين لترسيخ النظام الديمقراطي وترسيخ الممارسة الديمقراطية وترسيخ النظام البرلماني وتطويره من أجل الأفضل، نحن في هذا الموضوع يداً واحدة مع جميع اللبنانيين الذين إتخذوا هذا النظام وقبلوه ودافعوا عنه وما زالوا يدافعون عنه حتى اليوم. طبعاً هناك العديد من الإشارات وهناك العديد من الأمور التي تعتبر خروقات في هذا النظام، لا يجب أن نياس ونقول أنه بوجود هذا الأمر وذاك الأمر فإن النظام الديمقراطي أصبح غير موجود، هذا الأمر غير صحيح وغير دقيق، هناك قناعة تامة بالنظام البرلماني الديمقراطي وبالحرريات الشخصية والفردية وبحريات التملك وخلافها يصونها الدستور وتصونها الممارسة اليومية ولكن هناك أيضاً خروقات، عندنا في لبنان وعند غيرنا من الدول الديمقراطية.

لقد تطرق بعض الزملاء في الجلسة الماضية إلى موضوع التنصت وقيل في هذا الأمر الكثير وسمعت من يقول أنه ليس الأجهزة فقط تنصت وإنما أيضاً بعض الميسورين يتنصتون. هذه التعمية غير صحيحة، التنصت موجود في لبنان وموجود في جميع الدول، ولكن في جميع الدول هناك قوانين وتحترم هذه القوانين. في لبنان، صدر قانون للتنصت مؤخراً.

قانون التنصت وأقول بكل صراحة بحاجة إلى تعديلات وهذه التعديلات تجعل تطبيقه ممكناً. الإبقاء عليه كما هو يؤدي إلى عدم تطبيقه لأنه من الصعب تطبيق النصوص الواردة في القانون، هذا أمر لا يجوز ويجعلنا ندور في دوامة. هل هناك تنصت أو ليس هناك تنصت؟ نعم، هناك تنصت في البلاد وهذا التنصت لم يوجد في العام الماضي فقط ولا حتى منذ عشر سنوات وإنما هو موجود منذ الإستقلال.

هو موجود منذ الإستقلال إن لم يكن من قبل الإستقلال. واليوم هناك قانون كما قال حضرة الزميل، يضع له ضوابط، نحن من أجل وضع هذا الأمر في نصابه وكما قلت في المرة الماضية إنني سأجيب المجلس النيابي على هذا الأمر، نحن في صدد إرسال مشروع قانون لإعادة صياغة القانون الحالي على ضوء الفترة التي مرت علينا في

المرحلة السابقة. «أرى أن دولة الرئيس عمر كرامي يرفع يده ويقول ما هذا الكلام؟»

الرئيس: وأنا أيضاً.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس كلنا بهذا الموضوع في مكان واحد، نحن لسنا جالسين على طرفي الطاولة، نحن جالسون على نفس الطرف، «إلى بك منو متر بدنا منو مترين».

الرئيس: ما أضمر إنسان شيئاً إلا وظهر في فلتات لسانه.

رئيس الحكومة: الحقيقة أننا جميعاً في هذا الموضوع لأن هذا الأمر يصيب كل الناس وبالتالي الموضوع غير سهل وأنتم تعلمون أنه ليس سهلاً؟ لا يا دولة الرئيس أنت عملت رئيس وزراء وتعرف هذا الشيء، هذا الموضوع ليس سهلاً وأنا أتكلم من موقع مسؤول وأعرف أن هذا الموضوع ليس سهلاً ولا يجوز أن يبقى كما هو ولا يجوز إلا أن توضع الضوابط المتعلقة فيه ويجب أن يكون تحت السلطة السياسية في البلاد ولا يجوز أن يكون بعيداً عن السلطة السياسية. هذا الأمر موجود في القانون الذي صدر، وعندما كنا نحن في المعارضة ساهمنا مساهمة فعالة في إخراج القانون. يا معالي الوزير هذا القانون غير قابل للتطبيق في صيغته الحالية، نحن في الحكومة سنتقدم بمشروع قانون بأسرع وقت ممكن خلال أسابيع لتعديل القانون الحالي حتى يصبح بالإمكان تطبيقه.

الرئيس: عندي ملاحظة يا دولة الرئيس، أود أن أقاطعك. هذه فلتة جيدة ولكنها لن تمر علينا.

أريد أن أقول لك لماذا، أولى البديهيّات أنه إذا كان يوجد قانون بالطبع لا أقصدك أنت بالذات - ولا ينفذ كما تريدونه وبعد ذلك نقول أنه يجب تعديل القانون أعني تعديل القانون كما تمارسونه أنتم القانون يطبق كما هو وكما نشر حسب الأصول الدستورية وعندئذٍ إذا كنت تريد أن تقدّم تعديلاً له فنحن الذين نقول ذلك. مرة أخرى المجلس النيابي موقفه هو كالتالي: نحن مع التنصت والشيء الذي نفضلت فيه دولة الرئيس أن التنصت موجود في كل دول العالم. من أجل الأمن نحن مع التنصت وأكبر دليل على أننا مع التنصت هو أننا أصدرنا قانوناً بخصوص هذا الموضوع.

لنتكلم بصراحة، هذا الموضوع أثّر في جلسة الثقة من قبل الدولة وحصل كلام كثير بخصوص هذا الموضوع وكان من أحد القمم بهذا الموضوع كان الزميل باسم السبع.

إذا لم تستطع الحكومة تنفيذ هذا القانون حتى تأتي بقانون جديد فيوجد أحد أمرين، إما أن يطرح المجلس الثقة لأن المجلس يريد أن يحترم نفسه أو أن يقول عندئذٍ أنا ألغي القانون. نحن في كتلة المقاومة والتنمية قبل أن تنتهي هذه الجلسة سوف نقدم إقتراحاً بإلغاء هذا القانون.

بعد ذلك على الحكومة والأجهزة أن تتحمل مسؤوليتها على الأقل عندئذٍ يصبح كل الناس ينتصتون على كل الناس.

رئيس الحكومة: موقف الحكومة مع تعديل القانون كي يصبح هناك إمكانية للتطبيق وأنا أتمنى على دولتكم . . .

الرئيس: لا تستطيع أن تقول ذلك يا دولة الرئيس، لا زلت الآن تقول أنك تريد أن تطبق دولة القانون، يجب أن يطبق القانون ولو بشكل مخالف وبعد ذلك تحضر قانوناً آخر أي أن تطبق القانون كما يجب وكما هو حتى يأتي قانون أو يصدر قانون جديد وينشر وفقاً للأصول عندئذ يطبق القانون الجديد وهكذا دواليك. . . المجلس الدستوري الذي هو أعلى سلطة قضائية صدر له قانون يا سيدي، تبين بالممارسة أنه بحاجة إلى تعديلات قدموا تعديلات وعدلناها لهم. عليهم تطبيق القانون القديم حتى يأتي القانون الجديد لا نستطيع أن نقول هذا الكلام ونسجله في محضر الجلسة.

دولة الرئيس، تقول أنك لا تستطيع أن تطبق هذا القانون وأنت ستأتي بقانون جديد كي تطبقه، هذا شيء لا نستطيع أن نسجله في المحضر.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش

محمد فنيش: قبل موضوع التنصت، هذا منحى يشكل سابقة في العلاقات بين المجلس النيابي والحكومة بان أي قانون يصدر عن المجلس ان لم يعجب الحكومة فلا تطبقه بل تنتظر حتى يعدل. هذا الأمر لا يجوز اساساً تبريره بهذه الطريقة. هناك قانون يسمى بقانون التنصت. . .

محمد فنيش: اسمح لي يا دولة الرئيس، فأنا لا اقبل مثل هذا الكلام

الرئيس: لماذا الانتقادات؟

محمد فنيش: لا يجوز ذلك

الرئيس: لم المزايدات؟

رئيس الحكومة: انا لم اوجه لك الكلام.

يا دولة الرئيس، نحن نعرف بعضنا هنا واننا نتكلم عن الاعلام.

الموضوع وكلكم تعرفون انني احد الاشخاص المستهدفين فيه وهناك تنصت على هاتفي، وهناك مجموعة في البلد ليس من الضروري ان تكون حكومية، تملك ايضاً الامكانيات التي تؤهلها للتنصت على هواتف الآخرين. فهذا الموضوع على الأقل نحاول حله بالتي هي أحسن.

الرئيس: بالتي هي قانونية

محمد فنيش: لسنا نتناول موضوع التنصت كموضوع بحد ذاته، بل نتناول منهجية علاقة، هناك اساس دستورية في العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب. . .

الرئيس: هذا ما نقوله .

محمد فنيش: عندما يصدر قانون عن مجلس النواب لا يمكن للحكومة ان تقول انها لا تقدر على تطبيق القانون أو ان القانون لا يعجبها او ان هناك مشكلة مع القانون . . .

لا يمكنها ذلك، لا يجب ان تطبقه اولاً، وان كان لديها ملاحظات على التطبيق فلتجلب التعديل بمعزل الآن عمن يتنصت على من، او المشكلة مع من أو من تخص .

عمر كرامي: دولة الرئيس، قبل ان يكمل نريد ان نعرف ان كان القانون سيطبق ام لا

الرئيس: كيف هالسؤال؟

عمر كرامي: لن يطبق القانون لكي يجري التعديل .

رئيس الحكومة: لا، لا، انا لم أقل بأني لن أطبقه، ولست اقول بأن الحكومة ترفض تطبيقه .

القانون، الحكومة تقول بأن القانون بالشكل الذي صدر به يجب اعادة صياغته حتى يصبح قابلاً للتطبيق، اما بشكله الحالي فهو غير قابل للتطبيق، وهذا ما حصل .

الرئيس: مرة اخرى يا دولة الرئيس، مرة اخرى هذا الكلام، لا استطيع حتى ان اقبل تسجيله في المحضر، لأن هذا الأمر ينهي كل ما يسمى بنظام برلماني ديمقراطي على الاطلاق، ولا تعود هناك من ضرورة لاصدار قوانين ولا لأخذ ثقة المجلس .

انطوان حداد: سبب وجيه لطرح الثقة يا دولة الرئيس، اذا كانت الحكومة لا تنوي تطبيق القوانين، فمن سيطبقها؟ عندما تعترف الحكومة بعدم قدرتها على التطبيق عندئذ عليها ان ترحل .

رئيس الحكومة: طالما ان الموضوع بهذا الشكل، نحن نحاول تلافي مشكلة في هذا البلد انما لسنا قاصرين ولا لساننا قاصر، ولا يدنا قصيرة . غداً صباحاً تأخذ يا وزير العدل الاجراءات اللازمة بخصوص ما يحصل من عدم تطبيق القانون كما يجب . ولا نريد احداً ليزايد علينا . نحن نتكلم بموضوع كل الناس تعرفه وتعرف عما نتكلم، فهل نتظر ان ياتينا شخص من الذين يعملون بهذا الموضوع ليستغل فينا، لا، هذا الكلام غير مقبول . يا وزير العدل قدم بدءاً من الغد صباحاً اخباراً للمدعي العام حتى يلاحق الناس الذين يخالفون القانون الموجود . والحق مع النواب الذين يقولون بأن القانون موجود ويمكن تطبيقه .

نقولا فتوش: يا دولة الرئيس، انه يراعي المادة ٦٤ من الدستور .

الرئيس: اكمل يا دولة الرئيس،

رئيس الحكومة:

في الحقيقة ان هذا الموضوع يعود بنا الى موضوع واضح، كان بعض الزملاء قد تطرقوا اليه اثناء حديثهم

عندما قالوا عن وجود عدة حكومات في البلد ولكن في الحقيقة لا توجد في البلد عدة حكومات، هناك حكومة واحدة والدستور يقول بوجود حكومة واحدة، هناك البعض ممن يحاولون عمل حكومة منفردة اليس كذلك يا استاذ انطوان. لا يوجد في البلد الا حكومة واحدة والدستور اناط بهذه الحكومة كافة الصلاحيات وهي مسؤولة عن كل امر يحصل في البلاد، ونحن نشكر الزملاء النواب الذين اصرروا على ان تقوم الحكومة بكل واجباتها ومسؤولياتها. في الحقيقة ان لبنان يمر اليوم بمنعطف تاريخي او انه امام منعطف تاريخي. هناك نقطة التقاء بين التحرر من الاحتلال الاسرائيلي والعمل الدؤوب الذي جرى منذ نهاية الحرب الأهلية لاعادة تأهيل لبنان ووضعها على الخارطة الاقتصادية العالمية. هذا هو العمل الذي تقوم به الحكومة والذي ظهر بمجموعة من القرارات والمراسيم، والقوانين التي اتت الى مجلسكم الكريم والتي اقر بعضها والبعض الآخر لا يزال يدرس في اللجان، وكلها تعمل لأجل استعادة لبنان لمركزه ولموقعه على الساحة العالمية.

نتيجة هذه القرارات وهذه القوانين والجهود المشتركة المبذولة ما بين الحكومة والمجلس النيابي وفخامة رئيس الجمهورية، ظهرت لدينا مؤشرات ايجابية على كافة الصعد في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي. طبعاً نحن نعلم ان هناك فارقاً زمنياً بين هذه المؤشرات وشعور المواطن العادي بآثارها الايجابية المباشرة عليه، ولكن الأكيد ان عملية التراجع توقفت وبدأنا رحلة النهوض.

جميع القرارات التي اخذت في الحكومة والقوانين وكل ما أعلن لقي تجاوباً كبيراً في جميع المؤسسات الدولية ومن العواصم الكبرى ونحن في صدد كما تكلم الزميل فؤاد السنيورة التحضير لمؤتمر اخر بعد مؤتمر باريس الأول من أجل الوصول الى دعم الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد.

اود ان اتكلم قليلاً عما تحاول الحكومة فعله في المرحلة الراهنة، الموازنة المعروضة امامكم بشكل واضح ان تحتوي الى جانب المصروفات على الآتي: ٤٣٪ من مجموع ارقام الموازنة لخدمة الدين العام، إذاً أن هذا البند هو البند الأساس في مصاريف الدولة وبالتالي فإن عمل الحكومة باستمرار هو لتخفيض هذا الرقم.

للتخفيض عدة وسائل منها زيادة الإيرادات ومنها تخفيض الدين العام ومنها تخفيض الفائدة ومنها الحصول على قروض بأسعار مخفضة. هذا ما تحاول الحكومة التوصل اليه مع المؤسسات الدولية.

طبعاً هناك أمور علينا القيام بها هنا ونحن نقوم بها، ولكن هناك أمور أخرى على الآخرين مساعدتنا بها وهذا ما نسعى للحصول عليه.

قد ننجح وقد يتأخر نجاحنا ولكن بدون شك نحن سنصل إلى ما نصبو اليه لأن الخطوات التي تأخذها الحكومة هي في الطريق السليم.

فالحقيقة أن الكلام عن الوضع الاقتصادي في البلاد خلال المرحلة الماضية ينقسم إلى قسمين: هناك النصائح التي سمعناها بأنه علينا إيجاد وسائل للإيرادات الدولية ومنها موضوع الخليوي وموضوع التخصيص ومنها

مواضيع أخرى، وأيضاً تخصيص المصاريف في عديد من القطاعات ونحن مع هذا الأمر. وما ترونه الآن من بعض الشكاوى من هنا وهناك، سببه الرئيسي هو ما سبق أن قلناه جميعاً من أن هناك قرارات مؤلمة علينا أن نتخذها، وطبعاً أن القرارات المؤلمة لها صراخ وهذا ما نسمعه الآن من بعض القطاعات التي تتأذى من هذا الأمر.

لا نستطيع أن نتابع في البلاد دون أخذ هذه القرارات التي تسمى بالمؤلمة، وهي تؤدي بالنتيجة إلى تخفيض الكلفة العامة في البلاد، وهذا ما يطالب به ليس فقط جميع الاقتصاديين وأيضاً جميع النواب الموجودين في هذه القاعة. الجميع يطالبون بتخفيض الكلفة العامة للدولة وهذا ما نقوم به بإصرار وتأكيد ومع كل الصعوبات التي تواجهنا فنحن مستمرين في هذا التوجه وليس هناك تراجع على الإطلاق.

وبالنسبة لزيادة الإيرادات فقد تكلم الاستاذ فؤاد السنيورة وزير المالية عن جميع الوسائل لزيادة الإيرادات ولن نكرر ما قاله.

ولكنني أود قول بعض الأمور حول موضوع التخصيص. قيل الكثير حول قرار الحكومة بموضوع الهاتف الخليوي وسمعنا الكثير حول هذا الموضوع. إرتأينا في إحدى الحكومات السابقة أن نلزم بمناقصة الهاتف الخليوي على طريقة الـ B.O.T، ماذا يعني ذلك؟

يعني أن المستثمر يضع إستثمارات على مسؤوليته وتحصل الدولة على إيرادات سنوية وشهرية مقابل الإيرادات التي تحصلها.

لماذا فعلنا ذلك؟ لأن الحل الآخر هو إعطاء امتياز لعشرين سنة كما فعلت بعض الدول. هناك نوعان من التعاطي مع هذا الأمر موجودان في العالم، نوع الـ B.O.T ونوع آخر يسمى Consation أو الإمتياز.

النوع الأول: هو أن يضع المستثمر الأموال ويستثمر وتأخذ منه الحكومة جزءاً من الإيرادات التي يحصلها. وبعد فترة من الزمن تعود جميع المنشآت وكل ما يتعلق بالعمل الذي كان يقوم به، إلى الدولة.

ونوع آخر يقوم على أن نحصل مزايدة ويطلب من المزايدين دفع مبلغ مقدم من المال للحكومة عن إمتياز لمدة ١٥ أو ٢٠ سنة.

لنعود إلى العام الذي قمنا فيه بهذا الأمر، لا أحد في لبنان يستطيع أن يدعي أن إيرادات الخليوي ستكون على ما هي عليه اليوم. كانت الصورة أنه يمكن أن يصل عدد المشتركين إلى ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٥ ألفاً، كحد أقصى. وفي الأوضاع التي كانت سائدة في ذلك الوقت لا يمكن أن تحصل الحكومة على مبلغ يزيد عن ٥٠ أو ٦٠ أو بأقصى حد ١٠٠ مليون دولار في السنة عن الرخصة. وهذا حصل مع دول أخرى قريبة منا وحصلت على أموال بسيطة جداً مقابل الرخصة.

نحن إتبعنا طريقة الـ B.O.T التي درّت على الخزينة أموالاً كثيرة، في العام الماضي فقط كان دخل خزينة

الدولة من كل شركة ما يقارب الـ ١٥٠ مليون دولار، يعني ٣٠٠ مليون دولار عن الشركتين، وبالتالي فإننا لو أعطينا في ذلك الوقت Consation لكننا قد حصلنا بأحسن الحالات على ٢٠٠ مليون دولار على ١٥ سنة أو ٢٠ سنة. وأنا لا أعتقد أنه كان ممكناً في ذلك الوقت أن نحصل على ٢٠٠ مليون دولار.

إنني أعتقد أننا في السابق لم نخطئ على الإطلاق، لقد حفظنا أموال الخزينة وحفظنا مستقبل هذا القطاع.

أما الآن، هناك بند في العقد يعطي الدولة حق الاسترداد مع دفع التعويض. طبعاً حصل تباين في وجهات النظر في تنفيذ العقد بين الحكومة والشركات منذ عام ١٩٩٧ وهذا التباين لم يظهر للعلن لأنه لا يجوز ظهوره للعلن، وكان هناك نقاش ومفاوضات واستمرت حتى نهاية ١٩٩٨ وعندها خرجنا من الحكومة. الحكومة التي تلنا إختارات الخروج بالموضوع إلى العلن، وسمعنا وسمعتم الكثير من الكلام حول هذا الموضوع وسمعنا أرقاماً هائلة ومئات الملايين من الدولارات ومطالبات وغيرها... وبقيت الحكومة الماضية ستين فماذا حصلت؟ حصلت البلاد على شيء واحد هو الكثير من الكلام دون أي قرش واحد زيادة وضرب مصداقية الدولة في قضية التعامل مع المستثمرين والقطاع الخاص.

عمر كرامي: حصلت على تقريرين من ديوان المحاسبة.

رئيس الحكومة: لم تحصل على شيء.

عمر كرامي: هناك تقريران من ديوان المحاسبة، يقولان بوجود مخالفات كثيرة، ونحن نخاف أن يفقد هذا الأمر أيضاً.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس، هذا البلد فيه قانون وليس المهم أن يقول أحد أو جهة في الدولة أن لي بذمة فلان نسبة معينة حتى يصبح لهم الحق ببيع بضاعته حتى ديوان المحاسبة، أي جهة من الجهات ليس لها حكم قاطع، هناك قانون وعقد ومن المفروض أن يحترم العقد.

نحن إنطلاقاً من العقد أخذنا قراراً باسترداد الـ B.O.T. ودفع التعويض كما ينص العقد.

عمر كرامي: إسمح لي يا دولة الرئيس، ألا ينص العقد على الإلغاء في حال وجود مخالفات؟ يمكنك إلغاء العقد دون أن تدفع، فليذهبوا هم إلى القضاء هذا ما كناخافين منه وأنت تؤكد لنا الآن.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس، أنا رئيس وزراء وبالتالي أنا مسؤول عن تصرفاتي، وليس من الممكن أن ألغي عقداً لأناس تعهدت الحكومة فيه بدفع التعويض لهم ولا تستطيع أن تقول لهم أذهبوا وحصلوا حقوقكم بأنفسكم، فهذا لا يجوز. هناك التزامات، وبالأساس عملية الإلغاء عليها علاقات إستفهام...

عمر كرامي: هناك مخالفات كثيرة يا دولة الرئيس!

رئيس الحكومة: المخالفات عليها غرامات ولا تلغي العقد، أنا لا أدخل في نقاش ولكنني أشرح ما نفعله!

نقولاً فتوش: نريد أن نعرف إن كان هناك نزاع قضائي فإنه يترتب عليه أمور كثيرة دستورية وقانونية. إن لم يكن هناك نزاع، يكون للحكومة الحق بأن تقرر.

رئيس الحكومة: هناك المشكلة القديمة المحالة على التحكيم مستمرة وستستمر إلى أن يصدر التحكيم ونحن سنلتزم به.

عمر كرامي: حتى التحكيم يا دولة الرئيس، قانوناً لا يدوم لأنه على مصلحة عامة. وكما تعرف أن في فرنسا لا يحصل تحكيم عندما تكون القضية متعلقة بالمصلحة العامة. ولو كان هنالك عقد فالتعهد لا يمكنه مخالفة القانون.

رئيس الحكومة: لأنه يوجد قانون يا دولة الرئيس نحن نتصرف بهذا الشكل.

عمر كرامي: سيصدر الحكم قريباً أمام مجلس الشورى فلا نتحجج بالتحكيم.

رئيس الحكومة: يعني أنك مطلع على قرار مجلس الشورى قبل صدوره، هكذا سمعت، أي سمعت أنك مطلع على قرار مجلس الشورى.

عمر كرامي: هناك قرار، إننا نتكلم عن وجود نزاع قضائي لم يصدر له قرار بعد، إنما التحكيم كما نعلم هو ضد القانون.

رئيس الحكومة: لماذا لجأت له الحكومة؟

عمر كرامي: نحن نتنازل لهم عن كل شيء يا دولة الرئيس، وهذا لا يجوز.

رئيس الحكومة: لماذا لجأت إليه الحكومة الماضية؟ يعني أنك تقول أن الحكومة الماضية خالفت القانون كونها لجأت إلى التحكيم.

عمر كرامي: الشركات، هي من لجأت إلى التحكيم.

رئيس الحكومة: لا، لا هم لجأوا إليه وقد عينوا أناساً يروحون ويحيئون لمتابعة عملية التحكيم.

يا دولة الرئيس، لا أعتقد أننا أقل حرصاً على المال العام من غيرنا.

عمر كرامي: لا أحد يشك بحرصكم على المصلحة العامة ولكن من واجبنا أن ننبه وننصح ونراقب، وهذا أيضاً من صلب واجبنا.

رئيس الحكومة: بالنتيجة وبإختصار، التحكيم القائم مستمر الإسترداد قائم، التعويض ستحدده مؤسسة عالمية متخصصة ونحن ملتزمون أولاً وآخراً. وستطرح في مناقصة دولية بموجب دفتر شروط يوضع من قبل مؤسسة عالمية يشترك فيه الجميع بما فيها الشركات العاملة حالياً في هذا القطاع. هذا هو موقف الحكومة.

حسين الحسيني: هذا يحتاج إلى قانون.

بطرس حرب: يفترض أن يعرض على مجلس النواب.

رئيس الحكومة: نعم، يحتاج ذلك إلى قانون، ستحال بقانون إلى المجلس النيابي، معك حق.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، يحصل نقاش حول مواضيع تسجل في المحضر. وهذا الموضوع يحتاج إلى قوانين لذلك أما أن يطرح الموضوع للمناقشة السياسية وعندها نشارك كلنا في المناقشة.

الرئيس: لا، بل عندما يردنا القانون نناقشه.

نقولا فتوش: عندنا وجهة نظر قانونية يا دولة الرئيس وهي أنهم بعدما التجأوا إلى القضاء، عملاً بأحكام الدستور البريطاني والاميركي والفرنسي والإجتهد المستمر، عندما يضع القضاء يده.

الرئيس: والدستور اللبناني أين أصبح؟

نقولا فتوش: والدستور اللبناني، عندما يضع القضاء يده على دعوى، عندها يصبح ممنوعاً على الحكومة أن تلغي وتسترد بعد الشهرين وحتى على المجلس النيابي وهذه الأمور موجودة هنا الآراء موجودة هنا إلا إذا أرادوا الرجوع عن التحكيم، لقد سألت دولة الرئيس سؤالاً، هل أنتم مستمرين أمام القضاء أم لا؟ فأجاب نحن مستمرين، لا يمكن الإستمرار أمام القضاء وإلغاء المرسوم.

عمر كرامي: عيّن لنا جلسة يا دولة الرئيس.

الرئيس: هذا الموضوع يحتاج إلى قانون يا دولة الرئيس، هناك قانون سيأتي إلى المجلس، عند مجيء القانون هذا يمكننا أن نبسط كل شيء كما يقولون.

الكلمة للزميل بطرس حرب بالنظام.

بطرس حرب: في الحقيقة نحن أمام أمر من أمرين، أما وكما قال دولة الرئيس نقاطع كلام رئيس الحكومة ونناقشه وهذا مخالف للنظام، أو أن تسمح لدولة رئيس الحكومة بإنهاء مداخلته وتفسح لنا المجال بعدها للرد وللتعليق عليه.

أتمنى على دولتك إعتقاد الأسلوب الثاني لأنه يريح دولته ودولتك والمجلس والرأي العام.

الرئيس: نستعمل الأسلوب الثاني.

رئيس الحكومة: لقد تكلم ٧١ من السادة النواب قليلاً ما تدخلت الحكومة، وستكلم الآن ربع ساعة فقط، فهل هذا معقول؟ ثم أن الأستاذ بطرس سيرد على كلام الحكومة؟

الرئيس: عدت إلى الحركة.

بطرس حرب: لقد ردوا عليه ولم تضايقه إلا مداخلتني.

رئيس الحكومة:

سأحاول الرد على على النقاط الأساسية التي أثيرت في النقاش، وهذا الموضوع الذي أحاول رده بعد المداخلة التي أجراها معالي وزير المالية حول الوضع الإقتصادي والوضع المالي العام في البلاد. إضافة إلى الأمور التي ذكرناها، هناك موضوع تفعيل المؤسسات القائمة والتي هي بالذات موضوع مجلس الإنماء والإعمار وتفعيل القروض وترشيد إنفاقها والإسراع في استكمال بناء البنية التحتية والمشاريع العديدة الموجودة في البروتوكولات الموقعة والتي بلغت قيمتها حوالي الملياري دولار.

أحب هنا قول بعض الأمور الجوهرية، في الموازنة التي أمامنا قيمة المبالغ المذكورة بها والمتعلقة بالإنماء محدودة جداً ولكننا ننسى أن المجلس النيابي قد صادق على قروض عديدة جداً لمشاريع كبيرة تطل كافة المناطق اللبنانية وبالذات المناطق النائية والمحافظات أكانت في البقاع أو في الجنوب أو في الشمال وغيره.

وهذا الأمر منذ ستة أو سبعة أشهر من عمر الحكومة كان لنا فيه مشكلة في موضوع دمج المجالس أو عدم دمجها، أتهينا منها بقانون في المجلس النيابي هنا وأعدنا الأمور إلى نصابها بإعادة العمل. بمجلس الإنماء والإعمار كما يجب ونأمل أن يبدأ تفعيل العمل في هذه البروتوكولات في أسرع وقت ممكن.

طبعاً هناك الكثير من المناطق كما ذكر بعض الزملاء النواب خاصة في مناطق البقاع والجنوب وعكار والشمال إجمالاً وبعض مناطق الجبل وحتى في بيروت، لم يعد هناك من مناطق فيها إنماء ومناطق ليس فيها إنماء، في الحقيقة أن هناك الكثير من المناطق لديها حاجات كبيرة. نرى في العاصمة مبانٍ عديدة جداً ولكن ينقصها مستشفى ولم ينته العمل به إلى الآن، وينقصها أيضاً ٣٢ مدرسة تقريباً ولم تبني مدرسة واحدة في بيروت منذ عشرات السنين مع أن عدد السكان في تزايد والوافدون يتزايدون أيضاً وهي بالتالي بحاجة إلى بناء المدارس ولا أحد ينتبه إلى هذا الأمر.

ما أريد قوله هو في عملية الإنماء أن بعض المناطق تحتاج إلى طرق ومياه وكهرباء وتلفونات ولكن كل منطقة بحاجة إلى شيء مختلف عن المنطقة الأخرى، إنما الحاجة مطلوبة باستمرار في جميع المناطق اللبنانية.

في موضوع ذكر في المرة السابقة وفي بداية المناقشة ألا وهو موضوع الضمان الاجتماعي، وبالتالي كان سيؤدي إلى إشكالية حول فذلكة الموازنة وحول موضوع الضمان الاجتماعي.

في الحقيقة بالنسبة لموضوع الضمان الاجتماعي أن الفكرة المتداول بها في الحكومة هي التالية. كما تعرفون أن الضمان مؤلف من ثلاثة صناديق، صندوق نهاية الخدمة وهو الذي حصل الخطر حوله، وصندوق آخر متعلق بالصحة، والثالث بالأمومة وغيرها...

هذان الصندوقان ما عدا صندوق نهاية الخدمة من المفترض أن تغطي إيراداتهما مصاريفهما. هناك في الوقت الحاضر زيادة في الصندوقين.

الصندوق الثالث الذي هو صندوق نهاية الخدمة فيه إشكالية وسأشرحها بإيجاز. الإشكالية هي أن رب العمل يدفع مبلغاً معيناً كل شهر عن موظفيه الذين يعملون ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ سنة وكما تعلمون أن أرباب العمل في لبنان ما يزيد على ٨٥٪ منهم هم من أرباب عمل في مؤسسات صغيرة، ولا يستخدمون أكثر من ٣ أو ٥ أو ١٠ أو ٢٠ عاملاً في أحسن الحالات.

أرباب العمل هؤلاء يدفعون ما عليهم. ولكن إذا توفي رب العمل أو حصل له مكروه أو باع المحل أو إذا أراد أحد من عماله أن يترك العمل، عندها يذهب الموظف إلى الضمان فيعطونه مستحقاته ويقولون له مثلاً لك في دمتنا مئة مليون ليرة ولك تسوية بـ ١٥٠ مليون ليرة. من يدفع مبلغ التسوية؟

رب العمل، هذه هي المشكلة الحاصلة حالياً، وهي جاءت نتيجة تغير أسعار العملات خلال سنوات الحرب. فهذه الحالة إلى ماذا أدت؟ إنها أدت إلى إبتعاد أرباب العمل عن توظيف اللبنانيين لأن رب العمل يقول أن عندي مصلحة. لنحسب أن لديه فرنساً يعمل فيه ١٠ عمال ويكسب منه رزقه ويدفع منه مصاريفه ومصاريف الضمان الاجتماعي والرواتب وثمرن الطحين، ويتبقى معه القليل. فهو بذلك يدفع التزاماته، ثم فجأة وبعد ٢٠ أو ٢٥ سنة يتراكم عليه مبلغ يساوي ثمن الفرن وكل الأغراض التي يملكها، وإذا حصل له أي مكروه تكون النتيجة خسارة أولاده للمحل الذي يملكه، ففي ذلك ضرر كبير على أرباب العمل، وفيها أيضاً مخاطرة على العمال، لماذا؟ لأنه في حال أفلس صاحب العمل فماذا ستفعل معه؟ وما هو مصير التسوية. التسوية تذهب، فمن أين سيدفعون له؟

فيجب إيجاد وسيلة حتى يتخلص رب العمل من هذا العبء المتراكم الذي لا ذنب له فيه، وتحفظ للعامل حقوقه وليس فقط أنها موجودة ومرتبطة بمؤسسة من المؤسسات التي يعمل بها، لأن فكرة الضمان في الأساس نشأت حتى لا تبقى أموال العامل لدى رب العمل، لأنه يودعها لدى الضمان المكفول من الدولة، فلماذا هناك جزء مكفول وجزء آخر يبقى عند رب العمل؟

هذا الأمر يجب البت فيه ونحن بصدد دراسته لإيجاد حل يحفظ حقوق العمال ويريع أصحاب العمل من تراكم التزامات غير منظورة عليهم ولا يعرفون إلا فجأة بأن عليهم دفع هذا المبلغ كما نجد العديد من المؤسسات تلجأ إلى إعطاء العمالة لبنانيين حتى تتخلص من الأعباء المستقبلية.

فنحن إذا كنا فعلاً حريصين على إيجاد فرص عمل للشباب فيجب أن نجد طريقة يصبح معها المبلغ الذي يدفعه رب العمل هو المبلغ المفروض عليه فليس لها علاقة بموضوع التكافل الاجتماعي وليس لها علاقة بالتضامن الاجتماعي لأن هذه المواضيع لها علاقة بالصناديق الأخرى التي لها علاقة بالصحة والطبابة والأمومة وغيرها حيث أن هناك أناساً يدفعون اشتراكات معينة ولا تصرفها وغيرهم أناس يحتاجون إلى أكثر مما يدفعون فمن هنا يسحبون من الناس الذين لا يصرفون.

هذا التضامن والتكافل موجود ولا يناقش به لأنه يجب أن يكون موجوداً ولا يمكن أن يقوم المجتمع إلا على أساس هذه القاعدة القائمة على التضامن والتكافل.

كما لاحظتم في الموازنة فان الشق الاجتماعي الذي قيل حوله كلام كثير هو ملحوظ بشكل جيد وخاصة في موازنات وزارة الصحة والتربية والجامعة اللبنانية وكما تلاحظون فان موازنة وزارة الصحة تزداد باستمرار والتي هي عملياً تقديمات صحية لجميع اللبنانيين الذين هم غير مضمونين بموجب مؤسسات الضمان العديدة المتواجدة في البلد.

أعود لموضوع الضمان حيث أن هناك نقاشاً دائراً حول ضمان الشيخوخة الذي يجب دراسته بشكل نعمم فيه الضمان ولماذا لا يعمم الضمان ليشمل كل اللبنانيين حتى أرباب العمل الذين لديهم موظفون مضمونون والذين هم بحاجة للضمان لأن أوضاعهم المالية لا تسمح لهم بدفع الفاتورة الطبية، فلماذا لا نفتح لهم الباب ليكونوا مضمونين ويدفعوا الرسوم المترتبة عليهم واعتقد أنه إذا وضعت مبالغ معقولة فمن الممكن أن يستطيع الصندوق تحملها ولا يخسر ونعطي اللبناني بأي موقع كان إمكانية الحصول على الطبابة على الأقل وذلك ضمن أقساط معينة ومدروسة جيداً من الضمان والحكومة ووزارة المالية.

الرئيس: ما الذي يمنع حصول هذا الأمر؟ لا شيء.

رئيس الحكومة: أعتقد أنه يجب تسويتها أما عن طريق الضمان ومجلس الوزراء أو أن يوضع قانون خاص.

بطرس حرب: المادة ١١ موجودة في قانون الضمان.

الرئيس: المادة موجودة ولا يلزمها سوى بعض التعديل.

رئيس الحكومة:

في موضوع الجامعة اللبنانية ووحدة الجامعة، الكل يعلمون أننا من أوائل من عمل لوحدة الجامعة والمبنى الموجود في الحدث هو خير شاهد على قناعاتنا وإيماننا بموضوع وحدة الجامعة وهناك لجنة شكلت برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وتدرس الأمر. وأن ما أريد أنؤكد أنه الحكومة لن تتخذ قرارات غير مدروسة جيداً وإنما ستعطي الوقت الكافي لكافة الأمور حتى تسير بالاتجاه السليم لذا فأنا أدعو الأساتذة والطلاب إلى العودة إلى الجامعة والخضوع للإمتحانات الرسمية لأن في هذا الأمر مصلحتهم ونحن حريصون على مصلحة الطلاب والجامعة والأساتذة وعلى وحدة البلد.

هناك موضوع أثير مؤخراً وهو موضوع العراق الذي أثير من عدة زملاء وكأن هناك إشارة بأن العراق جاهز لتوقيع الاتفاقيات مع لبنان ولبنان غير جاهز وهذا الأمر أتى به بعض التجار الذين زاروا العراق.

ونحن حريصون على توثيق العلاقات مع أي دولة عربية ومع العراق بالذات ونعرف أن العراق كان الشريك الأكبر للبنان قبل الحرب وانقطعت الأمدادات النفطية قبل الحرب الأخيرة عن مدينة طرابلس أي منذ أكثر من عشرين عاماً ونتيجة ظروف مختلفة عن الظروف التي شأهناها في حرب الخليج. ورغم ذلك جرت اتصالات ولم تتوقف هذه الاتصالات مع العراق ولكن هناك مجموعة من العوائق ليست متوقفة على لبنان ولا على العراق

نفسه بل هي تتعلق بالأمم المتحدة ونحن والعراق نحاول أن نصل إلى أفضل طريقة للاستفادة من الأسواق العراقية من قبل التجار والصناعيين اللبنانيين وليس هناك من تقصير من جهتنا في هذا الأمر على الإطلاق هناك دراسة دقيقة لوضع العراق ولوضعنا حتى لا نحصل على أمور تؤدي إلى عكس ما نرغب به . هناك كلام بأن العراق يبيعنا نفطاً بأسعار معينة ولكن هناك مشكلة في كيفية نقل النفط .

عمر كرامي : يمكننا نقل النفط عن طريق سوريا .

رئيس الحكومة : النفط العراقي الذي يمر عبر الانابيب داخل سوريا كميته قليلة جداً .

عمر كرامي : لقد تكلمت معهم وهم على استعداد للتبرع لصالحنا بعشرة آلاف طن من البترول وقالوا أنهم يستطيعون تأمينهم عن طريق سوريا فلماذا لا نأخذهم .

رئيس الحكومة :

نحن نجري بحثاً مع العراق ومن المفروض أن تحدث زيارة من بعض الأخوان العراقيين إلى لبنان لأستكمال البحث وتوقيع الاتفاقات اللازمة ولبنان حاضر لتوقيع اتفاق تجارة حرة مع العراق وأبدينا هذا الاستعداد منذ بضعة اشهر أمام الاخوان العراقيين وذهبت بعثة من عندنا وعلى أساس أن تأتي بعثة من عندهم فأرسلنا لهم دعوة وحتى الآن لم يتم تحديد موعد لمجيء الأخوان العراقيين إلى هنا من أجل انهاء اتفاق التجارة الحرة وكذلك اتفاق نفطي ولكن هذا الاتفاق يجب أن يكون مصحوباً مع وسيلة لا يصاله وضمن القوانين المرعية الاجراء فنحن لا نستطيع أن ننسى بأن لبنان ليس دولة مجاورة للحدود العراقية وبالتالي نحن دولة متضررة بسبب الحرب العراقية وبالتالي جرى بحث هذا مع كل المعنيين من أجل اعتبار لبنان وكأنه دولة مجاورة للعراق ويتم التعاطي معه في المرحلة المقبلة على أساس وكأنه دولة مجاورة للحدود العراقية وليس كما حصل في السابق وهذا الأمر أصبح قريب التوافق عليه مع كل المعنيين في هذا الاطار وسيكون له مردود ايجابي كبير حول الأوضاع العامة في البلد لأن السوق العراقي سوق كبير وهناك رغبة من الأخوان العراقيين بالتعاطي مع لبنان ومع التجار والصناعيين اللبنانيين وفي جميع الحقول الصناعية والاقتصادية .

وقبل أن اختم كلمتي أود أن أشير الى موضوع أثير هنا في هذه الجلسة يتعلق بقضية الهاتف والأموال التي لا تدخل الخزينة من الهاتف .

السؤال هو هل هناك أموال لا تدخل الخزينة من الهاتف؟ أي تهريب مخبرات دولية تذهب إلى أشخاص ليس من المفروض أن تذهب اليهم بل من المفروض أن تذهب إلى الدولة؟ الجواب هو نعم وأقول أكثر من هذا بأن هذه الأموال لو دخلت الخزينة لكان من الممكن أن تلعب دوراً أساسياً في تنمية المناطق التي نسمع صراخ زملائنا النواب بضرورة تنميتها .

بطرس حرب : من الذي يأخذها؟

عمر كرامي: تبلغ قيمة المبالغ حوالي ٢٥٠ مليون دولار؟

رئيس الحكومة: أنا وعدت أن أقول كل شيء في المجلس النيابي وهذا ما أفعله ويجب أن لا نرمي مبالغ وارقاماً بدون أن نكون قد حسبناها. هذه المبالغ موجودة وهناك أشخاص يحصلونها عوضاً عن الدولة ومعالي وزير العدل لا يقدر عليهم وبالتالي تتخذ الحكومة الاجراءات الكفيلة لإنهاء هذا الوضع غير الطبيعي.

بطرس حرب: يجب أن يعرفهم الرأي العام ونحن ايضاً.

رئيس الحكومة: اذا عقدتم جلسة خاصة فعندها يمكنني أن أقول لكم من هم.

عمر كرامي: اذا نحن نريد جلسة خاصة.

الرئيس: اذا كنت تطلب جلسة خاصة فنحن على استعداد لذلك.

رئيس الحكومة: أنا لا أطلب جلسة خاصة.

عمر كرامي: أنا مع دولة رئيس الحكومة ولكن ما أفهم من كلامه بأن عفا الله عما مضى وهذا أمر لا يجوز.

الرئيس: اذا كان هناك أناس يأخذون من طريق الدولة والخزينة أموالاً تعود للدولة فأنا لا أقدر أن أفهم

لماذا لا تتخذ الحكومة اجراءاتها لمنع ذلك؟

رئيس الحكومة: أنا لم أكن أعرف سوى من وقت قصير.

محمد رعد: لا يا دولة الرئيس فأنت تعلم بهذا الشأن وهناك مراسيم صادرة عن مجلس الوزراء تغطي هذه الأمور.

رئيس الحكومة: هناك شيء بمراسيم وآخر بدون مراسيم وأنت تعلم هذا الشيء.

الرئيس: أسأل سؤالاً محدداً وهو أنه اذا كانت هناك أموال تؤخذ من خزينة الدولة وتعرفون بها، فما هي

الاجراءات التي اتخذتموها كحكومة ولماذا لم يلاحق هذا الموضوع والأشخاص المتعلقون به؟

رئيس الحكومة: أن موضوع المكالمات الدولية ليس موجوداً في لبنان وحده بل هي موجود بكثير من دول العالم

وهناك وسائل لمحاربته وأنا شخصياً فعلاً لم يكن لدي علم وقد علمت بها منذ فترة وجيزة وبدأنا

باتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاربة هذه الظاهرة التي تحجب أموالاً عن الخزينة وبالتالي من الممكن

أن تستعمل هذه الأموال من أجل تنمية المناطق التي هي بحاجة لتنمية. ونحن نقول بأن هذه

الاجراءات اذا أعطت نتائج فتظهر خلال أشهر قليلة والآن فسأتي إلى المجلس النيابي ونسمي

الأشياء بأسمائها.

الرئيس: الكلمة بالنظام للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، قبل أن نرد على الحكومة أقول أن رئيس حكومة لبنان وقف على منبر المجلس النيابي وقال بأنه عرف بأن هناك أناساً كانوا يسرقون أموال الدولة والمواطن ولو أن هذه الأموال المسروقة دخلت إلى الخزينة لكانت حلت مشاكل كبيرة من المديونية العامة وانه عرف بذلك ولكي يطلعنا على أسماء هؤلاء يلزمه عقد جلسة خاصة.

أنا والرأي العام الذي ينتظر ليعرف من يسرق أمواله يجب أن يعرف اليوم ولا يجوز السكوت عن هذا الأمر. إذا كان هناك من يستفيد من أموال الدولة خلافاً للقانون فأما أنها دولة قانون أو لا. لذا أطلب من رئيس الحكومة تسمية من يعرف ممن كانوا يعتدون على المال العام وعلى الخطوط الدولية ويحرمون الخزينة من مداخيل معينة كانت من الممكن أن تساهم بتخفيف المديونية العامة. الرئيس: إذا عليك أن تحجب الثقة ولا تعطيها.

الآن ولكي ننهي من هذا النقاش اقترح أنه عندما نصل إلى قانون الموازنة أعود وأعطي الكلام لكل هذه الموضوعات.

نطرح للمناقشة مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٩٨٨ المتعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لسنة ١٩٩٩ مع أسبابه الموجبة وتقرير لجنة المال والموازنة.

تقرير لجنة المال والموازنة حول مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٩٨٨ والرامي الى قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لسنة ١٩٩٩

بتاريخ يوم الاثنين الواقع فيه ٧/٥/٢٠٠١ عقدت لجنة المال والموازنة جلسة برئاسة النائب سمير عازار وحضور عدد من السادة النواب أعضاء اللجنة.

حضر الجلسة: معالي وزير المالية

وذلك لدرس مشروع القانون المشار اليه أعلاه.

بعد الاطلاع على المشروع وعلى أسبابه الموجبة خاصة لجهة الالتزام بالنص الدستوري الوارد في المادة ٨٧ من الدستور والتي تنص على أن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة ينبغي أن تعرض على المجلس النيابي للموافقة عليها قبل نشر موازنة التي تلي تلك السنة، بحيث يفسح في المجال للمجلس إتخاذ القرارات المناسبة بشأن الحسابات المالية قبل نشر موازنة سنة ٢٠٠١.

«بعد أن إستمع السادة النواب إلى تبريرات وزير المالية حول الأرقام الواردة في المشروع وضرورة الإنطلاق منها لدراسة أرقام موازنة العام ٢٠٠١»

لذلك،

صدقت اللجنة المشروع كما ورد، وهي إذ تحيله الى المجلس النيابي الكريم تأمل إقراره.

رئيس لجنة المال والموازنة

بيروت في ١٥/٥/٢٠٠١

النائب سمير عازار

الرئيس: تتلى المادة الاولى

- تليت المادة الأولى. الخ...

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي.

- اكثرية

صدقت المادة الأولى.

الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: يتم اقرار قطع الموازنة لعام ١٩٩٩ بالنسبة لما يتعلق بمكتب الحبوب والشمندر السكري، هنا

اطرح سؤالاً على الحكومة وعلى معالي وزير المالية فيما يتعلق بدعم الشمندر السكري وهو هل أن

هناك اعتمادات في الموازنة الحالية فيما يتعلق بدعم الشمندر السكري؟ وأنا أسأل هذا لأن

الحكومة أقدمت على الغاء الدعم بفوار خوفاً من أن يدس نص بشكل تهريبي في قانون الموازنة

وتحذف الاعتمادات ويصار النذر بأننا كمجلس نيابي قد ألغينا الدعم عن الشمندر السكري.

لذا أتمنى على معالي وزير المالية اجابتنا عن هذا السؤال.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: دولة الرئيس، هناك مبلغ ملحوظ في الموازنة من اجر دفع التعويضات لمزارعي الشمندر.

نقولا فتوش: نحن نتكلم عن الدعم وليس التعويضات.

وزير المالية: الدعم قسمان للشمندر وللقمح. القمح موجود والشمندر ايضاً ملحوظ وسيصار إلى استعماله

من أجل التعويض.

نقولا فتوش: اذاً يمكنني أن أعتبر بأن الدعم على الشمندر لا يزال قائماً.

وزير المالية: الدعم موجود لدفع التعويض. المبلغ موجود لدعم المزارعين عن طريق دفع التعويض.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: كل الدعم أن كان للقمح أو الشمندر السكري ليس بالشيء الذي يذكر في كل المناطق أن كان في الشمال والبقاع حيث يعطى المزارعون هذا الدعم وهو شيء زهيد جداً. نحن نعترض على المسّ بشيء مقرر قانوناً، فوزير المالية يقول بأنه سيدفع التعويض أي أنه ماضٍ بعملية وقف الدعم وهذا ما نريد تسجيل اعتراضنا عليه لأنه مخالف للقانون.

الرئيس: تتلى المادة الثانية.

تليت المادة الثانية. الخ. . .

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية.

تتلى المادة الثالثة

- تليت المادة الثالثة. الخ. . .

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة.

القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالأسماء.

نودي السادة النواب بأسمائهم.

- أكثرية -

الرئيس: صدّق القانون بالأكثرية.

ننتقل إلى تفصيل قسم النفقات الجزء الأول.

بطرس حرب: هل تبدأ بمناقشة بنود الموازنة قبل مناقشة قانون الموازنة ربما تعدّل شيء في الأرقام.

الرئيس: هذه هي الأصول يا حضرة الزميل، والنظام الداخلي ينص على ذلك.

إذاً، يتلى تفصيل قسم النفقات بنداً بنداً.

الرئيس: قسم النفقات الجزء الأول

الموافقة برفع الأيدي

- أكثرية -

الرئيس: صدق

نتنقل الى تفصيل قسم النفقات الجزء الثاني - أ -

يتلى هذا التفصيل بنداً بنداً.

تلي التفصيل الآتي نصه: الخ . . .

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدق

الباب ٣ - رئاسة مجلس الوزراء

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: برئاسة الحكومة دولة الرئيس موجود مبلغ بحدود ال ١٥ مليار ليرة للدعاية في الخارج، بينما اذا

تناولنا قانون انشاء وزارة السياحة، لاسيما القانون رقم ٢١ والذي ينص على ما حرفيته: « انماء

السياحة وتنظيم وتنسيق ومراقبة المهن الصناعية والسياحية والجمعيات والهيئات الخاصة،

وكذلك الدعاية في الخارج والضيافة»، هذا نص القانون ٦١/٢١ الذي قضى بانشاء وزارة

السياحة، كيف يكون لوزارة حق الدعاية والاعلام ثم رئاسة الحكومة تورد مبلغ ١٥ ملياراً

للدعاية في الخارج؟ هذا الأمر مخالف لاحكام المادة ٦٦ من الدستور اللبناني؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: دولة الرئيس، هذا المبلغ المرصود في باب رئاسة الوزارة ليس مخصصاً لوزارة السياحة فقط، فهو

مخصص لكل اعمال لبنان في الدعاية له في الخارج.

الرئيس: الزميل نقولا فتوش يقول انه برئاسة الحكومة موجود مبلغ أكثر مما هو موجود في وزارة

السياحة؟

وزير المالية: هذا المبلغ ليس مقصوداً لوزارة السياحة على الاطلاق.

الرئيس: على ماذا مقصور اذا؟

وزير المالية: لكل لبنان، هذا للدعاية لكل لبنان ولكل ماله علاقة بالسياحة والتجارة والاقتصاد والصناعة.

الرئيس: لم يقنعني هذا الجواب.

رئيس الحكومة: خلال السنوات الماضية اصبحت صورة لبنان في الخارج متصلة بشكل او بآخر بموضوع الحرب

ومتفرعاته، ولبنان يذكر دائماً وتذكر معه هذه الصورة، فلا بد من تغيير هذه الصورة بوسائل

متعددة جداً ليس فقط من أجل اجتذاب السياح، وإنما من أجل السياحة، من أجل الاقتصاد، من أجل الصناعة، من أجل الزراعة، من أجل المؤتمرات، ومن أجل مجموعة كبيرة من النشاطات فلا بد أن نقوم بها لتغيير صورة البلد واعطاء صورة حقيقية عن لبنان، هناك مؤتمرات ربما نعقدّها، في الخارج وهنا، قد ندعو اناساً الى لبنان، مجموعة كبيرة متعلقة بمجموعة من الوزارات، من هنا اقترحنا هذا المبلغ، واعتقد ان اقرار المجلس النيابي الكريم لهذا المبلغ سيكون له اثر كبير على تغيير صورة لبنان في الخارج بكافة القطاعات.

الرئيس: الكلمة للرئيس حسين الحسيني

حسين الحسيني: دولة الرئيس، اننا نغير النظام، الشيء الذي نهي عنه رئيس الحكومة فانه يؤكد الان، وهو ان نأخذ اعتمادات من اختصاص وزارات عديدة ونضعها برئاسة الوزارة، وبالتالي من أجل منفعة عامة، نحن لسنا مختلفون معه على وجوب تحسين صورة لبنان، وعلى القيام بهذه المهمة والتي هي واجبة. ولكن بماذا يقومون في الوزارات؟ الوزراء او الوزارات او الادارات ماذا يفعلون وبماذا يقومون؟ اذا كنا نختصر الدولة بأن كل وزارات الخدمات تصبح في مجلس الانماء والاعمار وكل الباقي ايضاً يصبح برئاسة الوزارة.

فأي دولة هذه؟ وأي وزارات هذه؟ نهجم ونعين وننشئ وزارات مثل « الفطر »؟ ثم بعد قليل نهجم وننهي كل الوزارات، هذا امر لا يستقيم يا دولة الرئيس، هذا يتضمن تغييراً للنظام، كما يمس مسألة المشاركة والتي هي واجبة لكل وزير يريد اعتماداته ويريد وزارته، ويريد ادارته، خاصة وان الوزير هو المسؤول عن وزارته امام مجلس النواب دستورياً، فهذا امر غير جائز وبالتالي يقتضي بالضرورة الرجوع عنه.

الرئيس: الكلمة لزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: بالاستناد لأي نص ولأي صلاحية، ووفقاً لأي قانون تأتي رئاسة الحكومة وتخصص هذا المبلغ للدعاية؟ علماً ان الدعاية محصورة بوزارة السياحة عملاً بالقانون ٦٦/٢١، وبالمراسيم الاخرى. اذا كان رئيس الحكومة يريد ان يتعاطى سياحة، فانه لا يعود رئيساً للحكومة، الرئيس يعرف ان يعرف على كل الالات ولكن لا يعزف ولا على أي آلة...

الرئيس: لقد اعجبني هذه، كررها.

نقولا فتوش: آخر تحليل للرئيس في العلم الحديث، انهم يشبهونه بالمايسترو: المايسترو يعرف العزف على كل الآلات، لكنه لا يقوم بالعزف ولا على اية آلة، لأنه عندما يعزف يصبح عازفاً وليس بمايسترو.

وزير المالية: دولة الرئيس، نحن لا ننكر ان وزارة السياحة تقوم بعمل الدعاية، ولكن هذا ليس مقتصراً على عمل الدعاية، هذا له علاقة بعدد من الأمور...

نقولاً فتوش : اعطني نصاً، او قانوناً.

وزير المالية : هذا قانون نعمله.

نقولاً فتوش : عم تعملوا!

وزير المالية : اسمح لي بأن اعطيك اثباتات اخرى لذلك . هذا الأمر يعمل بنص قانوني وهو يصب في مصلحة عدد من الوزارات وليس وزارة واحدة، مثال على ذلك : نفقات السفر لكل الوزارات موجودة بوزارة واحدة، وهي وزار الخارجية، ونحن نقر هذا القانون منذ ٥٠ سنة، معنى ذلك انه حيث تكون القضية بحاجة لجهد مركز، فيجب ان تكون بمكان واحد، وهذا الأمر الذي جعل الحكومة بأن تعتمد وجود كل نفقات السفر بوزارة الخارجية . بينما كل ما له علاقة بعملية الاعلان لانه يصب بخانة جميع الوزارات فلا يمكن حصره بوزارة واحدة، لذلك وضعت بخانة رئاسة الوزارة.

الرئيس : سأترك هذ المبلغ معلقاً، لانه وراد في المادة ١٩ من قانون الموازنة، هذا البند وارد تنسيبه، فحين نصل اليه نناقشه، وعندما يقر يقر هناك، واذا لم يقر لا يقر . اذا يبقى هذا البند معلقاً والباقي يقر الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس : صدق الباب ٤ - المجلس الدستوري ولغاية الباب ١٨ - وزارة الطاقة والمياه

الرئيس : الباب ١٩ - وزارة السياحة

نقولاً فتوش : دولة الرئيس، بوزارة السياحة صدرت القوانين التالية، وكان حينها المجلس الوطني لانماء السياحة، ثم حلت محله وزارة السياحة سنة ٩٢ ولم يعد له اي مهام على الاطلاق، وقد تكرر هذا الأمر بالنصوص التالية :

ان كل الأموال والمكاتب التابعة للمجلس الوطني لانماء السياحة تعود لوزارة السياحة، فنفجاً انه عادة كان هناك ازدواجية قبل العام ٩٢، ان المجلس اعطي صلاحيات ثم استردتها الوزارة، لماذا تعود الان نحن كدولة ونعطي اموالاً للمجلس الوطني لانماء السياحة، وهنا يصب بما تفضل به الرئيس حسين الحسيني بتخفيض ونزع صلاحيات وفقاً للمادة ٦٦ من الدستور، فلم يعد هناك مجلس وطني، فقد أصبح المجلس الوطني تابعاً لوزارة السياحة وصار هناك حلول.

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية : دولة الرئيس، هذا موجود بنبذة ضمن الموازنة، وبالتالي بالاتفاق ما بين الوزارة وبين المجلس يمكن حسب الحاجة النقل من نبذة الى نبذة أخرى.

- الرئيس: انه يقول شيئاً آخر، يقول ان المجلس الوطني لانماء السياحة...
- وزير المالية: هذا يعمل نشاطاً، وهذا يعمل نشاطاً آخر.
- نقولا فتوش: دولة الرئيس، المرسوم رقم ٤١٩٢ الصادر سنة ١٩٩٣ يقول: «يستمر العاملون حالياً... تؤخذ الاعتمادات اللازمة وتحل محلها وزارة السياحة» المرسوم ٢٨٢٩ تاريخ ٢٣/١٠/٩٣ يقول: «تعود وزارة السياحة لممارسة كافة مهامها وصلاحياتها مباشرة وفقاً لقانون انشائها ومراسيم تحديد تلك المهام واستعادتها من المجلس الوطني.
- الرئيس: سؤال: هل هناك نص بالغاء المجلس الوطني للسياحة؟
- نقولا فتوش: نعم، الغي المجلس الوطني بالمرسوم رقم كذا، وتعود وزارة السياحة لممارسة مهامها وصلاحياتها مباشرة وفقاً لقانون انشائها.
- وزير المالية: المجلس الوطني لانماء السياحة لا يزال موجوداً ولا يزال موظفوه موجودين.
- نقولا فتوش: يا معالي الوزير «على مهلك علينا» انا اسال وزير السياحة بأن يجيبني على النص.
- الرئيس: هو منشأ بقانون أم بمرسوم؟
- نقولا فتوش: منشأ بمرسوم
- الرئيس: مرسوم اشتراعي، فكيف الغي اذا؟
- نقولا فتوش: ليس مرسوماً اشتراعياً، وانما مرسوم عادي، وقد صدر الالغاء ايام دولة الرئيس الحريري.
- الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.
- رئيس الحكومة: هذا الموضوع صحيح الغي بمرسوم، ولكن في الحكومة الماضية تم تعيين المجلس من جديد بموجب مرسوم. فاذا كان يحتاج لمرسوم آخر فيمكن ان يتم وضعه انما الحكومة الماضية عينت المجلس بمرسوم في مجلس الوزراء.
- نقولا فتوش: لا، لا
- ياسين جابر: دولة الرئيس، اعتقد ان المجلس الوطني لانماء السياحة هو جمعية خاصة، ولم ينشأ لا بمرسوم ولا بغيره، وانما هو جمعية خاصة اعطي مهمات، وفي سنة ١٩٩٩ تم انتخاب مجلس ادارة له.
- الرئيس: قدم لي اقتراحاً لكي اصوت عليه، ماذا تقترح؟ هناك اقتراح من الزميل نقولا فتوش، بنزع الاعتمادات من المجلس اوطني لانماء السياحة والحاقها بوزارة السياحة، من يوافق فليرفع يده؟
- اقلية -
- الرئيس: سقط الاقتراح

نقولاً فتوش: دولة الرئيس، حفاظاً على الحياة الديمقراطية، طرحت سؤالاً على معالي وزير السياحة حول قضية المجلس، لا اعرف لماذا لم يجاب معالي الوزير على هذا الموضوع.

الرئيس: يقول لك انها جمعية، ولهم الحق باعطائها اعتمادات.

نقولاً فتوش: ولكنها الغيت

الرئيس: لا، لا لا يحق لهم الغاءها

الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدق الباب ٢٠ - وزارة الثقافة ولغاية الباب ٢٥ - وزارة الصناعة

الرئيس: ننتقل الى تفصيل قسم النفقات الجزء الثاني - ب -

يتلى هذا التفصيل بنداً بنداً. الخ. . .

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدق

ارفع الجلسة الى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم غد

رفعت الجلسة الساعة التاسعة ليلاً.

جلسة ٢٠/٠٦/٢٠٠١

الرئيس: تتابع الجلسة

نطرح للمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ٢٠٠١

الرئيس: تلي المادة الاولى.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الاولى: تحديد ارقام الموازنة

تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ٢٠٠١ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ٢٠٠١ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الاولى.

تلي المادة الثانية.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية: تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحقه الاعتمادات المبينة في ما يأتي:

- الموازنة العامة الجزء الاول والثاني	٩,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية	١,٠٣٨,٥٢٤,٥٠٠,٠٠٠
- موازنة مديرية اليانصيب الوطني	٦٩,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري	٩٤,٣١٦,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١١,١٠٣,٣٤٠,٥٠٠,٠٠٠

وذلك وفقا للجداول رقم ١ - ٢ - ٣ - ٤ الملحقه بهذا القانون.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: بالنسبة للشمندر السكري، لعله في التكرار افادة، هل تتضمن الموازنة دعما للشمندر السكري في الموازنة الحالية لعام ٢٠٠١؟

الرئيس: نفس السؤال البارحة يا دولة رئيس الحكومة، هل تتضمن الموازنة دعماً للشمندر السكري؟ نعم ام لا؟

رئيس الحكومة: موضوع الدعم دولة الرئيس موجود بصفة عامة وخاصة في موضوع القمح، لم نلغ البند وانما الغي الدعم بقرار مجلس الوزراء، الحقيقة نحن حريصون على موضوع الدعم بحد ذاته. فكرة الدعم قائمة ولكننا ننقلها من قطاع الى قطاع آخر. في قضية دعم الشمندر حصلت عدة مداخلات في هذا الامر وانا احب ان اشرح لماذا الحكومة اخذت هذا القرار بوقف الدعم عن الشمندر السكري.

نقولاً فتوش: انا لم اسأل عن الشرح؟ يوجد قرار صادر عن الحكومة وهو باطل يا دولة الرئيس، انتم الغيتم قانوناً بقرار، وقدمت هيئة الاستشارات والتشريع بناء على السؤال الذي تقدمنا فيه وتقول: «ان قرار مجلس الوزراء باطل»، اذا طالما انه باطل فلا يمكن للقرار رقم /٤٣/ الصادر عن مجلس الوزراء الموقر ان يلغي قانوناً، خوفاً من ان يكون هناك عملية تسليية في الموازنة بأن نرفع الدعم بشكل غير مباشر ونصطدم غداً بالقول انه لا يوجد بعد ذلك دعم وفقاً لمشروع الموازنة الذي اقره مجلس النواب، هذه هي النقطة التي بقي الضوء عليها والتي يجب ان نكون على بينة منها كي نستطيع ان نصل الى الحقيقة.

رئيس الحكومة: يا معالي الوزير، اولاً، الحكومة دفعت تعويضات عن هذا الموضوع غيرت طبيعته ولكن لم تغيره. الامر الثاني، هذا الامر قضية دعم الشمندر السكري بالذات نحن نرى انه يضر بالزراعة بصفة عامة وسوف اشرح لك السبب، لان المدعوم في الشمندر امران، انتاج الشمندر وانتاج السكر، فبالتالي كل المبالغ التي تدفع ايجاراً للأرض تدفعها الحكومة، مما رفع اسعار الاراضي الزراعية بشكل هائل واثّر على موضوع الانتاجية الزراعية في البلد وخاصة في منطقة البقاع.

نحن فضلنا ان ينقل هذا الامر لزراعة القمح وقلنا هذا الكلام للمزارعين، على اعتبار ان هذا يرخّص اسعار الاراضي لان فكرة الدعم هي ان تذهب الاموال الى المزارعين وليس الى اصحاب الاراضي. بالشكل المعمول به الآن تذهب لاصحاب الاراضي وليس للمزارعين لان السعر يحتسب بالشكل التالي، ايجار الارض تدفعه الدولة بالكامل، قيمة العمالة وقيمة ذلك كله سويًا يجمع وتحتسب القيمة على هذا الاساس، اضافة لذلك نحن نشترى السكر بسعر معين. عملياً اننا ندعم امرين، لو ان الشمندر يزرع ويمكن استعماله بغير انتاج السكر لكان هذا الامر ينظر فيه ولكن لا يمكن استعماله الا لانتاج السكر، فلا نستطيع ان نتركه في ارضه ولا نستطيع ان نعمل منه علفاً ولا حتى اي شيء.

من هنا، الفكرة ان تتحول كل هذه الزراعات الى زراعة القمح وهذا سيحصل بالموسم القادم.

نقولاً فتوش : دولة الرئيس، المادة /٦٤/ من الدستور تقول انه من مهام الحكومة السهر على تنفيذ القوانين والانظمة والاشراف على اعمال كل اجهزة الدولة.

اذكر بشكل عام في الادارات والمؤسسات المدنية والعسكرية والامنية دون استثناء. اعني انها يجب ان تسهر على تنفيذ القانون، لا ان تأتي بقرار تخالف فيه القانون. حقيقة نحن كسلطة تشريعية اليوم، نمر بأزمة مع الحكومة، البارحة دولة الرئيس بالنسبة للتنصت، يقول ان هذا القانون غير صالح للاخذ فيه، اليوم يوجد قانون رقمه ١٤٣ يعطي الدعم للشمندر السكري. مورس علينا ارهاب فكري سوف نعود اليه، ولكن واضح ان يجوز ان يلغي مجلس الوزراء قانونا بقرار، اذا كانوا رافعين الدعم بالموازنة فهذا عمل تسلي ولا يوجد صراحة ولا يوجد ايضا احترام.

الرئيس : الكلمة للزميل محسن دلول.

محسن دلول : دولة الرئيس، يوجد خطأ كبير بالنسبة للنظرة الى الوضع الزراعي. دولة الرئيس يقول ان زراعة الشمندر ادت الى رفع اسعار الارض، هذا الكلام غير دقيق، بالعكس اسعار الارض الزراعية في البقاع وحتى في لبنان رخيصة اكثر من اي بلد آخر. موضوع دعم مادة الشمندر ليس دعماً لمادة الشمندر، هو دعم للقطاع الزراعي ككل وليس فقط في البقاع بل في كل لبنان لانك انت تقيم ٦٠ ألف دونم تزرع بالشمندر من التنافس مع المواد الاخرى، وحاليا يوجد كوارث لانهم زرعوا القمح، وانا اشك ان الدولة تستطيع ان تدعم القمح كما يعتقدون، لاننا نسمع ان القمح سيكون مثل السنة الماضية او اقل، فاذا اعطونا سعر الدعم الذي كان في السنة الماضية فيكون هذا امراً عظيماً، لكن لا يريدون ان يعطونا.

ثانياً، يا اخواننا موضوع الزراعة، اذا كانت الدولة حاضرة لان تعطي دعماً للشمندر بدون سكر، فيوجد حالياً معامل تنتج مواد اخرى من الشمندر غير السكر، فهل الدولة على استعداد ان تدعم؟ اذا كانت مستعدة ان تدعم فأنا اعتقد ان هذا الكلام هو للملأ وسوف يأتيهم كثير من الطلبات لاننا نستطيع ان نتج من الشمندر مواد اخرى كالسيروتو والعلف والاسمدة وغيرها... نحن عندما نطالب بدعم الشمندر ليس معنى ذلك اننا نطالب بدعم مزارعي الشمندر وانما نطالب بدعم قطاع كبير من المزارعين، فماذا يريدون ان نزرع بديلاً عن الشمندر؟ هل نزرع مواد اخرى غير قادرين على تصريفها؟ من هنا نكون قد اسأنا لكل القطاع الزراعي.

الرئيس : الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني : فعلاً دولة الرئيس، ادهشني جواب رئيس الحكومة حول سعر الارض في البقاع.

رئيس الحكومة : ايجار.

حسين الحسيني: حتى الضمان، ادهشني لانه لا يوجد نسبة ابدأ بين اي متر ارض او اي دونم ارض في البقاع مع اي منطقة اخرى. على كل حال الموقف مبدئي كما قال الزميل نقولاً فتوش، موجود قانون ينظم هذه المسألة ونحن نلغيه بقرار مجلس الوزراء، هذا هو الموضوع. بعد ذلك نناقش ما اذا كنا بحاجة لان تستمر هذه الزراعة او كيفية تأمين بدائل عنها، هذا موضوع آخر. المهم القصة المبدئية التي تخص مجلس النواب ككل، هل يعقل ان نسكت على الغاء قانون بقرار من مجلس الوزراء؟ هذا الموضوع الذي يشغل مسؤوليتنا جميعاً.

الرئيس: الكلمة للزميل حسين الحاج حسن.

حسين الحاج حسن: دولة الرئيس، النقطة الاولى بهذا الموضوع التي اكد عليها بعض الزملاء وهي ان الحكومة الغت قانوناً او عطلت قانوناً بقرار وتريد ان تشرعن خطوتها من خلال الموازنة. يعني اذا وافقنا اليوم على الغاء دعم الشمندر السكري من خلال قانون الموازنة فالتوافق على الغاء دعم الشمندر السكري من خلال قانون الموازنة. هذا الامر نحن غير موافقين عليه ك لجنة زراعة واعتقد انه يوجد عدد كبير من السادة الزملاء لا يوافقون على تمرير الغاء قانون دعم الشمندر السكري من خلال قانون الموازنة. هذه هي النقطة الاولى، لا سيما انه توجد مراجعة امام مجلس شورى الدولة بهذا الشأن، والنقطة الثانية كنا نتمنى على الحكومة وهذا ما اثرته في كلمتي انها عندما تريد الغاء دعم الشمندر، ربما يأتي يوم من الايام نوافق فيه على قرار الحكومة انما من خلال رؤية وخطة نناقشها مع الحكومة وعلى اساسها نوافق او لا نوافق.

الحكومة الغت قرار دعم الشمندر السكر بعد تصريحات من دولة رئيس الحكومة الذي وعد المزارعين في اكثر من فترة بأن دعم الشمندر باق واذا يأتي قرار الالغاء مفاجئاً. اولاً ماذا فعل قرار الالغاء؟ قرار الالغاء جاء بعد ان قام المزارعون باستئجار الارض ودفع بسبعين الف دونم الى زراعات هي بحد ذاتها كاسدة في لبنان مثل البطاطا ومثل الخضروات.

ثانياً، الغاء دعم الشمندر السكري لا يزال من دون تعويض. المزارعون يسألون هل هناك تعويضات بعدما وعدوا بهذه التعويضات ولكن لم ترد هذه التعويضات ضمن الموازنة، هل هناك اعتمادات مالية لدفع هذه التعويضات عن العام الحالي والعام الماضي؟

ثالثاً: الدعم على الشمندر يا دولة الرئيس يوجد فيه مشاكل ونحن نعرفها، ووزير الاقتصاد يعرفها، ووزير المالية ايضا يعرفها، ورئيس الحكومة يعرفها. هذه المشاكل منذ عشر سنوات كانت ولا تزال، الحكومة تتلقى تقارير من تعاونية الشمندر ومن مكتب الحبوب والشمندر السكري وتعمل خلافاً، جاءتهم توصية بالزام المعمل ان يطور وضعه كي ينتج ليس فقط السكر لانه يستطيع ان ينتج الخمائر ويستطيع ان ينتج السببرو وايضا يستطيع ان ينتج «بفتين» ويستطيع

ان ينتج اعلافاً، لكن لم يطوروا المعمل وترك الامر على غاربه .

جاءتهم توصيات بأن يعيدوا قراءة تركيبة دعم الشمندر على الطن وعلى موضوع السكر ولكن لم يعملوا فيها .

جاءتهم توصيات بموضوع دعم الشمندر لرفع معدل الحلاوة ولرفع معدل الانتاج ولكن لم يعملوا فيها .

جاءتهم توصيات متعددة لم يعمل فيها . رخص لمعمل شمندر جديد متطور واخذ قرار فيه ولكن عطل القرار . نحن بهذه الدولة دائماً نذهب للاضعف ، عشر سنوات من التوصيات لم تصل الى نتيجة . اليوم يحكى عن القمح ، كان يوجد نية عند الحكومة - اشكر معالي وزير الاقتصاد الذي ابلغني منذ عدة ايام ان سعر دعم القمح سوف يبقى على ال ٤٠٠ ليرة - كان يوجد نية عند الحكومة ان تخفض سعر دعم القمح ، اعني انه يوجد نية مدروسة ويخطط لها باستمرار لرفع الدعم؟

الدعم ليس السياسة الزراعية الصحيحة ، انا اوافق على هذا الكلام لكن في ظل غياب سياسة زراعية متكاملة لا بديل عن الدعم ولا يمكن ان نقبل بعد اليوم ان يرفع الدعم عن اي سلعة اذا لم تأت الحكومة بسياسة زراعية كاملة وواضحة وهادفة نستطيع من خلالها ان نطمئن على مستقبل المزارعين ، وشكراً .

الرئيس : الكلمة للزميل ياسين جابر .

ياسين جابر : دولة الرئيس ، انا اعتقد انه يوجد شيء بالشكل طرحه الوزير فتوش ولكن بالمضمون انا اعتقد ان الحكومة اخذت القرار الصحيح ، موضوع القرار والقانون .

نقولاً فتوش : هذا ليس بالشكل بل هذا بالجوهر .

ياسين جابر : انا لا اتكلم عن القانون دولة الرئيس ، انا اتكلم عن القرار الذي اتخذه ، انه بالمضمون صحيح .

في وزارة الاقتصاد اجريت دراسات علمية كلها استنتجت ان موضوع زراعة القمح يعطل الزراعات المروية في البقاع . والمستفيد الاكبر من موضوع زراعة الشمندر هم الملاكون الكبار في منطقة البقاع لانهم هم الذين يضمنون الارض . الذي يزرع لا يجني الا القليل من هذه العملية ، والشمندر بحد ذاته يا دولة الرئيس يسبب المرض في الارض لان من طبيعة زراعته ان تتراح الارض في كل فترة ، ولانهم لا يقومون باراحة الارض لذلك تسبب الامراض .

اعتقد ان على الحكومة ان تستعمل الاموال الفائضة عن الدعم لتعزيز الارشاد الزراعي كي لا يكون هناك زراعات اخرى في الاراضي المروية .

الرئيس: الكلمة للزميل علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، بهذه المناسبة نريد ان نسأل الحكومة عن موضوع دعم الحمضيات.

الرئيس: المناقشة العامة انتهت، لنناقش الموازنة.

الكلمة للزميل جورج قصارجي.

جورج قصارجي: دولة الرئيس، انا اريد ان الفت نظر الحكومة الى امر بسيط جدا، هم يريدون ان يدعموا القمح

كي لا يزرعوا الشمندر، يريدون ان يدعموا القمح ليتقلوا من زراعة الشمندر الى زراعة القمح.

اريد ان الفت نظر الحكومة ان القمح لا يزرع بالارض الا كل اربع سنوات مرة، في السنوات

الثلاث الباقية ماذا يزرعون؟ هذا الكلام هو لتنبية المزارعين الى هذه المسألة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، اعتقد نحن والزملاء النواب لسنا مختلفين. الموضوع واضح من كلام الزملاء ان

المشكلة حاصلة ليس فقط من زراعة الشمندر وانما من تصنيع الشمندر ايضا. وهذا الكلام

اعتقد اننا متفقون عليه، المصنع الحالي بشكله وبوضعيته ينتج كميات معينة وبأصناف معينة،

البعض قال انه يوجد مصانع ممكن ان تنشأ وتنتج بشكل افضل وباسعار افضل، اذا كان هذا

الشيء موجودا فنحن مستعدون ان ننفذه، نحن لسنا ضد زراعة اي نوع ولسنا ضد الدعم.

عمر كرامي: نريد خطة، لا يوجد اي شيء لانه لا يوجد خطة.

رئيس الحكومة: ثانيا، اعتقد ان الوزير اخذ القرار بشراء القمح هذه السنة بنفس اسعار السنة الماضية، بالتالي هذا

الامر محلول. اضافة لذلك اكرر ان عملية ايجار الارض نتيجة الدعم الذي تقوم به الحكومة

وطبيعة تركيب الاسعار ارتفعت عما يجب ان تكون. يمكن ان تكون رخيصة

بصفة عامة ولكن ايضا مؤثرة على البقية، والدليل انه بعد ان اتخذت الحكومة القرار - ايضا اني

اسمع من المزارعين ويمكن ان يكون هذا الشيء خطأ لكن هذا ما نجبروني اياه - ان سعر ايجار

الارض تدنى عما كان قبل رفع الدعم عن الشمندر. نحن مع عملية الدعم واذا رأيت الموازنة،

الموازنة زادت ولم تنقص وبالتالي العملية عملية ترشيد لقضية الدعم والافادة منها لانها تنتج

الشمندر، اذا لم يصنع السكر لا تستطيع ان تعمل فيه اي شيء. اما القمح على الاقل نستطيع

اكله، اقول ان انتاج الشمندر اذا لم يتم تحويله الى سكر لا نستطيع ان تعمل فيه اي شيء. فاذا

ترك في الارض يجربها ولا يباع حتى كعلف للحيوانات، هذا ما فهمته وبالتالي لا يوجد غير

طريقة واحدة نشتره ونصنعه ونخسر بتصنيعه. نحن ندعم عمليا انتاج الشمندر السكري وبنفس

الوقت بمرحلة ثانية اننا ندعم انتاج السكر. نحن نفضل ان ندعم قسما واحدا الذي هو زراعة

القمح ونشتري من المزارعين مباشرة عملية الانتاج للقمح.

الرئيس: يا دولة الرئيس، اولا يوجد سؤال، يوجد قانون انتم الغيثموه بقرار، نعم ام لا؟

رئيس الحكومة: لم نلغه.

الرئيس: لم تلغوه.

الكلمة للزميل صالح الخير.

صالح الخير: نحن نعرف انه يوجد زراعات كثيرة بهذه البلد مدعومة، نحن مع الدكتور علي وبالوعد الذي اطلقه، نحن نتمنى اعادة النظر في كل الدعم وخاصة الزراعي ان كان في الجنوب او البقاع او في الشمال لانه بلد واحد، الزراعات التي تطل اكبر شريحة من الشعب اللبناني، الشعب بحاجة الى دعم.

الرئيس: يا زميلنا صالح كما اوقفت الدكتور علي الخليل، انا لست بصدد مناقشة للامور الزراعية الآن هذه بحاجة لجلسة خاصة، انا بالمادة الآن لو سمحت.

صالح الخير: اريد فقط ان الفت النظر دولة الرئيس، ان كل الدول المجاورة دولة الرئيس، التي تنتج الحمضيات، يوجد فيها دعم للتصدير، دعم لتصدير الانتاج الزراعي. كي نستطيع نحن ان نؤمن تصريف انتاجنا يجب ان يكون هناك دعم للانتاج الزراعي سواء بالحمضيات او غيرها.

الرئيس: الكلمة الاخيرة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، انا سؤالي كان يتعلق بالقاعدة القانونية.

الرئيس: سألناه هذا السؤال وقال لا.

نقولا فتوش: السؤال دولة الرئيس قال انه لم يبلغ القانون بقرار وهذا عظيم. اذا القانون لا يزال قائما، اذا كان القانون لا يزال قائما فهذا يعني انه يجب ان تتضمن الموازنة الدعم للشمندر.

الرئيس: مبلغ ١٧ مليار ليرة زيادة يعني ان الدعم موجود.

نقولا فتوش: اذا على الحكومة ان تباشر فورا التقيد بهذا القانون وفقا للمضمون.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية.

تتلى المادة الثالثة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة: الواردات

تقدر واردات الموازنة العامة والموازنات الملحققة على الوجه الآتي:

- الموازنة العامة - الجزء الاول - الواردات العادية	٤,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
- الموازنة العامة - الجزء الثاني - الواردات الاستثنائية	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية	١,٠٣٨,٥٢٤,٥٠٠,٠٠٠
- موازنة مديرية اليانصيب الوطني	٦٩,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
- موازنة المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري	٩٤,٣١٦,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١١,١٠٢,٣٤٠,٥٠٠,٠٠٠

وذلك وفقا للجداول رقم ٥، ٦، ٧، ٨ الملحققة بهذا القانون.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، في معرض المادة الثالثة يوجد واردات موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية الواردة في الموازنة على اساس انها هي كذا الف مليار. البارحة رئيس الحكومة اعلن انه يوجد سرقة او اعتداء على الاموال العمومية للمخابرات الخارجية والارقام المتداولة ٢٥٠ مليون دولار خسارة على الخزانة اللبنانية، الحقيقة هذا الموضوع البارحة اثار ضجة كبيرة تطرح عدة تساؤلات: التساؤل الاول، البارحة طرحنا اننا نريد ان نعرف ما اذا كانت الدولة اللبنانية بما لديها من اجهزة قضائية وامنية، لا نعرف من هم الذين يعتدون على الخطوط الخارجية وعرفت مؤخرا، فلتقل هذا الامر كي نعرف ما هي التدابير التي اتخذتها، فاذا كانت الحكومة على علم بالذي كان يعتدي ومن ثم تغاضت عن هذا الامر، طبعاً هي مسؤولة عن هذه الخسارة. واذا كانت الدولة اللبنانية - كما فهمنا، لا اعرف هناك خطأ موجود ومراسيم صدرت - ترخص خلافاً للقانون باستثمار خطوط خارجية ودولية، فهذه فضيحة كبيرة. هل من المعقول ان يقال في مجلس النواب هذا النوع من التصريح الرسمي على لسان رئيس الحكومة وان يمر هكذا؟ الحقيقة انا لا استطيع ان اتصور بمعرض مناقشة الموازنة وبصرف النظر عن الموازنة التي لدي عشرين تحفظاً عليها، وفي وقت المواطن يجوع والعمال تصرف وكذلك الموظفون ونحن نفتش على القرش ولا اعرف من اين نأتي به وندفع عليه فوائد لا نعرف كم تساوي حتى نستطيع ان نقوم بمصاريف الدولة، لا استطيع ان اتصور ان عندنا حوالي ٢٥٠ مليون دولار يتم اخذهم (على عينك يا تاجر) من فم الطفل والجائع وكبير السن ومن العامل والمهجر والذي يهاجر الى

الخارج. هل من المعقول ان نسكت عن هذا الامر وان نقر بهذه القضية بهذه السهولة؟ انا شخصيا، اولاً، اسجل شكري للشجاعة التي تحلى بها رئيس الحكومة واعلن هذا الامر في داخل المجلس، لانني قليلاً ما اسجل شكري للحكومة، لكن في الحقيقة هذه نسجلها. ثانياً، انما هذا الشكر كي تدوم النعم يجب ان نرى كيفية معالجته ويجب ان نعرف من المسؤول؟ نريد ان نعرف اين ذهبت اموال الناس والخزينة ويجب ان نعرف ما هي التدابير التي اتخذت لمنع استمرار هذه القضية والا الحقيقة نحن نرفض ان نكون شهود زور. فاذا كانت الحكومة غير مستعدة ان تأخذ هذا الموقف بدعم المجلس النيابي - واعتقد ان كل المجلس بهذا التوجه - وبدعم المواطنين الجائعين، انا اعتقد اننا عندئذ نكون دولة الكرتون.

من اجل ذلك انا اردت ان اسجل هذا الموقف وبعد ذلك نعرف ما هو مصير الواردات، هل ان هذه الواردات المقدرة موجود فيها السرقات او لا يوجد فيها؟ اولاً، وما هو مصير السرقات، ثانياً، وشكراً.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس عمر كرامي.

عمر كرامي: دولة الرئيس، بالامس ومنذ مدة طويلة ايضاً وانا اثير هذا الموضوع. بالامس عندما كان يتكلم رئيس مجلس الوزراء، قلت ان المبلغ هو ٢٥٠ مليون دولار ذهب من الخزينة وهذه المعلومات ليس كما قال دولته انني ارميها هكذا في الهواء، هذه المعلومات مستقاة من معالي وزير الاتصالات السابق الاستاذ عصام نعمان، علماً يا دولة الرئيس انا آسف ان اقول لا وزير الاتصالات الحالي ولا حتى رئيس مجلس الوزراء اعطونا رقماً بالمبالغ التي هدرت كي لا نقول سرقت.

نحن بالحقيقة تابعنا هذا الموضوع من الناحية القانونية، هذه المبالغ لا يمر عليها الزمن، وباستطاعتنا ان نحصلها، لذلك نريد ان نعرف بالفعل الرقم الذي اهدر. معالي وزير الاتصالات الذي اعتبره مقصراً بخصوص هذا الموضوع، اكثر من ذلك دولة الرئيس، اليوم صاحباً سمعت معالي وزير التربية، في حديث على اذاعة الشرق - اذاعة رئيس مجلس الوزراء - يقول: «انه ليس لديه اي معلومة، ولكن دولة الرئيس عمر كرامي يطرح هذا الموضوع فقط لتشويش الرأي العام»، نحن نريد فقط ان يكون هناك قليل من المسؤولية، نحن لا نطرح الموضوع هكذا وللتشويش، نحن يا دولة الرئيس نحسب ان نعرف كم هي الارقم وكيف سيتم تحصيلها.

الرئيس: الكلمة للزميل مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، في الجدول رقم ٦ الموجود داخل هذه المادة، الاعتمادات او الواردات المقدرة هي

١,٠٣٨,٥٢٤,٥٠٠,٠٠٠ ليرة. البارحة عندما قال دولة الرئيس نعم يوجد سرقات تحصل بالهاتف ولم يحدد رقما ولكنه قال لو اننا نجبيها كان ممكنا ان تكون كافية لانماء كل المناطق المحرومة. قال هذا الكلام وهذا الكلام مهم جدا بالنسبة لنا، نحن نريد ان نعرف عن هذه السرقات من وزير الاتصالات، هل هو على علم؟ وهو مجبور ان يكون على علم بهذا الهدر الحاصل؟ وطالما هو مجبور ان يكون على علم لماذا تكتم على هذا الامر وخاصة على النيابة العامة التمييزية؟ لا يوجد احد فوق «رأسه خيمة» ايا يكن، نحن لا نقبل ان يكون هناك هدر للاموال العامة وكان مفروض بوزير الاتصالات منذ ان عرف بوجود سرقات ان يحيل فوراً السارقين الى النيابة العامة التمييزية ولتتم ملاحقتهم جميعهم ويتم بالضبط معرفة المبالغ. لا يجوز ان يفاجئنا البارحة دولة الرئيس اعني رئيس الحكومة، نحن نحترم شجاعته ان يأتي ويقول نعم يوجد سرقات وانها تحصل. لا يجوز، الدنيا ليست سائبة بهذا الشكل، يوجد قانون يجب ان يطبق وتوجد مسؤوليات يجب ممارستها، نحن نريد ان نسأل كيف تم كتم هذه الجرائم عن المراجع القضائية حتى هذا التاريخ؟ لو عرف فيها البارحة كان من المفروض من البارحة ان يقدم للنيابة العامة التمييزية، ولو عرف فيها قبل اسبوع كان من اللازم ان يعلن فوراً ليصبح فيها ملاحقات. لا يجوز نحن ان نلاحق بعض الناس المشكوك فيهم لقضايا صغيرة فنضعهم عند الضابطة العدلية من اسبوع الى اربعة اسابيع ونبدأ التحقيق بكل الطرق، وجريمة كبيرة من هذا النوع تتناول الاموال العامة ومن شأنها كما قال دولة الرئيس ان تساعد بانماء كل المناطق المحرومة، لا يجوز السكوت عنها اطلاقاً، ولذلك نريد جواباً صريحاً عن كتم هذه الجرائم عن المراجع القضائية المختصة.

الرئيس:

الكلمة للزميل روبر غانم.

روبير غانم:

دولة الرئيس، اعتقد ان هذا الموضوع الذي اصبح كل الناس يعرفونه يحتم على مجلس النواب ان يتخذ اجراء سريعاً لاننا لا نستطيع ان نمر عليه مرور الكرام. نتمنى ان تتألف لجنة تحقيق نيابية كي تتابع هذا الموضوع مع الحكومة. دور المجلس هو تشريعي ورقابي ولذلك انا اقترح على رئاستك الكريمة ان تؤلف لجنة للتحقيق بهذا الموضوع وما يتشعب عنه من مواضيع اخرى تتعلق بهدر اموال الدولة، وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل قبلان عيسى الخوري.

قبلان عيسى الخوري: دولة الرئيس، لا اريد الدخول بكل القضايا التي تبحث عن حجم المبالغ. اما الشيء المؤلم انه بالامس واليوم عدد كبير من الاشخاص اتصلوا بي، اشخاص عاديون واشخاص لهم قيمتهم.

تتردد اسماء لاشخاص لهم قيمتهم وكرامتهم واسماء مسؤوله ومنهم من هم موجودون في المجلس النيابي وفي الحكم. حرام لهذه الاسماء التي نحترمها ونجلها ان تذكر بين الهمس واللمز. لهذا السبب فأنا اوافق على جلسة سرية، سرية بكل معنى الكلمة والا قيام لجنة برلمانية تطلع على هذه الاوضاع، والاسماء التي تهدر اموال الدولة فلتعرف. ولكن هناك اسماء حرام ذكرها اليوم، وكل الناس يتناولونها بالهمس وهي بعيدة عن هذه الاوضاع.

الرئيس: الكلمة للزميل جبران طوق.

جبران طوق: دولة الرئيس، انطلاقاً مما ذكره زميلنا قبلان بك. بالامس وبكل صراحة، دولة الرئيس قال ان الارقام والاسماء عندنا اياها.

نحن نشكره كما قال الشيخ بطرس على الشجاعة، وانت يا دولة الرئيس لا يستطيع احد المزايدة عليك بالشجاعة. لاجل ذلك نحن كنواب تشاورنا مع بعضنا بضرورة حصول جلسة سرية، وهذا ما ذكره قبلان بك كي نفهم الحقيقة وحفاظاً على بعض الاشخاص الذين تتداول اسمائهم، ولان الرأي العام يقول بالخارج ان الامور ستتم لفلفتها.

الآن تنتهي الجلسة وكل واحد يذهب الى عمله والقصة تبقى موجودة ولا احد يعلم شيئاً. لاجل ذلك دولة الرئيس نحن مصرون على توضيح هذا الموضوع ووضع حد نهائي لما اثير ويثار.

الرئيس: الكلمة للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، هذا الموضوع نحن علمنا به بالامس، ودولة رئيس الحكومة هو قال انه علم به مؤخراً منذ ايام. فالمسؤولية هي مسؤولية الحكومة، قيل هذا الكلام على لسان رئيس الحكومة في المجلس النيابي، فالمجلس النيابي لا يستطيع ان يكون شاهد زور على هذا الشيء، ولكن المعالجة زالت معالجة حكومية وبالتالي على الحكومة احالة الموضوع على القضاء المختص.

اما مسألة جلسة سرية، فماذا تعني جلسة سرية؟ الجلسة السرية عندما يكون الامر متعلقاً بسلامة البلاد، اما اذا كان هناك مد يد على المال العام تتطلب جلسة سرية؟ على اي حال انا لا اري ان مطلب تشكيل لجنة برلمانية هو بمكانه، لان لجنة التحقيق البرلمانية لها مواصفات وشروط، وبالتالي لا اري وجوب اخذ موقف من المجلس تجاه هذا الامر قبل ورود ايضاحات كافية ووافية من الحكومة كي نبني عليها.

الرئيس: انا اتوافق مع الرئيس حسين الحسيني حقيقة، لانه لا يوجد شيء سري يوجب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية. المفروض اولا انتظار اجراءات الحكومة وعلى الشيء يبنى مقتضاه. والكلمة الان لمعالي وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية جان لوي قرداحي.

وزير الاتصالات: دولة الرئيس، اولاً، من المهم ان نشرح ما هو الموضوع؟

اليوم في اغلبية الدول التي تورد تخابراً دولياً على لبنان النظام توجد فيه حرية ولا حصرية للاتصالات بل العكس حرية تداول وبالتالي تباع هذه البلدان وعلى رأسها الولايات المتحدة تباع دقائق تخابراً الى لبنان كما تباع في البورصة.

نحن في لبنان توجد حصرية في الاتصالات والمفترض ان الدولة هي التي تقوم بهذا الشيء. هذا الشيء يتطبق في لبنان ولكن لا يطبق في نيويورك مكان بورصة بيع الدقائق، لذا سنشرح الموضوع. ان بعض الافراد او المؤسسات يقومون ببيع ملايين الدقائق لشركات اميركية متعهدين بايصالها الى لبنان.

عملياً هذا الشيء كيف يتم؟ يأتون ويضعون «انتين ستلايت» ويتم وصله بسترال في قلب المبنى، ويقومون باستئجار خطوط من الشبكة الثابتة في لبنان ويقومون بايصال التخابر لاي طرف يريد التخابر في لبنان وبالتالي هذه التقنيات تتطلب شيئاً بسيطاً جداً، كتركيب «فيش ستلايت» وسترالات. واليوم اكبر سترال حجمه اصغر من الطاولة، ولم تعد هناك الاحجام الكبيرة والربط على الشبكة الثابتة لا يصل المخابرات. وبالتالي هذه القرصنة شيء سهل، واي طرف مجهز بهذا الموضوع يستطيع تركيبه.

لمكافحة هذا الموضوع نحن سنشرح كل شيء ونحن لسنا نائمين على اموال للدولة تهدر ولسنا ساكتين على هذا الموضوع ونحن نعمل فيه.

١ - لكي تمسك بهذا الشيء عليك ان تعرف ما اذا كان لديه ٢٠٠ خط او ٣٠٠ خط، فهؤلاء لا يأخذون خطوطاً شخصية بل بأكثر من اسم. وبالتالي لا توجد وسيلة للذين لديهم عدد من الخطوط بأن تمسك بهم، ولذلك فان آلية المتابعة لدينا هي ورود اخبارية تفيد بأن بالمركز كذا مركز للتخابر غير الشرعي، نحن نخبر مباشرة المدعي العام التمييزي، ومباشرة يتحرك المدعي العام ونحن في الاشهر السبعة الماضية اقلنا اكثر من مركز للتخابر الدولي غير الشرعي. لكن هذا الموضوع آليته سهلة اذ انك تقفل مركزاً هنا ويفتح مركز آخر هناك. وبالتالي هذا سعي متواصل، ونحن لن نخيب شيئاً على النيابة العامة التمييزية، وهناك تعاون دائم ومستمر مع النيابة العامة التمييزية لمعالجة هذا الوضع ولمكافحة التخابر الدولي غير الشرعي.

ولا يوجد كتم للجرائم بل متابعة للموضوع. وانا اؤكد هذا وحسب المعلومات الواسعة حول الموضوع، لا يوجد احد من النواب او الحكومة لديه مركز تخابراً دولي غير شرعي، واي كلام حول هذا الموضوع هو كلام غير صحيح وانا اؤكد عليه شخصياً وهذا لا يجوز تداوله بهذه المناسبة.

اجل توجد مراكز تخابر دولي غير شرعي من قبل عصابات راکبة في البلد وافراد متخصصون بهذا الموضوع. لكنني وحسب كل المعلومات المتوفرة لدى وزارة الاتصالات والواردة بشكل متواصل حول هذا الموضوع لا يوجد احد من النواب والحكومة له علاقة بهذا الموضوع حسب علمنا. دولة الرئيس، لقد اخذ هذا الموضوع الكثير من الحديث بهذه الجلسة، لذلك اوضحنا الآلية بشكل كامل نتيجة حرصنا على هذا الموضوع.

اولا: المكافحة هي بتطبيق القانون، ولغاية اليوم القانون اللبناني يعطي حصرية التخابر الدولي للدولة اللبنانية، ولا بد من تعاوننا مع النيابة العامة بهذا الموضوع وقد قمنا بذلك. لكننا نطرح السؤال على ضوء التقنيات الحديثة، فهل هذا الشيء كاف؟ اريد تذكير الجميع ان اولادهم يستطيعون التخابر مع اي موقع في العالم عبر الكمبيوتر حسب بروتوكولات الانترنت بكلفة مخفضة جدا.

وبالتالي الخيار ليس فقط المكافحة والاعلاق، بل الخيار الاساسي هو تخفيض الاسعار، فعلى المدى البعيد التخابر الدولي لا يمكن ان يبقى مشكلا الجزء الاكبر من واردات الوزارة. يجب تغطية هذا الشيء بحجم تخابر اكبر وتخفيض الاسعار، وهذه السياسة نحن نعتمدها، وبالتالي الدولة اللبنانية وقعت خلال الاسابيع الماضية اتفاقية «Banjmark» اي الاسعار التي يفرضها الـ Fss regulator الاميركي على كل الدول حسب نسبة المعيشة فيها. حتى يصبح لنا الحق بالتداول تجاريا مع الشركات والمؤسسات العاملة على بورصات الدقائق وبالتالي نحن ايضا نستطيع شراء الدقائق بأسعار مخفضة.

لقد انجزت خطة جدية تهيئ لهذا الموضوع لتأثيره على مداخل الدولة اللبنانية وقد عملت اتفاقيات لربط الاسعار التحاسبية بالكميات التي ممكن ان نبيعها لتخليص الدقائق في لبنان. واعتقد كما قال دولة الرئيس بكلمته اننا في الاشهر القادمة سنحصل على نتائج في هذا الموضوع، لاننا نعالج الموضوع بأكثر جدية ممكنة. صحيح انه لا يعالج امام الناس لكننا اجبرنا لطرحه على العلن نتيجة مواقف النواب، فالدولة تعالج كل المواضيع المطروحة بايجابية وجدية ودون ضجيج لكن بفعالية اكثر.

الرئيس: الكلمة للزميل وليد جنبلاط.

وليد جنبلاط: قد يكون الجواب الذي رده الوزير مقنعا من الناحية التقنية المتطورة، ولكن يوجد مبلغ من المال «طويل عريض طار». يوجد فرق بين العصابات الصغيرة وبين اصحاب النفوذ السياسي وغير السياسي الذين لهم حماية امنية معينة مستفيدين من التهريب.

نريد اخذ جواب واضح من الحكومة، يوجد اتهام خطير جدا بالامس تحدث عنه دولة الرئيس،

هناك جريمة ارتكبت بحق الشعب اللبناني، نريد اخذ الجواب الواضح.

فالموضوع التقني نحن اقتنعنا فيه لكن هناك موضوع سياسي اكبر نريد الاجابة عنه بوضوح.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض:

دولة الرئيس، يقول معالي الوزير موضوعين: انه يلاقي صعوبة بمعرفة مكان هذه المراكز. بالامس تحدثنا عن التنصت، هذا التنصت يلحق بنا الى اعماق البحر ونحن نسبح، فكيف لا يعرف التنصت على هذه الخطوط غير الشرعية.

دولة الرئيس، يوجد نواب ومنهم الرئيس عمر كرامي، بالامس طرحوا هذا الموضوع.

البارحة دولة رئيس مجلس الوزراء في جوابه، اعطى التصاريح من هذا النوع، يوجد موضوع انا استغريه عندما نرجع الى اللجان النيابية للتحقيق، انا اتمنى وجود لجان نيابية للتحقيق في بعض المواضيع، لكن هذا الموضوع لم يعد يمشي بلجنة نيابية. كان من المفروض بالعدالة ومن دون رأينا ان تأتي وتقول انها سمعت تصريحاً بكل وسائل الاعلام. لذلك لا تتطلب لجنة تحقيق بل اهتمام العدالة مباشرة دون رأي الحكومة او رأي اي كان.

كل يوم نحن نسمع اخباراً هنا، وكأن العدالة والمحاكم هم غرباء عن الموضوع. فالمطلوب تحريك آلية مباشرة خصوصاً بعد الذي سمعناه. واثمناً سماع التوضيحات الاضافية اذا وجدت، ولكن ما سمعناه يكفي.

الرئيس: الكلمة للزميل جان عبيد.

جان عبيد:

دولة الرئيس، انا اعتقد ان معالي الوزير لم يتكلم مع رئيس الحكومة في البداية، لان دولة رئيس الحكومة حدد حالات معينة. فأتمنى عليك بأن تحدثنا عن الحالات المعينة التي حكيت على المناير، ولم يتكلم رئيس الحكومة من فراغ بل عن حالات محددة.

الامر الثاني، موضوع اللجنة البرلمانية من دون صلاحيات عدلية لا فائدة منها، لانها ستقوم بالتحقيق والاستقصاء والعودة الى الحكومة.

الرئيس:

بدون التوسع بهذا الموضوع، لجنة التحقيق البرلمانية على اي امر؟ طالما ان الحكومة قالت بوجود شيء من هذا النوع والوزارة تؤكد هذا الشيء، فلماذا لجنة التحقيق؟ علينا ان نعرف الاجراءات المتخذة الآن.

الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، لا ادري اذا كان من المفروض شكر معالي الوزير على براءة الذمة التي اعطاها لاهل السلطة والنواب، نحن لسنا بحاجة اليها، وحديثنا بهذا الموضوع ليس لاختذ براءة ذمة من

احد، ان براءة الذمة نأخذها من الرأي العام ومن الناس ومن ضمير الناس . والحقيقة اذا وقفنا وطالبنا بحق الخزينة، ليس لنقول اننا لسنا المعتدين على الخزينة بل لكي نعرف من الذي اعتدى فنأخذ حقنا منه .

الرئيس : عندما طرح الموضوع، هل المجلس النيابي قصر او كان على علم . هو لم يقصد هذا ونحن لم نقصد ذلك ايضا .

بطرس حرب : نحن نشكر معالي الوزير على تأكيده ان احدا من النواب او الوزراء لا علاقة له بالموضوع . فالحقيقة ليس هذا هدفنا بل هدفنا مما اثرناه يا دولة الرئيس، ان يصار الى معرفة من اعتدى على الاموال العمومية ومن قرصن واخذ وارادات كانت يجب ان تعود الى الخزينة من درب المواطنين بالوقت الذي يبحث فيه عن القرش لنعرف كيف سنعيش .

بالنسبة لما قيل، المطلوب من الحكومة بعد بيان وزير الاتصالات ان تفيدنا في الفترة السابقة، وكما قال احد الزملاء ولا ادري اذا كان الكلام صحيحا، قال انه صار هناك تراخيص بمراسيم لاستعمال الخطوط الدولية، هل هذا الكلام صحيح ام لا؟

الرئيس : لا، انه يقول لا .

بطرس حرب : الم تعط تراخيص بمراسيم ولا اتكلم فقط بحكومتكم وانما في حكومات سابقة .

الرئيس : لا .

بطرس حرب : نحن يا دولة الرئيس، نعتبر ان الحكم استمرار، واذا صدر اثناء الحكومات تراخيص نود معرفة لمن اعطيت .

الرئيس : اسأله فيقول لا .

بطرس حرب : اريد ان اسمعه يقول لا . الم تصدر مراسيم بتراخيص سابقة؟

الرئيس : هل صدر ذلك يا معالي الوزير؟

وزير الاتصالات : لا .

الرئيس : في المخابرات الدولية لا .

بطرس حرب : فهنا من معالي الوزير انه يتم بطريقة فنية تركيب دش اي ستلايت من قبل القراصنة، وبعدها يتم توصيله على الخط الثابت اضافة الى انه يتم توصيله بالخليوي والمخابرات تأتي على الخليوي ايضا وهذا لم يقله معالي الوزير .

هل من الممكن ان لا تعرف الوزارة من خلال تقنياتها ان هناك اشخاصا لديهم قدرة على تركيب

«اللدش» وحمايته ومنع الدولة من ردعه ويقبضون اموال الدولة ويحرمون الناس منها.

الحقيقة لم نقتنع بهذا الكلام على الاقل عن الماضي، اننا نريد من الحكومة بياناً دقيقاً بهذا الامر لان من واجبنا التحقيق، وليس المهم ان نعرف كيف سيعالج مستقبلاً بعد اشهر، نحن نشكر المعالجين انما نحن نتحدث عن الفترة الماضية وكيف سنحاسبهم، وماذا سنقول للناس الذين سرقت اموالهم. نحن من واجبنا الحفاظ على المال العام. فهذا الموضوع لا يمكن اقفاله تحت غطاء المعالجة مستقبلاً، نحن نريد معرفة المرتكبين وحجم المال ومصيره.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس عمر كرامي.

عمر كرامي: دولة الرئيس، بعد استماعنا لكلام معالي وزير الاتصالات، الحقيقة انه طمأننا لأنه يغلق سنترالاً فيفتحون عشرة. نريد ان نعرف يا دولة الرئيس بعد كل هذا النقاش والحديث ما هي الوسيلة لكي نتخلص من هذا المرض. اريد معرفة ما اذا كان دولة رئيس مجلس الوزراء اقتنع بكلام معالي الوزير، ويبدو عدم وجود تفاهم وتنسيق بينهما.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس، الذي فهمناه من كلام وزير الاتصالات الحقيقة ليس موضوعاً يتعلق برغبة الوزارة بملاحقة هذا النوع من القرصنة، والذي فهمناه ان هناك انواعاً من القرصنة تتضمن تقنيات يصعب على الوزارة ضبطها ونحن نعرفها.

اليوم وعبر «الانترنت» اي مشترك يستطيع ممارسة هذا النوع من الاتصالات الدولية خارج دائرة مراقبة الوزارة، عبر انواع من التقنيات الاخرى المتعلقة بـ«الستلايت» يستطيع الممارسة دون ان يكون معلناً. يوجد نوع من القرصنة معلن هو السنترالات العمومية، هذا النوع مطلوب من الوزارة ملاحقته واحالة اصحابها الى القضاء حسب القوانين المطلوب. المطلوب معاقبة مرتكبي هذه المخالفات واسترداد ما يمكن استرداده منهم من اموال الدولة.

لكن السؤال، امام تطور التقنيات وامام عجز الوزارة يطرح سؤال جوهري: هل السياسات المتبعة بهذا الموضوع كافية، اي بمعنى الحصرية التي نستخدمها نحن هل هي كافية؟ الاسعار التي نعطيها للتخاير الدولي هل تسمح لهذا النوع من القرصنة ام لا؟

اذا الموضوع فيه شيء اداري وقضائي، ويوجد شيء له علاقة بسياسة الاتصالات المطلوب اعادة النظر فيها.

الرئيس: الكلمة للزميل انطوان حداد.

انطوان حداد: دولة الرئيس، انا استغرب كيف تسير هذه الامور مقلوبة، اي يأتي رئيس الوزارة مشتكياً من

وجود قرصنة تحصل ومبالغ طائلة تذهب، يطلب منا نحن ان نلاحقها وهو الجهة الصالحة الاساسية المجبورة بأن تلاحقها بموجب الدستور. ماذا يريد؟ ان يأخذ ثقتنا ودعمنا، فهو اخذها من سبعة اشهر ونحن دعم له وكل النواب لتطبيق القانون. اما عندما يحدث هذا فدعونا نأخذ مكانه لنطبق. اريد بالمجلس النيابي ان يعمل وزارة او سلطة اجرائية، فالمجلس النيابي هو سلطة تشريعية ويجب على السلطة الاجرائية تحمل مسؤولياتها وان تتابع هذا الموضوع وليس اللجنة النيابية او غيرها.

الرئيس: الكلمة للزميل جورج قصارجي.

جورج قصارجي: دولة الرئيس، معالي الوزير يقول عند ورود اي اخبارية، اينما يوجد سترال يتقدمون بشكوى ضده لاغلاقه. الحكم استمرارا يا دولة الرئيس، ففي العام الماضي تقدمت بطلب عن وجود شركة تقوم باشتراكات موطنة بالبنك مثل الدولة وتعطي مخابرات خارجية وان صاحب هذه الشركة هو سعودي، وقد عمل التوطين وهو شخص موجود ومعروف وليس مختبئا او هاربا او لديه عصابة، هذا لماذا لم يوقفوه لغاية اليوم اذا كان الحكم استمرارا؟ وهل ينتظرون اخباريات؟ لديهم هذا الموضوع منذ سنة.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد قباني.

محمد قباني: دولة الرئيس، كلام معالي الوزير يقول ان المدعي العام عندما تحول له اخبارية يقوم باغلاق السترال لكن تظهر سترالات اخرى في اماكن اخرى. هل اذا كان هناك سرقة نكتفي بأن نقول للسارق توقف عن السرقة او اننا نعاقبه ونستعيد الاموال؟ هل يجوز فقط الاغلاق واين العقاب واين الحساب عن الماضي؟

الرئيس: الكلمة للزميل عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، انا عندي سؤال، بالامس دولة رئيس الحكومة تفضل وقال بأن المبالغ كانت كافية لانماء كل المناطق اللبنانية. اريد ان اسأل وزير الاتصالات، ما هو تقديره لحجم المبالغ التي تذهب على الدولة بسبب هذه المواضيع؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، ان ميزة النظام الديموقراطي بأن نبحت الامور بكاملها امام الناس، وانه لا يوجد شيء يتعلق بالحكومة بمفردها او بالمجلس النيابي بمفرده خاصة عندما يتعلق الامر بمصلحة الناس الذين نحن موجودون بهذه القاعة لخدمتهم.

اثير موضوع المبالغ التي تذهب على الدولة من خلال المكالمات الدولية في المجلس النيابي من قبل

بعض الزملاء. انا قلت بما ان الموضوع مطروح وقد سئلنا فلا بد من الاجابة، فلا نستطيع السكوت ولا اعطاء جواب غير صحيح. انا قلت ان هذا صحيح، وان هناك مكالمات دولية تذهب ايراداتها الى غير الخزينة، وان هذا الامر يجري بحته وكيفية معالجته بالوسائل المتاحة تقنيا كما شرح معالي الوزير امام المجلس النيابي، وقد اعلمت سابقا عندما بحثنا هذا الامر انه يحيل الى النيابات العامة كل الامور التي يأتي علمها اليه، هكذا اعلمني وهكذا قال الان.

يوجد هنا امران :

الامر الاول، كيفية استرداد الاموال التي ذهبت على الخزينة وتطبيق القوانين المتعلقة بكل من يأخذ اموالا بطريقة غير مشروعة وهذا الامر لا ينتهي لا بالتقادم ولا بمرور الزمن.

الامر الثاني، هو كيفية ايقاف هذا الهدر للاموال العامة وما هي الوسائل المتاحة امامنا.

فبالتالي بدأت الحكومة منذ فترة ممثلة بالوزير المختص بايجاد الوسائل وكما شرحها للتخلص من هذا الامر. وانا تكلمت بالامس، وبلاضافة لما ذكرت فعلا توجد اموال تذهب على الخزينة. انا قلت ان موضوع التعدي على الخطوط الدولية او سرقتها و الالتفاف على القوانين عندما يكون هناك حصرية فهذا امر لا يقتصر على لبنان فقط انما موجود في دول العالم. اما المعالجة الجوهرية له فهي بأحد الامرين: اما تحرير القطاع وبالتالي لا يبقى هذا الامر موجودا، او ان تصبح الاسعار التي تقدمها الدولة منافسة. لانهم كيف يعملون بهذا الموضوع؟ الدولة تباع بسعر معين وهم ينافسون الدولة بأسعار اقل وبدون وجه شرعي، بالتالي المواطن يذهب الى المكان الذي يؤمن له المخابرة بشكل ارخص بساطة. فاذا قدمت الدولة هذه الخدمة بسعر لا يستطيع احد من الافراد الذين يقدمونها بشكل غير شرعي بأن يقدمها. فبهذا يتنفي وجودهم وعلة وجودهم، فهذا الامر معقد اكثر بكثير مما نتكلم به.

يعني اننا بحاجة لاتفاقيات مع الخارج وبحاجة للشراء من الخارج وبحاجة لنعمم هذا الموضوع واعتقد الآن انه بالاعلام تم تعميمه وانتهى. يعمم هذا الموضوع حتى يقوم المواطن باستعمال الخدمات التي تقدمها الدولة بشكل ارخص من الاسعار التي يقدمها المعتدون على حصرية الدولة في موضوع المكالمات الدولية.

الموضوع ليس بقرار يضبط. الموضوع، ان التقنيات الحديثة الموجودة اصبحت سهلة وغير مرئية. اليوم انا سمعت احد الاشخاص يقول لي بعد سماعه لهذا الموضوع انه قد يكون هناك معدات لتلاحق هذا الامر. فأنا لا اعلم لكنني سأضع هذه المعلومة بتصرف الوزير واذا كانت فعلا موجودة لان التقنيات تتطور.

عندما يثار موضوع في المجلس النيابي فالمجلس النيابي هو الذي يعطي براءة للناس ويعطي براءة

الرئيس :

للوزراء وليس العكس. هذه الملاحظة اقولها اولاً كي لا امرر كلمة زميلنا، ومعالي الوزير نحن نقدره ولكنه قالها ببراءة.

الحقيقة ان وسائل القتل هي موجودة في كل لبنان، ووسائل الكذب موجودة في لبنان ووسائل اي جريمة موجودة في لبنان. يعني تستطيع ان تسجن شخصا اذا قتل، وقد يقتل شخص آخر في مكان آخر، فهل نوقف العقوبات الخاصة بالقتل وهل نوقف كل شيء؟

الذي سمعناه الان بأنك تغلق مكانا هنا ولكن «يفرخ» عشرة هناك، وكما قال الرئيس عمر كرامي اننا اطمأئنا من ان الواحد يصبح عشرة. الجواب على هذا الامر لا.

ولكم في القصاص حياة، عندما يمسك بأحد ويعاقب عقوبة شديدة فلا يتجرأ بعدها الثاني او الثالث والعاشر... فكما ان هناك تقنيات للقتل كذلك هناك تقنيات متطورة لموضوع التلفون.

كل ١٥ يوما التقرير من الوزارة المختصة يمكنك من معرفة ماذا يجري في هذا الموضوع، سواء كان من الناحية الفنية او من الناحية العملائية بالنسبة الى موضوع الملاحقات، غير ذلك لا نستطيع ان نستمر بهذا الشكل. اذا اردت، كل ١٥ يوما، عبر اللجنة المختصة او عبر رئاسة المجلس مباشرة يجب ان نتلقى تقريراً عن هذا الموضوع، اذا وجدنا الامور ناجزة، نكون قد ساعدناكم على واجباتكم، اما اذا لم نجد الامور كما يجب يكون لكل حادث حديث. الموافقة على المادة الثالثة برفع الايدي.

- اكرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة.

تلى المادة الرابعة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الرابعة: يجاز وفقاً لأحكام هذا القانون ولاحكام القوانين النافذة، والقوانين التي ستصدر فيما بعد، جباية مختلف الضرائب والرسوم والحاصلات والعائدات المبينة في الجداول رقم (٥ - ٦ - ٧ - ٨) والملحقة بهذا القانون.

الرئيس: الكلمة للزميل مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، «يجاز وفقاً لأحكام هذا القانون ولاحكام القوانين النافذة والقوانين التي ستصدر فيما بعد»، لا يجوز لنا في قانون اليوم ان نربط بالقوانين التي ستصدر فيما بعد، هذا مخالف للتشريع. لا يصح ان احكم بأحكام القانون الذي سيصدر في المستقبل ولذلك القانون الذي يصدر هو الذي يقول في اي طريقة يجب ان تجبى الضرائب والعائدات. اطلب شطب هذه العبارة «والقوانين التي ستصدر».

وزير المالية: دولة الرئيس، اولاً، هذا النص قديم، ثانياً، هذا الكلام يعني ان اي قوانين تصدر من المجلس، معنى ذلك ان الايرادات تجبى لصالح الموازنة، هذا نص عمومي وليس نصاً خاصاً.

الرئيس: هذا نص عمومي.

نواب: لا، لا يا دولة الرئيس.

حسين الحسيني: هذا ضد اصول التشريع، عندما تأتي قوانين جديدة، ننص عليها.

الرئيس: هذا يضعها مشروطة، «والقوانين التي ستصدر»، مضى عشر سنوات ونحن نضعها.

مخايل الضاهر: هذا خطأ، هذا لا يصح، نريد ان نحذف هذه الجملة فقط.

حسين الحسيني: لنشطبها يا دولة، ليس لها قيمة.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس، هذا النص له مبرر، لاننا وافقنا على ايرادات ولا وجود بعد لقوانين تسمح للحكومة بجبايتها، وعندما نوافق على ايرادات متوقعة ستأتي قوانين بعد ذلك، هذا النص مرتبط بشيء يسمى الواردات المتوقعة اي التي لا يوجد قوانين لجبايتها. على ضوء الموافقة على هذه الواردات، تأتي الموافقة على هذا النص.

الرئيس: هل الحكومة مصرة على هذا الامر؟ اعتقد انها لا تنفع ولا تضر، ليست مشكلة. حسناً، يوجد اقتراح من الزميل الشيخ مخايل الضاهر مؤيد او مثني عليه من الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: يا دولة الرئيس، هذه واجباتك، اي واجبات الرئاسة الكريمة وليس واجبات المجلس، هذه اصول التشريع، هل نشرع لشيء مرتقب لم يحصل بعد؟ لقوانين لم تصدر بعد.

الرئيس: هذه ليست ذات قيمة، هل هي موجودة في الموازنات السابقة؟

وزير المالية: في كل الموازنات السابقة هي موجودة. ثانياً، نحن لا نطلب شيئاً جديداً، فهذه قوانين سوف تصدر.

الرئيس: بما أنك انفعلت، اريد ان اعيد التصويت، القوانين التي ستصدر لماذا؟ عندما تصدر القوانين نصل اليها، اذا حذف جملة «والقوانين التي ستصدر فيما بعد»، الموافقة برفع الايدي.

- اكرية -

الرئيس: صدقت المادة الرابعة معدلة.

تتلى المادة الخامسة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة: يجوز للحكومة، ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية. وعلى الحكومة ان تبلغ مجلس النواب عن اية مبالغ من سندات الخزينة المصدرة تتجاوز حدود العجز الفعلي المحقق في تنفيذ الموازنة بما فيه مجموع الاعتمادات المدورة الى العام ٢٠٠١ والاعتمادات الاضافية وذلك بموجب تقارير فصلية تبين الاسباب الموجبة لهذا التجاوز.

في اطار اعادة هيكلة الدين العام يجاز للحكومة اصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية بحدود قيمة مليار دولار اميركي على ان تستعمل الاموال المقترضة بموجب هذه الاجازة لاعادة تمويل استحقاقات الديون الخارجية او لتحويل ما يعادل قيمتها من الدين العام بالليرة اللبنانية الى العملات الاجنبية. يجب ان تسدد كامل هذه السندات المصدرة نهائيا في موعد لا يتعدى ٣٠ سنة من تاريخ بدء اصدارها وتحدد نسب الفوائد على هذه السندات وفق المعدلات الرائجة في الاسواق العالمية، على ما يمثّلها في الخارج، ويتم ذلك بقرار يصدر عن وزير المالية.

الرئيس: الكلمة للزميل نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، للسنة الرابعة على التوالي اريد ان اسجل تحفظي على هذه المادة التي تسمح بالاستدانة بالعملات الاجنبية لتمويل العجز الجاري في الموازنة. العملات الاجنبية يجب ان تخصص الاستدانة فيها لتمويل المشاريع الانشائية فقط، خصوصا ان هذه المادة التي ابتدأت على اساس استبدال قروض بالعملة اللبنانية بقروض بالعملات الاجنبية ادت بالفعل الى ازدياد الدين بالعملات الاجنبية وبالعلاقات اللبنانية. من الناحية الاخرى، الفائدة اليوم، والتي ليس لدينا اي تحكم فيها بالعملات الاجنبية، ليست بعيدة واستنادا الى الدولار الاميركي عن الفائدة التي تدفعها بالليرة اللبنانية الفائدة وفق آخر دين بالدولار الاميركي هي ١١,٦٪، ولذا احببت ان اسجل اعتراضي مرة اخرى.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، تضمن الموازنة نصا من هذا النوع مخالف اولا لمبدأ سنوية الموازنة، الان سيجيئون ان مبدأ سنوية الموازنة يتضمن نصوصا.

نحن نستدين ونصدر سندات خزينة ومحددة الغاية في هذه المادة لاعادة تمويل استحقاقات الديون الخارجية، وهذه لا يوجد فيها مشاريع انتاجية، وكأننا نحن يجب ان نرتبط، وان نقر كمجلس نواب هذا الامر.

في الشكل، يجب ان لا يتضمن مشروع الموازنة هكذا نص، يجب ان يأتي قانون خاص ومستقل الى المجلس النيابي للبحث في عملية المداينة.

ثانياً، لا يجوز ان تكون عملية المدائنة لايفاء الدين، متضمنة في قانون الموازنة الذي يرسم سياسة الدولة.

الرئيس: الكلمة للزميل مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، في الفقرة الاخيرة من المادة ورد «يجب ان تسدد كامل هذه السندات المصدرة نهائياً في موعد لا يتعدى الـ ٣٠ سنة»، لكن لم يرد ما هي بالضبط المهلة الادنى، لم يقل النص بين الـ ٣٠ سنوات والـ ٣٠ سنة بل قال النص في مهلة اقصاها ٣٠ سنة، ولكن اذا استحققت جميعها بعد سنة مثلاً، هل نستطيع الاستدانة وندفع بعد سنة؟ على الاقل ليسري الدين على بعض السنوات اي ان يوجد حد ادنى وحد اقصى لتسديد اقساط هذا الدين. ولكن ٣٠ سنة بدون ان نحدد بالضبط، فاذا جرى الدين لمهلة سنة فهذا لا يصح. نطلب ان توضع مهلة بين حد ادنى وحد اقصى.

الرئيس: الكلمة للزميل عمار الموسوي.

عمار الموسوي: دولة الرئيس، الحكومة تحاول ان تقول لنا في هذه المادة انها بصدد اعادة هيكلة الدين وبالتالي تخفيض كلفة خدمة الدين من خلال تحويل جزء من المديونية من الليرة اللبنانية الى العملات الاجنبية، آخر اصدار اجراه مصرف لبنان بالعملات الاجنبية كانت الفائدة فيه ١٢٪ وهذه الفائدة عالية، وحتى قياساً على الاسواق المتداولة تعتبر عالية. اذا، السؤال ما هي المصلحة المرجوة من ان نكتب بسندات بالعملة الاجنبية بفوائد عالية بهذا المستوى؟ ونحن نوافق على ان يكتب بسندات خزينة بالعملة الاجنبية مقابل فقط تسديد اجزاء من قروض اجنبية، لكن لتحويل الدين الداخلي بالليرة اللبنانية الى العملة الصعبة، نحن لا نوافق على هذا البند، لانني اشم رائحة ان ثمة محاولة لجعل الدين تماماً كتصلب الشرايين، تحويل الدين من داخلي تسهل السيطرة عليه (بالليرة اللبنانية) ولو بنسبة الى دين بالعملة الصعبة لا يمكن السيطرة عليه، ويضغط علينا ويضع خناقه على اقتصاد البلد، وعلى النقد الوطني، لا اوافق على هذه المادة يا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، في الحقيقة انا اوافق الزميل نسيب لحود في قوله انه مضت سنوات ونحن نتجادل حول هذا الموضوع، ومنذ ان اخذنا سندات خزينة من الخارج، كان هناك وعد من الحكومة بعدم زيادة هذه الديون، المجلس وافق وقتها على ما اذكر ٣ مليارات، الان لدينا ديون بالعملات الاجنبية لمشاريع انمائية، وهذه طبعا نحن بحاجة اليها، ولكن انا ايضا لدي تحفظ واسع جداً على الاستدانة من الخارج لتغطية الديون، وبهذا سندخل بدوامه خطيرة جداً على لبنان، وشكراً.

الرئيس: الكلمة للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: مع تأييدي لما ورد على ألسنة الزملاء، لاني انا من عداد الذين تحفظوا على هذه المادة منذ البدء

لعدة اسباب، هنا اريد ان اذكر بـ «من نحن»، نحن مجلس النواب، وجاء الدستور ليقول: «تتولى السلطة المشتركة هيئة واحدة هي مجلس النواب»، هذا النص اي نص المادة ٦ يأتي ليفوض سلطات مجلس النواب لاناس آخرين، سوف اقول لاحقا من الآخرين، ولكن على كل حال مجلس النواب يتخلى بموجب هذه المادة عن صلاحياته، هذه المادة بفقرتها الاولى، تقول يوجد عجز بين الواردات والنفقات نريد ان نسدهه بقروض سندات خزينة الخ، لاحتياجات الخزينة، حسنا، وبالرغم من ان المبلغ واضح وكان يمكن توضيحه، ولكن على كل حال يوجد تفويض، والاصح هي الفقرات التالية:

ففي الاصل يا دولة الرئيس، عقد القرض هو عقد اداري عادي ولكن لانه يرتب اموالا على خزينة الدولة وعلى المكلف. جاءت الدساتير لتقول لا، هذا امر مهم يتعلق بسيادة الدولة، لذلك يقتضي ان نعطيه صلاحياته الى مجلس النواب.

هنا، مجلس النواب يقول انا تخليت عن صلاحياتي، وبالتالي فضلا عن الفكرة التي هي اعادة هيكله الدين والتي كانت مرتبطة بخطة وطرحت في المجلس، على اساس يوجد خطة لاعادة هيكله الدين واذ نحن اصبحنا الآن في السنة الخامسة نكرر ذات القصة دون اي خطة. لن اناقش في جدوى ان نقترض اولا، اريد ان اناقش جدوى موضوع المخالفة الدستورية التي نحن فيها، فضلا عن ان الدستور اللبناني جاء ليميط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء، ولكن عندما نتمعن في هذه المادة التي نحن بصدد اقرارها الآن، نجد اننا اولا نلغي صلاحيات رئيس الجمهورية. بعد ان تخلينا عن صلاحيات مجلس النواب الغينا صلاحيات رئيس الجمهورية، لان رئيس الجمهورية هو الذي يصدر المراسيم. اذا، بدون مراسيم يوجد قرار من وزير المالية يقترض ويجري مفاوضات مع الدول الاخرى، ومع الجهات المالية الاخرى، بدون رئيس جمهورية وفقا لاحكام الدستور، يوقع المراسيم ويجري المفاوضات. اذا لا يوجد رئيس جمهورية، ثم نحن نلغي صلاحيات مجلس الوزراء، رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء ايضا، وايضا هنا تفوض صلاحيات مجلس الوزراء لوزير المالية، فضلا عن اننا نخالف قاعدة دستورية هي المادة /٨٥/، ماذا تقول هذه المادة؟ نقرأ: «اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيتخذ رئيس الجمهورية مرسوما لفتح اعتماد استثنائي»، كم نحدده بالمرسوم؟ ٣٥ مليارا، صلاحيات رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء والجميع استثنائيا حسب الدستور ٣٥ مليار ليرة. الان نحن ودفعه واحدة تأتي بملياري دولار متضمنة اعتمادات استثنائية تفتح بقرار من وزير المالية بدون اي شيء، في حين ان نص المادة /٨٥/ في فقرتها الاولى يقول: «لا يجوز ان يفتح اعتماد استثنائي الا بقانون خاص» وليس بقانون، بمعنى آخر، كل قرض سوف يعقد من ضمن هذه المادة، فهذه المادة تتضمن انه كل يوم نعقد قروضا وكل يوم نجري مفاوضات، وكل يوم نغير

الشروط. حسنا، مجلس النواب على ماذا يوافق الآن؟ انه يوافق على نص غامض لا يعرف عنه شيئا، في حين انه عندما اعطيت له الصلاحية لكي يدقق من اين القرض، ومن الذي سيقرضا وما هي نتائج هذا القرض السياسية، ومتى سنفيه وبأي فائدة والخ... كل هذه الشروط التي يجب ان يطلع عليها مجلس النواب، هذه مفوضة وبقارات من وزير المالية. كيف يمكن ان نوافق على هكذا امر، يوجد هذا الكم من الهرطقة الدستورية فيه ويوجد فيه كم من الخروقات الدستورية؟ نرفض رفضا قاطعا الموافقة على هذا النص جملة وتفصيلا الا في الفقرة الاولى، وهكذا نعتقد عندها ان المجلس يقرر اتفاق مبلغ محدد هو فرق العجز بين الواردات وبين النفقات، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: في هذا الموضوع لنا موقف ثابت وتقليدي برفض عملية منح الحكومة صلاحية الاقتراض لتغطية احتياجات الخزينة واذكر في احدى الفقرات، وفي احدى المناقشات لمشاريع الموازنة كنا وقتها نحصر هذا الامر، باحتياجات العجز الذي يترتب في الموازنة، وقتها رئيس الحكومة وقف واعلن آنذاك انه اذا كان المجلس يريد الموافقة على حصرها في موضوع الموازنة، فقد علق استقالته عليها.

في الحقيقة، ما يدعونا الى هذا القول اليوم للتذكير بهذا الامر انه من خلال مراقبتنا لكيفية استعمال سندات الخزينة والقروض التي تأتي بها من الخارج، نجد انها لا تستعمل حقيقة في عملية اعادة هيكلة الدين، اننا نحن نضيف دينا على دين، ولا نستعمل القروض في ميادين قد تكون منتجة وانما هي تذهب في مصاريف جارية وبالتالي هي ترهق الدولة وتحول الديون الداخلية بالعملة اللبنانية وليس الخارجية الى ديون بالعملة الاجنبية. الحقيقة في الماضي كان الفرق بين العملة الاجنبية والعملة اللبنانية كبير في الفوائد، وفي فترات معينة بلغت الفائدة على العملة اللبنانية حوالي ٤٠٪، وكنا نستطيع ان نستدين الدولار بفائدة ٦ او ٧٪. اليوم وفي آخر اصدار للحكومة وصلنا الى ١١,٥٪ كفائدة على الدولار في حين ان السوق في لبنان، او الدولة تستطيع ان تستدين بحدود ١٣ او ١٤٪ على العملة اللبنانية. اي ان الفرق اصبح زهيدا لدرجة انه بات من الواجب علينا ان نسأل انفسنا، هل من مصلحة لبنان ان يخضع نفسه لمعدل الفوائد الدولية بالعملة الاجنبية حيث لا قدرة له اطلاقا على التأثير على مستواها وبالتالي سيخضع لها، ام انه من الافضل ان تبقى ديونه بالعملة اللبنانية، حيث للدولة اللبنانية قدرة في التأثير على معدلات الفوائد؟

هذا سؤال كبير نظرحه وفي الحقيقة لا سيما وقد وجدنا ان الفرق لم يعد كبيرا. من اجل ذلك

اعود لآكر موقفني وهو الرافض لهذه المادة، وهذا الموقف دائما نحن كنا نأخذه، في الماضي تقدمنا بطعن امام المجلس الدستوري بأحد القوانين الصادرة ورده المجلس الدستوري، حسنا. ولكن هذا لا يغير من قناعتنا بهذا الامر وهذا الموقف، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: يوجد توضيح يا دولة الرئيس، الزميل الشيخ بطرس قال اننا تقدمنا بطعن ورده المجلس الدستوري. لقد انجز قانون حدد طريقة نشر القوانين، لانه حينها المجلس الدستوري استند على افادة موظف في «متى نشرت الموازنة وفي اي ملحق»، لانهم كانوا اذا كنت تذكر يصدر المالحق دون وضع تاريخه، فجاء المجلس ونظم هذا الامر، اذا المجلس الدستوري لم يرد الموضوع الا شكلا واعتبر انه جاء بعد فوات الوقت ولم يرده في الاساس.

الرئيس: الكلمة للزميل ايلي عون.

ايلي عون: دولة الرئيس، في الحقيقة الدين الداخلي، اي تحويل جهد الحكومة للاستدانة داخليا بدل الدين الخارجي يتضمن محظورا كبيرا. طالما ان الحكومة لديها توجه لتفعيل الاستثمارات الداخلية والخارجية، اليوم الدولة لا تستطيع الاستدانة من الداخل وبالتالي سحب كل الكتلة النقدية الموجودة في المصارف والتي هي في الدرجة الاولى يجب ان تكون مخصصة للتسليفات الاستثمارية، فسياسة نقل كل الدين من دين خارجي الى دين داخلي ستؤدي الى سحب هذه الكتلة النقدية من المصارف ولا يعود بمقدور هذه المصارف ان تقوم بأية تسليفات داخلية، وهذا يؤدي الى محذور كبير وانا الفت النظر الى هذا الامر.

الرئيس: الكلمة للزميل جبران طوق.

جبران طوق: دولة الرئيس، في الحقيقة لا يوجد شيء جيد بالمطلق او انفع بالمطلق او سيء بالمطلق، يوجد افادة من تحويل بعض الدين الى دين خارجي، ولكن النقطة التي اشرت اليها ان المشكلة الاساسية هي مساهمة المصارف في هذا الدين بالعملة الاجنبية، من اجل ذلك لن يبقى شيء في المصارف من اجل الادخارات الوطنية التي تذهب جميعها للدين، اي ان المصارف يتم تفريغها من المدخرات فلا يبقى شيء للقطاعات الانتاجية. من اجل ذلك، انا لا مع ولا ضد، انما نأخذ موقفا بعد ان نسمع رد رئيس الحكومة، واين المنافع الاكثر، وقد اوضح زميلنا الشيخ بطرس ان الفوائد باليرة اللبنانية والفوائد بالدولار اصبحت قريبة جدا من بعضها. بعد ان يوضح لنا رئيس الحكومة نأخذ موقفا بهذا المعنى.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس عمر كرامي.

عمر كرامي: دولة الرئيس، بالفعل هذا الامر الذي لم يبحث خطير جدا، وانا بداية اتبنى ما قاله دولة الرئيس

حسين الحسيني، خاصة من الناحية الدستورية، واحد الخبراء الاقتصاديين المعروفين في البلد قال لي بأن هذا الموضوع اخطر من اتفاق ١٧ ايار. يا دولة الرئيس، اذا كان القصد - وانا اشترت الى هذا الموضوع في مداخلتي - يتعلق بفرق الفائدة فأنا تساءلت في المداخلة كيف يمكن للحكومة ان تتنبأ بما ستكون عليه الفائدة عند الاستحقاقات وكيف ستتنبأ بسعر صرف هذه العملة الاجنبية على الليرة اللبنانية، لذلك نحن نتحفظ على هذا الموضوع مع بقية الزملاء، وشكراً.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: هذا الموضوع يثار في كل سنة وعلى مدى معظم السنوات التي قضيناها في الحكومات السابقة. فعندما تعرض الموازنة كان يثار هذا الامر من المعارضة، وحدث ان جاءت المعارضة الى الحكم وحكمت سنتين وتقدمت بنفس الموازنات وبنفس القوانين وبنفس الشروط وقامت بما كانت تعترض عليه اثناء وجودنا في الحكومة في السنوات التي كنا فيها في الحكم.

تأكيداً لما قاله الزميل نسيب بقي بعض الزملاء ليصوتوا ضد هذا الامر حتى اثناء وجود المعارضة السابقة في الحكم وخروجها نهائياً بعد الانتخابات النهائية، الذي اريد قوله ان

هذا الامر تم الاعتراض عليه عندما كنا في الحكومات السابقة وجاءت حكومة كان رئيسها من اكثر المعارضين وألف كتباً وترأس محاضرات ومناظرات، وعندما جلس على كرسي الرئاسة قام تماماً بما كنا نقوم به في الماضي وما سنقوم به او بما نطلب الموافقة عليها الان للقيام به في المستقبل. اذاً لماذا هذا الامر؟ لاننا نحن في نظام اقتصادي حر، والكلام على الاقتراض بالليرة اللبنانية فقط من دون الدولار، ممكن وهناك دول تقترض وانظمتها الاقتصادية مختلفة فلها السيطرة على اسواقها بسبب بسيط ان اسواقها مقفلة، فهي باستطاعتها ان تقول اريد ان اشترى او لا اريد ان اشترى، فهناك دول كثيرة اقترضت من خلال هذه الانظمة وفعلاً كان لديها السيطرة على هذه الامور وان كانت عملاتها تباع في السوق السوداء بشيء وفي الاسواق الداخلية بشيء آخر، علماً بأن هذه الحكومات بدأت بالتغيير وبدأت تأخذ بسعر صرف اقتصاديات السوق وخلافه، اذاً طبيعة نظامنا تجعل الليرة والدولار يتغيران بلمح البصر.

جرى الكلام على ان الفائدة على الدولار اليوم هي مقارنة للفائدة على الليرة، والزملاء الذين اشاروا الى هذا الامر نسوا قضية بسيطة وهي ان الاصدار الذي تكلمتم عنه والذي هو اتفاق الـ ١١٪ هو لمدة خمس عشرة سنة ولاول مرة في الاسواق العربية، هناك دولة تقترض من الاسواق العالمية لخمس عشرة سنة وعندما تنزل دولة لخمس عشرة سنة لا بد من ان تدفع «بريم» اكثر من غيرها حتى تدرج السوق على السنوات الكثيرة انتم تقارنون بين الاقتراض لمدة ثلاثة اشهر

والاقتراض لمدة خمس عشرة سنة، فيكون الفارق كبيراً خصوصاً عندما نتكلم عن دول مثل لبنان، هذا الامر الاول، والامر الثاني بعض الزملاء اثناء مناقشة الموازنة اشاروا الى نفس الموضوع وانا اجبت بأن هذا سيؤدي الى رفع الفائدة على الليرة. فلماذا الان لا ترتفع الفائدة على الليرة رغم كل الاوضاع القائمة؟ السبب لان الدولار يأتي من الخارج اما بواسطة المستثمرين من الخارج واما بواسطة اقتراض الدولة بالعملات الاجنبية. فهل هذا اقتراض جديد؟ لا، نحن امامنا موازنة، وعندنا دين عام، والدين العام هذا حجمه، وقلنا ان طبيعة النظام الاقتصادي في البلاد هو اقتصاد حر وبالتالي تحويل الدولار الى الليرة والليرة الى الدولار يتم بلمح البصر فلا يحتاج الى اوراق ولا الى اذونات ولا الى أي شيء بواسطة الهاتف يتم التغيير. اذاً عندنا الدين العام والموازنة التي يوجد فيها العجز ونحن نراه ماذا يعني العجز؟ انه يعني ان مصروفنا اكثر من ايرادنا. فمن اين نأتي بالفرق؟ يجب ان نستدين، نستدين بالعملة المحلية اضافة الى ذلك ما هي المشكلة الكبيرة اليوم في البلد؟ قلنا البارحة ان الموازنة ببساطة وبدون تعقيدات مشكلة من الآتي: ٤٣٪ خدمة دين بالليرة والدولار، فاذا سرنا بالقرار الذي سمعناه من الزملاء يعني ان ٤٣٪ تصبح اكثر بكثير من ذلك. لماذا لاننا ستزيد الفائدة على الليرة وسيزداد الطلب عليها. واليوم توجد منافسة بين الليرة والدولار فالفوائد بالمستوى الذي نراه. اما اذا منعنا الحكومة من ان تأتي بالدولار او تستعمل الدولار حينئذ تصبح الليرة هي المطلوبة من القطاع العام الى القطاع الخاص وبالتالي تزداد خدمة الدين العام، مع العلم اننا نبذل جهداً كبيراً لتخفيض خدمة الدين العام، لان في الموازنة ٤٣٪ تذهب لخدمة الدين العام وعلى الحكومة وعلينا جميعاً ان نجد الوسائل الكفيلة لتخفيض هذه النسبة لان كل ١٪ يساوي ٢٥٠ مليون دولار.

هنالك مصارف عدة تتصل بنا وتقول اعطونا بعض الـ «Bonus» ونحن ندين بالليرة، ولم يعد هنالك من داعي لان تقترضوا بالدولار ما معنى الـ «Bonus» المعنى ان تزيدوا الفائدة، ولكن من الذي سيدفعها مؤخرًا؟

هذا يعني ايضاً الزيادة في خدمة الدين، هذه هي نتيجة الدين، فاذا قلنا ٢٤ ملياراً، ماذا يعني ذلك؟ يعني ان قسماً منهم بالدولار وقسماً آخر بالليرة محولين الى دولار ٧٠٪ او اكثر قليلاً فعندما تدفع بالليرة التي تمثل ٧٠٪ او اكثر قليلاً من دين لبنان الحالي بالليرة، وعندما تزيد فائدة ١٪ فيصبح المبلغ اكثر بكثير مما ذكرت، فمن هنا ان عملية هيكلية الدين ودفع القروض الخارجية ليس عملية اختيارية بقدر ما هي عملية لتوازن الفوائد في البلد الذي نسعى واياكم للوصول الى هذا الامر.

هناك اقتراحات ورغم القانون الموجود هنا والذي ارسل كنسخة عن القانون السابق بأن يكون جزء من عجز الموازنة بالليرة وجزء آخر بالدولار وليس فقط بالليرة، ايضاً للحفاظ على تخفيض

الخدمة. نحن اليوم نستدين لمدة خمس سنوات وعشر سنوات وخمس عشرة سنة. الخمس عشرة سنة هي عبارة عن فتح اسواق لمدة طويلة وعندما نفتح اسواقاً لمدة طويلة لا بد من ان تزيد الفوائد التي ندفعها خاصةً اذا اتى المبلغ بكامله من الخارج، ومبلغ الـ ٤٠٠ مليون دولار اتى بالكامل من الخارج لمدة خمس عشرة سنة، لذلك لا بد لنا من ان ندفع زيادة فتح هذا السوق، ونبدأ بالمستقبل عندما يصبحون على معرفة بنا نستدين ونقترض بفوائد اقل واليوم يصب كل الجهد على تخفيض خدمة الدين لان ذلك ينعكس ايجاباً ليس فقط على الفوائد التي تدفعها الخزينة لخدمة الدين وانما ايضاً على القطاع الخاص.

لانه عندما يدفع القطاع العام فوائد عالية على الاقتراض، بطبيعة الحال يتبعه القطاع الخاص ويدفع احياناً اكثر، من هنا نحن حريصون على تخفيض خدمة الدين، وعلماً بمجموعة اجراءات كي نشجع المؤسسات السياحية والزراعية، والصناعية، ونحمل جزءاً من الفائدة، ويوجد في هذه الموازنة مبالغ مخصصة لتغطية الفارق من الفوائد التي يدفعها الصناعيون والزراعيون لتخفيض الفوائد المقترضة من المؤسسات المصرفية فالقانون كما ورد مهم جداً، هناك نقطة اثارها معالي الوزير مخايل الزاهر والتي تقول، بان الاقتراض يجب ان يسدد بمدة ثلاثين سنة، لا احد يدين لمدة ثلاثين سنة وبالتالي لا يستطيع لبنان الاقتراض لمدة ثلاثين سنة واقصى ما استطاع التوصل اليه خمس عشرة سنة، نقترض لمدة ثلاث سنوات وخمس سنوات وخمس عشرة سنة هذا هو الاقتراض الذي استطعنا ان نحصل عليه حسب الاسواق وحسب الاوضاع العامة، والاوضاع الاقليمية تلعب دوراً والاوضاع المحلية تلعب دوراً والاوضاع السياسية والاقتصادية ويوجد شيء آخر اسمه مخاطر البلد، بعض الزملاء قالوا ان الفائدة في الخارج ٤٪ هذا صحيح، لنأخذ مثلاً بنك عودة لان لديه فروعاً في الخارج، اذا وضع احد المواطنين وديعة في بنك عودة في لبنان يأخذ عليها ثلاث او اربع نقاط اكثر مما يأخذه لو وضع نفس المبلغ بنفس المصرف، ولكن في جنيف لماذا؟ لان هنالك ما يسمى مخاطر البلد في المنطقة.

وذلك يعود لكيفية تقييم السوق الدولي للمخاطر في البلد، والمخاطر التي يأخذها على عاتقه المصرف، عندما يعطي مبالغ معينة، طبعاً عندما يعطي للزبون هذا المبلغ يعطيه واذا ادانه يجب ان يأخذ عليه، وبالتالي اعادة هيكلة الدين المقصود منها بالدرجة الاولى تخفيض خدمة الدين من جهة والحفاظ على فوائد منخفضة من جهة اخرى ان كان على الليرة ام على الدولار، وان كان بالعملات اللبنانية فان مدة الاقتراض قصيرة. بين ثلاثة اشهر وستة اشهر وستين اما بالعملات الاجنبية فان مدة التسديد اطول ومن جهة اخرى الفوائد اقل فكلها منافع للاقتصاد، وكرر ان هذا الامر طالما ان الاقتصاد اللبناني بموجب الدستور هو اقتصاد حر، وبالتالي فان عملية الشيء الذي يسمى Control de change لا توجد عندنا، من هنا بإمكانك تحويل اموالك

بأية لحظة من عملة الى اخرى وعملية الليرة والدولار ليست لهما أي تأثير، اما الموضوع الذي اثاره احد الزملاء والذي يقول اننا نستدين بالاموال الاجنبية وبالتالي نصبح عرضة للضغوط الاجنبية، هذا الكلام يصح لو كنا نقترض من الدول.

واقتراضنا من الدول محدود جداً، واذا كان فيكون من دول صديقة وهي مثلة بالصناديق العربية، اما الاقتراض من المؤسسات المالية مثل المصرف الاوروبي، او البنك الدولي، ايضاً هي محدودة، فالاقتراض الاكبر هو من الاسواق، والاسواق ليس لها جنسية لانه يمكن ان تأخذ الدولار من لبنان او من هونغ كونغ او من باريس ليس له جنسية ولا احد يلاحقه لان هذه اموال من القطاع الخاص. نحن لم نقترض من دولة حتى تأتي الدولة وتقول لنا تعالوا لنجري حساباتنا، نحن اقتراضنا من الدول محدود جداً، ولان انظمة هذه الدول لا تسمح لها بأن تدين، ليس فقط اننا غير راغبين ولكن هذا هو واقع الحال اليوم في العالم، فالنقطة التي اثارها معالي الوزير مخايل الضاهر والتي تحكي عن موضوع مدة الاقتراض، نحن نأخذ اجازة للاقتراض لمدة ثلاثين سنة أي التسديد يجب ان يتم خلال ثلاثين سنة، ولكن الذي يحصل عملياً اننا نقترض لمدة اقصاها خمس عشرة سنة ولكن ماذا يحدث عند الاستحقاق؟ العجز موجود، نصدر سندات خزينة جديدة بنفس المبلغ خلال مدة ثلاثين سنة. لذلك اعددت نصاً لتوضيح هذا الامر.

الرئيس: اضافة الى المادة الموجودة.

رئيس الحكومة: نعم، لان المادة الموجودة مقسومة الى قسمين، قسم مختص بما تحتاجه الخزينة من اموال بالليرة اللبنانية، وقسم آخر مختص باعادة الهيكلة بالدولار، وهنا توضيح للقسم الثاني.

عندما تقوم الحكومة باصدار سندات خزينة بالعملة الاجنبية، نتكلم هنا عن موضوع الملياري دولار لمدة تقل عن المدة القصوى لاستحقاقها أي ثلاثين سنة كما هي محددة في هذا القانون والقوانين السابقة، لان نفس النصوص موجودة. يحق للحكومة اعتباراً من تاريخ حلول اجل استحقاقها أي عندما تستحق بعد خمس سنوات ان تقوم باصدار سندات خزينة جديدة بالعملة الاجنبية تحل محلها وب نفس المبالغ لمدة اضافية شريطة ان لا تتجاوز المدة الاجمالية المدة القصوى المحددة في هذا القانون والقوانين السابقة اعتباراً من تاريخ بدء الاصدار الاول لتلك السندات وان تخصص الاموال الجديدة المقترضة.

الرئيس: لذات الغرض المحدد في الفقرة (٢)

اقرأ لنا من جديد كي نفهمه ملياً.

رئيس الحكومة: في الفقرة الثانية نطلب الاجازة لاقتراض ملياري دولار ويتم تسديدهم بمدة اقصاها ثلاثين سنة، ماذا يحصل عندما نقترض لمدة اقل؟

الرئيس: حينذاك عليك تجديد السندات.

رئيس الحكومة: نعم، فهذا النص هو لتوضيح النص الذي ما قبله.

الرئيس: أقرأه لنا.

رئيس الحكومة: عندما تقوم الحكومة باصدار سندات خزينة بالعملة الاجنبية لمدة تقل عن المدة القصوى لاستحقاقها كما هي محددة في هذا القانون والقوانين السابقة أي ثلاثين سنة، يحق للحكومة اعتباراً من تاريخ حلول اجل استحقاقها ان تقوم باصدار سندات خزينة جديدة بالعملة الاجنبية تحل محلها وبنفس المبالغ.

الرئيس: أي ملياري دولار.

رئيس الحكومة: نعم نفس المبلغ، لمدة اضافية شرط ان لا تتجاوز المدة الاجمالية المدة القصوى المحددة في هذا القانون والقوانين السابقة اعتباراً من تاريخ بدء الاصدار الاول لتلك السندات، وان تخصص الاموال الجديدة المقترضة لذات الغرض المحدد في الفقرة (٢) هذا النص هو نص توضيحي لهذا القانون والقوانين السابقة لا يزيد اية اعباء جديدة ولا يعطي اية صلاحيات جديدة، وانما يوضح القانون الحالي لان هذا الامر اصبح مطروحاً من قبل المحامين. وعرضناه على رئيس هيئة التشريع ووافق على هذا النص.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، مداخلتي لتوضح معنى النص واني اتكلم من الناحية القانونية، صدر من عام ١٩٩٧ موازنات ورد فيها مادة شبيهة بمثل هذه المادة تعطي الحكومة حق الاقتراض بملياري دولار بغية اعادة هيكلة الدين العام، تلك الموازنات السابقة لم تتضمن هذا النص وبمعنى آخر نحن قلنا انه يجاز للحكومة ان تستدين لمدة ثلاثين سنة، وانما الحكومة لم يكن لديها القدرة للاستدانة لمدة ثلاثين سنة بل كانت تستدين لمهل اقل ولان الحكومة ستبلغ استحقاقات هذا الدين، ولان الحكومة ستواجه استحقاقات على السنوات السابقة، ولان المشكلة ستطرح مع هذه السنة، فكانت الاجازة لها بان يكون بإمكانها عند استحقاق السندات السابقة ان تبقى على تجديدهم ضمن مهلة الثلاثين سنة، يعني انها ليست محصورة بالمليارين لهذه السنة وانما بالمليارات من عام ١٩٩٧ وحتى اليوم.

الرئيس: لذلك اقول يجب ان تسمي قيمة المبلغ.

الكلمة للزميل انور الخليل.

انور الخليل: دولة الرئيس، بالطريقة التي طرحها دولة رئيس مجلس الوزراء اعتقد ان هناك موضوعين مختلفين

تماماً، الموضوع الاول يتعلق بما ورد في نص الموازنة الحالية والتي اتصور من الناحية العملية انه لابد من ان يكون هنالك للحكومة قدرة على الاقتراض بالعملات الاجنبية.

الرئيس: ارجو اعادة ما ذكرته.

انور الخليل: فيما يتعلق بالمواضيع التي طرحها دولة رئيس مجلس الوزراء، هناك امور تداخلت في بعضها البعض واعتقد انه من الضروري التوضيح.

كما ورد النص في مشروع قانون الموازنة هذا نص اعتمدناه في السنوات الماضية لسببين: السبب الاول، كانت هنالك محاولة جدية وآمل ان تكون هذه المحاولة باقية بأن نتوصل الى اعادة هيكلة الدين العام بشكل من الاشكال والذي بنتيجته يمكننا ان نخفض به الفوائد المدفوعة على هذا الدين وبالتالي تخفيض عجز الموازنة.

بدأنا آنذاك وهذا كان احد الاقتراحات الذي وضع بالسلة المتكاملة والتي كنت دولتك تحاول بكل جهدك ان تكون هذه السلة متممة لبعضها، آنذاك كانت الفوائد مختلفة عن اليوم.

فكانت الفوائد على الليرة اللبنانية اعلى بكثير، والفوائد على العملات الاجنبية كانت مقبولة، فكان الفارق ما بين العملات الاجنبية وما بين سندات الخزينة ربما يكفي لتحفيز مشروع من هذا النوع وبالنسبة لتخفيف هذا العجز، واليوم وصلنا الى حالة مختلفة واقول في الشق الاول، باعتقادي انا لا بد من ان يكون هنالك نافذة تعطي الحكومة القدرة على الحركة باتجاه الاقتراض من الخارج، وهذه القدرة ليس من السهل - دولة الرئيس رغم كل الكلام الدستوري الذي اسمعه وانا واع للكلام الذي يتفضلون به، ليس من السهل في كل مرة. تعمل حركة لعملية دين ان تذهب الى مجلس النواب وتحصل على موافقة بهذه السرعة، اذاً توقف امام المشكلة وقدرتك على حل هذه المشكلة بسرعة خاصة في هذا البند، وفي عملية العجز وفي عملية المديونية، ولكن اليوم قد تغير موضوع الفائدة على العملات وعلى الليرة اللبنانية واصبح في مداخلتي تجاه هذا الامر بأن التحول اصبح باتجاه الليرة اللبنانية بدل الفائدة التي كنا نتوخاها من الليرة اللبنانية من الانخفاض الى الدولار، لقد عبر عن هذا الشيء رئيس مجلس الوزراء بكلام غير واقعي. اليوم دولة الرئيس مازالت الفائدة على سندات الخزينة منخفضة ليس لان الحكومة استطاعت ان تبقي سندات الخزينة تحت هذا السقف بخيار من الناس.

لا، ودولة الرئيس يعرف ان السبب الرئيسي هو شراء مصرف لبنان لهذه السندات.

نقولا فتوش: ليست الازمة منا دولة الرئيس بل الموازنة متضمنة اموراً يجب ان لا تتضمنها، لو كانت الموازنة آتية بالشكل السليم لكانت تقرر بنصف ساعة بل انها متضمنة قوانين يجب ان تأتي على حدة.

انور الخليل: دولة الرئيس، السبب الذي لم تتغير به صعوداً اسعار سندات الخزينة بالليرة اللبنانية ليس هو

خيار الناس بل هو امر واقعي وقد استنكف الناس والمصارف عن شراء هذه السندات وعن الاكتتاب به وبالتالي بدأ مصرف لبنان يشتري هذه السندات ويضعها في محفظته وانت تعلم دولة الرئيس انه اصبح لدى مصرف لبنان ما يفوق الاربعة آلاف مليار ليرة لبنانية بهذا الاتجاه (والحبل على الجرار) ماذا يعني ذلك؟ يعني ذلك بطريقة غير مباشرة، اننا لسنا قادرين على تمويل العجز وتسديده بالعملة المحلية، لذا تطلب الحكومة بأن تفوض بالاستدانة من الخارج بقسم من هذه العملية وبالقسم الآخر لسداد ديونها بالعملة الاجنبية.

هذا موضوع موجود ونحن اقرينا التوجه به في لجنة المال والموازنة كما ورد.

اما ما هو وارد وجديد اليوم على لسان دولة رئيس مجلس الوزراء هو الاضافة والزيادة عما هو في هذه المادة، ايضاً فوضونا انه كلما استحق سند يمكننا تجديده بأجال غير معروفة فقط ان نجدده شرط ان نبقى تحت سقف الثلاثين سنة بمجموع هذه الآجال من الوقت الذي بدأ به الدين أي من الوقت الذي صارت به عملية (اليورو بوند) التاريخ الاستحقاق النهائي.

اليوم نقول للحكومة ان هناك ثمانية مليارات دولار ديناً عاماً فتصرفي بأجالها وبفوائدها وباستحقاقاتها من دون ان يكون لهذا المجلس اية علاقة بالموضوع (والحبل عالجرا). الثمانية مليارات موجودة حتى اليوم او اقل من ثمانية مليارات بقليل حتى لا ينتقدي دولة الرئيس بعدم الدقة، فاليوم ثمانية وبآخر السنة عشرة مليارات والتي تليها اثنا عشر او خمسة عشر... وانتم ايها النواب ارفعوا ايديكم على هذه القضية «واتركوا الحملة علي ولا يهكم» طالما نحن تحت الثلاثين سنة «الدنيا بخير» هذا كلام غير دقيق ولا يجب ان يكون على الاطلاق، لان الواجب الاول بهذا الموضوع بالذات ان يضع مجلس النواب يده على طريقة الاستعمال وكيفية وكلفتها ولكن لماذا نحن نراقب؟ (هل ندق على الدف هنا)؟ فلا يجوز ان نمر عليه مرور الكرام اتقنى بان يأخذني دولة الرئيس بصدره الرحب لاني في المرة الماضية عندما ادليت بالارقام لم يخطئني بها، ولكن ثارت ثائوته لانه لم يسمعني جيداً، ولكن ليست من كلمة تكلمتها بالارقام اخطأت بها رغم ان وزير المالية لم يجاوبني على سؤال قد طرحته.

وسأعود الى طرحه، فهذا الموضوع دولة الرئيس له علاقة مباشرة بكيفية رؤيتنا لشيء لم يره احد. وخطة الحكومة في كل ماله علاقة بهذه المادة أي خطة الانماء وخطة الدين من الخارج، وخطة النهوض في البلد الى مهل الثلاث سنوات والخمس سنوات والعشر سنوات.

دولة الرئيس، الاضافة في غير محلها، صلب المادة باعتقادي ضروري لاعطاء الحكومة نوعاً من آلية التصرف بها في الوضع الذي توصلنا اليه، فهنا تأتي اهمية وضع الخطة ليتمكن مجلس النواب من ماشاة الحكومة بما تريده اذا اقتنعنا به ولا اعتقد بالكلام الذي سمعناه من معالي وزير المالية

في هذا الامر، لانه اذا لم يتكلم النواب عن موضوع الخطة فلا يأتيها الجواب، ولكن من جهة ثانية وفيما خص موضوع الخطة الاقتصادية، فانه تجدر الاشارة الى ان الخطط في عالم اقتصاد السوق هي خطط تأشيرية مرنة Inductive and Flaxer نحن مع دولة الرئيس بالمرنة ولكن بالتأشيرية ليؤشر لنا الى اين هو ذاهب، وليؤشر لنا بدقة الى اين نحن ذاهبون جميعاً لم يعد من الجائز ان نتعاطى مع هذا الموضوع بهذه الطرق غير العلمية.

لو اننا بفترة عادية وجلبت الدولة اموالها وليس هناك من مشكلة مع المديونية والعجز في الموازنة كان بإمكاننا ان نكون مرنين بقدر ما يريدون ومنتظر منه الاشارة حتى نسير ونرفع ايدينا ونصوت له، ولكن في هذا الوضع يجب ان ندرك كل الادراك انه لم يعد من الجائز على مجلس النواب ولا على مجلس الوزراء ان يتصرف بدون دقة متناهية بكل ما له علاقة بالمديونية في الخارج، لان على هذا الامر يعتمد مستقبل شبابنا ومستقبل اولادنا وبقاؤهم في البلد. دولة الرئيس، طرحت سؤالاً على دولة رئيس مجلس الوزراء وقلت:

اذا كانت الحكومة قادرة من خلال وزير ان تذهب الى صندوق النقد الدولي ونطرح تصوراً بافتراضات لخمس سنوات ولم ينف ذلك وزير المالية بل قال هذا شيء نفعله كل سنة، ولكنني اقول انه كان هنالك بحث بتصور وبافتراضات لخمس سنوات، فاذا كان لدى الحكومة هذه الافتراضات فلماذا لا تعرضها على مجلس الوزراء أولاً وتحصل على موافقته وعلى مجلس النواب، ثانياً، وانا اصر على هذا الكلام.

يقول لم يحصل هذا الشيء وعرضناه على مجلس الوزراء، يا دولة الرئيس نحن باتجاه تحصين العمل الدستوري في مؤسساتنا وباتجاه دعم الحكومة بما نقدر عليه، ولكن لا يمكن ان ندعم اذا لم يكن هنالك رؤية تفسر هذه الخطة بتفاصيلها.

الرئيس: الكلمة للزميل روبر غانم.

روبير غانم: دولة الرئيس، بالنسبة للاضافة اريد ان اعرف من الحكومة ما اذا كانت الاضافة أي اعادة اصدار السندات كلما استحق سند، تبقى تحت سقف الملياري دولار، او انها تصبح ٤ مليار، ٦ مليار، هذا الذي نريد ان نعرفه.

رئيس الحكومة: نضيف عليها نفس المبالغ.

الرئيس: لا، لا، ليس نفس المبلغ، اذكر القيمة.

الكلمة للزميل ايلى عون.

ايلى عون: دولة الرئيس، انا قلت منذ لحظات ان احد اسباب الركود الاقتصادي هو احجام المصارف عن

التسليف في كافة قطاعات الاستثمار الصناعي والتجاري والزراعي، وقلت ان احد اسباب احجام المصارف عن التسليفات هو الاستدانة بالعملية المحلية بحجم ٧٠٪ كما تفضل دولة الرئيس، انا اريد ان اعرف ما هي سياسة الحكومة المقبلة في ما يتعلق بهذا الموضوع، هل هي متابعة في سياسة الاستدانة المحلية بهذه النسبة المرتفعة، او انها ستعتمد الى الاستدانة بما يتوجب بالعملية الاجنبية؟

الرئيس: الكلمة للزميل عمار الموسوي.

عمار الموسوي: دولة الرئيس، كل اقتراض ستقوم به الحكومة يحتاج الى موافقة المجلس النيابي، دولة الرئيس الحكومة يحدثنا عن نوع من الاقتراض الجديد. عندما يستحق سند ويريد ان يجدد هذا السند، فهذا اقتراض جديد، بهذا الملحق الذي يريد الحاقه بالمادة فانه يطلب تفويضاً لكي يشتغل ٨+٢ مديونيتنا بالعملية الاجنبية، معناها ١٠ مليون دولار، هذا تفويض لا يقدر المجلس النيابي ان يعطيه، اعتقد ان مبلغ المليارين الذي ورد في اساس المادة هو مبلغ كاف.

الرئيس: الكلمة للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: تماماً دولة الرئيس هكذا حصل، مثل وضعنا تماماً عندما اجتاحتها الدساتير بعدة بلدان في العالم، وآخرها في فرنسا، العزيمة على قلبنا جميعاً - وعلى قلب دولة الرئيس - تحت وطأة العبء الاقتصادي، او الازمة الاقتصادية قالوا: «ان الجمعية العمومية لا يجب ان تتعاطى الا بقانون الاطار» عملها ان تضع اطاراً وتعطي للحكومات صلاحيات بأن تعطي ما يسمى التنظيم، فنحن نضع الاطار ومن ثم الحكومة تضع التشريعات التنظيمية على ذوقها، وهكذا سلبت الجمعية الوطنية الفرنسية كامل صلاحياتها، ولكن هذا في عهد ديغول يومها كان هناك مشروع اسمه ديغول، واليوم في فرنسا يوجد خلافات طويلة عريضة على هذه المسألة.

اذا كان المقصود تغيير النظام، فليكن بالرضى، اذا كان دولة الرئيس يريد ان يجعل النظام اماراً، فنعمله اماراً، يريده ملكياً فنعمله ملكياً، يريده رئاسياً فنعمله رئاسياً بين لنا يا دولة الرئيس قيمة الدين المتوجبة عليك لكي نعرف على ماذا نصوت، ثم نعمل لك اجازة لكي تستدين بقدر ما نحن بحاجة لهذا الدين، اما الان وعلى مدى ٣٠ سنة نجدد ونغير ونعمل قروضاً جديدة من ضمن هذا الشيء، فان الامر خطير جداً على النظام، من جهة نتغنى بالحرية العامة التي هي مبرر وجود لبنان، وبذات الوقت في المواضيع الاقتصادية نجتاح الحرية العامة، وبالتالي نعمل حكماً استبدادياً له اول وليس له آخر.

اول وظيفة للبرلمانات يا دولة الرئيس هي الوظيفة المالية، قبل التشريع وقبل المراقبة وقبل التوجيه وقبل كل شيء، اخترعوا وظيفة المجالس النيابية لكي يراقبوا عمل الانفاق والضرائب. الان

بأمر من هذا النوع لا نخرق الدستور فقط بل نغير النظام، هذا امر خطير وخطير جداً، ويجب ان يعي الزملاء، صحيح ان المجلس مؤلف من كتل، كتل «مرححة والحمد لله»، ولكن هذا ليس موضوع تصويت، واذا كان الواحد عنده غاشمة يغير النظام بقانون من هذا النوع...

الرئيس: لا ضرورة لهذا الكلام يا دولة الرئيس، هنا اريد ان اقاطعك، واقول ان هناك كتلاً ربما تكون موافقة، وكتلاً غير موافقة، وانما توافقك انت.

حسين الحسيني: يا دولة الرئيس هناك شيء نحتكم له، لماذا توضع الدساتير؟ لكي يقف الدستور بوجه الاغلبية، لكي لا تخالف الاغلبية الدستور، ولكي يبقى صوتاً للأقلية، لماذا اخترعوا المجلس الدستوري؟ لكي تتوجه الاقلية الى المجلس الدستوري عندما يحصل مس بالاصول الدستورية، نحن اليوم اذا اقرينا هذا الشيء فاننا نرتكب خرقاً دستورياً ضخماً، ونعمل سابقة لها ما بعدها، ليس فقط على صعيد ان نستدين اليوم او غداً، وانما على صعيد كل النظام السياسي. حيث نتغنى اننا لا نريد الا نظاماً جمهورياً ديمقراطياً برلمانياً وحرية عامة، فعلياً ان تقف امام هذا الكلام.

هذا القانون هو تفويض سلطات، كل السلطات، مجلس النواب ورئيس جمهورية ومجلس وزراء بدون حدود، لذلك نحن نأسف لهذا الموقف.

بالامس طلبنا من رئيس الحكومة وقد ردّ على الزميل حسين الحاج حسن، بان الحكومة السابقة وضعت خطة تنمية خمسية وانتم عطلتموها، وحين عاد الى مكانه نسي ان يجاوب على الخطة الخمسية.

الخطة الخمسية خطة تطمئن الناس، هذا الجو الذي نحن به هل يعجبنا؟ انا احذر، واحذر جداً من هذا المنحى الخطر.

الرئيس: الكلمة للزميل مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، بالنسبة للفقرة الثالثة التي طرحها دولة رئيس الحكومة، وحتى ازيل الالتباس لان البعض اثار بأن هذه الفقرة تسمح للحكومة ان تستدين اكثر من ملياري دولار، لذلك انا اقترح التالي: عندما تقوم الحكومة باصدار سندات خزينة بالعملة الاجنبية، وتريد ان تزيد بحدود المبلغ المحدد بالفقرة الثانية، أي ملياري دولار.

اريد ان اضيف على النص الموجود امامك دولة الرئيس، بعد كلمة العملة الاجنبية (بحدود المبلغ المحدد بالفقرة).

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: انا ضد المادة ٥ كلها، ولكن اسهاماً مني كي لا يصدر نص يقبل الجدل، اقترح اضافة بعض

العبارات التي توضح وتحدد المبالغ، مجمل المبالغ والمدة، الفقرة ٣ - المطروحة من رئيس الحكومة.

عندما تقوم الحكومة باصدار سندات خزينة بالعملة الاجنبية لمدة تقل عن المدة القصوى لاستحقاقها كما هي محددة في هذا القانون والقوانين السابقة، يحق للحكومة اعتباراً من تاريخ حلول اجل استحقاقها ان تقوم باصدار سندات خزينة جديدة بالعملة الاجنبية تحل محلها وبنفس قيمة المبالغ المستحقة لمدة اضافية شريطة ان لا تتجاوز قيمة كل سندات الخزينة بالعملة الاجنبية في أي وقت كان حجم المبالغ المرخص للحكومة اصدار السندات فيها وان لا تتجاوز المدة. . .

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، النص الذي وضعه معالي الوزير ربما انه يوضح اكثر المادة التي طرحناها. نحن لم نطرح زيادة الدين، وانما نطرح حجم الدين نفسه عندما يستحق، لانه مرخص لنا بالاستدانة والتجديد خلال ٣٠ سنة، فاننا نستدين لخمس سنوات، وثلاث سنوات. نحن طرحنا انه عندما يستحق السند، ان نظم سنداً آخر بنفس المبلغ على ان لا تتجاوز المبالغ الموجودة بالقوانين، بهذا القانون او القوانين السابقة. لنتكلم بصراحة دون ان نفتل ونبرم، نحن نجز كل سنة ملياري دولار، نقول صراحة امام الناس فنحن نعرف، الملياري دولار لا تذهب الى جيبيك ولا الى جيوبنا، بالنهاية انت حريص ونحن حريصون، ولكن كل منا من زاوية معينة.

مبلغ الملياري دولار لا يكفيك لهذه السنة لان عندك وضعاً انه الان حيث تنتهي سندات الخزينة بالليرة اللبنانية فلن يجددها احد وهذه معلومات متوفرة لدي تستطيع ان تطلب اكثر من مليارين على ان يحدد المبلغ تماماً، لانني لن اعطي شيئاً على «العملة» فهذه صلاحيات استثنائية لن اعطيها لك.

لنكن واضحين، اقرب طريق في السياسة هو الصراحة والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وان يكون هناك خط مستقيم وصريح.

نحن نريد ان نتعاون، ونحن نعلم ان سندات الخزينة لا تجدد، لا احد يخفي عليه شيء في البلد، الملياري دولار نحن نعطيهم كل سنة الان تأتي وتقول يمدد وحسب القوانين، فحسب القوانين ربما يصبحوا ٨ مليار دولار، او ١٠ مليار دولار، وربما تصل القصة وانت تعرف هذا الامر، من ديوننا ٢٩٪ بالعملات الاجنبية، فاذا اعطيتك انا هذا الامر قد تصل القصة الى ٤٠٪ او ٥٠٪، لا انت تريد بيع البلد، ونحن غير مستعدين ان نبيعه، لذلك تستطيع ان تقول بصراحة ان الملياري دولار لا تكفيني في هذه السنة ومن الصعب ان اقلع بهم، اريد ملياراً زيادة، او اربع مليارات او ١٠ مليارات زيادة، أي ان تحدد قيمة المبلغ، حينها يعرف المجلس النيابي انه يعطي مبلغاً محدداً، هذا اولاً.

ثانياً: لا تنسى يا دولة الرئيس انك بالخطوة التي اتخذتها بالنسبة لموضوع الخليوي، وبالخطوات القادمة، بموضوع الكهرباء وموضوع الخصخصة بان المجلس النيابي متعاون بهذه الميادين، انا اعتقد انه سيخفف الضغط شيئاً ما فلماذا تأخذ مبالغ اكثر من اللازم؟ لذلك اعود واختصر لاقول كلمة واحدة، تختصر النقاش حدد المبلغ المطلوب اذا كنت تحتاج اكثر من مليارين، لنحكي معك وتحكي معنا، اما ان نضع نصوصاً غامضة ومبهمة، فلا اريدها.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، بدون شك كلنا نسعى للافضل بالنسبة للبلد، المجلس النيابي، والزملاء النواب، والحكومة.

ربما ان الخطأ الذي حصل في هذه المادة انها لم تبحث باللجان سابقاً ولم تناقش وبالتالي كان هناك وقت اكثر لكي تشرح للرأي العام او للسادة النواب.

هذه المادة لا تعطي اية صلاحيات استثنائية للحكومة بزيادة الاستقراض، وانما هي طريقة متبعة الان وسارية، كل ما في الامر انه توضيح للبند السابق عليها، الحكومة في السابق اخذت مجموعة من القوانين تؤدي بمجموعها الى ٧ مليار دولار لا اذكر المبلغ، هذا المبلغ يسدد خلال ٣٠ سنة اذاً، الحكومة عندها حق بالتسديد خلال ٣٠ سنة وهي تقترضه لمدة ٥ سنوات لنفترض انه عندنا مبلغ واحد لسنة واحدة، ال ٧ مليارات تسدد بعد ٣٠ سنة، اصدرت الحكومة سنداً ب ٧ مليارات لمدة ٥ سنوات فاستحق السند، فماذا نفعل؟ استعمل سنداً ثانياً، هذا موجود حين نقرأ المادة عملياً حين نقول: «يجاز للحكومة ان تقترض او تحول ملياري دولار لمدة ٣٠ سنة» مفهوم من خلال النص بشكل غير واضح، ولكنه مفهوم انه عندما تقترض لخمس سنوات تعود وتعيد الاقتراض مرة ثانية لخمس سنوات لكي تدفع السند ان لم تكن قادرة على دفعه، هذه المادة التي كتبتها انا، او التي قالها الوزير بطرس حرب فانها تعطي نفس النتيجة ولا تزيد الاقتراض.

اذا كان هذا الامر يبدو للمجلس انه غير واضح ويحتاج البحث اكثر، فهي للتوضيح وهذا طلب المحامين لا اكثر ولا اقل. اما حاجتنا للاقتراض بدون شك وقد قلت في بداية حديثي، بعملية الموازنة الابقاء فقط على الاقتراض بالليرة فهذا الامر من الافضل ان يكون بالعملة اللبنانية والاجنبية. قيمة العجز معروفة، اذا زيد مبلغ المليارين فهذا يحل الموضوع، اما ان توضع في الفقرة الاولى او الفقرة الثانية.

هذا الموضوع اذا ارتأى المجلس اضافة هذه الفقرة فانها للتوضيح ولن تغير من واقع الحال شيئاً وليس هناك أي تعديل عليها، ولا تزيد قدرة الحكومة على الاقتراض، ابدأ كل ما في الامر انها توضح هذا الموضوع بشكل لا يقبل التأويل، فالامر واضح لنفرض انه قد صدر القانون ولا يتضمن هذه المادة، عملياً طالما ان الحكومة معها حق الاقتراض لمدة ٣٠ سنة فانه حين يستحق

السند بعد ٤ او ٥ سنوات، او السندات التي صدرت سابقاً وتستحق الان فانها ستنظم بدلاً لهم.

الرئيس: جيد، لنبق على النص القديم، ونحن راضون.

رئيس الحكومة: ربما ان غلط الحكومة بهذا الامر، انها لم تطرح هذا الموضوع بالسابق في اللجان لمناقشته.

الرئيس: مازالت اتكلم بصفتي نائباً، واذا كنتم تريد ان انزل الى مقاعد النواب فلا مانع لدي، بكلامي تحدثت عن الصلاحيات الاستثنائية وقلت اذا كانت الحكومة بحاجة لمبلغ اضافي عن الملياري دولار لهذا العام فعليها ان تأتي وتقول انا بحاجة لعشرة ملايين، لمئة مليون، لمئة مليار، حينها يقول المجلس انا اعطي الحكومة وهذا يتم بالتعاون فلا مشكلة لدي، اما الان هذا النص الذي تضيفه انت فانك تحصل على ثلاثة حقوق بنفس الوقت:

اولاً: تعطي لنفسك الحق باصدار سندات بالعملة اللبنانية لتغطية العجز زائد ملياري دولار بالعملة الاجنبية . . .

رئيس الحكومة: القسم الاول في الفقرة الاولى تزيد الدين العام، بينما الفقرة الثانية لا تغير من الدين العام.

الرئيس: اذاً، ٤٣٠٠ مليار ليرة لتسديد العجز الفعلي، زائد المليارين، زائد اصدار سندات . . . انا ابين الحق الذي تأخذه من خلال هذا النص . . .

رئيس الحكومة: بالملياري دولار تغير شكل الدين . . .

الرئيس: بموجب هذا النص فأنت تأخذ ٣ حقوق بدون الرجوع الى المجلس لمدة ٣٠ سنة، الحقوق الثلاثة هي:

١ - الحق الاول اصدار سندات لكي تغطي العجز الفعلي.

٢ - اصدار سندات كلما استحق سند من هذه السندات ولمدة ٣٠ سنة من دون العودة الى المجلس.

رئيس الحكومة: انا الان عندي اياهم من دون العودة . . .

الرئيس: عندكم الان ضمن الملياري دولار، وليس ضمن كل القوانين السارية المفعول. انت تريد ان تأكل عنب او ان تقتل الناطور؟

رئيس الحكومة: اريد ان آكل عنب.

الرئيس: اذاً، حدد قيمة المبلغ، واترك هذه النصوص اما ان تقول لي ان هذا للتوضيح، اتركني على النص الوارد في الموازنة.

مصطفى سعد: الملياري دولار لا علاقة لهم في الموازنة، هذا المبلغ تأتي الحكومة في جلسات اخرى وتطلبه.

الرئيس: نحن نمشي على النص الموجود في الموازنة...

رئيس الحكومة: مع تعديل المبلغ من ٢ مليار الى ٣ مليار.

الرئيس: الكلمة للزميل نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، قضية زيادة قدرة الحكومة على الاستدانة من ملياري دولار الى ثلاثة مليارات

دولار، ليس لها علاقة بما تطلبه الحكومة، دولة الرئيس، اعود واكرر انا كنت ضد كل الاستدانة بالدولار، ولكن اصبح هناك امر واقع، وهناك تقريباً ٧٢٥٠ مليون دولار قيمة الدين الخارجي، قسم منهم بسندات خزينة هي تطلب ان (تقلب هذه السندات) ليس عندها أي خيار آخر، ليس عندها اموال لكي تسدد، كلما استحق سند تريد ان تعمل سداً جديداً وتزيد الفائدة عليه ويحل محل القديم، برأيي، حتى لو كان احد ضد مبدأ الاستدانة بالعملة الاجنبية، لا يمكنه الا ان يسهل قضية (قلب السندات) لانه لا يوجد قدرة على التسديد بطريقة اخرى، اما ان نزيد التفويض من مليار دولار الى ٣ مليار دولار، للحكومة لكي تستدين بالعملة الاجنبية فهذا امعان بالخطأ الذي حصل من ٤ سنوات، والذي برأيي كان يفترض ان يعالج من قبل وذلك بعدم السماح بالاستدانة بالعملة الاجنبية لتمويل عجز الموازنة. انا مع النص المعدل من الزميل بطرس، وانا ضد ان نزيد السقف من ٢ مليار الى ٣ مليار دولار.

الرئيس: اعطني التعديل لنطلع عليه.

بطرس حرب: سلمته لوزير المالية.

الرئيس: الكلمة للزميل ياسين جابر.

ياسين جابر: دولة الرئيس، المادة الثانية واضحة فهي تقول «على ان تستعمل الاموال المقترضة بموجب هذه الاجازة لاعادة تمويل استحقاقات الديون الخارجية او لتحويل...» يعني اذا رفعنا المبلغ الى ٣ مليار فاننا لا نزيد الدين، وانما نسمح للحكومة في حال كان عندها استحقاقات اكثر هذه السنة بان تعيد تجديدهم فقط.

دولة الرئيس، اذا رفعنا المبلغ الى ٣ مليار فنحن لا نزيد الدين العام، لان صلاحية استعمال هذه الاموال حسب نص المادة المذكورة آنفاً، لا يزال الدين نفسه، وانما تسمح لها فقط بالتسديد منه.

بطرس حرب: زميلنا ياسين لم يكمل قراءة النص، الجملة الثانية في الفقرة هي الهم: «او لتحويل ما يعادل قيمتها من الليرة اللبنانية للعملة الاجنبية».

نحن كل خوفاً من زيادة حجم الدين بالعملية الاجنبية بشكل لن تعود الحكومة قادرة اطلاقاً ان تسيطر على قصة الفوائد، لذلك فلنبق بالدين . .

الرئيس: اقتراح للتصويت وهو على الشكل التالي:

النص الوارد في الموازنة يضاف له الاقتراح المقدم من الرئيس الحريري معدلاً من الزميل بطرس حرب، وهو: «عندما تقوم الحكومة باصدار سندات خزينة بالعملية الاجنبية لمدة تقل عن المدة القصوى لاستحقاقاتها كما هي محددة في هذا القانون والقوانين السابقة، يحق للحكومة اعتباراً من تاريخ حلول اجل استحقاقها ان تقوم باصدار سندات خزينة جديدة بالعملية الاجنبية تحل محلها وينفس قيمة المبالغ المستحقة لمدة اضافية شريطة ان لا تتجاوز قيمة كل سندات الخزينة بالعملية الاجنبية في أي وقت كان حجم المبالغ المرخص للحكومة اصدار السندات بالعملات الاجنبية فيها وان لا تتجاوز المدة الاجمالية المدة القصوى المحددة في هذا القانون والقوانين السابقة اعتباراً من تاريخ بدء الاصدار الاول لتلك السندات وان تخصص الاموال الجديدة المقترضة لذات الغرض المحدد في الفقرة».

الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدق .

حسين الحسيني: دولة الرئيس، نحن نؤكد معارضتنا، وان هذا الموضوع خرق فاضح للدستور.

الرئيس: يسجل ذلك .

تتلى المادة السادسة .

تليت المادة السادسة الآتي نصها:

المادة السادسة: حسابات القروض .

يفتح للقروض حسابات خزينة خاصة تقيد لها القيمة المقبوضة من اصل هذه القروض وتقيد عليها القيم التي تدفع تسديداً للاقساط والسندات المستحقة .

الرئيس: الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة .

تتلى المادة السابعة .

تليت المادة السابعة الآتي نصها:

المادة السابعة: كيفية تسديد القروض.

يجاز للحكومة، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، ان تفتح عند الاقتضاء سنوياً اعتمادات في الموازنة العامة والموازنات الملحقه لاجل تسديد اقساط القروض التي تستحق (اصل وفوائد ونفقات متممة) وتحدد مصادر تغطيتها.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

اكثريه

الرئيس: صدقت المادة السابعة.

تلى المادة الثامنة.

تليت المادة الثامنة الآتي نصها:

المادة الثامنة: تطبيق أحكام اتفاقيات القروض الخارجية على كامل الانفاق العائد الى المشاريع الممولة خارجياً.

تطبق في انفاق اتفاقيات القروض والهبات الخارجية الجارية مع مختلف الادارات والمؤسسات العامة والبلديات، الاحكام النظامية المعتمدة لدى الجهة المقرضة سواء اكان هذا الانفاق من الجزء المحلي ام من الجزء الاجنبي، على ان تخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة.

بطرس حرب: نحن لم نتفاهم على الغاء الرقابة المسبقة، واعتمدنا المراقبة اللاحقة، والنص يقول بالرقابة اللاحقة.

الرئيس: انه نفس النص القديم.

بطرس حرب: اذا كان نفس النص فلا مانع عندي.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثريه -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة.

تلى المادة التاسعة.

تليت المادة التاسعة الآتي نصها:

المادة التاسعة: فتح الاعتمادات الاستثنائية:

تنفيذاً لأحكام المادة ٨٥ من الدستور، يمكن لرئيس الجمهورية، اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة، ان يتخذ مرسوماً بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء، بفتح اعتمادات استثنائية او اضافية او بنقل اعتمادات في الموازنة العامة لعام ٢٠٠١ على ان لا تتجاوز هذه الاعتمادات خمسة وثلاثين مليار ليرة ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس النيابي في اول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة.

الكلمة للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: سواء نفس النص او غير نص، القوانين توجب عرضها على ديوان المحاسبة او لا؟

الرئيس: توجب.

حسين الحسيني: توجب! فلماذا نضعها اذاً؟ هنا، اذا كان الزام بالمراقبة المسبقة واللاحقة فاننا نلغي ال... .

الرئيس: لا، لا نلغي، كل القروض الخارجية تخضع للرقابة المؤخرة.

حسين الحسيني: لماذا نضعها؟

الرئيس: كانت موضوعاً في القوانين السابقة.

حسين الحسيني: واذا كانت موضوعاً، «ما الها معنى»

الرئيس: اذا شطبها فماذا تكون قد فعلت؟

حسين الحسيني: يعودون للقوانين.

الرئيس: تنلى المادة العاشرة.

تليت المادة العاشرة الاتي نصها:

المادة العاشرة: تدوير الاعتمادات ونقل الاعتمادات المدورة.

يجاز ان تنقل الى سائر ابواب الموازنة الاعتمادات المرصدة في الموازنات السابقة والمدورة الى موازنة عام

٢٠٠١ في الباب ٢٦ (الديون المتوجبة الاداء) في الفقرة التالية:

١٦- تسديد الزيادات التي يرتبها قانون الاجارات.

يتم النقل وفقاً للاصول المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون المحاسبة العمومية كما يجاز تدوير اعتمادات

الباب ٢٦ (الديون المتوجبة الاداء) قبل او بعد نقلها الى سائر ابواب الموازنة وذلك حين تسديد الموجبات المترتبة من اصلها لتعلق حق الغير بها.

ويجاز ايضاً، عند الاقتضاء، تدوير الاعتمادات المرصدة في الباب ٢٨ (احتياطي الموازنة) البنود (١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٨)، كما يجاز النقل ضمن هذا الباب من بند الى بند بقرار من وزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات.

يتم التدوير وفقاً للاصول المحددة في المادة ١١٤ من قانون المحاسبة العمومية بسبب دمج والغاء بعض الوزارات استناداً للقانون ٢٤٧ تاريخ ٧/٨/٢٠٠٠ يجاز وبصورة استثنائية تدوير الاعتمادات الملحوظة في بعض الادارات الى التناسيب الجديدة المقابلة لها في مختلف ابواب موازنة عام ٢٠٠١ وتمدد مهلة التدوير لمدة شهرين من تاريخ نفاذ قانون موازنة ٢٠٠١ وتعتبر كافة الاعتمادات المنقولة او المعقودة او المحجوزة او المصروفة على التناسيب القديمة وكأنها منقولة او معقودة او محجوزة او مصروفة على التناسيب الجديدة المقابلة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة العاشرة.

تلى المادة الحادية عشرة.

تليت المادة الحادية عشرة الآتي نصها:

المادة الحادية عشرة: فتح اعتمادات لدعم فوائد القروض الانمائية.

يجاز للحكومة سنوياً وحسب الحاجة ان تلحظ في احتياطي الموازنة الاعتمادات المطلوبة لتغطية جزء من فوائد القروض الانمائية (زراعية، صناعية، سياحية، تكنولوجية، وحرفية) وفقاً للنظام الخاص الموضوع من قبل وزير المالية وحاكم مصرف لبنان لهذه الغاية.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الحادية عشرة.

الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: دولة الرئيس، يقولون: «وفقاً للنظام الخاص الموضوع من قبل وزير المالية وحاكم مصرف لبنان لهذه الغاية»، لا أعرف لماذا سيدخل أو هل يجب أن يخل حاكم مصرف لبنان في هذا الأمر؟

الرئيس: اين في اي مادة؟

نقولا فتوش: في المادة الحادية عشرة اولاً البرنامج سيضعه وزير المالية وحاكم مصرف لبنان، ما هي الغاية من وجود حاكم مصرف لبنان؟

رئيس الحكومة: لأن المصارف تقرض على مسؤوليتها، فمن الطبيعي ان يكون هو الضمانة.

الرئيس: الموافقة على المادة الحادية عشرة برفع الأيدي

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الحادية عشرة

تتلى المادة الثانية عشرة

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية عشرة: اعتمادات المعالجة الصحية:

توزع بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية معاً، الاعتمادات المرصدة بصورة اجمالية في مختلف أبواب الموازنة العامة المخصصة للمعالجة في المؤسسات والمستشفيات الخاصة والعقود مع الأطباء في القطاع الخاص.

الرئيس: الموافقة برفع الأيدي

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية عشرة

تتلى المادة الثالثة عشرة

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة عشرة: اجازة دفع الاستهلاكات وكشوفات

المتعهدين العائدة للعام ٢٠٠٠ من رصيد القانون ٩٥.

يجاز دفع تعويضات الاستهلاك وكشوفات المتعهدين ونفقات الطبابة والاستشفاء وتعويضات شهداء وجرحى الاعتداءات الاسرائيلية التي ترتبت قبل ٣١/١٢/٢٠٠٠ وصدرت قراراتها وكشوفاتها او فواتيرها خلال عام ٢٠٠٠ بموجب سندات خزينة خاصة من أصل رصيد مبلغ ١٢٤٢ مليار المحدد في القانون رقم ٩٥ تاريخ ١٨/٦/١٩٩٩.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة عشرة

الكلمة للزميل بطرس حرب

بطرس حرب: دولة الرئيس، في المادة الثالثة عشرة المجلس النيابي يذكر انه أصدر قانوناً عام ١٩٩٥ رقمه ٩٥ سنة ١٩٩٩ ينص على تخصيص مبلغ ١٢٤٢ مليار ليرة لبنانية كي يدفع للمتعهدين والمستشفيات والى آخره. . الان جاء هذا النص يقول «التعويضات المترتبة قبل ٣١/١٢/٢٠٠٠»، أنا اذا كانت ذاكرتي جيدة قانون ال ٩٥ لم يتكلم عن عام ٢٠٠٠ آخر ال ٢٠٠٠ وانما تكلم عن آخر عام ١٩٩٩ وكأننا نضيف سنة ضمن اعتماد قيمته فقط ١٢٤٢ هذا يعني ان غداً سوف يترتب شيء جديد ونريد أن نطلب سندات خزينة جديدة، انا برأبي ان نرده للنص الذي كان عليه من التاريخ الموجود عليه هو آخر عام ١٩٩٩.

وزير المالية: هذا المبلغ باق ضمن الحدود الموضوعه منذ عام ٢٠٠٠ هو ١٢٤٢ مليار ليرة، الفرق انه يوجد هناك اعمال جرت في تلك الفترة ولكن لم تحصل كشوفاتها الا في عام ٢٠٠٠ اي السنة الماضية اي تمّ تمديدتها من العام ١٩٩٩.

بطرس حرب: هل نستطيع ان نضع نصاً يقول ان الأعمال جرت قبل عام ٢٠٠٠ أنا أقول ان هذا النص ورد في قانون عام ١٩٩٥ وصدر على اساس الأعمال التي تمّ العمل فيها في عام ١٩٩٨ - وعام ١٩٩٩ ولم تدفع الدولة. اما هنا فقد جاء النص وكأن الأعمال لعام ٢٠٠٠ سوف تدفعها الدولة. الرئيس: في قرارات الكشوفات المذكور ما يتعلق بخصوص هذا الكلام.

بطرس حرب: انا برأبي فقط ان نضع توضيحاً في النص. الرئيس: فليسجل هذا الكلام في المحضر. بطرس حرب: ليوضع توضيح في النص، ان الأعمال التي انجزت في عام ٩٨ - ٩٩ والتي ترتبت عليها في عام ٢٠٠٠ لأننا لا نريد ان ندفع أعمال ال ٢٠٠٠.

الرئيس: يسجل ذلك في المحضر.

تلى المادة الرابعة عشرة

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الرابعة عشرة: اقتطاع حصة من الرسم البلدي للقرى التي ليس فيها بلديات:

تقتطع وزارة المالية من الرسم البلدي على المواد الملتهبة، قبل توزيعه على البلديات، مبلغاً حده الأقصى ثمانية مليارات ليرة يخصص للانارة والأشغال والتنظيفات في القرى التي ليس فيها بلديات (بدلات طاقة وصيانة تجهيزات وتنظيفات) بواسطة وزارة الداخلية والبلديات، يوزع هذا المبلغ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ووزير الداخلية والبلديات.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الرابعة عشرة

تتلى المادة الخامسة عشرة

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة عشرة: السماح للجامعة اللبنانية يعقد اتفاقات:

يمكن للجامعة اللبنانية عقد اتفاقات مع أشخاص الحق العام أو الخاص لتقديم خدمات أو اعداد دراسات أو استشارات أو تقديمات في مختلف الحقول لقاء بدلات تخصص نسبة منها كاتعاب لأفراد الهيئة التعليمية وللعاملين الذين يساهمون فيها ونسبة اخرى لتمويل البحث العلمي ومستلزماته وتجهيزاته، وفقاً لاقتراح مجلس الجامعة وموافقة وزير التربية والتعليم العالي ووزير المالية على أن يعود الرصد الباقي للجامعة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة عشرة

الكلمة للزميلة نائلة معوض

نائلة معوض: دولة الرئيس، البارحة، دولة رئيس مجلس الوزراء بخصوص جوابه، الذي سمعناه حول الجامعة اللبنانية، أكد انه لن يؤخذ اي تدبير للجامعة اللبنانية دون موافقة مجلس الوزراء اليس كذلك؟ دولة الرئيس هل نستطيع ان نؤكد - لأن غداً سيقام اعتصام للطلاب - وجود التزام من دولتك ومن الحكومة بهذا الأمر.

رئيس الحكومة: انا طلبت من الطلاب العودة الى الجامعة لاجراء الامتحانات.

نائلة معوض: على أي أساس؟

رئيس الحكومة: الأمور ان شاء الله تسير حسب المصلحة العامة.

نائلة معوض: دولة الرئيس، الأمر يحتاج الى أسس واضحة، اذا كان الجواب لا فهم يريدون ان يعتصموا غداً وسوف نشجع الاعتصام نتمنى التوضيح من الحكومة لأن الاعتصام سيقوم غداً ودولة رئيس الحكومة تكلم بشكل مبهم في مجلس الوزراء.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، بالنسبة للموضوع الذي تناولته الزميلة نائلة معوض حول موضوع الجامعة اللبنانية، الحقيقة انا استوقفني الكلام حول موضوع الجامعة اللبنانية بأنه لن يتخذ أي تدبير الا

من السلطة السياسية اي الحكومة، نحن نريد فقط أن نوضح شيئاً، نحن شكوانا الكبرى من أن السلطة السياسية تأخذ القرار الاكاديمي والقرار الاداري، اريد فقط دولة الرئيس ان أوضح ماذا اقول ويمكن ان نتوافق وياك. نحن طلبنا ان كل ما يمكن أن يتخذ من تدابير تتعلق بالجامعة اللبنانية ان تنطلق من الجامعة ومن مجلس الجامعة الذي لم تعينه الحكومة حتى الآن، هناك ١٣ عميداً هم يشكلون مجلس الجامعة مع رئيس الجامعة، هم الذين يقترحون على الحكومة وسائل توحيد الجامعة ووسائل توحيد برامجها. وليس السلطة السياسية هي التي تأخذ القرار وتفرضه على الجامعة. من أجل ذلك انا أتمنى على الحكومة اللبنانية الكريمة حل مشكلة الطلاب والأساتذة أن يقوم رئيس الحكومة اليوم ويعلن باسم الحكومة أن الحكومة عازمة على تعيين مجلس للجامعة وعمداء. العمداء انفسهم هم الذين يقدمون الاقتراحات وعلى ضوءها، اللجنة الوزارية أو الحكومة تأخذ القرار والا الحقيقة نكون قد اسهمنا بضرب الجامعة اللبنانية وتعطيلها.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: دولة الرئيس، انا عندي ملاحظة تتعلق بالمادة ١٣ انا استغرب عندما يحكى عن أحكام تعويضات الاستملاك ان تدفع بسندات خزينة يا دولة الرئيس دعونا نفكر قليلاً بالمواطن، عندما يقال «انه يجاز دفع تعويضات للاستملاك» حكم الاستملاك صدر لشخص فيحق للدولة اعطاؤه سندات خزينة فيها، تأخذ منه ارضه وتعطيه بالعملة اللبنانية سندات خزينة عرضة لل speculation هذا لا يجوز لا نستطيع ان نقدم على سلخ ثروته ونعطيه ديناً مؤجلاً لسنتين أو ثلاث سنوات.

الرئيس: يا دولة الرئيس، لو سمحت جازب زميلنا نقولا فتوش والزميلة نائلة معوض.

رئيس الحكومة: بالمبدأ الذي يقوله الزميل نقولا فتوش معه الحق لأنه عندما يحصل استملاك يجب ان يدفع نقداً وليس بسندات الخزينة. هذا طبيعي ولكن بخصوص هذا الأمر اننا نصلح أمراً سابقاً، نحن لم نطرح شغلة جديدة، هذا الموضوع قديم نقوم بتبصيلحه بنفس الطريقة. اما بالنسبة لموضوع الجامعة في قضية العمداء صحيح أن هناك تأخيراً في تعيين العمداء، لكن اليوم لا مصلحة من تعيينهم في فترة الامتحانات بعد الامتحانات يتم التعيين، ومن غير المعقول في فترة الامتحانات تعيين عمداء.

انني أجيب على الأستاذ بطرس حرب، معه حق لقد تأخر هذا الموضوع ولكن الآن أو قبل شهر حتى لو كانوا حاضرين من الخطأ قبل الامتحانات بشهر أن نغير العمداء هذا لا يجوز، من المفترض بعد الامتحانات مباشرة أن يتم تعيين عمداء الكليات في الجامعة اللبنانية.

الرئيس: الكلمة للزميل مروان فارس

مروان فارس: دولة الرئيس، في موضوع الجامعة، طرح موضوع مهم جداً في مجلس الوزراء حول توحيد

الجامعة اللبنانية وهذا الموضوع عندما طرح كان يوجد هدف منه وهو توحيد الناشئة في لبنان على مستوى الجامعة وهذا الهدف ليس هدفاً جديداً فمنذ ان نشأت الجامعة كان الهدف منها أن تكون جامعة لكل لبنان ولكل اللبنانيين وان تتقدم على غيرها من الجامعات خاصة وأنه اعطيت تراخيص لعدد من الجامعات.

الرئيس: لا نريد فتح الموضوع التربوي كله يا مروان

مروان فارس: دولة الرئيس، مضى ١٥ يوماً ولم أرفع يدي لكن اريد أن اتكلم فقط بخصوص هذا الموضوع لأن لي علاقة فيه. موضوع الجامعة اللبنانية موضوع أساسي يا دولة الرئيس لا يمكن أن تتوحد الجامعة اللبنانية الا عبر أهل الجامعة اللبنانية وذلك يتم عبر تعزيز مجلس الجامعة في مختلف الكليات ال ١٣ التي هي كليات الجامعة اللبنانية أما أنا شخصياً والشيخ بطرس حرب فقد تقدمنا بسؤال للحكومة منذ أكثر من شهرين او ثلاثة أشهر والشيخ بطرس أكثر مني بكثير، حولنا هذا الموضوع الى استجواب نحن نريد أن نعرف ما هي الاسباب؟ الحجة التي أعطانا اياها دولة الرئيس انه الآن توجد امتحانات ولا نستطيع ان نعين العمداء هذا أمر صحيح ولكن هذا الموضوع يجب أن يعطى وعد فيه الى أهل الجامعة بان هذه الجامعة، الجامعة الوطنية يجب ان تتقدم على كل الجامعات بتخصيص الأموال لها.

ثانياً: أن تتقدم هذه الجامعة في موضوع توحيدها عبر أساتذتها اذا اردنا توحيدها فلا يمكن ان تتوحد بقرار سياسي، القرار السياسي سهل توحيد الجامعة اما الذين يصنعون وحدة الجامعة فهم أهل الجامعة طلاباً واساتذة.

دولة الرئيس، نحن مع زيادة كل المخصصات في الجامعة اللبنانية وخاصة اننا استقبلنا رابطة الأساتذة الجامعيين، واستقبلنا الطلاب وكلهم يطالبون بحقوق هي شرعية لهم، هذه الحقوق اذا أعطيت من قبل مجلس النواب تكون خطوة هامة على طريق توحيد الجامعة، وأرجو جواباً صريحاً بموعد معين من دولة الرئيس متى سيعين العمداء، بعد الامتحانات يعني بعد شهر، بعد عشرين يوماً او اسبوعين او اسبوع ليقبل دولة الرئيس متى سيعين عمداء الجامعة اللبنانية كي لا يأخذ هذا الموضوع طابعاً سياسياً.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض

نائلة معوض: دولة الرئيس، يوجد موضوع يضرب الطلاب عليه هو موضوع الدمج الذي أعطى معالي وزير التربية تبريراً له وهو تبرير خطير جداً وهذا كان سؤالاً، عندما يقول دولة رئيس مجلس الوزراء ليعد الطلاب ويتقدمون بالامتحانات. هم يريدون ان يعرفوا على اي أساس يريدون العودة، اذا كان على أساس التدبير الذي اتخذ في مجلس الوزراء فهم لا يريدون العودة على هذا الأساس

ونحن ندعم اعتصامهم، اما اذا كان هناك تعليق او الغاء لهذا الموضوع والتزام من دولة رئيس مجلس الوزراء لتعيين العمداء والعمداء هم الذين يقررون كيف سيتم توحيد الجامعة اللبنانية فنحن نتمنى على الحكومة طمأنة الطلاب والطلب منهم الرجوع عن القرار على ضوء معلومات ومعطيات، أما أن نعطيهم عظة فلا أحد سوف يسمع عظة من هذا الموضوع، ونكون قد ساهمنا في قضية امتحانات نهاية السنة الدراسية في الجامعة اللبنانية، وشكراً.

بطرس حرب: دولة الرئيس، الزميلة نائلة معوض وضعت يدها على الجرح، يوجد مشكلة اليوم ويوجد اضراب في الجامعة لأنه صدر كلام يقال فيه أن قراراً صدر في مجلس الوزراء بتوحيد الجامعة ودمج الفروع انما بمعزل عن رأي أهل الجامعة. رئيس الحكومة يقول أننا نحن سنعين العمداء وأنه يجب أن يتم العمل على إقامة مجلس الجامعة ومجلس الجامعة هو أساس الجامعة، كل شيء نطلبه اليوم هو حل مشكلة الجامعة أي حل مشكلة الطلاب ليتقدموا للامتحانات، اذا كانت الحكومة تتعهد اليوم وتأخذ الموقف من انها بعد تعيين مجلس الجامعة سوف تتعاون هي ومجلس الجامعة لدراسة كيفية تطويرها وتوحيدها ودمجها انطلاقاً من رأي أهل الجامعة وقبل ذلك لن تقدم الحكومة على عمل سياسي سلطوي على الجامعة اللبنانية، أنا أعتبر ان المشكلة تكون قد حلت اذا أخذ رئيس الحكومة هذا الموقف اليوم وأنا أؤكد ان الطلاب غداً يعودون الى الجامعة.

الرئيس: الكلمة للزميل أكرم شهاب

أكرم شهاب: دولة الرئيس، الشكوى الأساسية ان يكون مجلس الوزراء أو لجنة وزارية هي التي تأخذ قرار الجامعة، الموضوع هو موضوع أكاديمي والذي صدر مؤخراً عن مجلس الوزراء كأنه مصادرة سياسية أمنية لقرار الجامعة وهذه هي القصة الأساسية التي على أساسها حصلت الاضرابات وأصبحت عملية حركة الطلاب، المطلوب هل أهل الجامعة أدرى بواقعهم؟ بعد عملية أكثر ديمقراطية لانتخاب العمداء بدل تعيين العمداء انتخاب العمداء وتكوين مجلس جامعة كي يأخذ قراراتها بالتفريع او التوحيد من ضمن حالة أكاديمية وليس قصة سياسية كما هي مطروحة اليوم، هذه النقطة الأساسية كي يعود الطلاب الى جامعاتهم ويقدمون امتحاناتهم. المطلوب توضيح هذه الصورة، هل ستظل هذه العملية تعديلاً سياسياً وصحراً معدنياً للطلاب؟ لا يجوز هذا الكلام؟ هذه هي النقطة الأساسية التي من المفروض ان نأخذ الجواب عليها؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، موضوع الجامعة او دمج الطلاب في الجامعة من ناحية المبدأ، هذا الموضوع قائم بقيام المباني الموجودة في منطقة الحدث لأنه يتم انشاء مباني ضخمة كي تستوعب عدداً كبيراً من الطلاب، الأمر الطبيعي أن الطلاب الذين يدرسون في الأماكن القريبة من منطقة الحدث ان

ياتوا الى مباني هذه الجامعة، هل هذا سينفذ بشكل قسري؟ حتماً لا؟ المبدأ اقر من الناحية المبدئية اما طريقة تطبيقه والمدة والوقت وأخذ رأي الأساتذة في الموضوع فهذا الأمر لا بد ولا غنى عنه وأعتقد انه لو كان سيصدر قرار في مجلس الوزراء بالدمج بشكل قسري، لكان قد صدر القرار بأن تدمج الكلية الفلانية بالكلية الفلانية والمكان الفلاني بالمكان الفلاني. لم يصدر بهذا الشكل، صدر بشكل مبدئي وأحيل على لجنة كي تقدم تقريرها لمجلس الوزراء قريباً، وكان من المفروض ان تقدمه منذ أسبوعين ولكنه تأجل الى الأسبوع القادم.

بطرس حرب: المطلوب تأخير كي تسمع رأي الجامعة.

رئيس الحكومة: بدون شك يوجد اقرار للمبدأ ولكن عملية التنفيذ والتوقيت وعدد الكليات التي يدخلون فيها او لا يدخلون فيها، من المفروض ان يتم مع الجامعة ومع العمداء الأصليين في الجامعة الذين سيتم تعيينهم بعد الامتحانات.

الرئيس: تتلى المادة السادسة عشرة

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة عشرة: تحديد قيم التكاليف الهالكة:

تعتبر هالكة جميع التكاليف بما في ذلك العلاوات وسائر الاضافات والغرامات التي لا يتجاوز مجموعها السنوي عشرة الاف ليرة لبنانية من كل من ضريبي الدخل والأمولاك المبنية ورسم الانتقال وتعفى الدوائر المالية المختصة من اصدار جداول تكليف وأوامر قبض بهذه المبالغ ومن تحصيلها.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة عشرة

تتلى المادة السابعة عشرة

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة عشرة: تدوير الكسور:

يدور لصالح الخزينة كسر الألف ليرة الى الف ليرة في معاملات التحقق والتحصيل والانفاق كافة، بما فيها المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة عشرة.

تتلى المادة الثامنة عشرة

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة عشرة: تأجيل استيفاء سلفات خزينة:

يجاز للحكومة تأجيل استيفاء سلفات الخزينة التي اعطيت للمؤسسات العامة والصناديق والمجالس وسائر الأشخاص المعنويين من القطاع العام والخاص (التي تسهم فيها الدولة) الذين منحوا سلفات خزينة.

يمكن أن تحول قيمة هذه السلفات الى مساهمة في راسمال المؤسسات المعنية لصالح الدولة وكذلك حين تحول هذه المؤسسات الى شركات مساهمة ضمن اطار عمليات الخصخصة استناداً للقانون رقم ٢٢٨ تاريخ ٣١/٥/٢٠٠٠ (تنظيم عمليات الخصخصة وتحديد شروطها ومجالات تطبيقها).

أما المؤسسات والمجالس والصناديق التي تتحول الى شركات مساهمة فعليها فور توفر فائض لديها، ان تحول هذا الفائض للخبزينة بما يعادل المبالغ المستلفة من كل منها، وفقاً للأصول القانونية تحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق هذه المادة بقرار يصدر عن وزير المالية.

الرئيس: الكلمة للزميل الرئيس حسين الحسيني

حسين الحسيني: دولة الرئيس، بالنسبة لتأجيل استيفاء سلفات الخزينة. أننا نضعها في القانون تقول انه «يجاز للحكومة تأجيل استيفاء سلفات الخزينة التي اعطيت للمؤسسات العامة والصناديق والمجالس وسائر الأشخاص المعنويين للقطاع العام والخاص التي تسهم فيها الدولة» من منح سلفات الخزينة، اصلاً هي المؤسسات وهي على نوعين: مؤسسات استثمار مثل صندوق القمح والشمندر السكري وقد أجاز القانون للحكومة ان تعطي سلفات وان تسترد السلفات بعد أن تباع القمح مثلاً او تباع السكر أو ما الى ذلك والكهرباء ايضاً. هذا النوع من المؤسسات من صلاحية الحكومة ان تعطيه سلفات بينما الهيئة العليا للاغاثة، هذه اولاً لجنة وزارية لا يكون لها شخصية معنوية وليس لها الحق ان تأخذ سلفة وإذا كانت بحاجة الى سلفة فيجب ان يكون لها قانون وبالتالي اصبحوا يعطون سلفات للذين من صلاحياتهم ومن غير صلاحياتهم والآن المادة ماذا تعمل؟ هذه المادة التي بين ايدينا تشرع المخالفات السابقة التي حصلت باعطاء التسليفات مع ذلك انا لم اقل انه يوجد طريقة ثانية كي نفي السلفات ولكن هذه الطريقة لها حدود ام لا؟ لا اعتقد ان لها حدوداً سوف نضع حداً بأن الحكومة لا يحق لها ان تعطي سلفات لغير هذه المؤسسات التي تأخذ وترد. الهيئة العليا للاغاثة من اين سترد؟ عندما تعطي مجلساً من المجالس من اين سيرد وأين وارداته؟ هذه اعتمادات مقنعة، هذا انفاق مقنع تأخذه الحكومة لذلك. بهذه

المناسبة نريد أن نقترح ونقول: انه يجاز للحكومة تأجيل استيفاء السلفات السابقة كي تقول انه على الحكومة ان تمتنع عن اعطاء سلفات من غير صلاحيتها.

الرئيس: الكلمة للزميل نسيب لحود

نسيب لحود:

دولة الرئيس، بالاضافة للذي تفضل به الرئيس حسين الحسيني وجود هذه المادة هو نتيجة طبيعية عن سوء استعمال المادة ٢٠٤ من قانون المحاسبة العامة. اشترط ثلاثة شروط او ثلاثة اشياء، اذا ارادت الحكومة ان تعطي سلفة خزينة لأحد صناديق المؤسسات اولا ان تتأكد بأن هذه المؤسسة عندها القدرة الفعلية على أن تفي هذا الذين بالمدة المحددة لهذه السلفة. الشيء الثاني، وزير المالية عنده المسؤولية ايضاً من خلال هذه المادة ٢٠٤ بأن يتأكد من أن المؤسسة التي أعطوها السلفة فعلاً وضعت في برنامجها المالي للسنة هذه ووضعت اعتماداً كي نفى هذه السلفة.

الأمر الثالث هي أن أي سلفة تتعدى ال ١٢ شهراً بحاجة الى موافقة المجلس النيابي، نعم دولة الرئيس هذه الفقرة هي سوء استعمال للمادة ٢٠٤ من قانون المحاسبة العامة بالاضافة الى استعمال الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الموازنة التي تسمح للحكومة بان تصدر سندات خزينة كي تغطي العجز ليس بالموازنة بل العجز بالخزينة.

لذلك من ميل تعطي سلفات خزينة لا ترد ومن ميل آخر تصدر سندات خزينة كي تغطي هذا العجز.

هذا هو بالذات العجز المقنع الذي جعل عجز الخزينة دائماً يتجاوز عجز الموازنة بأرقام كبيرة جداً. المطلوب اليوم ليس نصلاً جديداً ولكن تعهد من الحكومة باحترام المادة ٢٠٤ من قانون المحاسبة العامة بالاضافة الى ذلك الفقرة الثانية من هذه المادة التي تسمح للحكومة ان تحول هذه الأرضدة الى رأسمال للمؤسسات التي يراد لها ان تخصص. انا برأيي هذه الفقرة يجب ان تأتي والقوانين التي تحال الى المجلس النيابي لكل قطاع على حدة كي نعرف في كل قطاع كم هي الأموال التي تتخلى عنها كسلفة ونرفضها كرقم مالي من المؤسسات الجديدة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، اقترح الأستاذ نسيب أمرين، الأمر الأول ان نتعهد بان لا نعمل سلفات خزينة، الحقيقة نحن لا نعمل سلفات خزينة الا عند الضرورة القصوى وهذا الأمر ضرورة قصوى، تذهب الى الكهرباء، والى بعض مصالح المياه من وقت لآخر، الهيئة العليا للأغاثة اخذت في السابق عندما كنا في الحكومة، الحكومة الماضية لا أذكر اننا في الحكومة هذه عملنا سلفة واذا قمنا بعمل سلفة لكن بمبالغ بسيطة جداً لمواجهة الأمور الطارئة مثل مواضيع السيول وخلافها، اليوم موجود عندنا مشكلة والبارحة رأيتموها دولة الرئيس في الخارج، موضوع مصلحة مياه بعلبك، ما هو الموضوع؟ من أجل أن يصرفوا لهم، يريدون قراراً من مجلس الوزراء يطلع بسلفة

خزينة ويدفع لهم وبالتالي الحكومة لم تتصرف بهذا الأمر الا بأضييق الحدود اللازمة، فاذا قلنا نحن لا نريد ان ندفع لهم الا اذا تأكدنا من أنه يوجد عندهم واردات كي يسددوا السلفة فهذا الأمر يبدو انه غير منظور للمستقبل القريب وبالتالي تصرفت الحكومة بهذا الموضوع، من جهة ثانية قضية تحويل السلفات الى مساهمة في راس المال بالنص الموضوع هنا الهدف منه في المرحلة الحالية كوننا نعمل تقييماً للمؤسسات ونرى ما هي المبالغ المدفوعة من قبل الدولة وضعنا هذا النص حتى عندما تصدر عمليات التقييم يكون داخلاً فيها لا أكثر ولا اقل.

حسين الحسيني: الشيء الذي تفضل به رئيس الحكومة كلام خطير جداً لأنه يقول عند الضرورة. أنت لا تتقيد بالقوانين، هذه تلغي القوانين.

الرئيس: اقترحوا الغاء المادة.

حسين الحسيني: معنى ذلك أنت موافق؟

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب

بطرس حرب: دولة الرئيس، طبعاً بالإضافة الى ما سبقني اليه الزميلان حسين الحسيني والأستاذ نسيب لحود، يوجد سؤال كبير في ذهن الناس ما هو حجم السلفات ومن هي المؤسسات التي اخذت السلفات؟ من الذي سدد ومن الذي لم يسدد وكم أعطي وماذا بقي؟ أنا اعتقد انه يوجد عندنا رقم - ١ - بقطع الحساب لعام ١٩٩٩ يقول ان السلفات المتراكمة تبلغ ٢٣ الف مليار وكذا...

الرئيس: ماذا تقول؟

بطرس حرب: ٢٣ ألف مليار اقول لتغطية عجز الموازنة العامة. هذه تتضمن فيما تتضمن السلفات المعطاة للمؤسسات والكهرباء وغيرها، انا كمواطن لبناني في الحقيقة لا يوجد عندي أي فكرة عن حجم السلفات التي نتكلم عنها، اذا كان من الممكن للوزارة الكريمة أن تتكلف وتعطينا اولاً جدولاً بهذه السلفات، هوية المؤسسات والادارات المستفيدة منها وقيمة السلفات بالتحديد وموقف الحكومة من تسليفها، أنا ضد اعفائها عملية فتح الباب أن تكون جزءاً من مشاركة الدولة اذا تمت خصخصتها. هذه الفكرة قابلة للبحث، لنرى اولاً ما هو حجم القصة؟

وزير المالية: دولة الرئيس، الجانب الأول الذي ذكره الشيخ بطرس يتعلق بمجموع المتراكم للعجز الذي قرأته أنت وهو ٢٣ الف مليار. هو ليس سلفات هو المجموع التراكمي للعجز على مدى السنوات من عام ١٩٩٣ حتى العام ١٩٩٩ حسب قطع الموازنة، اذاً هذا ليس له علاقة...

بطرس حرب: نعم لكنه ورد تحت عنوان حساب سلفات لتغطية عجز الموازنة المتراكم.

وزير المالية: هذا هو عجز الموازنة، أما بالنسبة لموضوع السلفات فهذا الموضوع أخذ حيزاً كبيراً في النقاش

خلال بحث الموازنة في لجنة المال والموازنة وقدمت الحكومة لائحة كاملة للجنة المال والموازنة موجودة ومن الطبيعي اذا اقتضى الأمر نستطيع سحبها من لجنة المال والموازنة ونقدمها للمجلس الأغلبية الساحقة من هذه السلفات هي لمصلحة كهرباء لبنان، المقصود منها هنا في الفقرة الثانية من هذه المادة هو من أجل التحضير لعملية الخصخصة ولكن هذا كله خاضع بالنهاية الى موافقة المجلس النيابي على عملية الخصخصة، هذه عملية تحضيرية فيما يخص بهذا الأمر.

الأمر الآخر من الطبيعي انه لا يمكن ان يكون هناك عملية خصخصة، وبالتالي يبقى المبلغ المتوجب نحن نحاول ان نجد الطريقة المثلى لتحصيل هذه المبالغ.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: دولة الرئيس، باختصار يوجد مؤسسة منتجة هذه لهم الحق أن يعطوها سلفة كي تستوفي ويوجد مؤسسة لا يوجد عندها انتاج اعطوها سلفة، هذا القانون أو هذا النص ما هو الا لتبييض الأخطاء بالنسبة للمؤسسات التي أعطيت والتي ليس لديها أي أمور منتجة، باختصار النص يجب أن يتضمن انه يمنع على الحكومة من الآن فصاعداً اعطاء المؤسسات غير المنتجة كي نستطيع ان نتكلم بالسلفات والا السلفات لا نستطيع ان نتكلم فيها باعطائها لمؤسسات غير منتجة.

الرئيس: الكلمة للزميل علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، بالاضافة للمخالفات التي لم تنزل ترتكب بالنسبة لسلفات الخزينة، يوجد الفقرة الأخيرة من هذه المادة، تقول: «تحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق هذه المادة بقرار يصدر عن وزير المالية». بالسابق كان وزير المالية بموجب قرار يعطي سلفة الخزينة، انما مؤخراً بعد الطائف أصبحت الحكومة بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء هي التي تصادق على اعطاء سلفة الخزينة، اذا كانت هذه السلفة قانونية. لذلك أنا عندي تعديل دولة الرئيس بالنسبة للفقرة الأخيرة اذا ما أقرت هذه المادة ان نقول «تحدد دقائق تطبيق هذه المادة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية». وليس بقرار يصدر عن وزير المالية.

الرئيس: هذه تحل المشكلة؟ اذا كانت تحل المشكلة فلنعتدها.

حسين الحسيني: أولاً يجب ان توضع، لكن هناك سؤال:

الرئيس: بمرسوم يصدر في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، يسجل الاقتراح.

حسين الحسيني: سؤال: رئيس الحكومة يقول أنه يخالف القانون، ما هو موقف مجلس النواب؟ هذا هو السؤال، يقول عند الضرورة هذه تصبح استثنائياً، رئيس الوزراء يستنسب اذا اراد أن يعطي او لا يعطي، يوجد قانون، فهل سيقيد بالقانون أم لا؟ هذا هو السؤال.

الرئيس: يا دولة الرئيس الحريري، القانون يقول، من الفروض اذا اردت ان تعطي سلفات يجب ان تعطيتها للمؤسسات المنتجة التي بمقدورها ان تسدد المبلغ، ولكنك تقول انا اضطر احياناً ان اعطي لغير المنتج، اما عليكم ان تعدلوا القانون.

رئيس الحكومة: الذي يحدث هو من ضمن القانون دولة الرئيس، ليس بمجرد ان يقول احدهم انها خارج القانون تصبح خارج القانون، كل تصرفات الحكومة هي تحت سقف القانون. الموضوع هو موضوع الايرادات، مؤسسات مثل مصلحة الكهرباء ومصلحة المياه يفترض بها ان تأتي بايرادات وتسدد المؤسسات الاخرى لنفترض دولة الرئيس، الهيئة العليا للاغاثة سبق وطرح هذا الموضوع في المجلس النيابي سابقاً، وقلنا اذا اردتم الغاءها نلغيها فقامت قيادة النواب واصروا على ابقائها، فالإيرادات التي تأتيها اما تأتيها بموجب قوانين واما بموجب هبات. انتها هبات في كثير من الحالات ويمكن ان تسدد من هذه الهبات وبالتالي هل ان هذا الموضوع مخالف للقانون؟ هذا غير صحيح.

حسين الحسيني: صدر عن مجلس النواب بعد قانون ديوان المحاسبة، قانونان بهذا الشأن وكان يومذاك الوزير علي الخليل وزيراً للمالية، القانون الاول الذي صدر رقم (٥) عام ١٩٨٩ وكنتم دولتكم وزيراً وشاركت في نشره هذا الذي لم ينشر صدر عام ١٩٨٦ ونشر عام ١٩٨٩ ثم تبين فيه ثغرات فصدر عن المجلس قانون آخر رقم (٤٠) عام ١٩٩١ وضع حداً لهذه المسألة، اذا لم يعد هناك امكانية لاعطاء سلفة الا بقانون لان هذا يعد اتفاقاً ما عدا الشيء الذي حددته المادة المنصوص عنها بقانون المحاسبة العمومية. لهذا الامر فالهيئة العليا للاغاثة ليست مؤسسة بل لجنة وزارية ليس لها شخصية معنوية، لذلك ليس بإمكانه ان يعطيها سلفة.

الرئيس: بالنسبة للهيئة العليا للاغاثة وهذه المؤسسات يجب عليكم ان تأتوا بقانون الى المجلس النيابي. رئيس الحكومة: اذا صدرت توصية من المجلس النيابي فمن الان اقول لكم ان الهيئة العليا للاغاثة لن تجتمع، ريثما يصدر القانون ولا مانع عندي حول هذا الموضوع. انا غير مصر ولست متمسكاً بهذا الامر، فاذا طلب من الحكومة بأن تتعهد...

حسين الحسيني: انا اقول اذا اردت ان تعطيها سلفة عليك ان تأتي الى المجلس النيابي لاختذ الموافقة.

الرئيس: نعم، اذا اردت ان تعطيها سلفة عليك اخذ موافقة مجلس النواب اولاً.

رئيس الحكومة: هذا تفسير دولة الرئيس الحسيني، وكأننا كل يوم نعطي سلفة للهيئة العامة للاغاثة قد اكون مخطئاً ولكن لا اذكر باننا في الحكومة الحالية قد اعطينا سلفة للهيئة العليا للاغاثة فاذا حصل هذا الامر يكون قد حصل على اساس بان ناتي بها بمبلغ. اما من الاحتياطي او من جهة اخرى لتسديد السلفة.

اما اذا اراد المجلس النيابي الكريم بان لا نتصرف بأي امر بهذا الاطار الا بعد ان نأتي بقانون فليس لدي أي مانع .

الرئيس : ليس هكذا، بل يقول لك انه يوجد في القانون انك اذا اردت ان تعطي سلفة لقطاع غير منتج وغير قادر على التسديد فيجب ان تلجأ الى مجلس النواب .

رئيس الحكومة : اذا لم يوجد لديه ايرادات، ولكن يمكن ان تكون الهبة انتاجاً ويمكن ان يوضع لها قانون في الموازنة .

الرئيس : الهبة لا يوضع لها قانون في الموازنة، الهبة يلزمها قبول من عندك في مجلس الوزراء .

رئيس الحكومة : كلمة منتج ليس من الضروري ان تباع وتشتري، ولكن يمكن بأن يأتيها ايرادات، قد تكون الايرادات مبلغاً يأتيها من الاحتياطي يمكن ان يوضع لها مبلغ في الموازنة، يمكن ان تأتيها هبات .

الرئيس : في هذه الحكومة لم تعط سلفة بعد؟

حسين الحسيني : لا يمنع ان تحتكم ورئيس الحكومة للشيء الذي قاله مجلس الشورى والذي قالته هيئة التشريع والاستشارات بهذا الشأن .

الرئيس : لماذا الجأ الى التحكيم انا اقول عندما نعطي سلفات .

حسين الحسيني : الامر الآخر هو انه يتم الخلط بين سلفة الموازنة وسلفة الخزينة الهيئة العليا للاغاثة هي ادارة رسمية تابعة لرئيس الوزراء لا يمكنه ان يعطي سلفة الا لمؤسسة ذات شخصية معنوية .

الرئيس : الكلمة للزميل انطوان غانم .

انطوان غانم : دولة الرئيس، الهيئة العليا للاغاثة تحمل اسمها، هي للطوارئ فلا يمكن اذا حصلت امور طارئة في لبنان مثل السيول واتلاف مزارع، واذا كان المجلس في غير دورته العادية ان ننتظر ثلاثة او اربعة اشهر ليأتي هذا الامر لا سيما وان المبالغ التي تصرفها الهيئة العليا للاغاثة ليست مبالغ كبيرة، والذي يعطي للحكومة الصلاحيات بالاقتراض بمليارات الدولارات الا يعطيها الثقة بمليوني دولار تعطى تعويضات لتلف المزارع في الجبل .

حسين الحسيني : هنا يدور حوار (طرشان) لا مانع لدي بان تنشئوا مؤسسة وتطلقوا عليها اسم الهيئة العليا للاغاثة وتعطوها شخصية معنوية وتعمل الذي تريده، مع العلم انها انشئت بشكل استثنائي لفترة الحرب، وبعد زوال فترة الحرب بقيت مستمرة ووضعها الحالي غير قانوني .

الرئيس : دولة الرئيس، انت حريص على تطبيق القانون وانت جزء من المجلس النيابي المفروض فعلاً ان تعطى سلفات في كل مرة تكون هناك مؤسسة تستطيع ان تنتج او عندها القابلية للانتاج . مثلاً

انت اعطيت مثلاً عن مصلحة مياه بعلبك - الهرمل انك تستطيع ان تعطيها سلفة لانك «وانت لا تبصّر» تأمل انها ستجمع الاموال في يوم من الايام وبامكانها ان تفني .

فيما يتعلق بالهيئة العليا للاغاثة، لا شك انها تحصل على هبات وغيرها وهي تستطيع ان تتصرف عندما سيتم اعطاء سلفة ولغاية الان لم تعط السلفات . ان توصية المجلس وموقف المجلس والقانون انه من المفروض ان يؤتى بها الى المجلس وتكون سريعة نستطيع ان نعمل بها .

الموافقة على المادة الثامنة عشرة مع التعديل الوحيد: «بقرار من مجلس الوزراء بعد اقتراح وزير المالية» برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة عشرة معدلة .

تلى المادة التاسعة عشر .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة عشرة: اجازة نقل الاعتمادات المخصصة للدعاية والتسويق في الخارج

يجاز نقل الاعتمادات الملحوظة على التنسيب ١ - ٣ - ١ - ١١٢ - ١٢ - ٤ - ٩ (علاقات عامة أخرى) المخصصة للدعاية والتسويق في الخارج بقرار من وزير المالية، بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات الى سائر أبواب الموازنة وفقاً للحاجة، بناءً لطلب الوزير المختص وموافقة رئيس مجلس الوزراء .

الرئيس:

الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: دولة الرئيس، هذه المادة تتعلق بالدعاية والتسويق بالخارج بقرار من وزير المالية . القانون رقم ٢١ / الذي انشأه وزارة السياحة يقول بأنها هي التي تقوم بالدعاية بالخارج المرسوم رقم ٧١٤٣ والرسوم رقم ١٥٥٩٨ والرسوم رقم ١٠٣٣٩ هذه المراسيم تؤكد على ان الدعاية هي من صلاحية وزارة السياحة .

دولة الرئيس، يقولون ان هذه المخصصات يصرفها وزير المالية وهي لرئاسة مجلس الوزراء، انا اطرح سؤالاً: «من اين اتى حضرة رئيس مجلس الوزراء بهذه الصلاحيات وبلاستناد الى أي نص؟»

هذه هي المادة ٦٤ من الدستور وعنوانها رئيس مجلس الوزراء .

الرئيس: هنا ينقل الاعتمادات نقلاً .

نقولا فتوش: لا، دولة الرئيس، يقول: «المخصصة للدعاية والتسويق في الخارج بقرار من وزير المالية بعد

تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات الى سائر ابواب الموازنة وفقاً للحاجة، بناء لطلب الوزير المختص وموافقة رئيس . .

المادة (٦٦) من الدستور تنص على ما يلي :

«يتولى الوزراء ادارة مصالح الدولة وتناط بهم تطبيق الانظمة والقوانين كل بما يتعلق بالامور العائدة الى ادارته وبما يختص به» .

كل القوانين الموجودة في وزارة السياحة تحصر حق الدعاية فيها، ممنوع لاي كان ان يعمل دعاية والا جيئونا بنص تستندون اليه يعطي أي كان من الوزراء هذه الصلاحية حتى نوافق على هذا التنسيب . لا يجوز، نحن أمام ازمة دستورية «عم يصير شغلة انو والله هاي منمشيها وهاي منمشيها وبالأخر البلد ماشي» .

لا يجوز هذا الامر، دولة الرئيس، هذا نص الدستور ال ٦٤ وال ٦٦ .
ليقدموا لنا نصاً يستندون عليه ان الدعاية من صلاحيتهم حتى نوافق وزارة السياحة ليست مطوبة لنا . هذا امر لا يجوز .

الرئيس : هل انتهيت؟

نقولاً فتوش : نعم،

الرئيس : الكلمة للزميل حسين الحاج حسن .

حسين الحاج حسن : مع تأييدي الكامل لمطالبة الوزير فتوش في الموضوع الدستوري، نحن في لجنة السياحة نستغرب الاسلوب بوضع هذا المال المخصص لتسويق لبنان في الخارج انه برئاسة الحكومة او بالاحتياط لنقله بناء على طلب الوزير المختص وبعد موافقة وزير المالية وتأشير مراقب عقد النفقات المركزي .

ما الداعي لهذا الموضوع؟ اذا اردتم اموالاً لتسويق لبنان بأمر غير سياحي في الخارج خصصوا الاموال . هناك ١٥ مليار، احتفظوا بخمسة مليارات عندكم وعشرة مليارات بوزارة السياحة من الاصل .

نحن لا نفهم ما هو الداعي والمبرر لكي يطلب وزير السياحة من وزير المالية وبعد ان يؤشر له مراقب عقد النفقات حتى نرسل له الاموال حتى يسوق لبنان سياحياً في الخارج .

نقولاً فتوش : لماذا يقبل بهذا الامر وزير السياحة؟

حسين الحاج حسن : عفواً دولة الرئيس، عندي سؤال : هل وزير السياحة موافق على هذا الاجراء ام لا؟ نريد اجابة من وزير السياحة؟

رئيس الحكومة: نحن نعرف ان لبنان مر خلال العشرين او الخمس وعشرين سنة الماضية بمجموعة كبيرة من المشاكل وطبعت صورة معينة بأذهان الناس عن البلد ليس فقط من الناحية السياحية نحن بحاجة الى تغيير هذه الصورة انما تغييرها واعطاء الصورة الحقيقية عن البلد. اليوم صورة البلد هي عبارة - بالخارج خاصة. وهي مؤثرة ليس فقط على الموضوع السياحي هناك موضوع الاستثمارات وموضوع الصناعة وموضوع التجارة والاقتصاد بصفة عامة، وحتى الثقافة كل هذه الامور هي بحاجة الى رسم الصورة الحقيقية عن البلد في اذهان الرأي العام الدولي.

هذا الامر ليس موضوع ترويج سياحي فقط للبلد. من اجل ذلك جاءت المادة لتقول بأن هذا الصرف يتم بتوقيع الوزير المختص، بناء لطلب الوزير المختص أي ممكن ان يكون وزير السياحة او وزير الاقتصاد او وزير الثقافة او أي وزير، هذا الامر وضع برئاسة الحكومة لسبب واحد هو انه يضم مجموعة عديدة ومتعددة من النشاطات بالتالي هذا هو المقصود من وضع هذا الامر بهذا الشكل وليس لنحصل على صلاحيات وزارة السياحة هذا هو الوضع، دولة الرئيس وشكراً.

الرئيس: كان يقال انني «اسلق الامور سلقاً» هذا القانون يتضمن خمساً وسبعين مادة من الان اقول لكم ستؤجل الجلسة الى الغد، لا استطيع الاستمرار بهذا الشكل، انني احاول ايقاف الكلام، فالزملاء يتكلمون بالموضوع نفسه.

الكلمة للرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، اذا ارادوا ارسال موظف ليشترك في مؤتمر يعرضه على مجلس الوزراء، على جدول الاعمال، بهذه المادة ماذا نقول؟ نلغي صلاحيات مجلس الوزراء ونعطيها لوزير المالية ونرهنها بموافقة رئيس الوزارة، بناء لطلب الوزير المختص وموافقة رئيس مجلس الوزراء.

عملياً اننا نغير القواعد انا لا اعترض على الاعتماد، الاعتماد موجود اهلاً وسهلاً به انما طريقة صرفه وطريقة انفاقه فاما يخص للوزير المختص وعندئذ هو من ضمن وزارته يقوم بهذه المهمة وطالما هي عامة يجب ان تكون في مجلس الوزراء، يا دولة الرئيس، بمرسوم في مجلس الوزراء. بقرار من مجلس الوزراء، لا مانع.

الرئيس: أعطني اقتراحاً للتصويت دولة الرئيس، انت تقترح بأن يكون بقرار من مجلس الوزراء.

حسين الحسيني: نعم، لا مانع لدي «بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء او بقرار من مجلس الوزراء».

الرئيس: اذاً في السطر الاخير «بناء لطلب الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء».

نقولاً فتوش: انا مع الغاء المادة بكاملها.

الرئيس: اقتراح معالي الوزير نقولاً فتوش، الابد مدى، بالغاء المادة بكاملها.

الموافقة برفع الايدي .

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح .

الكلمة للزميل بطرس حرب .

بطرس حرب: انا اقترح ان تبقى المادة كما هي ونضيف: «على ان يصدر القرار في مجلس الوزراء: .

الرئيس: اضافة فقرة واحدة للمادة: «على ان يصدر قرار بذلك من مجلس الوزراء».

الموافقة برفع الايدي .

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح .

الموافقة على المادة كما هي .

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة عشرة .

تتلى المادة العشرون .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة العشرون: اجازة تنظيم اتفاقات رضائية لبيع المشتقات النفطية .

خلافا لاي نص لآخر، يمكن لوزارة الطاقة والمياه بيع المشتقات النفطية على انواعها في كافة المؤسسات والادارات العامة بموجب اتفاقات رضائية تنظم لهذه الغاية، تحدد فيها الشروط الادارية والمالية على ان يراعى في عقدها الاحكام العامة والخاصة الواردة في قانون المحاسبة العمومية .

الرئيس: الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة العشرون .

تتلى المادة الواحدة والعشرون .

تليت المادة الاتي نصها: الخ . . .

الرئيس: الكلمة للرئيس حسين الحسيني .

حسين الحسيني: دولة الرئيس، قوانين البرامج هذه وتعديلاتها منذ العام ١٩٩٣ لغاية الان لم تبق منطقة من المناطق الا واخذت حقها باستثناء بعلبك - الهرمل وبالتالي نحن نقترح دولة الرئيس، لحظ مادة تخصص ٣٠٠ مليار ليرة لمشاريع في منطقة بعلبك - الهرمل محددة. مشاريع ليست كيفما كان مشاريع لها علاقة بالثروة الوطنية هذه المنطقة ربما تكاد تكون الوحيدة التي يوجد فيها امكانات مائية اكثر من المناطق الاخرى لجهة السدود الشتوية ولجهة مشاريع الري المدروسة والتي تنتظر التنفيذ.

الرئيس: وفقاً للاقتراح الموقع هنا، يقدم لي؟

حسين الحسيني: نعم، نحن نتمنى لحظ هذا الاقتراح بمادة بهذا الباب في الموازنة.

الرئيس: الكلمة لرئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، الان اثناء مناقشة الموازنة، اعتقد ان اضافة المبالغ عليها هو امر غير مقبول اضافة الى ذلك امامي الان مجموعة من اقتراحات القوانين قدمت الان، كما وان نواب بيروت يطالبون الان بـ ٣٠٠ مليار ايضاً للمدارس، وصيدا وغيرها. هذا الامر يدرس انما ليس الان.

حسين الحسيني: نحن لسنا ضد أي منطقة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، هذه الموازنة درست واخذت وقتها الكافي في المناقشة، اثناء مناقشات الموازنة في اللجان وفي اللجان المشتركة وغيره، اضافة الى ذلك اذا اردنا ان نضيف أي اقتراح من هذه الاقتراحات سنضيف البقية وهناك اقتراحات آتية وكما اري ايد مرفوعة تطلب تقديم اقتراحات، هذا يعني انها تحتاج الى موافقة مجلس الوزراء على أي زيادة على حجم الموازنة وهذا امر غير وارد وشكراً دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل غازي زعيتر.

غازي زعيتر: دولة الرئيس، أولاً نهنيء الحكومة انها حولت النقاش بين الحكومة والمجلس النيابي الى نقاش بين الزملاء نواب المناطق ونواب المحافظات تهئة من القلب حارة.

الموضوع، دولة الرئيس، من منطلق وطني لا مناطقي عندما طرح هذا المشروع وهو عبارة عن نقطتين:

- طريق المصنع - الحدود السورية الشمالية، دولة الرئيس، هذا يجب ان يكون ممولاً ببرنامج القانون منذ العام ١٩٩٣ يا دولة الرئيس الحريري، ولغاية الان مجلس المشاريع الانشائية يمول اوتوستراد بيروت - الجنوب واوتوستراد بيروت - الشمال واوتوستراد بيروت - المصنع باستثناء المصنع - الحدود السورية من الجهة الشمالية القاع، هذا، أولاً.

- النقطة الثانية هي الدراسات المتوفرة والموجودة والجاهزة تقريباً دون توفر الاعتمادات لها، وهي موضوع السدود والبرك المائية والذي نعتبره ليس مشروعاً منطقياً انما مردوده على صعيد الوطن وعلى صعيد الخزينة العامة ككل. ونحن مع دعمنا الكامل والمطلق لتأمين وتوفير الاعتمادات لكل المحافظات اللبنانية، نتمسك باقتراح المادة الذي تفضل به الرئيس الحسيني ونؤيده.

الرئيس: الكلمة للزميل نادر سكر.

نادر سكر: دولة الرئيس، نحن اليوم فوجئنا، ونحن متضامنون مع النواب الآخرين بالنسبة لمطالب مناطقهم، انما كنا نظن ان منطقة بعلبك - الهرمل محرومة اكثر من غيرها. وبالتالي تبين ان كل لبنان مناطق محرومة بالنسبة لمنطقة بعلبك - الهرمل، ما نريد ان نقوله ان مجموع الموازنات التي رصدت منذ العام ١٩٩٢ مع موازنة العام ٢٠٠١ والتي هي بحدود الخمسين مليار دولار، ما عدا المشاريع التي نفذت بقروض بحدود الثلاثين مليار دولار ستصبح لآخر السنة، هل يمكننا ان نفهم كم كانت حصة بعلبك - الهرمل من كل هذه الاموال التي صرفت في لبنان؟ لماذا هناك ثلاثون ملياراً، ولماذا صرف خمسون مليار دولار؟

الامر الثاني: كنا نقول طالما ان في لبنان منطقة محرومة فكل لبنان محروم، والنواب هم نواب عن المجلس كله. تبين اليوم ان لبنان كله محروم. هل يمكنني ان افهم لماذا لبنان كله محروم وصرفت كل هذه الاموال؟ واين صرفت كل هذه الاموال؟

نحن نناقش الموازنة منذ يومين او ثلاثة ايام وقد جرت محاولات لالهاء الناس بقضايا كثيرة. احد المواضيع التي تم الهاء الناس فيها هو موضوع التنصت لان الناس غير قادرين على دفع فاتورة الهاتف فلم يعد يهمهم ما اذا كان هناك تنصت ام لا.

عملياً ان الناس بحالة فقر وبحالة جوع في بعلبك - الهرمل وصل الامر بالناس بشراء المازوت لتدفئة اولادهم بقمينة سعة ليتر ونصف، قمينة البيسي، فعلياً اليوم هذه المنطقة التي اهملت وهذا الاهمال ليس منذ العام ١٩٩٢ لغاية اليوم، انما هو اهمال متماذي منذ الاستقلال لغاية اليوم. اذاً عملياً نحن نطلب التصويت على هذا الاقتراح داخل المجلس النيابي ولتكن الامور واضحة فاذا كان الاجحاف بالماضي من الحكومة فنأمل من المجلس النيابي الكريم الا يكون مشاركاً بهذا الاجحاف بحق منطقة بعلبك - الهرمل وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: ارى ان نسير بالمادة ٢١ لانه لا توجد فيها لا زيادة ولا نقصان.

الرئيس: فهمت عليك، الكلمة للزميل عمار الموسوي.

عمار الموسوي: دولة الرئيس، اشكر دولتكم لاعطائنا المجال للكلام ودائماً تعطينا المجال انا اهنيء الرئيس الحريري انه نجح بأن يجعل الجلسة تظمر مشاريع قوانين برامج لانماء المناطق، اهنته «وعفا» كما نجح بان يحول اللجنة الوزارية لدراسة تشكيل مجالس انماء في المناطق الى مقبرة لهذه الفكرة لوأدها في محلها، لتظهر علينا هذه اللجنة الكريمة برئاسة الشخص الذي نحترم ونعز، باقتراح اننا نحن نصبح مديرية في مجلس الانماء والاعمار، او شعبة اقل من مديرية. وما ادراك ما الانماء والاعمار...

اريد ان اسأل دولة الرئيس، اذا كان فعلاً لبنان كله كما قال الزميل نادر، محروماً وعلى ما يبدو هناك حرمان.

ان سياسة التنمية التي اتبعت منذ الاستقلال والتي كرست منذ العام ١٩٩٢ كانت سياسة منحازة، سياسة تفكر او تنظر بالعين الواحدة، سياسة تركز على المركز وتهمل كل الاطراف. عندما كنا نطالب بالخطة الخمسية كانت الحكومة تواجهنا دائماً بأن تطرح مشاريع مقسطة حتى تفرض علينا مشروعاً هنا او مشروعاً هناك.

هناك خطة خمسية وضعتها الحكومة السابقة، دولة الرئيس، جاءت هذه الحكومة لتلقي بها في الادراج وربما في اقل من ادراج في سلة المهملات ايضاً، لتتهرب من تحمل المسؤولية ومن الاجابة على سؤال تاريخي ومركزي وجوهري فيما يتعلق بموقف الرئيس الحريري من الانماء المتوازن.

يا اخواننا، اذا كانت عكار محرومة، وانا اعرف ان عكار محرومة وانا موقع على اقتراح عكار الضنية - المنية.

وهناك مناطق في الجبل ايضاً محرومة، لنحك لمرة واحدة بعيداً عن السياسة ونصارع بعضنا، عندما قيل بأنه سترصد اعتمادات للجبل لاعادة ترميم ما دمر ولاعادة الناس الى اماكنهم، كنا جميعاً نرفع ايدينا مع الجبل

ومع العيش المشترك في الجبل وعودة الناس الى قراهم لم نتأخر ابداً لكن عندما يأتيني اقتراح قانون مرتجلاً الان ويوزع علينا، طبعاً بايحاء من المايسترو الكبير - لا تؤاخذونا يا شباب سأريكم الجدية بطرح اقتراحات القوانين التي يحتاج فيها الرئيس الحريري. الاقتراح هو لطرابلس والاسباب الموجبة، دولة الرئيس، هو لعالیه وبعدا. الاقتراح هنا لطرابلس، من وقعه؟ يا اخوان، بكل مسؤولية ومحبة.

نايلة معوض: لا، هذا حوّل خطأ.

من وقعه؟ انظر الى التوقيع، ما دخل الرئيس بالموضوع؟ انظر للتواقيع فقط.

عمار الموسوي: لحظة، هذا الاقتراح وصلني.

«يخصص اعتماد عقد قدرة ثلاثماية مليار ليرة لانماء مدينة طرابلس واقضية البترون...» وهنا الاسباب الموجبة: «لما كانت منطقة الجبل وبالتحديد مناطق الشوف وعاليه...» أعتقد اننا لا «نمرك» على بعضنا، نحن نقول كلاماً مسؤولاً، انا اؤيد العمل من اجل انماء كل المناطق المحرومة.

الرئيس: تماماً.

عمار الموسوي: من اجل انماء كل المناطق المحرومة، اما ان ترد علينا الحكومة كلما طالبنا بمطلب بأن تضعنا وجها لوجه مع زملائنا وباقي المناطق، فنحن مشكلتنا ليست مع باقي المناطق ولا مع زملائنا. نحن مشكلتنا مع الحكومة، التي اهملت وقصرت وضربت بعرض الحائط كل طلباتنا. واريده ان اسأل رئيس الحكومة سؤالاً هل يعثر لي في بنود المواد او في ارقامها على مليار ليرة مخصص بالاسم لمنطقة بعلبك - الهرمل.

بينما تمتلىء ارقام الموازنة وبنودها، بالارقام الموزعة بين الشمال والجنوب وباقي المناطق، ونحن لا اعتراض لدينا ولا نتصرف من موقع الغيرة، ولكن هناك معاناة تعرفونها كلكم في منطقة بعلبك - الهرمل، ولا يمكن لاحد ان يتملص ويقول لقد غضضنا النظر عن زراعة المخدرات لاننا غير قادرين على تحمل المسؤولية.

ترتكب اليوم نفس الخطيئة التي كانت ترتكب في الماضي والمتمثلة باهمال المنطقة مقابل التغاضي عن زراعة المخدرات، وبالتالي تعفي الدولة نفسها من المهمة، جعلنا علاقة المواطن هناك تكون مع السلطة الامنية بدل ان تكون مع الدولة ومع السلطة السياسية، وهذا يعتبر جريمة.

على كل، هذا المشروع طرحناه بمشاريع محددة مدروسة بعضها ورد في قوانين سابقة، فأوتوستراد الجنوب حصل حتى الان على ٤٠٠ مليار واوتوستراد الشمال حصل على ١٨٠ ملياراً، بينما اوتوستراد البقاع ورد في نفس القانون ورصد له ١٠٤ ملايين دولار. فنحن نطالب اذا بحق سابق وهالك ولا نطالب بأمر جديد ولا نطالب بأمر خاص لنا من اجل جمع المؤيدين.

كما اننا نطالب بانقاذ الثروة المائية المهدورة في وقت يطالعنا دوماً كلام للخبراء الجيولوجيين بأن لبنان مهدد بالقحل والجفاف، فيما خزان البقاع هو اكبر خزان مائي في لبنان. بالامس حصلت سيول في رأس بعلبك اوقعت اضراراً مادية واضراراً بالمرروعات وكانت كلفتها حوالي ٥ او ٦ مليارات ليرة، نحن نطالب بسد لرأس بعلبك، فنوفر بذلك الاضرار على المواطنين كما نوفر

الاموال على الهيئة العليا للاغاثة، ونوفر على الحكومة مطالبات، كما نستطيع ايضا ان نخزن ٥ ملايين متر مكعب، تغنينا قليلا عن استخراج المياه الجوفية من باطن الارض والتي هي ايضا مهددة بالنضوب بعد ١٠ سنوات.

بالتالي نحن لم نطالب بمطالب شخصية، بل كل مطالبنا تتعلق بقضايا اساسية وحيوية، ونحن مصرون على هذا المطلب الذي هو مطلب وطني وليس مطلباً فئويا او منطقيا وهو مقدم من كل ابناء المنطقة التي شهدت وحدة الكلمة والعيش المشترك، والتي نفتخر بأنها المنطقة الوحيدة التي لم يحصل فيها مشكلة طائفية طوال فترة الاحداث، وشكرا.

الكلمة للزميل روبر غانم.

الرئيس:

بالنسبة لمطالب المناطق، لا يوجد شك بأن منطقة البقاع وتحديدًا بعلبك - الهرمل، وكذلك منطقة البقاع الغربي وراشيا هي من المناطق المحرومة.

روبير غانم:

لقد تقدمنا بسؤال الى الحكومة بتاريخ ٢١ شباط، فقد ورد منذ فترة ٧٥٠ مليون دولار من مجلس الانماء والاعمار بمثابة اشغال للمناطق، وتقدمنا بالسؤال لانا لم نجد من ضمن هذا المبلغ دولارا واحدا مخصصا للبقاع الغربي وراشيا.

اتمنى على الحكومة حتى لا نتكلم دائما عن مناطق محرومة، فعلا كل المناطق محرومة، نتمنى عليها ان تقوم بدراسة الاموال التي صرفت في السنوات الثلاث الماضية على البنى التحتية والمشاريع الانمائية في كل منطقة لكي تأخذ كل منطقة حقها، وبالتالي اذا كان هناك مناطق بحاجة لامور معينة فتتقدم الحكومة بمشاريع من اجلها او نتقدم نحن باقتراحات قوانين في هذا المجال، حتى لا يبقى الغموض سائدا في هذا المجال وكي لا يقال بأن منطقة اخذت اكثر من اخرى. فكل لبنان بحاجة للانماء، والحكومة مطلوب منها الاهتمام بكل المناطق وليس بوحدة على حساب اخرى.

ونتمنى على الحكومة هنا، ان تعطينا تفصيلا عن الاموال التي انفقت في السنوات الثلاث الماضية على المشاريع الانمائية والبنى التحتية في كل المناطق اللبنانية، حتى نبني مواقفنا على اساس واضح، وشكرا.

الكلمة للزميل وليد جنبلاط.

الرئيس:

انا ارى بأن الموضوع سوف يأخذ بعدا سياسيا، او انه اخذ هذا البعد، فنحن كلقاء ديمقراطي تقدمنا بهذا المطلب لتنمية منطقة الشوف وعاليه، مع اننا نعرف مسبقا بأن هذه السلف من الخزينة او المطالب المجانية لا تحل مشكلة التنمية في لبنان، بل نحن بحاجة الى خطة مركزية والى وزارة تصميم. بالنهاية بيروت نفسها من كرم الزيتون الى عائشة بكار وغيرها فيها مناطق محرومة وفقيرة.

وليد جنبلاط:

لذلك، وبعد اخذ الاذن من اعضاء اللقاء الديمقراطي، اسحب الاقتراح الذي تقدمنا به، واذا ارادت الحكومة يمكنها ان تسيّر باقتراح انماء بعلبك - الهرمل فليس هناك مشكل، حتى لا يفسر بعض المسيئين ولا اقصد هنا الاخوان في حزب الله بأن وليد جنبلاط وقف بوجه المطالب المحقة لاهالي بعلبك - الهرمل. فالبلد مليء بالحساسيات، فمثلا عندما دعاني رئيس مجلس الوزراء الرئيس رفيق الحريري للذهاب الى ايران سويا، استغرق الامر ثلاثة ايام للحصول على «الفيزا»، بسبب حصول لغط، فالسفير الايراني ارتبك وتساءل لماذا ارافق الحريري؟ فقلت له ان رئيس الحكومة دعاني فهل ارفض ذلك؟ ثم اخذ دولة الرئيس الحريري موقفا واضحا فاما ان نذهب سويا او لا يذهب احد. وكل هذه الحساسيات سببها سوء تفسير وفهم يبدأ من مزاعم شيعا ولا ادري اين ينتهي. لذلك نحن سحبنا الطلب، ولكن نقول ايضا بأن وزير المواصلات لم يكن مقنعا ابدا حين تحدث عن الاموال التي سرقت من خلال الجزر الامنية الاستخباراتية ومن خلال الصحون اللاقطة. لذا نتمنى ان تخصص هذه الاموال بعد استعادتها من كل الجهات النافذة على الارض، ان تخصص للتنمية.

بعد ان اكتشفنا اليوم بأن هناك جزرا امنية في البلد كيف نقوم بارسال الجيش حتى يقمع الطلاب في المون لاسال واليسوعية ويقفل البلد، ان هناك جزرا امنية تسرق المواطن، لذلك نسحب الاقتراح ونتمنى ان تبقى علاقتنا جيدة مع الاخوان.

الرئيس:

الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: طبعاً انا اشكر الزميل والصدیق وليد جنبلاط، ونحن لسنا بوارد ان نميز بين منطقة واخرى، بل نريد تحقيق التنمية لكل لبنان، لذلك حرصنا على ان لا يتم رصد اي اموال في الاقتراح المخصص لبعلبك - الهرمل سوى لمسألة المياه والطريق الدولية. اما اقتراحي فهو مادة واحدة تقول «تعمد خطة التنمية الخمسية المقررة من قبل مجلس الوزراء عام ٢٠٠٠ وتحول الى قوانين برامج قيمتها ٧ مليارات دولار بموجب مراسيم تتخذ بمجلس الوزراء».

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، هذا شرف لا ندعيه ولا نريده، فأنت تعطي صلاحيات للحكومة ان تصرف ٧ مليارات دولار بمراسيم وفي خطة انا تحدثت عنها بالامس وقلت بأني لا اريد البحث فيها. فأنا قلت بأن هناك خطة قررت واتمنى ان تدرسوها لتقرروا ما اذا كانت خطة او مجرد مجموعة اوراق مجمعة. فهذه الخطة تقول بأن تعطونا صلاحيات لصرف مبالغ ضخمة، اما نحن فنريد ان يكون التنسيق قائما بين الحكومة والمجلس ومن ضمن الدستور، وشكرا.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، خطة التنمية المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني، وفي الدستور عندما يتحدث عن الانماء المتوازن. في خلال جلسة مع رئيس الحكومة اعتبر ان فيها نواقص، فقلت له ان لا مانع

لدي من اصلاح هذه النواقص والثغرات، اما ان تكلفوا جهات اجنبية لاعداد خطة وقد يستغرق ذلك سنتين، علما ان الحكم استمرار. فاذا لم يوافق رئيس الحكومة على السير بهذه الخطة فنحن نصر على اقتراحنا.

الرئيس: سوف نؤجل النقاش بهذا الموضوع.

احمد فتفت: لكن يا دولة الرئيس، لقد حصلت اهانة للنواب، فالحديث كان بأن هناك «مايسترو» واحد حرك كل شيء، بينما نحن وقعنا على طلباتنا وفق قناعاتنا، وانا وقعت مع نواب بعلبك - الهرمل.

الرئيس: يا دكتور فتفت، اعتقد ان رئيس المجلس حريص على مصلحة المجلس وعندما يرى ان الجو السائد بين النواب هو جو انفعالي من اجل المصلحة العامة، فلي الحق ان اتخذ الاجراء الذي اراه مناسباً.

لذلك سوف نؤجل او نعلق الموضوع المتعلق بقانون البرنامج وتنمية المناطق، اي المادة التي نحن الآن بصددھا اي ان نؤجل قانون البرنامج، لان الزملاء تقدموا باقتراح يقول «اقتراح مادة في قانون الموازنة لعام ٢٠٠١». انا اريد ان اترك هذا الموضوع معلقاً مع مثيله ولن ننهي الموضوع الآن.

عمار الموسوي: دولة الرئيس، مؤجل الى متى؟ نحن يا دولة الرئيس اما ان نكمل جلسات الموازنة من هذه النقطة والا نذهب، وكل حادث له حديث، وشبعا وغير شبعا سوف «تخلف» على موضوع انمائي بسيط. اما الكلام عن الجزر الامنية، فنحن نعرف كل الجزر الامنية ونعرف كيف نهبت اموال الدولة وكيف سلب المال العام وكيف تراكمت علينا الديون. نحن لنا الشرف بأننا حررنا البلد بدمائنا، ونحن شركاء في هذا البلد. انا مواطن واطالب بحقي كمواطن، ولن نقبل بأن يعطينا احد دروساً في المواطنة.

الرئيس: حضرة الزميل، انت تضطرنى لمنعك عن الكلام، وتفضل بالجلوس. ما هذا الكلام ايها الزملاء «شو عدا ما بدا»، ما هذا الحوار الديمقراطي؟

بطرس حرب: بالنظام يا دولة الرئيس، هناك نص دستوري حول هذا الموضوع، فالمادة ٨٤ من الدستور تنص على ما يلي «لا يجوز للمجلس في خلال مناقشة الميزانية وبمشاريع الاعتمادات الاضافية والاستثنائية ان يزيد الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة او في بقية المشاريع المذكورة سواء اكان بصورة تعديل يدخله عليها او بطريقة الاقتراح، غير انه يمكنه بعد الانتهاء من تلك المناقشة ان يقرر بطريقة الاقتراح قوانين من شأنها احداث نفقات جديدة».

من اجل ذلك انا اعتبر النقاش الجاري يدفعنا الى القول بأنه غير جائز قانوناً، انما هذا لا يمنع ان

نطالب الحكومة بخطة انمائية شاملة تطل كل المناطق بدءا ببعلبك - الهرمل مروراً بالبترون وعكار وغيرها من المناطق.

الرئيس: لقد علقنا النقاش بهذا الموضوع لما قبل الانتهاء من مناقشة الموازنة العامة.

تلى المادة الواحدة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها.

المادة الواحدة والعشرون: تعدل قوانين البرامج. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والعشرون.

تلى المادة الثانية والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية والعشرون: قانون برنامج لوزارة الطاقة والمياه. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الثانية والعشرون.

تلى المادة الثالثة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة والعشرون: قانون برنامج لوزارة الاشغال العامة والنقل. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والعشرون.

تلى المادة الرابعة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الرابعة والعشرون: قانون برنامج لآبنية الجامعة اللبنانية في البقاع. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الرابعة والعشرون.

تلى المادة الخامسة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة والعشرون: قانون برنامج لسراي بنت جبيل. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والعشرون.

تلى المادة السادسة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السادسة والعشرون: قانون برنامج لقصر العدل في صيدا. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة السادسة والعشرون.

تتلى المادة السابعة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السابعة والعشرون: قانون برنامج لقصر العدل في طرابلس. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة السابعة والعشرون.

احمد فتفت: دولة الرئيس، في هذه المادة بالذات، اتفقنا في لجنة المال ان تكون ٤ مليار ومئتين مليون.

الرئيس: ٠,٤ هذه السنة، ثم ١,٤ و ١,٤ و ١,٤.

تتلى المادة الثامنة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثامنة والعشرون: قانون برنامج لمشاريع التحريج. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والعشرون.

في هذه المادة مبلغ خمسة وعشرون مليارا، يتوزع: ٢٤ مليارا تبقى كما هي ومليارا لموضوع السماهيات.

تتلى المادة التاسعة والعشرون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة التاسعة والعشرون: قانون برنامج لترتيب منطقة الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة بيروت. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة التاسعة والعشرون.

تتلى المادة الثلاثون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثلاثون: قانون برنامج لبناء معهد قوى الامن الداخلي. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الثلاثون.

تتلى المادة الواحدة والثلاثون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الواحدة والثلاثون: قانون برنامج لمشروع سكة الحديد طرابلس - الحدود السورية ورياق - سرغايا.

الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والثلاثون.

تتلى المادة الثانية والثلاثون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثانية والثلاثون: قانون برنامج لانشاء (كاسر موج) في مرفأى طرابلس وصور. الخ. . .

علي الخليل: في هذه المادة يوجد خطأ مادي، فنحن خصصنا لمرفأ صور ٤ مليارات بينما ورد هنا ٣

مليارات. ارجو تصحيح هذا الخطأ وهو وارد في محاضر لجنة المال والموازنة.

الرئيس: لتبقى المادة كما هي.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية والثلاثون.

تتلى المادة الثالثة والثلاثون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثالثة والثلاثون: قانون برنامج لانشاء سراي النبطية. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والثلاثون.

بطرس حرب: دولة الرئيس، صدقنا على عدة مواد تنص على ان يسمح قبل توفر اعتمادات الموازنة بعقد هذا

الاعتقاد. فيما لا زلنا حتى الان نذكر ما عايناه في الماضي عندما كان التلزم يتم على المستقبل.

بالتالي نحن وافقنا لان هناك حاجة ولكن همنا هو كيف نجري رقابة، حتى لا يكلفنا الالتزام بدل

المليون ٤ ملايين، اذا قمنا به الان ودفعناه بعد ٤ سنوات. لذلك نلفت نظر الحكومة لكي تضع

آلية معينة لهذا الامر حتى لا نقع في كلفة باهظة نحن في غنى عنها.

الرئيس: تتلى المادة الرابعة والثلاثون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الرابعة والثلاثون: قانون برنامج لمجلس الجنوب لدفع تعويضات المتضررين في المناطق المحررة.

الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الرابعة والثلاثون.

تتلى المادة الخامسة والثلاثون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الخامسة والثلاثون: تعديل المادة ٣٠ من قانون ضريبة الدخل

تعديل الفقرة (١) من المادة ٣٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل وتعديلاته) بحيث تصبح كما يلي:

١ - اذا لم يقدم المكلف التصريح القانوني ضمن المهلة المحددة، تفرض غرامة قدرها (١٠٪) عشرة بالمائة عن كل شهر تأخير من قيمة الضريبة المتوجبة ويعتبر كسر الشهر شهرا كاملا، على ان لا تتجاوز (١٠٠٪) مئة بالمئة من قيمة الضريبة، وذلك لغاية نهاية السنة الاولى من المهلة المحددة لتقديم التصريح.

وفي حال لم يتم التصريح، عندها تقوم الادارة المالية المختصة بتكليفه مباشرة على اساس الريج الذي تحدده وتضيف غرامة تعادل مقدار الرتبة المفروضة عليه.

الرئيس: الكلمة للزميل انور الخليل.

انور الخليل: دولة الرئيس، لقد اصبحنا نناقش الان التعديلات الضريبية والاعفاءات، وهنا لدي اقتراح اريد ان اطرحه مباشرة تحت هذا الباب، يتعلق في موضوع فواتير الكهرباء والمياه في المنطقة المحررة. ولقد صدر اكثر من قرار في مجلس الوزراء بخصوص هذا الموضوع.

الرئيس: هذا الكلام صحيح ولكن يجب تعديل الاقتراح ليصبح ابتداء من ٧/١، فالاعفاءات كانت موجودة وتريد ان تلغىها ابتداء من تاريخ معين سواء المتعلقة بالكهرباء او المياه. كان اهالي الشريط قد اعفوا منها ومن ثم طالبوهم بفواتير السنوات الاربع الماضية، رغم وجود الاعفاء، فكيف يكون هذا الكلام؟

لذلك يجب ان يكون الاقتراح على الشكل التالي: «تلغى جميع الاعفاءات او البدلات المخفضة بما فيها الاعفاءات التي كانت تشمل المناطق المحررة من مياه وكهرباء حتى تاريخ ٧/١».

الرئيس: بتلى التعديل المقترح.

تلي الاقتراح الاتي نصه:

اقتراح تعديل على المادة الخامسة والثلاثين:

يستوفي كل من وزارة الاتصالات ومصالح الكهرباء والمياه ومشاريع ولجان مياه الشفة والري، الرسوم وبدلات المقطوعية المترتبة لهم على الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات وسائر

الاشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية مباشرة ووفقاً للاصول المعتمدة لديه في تحصيل ايراداته، ويحظر على كل منها اجراء اي مقاصة مع هذه الادارات او المؤسسات او البلديات تحت طائلة المسؤولية، وتحت طائلة اعتبار قيمة الرسوم والبدلات المشمولة بالمقاصة هدراً للمال العام، وملاحقة مرتكب هذه المخالفة من قبل النيابة العامة المالية.

تلغى جميع الاعفاءات او البدلات المخفضة لهذه الرسوم والبدلات واية اعفاءات او بدلات مخفضة اخرى مهما كان نوعها او تسميتها او طبيعتها وايا كانت الجهات المستفيدة منها او صفة المستفيد.

الرئيس: «تسري اعادة الدفع بالنسبة للكهرباء والمياه في الجنوب اللبناني ابتداء من ١/٧/٢٠٠١، حتى لا يطالبوا بما قبل ذلك.»

تتلى المادة الخامسة والثلاثون، مع التعديل الجديد.

المادة الخامسة والثلاثون: مع التعديل المقترح

تعديل الفقرة (١) من المادة ٣٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) وتعديلاته بحيث تصبح كما يلي:

١ - إذا لم يقدم المكلف التصريح القانوني ضمن المهلة المحددة، تفرض غرامة قدرها (١٠٪) عشرة بالمئة عن كل شهر تأخير من قيمة الضريبة المتوجبة ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً، على أن لا تتجاوز (١٠٠٪) مئة بالمئة من قيمة الضريبة، وذلك لغاية نهاية السنة الأولى من المهلة المحددة لتقديم التصريح.

وفي حال لم يتم التصريح، عندها تقوم الإدارة المالية المختصة بتكليفه مباشرة على أساس الربح الذي تحدده وتضيف غرامة تعادل مقدار الضريبة المفروضة عليه.

يستوفي كل من وزارة الاتصالات ومصالح الكهرباء والمياه ومشاريع ولجان مياه الشفة والري، الرسوم وبدلات المقطوعية المترتبة لهم على الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات وسائر الاشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية مباشرة ووفقاً للاصول المعتمدة لديه في تحصيل ايراداته، ويحظر على كل منها اجراء اي مقاصة مع هذه الادارات او المؤسسات او البلديات تحت طائلة المسؤولية، وتحت طائلة اعتبار قيمة الرسوم والبدلات المشمولة بالمقاصة هدراً للمال العام، وملاحقة مرتكب هذه المخالفة من قبل النيابة العامة المالية.

تلغى جميع الاعفاءات او البدلات المخفضة لهذه الرسوم والبدلات واية اعفاءات او بدلات مخفضة اخرى مهما كان نوعها او تسميتها او طبيعتها وايا كانت الجهات المستفيدة منها او صفة المستفيد.

وتبدأ اعادة الدفع ابتداء من ١/٧/٢٠٠١.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والثلاثون معدلة .

تتلى المادة السادسة والثلاثون .

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السادسة والثلاثون: كيفية احتساب التنزيل للأجراء والعاملين بالساعة . الخ . . .

الرئيس: صدقت المادة السادسة والثلاثون .

تتلى المادة السابعة والثلاثون .

تليت المادة الاتي نصها:

المادة السابعة والثلاثون: تعديل التصريح عن الربح الحقيقي . الخ . . .

الرئيس: صدقت المادة السابعة والثلاثون .

تتلى المادة الثامنة والثلاثون .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة والثلاثون: إعفاء مباني الدولة من الرسوم البلدية . الخ . . .

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والثلاثون .

تتلى المادة التاسعة والثلاثون .

تليت المادة الاتي نصها .

المادة التاسعة والثلاثون: كيفية اقتطاع ضريبة أملاك مبنية . تاخ . . .

الرئيس: صدقت المادة التاسعة والثلاثون .

تتلى المادة الاربعون .

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الأربعون: الرسم المقطوع . الخ . . .

الرئيس: صدقت المادة الاربعون .

تتلى المادة الواحدة والاربعون .

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الواحدة والأربعون: فصل رسم الاستهلاك الداخلي عن الرسم الجمركي. الخ... .

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والأربعون.

تتلى المادة الثانية والأربعون.

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الثانية والأربعون: تعديل ضريبة الملاهي. الخ... .

الرئيس: صدقت المادة الثانية والأربعون.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: المادة الثانية والأربعون من الموازنة تفرض ضريبة ملاهي، على الأماكن التي تقصر على الأماكن

الحية (دور السينما، المسارح، الملاعب الرياضية، سيرك، مدن الملاهي...).

واستوقفني نص آخر يقول بأن الذين يدخلون سباق الخيل يعفون من الضريبة. بالتالي من يدخل

ليشاهد مسرحية للرحابنة أو روميو لحود أو غيرهم من أصحاب الأعمال الفكرية يدفع ضريبة،

أما الذين يدخلون لمتابعة سباق الخيل فهم يعفون من الرسم.

الرئيس: تفضل بالاجابة يا معالي وزير المالية.

وزير المالية: دولة الرئيس، المادة ٤٢، الاقتراح فيها فقط لادخال مدن الملاهي الى المشمولات.

أما العبارة الثانية المتغيرة عن السابق هي كلمة تحصيل التي كانت تكليف وهي عبارة خاطئة لذلك

غيرناها.

أما بالنسبة لموضوع سباق الخيل وهو موضوع مادي موجود في مادة لاحقة نناقشها عندما نصل

اليها. بالتالي فال تغيير لم يشمل الا ما ذكرته.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، اريد ان اقوم بمقارنة المادة ٤٢ مع المادة ٦٢ التي تقول «لا تتوجب اية ضرائب او

رسوم مالية او بلدية على اوراق المراهنات وتذاكر الدخول الى ميدان السباق»، بينما في المادة ٤٢

الذي يدخل الى دور السينما والمسرح والملاعب الرياضية وغيرها فعليه ضريبة.

الرئيس: ماذا تقترح؟

نقولا فتوش: انا اقترح ان تلغى الضريبة على المسارح والملاهي.

الرئيس: الزميل نقولا فتوش يقترح الغاء الضريبة على المسارح وخاصة الثقافية منها، والملاعب الرياضية،

والملاهي... .

الموافقة على الاقتراح برفع الايدي .

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح .

الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية والاربعون .

تتلى المادة الثالثة والاربعون .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة والأربعون: إلغاء المادة ٢٢ من موازنة عام ١٩٩٨ والاستعاضة عنها بأحكام جديدة .

أولاً: تلغى المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٧١ تاريخ ١٩٩٨/٢/٥ (موازنة عام ١٩٩٨) .

ثانياً: تضاف إلى المادة ٢٧ من القانون الصادر بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٤ (استثمار الفنادق والملاهي والمطاعم والمقاهي والحانات) الفقرات التالية:

٣ - يفرض على بدلات الطعام والشراب على اختلافها التي تستوفيها الفنادق والمطاعم المصنفة من درجة ثلاث نجوم

وما فوق، من روادها، وكذلك على بدلات الإقامة في الفنادق والشقق المفروشة رسم بنسبة (٥٪) خمسة بالمئة من هذه البدلات .

تفرض غرامة بنسبة (١٠٪) عشرة بالمئة شهرياً من قيمة الرسم على المتأخرين في تقديم التصريح أو في توريد الرسوم إلى الخزينة على أن لا تتجاوز الغرامة مقدار الرسم .

وتفرض غرامة على التصريح غير الصحيح بما يوازي ضعفي الرسم المتوجب .

لأجل تطبيق هذا الرسم تصنف المطاعم على اختلافها بقرار من وزير المالية والسياحة .

الرئيس: الكلمة للزميل روبر غانم .

روبير غانم: دولة الرئيس، من جهة نريد تشجيع السياحة ومن جهة أخرى نضع ضريبة على الفنادق والمطاعم

في الوقت الذي يشكو فيه كل السياح الذين يأتون الى لبنان وكل المغتربين الذين سوف يأتون من الغلاء في لبنان .

لذلك اقترح ان نلغي ضريبة الـ ٥٪ هذه، فالكثير من الناس يعرضون على الزيادة المبلغ .

علما ان الـ٥٪ المقترحة كزيادة لن تنتج اموالا كبيرة.

الرئيس :

الكلمة للزميل نقولا فتوش .

نقولا فتوش :

دولة الرئيس، ما تفضل به الزميل روبير غانم فيما يتعلق بالرسم على السياحة، واعتقد ان الرئيس الحريري في الحكومات السابقة كان شديد الاهتمام بتنشيط السياحة، لذلك استغرب ان يضاف نص يفرض ضريبة ٥٪.

لكن اتوقف امام نقطة دستورية في هذا النص، فعادة تفرض رسوم التصنيف وفقا للقانون ٢١ و١٥٥٩٨ من قبل وزارة السياحة بينما عمدت الحكومة الى دس مادة تقول «لاجل تطبيق هذا الرسم تصنف المطاعم على اختلافها بقرار من وزير المالية والسياحة»، علما ان المادة ٦٦ تقول بأن الوزير يدير وزارته.

اما في وزارة السياحة فقد كان لوزارة الاقتصاد الاشراف على سعر الاستهلاك ولكن النص الجديد منع وزارة الاقتصاد من ذلك.

بالتالي اذا كان وزيران سوف يصنفان فأين التسهيل في الاستثمار وفي العمليات؟ فاذا اختلف الوزيران على تصنيف مطعم فماذا يحصل؟ كذلك هل يغفل ان يحتاج تصنيف مطعم الى وزيرين؟ هل انعدمت الثقة بوزير السياحة او بوزير المالية؟

الرئيس :

الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية :

دولة الرئيس، هذا النص الموجود امامنا ليس جديداً، ونحن لا ندخل ضريبة جديدة، فهذا قائم، نحن نسهل ونضبط عملية ملاحقة تحصيل هذه الضريبة.

الامر الثاني، خلال الاربعة سنوات التي اعتمد بها هذا القانون هناك عدد من المؤسسات السياحية . . .

نقولا فتوش : اسمع يا دولة الرئيس، هذه النظرية، وكيف ينحر الدستور بكل بساطة عند فؤاد.

وزير المالية : هل انت تقف لمحاكمتي؟

نقولا فتوش : طبعاً.

الرئيس : المادة ٤٣ برفع الايدي.

نقولا فتوش : اقترح الغاء السطر الاخير.

الرئيس : التصويت على الغاء المادة ٤٣ .

حسين الحسيني : ليست الغاء المادة كلها.

نقولاً فتوش: شطب السطر الاخير فقط من المادة.

الرئيس: ما هو الاقتراح يا نقولاً؟

نقولاً فتوش: شطب المادة كلها.

حسين الحسيني: نحن نقترح شطب الفقرة الاخيرة فقط من البند ٣.

الرئيس: اقتراح من الزميل نقولاً فتوش مثني عليه بشطب الفقرة الاخيرة من المادة ٤٣، الموافقة برفع الايدي.

- سقط الاقتراح -

الرئيس: الموافقة برفع الايدي على المادة الثالثة والاربعين.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والاربعون.

تتلى المادة الرابعة والاربعون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الرابعة والاربعون: جعالة باعة الطوابع المالية:

يلغى نص الفقرة الاولى من المادة ٢٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ ويستعاض عنه بالنص التالي:

يستفيد باعة الطوابع المالية وطوابع غرامات السير المجازين من جعالة قدرها (٥٪) خمسة بالمئة من قيمة الطوابع المباعة تحسم لهم سلفاً من اصل الطوابع المسلمة اليهم.
(وبالباقي بدون تعديل).

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الرابعة والاربعون.

تتلى المادة الخامسة

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة والاربعون: رسم الطابع المالي على رخص البناء.

تضاف الفقرة التالية الى نص المادة ٢٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ١٩٦٨/٨/٥ وتعديلاته (قانون رسم الطابع المالي).

- خلافا لنص الفقرة السابقة، تعتبر رخص البناء او اعادة البناء او اضافة على بناء، التي استوفي عنها رسم الطابع المالي لصقاً قبل صدور هذا القانون وكانت قيمته تزيد عن مائتي الف ليرة مسددة ولا يتوجب عليها أي رسم او غرامة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والاربعون.

تتلى المادة السادسة والاربعون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة والاربعون: اعفاء من رسم الطابع المالي.

يضاف الى المادة ١٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ وتعديلاته (رسم الطابع المالي) البند (٥) التالي نصه:

المساهمات التي تدفعها الدولة الى المؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات وسائر الاشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية والهيئات التي لا تتوخى الربح.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة والاربعون.

تتلى المادة السابعة والاربعون

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة والاربعون: فصل رسم عقود التأمين على الحياة عن رسم التركة.

تلغى المادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته ويستعاض عنها بالنص التالي:

«لا يعتبر هبة المبلغ الملحوظ في عقود التأمين على الحياة ولا يدخل في عناصر التركة. يكلف المستفيد منه برسم مقداره (٥٪) خمسة بالمئة من مبلغ التأمين بدون أي اعفاء ولا تضاف عليه اية علاوة.

يطبق هذا النص على الوقائع التي لم تصف ولم تدفع قيمة الرسم عنها بتاريخ صدور هذا التعديل».

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: الذمة المالية للانسان ثلاثة صحنون: ضريبة انتقال، ضريبة املاك مبنية، ضريبة دخل.

هذا نص يوضع لأول مرة، انا حين انظم اتفاقية تأمين على الحياة، لا يعتبرونها... علماً ان الشخص الثالث المستفيد وليس الموعود، فماذا تعمل الحكومة بهذا؟ كيف يمكن هذا؟

الرئيس: الكلمة للزميل ياسين جابر.

ياسين جابر: دولة الرئيس، اعتقد ان هذه المادة مهمة جداً، لان كل اللبنانيين اصبحوا ينظمون بوالص تأمين في الخارج لكي يهربوا من موضوع التركة، مما يؤدي الى خسارة كبيرة لشركات التأمين اللبنانية بدون فائدة.

انا اعتقد ان هذه المادة مهمة جداً لكي يستعيد قطاع التأمين بعض اللبنانيين.

الرئيس: ماذا تقترح؟

ياسين جابر: اقترح ان تبقى المادة كما هي.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: انا اعتبر اننا امام مبدأ جديد وهو ان الانسان من اجل ضريبة وزارة المالية، وانا معكم ولن اطرح شيئاً على التصويت.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة والاربعون.

تلى المادة الثامنة والاربعون

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة والاربعون: تعديل الرسم السنوي على استثمار آلات الفليبرز والآلات المشابهة. الخ... الخ.

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والاربعون.

تلى المادة التاسعة والاربعون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة والأربعون: تعديل طريقة تسديد الرسوم وتقسيط الغرامات المتوجبة على الكتاب العدل. الخ... الخ.

الرئيس: صدقت المادة التاسعة والاربعون.

تتلى المادة الخمسون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الخمسون: تعديل الضريبة المقطوعة على التصريح عن المداخل. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الخمسون.

تتلى المادة الواحدة والخمسون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الواحدة والخمسون: تخفيض رسم تسجيل علامة فارقة ورسم الطابع المالي. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والخمسون.

تتلى المادة الثانية والخمسون.

تليت المادة ٥٢ الآتي نصها:

المادة الثانية والخمسون: عائدات الجباية السنوية. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الثانية والخمسون.

تتلى المادة الثالثة والخمسون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة والخمسون: تنزيل الغرامات المخفضة. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والخمسون.

تتلى المادة الرابعة والخمسون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الرابعة والخمسون: إلغاء البند ١ من المادة ٧ من رسم الطابع المالي واستبداله بنص جديد. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الرابعة والخمسون.

تتلى المادة الخامسة والخمسون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الخامسة والخمسون: إضافة فقرة إلى المادة ٥٠ من قانون الاستملاك. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والخمسون.

تتلى المادة السادسة والخمسون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة والخمسون: إعفاءات ضريبية

أولاً: خلافاً لأي نص آخر وبصورة استثنائية، يعفى مكلفو رسم الانتقال الذين استكملوا تقديم التصاريح والمستندات العائدة لها لغاية ٢٠٠٠/٩/٣٠ ضمناً من كافة الغرامات بما فيها غرامات التحقق والتحصيل عن التكاليف التي صدرت بحقهم أو تم تبليغهم بها بعد ٢٠٠٠/٩/٣٠، شرط تسديد القسط الأول أو كامل الرسم خلال مهلة شهرين من تاريخ نشر هذا القانون.

ثانياً: تعطى دوائر رسم الانتقال مهلة إضافية مدتها شهران بدءاً من تاريخ نشر هذا القانون لإنجاز جميع المعاملات التي قدمت مستنداتها لغاية ٢٠٠٠/٩/٣٠ ضمناً ويعفى المكلفون من غرامات التحقق والتحصيل شرط تسديد القسط الأول أو كامل الرسم خلال مهلة شهرين من انتهاء المهلة الإضافية المحددة أعلاه لهذه الدوائر.

ثالثاً: تعتبر رسوم الانتقال المترتبة على الواقعات التي قدمت كامل مستنداتها لغاية ٢٠٠٠/٩/٣٠ ضمناً وصدرت تكاليفها وسددت أو قسطت قبل نشر هذا القانون كما لو أنها سددت أو قسطت ضمن المهل القانونية.

رابعاً: تعتبر الضرائب والرسوم بما فيها الرسوم البلدية التي سددت خلال الفترة الواقعة ما بين الثاني والعاشر من شهر كانون الثاني سنة ٢٠٠١، كما لو أنها سددت ضمن المهلة المحددة قانوناً لها.

كما تعتبر أيضاً كافة المستندات الصالحة لإنجاز المعاملات حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١ سارية المفعول حتى العاشر من شهر كانون الثاني سنة ٢٠٠١ ودون توجب أية غرامات على أصحابها.

خامساً: تعتبر الغرامات المسددة قبل نفاذ هذا القانون حقاً مكتسباً للخزينة ولا يجوز استرداده.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: لماذا بعد ٢٠٠٠/٩/٣٠ ونحن نصدق القانون اليوم يا دولة الرئيس؟

الرئيس: وزير المالية

وزير المالية: دولة الرئيس، هذا لاجل ضبط وضع قائم، وليس لاجل المستقبل هذا للأشخاص الذين قدموا مستنداتهم بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٣٠ ولم تتمكن الدوائر من إنجازها، وبالتالي أصبح يتوجب عليهم غرامات، من هذا الموضوع نحاول إعفاءهم لأنه لم يكن التقصير منهم.

الأمر الثاني، في الأسبوع الأخير للسنة الماضية صادف أنه أيام أعياد، بالتالي هناك أشخاص سددوا المتوجب عليهم خلال الـ ١٠ أيام الأولى من العام ٢٠٠١، مما كان يتوجب عليهم من

غرامات ولكن كان هناك ظرف استثنائي، لانه كانت ايام اعياد وكانت الدوائر مقفلة، كما اننا نعمل قوننة لهذه العملية، اضافة الى ذلك هناك اضافة بالنسبة لوزير الداخلية في الفقرة الرابعة بافساح المجال بالنسبة للرسوم البلدية بالعشرة ايام الاولى من العام ٢٠٠١، فهذه تسوية.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة والخمسون.

تتلى المادة السابعة والخمسون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة والخمسون: إعفاء القروض من رسم الطابع المالي. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة السابعة والخمسون.

تتلى المادة الثامنة والخمسون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة والخمسون: الاعفاء من الغرامات على الضرائب. الخ. . .

خلافاً لأي نص آخر، وبصورة استثنائية، يعفى مكلفو ضريبة الدخل والأموال المبنية ورسم الانتقال والمكلفين بمختلف الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة بما فيها رسم الطابع المالي ورسوم السير والرسوم البلدية والغرامات وزيادات التأخير عن اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والذين يسددون ما يتوجب عليهم من ضرائب ورسوم حتى ٢٠٠١/١٢/١٥ من غرامات التحقق وغرامات التحصيل الصادرة والتي ستصدر بموجب جداول تكليف وأوامر قبض وتكاليف مستعجلة والغرامات المتعلقة بتصاريح الدفع المسبق وذلك على أساس نسب محددة ضمن فترتين زمنييتين للتسديد وذلك على الشكل التالي:

نسبة التخفيض	مهلة التسديد الثانية	نسبة التخفيض	مهلة التسديد الأولى	السنوات
٨٠٪	الفترة الممتدة من ٢٠٠١/١٠/١ ولغاية ٢٠٠١/١٢/١٥	٩٠٪	حتى ٢٠٠١/٩/٣٠	لغاية ١٩٩٦/١٢/٣١
٧٠٪	الفترة الممتدة من ٢٠٠١/١٠/١ ولغاية ٢٠٠١/١٢/١٥	٨٠٪	حتى ٢٠٠١/٩/٣٠	من ١٩٩٧/١/١ ولغاية ٢٠٠٠/١٢/٣١

الرئيس: الكلمة للزميل احمد فتفت.

احمد فتفت: دولة الرئيس، موضوع الاعفاء من الغرامات موضوع يكرر كل سنة، وهذا امر غير جيد ولا

يصب في مصلحة الخزينة وليس لمصلحة تعاطي المواطن مع الدولة، وبالتالي فاننا بذلك نعطي benifist لكل من لا يطبق القانون، ونجافي كل من يطبق القانون، على الاقل، يجب ان نذكر ان هذه المرة الاخيرة التي نعطي بها اعفاءات. والا فاننا نكرس موضوعاً سنوياً يكرر ضد مصلحة الخزينة وضد منطق المواطنة.

الرئيس: الكلمة للزميل علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، بالمادة ٥٨ انا اقترح اضافة «والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي».

الرئيس: مع اضافة «والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي».

الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والخمسون معدلة.

تلى المادة التاسعة والخمسون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة والخمسون: تمديد المهلة المتعلقة بالوكالة لنقل ملكية المركبات الآلية. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة التاسعة والخمسون.

تلى المادة الستون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الستون: إعفاء شركة طيران الشرق الأوسط من بدلات ورسوم المطارات

تعفى شركة طيران الشرق الأوسط (MEA) من بدلات ورسوم المطارات المترتبة عليها منذ العام ١٩٩١ وحتى تاريخ نشر هذا القانون.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: دولة الرئيس، شركة الميديل ايست تطرح بالشكل الحاصل، وضعت دراسات في الخارج ولم

يؤخذ بهذه الدراسات وتتم العمليات وفقاً لما ترتبه الادارة، ما الغاية ولماذا هذا الانتقاء؟

القانون له قوته الالزامية انه يطبق على الجميع، لماذا نعفي الميديل ايست ولم نعف غيرها، وقد

فتشنا عن غير مؤسسات هنا وهناك لنرى كيف نعفيهم، ما هي الغاية؟ نصرف عمال الميديل

ايست، ويقبض رئيس الميديل ايست مبالغ والان نريد ان نعفيه من الضريبة، ما هي الغاية؟

وزير المالية: دولة الرئيس، الاعفاء هنا للميدل ايست، لانه ان لم تعف، علينا ان نضع قانوناً لكي نعطيها هذا المبلغ، كامل ملكية الميدل ايست للدولة اللبنانية نحن نسهل عملية وضع الميدل ايست، فاذا لم يلحظ في هذا المكان فعلينا ان نعطيهم مالا، ثم يعيدونه.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الستون.

تتلى المادة والواحدة والستون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الواحدة والستون: تعديل المادة ٤١١ من قانون الجمارك. الخ. . .

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والستون.

والان ارفع الجلسة الى الساعة العاشرة والنصف من صباح الغد.

رفعت الجلسة في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر

جلسة ٢١/٦/٢٠٠١

الرئيس: تتابع الجلسة

تلى المادة الثانية والستون.

تلّيت المادة الآتي نصّها:

المادة الثانية والستون: تنظيم وتوزيع إيرادات سباق الخيل

أولاً: تحدد الحسومات المقتطعة من مجموع المراهنات غير الصافية في ميدان سباق الخيل في بيروت وفقاً للآتي:

- (٥٪) إلى بلدية بيروت

- (١٥٪) إلى الجهة التي تتعاقد معها بلدية بيروت لإدارة وتشغيل وتطوير ميدان السباق والمسمّاة فيما يلي «بالتعاقد» ويصدق هذا الاتفاق بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

يجب أن لا تتعدى قيمة المبالغ الناتجة عن كل من حصيلة المعدّلات أعلاه حدوداً قصوى تعيّن بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

ثانياً: إذا زادت المبالغ المبيّنة في الفقرة الأخيرة من البند أولاً أعلاه من هذه المادة عن الحدود القصوى المعيّنة لها، فيجري توزيع هذه المبالغ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء على الشكل التالي:

- بالنسبة إلى المبالغ التي تزيد عن الحد الأقصى المحدّد لبلدية بيروت:

توزع هذه المبالغ على كل من بلدية بيروت والحساب المخصص للإنشاءات في ميدان السباق.

- بالنسبة إلى ما يزيد عن الحد الأقصى المخصص للمتعاقد:

تحوّل المبالغ الزائدة عن هذا الحد إلى الحساب المخصص للإنشاءات المشار إليه أعلاه.

ثالثاً: فيما عدا الحسومات المقتطعة بموجب البند أولاً أعلاه من هذه المادة وخلافاً لأي نص آخر، لا تتوجب أية ضرائب أو رسوم مالية أو بلدية على أوراق المراهنات وتذاكر الدخول إلى ميدان السباق.

رابعاً: يحدد الاتفاق فيما بين بلدية بيروت والمتعاقد شروط ومدة عقد استثمار ميدان سباق الخيل، كما وتحدد بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء توزيع سائر الإيرادات الأخرى ومصاريف التشغيل فيما بين بلدية بيروت والمتعاقد، وطريقة وشروط استعمال وإدارة الأموال المجمعة في الحساب المخصص للإنشاءات. الخ...

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية والستون

الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: دولة الرئيس، نتوقف عند البند الرابع من المادة ٦٢ حيث يقول «يحدد الاتفاق فيما بين بلدية بيروت والمتعاقد شرط ومدة استثمار ميدان سباق الخيل كما تحدد بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء توزيع سائر الإيرادات الأخرى ومصاريف التشغيل وطريقة وشروط استعمال وإدارة الأموال المجمعة في الحساب المخصص للانشاءات.

خامساً «تحدد طريقة الاشراف ومراقبة ادارة ميدان السباق وضبط ومحاسبة اعماله الخ... هل نحن نتكلم عن ضريبة ام اننا هنا عندما نتكلم في المجلس النيابي عن عقد هذا الشكل وكأننا نقرر كمجلس نيابي بشكل غير مباشر الموافقة؟ ليس لدي أي اعتراض ولكن ألفت نظر المجلس الكريم الى اننا نقر عقداً يتعلق بسباق الخيل وليس فقط بضريبة. هذا الامر مناف لمبدأ سنوية الموازنة وللمبادئ العامة التي تفرض بأن تكون الموازنة واضحة في بنودها، فنحن نتكلم عن ضريبة وهنا اصبحنا نتكلم عن كيفية العقد لسباق الخيل.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني

حسين الحسيني: مع احترامي لراي الزميل نقولا فتوش لكن هذا عقد بين بلدية بيروت وإدارة سباق الخيل وليس لها علاقة بالدولة فهذه مجرد اجازة للبلدية للقيام بهكذا شيء علماً بأن لدينا حرصاً شديداً على ابقاء هذه المساحة كمتنفس لبيروت وغيرها من أنها تلحق بالأبنية ولذلك انا مع هذه المادة.

الرئيس: الكلمة للزميل مخايل الزاهر

مخايل الزاهر: قضية سباق الخيل اصبحت منشروعاً حيويّاً جداً بالنسبة لتشجيع المزارعين.

اليوم، هناك اكثر من الف عائلة تعتاش من تربية الخيل، فاذا اردنا ان نقول بان هذا العقد لا يجوز بهذه الطريقة، اولاً نحن من قراءتنا لهذه المادة نرى أن هناك تحسناً كبيراً لميدان سباق الخيل وبالتالي هذا يشجع الادارة المشرفة عليه بان تشجع مربي الخيل بانتاج وتصريف هذا الانتاج الكبير الموجود اليوم بالاسطبلات ولا احد يقدر على شرائه.

اتمنى على الزميل فتوش الوقوف عند حدود المادة بانه عقد بين البلدية وبين ادارة الميدان.

الرئيس: لقد فهموني خطأ فأنا لست ضد سباق الخيل بل اقول بان هناك بنداً بهذه المادة يبدو وكأن المجلس النيابي يقر الاتفاق. انا مع سباق الخيل ولست ضده.

الرئيس: سنسجل بمحضر الجلسة بان ليس له علاقة باقرار الاتفاق او عدمه .

تتلى المادة الثالثة والستون .

تليت المادة الاتي نصها :

المادة الثالثة والستون : تخصيص المعاش أو تعويض الصرف :

تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤٧ الصادر في ٢٩/٦/١٩٨٣ بحيث تصبح

كما يلي :

يخصص المعاش او تعويض الصرف بقرار من مدير المالية العام استناداً الى مضبطة لجنة التقاعد .

الرئيس: الكلمة للزميل علي الخليل

علي الخليل: دولة الرئيس من الأفضل ان نقول «يخصص المعاش التقاعدي او تعويض الصرف لان ليس لهم

علاقة بالمعاش .

الرئيس: الكلمة للزميل سامي الخطيب .

سامي الخطيب: المتقاعدون انصفناهم بهذا المجلس عام ١٩٩٨ وقلنا ان الذين تقاعدوا قبل العام ٨٣ يأخذون

الفرق ٥٠٪ على أول سنة و ٥٠٪ في السنة الثانية. الذين تقاعدوا عام ١٩٨٣ حتى اليوم لم

ياخذوا شيئاً من رواتبهم والفروقات التي قررناها لهم عام ١٩٩٨ . في المادة ٢٢ من قانون

الموازنة لعام ٢٠٠٠ قلنا بأنه يقسم الفرق ٢٠٪ لسنة ٢٠٠٢ و ٢٠٪ لسنة ٢٠٠٣ . هؤلاء الجماعة

يجوز ان يلحقوا أو لا يلحقوا هذا الأمر، لذلك اقترح تعديلاً على المادة ٢٢ بحيث يقرأ ٤٠٪

لسنة ٢٠٠٢ اي باضافة فقرة جديدة على المادة ٦٣ تقول «تعديل الفقرة...»

الرئيس: لا أستطيع القيام بالتعديل على هذه الطريقة، فليكن التعديل ضمن اقتراح مستقل .

الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني .

حسين الحسيني: ليس بهذا الموضوع اي شيء على الاطلاق . فبدل ان نقول ٢٠٪ سنة ٢٠٠٢ و ٢٠٪ سنة ٢٠٠٣

تقول ٤٠٪ سنة ٢٠٠٢ فمن اولها الى آخرها لا تبلغ أكثر من ٤ أو ٥ مليارات لكل الذين

تقاعدوا بعد عام ١٩٨٣ .

لذا اقترح اضافة فقرة تقول «تعديل الفقرة الاخيرة من المادة ٢٢ من قانون موازنة عام ٢٠٠٠ على

الشكل التالي: بدلاً من ٢٠٪ سنة ٢٠٠٢ و ٢٠٪ سنة ٢٠٠٣ يقرأ ٤٠٪ سنة ٢٠٠٢ والباقي دون

تعديل»

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية فؤاد السنيورة

وزير المالية: كما قال معالي الوزير فتوش بان هذه المادة مخصصة حصراً من أجل من يحضر مضبطة التقاعد ويوقعها بالاساس كان وزير المالية هو من يوقعها وحتى لا يصار الى حصر الموضوع بيد وزير المالية فبالتالي تحول الى مدير المالية العام، هذا هو القصد منها.

اما الموضوع الثاني الذي يثيره الاستاذ سامي الخطيب فهو خلافاً لما تم التوافق عليه في موضوع دفع الفروقات للمتقاعدين في هذا الامر جرت سلسلة طويلة من المباحثات حتى وصلنا الى هذه التجزئة لهذه العملية وتوزعت على مدى السنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

الان المطلوب البدء بالعملية لاعطاء مكاسب اضافية للمتقاعدين بهذا الشأن. والكلام عن انه يكلف خمسة مليارات هو كلام غير صحيح بل هو اكثر من ذلك بكثير ونحن لسنا الان بوضع يسمح لنا بزيادة الابعاء المالية على الخزينة. فبالتالي يجب ان نلتزم بنفس البرنامج الموضوع ولا تترتب اعباء جديدة على الخزينة.

الرئيس: الموافقة على اقتراح الرئيس حسين الحسيني القاضي باضافة فقرة على المادة ٦٣ برفع الايدي - اقلية -

الرئيس: - سقط الاقتراح -

الموافقة على المادة كما وردت برفع الايدي
- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والستون

تلى المادة الرابعة والستون

تليت المادة الاتي نصها:

المادة الرابعة والستون: نفقات على حساب الصندوق البلدي المستقل:

خلافاً لأي نص آخر يتحمل الصندوق البلدي المستقل نفقات النظافة وجمع النفايات ومعالجتها وطمرها وتنظيف وصيانة المجاري والأقنية.

تقتطع هذه النفقات من حصة البلديات المستفيدة من هذه الخدمات، وفقاً لنسبة استفادتها منها. ولا يقتطع أي مبلغ من حصة البلديات غير المستفيدة من هذه الخدمات.

الرئيس: الكلمة للزميل جهاد الصمد.

جهاد الصمد: في موضوع الصندوق البلدي المستقل نريد ان نعرف الى أي تاريخ تم دفع مستحقات البلديات؟ ونريد ان نعرف مثلاً: سوكلين تستفيد من البلديات التي تستفيد من خدماتها وكما نفهم من هنا بان البلديات هي ستتحمل حصة الدفع للشركة.

نريد ان ان نعرف الى أي تاريخ تمّ دفع المستحقات للبلديات لأنه حتى قبل ١٩٩٩ لم تدفع مستحقات البلديات؟ وهل ستتحمل البلديات غير المستفيدة من خدمات سوكلين؟

الرئيس: الكلمة للزميل عمار الموسوي

عمار الموسوي: دولة الرئيس، هذه المادة يمكن ان تكون تصحيحاً لخلل كان يحصل في السابق بأن جمع النفائات وطمرها كان يتم على حساب الصندوق البلدي المستقل ويطل كل البلديات علماً بأن سوكلين كانت تعمل باطار محدد. لذلك فان هذه المادة مفيدة لكنني اقترح ان تكون من تاريخ ٩٩/١/١ لأن أموال البلديات الموجودة في الصندوق البلدي المستقل لعام ٩٩ و ٢٠٠٠ لم توزع بعد وهذا النص اذا بقي بدون قيد زمني يسمح للحكومة ان تسدد لسوكلين على حساب كل البلديات.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة رفيق الحريري

رئيس الحكومة: انا اعتقد ان من نصحكم بهذا الامر يريد الاضرار بكم لان الكلام الذي تقولونه يعني الآتي: قبل ٩٩/١/١ يعني ان الصندوق البلدي المستقل يدفع «لسوكلين» على حساب كل البلديات أما هذا النص فهو يطبق فقط من ٩٩/١/١.

اذا كنتم تريدونه هكذا فليس لدي مانع. النص كما هو معمول بالمطلق بان أية مبالغ دفعت من أجل التنظيفات تتحملها البلديات بصرف النظر عن التاريخ.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، من المعروف انه وبفترة معينة وزارة البلديات اقتطعت من الصندوق البلدي العائدات ودفعت «لسوكلين» مقابل ما قامت به الشركة في مناطق معينة صدر عن ديوان المحاسبة تقرير يفيد ان هذه العائدات اذا اردنا تحميلها لكل البلديات فتعد مخالفة وتعتبر باطلة. لذلك فان لهذا النص فائدة كبيرة منه بانه ينظم الأمور، لكن انا اعتقد بأنه يلزمه اضافة خارج النص.

نطلب من الحكومة ايداعنا جدولاً بمستحقات «سوكلين» وماذا دفعوا لها من الصندوق وماذا تحملت البلديات المستفيدة لنعرف ان البلديات الاخرى لم تحمل نحن نريد ان نتأكد بانه لم يحصل اعتداء على اموال البلديات.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، بكل جدية وبكل مسؤولية هذه المسألة وبعيداً عن النص الذي انا معه لانه يحمل البلديات المعنية والمستفيدة ولكن بعيداً عن النص لا نقدر ان نتجاهل انه على مدى ثلاث سنوات تقريباً ماذا حصل من لغط حول هذه المسألة اعني مسألة «سوكلين» ومن هي ومن أتى بها وماذا

قبضت، وايضاً اللغظ الذي حصل حول موضوع البلديات والرسوم البلدية وما اذا هذه الادارات والمؤسسات تعطي البلديات حصتها ام لا؟ هل ان الاموال البلدية تذهب؟ هذه المواضيع عندما تمرر هكذا بنص نطالب مع تمريره بايضاح مسؤول من الحكومة حتى نكون قد بدأنا القول للرأي العام اين يذهب المال العام، وهذا الكلام قيل على المنابر وبوسائل الاعلام ولا يجوز ان يبقى غامضاً أمام الرأي العام. لذا نطالب بايضاح هذه المسألة نهائياً فضلاً عن ان هذا النص يأتي ويكرر

بان الاهتمام بمسألة النفایات فقط بالمناطق التي تعمل فيها «سوكلين» بينما المناطق الأخرى فمسألة النفایات اصبحت ضارة جداً وتفتك بصحة الناس. من هنا أقول بان هذا الأمر مهم ويجب اعطاؤه بالغ الاهتمام.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش

محمد فنيش: دولة الرئيس، هذا النص يحسم الجدل الذي دار حول موضوع توزيعات الصندوق البلدي المستقل فقد كان هناك نقاش بأن هناك بلديات تستفيد من خدمات «سوكلين» وأخرى لا تستفيد والصندوق البلدي المستقل هو لكل البلديات في لبنان، ما كان يحصل هو اقتطاع من الصندوق البلدي المستقل لتغطية نفقات تأمين النظافة من قبل شركة «سوكلين».

هذا النص يحل المشكلة لكن السؤال هو هل سيبدأ العمل بهذا النص بدءاً من العام ٢٠٠١ ام من تاريخ اقرار الموازنة. ام انه سيشتمل كل توزيعات الصندوق البلدي المستقل التي لم تتم سابقاً هذه النقطة التي نود مناقشتها.

الرئيس: الكلمة للزميل سامي الخطيب

سامي الخطيب: دولة الرئيس، كما هو النص بان تقتطع هذه النفقات من حصة البلديات المستفيدة من هذه الخدمات. اذا بلدية بيروت كانت مستحقاتها اكثر مما لها وفقاً للنظام فمن اين تؤمن الزيادة؟ وكيف تتم عملية التوزيع والنسب لكل بلدية؟ نحن لا نريد ان تستفيد بلديات ومن ثم بلديات لا تستفيد لانه لم يبق أموال في الصندوق البلدي المستقل.

الرئيس: الكلمة للزميل صالح الخير

صالح الخير: دولة الرئيس، موضوع النفایات الذي ورد بهذه المادة وموضوع تصريف المياه هو من اكبر المشاكل التي يواجهها البلد وكلنا نرى كيف انه عند اول هطول للمطر تتشكل بحيرات. وموضوع النفایات يشكل مشكلة في كل المناطق وهذه المادة تتكلم عن «سوكلين» ونحن لدينا علم بان «سوكلين» ستعمل على مستوى كل لبنان.

نريد معالجة موضوع النفائات وتصريف المياه بشكل ان يوزع على كل المناطق بشكل عادل. ثم ما هي المعايير التي اعتمدت في توزيع أموال الصندوق على بلديات ليست منتسبة اليه؟ نطلب ان يكون هناك قانون شامل يراعي كل هذه الامور في كل لبنان.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد قباني

محمد قباني:

دولة الرئيس، نفس النقطة حول «تقتطع من حصة البلديات المستفيدة من هذه الخدمات وفقاً لنسبة استفادتها منها»

ان حجم النفائات له علاقة بعدد السكان بينما الصندوق البلدي المستقل يعطي حصة للبلديات بحسب عدد المسجلين وهذا امر غير طبيعي وانا بالتحديد اتكلم عن بلدية بيروت وربما هناك بلديات اخرى.

انا لا استطيع اعطاءها حصتها من الصندوق البلدي بحسب الناس المسجلين ثم آخذ منها اموالاً بحسب العدد الموجود حيث ان فيها ٨٠٠ الف بينما تعطى حصة ٤٠٠ ألف.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: اولاً: الحكومة هي حكومة كل لبنان وبالتالي تنظر الى كل لبنان بمنظار واحد. وما اريد قوله هو أن الموازنة التي امامنا اليوم تتضمن مبلغاً اقل من ١٠ مليارات ليرة لمدينة بيروت.

ثانياً: دولة الرئيس الحسيني أثار نقطة مهمة جداً أنه خلال العامين والنصف الماضيين صار هناك لغط حول موضوع الصندوق البلدي المستقل وجرى كلام ومؤتمرات حول هذا الموضوع وكذلك حول «سوكلين» وغيرها.

الموضوع ببساطة هو التالي: اولاً هو موضوع سياسي بامتياز، الحقيقة بعيدة عن السياسة وهي كالتالي: «سوكلين» حصلت على مناقصات وعملت، والآن نحن بصدد اجراء مناقصة ثانية.

الموضوع الذي قيل وقتها بان «سوكلين» تعمل بمنطقة معينة للبلديات وتأخذ من الصندوق البلدي المستقل على حساب جميع البلديات الأخرى، هذا كلام غير صحيح ابدأ فهي تأخذ على حساب كل بلدية ببلديتها واذا كان هذا الأمر صحيحاً فلماذا هذا النص؟ النص هو لتوضيح ما هو غير واضح او ما غمض. كل بلدية تتحمل المبالغ التي تصرف عنها بهذا الاطار.

الأمر الثاني موضوع ديوان المحاسبة ورده للموضوع. استند ديوان المحاسبة الى نص ضيق جداً يقول انه عندما تصرف من الصندوق البلدي المستقل على بلدية يجب ان تصرف على كل البلديات وهذا امر مستحيل عملياً.

يقول الديوان انه وبما ان الصندوق البلدي المستقل هو امانة لدى المالية لكل البلديات فلا يجوز

ان يصرف لبلدية دون اخرى وبالتالي يجب ان يصرف في أي موضوع على كل البلديات . هذا ما رده مجلس شوري الدولة .

الان حسماً للكلام وضعنا هذا النص واعترضت على موضوع ٩٩/١/١ لأن فيه اجحافاً بحق البلديات وهناك مصاريف تصرف من هذا الأمر منذ عام ٩٣ فمن يتحملها؟ اذا وضعنا النص من ٩٩/١/١ يعني ان كل ما قبله يحمل لكل البلديات وهذا خطأ . اي ان له مفعولاً رجعيلاً بدون تحديد كل قرش صرف على اي بلدية .

الرئيس : الكلمة للزميل بطرس حرب .

بطرس حرب : بالفقرة الثانية «تقتطع هذه النفقات من حصة البلديات المستفيدة من هذه الخدمات والتي استفادت منها سابقاً والتي سبق واستفادت منها وفقاً لنسبة استفادة كل منها» .

الرئيس : الموافقة برفع الايدي مع التعديل

- اكثرية -

الرئيس : صدقت المادة الرابعة والستون معدلة .

تلى المادة الخامسة والستون

تليت المادة الآتي نصها :

المادة الخامسة والستون : تصفية معاش الاعتلال او معاش التقاعد للدبلوماسيين :

يضاف الى نص المادة ١٢ الجديدة من المرسوم الاشتراعي رقم ٤٧ تاريخ ١٩٨٣/٦/٢٩ المعدل بموجب القانون رقم ٧١٧ تاريخ ٩٨/١١/٥ :

٦ - خلافاً لأي نص آخر يعتمد في تصفية معاشات الاعتلال او معاشات التقاعد او تعويضات الصرف لموظفي السلك الخارجي العاملين في الخارج الراتب الذي يتقاضاه امثالهم في لبنان .

الرئيس : الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس : صدقت المادة الخامسة والستون

تليت المادة السادسة والستون

تليت المادة الآتي نصها :

المادة السادسة والستون : الاستغناء عن إفادة الارتفاق والتخطيط :

تضاف اليالمادة ٥٧ من القرار رقم ١٨٨ تاريخ ١٥/٣/١٩٢٦ (انشاء السجل العقاري) الفقرة التالية:

«في عقود البيع يمكن الاستغناء عن افادة الارتفاق والتخطيط اذا اتفق البائع والشاري على ذلك وتعهد كل منهما بتحمل كل مسؤولية تنجم عن عدم ابراز الافادة المذكورة».

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش

نقولا فتوش: هذه قصة مفصلية وتترتب عليها مشاكل مهمة جداً. عادة باحكام قانون البناء والتنظيم المدني

عندما يأتي شخص ليشتري، هناك عنصر أساسي وهو ابراز شهادة الارتفاق والتخطيط ليتمكن الشخص من معرفة العقار الذي يشتريه هنا نحن نأتي بهذه المادة ونقول بانه من الممكن ان يتم البيع دون شهادة الارتفاق والتخطيط وهذا الأمر يؤدي الى توريط الناس لأنه يمكن ان يفاجأ المشتري بوجود تخطيط، ويقولون ان للفريقين الحق بالاتفاق على الاعفاء من اجازة الارتفاق والتخطيط وهذا امر يتضمنه قانون البناء وقانون البناء يتعلق بالنظام العام ولا يجوز لاتفاق خاص ان يعارض احكام النظام العام.

انا أرجو بما ان هذه المادة هي خطيرة وتعلق بالملكية ولا تسهل البيع لذا اتمنى شطب هذه المادة.

الرئيس: الكلمة لوزير المالية

وزير المالية: دولة الرئيس، هذه وسيلة للتسهيل وللتبسيط على الناس، لو لم توضع هذه المادة لكانت الكثير

من العمليات قد توقفت وستتعدد مشاكلهم. نحن من خلال هذه المادة نقول انه اذا اتفق الطرفان وبحضور امين السجل الذي يخبرهم عن الحقائق حتى يعرفوا..

نقولا فتوش: هناك نظام عام.

وزير المالية: لهذا النظام العام نحاول ان نقول اذا كانت هناك عملية تتم دون معرفة الطرفين ستتوقف وهي

تحتاج الى الاجراءات اللازمة، اما عندما يتواجد الاثنان ويوافقان على الموضوع وعلى الاتفاقية فتكون بالتالي من مصلحة الطرفية ومصلحة البلد وتسهل على الناس.

نقولا فتوش: هل يمكن لشخصين ان يتفقا على فتح بيت القمار؟

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني

حسين الحسيني: لقد حدثونا هنا عن البائع والشاري في حال اتفقا فانهما يعفیان من هذه القصة، حسناً

والاشخاص الثالثين الذين لهم علاقة بهذه المسألة والضرر الذي سيلحقهم، ماذا سيحصل لهم؟ وجيران هذا العقار هل لهم علاقة به أم لا؟

الرئيس: الكلمة للزميل ياسين جابر

ياسين جابر: دولة الرئيس، كما قال معالي وزير المالية، هذه عملية تسهيل معاملة ولا تغير من واقع الأمور

شيئاً، انما اذا اتفق اثنان مع بعضهما يمكنها الاستغناء عنها لوقت قصير.

الرئيس: حسنًا، هناك اقتراح من الزميل فتوش بإلغاء هذه المادة.

الموافقة برفع الأيدي

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح

الموافقة على المادة كما هي برفع الأيدي

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة والستون

تتلى المادة السابعة والستون

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة والستون: إعطاء وكيفية تسديد سلفة خزانة للمؤسسة العامة للإسكان: الخ . . .

الرئيس: صدقت المادة السابعة والستون

تتلى المادة الثامنة والستون

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة والستون: إجازة إنشاء يانصيب (TELE-BETTING)

يجاز للحكومة إنشاء أنواع من اليانصيب تجري بواسطة التيلي بيتنج (TELE-BETTING) للمراهنة على نتائج أحداث وألعاب ومباريات رياضية وغيرها.

تحدد أصول العمل بهذه الأنواع من اليانصيب وكل ما يتعلق بإدارتها وتنظيمها ومراقبتها بمراسيم تصدر بناء على اقتراح وزير المالية.

يجاز للحكومة أن تلزم هذه الأنواع من اليانصيب بطريقة استدراج العروض.

الرئيس: الكلمة للزميل حسين الحسيني

حسين الحسيني: اننا نمرر إجازة إنشاء يانصيب كما تعرف هناك اللوتو والتيكو - تاك، فانا أطلب إلغائها رجاء يا دولة الرئيس، في موازنة ١٩٩٠ ألغينا كل هذه. هناك من يقول بأنها وردت في موازنات سابقة. في الثمانينات، ابتدعوا تمرير هذه الأنواع من اليانصيب في قانون الموازنة، فهذا لا علاقة له لا بقانون الموازنة ولا بسنوية الموازنة ولا بأي شيء.

فأنا أطلب شطبها من قانون الموازنة، وان كانوا يريدون عمل شيء ما فليأتونا به مفصلاً.

الرئيس: تعني شطب المادة الثامنة والستين.

حسين الحسيني: ان كانوا يريدون عمل يانصيب فلينظموه بقانون وعندها نرى ما هي شروطها وما قصتها وما الى ذلك.

الرئيس: الكلمة للزميل نقولا فتوش.

نقولا فتوش: بالرغم من أنهم درجوا على ذلك صدر قانون بالموازنة يلغي كل هذه الأمور.

هذا قانون كما تفضل بالقول عنه دولة الرئيس الحسيني لا علاقة له بالموازنة وله شروط. يجب ان نطلع على شروط هذا الأمر، هذا ليس له علاقة بالموازنة، وهناك نص في الموازنة يمنع انشاء هكذا قوانين الا عن طريق مشروع قانون مستقل حتى نعرف ما هي شروطه، نحن لسنا ضد اليانصيب ابداً لهذا السبب أنا اتبنى طلب الرئيس الحسيني بشطب المادة.

الرئيس: الكلمة للزميل نبيل دي فريج

نبيل دي فريج: دولة الرئيس، نحن في لجنة الامال والموازنة تكلمنا مع معالي الوزير حتى نستفهم ما هي العملية. هي أن ما يحصل اليوم عبر الانترنت وعبر الهاتف الخليوي فعندما تتصل على الرقم ١٤٩٩ مثلاً لتلعب، فلا تستفيد لا المالية ولا الخزينة من أي شيء، انه يطلب اليوم الاجازة حتى يرى كيف يمكنه أخذ ضريبة منهم للخزينة لأننا حتى لو منعناهم فلا توجد أي وسيلة حتى يتمكن من منعهم.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: كما قال حضرة النائب نبيل من أن التقنيات تتغير الان بطريقة انهم اصبحوا يلعبون فيها على التلفزيون وليس التلفزيونات اللبنانية، تلفزيونات المنطقة اصبحت قريبة، أصبح اللبناني قادراً على الاتصال بالتلفون وعلى شراء اليانصيب من الخارج حتى ولو منعوه هنا على الحدود، فالتلفزيون لا حدود له وبالتالي أوردناه في الموازنة لأنه بالنهاية مصدر من مصادر المال للخزينة، وبغض النظر عن قناعة اي واحد منا أكان يحب اليانصيب أم لا يحبه فهذا شيء موجود وعلينا التعامل معه.

الرئيس: الكلمة للزميل ياسين جابر

ياسين جابر: دولة الرئيس، كما يحكى عنها، انه عمل يجعل الكثيرين يتعاملون مع مراكز موجودة في الخارج ولا تستفيد منها الخزينة شيئاً، انما هناك تعديل بسيط وهو أنه مكتوب هنا «بمراسيم تصدر بناء على اقتراح وزير المالية ويجب ان تكون» تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية» فليكن المرسوم في مجلس الوزراء.

الرئيس: الكلمة للزميل مخايل الضاهر

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، «تبدأ بالاجازة للحكومة بانشاء انواع من اليانصيب. الخ تحدد بأصول معينة ومراقبتها بمراسيم كما يقول الاستاذ جابر، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

ثم «يجاز للحكومة ان تلزم هذه الأنواع من اليانصيب بطريقة استدراج عروض وليس يجاز» «على الحكومة» لأنه لا يجوز لنا وضع التزامات على شكل ان نفعلها مرة ولا نفعلها مرة أخرى، يجاز للحكومة ان تلزم هذه الأنواع، ونحن نقول ان كل هذه الأنواع خاضعة لاستدراج عروض.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب

بطرس حرب: دولة الرئيس، طبعاً، ان التلفزيون حدوده واسعة بالتأكيد وهناك امكانية للدولة بأخذ بعض الضرائب والرسوم على استعمال المراهنات انما ايضاً في هذه المادة هناك تفويض لا حدود له من أنها تكلف الحكومة اجراء هذه الأنواع من اليانصيب دون أن نعرف ما هي وما شروطها وكيف نحفظ حقوق الناس وحجم الضرائب، لا شيء عندنا، اننا نعطي اجازة للحكومة بهذا الشكل. أتمنى على الحكومة اذا كانت حريصة على مداخلها، فما الذي يمنع الحكومة بان ترسل او بعد الانتهاء من الموازنة قانوناً مفصلاً لنصادق عليه ونقره انما يجب ان نعرف ماذا نقر.

الأمر الثاني، وهوما تفضل به الزميل مخايل الضاهر، وهو انه لا يمكننا في الحقيقة أن نقر أن ذلك هو استدراج للعروض ولم يعد فيه لا مناقصات ولا أي شيء اخر، في الحقيقة اني أرى ان لا ضرورة لوجود مثل هذه المادة أو الفقرة، لأنكم ان لم تقدروا على اجراء مناقصة وفقاً لقانون المحاسبة العمومية، يمكنكم عندها اعطاءها بالتراضي او وفقاً لاستدراج العروض ولها أصول وشروط قانونية. أنا مع إلغاء المادة بكاملها، وبان ترسلوا لنا قانوناً حولها لنقره.

الرئيس: يا دولة الرئيس، لا ضرورة لذلك، ارسلوا لنا قانوناً بشأنها.

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس، كل هذه الأمور لا أحبها ولكن عملياً السوق يقول ذلك والناس يعملون قصصاً خارج الدولة.

الرئيس: انكم لا تتعاطون الان؟.

بطرس حرب: لو ارسلتموها من ثلاثة أشهر لكنا اقريناها وعملنا بها. فليشرح لنا وزير المالية كيف تحصل. هل يعلم هو؟ بالتأكيد لا هل تعلم يا معالي الوزير كيف يحصل ذلك؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: دولة الرئيس، لدينا الان ثلاثة أنواع من اليانصيب، اليانصيب العادي والوتو والتيكو - تاك مجلس الوزراء اقر الآن خارج نطاق المناقصات الذهاب الى ادارة المناقصات لاجراء مناقصة لثلاثة

انواع من اليانصيب، اي مناقصة يشترك فيها كل الناس.

المعلومة التي يمكن أن نتقدم بها بمشروع منفصل او من ضمن الموازنة لن تكون اكثر مما هو موجود، ولا شيء اكثر من هذا، لأن التفاصيل الاجرائية للموضوع لا يمكن اقام مجلس النواب فيها، والذي يريد رؤية التفاصيل المكونة من ٢٠ صفحة تقريباً حول موضوع كل البنود اللازمة لهذه العملية يستطيع ذلك.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني

حسين الحسيني: يا دولة الرئيس، لا علاقة له بالموازنة جملة وتفصيلاً، الأمر الثاني هو انه «يجاز للحكومة انشاء أنواع من اليانصيب» ما هي الأنواع؟ انها قصة طويلة وعريضة، فلنعرفها، لا ضرر من جلبهم لمشروع قانون من خارج الموازنة ونحن معهم في ذلك، انما لنعرف على ماذا نصوت.

الرئيس: هناك ثلاثة اقتراحات يا زملاءنا الكرام، الاقتراح الأول بالغاء هذه المادة باعتبار انها يجب ان تأتي بقانون مستقل كما تفضل الزملاء واقتراح ثان بالابقاء على المادة مع التعديلات التالية، فبدلاً من ان تكون: «بمراسيم تصدر بناء على اقتراح وزير المالية» يقال «بمراسيم في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية» اضافة الى ما قاله الشيخ مخايل في السطر الأخير، فبدلاً من أن نقول: «يجوز للحكومة» يقال «على الحكومة».

بطرس حرب: لا، لا يا دولة الرئيس، انا أقول بالغاء الفقرة الأخيرة كلياً لأنه لا لزوم لها، الشيخ مخايل يقول «على الحكومة» وأنا أقول بالغائها نهائياً لأن لا لزوم لها.

الرئيس: هو قال هذا الشيء.

بطرس حرب: طبعاً، وأنا اضيف هذا الشيء.

الرئيس: هناك اقتراح من الشيخ مخايل يقول: «على الحكومة أن تلزم هذه الأنواع بكذا...». واقتراح اخر من الشيخ بطرس بالغاء هذا السطر وسأصوت بالتدريج، في البدء نصوت على الالغاء.

الموافقة على الغاء هذه المادة والاتيان بها بقانون خاص.

الموافقة برفع الايدي

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح

الاقتراح الذي ادلى به بصورة اصلية الشيخ مخايل، والذي يقول:

بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، وابقاء الفقرة الثانية وانما مع الالزام.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدق الاقتراح بالاكثرية

الموافقة على المادة الثامنة والستين معدلة

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والستون معدلة

تتلى المادة التاسعة والستون

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة والستون: الاجازة للحكومة تعديل تعويض النقل المؤقت اعتباراً من ٢٠٠١/١/١:

يطبق تعديل تعويض النقل المؤقت وفقاً لأحكام البند ثالثاً من المادة الثامنة من القانون رقم ٧١٧ تاريخ ١٩٩٨/١١/٥ (تحويل سلاسل رواتب الملاك الاداري العام) اعتباراً من ٢٠٠١/١/١.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة والستون

تتلى المادة السبعون

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السبعون: الاجازة لوزارة الاشغال العامة والنقل بالعمل على مداخل القرى:

يجاز لوزارة الاشغال العامة والنقل التعامل مع مداخل القرى والطرق التي تربط بين قريتين أو أكثر كما تتعامل مع الطرق المصنفة والمشابهة لها.

الرئيس: الكلمة للزميل علي الخليل

علي الخليل: دولة الرئيس، مر في المادة ٧٠ خطأ قانوني غير جائز في كلمة «المشابهة لها». فماذا تعني المشابهة لها في القانون؟ نقول «الطرق المصنفة» ونضع نقطة فقط. وهذا اقتراح مهم يا دولة الرئيس وهو الغاء كلمة «المشابهة لها» يعني ان المادة ٧٠ تقول «كما تتعامل مع الطرق المصنفة»، ونضع نقطة، ولا نقول «المشابهة لها» لأنه في القانون لا وجود «لكلمة المشابهة لها» بل لكلمة «المصنفة».

الرئيس: دعها كما هي

الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السبعون.

تتلى المادة الواحدة والسبعون

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الواحدة والسبعون: تمديد الاعفاء من الكشف الميكانيكي:

يمدد العمل بالمادة التاسعة عشرة من القانون رقم ١٠٧ تاريخ ٢٣/٧/١٩٩٩ (قانون موازنة ١٩٩٩) حتى ٣١/١٢/٢٠٠١.

الرئيس: الكلمة للزميل عدنان عرقجي.

عدنان عرقجي: وللمرة الأخيرة لأنه أصبح عندنا خردة تمشي على الطريق وليس سيارات.

الرئيس: ما هذا؟

عدنان عرقجي: ما يعود للميكانيك، لا يجوز وللمرة الأخيرة يا دولة الرئيس لأننا نرى كل يوم حوادث سير تحصل والسيارات غير صالحة للسير، لا يجوز أن نترك آلات الموت تسير على الشوارع دون أية رقابة.

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب

بطرس حرب: بالحقيقة ان الزميل عدنان عرقجي قد تكلم ولكن انا مع الغاء هذه المادة، ودعني اقول لماذا انا مع الغائها، نحن نشك في مشكلة المازوت اليس كذلك. لو أنه يحصل كشف ميكانيكي سنوي، أكان حصل هذا الشيء؟ انا مع الغائها نهائياً يا دولة الرئيس.

الرئيس: يا دولة الرئيس، فعلاً لماذا ستمدد هذه القصة؟

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، بالحقيقة، كان من المفروض ان تنتهي هذه في العام ١٩٩٨ وان كنتم تذكرون وان لم تخني الذاكرة انا في موازنة ١٩٩٧ كنا قد قلنا اننا سنوقف عملية الميكانيك واعطينا في القانون نفسه امكانية لوزارة الداخلية لاجراء مناقصة كي يتم هذا الأمر اسوة بما يحصل بكل دول العالم بواسطة القطاع الخاص. ويستوفى الرسم الميكانيكي بشكل مباشر بواسطة المصارف.

وهذا الشيء لم يحصل لا في سنة ١٩٩٨ ولا في سنة ١٩٩٩ ولا في ال ٢٠٠٠ واصبحنا الان في منتصف عام ٢٠٠١، وضع الوزير الجديد دفاتر الشروط واصبحت جاهزة وستطرح بمناقصة قريباً خلال الأشهر القادمة، لذلك فاننا نتوقع في نهاية العام الحالي ان تكون قد لظمت للقطاع

الخاص حتى يقوم بعملية الكشف كما يحصل بكل دول العالم المتقدم بخصوص الكشف على ميكانيك السيارات.

فلهذا الموضوع، نطلب يا دولة الرئيس لغاية ١٢/٣١ / اي لسته أشهر

الرئيس: الكلمة للزميل اكرم شهيب

اكرم شهيب:

دولة الرئيس، في هذه المادة، في التمديد يعني اننا نلغي الرقابة كلياً، بالحقيقة يمكن أن المشكلة التي واجهتنا في موضوع المازوت من عدة أيام على باب المجلس والحالة التي وصلت اليها البلاد أكان من ناحية التلوث أو من ناحية انغماس عدد كبير من السائقين بمشكلة ستصبح اجتماعية انسانية بيئية في البلاد نتيجة انعدام الرقابة التي هي الأساس لعملية ضبط حركة السير والاليات في البلاد، ما حصل معنا هو كالجاي العثماني، نأخذ اموالاً بواسطة البنوك أو المصارف ولا نقدم في نفس الوقت لهذا المواطن شيئاً من الرقابة، غير عملية خطورة موضوع السيارات التي تدخل الى البلد والتي «تلحم» هنا وتصبح سيارات تسير على البنزين او على غيره ودون ارقام لأن الرقابة معدومة، وبالتالي اذا بقيت الجدية ضعيفة في هذا الموضوع فبرأيي لن يمكننا الوصول الى موضوع السيطرة على المازوت في البلد. وهذا امر دقيق جداً ومن يحضر دفتر شروط لسته اشهر يمكن أن يعمل في اسبوع أو اسبوعين، المهم ان نصل الى رقابة فاعلة.

حتى الشركات الخاصة اذا كانت ستحصل تخصصية فيها، فكيف هي مواصفاتها؟ وهل صحيح ان هناك جدية في دراستها؟ لغاية الان وفي كل الاجتماعات التي نعقدها مع الوزراء المعنيين لسنا نرى جدية في هذا الموضوع، نأمل الا يحصل التمديد، واذا حصل واقرينا التمديد بقانون فمعنى ذلك اننا نضر بواقع سيستمر.

الرئيس: لماذا؟ وما علاقة التمديد بهذا الموضوع، برأينا لماذا ستحصل مثل هذه القصة؟

الكلمة للزميل عبدالله قصير

عبدالله قصير: دولة الرئيس، أعتقد أن هذا الموضوع ينشئ الكثير من المشكلات بسبب انعدام الرقابة في موضوع المازوت والسيارات التي تعمل به، لو حصلت رقابة من البداية من أن هناك محركات تركب على السيارات الصغيرة، والتي هي ممنوعة اصلاً في القانون.

كان بالامكان السيطرة على هذا الموضوع في بدايته بأسهل الطرق، أهملت المسألة لشيء أو ثلاثة فارتفع عدد السيارات حتى أصبح ٤٠ الف سيارة وأردنا عندها أن نعالجها بهذه الطريقة التي عولجت بها والتي ادت الى انعكاسات اجتماعية كبيرة.

على هذا الأساس برأينا ان موضوع الرقابة هو موضوع أساسي، ويجب ان يعود مشروع الكشف

على السيارات بأسرع وقت ممكن، ولي ملاحظة صغيرة على هذه المسألة وهي أي اقتراح على الحكومة درس موضوع المازوت Light الأبيض الذي يستخدم في أوروبا والذي من الممكن ان يكون مدخلاً لحل المشكلة البيئية في البلد وبنفس الوقت حل المشكلة الاجتماعية التي تنشأ من جراء تركيب محركات المازوت على السيارات.

الرئيس: الكلمة للزميلة نائلة معوض

نائلة معوض: دولة الرئيس، لو لم يكن عندنا جلسات مناقشة حول القوانين لما كنا قد أخذنا وقتاً في دراسة الموازنة لأنه بالفعل موضوع أساسي نوقش بطريقة سطحية جداً في اللجان المشتركة وفي المجلس. بالفعل عندما نتكلم بموضوع الرقابة وبالموضوع البيئي الذي تكلم عنه الزميل أكرم شهاب نرى أنه موضوع أساسي لأجل صحة المواطنين من حيث الأمراض الناتجة عن التلوث ومن حيث حوادث السير التي تتكاثر في البلد من جراء وجود سيارات قديمة لا تتنظم في السير وتتسبب بحوادث سير مروعة. نعود اليوم ونمدد لعدم الرقابة على المواطنين، اعتقد بأنه موضوع صعب جداً.

دولة الرئيس، هناك مواضيع أساسية تدخل في الموازنة لم نتمكن من مناقشتها جدياً في المجلس. لذلك اريد بالحقيقة أن أطلب يا دولة الرئيس بما ان هناك دورة استثنائية بأن ندرس هذه المواضيع بعمق، فليس معقولاً ان نأتي ونقول بأننا سنخصص الميكانيك ومع ذلك فأنا معها يا دولة الرئيس، انما عندما نجهزها نقول عندها للمواطنين بأن الموضوع قد هيء لكم، انما أن نترك في هذا الوقت الفوضى والتلوث على ما هو عليه بالاضافة الى استعمال أسوأ انواع البنزين والمازوت في البلد، واقدم أنواع السيارات، ومع ذلك ليس لنا حق الرقابة، فاني أظن أنه من الصعوبة ان نوافق على اقتراح كهذا، وشكراً.

الرئيس:

أنا سأقف معك يا سيدة نائلة حتى لو وقفت ضد نفسك، وبالعكس فاني سأوجه شكري للجنة المالية رئيساً وأعضاء وأنت منهم لأجل الجهد الذي قدموه لأن الحكومة السابقة كما تعرفين أرسلت هذه الموازنة مع أنها تأخرت في إرسالها ولم تقدمها ضمن المهلة المطلوبة، ثم أتت الحكومة الحالية واستعادت الموازنة ثم أرسلتها مجدداً، ونحن عملنا فيها ليلاً ونهاراً. في جميع الحالات وبالحقيقة انه كلما يحصل تأخير يتسبب ذلك بضرر على البلاد، وفهمت الآن من معالي وزير الاقتصاد بأن هناك أناساً دفعوا رسوم الميكانيك وآخرين لم يدفعوا وسيؤدي ذلك الى اشكالية يجب ان نسجل يا دولة الرئيس أن هذا الموضوع، فعلاً سيكون للمرة الأخيرة، لأن معالي وزير الاقتصاد قد قال لي ان بعض الذين دفعوا حاولوا ان يستعيدوا مالهم وتحصل اشكاليات من جراء ذلك، دفعوا لستة اشهر لأنه بقيت ستة اشهر لغاية الآن.

الرئيس: الكلمة للزميل محمد فنيش

محمد فنيش: طبعاً اني اتوافق مع الزملاء النواب حول وجود مشكلة رقابة في البلد خصوصاً في موضوع السيارات. هذه المادة تتناول أمرين، الأمر الأول: موضوع المعاينة الميكانيكية وموضوع رسم الميكانيك عبر المصارف.

إذا اردنا الغاء المادة فمعنى ذلك بأننا لن نسمح للمواطن بدفع رسم الميكانيك عبر المصرف وهذه مشكلة لخزينة الدولة.

والأمر الثاني وهو عودة المعاينة الميكانيكية ولو نظرياً لدوائر الميكانيك، نحن نعلم ان دوائر الميكانيك ليست جاهزة فنفتح بذلك باباً جديداً للفساد الاداري ولمعانة المواطنين فهذا أمر طبيعي بأن نجدد، ويجب ان تلتزم الحكومة بان يكون هذا التجديد هو التجديد والأخير.

الرئيس: الكلمة للزميل وليد عيدو

وليد عيدو: دولة الرئيس، لو قلنا أننا سنلغي الآن كل هذه المادة ولا نعمل بستة اشهر اضافية فنكون بذلك على حق لأنه كان يجب ألا تحصل اساساً على اعتبار انها ربما قد ساعدت قليلاً في التحصيل انما أدت الى أذى كبير في موضوع البيئة.

لقد بحث هذا الموضوع يا دولة الرئيس في لجنة الادارة والعدل وكنا نبحث في موضوع التأمين الإلزامي على السيارات وتقول وزارة الداخلية أنها غير جاهزة الان لاجراء الكشف الميكانيكي وهي تحتاج لمهلة كي تتجهز بشرياً.

الرئيس: سوف نسجل ذلك في المحضر وللمرة الأخيرة

الكلمة للزميل انطوان حداد

انطوان حداد: دولة الرئيس، بالنسبة لهذه المعاينة الميكانيكية، الرسوم التي تستوفي هي لأجل هذه المعاينة، وهي لسلامة المواطنين. والمعاينة ضرورية وهي أسوة بشهادة صحية لانسان تريد توظيفه، اذا كانت السيارة اليوم غير مستوفية للشروط أكانت بيئياً أو بالنسبة لحوادث السير أو لكل شيء فهي تتسبب في ذلك الآن ثم كانت تسمح بالخلل الذي حصل بالنسبة لسيارات المازوت وهذا شيء طبيعي، وليس فقط معاينة ميكانيكية سنوية، بل يجب استمرار الرقابة على السيارات على الأرض ايضاً، ومن يتبين أنها غير مستوفية للشروط فلتتوقف، ثم يجب ادخال الزيادة على ذلك يا دولة الرئيس بالحصول على شهادة تأمين كي يأخذوا بالمعاينة الميكانيكية، التأمين الزامي لكل السيارات.

الرئيس: يسجل في المحضر للمرة الأخيرة

الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الواحدة والسبعون

تتلى المادة الثانية والسبعون

المادة الثانية والسبعون: الرسم المستوفى لقاء استعمال صالونات الشرف من قبل الشركات الوطنية المرخص لها بتقديم خدمات أرضية للطائرات وللشركات التي تؤمن نقل عارض في مطار بيروت الدولي .

يستوفى رسم لقاء استعمال صالونات الشرف من قبل الشركات الوطنية المرخص لها بتقديم خدمات أرضية للطائرات وللشركات التي تؤمن نقل عارض (تاكسي) في مطار بيروت الدولي لاستقبال وتوديع كبار الشخصيات ورجال الأعمال وذلك بمعدل / ٥٠٠,٠٠٠ ل / ليرة لبنانية عن كل ساعة أو كسرهما.

تحدد شروط استعمال صالون الشرف للغاية المحددة أعلاه بقرار يصدر عن وزير الأشغال العامة والنقل وآلية استيفاء الرسم بقرار يصدر عن وزير المالية .

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال نجيب ميقاتي

وزير الأشغال العامة: هناك تعديل في المادة يا دولة الرئيس تعديل في آخر الفقرة التي تقول: «تحدد شروط استعمال صالون الشرف للغاية المحددة أعلاه وآلية استيفاء الرسم بقرار يصدر عن وزير الأشغال العامة والنقل» .

والتعديل هو:

«آلية استيفاء الرسم بقرار يصدر عن وزير المالية» .

أعني طريقة استيفاء الرسم .

الرئيس: هل من مانع؟

وزير المالية: لا

الرئيس: هناك تصحيح في السطر الثالث: «رجال الأعمال» «وليس رجال العمال» .

الموافقة برفع الايدي مع التعديل

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية والسبعون معدلة

تتلى المادة الثالثة والسبعون

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة والسبعون: اخضاع حسابات المؤسسات العام وحسابات المؤسسات والمرافق التابعة للدولة لنظام التدقيق الداخلي وللتدقيق المستقل من قبل مكاتب التدقيق والمحاسبة.

١ - اضافة لرقابة وزارة المالية ولرقابة ديوان المحاسبة المنصوص عنهما في القوانين والأنظمة المرعية الاجراء، تخضع حسابات المؤسسات العامة، وحسابات المؤسسات والمرافق التابعة للدولة، والتي تتمتع باستقلال مالي وإداري، لنظام التدقيق الداخلي ولتدقيق مستقل من قبل مكتب تدقيق ومحاسبة معتمد.

٢ - أ - يعين المدقق الداخلي بقرار مشترك من وزير المالية ووزير الوصاية بصفة تعاقدية لمدة سنة قابلة للتجديد وذلك بنتيجة استدراج عروض تجريه المؤسسة أو المرفق المعني ويحصر حق الاشتراك فيه بخبراء المحاسبة الذين تتوفر فيهم المعايير والمواصفات المحددة من قبل وزارة المالية.

ب - كما يعين مكتب التدقيق والمحاسبة المعتمد بقرار مشترك من وزير المالية ووزير الوصاية، بموجب عقد لمدة سنة قابلة للتجديد، وذلك بنتيجة استدراج عروض يحصر حق الاشتراك فيه بمكاتب التدقيق والمحاسبة الذين تتوفر فيهم المعايير والمواصفات المحددة من قبل وزارة المالية.

٣ - تحدد المعايير والمواصفات الواجب توفرها في كل من المدقق الداخلي ومكتب التدقيق والمحاسبة بقرار من وزير المالية، وتراعى في تحديد هذه المعايير والمواصفات بالنسبة الى:

أ - المدقق الداخلي:

- الشهادة العلمية

- الخبرة العملية

ب - مكتب التدقيق والمحاسبة:

- عدد العاملين من مدققي حسابات وخبراء محاسبة

- شهاداتهم العلمية

- خبراتهم العملية - مدتها وأسماء المكاتب التي تمت فيها

- عدد الشركات والمؤسسات التي سبق للمكتب أن قام بتدقيق حساباتها ورقم أعمال كل منها.

٤ - يمارس مكتب التدقيق والمحاسبة مهامه وفقاً لأصول التدقيق والمراجعة المتعارف عليها والمعتمدة في تدقيق حسابات مؤسسات القطاع الخاص.

ويمارس المدقق الداخلي مهامه وفقاً لأصول التدقيق الداخلي الذي يشتمل بصورة خاصة على اجراءات الرقابة الداخلية المعتمدة في المؤسسة أو المرفق.

٥ - ترفع تقارير المدقق الداخلي الى وزيرى المالية والوصاية والى مجلس ادارة المؤسسة أو المرفق المعني، وترفع تقارير مكتب التدقيق والمحاسبة الى كل من وزير المالية ووزير الوصاية وترسل نسخ عنها الى كل من التفتيش المركزي وديوان المحاسبة، بالنسبة للمؤسسات العامة والمرافق الخاضعة لرقابتهما والى مجلس ادارة المؤسسة المعنية أو المرفق المعني، والى لجنة الرقابة السنوية على المؤسسات العامة في ديوان المحاسبة بالنسبة للمؤسسات العامة الخاضعة لرقابتها، كما ترسل نسخة منها الى رئاسة المجلس النيابي.

٦ - بالاضافة الى تقرير المراقب المالي، بالنسبة للمؤسسات العامة الخاضعة لرقابته، يمكن أن تعتمد تقارير مكتب التدقيق والمحاسبة لبيان الأوضاع المالية والنتائج الاقتصادية لأعمال المؤسسة العامة أو المرفق خلال السنة التي يشملها التقرير.

وأما تقارير المدقق الداخلي فتشمل الملاحظات المتعلقة باجراءات الرقابة الداخلية ونظام الضبط الداخلي والمخالفات الحاصلة مع اقتراح اجراءات التصحيح الواجب اعتمادها.

٧ - تتحمل المؤسسة أو المرفق المعني النفقات المتوجبة لكل من المدقق الداخلي ومكتب التدقيق والمحاسبة المعتمدين لتدقيق حساباته.

٨ - تحدد دقائق تطبيق هذه المادة، عند الاقتضاء، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة المالية والوصاية.

الرئيس:

الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: على حد علمي انه كان مطلوباً اخضاع المؤسسات والمجالس غير الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة للرقابة. فلا اعرف ما اذا كان هذا النص والذي هو اولاً لا علاقة له بقانون الموازنة.

كان المطلوب اخضاع المؤسسات والمجالس غير الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة، نأتي لنخضع كل هذه المؤسسات للرقابة بنظام معين لا علاقة له لا بقانون الموازنة ولا بشيء آخر، انه نظام قائم بذاته، وانا لست ضده.

انما اريد ان اسال، هل ذلك يعني اننا استعصنا عن المطالبة باخضاع المجالس والمؤسسات للرقابة المسبقة في شيء كهذا؟ هذا سؤال.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: الحقيقة ان موقف الحكومة في هذا الأمر هو واضح والقانون ايضاً واضح والنص واضح اضافة الى رقابة وزارة المالية ورقابة ديوان المحاسبة، فاننا نضيف عليهم مراقبة داخلية وخارجية، وذلك فيه مزيد من الرقابة ويعطي الصورة الحقيقية عن أوضاع كل مؤسسة من المؤسسات.

أما بالنسبة للموضوع الثاني وهو الرقابة المؤخرة، لقد قدمنا لها مشروع قانون وهو موجود في

اللجان، وطالبنا فيه بان تكون كل الرقابات ورقابة ديوان المحاسبة مؤخرة كما يحصل في جميع دول العالم وهذا الموضوع قيد الدرس .

حسين الحسيني: اذا اصبح ذلك واضحاً يعني انها كبديل . . .

رئيس الحكومة: لا، لا، لا علاقة لهذه بتلك، اذا اقرت الهيئة العامة القانون الذي ارسلناه تكون هذه قد بقيت واصبحت كلها مؤخرة، أما اذا لم تقره فستبقى الأمور على ما هي عليه .

حسين الحسيني: يعني على كل حال اذا قمنا بالغاء كل مؤسسة تزعجنا . . .

رئيس الحكومة: ابدأ، أننا لا نسعى ولا نلغي يا دولة الرئيس بل نقول ان تجارب العالم كلها تسير .

الرئيس: الكلمة للزميل أنور الخليل

أنور الخليل: دولة الرئيس، هذا الموضوع مهم من حيث ان المؤسسات العامة والهيئات الواردة في هذه المادة، تشكل حملاً ثقيلاً جداً على الخزينة العامة لا يخضع الى تدقيق صحيح شامل، من هنا كان تصور لجنة المال والموازنة بغض النظر عما يوجد هنالك من اجراءات تكون ضمن القانون، اضافة الى كل ذلك، ضرورة ايجاد مدقق خارجي في المؤسسات، لأننا اذا اطلعنا فقط يا دولة الرئيس، وأعتقد ان دولة الرئيس الحسيني سأل أمس عن حجم المبالغ من السلفات الموجود لدى هذه المؤسسات والمجالس والهيئات، اذا اطلعنا على هذا الرقم بحد ذاته، نجد أنه شيء مخيف جداً ولا يخضع للتدقيق على الاطلاق من قبل هيئة خاصة تدقق بهذه الأمور فصلاً فصلاً، وفاتورة فاتورة .

اعتقد ان هذا مهم جداً يا دولة الرئيس لوضع نوع من الضبط في هذه الهيئة .

الرئيس: الموافقة على المادة الثالثة والسبعين برفع الايدي .

- أكثرية -

صدقت المادة الثالثة والسبعون

الرئيس: الكلمة للزميل بطرس حرب

بطرس حرب: دولة الرئيس، يحصل تبليغ في التقارير والمخالفات لرئاسة المجلس، حسب النص الفقرة «٥» من المادة التي صدقناها في المخالفات لرئاسة المجلس، هذا موجود في آخر كلمة من المادة التي صدقناها، الذي اتناه من الرئاسة الكريمة ان تودع النواب نسخة عن هذه المخالفات، بدون ان نضيفها على النص .

الرئيس: ولم لا، حاضر .

نقولاً فتوش : دولة الرئيس ، للتصحيح فقط ، هل تقول الفقرة «٨» تحدد دقائق تطبيق هذه المادة عند الاقتضاء بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزراء المالية والصيانة ، اعتقد ان الأسلم في النص ان يكون «بناء على اقتراح وزير المالية والوزير المختص» لأنه لا يوجد وصاية في كل شيء» .

الرئيس : هذا صحيح ، تصحح العبارة وزير المالية والوزير المختص .

أنور الخليل : دولة الرئيس ، في الفقرة «٥» التي تكلم عنها الشيخ بطرس موجود انه يجب ان يرفع نسخة عن هذا التقرير الى رئاسة المجلس النيابي .

الرئيس : «بدي أعطيها للنواب» .

تتلى المادة الرابعة والسبعون

تليت المادة الآتي نصها : الخ . . .

الرئيس : صدقت المادة الرابعة والسبعون

تتلى المادة الخامسة والسبعون

تليت المادة الآتي نصها :

المادة الخامسة والسبعون :

«يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية»

الرئيس : الموافقة برفع الايدي

- اكثرية -

الرئيس : صدقت المادة الخامسة والسبعون .

الزملاء الكرام ، دليلاً على الحرص الشديد من السادة النواب على كل المناطق بدون استثناء ، لاسيما «والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه» ان الحرمان اصبح عاماً بدءاً من العاصمة وانتهاءً ببعلبك والهرمل عكار والجبل الى كل المناطق ، حتى لا ننسى اي منطقة من المناطق ، لذلك يهمني وبعد جلسات لي مع دولة رئيس الحكومة ، ان اعلم المجلس النيابي الكريم ، وطبعاً رئيس الحكومة موجود ان الحكومة بصدد انجاز برنامج انمائي متوازن وهذا هو الشيء الذي ينسجم مع الدستور كما نعرف . الحكومة بصدد انجاز هذا البرنامج الذي يشمل كل المناطق اللبنانية ، وتتعهد الحكومة بأن يرد هذا البرنامج وكل المشاريع الانمائية في مهلة اقصاها آخر تشرين الأول ، علماً ان ذلك يمكن أن يأتي مع الموازنة ، وعادة الموازنة يفترض ان تأتي الى

المجلس قبل ١٥ تشرين الأول.

هذا بالطبع بدءاً من المشاريع التي تتعلق بما قدمه نواب بعلمك - الهرمل الى مشاريع اخرى تحتاجها المناطق المختلفة بدون استثناء التي اطلعنا جميعنا على نسخ منها بالأمس. والحكومة وبمجرد ان يدلي النواب بملاحظاتهم على البرنامج ستبدأ بالتنفيذ المباشر، وطبعاً هذا خارج مال الموازنة، حيث لا امكانية من ضمن هذا المال لاسيما وان هناك قروضاً موجودة الآن والتي هي حوالي مليار وثمان مئة مليون دولار اذا لم اكن مخطئاً يوجد يا أخوان مبالغ تتجاوز الـ ٧٠٠ مليون دولار وهي ليست مخصصة لمشاريع معينة وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الأموال للبدء بكل هذه المشاريع والتي لا يرغبها النواب لأنفسهم ولكن لأهلهم جميعاً، اتنى ان يكون هذا الأمر واضحاً، وحتى لا يظهر ان هناك نية بان يقام مشروع في منطقة ولا يكون هناك مشروع في منطقة اخرى لا احد لديه من المجلس النيابي مثل هذه النية.

الكلمة لدولة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: شكراً يا دولة الرئيس، طبعاً الكلام الذي تفضلت به جاء نتيجة مناقشة معك ومع بعض الأخوان الزملاء، وأنا هنا احب ان اشرح بعض الأمور الغامضة في هذا الموضوع. نحن ومنذ اليوم الذي جئنا فيه الى الحكومة حاولنا ان نجميع ما يوجد لدينا من مشاريع ومن اموال ومن بروتوكولات ومن اتفاقيات موقعة ان كان منذ وجودنا سابقاً في الحكومة او خلال السنوات ٩٩ و ٢٠٠٠ فوجدنا صعوبة كبيرة بسبب الأوضاع الادارية التي كانت سائدة في مجلس الانماء والاعمار نتيجة كل الأمور التي حصلت خلال دمج المجالس وعدم دمجها وادخالها وعدم ادخالها. وقد طرح هذا الموضوع في بداية الحكومة السابقة وما حصل عملياً ان الكثيرين من الموظفين تركوا او سافروا ولم يعين مكانهم وبالتالي اخذ الأمر معنا الكثير من الوقت لتجميع المعلومات والتعليمات موجودة لدى مجلس الانماء والاعمار، ويوجد موظفون من رئاسة الحكومة لمتابعة الأمر، ونحن بصدد اعداد برنامج انمائي، وقد تكلمنا امس وأول من أمس عن الخطة الانمائية التي قال دولة الرئيس الحسيني بانني تكلمت اثناء عرضها بشيء ثم بعد ذلك نسيت الموضوع، انا لم انس. وانا أعرف ما هي الخطة التي كانت موضوعة قبل ذلك. وهي غير قابلة للتنفيذ والدليل انه خلال سنتين من عمر الحكومة السابقة لم ينفذ منها شيء، وبالتالي نحن نعيد النظر بهذا الأمر ونعد برنامجاً انمائياً مستنداً الى وقائع وارقام ومشاريع محددة واضحة تماماً تشمل جميع المناطق اللبنانية بما فيها، وفي اولها المناطق المحررة ومنطقة بعلمك الهرمل وعكار وكل المناطق بدون استثناء، وأحب هنا أن أعيد الذي قلته قبل قليل. بيروت لا تحصل على مبالغ لا من البروتوكولات ولا من الموازنة بحد ذاتها، وفي البرنامج الذي سنقدمه لكم كل المناطق

اللبنانية التي بحاجة الى الانماء، ستأخذ نصيبها، وفي بيروت لدينا مشكلة كبيرة في المدارس، وايضاً هذا غير ملحوظ سابقاً.

على كل نحن سنتقدم بهذا البرنامج، وكنا نود ان نقدم ذلك مع الموازنة، ولم نتمكن من ذلك، لأن الأوراق والمستندات اللازمة لم نستطع الحصول عليها بسبب الأمور الادارية، ان شاء الله نقدم مع الموازنة القادمة او بعد تقديمها ببضعة اسابيع على أبعد حد.

من جهة ثانية يا دولة الرئيس، لقد ذكرت في المرة الماضية ونحن ناقش انه لم يستجب احد من الادارات لموضوع الفائض من الموظفين، وان المدة انتهت، احب هنا ان اؤكد لك وأؤكد للمجلس النيابي، لانه لا يجوز ان تمر ملاحظة بهذه الأهمية بدون ان توضحها الحكومة، احب ان اوضح باننا ارسلنا مذكرة وطلبنا من جميع الادارات ان يعطونا عدد الفائضين من موظفيهم من أجل دراسة ملفاتهم واعادة توزيعهم حسب الحاجة في الوزارات والادارات وسوى ذلك. ومن المفروض ان المدة انتهت في السادس من هذا الشهر وقد اتانا حوالي ٨٠٪ من المعلومات من الادارات، وهناك بعض الادارات لغاية الان لم ترسل، وقد أرسلنا كتاباً من رئاسة الحكومة الى التفتيش المركزي ليرسل تقريراً في مدة اقصاها ١٢/٦/٢٠٠١، اي اليوم، حول الادارات او المسؤولين في الادارة الذين لم يتقدموا استجابة للخطاب الأول وأي شخص لم يتقدم سيأخذ التفتيش المركزي الاجراءات اللازمة بحقه لأنه لم يستجب للتعليمات الصادرة عن رئاسة الحكومة، اردت ان اوضح هذا الأمر وشكراً.

الرئيس:

الكلمة للرئيس حسين الحسيني

حسين الحسيني: دولة الرئيس، نريد أن نقرأ من كتاب واحد، نحن لا نقرأ في كتاب واحد، تكلمنا في وثيقة الوفاق الوطني عن الانماء المتوازن وشرحناها ايضاً في الفقرة «٥» من اللامركزية الادارية وانا لا اخفض ابداً من قيمة مشروع اللامركزية الادارية عن خطة التنمية ايضاً.

يقول هذا المشروع: «اعتماد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، بالأمس عندما سألنا رئيس الحكومة قال هذه خطة سابقة، مجموعة اوراق جمعت وأطلق عليها اسم خطة بدليل انهم ولمدة سنتين ونصف السنة لم ينفذوا الخطة. ايضاً لهذه المسألة، اعود الى مسألة دستورية هي في صلب عملنا، أقول لكم الحكم استمرار. خطة التنمية الشاملة اقترتها الحكومة السابقة قبل ثلاثة اشهر من نهاية مدتها، هذا القرار صدر عن مجلس الوزراء وكان يفترض ان يحال هذا القرار بمشاريع قوانين برامج الى مجلس النواب لناقش ذلك في مجلس النواب، فما الذي حدث؟ ما حدث ان الحكومة الحاضرة تنكرت لما أقرته الحكومة السابقة، لا مانع لدي، عندها وجهة نظر، ولكن يوجد اصول تأخذ الحكومة قرار

تقول فيه ان هذه الخطة، خطة التنمية التي وضعتها الحكومة السابقة غير صالحة.

الان يأتي رئيس الحكومة ليعدنا ببرنامج وهذا فيه فرق كبير، هناك فرق كبير بين برنامج انمائي وبين خطة تنمية.

هناك خطة تنمية خمسية شاملة وكل منطقة من مناطق لبنان يجب ان تعرف مكانها من هذه القصة، هل هي جزء من ارض لبنان وهل أهلها جزء من أهله ام لا؟ هذا السؤال هو الذي يشغل الناس، لذلك اتمنى، ولست بموقف احتجاجي على هذا المخرج، انا مع هذا المخرج ولكن ليكن هذا المخرج له مضمونه اذا وعد رئيس الحكومة بخطة التنمية المطلوبة، اقول نحن ومنذ العام ١٩٩٤ نسمع ان لدينا خطة ولغاية الآن، لا خطة ولا خطط. نحن ومن موقع ايجابي مع الحكومة لسنا في الموقف السلبي ونحن حاضرون للتسهيل وندرك صعوبة الوضع الاقتصادي والمالي والمعيشي الذي تمر به الحكومة، ونحن حاضرون للمساهمة في أي حل ولكن على الأقل لا يستهتر بعقلنا، لأن فتوى الامام الشافعي تقول ومن يستقيم الظل والعود «أعوج»، اذا بقي العود «أعوج» سيبقى الظل «أعوج» ايضاً وشكراً.

الرئيس:

لا لا، لن افتح النقاش، لقد سمعت ٧١ متكلماً وزميلاً، يا دولة الرئيس، الخطة الانمائية للانماء المتوازن اتفق معك انها تحتاج الى سنوات وسنوات لتنفيذها، وانا أبحث عن التنفيذ ونحن نتكلم الان نتيجة المطالب الملحة التي تقدمت بهذا الأمر، أقول نحن نريد برنامجاً جزء من الخطة يصب في هذا المصب، ويكون على النار بشكل يمكننا من البدء بالتنفيذ بدءاً من تشرين بإذن الله، انا أساعد على هذا الموضوع ولا أنجز فقط مخرجاً لفظياً، أحاول ان أخرج بحل عملي يحقق جزءاً من المشاريع التي لا بد أن تكون ضمن خطة مع العلم ان المطلوب هو الخطة الشاملة التي تفضلت بها، الكلمة للزميل عمار الموسوي.

عمار الموسوي: اولاً يا دولة الرئيس، الذي سمعناه من دولتك ومن دولة رئيس الحكومة نأخذه كالتزام ونثق بقطعية وإمكانية البدء في تنفيذه في المواعيد التي ذكرت ويهمننا أن نؤكد بالمناسبة اننا نحن نواب بعلبك الهرمل كنا في صدد حركة مطلبية انمائية وليست لنا اهدافاً ولا غايات اخرى، كي لا يفسر أحد الأمور ويأخذها باتجاهات اخرى، ويهمننا ايضاً بالتأكيد على مسألة وهي اننا بقدر ما نشعر بمعاناة أهلنا في بعلبك الهرمل ايضاً نشعر بمعاناة كل أهلنا في سائر المناطق من عكار - الضنية الشمال الى الجبل الى بيروت الى أي منطقة والجنوب طبعاً، والجنوب في المقدمة، الحرمان ليس له هوية طائفية او مناطقية لذلك نحن نؤكد على اهمية هذا البرنامج الذي تفضلت به وتفضل به دولة رئيس الحكومة وعلى أهمية الاسراع في تنفيذه في الوقت المحدد من خلال الامكانيات المتوفرة في مجلس الانماء والاعمار وأعود وأؤكد مرة ثانية تأكيداً على الشيء الذي تفضلت به يا

دولة الرئيس، ان مطالبنا لها طبيعة انمائية وطنية وليست طبيعة سياسية فردية أو تحدثنا عن طرقا وتحدثنا عن مشاريع مياه اعتقد انه ليس بعلبك الهرمل لوحدها تستفيد منها وانما يستفيد منها كل البقاع لان خزن مياه الامطار يساعد في الحفاظ على الثروة المائية في لبنان ككل .

الرئيس : الكلمة للزميل بطرس حرب

بطرس حرب : دولة الرئيس، طبعاً نحن نشكر الحكومة على تبنيها مطلب وضع خطة ولكن اريد ان أسجل شيئاً ليس لأننا لا نهتد بالسلبية تأتي الخطة غداً لتعطي المناطق المعروف أنها أكثر حرماناً في لبنان. هذه الخطة نتمنى ان تنصف جميع المناطق وفي مقدمتها الشمال لأن الشمال ثبت من دراسة أجرتها الدولة اللبنانية انه اكثر المناطق حرماناً وأمل من الحكومة الكريمة أن تعطينا حصتنا من ذلك .

الرئيس : لذلك انا قلت بدءاً بعلبك الهرمل وعكار . وليس معنى ذلك انني استشي بيروت وجبل لبنان او اي منطقة .

صالح الخير : انا اثناء المناقشة سألت سؤالاً يتعلق بموضوع الأوتوستراد العربي، هذا الأوتوستراد بدأ من صور ووصل الى مدينة طرابلس ثم وصعوداً باتجاه سفح الجبل . البارحة رأينا الجسور مشيدة وهي من أعلى الجسور في العالم رايناها في ظهر البعير، سؤالي : المشاريع الانشائية بدأت بدراسة الأوتوستراد العربي من طرابلس حتى الحدود السورية منذ خمس سنوات ثم توقف . اليوم لدي معلومات بصرف النظر عن الموضوع .

بحضور معالي وزير الأشغال ودولة رئيس الحكومة أقول منذ خمس سنوات هناك مشروع ضم وفرز من طرابلس حتى الحدود السورية فتعطلت مصالح الناس ولم يعد بمقدورهم البيع والشراء والبناء، فاذا كان اوتوستراد طرابلس - الحدود السورية لن ينفذ كطريق دولي فليصدر مرسوم بالغائه، أريد جواباً على هذا الموضوع .

الرئيس : نتقل الى الموازنات الملحقه . الخ . . .

الرئيس : صدق

قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لها ٢٠٠١ مطروح للتصويت بالمناداة بالاسماء

- نودي السادة النواب باسمائهم -

- أكثرية -

الرئيس : صدق القانون بأكثرية ٨٢ صوتاً ومعارضة سبعة نواب وامتناع خمسة نواب عن التصويت . وكل موازنة وأنتم بخير .

- القانون بصيغته النهائية -

هناك اقتراح قانون معجل مكرر بمادة وحيدة يرمي الى تصحيح خطأ مادي واقع في القانون رقم ٢٣١/٢٠٠٠ وتمديد مفعوله .

تتلى المادة الوحيدة

- تليت المادة -

الرئيس: الموافقة على الاستعجال المكرر برفع الايدي

- اجماع -

الرئيس: اعطي الاقتراح صفة الاستعجال المكرر

الموافقة على المادة الوحيدة كما تليت

- اجماع -

الرئيس: صدقت المادة المادة الوحيدة

القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالاسماء النواب باسمائهم

- اجماع -

الرئيس: صدق القانون بالاجماع

يتلى ملخص محضر الجلسة(*)

تلي الملخص الاتي نصه:

افتتح دولة الرئيس الجلسة التي استهلّت بتلاوة اسماء النواب المتغيين بعذر ثم بتلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية .

بعد ذلك استأنف السادة النواب مداخلاتهم في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام

٢٠٠١ وبعد انتهاء المداخلات رد معالي وزير المالية ودولة رئيس الحكومة على مجمل ما ورد في مداخلات السادة

النواب . وانتقل المجلس بعد ذلك الى مناقشة جدول الاعمال فأقر ما يأتي:

(*) ومما هو جدير بالذكر ان درس ومناقشة مشروع قانون موازنة عام ٢٠٠١ . استغرق نحو عشر جلسات ما بين قبل الظهر وبعده، استنفذت أكثر من تسع وثلاثين ساعة، تكلم فيها خمس وسبعون نائباً عدا عن دولة الرئيس نبيه بري ودولة الرئيس رفيق الحريري والنواب الذين ناقشوا مشروع مواد قانون الموازنة . وتعتبر مناقشة هذه الموازنة هي الأطول في تاريخ موازنات الدولة اللبنانية من حيث عدد الأيام والساعات وعدد الجلسات مقابل انها الأقل تعديلاً إذ أقرت أكثرية بنودها وموادها وجداولها كما وضعت في لجنة المال والموازنة . مما يدفعنا إلى القول انها جاءت نتيجة دراسة معمقة وموضوعية . وتناولت إعفاءات شملت كافة الميادين بالإضافة إلى إعفاءات كلية من رسوم وغرامات .

- ١ - مشروع قانون يتعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٩ .
 - ٢ - مشروع قانون يتعلق بالموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ٢٠٠١ التي صدقت بأغلبية ٨٢ صوتاً ومعارضة سبعة نواب وامتناع خمسة عن التصويت .
 - ٣ - كما أقر المجلس تصحيح خطأ مادي ورد في القانون رقم ٢٣١/٢٠٠٠ وتمديد مفعوله .
- الرئيس: صدق المحضر، وارفع الجلسة .

رئيس المجلس

نبيه بري

امين السر

فريد الخازن ايمن شقير

امين عام المجلس النيابي

عدنان ضاهر

مدير عام شؤون اللجان والجلسات

رياض غنام

مدير المحاضر والجلسات

وجيه عيسى

رئيس دائرة الجلسات

جمال قطيش

الموازنات الصادرة بمراسيم

ان الموازنات الصادرة بمراسيم هي التالية :

موازنة ١٩٣٢	علّق الدستور
موازنة ١٩٣٣ مرسوم اشتراعي عدد ٥٤ ل.	١٤ ت ٢ ١٩٣٣
موازنة ١٩٤٠ مرسوم اشتراعي عدد ٣٨ L.E	٢٨ آذار ١٩٤٠
موازنة ١٩٤١ مرسوم اشتراعي عدد ٩٠ L.E	٤ آذار ١٩٤١
موازنة ١٩٤٢ مرسوم اشتراعي عدد ١٨٣ N.I	٣٠ أيار ١٩٤٢
موازنة ١٩٤٣ مرسوم اشتراعي عدد ٣٣٥ L.E	٢٣ شباط ١٩٤٣
موازنة ١٩٥٣ مرسوم اشتراعي عدد ٢٩١٠	٤ ت ٢ ١٩٥٣
موازنة ١٩٥٧ مرسوم اشتراعي عدد ١٤٨٧٧	٥ شباط ١٩٥٧
موازنة ١٩٥٨ مرسوم اشتراعي عدد ١٨٥٥١	٤ شباط ١٩٥٨
موازنة ١٩٥٩	صدرت بمرسوم
موازنة ١٩٦٤ مرسوم اشتراعي عدد ١٥٣٠١	٥ شباط ١٩٦٤
موازنة ١٩٧٦ مرسوم اشتراعي عدد ١٠٨٨٠	٢ شباط ١٩٧٦
موازنة ١٩٧٧ مرسوم اشتراعي عدد ٤٣	٢٦ أيار ١٩٧٧

الموازنات التي لم تصدر بسبب الاحداث

- موازنة عام ١٩٨٦
- موازنة عام ١٩٨٧
- موازنة عام ١٩٨٨
- موازنة عام ١٩٨٩

اعتمادات الموازنات العامة

تاريخ صدور الموازنات

ل.س.	٢٢١٥٠٠٠	٢٩ أيلول ١٩٢٢
ل.س.	٢٠١٤٠٠٠	١٢ أيلول ١٩٢٣
ل.س.	٢١٥٩٤٠٠	١٧ كانون الثاني ١٩٢٤
ل.س.	٢٥١٥١٣٢	٨ كانون الثاني ١٩٢٥
ل.ل.ذ.	٣٤٧٠٥٤٦	٣٠ كانون الثاني ١٩٢٦
ل.ل.	١٢١٩٢٧٠	٢٦ نيسان ١٩٢٧
ل.ل.س.ذ.	١٢٣٨١٢٠	٢٩ كانون الأول ١٩٢٧
ل.ل.س.	٦٣٧٠٩٤٥	٢٧ كانون الأول ١٩٢٨
ل.ل.س.	٥٠٩٧٠٠٠	١٩ كانون الثاني ١٩٣٠
ل.ل.س.	٥١١٤٠٠٠	٨ كانون الثاني ١٩٣١
ل.ل.س.	٥١٠٩٠٠٠	٣ آذار ١٩٣٢
ل.ل.س.	٤٥١٣٥٥٠٠	١٤ تشرين الثاني ١٩٣٣
ل.ل.س.	٤٥٣٣٢٠٠	١٢ كانون الثاني ١٩٣٤
ل.ل.س.	٤٦٢٢٢٠٠	١٥ شباط ١٩٣٥
ل.ل.س.	٤٣٥١٢٠٠	٢٥ كانون الثاني ١٩٣٦
ل.ل.س.	٤٩٠٤٠٠٠	٢٠ كانون الثاني ١٩٣٧
ل.ل.س.	٥٤٠٦٠٠٠	٤ آذار ١٩٣٨
ل.ل.س.	٦٣٦٩٠٠٠	١٧ شباط ١٩٣٩
ل.ل.	٦٥١٠٠٠٠	٢٨ آذار ١٩٤٠
ل.ل.	٦٦٣٥٠٠٠	٤ آذار ١٩٤١
ل.ل.	١٢٥٠٤٥٠٠	٣٠ أيار ١٩٤٢
ل.ل.	٢١٤٢٠٠٠٠	٢٣ شباط ١٩٤٣

تاريخ صدور الموازنات	اعتمادات الموازنات العامة
٧ حزيران ١٩٤٤	٣٤٠٢٤٠٠٠ .ل.ل.
٥ حزيران ١٩٤٥	٤٣٧٦٤٥٠٠ .ل.ل.
٤ شباط ١٩٤٦	٦٠٠٤٦٠٠٠ .ل.ل.
١٩ آذار ١٩٤٧	٥٨٩٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٥ نيسان ١٩٤٨	٦٧٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٢٨ آذار ١٩٤٩	٧٥٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٢٨ آذار ١٩٥٠	٨٥٣٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٢٠ آذار ١٩٥١	٨٩٤٥٠٠٠٠ .ل.ل.
٥ شباط ١٩٥٢	٩٤٢٥٠٠٠٠ .ل.ل.
٤ تشرين الثاني ١٩٥٤	١١٢٨٣٦٠٠٠ .ل.ل.
٧ أيار ١٩٥٤	١٢٣٤٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٢٦ شباط ١٩٥٥	١٣٧٥٠٠٠٠٠ .ل.ل.
١٠ آذار ١٩٥٦	١٥١٥٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٥ شباط ١٩٥٧	١٧٠٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٤ شباط ١٩٥٨	١٩٤١٦٥٠٠٠ .ل.ل.
١٢ كانون الأول ١٩٥٩	٢٠٦٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٨ شباط ١٩٦٠	٢٢٢٢٣٥٠٠٠ .ل.ل.
٢٤ شباط ١٩٦١	٢٧٣٨٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٧ شباط ١٩٦٢	٣٧٥٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٣٠ كانون الثاني ١٩٦٣	٤٢٥٤٠٠٠٠٠ .ل.ل.
٥ شباط ١٩٦٤	٤٧٦٤٠٠٠٠٠ .ل.ل.
١٧ شباط ١٩٦٥	٥١٤٧٩٠٠٠٠ .ل.ل.

اعتمادات الموازنات العامة	تاريخ صدور الموازنات
٥٩٠٧٣٥٠٠٠ .ل.ل.	٢ شباط ١٩٦٦
٦٣٢٨٨١٠٠٠ .ل.ل.	٦ شباط ١٩٦٧
٦٤٨٥٠٠٠٠٠ .ل.ل.	٧ شباط ١٩٦٨
٦٦٠٦٠٠٠٠٠ .ل.ل.	٢٦ شباط ١٩٦٩
٧٣٦٦٢٥٠٠٠ .ل.ل.	٢٥ شباط ١٩٧٠
٧٧٤٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.	٥ أيار ١٩٧١
٩٨٠٣٩٨٠٠٠ .ل.ل.	١ شباط ١٩٧٢
١٠٨٠٧٨٥٠٠٠ .ل.ل.	٢ آذار ١٩٧٣
١٢٢٥٠٢٥٠٠٠ .ل.ل.	٩ أيار ١٩٧٤
١٤٩٦٧٧٥٠٠٠ .ل.ل.	٢٨ آب ١٩٧٥
١٧١٦٥٦٠٠٠٠ .ل.ل.	٢ شباط ١٩٧٦
١٢٧٠٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.	٢٦ أيار ١٩٧٧
٢٢٦٠٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.	٢٤ نيسان ١٩٧٨
٢٨٠٦٠٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.	١٣ آذار ١٩٧٩
٣٨٦٩٠٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.	٧ نيسان ١٩٨٠
٤٤٨٩٠٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.	١٥ تموز ١٩٨١
٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.	١٨ آذار ١٩٨٢
٨٦١٠٠٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.	٢٢ آذار ١٩٨٣
١٠٨٩٧٠٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.	٥ حزيران ١٩٨٤
١١٣٧٧٠٠٠٠٠٠٠ .ل.ل.	١١ آب ١٩٨٥
لا موازنة	١٩٨٦
لا موازنة	١٩٨٧

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مكتبة البحث

- ١ - الدستور اللبناني
- ٢ - قانون المحاسبة العمومية
- ٣ - اسماعيل، عادل وخوري إميل: السياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٦٤، ج ١/١.
- ٤ - الأسود، إبراهيم: دليل لبنان، طبع في المطبعة العثمانية، بعدا، لبنان ١٩٠٦.
- ٥ - الأسود، إبراهيم: تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت ج ٢ و ٣.
- ٦ - إيفانوف، نيقولا: الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ - ١٥٧٤، ترجمة يوسف عطا الله، مراجعة مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت.
- ٧ - البستاني، سليمان: عبرة وذكرى، الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، مطبعة الأخبار ١٩٠٨.
- ٨ - تقي الدين، منير: لبنان ماذا دهك، دار الحياة، بيروت ١٩٧٩.
- ٩ - جريج، جبران: حقائق عن الإستقلال أيام راشيا.
- ١٠ - الجرف، طعمة: نظرية الدولة، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٣.
- ١١ - جو، بلان: م. (بولس نجيم) القضية اللبنانية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٠٨ - مترجم.
- ١٢ - حتي، فيليب: تاريخ لبنان، دار الثقافة، ترجمة فريحة وزيادة ١٩٧٨.
- ١٣ - الحجار، محمد: تاريخ إقليم الحروب، دار النهار ١٩٧٨.
- ١٤ - حقي، اسماعيل: لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩ (جزءان).
- ١٥ - الحكيم، يوسف: سورية والعهد العثماني، دار النهار، ١٩٨٠.
- ١٦ - حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩، دار النهار، بيروت ١٩٧٧.
- ١٧ - الحازن، فريد وفيليب: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٣، ثلاثة أجزاء.
- ١٨ - خاطر، لحد: عهد المتصرفين في لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٧.
- ١٩ - الخطيب، أنور: الأصول البرلمانية في لبنان وسائر الدول العربية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦١.

- ٢٠ - الخطيب، أنور: المجموعة الدستورية، الدولة والنظم السياسية، دستور لبنان ١٩٧٠.
- ٢١ - الخوري، بشارة خليل: حقائق لبنانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣، ثلاثة أجزاء.
- ٢٢ - الخوري، يوسف كزما: البيانات الوزارية اللبنانية، ١٩٢٦ - ١٩٨٤، مؤسسة الدراسات اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦، ثلاثة أجزاء.
- ٢٣ - خير، أنطوان: متصرفية جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٣ (بالفرنسية).
- ٢٤ - رباط، إدمون: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠.
- ٢٥ - رستم، أسد: لبنان في زمن المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣.
- ٢٦ - روبنسون، إدوار: يوميات في لبنان، ترجمة أسد شيخاني، منشورات وزارة التربية الوطنية، دار الكشف، بيروت ١٩٥٠، ثلاثة أجزاء.
- ٢٧ - روندو، بيير: الطوائف في الدولة اللبنانية، تقديم إلياس عبود، دار الكاتب الحديث، ١٩٨٤.
- ٢٨ - زين، أحمد: محاضرات مناقشات الدستور اللبناني ١٩٢٦ - ١٩٩٠، المديرية العامة للدراسات والأبحاث ١٩٩٣، مجلس النواب.
- ٢٩ - زين، الدين أحمد: صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، دار نوفل، بيروت، ١٩٩٧.
- ٣٠ - سالم، يوسف: ٥٠ سنة مع الناس، دار النهار، بيروت ١٩٧٥.
- ٣١ - سعادة، فارس: الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية، خفايا ومواقف، دار غشتار، بيروت ١٩٩٤، ١٦ جزء.
- ٣٢ - سميليا، نسكايا أ.: لبنان واللبنانيون، ترجمة يوسف عطا الله، دار المدى، بيروت ١٩٨٥.
- ٣٣ - شوفاليه، دومينيك: مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، دار النهار، ترجمة منى عاقوري، بيروت ١٩٩٤.
- ٣٤ - صفاء، محمد جابر: تاريخ جبل عامل، دار النهار، بيروت ١٩٨١.
- ٣٥ - ضاهر، عدنان: قوانين الموازنة العامة في الذاكرة ١٩٢٠ - ١٩٩٨، دار بلال، ١٩٩٨، جزءان.
- ٣٦ - علام، علي محمد: دليل النائب اللبناني ١٨٦١ - ١٩٩٢، دار المستقبل، بيروت، ١٩٩٣.
- ٣٧ - عواضه، حسن: المالية العامة، دار الطليعة، بيروت.
- ٣٨ - شبلي، خطار: المالية العامة.

- ٣٩ - الرفاعي، حسن: مراجعة لدى مجلس شوري الدولة.
- ٤٠ - عوض، عبد العزيز: الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤، تقديم أحمد عبد الكريم، دار المعارف، مصر ١٩٦٩.
- ٤١ - غنام، رياض: جبل لبنان في القرن التاسع عشر، دراسة في التاريخ الاقتصادي والإجتماعي والثقافي، دار بيسان، ٢٠٠٠.
- ٤٢ - قباني، خالد: اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، دار عويدات، بيروت ١٩٨١.
- ٤٣ - كوثراني، وجيه: الاتجاهات الإجتماعية - السياسية في جبل لبنان والشرق العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٨.
- ٤٤ - مجلس النواب: محاضر مجلس النواب، ١٩٩٢ - ٢٠٠١.
- ٤٥ - مطر، فؤاد: رؤساء لبنان من شارل حلو إلى شارل دباس، دار النهار ١٩٦٤.
- ٤٦ - مؤسسة الحريري، الإنتخابات النيابية سنة ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، بيروت ١٩٩٨.
- ٤٧ - قوانين الموازنة العامة: ١٩٢٢ - ٢٠٠١.
- ٤٨ - فذلكات الموازنة العامة: ١٩٢٢ - ٢٠٠١.
- ٤٩ - مؤلف مجهول: كنوز لبنان المرصودة، بقلم باحث لبناني مقيم في القطر المصري، طبع في القاهرة ١٩٠٧.
- ٥٠ - ناصيف، نقولا، وبومنصف روزانا: المسرح والكواليس، انتخابات ١٩٩٦ وفصولها، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٦.
- ملحق جريدة النهار ١٩٧٠
- جرائد: البشر، لسان الحال، النهار، السفير.
- النشرة الرسمية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرس الأعلام

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بطاقة تعريف

الإسم:

عدنان محسن ضاهر

تاريخ ومكان الولادة: الغبيري ١٠/٠٩/١٩٤١

الوضع العائلي: متأهل من السيدة فريجة ناصر

الوظيفة الحالية: الأمين العام لمجلس النواب اللبناني

التحصيل العلمي:

- إجازة في الحقوق من الجامعة العربية في بيروت سنة ١٩٦٨

- إجازة في القانون اللبناني من الجامعة اللبنانية سنة ١٩٦٨

- أنهى دروسه الثانوية في ثانوية زحلة الرسمية

- أنهى دروسه التكميلية في تكميلية بعلبك الرسمية

- أنهى دروسه الابتدائية في الكلية الشرقية في زحلة

الوظائف التي شغلها:

- التحضير للموازنة العامة في وزارة المالية بصفة محرر من سنة ١٩٦٤ إلى ١٩٨٨

- مراقب لعقد النفقات في مجلس النواب اعتباراً من ١٩٨٨/٠٩/٠١

- المدير العام للشؤون الإدارية والمالية في مجلس النواب اعتباراً من ١٩٩٢/٠٧/٢٤

- أمين عام بالوكالة لمجلس النواب اعتباراً من ١٩٩٤/٠٣/٣٠

الوظائف الحالية:

- أمين عام مجلس النواب اللبناني اعتباراً من ٢٠٠٠/٠١/٠١

- عضو مؤسس لجمعية ال/ناء العامين للبرلمانات العربية

- عضو اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية
- عضو في جمعية الصداقة اللبنانية - اليابانية

توصيف الوظيفة الحالية:

- المسؤول عن الإدارة العامة لمجلس النواب
- المسؤول عن تنظيم الجلسات العامة في مجلس النواب
- المسؤول عن وضع موازنة مجلس النواب

مؤلفاته:

- قوانين الموازنة العامة في الذاكرة: ١٩٢٠ حتى ١٩٩٨ ، (مجلدان)
- الموازنة العامة بين الدستور والواقع: ١٩٢٠ حتى ٢٠٠١ ، (٢٢ مجلد)

المؤتمرات التي شارك فيها:

- أ - الاجتماعات الدورية لجمعية الأمناء العامين في الاتحاد البرلماني الدولي:
 - في كوبنهاغن (الدانمارك): من ١٢ أيلول إلى ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤
 - في اسطنبول (تركيا): من ١٥ إلى ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٦
 - في سيول (كوريا): من ١٠ إلى ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧
 - في القاهرة (مصر): من ١١ إلى ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧
 - في موسكو (روسيا): من ٦ إلى ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨
 - في بروكسيل (بلجيكا): من ١٠ إلى ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٩
 - في برلين (ألمانيا): من ١٠ إلى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩
- ب - اجتماعات جمعية الأمناء العامين في الاتحاد البرلماني العربي
 - في الرباط (المملكة المغربية): ١٩٩٥
 - في الكويت (دولة الكويت): ١٩٩٨

- في دمشق (سوريا): ١٩٩٩

- في الجزائر (جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية): ٢٠٠٠

- في أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): ٢٠٠١

ج - إجتماعات جمعية الأمناء العامين للمجالس الآسيوية من أجل السلام:

- في دكا (بنغلادش): من ١ إلى ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩

الأوسمة:

- وسام الإستحقاق برتبة ضابط أكبر من دولة الأرجنتين (عام ١٩٩٧)

الهوايات

المطالعة، الموسيقى والشعر

العنوان الحالي:

العمل: مجلس النواب اللبناني - بيروت - ساحة النجمة

السكن: عرمون - الدوحة - بناية المهتار - في ملكه

رقم الهاتف: مكتب: ٠١/٩٨٢١٤٠

منزل: ٠٤/٨٠٧٠٣٠

رقم الفاكس: ٠١/٩٨١٤٨٤